

# حواش

على شرح الكبرى للسنوسى

تأليف

الأستاذ الجليل الشيخ

اسماعيل بن موسى بن عثمان الحامدى

على

عمدة اهل التوفيق والتسديد

شرح

عقيدة اهل التوحيد الكبرى

للإمام أبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى

رحمهم الله تعالى آمين



الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لأنجال المؤلف

مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م / ٦٧٣

# ترجمة حياة

الأستاذ المحقق المرحوم الشيخ إسماعيل الحامدي

بقلم نجله الأستاذ الشيخ عبد العزيز إسماعيل الحامدي

أحد علماء الأزهر الشريف وشيخ مسجد العارف بالله الأستاذ السيد عبد الوهاب العفي  
بمباي بالقاهرة

كانت حياة حافلة بالفاخر، زاهرة بآثاره الجليلة، للمسجلة على جبين الدهر بمداد من نور، يشهد بها أولو الفضل من العلماء الأعلام، ويمجزون الإحاطة بها مداد وأقلام، ولا بد في هذا المقام من الاختصار والتفريب، إذ مالا يدرك جله لا يترك كله. وعسى بهذه الإمامة القصيرة، أكون قد وفقت إلى رسم حدود ما يراه نظري الضميف، وأكون قد مهدت الطريق لمن هم أحسن بصرًا مني ممن عاشروا الأستاذ أو تلمذوا له ليدلوا بدلائهم في هذا البحر الفياض ويظهروا ما خفي من درره ولآلئه، نفعنا الله به في الدارين، إنه سميع مجيب.

اسمه ولقبه

هو العلم الفرد، التقى النقي، إسماعيل بن موسى بن عثمان بن محمد بن جوده الحامدي لقباً وقبيلة، الأشعري عقيدة، المالكي مذهباً، الأحمدى طريقة، العباسي نسباً وأصلاً.

مولده ونشأته

ولد رحمه الله تعالى من والدين كريمين، يمتنان بنسبهما إلى العباس بن عبد المطلب (عم النبي عليه الصلاة والسلام)، فبرز نوره في فجر النهضة العلمية في سنة ١٢٤٥ هجرية

بناحية (الكرك) إحدى ضواحي مدينة الأقصر ذات الآثار الخالدة في صعيد مصر ،  
ولما شب وترعرع في أحضان الكرامة ، تقياً ظلال أرواح المعارف سنة ١٢٥٣ هـ بمنفلوط  
حيث يقيم شقيقه البكري - الحاج حسان موسى عثمان كبير المعسكر بها - فرعاه حتى  
الرعاية ، ولحظه بعين العناية ، رغبة منه في تحقيق رؤيا رآها للأستاذ صاحب الترجمة ،  
فاستبشر بها خيراً ، وعمل على تنفيذ رغبته ، وسرعان ما أيعت ثمار غرسه ، ودان قطافها ،  
إذ أحسن الأستاذ - طيب الله ثراه - القراءة والكتابة ، وأنتم حفظ القرآن الشريف في ريعين .

### بدء تلقيه العلوم بالأزهر الشريف

وشاءت عناية القدير أن ترفعه إلى مصاف علماء الإسلام العاملين فيسرت له الانتحاق  
بالأزهر الشريف في سنة ١٢٥٥ هـ بنقل أخيه الحاج حسان إلى قلعة القاهرة ، فاصطحبه  
معه ليتهم تحقيق رؤياه ، فكان مارأى وتمنى ، واغترف الأستاذ من بحار العلم رياً شهياً سما به  
إلى فلك الحكمة ومناط الأبرار ، بهدى أعلام ذلك العصر الذين كانوا يشار إليهم بالبنان ،  
كالولي التقي الشيخ محمد الاسماعيلي ، والشهاب المنير الشيخ محمد عليش ، وإمام المحققين  
الشيخ إبراهيم السقا ، وشيخ الإسلام والمسلمين الشيخ إبراهيم الباجوري ، وغيرهم من  
شموس ذلك الزمان .

### إجازته بالتدريس

رشدنا ، ورأوا منه علماً وفضلاً ، التفوا حوله في يوم مشهود ،  
يل ومقول ، فبذ الأمثال ، وحاز قصب السبق في الليدان ، ولم  
تنبو جسر علمه يتدفق زائراً بألوان الفصاحة والبلاغة ، إلا أن أجازوه  
بمدرّس على أرائك الأزهر ، وهو لم يشأ ، فكان رحمه الله أحد الخمسة  
الطلاب الذين اختارتهم مشيخة الأزهر على إرادة ولي الأمر ساكن  
الجنان [عباس باشا الأزل] ، ومعه من إمامه الكريم اعتماد هذا الاختيار في سنة ١٢٦٤ هـ .

### صفاته الخلقية

كان الأستاذ رحمه الله ، أبلج الوجه يضيء في غير شقرة ، عريض الجبهة  
عن ذكاء وفضيلة ، مستدير الوجه يشرق بشراً ، كث اللحية رسلها ، مستوي القامة . طويل

في غير تخطيط ، بعيد ما بين المتكئين ، رجب الصدر ، تخاله بديناً وهو ليس بدين ، إذا مشى  
في طريق يمشى مشياً سجعاً في غير تكلف ، جامعاً نحو اليمين بعنفه تواضعاً ، لا يكاد يلتفت  
يمنة أو يسرة إلا بمقدار ، تعلوه المهابة والوقار .

### صفاته الخلقية

كان رحمه الله وديماً في غير لين ، حلماً في غير تكلف ، موطاً الأكناف ، تنطق  
أسارير وجهه بما تنطوي عليه نفسه ، كتباً حازماً ، لا يعرف للمطل سبيلاً ، طيب القلب  
ظاهر النفس راضياً قائماً سمحاً لا يقل يده عن يقصده في قليل أو كثير . نيف على السبعين  
وليس له من دهره عدو أو خصم ، بل شمله رضاء الصغير والكبير (ورضاء الخلق غاية  
قل أن تدرك)

### نبوغه

كان المترجم له من القلائد الذين شهد لهم الزمان بالنبوغ والعبقرية . إذ وعى من علوم  
الدين : حديث الرسول الكريم دراية ورواية ، وانكشف له من أسرار التنزيل ما لم  
ينكشف لغيره ، فكان آية عصره في : التفسير ، وفقه الامام مالك ، والأصول والتوحيد .  
وجهة أهل زمانه في : النحو ، والصرف ، وعلوم البلاغة ، وإدراكه  
ذلك من النضج في العلوم العقلية كالمنطق والرياضيات ، فكان

والجبر ، والهندسة ، والطبيعة ، والنجوم ، وما يتصل بذلك من : كان  
تجلت تلك العلوم في : النجوم ، والطبيعة ، والنجوم ، وما يتصل بذلك من : كان

عن طريق الاقاء والتحرير ، فكله  
الجليلين ، والمهينين على ناصية الحال في الميدانين .

الشيوخ الذين تلقوا العلم عنه

الأستاذ الأكبر لمن صاروا سادة العلماء كالفهامة المدقق الأستاذ الجليل  
الشيخ دسوقي عبد الله العربي من هيئة كبار العلماء بالأزهر ، والورع الكامل السيد محمد



سبيع النهي شيخ السادة الحنابلة بالأزهر ، والقاضي العادل الشيخ موسى النواوى رئيس محكمة مصر الشرعية العليا سابقاً ، والشيخ حسن البرادعى وكيل مشيخة القسم العالى بالأزهر حالا . وهؤلاء على قيد الحياة أطال الله حياتهم وأدام النفع بهم كما نفع بمشايخهم .

أما من اختارهم الله ممن تلقوا عليه فى مقدمتهم الإمام المغفور له الشيخ محمد عبده متقى الديار المصرية سابقاً ، وقد تلقى على الشيخ مذهب الإمام مالك حتى النهاية كما تلقى عليه المطول لسعد الدين التفتازانى فى علوم البلاغة ، وجمع الجوامع فى علم الأصول ، وكذا الشيخ عبد الله الفيومى ، والشيخ عبد الكريم سلسان ، ومن مائلهم من طبقهم ، ومن المتأخرين الأستاذ المحدث الشيخ محمد السالوطى ، وألقى الكامل الشيخ بسيونى عسل ، والعلامة الشيخ أبو الحاج على السبكى ، والشيخ مصطفى الهياوى ، وغيرهم ممن لهم فى العلم والفضل كعب عال ، وقدم راسخ .

### مؤلفاته

أما جهوده فى عالم التأليف فقد تكاثرت بالنجاح والتوفيق ، ونظرة واحدة فى مرآة مؤلفاته المجلوة ، تملأ صدرك يقيناً بأن الأستاذ كان بحراً مسجوراً ، حوى صدره من الآلى ما لا يوجد بمثله الزمان [ من ذلك ] .

١ — شرحه عقيدة العارف بالله القطب الدردير ، وهو أول مؤلفاته ؛ وقد فرغ منه فى يوم الجمعة غرة ذى الحجة سنة ١٢٦٧ هـ بعد أن وشاه بخاتمة جليلة فى التصوف .

٢ — الكوكب المنير فيما افتتح به كتابه المولى الخبير ، تكلم فيه على البسملة من علوم النحو والفقه والتوحيد وتكلم فى مقدمه على حديث « كل أمر ذى بال الخ » بما لم يسبق جمعه فى كتاب ؛ وفرغ من تصنيفه عام ١٢٦٩ هـ .

٣ — حاشية على شرح الشيخ حسن الكفراوى على متن الآجرومية فى النحو ، وفرغ منها عام ١٢٧٢ هـ . [ مطبوع ]

٤ — شرح مسألة الحالة التى ذكرها العارف بالله الصاوى فى حاشيته على الشرح الصغير لشيخه القطب الدردير ، وفرغ من تأليفها فى شهر ربيع الآخر عام ١٢٧٤ هـ . [ مطبوع ]

- ٥ — حاشية على خاتمة الشرح الصغير رجاء تحقيق دعوات مؤلفه رضى الله عنه ، وكان ذلك عام ١٢٧٤ هـ .
- ٦ — تقرير على حاشية المحقق الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، فرغ من تأليفه في شعبان سنة ١٢٨٠ هـ . [ مطبوع ]
- ٧ — مذاييك الحج المسماة بالرحلة الحامدية إلى الأقطار الحجازية ، صاغها رحمه الله عام حجة سنة ١٢٩٧ على صورة حكاية من أول عزمه على الخروج من منزله إلى أن رجع إليه مع بيان أحكام الحج . بعبارة سهلة تنتفع بها الخاصة والعامة
- ٨ — حاشية جلية على شرح الامام السنوسى على عقيدته الكبرى ، فرغ من تأليفها يوم الخميس ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٤ هـ . ( وهى هذه ) مطبوعة
- ٩ — حاشية على شرح القطب على متن الشمسية للكاتبى فى المنطق ، وفرغ من تأليفها فى شهر صفر سنة ١٣١١ هـ .
- ١٠ — تقارير على نسخته شرح المجموع للعلامة المحقق الأمير فى فقه السادة المالكية وكذا تقارير على حاشيته .
- ١١ — تقارير على الشرح الصغير وحاشيته وكذا الشرح الكبير وحاشيته فى فقه السادة المالكية .
- ١٢ — تعليقات على حاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد على الآجرومية . وتعليقات على حاشية العطار على شرح الأزهرية ، والسجاعي على القطر ، وابن عقيل ، والأمير على الشذور فى النحو .
- ١٣ — تقارير على حاشية البنائى على شرح السعد المختصر ، وعلى المطول ، وعلى حاشيته لعبد الحكيم والسيد فى علوم العاني والبيان والبديع .
- ١٤ — تقارير على حاشية البنائى على شرح جمع الجوامع فى الأصول .
- ١٥ — تعليقات على حاشيتى الخيالى وعبد الحكيم على العقائد النسفية فى التوحيد .
- ١٦ — تعليقات على مختصر السنوسى ، وعلى حاشيته للشيخ الباجورى ، وعلى حاشية الصبان على شرح السلم للملوى فى المنطق .
- ١٧ — تقارير على شرح الأمير على غرامى صحيح فى المصطلح .
- ١٨ — تقييدات على شرح الزرقانى على البيقونية فى المصطلح .

١٩ — تقييدات قليلة على متن الأربعين النووية ومختصر ابن أبي جرة ، والشائيل المحمدية

وموطأ الإمام مالك ، وصحاح البخارى ومسلم والترمذى فى الحديث .

٢٠ — وله تعليقات قليلة على المدخل لابن الحاج ، وقد انفرد الأستاذ على ما أعتقد بتدريسه

فى الأزهر .

٢١ — تعليقات على شرح النزهة فى علم الحساب واليسمينية فى الجبر .

٢٢ — تعليقات على حاشية الصبان على ملا حنفى فى آداب البحث .

٢٣ — تعليقات على حاشية الجمل على الجلالين فى التفسير .

### حياته العملية

بعد ما تزود رحمه الله من ثروة العلوم وكنوزها حتى أصبح فيها للجلل ، وتصدى للتدريس فى الأزهر الشريف حتى كان يترأس الحكمة ومشكاة الفلاح ، فاج أرج فضله وتذوق شذى زهره ، فاصطفاه شيخ الإسلام ليكون علماً بين أعلام امتحان العلماء وطالب الإعفاء من القرعة العسكرية ، كما اختارته وزارة المعارف ليثقل رجال الدين فى امتحان دار العلوم .

وما زالت كعبه تتسامى حتى بذ الأثراب ، ورأت مشيخة الأزهر الجليلية أنه خير من تسند إليه مشيخة رواق السادة الصاعدة ، إذ هو ابن بجدتها ، فتولى أمرها سنة ١٣٠١ هـ

فلم تلك تصلح إلا له ولم يك يصلح إلا لها

لا بل هو الصمصامة فى يد الغوار لا يعرف الكلل أو الللل .

قام بأعبائها ، فأصلح ما أفسده الأيام من جهاتها ، واستن فيها بسنة العُمَرَيْن ، وكان من آثاره فيها أن حصر أعيان الوقف وشرح معالمها فى كتاب اتخذ الخلف من بعده نبراساً يهتدون به فى تعرف أوقاف الرواق وضبط غلاته .

### وفاته رضى الله عنه

كان رحمه الله عامر الأوقات بالخيرات والطاعات ، دائماً على فعل للبرات سجية لا تكلفاً ، إلى أن أربى على السبعين من عمره فى حياة طيبة وجهاد مستمر فى إعلاء كلمة

الدين وتشرلوائه ، فوافاه القدر المحتوم واصطفاه الله لجواره في صبيحة الأحد لعشر بقين من رجب سنة ١٣١٦ هـ .

وما ذاع خبر وفاته حتى هرع الناس زرافات ووحدانا إلى داره المقابلة لمسجد السلطان الأشرف بصحراء قايتباي شرق القاهرة ، واجتمعوا في تلك الفيحاء في جمع لا يدرك العين أقصاه ، والكل بين عالم تحرير ، وطالب ووجيه مشفق وجازع من هول الصدمة ، وقد شيعوا قبس الفضل والعلم إلى جنة النعم إلى مسجد الأستاذ الشيخ العفيفي حيث صلى عليه العلماء الأعلام وأبنة الأدياء الأجلاء ، ثم وسدوه الثرى بين العبرات والزفرات ، أسفاً على أقول بدر منير وعالم جليل ، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فرايس جناته هو وشيوخه وجعلهم مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ، وأحسن الله لنا وله وللمسلمين الختام آمين .

عبد العزيز الحامدي

تحريراً في أول القعدة سنة ١٣٥٤ هجرية



فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(قرآن كريم)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال الشيخ الفقيه الامام العالم العلامة الصدر الأوحد أبو عبد الله محمد ابن الشيخ الولي العارف  
الرباني أبي يعقوب يوسف بن عمر السنوسي الحسني رحمه الله تعالى وغفر له عنه وكرمه :

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين  
[ أما بعد ] فيقول الفقير اسماعيل الحامدي المالكي غفر الله له ولوالديه ولمشايعه واخوانه آمين :  
هذه حواش على شرح الكبرى للامام السنوسي رضي الله عنه جمعها من كلام الأساتذة على  
هذا الشرح المنيف لنفسى ولمن هو قاصر مثلى ، وأسأل الله أن ينفع بها وعلى الله الاعتماد .  
( قوله بسم الله الخ ) هذه بسملة المصنف اكتفى بها عن بسملة للشرح ، لأنهما له وهما كشى\*  
واحد ( قوله قال الخ ) من كلام بعض التلامذة غير محتاج له لأنه قد عرفت نفسه فيما بعد ( قوله  
الشيخ ) تعورف فيمن بلغ رتبة أهل الفضل ولو صغيرا ، وأصله من طعن في السن ( قوله الامام )  
أى المقتدى به المقتم على غيره يستعمل مفردا وجعا ( قوله العلامة ) التاء زائدة لتأكيد المبالغة  
وأتى به بعد قوله العالم لافادة أنه جمع بين المعقول والمنقول تحقيقا ( قوله الصدر ) أى المصدر  
في محالس الأكابر والعلماء ( قوله الأوحد ) أى المتوحد المنفرد بمعرفة العلوم العقلية والنقلية  
واللدينة ( قوله أبو عبد الله ) كنيته ، وقوله محمد اسمه ( قوله الولي ) أى المتولى لأوامر الله ،  
ويلزم أن يكون مجتنباً لنواهيهِ ، أو من تولى الله أمره على وجه خاص فلم يكلفه غيره طرفة عين  
فعلى الأول فيل معنى فاعل وعلى الثاني معنى مفعول ( قوله العارف ) أى بره ، وهو من اشتغل  
بربه بحيث صار لا يلتفت لغيره من الأكوان ( قوله الرباني ) نسبة للرب على غير قياس والنسبة له  
من حيث شدة تمسكه بدينه ( قوله السنوسي ) نسبة لبني سنوس قبيلة من العرب بالمغرب ( قوله  
الحسني ) نعت لمحمد ، لأن المقام مقام توضيحه نسبة للحسن بن علي من جهة أم أبيه ( قوله  
رحمه الله ) في نسخة رضي الله عنه ، والرحمة والرضى بالنسبة لله بمعنى الانعام ( قوله وغفر له عنه  
وكرمه ) في بعض النسخ إسقاطه ، والمغفرة ستر الذنب ، ويلزمه عدم المؤاخذه به ، وقيل محو الذنب

[ الحمد لله ] الذى شرح صدور العلماء الراسخين ، لقبول أنوار المعارف مستمدة من سواطع البراهين ، وظهر لهم بآيات مصنوعاته ، لكل على ما قسم له بفضلته فى سابق قضائه ، ومن عليهم فيها بالنظر القويم ، فأشرفوا على ما لا يحاط به ولا يكيف من عظيم جلاله وكبريائه ، فتأهروا فى ذلك الجلال والجلال حتى أذهلهم بعد عن عجائب أرضه وسجانه ، فسبحان

من صف الملائكة ، والحق والكرم الانعام ( قوله شرح ) أى هيا بازلة الرعونات البشرية . ثم فى ذكر الشرح أول كلامه براعة استهلال بحسب التأليف ، وفى ذكر البراهين والنظر القويم فيما بعد براعة بحسب الفن ( قوله صدور العلماء ) جمع صدر أريد به القلب مجازا لعلاقة المحلية . ثم أريد بالقلب العقل الذى هو النور الروحاني لعلاقة المحلية أيضا ، فهو مجاز على مجاز إن لم نقل ان إطلاق القلب على العقل حقيقة . ثم ان إسناد الشرح للعقل مجاز عقلى من إسناد ما للشيء إلى آله لأن الشرح بمعنى التهيئة إنما هو للنفس ( قوله الراسخين ) أى الثابتين فى العلم ( قوله لقبول الخ ) متعلق بشرح : أى قبول معارف أقوى مما ثبت لهم إذ الغرض أنهم راسخون أرباب معارف ( قوله أنوار المعارف ) أى المعارف والعلوم الشبيهة بالأنوار ( قوله مستمدة ) حال من المعارف : أى مأخوذة منها فهو بفتح الميم ، ويصح الكسر على أنه حال من الصدور : أى محصلة للمعارف من البراهين الساطعة ( قوله من سواطع البراهين ) من إضافة الصفة للموصوف ، والسواطع جمع ساطع ، وهو لغة المرتفع من الحسيات ، أريد به الظاهر لعلاقة الزوم ، والبراهين جمع برهان ، وهو الدليل المركب من مقدمات يقينية ( قوله وظهر ) أى الله ، وقوله لهم : أى العلماء الراسخين عطف على شرح عطف مسبب على سبب ، والمراد بالظهور العلم ، وقوله : بآيات مصنوعاته الإضافة بيانية : أى وعلموه سبحانه وتعالى بسبب النظر فى الآيات والعلامات التى هى مصنوعاته الدالة على وجوده ( قوله لكل ) متعلق بظهر وهو بدل من قوله لهم : أى وظهر لكل واحد منهم ظهور علم على الوجه الذى قسمه : أى أثبتته فى الأزل ، وظهور البارى لعباده متفاوت الرتب ، فكل واحد يعلمه على الوجه الذى سبق فى الأزل على ما اقتضته الحكمة ( قوله بفضلته ) أى إحسانه متعلق بقسم أو ظهر ( قوله فى سابق قضائه ) أراد بالسبقية الأزلية أى فى قضائه الأزل وفى معنى الباء والجار والمجرور متعلق بقسم بمعنى ثبت ، والقضاء الإرادة الأزلية أو العلم ( قوله ومن عليهم ) عطف على شرح وضمير عليهم للعلماء ، وقوله : فيها : أى المصنوعات وقوله : بالنظر القويم : أى الصحيح الموصول لوجود الصانع ، وهو النظر فيها من جهة الحسوث أو الامكان ( قوله فأشرفوا ) أى فتسبب عن ذلك أنهم أشرفوا : أى اطلعوا ( قوله على الخ ) أى على شيء لا يمكن العلم به على وجه الاحاطة لكثرتة ( قوله ولا يكيف ) أى لا يمكن وصفه اعظم كيفيته ( قوله من عظيم جلاله ) بيان لما ، وهو من إضافة الصفة للموصوف . واعلم أن لله صفات جال : كاليسط والرحمة ، وصفات جلال : كالتقهر ، والكبرياء عبارة عن الصفات الجامعة لصفات الجلال والجلال ، والمراد بها هنا ما قابل الجلال الذى هو صفات الجلال ( قوله فتأهروا ) أى غابوا ، وقوله : فى ذلك الجلال والجلال : أى اللذين أشرفوا عليهما ، والجلال مأخوذ من الكبرياء ( قوله فسبحان الخ ) أفاد به أنه لا يمكن إدراك حقيقته سبحانه دفعا لما يتوهم

من ظهوره لأوليائه عين خفائه ، وقربه عين بعده ، والعجز عن ادراكه لسعة جلاله نزهة  
لا تكيف وغاية كمال لأصفيائه ، والصلاة والسلام على من خص من رتب المعارف بأعمالها ،  
ورقي في درج التخصص والتقريب مراقق لانكته ، بل وقفت العقول بمراحل دون أدنى أدناها  
ورضى الله عن آله وصحبه الذين شرفوا غاية الشرف بمشاهدة طلعه العليا ، والاقتباس من عظيم  
أنواره ، فكان لهم شمسا وهم أنجم يهتدى بهم في دياجى ظلم الجهل

من قوله : وظهر لهم من إدراك حقيقته ( قوله عين خفائه ) أراد به لازمه ، وهو عدم إدراك  
حقيقته ( قوله وقربه ) أى المنوى لأن قربه منا من حيث علمه بنا ، وقوله : عين بعده أراد  
بالبعد لازمه وهو عدم الادراك ( قوله والعجز ) أى عجز الخلاق كلهم أو الأكابر والأصفياء عن  
إدراك حقيقته ، وقوله : نزهة اسم مصدر بمعنى المصدر ، وهو التنزيه خبر عن العجز : أى والعجز  
عن إدراك حقيقته تنزيه له تعالى وتبعيد له عما لا يلىق به من صفات الحوادث ( قوله لسعة جلاله )  
أى وجاله ، والمراد بالسعة العظم ، وقوله : لا تكيف صفة للتنزه : أى تنزيه لا يمكن ادراك  
كيفيته ( قوله وغاية كمال لأصفيائه ) لأن من عجز عن ادراك حقيقته فقد أدرك اتصافه تعالى  
بصفات التقديس والتنزيه عن الحوادث وإدراك ذلك كمال ، والأصفياء جمع صفي بمعنى فاعل : أى  
من أحب الله وأخلص فى محبته ، أو مفعول : أى المصطفى والمختار من بين خلقه ( قوله من خص )  
أى خصه الله ( قوله من رتب المعارف ) بيان الأعلى وأل جنسية أو استغراقية ، والاضافة على  
الأول من اضافة الجزئيات للسكلى ، وعلى الثانى للبيان : أى بالأعلى من رتب المعارف أو رتب  
هى المعارف ( قوله ورقى ) أى صعد ( قوله فى درج ) فى معنى من البيانية مشوبة بقبيض ،  
والسرج بضم ففتح جمع درجة بضم فسكون وفتح الراء مخففة ومشددة وفتحهما : المرقاة التى  
يصعد عليها استعارها للمرتبة ، وقوله : مراقق معمول لرقى ( قوله والتقريب ) أى إلى الله من  
عطف المتعلق بالفتح على المتعلق بالكسر ، لأنك تقول خص فلان بالتقريب والتخصيص  
متعلق بالتقريب ( قوله لانكته ) أى المراقق التى رقاها : أى لا يمكن ادراك كنهها وحقيقتها  
( قوله بل وقفت ) أى تباعدت ، وقوله : العقول : أى عقول الخلق ، وقوله : مراحل : أى  
مسافات ، وقوله : دون أدنى أدناها : أى المراتب ، فالعقول لا تقدر على إدراك أدنى الأدنى من  
تلك المراتب لوجود الفاصل من المسافات بينها وبين تلك المرتبة الأدنى ، ويحذف فى بالك بالمرتبة  
العليا ( قوله ورضى ) أى أضم أو أراد الانعام ( قوله شرفوا ) بفتح فضم أو ضم فكسر مع  
شد ( قوله طلعه ) الطلعة الوجه ، والمراد الذات والعلاقة الجزئية ( قوله العليا ) أى المرتفعة  
( قوله والاقتباس ) أى الأخذ عطف على مشاهدة ( قوله من عظيم أنواره ) من اضافة الصفة  
والمراد بالأنوار العلوم الشرعية والمعارف الالهية ، فى الكلام استعارة مصرحة والجامع الاهتداء  
فى كل ( قوله فكان لهم شمسا ) أى كالشمس ، فزمانه عليه الصلاة والسلام كالتنهار لكثرة النور  
وظهور الأحكام من جانبه ، وهو كالشمس يبدى لهم ماخفى عليهم ( قوله أنجم ) أى كالأنجم  
فزمانهم لنية النبي صلى الله عليه وسلم عنه وعدم وجوده فيه بمنزلة الليل ( قوله دياجى ) قيل  
جمع ديجوج ، وفيه أن مقتضى هذا أن الجع دياجيج ، فلهذا جمع ديجوج شذوذا ، والدياجى فى

وتثبت القدم باقتفاء آثارهم في مزالق أوعاره .

[و بعد] فيقول العبد الفقير الى ربه ، المشفق من خبث صنيعه وسوء كسبه : محمد بن يوسف السنوسي الحسني غفر الله له بلائحته ولأبويه ولاخوته وذريته وأحبته ، وجع الجميع بفضل في أعلى الفردوس مع المقرين من أصفائه وأهل محبته وشريف قربته : لما وفق الله سبحانه وتعالى لوضع العقيدة المسماة بعقيدة أهل التوحيد ، المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وورقة التقليد ، المرغمة بفضل الله تعالى أنف كل مبتدع عنيد ، طلب مني بعض من اعتنى بقراءتها ، أن أضع له عليها مختصراً يكمل مقاصدها

الأصل الأشياء الحسية المظلمة مستعارة هنا للأزمنة المظلمة ، وقوله : ظلم الجهل من اضافة المشبه به للمشبه ، والمعنى حينئذ يهتدى بهم في الأزمنة المظلمة ، وهي أزمنة الجهل الشبيهة بالظلم ، والمراد بأزمنة الجهل الأزمنة الكائنة بعد موته صلى الله عليه وسلم وانقطاع الوحي ، فصار الناس يرجعون للصحابة في النوازل وبهم يهتدون ( قوله وثبت القدم الخ ) استعار القدم للعقل والباء في باقتفاء سببية والاقتفاء الانباع والآثار جمع أثر : أي أثر المثني ، والمراد به هنا العلوم ، والمزالق جمع مزالق أي مكان الزلق أريد به هنا الخطأ و اضافته للأوعار التي هي الامكنة الصعبة للبيان ، والأوعار مستعار للمسائل الصعبة ، والضمير في أوعاره للجهل و اضافة الأوعار للجهل باعتبار أنه سبب في الزلق وحينئذ فالمعنى : وثبت العقل بسبب اتباع علومهم في المسائل الصعبة التي يحصل الخطأ فيها بسبب الجهل ( قوله العبد ) أي لله بسبب إيجاده له ( قوله الفقير ) أي المحتاج ( قوله إلى ربه ) أي مالكة ( قوله المشفق ) أي الخائف عذاب ربه ( قوله من خبث صنيعه ) أي من أجل سوء مصنوعه : أعني الأفعال الصادرة منه ، وقوله : وسوء كسبه : أي مكسبه مرادف لما قبله ( قوله بلائحته ) أي اختبارله بضرر في بدنه وأمواله ( قوله وذريته ) أي نسله ذكره كان أو أنثى ( قوله وأحبته ) أي كل من يحبه ولو بعد عصره ( قوله وجع الجميع ) أي نفسه وإخوته وأبويه وذريته ( قوله بفضل ) الباء الملابسة : أي لاجوباً عليه ( قوله في أعلى ) جمع أعلى ( قوله من أصفائه ) بيان للمقرين ( قوله وأهل محبته ) عطف عام على خاص ( قوله وشريف قربته ) المراد بالقرية الطاعة : أي ومن أهل قربته : أي الله : أي طاعته الشريفة ( قوله لما وفق الله ) أي وفقني مقول القول ( قوله لوضع ) أي تأليف ( قوله المخرجة ) من الاستناد للسبب لكن باعتبار معناها لا لفظها ، والمخرج الحقيقي هو الله ( قوله بعون الله ) أي بأعانتة ( قوله من ظلمات الجهل ) من إضافة المشبه به للمشبه ( قوله وورقة التقليد ) من اضافة المشبه به للمشبه والورقة جبل يجعل في رقبة الحيوان الصغير يسحب به ، فصاحب التقليد ينقاد الى مقلده في كل مايريد منه بسبب تقليده كما أن الحيوان ينقاد مع كل من سحبه من رقبته ( قوله المرغمة ) أي الملتصقة بالرغام بفتح الراء : أي التراب أنف الخ ، والمعنى على التشبيه : أي ان تلك العقيدة لما احتوت عليه من الأدلة القاطعة كالمرغمة الخ ، ويحتمل أن المرغمة بمعنى المائلة ( قوله مبتدع ) أي في السنة ما ليس منها ( قوله عنيد ) أي معاند لا يمثل للحق ( قوله بقراءتها ) المراد بالقرأة مايشمل الحفظ والمطالعة ( قوله يكمل مقاصدها ) أي العقيدة والاضافة من اضافة المدلول للدال :



ويسهل المشرح الى ما عذب من مواردها . فأجبت الى ذلك طالبا من المولى الكريم حسن المعونة . والتسديد للصواب في الظواهر والبواطن التي هي عن كثير من العلل غير مصونة . وسببته و عمدة أهل التوفيق والتسديد . في شرح عقيدة أهل التوحيد ، والله تعالى أسأل أن ينفع به وبأصله . ويمن على من سعى في تحصيلها ببليل مراتب أهل العرفان والفوز بكمال الدارين بحوله وطوله . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد أفضل العالم بعنه وكله . (ص) الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين ، وإمام المرسلين . ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، وعن التابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين . اعلم

أى يكمل المقصود منها الذى هو المعانى ( قوله المشرح ) أى الشروع : أى التوجه ( قوله الى ما الخ ) أى الى ادراك معان عذبت : أى شبيهة بالماء العذب ، وقوله : من مواردها من بيانية والمورد مكان الورد ، أريد به نفس الماء لعلاقة المجاورة . ثم أريد بالماء المعانى بجامع أن كلابه الحياة ، وحيث قلنا معنى : ويسهل التوجه الى الادراك المتعلق بالمعانى الخالوة ( قوله الى ذلك ) أى مطلوبه المستفاد من قوله : طلب منى ( قوله طالبا ) حال من فاعل أجبت ( قوله حسن المعونة ) أى المعونة الحسنة : أى التي لم تشب بمشقة ( قوله والتسديد ) أى التوفيق ( قوله الظواهر ) أى الجوارح الظاهرة كاللسان . وقوله : والبواطن : أى كالقلب وعبر بالجمع نظرا له ولاخوانه ( قوله التي هي ) أى البواطن ( قوله عن كثير ) متعلق بمصونة ( قوله من العلل ) أى الأمراض الباطنية كالخقد والرياء والحجب والحسد ( قوله والتسديد ) عطف مرادف ( قوله في شرح ) متعلق بعمدة : أى ايضاح ( قوله وبأصله ) أى المآل ( قوله في تحصيلهما ) أى المآل والشرح ( قوله ببليل ) أى تحصيل ( قوله مراتب أهل العرفان ) أى المعرفة من الكمالات المعنوية كالعلوم والحسية كالدرجات في الجنة ( قوله والفوز ) عطف على نيل ( قوله بكمال الدارين ) أى بالأشياء الكاملة في الدنيا من امتثال الأوامر واجتناب النواهي والاستقامة ظاهرا وباطنا على السواء ، وفي الآخرة من المنازل والدرجات والنظر لوجه الله ( قوله بحوله ) متعلق بيمين : أى بقدرته ، وقوله : وطوله : أى احسانه ، ويطلق أيضا على القدرة وكل صحيح هنا ( قوله العالم ) هو ماسوى الله ( قوله بعنه ) أى جزئه ( قوله العالمين ) من العلامة بمعنى الدليل لانه دليل على وجوده تعالى ، أو من العلم لانه يفيد العلم بوجوده تعالى ، ففي ذكره براعة استهلال لانه يشير الى أن كتابه هذا يبحث عن الدليل الموصل للعلم بوجوده تعالى ( قوله سيدنا ) أى جميع المخلوقات ، والسيد هو الذى يفزع اليه عند الشدائد ، وقدمه على مولانا : أى ناصرنا لأن الفزع مقدم على النصر ( قوله محمد ) الأولى قراءته بالرفع خبرا لمخدوف ليكون اسمه صلى الله عليه وسلم عمدة كذاته ( قوله خاتم ) بكسر التاء : أى متمم ، وفتحها : أى محسن ( قوله وإمام المرسلين ) أى المقدم عليهم فعلى خبرهم بالأولى ( قوله أصحاب رسول الله ) أظهر مع أن المحل للضمير فلذا باسمه تعالى ( قوله ومن تبعهم ) أى التابعين ( قوله الى يوم الدين ) راجع لعموم من : أى ومن تبعهم طائفة بعد طائفة وهكذا الى يوم الدين : أى قربه ( قوله باحسان ) الباء للملابسة ، والمراد بالاحسان أصل الايمان المنجى فيشمل العصاة ( قوله اعلم )

شرح الله صدرى وصدرك ويسر لنيل الكمال في الدارين أمرى وأمرى : أن أول ما يجب قبل كل شيء على من بلغ أن يعمل فكره فيما يوصله إلى العلم بمعبوده من البراهين القاطعة والأدلة الساطعة إلا أن يكون حصل له العلم بذلك قبل البلوغ فليست له بعده بالأهم فالأهم .  
(ش) الكلام فيها يتعلق بالجد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم شهر فلا تطيل به ولا تخفى هنا حسن مناسبة الدعاء بشرح الصدر الذي هو تهيئته لقبول المعارف .

خطاب لكل مكلف أو لكل مطلع على هذا التأليف ، وإن كان أصل الخطاب أن يكون لمعين ( قوله شرح الخ ) المراد بالصدر القلب بمعنى النفس ، والمراد بشرحها توسيعها وتهيتها وجعلها مستعدة لقبول المعاني والمعارف بإزالة الرغونات منها ( قوله ويسر ) أى سهل ( قوله في الدارين ) متعلق بالكمال أو بفيل ( قوله أمرى ) أى حالى : أى الأسباب المحصلة لنيل الكمال من إرادة الطاعات والقدرة عليها ( قوله أن أول ما يجب ) معمول لقوله اعلم : أى أن أول الأشياء الواجبة بعد التكليف إعمال الفكر الخ ، وقوله : قبل كل شيء : أى قبل مزاوله كل شيء من أكل وشرب وصلاة وغير ذلك ، وأفاد بقوله قبل كل شيء أن وجوب هذا الأمر فوري ، قيل إن وجوب النظر وجوب الأصول فتاركه كافر ، وهو ما مشى عليه المصنف هنا ، وقيل وجوب الفروع فيثاب عليه ويعاقب على تركه والمقلد إيمانه صحيح ( قوله على من بلغ ) أى وعقل ( قوله فكره ) أى قوته المفكرة ( قوله فيما الخ ) أى في تحصيل الدليل الذي يوصله الخ ، لأن الإنسان أولاً يعمل فكره فيأتى بالصفوى ثم يعمل في الاتيان بالكبرى ثم بالترتيب وملاحظة اندراج الحد الأصغر في الأكبر ، ثم إن في الكلام حذفاً ، والأصل فيما يوصله إلى العلم بمعبوده والتصديق به هذا ، ويصح إرادة الدليل الأصولي وهو مفرد كالعالم وإعمال الفكر فيه بالنظر إلى جهة كالحديث وجعلها (١) عليه نحو العالم حادث ثم جعلها موضوعاً ويحمل عليه المطلوب نحو وكل حادث لا بد له من صانع ( قوله القاطعة ) أى المقطوع بها : أى بمقدماتها ووصف البراهين بالقاطعة كاشف ( قوله الساطعة ) أى المرتفعة ، والمراد لازم الارتفاع وهو الظهور : أى الظاهرة التي لا خفاء فيها ( قوله إلا أن يكون الخ ) فلا يجب عليه أن يشغل فكره بعد ذلك فيما يوصله بل يشغل الخ ، وقوله : حصل : أى قبل البلوغ ، وقوله : بذلك : أى بمعبوده ( قوله بالأهم ) أى بالنسبة لتلك المكاف فالأهم : أى وهكذا فإذا بلغ في وقت الصلاة فالأهم به تعلم ما يتعلق بها من طهارة وغيرها ، وإذا بلغ في وقت الصوم فالأهم في حقه تعلم ما يتعلق به وهكذا ( قوله بالجد الخ ) أى والترضى ومعنى الاتباع ( قوله فلا تطيل به ) أى فلا تذكره حتى تطيل بذكره ( قوله شهر ) أى مشهور ( قوله ولا تخفى ) الخ وجه المناسبة أن هذا الفن يبحث عن أحوال ذات الإله وأحوال ذات الإله غير مألوفة للصدر فيضيق عن تحملها لأن الوهم يتنازع فيها ويريد أن يثبت لله ما هو مألوف له من التجسيمات والتشكلات والتغيرات ونحو ذلك فدعا بشرح الصدر لأجل أن يتحمل ما ثبت لله تعالى ، وإن كان تصدير الكتب بهذا الدعاء غير معهود للصفين ( قوله حسن مناسبة الدعاء ) أى المناسبة الحسنة والوصف كاشف ( قوله الذي الخ ) لا التوسيع الحسى ( قوله لقبول المعارف ) أى العلوم

(١) قوله : وحملها : أى الجهة . وقوله : عليه : أى العالم إله منه

وفهمها وإزالة ضيقها عن حل ذلك وحرجها (قوله) أن أول ما يجب : أى شرعا ، وإنما لم أقيده بذلك كما وقع في الإرشاد وغيره لعدم اختصاص القيد بهذا الواجب بل الأحكام كلها إنما تثبت عند أهل السنة بالشرع وحكمت المعتزلة فيها العقل وسيأتى أن شاء الله تعالى الرد عليهم في محله إلا أنهم خصوا هذا الموضع باعتراض ، وهو أن قالوا لو لم يجب النظر عقلا للزم إغلام الرسل ، وبيان الملازمة أن المكلف

كالعلم بوجود الله والعلم بقدمه (قوله وفهمها) عطف على قبول : أى تهيئته لفهم المعارف بمعنى المعلومات على الاستخدام (قوله وإزالة) عطف سبب على التهيئة (قوله وإزالة ضيقها الخ) أنت مع أن المرجع وهو الصدر مذكر مراعاة لكونه بمعنى اللطيفة الربانية (قوله عن حل ذلك) أى القبول والفهم : أى والمراد بحمله الاتصاف به وعبر عنه بالحل إشارة إلى نقل ذلك عليه ، والخرج أشد الضيق فهو من عطف الخاص ، والمراد هنا بالضيق الرعونات البشرية المانعة من إدراك المعارف (قوله كما وقع في الإرشاد الخ) راجع للمعنى ، والإرشاد كتاب لإمام الحرمين في الأصول الفقهية والدينية (قوله بهذا الواجب) الأنسب بهذا الحكم (قوله بل الأحكام كلها الخ) سواء كانت إيجابا أو نديا أو تحريما أو كراهة إنما تثبت الخ والباء داخلة على المقصور عليه : أى أن هذا القيد ليس مختصا بهذا الواجب بل يتعداه لغيره (قوله بالشرع) أى النبي صلى الله عليه وسلم والباء بمعنى من متعلقة بثبت بمعنى تعلم ، ويصح أن يراد بالشرع الألفاظ الواردة كالقرآن وغيره (قوله وحكمت المعتزلة فيها) أى في الأحكام سائرهما العقل : أى جعلت العقل حاكما بها : أى مدركا لها بنفسه والشرع مؤكد (قوله في محله) أى محل الرد عليهم في ذلك وهو مبحث التحسين والتقييع العقليين (قوله إلا أنهم) أى المعتزلة خصوا هذا الموضع : أى موضع وجوب النظر الذى هو مبنى الأحكام الأصلية والفرعية باعتراض : أى ولم يذكروه فيها يأتى وهذا استدراك على ما يتوهم من قوله : وسيأتى الخ فانه يؤهم أنهم لم يذكروا هنا شيئا فدفع ذلك بقوله إلا أنهم الخ (قوله لو لم يجب الخ) هذا قياس استثنائى حذفوا فيه الاستثنائية مع دليلها والنتيجة ، ولما كانت هذه الملازمة ليست بينة ينونها بقولهم وبيان الملازمة الخ وهذه الدليل الذى أقاموه من قبيل دليل الخلف المثبت للمطلوب بإبطال نقيضه وتقريره أن يقال لو لم يجب النظر عقلا للزم إغلام الرسل : أى مجزهم عن اثبات نبوتهم في مقام المناظرة لكن التالى باطل لما يلزم عليه من عدم الفائدة في البعثة وإذا بطل التالى فالقدم وهو لم يجب النظر عقلا مثله وإذا بطل لم يجب النظر عقلا الذى هو المقدم ثبت نقيضه وهو يجب النظر عقلا وهو المطلوب (قوله وبيان الملازمة) أى بيان أنه يلزم من انتفاء الوجوب العقلى إغلام الرسل (قوله أن المكلف الخ) توضيحه أن المكلف لو وجب عليه النظر شرعا ، وقال له الرسول : يجب عليك شرعا أن تنظر فى معجزتى لتعلم صدق دعواى وتنظر فى جميع ما يتوقف عليه ثبوت الصانع لتعلمه وتعلم صفاته لقال المكلف المرسل إليه لا أنظر حتى يجب على النظر : أى حتى يثبت وجوبه على وأكلف به إذ الوجوب شرعى والشرع لم يثبت عندى ولا يجب على النظر حتى أعلم بوجوده ولا أعلم وجوبه حتى أنظر فآل الأمر إلى أن النظر موقوف على النظر بواسطة أن النظر

لا ينظر مالم يعلم وجوبه ولا يعلم وجوبه مالم ينظر . وأجيب بأنه مشترك والمشارك ملزم اذ لو رجب عقلا لأخفم أيضا لأن وجوب النظر غير ضروري عندهم لتوقفه على مقدمات تفقر الى أنظار دقيقة ، والحق أن النظر لا يتوقف على العلم بالوجوب لاعادة ولا شرعا . أما عادة فلا أن الله تعالى أجرى عادته وطرد سنته بعدم تواطىء العقلاء على الاعراض عن النظر في عجائب الكائنات وغرائب المصنوعات ومن أعظم ذلك

موقوف على وجوبه ، ووجوبه موقوف على العلم بالوجوب ، والعلم بالوجوب موقوف على النظر والموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء . وتوقف الشيء على نفسه باطل فما أدى اليه وهو كون وجوب النظر شرعيا باطل ، وهذا الدليل حجة لا قدرة للنبي على دفعه وهو معنى إقامه ( لا ينظر الخ ) فيه حذف ، والأصل لا ينظر مالم يجب ولا يجب مالم يعلم وجوبه ( قوله وأجيب بأنه ) أى هذا الاعتراض بإخام الرسل ( قوله مشترك ) أى بيننا وبينكم كما يلزمنا معاشر أهل السنة على قولنا بوجوب النظر شرعا يلزمكم على قولكم بوجوبه عقلا والاعتراض المشترك غير ملزم للخصم اذ لا حجة فيه لاثبات المطالب بل الكل في ورطة فكأنه قال ما ألزمتونا به يلزمكم وما هو جوابكم فهو جوابنا ( قوله لأخفم أيضا ) أى لاستلزم الإخام كما يستلزمه لو وجب شرعا ( قوله لأن وجوب الخ ) لأنه ليس مستفادا من المشاهدات ولا من المحسوسات ولا من التواترات ولا من الحدسيات التي هي أقسام العلم الضروري ( قوله غير ضروري ) لأنه لو كان ضروريا لم يلزمهم ذلك الاعتراض ( قوله يتفقر لأنظار دقيقة ) أى عندهم ، وذلك لأن وجوب النظر عندهم يتوقف على كون النظر يفيد المعرفة ، وأن المعرفة واجبة وأن النظر طريق إليها ولا طريق إليها سواء وأن مالا يتم الواجب الا به فهو واجب ( قوله والحق الخ ) أى والجواب التحقيقي لأنه يهل مأمرك به الخصم بخلاف الجواب الأول فانه مفيد لاسكات الخصم ولا يثبت مذهب الحبيب ، وهم أهل السنة . والحل يكون بأمور : إما بإبطال ما حكمت به الشرعية من اللزوم . وإما بإبطال الاستثنائية أو دليلها إذا كان الدليل استثنائيا كما هنا ( قوله والحق أن النظر ) أى من حيث ذاته ومن حيث حكمه لا يتوقف الخ ، فقولنا من حيث ذاته ناظرين فيه لرد قولهم في الدليل النظر موقوف على وجوبه الذي هو المقدمة الأولى وقولنا من حيث حكمه ناظرين فيه لرد المقدمة الثانية : أعني قولهم ولا يجب النظر الا اذا علم وجوبه ( قوله أما عادة فلا الخ ) أى فلو كان النظر يتوقف على ثبوت وجوبه على الناظر لم تطرد العادة بل كان لا ينظر الانسان الا اذا ثبت عنده وجوب النظر عليه بخلاف العادة بتواطىء العقلاء على النظر من غير أن يقول أحد لا أنظر حتى يثبت عندي وجوبه على مبطل المقدمة الأولى من قولهم النظر موقوف على وجوبه ، ثم ان المراد بقوله بعدم تواطىء العقلاء على الاعتراض الخ تواطؤهم على النظر الخ كما علمت فلا أوضح اسقاط عدم والاعراض ( قوله وطرد سنته ) أى طريقته : أى جعلها مطردة دائما . وأما العادة فتصدق بمرتين ( قوله عجائب الكائنات ) من اضافة الصفة للموصوف ، والكائنات جمع كائنة بمعنى موجودة بعد عدم ( قوله وغرائب المصنوعات ) عطف تفسير من اضافة الصفة ( قوله ومن أعظم ذلك ) أى ومن أعظم الأمور

ماتاني به الرسل من خوارق العادات ، وأما شرعا فلائن النظر وجوبه متوقف على التمكن من العلم لاعلى العلم ، وقوله : أن يعمل فكره خبر أن . وحاصله أن أول واجب النظر حقيقة النظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي الى استعلام ما ليس بمعلوم كذا عرفه البيضاوي وغيره . وأحسن منه وأسلم أن تقول النظر وضع معلوم أو ترتيب معلومين فصاعدا على وجه يتوصل به الى المطالب أو للتوزيع فيشمل ناقص الحدة والرسم ، فإن وصلت تلك الأمور الى معرفة مفرد سميت معرفة وقولا شارحا ، وإن وصلت الى تصديق وهو العلم بنسبة أمر الى أمر على جهة الثبوت أو النفي

الغريبة التي تواطوا على النظر فيها ما يأتي به الرسل من خوارق العادات فقد جرت العادة أن النفوس تلتفت الى النظر لذلك ولم يقع أن المكلف يقول لا أنظر حتى يجب على النظر فهذا كله مما يدل على اشكال المقدمة الأولى ( قوله وأما شرعا الخ ) هذا رد للمقدمة الثانية القائلة ولا يجب على النظر إلا اذا علمت بالوجوب ، وحاصل الرد أنا لانسلم ذلك بل الوجوب متوقف على التمكن من العلم : أي التأهل له بأن يكون أهلا لذلك ، وتحصل الأهلية بالعقل والبالغ و بالوغ السعوى لأنه موقوف على العلم بالفعل ( قوله وجوبه بالنسب ) بدل من النظر أو بالرفع على الابتداء خبره متوقف ، والجملة خبر أن ( قوله وحاصله ) أي حاصل أن يعمل فكره : أي حاصل معنى الجملة التي قوله أن يعمل فكره الخ جزء منها ( قوله النظر ) أي الاصطلاحى ، وقوله : وحقيقة النظر : أي الاصطلاحى وأظهر لنسكتة ، وهي إفادة أن التعريف لحقيقة النظر لا للنظر الخاص المتصف بأنه أول الواجبات ( قوله أمور ) نحو فلان يطوف بالسلاح ليلا وكل من هو كذلك فهو سارق وكل سارق تقطع يده : أي أو أمرين نحو العالم متغير وكل متغير حادث ( قوله معلومة ) أي حاصلة في العقل بالفعل ( قوله على وجه الخ ) كإيجاب الصغرى و كلية الكبرى ( قوله الى استعلام ) أي اعلام : أي احضار ، وقوله : ما ليس بمعلوم : أي ما ليس بمستحضر ، والمراد باعلامه واحضاره ادراكه وحصول صورته في الذهن ( قوله وأحسن منه ) أي لشموله للتعريف بالمفرد ، وقوله : وأسلم : أي من الاعتراض الوارد على الأول بعدم شموله للتعريف بالمفرد ، وعبر بأحسن وأسلم لامكان أن يجاب عن الأول بأن قوله ترتيب أمور : أي صريحا أو ضمنا ، فالأول كقولنا : العالم متغير وكل متغير حادث ، والثاني كقولنا : في تعريف الانسان انه ناطق فهو مركب ضمنا لأنه في قوة ذات ثبت لها النطق والذات التي ثبت لها النطق لا تكون إلا حيوانا ناطقا ( قوله وضع معلوم ) أي اثباته ولو غير مطابق كاثبات ناهق في تعريف الانسان ، وهذا في التعريف بالمفرد ، وقوله : أو ترتيب معلومين : أي أمرين حاصلين في العقل وقوله الى المطالب : أي التصورى أو التصديق ( قوله للتوزيع ) أي لا لشك ( قوله فيشمل الخ ) كما أنه شامل للحدة التام وللرسم التام ( قوله تلك الأمور ) أي تصورها ( قوله مفرد ) أي تصوره ( قوله سميت معرفة ) أي تعريفها وتعيينها الماهية الحقيقية والعرضية ، وقولا شارحا : أي لشرحها للماهية الحقيقية والعرضية ( قوله وإن وصلت ) أي وإن وصل التصديق بها ( قوله وهو ) أي التصديق وقوله أمر هو المحمول ، وقوله : إلى أمر هو الموضوع ، وقوله : على جهة الثبوت : أي على جهة هي الثبوت في الموجبة

سميت حجة ودائلا ، فمثال الأول قولك في شرح الانسان انه الحيوان الناطق ، ومثال الثاني قولك في بيان حدوث العالم وهو ماسوى الله عز وجل العالم متغير وكل متغير حادث ، فان ترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص ، وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية يوصل من اتضح له بالبرهان صدقهما الى العلم بأن العالم حادث لاندراج الصغرى في حكم الكبرى ، وهل الربط بين الدليل والنتيجة عادى فيمكن تخلفه أو عقلي فلا يمكن عندنى الآفات العامة كالمتوهم ونحوه التخلف أو بالنول بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في وجود النتيجة بواسطة تأثيرها في النظر أو بالإيجاب بمعنى أن النظر علة أثرت في وجود المعلول ؟ أربعة مذاهب : الأول مذهب الأشعرى ، والثاني مذهب امام الحرمين وهو الصحيح والقاضى القولان ، والثالث مذهب المعتزلة واستمروا من ذلك النظر المذكور فقالوا فيه بقول الامام لأنه كالنظر المذكور : أى

أو على جهة هي النفي : أى الاتقاء في السالبة ( قوله سميت حجة ) لأنه يحتاج بها على الخصم ، وقوله : ودائلا لأنه يستدل بها على ثبوت المطلوب ( قوله فمثال الأول ) أى ما يوصل إلى تصور مفرد ( قوله في شرح الانسان ) أى توضيح ماهيته الحقيقية ( قوله ومثال الثاني ) أى للوصول إلى تصديق ( قوله في بيان حدوث العالم ) أى في التصديق بحدوث بعض العالم وهو الأعراض لأن الدليل الآتى إنما يدل على حدوثها ، وأما الأجرام فيستدل على حدوثها بقولنا : الأجرام ملازمة الأعراض الحادثة ، وكل ما كان ملازما للحدث فهو حادث ، ويحتمل أن يراد بالعالم خصوص الأعراض مجازا ( قوله وهو ) أى العالم ، لكن المعنى الشامل للأجرام والأعراض ( قوله المعلومتين ) أى علما تصديقا ( قوله وهو كون الخ ) أى وكون موضوع الصغرى مندرجا في موضوع الكبرى ( قوله بالبرهان ) الأولى حذفه لأن ثبوت تغير الأعراض ضرورى لعله بالمشاهدة ( قوله الصغرى ) أى موضوعها ( قوله في حكم الكبرى ) أى في متعلق حكم الكبرى الذى هو موضوعها ( قوله بين الدليل والخ ) أى بين العلم بهما أو الظن ( قوله الآفات ) أى التى تحصل عقب النظر وقبل استنتاج النتيجة ( قوله العامة ) أى المانعة من الإدراك مطلقا كالمتوهم فإنه مانع من الإدراك مطلقا . وأما الخاصة كالعلم بالمطلوب فإنها لا تمنع من الإدراك مطلقا بل من العلم بذلك الشيء فقط لأن العلم بالشيء مانع من تجدد العلم به من الدليل لما يلزم من تحصيل الحاصل ( قوله ونحوه ) أى كالجنون ( قوله أو بالنول ) هو أن يوجد فعل لفاعله فعلا آخر كحركة البدل كحركة المفتاح وهو معطوف على محذوف والتقدير ، وهل الربط عادى متلبس بشير التولد أو عادى متلبس بالتولد وابعدها عن قدرته الحادثة العلم بالدليل والعلم بالدليل مشأ عنه العلم بالنتيجة ( قوله أو بالإيجاب ) عطف على محذوف والتقدير أو عقلي متلبس بنفي الإيجاب أو بمتلبس بالإيجاب : أى التحليل ، فالعلم بالنظر واقع بقدرة العبد وهو علة في العلم بالنتيجة مؤثر فيه والربط عقلي لا متنازع تخلف المعلول عن علته المؤثرة ( قوله بمعنى أن النظر ) أى التصديق به ( قوله في وجود المعلول ) أى الذى هو العلم بالنتيجة ( قوله وهو الصحيح ) الأولى الأصح لأن قول الأشعرى صحيح لا فاسد ( قوله المذكور ) هو الذى تقدم لنفس إدراكه واسترجعته بعد نسيانه ( قوله الامام ) أى امام الحرمين المتقدم ذكره قريبا ( قوله كالنظر المذكور ) هو

الضرورى ، والرابع مذهب الحكماء ، والرد على الأخبرين بما يأتى من وجوب استناد وقوع  
الممكنات كلها الى الله تعالى ابتداء وباطال أصل التولد والتعليل على سبيل التأثير ، وأما مذهب  
السمنية المانعين افادة النظر مطلقا والمهندسين المانعين افادته فى الالهيات فلا يخفى فسادهما  
وضرورة العلم بافادته المستفادة من التجربة كافية فى الرد عليهما . لا يقال الضرورى لا يختلف فيه  
العقلاء وهذا قد اختلفوا فيه . لأننا نقول ذلك فى الضرورى الذى ليس له سبب ككون الكل  
أعظم من جزئه . أما ماله سبب كهذا فلا يدرك ضرورة الا من شاركه فى السبب كحلولة هذا  
الطعام مثلا

الذى تقدم للنفس ادراكه ثم غفلت عنه ولم تنسها وأنها من غير استرجاع ( قوله الضرورى )  
وصف كاشف : أى الذى يحصل بفتنة بدون إعمال فكر ( قوله أصل التولد ) الاضافة للبيان  
( قوله على سبيل التأثير ) أما بمعنى الربط العادى أو الشرعى فهو صحيح نحو احراق الثوب متولد  
من اساس النار له ، وحرمة الخمر متولدة من اسكارها ونحو العلة فى حرمة الخمر اسكارها ، والعلة  
فى احتراق الثوب اساس النار له ، فقوله على سبيل التأثير راجع لكل من التولد والتعليل  
( قوله وأما مذهب السمنية ) عطف على محذوف : أى وما ذكر من أن النظر يفيد العلم مطلقا  
فى الالهيات وغيرها هو مذهب أهل السنة وأما الخ ، والسمنية بضم السين المهملة وفتح الميم اسم  
لطائفة من الأوائل أنكروا افادة النظر العلم ، وزعموا أن طريق افادته الخواص : السمع والبصر  
الخ . قبل نسبة لسنن كعمر امم صنم كانوا يعبدونه ، وقيل نسبة لسومان بلدة بالهند على  
غير قياس ( قوله المانعين افادة النظر ) أى المانعين افادة النظر العلم ، وقوله : مطلقا : أى  
فى الالهيات وغيرها . وأما افادته الظن فلا يمنعونها ( قوله والمهندسين ) جمع مهندس : أى أصحاب  
الهندسة ، وهى علم يعرف به خواص المقادير : أعنى الخط والسطح ، والجسم التعليسى . وقائده  
معرفة كمية مقادير الاشياء ( قوله المانعين افادته ) أى افادة النظر العلم ، وهم كفار ( قوله فلا  
يخفى فسادهما ) فسادهما ضرورى لا يحتاج لدليل ، بقوله وضرورة الخ تنبيه على ذلك لادليل  
إذ الضروريات قد يفهم عليها ازالة لما فى بعض الأذهان من الخفاء ( قوله وضرورة العلم ) فى قوة  
التعليل والاضافة من اضافة الصفة : أى لأن العلم الضرورى الخ ، وهو تعليل لعدم خفاء فساد  
القول بأن النظر لا يفيد العلم مطلقا أو فى الالهيات فقط ، وقوله : بافادته : أى النظر للعلم ، وقوله :  
المستفادة نعت لضرورة ، وقوله : من التجربة : أى تجربة النظر : أى أننا جربنا النظر مرارا  
فوجدناه يفيد العلم ولا شك أن العلم المستفاد من التجربة ضرورى ( قوله كافية فى الرد عليهما )  
لأن من أنكروا الأمر الضرورى لا يلتزم اليه ( قوله لا يقال الخ ) هذا وارد على كون العلم  
بافادة النظر ضروريا وتقرير ذلك الاعتراض أن يقال لانسلم أن ذلك العلم ضرورى إذ لو كان  
ضروريا لما اختلف فيه العقلاء لكن التالى باطل فكذا المقدم . ( قوله وهذا ) أى العلم بافادة  
النظر العلم ( قوله اختلفوا فيه ) أى بالافادة وعدمها ( قوله لأننا نقول الخ ) منع للشرطية ،  
وحاصله أنا لانسلم أن كل ضرورى لا يقع فيه الاختلاف بل قد يقع فيه ( قوله ذلك ) أى عدم  
اختلاف العقلاء ( قوله كهذا ) أى ما ذكر من العلم بافادة النظر العلم ( قوله إلا من شاركه فى السبب )

فلا يدرك ضرورة الا من شاركه في سببه الذي هو الفوق والسبب في مسئلتنا العنور على النظر الصحيح المطلع على وجه الدلائل . وأما ما احتج به المهندسون من أن الحكم على الشيء فرع تصوره وحقيقة الاله يستحيل تصورها فلا يدرك بالنظر الحكم عليها ، وبأن أقرب الأشياء الى الانسان هو بته التي يشرب اليها بأما وفيها من كثرة الخلاف ما علم فما ظنك بأبعدها عن الأوهام والعقول فمنوع . أما الأول فلأن الحكم إنما يتوقف على تصور ما وهو موجود لاعلى كمال التصور . وأما الثاني فلا ينتج الامتناع بل العسر

أى وباشره ( قوله فلا يدرك ) الأولى لا يدركها : أى الخلاوة ولعله ذكر نظرا الى أن الخلاوة شيء مدوق وسبب حلاوتها ذوقها ( قوله فى مسئلتنا ) هى إفادة النظر العلم ( قوله العنور ) أى الاطلاع والمراد بالاطلاع المباشرة والمبس ولا شك أن كل من باشر النظر الصحيح أفاده العلم بالمنظور فيه ( قوله المطلع ) أى المؤدى صفة كاشفة ( قوله على وجه الدليل ) الدليل كالعالم وجهته الحدوث والغير والوجود والامكان ثم تحمل الجهة عليه نحو العالم حادث ثم تجعل موضوعا ويحصل عليها المطلوب بأن تقول وكل حادث لابد له من محدث ، وكون الدليل مفردا مذهب الأصوليين ، والمراد بجهته عندهم ما يجعل حدا وسطا عند التركيب وكونه صحيحا أن يكون النظر فيه من الجهة الموصلة للمطلوب ( قوله وأما ما احتج به المهندسون الخ ) حاصله أنهم احتجوا على أن النظر لا يفيد العلم فى الإلهيات : أى لا يفيد العلم بالأحكام النابتة للاله باحتجاجين ، تقرير الأول منهما أن يقال حقيقة الاله يستحيل تصورها وكل ما يستحيل تصوره لا يدرك : أى لا يعلم بالنظر الحكم عليه ينتج ذات الله لا يدرك بالنظر الحكم عليها والصغرى ظاهرة والكبرى دليها أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فقول الشارح من أن الحكم الخ هو فى الحقيقة دليل الكبرى ، وقوله : وحقيقة الاله الخ هو الصغرى ، وقوله : فلا يدرك الخ هو النتيجة وحذف الكبرى للعلم بها من دليها ، والمراد بالحكم فى قوله لا يدرك الخ النسبة كثبوت الوجود : أى فلا يعلم بالنظر ثبوت شيء لها ، وتقرير الثانى منهما أن يقال أقرب الأشياء الى الانسان هو بته ولم يكن النظر فيها مفيدا العلم بها إذ لو كان مفيدا للعلم بها لما اختلف العقلاء فيها واللازم باطل فस्कنا المزموم وإذا كان النظر لا يفيد العلم بما هو أقرب الأشياء للانسان وهو هو بته فلا يفيد العلم بما هو أبعد الأشياء اليه كذات الله وصفاته بالأولى . أما الملازمة فظاهرة ، وأما بطلان اللازم فلأنك ترى فى مباحث النفس اختلافات كثيرة فى أن النفس هل هى عرض أو جوهر مجرد أو جزء لا يتجزأ أو أجزاء سارية بالبدن ولم يحصل الجزم فيها بشيء ( قوله وبأن أقرب الخ ) عطف على المعنى والباء بمعنى من وهو احتجاج ثان كما هو المتبادر وهو فى الحقيقة علة لصغرى ماقبله لادليل ثان ( قوله هو بته ) عند المهندسين هى الروح نسبت الى هو لانه يعبر به عنها ، وعند أهل السنة يشار بأننا وهو الهيكل المخصوص المركب من روح وبدن ( قوله بأبعدها ) هو الذات العلية ( قوله فمنوع الخ ) أى لا يفيد مدعاهم ( قوله أما الأول ) أى مانع الاستدلال به ، وقوله : لاعلى كمال التصور : أى لاعلى التصور الكامل وهو تصور الذاتيات فيثبت يدرك بالنظر الحكم على الذات العلية لانها تصور بوجه ما ( قوله وأما الثانى الخ ) ظاهره أن المعنى . وأما منع الثانى



وهو مسلم لاشك فيه اذ الوهم يلبس العقل في مأخذه والباطل يشاكل الحق في مباحثه ولهذا كان أهل الحق في غاية القلة ومنع أن يخوض فيها زاد على الضروري من هذا العلم الا الأفراد من الأذكياء . ثم اختلف القائلون بأفادته هل العلم بالنتيجة يعقب العلم بوجه الدليل أم يحصل معه دفعة وعليه فهل بعلم واحد أم بعلمين فيه خلاف وزعم ابن سينا أن حصول العلمين بالمقدمتين في الذهن ليس كافيا في حصول النتيجة ، بل لابد من علم ثالث وهو التفتن لاندراج الصغرى

فلا ينتج وهو لا يصح ، فالأولى أن يقال . وأما ذات الثاني ، أو وأما الاحتجاج بالثاني فلا ينتج ؛ امتناع إفادة النظر العلم الذي هو مدعاهم ، وإنما ينتج أن إفادة النظر للعلم عسر لأن الوهم يلبس العقل الخ ثم ان في هذا الرد نظرا لأنه يفيد أن النظر في ذات الاله يفيد العلم بحقيقتها لكن ذلك العلم عسر فقط وليس كذلك بل هو مستحيل ( قوله وهو ) أي العسر ( قوله اذ الوهم الخ ) أي ان الوهم يعارض العقل في مأخذه ، وهو القضايا التي يستتج ويأخذ منها ما يحكم به ، فالحية مثلا إذا رأيتها قال العقل : هذه دويبة يحركها القضاء والفسر ، وكل ما كان كذلك فلا يضر ، فهي لا تضر فيحكم بعدم الانزعاج منها ، والوهم ينزع العقل في تلك القضايا ، فيحكم بالانزعاج منها بحيث يقول : هذا ثعبان وكل ثعبان يضر ، ينتج أن هذا الثعبان مضر ، فالوهم قد عارض العقل في القضايا التي استتج منها ما يحكم به ، وهذا تعليل لقوله عسر لأنه إذا كان الباطل يشاكل الحق والوهم يلبس العقل تعسر إدراك الصواب من الخطأ فلهذا كان النظر يفيد العلم بعسر ( قوله والباطل يشاكل الحق ) أي يشابهه ، وذلك كقول أهل السنة : الله موجود وكل موجود يصح أن يرى ، فالله يصح أن يرى ، وكقول المعتزلة : الله ليس في جهة ، وكل ما كان كذلك لا يرى ، فالكبرى باطلة لأنها نشأت من الوهم ، لأن الوهم إنما يحكم بما جرت به العادة فهي باطلة ( قوله في مباحثه ) أي في قضايا : أي القضايا الموصلة إليه ، فالقضايا الموصلة لكل من الحق والباطل على صورة قياس ينتج ، فالذي لا يعرف يقول : ان كلا دليل ، والعارف يقول : ان ما قاله أهل السنة دليل ، وما قاله المعتزلة شبهة لبطلان الكبرى لأن بعض ما ليس في جهة يرى مثل كرة العالم ( قوله أهل الحق ) أي من سلم من الزنق ولم يلبس الوهم عقله في مأخذه ( قوله ومنع ) بالبناء للمفعول عطف على كان ، والممانع أهل القرن الثالث ( قوله على الضروري ) أي الواجب الذي لابد منه على كل عاقل ، وهو معرفة الله ولو بدليل اجالي ( قوله العلم ) أي علم الكلام ( قوله من الأذكياء ) بيان الأفراد : جمع ذكي من الذكاء ، وهو حدة العقل ( قوله بأفادته ) أي إفادة النظر العلم ( قوله هل العلم الخ ) أي أهل التصديق بالنتيجة يعقب التصديق بوجه الدليل ، ولا يجتمع معه في الزمن ( قوله أم يحصل ) أي العلم بالنتيجة ( قوله معه ) أي العلم بوجه الدليل ( قوله وعليه ) أي الثاني ( قوله فهل بعلم ) أي فهل النتيجة والوجه الحاصلان دفعة بعلم واحد ، وهذا القول خلاف الصواب ( قوله وزعم ابن سينا الخ ) هذه فائدة جديدة ، وليس مقابلا لما تقدم ، والمراد بالزعم القول ( قوله أن حصول الخ ) أي ان التصديق بهما ، وقوله : في حصول النتيجة : أي التصديق بها ( قوله وهو التفتن الخ ) أي التصديق بذلك الاندراج : أي اندراج موضوع الصغرى

تحت الكبرى كما اذا ادعت أن هذه بغلة ، وكل بغلة عاقر فلا ينتج أن هذه عاقر حتى يتفطن الى أن هذه البغلة فرد من أفراد هذه الكلية ليلزم الحكم على الفرد . قال شرف الدين بن التلساني وما ذكره حتى فانك اذا قلت التبيذ مسكر ، وكل مسكر حرام لم يندرج التبيذ في الحرمة إلا من حيث كونه فردا من أفراد المسكر فلا بد من التفطن له إلا أنه معلوم في ضمن العلم بأن هذا الترتيب منتج فلا يكاد يخلو ذهن عن ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا الوجه . قلت وعبارته في الطوالع الأشبه أنه لابد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما والا لما تفاوتت الأشكال في جلاء الانتاج وحققته انتهى .

تحت موضوع الكبرى ( قوله البغلة ) بدل من اسم الإشارة لبيان المحمول في الصغرى ( قوله من أفراد هذه الكلية ) أى من أفراد موضوع القضية الكلية ( قوله على الفرد ) أى الفرد المعين ( قوله قال شرف الدين ) هو المسمى بالفهرى بكسر الفاء شافى المذهب ووالده مالكي ، وقوله : التلساني نسبة للتلسان ( قوله وما ذكره ) أى ابن سينا ( قوله وكل مسكر ) أى شربه ( قوله التبيذ ) أى شربه ( قوله له ) أى الاندراج ( قوله إلا أنه ) أى كونه التبيذ فردا من أفراد المسكر ، وقوله : معلوم الخ : أى موجود في ضمن متعلق العلم : أعني المقدمتين والاندراج فالتفطن موجود ضمنا ، فيكون ابن سينا صريح بما يعلم ضمنا ، وحينئذ فلا اعتراض على من لم يصرح بذلك من الأئمة ، فقله إلا أنه الخ ليس اعتراضا على ابن سينا ، بل هو اعتذار عمن لم يصرح به من الأئمة ، ويحتمل أن الضمير في قوله : لأنه راجع للتفطن : أى التفطن للاندراج معلوم في ضمن الخ ( قوله عن ذلك ) أى الاندراج والأولى عنه لأن المحل للضمير لتقدم مرجعه الذي هو الاندراج ، ويحتمل أن قوله عن ذلك : أى عن التفطن للاندراج ، وقوله : على هذا الوجه : أى على أنه ترتيب منتج . أما اذا ذكر لاعلى هذا الوجه بأن لوحظ أنهم اقضيتان فقط كان ذهن خاليا عن التفطن للاندراج ( قوله قلت ) من كلام الشارح تقوية لكلام ابن سينا ، وقوله : وعبارته : أى البيضاوي ، ولوقال عبارة الطوالع كان أحسن إذ عبارته توهم أن الضمير للتلساني مع أنه ليس كذلك كما علمت ( قوله الترتيب ) من تقديم الصغرى على الكبرى ، وقوله : والهيئة : أى الحاصلة من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى ، ومن كون الحد الوسط محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وعكسه ( قوله وإلا الخ ) أى والا نقل أنه لابد من ملاحظة ما ذكر من الترتيب والهيئة لما تفاوتت الأشكال الخ مع أن الشكل الأول أجلى ، يليه الثاني ثم الثالث ثم الرابع والمراد لما تفاوتت عند الناظر لا في الواقع لأن تفاوتها في الواقع لا يتوقف على ذلك . ثم ان ملاحظة الترتيب والهيئة يستلزم ملاحظة الاندراج ، لأن شأن الصغرى أن يأتيها الحكم من اندراج موضوعها في موضوع الكبرى ، فاندفع بهذا ما يقال عبارة الطوالع ليس فيها تعرض للاندراج المذكور فلا يناسب الاتيان بها تقوية لكلام ابن سينا ثم أنت خير بأن المتيق للتفاوت في الجلاء إنما هو الهيئة فقط لا هي مع الترتيب خلافا لظاهره ، وهذا وظهره أن كل شكل فيه جلاء وخفاء ، وليس كذلك بل الأول جلي فقط والرابع خفي فقط . وأما الثاني ففيه خفاء بالنسبة للأول وجلاء باعتبار الثالث ، والثالث فيه جلاء باعتبار الرابع وخفاء باعتبار الثاني ( قوله انتهى )

هذا كله في النظر الصحيح . أما الفاسد فإن كان لعدم تمامه لم يستلزم شيئا انفاقا ، وكذلك ان كان لفساد نظمه كالاستدلال بجزئيتين أو سالتين ، وإن كان تحليل في مادته فقولان مشهورهما أنه لا يستلزم الجهل ، وهو رأى المتكلمين ، وقيل يستلزمه وهو رأى المنطقيين وهو الصحيح ، وما احتج به المتكلمون من اختلاف الشبهة بحسب أن الناظر فيها

أى كلام الطوائع ( قوله هذا ) أى ما ذكر من أن النظر يفيد العلم في المنظور فيه مطلقا أو لا يفيد مطلقا أو لا يفيد في الالهيات في النظر الصحيح ، فالإشارة راجعة الى ما تضمنه البحث السابق من قوله : حقيقة النظر الخ ( قوله أما الفاسد ) أى أما النظر الفاسد ( قوله فإن كان ) أى فساد ( قوله لعدم تمامه ) بأن لم يذكر بعض مقدماته كالكبرى لموت أو جنون أو نسيان أو تركها اختيارا وتسمية غير التام نظرا بحسب قصد المتكلم ، فإنه أراد ابتداء النظر ثم عرض له ما يمنع التمام ( قوله وكذلك الخ ) تشبيهه غير تام لوجود الخلاف حينئذ بالاستلزام وعدمه ، وإن كان يتوهم من التشبيه أن عدم الاستلزام في هذا متفق عليه أيضا ( قوله لفساد نظمه ) أى هيئته وصورته ( قوله كالاستدلال بجزئيتين ) نحو : بعض الانسان حيوان وبعض الحيوان فرس ، فالنتيجة وهى بعض الانسان فرس كاذبة . ولو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان ناطق كانت النتيجة صادقة ، فعدم اطراد صدقها دليل على عدم استلزامه لشيء ( قوله أو سالتين ) نحو : لاشيء من الانسان فرس ولا شيء من الفرس ناطق ، فالنتيجة : وهى لاشيء من الانسان بناطق كاذبة ، ولو قلت بدل الكبرى : ولا شيء من الفرس بحجر كانت النتيجة : وهى لاشيء من الانسان بحجر صادقة ، فعدم اطراد صدقها دليل على عقم القياس المركب مما ذكر وعدم استلزامه لشيء ( قوله وإن كان ) أى فساد الدليل ( قوله تحليل في مادته ) بأن كانت المقدمتان كاذبتين أو إحداها كاذبة ( قوله فقولان ) أى باستلزامه لشيء معين وعدم استلزامه لذلك ( قوله أنه لا يستلزم الجهل ) أى لا يستلزم النسبة الباطلة ، بل تارة يفتح الباطل وتارة لا ، وذلك نحو : كل انسان ماء وكل ماء ناطق ، فالنتيجة : وهى كل انسان ناطق صادقة والمقدمتان كاذبتان ولو قلت بدل الكبرى وكل ماء فرس ، فالنتيجة كاذبة كالمقدمتين ، ومثال ما اذا كانت إحداها صادقة كل انسان حيوان ، وكل حيوان فرس ، فالنتيجة وهى كل انسان فرس كاذبة . ولو قلت كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق كانت النتيجة صادقة ، هذا ولو أبدل قوله الجهل بقوله شيئا لوافق مذهب المتكلمين فى أنه لا يستلزم شيئا لاضطراب نتيجته واضطرابها دليل على عقمه وعدم استلزامه لشيء ، ولك أن تقول فى الكلام حذف ، والأصل لا يستلزم الجهل ولا غيره ( قوله وقيل يستلزمه ) أى فى بعض الاوقات إذ هو قد يستلزم الصدق فى بعض آخر إذ المنطقيون يقولون باستلزامه شيئا آخر تارة يكون صادقا وتارة يكون كاذبا ( قوله وما احتج به المتكلمون ) أى على عدم استلزام الدليل فاسد المادة لشيء . وحاصل الاجتهاد أما وجدنا فاسد المادة تارة يستلزم الجهل وتارة يستلزم الشك وتارة لا يستلزم شيئا ، فله ثلاثة أحوال مختلفة وما اختلف حاله لا يرتبط بشيء معين ، وحينئذ فلا يصح القول بأنه يستلزم الجهل ( قوله من اختلاف الشبهة الخ ) بيان لما ، والشبهة النظر الفاسد كقول الفلاسفة : العالم معقول لعله قديمة ،

ابتداء تقوده الى الجهل . والناظر فيها بعد العلم لا تقوده إلى شيء . ، والناظر فيها عقيب نظره في شبهة على التقيض تقوده الى الشك ، وما اختلف لم يرتبط بشيء فغير مسلم . لأننا نقول إن لازمها على الحقيقة الجهل ، وإنما اتفق عن العالم اعتقاد صدق نتيجتها في نفسها للعلم بضدها لالعدم العلم بالربط بينهما ، وكذلك الناظر فيها عقيب النظر في شبهة ، وليس شك من مجرد الشبهة بل من تعارض الشبهتين ، وهو في الحقيقة تعاقب رأيين لاسترابية بين معتقدين الذي هو الشك

وهو الاله وكل ماهو كذلك فهو قديم يفتح العالم قديم ( قوله ابتداء ) أى قبل النظر في غيرها ( قوله بعد العلم ) أى بحدوث العالم بالدليل ، وهو العالم متغير وكل متغير حادث ( قوله لا تقوده إلى شيء ) أى لما تقرر عنده من العلم بحدوث العالم من الدليل الذى نظر فيه أولا ( قوله والناظر الخ ) كأن ينظر أولا في شبهة ، وهى الاله موجود وكل موجود جسم . ثم ينظر ثانيا في شبهة أخرى كالاله علم وكل علم معنى ، فيحصل له حيفذ الشك في كون الاله جسما أو معنى ( قوله على التقيض ) أى المناقضى لما دلت عليه الأخرى ( قوله لم يرتبط بشيء ) أى معين ، وحيفذ لما اختلفت مادته لا يستلزم الجهل ( قوله فغير مسلم ) خبرنا من قوله : وما احتج به وقرن الخبر بالغاء لشبهه بالشرط في العموم ( قوله ان لازمها الخ ) أى في الأحوال الثلاثة . أما استلزامها للجهل فيما إذا نظر فيها ابتداء فظاهر ولذا تركه الشارح . وأما استلزامها للجهل إذا نظر فيها بعد أن نظر في الدليل وخصل له العلم ، وكذلك استلزامها للجهل إذا نظر فيها بعد أن نظر في شبهة أخرى لما كان خفيا أشار له الشارح بقوله : وإنما اتفق الخ ( قوله لا لعدم العلم بالربط بينهما ) عطف على قوله : للعلم بضدها : أى لالعدم حصول العلم منه بالربط بل العلم بالربط حاصل ، فالعالم يعتقد أن الشبهة منتجة للجهل وأن النتيجة غير صادقة لحصول العلم عنده بضدها وفي بعض النسخ لا العلم بالربط بينهما ، وهو عطف على فاعل اتفق : أى إنما اتفق عنه اعتقاد صدق النتيجة لما ذكر ولم يفتب العلم بالربط بينهما : أى الشبهة والنتيجة ، بل هما صربطان ويعلم أنها نتيجة ولكن لم يعتقد صدقها للعلم بضدها ( قوله وكذلك الخ ) أى ومثل الناظر فيها بعد العلم في كون المنفى عنه إنما هو اعتقاد صدق النتيجة في نفسها لا العلم بالربط بينهما الناظر فيها عقب النظر في شبهة أخرى ، فالمنفى عنه اعتقاد صدق نتيجتها في نفسها لما تقدم له من النظر في الشبهة الأولى لا العلم بالربط بينهما ( قوله وليس الخ ) أى لأن الشبهة لا تفتج الشك وإنما تفتج الجهل ، فكل شبهة إنما تفتج الجهل ، فقوله : وليس الخ تعليل لما قبله ( قوله بل من تعارض الشبهتين ) أى فهو جازم بالربط وغاية ما هناك أنه يعتقد عدم صدق إحداهما ، فكل شبهة إنما أنتجت الجهل وعدم جزمه بأحد الجهلين لتعارضهما فقط ( قوله وهو في الحقيقة الخ ) هذا اضطراب ابطالى ، لأن مامر يفيد أن الناظر في شبهة بعد أخرى عنده شك الآن ذلك الشك إنما هو من تعارض ما أنتجه الشبهتان . ثم أضرب عن ذلك بما حصله أنه ليس عند ذلك الناظر في الشبهتين شك ، وإنما الحاصل عنده تعاقب رأيين : أى معتقدين ، فقول الشارح : وهو في الحقيقة الخ معناه ، بل ذلك الشك في الحقيقة الخ ، والضمير في قوله : وهو الخ للشك بمعنى الأصـ الحاصل عنده لا بالمعنى المتقدم فيه استخدام ( قوله تعاقب رأيين ) أى معتقدين : أى حدوث

وما احتجوا به أيضا من أن الشبهة لو كان لها ارتباط بعقد معين لكانت دليلا ، والتالى باطل لأن حقيقة الشبهة ما أشبه أمرها على الناظر ، فاعتقدها دليلا وليست بدليل فلا يلزم لجواز اشتراك المختلفات في بعض اللوازم ، فإن الدليل يفارق الشبهة وإن اشتركا في صورة النظم ، فإن مقدمات الدليل ضرورية أو تنتهى الى الضرورة والشبهة ليست كذلك . واعلم أن للنظر في الشيء أصدادا تخصه وأصدادا تعمه وغيره ، فالخاصة كل ما يوجب إخطار المنظور فيه بالبال كالعالم به ،

رأى بعد رأى آخر وليس عنده شك ، لأن الذى حصل له أولا رأى فجزم به ثم حصل له رأى آخر فجزم به بعد أن كان جازما بالأول لأن الشبهة تفتج الجهل وكلا الأصحين باطل ، هذا حاصل كلامه وقد يقال عليه لا نسلم أن الناظر في شبهة بعد نظره في أخرى يحصل عنده دائما تماق رأين ، بل تارة يكون الحاصل عنده ذلك إذا ذهب الأول وخلفه الثانى . وتارة يكون شكا إذا طرأ الثانى على الأول في وقت واحد ( قوله وما احتجوا به الخ ) أى على أن فاسد المادة لا يستلزم الجهل ( قوله السادس (١) ) أى لمادته . هذا هو المراد هنا دون الفاسد لصورته ( قوله بعقد معين ) أى اعتقاد : أى معتقد معين وهو الباطل ، وسماه عقدا لأنه يعتقد ( قوله والتالى باطل ) أى فالقسم وهو أن لها ارتباطا بعقد معين باطل ( قوله لأن حقيقة الخ ) هذا دال للاستثنائية ( قوله وليست بدليل ) أى لكون المقدمات كاذبة ( قوله فلا يلزم ) خبر مافى قوله وما احتجوا ( قوله لجواز اشتراك المختلفات في بعض اللوازم ) أى النبوتية والسلبية : أى وحيث جار اشتراك المختلفات في بعض الأمور فلا يلزم من ارتباط الشبهة بعقد معين أن يكون دليلا لجواز اختلافهما ، لكون الدليل مقدماته صادقة والشبهة مقدماتها كاذبة ، ويجوز أن يشتركا في استلزام النتيجة ( قوله فإن الدليل الخ ) علة لمحذوف : أى والشبهة والدليل مختلفان لأن الدليل الخ ( قوله وإن اشتركا الخ ) الأولى وإن اشتركا في الدلالة على عقد معين ليناسب ماسبق من قوله لو كان لها الخ ( قوله فإن مقدمات الدليل ) علة ليفارق ، وقوله ضرورية الخ الأولى أن يقول فإن مقدمات الدليل صادقة ومقدمات الشبهة كاذبة ليناسب ماسبق ( قوله والشبهة ليست كذلك ) أى وحينئذ فلا يلزم من ارتباطها بعقد معين أن تكون دليلا ( قوله واعلم أن للنظر في الشيء ) كحدوث العالم الذى تعلق العلم به في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ، وكقدمه الذى تعلق الجهل به : أى الاعتقاد غير المطابق في قول الفلاسفة : العالم معلول لعلة قديمة ، وكل ما كان كذلك فهو قديم . ثم إن النظر لم يتعلق بالحدوث أو القدم مثلا ، بل بالدليل أو الشبهة الموصلة لما ذكر ففى معنى بآه السببية أو الكلام على حذف مضاف : أى في شأن الشيء وتقدم تعريف النظر ( قوله كل ما يوجب الخ ) هذا ضابط للأصداد الخاصة لا تعريف فلذا أتى بكل ، والمراد بالاجباب الاستلزام والكلام على حذف مضاف : أى ما يستلزم جواز إحضار الخ ، وقوله : المنظور فيه : أى بسببه ( قوله إخطار المنظور فيه ) أى بسببه أو في شأنه ، لأن المنظور فيه هو نفس الدليل ، لأن النظر تعلق به ، والمنظور بسببه هو المطلوب كحدوث العالم ( قوله كالعالم به ) أى كالعالم بالمنظور لأجله ، فالعلم بالحدوث يضاد النظر في الدليل الموصول له ، لأن النظر لأجل تحصيله فيقتضى انعدامه حين النظر وإلا كان النظر طلبا لتحصيل الحاصل . ثم إن هذا مثال لقوله : كل ما يوجب الخ ، فالعلم بحدوث العالم يوجب

والجهل به : أعني المركب لأنه لو نظر معهما لكان تحصيل الحاصل . قالوا ونظر العالم في دليل آخر إنما هو لاختبار دلالته لا الاستدلال به ، وكالشك فيه والظن فيه والوهم لأنه متى نظر في طرف لم يخطر بباله الطرف الآخر ، وهل عدم الخطور للطرف الثاني الموجب للتناقض عقلي أو عادي ؟ فيه تردد للمتكلمين ، والأضداد العامة مالا يخطر معها المنظور فيه بالبال : كاللوت والنوم والنيان وما في معناها

إحضار الحدوث الذي وقع النظر بسببه بالبال ، وهذا بالنسبة للدليل القائل العالم متغير الخ ( قوله والجهل به ) أي والجهل بالمنظور في شأنه : أعني اعتقاد القدم فهو يضاد النظر في الشبهة الموصلة له ، وهذا بالنسبة للشبهة القائلة العالم معلول بعلة قديمة الخ ( قوله أعني المركب ) أي وأما البسيط فلا يناقض النظر بل يجامعه ، وآتى بالعناية مع أن الجهل إذا أطلق انصرف للمركب نظرا لأنه مشترك بين البسيط والمركب ( قوله لكان ) أي النظر ( قوله تحصيل الحاصل ) أي إذا تحصيل الحاصل ، فالكلام على حذف مضاف إذ النظر غير تحصيل الحاصل ( قوله قالوا الخ ) جواب عما يقال كيف يكون النظر مضادا للعلم مع أن العالم بالشيء ينظر فيه مع كونه عالما به ، نحو هذا يجب البعد عنه ، لأنه تمام وكلّ تمام يجب البعد عنه ، ولأنه زان وكلّ زان يجب البعد عنه ، ولأنه سارق وكل سارق يجب البعد عنه ، فنحن نعلم من الدليل الأول أنه يجب البعد عنه ، فقتضاه منع النظر في الدليل الثاني والثالث لما فيه من طلب تحصيل الحاصل مع أنه صحيح ، وإذا كان العالم بالشيء ينظر فيه مع كونه عالما به فأين التضاد ( قوله ونظر العالم ) أي ولو بحسب الاعتقاد ليشمل الجاهل ، وقوله : في دليل آخر : أي كنظر العالم بوجوب البعد عن هذا في الدليل الثاني والثالث فيما تقدم ( قوله إنما هو لاختبار دلالته ) أي الدليل الآخر : أي هل يستلزم تلك النتيجة العالم بها أولا ( قوله لا الاستدلال به ) أي لأجل تحصيل العلم ولو قال لاختبار دلالته لا لتحصيل العلم به لكان أوضح ( قوله وكالشك فيه ) عطف على قوله : كالعالم به ، وإفاء في قوله : فيه للسببية : أي وكالشك في المنظور بسببه ومن أجله ، وهو حدوث العالم ، وقوله : والظن فيه : أي للمنظور بسببه كحدوث العالم ، وقوله : والوهم : أي للمنظور بسببه كحدوث المذكور ( قوله لأنه ) أي الناظر ، وهذا بيان لوجه التضاد بين النظر وبين ما ذكر ، وقوله : متى نظر في طرف : أي بسبب طرف كحدوث ، وقوله : لم يخطر بباله : أي الناظر ، وقوله : الطرف الآخر : أي الذي هو القدم : أي وهذه الثلاثة من لوازمها خطور الطرفين بالبال ، فهذه الثلاثة لوازمها منافية للزوم النظر ، وتنافي اللوازم يوجب تنافي الملزومات ( قوله وهل عدم الخطور ) أي في بال الناظر ، وقوله : الموجب بالرفع صفة للعدم ، وقوله : الموجب للتناقض : أي بين النظر وبين كل من الظن والشك والوهم ، لأن عدم خطور الطرف الثاني بالبال منافي للزوم الظن والشك والوهم ، وتنافي اللوازم يوجب تنافي الملزومات ( قوله أو عادي ) هو المعتمد فيمكن أن يتخلف بحيث يخطر ببال الناظر الطرف الثاني ( قوله والأضداد العامة ) أي المنافية للنظر وغيره كالادراك سواء كان نظريا أو من الخواص كالارادة بخلاف الأضداد الخاصة ، فانها لاتضاد الادراك والارادة ( قوله المنظور فيه ) أي لأجله : أي الذي ركب الدليل لأجله وهو النتيجة ( قوله وما في معناها ) كالتحول

وبالجملة فالنظر يضاد العلم وجلة أضداده .

( تنبيه ) ما سرنا عليه في هذه العقيدة من أن أول واجب النظر هو مذهب جماعة منهم الشيخ الأشعري ، وذهب الأستاذ وإمام الحرمين إلى أن أول واجب القصد إلى النظر : أي توجيه القلب إليه بقطع العلائق المنافية له ، ومنها الكبر والحسد والبغض للعلماء الداعين إلى الله سبحانه وتطهير القلب من هذه الأخلاق أول هداية الله تعالى للعبد . وقال القاضي : أول واجب أول جزء من النظر ، وقيل أول واجب المعرفة ، ويعزى للشيخ أيضا ، وهو في الحقيقة غير مخالف لما قبله لأنه نظر إلى أول ما يجب مقصدا ، وغيره نظر إلى أول ما يجب امتثالا وأداء ، وإنما اخترت

والغفلة ( قوله وبالجملة ) أي الاجال وعدم التفصيل والباء للعلاصة ( قوله وجلة أضداده ) أي من الجهل المركب والظن والشك والوهم .

( قوله تنبيه ) هو اصطلاح عنوان بحث لاحق يفهم من البحث السابق بحيث لو لم يصرح به لفهم من الأول بطريق الاجال ، وإامة الايقاظ ، وهو المراد هنا وهو خبر لمخدوف : أي هذه الألفاظ الذهبية تنبيه : أي إيقاظ : أي موقظة ، ولا يراد الاصطلاح هنا لأنه لم يعلم من البحث السابق كون القول الأول لجماعة منهم الأشعري على أنه لم يعلم عما سبق أن في المسألة خلافا ( قوله أول واجب ) أي أول فرد من أفراد الواجب ( قوله وذهب الأستاذ ) هو أبو اسحاق الاسفرائيني ، هذا هو المراد منه متى أطلق في هذا الفن ، وهو شافعي كأمام الحرمين ( قوله عبد الملك <sup>(١)</sup> الجويني ) لقب بذلك لمجاورته بها ( قوله القصد إلى النظر ) أي إرادته كما أشار إليه بقوله : أي توجيه القلب ، لأن التوجيه هو الإرادة ( قوله بقطع العلائق ) أي توجيهها ملاصقا لتلك الأمور المنافية له ( قوله ومنها الكبر الخ ) الضمير للعلائق ، ومنها الاشتغال بالأمور الدنيوية ، وإنما كان الكبر مانعا من القصد المذكور ، لأن النظر في الغالب لا يكون إلا بعلم وهو العالم ، والكبر مانع من الأخذ عنه ، وكذا يقال فيما بعده ( قوله الداعين الخ ) وصف كاشف إذ لا يقال عالم إلا لمن كان كذلك ( قوله وتطهير الخ ) تعليل أي وإنما قيدنا توجيه القلب بما ذكر لأن تطهير القلب الخ ( قوله أول ) أي أس وأصل خبر تطهير ( قوله وقال القاضي ) أي أبو بكر الباقلاني ، وهو مالكي كالأشعري ( قوله أول جزء من النظر ) النظر القياس المركب من مقدمتين ، وأول جزء منه المقدمة الأولى وقد يقال قدأمرنا بالنظر ، وهو متوقف على مجموع المقدمتين ، فيكون الواجب جلته لا أوله فقط ( قوله المعرفة ) أي الجزم بعقائد الإيمان المطابق للواقع عن دليل ( قوله أيضا ) أي كالقول الأول ( قوله وهو ) أي القول بأن أول واجب المعرفة ( قوله في الحقيقة ) أما بالنظر للظاهر فهو مخالف ( قوله غير مخالف لما قبله ) أي من جميع الأقوال ، فمن قال أول واجب النظر أراد الوسيلة القريبة ، ومن قال القصد أراد الوسيلة البعيدة ، ومن قال أول جزء من النظر أراد الوسيلة المتوسطة ، ومن قال المعرفة أراد المقصد فاختلف لفظي ( قوله لأنه ) أي القائل بأن أول واجب المعرفة ، فالضمير راجع لمفهوم من الكلام ( قوله وغيره الخ ) عطف الأداء على الامتثال مرادف ونصبيها على التمييز المحوّل عن الفاعل : أي ما يجب امتثاله وأداؤه : أي فعله ولو وسيلة وهي قريبة وبعيدة ومتوسطة كما سبق ( قوله وإنما اخترت الخ ) أي مع أنه قد ظهر من كلامي

(١) [ قوله عبد الملك الجويني ] غير موجود بنسخة التمرح التي بأيدينا اه مصححه

من هذه الأقوال القول بأن أول واجب النظر لتكرار الحث على النظر في الكتاب والسنة حتى كأنه مقصد بخلاف ما قبله من الوسائل ، فأنما أخذ من قاعدة ان الأمر بالشئ أمر بما يتوقف عليه من فعل المكلف ، وفي تلك القاعدة نزاع . ثم هذا النظر كاف في معرفته تعالى وإن كان يغير علم خلافا للإسماعيلية ، نعم حصوله بغير معلم عسير في غاية العسر . وقالت المعتزلة : أول واجب الشك وهو فاسد . أما على أصلنا فلا نك الشك مطلوب بالشرع زواله ، فكيف يطلب حصوله . أفى الله شك . . وأما على أصلهم فلا نك كفر ، وهو قبيح عندهم لعينه

أن لكل قول وجهها ( قوله لتكرار الحث الخ ) أى وذلك يوجب الاعتناء به ، واختياره على غيره . ثم إن النظر الذى وقع الحث عليه كتابا وسنة بمعنى حركة النفس فى العقليات لا نفس القياس الذى هو المطلوب ، فلا يتم ما قاله الشارح من تعليل الاختبار إلا أن يقال المطلوب النظر بمعنى القياس قوة أو فعلا ومن حرك نفسه فى العقليات يوجد عنده قياس بالقوة فتم ما قاله الشارح ( قوله حتى كأنه مقصد ) قد يقال ان المعرفة مقصد حقيقة ، فلاولى اختيار القول بأنها أول واجب ( قوله بخلاف ما قبله ) أى النظر بتمامه من الوسائل الصادق ذلك بأول جزء من النظر وبالتوجه إليه ولا بين ما قبل النظر بالأقوال لأنها بعده ( قوله أخذ الخ ) أى أخذ وجوبه ، وأما المقصد وهو المعرفة فوجوبه من النص ( قوله من قاعدة الخ ) اضافة قاعدة للبيان ، وقوله : إن الأمر بكسر الهمزة إن جعلت إن من جملة القاعدة وإلا فبالفتح ، والقاعدة الأمر الخ بدون أن ( قوله بالشئ ) أى المقصد كالصلاة ( قوله بما ) أى الوسائل التى يتوقف : أى المقصد فالصلة أو الصفة جرت على غير من هى له ، فالأولى الابرار بأن يقول يتوقف هو ( قوله من فعل المكلف ) خرج نحو الزوال من كل ما يتوقف عليه المأمور به ، ولكن ليس مقدورا للمكلف ، فليس واجبا بوجوب الأمر بالمطلوب قصدا ، بل ولا بوجوب غيره ( قوله نزاع ) حاصله أن ما يتوقف عليه الواجب هل هو واجب بوجوب ذلك : أى ان الأمر المتعلق بالمقصود متعلق بالوسيلة أو أنه واجب بوجوب غيره : أى ان المقصود متعلق به أمر ، وكذا الوسيلة المقدورة للمكلف متعلق بتحصيلها أمر آخر ( قوله ثم ) للترتيب الذى ذكرى ( قوله خلافا للإسماعيلية ) فرقة ضالة أثبتت الامامة لإسماعيل بن جعفر الصادق وقالت : النظر لا يكفى فى المعرفة إلا إذا كان من معلم معصوم للأمن من الخطأ ، ومادام الزمان موجودا فلا بد من وجود معصوم فنفتش عليه حتى نجده ونطلب منه أن يعلمنا النظر ، والعصمة عندهم ليست خاصة بالأنبياء والملائكة ، وهذا وظاهر كلام الشارح أنهم يقولون بكفاءة مطلق معلم ، وليس كذلك كما علمت ، بل لابد من كونه معصوما ( قوله فى غاية العسر ) لأن المعلم محتاج إليه فى الارشاد للمقدمات وفى بيان كيفية النظر ( قوله الشك ) أى التردد لأنه موقع فى الحيرة الحاملة على النظر الموصل للمعرفة ( قوله أما الخ ) أى أما بيان فساده على قاعدتنا من أن الحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه الشرع ( قوله فكيف يطلب حصوله الخ ) أى فلا يصح طلب حصوله لأنه ليس فى الله شك فلا يكون الشك مطلوبا ، فالاستفهام فى الموضعين انكارى بمعنى النفي ، والثانى علة للأول ( قوله وأما الخ ) أى وأما بيان فساده على أصلهم من أن العقل بحسن ومقبح ( قوله وهو قبيح عندهم لعينه ) أى ذاته وحيث كان قبيحا



فلا يكون مأمورا به ، وقيل ان أول واجب الاقرار بالله وبرسله عن عقد مطابق وان لم يكن علما ، وسيأتى إبطاله عند إبطال القول بصحة التقليد ، فهذه أقوال ستة في أول ما يجب ، وهي أقرب ما قيل فيه . قوله : من البراهين القاطعة والألة الساطعة بيان لما وقعت عليه ما ، والبراهين جمع برهان ، وهو أحد أقسام الحجّة العقلية ، لأنّ الحجّة تنقسم أولا بحسب مادتها قسمين عقلية ونقلية ، والأولى خمسة أقسام : برهان وجدل وخطابة وشعر ومغالطة ، فالبرهان متركب من مقدمات كلها يقينية ،

لذاته فيكون قبحه عقليا وحيث كان قبحه عقليا فلا يتعلق به الأمر فضلا عن أن يكون واجبا فتقول الشارح فلا يكون مأمورا به لوسلك طريق الترتيق فقال : فلا يتعلق به الأمر فضلا عن أن يكون واجبا لكلا أحسن ، هذا ، وقديقال يمكن أن مرادهم بقولهم : أول واجب الشك : أى الشك الذى يكون وسيلة إلى المقصود لأن الشك مقصود لذاته الذى هو كفر وقيح ، لأن العاقل إذا شك يعجل بالنظر ولا يرضى بالبقاء على الشك ( قوله عقد ) أى اعتقاد ( قوله وان لم يكن علما ) أى بل كان تقليدا ( قوله وسيأتى إبطاله ) أى هذا القول لكن باعتبار ما بعد المبالغة ، لكن الراجع أن المعرفة واجبة وجوب الفروع ، وحيث أن التقليد عاص لا كافر ، فالقول السادس غير باطل ( قوله وهي ) أى الأقوال الستة ( قوله أقرب إلخ ) أى أقرب الأقوال التى قيلت في أول واجب على المكلف ، وقيل أول واجب الاسلام : أى الانقياد للأعمال ، وقيل اعتقاد وجوب النظر ، وقيل "التقليد" ، وقيل الإيمان : أى قول النفس آمنت وصدقت ، وقيل ماهو من وظيفة الوقت ، فإذا كلف عند الزوال مثلا ، فأقول واجب عليه الصلاة ، وما تنوب عليه وقيل التخيير بين التقليد والمعرفة ، فالجمله اثنا عشر قولاً ( قوله جمع برهان ) من أبره إذا غلب ، لأن التمسك به يغلب خصمه ( قوله لأن الحجّة إلخ ) علة لتخصيص الحجّة بالعقلية ( قوله بحسب مادتها ) مادة الشيء مأه الشيء بالقوة لا بالفعل كقولنا : العالم متغير وكل متغير حادث قبل التركيب ، وكالتحسب بالنسبة للسري فهو مادة قبل التركيب وتنقسم باعتبار صورتها إلى ثلاثة أقسام : قياس منطوق وهو ما كان مركبا على طريق شكل من الأشكال الأربعة أو من شرطية واستثنائية . وقياس استقرائى وهو قضايا حرة يثبت بها حكم كلى نحو هذا الحيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ وهذا الحيوان كذلك وهكذا ، ونتيجة هذا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ . وقياس تمثيل وهو القياس الأصولى وهو إلحاق فرع بأصل لمشاركته له في العلة نحو التبيذ كالخرفى الاسكار والأرز كالتقمح فى الاقيات والادخار ونتيجة الأول التبيذ حرام ، ونتيجة الثانى الأرز روى ( قوله والأولى إلخ ) هذا تقسيم ثانوى ( قوله متركب من مقدمات ) المراد بالجمع ما فوق الواحد لأن البرهان إنما يكون مركبا من مقسمتين ، وأما ما يوجد مركبا من ثلاث مقدمات أو أربع فذلك قياس واحد بحسب الظاهر ، وفى الحقيقة هو قياسان ، جعلت كبرى الثانى ثالث المقدمات مع حذف نتيجة الأول التى هى صغرى الثانى ( قوله كلها يقينية ) أى مفيدة لليقين : أى الاعتقاد الجازم المطابق سواء كان اليقين ناشئا عن ضرورة ابتداء أو مالا فدخل المركب من ضرورية ونظرية ، نحو : العالم متغير

واليقينيات ستة أقسام : أوليات لأنها تدرك بأول توجه العقل ، وتسمى أيضا بديهيات ، وهي ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزئه ، ومشاهدات وتسمى أيضا حسيات ، وهي ما يجزم به العقل بواسطة حس كقولنا :

وكل متغير حادث ، والمركب من نظريتين ، نحو : العالم حادث وكل حادث له صانع فان ذلك ينتهي للضرورة مالا ، ومفهوم قوله : كلها يقينية أنه لو كان بعضها يقينيا وبعضها ظنيا فلا يسمى برهاننا نحو هذا يطوف بالسلاح في الليل بالمشاهدة وكل من هو كذلك فهو سارق ، فالأولى ضرورية لثبوتها بالمشاهدة ، والثانية ظنية ( قوله واليقينيات ستة ) أى وكلها ضرورية : أى لا تتوقف على نظر واستدلال ، وإن توقفت على حدس أو تجربة فان قلت : من الضروريات المشاهدات ، وهي قضايا تتوقف على قياس مصحوب معها ، وحينئذ فهي متوقفة على النظر الذي هو القياس . قلت : أجب عن ذلك بأن القياس المذكور معها ليس استدلالا بل هو تنبيه والضروريات قد ينسب عليها إزالة لما في بعض الأذهان من الخفاء المتعلق بها ( قوله أوليات ) بضم الهمزة وفتح اللام مخففة : أى مقدمات أوليات ، وضبطه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الواو نسبة الأول ، ويدل لهذا قول الشارح لأنها تدرك بأول توجه العقل ( قوله لأنها الخ ) علة لخدوف : أى إنما سميت أوليات لأنها الخ ، وقوله : تدرك : أى تدرك بنسبتها ، والمراد بالادراك التصديق : أى لأن العقل يصدق بنسبتها عند أول توجهه : أى انك متى تصورت للموضوع والمحمول حكم العقل بثبوت المحمول للموضوع من غير توقف على شيء كتجربة وحدس ( قوله بديهيات ) جمع بديهية ، وهي التي تهجم على النفس بأن تحصل عند العقل من غير استعمال فكر ( قوله وهي ما يجزم الخ ) أى وهي قضايا يجزم العقل بها : أى بنسبتها بمجرد تصور طرفيها : أى الموضوع والمحمول لكن مع تصور نسبتها أيضا فكان عليه أن يقول ما يجزم العقل بنسبتها عند تصور طرفيها ونسبتها ، واسناد الجزم للعقل من اسناد الشيء إلى سببه ، والجازم حقيقة النفس ، وذكر الضمير في به نظرا للفظ ما لانهاءها وهو القضايا ( قوله كقولنا الواحد الخ ) هذا مثال للقضايا الأولية ، فاذا تصور الواحد وتصور نصف الاثنين : أى المضاف والمضاف إليه جزم العقل بالحكم وهو ثبوت نصف الاثنين للواحد ويقال نظير هذا في المثال بعده ، وحينئذ فيقال في تركيب البرهان من هذه المقدمة وغيرها هذا واحد وكل واحد فهو نصف الاثنين ينتج هذا نصف الاثنين ( قوله والكل أعظم من جزئه ) يقال في القياس المركب من هذه المقدمة وغيرها : هذا كل وكل أعظم من جزئه ينتج هذا أعظم من جزئه فهو مركب من مقدمات أولية ضرورية ( قوله ومشاهدات ) أى ومقدمات مشاهدات لكون جزم العقل بنسبتها يتوقف على مشاهدة ( قوله وتسمى أيضا حسيات ) أى لتوقف جزم العقل بنسبتها على احساس : أى ظاهري . أما لو توقف جزم العقل بنسبتها على احساس باطني كقولهم إن لنا جوعا أو حرنا قسمي مشاهدات ووجدانيات ولا تسمى محسوسات ، وحينئذ في إطلاق قوله الحسيات شيء ( قوله وهي ما يجزم به العقل الخ ) أى وهي قضايا يجزم العقل بنسبتها بواسطة حس : أى أى حاسة كانت ( قوله كقولنا الخ ) مثال للمقدمات المشاهدات ، ومثال البرهان المركب منها أن يقال : هذه شمس وكل شمس مشرقة

الشمس مشرقة والنار محرقة ، وقضايا قياساتها معها ، وهي ما يجزم بها العقل بواسطة وسط يتصور معها كقولنا الأربعة زوج فانه بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمساويين ، وتجريبات : وهي ما يجزم به العقل بواسطة تجربته صارا كثيرة بحيث يجزم العقل بأنه ليس على سبيل الاتفاق كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء ، وحديثات : وهي ما يجزم به العقل لترتب دون ترتب التجريبات مع مصاحبة القرائن كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ، ومتواترات : وهي ما يجزم به العقل بواسطة حس السمع ، ووسط حاضر في الذهن ، وذلك أن يجزم عن محسوس يمكن وقوعه جمع كثير من يجزم العقل بامتناع تواطئهم على الكذب

وهذه نار وكل نار محرقة يفتح الأول أن هذه مشرقة والثاني أن هذه محرقة ، فالحكم على النار بالاحراق وعلى الشمس بالاشراق يتوقف بعد تصور الطرفين على إدراك ذلك بحاسة اللمس وحاسة البصر (قوله قياساتها معها) أي ملحوظة معها ، والقياس ما تركيب من مقدمات متى سلمت لزمها قول آخر (قوله وهي ما) أي قضايا (قوله بها) أي بنسبتها (قوله بواسطة وسط) أي بواسطة قياس ذي وسط ففي الكلام حذف (قوله يتصور معها) أي يلحظ معها ، والأولى أن يقول يصدق به معها إلا أن يقال أراد بالتصور التصديق (قوله كقولنا الأربعة زوج) هذه قضية والحكم فيها وهو ثبوت الزوجية للأربعة متوقف بعد تصور الطرفين على قياس حاضر في الذهن ملحوظ معها وهو الأربعة منقسمة بمساويين وكل مقسم بمساويين زوج (قوله فانه) أي حكمه : أي الحكم فيه بالزوجية (قوله وسط) أي واسطة (قوله وهو الخ) الأولى وهو أنها منقسمة بمساويين وكل ما هو كذلك فهو زوج (قوله وهي ما) أي قضايا ، وقوله : به : أي بنسبته ، وقوله : بواسطة تجربته : أي لتلك النسبة : أي لمتعلقها ، فالأولى ما يجزم العقل بنسبتها بواسطة ثبوت المحكوم به صارا كثيرة ، فالجزم بأن السقمونيا مسهلة للصفراء إنما يحصل عند الحاكم بواسطة ثبوت ذلك عنده صارا لا أن ذلك أمر اتفاق (قوله السقمونيا) نبات يستخرج من جوفه رطوبات وتجفف (قوله تسهل الصفراء) أي تزيلها : أي تزيل الزائد منها على باقي الأضحية من البلمم والدم والسوداء لأنها تزيلها من أصلها (قوله وحديثات) نسبة إلى الحديث وهو مرعة الانتقال من المادى إلى المطالب ، ومعناه لغة التخمين (قوله وهي ما الخ) أي قضايا يجزم العقل بنسبتها لوجود ترتب : أي تكرار لحكمها دون الترتب الكائن في التجريبات مع مصاحبة القرائن وهي شيء يجزمه الشخص في نفسه (قوله دون) أي أقل (قوله كقولنا الخ) فهذه قضية حدسية لأن الحكم باستفادة نور القمر من نور الشمس متوقف بعد تصور الطرفين على ترتب المبادئ : أي اختلاف تشكيلات القمر النورانية قوة وضعفا بسبب القرب والبعد من الشمس فانه كلما بعد منها وقابلها كثر نوره وكلما قاربها قل نوره ويجزم القمر عند الحكماء أسود مظلم مصقول كالمرآة ونوره مستفاد من نور الشمس (قوله وهي الخ) أي وهي قضايا يجزم العقل بنسبتها بواسطة حس السمع مثلا وبواسطة واسطة حاضرة في الذهن (قوله وذلك) أي التواتر (قوله عن محسوس) أي بحاسة السمع والبصر مثلا ، خرج المعقول كخبر الفلاسفة بأن العالم قديم فلا يفيد الجزم (قوله بامتناع الخ) أي عادة . أما العقل

كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده . وهذا القسم مركب من القسم الثاني والثالث ، فهذه الأقسام الستة منها يتركب البرهان والفرض منه حصول العلم اليقيني . وأما الجدل : فهو ما تألف من مقدمات مشهورة والمقدمات المشهورة ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامة أو لسبب رقة أو حجة كقولنا هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح ، وهذا كاشف لعورته ، وكل كاشف لعورته فهو مذموم فهذا مذموم ، وهذا فقير وكل فقير تحمد مواساته ، فهذا تحمد مواساته ، وهذا قتل أخوه ظلما ، وكل من قتل أخوه ظلما حسن أن يقتل قاتله ، فهذا حسن أن يقتل قاتله ، والفرض من الجدل إما اقناع قاصر عن البرهان أو الزام الخصم ودفعه .

فيجوز ذلك ( قوله كقولنا الخ ) فالحكم بدعواه النبوة واطهار المعجزات على يديه إنما يجزم به العقل بواسطة حس السمع من الخبرين وبواسطة القياس ذى الوسط الحاضر فى الذهن ، وهو أن ذلك الخبر خبر جع يستحيل تواطؤهم على الكذب وكل ما هو كذلك فهو مقطوع به ( قوله الثانى ) هو الحسيات : أى ما كان الجزم فيه بواسطة الاحساس بالخاصة ، وقوله : والثالث هو ما كان الجزم فيه بواسطة قياس ذى وسط حاضر فى الذهن ملاحظ مع المقدمات وهو القضايا التى قياساتها معها ( قوله اليقيني ) نسبة اليقين بمعنى العلم فيه نسبة الشيء لنفسه مبالغة ، والمراد باليقين متعلقه وهو العلوم ( قوله وأما الجدل الخ ) عبر بآما لتغاير المتعاطفين لأن البرهان نظر فى مقدماته لأفادة اليقين ، وأما الجدل فقد لوحظ فى مقدماته الشهرة ، وإن كانت فى الواقع يقينية ( قوله فهو ما ) أى قياس منطقي ( قوله من مقدمات ) المراد بالجمع ما فوق الواحد ، وقوله : مشهورة : أى كلها أو بعضها : أى منظور فيها للشهرة وإن كانت فى الواقع يقينية وكان عليه أن يزيد أو مسامحة كقولنا استحباب الحكم الأصل حجة ليكون التعريف جامعاً ( قوله الجمهور ) أى الكثير من الناس ( قوله لمصلحة الخ ) أى أوشرع أوعادة ( قوله أو لسبب رقة ) أى شفقة والاضافة للبيان ( قوله حجة ) أى تعصب ( قوله كقولنا هذا ظلم الخ ) هذا وما بعده المشهور من مقدماته الكبرى فقط وشهرتها بسبب المصلحة العامة ، لأن الاعتراف بقبح الظلم يؤدي لعدمه فيرتفع البلاء عن الناس ويكثر الخصب ، والاعتراف بدم كشف العورة يؤدي لعدم كشفها وذلك يؤدي لعدم الشهوة وهو يؤدي لعدم الزنا وهو يؤدي لعدم اختلاط الانساب وهو يؤدي لتعاهد الآباء لأولادهم بالانفاق وهو يؤدي لحفظهم ( قوله وهذا فقير الخ ) هذا القياس مقدمته الكبرى مشهورة بسبب الشفقة لأن قوله : وكل فقير الخ . الحامل على الاعتراف به الرقة والشفقة ( قوله وهذا قتل الخ ) كبراه مشهورة ، والحامل على الاعتراف بها الحجة على الأخذ بالتأثر ( قوله حسن أن يقتل قاتله ) حسن فعل ماض أو صفة مشبهة خبر عن كل ، ويقتل مبنى للماعل وفاعله ضمير عائد على المبتدأ وقاتله مفعوله وضمير قاتله عائد على الأخ المقتول ( قوله اقناع الخ ) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل : أى أن يقع مقيم القياس الجدلي من هو قاصر عن إدراك البرهان ( قوله قاصر عن البرهان ) أى عن ادراكه لو ذكر له لبلادته مثلا ( قوله أو الزام الخصم ) كما لو ادعى مالكى طهارة فضلة بهيمة الأنعام ، فقال شافعى لانسلم ذلك ، فيقول الأول للثاني أنت قاصر عن إدراك الدليل لو كانت نجسة للزم الخرج فى الدين لكثرة ملايسة الناس لها

وأما الخطابة : فهي مأتلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقده الصدق لسر لا يطلع عليه أو لصفة جيلة كزيادة علم أو زهد أو نحوه أو من مقدمات مظلونة ، مثل هذا يدور في الليل بالسلاح وكل من يدور في الليل بالسلاح فهو لص فهذا لص ، والغرض من الخطابة ترغيب السامعين . وأما الشعر : فهو مأتلف من مقدمات متخيلة لترغيب النفس في شيء أو تنفيرها عنه فالأول كقولنا : هذه خيرة وكل خيرة ياقوتة سيالة ، فهذه ياقوتة سيالة والثاني كقولنا : هذا عسل وكل عسل مرة مهوعة فهذه مرة مهوعة ، والغرض من الشعر انفعال النفس . وأما المغالطة : فهي مأتلف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به ، وتسمى سفسطة

لكن التالي باطل فبطل المقدم فهذا إلزام للشافعي واسكات له وإن كان يمكن المناقشة فيه .  
 ( قوله وأما الخطابة الخ ) سمي هذا النوع بالخطابة لأن ترغيب السامعين في الأشياء أو عنائها من شأن الخطباء ( قوله فهي ما ) أي قياس ( قوله من مقدمات ) المراد بالجمع مازاد على الواحد ( قوله مقبولة ) أي كلها أو بعضها ( قوله من شخص معتقد فيه الصدق ) بيان لجهة قبولها ، وقوله : لسر الخ علة لاعتقاد صدق قائلها : أي إنما اعتقد صدقه لسر الخ ك بعض العوام الذين يلبسهم اللثوب القبول بين الناس بحيث يقع صدق كلامهم في القلوب ( قوله كزيادة علم ) كقول الشيخ لتلاميذه يحثهم على المشاركة في المطالعة : المطالعة مع الاخوان تؤثر ففعا وكل ما هو كذلك ، فينبغي أن لا يترك بنتج المطالعة مع الاخوان ينبغي أن لا يترك ( قوله أو زهد ) كقول الزاهد : القناعة عما في أيدي الناس تؤثر الحبة وكل ما يؤثر الحبة ينبغي أن لا يترك ( قوله أو نحوه ) بأن كانت القضايا صادرة من شخص شائنه النصح للمسلمين ( قوله ترغيب السامعين ) نحو هذا يعاونك في المطالعة وكل من كان كذلك ينبغي مواساته ، فالقصد الترغيب في الشيء ، ومثله التنفير كما في هذا يدور الخ ( قوله فهو ما ) أي قياس ( قوله من مقدمات ) الجمع لما فوق الواحد ( قوله متخيلة ) أي لا ثبوت لها في الواقع بل هي مرتسمة في الخيال فقط ( قوله كقولنا ) أي مشيرين بـ ( قوله هذه خيرة الخ ) المتخيل الكبرى لأنه لاصحة لها في الواقع ولما جعلت الخيرة من أفراد الياقوت الذي هو من الأمور التي ترغب فيها النفس فقد رغب فيها ( قوله كقولنا ) أي مشيرين لعسل نحل ( قوله مرة ) بكسر الميم مافي المرارة من الماء : أي انه يشابه ماء المرارة ، وقوله : مهوعة بكسر الواو : أي مثيرة للقي ، وبصح فتحها : أي النحل تقاهاها من فيه وشأن ما يتقايها الحيوان فنور النفس عنه ( قوله انفعال النفس ) أي تأثيرها بالترغيب أو التنفير ، والتأثير شأن الشعراء والأدباء فلذا سمي هذا النوع شعرا ومرجعه الترغيب والترهيب لموى النفس بخلاف الخطابة فرجعتها ترغيبا وترهيبا لصالح الحال ( قوله فهي ما ) أي قياس ، وقوله : شبيهة بالحق : أي بالمقدمات الحق وليست تلك المقدمات بحق ثم ان هذا بيان لنوع من أنواعها لا الحقيقة ، والنوع الثاني المشاغبة وهي ما تتركب من مقدمات شبيهة بالمشهورة ، والثالث ما تتركب من مقدمات وهمية ( قوله وتسمى ) أي المغالطة ( قوله سفسطة ) كلمة يونانية معناها عندهم العلم والحكمة الموهوة ، فالعنى هنا بالقياس المزين الظاهر الفاسد الباطن

كقولنا في صورة فرس في حائط : هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال ، أو شبيهة بالمقدمات المشهورة ، وتسمى مشاغبة : كقولنا في شخص يخط في البحث هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم حتى يكتوا ، وكل من يكلم العلماء بألفاظ العلم حتى يكتوا فهو عالم فهذا عالم ، أو من مقدمات وهمية كاذبة : كأن تقول : هذا ميت وكل ميت جاد فهذا جاد ، أو تقول : هذا الميت جاد وكل جاد لا يفرغ فهذا لا يفرغ ، فإن النفس قد لا تقبل هذا الدليل الصحيح لمقدمات تنوهمها كاذبة فتقول هذا إنسان يمكن قيامه و بطشه ، وكل من يمكن قيامه و بطشه فليس بجناد ، أو فهو مفرغ فهذا ليس بجناد أو فهو مفرغ ، وكما إذا رأيت جبلا مصنوعا على شكل حية فتعلم أنه جبل ، وإذا ألقى عليك خفت منه ، لأن الوهم يغلب كثيرا على العقل ما قاذك شيء مثل الوهم ، تقول النفس : هذا يشبه الحية ، أو هذا شكل الحية ، وكل ما يكون كذلك فهو مخوف ، أو فالخزم الفرار منه ، فهذا مخوف ،

( قوله هذا فرس الخ ) المغالطة جاءت من الصفري لأن الفرس حقيقة الحيوان الصاهل والصورة التي على الحائط ليست كذلك ، فالصفري شبيهة بمقدمة حقة ، وهي هذه فرس مشيرا إلى فرس حقيقة ( قوله أو شبيهة الخ ) أي من حيث كثرة الاستعمال في كل ( قوله وتسمى ) أي المقدمات المذكورة ( قوله مشاغبة ) من الشغب بمعنى الجدل والشر ، ولما كان الاتيان بهذا القياس يعين على إثارة الشرعى مشاغبة ( قوله يخط في البحث ) البحث إثبات المحمول للموضوع والخطب فيه إرادته على غير الوجه المستقيم بأن يكون غير فاهم للموضوع ، ويتكلم بكلام خارج عنه ( قوله هذا يكلم الخ ) المغالطة جاءت من الكبرى لكذبها ، وهي شبيهة بالمشهورة التي يعترف بها جمهور الناس ( قوله وهمية ) أي حكم بها الوهم لا العقل ( قوله كاذبة ) صفة لوهمية بأن كان حكم الوهم متعلقا بغير محسوس ، لأن حكمه في غير المحسوس باطل أو صفة لمقدمات ( قوله هذا ميت ) أي هذا الشخص الذي قام به الموت ميت الخ ، وهذه مقدمة ضرورية ، وقوله : وكل ميت جاد مقدمة صادقة ، لأن المراد بالجناد المألوح فيه لاما اصطلاح عليه الفقهاء . ثم إن هذا القياس والذي بعده ليسا من المغالطة في شيء بدليل قوله : فإن النفس الخ ، بل ذكرنا توطئة للمثالين بعد وعلاهما بقوله : فإن النفس الخ ( قوله هذا الدليل الصحيح ) الإشارة راجعة لما ذكر من القياسين ( قوله لمقدمات تنوهمها كاذبة ) أي لمقدمات كاذبة تنوهمها صادقة : أي تحكم بصدقها بواسطة الوهم ( قوله فتقول الخ ) أي فبسبب تنوهمها تقول الخ والمغالطة في هذا القياس جاءت من الصفري ، لأن المراد بالامكان فيها الامكان الوقوعي ، وهو العادي لا العقلي ، والا كانت صحيحة . وأما الكبرى فصادقة إن أريد بالامكان العادي ( قوله فهذا ليس بجناد ) نتيجة كاذبة ، لأن الميت جاد بمعنى لا روح فيه ، وفسادها جاء من فساد الصفري ( قوله فتعلم ) أي بالعقل ( قوله خفت منه ) أي بسبب اتباعك للوهم : أي القوة الواهمة ( قوله ما قاذك الخ ) أي ما صبرك متقادا لأكثر الأشياء شيء مثل الوهم كخوف الفقر والابناء من الناس ، وهذا من الحكم أتى به الشارح دليلا لما تقدم من غلبة الوهم للعقل ( قوله تقول الخ ) مفرغ على قوله : خفت منه ، فلا صرح بالفاء لكان أولى ( قوله هذا يشبه الخ ) المغالطة جاءت من الكبرى

أو فالحزم الفرار منه ، وبمثل هذا الوهم وقع أكثر الناس في أنواع البدع والضلالات ، حتى وقفوا مع المعتادات ، واشتغلوا بالأشياء كوان عن مكوّناتها ، فاعتقدوا نافعاً ما ليس بنافع ، وضاراً ما ليس بضر ، فأشركوا مع الله غيره ، وأثبتوا الوسائط بينه وبين خلقه ، وأسندوا التأثير إلى من ليس له تأثير ، وتوكلوا على من ليس له حول ولا قوة ولا تدبير ولا تقدير ، ولم يعلموا أن الممكنات كلها خيالات تنادى بلسان الحال الذي هو أفصح من لسان المقال من يقف عندها : انظر المقصد أمامك - إنما نحن فتنة فلا تكفر -

لحكم الوهم فيها بالخوف أو الفزع منه . وأما الصغرى فصادقة ( قوله فالحزم ) أي الأمر الذي تنهت به أو فالأمر الصواب ( قوله وبمثل الخ ) لامتلى له بالمغالطة ، بل هو استطراد : أي وقع أكثر الناس في أنواع البدع بسبب الوهم الحاصل لهم المماثل لهذا الوهم : أي توهم أن الحبل الذي على صورة الحية مفزع ومؤذ ( قوله في أنواع البدع ) كتأثير الماء في الرى والنار في الاحراق والأكل في الشبع وإضافة أنواع للبيان ، حكّمهم بأن المؤثر هذه الأسباب إنما جاءهم من الوهم . أما العقل فيحكم بأنه لا مؤثر إلا الله ( قوله حتى وقفوا الخ ) أي حتى جزموا بتأثير الأمور المعتادة ، ومن المعتاد أن النار تحرق ، فقالوا بتأثيرها في الاحراق ، وأن الماء يروى ، فقالوا بتأثيره في الرى وهكذا ( قوله واشتغلوا بالأشياء كوان ) أي المكوّنات مثل الماء والنار ، فثبتوا للآثار تأثيراً في الاحراق وهكذا ( قوله فاعتقدوا الخ ) مفرغ على اشتغالهم بالأشياء كوان : أي اعتقدوا إن الأكل نافع في الشبع مع أن النافع هو الله وهكذا ( قوله فأشركوا ) مسبب عن اعتقادهم أي أشركوا مع الله غيره كالنار ، فقالوا إنها مؤثرة بطبعها . أما اعتقاد أنها مؤثرة بقوة أودعت فيها فسق على المعتمد ( قوله وأثبتوا الوسائط ) أي كالنار ، فقالوا إنها مؤثرة والخالق لها الله ، وأثبتت الوسائط يؤدي لعدم الالتفات لله ( قوله إلى من ليس له تأثير ) أي كالماء والنار ، فهم يقولون إن ذلك هو المؤثر ، والأولى إبدال من بما إلا أن يقال إن من جملة من يسند له التأثير عندهم العقلاء فغلبوا على غيرهم ( قوله وتوكلوا الخ ) أي إن المعتزلة يقولون : العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية ، فيتوكلون ويعتمدون عليه مع أنه لا تحوّل له عن المعصية ولا قوة له على الطاعة إلا بالله ولا تدبير له : أي لا نظره في عواقب الأمور لتقع على الوجه الأكمل ، ولا تقدير أي تعيين وتحديد للأشياء بفعل بعضها في غداً أو بعد غد مثلاً ، فتحديد الأشياء من الله ، أما العبد فعاجز عن ذلك ( قوله خيالات ) أي كالأموال المتخيلة التي لا وجود لها من حيث أن وجودها ليس من نفسها بل من الله ، فليس بيدها تقع ولا ضرر ( قوله بلسان الحال ) أي بلسان حالها ( قوله أفصح ) أي أقوى في الدلالة لأنه صادق دائماً بخلاف لسان المقال فقد يكذب ( قوله من يقف ) مفعول تنادى ( قوله انظر الخ ) أي وتقول له انظر : أي في أحوالي لأوصلك إلى المقصد وهو الله تعالى ، والمراد بالوصول إليه معرفته ، ومن جملة معرفته معرفة أنه المنفرد بالتأثير في الأشياء ( قوله المقصد أمامك ) أي قدّامك لا ما أنت واقف عليه من الأمور المعتادة ، ويصح أن يكون هذا مقولاً للحنوف ، وانظر مقدمة من تأخير : أي تنادى من يقف عندها وتقول له المقصد كائن أمامك انظر في أحوالي لتصل إليه ( قوله فتنة ) أي ذوات إفتتان وامتحان أو مفتتن بنا ، وقوله

فهذه أقسام الحجج العقلية ، وجعلها البيضاوى فى الطوائع ثلاثة أقسام : البرهان والخطابة ، وتسمى أيضا الأمانة والمغالطة ، لأن الحجج العقلية ، إما أن تتركب من مقدمات قطعية ، أو من مقدمات ظنية ، أو من شبهة بأحدهما ، وتسمى الأولى : برهانا ودليلا ، والثانية : خطابة وأمانة ، والثالثة : مغالطة ، وبالحجة فالعتمد من هذه الأقسام فى تصحيح العقائد الدينية القسم الأول الذى هو البرهان ، فلذا قلت من البراهين ووصفتها بالقاطعة لكشف معناها ، وإعما عطف عليها الأدلة عطف عام على خاص لتدخل فى ذلك الأدلة النقلية فيما تقبل فيه من العقائد ، وذلك كل ما لا تتوقف المعجزة عليه كنفى النقائص عنه تعالى وثبوت الوحدانية له

فلا تكفر : أى باعتقاد تأثير الأمور المعتادة بذاتها : كاعتقاد أن النار تؤثر بطبيعتها ( قوله فهذه ) أى الخمسة المذكورة أقسام الحجج ، وهذا قد علم مما تقدم ، وذكر توطئة لقوله وجعلها الحج والمراد أنه جعل هذه الثلاثة أقساما للحجج من حيث المادة ، وتقدم أن لها ثلاثة أقسام أخرى من حيث الصورة ( قوله وجعلها ) أى الحجج ( قوله الأمانة ) لأنها لكون مقدماتها غير قطعية علامة على النتيجة ( قوله قطعية ) أى مقطوعا ومجزوما بها ابتداء بأن كانت ضرورية أو انتهاء بأن كانت نظرية و انتهت إلى الضرورة ( قوله ظنية ) أى كلها أو بعضها : أى مظهرنا ثبوت نسبتها ، وأسقط النارج من عبارة الطوائع أو مشهورة ( قوله بأحدهما ) عبارة الطوائع بأحدها : أى العقلية والظنية والمشهورة ( قوله ودليلا ) هذا اسم عام له ولغيره فلا يلتفت إليه ( قوله مغالطة ) ويدخل فيها الشعر . وأما الجدل : فيدخل فى البرهان إن تركب من مقدمات يقينية مشهورة ، وفى الخطابة إن تركب من مقدمات ظنية مشهورة ( قوله وبالحجة ) أى وأقول قولا متلبسا بالاجال بقطع النظر عن كون أقسام الحجج خمسة أو ثلاثة ( قوله فالعتمد ) أى المعول عليه من تلك الأقسام ( قوله العقائد الدينية ) أى المنسوبة للدين من نسبة الجزئى للسكى ومراده بتلك العقائد التى يعتمد فى تصحيحها على البرهان خصوص ما تتوقف المعجزة عليه لتعبيره بالبرهان الذى هو الدليل العقلى . وأما العقائد التى لا تتوقف المعجزة عليها : كالسمع والبصر والحشر والنشر ، فتصحيحها لا يتوقف على البرهان ، بل على الدليل النقلى ، والمراد بتصحيح العقائد إثباتها على وجه الجزم بها . ثم إن جعل العمدة فى تصحيح العقائد البرهان الذى مقدماته يقينية مبنى على القول بأن التقليد لا يكتفى ، وأن المقلد كافر ، وهو قول ضعيف ( قوله ووصفتها الحج ) لأن القاطعة معناها المقطوع بها ، والبرهان هو القياس الذى مقدماته مقطوع ومجزوم بها ( قوله لتدخل الحج ) أى فالباغت على ذكر الأدلة التى هى عامة دخول الأدلة النقلية فيها ( قوله فيما تقبل ) أى فى العقائد التى تقبل الأدلة النقلية فيها ، فقوله : من العقائد بيان لما ، وقوله : تقبل صلة أوصفت جرت على غير من هى له ، فكان الواجب الإبراز ( قوله وذلك ) أى العقائد التى تقبل الأدلة النقلية فيها ( قوله كل ما ) أى كل عقيدة ( قوله كنفى النقائص ) أى التى يكون فيها بالدليل النقلى ، وهى الصمم والبكم والعمى ، لأن أسداها من السمع والبصر والكلام إنما ثبت بالدليل النقلى ، فلا يرد أن من جلة النقائص العجز والجهل ، ونفى ذلك تتوقف المعجزة عليه ، لأن نفى العجز بالقدرة ونفى الجهل بالعلم والمعجزة تتوقف عليهما ، ولو قال الشارح بدل قوله : كنفى



على رأى ، وكوقوع بعض المكنتات من الحشر والرؤية ونحوهما ، ووصفتها بالسطوع إشارة إلى اشتراط القطع فيها أيضا ، ولو كان بدل هذا الكلام أن يقال من البراهين العقلية والأدلة القواطع السمعية لكان أبين وأحسن . قوله : إلا أن يكون حصل له العلم بقييد لما أطلق في الارشاد وغيره . قوله : فليشتغل بعده : أى بعد الباعث .

(ص) ولا يرضى لعقائده حرفة التقليد فانها في الآخرة غير مخرصة عند كثير من المحققين . (ش) اعلم أن الحكم الحادث ينشأ عن أمور خمسة : علم ، واعتقاد ، وظن ، وشك ، ووهم لأن الحاكم بأمر على أمر

القبائص كشبوت السمع والبصر والكلام لكارأظهر وأنسب بقوله : بعد وثبوت الوجدانية ( قوله على رأى ) أى قول من يقول إنها ثبتت له بالدليل القلى ، والمعتمد أن ثبوتها بالدليل العقلى ( قوله من الحشر ) أى من وقوعه . أما جواز وقوعه : فدليله العقل ، وكذا يقال في النشر ، وهذا بيان لبعض المكنتات ( قوله إشارة إلخ ) فيه إيماء إلى أن دلالة الوصف المذكور على القطع بطريق الاستلزام ، لأن السطوع معناه الارتفاع ويلزمه الظهور ، وظهور الدليل مرجعه لكونه قاطعا ( قوله أن يقال ) أى امتنع أن يقال ( قوله من البراهين العقلية ) أى بدل القطعية المخرج للمجاز ، وفيه أن البراهين لا تكون لإعقلية فلا حاجة لذكر قوله العقلية ، فقد فرغ من شيء ووقع في شيء آخر ( قوله والقواطع السمعية ) فيه أن القواطع : جمع قاطعة بمعنى مقطوع بها ، فالتجوز الذى فرغ منه في قوله البراهين القطعية قد وقع فيه في قوله والقواطع ، لأنها بمعنى المقطوع بها ( قوله أبين ) لأن ما في المتن ليس فيه تصريح بالقطع في الدليل القلى ، وإنما فيه إشارة لذلك من قوله : ساطعة ، وقوله : وأحسن ، لأن في عطف العام على الخاص شبه تكرار ، وما سلم من ذلك أحسن ، وهذان الوجهان للأينية والأحسنية بالنظر للطرف الثانى ، وهو القواطع السمعية . وأما وجههما بالنظر للطرف الأول ، وهو البراهين العقلية ، فهو المقابلة لأن العقلية تقابل السمعية ( قوله بقييد لما أطلق ) لا يعترض على من أطلق للعلم بأن الحاصل لا يطلب تحصيله وإنما يطلب هنا الثبات عليه ( قوله ولا يرضى ) فاعله ضميره يعود على البالغ ، وهو عطف على أن يعمل فكره : أى ويجب عليه أن لا يرضى إلخ : أى وجوب أصول الدين فلا يكتفى بالتقليد ، ويحتمل أنه مستأنف خبر لفظا إنشاء معنى : أى إنه ينهى عن ذلك ( قوله لعقائده ) جمع عقيدة بمعنى معتقدة واللام بمعنى في ( قوله حرفة التقليد ) الاضافة للبيان أطلق على التقليد حرفة لخسة مرتبة صاحبه ، لأن الخسة شأن الحرفة : أى الصنعة غالبا ( قوله فانها إلخ ) علة لقوله ولا يرضى إلخ ( قوله في الآخرة ) أى لافى الدنيا ( قوله أن الحكم الحادث ) المراد به هنا النسبة ، وهى ربط المحمول بالموضوع إيجابا أو سلبا ، وخرج بالحادث القديم ، وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكافين ، فليس ناشئا عن واحد من هذه الخسة ، بل ليس ناشئا عن شيء أصلا ( قوله ينشأ عن أمور ) الأولى يتعلق به أمور لأن النسبة يتعلق بهاتلك الأمور ( قوله وشك ووهم ) قضية كلامه أن الشاك والمتوهم كل منهما حاكم بناء على أن الشك اعتقادان تقاوم سببهما فيكون حاكما بهذا وهذا ، لاعلى أنه التردد في الوقوع وعدمه إذ لا حكم حينئذ ، وبناء على أن العقل

ثبوتاً أو نفيًا : إما أن يجد في نفسه الجزم بذلك الحكم أولاً . والأول إما أن يكون لسبب ، وأعني به إما ضرورة أو برهاناً أولاً ، وغير الجزم إما أن يكون راجعاً على مقابله أو مرجوحاً أو مساوياً فأقسام الجزم اثنان ، وأقسام غير الجزم ثلاثة ، ويسمى الأول من قسمي الجزم علماً ومعرفةً وثانياً ، والثاني اعتقاداً ، ويسمى الأول من أقسام غير الجزم : ظناً ، والثاني وهماً ، والثالث شكاً ، إذا عرفت هذا ، فالإيمان إن حصل عن أقسام غير الجزم الثلاثة ، فالاجماع على بطلانه ، وإن حصل عن القسم الأول من قسمي الجزم وهو العلم ، فالاجماع على صحته . وأما القسم الثاني وهو الاعتقاد ، فيقسم قسمين : مطابق لما في نفس الأمر ، ويسمى الاعتقاد الصحيح : كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين ، وغير مطابق : ويسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب : كاعتقاد الكافرين

بحكم بالمرجوح ، وأن الوهم منشأ الحكم لأعلى أن الوهم ملاحظة المرجوح ( قوله ثبوتاً أو نفيًا ) أي انتفاء منصوبان على التمييز : أي من جهة ثبوته له أو انتفائه عنه ( قوله بذلك الحكم ) أي نسبة المحكوم به للمحكوم عليه ( قوله والأول ) هو ما إذا جزم بالحكم : أي أدركه إدراكاً جازماً ( قوله يكون ) أي الجزم ( قوله ضرورة ) نحو الواحد نصف الاثنين ، فإن الحاكم بثبوت النسبة جازم بتلك النسبة بسبب الضرورة : أي البدهة ( قوله أو برهاناً ) نحو العالم حادث وكل حادث له صانع ينتج العالم له صانع ، فالحاكم بثبوت صانع للعالم جازم بتلك النسبة بسبب البرهان المذكور ( قوله أولاً ) أي أو لا يكون جزمه لسبب ، بل لاشئ أصلاً أو لشبهة ( قوله وغير الجزم ) أي والادراك للحكم إدراكاً غير جازم ( قوله الأول ) أي الجزم بالحكم لضرورة أو برهان ( قوله والثاني ) أي الجزم للضرورة ولا برهان بل ناشئ عن شبهة أو لاشئ أصلاً ( قوله الأول من أقسام غير الجزم ) أي ادراك الحكم الراجح على مقابله ( قوله والثاني ) أي ادراك الحكم المرجوح على مقابله ( قوله والثالث ) أي ادراك الحكم المساوي لمقابله بناء على أن الشك ادراك بسيط لأعلى أنه ادراك لمجموع شيئين أو أنه التردد في الوقوع وعدمه ( قوله فالإيمان إن حصل الخ ) أي إن تعلق به شيء من غير أقسام الجزم ، فالمراد الإيمان المصورى بحسب الظاهر ، وهو العقائد كثبوت القدرة والإرادة لله . أما الإيمان بمعنى الأذعان المصاحب للاعتقاد الجازم المطابق الناشئ عن دليل فلا يتعلق به ظن ولا شك ولا وهم ( قوله على بطلانه ) أي عدم الاعتداده في خلوص صاحبه من الخلود في النار ( قوله وإن حصل الخ ) أي وإن تعلق به القسم الأول ( قوله وهو العلم ) أي مع الأذعان : أي قول النفس قبلت ذلك ( قوله وأما القسم الثاني ) أي وأما إن تعلق به القسم الثاني ( قوله وهو الاعتقاد ) أي الجزم لغير ضرورة أو برهان ( قوله مطابق لما في نفس الأمر ) أي علم الله أو اللوح المحفوظ ، والمراد بمطابقة الاعتقاد لما في نفس الأمر مطابقة متعلقة ، وإلا فهو مبين ( قوله ويسمى الاعتقاد الصحيح ) أي الموافق لما في نفس الأمر ، وهو النسبة الخارجية : أي الموافق متعلقة لما في نفس الأمر ، وإن كان صاحبه كافراً كاجري الشارح عليه فيما سيأتي ، فكون صاحب هذا الاعتقاد مؤمناً إنما هو بحسب الظاهر ، وقوله : عامة المؤمنين جعله العامة مؤمنين بالنظر للظاهر والافهم كفار عنده ( قوله وغير مطابق ) أي وغير مطابق متعلقة لما في نفس الأمر ( قوله كاعتقاد الكافرين ) أي اعتقادهم الموجب للكفر . أما اعتقادهم

فالفاسد أجمعوا على كفر صاحبه ، وأنه آثم غير معذور بخلافه في النار اجتهد أوفقه ، ولا يعتد بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة ، واختلفوا في الاعتقاد الصحيح الذي حصل بمحض التقليد ، فالنبي عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة : كالشيخ الأشعري والأستاذ والقاضي وإمام الحرمين وغيرهم من الأئمة أنه لا يصح الاكتفاء به في العقائد الدينية ، وهو الحق الذي لاشك فيه ، وقد حكى غير واحد الإجماع عليه ، وكأنه لم يعتد بخلاف الحشوية وبعض أهل الظاهر ، إما لظهور فساده وعدم متانة علم صاحبه ، أو لانقضاء إجماع السلف قبله على ضده ، وحصل ابن عرفة في المقلد ثلاثة أقوال : الأول أنه مؤمن غير عاص بترك النظر . الثاني أنه مؤمن لكنه عاص إن ترك النظر مع القدرة . الثالث أنه كافر ، ونصه في شامله الذي حاذى به طوابع البيضاوي التقليد

أن الواحد نصف الاثنين مثلا فطابق ( قوله فالعائد ) أي فالاعتقاد الفاسد ( قوله أجمعوا على كفر صاحبه ) يقتضي أن كل اعتقاد فاسد أجمعوا على كفر صاحبه مع أنه ليس كذلك ، كاعتقاد المعتزلة أن العبد يخلق أفعال نفسه ، ففي إطلاق الشارح نظر ( قوله وأنه آثم ) لازم لما قبله أتى به لأجل قوله : اجتهد أو قل ( قوله بخلاف من خالف الخ ) كالقائل أن اجتهد الكافر ينفعه ( قوله الذي حصل الخ ) وصف كاشف ( قوله بمحض التقليد ) أي التقليد المحض ، والتقليد الأخذ بقول الغير ( قوله من أهل السنة ) متعلق بكل من الجمهور والمحققين ، وعطف المحققين من عطف الخاص ، والمراد بأهل السنة علماء الكلام لا ما يشمل الفقهاء والمحدثين إذ مذهبهم أن المقلد مؤمن ناج ( قوله أنه لا يصح الخ ) الحق أن التقليد يكفي في عقائد الإيمان ، وأن إيمان المقلد صحيح ، وقد نقل عن الأشعري أنه رجع لهذا القول ، وكذلك المصنف في شرح الصغرى والمقدمات ( قوله لا يصح الخ ) أي لا يتحقق معه النجاة من الخلود في النار ( قوله وهو الحق الخ ) من عند الشارح أتى به ترشيحا لما قبله ( قوله وكأنه ) أي من حكى الإجماع ( قوله لم يعتد الخ ) وألا فإلخلاف موجود ( قوله بخلاف الحشوية ) أي القائلين بكفاية التقليد في العقائد والحشوية بسكون اثنين نسبة للحشو لقولهم : في القرآن كلام حشوا لا معنى له ، وبفتحها نسبة للحشا ، وهو الجانب ، لقول الحسن البصري حين تكلموا معه ، وكانوا يجلسون في حلقة بين يديه ، فتكلموا بكلام ساقط ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة : أي جانبها ( قوله أما الخ ) أي لمخالفتهم لا تبطل الإجماع ( قوله فساده ) أي الخلاف ( قوله وعدم الخ ) عطف علة على معاول أي وعدم قوة علمه توجب عدم الوثوق بقوله ( قوله قبله ) أي قبل ظهور خلاف الحشوية ، بخلافهم خارق للإجماع فلا يعتد به ( قوله وحصل ) أي جمع ( قوله الأول الخ ) سواء قدر على النظر وتركه أم لا ، وهذا على أن النظر مستحب ( قوله الثاني الخ ) هذا هو المعتمد خلافا للشارح وهذا مبنى على أن النظر واجب وجوب الفروع بدليل عصيانه لأوجوب الأصول بدليل الحكم عليه بالإيمان ( قوله مع القدرة ) هذه زيادة من عند الشارح ، وليست في كلام ابن عرفة ، ولعل ابن عرفة تركها نظرا إلى أن كل بالغ عاقل له قدرة على النظر ، وأدلى أن الشخص لا يخاطب إلا بما هو قادر عليه ( قوله الثالث الخ ) مبنى على القول بأن النظر واجب وجوب الأصول كالإيمان ( قوله ونصه ) أي ابن عرفة ( قوله حاذى الخ ) أي سلك فيه مسلك الطوابع في

اعتقاد جازم لقول غير معصوم ، فيخرج اعتقاد قول الرسول والاجماع ومعرفة مدلول الشهادتين والمعاد والفتنة ، إما بدليل إجمالى مجبوز عن تقريره وحل شبهه ، أو تفصيلي مقدور عليهما فيه ، ففي إيمان ذى التقليد

التراجيح والأبواب والمسائل ( قوله جازم ) وصف كاشف ( قوله لقول ) متعلق باعتقاد واللام للتقوية . ثم إن المصدر الموصوف يعمل إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وإن كان الجار هنا زائداً للتقوية ( قوله فيخرج الخ ) من كلام ابن عرفة أتى به تفرعاً على التعريف الذى ذكره : أى يخرج بقوله : اعتقاد جازم الخ ، فهذا علم لا تقليد ( قوله قول الرسول ) أى قوله المتعلق بمالاتوقف المعجزة عليه كقوله : الله سميع بصير متكلم ، فاعتقاد ذلك بعد سماعه لا يقال له تقليد ، بل علم أما إذا قال الرسول : الله حي قادر مثلاً ، فالسامع إذا اعتقد ذلك من غير نظر فى الدليل العقلى كان مقلداً لأنه لم تثبت رسالته إلا بالمعجزة ، والمعجزة متوقفة على هذه الصفات وحينئذ فلا يحصل العلم بهذه العقائد من قوله ( قوله والاجماع ) أى وخرج اعتقاد قول الاجماع : أى أهله لأنهم معصومون فيما أجهروا عليه لقوله عليه الصلاة والسلام « لا تجتمع أئمتى على ضلالة » ( قوله ومعرفة الخ ) أى وخرج عن التعريف معرفة مدلول الخ : أى خرج عن قوله : اعتقاد الخ ، لأن المعرفة غير الاعتقاد لأنها حكم النهن للطابقين عن دليل . وأما الاعتقاد فلا دليل معه ، وقوله : ومدلول الشهادتين المراد مدلولهما التزاماً ، لكن يرد أن من أقر بأنه رسول الله ، فقد صدقه فى كل ما جاء به ومن جلته المعاد والفتنة ، وحينئذ فلا حاجة لذكرهما إلا أن يقال ذكرهما اهتماماً بأحوال الآخرة . وأما أن أريد المدلول الصريحى ، وهو ثبوت الوحدانية لله والرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، ففاده أن معرفة العقائد المغايرة لهذه العقيدة بالدليل لا تكون خارجة مع أنه ليس كذلك ( قوله والمعاد ) أى ويخرج معرفة أحوال القيامة من الخشر والنشر والصراط وقوله : والفتنة : أى ويخرج معرفة الفتنة : أى سؤال الملكين . وهذا الأولى حذف المعاد والفتنة لأنهما من السمعيات المستفادة من قول الرسول فيدخلان فيه ، لأن المراد بقول الرسول ما جرى على لسانه قرآناً أو سنة ( قوله أما بدليل الخ ) راجع لقوله معرفة ( قوله بدليل إجمالى ) كالأول فى ما الدليل على وجود الله ؟ فقول العالم من غير معرفة ذلك القائل دلالة العالم على وجود الله ، هل من جهة أمكانه أو من جهة حدونه ، وعلى فرض معرفته الجهة لا يعرف تركيب الدليل من مقمتين ، ولا يقدر على دفع الشبه الواردة على هذا الدليل ، وعلى فرض قبحه على التركيب لا يقدر على دفع الشبه كالوقال العالم حادث ، وكل حادث لابد له من محدث ، نورد عليه لا نسلم الصغرى ، وما المانع من أن يكون قديماً لأنه مستند للقديم لتأثيره فيه بطريق التعليل ، وكل ما كان مستنداً للقديم فهو قديم ( قوله مجبوز عن تقريره ) أى تركيه من صغرى وكبرى ، وهذا بيان للاجبال كما أن قوله : مقدور الخ بيان للتفصيل ( قوله وحل الخ ) وكذلك العجز عن أحدهما ، قالوا بمعنى أو التى لمنع الخلو ( قوله عليهما ) أى التقرير والحل ( قوله فيه ) أى فى هذا التفصيل ( قوله فى إيمان الخ ) هذا شروع فى الكلام على حكم صاحب التقليد : أى على حكم المتصف به بعد أن تكلم على حقيقة التقليد والجار والمجرور خبر مقدم مبتدأ محذوف ، وفى الكلام أيضاً

ففيها لامع عصيانه بترك نظره إن قدر أو معه . ثالثها هو كافر لنقل المقترح مع عز الدين والآمدى . محتجين بأن أكثر من دخل في الاسلام على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا عارفين بالمسائل الأصولية ، وحكم صلى الله عليه وسلم بسلامتهم ، ونقل الآمدى عن بعض المتكلمين وأبي هاشم مع مقتضى قول الفهرى اكتفاه صلى الله عليه وسلم بالنطق بالشهادتين إغماهو في الأحكام الظاهرة لافيا ينجى من الخلود في النار ، وقول الشامل : من مات بعد مضي ما يسع نظره وتركه اختيارا كافر ، وإن مات قبل مضي ما يسع ذلك مع تركه النظر اختيارا فيما أدرك منه قولاً القاضي الأصح كفره بعد قوله : يمكن أن لا يكفر . وفي وجوب المعرفة

حذف الواو مع ما عطف وحذف مضاف ، والأصل ففي صحة إيمان ذى التقليد وعدم صحته أقوال ثم إن المحذوف مع الواو القول الثالث ، ولما لم يصرح به أولاً صرح به بعد ذلك بقوله : ثالثها الخ ( قوله فيهما ) متعلق بالتقليد : أى في العقائد العقلية والعقائد السمعية المشار لهما فيما صرح بقوله : مدلول الشهادتين الخ ( قوله إن قدر ) الأولى ولو قدر : أى ولو كان قادراً ( قوله أو معه ) أى أو يكون مؤمناً مع العصيان إن قدر على النظر ( قوله ثالثها الخ ) هذا أضعف الأقوال ( قوله لنقل المقترح الخ ) شروع في عزو الأقوال التي نقلها في حكم المقلد على سبيل اللام والنشر المرتب فقوله : لنقل المقترح الخ سند للقول الأول وهو صحة إيمانه وعدم عصيانه ، والمقترح بفتح الراء ( قوله محتجين ) يقرأ بالثنية راجعاً إلى عز الدين والآمدى لأنهما اللذان تصديا للاحتجاج ، وأما المقترح فناقلاً فقط ، ولم يتصد للاحتجاج لذلك القول ، ولذا عبر بجمع دون الواو ( قوله لم يكونوا عارفين الخ ) أى بل هم مقلدون فيها لغير النبي ، أو مقلدون للنبي في العقائد التي أدلتها العقل والتقليد فيها لا يسمى معرفة ، والمراد بالمسائل الأصولية العقائد : كشبوت القدرة والارادة ( قوله وحكم الخ ) أى حكمه بسلامتهم دليل على أن المقلد مؤمن غير عاص ، وقد يقال إن الحكم بذلك منظور فيه للظاهر ، وحيث فلا يصح الاحتجاج بهذا على المدعى من أن المقلد مؤمن غير عاص وأن النظر غير واجب ( قوله ونقل الآمدى الخ ) عطف على قوله لنقل المقترح ، وهو سند للقول الثاني : أى أن الآمدى نقل عن بعض المتكلمين أن المقلد مؤمن عاص بترك النظر فنقل الآمدى ذلك عنهم يدل على وجود ذلك القول وأنه ليس من عنديات ابن عرفة ( قوله وأبي هاشم ) عطف على نقل الآمدى على حذف مضاف وحذف المقول أيضاً : أى ونقل أبي هاشم أن المقلد كافر مع مقتضى قول الفهرى ، وهو شرف الدين بن التلمسانى من تلامذة المقترح شافى . المذهب مصرى ، وهو سند للقول الثالث ( قوله اكتفاه الخ ) مقول الفهرى ( قوله لا فيها ينجى الخ ) وأما المنجى من الخلود فلا بد فيه من المعرفة ( قوله وقول الشامل ) عطف على مقتضى قول الفهرى : أى مع مقتضى قول الفهرى ، ومع قول الشامل ، والشامل كتاب لامام الحرمين ( قوله وإن مات الخ ) جواب أن الجملة الاسمية : أعني قوله قولاً القاضي الخ ، فإن قوله قولاً القاضي مبتدأ حذف خبره : أى وإن مات الخ ، ففي ذلك قولاً القاضي الخ ، والمراد بالقاضى متى أطلق في هذا الفن أبو بكر الباقلانى ( قوله الأصح كفره ) مقول القاضي ( قوله وفي وجوب المعرفة الخ ) لما أنهى ابن عرفة الكلام على عزو الأقوال المتقدمة لأربابها ، أتبع ذلك بالكلام

على الأعيان بالدليل الاجالى وعلى الكفاية بالتفصيلي ، أو على الأعيان بالتفصيلي نقلا الآمدي عن الامام وغيره قائلا : من كان اعتقاده دون دليل ولا شبهة ، فهو مؤمن عاص بترك النظر . الفهرى ولا نزاع بين المتكلمين في عدم وجوب المعرفة بالدليل التفصيلي على الأعيان ، وإنما هو كفاية ، وظاهر قول ابن رشد في نوازه إنما هي بالدليل التفصيلي مندوب اليه لا فرض كفاية انتهى . قلت : وبالجملة ، فالنبي حكاه غير واحد عن جمهور أهل السنة ، ومحققهم أن التقليد لا يكفي في العقائد ، ولهذا قال ابن الحاجب في العقيدة المنسوبة اليه بعد قوله : إن الإيمان هو التصديق ، وهو حديث النفس التابع المعرفة لا المعرفة على الأصح قال : ولا يكفي التقليد في ذلك على الأصح اهـ . قلت : ويبدل على

على وجوب المعرفة ، وما للائمة في ذلك من الأقوال المناسبة ، فقوله : وفي وجوب الخ من كلام ابن عرفة وهو خبر مقدم ، وقوله : بعد نقلا الخ مبتدأ مؤخر ، والمعرفة هي الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل ووجوبها وجوب الفروع بمعنى أنها ليست شرطا في الإيمان ولا جزءا منه ( قوله على الأعيان ) أى على كل واحد بعينه ( قوله وعلى الكفاية الخ ) فيجب على أهل كل قطر أن يكون فيهم من يعرف الدليل التفصيلي ( قوله عن الامام ) راجع للقول الأول ، وقوله : وغيره راجع للقول الثاني ( قوله قائلا ) حال من الغير ( قوله دون دليل ) أى تفصيلي ، والمراد بالدليل ما كانت مقدماته يقينية ، وقوله : ولا شبهة المراد بها المقدمات المشهورة المنتجة لنتيجة صحيحة . وأما لو كان الاعتقاد لدليل أو شبهة بمعناها المتقدم كان صاحبه مؤمنا غير عاص ، فأن دفع ما يقال الشبهة بحر للجهل المركب ، وحينئذ فلا يكون من اعتقد اعتقادا جازما للشبهة مؤمنا ( قوله الفهرى ) مبتدأ حذف خبره تقديره قال ، وهذا من كلام ابن عرفة قصد بنقله معارضة القول الثاني الذي نقله الآمدي من وجوب المعرفة بالدليل التفصيلي ( قوله وظاهر قول ابن رشد ) هذا مبتدأ خبره قوله : إنما هي الخ ، وهو قول ثالث في المعرفة ( قوله إنما هي ) أى المعرفة ( قوله بالدليل التفصيلي ) أى على كل أحد ، أو على أهل كل قطر ( قوله انتهى ) أى كلام الامام محمد ابن عرفة في شامله ( قوله وبالجملة ) أى قولنا متلبسا بالاجال : أى بقطع النظر عن كلام ابن عرفة وغيره ، وهذا راجع للكلام الذي ذكره قبل كلام ابن عرفة ( قوله عن جمهور الخ ) المراد بهم علماء الكلام ( قوله لا يكفي في العقائد ) أى وحينئذ فالقول كافر ( قوله ابن الحاجب ) اسمه عثمان ولقب بابن الحاجب لأن والده كان حاجبا : أى بوابا لأمر قوص ووالده كردى ، وولد هو بقوص ودفن بالأسكندرية ( قوله المنسوبة له ) إنما قال ذلك لعدم الجزم بنسبتها له ، فقد قيل إنها لغيره ( قوله حديث النفس ) أى الكلام النفساني : أى قول النفس آمنت وصدقت ( قوله التابع للمعرفة ) أى الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل ( قوله لا المعرفة ) أى لأن التصديق هو المعرفة فقط التي هي لازمة لحديث النفس ، ولا أنها أيضا حديث النفس التابع للاعتقاد ( قوله قال ولا يكفي الخ ) هذا هو المقصود بالفتا للشارح من نقل عبارة ابن الحاجب والناسب فلا يكفي ليتفرع هذا الكلام على ما قبله إلا أن يقال لاحظ ابن الحاجب أن تلك القضية

مذهب الجهور - قوله تعالى - فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله الا هو - فأمر بالعلم لا بالاعتقاد وقد علمت الفرق بينهما ، وقوله - فاعلم أنه لا إله إلا الله - وقوله تعالى - لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علما - وقوله - ليستيقن الذين أوتوا الكتاب - الآية ، واليقين بمعنى العلم ، وقوله - قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني - والبصيرة معرفة الحق بدليله ، فمن لم يكن على بصيرة في عقيدته لم يكن متبعا للنبي صلى الله عليه وسلم عملا بمقتضى عكس النقيض الموافق ، فلا يكون مؤمنا عند بعضهم ، وبطل أيضا عليه قوله صلى الله عليه وسلم « إن الله أمر عباده المؤمنين بما أمر به عباده المرسلين » ومعلوم أن التقليد لا يصح في حق عباده المرسلين ، وقوله صلى الله عليه وسلم « من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله

حق في ذاته يهدون الالتفات لما قبلها ( قوله مذهب الجهور ) أى من أن المقلد كافر ( قوله فأمر بالعلم الخ ) فيه أن الآية لا تدل على أن العلم واجب وجوب الأصول بحيث أن من لم يحصل له العلم يكون كافرا فلا استدلال بها لا يتم ( قوله الفرق بينهما ) أى العلم والاعتقاد ، فإن العلم هو الجزم المطابق لدليل ، والاعتقاد الجزم لغير دليل ( قوله فاعلم الخ ) أى وخطاب الرسول خطاب للمرسل إليهم ، ويأتى البحث السابق هنا ( قوله ليستيقن ) أى يتيقن ( قوله قل هذه سبيلي الخ ) ظاهر على أن الوقف على اسم الجلالة ، وقوله : على بصيرة خبر مقدم لقوله أنا ، وقوله : ومن اتبعني مبتدأ خبره مخذوف : أى على بصيرة : أى علم ، ومن المعلوم أن من من ألفاظ العموم ، فالنبي كل متبع لى على بصيرة ، فإذا جازنا على عكس النقيض الموافق الذى هو تبديل كل واحد من طرفى القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف ، فنقول حينئذ كل من ليس على بصيرة ليس متبعا لى فتضم هذا العكس كبرى (١) إلى مقدمة صغرى مسلسلة قائمة المقلد ليس على بصيرة ، وكل من ليس على بصيرة ليس بمتبع لى ينتج من الشكل الأول المقلد ليس بمتبع لى ، وإذا انتفى عن المقلد الاتباع للنبي صلى الله عليه وسلم كان غير مؤمن ، وإذا كان غير مؤمن كان كافرا إذ لا واسطة بين الإيمان والكفر ، فالآية تدل على المدعى بواسطة القياس المنتج لما يستلزم المدعى ( قوله الموافق ) صفة لعكس سمى بذلك لموافاقته الأصل فى الكيف ، وهذا ليس بقيد إذ يصح عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الأول بنقيض الثانى والثانى بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف ، فيقال هنا لاشئ ممن ليس على بصيرة بمتبع لى ، فتضم كبرى للصغرى السابقة ، هكذا المقلد ليس على بصيرة ولا شئ ممن ليس على بصيرة بمتبع لى ينتج من الشكل الأول لاشئ من المقلد بمتبع لى وإذا انتفى عن المقلد الاتباع له صلى الله عليه وسلم كان غير مؤمن ، وإذا كان غير مؤمن كان كافرا إذ لا واسطة ، لكن قد يقال الاتباع المنفى فى الموافق والمخالف هو الاتباع الكامل فلا ينتج الكفر ، بل عدم الإيمان الكامل ( قوله فلا يكون مؤمنا ) أى بل هو كافر إذ لا واسطة ، وهذا لازم للنتيجة لانفسها ، فليس مفرغا على قوله : فمن لم يكن الخ الذى هو عكس النقيض الموافق بل هذا مفرغ على نتيجة القياس المطوى ( قوله والبصيرة ) أى هنا ، وقد تطلق على عين قاعة بالقلب ( قوله المؤمنين ) أى ما لا إله الا هو عند أمرهم بالإيمان ليسوا مؤمنين ( قوله ومعلوم أن التقليد لا يصح في حق المرسلين ) أى فكذلك فى حق المؤمنين ، وهذا توجيه الاستدلال بالحديث

دخل الجنة ، ولم يقل وهو يعتقد ، وكل آية في القرآن دأمة للتقليد وأمرة بالنظر والاعتبار دليل على ذلك كقوله تعالى - قل انظروا - ، وقوله جل وعلا - أولم يتفكروا - وقوله سبحانه - إن في خلق السموات والأرض - الآية ، وحذر سبحانه المتأني بالنظر بخوف قرب موته ، فيفوته النظر بتأني ، فيموت غير مؤمن عند بعضهم ، فقال بعد قوله - أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء ، وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم - وإجماع الصحابة أيضا دليل على وجوب النظر ، فإنها لم تزل تدم التقليد وتحذر منه ، وهو قول شائع بينهم من غير تكثير . وقال القاضي رضي الله عنه : التقليد في علم التوحيد محال ، لأنه إما أن يؤمر بتقليد من شاء ، أو بتقليد

لكن قد يقال المرسلون لم يقيم بهم إلا العلم فلا يصح التقليد منهم بخلاف غيرهم ، فالحديث حينئذ لا يدل على أن التقليد لا يكفي ( قوله دخل الجنة ) أي ومن مات ولم يعلم بذلك لم يدخلها ، ولو كان معتقدا ذلك فيكون كافرا ، وقد يجب بأن قوله : دخل الجنة : أي مع السابقين ، فإذا مات ولم يعلم بذلك بل اعتقده لم يدخل مع السابقين ، وهذا لا يدل على كفره ( قوله وكل آية ) مبتدأ خبره دليل ، والمناسب تقديم هذا قبل الاستدلال بالسنة لأنه من جملة الاستدلال بالكتاب ( قوله دليل على ذلك ) أي على مذهب الجمهور من كفر المقلد ، وفيه أن الذم كما يكون على ترك الواجب الأصلي يكون على ترك الواجب الفرعي ، وحينئذ فالآيات الدالة على الذم لا تدل على كفر المقلد ( قوله قل انظروا الخ ) أي فهذا أمر بالنظر والأمر بالشئ نهى عن ضده ، فهذه الآية دأمة للتقليد وأمرة بالنظر ( قوله إن في خلق السموات الخ ) هذه الآية لا تقتضي أن من لم يكن عنده الآيات الدالة على الصاف يكون كافرا ( قوله وحذر الخ ) أي أن التأخر بالنظر خوفاً من الله بقرب موته - فيفوته النظر بسبب تأنيه وتأخيره فيموت كافرا ( قوله المتأني ) أي المتأخر ، وقوله : بالنظر متعلق به ، وقوله : بخوف متعلق بحذر ( قوله عند بعضهم ) يقتضي أنه مؤمن عند البعض الآخر ، فلا يناسب موضوعه من تأييد القول بكفر المقلد ، فالأولى إبداله بقوله على الصحيح أو حذفه ( قوله وأن عسى الخ ) مقول قال : أي قال وأن عسى الخ بعد قوله : أولم ينظروا ، هذا بالنظر لعبارة الشارح . وأما بالنظر لنظم الآية فقوله : وأن عسى عطف على قوله - في ملكوت السموات والأرض - أي - أولم ينظروا - أي يتفكروا في قرب أجلهم المترقب حصوله بعسى ( قوله أيضا ) حقها التأخير عن قوله : دليل على وجوب النظر ، لأن معناها على التقديم كما أن غير الصحابة أجمع على ذلك ، مع أن غيرهم لم يجمع على ذلك ( قوله فإنها ) أي الصحابة الخ هلة لقوله دليل الخ ، وقد تبين تلك العلة المجمع عليه : أي وإجماع الصحابة على ذم التقليد دليل الخ ، لكن قد يقال إن الوجوب فرعي ، وحينئذ فلا يكون الإجماع دليلا على الكفر كما أن الذم على التقليد كذلك ( قوله من غير تكثير ) أي ممن سمع الذم ، بل أقره ، والإجماع السكوني حجة ( قوله وقال القاضي الخ ) الأولى إسقاطه لأنه إنما يناسب الرد على من يقول : إن التقليد في الأحكام الأصلية مأمور به ولا كلام لنافيه ، ولا يناسب الاثبات به دليلا على الدعوى التي هي عدم صحة الاكتفاء بالتقليد ( قوله التقليد ) الأولى الأمر بالتقليد ليناسب قوله : لأنه إما أن يؤمر الخ



الحق ، والأمر بتقليد من شاء يلزم منه أن من قلده كافرا يكون ممثلا ، وهو خلاف الاجماع ، وإن أمر بتقليد الحق : فاما أن يؤمر بتقليد الحق عند الله تعالى ، وإن لم يعلم هو كونه محقا أو بشرط علمه بكونه محقا . والأول من تكليف الحال . والثاني لا يعلم كونه محقا إلا بعد النظر القويم ، وإذا نظر خرج عن كونه مقلدا ، وإن قيل يؤمر بتقليد من غلب على ظنه أنه على الحق كما في الفروع لزم أن يكون كل من قلده مبتدعا ، أو كافرا بذاته على رجحان قوله في ظنه ممثلا ، والاجماع على خلافه اه . وأما ما اغتر به القائل بصحة التقليد من اكتفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم بإجراء أحكام الاسلام ، ورفع القتال بمجرد النطق بكلمتي الإيمان من غير بحث منهم على السرائر ، فلا دليل فيه ، لأن ذلك إنما هو من باب اجراء الأحكام على المظان والظواهر ، وليس كلامنا فيه ، وإنما كلامنا فيما بين العبد وربه وفيما ينجمه من الخلود مع سائر الكفرة في النار ، وقد أجرى النبي صلى الله عليه وسلم أحكام الاسلام على من قطع فيه بأردا كفر من المنافقين ، ولم يدل ذلك على أنهم كذلك في الآخرة ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي : فانها في الآخرة غير مخلصة عند كثير من المحققين : أي وأما في الدنيا : فبني أحكامها على الظواهر ،

( قوله الحق ) أي القائل بالحق ( قوله وهو خلاف الاجماع ) أي وما مخالفه باطل وإذا كان اللازم وهو أن مقلد الكافر يمثل باطلا ، فيمكن المزوم ، وهو الأمر بالتقليد لمن يشاء كذلك ( قوله هو ) أي من أمر بالتقليد ( قوله والأول من تكليف الحال ) أي وهو باطل ، فالمزوم وهو الأمر بالتقليد كذلك ، والأولى أن يقول : والأول من التكليف بما لا يطاق لأنه ليس في قدرته العلم بالحق عند الله ، والتكليف بما لا يطاق باطل ( قوله إلا بعد النظر القويم ) أي في أقواله التي يقلده فيها حتى يعلم حقيقتها ، ولا شك أنه إذا نظر فيما ذكر وعرف حقيقته كان عارفا ، والقرص أنه ليس بعارف . هذا خلف لأنه جمع بين التقيضين ( قوله ممثلا ) خبر يكون ، وقوله : مبتدعا مفعول قلده ، وقوله : على رجحان قوله : أي المبتدع ، وقوله : في ظنه : أي المقلد ( قوله بكلمتي الإيمان ) من إضافة الدال للسندول والدلالة ظنية ، والمراد بهما كلمتا الشهادتين ( قوله من غير بحث منهم على السرائر ) أي عن عقائد الناطق بالشهادتين المسرورة : أي المخفية في قلبه ، هل هي عن دليل أم لا ؟ فلو لا أن التقليد كاف لما اكتفى صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمجرد النطق بما ذكر ، بل سألوا عن السرائر ، هل هي عن دليل أم لا ؟ ( قوله على المظان والظواهر ) أي لأعلى البواطن ، فقد سكت عن الباطن ولم يتعرض له ، فهو محتمل لأن يكون مافيه كفرا ، والمظان جمع مظنة : أي الحل الذي يظن منه أنه عالم في الباطن ، فعطف الظواهر عليه مرادف ( قوله وإنما كلامنا الخ ) أي هل يكفي فيه التقليد أو لابد من المعرفة ( قوله وقد أجرى الخ ) علة لقوله وإنما هو الخ ، فهو من قمة مستند قوله : فلا دليل عليه ( قوله بأردى كفر ) هو النفاق ( قوله ذلك ) أي إجراء الأحكام ( قوله على أنهم كذلك ) أي مسلمون : أي ومثلهم المقلدون ، فإجراء الأحكام عليهم لا يدل على أنهم مسلمون في الآخرة ( قوله وإلى هذا المعنى ) أي الاكتفاء بالتقليد نظرا للظواهر ( قوله أشرت الخ ) المراد بالإشارة ما قبل الصريح ، لا ما لا يدل

وعلى هذا قال الغزالي : لا تحرك عقائد القوم ويتركون على ما هم عليه : يعني لأن السنة مضت بعلم البحث عن الضمائر ، وإنما تنكشف في الآخرة يوم تبلى السرائر ، وإنما يجب بث العلم لمن سأل وكان أهلاً له لأن أعرض عنه أولم يكن أهلاً ، ويعني والله أعلم ما لم يظهر المنكر في عقائدهم كزماننا هذا ، فيجب تغيير المنكر والتلطف في تعليمهم الحق بما تسعه عقولهم ، وقد جعل الله تعالى في الألفاظ والأدلة سعة ، فكل مخاطب على قدر فهمه والله المستعان ، واحتج بعضهم ممن يميل إلى صحة القول بالتقليد ، بل ويرى رجحانه على درجة الاجتهاد والنظر في علم التوحيد بأوجه : أحدها : أنا قطع أن أبا بكر وعمر وسائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين

عليه اللفظ إلا بالقرائن البعيدة ، وهذا المعنى مفهوم قوله : غير مخصصة في الآخرة ( قوله وعلى هذا ) على للتبليط : أي ولكون الأحكام الدنيوية مبنية على الظواهر ، أولكون السنة جارية على انطاة الحكم بالظاهر وعدم البحث عن السرائر ، فارجع اسم الإشارة محتسب لما ذكر ( قوله قال الغزالي ) بشديد الزأى وتحفيقها ( قوله لا تحرك الخ ) أي لانعلمهم الدليل العقلي ، بل نبقى عقائدهم على ما هي عليه من صحة أو فساد في الباطن لبناء الأحكام الدنيوية على الظواهر ، هذا مراد الشارح بقول الغزالي ، لكن فيه أن مراد الغزالي أن اعتقاد العوام صحيح لكفاية التقليد فلا تحرك عقائدهم لأنها لو حركت ربما تخلخل اعتقادهم ( قوله يعني ) أي يقصد الغزالي ببقاء عقائد العامة على ما هي عليه ( قوله لأن السنة الخ ) وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن تحرك عقائد العوام ، بل يتركون على ما هم عليه من صحة أو فساد ، وليس مراد الغزالي بقوله : لا تحرك الخ كون التقليد كافياً بحيث يكون كلامه دليلاً على الاكتفاء بالتقليد . هذا مراد الشارح ، وفيه أن التقليد عنده كاف والنظر مستحب كما علمت ( قوله يوم تبلى ) أي تختبر ( قوله وإنما يجب الخ ) جواب عن سؤال ورد على ظاهر كلام الغزالي . وحاصله أن قوله : لا تحرك الخ يقتضي النهي عن بث العلم مع أن السنة ثبت فيها بث العلم ( قوله لأن أعرض الخ ) أي والعوام لا يخلو حالهم عن أحد هذين الأمرين ، وحينئذ فلا يجب بث العلم لهم فلا تحرك عقائدهم . لكن قد يقال من العوام من يسأل ويكون فيه أهلية ( قوله المنكر ) كاعتقاد أن الصحابي نبي ( قوله تغيير المنكر ) وذلك يكون بتعليم العلم ( قوله والتلطف ) أي الرفق وعدم العنف ( قوله وقد جعل الخ ) الواو تعليلية أي فالطريق الموصلة للعلم لهم واسعة ، لأن الله قد جعل الخ ، وهذا دفع لما يقال أن قوله : والتلطف الخ يناق ماصراً من أن العوام ليسوا أهلاً للتعلم . وحاصل الجواب أنه جعل في الأدلة سعة ، فمنها القطعي ويحمل عليه ماسبق ، ومنها إقناعي وعليه يحمل قوله : بما تسعه الخ ، فتخاطب العوام بالإقناعي ( قوله والأدلة ) عطف مرادف ( قوله ممن يميل إلى صحة القول بالتقليد ) هذا صادق بأن يكون ذلك القائل يرى أن النظر واجب وجوب الفروع ، وأن المقلد مؤمن عاص ، وصادق بأنه يرى أن النظر مستحب أو مكروه أو خلاف الأولى ( قوله بل ويرى الخ ) اضرب انتقالي أي حيث كان يرى رجحانه ، فالتقليد مندوب والنظر مكروه أو خلاف الأولى ( قوله درجة الاجتهاد ) الإضافة للبيان وعطف النظر عليه عطف تفسير ، فالمراد النظر في علم

ماتوا ولم يعرفوا الجواهر والعرض ، ونقل عن الاستاذ ابن فورك أنه قال : لو لم يدخل الجنة التي عرضها السموات والأرض الا من يعرف الجواهر والعرض لبقيت خالية . الثاني أنه حكى عن بعض السلف أنه قال : عليكم بدين العجائز ، وحكى عن الامام الفخر أنه قال عند موته : اللهم ايمان العجائز . وقال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لرجل سأله عن الأهواء : عليك بدين الصبي الذي في الكتاب ودين الاعرابي ودع ماسواهما . الثالث : أنا نجد بعض المقلدين أقوى ايمانا وأرسخ اعتقادا ممن نظر في علم التوحيد . قلت لا يخفى فساد ما تمسك به على كل موقف . أما الثالث : وهو رجحان ايمان بعض المقلدين على ايمان من نظر ، فهو من المصادر

التوحيد ، لا يذلل الوسع في تحصيل الأحكام الفرعية وغيرها ( قوله ماتوا ولم يعرفوا الخ ) فالخالة القائمة بهم حالة تقليد ، فلولا أنها أشرف الحالات لما ارتكبوها ، فهذا يدل على أن التقليد أرجح مع أن الاستدلال على حدوث العالم المتوقف عليه الاستدلال على وجود الله متوقف على معرفة حقيقتهما ( قوله الجواهر والعرض ) أى حقيقتهما ، وحقيقة الأول مقام بنفسه ، سواء كان مركبا وهو الجسم ، أو بسيطا وهو الجوهر الفرد ، وحقيقة الثاني مقام بغيره ( قوله ونقل ) أى بعضهم ففاعله مستتر عائد على البعض ، ويقرأ أيضا بالبناء للمجهول ( قوله ابن فورك ) بضم الفاء وفتح الراء من تلامذة الأشعري ( قوله خالية ) أى في حكم الخالية لأنه لا يدخلها حيث لا العارفون لا المقلدون ، والعارفون قليل ، وإذا كان أكثر الأمة المشرفة على التقليد ، فيكون التقليد أرجح ( قوله عليكم بدين العجائز ) أى والعجائز شأنهن التقليد ، وحيث فيكون هو الأرجح لأنه قد أسر به بعض السلف ( قوله اللهم ايمان العجائز ) هو الايمان التقليدي : أى اللهم ارزقني ايمانا كإيمانهم في التقليد ، فالنخر قطع عمره في النظر والاشتغال بعلم الكلام ، وقد طلب التقليد عند القدوم على الدار الآخرة ، فلولا أنه أرجح ما طلبه ( قوله عن الأهواء ) أى عن أهل الأهواء جمع هوى ، والمراد بهم أهل الآراء الذين يتبعون رأيهم في العقائد ، والسؤال عن اتباعهم وعدمه فقال للسائل : لا تتبعهم وعليك بدين الصبي الخ ( قوله بدين الصبي ) المراد بدينه التقليد ( قوله الذي في الكتاب ) بضم الكاف وشد التاء : أى المكتب : أى محل التعليم ، ويحتمل أنه جمع كاتب ، وفي معنى من : أى الذي من جهة الكائين ، واحتراز بهذا القيد عن الأولاد الذين شأنهم اللعب ، فإنه لا يؤمن عليهم من الاعتقاد الفاسد لعدم وجود مؤدب لهم يعلمهم ( قوله ودين الاعرابي ) أى الذي هو التقليد ، فلولا أن التقليد أرجح ما أسر به عمر بن عبد العزيز الذي هو عدل يقبل كلامه ويحتج به ( قوله ماسواهما ) أى ماسوى دينهما ( قوله أقوى الخ ) فالتقليد أرجح ( قوله على كل موقف ) وأما غير الموفق فر بما يعتقد صحته ، وفيه تلويح بدم المستدل بتلك الأدلة حيث جعله غير موفق ( قوله أما الثالث ) أى أما بيان إبطال الدليل الثالث ( قوله وهو رجحان الخ ) هذا هو الدعوى لا الدليل ، فالأولى أن يقول : وهو قوة ايمان بعض المقلدين وأرسخية اعتقادهم ( قوله من المصادر ) هى أخذ المتعنى جزءا من الدليل ، وهنا جعل صفري الدليل نفس الدعوى ، لأن الصفري قائله بعض المقلدين إيمانه أقوى ، وأقوى بمعنى أرجح ،

عن المطلوب لأن جمهور الأئمة يرون وجوب النظر وتحريم الاقتصار على التقليد ، وبعضهم يرى أن لا إيمان المقلد أصلاً ، فكيف يدعى رجحانه ، وأيضاً فما لا يدخل تحت فهم عاقل أن الجزم المستند إلى مجرد التقليد ، ومن لازمه قبول احتمال البقيض يكون مساوياً للجزم الذي أنتجته البراهين بحيث لا يحتمل البقيض بوجه من الوجوه ، ولعله أراد بعض من لم ينظر من أولياء الله تعالى وخرقت في حقه العادة ووهب له من المعارف ما لا يتوصل إليه بالنظر حتى صارت علوم الناظرين بالنسبة إلى ما أعطى من العلوم كلاً شيئاً ، وإذا أراد هذا فليس هو من محل النزاع لأن نزاعنا في المقلد . وهذا الذي ذكر ليس بمقلد ، بل هو كالناظر في أن الحاصل له علم لا اعتقاد وتوقف العلم غير الضروري على النظر إنما هو بحسب العادة ، ويجوز في قدرة الله تعالى أن يجعل العلوم النظرية لمن شاء ضرورة بحيث لا يفتقر في تحصيلها إلى نظر الآن تجوز مثل هذا الخارق الذي لم يعط إلا للنادر من الأولياء لا يسقط وجوب النظر في حق من لم يحصل له هذا المقام ، والذي جرت به العادة وأمر به الشرع تحصيل العلوم من طرقها المألوفة ، وهو الاجتهاد في النظر والتعلم من العلماء والتزام التعب في الدرس .

فتكون نفس الدعوى ، وهي إيمان المقلد أرجح ( قوله لأن جمهور الأئمة الخ ) فيه أن هذه العلة في مقام ، والمصادرة ، وهي المعال مقام آخر ، فالمناسب في التعليل أن يقول : لأنه قد أخذ المبتدئ جزءاً من الدليل إلا أن يقال في كلام الشارح حذف واو ، والأصل ولأن جمهور الخ ، فهو بيان ثلث ألسان الثالث . وحاصله أن العلماء قسمان : منهم من جعل التقليد كفراً ، ومنهم من جعله حراماً ، فكيف يجعله هذا المستدل راجحاً . ثم إن قوله : لأن الخ يهدم ما أسسه في هذا الكتاب من أن المقلد كافر ، وكذا قوله : وبعضهم الخ ، حيث حكاه عن البعض ( قوله وجوب النظر ) أى وجوب الفروع بدليل قوله : وتحريم الخ ( قوله أصلاً ) أى لا كاملاً ولا متأسلاً ( قوله فما لا يدخل الخ ) حاصله أنه لا يدخل تحت فهم عاقل أن التقليد مساو للنظر فضلاً عن أن يكون راجحاً عليه ، فكيف يدعى ذلك القائل أنه راجح عليه جزئياً ( قوله ومن لازمه الخ ) فيه أن اللازم نفس الاحتمال ، فالأولى إسقاط قبول ( قوله احتمال النقيض ) أى بتشكيك مشكك ( قوله بحيث لا يحتمل الخ ) أى لا يحتمل متعلقه الخ ، مثلاً الجزم بوحداية الله الحاصل بالدليل لا يحتمل النقيض لاذها لكونه جزئياً ولا خارجاً للمطابقة ولا بتشكيك مشكك للدليل ، فالتى يحتمل هذه الأمور إنما هو متعلق الجزم كالوحداية . أما الجزم فيتعلق به وجه واحد وهو عدم الاحتمال فاندفع بتقدير متعلقه ما يقال قضية كلام الشارح أن الجزم المستند للبراهين يتعلق به وجوه ، وذلك الجزم لا يحتمل النقيض بوجه من تلك الوجوه مع أنه لا يتعلق به الاوجه واحد وهو عدم الاحتمال ( قوله ولعله ) أى المستدل ( قوله أراد ) أى بالمقلد بعض الخ ، وهذه ارادة بعيدة لأن الجماعة الذين خرقت في حقهم العادة لا يقال لهم مقلدون ( قوله في أن الحاصل الخ ) بيان لوجه الشبه ( قوله وتوقف العلم الخ ) جواب عما يقال : كيف هذا مع أن العلم النظرى يتوقف على نظر ( قوله ويجوز الخ ) تعليل لقوله إنما هو بحسب الخ ( قوله بحيث الخ ) وليس المراد أن ذاتها تصير ضرورية لثلا يلزم قلب الحقائق ( قوله لا يسقط الخ ) فالنظر واجب عليه ، وكسبه وعدم تغطيته بالنظر محذوراً تخرق العادة حرام عليه ( قوله في النظر ) أى في المطالعة ( قوله التعب في الدرس )

والرحلة في طلب الفوائد ، وقد روى في الحديث « لا يستطاع العلم براحة الجسم ، واطلبوا العلم ولو بالصين » وورد « انما العلم بالتعلم » . وقال الله تعالى لنبيه يحيى عليه السلام - يا يحيى خذ الكتاب بقوة - وقال لكليمه موسى عليه السلام - وكتبنا له في الألواح - الى قوله - نخذها بقوة - وقال جل وعلا - فاولوا نفر من كل فرقة منهم - الآية ، وكان السلف الصالح يرحل أحدهم لطلب الفائدة الواحدة مسيرة شهر ، ولقد سافر كليم الله عليه السلام مع ما أعطى من علم كل شيء للقاء الخضر عليه السلام حتى مسه التعب في ذلك . وقال - لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا - وان أراد بالايمان ما ينشأ عنه من أعمال البر ، وأن بعض المقلدين يتحفظ من المعاصي ويلتزم من القيام بالأوامر ما لا يوجد في كثير من العلماء فسلم ، لأن الاتقاع بالعلم انما هو بيد الله وليس بين العلم والعمل ربط عقلي إلا أن هذا لا يقدح في وجوب العلم ولا في شرفه ، وليس العلم هو الذي حمل العالم على مخالفة حتى يقدح في شرفه ، ولا التقليد هو الذي حمل المقلد على الموافقة حتى يدعى شرفه ، بل انما يحمل العلم في الحقيقة لوصاحبه التوفيق على الموافقة . ثم إن هذا العالم المخالف بالجوارح هو أحسن حالا من المقلد الموافق ، لأن المقلد قال الجمهور بعدم صحة إيمانه فلا يكون له عمل ، ولقليل العمل مع العلم أفضل من كثير العمل بلا علم بل لا أثر للعمل الخالي عن العلم أصلا

أى في حالة التدريس بأن يصفى لكلام شيخه ويترك الكلام والنوم والتفكير مثلا (قوله والرحلة) أى ان لم يكن في بلد المتعلم من يعلمه وإلا فلا (قوله وقد روى الخ) شروع في الاستدلال على أن العلم لا يحصل إلا بالطرق المذكورة (قوله لا يستطاع) أى يحصل (قوله براحة الجسم) الباء بمعنى مع : أى بل لابد من الاجتهاد في النظر والتعب في المرس (قوله ولو بالصين) أى التى هي بلدة بعيدة ، ففيه دليل على طلب الرحلة لتلقى العلم (قوله بالتعلم) أى فلا بد من التلقى عن الأشياخ (قوله بقوة) أى اجتهاد فهذا دليل للاجتهاد والتعب (قوله فاولوا نفر الخ) دليل على الرحلة (قوله مسيرة شهر) المراد مدة طويلة (قوله علم كل شيء) أى ما يحتاج له في دينه ، وأما سفره للخضر فلمعرفة العلوم الباطنية (قوله الخضر) بفتح فكسر المعتمد أنه نبي ، وقيل ولحق (قوله وإن أراد الخ) أى من قال إنا نجد بعض المقلدين أقوى إيمانا من بعض الناظرين (قوله بالايمان) الأولى بقوة الايمان (قوله ما ينشأ) الأولى كثرة ما ينشأ (قوله من العلماء) المناسب من الناظرين ، وإن كان الناظرون هم العلماء (وليس الخ) علة لكون الاتقاع بيد الله (قوله عقلي) أى ولا عادى (قوله إلا أن هذا) أى عدم وجود كثرة العمل في كثير من العلماء مرتبط بقوله فسلم ، وقوله : في وجوب العلم : أى المعرفة بالنظر (قوله في شرفه) أى العلم على التقليد (قوله وليس الخ) تعليل لما قبله (قوله على مخالفة) أى للشارع أو لأمره (قوله على الموافقة) أى موافقة الأمر أو للشارع ، وهذا متعلق بقوله يحمل (قوله ثم إن هذا العالم الخ) دفع لما يتوهم أن المقلد العامل أفضل من العالم غير العامل لأن ثمرة العلم العمل (قوله هو أحسن الخ) لأنه اتفق على صحة عمله ، والمقلد قيل بعدم إيمانه فلا صحة لعمله ، وقيل بصحته والعمل المتفق على صحته أحسن من المختلف فيه (قوله بل لا أثر للعمل الخالي عن العلم) وذلك كعمل المقلد ،

وقد شدّد رهبان النصارى ومن في معناهم من الجبهة على أنفسهم في الدنيا تشديدا عظيما ، ومع ذلك لا ينفهم شيئا في الآخرة . ثم لوجئنا لعدّ المحاسن والأعمال التي اتصف بها أكثر العلماء من أئمة المسلمين ومشايخ الأولياء الذين هم قدوة المتقين ومآلهم من العلوم ، ثم بثنا عليها وتأليفا وجهادا لكل مبطل حتى انقطع من كل جاهل ومبتدع التشوف الى الاختلاس من الدين لغاب في أدنى مكرمة لهم جميع أعمال عامة المسلمين . لكن مشاهدة هؤلاء المتشبهين بأهل العلم وليسوا منهم ، وعزة وجود أهل العلم على الحقيقة هي التي جسرت الجاهل بمناقب من مضى من أئمة المسلمين على ذكر

والمراد بالعلم : العلم المتعلق بالعمل ، وقوله : أصلا راحع لقوله لا أثر الخ ( قوله وقد شدّد الخ ) تحليل لقوله ، بل لا أثر الخ ، وفي هذا التحليل نظر إذ فيه جعل الدليل عين الدعوى ، وهي أعمال المقلدين لا تنفعهم ( قوله ومن في معناهم ) أى كالمقلدين فانهم كالرهبان في أن كلا كافر وإن اختلف المعتقد ( قوله تشديدا عظيما ) أى بكثرة العمل ( قوله لا ينفهم شيئا في الآخرة ) أى لكونهم كفارا في الواقع ( قوله ثم الخ ) أى ثم بعد ذكر ماضى أقول لك لوجئنا الخ ، فالتريب ذكرى ( قوله لعدّ المحاسن ) أى الأعمال الحسنة فعطف ما بعده عليه تفسيرى ( قوله ومشايخ الأولياء ) أى كبارهم كالأئمة المجتهدين ( قوله الذين هم ) أى مشايخ الأولياء ( قوله المتقين ) هم الأولياء فيما مر ( قوله ومآلهم ) عطف على المحاسن ( قوله ثم بثنا ) عطف على العلوم ( قوله وجهادا لكل مبطل ) أى من المعتزلة والفلاسفة ، فكل ما يقيم واحد منهم شبهة يبطلها العالم فابطالها جهاد ( قوله من كل جاهل ومبتدع ) المحل للضمير بأن يقول منه : أى المبطل ، وأظهر إشارة إلى أن ذلك المبطل جاهل : أى جهلا مركبا لأنه الذى له قدرة على إقامة الشبه ، ومبتدع ( قوله إلى الاختلاس ) أى الاختطاف ، وقوله : من الدين : أى من أطرافه وهذا كناية عن أخذهم شيئا من أمور الدين وتأويلهم لها لأجل احتجاجهم ، وذلك كقوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة - فأنزلوا ناظرة بمنظرة انعام ربها ( قوله اغاب الخ ) جواب لو من قوله ، ثم لوجئنا الخ : أى تعرضنا والمكرمة بضم الراء الوصف الحميد من عمل أو عمل ، وقوله : جميع أعمال الخ فاعل غاب ، ومعنى غياب جميع أعمال العامة الخ أن ثواب الحصلة الواحدة أعظم من ثواب فعل جميع الدائمة وهم من عرفوا العقائد بالأدلة الاجالية ، وإلا فالمقلد لأعمل له ( قوله لكن الخ ) أى اقاتل بأن عمل المقلد أكثر من عمل العلماء له عند وهو مشاهدة الناس المتشبهين في الهيئة بالعلماء وليسوا بعلماء في الواقع فاعتقد أنهم علماء لكونهم على هيئتهم وهؤلاء الناس تصدر عنهم المعاصى بكثرة فلذا قال ان عمل المقلد أكثر من عمل العلماء ( قوله وعزة ) عطف على مشاهدة ( قوله هي التي الخ ) المناسب هما اللتان جسرتا : أى مشاهدة ما ذكر وعزة وجود من ذكر ، وقد يقال أفرد باعتبار رجوع الضمير للحالة المشتملة على الأمرين ، والمراد بالجاهل ابن ذكرى القائل ان عمل المقلد أكثر من عمل العالم ، وكان معاصرا للمؤلف ( قوله بمناقب الخ ) متعلق بالجاهل : أى انه جاهل بذلك فقط لأنه غير عالم إذ هو من أكابر العلماء ، والمناقب جمع منقبة وهي الحصلة الحميدة كالعلم والعمل الصالح ( قوله على ذكر ) متعلق

مترهني العامة في معرض ذكر العلماء الراسخين رضى الله عنهم ونفعنا بهم وحشرنا في زميرتهم .  
 وأما الثاني : وهو ما حكاه عن بعض السلف من قوله : عليكم بدين العجائز فلا دليل فيه أيضا على صحة التقليد ، لأن مراد هذا القائل الأمر بالنسك بما اجتمع عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين حتى وصل علمه إلى من ليس أهلا للنظر كالعجائز والصبيان في الكتاب ، والأعراب أهل البدو ، وترك ما أحدثته المبتدعة من القدرية والمرجئة والجبرية والروافض وغيرهم عن لا وجود له في أعصار السلف الصالح خاصهم وعامهم ، وذكر أمثلة ذلك على الاستيفاء يطول .  
 ولنذكر البعض ليتبين به المراد ، فمن ذلك ما أحدثه

يجسرت ( قوله مترهني العامة ) من اضافة الصفة : أى العامة المترهين : أى المتشبهين بالرهان من جهة أن علمهم لا ينفعهم ( قوله في معرض الخ ) المعرض بكسر الميم وفتح الراء الثوب النسي تعرض فيه العروس ليلة الدخول على زوجها استعير هنا للصفة وفي معنى الباء متعلقة بذكر الأول و اضافته لذكر بيانية : أى تجسر على ذكر العامة بوصف العلماء الذين شأنهم أن يوصفوا به فقال أهم محافظون على الأوامر واجتناب النواهي أكثر من العلماء ( قوله في زميرتهم ) أى جماعتهم ( قوله وأما الثاني ) أى ، وأما بيان فساد الدليل الثاني : أى بعضه لأنه لم يبين فساده كله كما هو ظاهر ( قوله فلا دليل الخ ) أى فنقول فيه انه لا دلالة فيه ( قوله أيضا ) أى كالثالث ( قوله على صحة التقليد ) ويلزم من نفي دلالة على صحة التقليد نفي دلالة على أرجحته على النظر فتم رد دعوى المحتج بتمامها ( قوله لأن الخ ) توجيه لقوله فلا دليل فيه الخ ( قوله هذا القائل ) أى النسي قال عليكم بدين العجائز وهو بعض السلف ( قوله بما ) أى بالعتقاد التي الخ والمراد التحسك بها على وجه النظر لا على وجه التقليد ( قوله حتى وصل علمه ) الاضافة بيانية والعلم بمعنى المعلوم لأن الصبيان في الكتاب والعجائز والأعراب ليسوا أهلا للعلم ( قوله أهل البدو ) وصف كاشف ( قوله وترك الخ ) عطف على التحسك : أى والأمر بترك الخ ( قوله القدرية ) أى القائلين ان للعبد قدرة اختيارية مؤثرة ( قوله والمرجئة ) أى القائلين ان الوعيد الواقع في القرآن والسنة ليس على حقيقته بل المقصود منه الزجر عن المعصية فأرجئوا الله : أى أخرجه وألقوه عن الاعتبار ( قوله والجبرية ) أى القائلين ليس للعبد قدرة أصلا وانه مجبور ظاهرا وباطنا ( قوله والروافض ) رفضوا بيعة زيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي حيث لم يوافقهم على النرى من أنى بكر وعمر وقال لهم كانا وزيرى جدى ( قوله وغيرهم ) كالحرورية نسبة لحرورة قرية قريبة من الكوفة خرج أهلها على سيدنا علي وخالفوه في أحكامه وقالوا بتكفير مرتكب الكبيرة ( قوله ممن لا وجود له الخ ) أى لا وجود لمجموعهم ، وإلا فقد أدرك على زمن المبتدعة وأفحمهم وهذا بيان المبتدعة وأفرد ضمير له نظرا للافظ من ( قوله خاصهم الخ ) بدل من السلف الصالح ، وخاصهم من كان منهم مجتهدا ، وعامهم من ليس كذلك ( قوله وذكر أمثلة ذلك ) أى المحدث الذى أحدثته المبتدعة ، وظهره أن المحدث أمر كل من يتبين بالأمثلة مع أنه جزئيات ، فالأولى حذف أمثلة ( قوله ليتبين به المراد ) أى في الجملة ، وإلا فالمحدث كثير ، فذكر بعضه لا يتبين به جميع الجزئيات الخارجية ( قوله فمن ذلك ) أى المحدث

المعتزلة من تقييد إرادة الله جلّ وعلا بالطاعة ، وأن الكفر والمعاصي لم يردهما الله تعالى ، وإنما العباد أوقعوا ما لم يرد الله جلّ وعلا ، ومعلوم أن هذه ضلالة لامستند لها ، وإنما الذي اشتهر في زمن السلف الصالح ، ونقله عنهم الخلف ، ولهج به الصغير والكبير ، والذكر والأُنثى ، والحرّ والعبد والحاضر والبادي حتى صار كأنه معلوم من دين أئمة المسلمين ضرورة يلهج به من عرف معناه ومن لم يعرف : وقوع الكائنات كلها بإرادة الله تعالى ، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن حتى أن جهلة العصاة يعتذرون عن معاصيهم بإرادة الله تعالى ذلك منهم ، ولو أراد الله بهم خيرا لما عصوا ، ونحو هذا ما أنكره المعتزلة من جواز العفو عمن مات مصرا على المعاصي وانكار الشفاعة له ، وإنكار خلق الجنة والنار ومثل هذا كثير في العقائد ، ويدل قطعا على هذا التأويل الذي ذكرناه إتيان عمر بن عبد العزيز بمثل هذا جوابا للسائل عن الأهواء ، فكأنه قال له عليك في الدين بما كان عليه السلف الصالح ، وتلقاه منهم الخلف ودع ما يناقض ذلك بما أحدثه المبتدعة بل تقول هذه الألفاظ التي اغتر بها من مال إلى التقليد

( قوله المعتزلة ) فرقة من القدرية ( قوله من تقييد إرادة الله الخ ) أي كونه مريدا فلا بد من التأويل بذلك لأنهم يثبتون ذلك دون الإرادة لانكارهم صفات المعاني ( قوله أن هذه ) أي المقالة وهي أن الكفر والمعاصي الخ ( قوله لامستند لها ) أي في الشرع ، وإنما مستندهم أن الأمر هو الإرادة : أي عين كونه مريدا وهذا باطل ( قوله ولهج به الصغير ) بكسر الميم كفرج : أي فطق به فطقا متكررا متولعا به ( قوله حتى صار كأنه الخ ) محط الكائنية قوله : ضرورة ( قوله من عرف معناه ) أي تصوّره وأدركه عن دليل ( قوله ومن لم يعرف ) أي بالدليل ( قوله وقوع الكائنات ) خبر عن قوله الذي اشتهر ( قوله وأن الخ ) عطف على وقوع ( قوله حتى أن جهلة العصاة الخ ) وصفهم بالجهل مع أن اعتذارهم حق لأنهم قصدوا إثبات الحجة لأنفسهم ولا حجة للعبد على الله ، ولأن مقتضى الشرع نسبة المعصية للنفس والنوبة منها ( قوله ونحو هذا ) أي ما أحدثته المعتزلة من القول بعدم إرادة الله المعاصي والكفر ( قوله وانكار الخ ) بالرفع عطف على ما في قوله ما أنكره ، والضمير في له لمن مات مصرا ( قوله وانكار خلق الجنة والنار ) أي الآن فلا ينافي أنهم يقولون بوجودهما في المستقبل ( قوله ومثل هذا ) أي المحدث المذكور ( قوله كثير ) منه قول المعتزلة إن العبد يخلق أفعال نفسه ( قوله ويدل قطعا الخ ) فيه فظهر لأن ما قاله عمر بن عبد العزيز من جلة ما استدلل به القائل بصحة التقليد وأرجعيته على النظر فهو محتاج للتأويل أيضا فكيف يدل قطعا على التأويل بل في كلام بعض السلف مع أنه محتاج للتأويل أيضا . وأجيب بأنه وإن كان محتاجا للتأويل في حدة ذاته لكن إتيان عمر به جوابا للسؤال عن أهل الأهواء دلّ على ما قاله الشارح وإن تمسك به المخالف ( قوله بمثل هذا ) أي بمثل قول بعض السلف عليكم بدين الهجاء ، والمراد المائلة من حيث المعنى لا اللفظ لأن عمر قال عليكم بدين الصبي والأعرابي ، ولم يقل عليكم بدين الهجاء ( قوله فكأنه قال الخ ) فهو أمر بما تمسك به السلف على وجه النظر لاعلى وجه التقليد ( قوله بل تقول الخ ) اضرب انتقالي وفيه أن ما قبل بل من أن المراد الأمر بالتمسك بما عليه السلف لا الأمر بالتقليد يستفاد منه أن



وحذر من النظر في التوحيد هي في الحقيقة حجة عليه لاله ، لأن علماء السنة رضى الله عنهم إنما ألفوا في علم التوحيد ليبينوا للناس ما كان عليه السلف الصالح ، وصار لشهرته ووضوحه قبل ظهور البدع دينا لعجائزهم وامائهم وأهل بدوهم وصبيان كتابهم ، وزادوا بأن حصنوه بالبراهين العقلية التي تنتهى إلى ضرورة العقل بحيث يخرج من أنكرها من ديوان العقلاء ، وبالأدلة النقلية القطعية فما تقبل فيه منهم رضى الله عنهم ، فهم جعلوا على حوز دين الاسلام أسوارا لما قدمت جيوش المبتدعة التي لا تحصى كثرة تريد استلاب ذلك الدين وإبداله بجهالات

هذه الأنفاظ حجة عليه لاله فما قبلها عين ما بعدها وهذا لا يصح . ويجب أن قوله بل نقول : أى صراحة بخلاف ما قبل بل فإنه يعلم منه ضمنا أنه حجة عليه ( قوله وحذر من النظر ) لأنه يرى أنه مرجوح ( قوله هي في الحقيقة الخ ) مقول القول ، وقوله : حجة عليه : أى بعد التأويل الذى قلناه وإلا فهو بحسب ظاهرها حجة له ( قوله لأن علماء السنة الخ ) فيه أن هذا يفتج أنه حجة له لا عليه حيث قال وزادوا الخ فإنه يقتضى أنه كان قبل أن يحصنوه خاليا من البراهين فيكون تقليدا فمقتضاء أن السلف كانوا يعتقدونه على وجه التقليد وحينئذ فهو حجة للقائل بصحة التقليد لاحجة عليه كما قلنا أولا . ويجب أن المراد بدين العجائز الخ الذى كان عليه السلف الصالح الدين الخالص ، والمعرفة الصافية من الشبه أى الاعتقاد الجازم عن دليل اجالى مركوز في نفوسهم والذى زاده النظار إنما هي براهين تفصيلية على طريق المناطقة صونا لها عن الشبه وحينئذ فالأمور به المعرفة لا التقليد فصار هذا المستدل يستدل على الاكتفاء بالتقليد وعدم وجوب المعرفة بالأمور بالمعرفة ولا يخفى أن الأمر بالمعرفة حجة عليه لاله ( قوله حصنوه ) أى ما عليه السلف ( قوله العقلية ) وصف كاشف ( قوله إلى ضرورة ) أى مقدمات ضرورية : أى يحكم العقل بضرورتها ( قوله بحيث يخرج الخ ) أى لاتنهاؤها للضرورة ، وهذه الحجة لازمة لما قبلها وحيث خرج عن ديوان العقلاء فلا يلتفت لدعواه ( قوله ديوان العقلاء ) الديوان الدفتر الذى تضبط فيه الأشياء فشبّه العقلاء بتلك الأشياء واثبات الديوان تخييل ، فالعقلاء كأنهم مكتوبون في دفتر ومن أنكر تلك البراهين محى من ذلك الدفتر لكونه صار غير عاقل ( قوله فيما الخ ) أى في العقائد التي تقبل الأدلة فيها ، فالصلة جرت على غير من هي له فكان عليه الابرار بأن يقول تقبل هي ، والعقائد المذكورة هي السمع والبصر والكلام ومعنوياتها وأحوال الآخرة ( قوله فهم جعلوا الخ ) إضافة حوز بيانية وهو بمعنى محروس ، وقوله : أسوارا : أى أدلة ففيه استعارة مصرحة ، والجامع الصون من الخلل ، وحينئذ فقوله فهم جعلوا الخ راجع في المعنى لقوله بأن حصنوه الخ ، فلو حذفه لكان أحسن لخلق الكلام من التكرار ويكون قوله لما قدمت الخ طرفا لحصنوه ( قوله دين الاسلام ) أى دين أهله ، والمراد بالدين النسب التامة الاعتقادية ، والمراد بالاسلام الانقياد ( قوله لما ) أى حين ، وقوله : قدمت : أى ظهرت ( قوله جيوش المبتدعة ) أى الجماعات الكثيرة منهم ( قوله كثرة أفرادها أو من جهة كثرتها ) فهو نصب على نزع الخافض أو تمييز ( قوله استلاب ) أى اختطاف ( قوله وإبداله بجهالات ) تفسير لقوله استلاب الخ ، والمراد بالجهالات المعتقدات الفاسدة كإبدال الله برى بقولهم

يهلك من اتبعها . ثم لما أنت المتدعة بمعاول الشبهات تهتم به أسوار الأدلة ، وبسلام الأوهام والتخيلات لتجاوز بها إلى حوز الدين ، بالف الف العلماء رضى الله عنهم في الاحتياط للدين ، ونظرت بعين الرحمة لجميع المسلمين ، فأفسدت عليهم تلك الشبهات ونسخت لهم تلك الأوهام والتخيلات بأجوبة قاطعة لا يجد العاقل عن الاذعان لها سبيلا ، وأنفقوا رضى الله عنهم في جميع ذلك النثر التي حصلت لهم من الكتاب والسنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم القدوة لهذه الأمة ، ولقد كان حوز الدين محفوظا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أن يتجاسر عليه أحد يروم الاختلاس منه ، وإنما تجاسر من تجاسر عند غيبته . لكن لم يمت صلى الله عليه وسلم حتى ورت علماء أمته وأهل سنته من المعارف ما يدفعون به كل عدو

الله لا يرى ( قوله يهلك الخ ) المراد بالهلاك ما يشمل العذاب وإن لم يكن دائما ، فإن معتقد المعتزلة فيه عذاب غير دائم ( قوله من اتبعها ) أى اعتقدها ( قوله ثم الخ ) للترتيب الذى ذكرى والمعنى : أى انهم أتوا أولا يريدون فساد الدين فرد عليهم أهل السنة بالأدلة ، ثم أتوا ثانيا يريدون خدش الأدلة ، وإليه أشار بقوله ثم لما أنت الخ ( قوله بمعاول الشبهات ) من إضافة المشبه به للمشبه بجامع الخدش بكل ، جمع معول بوزن منبر : حديدة يقطع بها في الجبل فهي تخدشه كما أن الشبهة تخدش الأدلة وتهدمها ، مثلا قول أهل السنة الله يرى لأنه موجود وكل موجود يصح أن يرى ، خدشوه بقولهم الله لا يرى لأنه لو كان يرى لكان في جهة لكن التالى باطل فبطل المقدم فرد عليهم أهل السنة بأن الرؤية لا تستلزم الجهة عقلا بل عادة فيجوز خرق العادة ولا يرى في جهة ولا مانع من ذلك ( قوله أسوار الأدلة ) أى الأدلة الشبيهة بالأسوار ( قوله وبسلام الأوهام والتخيلات ) أى الموهومات والتخيلات التى هى الشبه الشبيهة بالسلام ( قوله لتجاوز الخ ) أى لتوصل بها إلى حوز الدين فتفسده وحز بمعنى محروز وإضافته للبيان ( قوله في الاحتياط ) أى الحفظ ( قوله ونظرت ) عطف سبب على قوله بالفت ( قوله ونسخت الخ ) عطف مرادف ( قوله قاطعة ) أى للخصم فهي أجوبة متلبسة بأدلة عقلية ، ويحتمل أن قاطعة بمعنى مقطوع بها عقلية كانت أو عقلية ( قوله لا يجد الخ ) وصف كاشف ، وقوله : عن الاذعان : أى القبول والتسليم متعلق بمحذوف : أى لا يجد العاقل طريقا يخرج به عن الاذعان لتلك الأجوبة ( قوله وأنفقوا ) أى العلماء المناسب تفريعه ( قوله ذلك ) أى ما ذكر من تقرير العقائد وإقامة الأدلة ورد الشبهات ( قوله النثر ) أى العلوم والمعارف المدخرة ففقدشها بشيء نفيس يدخر للعاقبة ( قوله الذين هم القدوة ) صفة للصحابة ومن المعلوم أن علوم الأئمة الأربعة لا تخرج عن علوم الصحابة ، والمراد أن الصحابة قدوة في مجموع الفروع والأصول لأن الأصول لا يقلد فيها ( قوله أن يتجاسر ) أى من أن يتجاسر ( قوله يروم الاختلاس ) أى الأخذ والسرقة بمعنى الإبطال بعقيدة فاسدة وفي تعبيره بالاختلاس إشارة إلى أنهم يطلون العقيدة بحيلة فهم يشبهون المحتلس الذى يأخذ الشيء خفية ( قوله عند غيبته ) لم يقل عند موته إشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم حي في قبره ، وأن الأحسن في حقه أن يقال غاب عنا لامات وإن لحقه الموت ، وعند بمعنى بعد لأن التجاسر كان في آخر عصر الصحابة كمدة خلافة علي لا بمجرد موته صلى الله عليه وسلم ( قوله من المعارف ) أى الربانية فنشأ عنها قوتهم على تقرير البراهين ورد الخصوم

يريد الاختلاس من دينه .

أحل أمته في حرز ملته كاللث حل مع الأشبال في أجم  
 خين قام الأعداء بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لهدم حصن الدين ، أنفقوا في تحصينه  
 أعظم تحصيل : تلك النخائر التي ورثوها ، واستعملوا آلات عقولهم في وجوه انفاقها ، ولم تزل أرباح  
 تلك النخائر من زيادة تلك المعارف تتوالى عليهم وينفقونها عند الاحتياج إليها ، فهذا حال علماء  
 أهل السنة الذين تكلموا في علم التوحيد والفوا فيه النكاي جزام الله أفضل جزاء ، فبالله أيها  
 المقلد الذي يستدل بما لم يحط به علما ، من كان يقف لرد أهل البدع حين خاضوا مع كثرتهم  
 وعظيم احتياهم في شهادتهم ، ولهم المنزلة في الدنيا بحيث يتمكنون بها من سوق الناس إلى أغراضهم  
 لولا ما نهض لهم رجال الله من العلماء الراسخين

( قوله في حرز ) بمعنى محرز وحافظ : أي في المحرز والحافظ ملته وهي المعارف ، وقوله : كاللث :  
 أي الأسد ، وقوله : مع الأشبال جمع شبل : ولد الأسد ، وقوله : في أجم جمع أجة بمعنى الغابة :  
 أي أن الأسد حل مع أولاده في الغابة : أي الشجر الملتف وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
 أحل أمته المعبرة وهم أهل السنة في محرز ملته لأجل أن يحفظوها ( قوله خين قام الأعداء الخ )  
 أي أعداء الدين وهم المبتدعة وهذا مكرر مع ما قبله إذ هذا قد تقدم تفصيلا ، وأعاده بطريق  
 الاجال ( قوله حصن الدين ) أي محصون هو الدين أو الدين المحصون ( قوله آلات عقولهم )  
 الشبهة بالآلات ( قوله في وجوه ) أي كيفيات انفاقها بأن يردوا هذه الشبهة بالذخيرة القلانية  
 لتكونها يناسب ردها بها وهكذا ( قوله أرباح تلك النخائر ) أي ما ينتج لهم من المسائل عند  
 تفكيرهم فيما ورثوه من المعارف : كقول شراح البخاري مثلا هذا الحديث يؤخذ منه كذا  
 وكذا فهذا المأخوذ بطريقي الانتاج يقال له ربح ( قوله من زيادة المعارف ) أي من المعارف  
 الزائدة بيان لأرباح النخائر ( قوله فهذا ) أي ماسبق من تقرير العقائد وإقامة الأدلة ورد الشبه  
 ( قوله فبالله ) أي فأسألك بالله وهو قسم استعطافي ( قوله أيها المقلد ) مراده به عصره ابن  
 ذكرى القائل أن التقليد كاف بل هو أرجح من النظر وتسميته مقلدا بالنظر لكونه قلدا غيرة  
 ممن سبق في القول بأن التقليد كاف ( قوله الذي يستدل الخ ) أي الذي يستدل بكلام لا يحيط  
 علمه به : أي بمناه فهو حجة عليه لاله وهو لم يفهم ذلك ( قوله علما ) تمييز محول عن الفاعل  
 ( قوله من كان الخ ) أي أسألك جواب هذا الاستفهام وهو العالم الراسخ وحيث لم يكن أهل  
 التقليد أرجح من العلماء الراسخين فكيف تقول برجحان التقليد على النظر اللازم له أن  
 المقلدين أرجح من العلماء ( قوله وعظيم احتياهم ) من إضافة الصفة ( قوله في شهادتهم )  
 متعلق بخاضوا شبه المصنف شهادتهم بطين يخاض فيه واثبات الخوض تخييل والجامع القبح في  
 كل ( ولهم المنزلة الخ ) أي والخال للمبتدعة الجاه في الدنيا لأن الرؤساء والسلطين منهم في ذلك  
 الزمن فاشتدت شوكتهم وكانوا يجبرون أئمة الدين على متابعتهم في أهوائهم كجبرهم الامام أحمد  
 على القول بخلق القرآن ( قوله بحيث الخ ) أي حال كونهم متلبسين بحالة هي تمسكهم بذلك  
 المنزلة ( قوله الى أغراضهم ) أي اعتقاداتهم الفاسدة ( قوله لولا الخ ) مرتبط في المعنى بقوله بحيث

وأى دين يبقى لعجوز أوصي أو مقلد لولا بركة أولئك العلماء ، وأى جهاد يوازي جهاد هؤلاء  
وأى رباط يماثل رباطهم وعكوفهم على استعمال العقول وتحسيسها مدة الحياة على الجولان فيما  
يحفظ دين المسلمين ، فهما لاح لهم محتسب يريد شيئا من الدين قابله بشهاب من  
نيران البراهين ، فردوه خاسئا لم ينقلب إلا بأعظم فضيحة ، وأين هذا الجهاد والرباط من جهاد  
السيوف ورباط الثغور الذي غايته حفظ نفس أو مال لا بد في الدنيا من فراقهما ، وهذا حفظ  
دين لو ذهب لهلك الناس في عذاب جهنم أبدا لأبدى . وقد روى أن الأستاذ أبا اسحاق الاسفرايني  
رضي الله عنه سعد في زمن

يتمكنون ، ومصدرية يؤول مابعدا بمصدر ، وهو مبتدأ خبره محذوف كجواب لولا : والتقدير  
لولا نهوض رجال الله : أى إسماعيلهم ثابت تمكنوا بالفعل من سوق الناس إلى أغراضهم الفاسدة  
وقوله : رجال الله : أى الرجال المنسوبون له ، لكونهم على دينه : كالأشعري والماتريدي وإمام  
الحرمين ، وقوله : الراسخين : أى الثابتين في العلم وهم القاطعون مقام الأنبياء ( قوله وأى دين )  
استفهام إنكارى بمعنى التنبى ( قوله أو مقلد ) فيه أنه يفيد أن المقلد له دين مع أنه يصدد إثبات  
كفره كما هو مذهبه ، فهذا يعكز عليه ( قوله لولا بركة الخ ) أى لولا بركة أولئك العلماء موجودة لم  
يبقى دين لعجوز الخ ( قوله وعكوفهم ) عطف مرادف ( قوله على استعمال الخ ) تنازعه رباط  
وعكوف . لكن التعدية بعلى تناسب العكوف إذ الرباط يعتدى ببقى ، وقوله : العقول : أى  
عقولهم ( قوله على الجولان ) أى الانتقال من محل إلى آخر ، كاتقال العقل من دليل إلى آخر  
والجار والمجرور متعلق بتحسيس بمعنى حبس ووقوف ( قوله فيما ) أى الأدلة التى تحفظ ( قوله يريد شيئا )  
أى من الدين لأجل اختلاسه ( قوله قابله ) أى المختلس ، وقوله : بشهاب : أى شعله ، شبه  
المختلس بشيطان تشبها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الشهاب تخييل  
والشهاب مستعار من ملائم المشبه به الذى هو الشيطان للملائم المشبه : أعنى المختلس وملائمه هو  
البرهان ( قوله من نيران البراهين ) أى من البراهين الشبيهة بالنيران ( قوله فردوه خاسئا ) أى  
مطرودا مفرج على قوله : قابله بشهاب ( قوله وأين هذا الجهاد الخ ) أى لا قرب بينهما وإنما بينهما  
بؤن بعيد ، فأفاد بهذا أنه لا قرب بين الجهادين ولا بين الرباطين بخلاف قوله سابقا : وأى جهاد  
يوازي الخ فإنه إنما في المساواة ، ولما كان يتوهم أن بينهما قربا دفعه بقوله : وأين الخ ( قوله  
الثغور ) جمع ثغر بتسكين الثين ، وقد تحرك وهو موضع الخافة من فروج البلدان ( قوله  
الذى غايته ) المناسب للذات غايتهما بالثنية إذ المتقسم شيان جهاد ورباط إلا أن يقال أفرد باعتبار  
ما ذكر ( قوله حفظ نفس أو مال ) وأما إعلاء كلمة الله فلا يتوقف في نفس الأمر على جهاد ولا رباط  
فلم يبق إلا إعلاؤها ظاهرا وإعلاؤها كذلك بعلو من قال بها يحفظ نفسه وماله ( قوله لهلك الناس الخ )  
المراد بالهلاك العذاب المستمر ، وقوله : أبدا لأبدى : أى زمن الأبدى ، وهو الدهر الطويل الذى لا  
لاغاية له ، والمعنى لاستمرار الناس في عذاب جهنم الدهر الطويل الذى لا غاية له ، وهذا باعتبار العقائد  
( قوله وقد روى الخ ) مرتبط بقوله سابقا : لولا ما نهض لهم رجال الله الخ بين به بعض آحاد  
هؤلاء الرجال ، فهو تعليل لثبوت نهوضهم ( قوله الاسفرايني ) نسبة لاسفراين بفتح الفاء ومثناة

هيجان المبتدعة إلى جبل لبنان ، وهو متعبد لأولياء الله تعالى وخلوة لهم عن الناس ، فوجدهم هنالك يتعبدون فقال لهم يا أكلة الحشيش هر بتم إلى هذا الموضع تتعبدون وتركتم أمة النبي صلى الله عليه وسلم في أيدي المبتدعة ، فقالوا له : يا أيها الأستاذ لاقدرة لنا على مخالطة الخلق ، وأنت الذي أقدرك الله على ذلك ، فأنت أهل ، فرجع رضى الله عنه واشتغل بالرد على المبتدعة وألّف كتابه [ الجامع بين الجلى والخلق ] . وروى أن الأستاذ أبا بكر بن فورك لما قرأ من العلوم ما قدر له اعتزل عن الناس للعبادة فسمع هاتفا يقول : الآن إذ صرت حجة من حجج الله تعالى على خلقه صرت تهرب من الخلق فرجع إلى التعليم . فان قلت : إذا كان مراد عمر بن عبد العزيز ، ومن ذكر معه مانأوت عنهم ، فما بال اللفظ عدل به عن صريح المراد ، وذلك أن يقال في جواب السائل مثلا عليك بما كان عليه الصحابة والسلف الصالح إلى أن قال :

تحية بعد الألف ولا همزة فيه بلدة بالعراق ( قوله هيجان ) أى انتشار ( قوله جبل لبنان ) بضم اللام وسكون الباء ممنوع من الصرف ، وهو بالشام ولا مانع من كون الشيخ أبى اسحاق سافر من العراق للشام للتعبد به ( قوله فوجدهم ) أى وجد الأولياء الذين كانوا أولا مشتهرين بمعاونة العلم ( قوله يا أكلة الحشيش ) أى عشب الجبال ، وهذا توبيخ لهم ( قوله لاقدرة لنا الخ ) فهم لأصبر لهم على الرد على المبتدعة ، وإن كان فيهم أهلية لذلك ( قوله على ذلك ) أى مخالطة الخلق بحيث ترد شبه المبتدعة ( قوله أهل ) أى الاختلاط ( قوله فرجع الخ ) فهذا عالم حفظ الله به الدين ، فلو كان التقليد أرجح لتبعه الناس ولم يوجد من يرد على المبتدعة ( قوله الجامع الخ ) يحتمل أنه اسم للكتاب الذى ألفه فى الرد على المبتدعة ، وقوله : بين الجلى والخلق أى من المعاني ( قوله وروى الخ ) هذا بيان أيضا لبعض العلماء الذين صدقوا للرد على المبتدعة ( قوله هاتفا ) هو الذى يسمع صوته ولا يرى شخصه ، يحتمل أنه إنسى من الأولياء أو ملك أوجنى صالح ( قوله الآن ) ظرف لقوله الآتى صرت ، وقوله : إذ بدل منه مرادا بها مجرد الزمان ( قوله من حجج الله ) أى من الذين يحتاج الله بهم على عبادة إذا قالوا لم يكن فى زماننا نبى ، فيقول الله لهم : قد كان فى زمانكم خلفاؤهم وهم العلماء ( قوله تهرب ) من باب نصر : أى مع أنه لا ينبغي لك الهروب ، بل ربما كان حواما ( قوله ومن ذكر معه ) أى من بعض السلف القائل عليكم بدين العجائز . وأما الفخر القائل : اللهم إيماننا كإيمان العجائز ، فإنه وإن ذكر معه لكن لم يذكر تأويله فيما مضى بل سياتى فى قول الشارح : ولهذا أيضا مال الفخر الخ ( قوله مانأوت عنهم الخ ) فيه أنه حيث كان ما قاله الشارح تأويلا : أى صرفا للفظ عن ظاهره فليكن المتبادر من عباراتهم طلب التقليد ، وحينئذ فلا يظهر ما قاله سابقا من اعتراضه على ابن ذكوى من أن ما استدلل به حجة عليه لاله ، لأن التأويل لا يكون حجة على الغير وإن سقط به الاستدلال فكلام الشارح هنا يناقض كلامه السابق ، وقوله : مانأوت بفتح التاء : أى من أن المراد طلب الدين الخالص ( قوله وذلك ) أى صريح المراد ( قوله مثلا ) راجع لقوله : أن يقال ( قوله والسلف الصالح ) عطف عام ( قوله إلى أن قال ) متعلق بعدل : أى عدل إلى قوله : عليكم الخ

عليكم بدين العجائز ، وعليك بدين الصبي إلى آخره . قلت : سب ذلك والله أعلم أن تلك المقالات صدرت منهم في زمان هيجان البدع ، ويدل على ذلك سؤال الرجل عمر بن عبد العزيز عن الأهواء ، وكان الزمان إذ ذاك لم يحل عن بقية السلف الصالح المعتين بالدين ، وبتعليمه للأهل والولد والأمة والعبد ، حتى كان الجميع يعرفون ما يخصهم في دينهم أو كل معرفة امتثالا لقوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا - وليتأ كابر علماء زماننا كانوا في معرفة السلف مثل إمام علماء السلف الصالح أو نسايتهم أو صبيانهم ، فلما هاجت البدع وخيف على من هو ضعيف النظر أن يخرج إلى شيء منها قيل له عليك بدين العجائز والصبيان لأنهم إنما اكتسبوه من تربية الصحابة والتابعين لهم باحسان ، والابتداع من قبلهم مأثور ، وأهل البدع لا يقصدونهم بالمخالطة ، فأثروا من التلوث بأفذار البدع على عقائدهم التي اتفقوا بها يحتاج إليه من البراهين على حسب ما أخذوه من السلف الصالح وفهموه من الكتاب والسنة

( قوله عليكم الخ ) قول بعض السلف ، وقوله : عليك الخ قول عمر بن عبد العزيز ( قوله سب ذلك ) أي العدول ( قوله المقالات ) أي مقالة بعض السلف ومقالة عمر ، لأن الكلام الآتي يناسب ذلك دون مقالة الفخر ، فهي غير مرادة هنا لأن كلامه ليس مع أحد ( قوله هيجان البدع ) أي انتشارها ( قوله ويدل على ذلك ) أي على صدورها زمن الهيجان ( قوله عن الأهواء ) أي عن أهلها هل تبعهم في اعتقادهم أم لا ( قوله إذ ذاك ) أي وقت السؤال ( قوله لم يحل الخ ) التعبير ببقية يقتضي وجود قليل من السلف الصالح في زمن السؤال وهو زمن عمر مع أنه ليس كذلك ، فالمناسب إسقاط بقية ( قوله الجميع ) أي من الأهل والأولاد والإمام والعبد ( قوله ما يخصهم ) أي ما يحتاجون إليه ( قوله أكل معرفة ) لأنها معرفة بدليل إجمالي وخاصة من الشبه ( قوله امتثالا الخ ) عليه لقوله المعتين الخ ( قوله وأهليكم ) محل الشاهد ( قوله وليتأ كابر الخ ) قصده بهذا التعريض إبان ذكرى وتغييره عنه بأ كابر العلماء بسبب اشتغاره في زمانه بالعلم ، والمراد بزمانه القرن التاسع ( قوله في معرفة السلف ) مراده بها العقائد ، لأن الكلام فيها ( قوله مثل إمام الخ ) أي مثل معرفة إمام الخ من جهة كونها صافية خالية عن الشبه بخلاف معرفة علماء زماننا ( قوله فلما هاجت البدع ) أي في زمن عمر بن عبد العزيز وهذا صواب على قوله : في زمان هيجان البدع وما بينهما اعتراض ( قوله ضعيف النظر ) أي الذي لا يقدر إلا على الدليل الإجمالي ( قوله منها ) أي البدع ( قوله لأنهم الخ ) فيه أنهم حيث اكتسبوه عن ذكر ، فكيف يكونون ضعفاء النظر وهم من السلف الصالح ( قوله من قبلهم ) أي العجائز والصبيان ( قوله وأهل البدع الخ ) تعليل ( قوله لا يقصدونهم بالمخالطة ) أي وإنما يتصدون العلماء بالمناظرة معهم ( قوله فأنوا ) أي العجائز والصبيان ( قوله من التلوث ) أي التخليط على عقائدهم ( قوله بأفذار البدع ) أي بالبدع الشبيهة بالأفذار ( قوله من البراهين ) أي الأدلة الإجمالية وإلا فالبرهان بالمعنى الحقيقي لم يكن موجودا في زمن السلف ( قوله على حسب ما أخذوه ) حال من عقائدهم : أي حال كونها آتية على حسب العقائد التي أخذوها : أي على قدرها ، ومثلها في كونها صافية لا يتخالطها شبه ( قوله وفهموه الخ ) عطف على أخذوه

لسهولة ذلك عليهم إذ هم عرب لم تستول على ألسنتهم العجمة ، ولا سعد على قلوبهم ران الجود ولاظمة الغباوة ، فعقائدهم أسلم شيء وأحسنه ، فلهذا أمر ضعیف النظر أن يفتى إلى حرز دينهم المأثرون لعدم المخالطة لأهل البدع ، ولوقوف أئمة زمانهم المتسعين في الأنظار ولهم القوة العظمى في الذهن واللسان رضى الله عنهم أمام حرز دينهم يدفعون عنه كل مبتدع وضال وتحملوا في ذلك رضى الله عنهم من مشاق النظر والاذاية في الأنفس والمال ما يعظم الله به أجورهم ، ولو قيل لضعيف النظر الذى حيرته الأهواء عليك بما عليه الصحابة رضى الله عنهم لكان إحالة على جهالة إذ كل من أهل البدع يدعى أن ما ينتجه هو مذهب الصحابة رضى الله عنهم ، فكان من الحزم والصواب ما أمر به علماء السلف من الانحياز إلى الحرز المأمون الذى وقفت أبطال العلماء لمناضلة أعداء الدين أمامه ، والضعيف إذا لم يدخل الحرز

فالجائر والصبان جمعوا بين أخذ العقائد من السلف وفهمها من الكتاب والسنة ( قوله لسهولة ذلك عليهم ) علة لقوله : على حسب ما أخذوه وعلى حسب ما فهموه ، فقوله : ذلك : أى ما ذكر من الأخذ عن السلف والفهم من الكتاب والسنة ( قوله إذ الخ ) علة لسهولة ، وعرب بضم فسكون وبتحتين ( قوله لم تستول على ألسنتهم العجمة ) أى عدم الفصاحة ، فلسانهم فصيح والنصاحة تعين على الأخذ والفهم ( قوله ران الجود ) الران الصدا ، والجود عدم جولان الذهن في المعارف والإضافة من إضافة المشبه به ( قوله ظامة الغباوة ) من إضافة المشبه به ، والغباوة : هى عدم الفطنة ( قوله فعقائدهم ) أى حينئذ تكون عقائدهم ( قوله شيء ) المراد به العقائد ( قوله فلهذا ) أى فلكون عقائدهم أحسن العقائد وأسلمها ( قوله ضعيف النظر ) هو من له قدرة على الدليل الاجالى فقط ( قوله حرز دينهم ) أى محروز هو دينهم ( قوله المأمون ) أى من التغير ( قوله لعدم الخ ) علة لقوله المأمون ( قوله أئمة ) أى علماء كسيدنا على ومن ماثله من الصحابة ( قوله في الأنظار ) أى حركات النفس في المعقولات لأجل ترتيب الأدلة ( قوله أمام ) معمول لوقوف وقوله حرز دينهم : أى الجائر والصبان : أى أمام محروز هو دينهم الذى تلقوه عن الصحابة والتابعين ( قوله في ذلك ) أى بسبب ذلك : أى دفع كل مبتدع وضال ( قوله من مشاق الخ ) بيان لما مقدم عليه ( قوله والاذاية الخ ) هذا كان بعد موت مالك والشافعي رضى الله عنهما ( قوله في الأنفس ) فمنهم من قطعت رأسه ، ومنهم من قيد عليه بالكبريت حتى مات ( قوله والمال ) فمنهم من نهبت أمواله لعدم قوله بخلق القرآن ( قوله أجورهم ) أى ثوابهم ( قوله إن ما ينتجه ) أى يختاره ويذهب إليه من العقائد الفاسدة ، وعبر عنه بالاحتحال : أى السرقة ، لأن أمورهم سرقة لأصل لها ( قوله والصواب عطف تفسير ) أى فكان من الحزم : أى الصواب ما أمر به الخ ، وفيه أنه كما أن للسلف مجاز وصبيان كذلك لأهل البدع ، ففي الأمر باتباع دين الجائر والصبان إحالة على مجهول ( قوله السلف ) كعمر بن عبد العزيز ( قوله إلى الحرز ) أى المحروز ( قوله المأمون ) أى من التغير ( قوله أبطال العلماء ) جمع بطل لغة : الشجاع والمراد به هنا كثير العلم ( قوله لمناضلة الخ ) المناضلة : الرمي بالسهام استعبرت لاقامة الدليل على أعداء الدين وهم المبتدعة ( قوله والضعيف ) أى ضعيف النظر كالذى سأل عمر بن عبد العزيز

ووقف موقف الأبطال خيف عليه أن يهلكه العدو اضعفه ، ولهذا أيضاً مال الفخر في موطن الموت لحرز الضعفاء ودعا به لأنه موطن يتشتت فيه الفكر لعظيم هوله ، فيخشى إن أقبلت فيه واردات الشبه أن يضعف العقل عن دفعها ، وأقل ما فيها تكسر العقل بظلمتها ، والزمان والفكر ضاقا في ذلك الموطن الهائل عن حمل ذلك ، فدعا بصفاء المعرفة والحفظ عما يكدرها كما هو شأن مجاز تلك الأزمنة وضعفهم لأنهم عرفوا العقائد بما لا بد منه من أدلتها ، ولم يبحثوا عن الزائد ولا انتصبوا لمناظرة أهل البدع ، فصفت عقائدهم حتى ماتوا على ذلك . هذا مراده والله أعلم .

عن أهل الأهواء ( قوله ووقف موقف الأبطال ) فيه أن ضعيف النظر الذي لا يقدر على إقامة الأدلة كيف يتأتى وقوفه موقف الأبطال بحيث برز على أهل البدع ويقاثلهم ، فالناسب حذفه ( قوله ولهذا ) أى لما تقدم من أن عقائد المجاز أحسن العقائد الخ ( قوله أيضا ) أى كما أمر بعض السلف ضعيف النظر بدين المجاز والصبيان لهذا : أى لكون عقائدهم أحسن العقائد ( قوله في موطن الموت ) أى موضعه ، وفي الكلام استعارة بالكناية ، لأن الموت عرض لا موضع له فشبه بالناسان يحل في موضع وإثبات الموطن تخيل ( قوله لحرز الضعفاء ) متعلق بمال : أى لذين الضعفاء : أى المجاز ، فالأولى أن يقول لحرز المجاز لأن الفخر إنما يطلب لإيمان المجاز ودعا به : أى حيث قال : اللهم إيمان المجاز ( قوله لأنه موطن الخ ) علة للمعلل مع علته : أى وإنما مال لما ذكر المعلل بما تقدم لأنه الخ ( قوله لعظيم هوله ) أى بسبب خروج الروح وإثبات الفتانات ، وهذا من إضافة الصفة للموصوف ( قوله فيخشى ) أى يظن ( قوله أقبلت ) أى أنت ( قوله فيه ) أى ما ذكر من مواطن الموت ( قوله واردات الشبه ) أى الشبه الواردة على القلب ( قوله يضعف الخ ) أى فيلجأ إلى اعتقاد مدلول تلك الشبه فيؤديه إلى الكفر أو المعصية ( قوله وأقل الخ ) أى إنه وإن لم يضعف العقل عن دفعها لكن أقل ما فيها تكسر العقل الخ : أى أقل حالاتها : أى واردات الشبه ( قوله بظلمتها ) الباء للاستيغناء ( قوله والزمان الخ ) جواب عما يقال تكسر العقل يدفعه الفكر واتساع الزمان ( قوله ضاقا عن حمل ذلك ) فافكر ضاق عن حمل التكسر لعدم جولانه حيثئذ ، والزمان ضاق عن حمله لأنه لا يسعه حتى يزيله لأنه زمن الموت ، والأولى إبدال حمل بدفع بأن يقول ضاقا عن دفع ذلك : أى التكسر لأن الكلام في الدفع ( قوله فدعا بصفاء المعرفة والحفظ ) أى لزوما ، وإلا فهو قد دعا بصفاء الإيمان ( قوله تلك الأزمنة ) أى أزمنة السلف ، لا أزمنة الفخر ( قوله وضعفهم ) المراد بهم الصبيان ، والأولى وضعفها أى الأزمنة ( قوله من أدلتها ) أى الاجالية ( قوله عن الزائد ) هو الأدلة التفصيلية وردت الشبه ( قوله لمناظرة أهل البدع ) أى بإقامة الأدلة التفصيلية ورد الشبه عليهم ( قوله فصفت ) أى عن الشبه ( قوله على ذلك ) أى الصفاء المفهوم من صفت عقائدهم ( قوله هذا ) أى ما ذكر من طلب الإيمان الصافي ، وهو معرفة العقائد بالأدلة الاجالية لا التقليد كما فهم ابن ذكوى ( قوله مراده ) أى الفخر الرازى وتعبيره بمراده يفيد أن ظاهر كلام الفخر طلب التقليد للإيمان الصافي وحيثئذ فلا يصح قول الشارح السابق : إن كلام الفخر حجة على ابن ذكوى لاحجة له ، لأن الكلام المؤول لا يكون حجة على الخصم . فم يسقط الاستدلال به بسبب التأويل ( قوله والله أعلم )



وأما حمله على طلب الاعتقاد التقليدى ، فهو دعاء بسلب المعرفة والعياذ بالله والانتقال إلى ماهو أدنى ، وفى إيمان صاحبه من الخلاف ما علم ، والدعاء بمثله لا يرضاه عاقل ، ولوسعنا أنه أراد العجائز المقسطات لوجب أن يحمل دعاؤه على طلب لازم اعتقادهن ، وهو عدم خطور الشبهات بالبال مضموماً إلى كمال معرفته هو لتكون عقيدته إذ ذاك صافية عن كل مكدر ، وقد يحتمل أن يكون سبب دعائه بهذا ما علم من حاله من الولوع بحفظ آراء الفلاسفة ، وأصحاب الأهواء وتكثير الشبه لهم ، وتقوية إرادتها مع ضعفه عن تحقيق الجواب عن كثير منها على ما يظهر من تأليفه ولقد استرقوه فى بعض العقائد ، فخرج إلى قريب من شذيع أهوائهم ، ولهذا يحذر الشيوخ من النظر فى كثير من تأليفه . قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد المقرئ التمساني رحمه الله ورضى عنه : من تحقق

أى بما ذكر من التأويل هل هو صواب أم لا ( قوله وأما حمله ) أى كلام الفخر ، وجواب أما محذوف تقديره فلا يصح ، لأن القائم بالعجائز الإيمان التابع للمعرفة لا التقليد وإلا فلا يصح الدعاء به لأنه دعاء الخ ( قوله على طلب الاعتقاد التقليدى ) أى بحسب اللزوم ، لأن صريح قوله اللهم إيمان العجائز طلب الإيمان التابع للاعتقاد التقليدى لا للمعرفة ، ويلزمه طلب الاعتقاد التقليدى ( قوله والعياذ بالله ) بكسر العين : التحصين مبتدأ وخبره محذوف : أى والتحصين بالله من سلب المعرفة كائن بالله ( قوله والانتقال ) عطف على سلب ( قوله وفى إيمان الخ ) الواو للحال ( قوله والدعاء ) المناسب التفريع على ثبوت الخلاف ( قوله بمثابة ) مثل زائدة ( قوله عاقل ) أى كامل العقل ( قوله ولوسعنا الخ ) أى إن ماسبق مبنى على أن العجائز عارفات غير مقلدات ولوسعنا الخ ( قوله على طلب لازم اعتقادهن ) أى فكأنه قال : اللهم إيماننا خالصاً من الشبه ( قوله مضموماً إلى كمال معرفته ) وكما لها ناشئ عن الدليل التفصيلي ، فأصل المعرفة يحصل بالدليل الاجمالي ، والكمال يحصل بالدليل التفصيلي ، فكأنه يقول : اللهم ارزقني إيماناً خالصاً ناشئاً عن أدلة تفصيلية ( قوله لتكون عقيدته الخ ) وهذا بيان للسبب الحامل على طلب اللزوم المذكور ( قوله إذ ذاك ) أى وقت موته ( قوله من الولوع ) بيان لحاله ( قوله آراء ) أى معتقدات ( قوله وأصحاب الأهواء ) عطف عام ( قوله وتكثير ) عطف على حفظ ، وكذا قوله وتقوية ( قوله على ما يظهر الخ ) متعلق بقوله الولوع ( قوله من تأليفه ) أى لامن مشاهدته لأن المصنف متأخر عنه ( قوله ولقد استرقوه ) أى سرق الفلاسفة الفخر وأدخلوه فى عقائدهم ، فقال : إن صفات الله حادثة بالذات بمعنى أن الذات أثرت فيها بطريق التعليل قديمة بالزمان : أى لا ابتداء لوجودها . وقالت الفلاسفة : الأفلاك حادثة بالذات لافتقارها لمؤثر أثر فيها بطريق العلة ، قديمة بالزمان بمعنى أنها لا أول لوجودها لاستنادها لعلة قديمة لا أول لها ، والله تعالى قديم بالذات : أى لا يفتقر لمؤثر ، وبالزمان : أى لا ابتداء لوجوده . لكن قولهم مكفر بخلاف قوله ( قوله إلى قريب ) هو قوله السابق ( قوله من شذيع أهوائهم ) هو قولهم فى الأفلاك السابق ( قوله ولهذا ) أى لتكون الفخر كان كثير الولوع بحفظ آراء الفلاسفة الخ ( قوله قال الشيخ الخ ) هذا دليل لما ذكره من تحذير الشيوخ عن النظر فى كتبه ( قوله المقرئ ) بفتح القاف مشددة

كلام ابن الخطيب وجده في تقرير الشبه أشد منه في الانفصال عنها ، وفي هذا ما لا يخفى . أنشدني شيخى أبو عبد الله الأبلئ . قال أنشدنى عبد الله بن محمد بن إبراهيم الزمورى . وقال أنشدنى تقي الدين بن تيمية لنفسه شعرا :

محصل فى أصول الدين حاصله من بعد تحصيله علم بلا دين  
أصل الضلالة فى الأفك المبين فما فيه فأكثره وحى الشياطين

قال : وكان بيده قضيب ، فقال لو أدركت بغير الدين لضربت به بقضيبى هذا على رأسه اه . قلت : فاعل المخز رجه الله تعالى حضر له عند الموت من الشبه التى عسر عليه الانفصال عنها ماحله الخوف منه أن تمنى أن يكون فى درجة الاعتقاد التقليدى ، لأن رأيه فيه أنه كاف ، وقد روى عنه أنه أنشد عند الموت شعرا :

نهاية أقدام العقول عقل

( قوله كلام ابن الخطيب ) المراد به الفخر الرازى لأنه يكتفى بذلك ( قوله أشد منه ) أى من نفسه وقوله : فى الانفصال عنها : أى فى دفعها : أى انه يقرر الشبهة بوجه قوى ، ويردّها بردة ضعيف لا يهدمها ( قوله وفى هذا ) أى كونه أشد الخ ( قوله ما لا يخفى ) أى من التحذير من المطالعة فى كتبه والاعتراض عليه وقصوره ( قوله أنشدنى ) أى قال المقرئ أنشدنى ( قوله الأبلئ ) بضم الهمة وتنديد الباء الموحدة ( قوله قال ) أى الأبلئ ( قوله الزمورى ) بفتح الزاى وشدة الميم المضمومة ( قوله ابن تيمية ) أى الحنبلى المشهور زنديق وبغضه للدين وأهله لا يخفى فلا عبرة بكلامه فى الفخر ( قوله محصل ) اسم كتاب للفخر ، وقوله حاصله : أى حاصل ذلك الكتاب وقوله : من بعد تحصيله : أى التعب فى تأليفه ، وفى قوله حاصله وتحصيله توربة لأنهما كتابان لنلامذته اختصارا للمحصل فهو يورثى بأن الحاصل والتحصيل مافيهما باطل كما أن المحصل كذلك ( قوله بلا دين ) لأن مافيه باطل ( قوله فى الأفك ) هو أشد الكذب ، فالحصل أصل الضلالة فالتحصيل والحاصل كذلك إذ هما فرعان منه ( قوله المبين ) أى الظاهر ( قوله وحى الشياطين ) لأن المذكور فيه عقائد زائفة ألقها له الشياطين لأنها عقائد صحيحة لقتها له الملائكة ( قوله فما فيه ) مبتدأ أول ، وقوله : فأكثره مبتدأ ثان ووحى الشياطين خبر الثانى والجملة خبر الأول ( قوله قال ) أى الزمورى ( قوله بيده ) أى ابن تيمية ( قوله فقال ) أى ابن تيمية ( قوله قلت الخ ) هذا الاحتمال عين الاحتمال الذى ذكره سابقا وردّه بقوله وأما حله الخ ، وذكره هنا لتصحيحه فكأنه يقول محل كونه فاسدا ان لم يوجد له عذر وعذره هنا حضور الشبه عند الموت وذلك الجأء إلى طلب التقليد ، ولو قال : ويحتمل أن يكون مراده أنه طلب أن يكون مقلدا حقيقة لأجل ما حصل له عند الموت من الشبه لكان أولى لصراحته فى أنه احتمال آخر غير ما تقدم كما هو الواقع ( قوله ماحله ) فاعل حضر ، وقوله : من الشبه بيان لما حله ، وقوله : الانفصال عنها : أى التخلص منها ، وقوله : أن تمنى : أى على أن تمنى متعلق بحمله ( قوله الانفصال ) (١) التقليدى ) أى التقليد المنفصل : أى التخلص : أى الحقيقى ( قوله لأن رأيه ) أى الفخر ( قوله أنه ) أى التقليد ، وقوله : كاف أى فلهذا تمناه لكن هذا ينافى ما سبق من أن العجائز عارفات لامقلدات ( قوله نهاية ) أى غاية

### وأكثر سعى العالمين (١) ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسوننا      وحاصل دنيانا أذى ووبال  
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا      سوى أن جعنا فيه قيل وقالوا  
وكم من رجال قد رأينا ودولة      فبادروا جميعا مسرعين وزالوا  
وكم من جبال قد علت شرفاتها      رجال فماتوا والجبال جبال

فعلى هذا الاحتمال يكون الفخر تنبي لعظم الخوف الدخول في حرز المثلدين حقيقة ، أو على معنى التلهف والندم على ما فات ، ويحتمل أن يكون مع هذا أراد بالعجائز العجائز المقتصرات على القدر الضروري في تصحيح العقائد إذ هو حال عجائز ذلك الزمان وما قبله من الأزمنة الفاضلة كما قدمنا ، وبهذا تعرف أن هذا الحرز في زماننا ليس بمأمون

وقوله : أقدام بفتح الهمزة جمع قدم وإضافته لما بعده من إضافة المشبه به ، وقوله : عقال : أى حبس ومنع عن إدراك الذات العلية فينبغي للإنسان إذا حصلت له المعرفة المطلوبة الاعراض عن الشبه ، ويصح كسر الهمزة على أنه مصدر أقدم ( قوله وأكثر سعى العالمين ) بكسر اللام فغيرهم أولى : أى ومنه الاشتغال بالشبه ، وقوله : ضلال : أى غير موافق لرضا الله ( قوله في وحشة ) أى توحش لمفارقها محلها الأصلي الذى كانت مستقرة فيه وهو السموات وإذا كانت في وحشة حصل لها خلل ( قوله من جسوننا ) أى من أجل ادخالها في جسوننا . واعلم أن الأرواح خلقت قبل الأجسام بالثاني عام ( قوله وحاصل دنيانا ) أى ما اكتسبناه فيها ( قوله أذى ووبال ) أى منكرات عاقبتها الأذى : أى العذاب وتفويت الدرجات وعطف الوبال تفسير ( قوله قيل ) أى إذا أريد بناء الفعل المجهول ، وقوله : وقالوا : أى إذا أريد البناء للمعلوم ( قوله وكم من رجال ) كم للتكثير ( قوله قد رأينا ) أى رأيناهم وهلكوا ، وقوله : ودولة : أى تصرف بالأمم والهي : أى وكم تصرف رأينا حاصل من خلائق كثيرين ( قوله شرفاتها ) جمع شرفة أعلا الجبل ( قوله والجبال جبال ) أى باقية على حالها ( قوله فعلى هذا الخ ) معلوم من قوله قلت ولعل الخ ( قوله في حرز المثلدين ) أى في اعتقادهم ( قوله أو على معنى الخ ) احتمال مستقل فكان الأولى أن يقول ويحتمل أن الفخر ليس مراده بقوله . اللهم إيمان العجائز طلب التقليد حقيقة بل مراده التلهف وإضافة معنى للتلهف يانية ، والعجائز على هذا الاحتمال مقلدات ولكن الفخر لم يقصد التقليد بل التلهف ( قوله والندم ) عطف تفسير أو لازم على ملزوم ( قوله ويحتمل الخ ) حاصله أنه أراد بالعجائز العارفات بالذليل الاجالى فهو طالب لأن يكون عارفاً بالذليل الاجالى ومتندم على اشتغاله بالشبهات ( قوله مع هذا ) أى التلهف على ما فات ( قوله على القدر الضرورى ) هو المعرفة بالذليل الاجالى ( قوله وبهذا ) أى يكون الفخر مع غزارة علمه طلب التقليد حقيقة أو أنه تلهف وتندم عند الموت على ما حصل منه تعرف الخ فاسم الإشارة ليس راجعا للاحتمال القريب ، وقوله : ان هذا الحرز المراد به ما يعتقد في شأن المولى وان كان مخالفا لما صرح من أن الحرز معناه الاعتقاد فيه شبه استخدام ، وقوله : ليس بمأمون : أى لجواز أن يكون

إذ لاتقان فيه للعقائد ولو بالتقليد ، فلا مدخل له في ذلك الأمر لعدم الاعتناء بتعليم عقائد الدين لاسيما النساء والصبيان . أما الاماء والعبيد في زماننا فلا يقصدون بتعليم أصلا ، وكأنهم عند حالكم حيوان بهيم لا تكليف عليهم ، ولهذا تجد الجهل بكثير من العقائد في كثير من يتعاطى العلم من أهل زماننا ، فكيف بالعامه ! فكيف بالنساء والصبيان ! فكيف بالاماء والعبيد ! أما أهل البداية ومن بعد عن سماع مطلق العلم فلا تسأل عن حالهم ، وتجد أذهان أكثر أهل هذا الزمان جامدة صعبة الانقياد للفهم ، ماثلة أبدا لما لا يعنى ، ان نصحت لم تقبل وان علمت لم تعلم ، وان فهمت لم تفهم ، وان فهمت تفلت منها فهمها عن قرب ، وان بقي شيء منه بطرت وجعلته سلما للدنيا ولصحبة الطاعة والتقرب اليهم ، الامن عصمه الله بفضل ما أندر وجوده اليوم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . وبالجملة فهذا الزمان هو الذى هول أمره في الأحاديث وحذر منه السلف الصالح ، وخافوا أن يدركوه على غزارة علمهم وقوة دينهم وهانحن أدركناه مع شدة ضعفنا علما ودينا ، والله المستعان .

فأما الأول : وهو قوله مات أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ولم يعرفا الجوهر والعرض وكذلك

الاعتقاد غير مطابق للواقع ( قوله إذ لاتقان فيه ) أى في ذلك الزمان علة للعطل مع علته : أى وإنما عرف بما ذكر أن هذا الحرز ليس بماثمون لأنه لاتقان الخ ، والمراد بالاتقان الصحة : أى لأنه لاصحة فيه للعقائد ، وإنما حل الاتقان على الصحة لأجل قوله ولو بالتقليد لأن الاتقان لا يكون إلا مع العلم : أى المعرفة ( قوله فلا مدخل الخ ) علة لقوله إذ لاتقان الخ : أى لاتقان في ذلك الزمان للعقائد لأنه لا مدخل لتلك الزمان : أى أهلها في الاتقان : أى لاتوجه لهم إليه وإذا اتنى التوجه له اتنى هو أيضا ( قوله لعدم الاعتناء ) أى في ذلك الزمان علة لقوله فلا مدخل الخ ( قوله لاسيما الخ ) أى خصوصا ما ذكر فأنهم أشد بعدم الاعتناء ( قوله فلا يقصدون الخ ) بخلاف النساء والصبيان فقد يقصدون ، وان لم يكن لهم اعتناء ( قوله ولهذا ) أى عدم الاعتناء بتعليم العقائد في ذلك الزمان ( قوله بالعامه ) أى كالسوقة ( قوله أما أهل البداية ) أى الذين شأنتهم البعد عن أهل العلم ( قوله ومن بعد الخ ) أى من أهل القرى ( قوله فلا تسأل الخ ) لأن حالهم من عظم جهلهم معلوم لكل أحد ( قوله جامدة ) أى واقفة عن الفهم ، وليس انقيادها له بغريب كما أفاده بقوله صعبة الانقياد ( قوله لما لا يعنى الخ ) أى من حب الرئاسة والشهوات ونحو ذلك ( قوله ان نصحت الخ ) من آثار قوله ماثلة ( قوله تفلت ) بالفناء : أى ذهب ( قوله بطرت ) أى نسكت ( قوله للدنيا ) أى نحصيلها ( قوله عصمه الله ) أى حفظه من البطر وغيره ( قوله وجوده ) أى من عصمه الله ( قوله اليوم ) أى زمانه ( قوله وبالجملة ) أى الاجال وعدم تفصيل المنكرات الواقعة في هذا الزمان ( قوله فهذا الزمان الخ ) فيه أنشد بعضهم :

هذا الزمان الذى كنا نحاذره فى قول كعب وفى قول ابن مسعود

إن دام هذا ولم يحدث له غير لم ييك ميت ولم يفرح بمولود

اه يوسى ( قوله هؤل أمره ) أى عظم فى القبح بسبب وقوع المنكرات فيه ( قوله على ) أى مع ( قوله غزارة ) أى كثرة ( قوله دينهم ) أى تدينهم وتقواهم ( قوله فأما الأول ) أى

سائر الصحابة رضوان الله عليهم ، فأنا أعجب أن يذكر مثل هذا دليلا على التقليد من له أدنى تمييز ، فأى مدخل للألفاظ المصطلح عليها في شيء من أدلة العقائد حتى يلزم من الجهل بشيء منها الجهل بشيء من الأدلة ، وما أشبه هذا بقول من يقول : إن الصحابة رضوان الله عليهم كانت تجهل المقصود من علم العربية ، لأنهم ماتوا ولم يعرفوا حقيقة الفاعل ولا المفعول ولا الحال ولا التمييز المصطلح عليها عند علماء العربية ، أو كانوا يجهلون المقصود من فن البلاغة ، لأنهم كانوا يجهلون ألفاظا فيها أحدثها من بعدهم اصطلاحا ، وهل هذه الأقوال تصدر من عاقل ، وإنما يصح له الاستدلال لو ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم ماتوا ولم يعرفوا الله إلا بمجرد التقليد ، وأعرضوا عن النظر الذي حضه الله تعالى عليه في آي من كتابه ، وأن أدلة العقائد التي لأخصي كثرة في القرآن كانت تمر عليهم ولا يفهمون وجه دلالتها ،

وأما بيان فساد الدلائل الأول : أي بعضه والبعض الآخر سيأتي بيان فساد عند قوله ولهذا المعنى أشار أبو بكر بن فورك الخ (قوله ولم يعرفوا الجوهر والعرض) أي بمعناها المصطلح عليه عند المتكلمين من أن الأول مقام بذاته والثاني مقام بغيره ، والآخر الجوهر لمة : الشيء النفيس ، والعرض : الأمر العارض لغيره وهما عارفان باللغة (قوله فأنا أعجب الخ) أي فأقول فيه أنا أعجب الخ ، وقوله : على التقليد أي على صحته (قوله على التقليد) أي على أرجحيته (قوله من) فاعل يذكر (قوله تمييز) أي عقل (قوله فأى مدخل الخ) استفهام إنكاري أتى به سندا لقوله : فأنا أعجب الخ (قوله في شيء من أدلة العقائد) أي لاقى موضوع ولا محمول ، وهذا ظاهر إن أريد بالدليل الدليل الموصل للمطلوب . أما إن أريد به الدليل المركب من صغير وكبير ، فالألفاظ المصطلح عليها لها مدخل في أدلة العقائد المصطلح عليها المركبة من صغير وكبير . لكن الصحابة كانوا مستغنيين عن تلك الأدلة بمعرفة العقائد بالأدلة الاجالية (قوله حتى يلزم الخ) مفرع على المنفى فهو منفي (قوله وما أشبه هذا الخ) ما تعجبية وفي الكلام حذف مضاف : أي ما أشبه قول هذا بقول الخ أي في القبح لأن هذا يقتضي أن الصحابة يقع منهم اللحن ، ونسبة ذلك اليهم قبيحة والسابق يقتضي أنهم لا معرفة لهم بأدلة العقائد ونسبة ذلك اليهم قبيحة أيضا (قوله المقصود من علم العربية) هو حفظ اللسان من اللحن (قوله ولم يعرفوا الخ) جملة حالية (قوله الفاعل) أي الاصطلاح ، وهو الاسم المرفوع المذكور قبله فعلة (قوله المقصود من فن البلاغة) هو الاحتراز من التعقيد اللغوي والمعنوي (قوله فيها) أي البلاغة : أي فيها مثل مسند ومُسند إليه وقصر وفصل ووصل (قوله أحدثها) أي تلك الألفاظ (قوله وهل هذه الأقوال) أي الثلاثة ، وهي القول بأنهم كانوا يجهلون حقيقة الجوهر والعرض ، وكانوا يجهلون المقصود من فن العربية ومن فن البلاغة والاستفهام إنكاري (قوله وإنما يصح له) أي المخالف (قوله الاستدلال) أي على صحة التقليد وأرجحيته (قوله لو ثبت الخ) أي لكانه لم يثبت بل الثابت خلاف ذلك (قوله ولم يعرفوا الخ) الواو للحال ، والمراد بالمعرفة الاعتقاد (قوله إلا بمجرد التقليد) أي التقليد المجرد عن المعرفة ، ووصف التقليد بما ذكر كاشف (قوله عن النظر) أي المفيد للمعرفة (قوله في آي) جمع آية (قوله كثرة) أي من جهة كثرتها (قوله وجه دلالتها) هو الامكان أو

وصحة هذا عنهم مما يأباه كل مؤمن ، وما أحوج من تعرض بمثل هذه النقيصة في على مناصبهم التي لا تلحق لعظيم الأدب ، ولقد قطع أن كبار علماء زماننا لم يحصل لهم من العلم بالدين وسننه ما حصل لأدنى أمة من إمام الصحابة رضى الله عنهم ولا صبي مميز من صبيانهم ، وكذا التابعون وتابعهم بإحسان ، ولقد أدرك على رضى الله عنه زمن المبتدعة وأحفهم بما لم يقدروا أن يجيبوا معه جوابا ، وحكى عنه رضى الله عنه أنه قال : لو أذن لى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أضع على الفاتحة وقر سبعين بغيرا لفعلت ، وقال صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها » وقد نقل عنه رضى الله عنه في كل علم العجب العجائب حتى افتتنت به طوائف من المبتدعة

الحدوث أو هما معا ( قوله وصحة هذا الخ ) علة لحذوف ، والتقدير لو ثبت الخ . لكنه لم يثبت لأن صحة هذا : أى ما سبق من أنهم لم يعرفوا الله إلا بمجرد التقليد الخ ( قوله وما أحوج الخ ) ما تعجبية : أى ما أحق هذا القائل لهذا الكلام ، وهو أن الصحابة ماتوا الخ المعرض بالنقيصة من أنهم كانوا مقلدين للأدب العظيم . ( قوله على مناصبهم ) أى مناصبهم العلية ( قوله التي لا تلحق ) بالبناء للمجهول : أى التي لا يصل إليها أحد غيرهم حتى إنها توصف بالنقصان ( قوله لعظيم الأدب ) متعلق بأحوج وهو من إضافة الصفة ( قوله ولقد قطع الخ ) علة لقوله وصحة هذا الخ ، أو علة لقوله : ما أحوج الخ ( قوله بالدين ) هو الأحكام الشرعية اعتقادية وفرعية ( قوله وسننه ) أى الدين من إضافة البعض للكل ، والمراد بالسنة الأحكام المتلقاة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فقطفها من عطف الخاص ( قوله لأدنى أمة ) أى فكيف بالصحابة ، وفيه أن علماء زمانه كانوا فضلا راسخين في العلم ، فكيف يقال فيهم أنهم لم يحصوا ما حصله أدنى أمة ( قوله بإحسان ) أى بالعمل الكامل ( قوله ولقد أدرك الخ ) شروع في ذكر ما أثر الصحابة ، وقدم عليا لكونه أدرك زمن المبتدعة بخلافهم فله منيذ اختصاص بالقلم ، ولوراهي التفاوت في الفضل لذكر أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليا . ( قوله على ) الأولى نصبه على المفعولية ورفع زمن على الفاعلية لأنه إذا دار الأمر بين الإسناد للذات والمعنى ، فالأولى الإسناد للمعنى ( قوله وأحفهم ) أى حيث أبطل دعواهم ، والمفهم لا يكون مقلدا بل عارفا حق المعرفة ( قوله بما ) أى بأدلة ( قوله جوابا ) أى مشتلا على رد الأدلة ( قوله وقر سبعين الخ ) الوفر بكسر الواو الجلل ، وهذا كناية عن الكثرة فيصدق بالرائد ، وحيث كان قادرا على ذلك كان عارفا لا مقلدا ، وما قاله على ليس بمستبعد في حقه ، لأن الفاتحة تضمنت الفصل المتمض للفرقان المتضمن للتوراة والإنجيل والزبور المتضمنة للعائنة كتاب ، والمنزل من الكتب السماوية مائة وأربعة ( قوله أنا مدينة العلم وعلى بابها ) أى فمن أراد الوصول إلى علم النبي صلى الله عليه وسلم فعليه بعلى يوصله إليه لكونه عنده وحيث كان كذلك فلا يكون مقلدا ، وهذا الحديث موضوع لا أصل له على التحقيق ، وقيل صحيح ، وقيل ضعيف ، وقيل حسن ( قوله العجب ) أى ما يتعجب منه ( قوله العجائب ) أى المبالغ في الإعجاب منه ( قوله حتى افتتنت الخ ) فقال بعضهم : إن جبريل أرسله الله إلى على فغلط فترسل على محمد . وقال بعضهم : كل من محمد وعلى نبى مرسل إلا أن محمدا نطق بأنه رسول

وإدعى بعضهم فيه ما ادعته النصارى في عيسى عليه السلام ، ومن عجيب أمره رضى الله عنه أن معضلات المسائل التى لا يتوصل إلى جوابها إلا بالأنظار الدقيقة فى السنين المتطاولة إذا سئل هو عنها أجاب عنها بديهية من غير تأمل ولا تعظيم لشأنها كأنها عنده سؤال عن الأمور الضرورية ككون الاثنين مثلاً أكثر من الواحد ، وقضاياه فى ذلك مشهورة مسطورة فى الكتب ، وتأمل جوابه رضى الله عنه على المنبر فى الفريضة المنبرية ، وهى زوجة وابنتان وأبوان وقوله على البديهة بلا تأمل ولا تأخر فى ذلك الموقف الصعب صار ثمنها تسعاً . ثم اعرض على عقول أكثر الناس ذلك وانظر أين هم من ذلك ، وكذا فتواه فى رجلين لأحدهما ثلاثة أرغفة وللآخر خمسة هجم عليهما ثالث ففقدما له ماعيهما واستوعبوا ثلاثتهم ذلك أكلاً ، فلما قام عنهما جازاهما بثمانية دراهم فقال صاحب الثلاثة هى بيننا نصفين ، وقال الآخر : بل على عدد أرغفة كل واحد ، خلف الأول أن لا يأخذ إلا ما أعطاه صميم الحق فرفعه إلى على رضى الله عنه فقال : خذ ما أعطاك ، فقال إن كان بصميم الحق ، فقال على بديهية إذا ليس لك إلا درهم واحد ، فقال كيف ؟ فقال أكلتم ثلاثكم ثمانية أرغفة ، وقدر ما أكل كل منكم غير معلوم فتحملون على السواء ، وثمانية على ثلاثكم ثمانية ، فتضرب فيها فتصير أربعة وعشرين ، فتضرب أرغفة كل منكم فيما ضربت فيه الثمانية المجموع فلك ثلاثة تضرب فى الثلاثة التى ضربت فيها الثمانية ، فذلك تسعة أكلت منها ثمانية

وعلى سكت وكل هذا كفر ( قوله وإدعى الخ ) فقال إنه إله كما قالت النصارى إن عيسى إله ( قوله التى الخ ) تفسير لمعضلات المسائل ( قوله إلا بالأنظار ) أى الأدلة ( قوله من غير تأمل ) تفسير لبديهية ( قوله ولا الخ ) لازم لقوله من غير تأمل ( قوله كأنها ) أى كأن السؤال عنها ( قوله وقوله الخ ) عطف على جواب عطف ( قوله الموقف ) هو الوقوف على المنبر ( قوله صار ثمنها تسعاً ) أى واسترسل فى خطبته ، وكانت عيفة أولها : الحمد لله الذى يحكم فى الخلق قطعاً ، ويجزى كل نفس بما تسعى ، وله المآب والرجى ، وضيم ثمنها للزوجة ، ووجه كون ثمن الزوجة صار تسعاً أن المسألة من أربعة وعشرين : للبنتين الثلثان وللأبوين السدسان ، وبقي الزوجة فيعمل لها فيزداد ثمنها ثلاثة فتصير السهام سبعة وعشرين ، فصار ثمن الزوجة تسعاً ، لأن الثلاثة تسع السبعة والعشرين ، فالمسألة عالت بتسعها فينقص لكل وارث تسع ما بيده ( قوله ثم أعرض الخ ) عطف على وتأمل الخ ، وقوله : أين هم : أى جواب أين هم : أى عقولهم ، وقوله من ذلك : أى من عقل على ، والجواب بينهما بعد لأنهم إن أجابوا عن تلك المسألة فبعد تأمل طويل ( قوله وكذا فتواه ) أى تأملها ( قوله هجم عليهما ) أى ورد عليهما بفتة ( قوله ثلاثهم ) بدل من الواو ( قوله ذلك ) أى جميعه ( قوله بيننا ) أى تلك الدراهم بيننا ( قوله نصفين ) حال : أى مناصفة ( قوله صميم الحق ) أى الحق الصميم : أى الجازم : أى المجزوم بكونه حقاً ( قوله خذ ما أعطاك ) لعله أمره بذلك لكونه فهم سماحة الآخر ( قوله إن كان الخ ) أى أخذه إن كان الخ ( قوله وقدر الخ ) حال ( قوله أربعة وعشرين ) أى ثلثاً ، فالتحيز محذوف ( قوله فذلك تسعة ) أى تسعة أثلاث ( قوله أكلت منها ثمانية )

وبقي لك واحد ولصاحبك خمسة تضرب له في الثلاثة ، فذلك خمسة عشر أكل منها ثمانية وبقي له سبعة ، فقد أكل لك الوارد جزءا ولصاحبك سبعة ، وانما وهبكما لذلك فافقهما مامنحكما على قسمة مامنحهما . وقد روى أنه جاءته امرأة تشكوه قالت : مات أخي وخلف ستائة درهم ولم يعطوني إلا درهما واحدا ، فقال لها رضى الله عنه على الفور لعل أخاك خلف من الورثة كذا وكذا ، وفي رواية أنه قال لها : لعل أخاك خلف سواك زوجة وأما وابنتين وأتى عشر أخا ، فقالت نعم ، فقل ذلك حقت لم يظلموك ، وأمثال هذه مما روى عنه خارج عن الحصر ، فانظر هذا الإدراك القدسي الفائق الذي صارت العلوم النظرية الصعبة ضرورية عنده ، كيف يكون إدراكه لما كثرت الشواهد عليه وامتلأ القرآن والحديث بأدلته ، وبه أولع وعليه ربي من لدن إنذاره ، وذلك معرفة المولى جل وعز ،

أى برغيفين وثلثين ( قوله وبقي لك واحد ) أى ثلث واحد أكله القادم ( قوله وبقي له سبعة ) أى سبعة أثلاث أكلها القادم ، فكل واحد من الثلاثة أكل ثمانية أثلاث برغيفين وثلثين ( قوله لذلك ) أى لما أكله ( قوله مامنحكما ) أى أعطاكما من البراهم ، وقوله : مامنحهما : أى أعطيتاه من الأربعة ، فمن أخذ منه ثلثا يأخذ منه درهما ، ومن أخذ منه سبعة أثلاث يأخذ سبعة دراهم ( قوله كذا وكذا ) اجل من الراوى عن على وإلا فقل صرح بالورثة ( قوله ذلك ) بكسر الكاف خطاب للمرأة والاشارة بهذا الدرهم ( قوله لم يظلموك ) لأن أصل المسألة من أربعة وعشرين ونصح من ستائة للزوجة الثمن من ثمانية ، وللأم السدس من ستة ، وللبنين الثلثان من ثلاثة ، وهى داخله في الستة فتكتفى بها ، وهى مع الثمانية متوافقة بالأنصاف ، فاضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يخرج أربعة وعشرون : للزوجة ثلاثة وللأم أربعة والبنين ستة عشريق واحد للعصبة ، وهم اثنا عشر أخا وأختا - للذكر مثل حظ الأنثيين - وهو منكسر مبان ، فتضرب عدد رؤوسهم وهو خمسة وعشرون في أصل المسألة يخرج ستائة قدر التركة ومنها تصح ، فمن له شئ في أصل المسألة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسألة ، فللزوجة ثلاثة في خمسة وعشرين بخمسة وسبعين ، وللأم أربعة في ذلك بمائة . وللبنين ستة عشر في ذلك بأربعمائة ، وللعصبة واحد في ذلك بذلك لكل ذكرانين وللأخت واحد ( قوله مما الخ ) حال ( قوله خارج عن الحصر ) أى لا يمكن حصره ( قوله القدسي ) أى المنزه : أى المظهر صاحبه ، فاسناد القدس إلى الإدراك مجاز عقلي ، وقوله : الفائق : أى العائق صاحبه : كالتفسير لما قبله ( قوله عنده ) متعلق بضرورية : أى عند ذلك الإدراك : أى عند صاحبه ( قوله كيف ) خبر يكون مقدما عليها أحوال وكان تأمة : أى يكون ذلك الإدراك عظيما ( قوله لما ) أى للذات العلية : أى من حيث اتصافها بالصفات ، لأن الأدلة لم تقم على الذات من حيث كنهها ( قوله الشواهد ) أى الأدلة ( قوله بأدلته ) أى بالأدلة الدالة عليه ( قوله وبه الخ ) أى بما كثرت الخ : أى بمعرفة صفاته ( قوله أولع ) أى تولع ( قوله وعليه ) أى على معرفته ( قوله ربي ) بضم الراء وكسر الباء المشددة وفتح الياء : أى تربي ، وفتح الراء والباء بعدها ألف : أى نما ( قوله وذلك ) أى ما كثرت الشواهد عليه ، وهو العلية على حذف مضاف :



ثم هو مع هذا كله كان يقول في عمر رضى الله عنه لمات مات أعرفنا بالله تعالى . وقال سعيد ابن المسيب رضى الله تعالى عنه : ما رأيت أعرف من عمر . وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم رأى أنه شرب لبنا حتى كاد الرى يخرج من أظفاره وأعطى فضلة ذلك اللبن لعمر ، وأول صلى الله عليه وسلم تلك الرؤيا بالعلم ، وكان عمر رضى الله عنه مكاشفا لا يقدر بذهنه شيئا إلا كان كذلك فإذا كان يرتسم في مرآة ذهنه الصافية ما لا دليل عليه ولا أمانة ، فكيف يكون ذهنه بمعرفة من الكائنات كلها مطقة على واضح الدلالة عليه جل وعز ، وانظر قوله رضى الله عنه لما أخبره النبي صلى الله عليه وسلم بقتنة القبر وسؤال الملكين وصفتها ، فقال أ يكون معى عقلى ؟ فقال نعم فقال إذا أ كفيكهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن عمر لموقن مصدق ، فانظر إلى وثوقه رضى الله عنه بنظر عقله وعدم أكثراته بمناظرة من علمه مترق من علم اليقين إلى عين اليقين ، وهم الملائكة ولم يخف أن يشغل فكره هول منظرهما ولا فظاعة القبر الذى هو أول منزل من منازل الآخرة ، وهل تصدر هذه المقالة إلا ممن منجبت معرفة الله تعالى بلحمه ودمه حتى تلاشى عنده كل ماسوا ، ولم يخف غيره ، وانظر قول النبي صلى الله عليه وسلم إن عمر

أى ومتعلق ذلك ( قوله ثم هو ) أى على ( قوله مع هذا ) أى ما ذكر من الآثار الدالة على كمال معرفته ( قوله مات أعرفنا ) وإذا كان كل عارفا وعمر أعرف ، فلا يصح القول بأنهم متقدمون ( قوله ما رأيت ) أى علمت ( قوله الرى ) أى اللبن الذى حصل به الارتواء ( قوله بالعلم ) أى فيدل على أن عمر عارف لا مقلد ، لأن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم حق ( قوله مكاشفا ) بفتح الشين : أى مكشوفه الأمور المغيبة وبكسرهما : أى مطلقا على الغيبات ( قوله لا يقدر ) أى يلاحظ ( قوله في مرآة ذهنه ) من إضافة المشبه به ( قوله ما لا دليل عليه ولا أمانة ) أراد بالدليل ما يدل على سبيل القطع ، وبالأمانة ما يدل على سبيل الظن ، نحو هذا يطوف في الليل بالسلاح ، وكل من هو كذلك فهو سارق ( قوله فكيف يكون ذهنه الخ ) أى فكيف يكون ذهنه بمعرفة الله الذى أطبقت الكائنات على الدلالة عليه دلالة واضحة : أى فتكون تلك المعرفة مرسمة في ذهنه بالطريق الأولى ، وحينئذ فلا يكون مقلدا ( قوله وانظر قوله ) أى قوله الآتى : أى إذا أ كفيكهما ( قوله وسؤال الملكين ) عطف تفسير ( قوله وصفتها ) أى من كون أعينهما كالبرق الخاطف وأصواتهما كالرعد القاصف ( قوله إذا أ كفيكهما ) أى إذا كان معى عقلى فلا أفتقر لمن يعينى عليهما ولا أبالى بهما ( قوله لموقن ) أى لعارف بالله ، ومن وصفه صلى الله عليه وسلم بالمعرفة لا يكون مقلدا ( قوله فانظر الخ ) شرح لقوله : وانظر قوله الخ ( قوله أكثراته ) أى مبالاته ( قوله مترق الخ ) المراد أن الحاصل لهم ابتداء عين اليقين الذى هو أرقى وأعلى من علم اليقين ( قوله علم اليقين ) هو العلم الحاصل بالأدلة والمكاشفات بخلاف عين اليقين فإنه العلم الحاصل بالمشاهدة أو الخولس . وأما حق اليقين فهو العلم بالله الحاصل عند فناء صفات العبد في صفات الرب بأن ينهل عن ذاته وصفاته ، ويلاحظ أن سمعه هو سمع الرب ، وبصره بصره وهكذا كما وقع للحلاج حيث قال : ما فى الجبة إلا الله ( قوله فظاعة ) أى بشاعة وقبح ( قوله منجبت الخ ) كناية عن تمكنه من المعرفة بالله ( قوله تلاشى ) أى اضمحل

لموقن ، وهو الصادق المصدق - وما ينطق عن الهوى - وقال عليه الصلاة والسلام في عثمان رضي الله عنه انه لتستحي منه ملائكة السماء . وروى أنه لم يكن يرفع رأسه إلى السماء حياء من الله ، وذلك ثمة المراقبة التي هي ثمرة كمال المعرفة ورسوخ اليقين حتى كأنه يعاينه . وقال صلى الله عليه وسلم في أبي بكر رضي الله عنه « لو كشف الغطاء عن أبي بكر ما ازداد يقينا » وقال « ما فضلكم أبو بكر بكثير صلاة ولا صيام ، وإنما فضلكم بشيء وقر في قلبه » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل جبريل عليه السلام عن فضائل عمر رضي الله عنه ، فقال لوليت فيكم مالبث نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما ما وفيت بفضائل عمر ، وإنه لحسنه من حسنات أبي بكر ، وما عسى أن أعتد من محاسن الصحابة وما أثرهم ، ويكني في رسوخ معارفهم وقوة إيمانهم قوله تعالى - وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها - ، فانظر هذه الشهادة العظمى في حقهم

وذهب عنده كل ما سواه فلم ير إلا الله ( قوله لموقن ) أي متيقن وعالم ( قوله وهو ) أي النبي صلى الله عليه وسلم والواو للتحال ( قوله الصادق ) أي فيما أخبر الناس به ، وقوله : المصدق : أي الخبر بفتح الباء عن الله بالصدق : أي إن ما أخبره به الملك عن الله صدق ( قوله لتستحي الخ ) واستحيائها إنما يكون من عارف لا مقلد جاهل ( قوله لم يكن الخ ) وذلك لأن العلو الحسي الثابت للسماء لما كان مشعرا بالعلو المعنوي الذي هو وصف للرب صار النظر للسماء كأنه فطر للرب ، فلم يرفع نظره إليها حياء من الرب لا لكون المولى فيها تعالى عن ذلك ( قوله وذلك ) أي عدم الرفع لأجل الخياء ( قوله المراقبة ) أي مشاهدته تعالى واستحضاره ( قوله هي ) أي المراقبة ( قوله كمال المعرفة ) أي المعرفة الكاملة ، وقوله : ورسوخ اليقين : أي اليقين الراسخ القوي ، وهو عين المعرفة الكاملة ، وإذا كان كذلك فلا يكون مقلدا ( قوله كأنه ) أي عثمان ، وقوله : يعاينه : أي الله ( قوله لو كشف الغطاء ) أي عن بصره ما ازداد يقينا : أي يقينه الحاصل بمشاهدة بصيرته ، لأن الحاصل بالبصرة عين اليقين : كالحاصل ببصره بعد كشف الغطاء ( قوله الغطاء ) أي الحجاب ( قوله ما فضلكم ) أي ما زاد عليكم في الفضل ، وقوله : وقر بالبناء للمفعول : أي وضع في قلبه وهو المعرفة ، وحقت لا يكون مقلدا ( قوله مالبث ) أي الزمن الذي لبثه ، وقوله : ألف سنة بدل من ما ( قوله وإنه ) أي عمر ( قوله وما عسى الخ ) من كلام الشارح : أي وما أترجى عدا ما اتصفت به الصحابة من المآثر والمحسن ، فالترجي منتف لعدم تأني العدا فثنافية ومن زائدة أو بيانية مبدئة لمفعول أعد المندوف ، وهو ما اتصفت به الصحابة ، وهذا شروع في ذكر ما أثرهم عموما بعد ذكر مآثر الخلفاء خصوصا ( قوله وما أثرهم ) عطف تفسير ( قوله معارفهم ) أي اعتقاداتهم الجازمة الناشئة عن دليل ( قوله وقوة إيمانهم ) عطف ملازم على لازم لأن الإيمان يلزمه المعرفة ( قوله وألزمهم كلمة التقوى ) المراد بالكلمة الشهاداتتان ، وإضافتهما من إضافة السبب ، والمراد بالتقوى البعد عن النار ، والمراد بقوله ألزمهم جعلهم ملازمين لها ، وليس المراد إيجابها عليهم إذ لا خصوصية لهم بذلك ( قوله وكانوا الخ ) أي ولا يكونون كذلك إلا إذا كانوا عارفين بضمونها لأمثليين فيه ( قوله وأهلها ) أي وكانوا أهلها تفسير لقوله وكانوا أحق بها ( قوله في حقهم ) أي في الحكم الثابت لهم ، ففي بمعنى الباء أو في ذاتهم ففي بمعنى اللام

الصادرة من ملك الملوك العالم بخفيات الضمائر ، ويكفي في إمامتهم لجميع الخلق ولا يكون كذلك إلا من بلغ المرتبة العليا في الاجتهاد قوله صلى الله عليه وسلم « أصحابي كالجوع بأهم اقتديتم اهتديتم » ولقد كانوا رضى الله عنهم متعرضين لدعاء جميع الخلق إلى الله تعالى وإقامة حجة الله تعالى عليهم ، وإليه المرجع في أزمته في المسائل المعضلة وجميع الحوادث النازلة ، وقد أساء الفخر الأدب في حقهم ، وهي خلسة اختلسها الشيطان منه ، فقال الصحيح عندنا أن المقلد من أهل النجاة ، وإلا يلزمنا تكبير أكثر الصحابة والتابعين إذ نعلم بالضرورة أن أكثرهم لم يكن عالما بهذه الأدلة ، فانظر هذه المقالة ما أشنعها وله زلات في العقائد معروفة نبه عليها ابن التماساني وغيره وكأن مقالته هذه مقالة من توهم أن العقائد انما تعرف بالمشهدق باصطلاحات أحدثها المتأخرون وصور تركيبات للأدلة

(قوله بخفيات الضمائر) من إضافة الصفة ، وهي صفة كاشفة لأن الضمير ما يضمنه : أى يخفيه الانسان في نفسه (قوله ولا يكون كذلك) أى إماما لجميع الخلق ، وهذه جملة اعتراضية بين يكفى وفاعله وهو قوله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله في الاجتهاد) أى الذى من لوازمه المعرفة بالله التى الكلام فيها (قوله ولقد كانوا الخ) أى ولا يكون كذلك إلا العارف (قوله إلى الله) أى إلى معرفته (قوله وإقامة الخ) عطف على دعاء : أى وكانوا متعرضين لإقامة الحجة الدالة على وجود الله للناس فبعد أن يدعوههم يقيمون لهم الحجة ، فقوله حجة الله : أى الحجة الدالة على وجوده وعلى من قوله عليهم بمعنى اللام ، ويصح بقاؤها على ظاهرها وذلك عند عدم تسليم من دعى فبعد أن يدعوههم يقيمون عليهم الحجة ان أبوا (قوله وإليه المرجع) أى لا إلى غيرهم وذلك لكونهم عارفين ، والمرجع بمعنى الرجوع والمعضلة بمعنى المشكلة (قوله وجميع الحوادث النازلة) عطف عام لشموله المسائل وغيرها (قوله أساء) أى أخل وترك ، ويحتمل أن الأدب نصب بنوع الخافض وهو على ، وحينئذ فقد شبه الأدب بالإنسان (قوله وهى) أى الإساءة المفهومة من أساء (قوله خلسة) بضم الخاء ما يؤخذ خفية فالشيطان حسن له تلك الكلمة ثم حاوله على النطق بها فأخذها منه وأذاعها فقوله اختلسها الشيطان منه : أى أخذها منه وأذاعها (قوله عندنا) أى معاشر أهل السنة (قوله النجاة) أى من النار فلا يعذب تعذيب كفر ولا عصيان (قوله وإلا الخ) أى وإلا نقل بأنه من أهل النجاة بأن قلنا إنه غير ناج من النار يلزمنا الخ (قوله يلزمنا تكفير الصحابة) أى أو عصيانهم لكن اللازم باطل لأن النبي صلى الله عليه وسلم شهد لهم بالخيرية (قوله إذ نعلم الخ) بيان للضرورة في الشرطية (قوله بالضرورة) أى علما متلبسا بالضرورة لا يقتدر لاستدلال (قوله بهذه الأدلة) ان أراد بها الأدلة الاصطلاحية المنطقية : فالأولى حذف لفظ أكثر إذ لا فرق بين الأكثر وغيرهم لعدم وجود هذه الأدلة في ذلك الزمان ، وان أراد بها الأدلة الاجالية فقوله إذ نعلم الخ ممنوع (قوله هذه المقالة) أى القول بأنهم مقلدون (قوله ما أشنعها) أى ما أقبحها لما يلزم عليها من تكفير الصحابة (قوله من توهم) أى وقع في وهمه وذهنه (قوله بالمشهدق) هو التكلم بالأشفاق ، والمراد منه هنا ملائمة بكلام غير معتبر (قوله باصطلاحات) أى مصطلحات ككون الدليل الذى يستدل به اقترانيا أو استثنائيا (قوله وصور تركيبات) أى مركبات عطف على اصطلاحات : أى وهيئة قضايا مركبة ، وقوله للأدلة :

على نهج أصول المنطق لم يعان بها المتقدمون ، لأن المقصود انما هو معرفة الحق بما يستلزمه قطعاً فكيفما حصل بلفظ أو بغير لفظ بتركيب مخصوص أو غيره حصل المقصود ولا حاجة إلى زيادة ، والنفوس الزكية القدسية غنية في أنظارها عن تلك القوانين المصطلح عليها كلها ، بل عقل من استنبطها بالنسبة إلى تلك النفوس كنقطة من بحار الدنيا كلها ، وقد سمعت بعض أجوبة على رضى الله عنه على البديهة فمما سبق ، وانما أحدث المتأخرون من الاصطلاحات ما أحدثوه لتخفيف المؤنة عليهم في التعلم والتعليم لا لأن معرفة الحق موقوفة عليها ، والى هذا المعنى أشار أبو بكر بن فورك بقوله : لو لم يدخل الجنة إلا من عرف الجوهر والعرض لبقيت خالية ، ونحن نقول بموجبه ونقول مع ذلك لا يدخل الجنة إلا من هو عارف بالله تعالى ولم يقلد في ذلك أحداً عرف الجوهر والعرض أم لم يعرفهما ، فليس في قول ابن فورك ما يبدل على صحة التقليد ولا في عدم اطلاع الصحابة

أى راجعة للأدلة من رجوع العام للخاص ( قوله على نهج الخ ) النهج الطريق ، وإضافة أصول للمنطق بيانية ( قوله لأن المقصود الخ ) علة لعدم الاعتناء بها ( قوله معرفة الحق ) أى الله تعالى ( قوله بما ) أى بأمور تستلزم الحق : أى يلزم من وجودها وجوده ( قوله فكيفما حصل ) أى الأمر المستلزم للحق عند العقل ( قوله أو بغير لفظ ) كإشارة وكتابة ( قوله بتركيب مخصوص ) كالإدليل عند المناطقة ( قوله أو غيره ) كأن يقال الدليل على وجود الله هذا العالم ( قوله حصل المقصود ) أى معرفة الله فالإتيان بالقياس المنطقي ليس مضطراً له لقيام غيره مقامه ، فقولته إلى زيادة : أى كقياس اقتراني أو استثنائي ( قوله والنفوس الزكية ) كنفوس الصحابة والتابعين ( قوله القدسية ) مرادف لما قبله : أى المطهرة من وساوس الشيطان ( قوله عن تلك القوانين ) أى الأدلة الاقترانية والاستثنائية ( قوله بل الخ ) ترق في زيادة معارف الصحابة ( قوله الى تلك النفوس ) أى إلى عقول تلك النفوس ( قوله كنقطة الخ ) فهى كالعدم ( قوله وقد سمعت الخ ) دليل لقوله بل عقل الخ ( قوله وإنما أحدث الخ ) جواب عما يقال إذا كان السلف غنيون عنها فلا حاجة لاحداث المتأخرين لها ( قوله في التعلم ) أى منهم ، وقوله والتعليم للغير ( قوله لأن الخ ) أى لأن الاحداث لكون معرفة الحق الخ ( قوله وإلى هذا المعنى ) أى كون المقصود معرفة الحق بما يستلزمه بأى وجه كان وهذا هو البعض الآخر من الدليل الأول ( قوله لو لم يدخل الجنة الخ ) مراده بمن عرف الجوهر والعرض من كان عارفاً بالدليل والمعنى لو لم يدخل الجنة إلا من كان عارفاً بالأدلة المصطلح عليها لبقيت الجنة خالية : أى وبقاؤها خالية باطل وحيث فلا يشترط في دخولها المعرفة بالأدلة المصطلح عليها ولما كانت المعرفة بالأدلة المصطلح عليها غير شرط فر بما يتوهم كفاية التقليد قال ونحن نقول الخ ( قوله بموجبه ) بفتح الجيم : أى بمقتضى هذا الدليل وهو أنه لا يشترط في دخول الجنة المعرفة بالأدلة المصطلح عليها ( قوله ونقول ) أى ونز يد على ذلك الموجب التصريح بقولنا لا يدخل الخ ومحط الزيادة قوله ولم يقلد ولو اقتصر عليه لكفى ( قوله إلا من هو عارف بالله ) أى بأى وجه كان ( قوله ولم يقلد في ذلك ) أى فيما ذكر من المعرفة وحيث فالتقليد كافر ( قوله عرف الجوهر والعرض ) المراد عرف الدليل المصطلح عليه ( قوله فليس الخ ) هذا بحسب ما حمله عليه وإلا فالتبادر من عبارة

على اصطلاحات أحدثها المتأخرون ما يدل على أنهم كانوا مقلدين . ومن ظن بالصحابة رضى الله عنهم أنهم كانوا في إيمانهم مقلدين ، فقد أعظم عليهم الفرية وجهل قدرهم الأعظم ، وقد كان سائر الكفرة من الأعاجم يذنون عن دينهم ودين آبائهم بالسيف وبغيره ، و يرضون بالموت وسبي النساء والثرية دونه ، فارجعوا الابدع ظهور الحق وقيام علم الصدق ، فكيف بالعرب المعروفين بأعظم حجة لدينهم ، ولقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم -عامة من حواشى الأعراب فطالبوه بالآية الدالة على صدقه ، فأظهر لهم ما قامت به الحجة عليهم ، ولقد كانوا يفهمون السلام العربى فهما واقفا بالمعاني حاويا لمقاصد الخطاب ، والقرآن العظيم مملوء بالحجج والبراهين التى لا تحصى كثرة ولقد أقام بينهم المعلم الأكبر المبعوث لسياسة الخلق ، أفصح الخلق ، والمعطى جوامع الكلام والشفقة التامة على عباد الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة من غير قتال ، بوضع الأدلة وقيم الحجة إلى أن ظهر الحق ظهورا لم يبق معه إلا المعاندة مع كمال المعرفة بالنزر اليسير من هذه المدة يحصل بتعليم الألسن وذى الهى

ابن فورك صحة التقليد ودخول المقلدين الجنة ، ثم للشارح منع الاستدلال به على صحة التقليد لاحتماله غير مدعى المستدل به ( قوله ومن ظن ) أراد بالظن الاعتقاد ولو عبر به لكان أولى ( قوله فقد أعظم الخ ) المقصود منه المبالغة فى الرد على الفخر وإلا فالفرية الكذب عن عمد وما قاله الفخر إنما هو باعتبار ماظهر له من الدليل ( قوله وقد كان الخ ) دليل لما تقدم من أن الصحابة كانوا عارفين وأن القول بأنهم كانوا مقلدين كذب ( قوله يذنون ) أى يدفعون ( قوله دونه ) أى دون دينهم : أى دون ابطاله ( قوله فارجعوا ) أى عن دينهم ( قوله علم الصدق ) أى علامته وهى المهجزة ، وحينئذ فهم عارفون ( قوله فكيف بالعرب الخ ) أى فهم أحصى بذلك من الهجم فلا يرجعون عن دينهم إلا بعد معرفتهم الحق معرفة كاملة ، ثم إن صراده بالعرب مطلقى الصحابة الشامل للعرب والهجم لأن المدعى أن الصحابة عموما غير مقلدين كما أنه أراد بالأعاجم فى قوله : وقد كان الخ من تقدم الصحابة ( قوله حواشى الأعراب ) كالرعاة الذين شأنهم البلادة ( قوله ما قامت الخ ) أى آية عظيمة قامت الخ ( قوله بالمعاني ) أى معانيه ( قوله لمقاصد الخطاب ) أى الكلام المخاطب به ومقاصده أغراضه التى تقصد منه فيعرفون وجه التقديم والتأخير والتعريف والتكبير وهكذا ( قوله والقرآن ) الخ جملة حالية ، وإذا كان القرآن كذلك وصاروا عارفين بحججه الدالة على وجوده تعالى متصفا بصفات الكمال فلا يصح وصفهم بالتقليد والبراهين الواقعة فى القرآن مثل قوله تعالى - فما جن عليه الليل - الخ فانه اشارة إلى برهان تقريره هكذا ، الكوكب آفل وربى ليس بأقل ( قوله المعلم الأكبر ) هو النبي صلى الله عليه وسلم ( قوله لسياسة الخلق ) أى ارشادهم إلى الحق بلى ( قوله جوامع الكلام ) أى الكلمات الجامعة لمعان كثيرة ( قوله ثلاث عشرة الخ ) مفعول أقام : أى وأقام بعد ذلك عشر سنين مع القتال ( قوله وقيم الحجة ) أى على وجود الله وقدرته وهكذا ( قوله مع كمال المعرفة ) أى كمال معرفتهم فهم غير مقلدين ( قوله بالنزر اليسير ) وصف النزر اليسير للتأكيد لأن النزر معناه اليسير : أى القليل : أى وبالزمن القليل اليسير والباء بمعنى فى متعلقة يحصل ( قوله بتعليم الألسن )

وقصور العقل من المعلمين للأبلة والبليد من المتعلمين ما يخرج به عن التقليد في عقائده خروجا تاما ، فكيف ترى حال من تلقى العلم مباشرة من عم نوره البسيطة كلها ، بل من نوره أصل الأنوار كلها ، ومن العقول كلها بالنسبة إلى عقله كمن أخذ حصاة من رمال الدنيا كلها على مارواه وهب بن منه . ولقد كان أجلف العرب يسلم ويشاهد طلعه العلية ، فيفيض من حينه بحقائق العلوم الجلة ، وغرائب الحكم الفاخرة ، ويرق طبعه وتهذب أخلاقه من نوره ، ولهذا قال جمهور الأصوليين والمحدثين : إن الصحابي هو من اجتمع مؤمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو عنه وإن لم تطل صحبته له ، مع أن هذا القدر لا يحصل الصحة في حق غيره لغة ولا عرفا ، وما ذلك إلا لما عرفت من أن اللحظة من مشاهدته صلى الله عليه وسلم يحصل بها من الأنوار والبركات مالا يقدر على حصره

من اضافة المصدر لفاعله ، والمراد بالألكن من لا يحسن العربية لهجة لسانه سواء كان عربيا في النسب أم لا ، والمراد بذى العى من يخرج الكلام بمشقة ( قوله وقصور العقل ) الواو بمعنى مع فهو نصب على المعية ( قوله من المعلمين ) معلوم من قوله بتعليم وكذا قوله من المتعلمين ( قوله للأبلة الخ ) الجار والمجرور متعلق بالمعلمين والأبلة المغفل أو الأحمق الذى لا يتميز عنده والبليد جامد القريحة ( قوله ما يخرج الخ ) فاعل يحصل وفاعل يخرج ضمير الأبلة وما معه وضميره عائذ على ما الواقعة على الشيء المتعلم ( قوله حال من ) أى الفصيح الذى الخ ، وفيه أن هذا يقتضى أن جميع الصحابة تلقوا العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة وذلك ممنوع ( قوله نوره ) هو القرآن أو شريعته ، أو الرحمة العاتمة الحاصلة للناس بسببه ( قوله البسيطة ) أى الأرض ( قوله بل من نوره ) هو القرآن ، وقوله : أصل الأنوار : أى العلوم الشرعية ، ويحتمل أن نوره عبارة عن النور المسمى الذى هو حقيقة من الحقائق لا يعلمها إلا الله التى هى أصل ومبدأ لجميع الكائنات ، والأنوار على هذا يراد منها العلوم وغيرها ( قوله كمن أخذ الخ ) أى كما أخذ من أخذ الخ : أى كالحصاة المأخوذة من رمال الخ : أى أن العقول بالنسبة لعقله كالحصاة المأخوذة بالنسبة للرمال كلها ( قوله على مارواه الخ ) أى عن الكتب القديمة النازلة على الأنبياء فقد ذكر فيها أن عقول الخلق بالنسبة لعقل نبي آخر الزمان كحصاة مأخوذة من رمال الدنيا ( قوله أجلف العرب ) أى أقسامهم قلبا ( قوله طلعه ) أى وجهه : أى ذاته ( قوله العلية ) أى المرتفعة ( قوله فيفيض الخ ) أى ينطق بكثرة ، وإذا كان هذا حال الجلف فكيف بغيره ( قوله من حينه ) أى وقته ( قوله من حينه ) أى من ساعة مشاهدته ( قوله الجلة ) أى الكثيرة ( قوله وغرائب الحكم ) مرادف لما قبله ، لأن الحكمة هى العلم والغرائب بمعنى الدقائق لأن غرائبها لدقتها ( قوله الفاخرة ) أى المرتفعة ( قوله ولهذا ) أى لتكون أجلف الأعراب الخ ( قوله قال الخ ) أى ولم يقولوا هو من طالت صحبته ( قوله القدر ) أى الاجتماع به من غير طول ( قوله لغة ولا عرفا ) إذ لابد فيهما من الاجتماع مدة طويلة ، والمراد بالعرف عرف عامة الناس ( قوله وما ذلك ) أى تحصيل الصحة بالاجتماع في زمن يسير ( قوله اللحظة ) أى الزمن اليسير ( قوله من مشاهدته ) أى من زمنها ( قوله من الأنوار ) أى العلوم ، وعطف البركات مرادف

و يغيب في نور تلك اللحظة أنوار العلماء كلهم غاية الأمر أن القوم الذين شاهدوه رضى الله عنهم لما أن أشرقت عليهم أنوار النبوة ، وتلاشت معها غلمات الجهل والوساوس ، ووجدت عندها نيران شياطين الانس والجن لم يفهموا صريحا على دقائق الشبه وخفيات الأمراض التي ابتلى بها من بعدهم ، لأنها لم تطرق منيع ساحتهم ، ولا حلت برفيع جوارهم ، ولا لاح قزعاها في صفاء شمسه وارتفاع نهارهم ، وإنما الناس في ذلك الزمان أحد رجلين مؤمن تقي أو كافر شقي . وأما أزممتنا هذه ، فالسنة فيها بين البدر كالشجرة البيضاء في جلد الثور الأسود ، فمن لم يجاهد اليوم نفسه في تعلم العلم وأخذه من العلماء الراغبين ، وما أندر اليوم وجودهم وأعز لقاءهم ، لاسيما في هذا العلم مات على أنواع من البدع والكفرات وهولاشعر ، وأكثر الناس اليوم ليس في درجة الاعتقاد

(قوله ويغيب) عطف على يحصل فهو خبر ثان لأن ، وقوله : في نور الخ المقام للاضمار لتقدم المرجع فالأولى ويغيب في نورها ( قوله أنوار النبوة ) أى أنوار صاحبها أى علومه ومعارفه معها : أى مع وجودها ( قوله ظلمات الجهل ) من إضافة المشبه به المشبه ( قوله والوساوس ) أى وظلمات الوساوس : أى الأمور التي يلقبها في قلب الانسان من وصف الرب بما لا يليق ( قوله نيران الخ ) المراد بالنيران الجهالات بمعنى الشبهات التي تلقبها الشياطين للشخص ، ولما كانت عاقبة هذه الشبه الاحراق الحسى أطلق عليها نيران ، وقوله : شياطين الانس فيه استعارة حيث شبه أهل الضلال بهم واستعار اسم المشبه به للمشبه ( قوله دقائق الشبه ) من إضافة الصفة للموصوف ( قوله وخفيات الأمراض ) أى الأمراض الخفية أعني الشبه القائمة بالقلب فهي كالمرض القائم بالجسم يجامع القيام في كل ( قوله لأنها ) أى تلك الشبه ، وقوله : لم تطرق : أى تحل وتزل ، وقوله : منيع ساحتهم : أى ساحتهم المنيعه : أى المصونة ، والمراد بالساحة هنا القلوب مجازا بجامع مطلق الاتساع لأن اتساع القلوب معنوى والساحة التي هي ما بين البيوت حسى ، والمعنى لأن تلك الشبه لم تحل بقلوبهم المصونة من وساوس الشياطين ( قوله ولا حلت ) أى تلك الشبه ، وقوله : برفيع جوارهم : أى بالمكان المرتفع المجاور لهم : أى بقلوبهم الشبيهة بذلك ( قوله قزعاها ) جمع قزعة وهي القطعة من السحاب تغطي الشمس والضمير راجع لتلك الشبه ، والمراد بالقزع الشبه وحينئذ فإضافتها للضمير من إضافة المشبه به للمشبه : أى ولا ظهرت لهم تلك الشبه الشبيهة بالقزع بجامع التغطية في كل ( قوله في صفاء شمسه ) أى في شمسه الصافية ، والمراد بالشمس العلوم ، وفي معنى على : أى ولا لاح قزع تلك الشبه على شمسه الصافية ( قوله وارتفاع نهارهم ) أى أزممتهم المرتفعة بوجودهم فيها ، والمراد بمجموع أزممتهم فلا يرد زمن سيدنا على فانه قد وقع فيه الشبه ( قوله في ذلك الزمان ) أى زمن الصحابة : أى في غالبه لوجود أهل الاعتزال زمن على رضى الله عنه ( قوله شقي ) وصف كاشف ( قوله هذه ) أى أزمنة المصنف وهي القرن التاسع ( قوله وأخذه الخ ) تفسير ( قوله مات الخ ) جواب من من قوله فمن لم يجاهد الخ ، وأما قوله : وما أندر الخ فاعتراض بينهما ( قوله وهو لا يشعر ) أى والحال أنه لا يشعر في حال حياته بتلك الحالة التي يموت عليها فلا ينافي أنه يشعر بها بعد الموت ( قوله اليوم ) المراد به زمن المصنف ( قوله لبس الخ ) إضافة درجة للاعتقاد بيانية ، وفي معنى بام الملابس : أى لبس متلبسا بالاعتقاد

التقليدى المطابق ، بل في درجة الاعتقاد الفاسد والجهل المركب ، وماذا لك إلا لتقرب ههجوم أشرط الساعة الكبرى ، وقلة العلماء العاملين العارفين ، وانعدام المتعلمين الصادقين الفطنين ، وكثرة أبناء الدنيا المعجبين بأرائهم الفاسدة الضالين المضلين ، وتعرض الدجاجة عن اتقى إلى الرهبانية على غير أصل علم لقطع طريق السنة بحبائل نصبوها مزخرفة من حبائل مردة الشياطين ، نسأله سبحانه وتعالى حسن الخاتمة بفضل وكرمه . وإذا عرفت ضعف القول بصحة التقليد ، فأضعف منه في غاية قول من قال : النظر في علم الكلام حرام ، بل لا يشك عاقل في فساد هذا القول إن حل على ظاهره لأنه مصادم للكتاب والسنة واجماع سلف الأمة ، ويلزم هذا القائل أن يجعل الأوامر التي في الكتاب والسنة بالنظر والاعتبار مفسوخة ، إذ علم الكلام إنما هو شرح لها والاجماع

التقليدى المطابق بل بالاعتقاد الفاسد والتقليدى نسبة للتقليد من نسبة الشيء لنفسه مبالغة ( قوله والجهل المركب ) عطف تفسير ( وما ذاك الخ ) أى وما حصول ذلك الاعتقاد الفاسد لعامة الناس إلا الخ ( قوله ههجوم أشرط الساعة ) أى إتيان علاماتها الدالة على قرب حصولها بقتة من غير ميعاد ، وقوله : الكبرى صفة لأشراط ( قوله وانعدام ) الأولى بل الصواب وعدم لأن انقضاء فيما يدل على العلاج كأنكسر ( قوله الصادقين ) أى في التعلم لارادتهم به وجه الله ( قوله أبناء الدنيا ) أى الساعين في تحصيلها بعلمهم ( قوله المجيبين ) أى المسرورين . ( قوله الفاسدة ) أى في نفس الأمر ( قوله الضالين ) أى في أنفسهم لعدم معرفتهم في الواقع للعلم ( قوله المضلين ) أى غيرهم بتعليمهم العقائد الفاسدة ( قوله وتعرض الدجاجة ) أى الكذابين جمع دجال على غير قياس ( قوله عن اتقى الخ ) بيان للدجاجة ( قوله إلى الرهبانية ) أى الانصراف للتعبد في الصوامع ونحوها والاقطاع عن الدنيا ، والمراد هنا ما يشبه ذلك من زى أهل البدع ظاهرا وباطنا ( قوله أصل علم ) الاضافة بيانية ( قوله لقطع ) متعلق بتعرض واطافة طريق السنة بيانية : أى لقطع السنة بحيث يمنعون من يريد معرفتها ، وقوله : بحبائل متعلق بقطع جمع حباله وهى شبكة يصاد بها ، والمراد بها هنا العبارات المزخرفة التى يمنعون بها الطالب للعلم ، وقوله : نصبوها صفة للحبائل : أى يلقونها ، وقوله : مزخرفة حال من ضمير نصبوها : أى مزينة الظاهر فاسدة الباطن ( قوله من حبائل ) متعلق بمحذوف صفة ثانية للحبائل ( قوله مردة الشياطين ) أى الشياطين المردة : أى المتجبرين . والمراد شياطين الانس أو الجن أو هما معا فإن لكل حبائل : أى عبارات مزخرفة يفسدون بها على الناس ما فيه مصالحهم ( قوله ضعف القول ) المناسب فساد القول ( قوله من قال ) هم المبتدعة ( قوله بل الخ ) إضراب إبطالى من ضعف هذا القول الى ابطاله ( قوله ان حل على ظاهره ) أى بأن أريد بالنظر في علم الكلام تعلمه والاشتغال بتقرير الأقوال الفاسدة وأدلتها والرد عليها ( قوله لأنه مصادم ) أى معارض مخالف للكتاب الخ : أى وكل ما كان كذلك فهو فاسد فهذا القول فاسد ( قوله الأوامر ) نحو قل انظروا ( قوله ويلزم الخ ) أى لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وهو القول بحجرة النظر في علم الكلام ( قوله والاعتبار ) عطف مرادف ( قوله إذ علم الكلام الخ ) أى وإذا كان شرحا لها وقلنا إن النظر



على بطلان ذلك ، بل يلزمه أشنع من هذا ، وهو أن يحرم قراءة القرآن إذ هو مخلوق بالحجج والبراهين والرد على فرق الكفرة بعد حكاية أقوالهم وشبهها ، وذكر مناظرة الأنبياء مع أممها ولم يزد علماء الكلام من أهل السنة في كتبهم الكلامية شيئا على نهج القرآن من حكاية الأقوال الفاسدة وشبهها ، ثم ذكر البراهين القطعية لابطالها . وقصارى الأمر أنهم أحدثوا اصطلاحات تليق بضبط العلم لأهل الزمان ، ولا حرج اجتماعا في الأوضاع والعبارات ، والتصرف فيها بحسب ما يليق بمصالح الأقضية البازلات . نعم لو أراد هذا القائل أن النظر في دقائق الشبه اتى لا يتخلص منها إلا بفروض عظيم يحرم على من هو بليد الطبع جامد القريحة ، بحيث يخشى أن يرسخ منها شيء في نفسه ويعجز عن دفعه لقرب إذ ليس ذلك من فروض الأعيان عندنا ، بل هو من فروض الكفاية وإنما فرض العين في حق كل مكاف أن يعرف كل عقد من عقود الإيمان يبرهان ما ، وذلك سهل على كل من وفق .

(ص) ويخفى على صاحبها الشك عند عروض الشبهات وزول الدواهي المضللات

في علم الكلام حرام فليكن الأمر بالنظر منسوخا ( قوله على بطلان ذلك ) أى اللازم ( قوله بل الخ ) أى بل يلزمه أقبح من هذا الإلزام أعنى إلزام نسخ الأوامر بالنظر التى فى الكتاب والسنة ( قوله وهو ) أى الإلزام الأشنع ( قوله والرد ) أى بالحجج والبراهين ( قوله بعد حكاية أقوالهم ) أى الظاهرة الفاسد ( قوله وشبهها ) أى الكفرة : أى كلامهم المزخرف ( قوله ولم يزد الخ ) فعلم الكلام مثل القرآن فى حكاية الأقوال الفاسدة والشبه ثم الرد عليها ، وإذا حرم أحد المثليين حرم الآخر ، فلما حرم علم الكلام حرم القرآن ( قوله نهج ) أى طريقة ( قوله من حكاية الخ ) بيان لهج القرآن ( قوله وقصارى ) أى غاية ( قوله أنهم ) أى علماء الكلام ( قوله اصطلاحات تليق ) ككون الدليل من الشكل الأول ( قوله العلم ) أى مسائله ( قوله فى الأوضاع ) أى العبارات الموضوعية المصطلح عليها ( قوله والعبارات ) تفسير ( قوله بحسب ما يليق ) أى يناسب من قياس من الشكل الأول أو غيره والجار والمجرور متعلق بالتصرف ( قوله الأقضية ) أى الحوادث ( قوله البازلات ) أى الواقعات ( قوله نعم الخ ) استدراك على قوله بل لا يشك عاقل فى فساد هذا القول إن حمل على ظاهره الخ ( قوله جامد القريحة ) أى الذهن بيان لقوله بليد الطبع ( قوله بحيث الخ ) توضيح لقوله بليد الطبع ( قوله ذلك ) أى النظر فى الشبه وردّها ( قوله يبرهان ما ) أى جليا أو تفصيليا ( قوله فرض العين ) أى الفرض المتعلق بكل ذات ( قوله عقد ) أى عقيدة بمعنى معتقده كشبه الوجود لله ( قوله وذلك ) أى معرفة كل عقد يبرهان ما ( قوله ويخفى ) أى يخاف على صاحبها : أى حرفة التقليد معطوف على قوله سابقا غير مخرصة فى الدارين الواقع خبرا لأن من قوله ولا يرضى لعقائده حرفة التقليد فانها فى الآخرة غير مخرصة ( قوله الشك ) أى مطلق التردد فيشمل الظن والوهم ( قوله عند عروض الشبهات ) أى للجنس بعروض شبهة واحدة ، والمراد بالشبهة هنا ما تؤثر خلافا فى الجزم : أى الاعتقاد لما اشتبه على الناظر واعتقده دليلا وليس فى الواقع بدليل ( قوله وزول الدواهي ) جمع داهية : الأمر العظيم المكرب معطوف على عروض الشبهات وأل للجنس ، وقوله : المضللات بكسر الضاد :

كالقبر ونحوه مما يفتر فيه الى قول ثابت بالأدلة وقوة يقين وعقد راسخ لا يترزل ، لكونه نتج عن قواطع البراهين )

( ش ) الضمير في صاحبها يعود على حرفة التقليد : يعنى أن التصميم على العقائد من غير تحصينها بالدلائل لا يأمن صاحبها على تقدير صحة القول بالتقليد من زواله عند عروض أدنى شبهة وعلى تقدير أن يقابل ذلك ويكابر نفسه بالتصميم اللسانى ، فأتى ينفعه ذلك والقلب الذى هو محل الايمان مريض متحجر بقول : لأدرى ، فيدخل في زمرة المنافقين الذين يخالف ألسنتهم قلوبهم قال الله تعالى في حقهم - في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا - أى لما مرضت قلوبهم لم ينتفعوا

أى المنعيات ( قوله كالقبر ) تمثيل لمحذوف . والأصل ونزول الدواهي المضلات في بعض المواضع كالقبر فالإنسان حاله في حال حياته كحالته في حال قبره وفي حال موته فإذا كان مقلدا فكما يخشى عليه الشك في حال الحياة يخشى عليه الشك في حال الموت وفي القبر ( قوله ونحوه ) أى كحالة الموت والقريب منها مما قبلها ( قوله مما يفتر الخ ) أى من الأمكنة التى تفتر الخ ، وهذا بيان للنحو ثم ان الأولى الالتفات لحالة الموت لأنها الأصل فهى أولى بالتقديم بأن يقول ونزول الدواهي في بعض المواضع كحالة الموت والقبر ويفتر إن بنى للفاعل ففاعله ضمير عائد على صاحب حرفة التقليد وان بنى للمفعول فالجار والمجرور بعده نائب الفاعل ( قوله إلى قول ) أى اعتقاد ( قوله بالأدلة ) آل للجنس ( قوله وقوة يقين ) أى ويقين : أى جزم قوى . ثم اعلم أن أصل اليقين كاف في حالة الموت والقبر وقوته للكمال فقط فلو حذف لفظ قوة لكان أحسن ( قوله وعقد ) أى اعتقاد راسخ : أى ثابت وهذا هو اليقين المعطوف عليه المقيد بالقوة فهو عطف عام ( قوله لا يترزل ) وصف كاشف لما قبله ( قوله لكونه نتج ) أى نشأ علة لكونه راسخا ( قوله عن قواطع البراهين ) أى البراهين القاطعة : أى القاطع صاحبها وآل للجنس لأن الاعتقاد ينشأ عن برهان واحد ( قوله يعود على حرفة التقليد ) أى على أن إضافة حرفة بيانية أما على أنها من إضافة المشبه به فهو عائد على التقليد وتأنيث الضمير العائد عليه لاكتسابه التأنيث من المضاف ( قوله لا يأمن صاحبها ) أى العقائد والأولى صاحبها كما في بعض النسخ : أى التصميم لأنه المحدث عنه ( قوله زواله ) أى التصميم ( قوله أدنى شبهة ) أى مقتضية للترزل . أما التى لا تقتضيه فصاحبها آمن عند عروضها ( قوله وعلى تقدير الخ ) مرتب على محذوف . والأصل لا يأمن صاحبها على تقدير صحة القول بالتقليد من زواله فالزوال مترقب فإذا حصل كان كافرا وعلى تقدير الخ ، وقوله : أن يقابل ذلك : أى الأدنى من الشبه العارض له ( قوله ويكابر نفسه ) عطف تفسير ، والمكابرة أن يظهر الشخص خلاف ما في ذهنه ( قوله بالتصميم اللسانى ) عبر بالتصميم نظرا للحالة التى كان عليها أولا وإلا فالآن لا تصميم عنده لكنه أطلقه على النطق اللسانى تجوزا ( قوله فأتى الخ ) أى لا ينفعه ما ذكر من المكابرة والمقابلة ( قوله والقلب الخ ) حال ، ( قوله مريض ) أى متردد ، وقوله متحجر تفسير له ( قوله يقول ) أى قولاً قلبياً ، وان كان لسانه مصمما ( قوله فيدخل ) أى بقوله لا أدرى في زمرة المنافقين : أى من حيث إن لسانه مصمم وقلبه متردد مثلهم ( قوله مريض ) أى شك ونفاق ( قوله فزادهم الله مرضا ) أى شكاً ونفاقاً جزاء على كفرهم ( قوله أى لما الخ ) مراده بذلك أنهم لما لم توافق قلوبهم ألسنتهم لم ينتفعوا بما في ألسنتهم كما قال تعالى - ولهم عذاب

يُحافى السنتهم ، وهذا المريض القلب المرتاب هو من القائلين في القبر عند سؤال الملكين « لا أدري سمعت إنسان يقولون شيئاً قتلته » إذ هذا حال قلبه في حياته وعند موته ، واللسان في ذلك الموطن لا يترك كما في الدنيا أن يتشبع بما لبس في القلب . قال ابن دهاق رحمه الله ورضي عنه في شرح الإرشاد لما تكلم على فتنة الملكين في القبر وساق الحديث وفي آخره « وأما المنافق أو المرتاب فيقول لا أدري سمعت إنسان يقولون شيئاً قتلته ، فيقولان له لا دريت ولا تليت ويضربانه بالمقمع من الحديد فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الجن والإنس » وفي حديث « إلا الثقلين الجن والإنس » وفي الحديث المشتمل على عذاب القبر في وصف الملكين « انهما أسودان أزرقان ينحطان الأرض بأنيابهما ويطآن في شعورهما وأعينهما كالبرق الخاطف وأصواتهما كالرعد القاصف » قال رحمه الله : وهذه الفتنة فتنة القبر لا ينجو منها من أخذ في دينه بالتقليد وترك النظر في أدلة الرسالة والتوحيد

أليم - فكذلك هذا الذي وقع الشك في قلبه والتحير لا ينفعه أن يصمم بلسانه ويكابر وليس مراده تفسير الآية بذلك كما فسره المعتزلة بناء على مذهبهم من أن الله لا يخلق الشر فأخرجوا الآية عن ظاهرها ولا مانع عند أهل السنة من إبقائها على ظاهرها إذ هو الخالق للخير والشر ( قوله المرتاب ) تفسير لما قبله ( قوله واللسان الخ ) جملة مستأنفة أتى بها جواباً عما يقال يمكن أن يقول للملكين أنا مؤمن مخالف لما في قلبه فكيف يقال إن هذا حاله عند موته ( قوله أن يتشبع ) أى يملأ فمه : أى ينطق ويتكلم ( قوله قال الخ ) دليل لما قبله ، وهو أن اللسان في ذلك الموطن لا يقدر أن ينطق بما لبس في القلب بخلافه في دار الدنيا ( قوله في القبر ) أى الكائنة فيه ( قوله وساق الحديث ) أى المتعلق بذلك ( قوله وفي آخره ) الواو للحال ( قوله أو المرتاب ) أو للشك من الراوى ، والمرتاب من لاجزم معه ( قوله قتلته ) أى من غير معرفة ( قوله لا دريت ) من الدراية بمعنى العلم : أى لاعلمت ، وقوله : ولا تليت قيامه نكوت من تلا يتلو أبدلت الواو ياء لمشاكلة دريت : أى لاتبع من يعلم ، ويؤخذ منه أن من قلد وتبع من يعلم نجاً فيعكر على مذهب المصنف من أن المقلد غير ناج ( قوله بالمقمع ) بكسر الميم الحديد التى يضرب بها ( قوله إلا الثقلين ) لتقل الأرض بهما إذ هما عمارها أو لتقلهما بالتكاليف فكانها فوقهم مثقلة لهم ( قوله الجن والإنس ) بدل من الثقلين : أى وأما هما فلا يسمعان تلك الصيحة ولو سمعاها لكان إيمانهما بالمشاهدة ( قوله وفي الحديث ) خبر مقدم ، وقوله : انهما الخ مبتدأ مؤخر ( قوله أسودان أزرقان ) أى انهما قام بهما سواد مشوب بزرقة ، أو المراد أسودان من جهة الجسم أزرقان من جهة الأعين ( قوله ينحطان الخ ) بكسر الخاء : أى يحفران الأرض بأنيابهما فيدخلان القبر ( قوله ويطآن ) أى يمشيان على شعورهما فهى لطولها نازلة عن الأرض ( قوله كالبرق ) أى في السمعان ، وقوله : الخاطف : أى الذى يخطف الأبصار ، وقوله : القاصف : أى الذى يقصف الجسم ويقطعه ( قوله وهذه الفتنة الخ ) مقول قول ابن دهاق السابق وأعاد قوله قال رحمه الله تأكيداً لطول الفصل بين القول وللقول وما بينهما اعتراض ، وقوله : الفتنة : أى المحتوية على لا أدري ( قوله أخذ ) أى تمسك أو رضى ليصح تصديقه بالبلاء ( قوله في أدلة الرسالة ) هى

ولذلك قيل : النفاق نفاقان . نفاق يعرفه صاحبه من نفسه ، وهو نفاق الذين كانوا في عهد رسول  
صلى الله عليه وسلم ومن في معانهم من الزنادقة . ونفاق لا يعرفه صاحبه من نفسه ، وهو أن يولد  
الرجل أو المرأة بين أبوين مسلمين ، فيسمع قول لاله إلا الله محمد رسول الله ، فيقول نحو ما سمع  
اتباعا وتقليدا لهم حتى لو تصور أن يولد بين النصارى لقال مثل أقوالهم اتباعا لهم وتقليدا في ذلك  
من غير أن ينظر في خلقه ، ومن أى شيء خلق ، وكيف انتقل من طور إلى طور ، ولذلك قال  
عليه الصلاة والسلام « من عرف نفسه عرف ربه » وربما يمر بياله التفكير في خلق الله ، فيرده  
الشیطان من الانس والجن ، فيقول له إن تفكرت فقد تشككت ، فيعرض عن النظر إلى الموت  
فاذا بلغت الروح الحلقوم أثناء الشيطان في ذلك المضيق حين لا فسكر ويشككه في دينه فيموت  
بشكه والعياذ بالله من ضروب الشكوك ، فاذا كان في القبر ختم على الأفواه ونطق بما عنده  
من غير زيادة ولا نقصان ، فإن كان عارفا نطق بالحق وإن كان بشا كا غير عالم قال لا أدري ،  
وكذلك كان يقول بقلبه في حياته لا أدري ، وكان يطرقه الشك أحيانا فلا يبحث عليه ولا يداوى  
سقام سريره ، فاذا مات لحقه الدم حين لا ينفعه واعتذر إلى من لا يسمعه

المجهزات ، وقوله : والنوحيد : أى كون الله واحدا في ذاته وصفاته وأفعاله والأدلة الدالة على ذلك  
هى المهنوعات (قوله ولذلك) أى ما تقدم من آية - في قلوبهم مرض - ومن قوله وهذا المريض  
القلب الخ (قوله وهو نفاق الذين كانوا الخ) وهذا هو المشار له بالآية السابقة (قوله من الزنادقة)  
وهم الذين يخفون الكفر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فالخفى للكفر يقال له هنا منافق في  
زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزنديق في زماننا (قوله وهو أن يولد الخ) أى وهو ذو أن  
يولد (قوله الرجل) أى الذكر بانثا أم لا (قوله أو المرأة) أى الأنثى ولو صغيرة (قوله فيقول  
الخ) أى من غير تصميم واعتقاد (قوله تصور) بفتح التاء : أى أمكن إمكانا وقوعيا (قوله  
أن يولد) أى المولود بين المسلمين (قوله في خلقه) أى ذاته المخلوقة وما احتوت عليه (قوله ومن  
أى شيء خلق) أى وهو النطفة (قوله طور) أى حال (قوله ولذلك الخ) علة لمحذوف  
تقديره ولو نظر لكان عارفا (قوله من عرف نفسه) أى عرف كونها حادثة مخلوقة من نطفة  
وأنة انتقل من طور إلى طور (قوله عرف ربه) أى عرف كونه موجدا للعالم قديما الخ (قوله  
بياله) أى بال من ولد بين المسلمين (قوله التفكير الخ) أى الذى يصبر به عارفا (قوله المضيق)  
أى المكان الضيق (قوله ويشككه) الأولى حذف الواو (قوله حين لا فسكر) أى حين  
لا يمكنه الفكر لضيق الوقت (قوله فيموت الخ) أى فيموت كافرا (قوله من ضروب الشكوك)  
الإضافة بيانة وأل للجنس (قوله فاذا كان) أى المكاف من حيث هو سواء كان عارفا أو مقلدا  
فهو أعم مما قبله لأنه في المقلد ، وكان بمعنى ثبت أو حل (قوله ختم على الأفواه) المراد بالختم  
عليها أنه لا ينطق إلا بما عنده ، فقوله ونطق الخ تفسير (قوله ونطق) أى المكاف من حيث  
هو (قوله وإن كان شا كا الخ) كالمقلد (قوله وكان) أى حال حياته (قوله أحيانا) أى في  
بعض الأحيان وذلك حين عروض الشبه له (قوله عليه) أى عنه (قوله سقام) بفتح السين :  
أى مرض وإضافته لسريره : أى ما يسره وهو الشك يمانية (قوله واعتذر إلى من لا يسمعه)

وهلاك والعياذ بالله من سخط الله تعالى . وقوله إلى قول ثابت بالأدلة يشير إلى معنى قوله تعالى - ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة - قال ابن دهاق رحمه الله : لا معنى للتثبيت في الحياة إلا معرفة الحق بيهان ، والثبوت في الآخرة لا معنى له إلا الإطلاق على نحو ما كان يعرف ، لأن العبد يبحث على نحو مامات عليه ، وقد قيل في معنى الآية غير هذا ، والله الموفق . نسأله سبحانه أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وأن ينيلنا من مراتب أوليائه وأجابه في حياتنا وبعد مماتنا المراتب العاقرة .

( ص ) ولا يفتر المقلد ويستدل على أنه على الحق بقوة تصميمه وكثرة تعبدته للنقض عليه بتصميم اليهود والنصارى وعبداء الأوثان ، ومن في معناهم تقليدا لأجبارهم وآبائهم الصالحين المضلين .

( ث ) يعني أن تصميم المقلد على الحق وعدم رجوعه عنه ولو نشر بالمنابر ، وكثرة عبادته لا يدل على أنه على بصيرة من دينه ، إذ ليس جزؤه وتصميمه

أى إلى من لا يحبه وهم الملائكة ، ويحتمل أن المعنى إلى من لا يسمعه سماعا نافعا ( قوله يشير ) أى بقوله إلى قول ثابت بالأدلة لكن مع مراعاة معناه لأن قول المصنف إلى قول الحق وحده من غير التفات لمعناه لا يشير لمعنى الآية ( قوله لا معنى للتثبيت ) أى بالقول الثابت والكلام على حذف مضاف : أى لمتعلق القيمة الذى هو صفة المولى وذلك المتعلق هو التثبيت ( قوله إلا معرفة الحق ) أى لا وجود القول المصاحب لمعرفة الحق ( قوله بيهان ) غير محتاج إليه لأن المعرفة هى الاعتقاد الجازم الشئىء عن الدليل ( قوله إلا النطق الحق ) بأن يقول الله رضى ومحمد رسوله ( قوله وفي الآخرة ) أى القبر ( قوله ولا يفتر المقلد الحق ) نفي بمعنى التنبه وهذا شروع فى دفع شبهة يأتى بها المقلد مستدلا بها على دعواه من أنه على الحق وتقريرها أنا مصمم بعقائد ديني لأرجع عنها وكثير التعبد لله وكل من هو كذلك فهو على الحق فأنا على الحق ( قوله ويستدل الحق ) عطف تفسير على يفتر لأن الاغترار الاستناد لما لا يكتفى ( قوله للنقض عليه الحق ) أى بإبطال الكبرى القائلة وكل من هو كذلك فهو على الحق فيقال من اليهود والنصارى جازم بعقائد دينه ومصمم عليها ولا يرجع عنها وكثير التعبد لله ومع ذلك فليس على الحق ( قوله ومن في معاهم ) أى من ذوى الجهل المركب من المؤمنين ( قوله يعنى الحق ) إشارة لنياس حاصله أنا مصمم على الحق وكل من هو كذلك فهو على بصيرة من دينه فأنا على بصيرة من ديني ، وحاصل إبطاله أنا لان لم أن كل من كان مصمما على الحق على بصيرة من دينه إذ ليس تصميمه بالحق من حيث كون المجزوم به حقا بأن كان ثابتا بالدليل بل من حيث نشأته بين قوم يقولون ذلك هذا وظاهر كلام الشارح أن المستفاد من المصنف هو هذا القياس بعينه وليس كذلك لأن الصغرى فى قياس المصنف أنا مصمم بعقائد ديني ، وفى قياس الشارح أنا مصمم على الحق : أى وهو ضد الباطل وأيضا المقلد لم يدع أنه على بصيرة لأنها معرفة الحق بالدليل والمقلد خال من ذلك فلا يقبله ، وإنما يدعى أنه على الحق فأدولى مجازاة المصنف ( قوله على بصيرة ) أى

على الحق من حيث كونه حقا ، بل من حيث كون نشأته بين قوم يقولون ذلك ، والنشأة والمخالطة  
لهما أثر عظيم في التصميم حقا كان المصمم عليه أو باطلا ، بدليل أن مثل هذا التصميم يوجد  
كثيرا في ذوى الجهل المركب كهامة اليهود والنصارى ونحوهم ، وإذا كان مجرد الوهم الكاذب  
له أثر في التصميم ، فما بالك بما فوقه ، ولهذا قالوا من جزم في قلبه بالحق ولم يدرك لذلك سببا  
خاصا يرجع اليه فهو مقلد لا بصيرة له ، فاذن لاملزمة بين الجزم الاعتقادي وكون المجزوم به حقا ،  
وإذا انتفت بينهما الملائمة وجب أن يأتي بما بينه وبين الحق ملازمة ليميز ما هو عليه من الدين ،  
أهو من الحق أم من الباطل ؟ ليكون على بصيرة في دينه ، وليس ذلك إلا بالنظر الصحيح في  
البراهين ، فتعين النظر وهو المطلوب . وأما من زعم أن الطريق بدا إلى معرفة الحق الكتاب  
والسنة ويحرم ماسواهما ، فالرد عليه أن حجتهما لا تعرف إلا بالنظر العقلي ،

معرفة الحق بدليل ( قوله على الحق ) أى الحكم الموافق للواقع ( قوله ذلك ) أى الحق ( قوله )  
بدليل الخ ) راجع لقوله والنشأة الخ ، وقوله : ان مثل هذا التصميم : أى المصمم فيه بقولنا حقا كان  
المصمم عليه أو باطلا ( قوله يوجد كثيرا في ذوى الجهل الخ ) أى وهم ليسوا على بصيرة من  
الدين وحينئذ فلا يصح الاستدلال بما سبق على أن المقلد على بصيرة من الدين ( قوله وإذا كان  
مجرد الوهم الكاذب ) أى الوهم الكاذب المجرد عن المخالطة والنشأة كوهم المعتزلة بأن الرؤية  
تستلزم الجهة فهذا الوهم أثر في التصميم عندهم بأن الله لا يرى وهذا دليل آخر على أن للنشأة  
والمخالطة تأثيرا مطلقا في المسلمين كانت أو في اليهود والنصارى ( قوله بما فوقه ) هو النشأة  
والمخالطة ( قوله ولهذا ) أى لكون التصميم على الحق لا يدل على وجود البصيرة ( قوله بالحق )  
أى النسبة الموافقة للواقع ( قوله لذلك ) أى الجزم ( قوله سببا خاصا ) هو الدليل المنتج له ،  
وأما المخالطة فهي سبب عام ( قوله يرجع ) أى الشخص ( قوله إليه ) أى الى ذلك السبب  
( قوله فاذن لاملزمة الخ ) أى اذ كان التصميم على الشيء لا يستلزم أن يكون حقا وهذا يناسب ما في  
المؤمن من أن التصميم لا يدل على الحق : أى الذى هو هذا الباطل ولا يناسب حله السابق ( قوله  
أن يأتي ) أى المقلد ( قوله بما ) أى يجزم مع دليل ( قوله من الحق ) أى من الجزم الحق  
( قوله ليكون ) اللام للعاقبة ( قوله وليس ذلك ) أى الجزم الذى بينه وبين الحق ملازمة ( قوله  
إلا بالنظر الخ ) معنى النظر فيها تركيبها وترتيبها وجعلها قياسا ( قوله بدا ) فعل ماض بمعنى ظهر جملة  
حالية ، وقوله : إلى معرفة الحق متعلق بالطريق : أى ومن زعم أن الطريق إلى معرفة الحق ظاهرة  
الكتاب (١) الخ ، وفي بعض النسخ بدا : أى ابتداء قبل النظر العقلي وهذا يفيد أن معرفة الحق  
لها طريقان أحدهما للابتداء والثانية للانتهاء مع أنه ليس لها إلا طريقة واحدة ( قوله ويحرم  
ماسواهما ) أى يحرم أخذ العقائد ماسواهما وهو علم الكلام ( قوله أن حجتهما ) أى كون  
كل منهما حجة ودليلا ، وقوله : لا تعرف الخ بأن يقال هذا خبر من يستحيل عليه الكذب  
وكل ما كان كذلك فهو صدق أو يقال هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزة وكل ما كان كذلك

وأيضاً فقد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها فقد كفر عند جاعة وإبتدع ولا يحسن تأويلها إلا الراسخ في علوم النظر المرتاض في علمي اللسان والبلاغة . وأما من زعم أن طريق المعرفة الرياضة والمجاهدة وتصفية الباطن ، فيقال له الرياضة عبارة عن ملازمة العزلة والخلوة ، وتناول الخلال والجوع ، والتقليل من الدنيا على سبيل الزهد فيها ، ومداومة التعب والذكر ، وكيف يمكن التعب لمن لا يعرف معبوده ، والذكر لمن لا يعرف مذكوره ، والتقوى لمن لا يعرف أمره ونهيه ، أو طلب مباح لمن لا يعرف المييح . نعم لا ينكر أن الاستعانة بذلك بعد معرفة الله تعالى وأحكام ما يتقرب به إليه سبب لرسوخ المعرفة ، والزيادة في المعارف وتعرض الكثير من المواهب

استحال كذبه وحيث كان حجتهما لا تعرف إلا بالنظر العقلي صار الأمر موقوفاً على النظر العقلي فهو الطريق لمعرفة العقائد لاها وهو لا يعلم إلا من علم الكلام ثم إن الالتفات لهما عند هذا الزاعم من حيث انهما طريق لمعرفة الحق لا من حيث الحجية وعدمها فالأولى أن يقول فالرد عليه أما لانسلم أنهما طريقان لمعرفة الحق بل الطريق إنما هو النظر العقلي ( قوله وأيضاً الخ ) رد ثان ( قوله ظواهر ) أي قضايا دالة بحسب الظاهر على عقائد فاسدة نحو الرحمن على العرش استوى ، يد الله فوق أيديهم ( قوله من اعتقدها ) أي اعتقد ظاهرها ( قوله فقد كفر الخ ) الأولى حذف قوله عند جاعة والواو في قوله وإبتدع بمعنى أو ، والمراد فقد كفر إن اعتقد معنى مكفراً كاعتقاد أن الله جسم كالأجسام وإبتدع إن اعتقد معنى غير مكفر ككون الله جسماً ليس كالأجسام ( قوله تأويلها ) أي صرفها عن ظاهرها الفاسد ( قوله في علوم النظر ) أي العلوم المؤلفة في المناظرة الواقعة بين أهل السنة وغيرهم المذكور فيها عقائد وأدلة كل ( قوله المرتاض ) أي المتمرن ( قوله في علمي اللسان والبلاغة ) علم اللسان : النحو واللغة ، وعلم البلاغة المعاني والبيان ( قوله المعرفة ) أي بعقائد التوحيد ( قوله والمجاهدة ) من عطف الجزء على الكل لأن الرياضة ملازمة العزلة للعبادة مع مجاهدة النفس بالعبادة من ذكر وصلاة وصوم ونحو ذلك ( قوله وتصفية الباطن ) أي من الحسد والكبر والرياء والعجب ( قوله عبارة ) أي معبر بها ( قوله وتناول الخ ) عطف على العزلة ( قوله على سبيل الزهد فيها ) للامتناع كرض ( قوله ومداومة ) عطف على ملازمة وهي بمعنىها فقد تفنن فراراً من ثقل التكرار ( قوله وكيف الخ ) استفهام إنكاري بمعنى النفي : أي ولا يمكن التعب الخ لأن التعب فرع المعرفة والمراد التعب الكامل والافاضل التعب المدار فيه على الجزم بوجود المعبود ولو من غير دليل ( قوله والتقوى ) هي امتثال الأوامر واجتناب النواهي ( قوله أو طلب مباح ) أي تناوله من حيث أنه مباح شرعاً ( قوله نعم الخ ) استدراك على قوله : وأما من زعم أن طريق المعرفة الرياضة الخ ( قوله لا ينكر أن الاستعانة بذلك ) أي المذكور من الرياضة والمجاهدة والتصفية ( قوله بعد معرفة الله ) أي بعد حصولها فالرياضة وما عطف عليها ناشئة عن أصل المعرفة ( قوله وأحكام الخ ) أي وبعد معرفة أحكام العبادات التي يتقرب بها إلى الله من صلاة وصوم مثلاً فهو بفتح الهمزة ويصح كسرهما بمعنى اتقان عطفاً على معرفة ( قوله لرسوخ المعرفة ) أي السابقة ( قوله في المعارف ) أي غير المعرفة الأصلية ( قوله وتعرض ) عطف على سبب ( قوله لكثير من المواهب ) أي المعارف فكثرة

والترقى من مقام الإيمان الى مقام الاحسان ، فالبحت عن ذلك فرع تحصيل أصل الإيمان بالنظر الصحيح ، وتحصيل علوم يطول تتبعها ، والتقدم لمعالى الأمور قبل اتقان أصولها وضبط طرقها عجيبة وشهوة نفسانية توجب لصاحبها الفضيحة دنيا وأخرى ، والا فالبراهمة والنصارى قد ارتاضوا على عقيدة فاسدة ، فلم يزددهم ذلك الاضلالا ، وكثيرا ما يفتخر أصحاب هذه الطريق بالتحيلات الشيطانية أو النفسانية نوما ويقظة ، ويعتدونها كرامات ، وهى فى الحقيقة استدراج وزيادة لهم فى أنواع الضلالات ، ففسأله سبحانه وتعالى أن يلهمنا رشداً أنفسنا ، وستعرض ان شاء الله لذكر شروط الولى فى فصل النبوة عند بيان الفرق بين الكرامة والمعجزة ، ومن قال من اليهود : ان طريق المعرفة الالهام ، وعنوا به أن النفس اذا تجردت للشيء وأزالت الشواغل البدنية

المواهب ترجع لكثرة المعارف ( قوله والترقى ) أى وتعرض للترقى : أى الانتقال ( قوله إلى مقام الاحسان ) بحيث يصبر ملاحظا ومستحضرا لمولاه عند كل شيء وفى كل حال ( قوله فالبحت عن ذلك ) أى فالتفت لما ذكر من الرياضة وما عطف عليها ( قوله فرع الخ ) أى لافرع لتحصيل الإيمان الكامل ( قوله بالنظر الصحيح ) متعلق بمحذوف : أى فرع تحصيل الإيمان المصاحب للمعرفة الكائنة بالنظر الصحيح ( قوله وتحصيل الخ ) أى وفرع تحصيل علوم : أى مسائل علمية وهى مسائل علم الفقه وعلم النصوف ( قوله والتقدم الخ ) المعالى جمع معلاة : الأمر المكسب للشرف كالتذكر وتناول الحلال والعزلة ( قوله أصولها ) من معرفة الله والأحكام الشرعية والمسائل الصوفية ( قوله وضبط ) عطف على اتقان مرادف له ( قوله طرقها ) أى تلك الأصول أى طرق هى تلك الأصول فالإضافة للضمير بيانية ( قوله عجيبة ) خبر قوله والتقدم : أى استحجال على تحصيل الشيء قبل أوانه ( قوله الفضيحة ) أى عند امتحان غيره له ( قوله وإلا الخ ) أى وإلا نقل ان الرياضة ناشئة عن المعرفة بأن قلنا انها محصلة للمعرفة كما قال هذا الزاعم لمنع ذلك لأن البراهمة الخ ( قوله فالبراهمة ) قوم من اليهود مفسويون الى رجل اسمه برهم ( قوله قد ارتاضوا على عقيدة فاسدة ) كاعتقاد النصارى أن المسيح ابن الله واعتقاد البراهمة قدم العالم ونفى الرسالة ( قوله أصحاب هذه الطريق ) هم المرتاضون قبل المعرفة ( قوله بالتحيلات الشيطانية ) أى بالأمور الخارقة للعادة التى يظهرها الشيطان لهم ( قوله أو النفسانية ) أى بحيث ان النفس تظهر لهم فى النوم أو اليقظة حالة حسنة ( قوله كرامات ) جمع كرامة ، وهى أمر خارق للعادة يظهر على يد ظاهر الصلاح غير الأنبياء ( قوله استدراج ) هو الأمر الخارق للعادة الذى يظهر على غير يد مدعى الصلاح سمى بذلك لأنه يشتربه صاحبه حتى يدرجه ويوقعه فيها هو أعظم مما هو عليه من المعاصى فيأخذ الله أخذاً لا يمكن إقلاته ( قوله رشداً أنفسنا ) أى مابه صلاح حالتنا ( قوله وستعرض الخ ) وعسد يذكرها ولم يتعرض لها فيما يأتى سهوا منه ولم يذكر هناك إلا تعريف الكرامة ، والمراد بالشروط العلامات وهى امتثال الأوامر واجتناب النواهي وعدم الانهماك فى الشهوات ( قوله وعنوا به الخ ) وليس مرادهم بالالهام إلقاء معنى فى القلب بطريق الفيض ( قوله للشيء ) أى وتوجهت للشيء فهو متعلق بمحذوف ( قوله وأرالت الشواغل البدنية ) أى القائمة بالبدن ظاهرة أو باطنية معطوف على تجردت عطف تفسير ولا يخفى أن التجريد غير



أدركته ، فانها في أصل خلقتها مستعدة لقبول المعارف ، فالرد عليهم أن مجرد إزالة الشواغل لا يحصل المطلوب الخاص لإمعان حصول علوم إما ضرورية أو غير ضرورية يترتب عليها المطلوب وهو النظر والتجريد لازمه . وأضعف من هذا قول بعض المعاصرين لامتداد في المؤمنين عامهم وخاصهم وإن جميعهم حصلت له المعرفة ، وإنما يختلفون في القدرة على التعبير عما في ضواهرهم وعدم ذلك وإنما قلنا إن هذا أضعف من القول الذي حكى عن بعض الهندود ، لأنهم اشترطوا في حصول المعرفة إزالة الشواغل ، وهذا لم يشترط شيئا ، بل جعل المعرفة حاصلة لكل من صدق عليه اسم الإيمان ، وأن مؤنة النظر لا يحتاج اليهما : وهذا قول لاختفاء في بطلانه وانعقاد الاجماع على خلافه ، إذ معلوم قطعا أن عقائد الإيمان ليست كلها ضرورية ، بل منها ما يفتر إلى دقيق النظر

الرياضة المتقدمة (قوله أدركته) أى حصلت ذلك الشيء سبب إزالة تلك الشواغل (قوله مستعدة) أى مهيئة لقبول المعارف وأطلق الاستعداد للقول على حصوله بالفعل مجازا لأنها من أصل خلقتها قائمة بها المعارف بالفعل (قوله أن مجرد الخ) أى إن إزالة الشواغل وحدها (قوله إمعان الخ) أى إلا إذا زالت الشواغل مع الخ (قوله علوم الخ) أى تصديقية وهى العلم بالصغرى والكبرى (قوله يترتب عليها) أى تلك العلوم (قوله المطلوب) هو التصديق بالنتيجة والجزم بها فقوله وهو النظر : أى والمطلوب هو النظر لا يصح بل الأولى أن يقول وهو المعرفة لأن المطلوب نشأ عن النظر لأنه نفسه وقد يقال الضمير راجع للترتيب المتأخوذ من قوله يترتب : أى إن ترتيب تلك العلوم هو النظر (قوله والتجريد لازمه) أى لازم للنظر الذى يترتب عليه المطلوب وحيفئذ فلا يكون التجريد هو المحصل للمطلوب ولا يتم قول القائل إن طريق المعرفة التجريد (قوله من هذا) أى طريق بعض الهندود (قوله بعض المعاصرين) هو ابن ذكرى ، وفيه أنه لم يفرد بهذا القول بل قال به جماعة (قوله عامهم) هو من لا قدرة له على التعبير عما في ضميره (قوله وإما يختلفون الخ) فالتى يتعاطى علم المنطق له قدرة على التعبير عنه والتى لا يتعاطاه لا يقدر على التعبير عنه (قوله لأنهم الخ) فيه أنهم لم يجعلوا ذلك شرطا بل جعلوه أسا وطريقا للمعرفة فالمناسب أن يقول لأنهم جعلوا إزالة الشواغل طريقا للمعرفة وهذا لم يجعل لها طريقا بل جعلها حاصلة الخ (قوله وهذا) أى بعض المعاصرين (قوله اسم الإيمان) الإضافة للبيان ، والأولى أن يقول اسم مؤمن (قوله وإن مؤنة النظر) اضافته بيانية وهذا معمول للمصنف : أى ويلزمه أن مؤنة النظر الخ ، وذلك أن بعض المعاصرين لم يصرح به بل صرح بأن المعرفة حاصلة لكل مؤمن وحيفئذ فيلزمه عدم الاحتياج إلى النظر (قوله وهذا) أى ما ذكر من أن كل مؤمن عنده معرفة وأن النظر لا يحتاج إليه (قوله والنعقاد الخ) أى ولا خلاف في انعقاد الخ ، لكن فيه أنه قال بخلافه جماعة وأن أبا منصور المازندى حكى الاجماع عليه (قوله إذ معلوم الخ) تعليل لقوله لاختفاء الخ (قوله ليست كلها ضرورية) محتمل لأن يكون كلها نظرية ، ولأن يكون بعضها نظريا وبعضها ضروريا مع أنها كلها نظرية فلذا أضرب لبيان المراد بقوله بل الخ (قوله بل منها الخ) أى ومما ما يفتر إلى مطلق النظر ، وقد يقال لانسلم أن ما يحتاج إليه من

وكيف لا ، وقد اختلفت هذه الأمة المشرفة وحدها في العقائد اختلافا كثيرا حتى أنها افرقت على ثلاث وسبعين فرقة ، والمصيب منها فرقة واحدة ، ولهذا حكم صلى الله عليه وسلم بأن جميعها في النار إلا واحدة ، وأيضا فهذا القول يؤدي إلى أن حقه سبحانه على النظر في آيات كثيرة من كتابه العزيز وأسماء بذلك أمر بتحصيل الحاصل ، وكذا ما قرره سبحانه في كتابه العزيز من أدلة العقائد كأدلة الوحدةانية والبعث والنسوة تقرير لما هو معلوم للكل . وهذا مما يباه كل عاقل وأيضا فليس الخبر كالبيان ، ونحن قد شاهدنا كثيرا من لم يأخذ في هذا العلم وله نجابة في غيره من العلوم لا يحسنون العقائد تقليدا فضلا عن أن يحسنوها بالنظر ، بل وشاهدنا كذلك بعض من أخذ في هذا العلم ولم يتقنه . أما العامة فأكثرهم ممن لا يعتنى بحضور مجالس العلماء ومخاطبة أهل الخبر يتحقق منهم اعتقاد

تحقيق أصل الإيمان من النظر الدقيق بل هو سهل ( قوله وكيف لا الخ ) أى وكيف لا يفترق بعضها إلى دقتي النظر والحال أنه قد اختلفت الخ : أى واختلافها إنما هو لدقة النظر وهذا رد على من يقول انها كلها ضرورية ، وقد يجاب بأن بعض المعاصرين وهو ابن ذكرى لم يتبع أن المعرفة ضرورية وأن النظر لا يحتاج إليه ، بل يقول المعرفة تتوقف على نظر لكنه سهل شأن العقلاء أن يذهبوا إليه فحكمه بأن المعرفة حاصلة للكل لا يقتضى أنها ضرورية ( قوله المشرفة ) أى بعضها وهو الناجي منها دون الكافر والمبتدع ( قوله فرقة واحدة ) هي أهل السنة والجماعة ( قوله ولهذا ) أى لكون المصيب فرقة واحدة ( قوله حكم ) أى أخبر ( قوله إلا واحدة ) أى فلا تدخل النار من حيث الأصول فلا ينافى دخولها من حيث المخالفة في الفروع إن لم يحصل عفو الله ( قوله وأيضا الخ ) رد آخر على بعض المعاصرين ( قوله أمر بتحصيل الحاصل ) فيه أن بعض المعاصرين ادعى أن المعرفة حاصلة لكل مؤمن فلا يلزمه أن يكون الأمر بالنظر أمرا بتحصيل الحاصل إلا ان ادعى أن النظر حاصل من كل أحد وهو لم يتبع ذلك وللأمر له على دعواه الأمر بتحصيل ما هو سهل وهذا لا ضرر عليه فيه ( قوله وكذا ما قرره الخ ) أى وكذا يؤدي إلى أن ما قرره الخ وكذا رابطة لما بعدها بما قبلها وما قرره الله مبتدأ ، وقوله : تقرير خبره ( قوله تقرير الخ ) قد يقال لا يلزم من القول بأن كل مؤمن عارف أن ما قرره الله تقرير لما هو معلوم بل هو تقرير لما يسهل علمه ( قوله وهذا ) أى ما ذكر من التآديتين ( قوله وأيضا فليس الخبر ) أى خبر بعض المعاصرين بأن كل مؤمن عارف ، وقوله : كالبيان بكسر العين : أى المشاهدة ، وقوله : ونحن الخ : أى لأننا شاهدنا بعض المؤمنين على خلاف ما أخبر به بعض المعاصرين ومعلوم أن الموجبة الكلبة يناقضها سالبة جزئية وحيث فآخاره باطل لكن قد يقال مقتضى هذا الحكم على كلام بعض المعاصرين بالبطلان لا بالأضعفية ( قوله ممن لم يأخذ ) أى ممن لم يحصل في هذا العلم وهو علم الكلام ( قوله في غيره ) كالتحوي والبيان ( قوله لا يحسنون الخ ) أى لكونهم يعتقدون اعتقادات فاسدة : أى وحيث فكيف يقال كل مؤمن عارف ( قوله كذلك ) أى من لا يحسن العقائد تقليدا الخ ( قوله أما العامة الخ ) مقابل لمخدوف : أى ما ذكرناه حال من خالط العلماء وهو قليل أما العامة الخ ( قوله العلماء ) أى علماء الشريعة ( قوله وأهل الخبر ) هم العلماء

التجسم والجهة ، وتأثير الطبيعة وكون أفعال الله تعالى معللة لفرض وكون كلامه جل وعلا حقا وصوتا ومرة يتكلم ومرة يسكت ككائن البشر ، ونحو ذلك من اعتقادات أهل الباطل ، وبعض اعتقاداتهم أجمع العلماء على كفر معتقدها ، وبعضها اختلفوا فيه ، وكثير من أهل البادية ينكر البعث ، ولقد أخبرني بعض من أثق به أنه سمع ذلك صريحا منهم ، قال : وبعضهم من يحفظ لفظ القرآن ، واقد حكى لي بعض أصحابنا مثل ذلك عن لا يظن به ذلك عن يعطى العلم بلسان وله أصل في رياضة العلم قال : وصرح لي بأن رأيه وعقيدته والعايا بالله منه ومن عقيدته نفي المساد البدني كراى الفلاسفة بعدهم الله تعالى وأخلى منهم الأرض ، قال : وجادلته في ذلك صمرا فطبع على قلبه ولم يقبل ، وأظن أن المصيبة جاءت الرجل من مطالعته بعض كتب الفلاسفة قل اتقان علم التوحيد على شيخ عارف ، وهذا شأن المتشدين الخاضعين فيما لا يعينهم قبل اتقان ما يعينهم وزادوا على العامة بالجدال في الباطل والتكبر على الانصاف للحق ، ومن ثم حرموا - سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق - اللهم أدخلنا في زمرة المفلحين في الدنيا والآخرة ولا تهلكنا مع المهلكين يا أرحم الراحمين ، وبعض المقلدين ينطق بكلماتي الشهادة من غير أن يعرف معناها أولا أن يميز الرسول من المرسل ، وفي مثله وقعت أجوبة علماء

فهو عطف مرادف بحسب المراد ويبعد أن يراد بهم الأولياء لأن شأنهم عدم التعليم للعتائد ( قوله التجسم ) أى إن الله جسم ، فإن اعتقد أنه كالأجسام كان كافرا ( قوله والجهة ) أى العليا لأن الشأن اعتقادها لا السفلى ومعتقد السفلى كافرا اتفاقا ، وفي الميلاخلاف ( قوله وتأثير الطبيعة ) من يعتقد تأثيرها كافر ( قوله من أهل البادية ) وكذا القرى ( قوله عن يحفظ لفظ القرآن ) أى ولا يعرف معناه ( قوله مثل ذلك ) أى إنكار البعث ( قوله وله أصل ) أى شهرة ( قوله قال ) أى بعض أصحابنا ( قوله وصرح ) أى ذلك الشخص الذى لا يظن به ذلك وهو العقباتى من تلسان ( قوله وعقيدته ) أى معتقده عطف تفسير ( قوله البدني ) أى لا الروحى ( قوله وأخلى الخ ) تفسير لما قبله وليس المراد أنهم مع وجودهم ( قوله وجادلته ) أى نازعته ، وقوله : في ذلك أى رأيه الفاسد فأثبت له بالأدلة وهو يأنى بالشبه ( قوله فطبع على قلبه ) أى ختم عليه بحيث لا يصل اليه ما ذكرته له من الأدلة لما يحجب ( قوله أن المصيبة ) أى العقيدة التى يعتقدها ( قوله وهذا ) أى ما ذكر من مطالعة كتب الفلاسفة الخ ( قوله المتشدين ) أى الذين يعلثون شدقهم : أى فهم بالكلام ( قوله وزادوا ) أى أنهم وافقوا العامة في عدم حسن العقائد وزادوا الخ ( قوله على الانصاف ) أى على أهل ( قوله ومن ثم ) أى من أجل ذلك التكبر ( قوله حرموا ) أى من النظر في الآيات الدالة على وجوده تعالى وبقية صفاته ( قوله سأصرف الخ ) دليل لقوله : حرموا : أى الذى يتكبرون أصرفهم عن النظر في آياتي الدالة على فيموتون كفارا غير عارفين في ، والذين لا يتكبرون على أهل الانصاف وهم العارفون بعلوم الأصول والفروع أوجههم إلى النظر في الآيات ، فيعرقون حق المعرفة ، فيموتون على أحسن حالة ( قوله أدخلنا ) أى الجنة ( قوله في زمرة ) أى جماعة ( قوله المفلحين ) أى الفائزين في الدنيا بمعرفة الله وفي الآخرة بدخول الجنة والنظر لوجه الله عز وجل ( قوله وبعض ) مبتدأ خبره ينطق ويصح أن يسمه عطف على كثيرا من قوله : وشاهدنا كثيرا الخ ( قوله من غير أن يعرف الخ ) أى من غير أن يصدق

بجاية وغيرهم من المحققين أن مثل هذا لا يضرب له في الاسلام بنصيب ، والعاقل في الحقيقة من أنصف من نفسه ، فوالله لو لافضله تعالى وتوفيقه لمخالطة العلم وأهله لما كنا نحسن عقائد الايمان بمجرد التقليد فضلا عن النظر ، ولكننا في أودية من اعتقادات أهل الباطل نهم ، فباعجا لعاقل يحجل الضروريات حتى لم يشعر بحال نفسه قبل مخالطة العلم ولا شعر بحال العوام ، ومن أعرض عن النظر جلة ، ولقد ألف علماء السنة رضي الله عنهم كابن أبي زيد وابن الحاجب وغيرهما تأليف مختصرة اقتصرنا فيها على سرد العقائد مجردة عن الأدلة لتحفظها العامة ، ومن قصر عقله عن النظر ليرتقوا من معرفتها تقليدا الى البحث عن أدلتها ، وماذا لك إلا أنهم رأوا أكرار العامة لا يحسن العقائد ولو بالتقليد ، فارادوا من نصحتهم أن ينقلوهم من مرتبة يخشى عليهم فيها أن يكونوا على اعتقاد مجمع فيه على الكفر الى مرتبة مختلف فيها ، ولعلها تكون سلبا الى المعرفة ، وبالجملة فأهل النظر لم يصلوا كلهم

بمعناها من ثبوت الألوهية لله والرسالة لسيدنا محمد ، وقوله : ولا أن يميز الخ لما كان قوله من غير الخ صادقا بما إذا جزم بالمدلول تقليدا أتى بقوله : ولا الخ ليفيد أنه ليس عنده ادراك للعنف أصلا . ثم انه يرد على الشارح أن من كان بهذه المثابة لا يقال له مقلد ، وحينئذ فالتفسير بقوله : وبعض المقلدين الخ لا يناسب ، فالأولى أن يقول : وبعض من يطلق عليه اسم الايمان ، أو بعض العامة ينطق الخ (قوله بجاية) بكسر الباء وفتح الياء بلدة بالمغرب (قوله بنصيب) أي حظ من إرث وصلاة وغيرهما (قوله والعائل الخ) تعريض بآين ذكرى بأنه لو أنصف من نفسه لما قال ما قال (قوله لمخالطة العلم) أي بالاشتغال به ، وقوله : وأهله : أي ومخالطة أهله بالأخذ عنهم (قوله لما كنا الخ) بل كنا نفتقد أن الله ليس بقادر أو أنه جسم مثلا (قوله ولكننا الخ) الأودية جمع واد وهو المل المنخفض الواسع الذي هو بمظنة الهلاك ، وقوله : من اعتقادات الخ بيان للأودية وقوله : نهم : أي نسير ولا ندرى أين توجه (قوله لعاقل) تعريض بآين ذكرى ، وقوله : يحجل الضروريات مثل توقفت المعرفة على النظر ، وقوله : حتى لم يشعر بحال نفسه : أي من كونه كان عاميا ذا حرفة قبل مخالطته للعلم وأهله . ثم أنتم الله عليه بالعلم والحال أن علم الشخص بحال نفسه من الضروريات (قوله ولا شعر) بضم العين المهملة : أي علم عطف على لم يشعر (قوله ومن أعرض الخ) أي ولم يشعر بحال من أعرض الخ (قوله جلة) أي بالكلية إجمالا وتفصيلا (قوله لتحفظها العامة) أي مع فهم معانيها . وهذا علة غاية كقوله ليرتقوا الخ (قوله عن النظر) أي الاجالى والتفصيلي (قوله من معرفتها تقليدا) أي من إدراكها تقليدا ، لأن المعرفة لا تجامع التقليد ، ولو عبر بالادراك لكان أحسن (قوله وما ذاك) أي وما سبب ذلك الاقتصار على العقائد مجردة الا الخ ، فهو بيان للعلة الباعثة (قوله من مرتبة يخشى عليهم الخ) فيه أهم إذا كانوا لا يحسنون العقائد فهم كفار ، فلا يحسن التبصر حينئذ بقوله يخشى ، فالأولى أن يقول عن مرتبة مجمع فيها على الكفر الى مرتبة مختلف فيها ، وهي التقليد (قوله ولعلها) أي المرتبة المختلف فيها تكون الخ ، وهذا الترجي الواقع من الشارح يشعر بأن هؤلاء الجماعة المؤلفين لا آليف المذكورة يقولون بالاكتفاء بالتقليد ، فيعكروا على مذهبه من عدم كفايته (قوله فأهل النظر)

إلى الحق وإنما وصل القليل ، فكيف من لم ينظر ؟ وما ذاك إلا لما علم أن أحكام الوهم ورسومه العوائد والمألوفات تراحم النظر الصحيح في هذا العلم مزاحمة لا ينفك الحق عنها إلا بعسر ليس فوقه عسر ، ولولا التوفيق الإلهي والتأييد الرباني لما أدرك الخلق شيئا من معرفة من لا تكيفه العقول ولا تحته الأوهام - ليس كذلك شيء ، وهو السميع الصبر - ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من أحد أبدا - .

فإن قلت : قد نقل عن القاضي أبي بكر بن الطيب رضي الله عنه أنه قال : لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف بالله إلا أن أحوالهم مختلفة في ذلك ، فمنهم قوى القريحة على أن يعبر على ما في قلبه ويبرهن عليه ، ومنهم من عرف الله يقينا ولا قدرة له أن يعبر على ما في قلبه ، ونقل عن طائفة من أهل العلم أن الله معروف بضرورة العقل وأنه غرر معرفة وجوده في خلقه ، وما أقيم من الأدلة

أى فمن فهم قوة على النظر كالفلاحة والماتلة ( قوله إلى الحق ) أى النسبة المطابقة للواقع ( قوله وإنما وصل الخ ) لما كان قوله لم يصلوا كلهم يصدق بوصول الصنف آتى بقوله : وإنما الخ دفعا لذلك ، والمراد بالقليل أهل السنة الأشعرية والماتريديّة ( قوله فكيف من لم ينظر ) أى فعند وصوله للحق أولى ( قوله وما ذاك ) أى سبب عديم وصولهم إلى الحق ( قوله أن أحكام الوهم الخ ) المناسب أي أحكام الوهم الناشئة عن العوائد والمألوفات تراحم أحكام العقل الناشئة عن النظر الصحيح ، لأن أحكام الوهم تراحم أحكام العقل لا النظر ، ومثال ذلك حكم الوهم بعدم رؤية المولى مستندا في ذلك الحكم لما جرت به العادة من أن المرئي لا يكون إلا في جهة وحكم العقل برؤيته مستندا في ذلك للنظر الصحيح ، وهو أن المولى موجود وكل موجود يصح أن يرى فقد تراحم حكم الوهم حكم العقل ( قوله ورسوم العوائد ) أى ورسوم الأمور المعتادة في الأذهان ككون المرئي لا يكون إلا في جهة ( قوله والمألوفات ) عطف مرادف ( قوله في هذا العلم ) أى مسائله ( قوله لا ينفك ) أى يفصل ( قوله الحق ) أى النسب المطابقة لما في الواقع ( قوله عنها ) أى المزاحمة ( قوله لما أدرك الخ ) الأولى من صفات إذ المعرفة هي الإدراك ( قوله من لا تكيفه ) أى تصفه العقول بالكمييات الغير الالاتقة ، وهذا لا ينافي أنها تصفه بالصفات الالاتقة كصفات المعاني ( قوله ولا تحته الأوهام ) أى لا تدرك له الأوهام حدا ونهاية ( قوله ولولا فضل الله الخ ) دليل لقوله لولا التوفيق الإلهي الخ ( قوله ما زكي ) أى ما طهر أحد منكم بالمعرفة .

( قوله فإن قلت الخ ) هذا السؤال تقوية لمن عرض له الشارح سابقا ، وهو ابن ذكرى ورد لا نكاره عليه ( قوله القاضي ) أى الباقلاني ( قوله أنه قال الخ ) أى وهذا القول عين ما نقل عن ابن ذكرى فيكون ما قاله ابن ذكرى حقا ، فكيف يدعى الشارح بطلانه ( قوله إلا أن أحوالهم ) أى المؤمنين ( قوله في ذلك ) أى المعرفة ( قوله القريحة ) أى العقل ( قوله على ما في قلبه ) أى من العقائد التي في قلبه ( قوله ويبرهن ) أى يقيم البرهان ( قوله ومنهم من عرف الله يقينا ) أى قام بقلبه بالمقيد وأدلتها ( قوله على ) أى عن ( قوله ما في قلبه ) أى من العقائد وأدلتها ( قوله معروف الخ ) أى معروف بالعقل معرفة ضرورية لا تتوقف على دليل ( قوله غرز ) أى أثبت ( قوله وجوده ) أى وجود ذاته وصفاته ( قوله في خلقه ) أى مخلوقاته ( قوله وما أقيم الخ ) جواب عما يقال إذا كان المولى قد غرز معرفة وجوده في خلقه . فلا حاجة

على ذلك إنما هو استدلال على أنواع الضرورة ، وظاهر هذا عين ما أنكرت . قلت : ليس هذا عينه ولا يدل عليه . أما قول القاضى فهو جار على أصله وأصل الجهور من أن التقليد لا تحصل معه حقيقة الإيمان وإنما تحصل مع المعرفة ، ولهذا كانت حقيقة الإيمان عند القاضى هو التصديق التابع للمعرفة ، واحترز بقوله : التابع للمعرفة من التصديق التابع للاعتقاد التقليدى أو التابع للظن أو الشك أو الوهم ، فعنى قوله : لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف بالله تعالى لا يوجد مؤمن شرعا : أى فى حكم الله تعالى المبني على التحقيق وما فى نفس الأمر ، لا فى حكمنا نحن المبني على الظواهر إلا وهو عارف : أى فمن ليس بعارف كالملك ونحوه فليس بمؤمن عند الله سبحانه وتعالى . قال قصر فى لفظه قصر أفراد ردّا

حينئذ الأدلة المذكورة فى القرآن والسنة ( قوله استدلال على أنواع الضرورة ) مراده بالأشياء الجزئيات ، وبالضرورة الضرورى ، قسوت القدرة جزئى من جزئيات الضرورى وهكذا : أى وليس استدلالا لتحصيل أصل المعرفة ، وقد يقال حينئذ يكون الاستدلال عبثا إذ الضروريات لا تحتاج لأدلة ، فالأولى أن يقال انها لزيادة التقوية ( قوله وظاهر هذا عين ما أنكرت ) أى من كلام البعض المعاصر وهو ابن ذكرى ، وحينئذ فالانكار لم يتم ، بل ذلك القول الذى قاله ابن ذكرى حق لموافقة أبى بكر بن الطيب له ، وموافقة الطائفة الذين من أهل العلم له أيضا ( قوله ليس هذا ) أى ما قاله ابن الطيب والطائفة الذين من أهل العلم ، وقوله : عينه : أى عين ما قاله البعض المعاصر الذى أنكرته ، بل القول الذى أنكرته غير هذا ، لأن البعض المعاصر قال لا مقلد ، والمسنف قال هناك مقلد إلا أن إيمانه غير صحيح ( قوله على أصله ) أى قاعدته ( قوله حقيقة الإيمان ) الإضافة بيانية ، والإيمان هو التصديق القلبي التابع للمعرفة ( قوله وإنما تحصل ) أى تلك الحقيقة مع المعرفة ، وقبى أن تلك الحقيقة هى التصديق التابع للمعرفة ، وحينئذ فهذه المصاحبة معلومة من نفس الحقيقة إلا أن يراد بالحقيقة هنا مجرد التصديق ( قوله هو التصديق الخ ) ظاهر على القول بعدم كفاية التقليد . أما على مقابله فهو تعريف للإيمان الكامل ، وأصل الإيمان التصديق التابع للعزم ( قوله أو التابع للظن الخ ) فيه أن التصديق هو الأذعان : أى قول الشخص فى نفسه قبلت ، ولا يعقل تبعية ذلك للظن وماعطف عليه ، فالأولى جذفه مع ماعطف عليه ( قوله فعنى قوله ) أى القاضى لا يوجد الخ ، وليس معناه كما فهم البعض المعاصر ( قوله أى فى حكم الله ) أى بحسب إخبار الله عنه بأنه مؤمن وإخبار الله بذلك مطابق للواقع تفسير لقوله شرعا أشار إلى أنه ليس المراد به الأحكام الشرعية من النسب المنظور فيها للظاهر ( قوله وما فى نفس الأمر ) عطف تفسير ( قوله لا فى حكمنا ) أى لا بحسب حكمنا : أى إخبارنا عنه بأنه مؤمن المبني على الظاهر لا على ما فى نفس الأمر فإنه لا يكون مطابقا للواقع ( قوله المبني على الظاهر ) وصف كاشف ( قوله عارف ) أى جازم بالعقائد جزما ناشئا عن الأدلة ( قوله أى فمن ليس الخ ) لازم لقولنا لا يوجد مؤمن عند الله إلا وهو عارف ( قوله ونحوه ) أى كالظان والشاك والواهم ، والأولى إسقاطه لأنه لا كلام لنا فيه والنزاع إنما هو فى المقلد وكل من ذكر كافر

على من يتوهم اشتراك العارف والمقلد مثلاً في صدق حقيقة الإيمان ، فنبه بقصر المؤمن على العارف على خروج غير العارف من حقيقة الإيمان . هذا اذا نظر في اللفظ بطريق فنّ البلاغة ، وإن نظر فيه بطريق فنّ المنطق ، فهو في قوة قضية كلية موجبة قائلة كل مؤمن فهو عارف ، وهذه القضية يلزمها بعكس النقيض الموافق كل من ليس بعارف فليس بمؤمن ، وبالعكس النقيض المخالف لاشيء من غير العارف بمؤمن يجعله كبرى لقضية صادقة ، وهي قولنا : كل مقلد فهو غير عارف ينتج من الأول لاشيء من المقلد بمؤمن ، وأخرى من كانت حالته دون درجة التقليد الصحيح كما هو حال كثير من ينطق بكلمات الشهادة . وأما قول القاضي : فمنهم قوى القريحة إلى آخره فيبين لأن المعرفة محلها القلب وسببها العادي وهو النظر عقلي أيضاً والطق باللسان لا أثر له فيهما ، فلهذا لم يكن شرطاً فيها ، بل المقصود حصول العقائد في القلب بأدلتها

اتفاقاً ( قوله على من يتوهم ) أى يقع في ذهنه ذلك ولو على سبيل الجزم ( قوله مثلاً ) أراد به الظان والشاك والواهم والأولى إسقاطه لما علمت ( قوله في صدق الخ ) أراد بالصدق الاتصاف تسميحاً وإلا فالصدق هو الحل والحقيقة لا تحتمل ، أمّا الذى يحتمل هو المشتق من الإيمان ، وهو مؤمن إلا أن يقدر مضاف : أى في صدق ذى الإيمان ( قوله بقصر المؤمن على العارف ) أى قصر أفراد من قصر الصفة : أى المؤمن على الموصوف : أى العارف لأن ما بعد إلا هو المقصور عليه ( قوله غير العارف ) أى من المقلد والظان والشاك والواهم ( قوله هذا ) أى التقرير السابق ( قوله فهو ) أى قول أبى الطيب لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف ( قوله بعكس النقيض الموافق ) العكس قلب جزئى القضية مع بقاء الكيف والصدق ، والموافق صفة لعكس : أى الموافق للأصل وهو المعكوس في الكيف ، وعكس النقيض الموافق هو تبديل نقيضى الطرفين بأن يجعل نقيض الجزء الأول ثانياً ونقيض الجزء الثانى أولاً ( قوله وبكس النقيض المخالف ) أى لأصله في الكيف هو أن يجعل نقيض الجزء الثانى أولاً وعين الأول ثانياً ( قوله صادقة ) أى مسلم صدقها لأنها لا تحتاج لدليل ( قوله ينتج من الأول ) أى من الشكل الأول ، وهو أن يكون المحمول في الصغرى موضوعاً في الكبرى . ثم إن هذه النتيجة الحاصلة إنما هي من ضم المقدمة المسماة بالصدق إلى القضية الحاصلة من عكس النقيض المخالف ، وترك الشارح ذكر النتيجة الحاصلة من ضم تلك المقدمة المسماة بالصدق للقضية الحاصلة من عكس النقيض الموافق ، لأن معنى النتيجة واحد ، لأن النتيجة حينئذ كل مقلد ليس بمؤمن ، وهي عين قولنا لاشيء من المقلد بمؤمن ( قوله وأخرى ) أى أولى في كونه ليس مؤمناً من كانت حالته الخ كالشاك والظان والمتوهم والأولى إسقاط ذلك لأنه لا نزاع فيه ( قوله وأما قول القاضي الخ ) شروع في توجيه قول القاضي إلا أن أحوالهم مختلفة فمنهم الخ ( قوله فيبين ) أى واضح ( قوله محلها القلب ) لأنها عقلية والعقل قائم بالقلب ( قوله أيضاً ) أى كما أنها عقلية كما علم ذلك من قوله محلها القلب وإن لم يصرح أولاً بأن المعرفة عقلية ( قوله والنطق باللسان لا أثر له فيهما ) أى في المعرفة والنظر وحينئذ فلا يتوقف كل منهما عليه (١) ( قوله فلهذا ) أى لأجل كونهما لا يتوقفان عليه لم يكن شرطاً فيهما

المنتجة لها عقلا قدر أن يعبر عن ذلك من حصلت له أم لا ، ولا ريب في حصول حقيقة الإيمان مثل هذا ، وليس نزاعنا فيه ، وإنما نزاعنا في أن المعرفة هل يقول القاضي إنها حاصلة لكل من نطلق عليه نحن اسم الإيمان بناء على الظاهر أم لا . وعلى القطع أن هذا مما لا يقوله القاضي ولا غيره ، بل كل عاقل يجوز فيمن يظهر الإيمان أن يكون فيه مقلدا أو ظاهرا أو شاكاً أو متوهماً ، بل ويجوز أن يكون كافرا زنديقا ، بل لو نطق مظهر الإيمان بأدلته وأتقن برايته لما قطعنا في حقه بالإيمان ولا المعرفة لاحتمال أن يكون في قلبه شبهات أوجب له شكاً ولم يدها لنا ، أو حفظ تلك الأدلة تقليدا ولم يتحققها إلا أن قرأنا الأحوال تغلب الظن بأحد الأسرين ، وبالجملة فالإيمان لما كان مرجعه إلى المعرفة والمعرفة من السرائر والله سبحانه متوليها فلا نعرف إلا من قبله ، ولهذا زجر النبي صلى الله عليه وسلم سعدا رضى الله عنه عن جزمه بالإيمان في حق الرجل الذي أمسك انبي صلى الله عليه وسلم عن اعطائه ، فقال له سعد مالك عن فلان ؟ فوالله إني لأراه مؤمنا

فقول الشارح فيها الأولى فيهما ( قوله المنتجة لها عقلا ) مبنى على أن لزوم النتيجة للدليل عقلي ( قوله عن ذلك ) أى العقائد بأدلتها ( قوله من حصلت ) أى المعرفة والأولى حصلنا : أى المعرفة والنظر ( قوله لمثل هذا ) أى لهذا الذى حصلت له معرفة العقائد بأدلتها ومن ماثله لكن إيمان هذا وأمثاله شرطه الاذعان والقبول وإن فقد ذلك فهو كافر ولا تنعنه المعرفة بدون اذعان ( قوله وليس نزاعنا فيه ) أى فيمن حصلت له المعرفة بالأدلة لأن إيمانه متفق عليه ( قوله وإنما نزاعنا في أن المعرفة الخ ) الأولى وإنما نزاعنا في أن قول القاضي لا يرجد مؤمن إلا وهو عارف هل يدل على أن كل من يطلق عليه اسم الإيمان عارف أولا ؟ فالبعض المعاصر يقول بالدلالة وأنا أقول بعدمها ( قوله حاصلة الخ ) كما يقول البعض المعاصر ( قوله بناء على الظاهر ) مرتبط بقوله نطلق عليه : أى نظرا لظاهر حاله ( قوله وعلى القطع ) خبر مقدم وأن هذا الخ مبتدأ مؤخر والتقدير وكون هذا : أى حصول المعرفة لكل من يطلق عليه اسم الإيمان نظرا لظاهر حاله مما لا يقوله القاضي ولا غيره حاصل على القطع خلافا للبعض المعاصر الغافل أن القاضي يقول بحصول المعرفة له ( قوله بل كل عاقل يجوز الخ ) أى وحينئذ فلا يصح قطعاً أن القاضي يقول أن المعرفة حاصلة لكل من صدق عليه أنه مؤمن في الظاهر ( قوله بالإيمان ) أى حديث النفس التابع للمعرفة فقوله والمعرفة من عطف المقابر ( قوله شبهات ) أى وردت على الأدلة ( قوله أو حفظ ) عطف على قوله في قلبه ( قوله قرأنا الأحوال ) الاضافة للبيان وأل للجنس ( قوله الظن ) أى ظننا ( قوله بأحد الأسرين ) المراد بهما المعرفة في نفس الأمر وعدمها فيه ( قوله وبالجملة الخ ) راجع لقوله وعلى القطع الخ ( قوله مرجعه ) من رجوع المشروط للشرط ( قوله والمعرفة ) مثلها الإيمان فلا وجه للتخصيص ( قوله من السرائر ) أى الأمور الخفية ( قوله متوليا ) أى مطلع عليها بحدده ( قوله فلا يعرف ) أى الإيمان ، وفي نسخة فلا تعرف : أى المعرفة والفاء زائدة في جواب لما ( قوله إلا من قبله ) بكسر القاف وفتح الباء : أى الله تعالى كأن يخبر نبيه بأن فلانا مؤمن ( قوله ولهذا ) أى لكون المعرفة من السرائر الخ ( قوله من اعطائه ) أى من المال ( قوله عن فلان ) أى تعرض عنه حيث لم تعطه من المال



بفتح همزة أراه : أى أعلمه ، فقال صلى الله عليه وسلم أو مسلما بأركان الواو على الاضراب عن قوله إلى الحكم بالظاهر ، فكأنه قال بل تراه مسلما ، فما مالك تقطع بإيمانه لأنه من الباطن الذى لا يعلمه إلا الله عز وجل . والحديث حرجه البخارى ومسلم وغيرهما . هذا كله فى حق الغير المظهر للإيمان . وأما الانسان فى نفسه ، فهو أعرف بحاله ان كان عاقلا ، ومن الجهلة من لم يعرف حال نفسه فهو فى درجة التقليد المختلف فيها ويتوهم أنه فى درجة المعرفة ، ولهذا قال بعض الأئمة من ظن أنه عرف ولم يدرك كيف عرف فلم يعرف ، ومنهم من لم يتقن العقائد ولو بدرجته التقليد وهو كثير ، وهذا الذى حننا عليه قول القاضى من أن مراده بالمؤمن المؤمن عند الله ، وفى شرعه ، لامن نطلق عليه نحن لفظ المؤمن بناء على الظاهر قد صرح بمعناه شرف الدين بن التلمسانى فى شرح المعالم حيث تعرض لمن يحكم عليه بالإيمان ولمن يحكم عليه بالكفر ، فقل عن القاضى أن حقيقة الايمان الشرعى ترجع الى المعرفة والتصديق بالقلب ، قال : فالكفر يرجع إلى الجهل بما شرط علمه فى الايمان

( قوله أو مسلما ) أى بل تراه مسلما : أى منقادا للظاهر الذى نطلع عليه ولم تره مؤمنا : أى منقادا فى الباطن إذ لا اطلاع لنا عليه ( قوله عن قوله ) أى سعد ( قوله خرج ) أى ذكر له مخرجا وسندا ( قوله هذا كله ) أى من قوله وعلى القطع إلى هنا ( قوله فى حق الغير الخ ) أى فى حق غيرك المظهر للناس بانقياده الظاهرى أنه مؤمن باطنا ( قوله فى نفسه ) أى باعتبار نفسه وذاته ( قوله فهو أعرف الخ ) أى هل عنده معرفة أم لا ( قوله ومن الجهلة ) أراد بهم الذين لا معرفة عندهم وهذا فى قوة الاستدراك على ما قبله ( قوله من لم يعرف حال نفسه ) أى من الجهل القائم به فيدعى العلم : أى ومنهم أيضا من يعرف حال نفسه من أنه جاهل لا يعرف شيئا وهذا هو المنصف ( قوله فهو الخ ) فيه تقديم وتأخير والأصل فيتوهم أنه فى درجة المعرفة وهو فى درجة التقليد ( قوله المختلف فيها ) صفة كاشفة ( قوله ولهذا ) أى لكون من ذكر يتوهم أنه فى درجة المعرفة : أى مع أنه ليس كذلك ( قوله ولم يدرك الخ ) أى لم يدرك جواب هذا الاستفهام ، وجوابه هو التصريح بالدليل لأنه إذا قيل له كيف عرفت ربك ؟ قال بإيجاده هذا العالم فإذا لم يعرف الجواب كان غير عارف ( قوله ومنهم ) أى الجهلة ( قوله من لم يتقن العقائد الخ ) بأن يكون عنده شك فيها أو ظن أو وهم أو جهل ( قوله من أن مراده الخ ) بيان للذى الخ ( قوله وفى شرعه ) أطلق الشرع على الحقيقة وهى ما نظر فيها للباطن ، ولو قال وفى الحقيقة لكان أولى ( قوله قد صرح الخ ) خبر عن قوله وهذا الذى الخ ( قوله المعالم ) كتاب لفخر الدين الرازى ( قوله بالإيمان ) أى بما اشتق منه وهو مؤمن وكذا يقال فى قوله بالكفر ( قوله أن حقيقة الايمان ) الاضادة للبيان ( قوله ترجع الخ ) من رجوع الكل إلى أحزانه بناء على أن الايمان هو التصديق : أى الاذعان والمعرفة ، وقيل أنه التصديق القلبي بشرط تبعيته للمعرفة ، وقيل أنه المعرفة بشرط أن يبقمها حديث النفس : أى التصديق القلبي ( قوله قال ) أى ابن النحاس ( قوله يرجع إلى الجهل بما شرط الخ ) أى إلى الجهل بعقائد شرط العلم بها الخ من رجوع الكل إلى جزئياته ، وأراد بالشرط ما توقف عليه حقيقة الايمان فلا ينأى ما تقدم من أنها جزء منه

اجماعاً أو التكذيب به ، وكذلك الاعراض عن النظر في التوحيد كفر لما يلزمه من الجهل ، وكذلك الشك والظن فانهما يستلزمان انتفاء المعرفة ، والتقليد عند القاضي ومن تابعه من الجمهور كذلك فانظر عزوه كفر المعرض عن النظر والمقلد الى القاضي والجمهور ينيك أن القاضي والجمهور لا يمتنعان وجودهما ، بل إيمانهما . وأما ما نقل عن طائفة من أهل العلم أن الله معروف بضرورة العقل الخ ، فإن أرادوا أن النظر في معرفته تعالى ينتهي الى الضرورة فسلم ، لأن معرفته جل وعلا ، بل ومعرفة جميع عقائد الإيمان إنما هي بالبراهين ، والبراهين لا بد وأن تنتهي الى مقدمات ضرورية ، والا لزم التسلسل ولم تنتج القطع الذي كلفنا به في العقائد ، وإن أرادوا أنه معروف بضرورة العقل بدءاً بحيث لا يقتصر الى نظر أصلاً فلا خفاء في بطلان هذه المقالة ، وقد اختلف الأئمة بعد تحقيق الاستدلال على حدوث العالم ببرهانه هل دلالة بعد على وجود محدثه .

( قوله اجماعاً ) راجع لقوله شرط ولقوله يرجع ( قوله أو التكذيب به ) أى بما شرط عليه الخ وهو عطف على الجهل ( قوله في التوحيد ) أى في مسائله كلها لخصوص اعتقاد أن الله واحد ( قوله من الجهل ) أى بالعقائد التي شرط العلم بها في حقيقة الإيمان ( قوله وكذلك ) أى كفر لما يلزمه من انتفاء المعرفة ( قوله عزوه ) أى ابن التلساني ( قوله والمقلد ) هو فرد من أفراد المعرض صدقه به وبخالي الذهن فلا حاجة لذكره ( قوله ينيك ) أى إذا تأملت فيه ( قوله لا يمتنعان وجودهما ) أى فكيف يقول البعض المعاصر لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف ( قوله أن النظر ) أى الدليل ، وقوله : في معرفته في معنى اللام ، والمراد الموصل لمعرفة فهو متعلق بمحذوف ( قوله إلى الضرورة ) أى إلى برهان مقدماته ضرورية ( قوله إلى مقدمات الخ ) أى إلى أدلة مقدماتها ضرورية ( قوله وإلا الخ ) أى والا بأن كانت البراهين التي مقدماتها نظرية لا تنتهي إلى أدلة مقدماتها ضرورية بل إلى براهين مقدماتها نظرية لزم التسلسل إذا كان يستدل على كل نظرية بدليل مقدماته نظرية وهكذا : أى أو يلزم الدور إذا رجع الأمر الى المقدمات النظرية التي تركب منها الأول ( قوله ولم تنتج القطع ) أى الجزم بالعقائد ، والمراد بالجزم بها علمها بالدليل وكما أنها لم تنتج القطع لم تنتج الظن بالعقائد والأولى فلم تنتج القطع تفريعا على قوله وإلا لزم الخ ( قوله وإن أرادوا الخ ) هذا هو مراد الطائفة لا الأول لأن قولهم وما أقيم من الأدلة الخ يقيد ذلك ( قوله بضرورة العقل ) أى بالعقل على طريق الضرورة ( قوله بدءاً ) أى ابتداء من غير توقف على شيء تفسير للضرورة ( قوله وقد اختلف الخ ) من عطف العلة على المعاول وهي تنبيه لادليل اذ المعاول ظاهر ، والأمور الظاهرة قد ينه عليها بعد تحقيق الاستدلال : أى بعد تحقيقنا الاستدلال فهو من اضافة المصدر لمفعوله ( قوله ببرهانه ) أى الحدوث ، والاضافة للجنس المتحقق في متعدد لأن العالم لا يتم الاستدلال على حدوثه الا ببراهين لأنه أجرام وأعراض فتقول الأعراض متغيرة من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم وكل ما كان متغيرا فهو حادث فالأعراض حادثه ثم تقول الأجرام ملازمة للأعراض الحادثة وكل ما كان ملازما للحادث فهو حادث فالأجرام حادثه ( قوله هل دلالة ) أى ذلك العالم من حيث كونه محدثا ( قوله بعد ) الأولى حذفه

ضرورية ، واليه ذهب الفخر ، أم نظرية يحتاج معها الى ضمنية شيء آخر ، واليه ذهب امام الحرمين وجاعة من المحققين على ماسياتي تحقيقه إن شاء الله تعالى ، فإذا كان هذا الخلاف يعد علم الحدوث للعالم المتضح بحسب الظاهر دلالاته في أظهر العقائد ، وهو علم وجوده جل وعلا الذي اتفقت عليه جميع العقلاء الامن لا يعتد به - ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم - فكيف بأغمض منه ، ولئن سلمت الضرورة في هذه العقيدة الواضحة تسليما جدليا وأن كل مظهر الإيمان لا يقلد فيها ، فمن أين تلزم الضرورة في سائر العقائد المشتربة في الإيمان ، وقد علم تشتت أنظار العقلاء فيها ووقوع الخلط فيها لأكثرهم ويوفق لاصابة الحق فيها إلا الأقل . والحق في المسألة كان أوضح من أن تفتقر معه إلى مثل هذا الطول . لكن قد يضطر إلى بيان الواضح بسبب خفائه لجود القرائح ، نسأله سبحانه أن يرينا الحق حقا ويوفقنا لاتباعه ، وأن يرينا الباطل باطلا ويعيننا على اجتنابه .

اذ لا حاجة له مع قوله سابقا بعد تحقيق الاستدلال الخ ( قوله ضرورية ) أى لا يحتاج معها الى ضمنية شيء آخر بل متى ثبت عند العقل حدوث العالم بالدليل انتقل الذهن لوجود محدثه وصدق به ( قوله شيء آخر ) هو الامكان فيقال العالم حادث ممكن وكل من كان كذلك فله محدث ينتج العالم له محدث ( قوله دلالاته ) أى على وجود محدثه ( قوله في أظهر العقائد ) متعلق بمحذوف خبر كان : أى موجودا في أظهر العقائد ( قوله وهو ) أى أظهر العقائد ( قوله علم وجوده ) من اضافة الصفة للموصوف : أى وجوده المعلوم ( قوله الذى اتفقت الخ ) توضيح لقوله أظهر العقائد ( قوله الامن لا يعتد به ) وهم الدهرية فاسم أنكروا وجود الصانع لأن العالم عندهم أجزاءه قديمة وتركبه منها عارض على وجه الاتفاق ( قوله ولئن سألتهم الخ ) شاهد لقوله اتفقت عليه جميع العقلاء ( قوله فكيف بأغمض منه ) أعنى باقى الصفات . وفيه أنه أظهر العقائد فلا غموض فيه . ويحاج بأن المراد بأغمض منه أن لو كان فيه غموض أو أن أغمض بمعنى غامض ( قوله في هذه العقيدة ) أعنى وجود المولى ( قوله تسليما جدليا ) أى تسليما لأجل الازام ( قوله الضرورة ) أى العلم الضروري ( قوله في سائر ) أى باقى ( قوله وقد الخ ) حال ( قوله فيها ) أى في تلك العقائد : أى في شأنها فبعضهم قال انه قادر بذاته وبعضهم قال قادر بقدره زائدة على ذاته وهكذا ( قوله إلا الأقل ) أعنى أهل السنة ( قوله والحق في المسألة ) أى مسألة هل كل مؤمن عارف أولا ، أو مسألة التقليد هل هو كاف أم لا ( قوله كان أوضح ) كان زائدة وأوضح بمعنى واضح ( قوله من أن تفتقر الخ ) أى وضوحا غنيا عن أن تفتقر معه الى مثل هذا الطول المصاحب لها ( قوله بسبب خفائه ) أى على بعض الناس ( قوله لجود القرائح ) تعريض بالخصم المنازع في تلك المسألة أعنى ابن ذكرى ( قوله الحق ) أى في نفس الأمر ( قوله حقا ) أى ظاهرا ( قوله الباطل ) أى في نفس الأمر ( قوله باطلا ) أى ظاهرا .

( فصل ) ينبغي أن تقدم قبل الشروع في شرح مسائل الفصل مقدمتين تمس الحاجة إليهما المقدمة الأولى في حد علم الكلام وبيان موضوعه ، وفي تفسير ألفاظ تستعملها العلماء في هذا العلم . أما حقيقة علم الكلام ، فهو العلم بأحكام الألوهية وإرسال الرسل وصدقها في كل أخبارها وما يتوقف شيء من ذلك عليه خاصة به

## فصل

( قوله ينبغي ) أي يستحسن ( قوله تمس ) أي تدعو ، وبإبه فرح ونصر ( قوله المقدمة الأولى الخ ) هي مقدمة علم من حيث احتوائها على الحد والموضوع ، وترك الغاية وهي تصحيح الإيمان ، والاسم وهو علم أصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام ، والحكم هو الوجوب العيني على كل مكلف ، والواضع وهو أبو الحسن الأشعري ومن تبعه بمعنى أنهم دونوا كتبه وردوا شبه وإلا فعلوم أنه جاء به كل نبي ، والمسائل وهي القضايا المثبتة فيه بالإبراهين العقلية ولقلية ، والاستمداد وهو مستمد من الكتاب والسنة ، والنسبة وهي أنه أصل العلوم الدين وما سواه فرع عنه ، والفضل وهو أنه أشرف العلوم لكونه متعلقا بالله ورسله وما يتبع ذلك وهي مقدمة كتاب أيضا من حيث احتوائها على ألفاظ يتوقف الشروع في ذلك الكتاب عليها ( قوله علم الكلام ) الإضافة بيانية ( قوله وبيان موضوعية موضوعه ) والمراد بيان موضوعية الموضوع التصديق بموضوعية الموضوع : أي التصديق بأن كذا موضوع العلم ، وإنما قدرنا موضوعية لأن التصديق إنما يتعلق بموضوعية الموضوع لا بالموضوع فالموضوع من قبيل التصديقات بخلاف الحد فإنه من قبيل التصورات ( قوله أما حقيقة علم الكلام ) أي حقيقته التفصيلية وهي عين الحد ولوعبر به لكان أحسن لتقديم ذكره ( قوله فهو العلم الخ ) الأسكام جمع حكم بمعنى النسبة القائمة فإن أريد بالعلم النسب فالإله للتصوير ، وإن أريد به التصديق بالنسب فالإله للتعديدية وإن أريد به الملكات فالإله الملأية ، والألوهية هي كون الذات إلها : أي معبودا بحق ، ثم إن المراد بأحكام الألوهية الأحكام التي تضمنتها الألوهية مثل ثبوت القدرة والإرادة ، وليس المراد الأحكام المتعلقة بالألوهية من حيث كونها معنى من المعاني وأنها أمر اعتباري وأنها لا تنقسم لأن هذه الأحكام لا يتكلم عليها في هذا الفن ( قوله وإرسال الرسل ) عطف على الألوهية : أي والعلم بأحكام إرسال الرسل : أي الأحكام التي تضمنها إرسالهم من وجوب الصدق والأمانة الخ واستحالة أضدادها وعلى هذا فقوله : وصدقها من عطف الخاص صرح به لأجل قوله : في كل الخ ( قوله في كل أخبارها ) أي سواء كانت متعلقة بالأحكام أولا ( قوله وما يتوقف الخ ) عطف على الأحكام : أي والعلم بالشيء الذي يتوقف عليه أحكام الألوهية . وما عطف عليها من أحكام الإرسال فضمير عليه راجع لما وقوله من ذلك راجع لأحكام الألوهية وما عطف عليه ، وقوله : خاصة به حال من ما : أي حال كون ذلك الشيء الذي هو مصدوق ما خاصا بذلك الأحكام . ثم إن المراد بالشيء الذي هو مصدوق ما حدوث العالم أو ثبوت إمكانه اللذان يتوقف عليهما ثبوت بعض أحكام الألوهية كثبوت القدرة والإرادة الخ مما كان دليله العقل فخرج السمع والبصر والكلام ، وثبوت بعض

وتقرير أدلتها بقوة هي مظنة لرد الشبهات وحل الشكوك هكذا حده الشيخ ابن عرفة قال :  
فيخرج علم المنطق ومن ثم قال غير واحد هو فرض كفاية على أهل كل قطر ينق الوصول منه  
إلى غيره ، وحدته ابن التلمساني بأنه العلم بثبوت الألوهية والرسالة وما يتوقف معرفتهما عليه  
من جواز العالم وحدونه وإبطال ما يناقض ذلك ، ورد الشيخ ابن عرفة بفساد عكسه لخروج  
أحكام المعاد ،

أحكام الرسالة كتبوت صدق الرسل في الأخبار الدالة على الأحكام الشرعية فإنه متوقف على المجيزة  
المتوقفة على حدوث العالم . أما الصدق في الأخبار التي ليست دالة على حكم شرعي فدليلة الشرع  
كالعصمة والتبليغ ، وخرج بهذه الحال علم المنطق فإنه وإن توقف عليه شيء في أحكام الألوهية  
وأحكام الرسالة إلا أنه ليس خاصا بذلك الذي توقف عليه ، بل يخدم في جميع العلوم ( قوله  
وتقرير أدلتها ) عطف على أحكام : أي والعلم بتقرير أدلة الأحكام : أعني ثبوت القدرة لله وهكذا  
( قوله بقوة ) الباء الملابسة أي متلبسا ذلك التقرير بقوة : أي إدراك قوى تام ( قوله هي ) أي  
تلك القوة مظنة لرد الشبهات جمع شبهة ما يظن دليلا وليس بدليل ( قوله وحل الشكوك ) كقول  
الفلسفي للسني الذي يعتقد الصانع لم لا يكون العالم قديما وما المانع من قدمه ، فقد أوجب الفلسفي  
شكا وما قاله ليس شبهة ( قوله الشيخ ابن عرفة ) هو الامام أبو عبد الله محمد بن عرفة ( قوله  
ومن ثم ) أي من أجل تعريف علم الكلام بما سبق الذي لا يعرفه إلا القليل من الناس حيث  
زيد فيه العلم بتقرير أدلة الأحكام بقوة الخ ( قوله هو ) أي علم الكلام بالمعنى المذكور ( قوله  
فرض كفاية ) أي لا فرض عين لأنه لا يقدر عليه كل أحد ( قوله قطر ) أي مكان ، وليس المراد  
به الاقليم ، وقوله : يتق الخ بأن كان بينه وبين الآخر يومان مثلا ( قوله بثبوت الألوهية ) أي  
بثبوت أحكام الألوهية : أي الأحكام التي تضمنتها الألوهية ، والمراد بالأحكام هنا المهيوم به كالقدرة  
وقوله : والرسالة : أي والعلم بثبوت ما تضمنته الرسالة كالعصمة والتبليغ والصدق والأمانة ( قوله  
وما يتوقف الخ ) أي والعلم بما يتوقف الخ : أي بالأمور التي يتوقف عليها معرفة ما تضمنته  
الألوهية والرسالة ، فقوله : معرفتهما : أي معرفة ما تضمنته ( قوله من جواز الخ ) بيان لما ،  
والمراد بالجواز الامكان بأن يكون جائز الوجود والعدم ، وقوله : وحدونه : أي وجوده بعد عدم  
والواو بمعنى أولان أحد الاممين كاف ( قوله وابطال ما يناقض ذلك ) أي والعلم بابطال ما يناقض  
ثبوت الأحكام التي تقتضيها الألوهية والرسالة ، والذي يناقض ذلك هو الشبه والشكوك ، والمراد  
العلم بالأدلة التي بها إبطال ما يناقض ذلك ، فاندفع ما يقال لابطال صفة قائمة بالمبطل والعلم بذلك  
ليس من علم الكلام ( قوله بفساد عكسه ) أي جمعه : أي برده بأنه غير جامع ( قوله لخروج  
أحكام المعاد ) أي الأحكام المتعلقة بسود الأجسام لما كانت عليه وثبوت الفتنة عند خروج الروح  
والصراط والميزان وغير ذلك بخلاف تعريف ابن عرفة ، فإن أحكام المعاد داخلية فيه بقوله وصدقها  
في كل أخبارها ، فإن من جملة أخبارها أحكام المعاد ، وقد يجاب بأنها داخلية في قوله والرسالة لأن  
المراد والعلم بثبوت ما تضمنته الرسالة ولا شك أنه شامل لجميع ما ذكر ، وحينئذ فلا فرق بين تعريف

وتقرير أدلتها بقوة هي مظنة لرد الشبهات وحل الشكوك هكذا حده الشيخ ابن عرفة قال :  
فيخرج علم المنطق ومن ثم قال غير واحد هو فرض كفاية على أهل كل قطر يشق الوصول منه  
إلى غيره ، وحده ابن التلمساني بأنه العلم بثبوت الألوهية والرسالة وما يتوقف معرفتهما عليه  
من جواز العالم وحدوته وإبطال ما يناقض ذلك ، ورده الشيخ ابن عرفة بفساد عكسه لخروج  
أحكام المعاد ،

أحكام الرسالة كثبوت صدق الرسل في الأخبار الدالة على الأحكام الشرعية فانه متوقف على المعجزة  
المتوقفة على حدوث العالم . أما الصدق في الأخبار التي ليست دالة على حكم شرعي فدليله الشرع  
كالعصمة والتبليغ ، وخرج بهذه الحال علم المنطق فانه وإن توقف عليه شيء في أحكام الألوهية  
وأحكام الرسالة إلا أنه ليس خاصا بذلك الذي توقف عليه ، بل يتخدم في جميع العلوم ( قوله )  
وتقرير أدلتها عطف على أحكام : أي والعلم بتقرير أدلة الأحكام : أعني ثبوت القدرة لله وهكذا  
( قوله بقوة ) الباء للملابسة أي متلبسا بذلك التقرير بقوة : أي إدراك قوى تام ( قوله هي ) أي  
تلك القوة مظنة لرد الشبهات جمع شبهة ما يظن دليلا وليس بدليل ( قوله وحل الشكوك ) كقول  
الفلسفي السني الذي يعتقد الصانع لم لا يكون العالم قديما وما المانع من قدمه ، فقد أوجب الفلسفي  
شككا وما قاله ليس شبهة ( قوله الشيخ ابن عرفة ) هو الامام أبو عبد الله محمد بن عرفة ( قوله )  
ومن ثم ( أي من أجل تعريف علم الكلام بما سبق الذي لا يعرفه إلا القليل من الناس حيث  
زيد فيه العلم بتقرير أدلة الأحكام بقوة الخ ( قوله هو ) أي علم الكلام بالمعنى المذكور ( قوله )  
فرض كفاية ( أي لا فرض عين لأنه لا يقدر عليه كل أحد ( قوله قطر ) أي مكان ، وليس المراد  
به الاقليم ، وقوله : يشق الخ بأن كان بينه وبين الآخرين مانعا مثلا ( قوله بثبوت الألوهية ) أي  
بثبوت أحكام الألوهية : أي الأحكام التي تضمنتها الألوهية ، والمراد بالأحكام هنا المحكوم به كالقدرة  
وقوله : والرسالة : أي والعلم بثبوت ما تضمنته الرسالة كالعصمة والتبليغ والصدق والأمانة ( قوله )  
وما يتوقف الخ ( أي والعلم بما يتوقف الخ : أي بالأمور التي يتوقف عليها معرفة ما تضمنته  
الألوهية والرسالة ، فقوله : معرفتهما : أي معرفة ما تضمنته ( قوله من جواز الخ ) بيان لما ،  
والمراد بالجواز الامكان بأن يكون جائز الوجود والعلم ، وقوله : وحدوته : أي وجوده بعد عدم  
والواو بمعنى أولان أحد الأمرين كاف ( قوله وإبطال ما يناقض ذلك ) أي والعلم بإبطال ما يناقض  
ثبوت الأحكام التي تقتضيها الألوهية والرسالة ، والذي يناقض ذلك هو الشبه والشكوك ، والمراد  
العلم بالأدلة التي بها إبطال ما يناقض ذلك ، فاندفع ما يقال لإبطال صفة قائمة بالمبطل والعلم بذلك  
ليس من علم الكلام ( قوله بفساد عكسه ) أي جمعه : أي برده بأنه غير جامع ( قوله لخروج  
أحكام المعاد ) أي الأحكام المتعلقة بعود الأجسام لما كانت عليه وثبوت الفتنة عند خروج الروح  
والصراط والميزان وغير ذلك بخلاف تعريف ابن عرفة ، فان أحكام المعاد داخلة فيه بقوله وصدقها  
في كل أخبارها ، فان من جملة أخبارها أحكام المعاد ، وقد يجاب بأنها داخلة في قوله والرسالة لأن  
المراد والعلم بثبوت ما تضمنته الرسالة ولا شك أنه شامل لجميع ما ذكر ، وحينئذ فلا فرق بين تعريف

ومنها لفظ الدائم ويعنون به الموجود الذي لا ينقضى وجوده : أى لا يلحقه عديم ، ويسمونه أيضا الأبدى ، ومنها لفظ الحادث ويعنون به ما وجد بعد أن كان معدوما ، ومنها لفظ الجوهر ويعنون به ما كان جرمه يشغل فراغا بحيث يمتنع أن يحل غيره حيث حل وهو معنى المتحيز ، وذلك كالإنسان والحجر لا كالعلم واللون ، فإن كان الجوهر دقيقا بحيث انتهى في الدقة إلى أنه لا يقبل الانقسام بوجه فهو المسمى بالجوهر الفرد ، وإن كان يقبل الانقسام فهو المسمى بالجسم ويسمى كل واحد من أجزائه جسما ، وإنما يمتنعون من تسمية الدقيق جسما حال انفراده أما إذا انضم إلى غيره سموا كل واحد منهما جسما لأن حقيقة الجسم المأثبات وكل من الجوهرين عند الاجتماع يصدق عليه أنه مؤلف ، ومنها لفظ العرض ويعنون به ما كانت ذاته لا تشغل فراغا ولا له قيام بنفسه ، وإنما يكون وجوده تابعا لوجود الجوهر كالعالم الذي يقوم بالجوهر والحركة والسكون ، فاما لا تشغل فراغا ، بل الفراغ الذي يشغله الجوهر قبل انصافه بها هو الفراغ الذي يشغله مع انصافه بها من غير زيادة ، ومنها الأكوان ويعنون بها أعراضا مخصوصة وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، ومنها لفظ الواجب

أن هذا يفيد أن القديم والأزلى مترادفان مع أن الذى يفسر القديم بالموجود الذى لا أول لوجوده يجعل الأزلى أعم لانفراده فى أعدادنا قبل وجودنا فانها أزلية لا قديمة لأنها ليست موجودة ، وأما قدرة المولى مثلا فهي قديمة وأزلية ، وأما من يقول بترادفهما فيفسر الأزلى بالموجود فى أزمنة مقدرة غير متناهية فى جانب الماضى ( قوله ويعنون به الموجود الذى لا ينقضى وجوده ) هذا على القول بنفى الأحوال . وأما على القول بها فيفسر بأنه الثابت الذى لا انتفاء لثبوته ( قوله ويعنون به ما وجد الخ ) ويطلق مجازا على المتجدد بعد عدم كالأبوة التى توصف بها إذا ولد لك ولد ( قوله ما كان جرمه الخ ) أى شيئا كان جرمه : أى ذاته الخ ، وفيه أن الجوهر جرم ولا جرم له إلا أن تجعل الاضافة للضمير بيانية ، والأولى أن يقول ويعنون به الجرم الذى يشغل فراغا ( قوله فراغا ) أى خلوا ( قوله بحيث الخ ) حثية توضيح لا تنقيد ( قوله بمعنى المتحيز ) أى بذاته لا بالتبع وإلا فهو العرض وهو لا يشغل فراغا ( قوله كالإنسان والحجر ) أى أفرادهما لأنها المتصفة بالجرمية لاحقيقة كل وكذا قوله لا كالعالم واللون ( قوله بوجه ) أى لا طول ولا عرضا ولا عمقا ( قوله وإن كان يقبل الانقسام ) أى طول فقط أو طول وعرضا فقط أو طول وعرضا وعمقا ( قوله هو المسمى ) أى عند أهل السنة ( قوله ويسمى الخ ) أى كما تسمى الهيئة الاجتماعية بالجسم كذلك كل جوهر باعتبار ضمه يقال له جسم وقيل الجسم هو الهيئة الاجتماعية من الجواهر وأما كل جوهر ولو باعتبار انضمامه إلى غيره فلا يقال له جسم ( قوله ما كانت ذاته الخ ) الأولى أن يقول مالا يشغل فراغا لأن العرض ليس ذاتا بل معنى ( قوله ولا له قيام الخ ) أخرج الذات العلية لأنها قائمة بنفسها ( قوله وإنما يكون الخ ) من تمة التعريف مخرج لصفات البارئ فلا تسمى عرضا لاختصاصه بالصفات الوجودية الحادثة ( قوله قبل انصافه بها ) أى عند اعتباره مجردا عنها ، وقوله : مع انصافه بها : أى عند اعتبار انصافه بها ( قوله ومنها الأكوان الخ ) الكون فى الاصطلاح هو حصول الجرم فى الحيز المخصوص ، فإذا حصل فى الحيز المخصوص فلما أن يكون حصوله فيه من غير سابقة حصول آخر فى ذلك الحيز المخصوص فهو الحركة وعلمه

ويعنون به مالا يتصور في العقل عدمه اما بالضرورة كالتحيز للجوهر . واما بالنظر كوجوده تعالى وثبوت صفات ذاته ، ومنها لفظ المستحيل ويعنون به مالا يتصور في العقل وجوده اما ضرورة كوجود الضدين في محل واحد وزمان واحد أو نظرا كوجود الشريك له جل وعلا ومنها لفظ الجائر ويعنون به مالا يلزم من تصور وجوده ولا عدمه محال لذاته إما بالضرورة كوجود زيد ونحوه ، واما بالنظر كالثواب للطيعين والعقاب للكافرين واحتراز بقوله : لذاته من ضرورة الجائر واجبا لأمر خارج عن ذاته وهو تعلق علم الله تعالى بوجوده كالجنة والنار أو مستحيلا لتعلق علم الله بعدم وقوعه كوجود الثواب للكافرين وحصول العقاب للطيعين .

السكون وان كان حصوله في ذلك الحيز مع حصول جرم آخر فان كان بحيث لا يمكن أن يتخللها ثالث فهو الاجتماع وان كان بحيث يمكن أن يتخللها ثالث فهو الافتراق ( قوله مالا يتصور الخ ) ماواقعة على شيء سواء كان ذاتا كذات الله أو صفة كالقدرة أو معنى ككونه قادرا . والمراد بالتصور هنا التصديق ولا شك أن القدرة مثلا لا يصدق العقل بعدمها وان كان يتصوره لأجل الحكم عليه بالاستحالة في نحو قدرة الله عدمها مستحيل واطلاق التصور على التصديق لاضرر فيه لأنه يطلق على مقابل التصديق وعلى ما هو أعم أعنى مطلق إدراك لكن يرد حيفنذ أنه من استعمال الكلّي في بعض جزئياته بدون قرينة وهذا غير سائق في الحدود . واعلم أنه قيل ان أريد بالكلّي نفس ذلك الجزئي كان مجازا فلا بد له من قرينة معينة لذلك الجزئي . وقيل ان استعمال الكلّي في الجزئي حقيقة مطلقة سواء استعمل فيه من حيث تحقق الكلّي في ذلك الجزئي أو أريد بالكلّي نفس ذلك الجزئي ويكون من استعمال المشترك المعنوي في فرد من أفرادهِ ولا بد فيه من قرينة معينة ، ثم ان المراد بتصور العدم المنفي المصاحب لتحقيق النقيض ولا شك أن الصفات السلبية لا يصدق العقل بعدمها مع تحقق النقيض وكذا يقال في الصفات المعنوية ، وقوله : عدمه نائب فاعل يتصور ان قرئ بالبناء للمجهول أو فاعله إن قرئ بالبناء للفاعل بمعنى يمكن ، وعلى الثاني لا حاجة لقوله في العقل لأن الواجب لا يمكن عدمه وجد عقل أم لا ( قوله اما بالضرورة ) أي بداهة العقل فلا يتوقف على نظر واستدلال والباء للملابسة : أي إمامتلبس بالضرورة ( قوله كالتحيز ) هو أخذ الجوهر قدرا من الفراغ ( قوله وجوده ) أي تحققه فخرجت الصفات السلبية والمعنوية لأن العقل يصدق بتحقيق كل لا بعدمه فهما ليسا من أفراد المستحيل ( قوله الضدين ) كالبياض والسواد ( قوله مالا يلزم الخ ) أي مالا يلزم من التصديق بوجوده ولا من التصديق بعدم وجوده محال وهذا التعريف مبني على القول بنفي الأحوال أو ان المراد بالوجود الثبوت مجازا وارتكبه في التعريف لشهرته ( قوله كوجود زيد ) أي فان عدم لزوم المحال لتصور وجوده ضروري ( قوله ونحوه ) يفنى عنه الكاف ( قوله كالجنة والنار ) أي فان وجودهما باعتبار تعلق علم الله به واجب لأنه يلزم من عدم وجودهما محال وهو انقلاب العلم جهلا ( قوله لتعلق الخ ) فيه أن العلم بوجود الثواب للكافرين والعقاب للطائعين علم تصديقي : أي مشابهة لعلنا التصديقي ولم تتعلق به الارادة فلا يتعلق به العلم فكان المناسب للشارح أن يقول لعدم تعلق علم الله بوجوده . وأما علم الله المشابهة لعلنا التصوري فلا يفتني أصلا لتعلقه بجميع أقسام الحكم العقلي ( قوله كوجود الثواب الخ ) الأولى أن يمثل بعكس



[ المقدمة الثانية ] اعلم أن الاستدلال على أربعة أضرب . الأول الاستدلال بالسبب على السبب كالاستدلال بحس النار مثلا على احتراق المسوس . الثاني عكسه وهو الاستدلال بالسبب على السبب كالاستدلال باحتراق الشيء مثلا على مس النار له ، ومنه الاستدلال بوجود الأثر على وجود المؤثر . الثالث الاستدلال بأحد مسببي سبب واحد على السبب الآخر كالاستدلال بغليان الماء المركب في آنية على النار مثلا على حرارته ، فإن غليانه وحرارته مسبان على سبب واحد وهو مجاورة النار . الرابع الاستدلال بأحد المتلازمين على الآخر كالاستدلال بوجود كونه جل وعلما على وجوب قيام العلم به ، ومنهم من رد هذا إلى القسم الثاني وهو الاستدلال بالسبب على السبب وحصر الاستدلال في الثلاثة الأول ، فإذا عرفت هذا فالذي يصلح من هذه الأنواع لعرفته تعالى النوع الثاني والرابع . أما الأول وهو الاستدلال بالسبب على السبب فتحال في حقه تعالى لوجوب وجوده فيستحيل أن يكون له سبب ، وبين هذا يبطل في حقه القسم الثالث .

هذا المثال دفعا لعدم توهم الجواز في كل ، والمراد بالمنطبع ماقابل الكافر فيشمل العاصي ( قوله المقدمة الثانية الخ ) المناسب لقوله سابقا المقدمة الأولى في كذا أن يقول هذا المقدمة الثانية في أضرب الاستدلال اعلم الخ ( قوله الاستدلال بالسبب الخ ) نحو هذا الحجر شر به حرام لاسكاره . فقد استدل بالسبب وهو الاسكار على السبب وهو الحرمة ونحو هذا الثوب محترق لماسة النار له وهذه طريقة الفقهاء والأصوليين وإن جعلت العلة حدا وسطا كان قياسا منطقيا فتقول الحجر مسكر وكل مسكر حرام وهذا الثوب مسه النار وكل مامسته النار فهو محترق ، ويسمى هذا الدليل عند الأصوليين قياس العلة وعند المناطقة البرهان اللغوي لأن الحجة الأوسط فيه يصلح جوابا للسؤال بلم ، فإذا قيل لم كان الحجر حراما فيقال لأنه مسكر ( قوله كالاستدلال باحتراق الشيء الخ ) فنقول هذا الجسم مسه النار لاحتراقه وإن جعلت السبب حدا وسطا كان قياسا منطقيا فتقول هذا الجسم محترق وكل محترق مسه النار ينتج هذا مسه النار وهذا يقال له برهان إثني لأن الحجة الأوسط فيه يفيد إثنية النسبة : أي تحققها ( قوله ومنه الخ ) وهذا شأن أهل هذا الفن وذلك كقولك العالم صنعة وكل صنعة لها صانع ينتج العالم له صانع فالأثر كالعالم والمؤثر كالملوك فالملوك يقال له سبب ومؤثر ( قوله بأحد مسببي الخ ) فإذا كنت عالما بالغليان دون الحرارة لبعذك عن الماء مثلا فتقول كلما وجد الغليان وجدت المجاورة للنار وكلما وجدت المجاورة النار وجدت الحرارة ينتج كلما وجد الغليان وجدت الحرارة فقد استدل بأحد السببين على وجود السبب الآخر وهذا القسم مأخوذ من القسمين قبله لانه لا تنك تقول كلما وجد هذا السبب وجد سببه وكلما وجد ذلك السبب وجد السبب الآخر وبالعكس ( قوله فإن غليانه الخ ) فيه أن الغليان مسبب عن الحرارة القوية المسببة عن مجاورة النار فالاستدلال بالغليان على وجود الحرارة من الاستدلال بالسبب على السبب لكن هذا بحث في مثال وهو لا يضر ( قوله وبين هذا الخ ) أي وبالعلة التي قلت في الأول يبطل الثالث ، فيقال في بطلانه انه ليس هناك سبب أثر في الله عز وجل وفي غيره حتى يستدل بذلك السبب الآخر على الله لانه لوجوب وجوده يستحيل أن يكون له سبب مؤثر فيه

( ص ) إذا عرفت هذا أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة فأقرب شيء يخرجك عن التقليد بعون الله تعالى أن تنظر إلى أقرب الأشياء إليك وذلك نفسك . قال الله تعالى - وفي أنفسكم أفلا تبصرون - فتعلم على الضرورة أنك لم تكن ثم كنت فتعلم أن لك موجدًا أوجدك لاستحالة أن توجد نفسك وإلا لا يمكن أن توجد ما هو أهون عليك من نفسك وهو ذات غيرك لمساواته لك في الامكان ، وإنما قلنا هو أهون عليك لما في إيجادك نفسك من زيادة التهافت والجمع بين متنافيين وهو تقدمك على نفسك وتأخرك عنها لوجوب سبق الفاعل على فعله فإذا كانت ذاته نفس فعله لزم المحدث المذكور .

( ش ) الإشارة بهذا راجعة إلى مضمون ماسبق وهو ضعف التقليد والخشية على صاحبه وكيفية النظم للاستدلال بالنفس أن تقول أنا لم أكن ثم كنت أو أنا موجود بعد عدم أو أنا حادث وكلها بمعنى واحد وكل من لم يكن ثم كان أو كل موجود بعد عدم أو كل حادث

( قوله إذا عرفت الخ ) شروع في بيان النظر الموصل لمعرفة وجود الصانع ( قوله أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة ) الإضافة لادنى ملائسة : أي المقلد الحامل له على النظر لنفسه بعين بصيرته الشفقة عليها ( قوله فأقرب شيء ) الإضافة للاستغراق : أي فأقرب الأشياء وهذا مبتدأ خبره أن تنظر ، وقوله يخرجك صفة شيء ( قوله يخرجك عن التقليد ) أي في عقيدة الوجود لافي جميع العقائد كما هو ظاهر العبارة ( قوله وذلك ) أي أقرب شيء ( قوله نفسك ) أي هيكلك المخصوص المركب من الجسم والروح ( قوله وفي أنفسكم ) خبر لمحدث ( أي آيات وعلامات دالة على وجود الصانع ، وقوله : أفلا تبصرون : أي أفلا تنظرون نظر متبصر والفاء عاطفة على محذوف هو مدخول همزة الاستفهام : أي أعميتم فلا تبصرون ( قوله على الضرورة ) أي بالضرورة وبداهة العقل ( قوله أنك الخ ) أي وكل من لم يكن ثم كان لابق له من موجد فقد ذكر المصنف الصغرى وحذف الكبرى ، وقوله : فتعلم أن لك الخ هو النتيجة ( قوله لاستحالة الخ ) تعليل لمحدث . والأصل فتعلم أن لك موجدًا أوجدك ولا بد أن يكون غيرك لاستحالة الخ ( قوله وإلا الخ ) أي وإلا يستحيل أن توجد نفسك بأن أمكن ذلك ( قوله لما في إيجادك الخ ) بخلاف إيجادك لغيرك فلا تهافت فيه فلما كان إيجاد الغير أهون من إيجاد النفس ( قوله من زيادة التهافت ) أي التنافي والتساقط وإضافة زيادة لما بعده للبيان ، وقوله : والجمع الخ عطف تفسير ( قوله وهو تقدمك على نفسك ) أي من حيث الفاعلية ، وقوله : وتأخرك عنها : أي من حيث المفعولية فالمراد التقدم والتأخر في الزمان : أي وإذا بطل كون الفاعل مفعولا لنفسه بطل كون الشخص موجدًا لنفسه كما أشار له المصنف بقوله فإذا كانت الخ ( قوله نفس فعله ) أي مفعوله فأراد بالفعل الحاصل بالمصدر ( قوله ماسبق ) أي من العبارات ( قوله وهو الخ ) بيان لمضمون ماسبق ، وقوله : وهو ضعف التقليد : أي ضعف القول به ، والأولى أن يقول : وهو أن التقليد لا يكفي وأن صاحبه لا ينجو من النار ، لأن هذا مذهب المصنف ( قوله النظم ) أي نظم القياس ( قوله للاستدلال ) أي لأجل الاستدلال على وجود الصانع ( قوله أن تقول ) خبر كيفية ، والقول بمعنى المقول إذ هو الكيفية ( قوله وكلها بمعنى واحد ) أي ما لا وإن اختلف المفهوم ، لأن الأولى ملحوظ فيها

فله موجد أوجده فينتج هذا البرهان أما لمى موجد أوجدنى . أما المقدمة الأولى وهى الصغرى فلا  
تفتقر إلى دليل لأنها معلومة بالضرورة لأن كل عاقل لا يرتاب فى أن هيئته المخصوصة التى هو عليها  
وبها تحققت حقيقته الانسانية مثلا كانت معدومة ثم كانت . وأما المقدمة الثانية وهى الكبرى  
الحاكمة بافتقار كل حادث الى محدث بكسر الدال ، فمنهم من يدعى أنها ضرورية لا تفتقر إلى  
دليل حتى قال الفخر فى المعالم ان العلم بها مركوز فى فطرة طبائع الصبيان ، فانك إذا لظمت وجه  
الصبي من حيث لا يرايه ، وقلت له إنما حصلت هذه اللطمة من غير فاعل ألينة لا يصدقك بل فى  
فطرة البهائم ، فان الجار إذا أحس بصوت الخشبة فزع لأنه تقرر فى فطرته أن حصول صوت  
الخشبة بدون الخشبة محال ، ومنهم من يقررها بوسط : أى بدليل فيقول ان الحادث إذا حدث  
فى الوقت المعين فالعقل لا يمنع صحة تقدمه على الوقت الذى وجد فيه بأوقات أو تأخره عنه بساعات  
فاختصاصه بالوجود فى ذلك الوقت بدلا عن العدم المجوز يفتقر إلى مخصص ، وإلا لكان أحد  
الأمرين المتساويين مساويا لذاته راجحا لذاته وهو محال ضرورة ، فتعين أن يكون الترجيح

أولا العدم بخلاف الثانية والثالثة ، فالمحفوظ فيهما أولا الوجود ( قوله فينتج هذا البرهان الخ )  
جعل ما ذكر برهانا واحدا نظرا للمعنى ، وإلا فهى فى اللفظ ثلاثة براهين ( قوله لأن الخ )  
تنبيه لادليل إذ الضرورى لا يحتاج لدليل ( قوله هيئته ) أى هيكله المخصوص ( قوله وبها ) أى  
بتلك الهيئته التى هى من جزئيات الحقيقة ( قوله بتحقت ) أى فى الخارج ( قوله مثلا ) راجع  
لقوله فى أن هيئته الخ : أى لا يرتاب فى أن هيئته ولا فى أن هيئته زيد أو عمرو كانت الخ ( قوله  
كانت معدومة الخ ) هذا يناسب القضية الأولى التى لوحظ العدم فيها أولا ( قوله الحاكمة الخ )  
يناسب المشى على الاستدلال بالحدوث لا الامكان ( قوله لا تفتقر الخ ) لأن لزوم الموجد للحادث  
بين ( قوله حتى قال ) أى انتهى الأمر إلى أن قال ( قوله فى فطرة الخ ) أى فى خلقه هى  
سجية الصبيان ( قوله من حيث ) أى من مكان : أى فى مكان ( قوله لا يصدقك ) أى بل  
يكذبك ( قوله فى فطرة البهائم ) أى فى خلقه هى البهائم ( قوله فان الجار ) أى الذى هو أبدا  
الحيوانات ( قوله ان حصول صوت الخ ) أى فذلك القضية مركوزة فى غير العاقل ، وحينئذ  
فالكبرى القائلة وكل حادث فله محدث معلومة للبهائم ( قوله بدون الخشبة ) أى التى هى فاعل  
الصوت ( قوله ومنهم من يقررها الخ ) المناسب لما سبق أن يقول ، ومنهم من يقول انها نظرية  
( قوله من يقررها ) أى يثبتها ( قوله فى الوقت المعين ) أى كيوم الجمعة ( قوله فالعقل لا يمنع  
الخ ) أى بل العقل يجوز وجوده يوم الخميس أو يوم السبت ( قوله بأوقات ) أى أوقات ( قوله  
بساعات ) هى المعبر عنها أولا بالأوقات ، فقد تفنن ( قوله المجوز ) بفتح الواو المشددة ( قوله  
لكان أحد الأمرين الخ ) المراد بهما الوجود فى الوقت المعين وعدم الوجود فيه ، والمراد بأحدهما  
الوجود ، وقوله : مساويا : أى لغيره ، وهو العدم ، وقوله : لذاته : أى لأجل ذاته لا لأمر  
خارجى ، وقوله : راجحا : أى عن العدم لأجل ذاته ، وقوله : وهو محال ضرورة : أى لمافيه  
من الجمع بين متنافيين ، وهو كون المساوى الذى هو غير راجح راجحا ( قوله الأمرين ) هما  
الوجود والعدم ، وقوله : وإلا الخ : أى وإلا قل انه يفتقر الخ بل قلنا بعدم الافتقار ( قوله فتعين الخ )

للوجود بدلا عن العدم يرجح منفصل عن الحادث وهو الفاعل المختار جلا وعلا ، هذا ان قلنا ان الوجود والعدم بالنسبة إلى الممكن متساويان وهو المختار أما ان قلنا ان العدم أولى به من الوجود لقبوله إياه بلا سبب ، فأظهر في الاحتياج إلى الصانع لئلا يلزم ترجيح الوجود المرجوح بلا مرجح والصحيح أن العلم بتلك المقدمة الكبرى نظري إلا أنه يحصل بنظر قريب كما قررناه الآن ولأجل قربيه ظن قوم أن ذلك العلم ضروري ، وأما مبالغة الفخر الرازي بأنه في فطرة الصبيان ممنوع عمومته في جميعهم ، وإن أراد في فطرة أكثرهم فهم فسلم لسكن لانسلم أنه لاعلم لمميزهم إلا الضروري حتى يلزم ماذا وكيف ونحن نرى الصبيان لا ينفكون عن علوم نظرية لاسمها القرية التي لاتعارضها شبهة ويتمحض العقل فيها ، وأما المبالغة بأنه مركز أيضا في فطرة البهائم بدليل ما ذكر في صوت الخشبة فمن أعجب ما يذكر أن البهائم تدرك قضايا كلية ولوازمها

من هنا إلى قوله بمرجح هو ما أتجه الدليل المتقنم . وأما قوله : منفصل الخ فدعوى أخرى يأتي دليلها ، وكذلك كون ذلك المرجح هو الفاعل المختار ، ومعنى كون المولى منفصلا عن الحادث أنه ليس جزءا منه ولا قائما به كالعرض ( قوله هذا ) أى الاستدلال على الكبرى بهذا الدليل ( قوله بالنسبة إلى الممكن ) نظر إلى أن منشأ احتياج العالم للصانع الامكان ( قوله لقبوله ) أى الممكن إياه : أى العدم بلا سبب ، وهذا بخلاف الوجود فإنه يقبله لسبب ، والمراد بالقبول الحصول بالفعل : أى أن العدم يحصل بدون سبب بخلاف الوجود فلا بد له من سبب ( قوله فأظهر الخ ) أى فالممكن من حيث وجوده أشد ظهورا في الاحتياج إلى الصانع الخ لأنه إذا كان على القول بالتساوى يحتاج وجوده لصانع ، فاحتياج وجوده لصانع على القول بعدم التساوى أولى ( قوله لئلا يلزم الخ ) أى بخلافه على الأول ، فإن فيه ترجيح الوجود المساوى ( قوله والصحيح ) أراد به الراجح ، لمقابلته حيث وجد مرجوح لافاسد : ولو عبر بالراجح لكان أولى ( قوله أن العلم ) أى التصديق ( قوله ممنوع عمومته ) في الكلام حذف أى فلا تصح لأنه ممنوع عمومته في جميعهم وفيه أن الفخر لم يدع العموم ، فمن الجائز أنه أراد الجنس ، وحينئذ فلا يرد عليه ذلك المنع ( قوله وإن أراد الخ ) قول الشارح لكن لا نسلم الخ يقتضى أن الأولى حذف قوله أكثر ( قوله إلا الضروري ) أى بل يحصل عندهم العلم النظري أيضا ( قوله ما ذكر ) أى من أن العلم بها ضروري ( قوله كيف الخ ) الاستفهام للاستبعاد : أى كيف لاعلم لهم إلا الضروري . والحال أن نرى الصبيان لا ينفكون الخ : أى ومن الجائز أن يكون من ذلك علمهم بأن كل فعل لابد له من فاعل موجد له ، وقد يقال ان الفخر غاية ما قال ان العلم بالكبرى ضروري حتى عند الصبيان ، وكون الصبيان عندهم علوم نظرية أولا فشى آخر فمن الجائز أن يجوزه فيهم ، ويقول ان العلم بتلك المقدمة ليس منه ( قوله ويتمحض الخ ) أى بحيث لا يعارضه الوهم ، فهذا يرجع لقوله : التي لا يعارضها شبهة ( قوله وأما المبالغة الخ ) في الكلام حذف ، والتقدير فلا تتم لأن من أعجب الخ وقوله : بأنه أى العلم بتلك المقدمة ( قوله أيضا ) مقدمة من تأخير ، والأصل مركز في فطرة البهائم أيضا : أى كما أنه مركز في فطرة الصبيان ( قوله تدرك قضايا كلية ) أى تصدق بها كاندراك الحار أن هذا صوت الخشبة ، وكل صوت للخشبة بدون الخشبة محال ، فقد أدرك

فلو قدر جاز أو حيوان غيره لم يضرب قط بخشبة لم يفر من صوتها ألبتة ، ولكن إذا تكرر عليه ذلك التأم عند سماعها تخيل من حسها الألم لمقارنته المؤلم وعدم التمييز والانفكاك في خياله كما أن السليم يفر من الجبل المبرقش لمقارنته الأذى عنده لهذا الشكل وهذا من الخيالات لامن التمييز العلى والله أعلم . قال معناه شرف الدين بن التماسى وهذه الطريقة : أعنى طريقة من يستدل على افتقار الحادث إلى سبب طريقة من يشوب الحدوث بالامكان عند الاستدلال على وجود الصانع وعلى هذه الطريقة عول امام الحرمين . وقد اختلف المتكلمون في منشأ احتياج الحادث إلى الصانع فقليل الامكان وهو اختيار ناصر الدين البيضاوى وجاعة ، وقيل الحدوث وهو عمدة أكثر المتكلمين ، وقيل مجموعهما وقيل الامكان بشرط الحدوث ،

الكبرى وهي كلية ، وأدرك لازم ذلك وهو النتيجة ( قوله فلو قدر الخ ) علة اقله فمن أعجب الخ ومعالم أن النتيجة ليست لازمة للكلية التي هي الكبرى فقط بل لازمة لها وللصغرى ، فقوله : ولوازمها : أى مع الصغرى ( قوله لم يفر الخ ) غير مسلم بالمشاهدة ( قوله عند سماعها ) فيه أن المسموع الصوت لا خشبة ، فالأولى عند سماعه ( قوله تخيل من حسها ) أى من الاحساس بصوتها : أى تخيل من سماع صوتها الألم ( قوله لمقارنته ) أى الحس ، وقوله : المؤلم وهو الخشبة ، والأولى أن يقول الألم ( قوله وعدم التمييز ) أى تمييز الألم عن الحس : أى وعدم اتصال الألم عن سماع الصوت ( قوله والانفكاك الخ ) عطف تفسير : أى إن الألم لا ينفك عن الحس في خياله ، فتمى وجد الحس فيه وجد الألم ( قوله السليم ) أطلق على المدوغ تفاؤلاً ( قوله يفر الخ ) أى مع علمه بأنه جبل ، وقوله : المبرقش ، وفى نسخة المرقش : أى مختلف اللون ( قوله لمقارنته الأذى عنده ) أى عند المدوغ ، وهذا من إضافة المصدر لفاعله ( قوله وهذا ) أى تخيل الألم الحاصل للحيوان من سماع صوت الخشبة ، وتخيل الأذى للسليم من رؤية الجبل المبرقش ( قوله العلى ) أى المنسوب للعلم نسب التمييز بمعنى العلم لنفسه مباينة ( قوله معناه ) أى ما ذكر من قوله : وأما مباينة الفخر الخ ( قوله وهذه الطريقة ) أى القائلة ان الكبرى نظرية ويستدل عليها بوسط ( قوله إلى سبب ) أى فاعل مختار وهو الله ( قوله من يشوب ) أى يخلط الحدوث بالامكان ويضمه له . لكن الأهم هو الحدوث ، ومن لوازمه الامكان ، وقد استدل به فى قوله : أنا لم أكن ثم كنت . ثم اعتبر الامكان في تحقيق الكبرى والاستدلال عليها فيما سبق بقوله : ان الحادث إذا حدث فى الوقت المعين ، فالعقل لا يمنع صحة تقدمه الخ والصحة هي الامكان ( قوله وعلى هذه الطريقة ) أى طريقة من يستدل على افتقار الحادث لسبب ( قوله وقد اختلف الخ ) كلام مستأنف ( قوله احتياج الحادث ) الأولى احتياج العالم لأجل أن يأتي على كل من الطرق الأربعة إلا أن يراد بالحادث الذات بقطع النظر عن التمييز عنها بهذا العنوان ( قوله فقل الامكان ) فنقول العالم ممكن وكل ممكن لا بد له من سبب يرجع وجوده على عدمه ( قوله الحدوث ) فنقول العالم حادث وكل حادث له صانع ( قوله وقيل مجموعهما الخ ) ونقول على هذا والذي بعده : العالم ممكن حادث وكل ما هو كذلك فله صانع ، فعلى القولين الأخير بن هيئة الدليل واحدة كما سيأتى للشارح ، ولا نقول على الأخير العالم ممكن بشرط الحدوث ، وكل

والحق أن كلها طرق موصلة إلى العلم بالصانع ، وهي إما أن تعتبر في الذوات أو الصفات فتكون الطرق الموصلة ثمانية من ضرب أربعة في اثنين ، فإن أسقط منها طريق الامكان بشرط الحدوث لأنه يرجع في الصورة إلى طريق الاستدلال بمجموع الامكان والحدوث سقط بسببه من الثمانية طريقان فبقى ستة طرق وكذا عدتها الفخر في الأربعين وعدتها في المعالم أربعة لأنه أسقط منها الطريقين الأخيرين لتركبهما من الأولين ، والفرق بين الاستدلال بطريق الامكان المجرد وبين غيره من الطرق أن العلم بحدوث العالم يتأخر في طريق الامكان المجرد عن العلم بالصانع ، وفي غيره يتقدم ، ويانه أما إذا حققنا أن العالم ممكن وجوده وعدمه لأرجحية لأحدهما على الآخر بذاته ويدل على ذلك افتقاره ، وأن كل ممكن بذاته من حيث هو هو قابل للوجود والعدم فالوجود له ليس من ذاته وكل ما ليس له الوجود من ذاته فالوجود له من غيره ثم ذلك الغير لابد أن يكون واجب الوجود لذاته وإلا لافتقر إلى ما افتقر إليه العالم ودار أو تسلسل على ماسياتي إن شاء الله تعالى بيانه في دليل قدم الصانع والدور والتسلسل محالان فثبت العلم بوجود مؤثر واجب لذاته

ما كان كذلك فله صانع ( قوله كلها الخ ) أى كل واحد منها طريق موصلة ، وليس أحدها أرجح من الآخر ( قوله في الذوات ) أى الأجرام ( قوله أوفى الصفات ) أى الأعراض ( قوله سقط طريقان ) هما الاستدلال بالامكان بشرط الحدوث في خصوص الأجرام وخصوص الأعراض ( قوله وكذا ) أى مثل عدتها ستة ( قوله في الأربعين ) أى في كتابه المسمى بالأربعين مسألة ( قوله لتركبهما من الأولين ) أى من الامكان فقط أو الحدوث فقط ، وفي العبارة تسامح لأن المركب من الأولين حقيقة هو الأول من الأخيرين لا كل منهما ( قوله والفرق الخ ) لما كانت هذه الطرق منها ما يتأخر فيه العلم بحدوث العالم عن العلم بالصانع ، ومنها ما يتقدم فيه العلم بحدوث العالم على العلم بالصانع أشار الشارح لذلك بقوله : والفرق الخ ( قوله المجرد ) أى عن اعتبار الحدوث شطرا أو شرطاً ( قوله من الطرق ) أى الثلاثة ، وهي الاستدلال بالحدوث فقط وبالحدوث والامكان معا ، وبالامكان بشرط الحدوث ( قوله أن العلم الخ ) لأننا إذا تأملنا وعلمنا أن العالم ممكن لافتقاره ، وقلنا كل ممكن له صانع ، فغاية ما علم أن العالم له صانع . وأما كون العالم حادثاً أولاً فشيء آخر ( قوله حققنا ) أى أثبتنا بالدليل بأن قلنا العالم ممكن وكل ممكن قابل للوجود والعدم ، ثم قلنا العالم قابل للوجود والعدم وكل ما هو كذلك فوجوده ليس من ذاته ، ثم قلنا العالم وجوده ليس من ذاته وكل ما كان كذلك فوجوده من غيره ينتج العالم وجوده من غيره ( قوله لا أرجحية الخ ) أى بل الأرجحية من حيث تعلق العلم والارادة ( قوله وأن كل ممكن الخ ) عطف على أن العالم ممكن الخ ( قوله بذاته من حيث هو ) هذه حثية اطلاق : أى سواء كان موجوداً أو معدوماً ، وقوله بذاته مقدمة من تأخير ، والأصل وكل ممكن من حيث هو قابل للوجود والعدم بذاته : أى بحسب ذاته بقطع النظر عن عارض تعلق العلم والارادة بوجوده ( قوله وإلا لافتقر الخ ) أى والا بأن لم يكن واجب الوجود لذاته ، بل وجوده من غيره لافتقر إلى من أوجد العالم ، ولا بد أن ينتهي إلى واجب الوجود لأنه إذا لم يفته إليه للزم اما الدور إن رجع للأول أو التسلسل إن لم يصل إلى نهاية وكل منهما محال ، فما أدى إليه وهو عدم الانتهاء إلى واجب الوجود محال ، وإذا كان عدم

فقد خرج لك من هذا العلم بالصانع لكن مع احتمال أن يكون صانعا باللزوم الذاتي فلا يكون العالم حادثا بل قديما كما تقول الفلاسفة واحتمال أن يكون صانعا بالاختيار ، فيكون العالم حادثا فيحتاج الى دليل آخر لاثبات هذا المطلب : أعني مطلب حدوث العالم بعد ما فرغت من مطلب وجود الصانع الذي نظرك فيه ونظر الفيلسوفى واحد ، وإماما تفرد عنه بهذا المطلب الثانى فانه لم يهتدو اليه فتقول صانع العالم إما أن يكون أوجده لذاته أو اقتضاه بطبيعته أو أوجده باختياره وجهات التأثير منحصرة في هذه الأوجه الثلاثة ووجه الحصر أن كل مؤثر لا يخلو إما أن يصح منه الترك أولا - والأول الفاعل المختار ، والثانى إما أن يتوقف اقتضاؤه على شرط وانتفاء مانع أولا والأول الطبيعة والثانى العلة ثم تقول لا جائز أن يكون المؤثر في هذه الممكنات موجبا لها بذاته كاحدة ولا مقتضيا لها بطبعه لأن ما يؤثر كذلك لا يجوز أن يخصص مثلا عن مثل لاستحالة الاختلاف في معال العلة الواحدة

الانتهاء المذكور محالا كان نقيضه وهو الانتهاء واجبا ( قوله صانعا باللزوم الذاتي ) أى بحيث يكون الصانع وهو الاله علة أو طبيعة في وجود العالم ( قوله فلا يكون العالم حادثا بل قديما ) أى لقدم علته وطبيعته ، لأن المعالول يقارن علته والمطبوع يقارن طبيعته ( قوله الفلاسفة ) أراد بهم ما يشمل الطبيعيين ( قوله واحتمال الخ ) مقابل للزوم الذاتي ( قوله فيكون العالم حادثا ) أى لأن الفاعل بالاختيار لا يقارنه مفعوله وإلا لما كان مختارا ( قوله الذى نظرك الخ ) قالسنى والفيلسوفى كل منهما يقول فى الاستدلال على وجود الصانع العالم يمكن . لكن الكبرى عند الأول وكل ما كان كذلك فهو قابل للوجود والعدم ، وعند الثانى وكل ما كان كذلك فله موجد أوجده ، والممكن عنده ما كان وجوده من غيره لكونه علة فيه أو مؤثرا فيه بطبيعته ، فثبت بهذا الدليل العلم بوجود الصانع عند كل ( قوله لم يهتد هو اليه ) لأنه يقول بقدم أنواع العالم وقدم الأفلاك ، وأتى بضمير الفصل تأكيذا لعدم الاهتداء ( قوله أوجده لذاته ) أى فيكون علة فيه ولا حاجة لقوله لذاته وفى بعض النسخ أوجده بذاته وهى ظاهرة ( قوله أو اقتضاه بطبعه ) أى أوجده بذاته . لكن مع توقف على شروط وانتفاء موانع ( قوله وجهات التأثير منحصرة الخ ) من انحصار العلم فى الخاص ، لأن جهات التأثير أعم من الثلاثة باعتبار العقل لأنه يجوز أكثر من ذلك وإن كانت فى الواقع لا تخرج عن ثلاثة ، فالحصر استقرائى لا عقلى ، وفى بعض النسخ وجهة التأثير منحصرة الخ ، وعليها يصح كون الحصر من حصر الكلى فى جزئياته ( قوله الترك ) أى والفعل ( قوله أولا ) يصح أى الترك ( قوله والأول ) أى المؤثر الذى يصح منه الترك ، وقوله : والثانى : أى المؤثر الذى لا يصح منه الترك ، وقوله : اقتضاؤه أى تأثيره ، وقوله : والأول : أى المؤثر الذى لا يصح منه الترك ، ويتوقف تأثيره على شرط وانتفاء مانع ، وقوله : والثانى : أى وهو المؤثر الذى لا يصح منه الترك ، ولا يتوقف تأثيره على شرط ولا على انتفاء مانع ( قوله والثانى العلة ) فيه أن قوله : أولا يحتمل أولا يتوقف على شئ أصلا أو يتوقف على شئ لكن ليس شرطا ولا انتفاء مانع ، وحينئذ فلا يصح قوله : والثانى العلة ، لأن العلة قاصرة على الأمر الأول ( قوله كالعلة ) الكاف استقصائية ( قوله بطبعه ) أى ذاته ، والأولى أن يزيد كالطبيعة ليعادل قوله : كالعلة ( قوله لاستحالة الاختلاف الخ ) لأن تأثيرها

ومطبوع الطبيعة الواحدة وفاعل العالم قد خصص مثلا عن مثل فتعين أن يكون موجدا بالاختيار فتقول حينئذ العالم موقع بالاختيار وكل موقع بالاختيار حادث إذ اختيار وجوده يستلزم سبق عدمه وإلا كان تحصيل الحاصل في الوجود وثبت تمكن مما لا يصح كونه في العدم فيفتح العالم حادث فأنت ترى كيف تأخر العلم بحدوث العالم في هذه الطريقة عن العلم بوجود الصانع فقد ظهر الفرق بين هذه الطريقة وغيرها من الطرق ( قوله فتعلم أن لك موجدا أوجدك ) يعني غيرك بدليل مابعده وهذا نتيجة الدليل المذكور لأنه استغنى فيه بذكر المقدمة الصغرى وهي قولنا أن لم أكن ثم كنت وحذف الدبرى وهي قولنا وكل من لم يكن ثم كان فله موجد أوجده للعلم بها ( قوله لاستحالة أن توجد نفسك ) يعني أنك لما احتجت الى مرجح لوجودك على عدمك السابق لزم أن يكون ذلك المرجح غيرك ( قوله وإلا لا يمكن أن توجد ما هو أهون عليك من نفسك ) تقريره أن تقول لو أمكن أن توجد نفسك لا يمكن أن توجد ذات غيرك ، والقالى باطل فالمقدم مثله ، وبيان الملازمة أن القدرة على اختراع أحد المتلين

بالمناسبة الذاتية ، ومن كان تأثيره كذلك لا يؤثر في المختلفات لما يلزم عليه من الجمع بين الضدين ( قوله حينئذ ) أى حين إذ كان الفاعل موجدا بالاختيار ( قوله موقع ) بفتح القاف ( قوله إذ اختيار الخ ) دليل للكبرى ( قوله وإلا كان ) أى اختيار الوجود ( قوله تحصيل الحاصل ) أى ذا تحصيل الحاصل ، وقوله : في الوجود ظرف للحاصل من ظرفية الموصوف في الصفة : أى وإلا كان اختيار الوجود صاحب تحصيل للعالم المتصف بالوجود ، فالحاصل مصدوقه العالم ، فالعالم إذا كان موجودا كان اختيار وجوده اختيارا لايجاد شيء موجود ، وهذا عبت باطل ( قوله وثبت ) بالنصب عطفا على تحصيل : أى وكان اختيار وجوده ذا ثبوت تمكن : أى تأثير فتراده بالتمكن التأثير ، ولوحذف ثبوت كان أظهر ، وقوله : مما من بمعنى في وماواقعة على موجود : أى وكان اختيار وجوده تأثيرا في موجود ليس متصفا بالعدم بل بالوجود ، وإذا كان اختيار الوجود تأثيرا في موجود متصف بالوجود كان ذلك تحصيلا للحاصل ، فهذا راجع لما قبله ( قوله كيف تأخر الخ ) وذلك لأنك تقول العالم يمكن وكل ممكن فله موجد . ثم تبطل كون ذلك الموجد آلة أو طبيعة ، فيثبت أنه فاعل بالاختيار ، وهذا يستلزم أن يكون العالم موقعا بالاختيار ، فتضم لذلك كبرى قائلة ، وكل موقع بالاختيار حادث ينتج العالم حادث ، فقد تأخر العلم بحدوث العالم في هذه الطريقة عن العلم بوجود الصانع بخلاف غيرها من الطرق ، لأن حدوث العالم إمداديل على وجود الصانع أوجزه دليل عليه أوشرط في دليله ، وعلى كل فالعلم به من باب العلم بالدليل والعلم بالصانع من باب العلم بالمندول ، والعلم بالدليل سابق على العلم بالمندول ( قوله يعني غيرك ) آتى بالعناية ، لأن كونه غيرا لم يعلم من الدليل المتقدم ، بل من شيء آخر ( قوله بدليل مابعده ) هو قوله : لاستحالة أن يوجد الإنسان نفسه ( قوله وهذا ) أى قولك ان لك موجدا الخ ، فالإشارة لصدر الكلام ، فالأولى تقديمها على العناية ( قوله يعني الخ ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف لاستحالة الخ علة لمحدوف ، فكان الأولى زيادة قوله : لاستحالة الخ بعد قوله : لزم أن يكون ذلك المرجح غيرك ليربط العلة بالمعلول ( قوله فالمقدم مثله ) أى وإذا بطل المقدم ، وهو إمكان إيجاد الانسان



قدرة على اختراع مثله ، والممكنات مقسوبة في الامكان المصحح لتعلق القدرة ، فالقدرة على إيجاد بعضها اختراعاً وقدرة على إيجاد جميعها والى بيان الملازمة أشار بقوله مساواتك في الامكان : أى مساواة غيرك لك في الامكان . وأما بطلان التالى وهو أن إيجاد الانسان ذات غيره تمتع فلا يفتقر الى بيان لأن كل عاقل يدرك من نفسه العجز عن ذلك ( قوله وإنما قلنا ما هو أهون عليك ) لما اشتملت الملازمة على دعوتين إحداهما أن من أمكن أن يوجد نفسه أمكن أن يوجد غيره . الثانية أن إيجاد غيره أهون عليه من إيجاد نفسه احتاج الى الاستدلال عليهما فاستدل على الأولى بقوله : مساواتك لك في الامكان ، واحتج هنا على الثانية ، فبين أن وجه الأهوية في إيجاد الغير سلامته من محال يختص بإيجاده نفسه وهو الجمع بين أمرين متنافيين من حيث انه يجب أن يتقدم على نفسه لكونه فاعلاً لها والفاعل قبل فعله ضرورة ، ويجب تأخره لكونه عين فعله وهو قول منهافت : أى متساقط ، ومنه تهافت الفراش في النار : أى تساقط .

( ص ) فان قلت كيف أعلم : ضرورة سبق عدى وقد كنت ماء في صلب أبى وكذا أبى في صلب أبيه وهلم جرا

نفسه ثبت نقيضه وهو استحالة إيجاد الانسان نفسه وهو المطلوب ، فقد جرى في هذا الدليل على طريق الخلف ، وهى اثبات الشيء بإبطال نقيضه ( قوله قدرة على اختراع مثله ) إن قيل القدرة للعبد عرض لابقاء لها فكيف تتعلق بشيء وبمثله . قلنا الكلام مفروض فيها لو كان له قدرة يصح بها التأثير باقية على أنه لو فرض في الزائلة ، لكان المعنى من يقدر على شيء يقدر على مثله ، ولا يلزم من ذلك اتحاد المتعلق بالشيء وبمثله ( قوله والممكنات الخ ) علة لكون القدرة على اختراع أحد المثلين الخ ( قوله فالقدرة الخ ) أى وإذا كانت الممكنات مقسوبة فالقدرة الخ ( قوله على إيجاد جميعها ) أى الذى منه البعض الآخر ( قوله يدرك من نفسه العجز الخ ) يعنى فتنتفى القدرة عليه وكل مالا قدرة عليه يمتنع إيقاعه بالاختيار ( قوله على دعوتين ) أى الأولى مصرح بها والثانية ضمنية ( قوله بين أمرين متنافيين ) أى لأنه من حيث انه فاعل يقتضى تحققه في الخارج قبل ومن حيث كونه مفعولاً يقتضى تحققه في الخارج بعد فآل الأمر إلى أنه متحقق في الخارج قبل لا قبل ومتحقق في الخارج بعد لا بعد ، وهذا تناقض ( قوله والفاعل قبل فعله ) أى لأن الفاعل يجب أن يكون قبل مفعوله ( قوله ويجب تأخره الخ ) الانسب بما قبله أن يقول : ويجب تأخره لكونه مفعولاً لها والمفعول بعد فاعله ( قوله منهافت ) أى لكونه آل الأمر إلى أنه قبل لا قبل بعد لا بعد ( قوله ومنه ) أى المنهافت : أى من مصدره وهو التهافت ( قوله الفراش ) طير صغير إذا رأى نارا سقط فيها ( قوله فان قلت الخ ) إبطال للمقدمة الصغرى السابقة في المتن القائلة أنا لم أكن ثم كنت وإبطال لكونها ضرورية . وحاصله أنا لاسلم أن العدم سابق على الوجود بل الذات الموجودة باقية من قبل ، والمتغير إنما هو الصور المتواردة عليها ، مثلاً القمع يجعل دقيقاً ثم خبزا ثم يصير عذرة ، فالذات باقية والمتغير إنما هو الصور ، وكذا أنا كنت ماء في صلب أبى الخ ، فذات النطفة على حالها موجودة من قبل ، والمتغير إنما هو الصور المتواردة عليها ، وحينئذ فالصغرى القائلة أنا لم أكن ثم كنت لاتسلم فضلا عن كونها ضرورية ( قوله وهلم ) يعنى

غاية الأمر إلى أعلم ضرورة تحوّل من صورة إلى صورة لامن عدم إلى وجود كما ذكرت . فالجواب أن ذاتك الآن أكبر من النطفة التي نشأت عنها قطعاً ، فتعلم على الضرورة أن ما زاد كان معدوماً ثم كان وإذا كان معدوماً ثم وجد فلا بد له من موجود ، فقد تم لك البرهان القاطع بهذا الزائد من ذاتك على وجود الصانع دون حاجة إلى غيره .

(ش) هذا اعتراض على المقدمة الصفري القائلة : أنا لم أكن ثم كنت وتقريره أن يقال لأنسلم أتى لم أكن ثم كنت قولكم إن ذلك معلوم بالضرورة ممنوع ، وسند المنع أتى أعلم أن ما دقّ التي تكوّن منها كانت ماء في صلب أتى وكذا مادة أتى التي تكوّن منها كانت ماء في صلب أيّه ولعل الأمر كان هكذا إلى غير نهاية وإذالاح الاحتمال سقط الاستدلال غاية الأمر أتى أعلم ضرورة تبدل الصور على لاسبق العدم لذاتى ودليلكم مبنى على أن نفس الذات لم تكن ثم كانت لا على أن صورتها لم تكن ثم كانت . أجاب بما حاصله أن الذات من باب الكل المجموعى والمماهية المركبة ومن لازمها انعدامها بانعدام جزئها ، ومن المعلوم ضرورة أن جزءها الأكبر الزائد على النطفة لم يكن ثم كان فصدق

أقبل ، والمراد استمر ، وجوّاً مصدر جرّه إذا سحبه ، والمراد التعميم ، وهو مفعول مطلق : أى وجوّ جراً ، والمعنى استمر على هذا الحكم استمراراً ( قوله غاية الأمر الخ ) أى والذي لم يكن ثم كان واتصف بالضرورة هو التحول من صورة إلى صورة لا التحول من عدم إلى وجود ( قوله فالجواب الخ ) حاصله أنا نسلم أن المتغير إنما هو الصور . وأما الذات فهي موجودة من قبل لكن ليس كلامنا في تلك النطفة الموجودة من قبل ، بل كلامنا في الزائد على النطفة ، فذلك الزائد لم يكن ثم كان ، فقولنا في الصفري : أنا لم أكن ثم كنت : أى باعتبار ذلك الزائد ( قوله فقد تم لك البرهان ) أى من حيث إن الصفري قد علم صحتها من هذا الجواب ( قوله بهذا الزائد الخ ) أى فالذى علم به وجود الصانع إنما هو حدوث الزائد ( قوله وسند المنع ) أى منع الضرورة ، وهو سند أيضاً لمنع الصفري من أصلها ( قوله قولكم ) المناسب وقولكم لأنه انتقال لمنع آخر ( قوله ولعل الخ ) هذا ترج ، وما في المصنف جزم ، والأولى عدم الجزم ( قوله الاحتمال ) أى المشار إليه بقوله : ولعل الأمر الخ ( قوله تبدل الصور ) أى وأما الميولى فلم تبدل ( قوله أجاب ) أى المصنف ( قوله بما حاصله الخ ) هذا الجواب غير جواب المتن ، لأنّ جواب المصنف نظر فيه للزائد ، وهذا نظر فيه للهيئة ، فما ادعاه الشارح من أنه حاصله لا يتم لأنه يقتضى أن المعنى واحد ( قوله والمماهية المركبة ) عطف تفسير : أى المجتمعة من نطفة وزائد عليها ، وهو العظم واللحم والعروق والدم ( قوله ومن لازمها ) أى المماهية المركبة المفسرة للكل المجموعى ، فهما شئ واحد فلذا لم يقل ومن لازمهما ( قوله بانعدام جزئها ) أى وهو الزائد . وأما النطفة فهي موجودة ولا أول لها ، والذي وجد بعد عدم إنما هو الزائد ( قوله ومن المعلوم الخ ) أى وأما النطفة فيحتمل وجودها من قبل على ما في الشارح أو تقطع به كفاي المتن ( قوله الزائد ) صفة للأكبر ( قوله فصدق الخ ) المناسب أن يقدم قوله الآتى ، وإذا ثبت أن جزءاً من ذاتى الخ على قوله : فصدق الخ ، لأن الصدق متفرّع على ثبوت أن ذاتى لم تكن ثم كانت المتوقف على ثبوت أن جزءاً

قولنا في الصغرى أنا لم أكن ثم كنت وأن العلم بذلك ضرورى اذ أنا ونحوه من الكليات عبارة عن الهيكل المخصوص من روح وبدن لاعن بعضه عند المحققين على ما تقرر في محله ، وإذا ثبت أن جزءا من ذاتي لم يكن ثم كان فذاقي لم تسكن ثم كانت فأحتاج الى موجد لذاتي ، ويتعين أن يكون غيرها لئلا يلزم التفات المذكور ، قصارى الأمر تطرق احتمال أن بعض ذاتي في الأصل كالنطفة مثلا أثر في فعل البعض الزائد عليها لأنها مغايرة لمجموع ذاتي ، لكن سند ذكر بعد هذا برهان بطلانه لأن الذى قصدنا أن نستنتج من البرهان السابق إنما هو احتياج الذات الى موجد ، وأما تحقيق ذلك الموجد ماهو وتحقيق حدوث كل جزء من أجزاء الذات بل وكل جزء من أجزاء العالم فسيبين بعد إن شاء الله تعالى على السكال على أن اسناد إيجاد شيء من الذات لبعضها يندرج بطلانه فيما ذكرناه من البرهان على بطلان إيجاد الذات نفسها وهو ما ألزمناه على ذلك التقدير من صحة إيجادها غيرها اذ لو كان لبعض الذات خاصية الاختراع للممكن لأمكن للذات أن تخرع غيرها من حيث اشتغالها على ذلك البعض الذى يصح منه الاختراع وهو باطل على الضرورة .

من ذاتي لم يكن ثم كان ( قوله فصدق قولنا ) أى مقولنا ، وقوله : أنا الخ يدل منه ، وقوله : في الصغرى في بمعنى من بيان للقول بمعنى القول ( قوله ونحوه ) أى كأت وهو ( قوله من الكليات ) أى الضاهر ( قوله من روح وبدن ) أى المركب من روح وبدن ، والبدن مركب من النطفة والزائد عليها ( قوله فذاقي ) أراد بها الهيئة المركبة فلا ينافي أن جزءها ، وهو النطفة موجود ( قوله فأحتاج الخ ) نتيجة الدليل السابق ، وهي قد علمت مما سبق فالأولى حذفه ( قوله تطرق الخ ) لأن النطفة سابقة من قبل والحدث هو الزائد ، فيحتمل أن النطفة موجدة للزائد ( قوله كالنطفة مثلا ) الأولى حذف مثلا ، وتجعل الكاف استغنائية ، لأن الجزء المفروض في المقام أنه قديم هو النطفة ليس إلا ( قوله في فعل البعض ) الأولى حذف فعل ، لأن التأثير ليس في الفعل بل في البعض ( قوله لأنها مغايرة لمجموع ذاتي ) أى لأن الجزء يذاب السكل ، وكان المناسب أن يقول لأنها مغايرة للزائد ، لأن الموضوع أن النطفة يحتمل أن تكون مؤثرة في الزائد لا في المجموع ( قوله بطلانه ) أى بطلان تأثير النطفة في الزائد ( قوله لأن الذى الخ ) علة لحذف : أى وإنما ذكرنا بطلانه بعد ولم نذكره هنا ، لأن الذى الخ ( قوله إنما هو احتياج الذات الى موجد ) أى وهذا صادق بأن يكون ذلك الموجد للذات نفسها أو غيرها ، وعلى أنه غيرها ، فيحتمل أن يكون جزءها وأن يكون غير منفك عنها ( قوله وأما تحقيق ذلك الموجد ) أى للذات : أى وأما تحقيق جواب ماهو ذلك الموجد للذات وتحقيق حدوث كل جزء الخ ( قوله من الذات ) متعلق بمحذوف : أى كائن من الذات كالنطفة ، وقوله : لبعضها : أى كالزائد ( قوله وهو ) أى البرهان ( قوله إذ لو كان الخ ) علة لقوله يندرج بطلانه الخ ( قوله خاصية الاختراع ) الإضافة بيانية ( قوله للممكن ) المناسب للزائد ( قوله وهو ) أى التالى باطل : أى فبطل المقدم وهو امكان أن النطفة توجد الزائد ، فصار بطلان تأثير النطفة في الزائد قد علم مما هنا فلا حاجة لما يأتى من البرهان على بطلانه ، وقوله : وهو باطل في قوة استثنائية صغرى : أى

فإن قيل لعل ذلك البعض إنما أثر بالطبع بشرط الاتصال والكيونة في الرحم . قلنا فيلزم أن ينقطع تأثيره بعد الانفصال عن الرحم كيف ومعظم الذات بعد الانفصال وجد على أن اختلاف الذات وتخصيص كل جزء منها بما يجوز على غيره يمنع قطعاً أن يكون لعل أو لطبيعة فيها تأثير فتعين أن التأثير فيها إنما هو بالاختيار والممكنات بالنسبة إلى الفاعل المختار سواء وهو الله تعالى فظهر أن البرهان السابق يقتضي أن الموجد للذات ليس نفسها ولا جزءاً من أجزائها وسنزيد ذلك بيانا بعد أن شاء الله تعالى ( قوله فتعلم على الضرورة أن ما زاد كان معدوماً كان ) يعني

لكن التالي باطل . وأما الشرطية القائلة إذ لو كان النطفة تأثير في الزائد لكانت الذات تؤثر في غيرها ، فهي كبرى ، فهو قياس استثنائي وكبراه مقدمة أولى وصغراه ثانية عكس القياس الاقتراني ( قوله فإن قيل الخ ) هذا شروع في منع قوله : لا يمكن للذات الخ ( قوله بشرط الاتصال ) أي الكيونة في الرحم . وأما إذا خرجت فلا تؤثر ، حينئذ لا يلزم من تأثير النطفة في الزائد أن تكون الذات من حيث اشتغالها على النطفة مؤثرة في غيرها ، وهذا أعنى قوله : بشرط الاتصال محط الفائدة . وأما قوله أولاً بالطبع فليان الواقع ، لأن التأثير بشرط هو التأثير بالطبع عندهم ، وقوله : والكيونة تفسير للاتصال ( قوله قلنا فيلزم الخ ) أي قلنا لوضح ذلك نلزم الخ . وحاصل ما ذكره الشارح قياس شرطي تقديره : لو كان تأثيرها بشرط الاتصال لا تنقطع التأثير بعد الانفصال . لكن التالي باطل فكذا المقدم ، وهو كون النطفة تؤثر بشرط الاتصال ، فسقط ذلك الاعتراض .

واعلم أن الطبيعيين يرون أن النطفة تؤثر في الزائد عليها في الرحم وبعد الانفصال عنه ، وإن كان تأثيرها في الرحم عندهم مشروطاً باعتدال المزاج لأنهم يقولون تؤثر في الرحم خاصة كما يوحى به كلام المصنف ، فالسؤال والجواب غير محررين . والجواب لا يرد عليهم وإنما الرد عليهم يكون بالبرهان المتقدم ، وهو لو كان للنطفة تأثير في الذات لا يمكن للذات أن تؤثر في غيرها لكن التالي باطل ، وبقول الشارح بعد على أن اختلاف الذات الخ ( قوله وتخصيص كل جزء ) أي من الذات عطف تفسير على ما قبله ككون هذا العضو للشم لاغير مع جواز أن يكون للابصار ، وكون هذا العضو للابصار مع كونه صالحاً ، لأن يكون للسمع وكون هذا العضو يدا لارجل مع أنه صالح لكونه رجلاً ، وهكذا فكل هذا دليل على أن الفاعل مختار ( قوله لعل ) متعلق بتأثير : أي يمنع أن يكون في الذات تأثير لعل أو طبيعة ، لأن معاول اللة الواحدة ومطبوع الطبيعة الواحدة لا يختلف ( قوله فيها ) أي الذات ( قوله إنما هو بالاختيار ) أي والنطفة لا اختيار لها فلا تكون مؤثرة ( قوله والممكنات الخ ) صائب بمحذوف : أي والذات من الممكنات والممكنات الخ أو منصوب عطفاً على تأثير ( قوله سواء ) أي في التأثير فيها بالاختيار ( قوله أن البرهان السابق ) أي أنا لم أكن ثم كنت ( قوله يقتضي ) بالنظر لما تعاقب به من الأطراف كقوله : واستحالة أن توجد نفسك ، وإلا فالبرهان السابق إنما يفتح كون الذات لها موجد ، وكونه ليس نفسها ولا جزءاً منها شيء آخر ( قوله يعني الخ ) قصد بذلك تطبيق الجواب الذي في المتن على الجواب الذي في الشارح ، فليس بالحكوم عليه بالعدم ثم الوجود مجرد الزائد كما هو ظاهر المتن بل بالحكوم عليه المجموع . لكن هذا

وبسبب ذلك صدق مادعيناه من كونك نعلم ضرورة أنك لم تكن ثم كنت لأن الماركة لا وجود له إلا بجميع أجزائه .

( ص ) ثم إذا نظرت الى هذا الزائد من ذاتك وجدته جرما يعمر فراغا يجوز أن يكون على ماهو عليه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة وأن يكون على خلافهما ، فعمل قطعا أن لصانعك اختيارا في تخصيص ذاتك ببعض ماجاز عليها فيخرج لك من هذا البرهان القاطع على أن النطفة التي نشأت عنها قطعا يستحيل أن تكون هي الموجدة لذاتك لعدم امكان الاختيار لها حتى تخصص ذاتك ببعض ماجاز عليها ، وأيضا لا طبع لها في وجود ذاتك وإلا لكنت على

التطبيق لا يتم مع قول المآل فقد تم البرهان القاطع بهذا الزائد فإنه يقتضى أن المحكوم عليه بالعدم ثم الوجود الزائد فقط لا لمجموع ، وعلى كل حال فالمآل واحد وهو تسليم قدم النطفة وحدوث الزائد .

( قوله ثم إذا نظرت الخ ) هذا ما وعد به سابقا بقوله لكن سنذكر بعد هذا برهان بطلانه وبقوله : وسنزيد ذلك بيانا ونم للترتيب الاخباري ، والمراد بالنظر التأمل ( قوله من ذاتك ) إن كان المراد بالذات النطفة ، فمن ابتدائية متعلقة بمحذوف : أى حال كون ذلك الزائد ناشئا من ذاتك ، وإن كان المراد من الذات الهيئة الاجتماعية ، فمن بمعنى في والظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو على حالها : أى الكائن من ذاتك ، أو بمعنى بعض : أى الذى هو بعض ذاتك ( قوله يعمر فراغا ) صفة كاشفة للجرم ( قوله يجوز الخ ) صفة أيضا للجرم ( قوله من المقدار المخصوص ) كثلاثة أذرع ، وقوله : والصفة المخصوصة ككونه أبيض ( قوله قطعا ) أى قاطعا وجازما حال مؤكدة ( قوله لصانعك ) أى صانع الزائد منك ، لأن الكلام فيه ( قوله ببعض الخ ) أى من المقدار والصفة المخصوصين ( قوله من هذا ) أى من أن لصانعك اختيارا الذى هو نتيجة قياس قائل : الزائد من ذاتك قد اختص بمقدار وصفة بدلا من خلافهما ، وكل ما هو كذلك فله صانع مختار يفتح الزائد من ذاتك له صانع مختار ، وهذا مستلزم لقولك صانع الزائد من ذاتك مختار ، فقول المصنف : وإذا نظرت الخ متضمن للصغرى ، وحذف الكبرى للعلم بها ( قوله البرهان القاطع ) فاعل يخرج فتأخذ لازم نتيجة القياس السابق ، فتجمله صغرى لكبرى قائلة لاشئ من النطفة بمختار ، فتقول صانع الزائد من ذاتك مختار ولاشئ من النطفة بمختار يفتح من الشكل الثانى صانع الزائد من ذاتك ليس بنطفة ، وتنعكس تلك النتيجة إلى قولك النطفة ليست بصانع الزائد من ذاتك ( قوله على الخ ) متعاق بالبرهان ( قوله لذاتك ) أى للزائد منها لأن الكلام فيه ( قوله لعدم الخ ) علة لقوله : يستحيل الخ ( قوله وأيضا الخ ) دليل آخر لا يبطال تأثير النطفة في الزائد بالطبع . وحاصله أن النطفة لو كانت مؤثرة بالطبع في وجود ذاتك لكانت على شكل الكرة . لكن التالى باطل فبطل المقدم ( قوله لا طبع لها ) أى لا تأثير لها بالطبع ، وانما اقتصر على ابطال تأثير النطفة بالطبع دون العلة لأنه لم يقل أحد بتأثير النطفة في الزائد بالتعليل إذ لو أثرت فيه به لزم أن يوجد المعلول بتمامه كالإنسان مثلا بنفس وجوده . وهذا باطل

شكل الكرة لاستواء أجزاء النطفة ولا في نموها ، وإلا لكانت تنمو أبدا .

( ش ) تقدم انحصار جهات التأثير في أوجه ثلاثة : وهي التأثير بالاختيار والتأثير بالطبيعة والتأثير بالعلة ، وأن وجه الحصر أن كل مؤثر : إما أن يصح منه الترك لأثره : أى ما أثر فيه : كالكتاب مثلا للكتابة والمتحرك غير المرتشم مثلا لحركته عند القدرى لا عند السنى القائل بعدم تأثير القدرة الحادثة أولا . والأول الفاعل المختار ، ويلزمه أن يكون حيا عالما قادرا مريدا . والثانى إما أن يتوقف اقتضاؤه على شرط وانتفاء مانع كما يقول الطبائعى في إحراق النار ونفع الأدوية مثلا فإنه قد يمنع منها مانع أولا كما يقول الفيلسوفى في حركة اليد مع حركة المفتاح مثلا فإنه يستحيل أن يمنع من حركة المفتاح أو الختام الكائنين في اليد

ضرورة ( قوله لاستواء أجزاء النطفة ) أى ، وحيث كانت أجزاؤه مستوية في التأثير فليس جزء منها يؤثر في الرأس وجزء يؤثر في الرجل وهكذا يلزم أن يكون ما أثرت فيه مستويا غير مختلف ولا يكون مستويا إلا إذا كان على شكل الكرة ، لأن الكرة الحقيقية مستوية المقادير من كل وجه . لكن قد يقال الحصر لا يسلم لاستواء أجزاء النطفة في التأثير ، بل يقول بعض أجزائها يؤثر في الرأس مثلا وبعضها في غيرها ( قوله ولا في نموها ) عطف على وجود ( قوله وإلا لكانت الخ ) هذا دليل استثنائي لا بطلان كون النطفة تؤثر بطبيعتها في نحو الذات . وحاصله أنها لو كانت مؤثرة في نحو الذات لكانت الذات دائما تنمو وتزيد . لكن التالى باطل لأن الشخص يقف في النمو على قدر مخصوص ولا يزيد عليه ، وبيان الملازمة أن العلة النطفة ، وهى دائمة بدوام الذات لأنها جزؤها ، والمعلول النمو والمعلول يجب دوامه بدوام علته ( قوله جهات ) أى طرق ( قوله بالطبيعة ) أى الطبع ، وقوله : بالعلة : أى التعليل ، لأن هذا هو المقابل للاختيار ( قوله وأن وجه الحصر الخ ) الحصر استقرائى ( قوله أن كل الخ ) الأولى إسقاط كل لأنها الأفراد ، وهى خبر مرادة بل المراد المؤثر في حد ذاته بقطع النظر عن أفرادها ( قوله مثلا ) يعنى عنه الكاف وكذا يقال فيما بعد ( قوله للكتابة ) أى بالفنسة لكتابته فإنه أثر فيها على كلام المعزلة ويقدر على تركها ( قوله غير المرتشم ) أما هو فحركته اضطرارية لم يؤثر فيها باتفاق ولا يقدر على تركها ( قوله عند القدرى ) راجع لكل من المتأين ( قوله أولا ) يقابل قوله : إما أن يصح منه الترك ( قوله ويلزمه ) أى عقلا ( قوله قادرا مريدا ) الأولى مريدا لأن القدرة تابعة في التعقل للرادة ( قوله والثانى ) أى المؤثر الذى لا يصح منه الترك لأثره ( قوله اقتضاؤه ) أى تأثيره ( قوله في إحراق النار ) أى فإنه متوقف على المماس لها وانتفاء البلل ( قوله مثلا ) راجع للأمرين قبله ( قوله قد يمنع منها مانع ) كان المناسب أن يقول منهما إلا أن يقال إن لفظ مثلا لما كان مدخلا لأفراد أخر غير بقوله : منها هذا ، والمناسب أن يقول قد لا يوجد الشرط أو يوجد ويمنع مانع ( قوله أولا ) ظاهره ألا يتوقف على شرط ولا على انتفاء مانع ، بأن توقف على غيرهما أولا يتوقف على شيء أصلا وهذا غير مراد ، والمراد ألا يتوقف على شيء أصلا لا على شرط ولا على انتفاء مانع ولا غير ذلك ( قوله كما يقول الفيلسوفى الخ ) فيقول إن حركة اليد أثرت في حركة الختام . أما السنى فيقول كل من الحركتين وإن كان بينهما لزوم عقلى فعل للرب ( قوله الكائنين ) الأولى

عند حركته مانع ، والأول الطبيعة والثاني العلة ، فإذا عرفت هذا ، فهذه الأوجه الثلاثة كلها مستحيلة في النطفة : أما تأثيرها فيما ينشأ عنها بالاختيار ، فضروري البطلان إذ الحياة والقدرة والارادة والعلم لازمة للمؤثر بالاختيار ، وهي جاد لا تنصف بشئ من ذلك قطعا ، وأيضا لو أثرت النطفة بالاختيار لما اختلفت تأثيرها بهذه الذات التي تكونت عنها دون غيرها ، ولكانت هذه الذات الكاملة أخرى أن تؤثر في إيجاد الذات لاشتمالها على النطفة ، مدعى لها القدرة على التأثير ولما فيها أيضا من الأوصاف المناسبة للتأثير : كالعلم والقدرة والارادة والحياة وغير ذلك ، وعجزها عن ذلك معلوم بالضرورة فأخرى ماهو أضعف منها : وأما تأثيرها بالطبع ، وفي معناه العلة فيأبطل باختصاص هذه الذات بمقدار مخصوص وصفة مخصوصة ونسبتها : أعني النطفة إلى جميع المقادير والصفات نسبة واحدة ، فتعين أن يكون الفاعل مختاراً له إرادة يرجع بها ببعض الجائز على بعض ، وأيضا فكل من النطفة والذات جواهر متماثلة ، ومع ذلك قد اختلفت بعضها بقوة السمع وبعضها بقوة البصر وبعضها بقوة الشم وبعضها بقوة العقل إلى غير ذلك من الاختلافات التي لا تحصى ، وكلّ يجوز أن يكون في مكان صاحبه ، وأن يكون

الكائن كما في بعض النسخ لأن العطب بأو ( قوله عند حركته ) الأولى حركتها : أي اليد ( قوله والأول ) أي المؤثر الذي لا يصح منه الترك ، ويتوقف تأثيره على وجود شرط وانتفاء مانع ، وقوله : والثاني : أي المؤثر الذي لا يصح منه الترك ولا يتوقف تأثيره على شئ . ( قوله فيما ينشأ عنها ) أي وهو الزائد ( قوله إذ الحياة الخ ) نفيه لاستدلال لأن الضرورات لا تقام عليها الأدلة ( قوله وهي ) أي النطفة ( قوله جاد ) أي لارواح فيه ( قوله وأيضا لو أثرت النطفة ) أي في الزائد ، وقوله : بهذه الذات : أي وهي الزائد ( قوله ولكانت هذه الذات الكاملة ) أي الهيئة المجمعة المركبة من النطفة والزائد عليها ( قوله أخرى الخ ) فيه أن الذات الكاملة ليست متصلة بغيرها من النوات حتى يكون تأثيرها فيه أخرى من تأثير النطفة وحدها المشترط فيها اتصالها بالمؤثر فيه ( قوله وغير ذلك ) أي من الأمور المناسبة للذات الكاملة كاليد عند القائل بتأثيرها ، ولو حذف قوله وغير ذلك لكان أولى ، لأن إقادة الأخرى في التأثير إنما تتوقف على القدرة والارادة والعلم والحياة فقط ( قوله عن ذلك ) أي التأثير ( قوله ماهو أضعف منها ) هو النطفة ( قوله وأما تأثيرها بالطبع ) عطف على قوله أما تأثيرها فيما ينشأ عنها بالاختيار ( قوله وفي معناه ) أي التأثير بالطبع ، وقوله : العلة : أي التعليل : أي التأثير به ، وإنما أتى به هنا مع أنه لم يقل به أحد استيفاء للأقسام ( قوله لاختصاص هذه الذات ) أراد بها الزائد ( قوله بمقدار الخ ) أي مع جواز عروض ما يقابلها عليهما ( قوله نسبة واحدة ) أي فلا يكون ما أثرت فيه إلا على حالة واحدة بأن يكون كره ولا يكون غيرها ( قوله الفاعل ) أي فاعل الذات ( قوله مختاراً الخ ) أي دون النطفة ( قوله وأيضا الخ ) دليل ثان لإبطال كون النطفة مؤثرة بالطبع أو التعليل ( قوله من النطفة ) الأولى حذفها لأن الكلام في الزائد عليها ( قوله والذات ) أراد بها الزائد على النطفة ( قوله متماثلة ) أي بالنسبة لحقيقتها ( قوله وبعضها ) أي الجواهر ( قوله من الاختلافات التي لا تحصى ) أي وكل قد اختلفت بمكان مخصوص ( قوله وكل ) أي والحال أن كل واحد من هذه ( قوله في مكان صاحبه ) بأن تكون العين موضع النعم وهكذا

على خلاف ماهو عليه ، والطبيعة والعلّة يستحيل أن يخصصا مثلاً على مثل ( قوله : فتعلم قطعاً أن لصانعك اختياراً ) ادعى دعوتين على الترتيب الأولى أن صانع ذاتك فاعل مختار ، واحتج عايتها بيهان من الشكل الأول حذف فيه الكبرى للعلم بها ، وتقديره أن تقول ذاتك قد اختصت بجائز بدلا عن جائز باعتبار مجموعها وباعتبار أجزائها ، وكل ما كان كذلك ففاعله مختار لفعله ، فينتج ذاتك فاعلها مختار لفعالها ، ودليل المغرّى ظاهر ، فإن مجموع الذات قد اختص ببعض المقادير من كونه ذا طول مخصوص وعرض مخصوص ، والطول أكثر من العرض مثلاً مع جواز أن يكون على خلاف ذلك والأشكال الهندسية كلها في حقه جائزة لا رجحان لبعضها على بعض باعتبار ذاته ، وكذا أيضاً قد اختص ببعض الأعراض من الألوان والأصوات ونحوهما دون بعض وأما باعتبار أجزائها فقد اختص بعضها

( قوله على خلاف الخ ) أى على خلاف الحالة التى هو عليها كأن يقوم بالعين الشم وبالأنف البصر ، وهذا لا يسلمه الخصم لكون ماعليه المطبوع واجبا عنده وغيره متمتع ومقاله الشارح فرع الجواز ، فالنطقة عند الخصم ذات أجزاء متعددة مختلفة وكل جزء قام به أمر أوجب له صدور ما نشأ عنه ( قوله والطبيعة الخ ) تعليل لحذف : أى وفاعل ذلك لا يكون إلا مختاراً لا النطقة بالطبع ولا بالتعليل لأن الطبيعة والعلّة يستحيل أن يخصصا مثلاً عن مثل ، وحينئذ فلا تكون النطقة مؤثرة فى الزائد بالطبع ولا بالتعليل ( قوله ادعى دعوتين ) أشار للأولى منهما بقوله : فتعلم أن لصانعك اختياراً ، وللثانية بقوله : على أن النطقة التى نشأت عنها الخ ( قوله على الترتيب ) أى ثانيتهما مرتبة على الأولى منهما ( قوله ذاتك ) أى الزائد على النطقة ( قوله قد اختصت الخ ) كاختصاصها بالطول المخصوص بدلا عن غيره ( قوله باعتبار مجموعها الخ ) فهى باعتبار مجموعها : أى الهيئة الاجتماعية من الزائد قد اختصت بجائز بدلا عن جائز من كونها ذات مقدار مخصوص ووصف وزمان ومكان كذلك دون مقابل ذلك ، وباعتبار أجزائها : أى الذات بمعنى الزائد لأن الزائد فى حد ذاته له أجزاء فإذا اعتبرتها مجتمعة كانت هيئة اجتماعية ، وإن اعتبرتها منفردة كانت أجزاء لذلك الزائد قد اختصت بجائز بدلا عن مقابله من اختصاص كل جزء منها بما اختص به من سمع وبصر وشم وذوق وغير ذلك ( قوله ذاتك ) أراد بها الزائد على النطقة ( قوله والطول ) أى ومن كون الطول ( قوله مع جواز الخ ) بأن يكون العرض أكثر من الطول ، والجواز المذكور لا يسلمه الخصم ( قوله والأشكال الخ ) أى وإنما حكمتنا بجواز أن يكون على خلاف ماهو عليه لأن الأشكال الخ جمع شكل : الهيئة الحاصلة من إحاطة الحد أو الحدود بالجسم ككونه دائرة أو مثلثاً أو مربعا فكل جسم قابل لأن يتشكل بكل من هذه الأشكال بدلا عن مقابله فلا يختص ببعضها إلا بمخصص مختار ، وهذا لا يسلمه الخصم : أعنى الطبائعى القائل أن النطقة تؤثر فى الزائد بطبعها وذلك لأنه يقول بوجود ما تقتضيه الطبيعة فغيره متمتع فلا يتم القول بأن ذاتك اختصت بجائز بدلا عن جائز ( قوله باعتبار ذاته ) أى ذات الزائد على النطقة ( قوله قد اختص ) أى مجموع الذات ( قوله وأما باعتبار أجزائها الخ ) مقابل أما محذوف : أى أما باعتبار مجموع الذات فقد علم مما سبق ، وأما باعتبار أجزائها : أى الذات بمعنى الزائد على النطقة الخ



مع استوائها بأن كان عيناً ، وبعضها بأن كان أذناً ، وبعضها بأن كان يداً إلى غير ذلك من الاختلافات ، وكل في محل مخصوص وله عرض مخصوص ومقدار مخصوص مع جواز غير ذلك في الجميع . وأما دلائل الكبرى فلأن تأثير الطبيعة والعلّة لما كان بالمناسبة الذاتية فيستحيل أن يناسب الضدين وأن يخصّص مثلاً عن مثل ، فتميّز أن يكون المخصّص لذاتك مختاراً . الثانية من الدعوتين وهى المقصودة . والأولى وسيلة لها أن صانع ذاتك ليس بنطفة ، وفى معناها نفى أن يكون طبيعة أو علّة على العموم ، ودليل هذه الدعوى من الشكلى الثانى أن تقول : صانع ذاتك فاعل مختار ولاشئ من النطفة وفى معناها كل طبيعة أو علّة ففاعل مختار ، فينتج صانع ذاتك ليس بنطفة ، وفى معناه ليس بطبيعة ولاعلّة عموماً ودليل الصغرى والكبرى سقى ( قوله : وأيضاً لاطبع لها فى وجود ذاتك وإلا لكانت على شكل الكرة ) هذا إلزام على مذهب الخصوم فانهم

( قوله مع استوائها ) أى فى الجزئية ( قوله بأن كان ) متعلق باختصاص ( قوله إلى غير ذلك من الاختلافات ) أى بأن كان بعضها رجلاً وبعضها بطناً وبعضها غنفاً وبعضها ذراعاً وهكذا ( قوله مع جواز غير ذلك فى الجميع ) أى بأن تكون الرجل موضع العين والعرض القائم بالعين قائماً باليد وهكذا ، والجواز المذكور لا يسلمه الخصم لأن كون العين على الحالة التى هى عليها من الواجبات عنده وهكذا ( قوله فلأن تأثير الطبيعة والعلّة ) ذكر العلّة زيادة فائدة وإلا فالخصم المردود عليه إنما يقول تأثير النطفة فى الزائد بطريق الطبيعة ( قوله بالمناسبة الذاتية ) أى بين المؤثر والمؤثر فيه وهى التى إذا وجد المؤثر وجد الأثر كالمنااسبة بين الحار المؤثر للتسخين والاحراق والبارد المؤثر للرطوبة ( قوله فيستحيل الخ ) المناسب إسقاط الفاء والتعبير بالماضى لأن جواب لما لا يكون إلا ماضياً ، وإنما استحال ما ذكر لأن النطفة إذا كانت فيها مناسبة ذاتية للتأثير فى العين فلا يصح أن تؤثر فى الرجل أو الرأس وإذا كانت فيها مناسبة ذاتية للتأثير فى السواد استحال أن تبيض أو تصفر لأن من صفتها أن تسود ، فإذا ابيضت أو اصغرت فارتقت صفتها وهى التسويد ( قوله أن يناسب ) أى التأثير ( قوله الضدين ) أى أو الخلافتين كالعين والرأس ( قوله وأن يخصّص مثلاً عن مثل ) لا يسلمه الخصم ، فالأولى إسقاطه ( قوله المقصودة ) أى بالذات ( قوله أن صانع ذاتك ) أى الزائد ( قوله وفى معناها الخ ) زيادة فائدة لأنه لا نزاع فى ذلك ، وكلامه على حذف مضاف : أى وفى معنى نفسها الخ ( قوله أن يكون ) أى الصانع ( قوله على العموم ) أى لا يقيد كونه نطفة ( قوله وفى معناها ) أى النطفة التى وقع النفى عليها ( قوله بفاعل مختار ) خبر لاشئ ( قوله سبق ) وذلك لأن النياس السابق دليل للصغرى لأنها نتيجة ، وقوله : أما تأثيرها فيما ينشأ عنها الخ ، وقوله : وأما تأثيرها بالطبع الخ دلائل لكبرى ( قوله وأيضاً لاطبع لها ) أى لا تأثير لها بالطبع فى وجود ذاتك : أى الزائد على النطفة ، وقوله : وإلا لكانت : أى لكان الزائد منك الخ ، وهذا دليل استثنائى أتى به المصنف لإلزام الطبائعيين القائلين أن النطفة تؤثر بطبيعتها فى وجود الزائد ، وتقديره لو كانت النطفة تؤثر فى وجود الزائد بطبيعتها لكان الزائد على شكل الكرة ، لكن التالى باطل بالشاهدة فبطل المقدم ( قوله هذا الخ ) أى هذا الدلائل المقصود به بيان إلزام الخصم : أى الطبائعيين ، وليس المقصود

يقولون ان الطبيعة المتساوية من كل وجه تقتضى شكلا متساويا من كل وجه ، وهو الكرى في المركبات ، ولذلك زعموا أن جوهر الفلك لما كان طبيعة واحدة كان كريا ، وإذا اتنى الطبع لها ، فأحرى العلة ( قوله : ولاننى نموها ) هذا مبالغة في الرد لما يتوهم أن الفاعل المختار خصص بعض النطفة بكونه يدا ، والبعض بكونه رجلا ، والبعض بكونه رأسا ، والبعض بكونه أذنا إلى غير ذلك إذ لا تأثير لنطفة ، بل ولا لطبيعة ولا لعلة في شيء من ذلك لما ذكر قبل

به تحقيق دعوانا من أن النطفة ليست مؤثرة في وجود الزائد أصلا ( قوله إن الطبيعة المتساوية من كل وجه ) أى بأن تكون لحرارة فيها ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة : أى والنطفة كذلك لكن قد يقال الخصم لا يرى أن النطفة متساوية من كل وجه حتى يلزمه هذا الالتزام ( قوله يقتضى شكلا الخ ) أى يقتضى أن يكون المؤثر فيه شكلا الخ ( قوله وهو ) أى الشكل المتساوى من كل وجه ( قوله في المركبات ) أى الكائن في المركبات من العناصر الأربعة ، وهذا وصف كاشف ( قوله ولتلك ) أى لأجل قولهم : إن الطبيعة المتساوية الخ ( قوله أن جوهر الفلك ) أى ذات الفلك كالعرش والكرسى والسماء السابعة ( قوله لما كان طبيعة واحدة ) فيه حذف أى لما كان مقتضى له والمؤثر فيه وهو العقل طبيعة واحدة : أى متساوية من كل الوجوه ، والعقل عندهم كل جوهر مجرد عن المادة متعلق بغيره تعلق التأثير ، ومعنى كونه مجردا عنها أنه ليس مركبا ولا داخلا في جسم فهو قائم بنفسه ، قالوا : الله واحد لا يصدر عنه إلا واحد ، فصدر عنه جوهر يقال له العقل الأول ، والعقل الأول من حيث وجوده في نفسه صدر عنه عقل ثان ، ومن حيث وجوبه بالغير صدر عنه النفس المجردة للفلك الأول ، ومن حيث إمكانه لذاته صدر عنه جسم هو الفلك الأول ، ثم صدر عن العقل الثانى على هذا الوجه عقل ثالث وفلك ثان ونفس مجردة للفلك الثانى ، وهكذا إلى العقل العاشر الذى هو فى مرتبة التاسع من الأفلاك : أعنى ذلك القمر ، وسعى العقل الفعال المؤثر في هوى العالم المفيض للصور والنفوس والأعراض على العناصر البسيطة والمركبة ، والأفلاك هى العرش والكرسى والسموات السبع ( قوله كان ) أى جوهر الفلك ( قوله كريا ) بضم فكسر : أى على شكل الكرة ( قوله وإذا اتنى الطبع لها ) أى للنطفة : أى وإذا اتنى كون النطفة مؤثرة بالطبع في الذات بمعنى الزائد ( قوله فأحرى العلة ) أى فأولى انتفاء كونها مؤثرة فيها بطريق التعليل ، لأن تأثير الطبيعة يصح تأخيرها بخلاف تأثير العلة ، فبنفس وجودها يوجد معلولها ، فتأثير الطبيعة أوسع ، فإذا اتنى اتنى الأضيق من باب أولى ( قوله هذا مبالغة الخ ) الأولى إسقاط قوله مبالغة ، ويقول هذا رد لما يتوهم الخ لأنه لم يتقدم له رد حتى يكون هذا من المبالغة فيه ، وقد يقال المراد بهذا رد على وجه مبالغ فيه : أى أنه رد قوى لا يقبل ردا ولا خدشا ، لكن سيأتى ما فيه ( قوله خصص بعض النطفة ) الأولى بعض الزائد ، لأن الكلام فيه ( قوله بل ولا لطبيعة الخ ) توسعة دائرة ، لأن النزاع مع الخصم في تأثير النطفة في الزائد وعلم تأثيرها فيه ( قوله لما ذكر قبل ) أى من قوله : صانع الذات فاعل مختار ، ولا شيء من النطفة ولا من الطبيعة ولا من العلة بفاعل مختار يفتيح صانع

وإنما طبعها في نمو تلك الأجزاء المخصصة بالغير ، والنمو معنى واحد فلم يلزم من تأثير النطفة والطبيعة فيه اختلاف مطبوعها ، ووجه الرد بما ذكر أن الوقوف على مقدار مخصوص في النمو وانقطاعه عما فوق ذلك مع جوازه يمنع أن يكون النمو أيضا أثرا للطبيعة ، وفي معناها العلة إذ لو كان أثرا لهما للزم أن لا تقف الذات في نموها ، ولكانت تنمو أبدا على أن تقديرها مؤثرة في النمو لا يدفع لزوم اختلاف مطبوعها أيضا ، لأن النمو الذي في اليد مثلا يخالف في انتهائه لنمو الأذن ، وكذا نمو الأنف والرجل وغيرها مختلف ، بل أصابع اليد المتحدة المحل وأصابع الرجل وأسنان الفم مختلفة في نموها ، وترى بعض الأعضاء تنموها في الطول أكثر من العرض وبعضها بالعكس إلى غير ذلك من صفات اختلاف النمو ، وكل على أبلغ ما يكون من المناسبة لمسلحته الخاصة به ، أفبرضى عاقل أن يستند هذا الصنع العجيب والشكل الغريب لشيء من العالم منفردا أو مجتمعا فضلا أن يستند إلى خصوصية موات لا يسمع ولا يبصر ولا يفنى شيئا ، كلا والله إنما يليق أن يفعله من ليس

الذات ليس بنطفة ولا طبيعة ولا علة ( قوله وإنما طبعها الخ ) أي وإنما تأثير النطفة بالطبع في نمو الخ لا في كون هذا العضو يدا وهذا رجلا الخ ، لأن المؤثر في ذلك الفاعل المختار دون النطفة . ثم إن قوله : وإنما طبعها الخ هو المقصود بالرد من هذا التوهم ( قوله معنى واحد ) أي لامعان متعددة ( قوله فلم يلزم الخ ) أي وحيد فليقال لو كانت النطفة مؤثرة في النمو لما اختلف مطبوعها . لكن التالي باطل فبطل المقدم ( قوله فيه ) أي النمو ( قوله ووجه الرد الخ ) حاصله أن هذا التوهم لا يتم . وذلك لأن وقوف الزائد على مقدار مخصوص في النمو وانقطاعه عما فوق ذلك مع جوازه يمنع أن يكون النمو أثرا لها بطريق الطبيعة ، إذ لو كان أثرا لها يلزم أن لا تقف الذات على حد ، بل تنمو دائما لوجوب دوام المطبوع بدوام الطبيعة ، واللازم باطل فكذا الملزوم ولكن هذا الرد لا يسلمه الخصم لأنه يرى أن الوقوف على هذا المقدار من النمو واجب لأنه هو الذي اقتضته الطبيعة بالمناسبة الذاتية وما عداه فهو ممنوع ، وحيد فلا يحسن الرد عليهم بما ذكر فضلا عن كون ذلك قويا ، فما ادعاه من أن هذا الرد قوى لا يمكن خدشه قد علمت ما فيه ( قوله تقديرها ) أي فرضها ( قوله لا يدفع لزوم الخ ) أي ورود لزوم الخ ( قوله وأصابع الرجل ) أي المتحدة المحل ( قوله وبعضها بالعكس ) أي وترى بعض الأعضاء متلبسا بعكس ذلك : أي إن نموها في العرض أكثر من نموها في الطول ( قوله من صفات اختلاف النمو ) فيه أن اختلاف النمو شيء واحد ليست له صفات إلا أن تجعل إضافة صفات للبيان ، وفي الكلام حذف : أي من اختلاف النمو : أي من الأجزاء صاحبة النمو المختلف ( قوله وكل الخ ) أي فاليد مثلا يناسبها الطول الذي هي عليه لتعاطيها الأفعال ، وهكذا ( قوله أفبرضى الخ ) استفهام إنكاري ( قوله الصنع ) أي المصنوع ( قوله والشكل الغريب ) عطف تفسير ( قوله لشيء ) أي عاقل ( قوله منفردا ) أي ذلك الشيء عن الغير : وقوله : أو مجتمعا : أي مع الغير ( قوله إلى خصوصية موات ) الإضافة للبيان ، والمراد بالخصوصية الحقيقة ، وبالموات ما لا يتصف بحياة ، وإنما وصفه بقوله : لا يسمع ولا يبصر مع أنه لا يناسب هنا إذ المناسب هنا إنما هو قوله : ولا يفنى عنك شيئا لها كآلة الآية ( قوله كلا الخ ) أي ارتدعوا وانزجروا أيها الخصوم عن مقاتلكم ان النطفة تؤثر

كثله شئ\* مالك الملك المحيط علمه بكل شئ ، الذى لا يتعاضى على قدرته التامة وإرادته النافذة شئ من الكائنات ، فبارك الله أحسن الخالقين ، وللطبايعين هنا تقريرات وهوس يمج ذكره وتسويد الصحف به ، وهدم أساساتهم الواهية مستبين لكل موفق ، والاطلاع على مذاهبهم يدل على عظيم ما ابتلوا به والعياذ بالله من سلب العقل والإيمان والاتصاف بصفات المجانين والبله والصبيان . نسأله سبحانه وتعالى أن يمن علينا بحسن المعرفة ، ويغفم لنا بأشرف الخواتم عند محامتنا ، ويحفظنا من البدع ظاهرا وباطنا فى جميع حالاتنا وأوقاننا ، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد العروة الوثقى والعصمة الكبرى لمن تمسك بسفته وسنة الراشدين من آله وصحبه .

(ص) ومن هنا أيضا تعلم أن تلك النطفة وسائر العالم لم يكن ثم كان إذ كله مثلك جرم يعمر

والله إنما يليق الخ ، وعبر يلىق دون يجب مع أنه هو الأنسب بالفاعل المختار لمجازاة الخصوم ، فظرا إلى أن تأثير النطفة هو الألىق عندهم بطريق النظر ( قوله أحسن الخالقين ) أى المقدرين والمحدثين للأشياء مثل الخياطين والنجارين ، أو المخرجين للأشياء من العدم للوجود بحسب الفرض والتقدير : أى أنه لو فرض أن هناك أحدا خالقا غير الله فأنه أحسنهم ( قوله هنا ) أى فى مقام النطفة والزائد عليها ( قوله تقريرات ) أى مسائل مقررة ، وقوله : وهوس عطف مرادف ، وهو نوع من الجنون ، فجعل الشارح مسائلهم التى قرروها نوعا من الجنون باعتبار أن شأنها الصبور من المجانين ( قوله يمج ذكره ) المجد طرح من الفهم ، فقد شبه تلك المسائل بشئ مستقيم الطعم على طريق الاستعارة بالكناية واثبات المجد تخييل ( قوله وتسويد الصحف ) أى ويمج تسويد الصحف به ، وفيه إشارة إلى أن رسمها فى الورق قبيح شبهه بالشئ\* الذى يمج لقبح طعمه ( قوله من سلب العقل ) أى كاله ، وقوله : والإيمان : أى سلبه عنهم فهم كفار ( قوله والبله ) أى الغافلين الذين يرتكبون الأمور التى فيها الفساد والضرر من غير أن يتقنوا لفساده ( قوله بحسن المعرفة ) أى بالمعرفة الحسنة : أى الكاملة ( قوله بأشرف الخواتم ) أى الموت على أصل الإيمان أو على الإيمان الكامل ( قوله ظاهرا ) بأن لا يجرى على ألسنتنا ما يغضب الله وباطنا بأن لا يقوم بقلوبنا شئ\* من الشبه المخالفة لما تقوله أهل السنة ( قوله والعصمة الكبرى ) عطف مرادف : أى الحافظ لمن تمسك بسفته الخ من النفس والشيطان : أى السبب له فى ذلك ، والمراد بسفته ما جاء عنه من الأحكام صريحا وبسنة الراشدين ما استنبطوه من الأحكام فالعطف مغاير ( قوله من آله وصحبه ) من بالنظر للآل بيانية مشوبة بتبويض ، وبالنظر للصحب بيانية إن قلنا أنهم كلهم راشدون : أى مجتهدون وإلا فتبضية أيضا ( قوله ومن هنا ) أى من أجل أن الزائد على النطفة حادث وأن المؤثر فيه الفاعل المختار لا النطفة ولا الطبيعة ولا العلة ( قوله أيضا ) مقدمة من تأخير محلها بعد تعلم ، والأصل ومن هنا تعلم أيضا أن النطفة الخ : أى كما علمت أن الزائد حادث ( قوله وسائر العالم ) أى باقية ما عدا النطفة والزائد ( قوله لم يكن ) أى ما ذكر من النطفة وما عطف عليها ، وكذا تقول فى قوله : إذ كله مثلك : أى كل ما ذكر من النطفة وسائر العالم مماثل لك : أى للزائد منك ( قوله جرم يعمر الخ ) هذا توضيح لجهة المثلية

فراغا يمكن وجوده وعدمه واتصافه بما هو عليه من المقادير والصفات المخصوصة وبغيرها ، فيحتاج  
كما احتجت إلى مخصص يخصه بما هو عليه لوجوب استواء المثليين في كل ما يجب ويجوز  
ويستحيل ، وقد وجب لذاتك سبق العدم ، فكذلك يجب لسائر العالم المماثل لك ، إذ لوجار  
أن يكون بعض العالم قديما والقدم لا يكون إلا واجبا للقديم لما يأتي للزم أن يختص أحد  
المثليين عن مثله بصفة واجبة ، وهو محال لما يلزم من اجتماع متنافيين ، وهو أن يكون مثلا  
غير مثل ، فخرج لك بالنظر في ذاتك ، وانعقاد التماثل بينك وبين سائر الممكنات البرهان  
القاطع على حدوث العالم كله علاوه وصفه عرشه وكرسيه أصله وفرعه ، وأن جميعه عاجز عن  
إيجاد نفسه وعن إيجاد غيره كعجزك ، وأن الجميع مقتدر إلى فاعل مختار كافتقارك وإن من  
شيء إلا يسبح بحمده .

(قوله بعمر فراغا) أي بحال فيه (قوله وبغيرها) أي غير ما هو عليه ، وأنت الضمير باعتبار معنى ما (قوله)  
فيحتاج كما احتجت إلى مخصص يخصه بما هو عليه ) ليس كلامنا في ذلك ، بل في أن النطفة  
وسائر العالم يجب له سبق العدم ، فالناسب إسقاط هذا ويقول بدله : وقد وجب لذاتك سبق العدم  
فكذلك يجب للنطفة وسائر العالم سبق العدم ، ثم يستدل على ذلك بقوله : لوجوب الخ (قوله)  
وقد وجب لذاتك ) أي للزائد منها (قوله لسائر العالم ) أي ماعدا الزائد (قوله للمماثل لك )  
أي المماثل للزائد منك (قوله إذ لوجار الخ ) هذا دليل آخر منتج للمطلوب بطريق الزوم بخلاف  
الذي قبله فانه ينتجه صراحة ، وحيث كان هذا دليلا على إثبات المطلوب ، فكان الأولى أن  
يأتي به على أسلوب يفيد ذلك بحيث يقول : وأيضا لوجار الخ (قوله بعض العالم ) أراد بيضه  
النطفة وباقي العالم غير الزائد (قوله والقدم الخ ) دليل للضرورة وسطه بين المتقدم والتالي ، وكان  
الأولى تأخيرها إلا أنه قدّمه للاهتمام به (قوله لما يأتي ) أي للدليل الآتي : أي إن ما ذكر من أن  
القدم لا يكون إلا واجبا للقديم لاجازته يدلّ عليه ما يأتي (قوله أحد المثليين ) المثلان هما الزائد  
ومقابلته : أعني النطفة وباقي العالم ، ومصادره بالأحد مقابل ذلك الزائد ، وقوله : عن مثله أراد به  
ذلك الزائد ، وقوله : وهو أن يكون مثلا : أي للزائد لأنه هو الموضوع ، وقوله : غير مثل : أي  
للزائد من جهة كونه قديما (قوله في ذاتك ) أي الزائد منك (قوله بينك ) أي بين الزائد  
منك (قوله وبين سائر الممكنات ) أي باقيا وأراد به ماعدا الزائد : أعني النطفة وسائر العالم  
(قوله البرهان القاطع ) فاعل خرج ، والقاطع بمعنى المقطوع به (قوله على حدوث العالم ) من  
النطفة والزائد وغيرهما (قوله علاوه ) أي العالي منه ، وهو السموات وما فوقها (قوله وسعاه)  
أي السافل منه ، وهو ما تحت فلك القمر (قوله عرشه وكرسيه ) راجع للعالم العلوي (قوله)  
أصله ) هو كالنطفة بالنسبة للحيوان والماء بالنظر للنبات ، وقوله : وفرعه كالزائد على ما ذكر  
بالنسبة للحيوان والنبات (قوله كعجزك ) أي كعجز الزائد منك (قوله وأن الجميع ) أي من  
النطفة وسائر العالم (قوله كافتقارك ) أي كافتقار الزائد منك (قوله وإن من شيء الخ ) مفعول  
يسبح محذوف : أي الله ، وباء بحمده الملازمة : أي وإن من شيء إلا يسبح الله حال كونه متلبسا  
بحمده والثناء عليه ، وهذا دليل على افتقار الجميع بناء على أن المراد بالتسبيح الدلالة ، وأنه ليس

(ش) حاصله أنه بعد ما استبان لك حدوث الزائد من الذات على النطفة بالضرورة ، وأن النطفة ونحوها مما يقدر من الطبائع لا أثر لها في شيء من الذات ، وأن فاعل الذات فاعل مختار انعطف هنا بالاستدلال بذلك الزائد من الذات على حدوث تلك النطفة وسائر العالم ، وأن احتياج الجميع إلى فاعل مختار على حد سواء ولا أثر لبعض منه في بعض آية ، ووجه الاستدلال بتحقيق المماثلة بين هذا الزائد والعالم كله ، إذ هذا الزائد أجرام متحيزة ، وأعراض قائمة بها وسائر العالم كذلك ، والمثلان يجب استواءهما فيما يجب ويجوز ويستحيل ، وقد وجب الحدوث لذلك الزائد قطعاً ، فكذلك يجب لسائر العالم لمماثلته إياه إذ لو اختلف العالم بأن يكون بعضه قديماً وبعضه حادثاً لكان مختلفاً فيما يجب ، وبيان الملازمة أن القدم لا يكون إلا واجباً للقديم ، وبرهانه ما يأتي من كون القدم لو كان جائزاً للقديم لجاز عليه سبق العدم ، فيحتاج إلى تخصيص يخصمه بالوجود بدلاً عن العدم المجوز وهو

لبسان المقال : أي وإن من شيء إلا وهو دال على أنه مفترق إلى فاعل مختار لما اشتمل عليه من الصنع البديع الذي لا يكون إلا عن فاعل مختار ( قوله حاصله أنه ) أي الحال والشأن ( قوله بعد ما استبان ) أي بعد ما بان وظهر ظهوراً تاماً ( قوله من الذات ) ان أريد بالذات ما يشمل النطفة والزائد فن تبعية ، وإن أريد بها الزائد على النطفة فقط فهي للبيان ، وقوله : على النطفة متعلق بالزائد ، وقوله : بالضرورة متعلق باستبان ، وقوله : وأن النطفة الخ عطف على حدوث ، وكذا قوله وأن فاعل الذات الخ ( قوله مما يقدر ) أي يفرض وعبر بذلك إشارة إلى أنه غير واقعي ( قوله من الطبائع ) أراد بها ما يشمل العلل ( قوله من الذات ) أي الزائد على النطفة ( قوله وأن فاعل الذات ) أي الزائد ( قوله انعطف ) أي رجع ( قوله بذلك ) أي يحدث ذلك ( قوله وسائر العالم ) أي ماعدا النطفة ( قوله وأن احتياج الجميع ) أي النطفة وباقي العالم عطف على حدوث ( قوله ولا أثر ) أي تأثير لبعض ما ذكر من النطفة وباقي العالم في بعض قطعاً ( قوله والعالم كله ) مراده به ماعدا الزائد ( قوله متحيزة ) وصف كاشف ( قوله وأعراض قائمة بها ) زيادة على ما في المتن لأنه في المتن التفت في الدليل للأجرام فقط ( قوله والمثلان الخ ) علة مقدمة على معاولها وهو قوله وقد وجب الخ ، وحيث لمماثلته إياه مستغنى عنه ( قوله إذ لو اختلف الخ ) دليل ثان مفيد للمطلوب بالضرورة ، وحيث فالأولى أن يقول ، وأيضاً لو اختلف الخ ( قوله بأن يكون بعضه ) يعني مقابل الزائد ( قوله وبعضه ) يعني الزائد ( لكان مختلفاً الخ ) أي لكن التالي باطل لأنه لو اختلف العالم ، فيما يجب لزم أن يكون بعضه مثلاً غير مثل وإذا بطل التالي بطل المقدم وهو جواز كون بعض العالم قديماً ، وإذا بطل ذلك تعين حدوثه ، ويلزم من كونه حادثاً سبق العدم له وهو المطلوب ثم إن هذا التالي الذي ذكره الشارح غير التالي الذي ذكره المصنف بقوله للزم أن يختص الخ وكل جائز جعله تالياً ( قوله وبرهانه ) أي برهان ما ذكر من أن القدم لا يكون إلا واجباً للقديم لا جائزاً له ( قوله لجاز عليه سبق العدم ) أي لكن التالي باطل ( قوله فيحتاج الخ ) أي فيكون حادثاً ( قوله وهو )

نقيض التقدم المفروض ، فيلزم أن يكون قديما غير قديم وهو تهافت ، وهذا معنى قولي  
والقديم لا يكون إلا واجبا للقديم لما يأتي ، فهو مفترض بين الشرط وجوابه لبيان تلازمهما  
( قوله : لما يلزم عليه من اجتماع متنافيين ) هذا بيان لبطلان التالي ، وهو جواب الشرط : أي  
يلزم على اختصاص أحد المثليين بحكم واجب أن يكون مثالا غير مثل : يعني لأن المتماثل يقتضي  
استواء المثليين في جميع صفات النفس : أي الصفات التي ليس لها وجود زائد على الذات ،  
واختصاص أحدهما بحكم واجب ، وهو لا يكون إلا صفة نفسية أو لازما لها بموجب انفرد أحدهما  
عن مثله بصفة نفسية ، فلا يشتركان في جميع صفات النفس ، فلا يكون اذن مثالا ، كيف  
وقد تحقق أنه مثل له ، فقد لزم أن يكون مثالا غير مثل وهو تهافت ( قوله : أصله وفرعه ) يعني  
بالأصل ما ينشأ عنه غيره بحسب مجرى العادة من غير تأثيره أصلا ، وبالفرع الغير الناشئ كالماء  
للنبات ونحو ذلك ( قوله : وأن الجميع منقصر الى فاعل مختار ) يعني لأن الطبيعة والفعل  
لا يخصان مثالا عن مثل ، والعالم كله متماثل ، ومع ذلك قد اختص كل جزء منه بما لم يثبت  
لماثله ، وقد سبق تقرير ذلك

أي العدم المجوز ( قوله نقيض التقدم ) أي منافيه ( قوله وهذا ) أي مضمون قولنا وبيان  
الملازمة الخ ( قوله فهو ) أي قوله والقديم لا يكون إلا واجبا ( قوله بين انشراط ) أي لو جاز  
أن يكون بعض العالم قديما ، وقوله : وجوابه : أي وهو قوله لزم أن يخص أحد المثليين عن  
مثله بصفة واجبة ( قوله لبيان تلازمهما ) فيه أن بيان التلازم يقتضي تأخير لا اعتراض ، فالأولى  
أن يقول اهتماما ببيان التلازم ( قوله وهو ) أي التالي : أعني قوله لزم أن يخص الخ ( قوله  
جواب الشرط ) أعني لو ( قوله أي الصفات الخ ) هذا على القول بنفي الأحوال . وأما على  
مقابله ، فالصفة النفسية هي ما لا تتحقق الذات بدونها ، وإن كان لكل من الذات والصفة تحقق في  
نفسه ولكن لا انفكاك لأحدهما عن الآخر ( قوله ليس لها وجود الخ ) أي ليس لها تحقق  
زائد على تحقق الذات وذلك كصفة الوجود فإنها صفة للمولى لا تعقل الذات بدونها ( قوله  
واختصاص ) مبتدأ ، وقوله : بوجب خبره ( قوله وهو ) أي الحكم الواجب ( قوله إلا صفة  
نفسية ) كالناطقية للإنسان والناهية للحمار والتحيز للجرم ، وقوله : أو لازما لها كقبول صفة  
العلم والكتابة فإنه لازم للناطقية وكأخذوث والافتقار للزمن للتحيز وعدم قبول العلم والكتابة  
للزمن للناهية ( قوله وهو تهافت ) أي والتهافت باطل ( قوله أصله وفرعه ) أي الأصل منه  
والفرع منه ( قوله ما ينشأ عنه غيره ) أي ما كان سببا لغيره كالماء ( قوله من غير تأثير الخ )  
بيان لقوله بحسب مجرى العادة ( قوله الغير الناشئ ) بنسبهما ( قوله كالماء للنبات ) مثال  
للأصل والفرع على سبيل اللف والنشر المرتب ( قوله ونحو ذلك ) كالنطفة للحيوان ( قوله  
لا يخصان مثالا ) أي بشيء بدلا عن مقابله ( قوله والعالم كله ) أراد به ما عدا الزائد ( قوله ومع  
ذلك ) أي المتماثل ( قوله قد اختص الخ ) فاختص بعضها بالسمع وبعضها بالبصر وبعضها  
بالشم وهكذا ( قوله وقد سبق تقرير ذلك ) أي سبق تقرير نظير ذلك الدليل المذكور هنا إذ  
ما سبق عند قول المصنف ثم إذا نظرت الخ دليل حدوث الزائد وما هنا دليل حدوث النطفة وسائر

في فاعل ذاتك والحال واحد ، ولهذا المعنى استغنى عن ذكر ذلك هنا ، وهو مندرج في النشيه بقوله كافتقارك ( قوله : وأن جميعه عاجز ) يعنى ومن هذا المعنى وجب أن يكون صانع العالم ليس شيئا منه لوجوب عموم العجز لجميعه فلا يكون فاعله جرما ولا قاعما به والالعجز كعجزه ، وسيأتى لذلك مزيد بيان ان شاء الله تعالى ( قوله : وان من شيء الا يسبح بحمده ) يعنى لماوجب الحدوث للعالم وهو كل ماسوى الله جل وعلا ، ووجب عجز جميعه عموما عن التأثير فى شيء أى شيء كان وكانت الدلالة على ذلك من جهة فطرته ، صار كل جزء من أجزائه وكل صفة من صفاته يبنى بعظيم افتقاره الى مبدع له غاية الكمال ، ويبنى على ذاته العلية وصفاته الكاملة بلسان الحال أو بلسان المقال ، ويعترف بالعجز عن الادراك والشكر لمن تحجرت العقول فى كنهه جلالة ، ونزهه أن يكون له من جميع مايتخيل مثال ، تبارك الله رب العالمين . وقيل ان التيسيح فى الآية على ظاهره فى جميع الموجودات إذ لايشترط فى الحياة والعلم وغيرها من الصفات

العالم ماعدا الزائد ( قوله فى فاعل ذاتك ) أى فى اختيار الفاعل لذاتك : أى للزائد من ذاتك ( قوله والحال ) أى بين ذاتك وغيرها واحد وهذا جواب عمايقال هلا ذكرت هذا الدليل هنا كما ذكرته فيما تقدم ( قوله والحال واحد ) أى فلم يحتج لاعادته صراحة ، وان كان مذكورا ضمنا ( قوله ولهذا المعنى ) أى كون الحال واحدا ( قوله استغنى عن ذكر ذلك ) أى الدليل : أى صراحة ( قوله وهو ) أى الدليل على حدوث النطفة وباقي العالم ( قوله مندرج فى التشبيه الخ ) أى فيكون مذكورا ضمنا لاصراحة ، وإنما كان مندرجا فى ذلك لأن معناه أن النطفة وسائر العالم مثلك فى الافتقار للفاعل المختار ، وحينئذ فيكون الدليل الدال على حدوثك دالا على حدوث النطفة وسائر العالم وافتقارهما للفاعل المختار لأنهما مماثلان لك ( قوله ومن هذا المعنى ) أى ومن أجل هذا المعنى وهو أن الجميع عاجز ( قوله صانع العالم ) أى النطفة وبقية العالم ماعدا الزائد ( قوله لجميعه ) أى العالم بالمعنى المتقدم ( قوله فلا يكون فاعله جرما ) لأن الجرم من بقية العالم الذى عمه العجز ثم ان قوله فلا يكون الخ عين المفرع عليه فى المعنى فالأولى ابداله بقوله : فثبت كون الفاعل قديما ( قوله وإلا لعجز كعجزه ) أى وإلا ثقل إنه لا يكون فاعله جرما بل قلنا انه يكون جرما فلا يصح إذ لو كان فاعله جرما لعجز كعجزه ( قوله للعالم ) أى الزائد والنطفة وغيرهما ( قوله ووجب عجز جميعه ) فيه أن المتبادر من المعنى تعلق الآية بالافتقار الى الفاعل المختار دون العجز ( قوله على ذلك ) أى المذكور من حدوثه وعموم عجزه ( قوله فطرته ) أى خلقته ( قوله يبنى ) أى يدل ( قوله له غاية الكمال ) الجلة صفة لمبدع ( قوله ويبنى ) عطف مرادف ( قوله بلسان الحال ) هذا فى الجميع ، وقوله : أو بلسان المقال : أى فيمن له لسان ، ولواقصر على الأول لكان أولى اعمومه ( قوله عن الادراك ) أى لكنه ذاته ( قوله والشكر ) عطف على العجز ( قوله من جميع مايتخيل ) متعلق بمثال وكما أنه ليس له مثال فى الخيال ليس له مثال فى الواقع ( قوله على ظاهره ) أى من كونه بلسان المقال بأن تقول : سبحان الله وبحمده ( قوله إذ لايشترط الخ ) فلان من قيام الحياة والعلم وباقي الصفات التى يتوقف عليها الفعل بالأحجار وغيرها من الجادات ( قوله من الصفات ) أى التى يتوقف



بنية مخصوصة عند أهل السنة . فان قلت : برهانكم السابق والآتي بعده انما ينتجان الحدوث لجميع الجواهر وأعراضها ، والمطالب أهم من هذا ، وهو حدوث كل ماسوى الله تعالى ، فلو قدر فيما سواه جل وعلا ما ليس بحرم ولا قائم به لم ينهض فيه دليلكم . قلت : مذهب المتكلمين انحصار العالم في الجواهر وأعراضها ، ولهم في ابطال الزائد طرق كلها ضعيفة من أشهرها طريق التقسيم . قالوا كل موجود إما أن يكون متحيزاً أو غير متحيز . وغير المتحيز إما أن يقوم بمتحيز أولاً ، فالتحيز هو الجوهر والقائم به هو العرض ، وبالمثل بمتحيز ولا قائم بمتحيز هو الله جل وعلا وصفات ذاته ، فهذه القسمة وان كانت دائرة بين الذاتي والاثبات ضعيفة لأن ما انتهى إليه التقسيم ، وهو ما ليس بمتحيز ولا قائم بمتحيز ليس نفس حقيقته جل وعلا ولا نفس حقيقة صفات ذاته فاللخصم أن يمنع تخصيصه بهما فلا تفيد القسمة المطالب ، والذي اختاره بعض محقق المتأخرين في هذه المسألة الوقت في وجود هذا الزائد وهو الظاهر عندي . فان قلت : فبم نفون على هذا الرأي قدم الزائد اذا قُدر وجوده . قلت : مختارنا فيه اللجأ الى السمع كان الله ولا شيء معه ، وأجمع المسلمون على حدوث ماسوى الله تعالى وحدث هذا الزائد

عليها العمل ( قوله بنية مخصوصة ) أى وهو الجسم الذى فيه روح ( قوله برهانكم السابق الخ ) أراد به ما تقدم من الاستدلال على وجود السانع بحدوث أجزاء العالم نحو أنا لم أكن ثم كنت وكل من كان كذلك فله موجد أو جده ( قوله والآتي بعده ) هو قوله وأيضاً لو نظرت الخ ( قوله انما ينتجان الحدوث الخ ) لكن البرهان الآتى يفتج ذلك صراحة . وأما السابق فباللزام لأنه أنتج كما تقدم ذاتي لا بد لها من موجد وهذا مستلزم حدوثها وأن ما ثبت لذاته يثبت لما ماثلها ( قوله لجميع الجواهر وأعراضها ) أى فقط ( قوله أهم ) أى أكثر أفراداً ( لأنه أجرام وأعراض وجواهر مجردة وما تقدم لوحظ فيه خصوص الأولين فقط ) قوله كل ماسوى الله ( أى من الجواهر والأعراض وغيرهما كالمجردات ) قوله ما ليس بحرم الخ ( بأن كان جوهر مجرداً كاللائكة عندهم ) قوله قلت الخ لا يتم إلا إذا كان الخصم من المتكلمين ( قوله انحصار الخ ) وليس هناك جوهر مجرد عن الجسمية والعرضية ( قوله في ابطال الزائد ) أى في ابطال وجود الزائد على الاجرام والأعراض وهو ما ليس بمتحيز ولا قائم به وهو الجوهر المجرد ( قوله من أشهرها ) أى في ادستمال فلا يتأني أنها كلها ضعيفة ( قوله قالوا الخ ) هذا بيان لطريق التقسيم ( قوله وان كانت الخ ) الواو للحال ( قوله ليس نفس حقيقته الخ ) أى وإنما هو وصف سلبي صادق عليهما ( قوله المطالب ) أى ابطال الزائد ( قوله الوقت في وجود هذا الزائد ) أى وعدم وجوده فالتوقف في الوجود وعدمه لافى الجواز وعدمه إذ هو جائز لا مانع منه ( قوله على هذا الرأي ) أى التوقف ( قوله فيه ) أى في نفي قدمه ( قوله اللجأ ) أى الاستناد ( قوله الى السمع ) فهو الدليل لا البقل ( قوله كان الخ ) بدل من السمع وهو حديث كما نقله شيخ الاسلام زكريا : أى كان الله في الأزل ولا شيء معه في الأزل غيره وهذا شامل للأجرام والأعراض والزائد عاينها على فرض وجوده ، وإذا كانت هذه الثلاثة لم تكن في الأزل ثم كانت بعد ذلك كانت حادثة ضرورة كونها مسبقة بعدم ( قوله وحدث الخ ) جواب عما يقال ان صحة السمع تتوقف على حدوث الأجرام والأعراض والزائد

لا يتوقف عليه السمع حتى يمنع الاستدلال به عليه ، ومن المتكلمين من أثبت حدوثه بالعقل ، فقال هذا الزائد لا يصح أن يكون إلها لوجوب الوحدة له جل وعلا وسأتي دليلا ، وإذا لم يكن إلها لم يتوقف على وجوده وجود العالم ، فلا يجب وجوده إذ لا يلزم من عدمه محال ، فيكون ممكنا وكل ممكن حادث ، فهذا الزائد حادث وهو المطلوب . قلت : وهو ضعيف لأنه تمسك بعكس الدليل وهو لا يلزم عكسه وإنما يلزم طرده ، وذلك أن توقف وجود العالم على وجود فاعل له يقتضي وجوب وجوده ، لئلا يلزم التسلسل أو الدور لو قدر جواز وجوده ، ولا يلزم من عدم توقف العالم على شيء عدم الوجوب لذلك الشيء ، إذ لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، وقد كان جل وعلا واجب الوجود لذاته قبل أن يوجد العالم وتوجد دلالاته .

( ص ) وأيضا لو نظرت إلى تغير صفات العالم قبولا وحصولا لذلك ذلك على حدوثها لما يأتي من استحالة تغير القديم ، وذلك حدوثها على حدوث

فإذا استدلل على حدوث الزائد بالسمع كان دورا لتوقف صحة السمع على حدوث الزائد بالواسطة وتوقف حدوث الزائد على السمع ( قوله لا يتوقف الخ ) لأن صحة السمع متوقفة على المعجزة الدالة على أن الرسول صادق فيما أخبر به وهي متوقفة على وجود الباري موصوفا بالصفات المسححة للفعل وهو متوقف على حدوث مطلق شيء من الأجرام أو الأعراض ، وحينئذ فيصح الاستدلال على حدوث الزائد وغيره من بقية الأجرام والأعراض التي لم يقع الاستدلال بها على وجود الباري بالسمع ( قوله به ) أي السمع ، وقوله : عليه : أي الزائد ( قوله ومن المتكلمين الخ ) مقابل قوله محارنا الخ ( قوله وكل ممكن ) أي وكل موجود ممكن أو كل ممكن موجود ، ففي الكلام حذف الموصوف أو الصفة لأن بعض الممكن وهو المعدوم ليس بحادث ( قوله قلت الخ ) حاصله أنه يلزم من وجود الدليل وجود المدلول ولا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، وحينئذ فقول المستدل فلا يجب الخ لا يسلم إذ لا يلزم من كونه لا يتوقف على وجوده وجود العالم أن لا يكون واجبا لجواز أن لا يتوقف وجود العالم على وجوده ومع ذلك هو واجب الوجود . فالخلاص أنه يلزم من توقف وجود العالم على شيء أن يكون ذلك الشيء واجب الوجود ولا يلزم من عدم التوقف عدم وجوب وجوده ( قوله وهو ) الواو للحال والضمير للدليل بمعنى الأمانة والعلامة على الشيء . فيلزم طرده لا عكسه أما بمعنى الموجد والعلة أو بمعنى ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فيكون مطردا منعكسا ( قوله لا يلزم عكسه ) المراد بالعكس التلازم في الانتفاء : أي لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، بل قد يعدم الدليل ويوجد المدلول فإن العالم دليل على وجود الله ولا يلزم من عدم العالم عدم المدلول ( قوله وإنما يلزم طرده ) هو التلازم في الثبوت فيلزم من وجود الدليل وجود المدلول ( قوله وذلك ) أي بيان كونه تمسك بعكس الدليل الخ ( قوله أن توقف الخ ) فالدليل هو توقف وجود العالم على شيء ، والمدلول هو وجوب وجوده ( قوله وقد كان الخ ) الواو للتعليل : أي لأنه قد كان الخ ( قوله صفات العالم ) أراد بالعالم الأجرام بدليل إضافة الصفات إليه ( قوله قبولا وحصولا ) تمييز محول عن المضاف فالتغير بالقبول كما في البياض القائم بالشخص فإنه قابل للتغير بغيره كالسواد والتغير بالحصول كما في الحركات والسكنات ، والمراد

موصوفها لاستحالة عرّوه عنها .

( ش ) هذا دليل آخر على حدوث العالم ، والفرق بينه وبين الأول أن المستدل في هذا لم يخص نظره ببعض العالم دون بعض ، بل نظر في جميعه انظرا واحدا وبروجه واحد ، وفي الأول نظر في بعضه ، وهو ذات الانسان ، حتى إذا حصل العلم بحدوثها ضرورة ، ودانته على وجود فاعل مختار ليس ذاته ، ولا جزءا منها انعطف على سائر العالم ، فأثبت حدوثه بحدوثها لتحقيق المماثلة بينهما وتحقيق أن صانعه لا يمكن أن يكون ذاته ولا شيئا من العالم ، فيئس في جميع الأمور من نفسه ومن جهة العالم لنفسه ولغيره ، وانصرف النظر كله إلى من ليس كمثل شيء الغنى عن كل شيء المقتصر إليه جميع ماسواه جل وعلا ، وتقرير الدليل الذي أشار إليه ههنا أن تقول : العالم كل صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث ، فينتج العالم كله حادث . أما كون صفات العالم حادثة فدلّله أنها متغيرة من وجود إلى عدم ومن عدم إلى وجود قبولا وحصولا ، وكل ما كان كذلك فهو حادث ، فينتج صفات العالم حادثة ، ودليل التغير المشاهدة في بعضها كالحركات والأصوات ونحوها ، فانها تشاهد طارئة بعد عدم ومعدومة بعد طرؤ ، والقبول فيها لا يشاهد فيه التغير ككون الأرض والألوان ونحو ذلك ، فان الأرض يجوز أن تتحرك ، وينعدم سكونها كما جاز ذلك فيها مائلها من متحرك الأجرام كالفلك ، وذا اللون مخصوص مثلا بجوز أن ينعدم لونه ويتصف بغيره من الألوان كما اتصف به مماثلة من الجواهر والجواهر كلها مماثلة ، فيستحيل أن يجوز في بعضها ما لا يجوز في الآخر من حيث ذاته ، فاستبان أن صفات العالم كلها تنغير إما بالحصول أو بالقبول ،

القبول في البعض والحصول في البعض ( قوله موصوفها ) أي الموصوف بها وهو الأجرام ( قوله وهو ذات الانسان ) المراد ذات الناظر ، والمراد بذاته الزائد على النطفة ( قوله بحدوثها ) أي الذات : أعني ذات الناظر ، والمراد بها الزائد ( قوله على وجود فاعل ) أي لتلك الذات ( قوله ليس ) أي ذلك الفاعل المختار ( قوله على سائر العالم ) أي ماعدا الزائد ( قوله انعطف ) أي ذلك المستدل بذلك الزائد ( قوله فأثبت حدوثه ) أي العالم : يعني النطفة وبقية العالم ماعدا الزائد ( قوله بحدوثها ) أي الذات بمعنى الزائد على النطفة ( قوله بينهما ) أي بين سائر العالم وبين ذاته ( قوله وتحقيق ) عطف على أثبت ( قوله أن صانعه ) أي صانع ذاته بمعنى الزائد ( قوله من العالم ) أي غير ذاته ( قوله فيئس ) أي الناظر ( قوله من نفسه الخ ) أي من نفع نفسه لنفسه ولغيرها وأيس من نفع بقية العالم لنفسها ولغيرها ( أما كون الخ ) هذا دليل الصغرى ( قوله ومعدومة الخ ) حال من فاعل تشاهد ، والمراد بالمشاهدة بالنسبة للمعنوم الإدراك ( قوله والقبول ) بالرفع على عطف على المشاهدة . واعترض بأن التغير إما أن يكون بالحصول أو بالقبول والأول دليله المشاهدة كما تقدم والثاني لا يصح أن يكون دليله القبول لما يلزم عليه من الاتحاد بين الدليل والمندلول إلا أن يراد بالقبول في جانب الدليل المكان العقلي وفي المستدل عليه القبول الاستعدادي وهو القريب من الحصول بالفعل مثلا سكون الأرض قابل للتغير بالاستعداد بدليل إمكانه عقلا إذ تحركها جائز لا يلزم عليه محال ، وكذا يقال في الألوان فهي قابلة للتغير بالاستعداد لإمكانه عقلا ( قوله يجوز أن تتحرك الخ ) أي فتتحرك الأرض يمكن إمكانا استعداديا ألا ترى

وهذا من غير التفات الى دليل استحالة بقاء الأعراض . أما اذا التفقنا اليه ، فصفات العالم حيثئذ كلها تتغير بالحصول لا بالقبول الى العدم والى الوجود تغيرا واجبا . وأما كون التغير يستلزم الحدوث فدليله أن التغير مطلقا يستحيل على القديم لأنه ان كان من عدم الى وجود كان وجوده طارئا بعد عدم : وهو عين الحدوث ، وقد فرض قديما ، هذا خلف ، وان كان من وجود الى عدم كان وجوده جائزا بدليل قبوله العدم وكل جائز لا يقع بنفسه ، فيلزم أن يكون وجوده وقع بمقتضى ، والفرض أنه قديم هذا أيضا خلف . فان قلت : لعله جائز الوجود من حيث ذاته وقديم اعدم علته أو طبيعته ، فلم يلزم من جوازه حدوثه . قلنا قد سبق البرهان أن العلة والطبيعة لا أثر لهما ألبتة في شيء من الكائنات ، ولهذا أعرضنا في الأصل عن هذا السؤال وجوابه ، وأيضا فتقدير عدم القديم مع وجود علته أو طبيعته محال لما يلزم عليه من نفي المسبب مع وجود السبب ، فان قدر أن

تزلزلا ( قوله وهذا ) أى ما ذكر من أن صفات العالم كلها متغيرة اما بالحصول واما بالقبول ( قوله من غير التفات إلخ ) بأن قلنا بقاء الأعراض زمانين ( قوله أما إذا التفقنا إليه إلخ ) وحاصل ذلك الدليل أن نقول : البقاء صفة وجودية فلو كان العرض يبقى زمانين لزم عليه قيام البقاء بالعرض وهو باطل لما يلزم عليه من قيام العرض بالعرض لكن الحق أن البقاء صفة سلبية ولا ضرر في اتصاف العرض بالصفة السلبية ( قوله وأما كون التغير إلخ ) هذا بيان لكبرى القياس الثانى المستدل به على الصغرى من القياس الذى أثبت به حدوث الأجرام ( قوله يستلزم الحدوث ) أى والخصم يقول الصفات متغيرة ومع ذلك هي قديمة ، وحينئذ فلا يتم قولكم كل ما كان متغيرا كان حادثا ( قوله مطلقا ) أى من عدم إلى وجود وبالعكس ( قوله لأنه ) أى التغير ( قوله وجوده ) أى المتغير ( قوله وهو ) أى الوجود بعد العدم ( قوله وقد فرض ) أى فرضه الخصم ( قوله هذا ) أى اجتماع القدم والحدوث ( قوله خلف ) بضم الخاء : أى قول ردىء لتناقضه ، وبفتحها : أى مرمى خلف الظهر لبطالته لما فيه من الجمع بين متنافيين ( قوله وان كان ) أى التغير ( قوله فيلزم إلخ ) أى وإذا كان كذلك كان : أى المتغير حادثا وهذا هو المقصود فالواجب ذكره ( قوله وجوده ) أى المتغير ( قوله فان قلت إلخ ) وارد على قوله وان كان من وجود إلى عدم إلخ . وحاصله أنا لانسلم أن وقوع الوجود لمقتضى يقتضى الحدوث لجواز أن المقتضى له علة أو طبيعة فيكون قديما بقدم علته أو طبيعته بمعنى أنه لا أول له وان كان بطرا عليه العدم ( قوله من حيث ذاته ) أى من حيث أن ذاته أثر فيها الغير ( قوله قلنا إلخ ) جواب بالمنع . وحاصله أنا لانسلم جواز كون المقتضى علة أو طبيعة لما سبق بالبرهان أن العلة والطبيعة لا أثر لهما ( ولهذا ) أى سبق ما ذكر ( قوله فى الأصل ) أى المتن ( قوله وأيضا إلخ ) جواب بالتسليم . وحاصله أنا نسلم جواز كون المقتضى للتغير علة أو طبيعة لكن لو كان الأمر كذلك ما طرأ العدم على المقتضى بالفتح لكن الباطل فيطل المقدم ( قوله فتقدير إلخ ) مراده بالتقدير : التقدير الوقوع لأنه المحال لا الفرضي : أى وأيضا فوقوع عدم القديم : أى الذى هو المقتضى بالفتح ( قوله من نفي المسبب ) أى المصلول والطبوع ( قوله السبب ) أى العلة والطبيعة ( قوله فان قدر إلخ ) حاصله أن الخصم يقول ان المحالية التى قلموها

مبنيه انتفى أيضا نقلنا الكلام الى نفيه وتسلسل ، وان قدر أن النفي مع وجود الطبيعة لطريان ضده كان محالا ، لأن الضد ان طرأ قبل عدم القديم لزم اجتماع الضدين وان طرأ بعده عدمه لزم عدم القديم لالسبب ، وأيضا ففيه ترجيح المرجوح إذ منع القديم السابق وجوده لتجدد وجود هذا الضد أولى من منع الضد الطارئ لوجود القديم ، فخرج بهذا البرهان صدق الصغرى ، وهي قولنا : العالم كله صفاته حادثة . وأما دليل الكبرى وهي قولنا : وكل من صفاته حادثة فهو حادث ، فهو ما أشرنا اليه في الأصل من استحالة عرو الموصوف عن صفاته ، وهذه الاستحالة معلومة في كون العالم بالضرورة لأنه لا يمكن أن يتقرر في العقل جرم ليس بتحريك ولا ساكن ولا مجتمع ولا مفترق ، وهي تكفي في الاستدلال بها على حدوثه ، فنقول العالم ملازم ضرورة للأكون الحادثة ، وكل ملازم للأكون الحادثة فهو حادث فاعالم حادث ، وان شئت فاستدل باستحالة عرو الأجرام عن الأكون على استحالة عروها عما عداها من أجناس الأعراض ،

إنما جاءت من نفي المقتضى بالفتح مع بقاء العلة أو الطبيعة ونحن نفرض انتفاء ذلك كما انتفى المقتضى ، وحيث أن نفي السبب لنفي السبب ( قوله نقلنا إلخ ) أي فقول نفي ذلك السبب لا انتفاء سببه ثم نقل الكلام إلى ذلك السبب وهكذا والتسلسل باطل فما أدى اليه وهو أن انتفاء المقتضى لا انتفاء سببه باطل ( قوله وان قدر أن النفي إلخ ) حاصله أن الخصم أن يقول ان المقتضى بالفتح عدم مع وجود علته ، ولكن السبب في انتفائه طرأ ضد ذلك المقتضى ، فلما طرأ ذلك الضد عدم إذ لا مجتمع الضدان ( قوله قبل عدم القديم ) أي قبل عدم المقتضى القديم : أي انعدامه ( قوله وأيضا إلخ ) هنا إبطال ثان لنقول الخصم يجوز أن يكون المقتضى العدم مع وجود طبيعته أو علته لطريان ضد ذلك المقتضى . وحاصله أنه لو كان كما قال لزم ترجيح المرجوح لأن القديم السابق وجوده قد ترجح عن ضده بالوجود أولا فهو الحقيق بأن يمنع ضده من الوجود لأنه مرجوح ، لكن التالي باطل فبطل المقدم ( قوله إذ منع إلخ ) مصدر مضاف لفاعله ، وقوله : لتجدد مفعوله واللام زائدة وكذا يقال في قوله من منع إلخ ( قوله بهذا البرهان ) يعني دليل الصغرى ( قوله فهو ما أشرنا إلخ ) حاصله أن الموصوف بالصفات الحادثة لو كان قديما لكان في الأزل قبل حدوثها عاريا عن تلك الصفات وعرو الموصوف عن صفته محال للتلازم بينهما ( قوله وهذه الاستحالة ) أي استحالة عرو الموصوف عن صفته ( قوله في كون العالم ) أي التي هي من جملة صفاته والأكون أربعة : الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، والحق في الأخيرين أنهما من الأمور الاعتبارية لا من الصفات الوجودية ( قوله لأنه لا يمكن إلخ ) هذا تنبيه لادليل لأن الأمور الضرورية لا يستدل عابها ( قوله وهي ) أي الأكون من حيث استحالة عرو الأجرام عنها ( قوله تكفي إلخ ) أي من غير التفات إلى الصفات كيباض أو سواد ( قوله على حدوثه ) أي العالم ( قوله العالم ) أي الأجرام ( قوله عما عداها ) أي الأكون ( قوله من أجناس الأعراض ) بحيث لا يتصف بذلك العرض ولا بضده فان لم يكن

وذلك أن قبول الموصوف لجميع صفاته نفسى لذاته لا يختلف فيها ، ولا يطرأ على الذات لئلا يلزم التسلسل في احتياج القبول الى قبول وهلم جرا ، فلو جاز العرو عن بعضها لجاز العرو عن جميعها لكن العرو عن جميعها باطل على الضرورة لما عرفت من استحالة عرو الأجرام عن الأكوان وعن الحوادث ، فيلزم أن لا يجوز عرو الأجرام عن غيرها ، وإذا عرفت استحالة عرو الأجرام عن الحوادث لزم حدوثها ضرورة إذ لو كانت الأجرام موجودة في الأزل وصفاتها لأجل حدوثها لا توجد الا فيما لا يزال للزم عرو الأجرام عن جميع صفاتها ، وهو الذى فرغنا قبل من بيان استحالة ، هذا بيان ما يتعلق بالدليل الذى أشرنا اليه في الأصل . واعلم أنا أطلقنا فيه لفظ العالم وأردنا به بعضه وهو الأجرام بدليل جعله موصوفا بصفات . وقوله : لاستحالة عروها عنها الضمير في عروها يعود على الموصوف ، وفي عنها يعود الى الصفات .

﴿ تنبيه ﴾ اعترض

للعرض ضد فلا يتخلو الجرم عنه أو عن مثله وهذا فيما يقبله الجرم ، وإلا فالجبر مثلا لا ينصف بالعلم ولا بالجهل ( قوله وذلك ) أى وطريق ذلك : أى الاستدلال باستحالة العرو عن الأكوان على استحالة العرو عن أجناس الأعراض ( قوله نفسى ) أى ثابت لتلك الموصوف لذاته لا لأمر خارج ، فقوله لذاته تفسير لقوله نفسى ( قوله لا يختلف ) أى ذلك القبول فيها : أى فى صفاته جميعها بحيث ثبت فى بعضها دون بعض ، وهذه الجملة وصف كاشف لقوله نفسى ( قوله ولا يطرأ ) أى القبول ( قوله لئلا يلزم التسلسل ) هذا سند لقوله ولا يطرأ على الذات . وحاصله أن القبول : أى الذى هو من جهة الصفات المحتاجة للقبول لو كان طارئا على الذات لتوقف اتصاف الذات به على أن تنصف بقبول آخر لأن الطارئ على الشيء لا يحصل له إلا بعد قبوله له ، وهذا القبول الثانى طارئ أيضا فيتوقف اتصاف الذات به على قبول آخر وهلم جرا ( قوله فلو جاز الخ ) هو المقصود بالاستدلال وان كان مفرعا على قوله نفسى ( قوله عن بعضها ) هو ما عدا الأكوان ( قوله عن جميعها ) هو الأكوان وغيرها ( قوله باطل على الضرورة ) أى وانكار الضرورى لاسيما إليه ، وحيث فلا يلتفت لمن ادعى جواز العرو عن الأعراض من الأكوان وغيرها من المستدعة إذ هو جحد للضرورة ( قوله وإذا عرفت الخ ) القصد من هذا اثبات حدوث العالم بملازمته لجميع الصفات بعد أن أثبت حدوثه أولا بملازمته لخصوص الأكوان ( قوله هذا ) أى قولنا أما كون صفات العالم حادثة إلى هنا ( قوله بيان ما يتعلق بالدليل ) أى من جهة برهان مقدماتيه لأنه أولا ذكر الدليل بقوله العالم كله صفاته حادثة وكل ما هو كذلك فهو حادث ثم بين الصغرى بقياس والكبرى كذلك ( قوله وأردنا الخ ) فهو مجاز مرسل ويصح أن يكون من مجاز الحذف : أى ولو نظرت إلى تفسير صفات أجرام العالم .

( قوله تنبيه الخ ) ذكر الشارح فى هذا التنبيه أربعة مطالب من المطالب السبعة التى يتوقف عليها صحة الدليل المذكور المستدل به على حدوث العالم ، والأربعة التى ذكرها : اثبات زائد على الأجرام تنصف به ، وباطال انتقال ذلك الزائد ، وباطال قيام ذلك الزائد بنفسه ، وباطال كون ذلك الزائد صفة وظهوره أخرى ، والخامس اثبات استحالة عدم القديم ، والسادس اثبات أن

على الصغرى بأنها لا نسلم أن لذوات العالم صفات زائدة على وجودها حتى يستدل بحدوثها على حدوث موصوفها ، سامنا وجودها لكن لا نسلم أنها حادثة . قولكم انها متغيرة من عدم إلى وجود وبالعكس ممنوع ، لأننا نقول لاعدم لها أصلا ، بل هي دأمة الوجود إمانى موصوفها لكن تارة تكمن فيه بظهور حكم ضدها وتارة تظهر بانتفائه . واما مع الانتقال من محل إلى محل أو من قيام بنفسها إلى القيام بمحل أو بالعكس . والجواب عن الأول أن كل عاقل يحس أن في ذاته معاني زائدة عليها كالعالم وأضداده والصوت ونحو ذلك ، ولهذا قال بعض أذكياء المتأخرين : في جواب من منع وجود الأعراض نزاعكم لنا وقولكم لانسلم وجود الأعراض : إما أن تقولوا ان هذا النزاع منكم لنا موجود أو معدوم . فان قلتم : لاوجود له خرجتم عن طور العقلاء ، وسقطت عنا وظيفة جوابكم من وجهين : أحدهما أنكم في عداد من لاعقل له ، لأن من لاعقل له هو الذى يقول كلاما ثم يردفه على الفور بقوله ماقلت شيئا ، ومن لاعقل له لا يحتاج إلى جوابه . وثانيهما اقراركم بأنكم لم تنازعونا ولا خالفتمونا فقد كفيتمونا مؤنة جوابكم ، وان سامتم أن نزاعكم لنا وجد منكم ، فلا شك أن ذلك النزاع أصم زائد على الذات ، وهو الذى نفى بالعرض فقد سامتم وجود العرض ، فان قالوا نحن ممن يقول بالخال والواسطة بين الوجود والعدم ، فنسلم أن للأجرام صفات زائدة عليها ، ولا يلزم من زيادتها وجودها لاحتمال أن تكون واسطة بين الوجود والعدم . قلنا المحققون أن الخال محال وأنه لا واسطة بين الوجود والعدم ، سامنا ثبوت الواسطة ، فيلزم أن الأجرام تلازم صفات ثابتة وجب لها الحدوث فيلزم حدوثها ضرورة ، فقد تم البرهان على حدوث العالم على أكل وجه بمجرد ثبوت هذه الصفات ، وإن لم ينته

الأجرام لا تنفك عن هذا الزائد ، وقد تضمنها كلامه قبل التنبية ، والسابع إبطال حوادث لا أول لها ، وسبأنى في قوله : وتقديرها حوادث الخ ( قوله على الصغرى ) أى القائلة العالم كله صفاته حادثة ( قوله بأنها لا نسلم الخ ) أى فليس هناك إلا الأجرام ( قوله حادثة ) أى موجودة بعد عدم ( قوله قولكم ) أى في بيان الحدوث ( قوله لكن تارة يكمن الخ ) فاذا تحرك الجسم فالتكون لم ينعدم بل استمر ، ومعنى استناره أن حكمه ، وهو كون الشخص ساكنا لم يظهر ، والظاهر أنما هو حكم ضده وهو كون الشخص متحركا ، والكمون في الأصل الاستتار ، وهو ظاهر في الأجسام لا الأعراض ، فعناء هنا ما أشار إليه الشارح بقوله بظهور الخ ، فالباء للتصوير ( قوله يحس ) يقال حسست بفتح العين وأحسست بمعنى ( قوله وأضداده ) كالجهل والظن والشك ، فالإنسان يجد من نفسه العلم بالمسألة الفلانية والجهل بكذا وأنه ظان لها أو شاك فيها ( قوله والصوت ) فيجد من نفسه أن الصوت قائم به ( قوله ونحو ذلك ) يعنى عنه الكاف ( قوله خرجتم عن طور العقلاء ) أى صفاتهم : أى صرتم غير متصفين بها ( قوله أنكم في عداد الخ ) أى انكم تعدون من أفراد من لاعقل لهم ( قوله وثانيهما الخ ) لا داعى له بعد أن بنى ما تقدم على عدم العقل ( قوله وهو ) أى الأمر الزائد ( قوله والواسطة ) عطف تفسير ( قوله بين الوجود والعدم ) أى بين الموجود والمعدوم ( قوله وجودها ) أى في الخارج ( قوله قلنا الخ ) لهم الجرى على خلافه ( قوله الحدوث ) أى الثبوت بعد عدم ( قوله العالم ) أى

إلى درجة الوجود ، فالقدح بعدم وجودها مع تسليم ثبوتها لا يضر شيئا في دلائل الحدوث ، وإنما يضر بالدلائل الاصرار على عدمها وهو باطل على الضرورة ، وقد أطل المتكلمون معهم في الاستدلال على وجودها من غير حاجة إليه أصلا . والجواب عن الثاني : وهو ادعاء الكمون والظهور أنه يؤدي إلى اجتماع الضدين في المحل الواحد ، لأن الجوهر إذا تحرك والسكون كامن فيه زمن حركته اجتمع الضدان فيه ضرورة ، وأيضا فالكمون والظهور اللذان قلما بالعرض ويتعاقبان عليه إن كان ينعدم أحدهما عند وجود الآخر ، فقد نقضوا أصلهم في كون الأعراض ولزمهم ما فروا منه ، وهو ملازمة الجواهر للحوادث . وإن قالوا بكمونهما وظهورهما أيضا لزم التسلسل . والجواب عن الثالث : وهو انتقال الأعراض من محل إلى محل ، وعن الرابع : وهو انتقالها من قيام بنفسها إلى قيام بمحل ، وبالعكس أن كلا من الأمرين يؤدي إلى قلب حقيقة العرض ، فإن الحركة مثلا حقيقتها انتقال جوهر من حيز إلى حيز ، فلو قامت هي بنفسها أو انتقلت هي لزم قلب هذه الحقيقة ، وأيضا لو انتقلت لزم قيام انتقال بها ، وذلك الانتقال يقتل أيضا فيقوم به انتقال ، وذلك يؤدي إلى التسلسل وقيام المعنى بالمعنى .

الأجرام ( قوله إلى درجة الوجود ) الإضافة للبيان ( قوله بالدليل ) أي دليل حدوث العالم المذكور هنا ( قوله على عدمها ) أي انتفاؤها ( قوله على وجودها ) أي الأعراض ( قوله من غير حاجة إليه ) أي إلى الاستدلال لأنه ضروري أو من غير حاجة إلى الطول ، لأن القدر الذي قلناه كاف ( قوله اجتمع الضدان ) أي في محل واحد واجتماع الضدين في محل واحد محال ، فما أدى إليه وهو الكمون باطل ( قوله وأيضا الخ ) أي والجواب أيضا عن الثاني ( قوله قلما بالعرض ) كالحركة فإنها عند حصولها اتصفت بالظهور ، وعند كونها حال حصول السكون قد اتصفت بالكمون ، فالحركة قام بها الكمون والظهور في آنين ( قوله فقد نقضوا أصلهم الخ ) لأن أصلهم أن الأعراض تكمن ولا تنعدم ، والكمون والظهور من جملة الأعراض الزائدة ، ومتى ثبت أن الكمون أو الظهور ينعدم ثبت حدوثه وهما ملازمان للجزم وملازم الحوادث حادث ، فقد ثبت المطلوب الذي فروا منه ، وهو ملازمة الجواهر للحوادث ( قوله في كون الأعراض ) في معنى من البيانية ( قوله وإن قالوا الخ ) مقابل قوله إن كان ينعدم الخ فالأولى وإن كان لا ينعدم عند وجود الآخر بأن كمن ( قوله بكمونهما ) أي بأن كان الكمون يكمن عند وجود الظهور والظهور يكمن عند وجود الكمون ( قوله وظهورهما ) أي بأن الكمون يظهر عند عدم الظهور ويظهر الظهور عند عدم الكمون ( قوله لزم التسلسل ) مثلا لو كانت الحركة كاملة أو ظاهرة فلا بد من قيام كون أو ظهور بها أوجب لها ذلك الحكم . ثم ذلك الكمون أو الظهور لا بد أن يكون كامنا أو ظاهرا ولا يكون ذلك إلا بقيام كون أو ظهور به أيضا وهم جوا ( قوله لزم قلب هذه الحقيقة ) أي لأن الانتقال من لوازم الأجرام ، فقد قلبوا الحقيقة ، فجعلوا لازم الجرم لازما للعرض ، وهذا قلب حقيقة العرض ، لكن للخصم أن يمنع ذلك ، ويقول هذا إنما جاءكم من جعل الحركة انتقال الجوهر من حيز إلى حيز ، ونحن لا نقول بذلك لجواز أن تكون غير هذا ، والمانع لا يلزمه البيان ( قوله وقيام المعنى بالمعنى ) هو قيام الانتقال بالانتقال



( ص ) وتقديرها حوادث لا أول لها يؤدي إلى فراغ مالا نهاية له عددا قبل ما وجد منها الآن . لكن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه ، وفراغ مالا نهاية له من عدد الحوادث محال فما توقف الآن عليه من وجود الحوادث يجب أن يكون محالا ، فيلزم أن تكون عدما مع تحقق وجودها .

( ش ) اعلم أن الملل كلها أجمعت على حدوث كل ماسوى الله جل وعلا حتى اليهود والنصارى وحتى المجوس ولم يخالف في ذلك الاشرذمة من الفلاسفة وتبعهم على ذلك

( قوله وتقديرها حوادث ) دفع لاعتراض من الفلاسفة وارد على كبرى الدليل المستدل به على حدوث العالم القائلة ، وكل من صفاته حادثة فهو حادث . وحاصل الاعتراض أن هذه الكبرى لا تتم إلا لو كانت هذه الصفات الحادثة لها أول ، والموصوف بها كذلك لأنه لو كان قديما لزم عروء عنها قبل حدوثها ، وعروء الموصوف عن صفته باطل ، مثلا الفلك قديم وحركته حادثة لا أول لها لأنه مامن حركة إلا وقبلها حركة ولا مبدأ لتلك الحركات ، وإن كانت حادثة ، فلم يلزم من حدوث الأعراض حدوث الأجرام التي لارمت . وحاصل الدفع أن تقول لو قدرت صفات العالم لا أول لها لأدى ذلك إلى فراغ مالا نهاية له عددا قبل الموجود منها الآن . لكن فراغ مالا نهاية له باطل ، فبطل وجود حوادث لا أول لها ، فقول المصنف : وتقديرها حوادث لا أول لها مقدم الشرطية . وقوله : يؤدي الخ هو التالي لأنه في قوة قوله : لو كانت الأعراض حوادث لا أول لها لأدى ذلك إلى فراغ الخ . وقوله : وفراغ الخ هو الاستثنائية ، فكان الواجب ادخال لكن عليها ، والمصنف أدخله على دليلها وهو غير مناسب . وحاصل دليل هذه الاستثنائية أنه إنما كان فراغ مالا نهاية له من عدد الحوادث محالا لأنه متى فرغ العدد وانتهى طرفه استلزم انتهاء طرفه الثاني فيكون له أول وآخر والفرض أنه لانهاية له ولا أول فيلزمه الجمع بين متنافيين ، وقد يقال لا يلزم من انتهاء طرف شيء انتهاء طرفه الثاني ، فالأولى أن يقال في دليلها إنما كان فراغ مالا نهاية له باطلا للجمع بين النقيضين لأن الفراغ يقتضي النهاية وكون الشيء لانهاية له يقتضي عدم الفراغ وعدم النهاية ، وقد يقال شرط التناقض اتحاد الجهة وهي هنا غير متحدة لأن عدم النهاية من جانب المبدأ : أي الأزل ، والفراغ والنهاية من جانب مالايزال : أي من جانب المستقبل ( قوله فما توقف الآن عليه ) أي على الفراغ ، وهذا إشارة إلى لازم ثان فكان عليه أن يأتي به على وجه يشير إلى ذلك بأن يقول وكما لزم عليه محال من جهة التنافي يلزمه محال آخر من جهة اقتضائه عدم وجود حركة للفلك اليوم مثلا مع أنها موجودة بالمشاهدة ولكنها متوقفة على فراغ ما قبلها من الحركات التي لا أول لها وفراغ الحركات التي لا أول لها باطل للتنافي والمتوقف على الباطل باطل ( قوله أن الملل ) أي الأديان : أي أهلها ( قوله الاشرذمة ) أي طائفة قليلة من الفلاسفة فأنها لا تقول بحدوثه : أي وجوده بعد عدم هذه الشذمة افترقت إلى ثلاث فرق إذ منها من قال ان بعضه قديم بالزمان : أي لا أول له وبعضه حادث بالذات والزمان فان الغير أثر فيه بالطبع أو التعليل . ومنها من قال ان العلوي منه كالأفلاك قديم بالذات والصفات ، والسفلى منه بعضه قديم بالزمان وبعضه حادث بالذات والزمان ، ومنها من قال انه قديم بالذات حادث بالصفات فهو أولاء الفرق الثلاث

بعض من ينسب نفسه للإسلام وليس له فيه نصيب ، والاشتغال بتفصيل مذاهبهم في ذلك يطول .  
والحاصل منه أن قدماءهم أثبتوا قدماء خمسة : واجب الوجود ، وسموه عقلا ثم نفسا وهيولى ودهرأ  
وخلاء ، وصار جماعة من متأخريهم إلى أن العالم العلوى قديم بذاته وصفاته إلا الحركات فانها حادثة  
بأشخاصها قديمة بأنواعها ، فلا حركة الاوقبلها حركة لال اول . وأما العالم السفلى وهو عالم  
الكون والفساد ، وهو ماتحت مقعر فلك القمر ، فقالوا ان هيولاء قديمة ، وكل ما فيه من الصور  
والاعراض حادثة بأشخاصها قديمة بأنواعها ، فلا ولد الا وقبله والد ، ولا بيضة الامن دجاجة ،  
ولا دجاجة الامن بيضة ، ولا زرع الامن زر ، وتوقف جالينوس في قدم ما ادعوا قدمه ومذاهبهم  
ركيكة جدا لا يرضى بمقاتتهم مؤمن ، بل ولا مطلق عاقل الا من سلب عقله وإيمانه فانه لاحول  
ولا قوة الا بالله ، فاذا عرفت هذا فقولنا وتقديرها حوادث لامبدأ لها : أى تقدير صفات العالم  
اعتراض من الفلاسفة على كبرى الدليل الذى استدللنا به على حدوث العالم ، وهى قولنا وكل من  
صفاته حادثة فهو حادث ، ووجه الاعتراض أنهم قالوا لانسلم أن من صفاته حادثة فهو حادث قولكم

كلهم أدل عن يقول من الفلاسفة ماسوى الله مسبوق بالعدم ( قوله بعض الخ ) كابن سينا  
والفارابى ( قوله في ذلك ) أى قدم العالم ( قوله والحاصل ) أى على طريق الاجال ( قوله منه )  
أى من تفصيل مذاهبهم ( قوله أن قدماءهم ) أى الفلاسفة : أى القدماء من هذه الشريعة  
( قوله خمسة ) أى وما عداها حادث : أى موجود بعد عدم ( قوله واجب الوجود ) أى القديم  
الأول وهوالله ، وهو عندهم قديم لذاته وما عداه فهو قديم بالزمان حادث بالذات ( قوله وسموه  
عقلا ) ليس أحد العقول العشرة عند من أثبتنا لأنها أثر واجب الوجود ولا يسميه عقلا ( قوله  
ثم نفسا ) عطف على واجب الوجود ، والمقصود به مقبول واجب الوجود الأول ، وعبر بشم لأن  
النفس وما بعدها عند هذه الفرقة أثر واجب الوجود أثر فيها بطريق التعايل مباشرة فى أولها  
وبالواسطة فى غيره فكل واحد أثر فيها بعده ، والنفس عندهم جوهر مجرد من الجسمية والعرضية  
يدبر الجسم لعلاقته به ( قوله وهيولى ) يعنى المادة التى تتوارد عليها الصور كالخشب والشريط  
للسرير ( قوله ودهرأ ) المراد به الزمن وهو الفلك عندهم ( قوله وخلاء ) هو الفراغ الذى  
وراء العالم فهو موجود متصف بالقدم عندهم بمعنى أنه لا أول له وأهل السنة لا يثبتونه ( قوله العالم  
العلوى ) أى الأجسام الفلكية ( قوله إلا الحركات ) أى حركات الأفلاك ( قوله وهو عالم  
الكون والفساد ) أى العالم الذى يحصل فيه الكون : أى الوجود ، والفساد : أى العدم للصور  
الشخصية ، وأما الهيولى فهى باقية على حالها لا يقع فيها فساد ( قوله مقعر ) أى أسفل ( قوله  
فلك القمر ) هو سماء الدنيا ( قوله هيولاء ) أى مادته ( قوله من الصور ) جمع صورة وهى  
عندهم جوهر مجرد لا يمكن انفكاك الهيولى عنه ولا انفكاكه عن الهيولى فالهيولى كالماتية  
فاذا انقلبت لبنا كان هو الصورة ( قوله والاعراض ) كالبياض والسواد ( قوله فلا ولد الخ )  
أى لأنه إذا كانت الهيولى قديمة ونوع الصور والاعراض كذلك كان حينئذ مامن ولد الخ  
فالأشخاص كزيد وعمرو حادثة ونوعها قديم ، وسيأتى بإبطال هذا بأن النوع لا يتحقق له إلا فى  
أفراده ومنى كانت الافراد حادثة كان النوع كذلك ( قوله جالينوس ) بفتح اللام كان فى زمن  
عيسى عليه السلام ( قوله اعتراض الخ ) أى منع منهم لتلك الكبرى ( قوله قولكم ) أى

لأنه لا يعرى عنها مسلم ، وقولكم فيكون حادثا مثلها ممنوع ، لأن ذلك إنما يلزم لو كانت الحوادث التي لازمت الأجرام لها مبدأ يفتح به عددها ، ونحن نقول لا مفتح لتلك الحوادث ، بل مامن حادث إلا وقبله حادث لا إلى أول ، فلم يلزم من قدم الأجرام على هذا التقدير عروها عن الحوادث اللازمة لها ، لأن نوعها الذي لا تنفك عنه الأجرام قديم . والجواب من أوجه : الأول أنه يلزم على وجود حوادث لا أول لها أن يكون دخل في الوجود وفرغ من حركات الأفلاك وأشخاص الحيوان ونحوها على الترتيب واحدا بعد واحد عدد لا نهاية له ، والجمع بين السراخ وعدم النهاية جمع بين متناقضين ، فيكون محالا على الضرورة ، ويلزم عليه أن يكون وجودنا ووجود سائر الحوادث الآن محالا لتوقفه على المحال ، وهو فراغ ما لا نهاية له وإلى هذا الجواب أشرنا في العقيدة بقولنا : يؤدي الخ ، ومن في قولنا من وجود الحوادث لبيان ما الموصولة قبلها والضهير في عليه يعود على فراغ ما لا نهاية له : أي فما توقف على فراغ ما لا نهاية له التي اتضحت استحالة يجب أن يكون محالا ، لأن ما توقف على المحال محال ضرورة أن المتوقف لا يوجد بدون المتوقف عليه ، والمتوقف في قضيتنا هو وجود الحوادث الآن واسم نكون في قوله : ويلزم أن نكون عدما يعود على الحوادث الموجودة الآن . وقد أوردت الملاحظة على ما منعناه من حوادث لا أول لها - سؤالا ، فقالوا

بمعشر أهل السنة في دليل الكبرى ( قوله لأن ذلك ) أي كونه حادثا مثلها ( قوله لا مفتح ) بفتح التاء مصدر ميمي : أي لا افتتاح ( قولك لتلك الحوادث ) أي لأعراض الملازمة للأجرام ( قوله بل مامن حادث ) أي بل مامن وصف حادث ( قوله فلم يلزم الخ ) مرتب على محذوف والأصل بل مامن وصف حادث إلا وقبله حادث ، وحينئذ فنقول الأجرام قديمة والحوادث ملازمة لها ولم يلزم من قدم الأجرام على هذا التقدير عروها عن الحوادث اللازمة لها ( قوله من قدم الأجرام ) أي الأفلاك والهيولى وأنواع العالم كالأشخاص الأنواع لأن هذه عندهم حادثة بالذات ( قوله على هذا التقدير ) أي كون الصفات اللازمة للأجرام حوادث لانهاية لها ( قوله لأن نوعها الخ ) كيف يكون قديما وأفراده حادثة ولا وجود للنوع إلا في أفرادهم ثم إنه لا حاجة لهذا التعليل لأنه متى حكم بأنه مامن حركة إلا وقبلها حركة لم يلزم من قدم الأجرام حينئذ عروها عن الحوادث اللازمة لها وإن لم يلاحظ قدم النوع وإن كانوا يقولون به ( قوله من أوجه ) أي أربعة مذكورة في المتن ( قوله دخل في الوجود ) أي اتصف به ( قوله وفرغ ) أي انتهى ( قوله وأشخاص الحيوان ) هذا مما انجزت إليه الكلام فهو توسعة دائرة لأن الموضوع في حوادث لا أول لها من الصفات لامن أشخاص الحيوانات ( قوله عدد لانهاية له ) مرفوع تنازع فيه دخل وفرغ ( قوله جمع بين متناقضين ) قد يقال كما سمى الفراغ في المستقبل وعدم النهاية في الماضي فلا تناقض ( قوله ويلزم عليه ) أي على وجود حوادث لا أول لها أن يكون وجودنا الخ ، والمناسب لكون الكلام في صفات الأجرام أن يقول ويلزم عليه أن يكون وجود حركة الفلك الآن محالا ( قوله وهو فراغ الخ ) إنما كان محالا لما فيه من الجمع بين متناقضين وقد علمت أن اللازم الأول غير لازم وهذا مبني عليه فيكون غير لازم أيضا ( قوله وإلى هذا الجواب ) يعني الأول ( قوله بقولنا يؤدي الخ ) الخ الأولى بقولنا وتقديرها الخ ( قوله الملاحظة )

ما ألزمتونا من استحالة وجود حوادث لانهاية لها يلزمكم مثله في نعيم الجنة ، اذ قد قلتم ان حوادث نعيمها ومتجددات أفرحها وسرورها لانهاية له ، وجوابه أن يقال لهم : لبستم بلفظ مشترك وهو لفظ حوادث لانهاية لها ، فانها تطلق على وجهين بمعنى لانهاية لها بحسب المبدأ : أى حوادث لأوّل لها ، وبمعنى لانهاية لها بحسب الآخر : أى حوادث لا آخر لها ، والذي قلتم به وردناه الأوّل ، وفيه وجدت أدلة الاستحالة من الجمع بين الفراغ وعدم النهاية المتناقضين وغير ذلك وانعدم فيه دليل الجواز . وأما ما قلناه في نعيم الجنة من الحوادث ، فهو من القسم الثاني : أى الحوادث التي فيها لا آخر لها بمعنى أنها لا تنقطع أبداً حتى لا يتجدد بعدها شيء . وأما كل ما وجدنا منها فيما مضى الى زمن الحال فهو متناه له مبدأ ومتنهي فلم يلزم فيه الجمع بين الفراغ وعدم النهاية المتناقضين ولا غيره من أنواع الاستحالة كالزم فيها ادعيتهم ، وليس من حقيقة الحادث أن يكون له آخر ، ومن حقيقته أن يكون له أوّل ، فقد ظهر انتفاء أدلة الاستحالة فيما ادعينا من ثبوت حوادث لا آخر لها . وأما دليل جوازه فما تقرر وسيأتي برهانه من وجوب العموم في تعلق قدرته جل وعلا وادعائه بكلّ ممكن ، وكذا سائر صفاته فيما يتعلق به ، فلو وجب أن يكون للحوادث آخر لزم عجز القدرة والارادة عن أمثال ما وقع

أى الخصوم من الاحاد وهو الخصومة ( قوله اذ قد قلتم الخ ) تعليل ( قوله ان حوادث نعيمها ) من اضافة الصفة للموصوف وعبر بالجمع لكثرة أفراد النعيم ( قوله وسرورها ) مرادف ( قوله ومتجددات أفرحها ) من اضافة الصفة ومن عطف الخاص ( قوله بمعنى الخ ) الباء زائدة واضافة معنى للبيان ( قوله الأوّل ) خبر الذي ( قوله من الجمع الخ ) بيان لأدلة الاستحالة التي وجدت فيه ( قوله وغير ذلك ) بالجر عطف على الجمع وذلك كعدم مأتحق وجوده ( قوله وانعدم الخ ) عطف على وجدت الخ عطف لازم على مازوم ( قوله بمعنى الخ ) أى لا بمعنى استمرار الشيء الواحد الى ما لانهاية له ( قوله حتى الخ ) أى بحيث لا يتجدد الخ وهذا تفسير للنفي ( قوله وليس الخ ) جواب عما يقال كيف يكون نعيم الجنة حوادث لا آخر لها مع أنه اذا كان الشيء حادثاً يكون له آخر ( قوله ومن حقيقته الخ ) عطف على ليس ، وفيه تسمح إذ حقيقته الموجود بعد عدم ومن لازمها أن يكون له أوّل ( قوله وأما دليل جوازه الخ ) زيادة للإيضاح وتحقيق المقام ، لأنه متى انتفت أدلة الاستحالة ثبت الجواز فلا حاجة لدليله ( قوله فما تقرر ) أى في الخارج ( قوله وسيأتي ) أى في المآل ( قوله برهانه ) أى ذلك المتقرر في الخارج ( قوله من وجوب الخ ) بيان لما ( قوله بكلّ ممكن ) أى ومن جلته نعيم الجنة ( قوله وكذا سائر صفاته ) فالعلم يجب عمومها في أقسام الحكم العقلي ومثله الكلام وأما السمع والبصر فيجب عموم تعلقهما بالموجودات ، وقد يقال ان الحادث من حيث التأثير فيه لا يتعلق به إلا القدرة والارادة ولا دخل لبقية الصفات فيه . وحينئذ فالأولى حذف قوله وكذا سائر صفاته : أى باقيا ( قوله فلو وجب ) أى عقلا ( قوله للزم الخ ) والتالي باطل فبطل المقدم وهو وجوب الآخر للحوادث وثبت الجواز ، وقد يقال ان التلازم في الشرطية ممنوع إذ متى وجب أن يكون للحوادث آخر لزم أن وجود شيء بعد الآخر مستحيل وعدم تعلق القدرة به <sup>(١)</sup> لا يبعد عجرا ( قوله عن أمثال ما وقع ) أى عن تعلقهما بشيء

(١) ( قوله به ) الضمير عائد على مستحيل : أى وعدم تعلق القدرة بالمستحيل لا يبعد مجزا اه منه

وهي ممكنة ضرورة . وأما حوادث لا أول لها فهي من المحال التي ليس متعلقا للقدرة والارادة ، وقد ضرب أئمتنا لما ادعوه من حوادث لا أول لها ، ولما ادعيناه من حوادث لا آخر لها مثالين يستبين بهما أمر استحالة فيما ادعوه وأمر الجواز فيما ادعيناه ، فثبتوا الأول بملتزم قال : لأعطي فلانا في اليوم الثلاثي درهما حتى أعطيه درهما قبله ، ولا أعطيه درهما قبله حتى أعطيه درهما قبله وهكذا الى الأول ، فمن العلوم ضرورة أن اعطاء الدرهم الموعود به في اليوم الثلاثي محال لتوقفه على محال ، وهو قراع مالا نهائية له بالاعطاء شيئا بعد شيء ، ولا ريب أن ما ادعوه من حوادث لا أول لها مطابق لهذا المثال ، فان اعطاء الفاعل لذلك مثلا الحركة في زمانا هذا أو في غيره من الأزمان الماضية متوقف على اعطائه قبله من الحركات شيئا بعد شيء مما لا نهاية له فالحركة لذلك في الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به في الزمن المخصوص والحركات التي لا تنتهي قبلها نظير الدراهم التي لا تنتهي قبل ذلك الدرهم ، فيكون وجود الحركة لذلك في هذا الزمان مثلا مستحيلة كما استحالة وجود الدرهم الموعود به في الزمان المعين للشخص ، وكذا يلزم أن يكون وجودنا في هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مستحيلا لتوقفنا على وجود آباء قبلنا لانهاية لهم وتوقف الزرع على بذور قبلها لانهاية لها ولا خبر في فضيحتهم كالعيان ، ومثال ما ادعيناه نحن في نعيم الجنة كما لو قال الملتزم لأعطي فلانا درهما في زمن الا وأعطيه درهما بعده وهكذا الى آخر ، فهذا لا ريب لعقل في جوازه إذ حاصله التزام الملتزم عدم قطع العطاء بعد ابتدائه ، فإذا كان ممن

من أفراد النعيم يقع بعد الآخر مماثل لما وقع منها قبل الآخر ( قوله وهي ممكنة ضرورة ) حال من أمثال ما قل ، وفيه أن ما بعد الآخر صار مستحيل الوجود لأن الآخر واجب عقلا ، وحينئذ فلا خصم أن يمنع إمكانها وضرورتها إلا أن يقال قوله وهي ممكنة : أي ثبت إمكانها بالأدلة فهي نظرية ابتداء ضرورية انتهاء ( قوله من المحال ) أي لذاته ( قوله يستبين ) السنين والتاء زائدتان ( قوله مطابق لهذا المثال ) فيه أن هذا المثال غير مطابق لما قالوه لأن الاعطاء في المثال متوقف ، وما قالوه في الحركات اتفاق من غير أن تتوقف اللاحقة على السابقة . ويجب أن التوقف في الحركات حاصل أيضا ، وهم وإن لم يصرحوا به ، لكنه لازم لهم ضرورة أن الحركة يتوقف وجودها على محل ، وقد قالوا يقدم هذا المحل وأنه لا ينفك عن الحركات ، فلزم أن كل حركة تتوقف على حركة قبلها وهكذا ( قوله فالحركة ) مبتدأ خبره نظير ( قوله وكذا يلزم ) أي على وجود حوادث لا أول لها ( قوله أن يكون الخ ) المناسب أن يقول عدم حركة هذا اليوم التي هي موجودة ، لأن الكلام في التسلسل في الحركات ، وحينئذ فاللازم هو عدم حركة الخ . وأما استحالة وجودنا ووجود سائر الحيوانات ، فهو لازم من شيء آخر ادعوه ليس الكلام فيه ، وهو أنه مامن شخص إلا قبله شخص ( قوله لتوقفنا الخ ) فتوقف وجود الانسان على وجود آباء قبله لا تفرغ يلزم عليه أن لا يوجد الانسان لتوقفه على مالا يفرغ ، وتوقف وجود النبات على وجود بذر قبله لا يفرغ يلزم عليه أن لا يوجد لتوقفه على مالا يفرغ ( قوله ولا خبر ) بضم الخاء كإروى عن المصنف معناه العلم ، وهو لا يناسب هنا إلا أن يقال أراد به المخبر : أي لا يخبر بفضيحتهم مثل العيان ، بل العيان أقوى ( قوله ومثال ما ادعيناه ) المناسب

لا يعرض لثله خلف في وعده ولاموت لقاته ولا عجز يمنع نفوذ قدرته وإرادته ، فانا نقطع بوقوع ذلك منه أبدا ونؤمن به ، وليس ذلك إلا الله مولانا جل وعلا ، فهذا المثال لا تخفى مطابقته لما ادعيناه في نعيم الجنة للمؤمنين ، ولأما ندعيه في عذاب جهنم للفلاسفة القائلين بقدم العالم وأضرابهم من الطبائعيين وسائر الكافرين ، نسأله سبحانه أن يجعلنا في الدنيا والآخرة من حزبه المفلحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون آمين يارب العالمين .

(ص) وأيضا يلزم على وجود حوادث لا أول لها أن يقارن الوجود الأزلي عدمه .

(ش) هذا وجه ثان لا بطل حوادث لا أول لها ، وتقريره أن تقول لو كانت الحوادث لا أول لها لزم اجتماع الوجود الأزلي مع عدمه ، وبيان الملازمة أن كل حادث من تلك الحوادث مسبوق بعدم لا أول له ، وتلك العدمات كلها مجتمعة في الأزل إذ لا ترتيب فيها ، وجنس الحوادث أزلي أيضا لأنها لا أول لها ، وذلك الجنس لا يتحقق وجوده إلا في حادث من أفرادها ، فيلزم أن يكون ذلك الحادث أزليا . لكن عدمه السابق عليه أيضا أزلي لما سبق أن عدم كل حادث أزلي ، فقد لزم مقارنة وجود الشيء لعدمه ، لأنهما أزليان معا واجتماع وجود الشيء مع عدمه محال على الضرورة ، وفيه أيضا مصاحبة السابق ،

لما سبق أن يقول ومثلا لما ادعيناه ( قوله وأيضا يلزم الخ ) لكن المقارنة باطلة فبطل وجود حوادث لا أول لها وثبت أن لها أولا ( قوله الأزلي ) صفة للوجود ( قوله عدمه بالرفع ) فاعل يقارن ويصح نفسه ورفع وجود على الفاعلية ( قوله وجه ثان ) بل هو ثالث ، والأول فراغ مالا ينشأه عددا قبل الموجود الآن . والثاني لزوم عدم ماهو محقق الوجود ، وكل منهما باطل كما تقدم ( قوله لزم الخ ) أي لكن التالي باطل فبطل المقدم ( قوله وبيان الملازمة الخ ) الملازمة امتناع انفكاك الشيء عن الشيء : أي وبيان امتناع انفكاك التالي عن المقدم ( قوله وتلك العدمات الخ ) هذا لا يسلمه الخصم إلا لو فرضنا زمانا يتخلو عن الوجود ، وهو لا يقول بذلك ، بل يقول : ما من حادث إلا وقبله حادث إلى غير نهاية . ثم ان قوله : وتلك الخ توطئة لقوله فيلزم الخ ( قوله إذ لا ترتيب فيها ) أي في العدمات المجتمعة في الأزل بحيث يتقدم بعضها على بعض ، ولو قال إذ لا ترتيب فيه : أي الأزل لكان أحسن لأن عدم الترتيب في العدمات سببه عدم الترتيب في الأزل ( قوله أيضا ) أي كما أن العدمات أزلية : أي غير مسبوقة بوجودات ( قوله فيلزم أن يكون ذلك الحادث ) أي الذي هو من أفرادها ( قوله أزليا ) لأن الجنس أزلي ولا تحقق له إلا في فرد من أفرادها وما تحقق فيه الأزلي يلزم أن يكون أزليا ( قوله لكن عدمه ) أي عدم ذلك الفرد الذي تحقق فيه الجنس ( قوله أيضا ) أي كما أن وجوده أزلي ( قوله فقد لزم الخ ) تفريع على بيان الملازمة ( قوله واجتماع وجود الشيء مع عدمه محال ) هذا في قوة استثنائية حذفها الشارح ، وحينئذ فهذا مرتبط بقوله أولا لزم اجتماع الوجود الأزلي مع عدمه ، ويصح أن تجعل هذه مقدمة كبرى حلية ، وقوله : أولا لو كانت الحوادث لا أول لها لزم اجتماع الوجود الأزلي مع عدمه مقدمة صغرى شرطية فعلى هذا يكون الذي ذكره الشارح قياسا اقترانيا من الشكل الأول مركبا من شرطية وحملية ( قوله وفيه ) أي في كون الحوادث لا أول لها ( قوله أيضا )

وهو العدم المسبوق وهو الوجود الحادث ، وفيه الجمع بين متناقضين وهو الحدوث والأزلية فان قالوا لانسلم أن العدم يصاحبه شيء من الحوادث ، بل العدم قبل جميعها لزم أن يكون لجميع الحوادث أول وهم يقولون لا أول لها ، هذا خلف ونهات في القول ، ويلزمهم وجود سابق ومسبوق في الأزل وذلك لا يعقل .

( ص ) وأن يستحيل عند تطبيق ما فرغ منها بدون زيادة على نفسه مع زيادة ما علم بين العديدين من وجوب المساواة أو تقيضا .

( ش ) هذا طريق ثالث لا يبطل حوادث لا أول لها ، ويسمى هذا البرهان برهان القطع

أى كما فيه ما تقدم من مقارنة وجود الشيء لعدمه ( قوله وهو العدم ) أى الأزل لذلك الفرد ( قوله وهو الوجود ) أى للفرد الذى تحقق فيه الجنس ( قوله وفيه ) أى ما ذكر من المصاحبة ( قوله الجمع الخ ) للخصم أن يقول ان الموصوف بالأزلية غير الموصوف بالحدوث لأن الموصوف بالحدوث الأشخاص والموصوف بالأزلية الأجاس ، وحينئذ فلا تناقض لعدم الاتحاد ( قوله وهو ) الأولى وهما : أى المتناقضان ولعله أفرد باعتبار ما ذكر ( قوله فان قالوا لانسلم الخ ) أى حتى يلزم عليه الجمع بين متناقضين وهما الحدوث والأزلية وهذا وارد على قوله : وفيه أيضا مصاحبة الخ ( قوله ويلزمهم الخ ) هذا لازم ثالث فالأولى ذكره عقب الأزل والثانى أعنى قوله لزم مقارنة الخ ، وقوله : وفيه أيضا الخ وليس معطوفا على قوله لزم أن يكون الخ : أى ويلزمهم على القول بوجود حوادث لا أول لها وجود الخ لأن العدم سابق ، وقد قلنا انه صاحب الوجود الذى هو مسبوق ولا يتكرر مع قوله : وأيضا الخ لأنه اعتبر أولا اجتماع السابق والمسبوق باعتبار ما بينهما من التنافي والتناقض وهنا اعتبر وجود السابق والمسبوق في الأزل باعتبار أن الأزل لا يتعقل فيه سابقة ومسبوقية وترتيب ( قوله وأن يستحيل الخ ) حاصله أن العديدين إما أن يكونا متساويين أو لا فالو وجدت حوادث لا أول لها للزم انتفاء وصف العديدين بالمساواة والأكثرية والأقلية واللازم باطل فكذلك الملزوم ، وبيان الملازمة أنك إذا أخذت سلسلة من حركات الفلك واعتبرت من الطوفان مثلامسحبة إلى الأزل واعتبرتها بذاتها من الآن لمسحبة إلى الأزل أيضا كان المأخوذ حينئذ سلسلتان متغيرتان لأن الأولى جزء الثانية والجزء يغير كاه ، فإذا شرعت في التطبيق بين هاتين السلسلتين وصرت تأخذ حركة من الطوفانية مبتدئا بحركة زمن الطوفان وفي مقابلتها حركة من الآنية مبتدئا من الحركة الواقعة الآن وأنت نازل فيها مضى إلى الأزل فبالضرورة لا تنتهى لحد إذ هي حوادث لا أول لها ، وحينئذ فالمساواة بين السلسلتين مفقودة لأن الآنية تزيد على الطوفانية بحركات من الطوفان إلى الآن وكذلك الأقلية والأكثرية مفقودة لعدم فناء إحدى السلسلتين قبل الأخرى الذى هو شرط في تحقق الأقل والأكثر وانتفاء المساواة والأقلية والأكثرية عن العديدين محال لما فيه من ارتفاع الشيء والمساوى لنقيضه ، وحينئذ فالملزم وهو وجود حوادث لا أول لها مستحيل أيضا ( قوله عند تطبيق ما فرغ منها ) أى الحوادث ، والمراد بما فرغ منها ما اعتبرناه ناقصا بدون الزيادة كالسلسلة الطوفانية ، والمراد بالتطبيق ملاحظة المقايسة بين السلسلتين بالقلب بأن يلاحظ أن كل حركة من إحدى السلسلتين في مقابلة حركة من السلسلة الأخرى ( قوله برهان القطع ) لأنه

والتطبيق وتقريره أن تقول لو وجدت حوادث لأوّل لها لازم أن يوجد عددان متغايران ، وليس أحدهما أكثر من الآخر ولا مساويا له ، والتالى باطل على الضرورة لما علم من وجوب إحدى الفسبتين بين كل عددين ، فيكون مأزومه وهو وجود حوادث لأوّل لها باطلا ، وبيان الملازمة أننا لو نظرنا عدد الحوادث من الطوفان مثلا الى الأزل مع عددها من الآن مثلا الى الأزل . لكان عددين متغايرين على الضرورة ، ويستحيل بينهما المساواة لتحقيق الزيادة في أحدهما ، والشئ دون زيادة لا يكون مساويا لنفسه بعد زيادة ، ويستحيل أيضا أن يكون أحدهما أكثر من الآخر لعدم تناهي أفراد كل واحد منهما ، فلا يفرغ أحدهما بالعد قبل الآخر ، وحقيقة الأقل ما يصير عند العد فانيا قبل الآخر والاكثر ما يقابله ، ونحن لو فرضنا الآن شخصين أحدهما يعد الحوادث من الطوفان الى الأزل والآخر يعدها من الآن الى الأزل لاستحال على مذهبه أن يشي أحد العددين بالعد قبل الآخر ، فيمتنع أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ، فقد اتضح لك أنه يلزم على وجود حوادث لأوّل لها أن يوجد عددان ليس بينهما مساواة ولا مفاضلة فقولى وأن يستحيل معطوف على أن يقارن الذى هو فاعل يلزم ، والضمير المحرور في منها يعود على الحوادث وبدون زيادة حال من فاعل فرغ . وقوله : على نفسه يتعلق بتطبيق والتطبيق جعل شئ على شئ . والمراد هنا نظر أحد العددين مع الآخر وما الموصولة في قولى ما علم فاعل يستحيل ، والمطبق من الحوادث نظيره في مثالنا ما فرضناه من عدد الحوادث من زمن الطوفان الى الأزل ، والمطبق عليه ما فرضناه من عدد الحوادث من الآن الى الأزل ، وهو في الحقيقة عين المطبق لكن بعد زيادة حوادث عليه ، وهو ما من الطوفان الى الآن ولأجل قطعنا في هذا

اعتبر فيه قطع إحدى السلسلتين عما بعدها من الحوادث كالسلسلة الطوفانية فانها اعتبرت من الطوفان الى مالا نهاية له وقطعناها عما بعدها من الحركات لأجل أن نحصل سلسلة أخرى من الآن الى مالا نهاية له ، وقوله : والتطبيق : أى لا تأتينا اعتبارنا فيه التطبيق بين السلسلتين (قوله متغايران) أى تغايرا حقيقيا لأن الجزء يقابره أو اعتباريا لأن هذه السلسلة وهى الآتية عين الأخرى وهى الطوفانية غير أنهما مختلفان باعتبار زيادة الآتية على الطوفانية من الطوفان الى الآن (قوله وليس أحدهما أكثر من الآخر) أى ولا أقل ولم يصرح به لأنه لازم لنفي المساواة والاكثرية ثم ان هذا مبنى على أن المراد بالأقل ما يصير فانيا عند العد قبل الآخر والاكثر مقابله ، وللخصم أن يقول الأقل ما كان غيره أكثر منه ولو لم يحصل له فراغ قبل ذلك الغير عند العد والاكثر ما زاد على غيره ولو لم يحصل له فراغ عند العد بعد ذلك الغير ، وحيث قد وجدت المفاضلة بين السلسلتين ، وحيث فالملازمة الشرطية في قولكم لو وجدت حوادث لا أول لها لم أن يوجد عددان ليس بينهما مساواة ولا مفاضلة ممنوعة ولذا قرره السعد بوجه آخر لا يرد عليه ما ذكر وسيأتى (قوله في أحدهما) هو السلسلة الآتية (قوله والنسب الخ) هو السلسلة الطوفانية (قوله أحدهما) هو السلسلة الآتية (قوله جعل الخ) غير مراد هنا ولذا قال ، والمراد الخ (قوله والمطبق الخ) الأنسب أن يكون ما جعله مطبقا عليه وما جعله مطبقا عليه مطبقا لأن الملاحظ تطبيقه إنما هو ما فرض طويلا (قوله ولأجل قطعنا الخ) أى لأجل



البرهان المطبق عن زيادة حوادث لينظره مع نفسه بعد زيادتها سمي برهان القطع والتطبيق .  
(ص) وأن يصح في كل حادث ثبوت حكم بفرغ الملائمة له قبله ، وهكذا لا إلى أول في  
الأحكام ومن لازمها سبق محكوم عليه بالفرغ ، فيلزم أن يسبق أزل

قطعنا المطبق بالفتح عن الزيادة بسبب ملاحظة السلسلة من الطوفان فبسبب ملاحظتنا لها من  
الطوفان قد قطعناها عما بعدها ليحصل سلسلة أخرى من الآن إلى مالا نهاية ، وفي كلام الشارح  
حذف العاطف والمعطوف : أي ولا أجل قطعنا وتطبيقنا الخ يسمى الخ . واعلم أن برهان القطع  
والتطبيق إنما يدل على استحالة حوادث موحودة لا أول لها ، وأما أمور اعتبارية لا أول لها فلا  
ضرر فيه لأن الأمور الاعتبارية تنقطع بانقطاع الاعتبار كما أنه لا ضرر في ثبوت أمور اعتبارية  
لا تنتهي باعتبار الآخر كما في العدد فانه أمر اعتباري ولا ينتهي بمعنى أنه لا يقف على حد بحيث  
لا يتصور فوقه غيره ، وكذا لا ضرر في ثبوت حوادث وجودية لا تنتهي بحسب الآخر كما في نعيم  
الجنة ومعلومات الله ومقدوراته فانه لا تنتهي بمعنى أنها لا تقف على حد وإن كان كل ما وجد منها  
بالعمل متناه .

﴿ تنبيه ﴾ قرر السعد برهان القطع والتطبيق على طريق أخرى غير التي ذكرها الشارح  
ولا يرد عليها ما تقدم . وحاصلها أن تقول لو وجدت حوادث لا أول لها لا يمكن أن يفرض سلسلة  
من الطوفان إلى الأزل ومن الآن سلسلة أخرى كذلك ، فإذا فرضنا ذلك وطبقنا بينهما وصرنا  
نأخذ حركة من إحداها وتقابل بها حركة من السلسلة الأخرى وهكذا مستمرين ونازلين إلى  
الأزل فلا يخلو حال هذه الطوفانية من أمرين فاما أن لا تنفرغ ولا تقف على حد ، بل كلما أخذنا  
واحدة من الآنية نجد في مقابلتها واحدة من الطوفانية وهذا باطل لما يلزم عليه من مساواة  
الزائد للناقص وهو محال ، وإن باطل اللازم وهو مساواة الزائد للناقص بطل الملزوم وهو وجود  
حوادث لا أول لها ، واما أن تنفرغ الطوفانية وتقف عند حد بأن اتفق أننا أخذنا واحدة من  
الآنية فلم نجد في مقابلتها واحدة من الطوفانية ، فنقول ان الآنية قد زادت على الطوفانية التي  
قد تناهت ، والزيادة إنما هي بقدر متناه والزائد بمتناه فلزم من هذا أن مالا أول له له أول  
وهذا تنافى باطل ، فالملزوم وهو وجود حوادث لا أول لها باطل ( قوله وأن يصح الخ ) حاصل  
هذا الدليل أن تقول لو وجدت حوادث لا أول لها لزم اما سقية الأزل على الأزل أو صيرورة  
ما ينتهى لا ينتهى بزيادة واحد لكن اللازم باطل فبطل الملزوم ( قوله في كل حادث ) في معنى  
عند ( قوله بفرغ ) متعلق بحكم ( قوله ما ) أي حوادث كالحركات ( قوله قبله ) متعلق بفرغ  
والضمير للحوادث ( قوله وهكذا الخ ) أي ويستمر الأمر في الأحكام هكذا لا إلى أول بأن يثبت  
عند كل حادث كالحركة حكم بأنه مضى قبلها حركات لانهاية لها ، ثم ان قوله لا إلى أول يبان لقوله  
وهكذا ، وقوله : وهكذا يفنى عنه قوله : وأن يصح الخ لأنه شامل لأي حادث كان ، وقوله : في  
الأحكام الأولى الحوادث ويلزمها أن لا أول للأحكام ولعله عبر بالأحكام لأجل قوله ومن لازمها الخ  
( قوله ومن لازمها ) أي تلك الأحكام الحاصلة عند كل حادث بفرغ حوادث لا أول لها قبله  
( قوله سبق محكوم عليه ) هو الحوادث ( قوله أزل ) هو جفns الحوادث المحكوم عليها

أزليا وإن أُجيب بالنهاية في الأحكام لزم أن مايقناهي لايقناهي بزيادة واحد .  
 (ش) هذا طريق رابع أيضا للرد على الفلاسفة ، وتقريره أن نقول : لو وجدت حوادث لا أول لها لزم أن يصح عند كل حادث وجود حكم بفراغ مالا نهاية له ، والملازمة ظاهرة لأن صحة الحكم تتبع صحة المحكوم به ، والمحكوم به وهو فراغ مالا نهاية له قبل كل حادث صحيح على أصابهم فوجود الحكم بذلك عند كل حادث صحيح ضرورة . لكن هذا الحكم مستحيل لما نذكره الآن من البرهان على ذلك ، فيكون ملزومه ، وهو وجود حوادث لا أول لها مستحيلا لوجوب استحالة الملزوم عند استحالة لازمه ، فالحوادث إذن كلها لها أول ولا وجود لنفسها ولا لشيء منها في الأزل وهو المطلوب ، وبيان استحالة وجود ذلك الحكم أنه لو وجد لم يخل : إما أن يكون له أول أولا ، والتالي باطل بقسميه ، فالملزوم وهو وجود الحكم باطل أيضا والملازمة ظاهرة . وأما بطلان التالي فأنما يستبين ببطلان كل واحد من قسميه ، فنقول : أما كون الحكم لا أول له فباطل لأن من ضرورة هذا الحكم أن يسبق

(قوله أزليا) هو جنس الأحكام (قوله وإن أُجيب) أي عن سبق الأزلي للأزلي الذي ألزموا به (قوله بالنهاية في الأحكام) أي وأنها ليست بأزلية بل لها مبدأ كألف حركة ماضية اعتبر نهايتها من الآن ، فيصح الحكم عند نهاية هذه الحركات الألف : أعني حركة اليوم الحاضر أنه انقضى قبلها حركات لانهاية لها ، ويصح الحكم كذلك عند حركة البارحة وكذلك عند حركة اليوم الذي قبله وهكذا إلى مبدأ الحركات الألف فلا يكون جنس تلك الأحكام أزليا فلا يلزم سبق أزلي أزليا (قوله لزم أن مايقناهي) كالحركات التي قبل الحركة التي هي مبدأ الألف في الفرض الآتي في كلام الشارح ، وقوله : بزيادة واحد : أي وهو الحركة التي هي مبدأ الألف (قوله أيضا) الأنسب تأخيرها بعد قوله للرد على الفلاسفة لأن ما تقدم من الطرق ليس رابعا (قوله ظاهرة) أي ليس فيها خفاء شديد ولما كان فيها أصل الخفاء آتى بقوله لأن صحة الخ تنبئها لأن الأمور الضرورية قد ينفى عليها إذا كان فيها نوع خفاء (قوله قبل كل حادث) أي قبل كل حركة في الفرض الآتي (قوله على أصلهم) أي قاعدتهم من وجود حوادث لا أول لها (قوله ضرورة) أي وجوبا ، وليس المراد بها ماقابل النظري (قوله لكن هذا الحكم) أي عند كل حادث بأنه فرغ قبله حوادث لا أول لها (قوله لما نذكره) أي من قوله وبيان الاستحالة الخ (قوله ولا وجود لنفسها الخ) هذا قد علم من قوله قبل لها أول فهو نأ كيد له . (قوله ذلك الحكم) أي الحكم عند كل حادث بأنه فرغ قبله حوادث لانهاية لها (قوله لو وجد) أي الحكم (قوله أولا) أي أولا يكون له أول ولا واسطة بين الأمرين (قوله وهو وجود الحكم) أي عند كل حادث بأنه فرغ قبله حوادث لانهاية لها (قوله والملازمة ظاهرة) إذ لا واسطة بين الأولية وعدمها (قوله يستبين) أي يقين ويظهر (قوله أما كون الحكم الخ) لب ونشر مشوش (قوله لأن من ضرورة هذا الحكم الخ) أي من لازمه الضروري أن يسبق الخ . وحاصله أنه إذا كان الحكم لا أول له بحيث يقال مامن حكم إلا وقبله حكم لزم من ذلك أن كل حكم تقدمه محكوم عليه لأن وجود الحكم فرع وجود المحكوم عليه فيكون المحكوم عليه أيضا لا أول له فامن محكوم

كل فرد من أفراد حوادث ليحكم عليها بالانقضاء ، فيلزم أن يسبق جنس المحكوم عليه وهو  
أزلى جنس الحكم وحال هو أزلى أيضا ، وسبق الأزلى على الأزلى محال على الضرورة ، وأما كون  
الحكم له أول فباطل أيضا لأنه يلزم عليه أن يوجد عدد متناه في نفسه . لكن زدنا عليه واحدا  
فصار الجسيم غير متناه ، وبطلان هذا اللازم ظاهر ، لأن زيادة الواحد على عددا ما زبادة شيء  
متناه ، والفرض أن المزيد عليه متناه أيضا ، فيكون مجموعهما متناهما ضرورة ، فالحكم بأن  
المجموع غير متناه واضح البطلان . وأما بيان لزوم هذا المحال على تقدير انتهاء الحكم فلنفرض  
مثلا على أصلهم يتضح فيه ذلك ، وذلك أن يفرض في حركة ذلك مثلا وجود حكم في يومنا  
هذا بانقضاء ما لا نهاية له من الحركات قبله . ثم كذلك حكم آخر في الحركة التي تلي حركة يومنا هذا  
قبله ثم هكذا ما توات الأحمك ، فان فرض تواليها أبدا بحيث لا أول لها حال ، وقد عرفت أن  
الحركات المحكوم عليها بالانقضاء سابقة أبدا على الزمان الذي يوجد فيه الحكم عليها فهو القسم  
الأول من قسمي التالي الذي يينا أنه يلزم عليه سبق أزلى ، وهو جنس الحوادث المحكوم عليها  
على أزلى وهو جنس الحكم عليها بالانقضاء ، وان فرض أن الأحكام انقطعت بحيث كان لها أول  
فهو القسم الثاني من قسمي التالي الذي قصدنا الآن بيان بطلانه فلنفرض أن تلك الأحكام توات

عليه إلا وقبله محكوم عليه فيكون هنا أصراان أزليان وهما جنس الحكم وجنس المحكوم عليه  
و يلزم سبق الثاني على الأول لكن سبق الأزلى على الأزلى محال ( قوله كل فرد ) مفعول مقدم  
وحوادث فاعل مؤخر ( قوله فيلزم الخ ) إنما فرض الكلام في الجنسين لأنهما الأزليان عند  
التخصم . وأما الأشخاص فهي حادثه اتفاقا ( قوله وسبق الأزلى الخ ) للتخصم أن يقول إنما  
يكون محالا إذا كانت السبقية زمانية لأنها تنافي الأزلية ، وسبقية جنس المحكوم عليه ذاتية لاتنافي  
الأزلية ( قوله عدد متناه في نفسه ) أي وهو الحركات التي قبل الحركة التي هي قبل مبدإ  
الألف ( قوله واحدا ) هو الحركة التي قبل مبدإ الألف ( قوله بان المجموع ) أي المزيد والمزيد  
عليه كالحركة التي قبل مبدإ الألف والحركات التي قبلها ( قوله وأما بيان الخ ) مقابل أما  
محذوف : أي أما بيان لزوم المحال على تقدير عدم انتهاء الحكم فقد علم . وأما بيان الخ ( قوله هذا  
المحال ) هو أن ما يتناهى صار لا يتناهى بزيادة عدد متناه ( قوله فلنفرض مثلا ) قد بين فيه  
اللازم الأول والثاني فهو أعم من قوله : وأما بيان الخ ( قوله على أصلهم ) أي من وجود حوادث  
لا أول لها ( قوله في حركة الفلك ) أي عند حركة الفلك في يومنا هذا ( قوله قبله ) ظرف  
للحركات : أي قبل يومنا هذا : أي قبل حركته ( قوله قبله ) متعلق بتلي فالمراد تليه من  
جهة الماضي ( قوله في الحركة ) أي عند الحركة التي تلي يومنا هذا ( قوله ثم هكذا الخ )  
الأولى ثم هكذا تفرض أحكاما ما توات الحركات فالأحكام تابعة لها ( قوله تواليها ) أي الأحكام  
( قوله على الزمان الخ ) فهي سابقة على الحكم عليها حينئذ ( قوله فهو ) أي فرض تواليها  
أبدا ( قوله انقطعت ) أي بالعد ( قوله بحيث كان لها أول ) أي ويعتبر ذلك الأول فيما مضى  
كما فرضنا أن الألف آخرها معتبر من الآن وأولها فيما مضى ( قوله فهو ) أي فرض أن الأحكام

على الوجه السابق الى تمام ألف حركة مثلا حكم عندها أنه فرغ قبلها من حركات الفلك مالا نهاية  
له ثم انقطع الحكم بحيث لم يحكم عند الواحد وألف بأنه فرغ قبلها مالا نهاية له من الحركات ،  
فيلزم على هذا أن يكون ما قبل الواحد وألف من حركات الفلك عددا متناهيا ، إذ لو كان غير  
متناه لما انقطع الحكم عليه بذلك كما لم ينقطع فيما دونه . لكن قد حكم عليه عند تمام الألف  
مجموعا الى الحركة الواحدة التي تلي الألف قبلها بعدم النهاية ، إذ الفرض أن أول الأحكام  
الحكم الذي وجد عند تمام الألف ولا حكم قبله ، فتمحض أن عدم النهاية المحكوم به على  
مجموع الحركات التي قبل الألف انما جاء من الزيادة فيها للحركة الواحدة التي تلي الألف قبلها ،  
بل وعدم النهاية للحركات في سائر الأحكام تقول ان سببه زيادة هذه الحركة الواحدة فيها ، لأن  
ما قبل هذه الحركة متناه ، والوجود الحكم عليه بعدم النهاية والمرض وجوب انقطاعه وما بعدها  
متناه أيضا ، إذ أعلاه ألف حركة ولا ريب أنها متناهية ، فاذن لاسبب لعدم النهاية في جميع  
الأحكام إلا زيادة تلك الحركة الواحدة ، فقد لزم أن ما ينتهي ، وهو ما قبل تلك الحركة الواحدة  
وما بعدها من الحركات صار لا يتناهي بسبب زيادة حركة واحدة فيه ، وهي الحركة التي تلي  
الألف قبلها ، وان شئت فاقصر على ذكر ما قبل هذه الحركة فإنه يتناهي ، وقد صار لا يتناها  
عند زيادة تلك الحركة عليه ، وهو أقرب وأظهر ، والله أعلم ، ولا يخفى عليك إجراء مثل هذا في  
سائر ما قالوا به من حوادث لا أول لها

قد انقطعت ( قوله على الوجه السابق ) أي عند قوله أولا فلنفرض مثالا الخ وذلك بأن نفرض  
عند وجود حركة الفلك في يومنا وجود حكم بأنه فرغ قبل تلك الحركة حركات لانهاية لها ثم  
نفرض عند وجود الحركة الحاصلة في أمس وجود حكم آخر ، وكذا في حركة اليوم التي قبله  
وهكذا الى تمام الخ ( قوله ثم انقطع الحكم ) أي عند التي قبل الألف ( قوله بذلك ) أي  
بالفراغ عند الواحد ( قوله فيما دونه ) أي دون حركة الواحد وهو حركات الألف ( قوله عليه )  
أي ما قبل الواحد ( قوله عند الخ ) أي عند الحكم على تمام الألف والظرف متعلق بقوله : حكم  
عليه ( قوله مجموعا ) حال من الضمير المجرور ( قوله قبلها ) حال من الواحدة : أي حالة كونها  
قبل الألف من جهة الماضي ( قوله على مجموع الحركات الخ ) أي الشامل للواحدة التي قبل الألف  
ولما قبلها ( قوله قبلها ) أي حالة كون تلك الواحدة الوالية للألف قبلها ( قوله بل الخ ) أي  
بل تقول ان عدم النهاية للحركات في كل فرد من أفراد الألف حكم سببه الخ ( قوله لأن الخ )  
المراد القبلية من جهة الماضي ( قوله انقطاعه ) أي عند الحركة التي قبل الألف ( قوله إلا  
زيادة تلك الحركة ) أي على ما بعدها ( قوله وهو ما قبل تلك الحركة ) الخ هذا على أن ما في قول  
المصنف ما يتناهي مصدوقها ما قبل الواحدة الزائدة وما بعدها وهو الألف ، وأما قوله وان شئت  
فاقتصر الخ فهو على أن مصدوقها ما قبل الواحدة الزائدة ( قوله وهو أقرب ) لعدم اعتبار كثرة  
العدد فيه ( قوله وأظهر ) أي من جهة أنه هو المتنازع في تنافيه لكون الحركة المزیدة وسيلة  
لعدم تنافيه ، وأما الألف الأخيرة فهي منحصرة بالضرورة وليست محل النزاع ( قوله في سائر  
ما قالوا به ) أي ان كل ما قالوه في العالم السفلي من كونه حوادث لا أول لها يجري فيه هذا البيان

وبعد هذا البيان لا يبقى عليك إشكال في لفظ العقيدة ، وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة إلا بالله  
العلي العظيم .

(ص) فصل : ثم تقول : يجب أن يكون هذا الصانع لذاتك ولسائر العالم قديما : أى غير  
مسبوق بعدم وإلا لاقتصر إلى محدث ، وذلك يؤدي إلى التسلسل ان كان محدثه ليس أثراله أو إلى  
الدور ان كان ، والتسلسل والدور محالان لما في الأول من فراغ مالا نهاية له بالعدد . وفي الثاني  
من كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبقا بها .  
(ش) اعلم أن القدم يطلق في مقتضى اللسان بأزاء معينين ، يطلق

كما جرى في حركات الافلاك ( قوله وبعد هذا البيان الخ ) لا يخفى عليك البحث السابق في محالية  
سبق الأزل الأزل ( قوله العقيدة ) أى الملائكة .

### ( قوله : فصل )

أى في صفة القدم ( قوله ثم نقول الخ ) ثم للترتيب الذكرى والمعنوى أما الأول فظاهر ،  
وأما الثانى فلأن ما تقدم فيه اثبات وجود الصانع ، وما هنا فيه اثبات لصفاته ، وقدم الكلام على  
صفات السلوك لأنها من باب التخلية بالنقاء المعجزة ، وقدم القدم والبقاء لأنهما يدلان على  
ما بعدهما فهو كتقديم الدليل على المدلول ، ولهذا المعنى قدم القدم على البقاء لأن من ثبت  
قدمه استحال عدمه ، والنون في نقول للتكلم ومعه غيره من أهل السنة لأن هذا القول ليس  
مبتكرا للمصنف ( قوله لذاتك ) أى جسمك وروحك<sup>١</sup> ( قوله ولسائر العالم ) أى ماعدا ذاتك  
( وإلا الخ ) أى وإلا يكن قديما ، بل كان حادثا لاقتصر الخ إشارة الى قياس شرطى حذف  
استثنائته ، وتركيبه لو لم يكن قديما لاقتصر الى محدث لكن افتقاره الى محدث باطل فبطل المقدم  
وهو لم يكن قديما وثبت نقيضه وهو أنه قديم وهو المطلوب ، فهذا من قبيل برهان الخلف وهو  
المنتهى للمطلوب بإبطال نقيضه ( قوله وذلك ) أى افتقاره الى محدث ( قوله محدثه ) أى محدث  
صانع العالم ( قوله ليس أثراله ) أى للصانع : أى لامباشرة ولا بالواسطة ( قوله ان كان ) أى  
محدث صانع العالم أثرا للصانع : أى مباشرة أو بواسطة ( قوله من فراغ الخ ) أى من انتهاء مالا  
نهاية له ، وذلك باطل لما فيه من الجمع بين النقيضين ، وللخصم أن يقول ان النهاية من جهة المستقبل  
وعندها من جهة الماضى فلم تتحد الجهة حتى يلزم التناقض ( قوله بالعدد ) أى واحدا بعد  
واحد مبتدأ من جانب الماضى الى الصانع الأخير الذى صنع العالم مباشرة ( قوله سابقا على نفسه  
الخ ) وذلك لأن الشخص من حيث انه خالق للغير الخالق له فهو سابق على نفسه ، ومن حيث انه  
مخلوق للغير المخلوق له فهو مسبق على نفسه ( قوله في مقتضى اللسان ) فى سببية واللسان هو  
اللفظ ( قوله بأزاء معينين ) لكن أحدهما وهو ما توات على وجوده الأزمنة حقيقة عند  
اللفظيين مجاز عند المتكلمين ، والثانى وهو مالا أول له حقيقة عند المتكلمين مجاز عند اللغويين  
ولكن قوله : بأزاء معينين يفيد بظاهرة أنه مشترك عند أهل اللغة مع أنه ليس كذلك

على ما تواتر على وجوده الأزمنة ، وكرر عليه الجديدان الليل والنهار ، ومنه قوله تعالى - كالعرجون القديم ، وبهذا الاعتبار يقال : أساس قديم وبناء قديم - وهذا الاعتبار مستحيل في حقه جل وعلا إذ وجوده تعالى ليس وجودا زمانيا ولا نسبة للزمان الى وجوده ألبة اذ هو من صفات المحدث فيكون حادثا ضرورة ، فان الزمان اما عبارة عن مقارنة متجدد لتجدد : أى حادث لحادث كقارنة السفر لطلوع الشمس مثلا ، فتبونه فرع وجود حادثين مقترني الوجود لأنه نسبة بينهما ، والنسبة يتأخر وجودها عن وجود المنتسبين ولا متجدد في الأزل فلا زمان ، والتجدد لوجوده جل وعلا وصفات ذاته العلية محال ، فنسبة الزمان اليه تعالى محال على الإطلاق في الأزل وفيما لا يزال ، واما عبارة عن حركات الأفلاك وما يرجع اليها من الساعات وأجزائها

( قوله على ما تواتر الخ ) هذا تفسير للقديم وكلامنا في القدم فالأولى على توالى أزمنة على وجود الشيء ( قوله الأزمنة ) أى سنة فأكثر ، وان صدقت الأزمنة في كلامه على أقل من ذلك ( قوله وكرر الخ ) أراد بالكرر تكرار المرور : أى ومرة عليه الجديدان : أى الليل والنهار مرارا عديدة إذ من كثر عليه الليل والنهار مرة ليس بقديم خلافا لظاهر كلام الشارح ( قوله ومنه الخ ) الأولى تأخير عن قوله وبناء قديم لأنه يكون كالدليل لقوله وبهذا الاعتبار يقال الخ ( قوله كالعرجون القديم ) أى مثل سباطة البلح التي تعاقبت عليها الأزمنة حتى اعوجت واصفرت ( قوله وبهذا الاعتبار ) أى إطلاق القدم على ما تواتر على وجوده الأزمنة والباء سببية ( قوله وهذا الاعتبار ) أى المعنى المعتبر في تعريف القدم وهو توالى الأزمنة على وجود الشيء ( قوله زمانيا ) أى تتوالى عليه الأزمنة ( قوله ولانسبة للزمان إلى وجوده ) يعنى أن وجوده لم يتغير بالزمان كوجود الحوادث فلا يقال ان وجوده منذ ألف سنة مثلا إذ وجوده قبل الزمان وبعده ومعه ( قوله إذ الخ ) علة مقدمة على معالها أعنى قوله فيكون الخ ، وقوله : هو : أى الزمان ، وقوله : من صفات المحدث بفتح الدال : أى من شأنه ، وقوله : فان الزمان الخ يبين لكون الزمان من صفات المحدث ( قوله عن مقارنة متجدد ) أى موهوم لمتجدد : أى معلوم ، فالزمان عبارة عن نفس المقارنة ، وقيل الزمان المتجدد المعلوم المقتر به المتجدد الموهوم ( قوله كقارنة الخ ) السفر مجهول وطلوع الشمس معلوم وتلك المقارنة هي نسبة المتجددين ( قوله فتبونه ) أى الزمان الذي هو المقارنة المذكورة ( قوله يتأخر وجودها الخ ) المراد التأخر في التعقل ( قوله عن وجود المنتسبين ) مراده بالمنتسبين مجرد الذاتين وإلا فهذا الوصف انما جاء بعد الانتساب ( قوله فلا زمان ) أى في الأزل ( قوله فنسبة الخ ) تفريع على قوله : ولا متجدد الخ ، وعلى قوله : والتجدد الخ على طريق اللف والنشر المرتب ، فقوله وفيما لا يزال مفرع على قوله : والتجدد الخ ، وقوله : قبله محال على الإطلاق في الأزل مفرع على قوله : ولا متجدد الخ ( قوله محال ) لأن الزمان مقارنة متجدد لمتجدد ، ووجود المولى الآن غير متجدد فلا يعقل وصفه بالمقارنة ، وحينئذ فلا يتصف بوجود المولى بكونه مقارنا لمتجدد آخر إذ لا تقوم المقارنة إلا بمتجددين ( قوله عن حركات الأفلاك ) المراد جنس الأفلاك ، وهو الفلك الأعظم وهو العرش ( قوله وما يرجع إليها ) أى الحركة من رجوع الأجزاء للكل ، لأن الزمن الذي هو الحركة معتبر على أنه هيئة اجتماعية ( قوله وأجزائها ) هي الدرج

وتعاقب الليل والنهار إذ الليل عبارة عن مغيب الشمس تحت الأفق ، والنهار عبارة عن ظهورها فوق الأفق ، وذلك في الحقيقة عبارة عن سير الفلك الأعظم معدل الليل والنهار بها تحت الأفق أو فوقه على ما تزعم الفلاسفة ، والساعة عبارة عن سير معدل النهار خمس عشرة درجة : أي خمسة عشر قسما من ثلاثمائة وستين قسما متساوية قسموا الفلك بها اصطلاحا ، والزمان بهذا المعنى هو الموجود كثيرا في تعاريف أهل العادات ، ولا شك في انعدام الزمان بهذا المعنى أيضا في الأزل إذ لا فلك فيه ولا حركة لما عرفت من برهان حدوث كل ماسوى الله جل وعلا ويستحيل أن يمر عليه جل وعلا الزمان بهذا المعنى ، لأنه إما يمر على الأفلاك وما أحاطت به مما سجن في جوفها حتى تمر عليه الأزمنة من الساعات والليل والنهار ، وفصول السنة وأشهرها بحسب تحرك الأفلاك فوقه وتحتة وظهور الشمس وارتفاعها فوق الأفق وغيبها وانخفاضها تحت الأفق لتتقيد بذلك أعراضه المتجددة

(قوله وتعاقب الليل الخ) من إضافة العسفة للموصوف ، لأن الذي يكون جزاء الزمان ويرجع إليه إنما هو الليل والنهار لأنهما عبارة عن دور الفلك دورة كاملة لا التعاقب بمعنى التوالي والتتابع (قوله عبارة عن مغيب الخ) أي عن مقدار غيوبة الخ ، وكذا يقال في النهار لأن الليل والنهار من أجزاء الزمان الذي هو الحركة ، وليس عبارة عن الحدث : أي الغيب والظهور (قوله وذلك) أي ما ذكر من الليل والنهار (قوله في الحقيقة الخ) أي وأما ما قلناه في معانيها فعلى طريق التسامح (قوله الفلك الأعظم) أي العرش (قوله معدل الليل والنهار) صفة للفلك الأعظم أو بدل كل من كل لكن كونه معدلا إنما هو على طريق المجاز لأن المعدل حقيقة منطقته : أي دائرته ، فالمعنى الذي يعتدل الليل والنهار عند سير الشمس على منطقته ، وذلك في أول يوم من برج الحمل وأول يوم من برج الميزان (قوله بها) أي الشمس ، وهذا متعلق بقوله : سير ، ثم إن سير الفلك الأعظم بالشمس مع أنها في الفلك الرابع من جهة أن حركة الفلك الأعظم مقتضية لحركة فلكها ، فكان الأعظم سائر بها (قوله تحت الأفق) المراد به هنا الفراغ السكمن بين السماء والأرض : أي تحته بحسب رؤية الرائي ، والأفق عند أهل الهيئة دائرة تفصل بين الظاهر من الفلك وما خفي منه ، وعند أهل اللغة الناحية وما ظهر من نواحي الفلك ومهب الجنوب والشمال والديور والمبا (قوله والساعة الخ) عطف على الليل من قوله : إذ الليل الخ (قوله معدل النهار) هو الفلك الأعظم (قوله أي خمسة عشر) تفسير لقوله درجة (قوله بهذا المعنى) هو الحركة (قوله في تعاريف أهل العادات) أي أهل الهيئة ، لأن العوام لا يعرفون هذا المعنى (قوله بهذا المعنى) أي الحركة (قوله أيضا) أي كانهعدامه بالمعنى الأول (قوله على الأفلاك) أي التي في جوف الفلك الأعظم (قوله حتى تمر) أي الأزمنة ، وحتى تعليلية متعلقة بقوله سجن (قوله عليه) أي على ما في جوفها (قوله وفصول السنة) يرجع للأزمنة (قوله فوقه) أي فوق ماسجن ، وكذا قوله : تحته (قوله وظهور الشمس) بالجر (قوله وارتفاعها) عطف تفسير كما أن قوله : وانخفاضها تفسير لما قبله (قوله لتتقيد الخ) علة لمرور الأزمنة على ما في جوفها : أي لتتضبط (قوله بذلك) أي المرور (قوله أعراضه) أي ما سجن في جوفها

من يقظة ونوم وصحة وسقم وحياة وموت ونحو ذلك ، وتنقيد معاشه المقدرة خريفا وصيفا وربيعا ومشتى بتدبير من . ليس كمثل شيء لاله الا هو رب كل شيء تبارك وتعالى ، ومن تنزه عن أن تحيط به الأمكنة أو تتجدد أو تتغير له صفة كيف يتصور أن يكون له مع شيء من العالم اتصال أو انفصال ، فقد اوضح لك أن الزمان على كلا الاعتبارين إنما هو من صفات الحوادث ولا يتقيد به الا ما هو حادث ، فالقدم اذا باعتبار خاص بالحوادث ، وقد يطلق القدم على مالا أول لوجوده أى وجوده أزلى لم يسبقه عدم ، والقدم باعتبار هذا المعنى الثانى هو الثابت له جل وعلا ، والدليل على وجوبه له جل وعلا أنه لو لم يكن قديما لكان حادثا إذ لا واسطة بينهما في حق كل موجود لكن كونه حادثا محال ، لأنه يوجب افتقاره إلى محدث لما عرفت من وجوب افتقار كل حادث الى محدث ثم نقل الكلام الى محدثه فيكون حادثا

(قوله من يقظة الخ) بيان للأعراض بأن يقال استيقظ ساعة أو عاش سنة أو مرض شهرا مثلا (قوله خريفا وصيفا) كتنقيد الزروعات ، فإن بعضها مقيد بالخريف وبعضها بالصيف (قوله ومشتى) هو في الأصل مكان الشتاء ، والمراد به هنا وقت الشتاء (قوله بتدبير الخ) أى وذلك التنديد بتدبير الخ (قوله ومن تنزه الخ) مبتدأ أخبره قوله : كيف الخ (قوله أن تحيط به الأمكنة) جمع مكان ، وهو الفراغ عند أهل السنة ، وفيه أن المكان لا يحيط ، بل هو الذى يحل فيه الشيء ، وقد يقال يلزم من كون المكان ما يحل فيه الشيء أن يكون محيطا به (قوله اتصال أو انفصال) لا يقال هذا يقتضى ارتفاع الشيء والمساوى لنقيضه وهو محال ، لأن ذلك بالنسبة لما يقبلهما كالأجسام والله ليس بجسم فيصح ارتفاعهما عنه : كالحركة والسكون والجوع والشبع والعطش والرطوبة (قوله فقد اوضح لك الخ) هذا نتيجة الدليل الذى استدلت به على قوله : إذ هو من صفات المحدث ، وهو قوله : فإن الزمان الخ (قوله إنما هو من صفات الحوادث) أى وهما المتجددان إن فسر الزمان بالمقارنة أو الفلك إن فسر بالحركة (قوله ولا يتقيد به الا ما هو حادث) وهو المتجددان أو الأفلاك ، وما أحاطت به مما سجن في جوفها (قوله خاص بالحوادث) أى فقولك هذا بناء قديم معناه طويل الزمن (قوله على مالا أول لوجوده) فيه أن هذا تفسير للقديم . أما القدم فهو عدمه أولية الوجود (قوله أى وجوده أزلى) تفسير لقوله : لا أول لوجوده وقوله : لم يسبقه عدم تفسير للأزلى (قوله وجوبه) أى القدم ، والمراد بالوجوب عدم قبول الانتفاء (قوله في حق كل موجود) اقتصر على الموجود جريا على ما اشتهر من أن القدم والحدث لا يتصف بهما إلا الوجود ، فالحدث هو الموجود بعد عدم ، والقديم هو الموجود الذى لا أول لوجوده . وأما إذا قلنا ان الحادث هو المتجدد بعد عدم كان موجودا أم لا ، والقديم مالا أول له كان موجودا أم لا فلا واسطة حيث لا في حق كل موجود ولا في حق غيره (قوله لأنه) أى حدوته يوجب الخ ، وهذا دليل على صحة الاستثنائية ، وقد اختصره الشارح ولو بسطه لقال إذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث . لكن افتقاره الى محدث باطل إذ لو افتقر الى محدث لزم الدور أو التسلسل . لكن الدور أو التسلسل باطلان ، فبطل المألوم وهو كونه مفقرا للمحدث فبطل ما استلزمه ، وهو كونه حادثا فبطل ما استلزمه ، وإذا بطل هذا ثبت نقيضه



كالأول حيثقرر أيضا الى محدث ، فان كان محدثه الأول الذى كان اثره له لزم الدور وان كان غيره لزم فى الغير ما لزم فيه وتسلسل ، والتسلسل محال لما عرفت من استحالة حوادث لا أول لها ، والخصوم القائلون بذلك سلموا أن التسلسل فى الأسباب والمسببات مستحيل . فان قيل اذا قلتم بقديم لا أول له ففيه اثبات أوقات متعاقبة لا أول لها ، لأن الموجود لا يعقل الا فى وقت وثبوت أوقات لا أول لها ممنوع لما قررتم فى حوادث لا أول لها . فقد قررتم من التسلسل ووقفتم فيه . فالجواب منع الملازمة لما عرفت أن حقيقة الوقت والزمان لا وجود لها قبل وجود العالم ، فقوله : ان الموجود لا يعقل الا فى وقت باطل ، والى ابطال التسلسل أشرت بقولى فى العقيدة : لما فى الأول أعنى التسلسل من فراغ مالا نهاية له : أعنى وقد صرنا بيان استحالته ، والباء فى قوله بالندب بمعنى فى : أى مالا نهاية له فى عدده . وأما ابطال الدور فاليه أشرت بقولى فى العقيدة : وفى الثانى : يعنى الدور من كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبوqa بها . أما لزوم سبقته على نفسه فلا ن صافه أثره فيجب أن يتقدم على صانعه لوجوب سبق المؤثر على الأثر ، لكنه هو أيضا أثر لصانعه ، فيجب أن يتقدم أيضا صانعه عليه لعين ما ذكر ، فلزم أن يتقدم على نفسه بمرتبتين لأنه مقدم على صانعه

وهو أنه قديم ( قوله كالأول ) أى للمائلة ( قوله والخصوم الخ ) جواب عما يقال هذا الدليل ظاهر ان كان الخصم يسلم محالية التسلسل مع أنه يقول بجوازه ، وحينئذ فلا يتم الدليل فى الرد عليه ( قوله بذلك ) أى بحوادث لا أول لها ( قوله فى الأسباب ) أى العلل ، وقوله : والمسببات : أى المعلولات ، وقوله : مستحيل : أى وأما التسلسل فى غيرهما ، فيقولون بجوازه كالتسلسل فى الحركات الفلكية ، وهو ليس من هذا القبيل الذى نحن بصدده ، إذ التسلسل اللازم فيما نحن بصدده تسلسل فى الأسباب والمسببات : أى وحينئذ فيلزمهم أن صانع العالم لا يكون إلا قديما وإلا لزمهم المحال الذى قالوا به ( قوله فان قيل الخ ) هذا شروع فى ابطال الدليل السابق وتقصه نقضا اجاليا . وحاصله أن دليلكم وإن أنتج مدعاكم ، وهو وجوب تقدم اصانع العالم إلا أنه ينتج المحال من جهة أخرى . ثم بين المحال بقياس اقترافى مركب من قضية شرطية صغرى وحليلة كبرى واستدل على كل منهما ، وصورته هكذا متى كان صانع العالم قديما لا أول لوجوده لزم ثبوت أوقات متعاقبة لا أول لها ، وثبوت أوقات لا أول لها ممنوع فكون صانع العالم قديما ممنوع ( قوله فقد قررتم من التسلسل ) أى بابطال حوادث لا أول لها بالأدلة المتقدمة ، وقوله : فوقفتم فيه : أى بقولكم صانع العالم قديم لا أول لوجوده : أى وحينئذ فيكون ذلك القول الموجب للوقوع فيه باطلا ( قوله فالجواب الخ ) حاصله ابطال الصغرى وهى الشرطية ، وقوله : بعد ذلك ، فقوله الخ ابطال استدعا : أى أن الشرطية لا تسلم ، وقولكم فى دليلها كذا باطل ، وكان الأولى أن يقول وقوله الخ بدون تفريع ، لأن المقصود به ابطال السند ، وإن كان فى الواقع متفرعا على منع الملازمة ( قوله والى ابطال التسلسل ) أى وإلى دليل ابطال التسلسل ، وكذا تقول فى قوله : وأما ابطال الدور ، والمراد بالابطال فى الموضعين البطلان ( قوله لكنه الخ ) لاموقع لهذا الاستدراك ( قوله لعين ما ذكر ) أى من وجوب سبق المؤثر على الأثر ( قوله بمرتبتين ) متعلق بـ يتقدم والباء للملابسة ، والكلام على حذف مضاف : أى تقدما متلبسا بملاحظة مرتبتين ، والمراد بالمرتبة

المقدم على نفسه ، والمقدم على المقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء ضرورة ، وكذلك أيضا يجب أن يتأخر عن نفسه بمرتبتين ، وهو الذي عنت بقولي : مسبوقا بها ، وذلك لأنه أثر لصانعه فيتأخر عنه وصانعه أثر له فيتأخر عنه ، والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة . وبالجملة فاللازم في الدور أن يتقدم حصول الشيء على نفسه بمرتبتين ، وأن يتأخر حصوله عن حصول نفسه بمرتبتين ، والتقدم والتأخر على ما ذكر متلازمان ، ولظهور برهان قدم الصانع وانتفاء الشبهة فيه لم يقل أحد من العقلاء بحدوث صانع العالم ( قوله : في تفسير القديم : أي غير مسبوق بعدم ) تنبيه منه على أن المختار في التقدم أنه صفة سلبية ، وقد اختاره المحققون من المتأخرين ، وقيل هو صفة نفسية : أي ليس بزائد على الذات ومراجع إلى الوجود المستمر أزلا ، ورد بأنه

الحالة والحيثية ، مثلا زيد خلق عمرا وعمرو خلق زيدا ، فزيد من حيث كونه خالقا لعمرو متقدم على نفسه من حيث كونه مخلوقا لعمرو ، وعمرو من حيث كونه خالقا لزيد متقدم على نفسه من حيث كونه مخلوقا لزيد ، فكل منهما متقدم على نفسه بمرتبتين ( قوله المقدم ) بالجر نعت لصانعه ( قوله والمقدم ) كزيد في المثال السابق ، وقوله : على المقدم هو عمرو ، وقوله : على الشيء هو زيد ، وقوله : مقدم على ذلك الشيء هو زيد ، وحيث يقال زيد مقدم على عمرو باعتبار كونه موجدا له وعمرو مقدم على زيد باعتبار كونه : أي عمرو موجدا له : أي لزيد ، وحيث فقو لهم المقدم الخ يفيد أن زيدا مقدم على زيد وكذا يقال في عمرو . ثم إن التقدم منظور فيه للخالقية ، والتأخر منظور فيه للمخلوقية ( قوله بمرتبتين ) متعلق يتأخر ، فيقال في المثال السابق زيد من حيث كونه مخلوقا لعمرو متأخر عن نفسه من حيث كونه خالقا لعمرو ، وعمرو من حيث كونه مخلوقا لزيد متأخر عن نفسه من حيث كونه خالقا لزيد ( قوله والمؤخر ) كزيد في المثال السابق وقوله : عن المؤخر : هو عمرو ، وقوله : عن الشيء هو زيد ، وقوله : عن ذلك الشيء هو زيد وحيث يقال زيد متأخر عن عمرو باعتبار كونه مخلوقا له ، وعمرو متأخر عن زيد باعتبار كونه مخلوقا لزيد ، وحيث فقو لهم المؤخر الخ يفيد أن زيدا مؤخر عن زيد ، وكذا يقال في عمرو ( قوله متلازمان ) أي فتم حصل التقدم على النفس بمرتبتين حصل التأخر عنها بمرتبتين والعكس ( قوله لم يقل أحد الخ ) لما ص من اتفاقهم على بطلان الدور والتسلسل وعلى احتياج الممكن إلى سبب ، والمراد لم يقل أحد بحدوث صانع العالم : أي بدون انتهائه لتقديم فلا ينافي أن بعض العقلاء قال بحدوث صانع العالم وانتهائه إلى التقديم واجب الوجود ، ويعلم من قوله : لم يقل الخ أن قوله : سابقا فإن قيل الخ شبهة لم تصدر من أحد وإنما آتى بها استشعارا لورودها ( قوله تنبيه منه الخ ) كون هذا المعنى هو المختار لا يشير إليه تفسيره ، فالأحسن أن يقول : جرى منه على المختار الخ ( قوله على أن المختار الخ ) أي مع التنبيه على أن المراد التقدم بالمعنى الثاني لا الأول ، وهذا هو المقصود الأهم ( قوله وقد الخ ) تعليل ( قوله أي ليس الخ ) أي لا يتحقق له خارجا حالة كونه زائدا على الذات فلا ينافي أنه مغاير للذات في المفهوم ، وظاهر الشارح أنه عين الذات وليس بمراد لأنه يجب مغايرة السفة للموصوف ( قوله ومراجع إلى الوجود المستمر ) من رجوع المبهم

لو كان نفسيا للوجود لما عرى عنه ، كيف والجوهر في أول أزمنة وجوده لا يتصف بالقدم ، وإنما يطرأ عليه بعد ذلك إذا توالى على وجوده الأزمنة ، والصفة النفسية لا تكون طارئة ، وقيل هو صفة معنى : أى صفة وجودية زائدة على الذات كالعلم والقدرة ونحوهما من صفات المعاني ، ورد بأنه يلزم أن يكون هذا القدم الموجود في حقه تعالى قديما لاستحالة انصافه تعالى بالحوادث ، ولأنه لا يعقل وجود في الأزل عاريا عن وصف القدم ، ويجب أن يكون بقدم موجود زائد على ذلك القدم قائم به واللازم نقض الدليل . ثم ننقل الكلام الى قدم القدم ، فيلزم فيه مثل ما لزم في الأول ثم كذلك ويلزم التسلسل

المفصل ، وأراد بالمرجع ما يتحقق فيه القدم : يعنى أن القدم يتحقق بالوجود المستمر ، وقوله : ألا احتزبه عن البقاء فإنه الوجود المستمر فيما لا يزال على القول بأنه صفة نفسية . ثم إن تفسيره باستمرار الوجود مبنى على نفى الأحوال كالمعنوية . وأما على القول بنبوتها فيجب لها القدم ، ويفسر على القول بأنه صفة نفسية باستمرار الثبوت ألا ( قوله لو كان نفسيا الخ ) أى لكن التالى باطل فبطل المقدم ، وقوله : كيف الخ دليل الاستثنائية المحذوفة ، وقوله : والصفة النفسية الخ دليل الشرطية ( قوله لما عرى ) بكسر الراء بمعنى خلا . أما بفتحها فمعناه طرأ ( قوله كيف الخ ) هذا الرد لا يتم إلا لو كان القائل بأنه صفة نفسية يقول : إنه صفة نفسية لكل موجود قديما كان أو حادثا مع أنه قد خصه بالقديم ( قوله لا يتصف بالقدم ) أى مطلقا سواء كان بمعنى عدم الأولية أو بمعنى تطاول الزمان ، وإذا كان الجوهر لا يتصف به ، فكيف يكون صفة نفسية لكل موجود ( قوله وإنما يطرأ ) أى القدم بمعنى تطاول الزمان فقط ( قوله وقيل هو ) أى القدم ( قوله وجودية زائدة على الذات ) أى لها تحقق في الخارج غير تحقق الذات بحيث يمكن رؤيتها ( قوله قديما ) أى متصفا بالكون قديما لا بالكون حادثا لاستحالة الخ ، فقوله لاستحالة الخ علة لمحدوف كما علمت ( قوله لاستحالة الخ ) بيان ذلك أن القدم الذى هو صفة له تعالى لو انصف بالكون حادثا لكان الكون حادثا صفة للمولى ، لأن صفة الصفة صفة والمولى يستحيل انصافه بالحوادث ( قوله ولأنه الخ ) عطف على قوله لاستحالة الخ ، والضمير للعالم والشأن . وحاصله أن الذات في الأزل متصفة بالقدم ، فالقدم ثابت في الأزل فهو قديم ، فمن لوازمه الكون قديما لاحداثا ( قوله ويجب أن يكون الخ ) مرتبط بقوله : يلزم أن يكون الخ ( قوله زائد على ذلك القدم ) أى فانصاف القدم بالكون قديما فرع عن انصاف القدم بالقدم ، لأن ثبوت الأحوال دليل على ثبوت المعاني ( قوله وإلا ) أى وإلا يكن القدم متصفا بقدم آخر ، وقوله : لزم نقض الدليل : أى الدليل على أن القدم صفة معنى ، والمراد بنقضه وجوده بدون مدلوله . وحاصله أن من جعل القدم صفة معنى استدلت على ذلك بانصاف المولى بكونه قديما ، والكون قديما صفة معنوية معللة بالقدم ، فتكون دالة على قيام القدم بذاته كما أن العالمية : أعنى كونه عالما تدل على قيام العلم بذاته ، فنقول : هذا القدم الموجود في حقه تعالى كما قلت موصوف بكونه قديما كالكائنات ، فيلزم أن يكون قائما به قدم ثان وإلا لزمك نقض دليلك : أى وجود الدليل ، وهو المعنوية دون وجود المدلول ، وهو المعاني ( قوله ثم ننقل الخ ) أى ثم إذا انصف هذا القدم

وقيام المعنى بالمعنى ، وهذه الأقوال الثلاثة مقررة أيضا في صفة البقاء . قيل هو نفسى : أى عبارة عن الوجود المستمر فيما لا يزال ، وقيل صفة معنى : أى موجود زائد على وجود الذات كالعلم ونحوه ، وقيل صفة سلب : أى عبارة عن نفي العدم اللاحق بعد الوجود وهو التحقيق أيضا ، والاعتراض على الأولين هنا كالاقتراض عليهما في صفة القدم سواء بسواء .

(ثالثة) حقيقة الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه إما مرتبة أو مراتب ، وحقيقة التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية ووجه استحالتها قد تقدم .

(ص) فصل : ثم نقول ويجب أن يكون باقيا : أى لا يلحق وجوده عدم والا لكانت ذاته قبلهما ، فيحتاج في ترجيح وجوده الى محض ، فيكون حادثا كيف وقد صرح بالبرهان آنفا على وجوب قبله ، ومن هنا

بالقدم ننقل الكلام الى ذلك القدم الثانى فنقول : يجب انصافه بالكون قديما ، وإلا لزم انصاف الذات بالحوادث ، ويلزم من انصافه بالكون قديما انصافه بالقدم لحاصر ، وهكذا ، فيأتى التسلسل وهو باطل ، وما أدى الى الباطل ، وهو كون القدم صفة معنوية باطل أيضا ( قوله وقيام المعنى بالمعنى ) أى القدم بالقدم : أى وهو باطل فما أدى له كذلك ( قوله أيضا ) أى كما أنها مقررة في القدم ، وبقي قول رابع فيهما من أنهما أمر اعتبارى ( قوله عن الوجود المستمر ) يعنى استمرار الوجود ( قوله عبارة ) أى معبر به ( قوله عبارة عن نفي العدم الخ ) فيه أن نفي النفي اثبات ، فيرجع لاستمرار الوجود فيما لا يزال ، فهو عين القول بأنه صفة نفسية ، فالأولى أن يقول عبارة عن عدم الآخرة للوجود ( قوله اللاحق ) أى الحاصل بعد الوجود : أى وبعد الثبوت أيضا يشمل بقاء المعنوية ( قوله حقيقة الدور ) أى معناه الذى وضع بازائه ( قوله توقف الشيء على ما ) أى شيء آخر يتوقف : أى هذا الشيء الآخر عليه : أى ذلك الشيء . ( قوله إما بمرتبة ) أى إذا كان التوقف بين أمرين كما إذا خلق زيد عمرا وخلق عمرو زيدا ، فكل منهما متوقف على الآخر ( قوله أو بمراتب ) المراد بالجمع ما زاد على الواحد ، فيشمل المرتبتين نحو زيد أوجد عمرا وعمرو أوجد بكرا وبكر أوجد زيدا ، والأكثر نحو زيد أوجد عمرا وعمرو أوجد بكرا وبكر أوجد خالدا وخالد أوجد زيدا .

## فصل

أى في صفة البقاء ( قوله ثم نقول الخ ) ثم للترتيب الذكوى ( قوله أى لا يلحق الخ ) ويطلق البقاء على طول الزمان في المستقبل وهذا محال في حقه تعالى ( قوله وإلا ) أى وإلا يجب له البقاء ( قوله لكانت ذاته قبلهما ) أى الوجود والعلم : أى لكن هذا التالى باطل ( قوله فيحتاج الخ ) هذا تال لشرطية حذف مقدمها مع الاستثنائية ، والأصل إذ لو كانت الذات قبلهما لاحتاجت الى محض لكن التالى باطل ( قوله فيكون حادثا ) فيه حذف لمقدم الشرطية مع الاستثنائية . والأصل إذ لو احتاج الى محض لكان حادثا لكن التالى باطل ، وقد استدل على بطلانه بقوله : كيف وقد الخ فهو دليل الاستثنائية المحذوفة ( قوله ومن هنا ) أى

تعلم أن كل مائت قدمه استحالة عدمه

(ش) قد بينا قبل أن المختار في البقاء أنه عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود ، والدليل على وجوب هذه الصفة له جل وعلا أنه لو قدر لحق العدم له تعالى عن ذلك علوا كبيرا ، لكأن ذاته العلية تقبل الوجود والعدم لفرض اتصافه بهما ، ولا تصف ذاته بصفة حتى تقبلها ، لكن قبوله جل وعلا للعدم محال ، إذ لو قبله لكان هو والوجود بالنسبة إلى ذاته سيان إذا القبول للذات نفسى لا يختلف ، فيلزم افتقار وجوده إلى موجد يرجعه على العدم الجائر ، فيكون حادثا كيف وقد ثبت بالبرهان القطعى وجوب قدمه ، فيان لك بهذا البرهان أن وجوب القدم يستلزم أبدا وجوب البقاء ، وأن تجويز العدم اللاحق يوجب ثبوت العدم السابق ، فخرج لك بهذا البرهان قاعدة كلية ، وهى أن كل مائت قدمه استحالة عدمه ، لأن القدم لا يكون أبدا الا واجبا للقديم ، وهذا البرهان الذى ذكرنا لوجوب البقاء مختصر ، وهو مع اختصاره قطعى لاشبهة فى شيء من مقدماته ، والدليل المشهور بين المتكلمين فيه طول وتقسيم لم يجمع على بطلان جميع أقسامه ، وذلك أنهم يقولون لو طرأ العدم على القديم لوجب أن يكون له مقتض إذ طرأ أمر لنفسه بغير مقتض لاسما ان كان مرجوحا كهذا محال ضرورة ، والمقتضى

من هذا الدليل المقام على ثبوت البقاء (قوله تعلم الخ) لأن القدم يقتضى وجود البقاء ، ووجود البقاء يقتضى نفي العدم اللاحق (قوله أن المختار) أى من الأقوال (قوله في البقاء) أى فى تفسيره (قوله عبارة) أى معبر به (قوله لو قدر) أى تقديرا وقوعيا (قوله لفرض اتصافه بهما) المراد الفرض الوقوعى وهذا دليل للشرطية (قوله لكن الخ) حق الاستثنائية أن يقول لكن قبوله تعالى للوجود والعدم محال (قوله سيان) حقه سيان إلا أن يقال منى على لغة من يلزم المثني الألف فى الأحوال كلها (قوله إذ الخ) علة لقوله سيان (قوله لا يختلف) أى فليس القبول للوجود بأولى من قبول العدم (قوله فيلزم الخ) جعل افتقاره إلى الموجد مرتبا على الاستواء ، وفى المتن جعله مرتبا على القبول ، فعمل الشارح أشار إلى أن فى المتن حذف (قوله فيكون حادثا) مفرع على قوله فيلزم افتقاره ، لكن كونه حادثا محال فبطل المقدم (قوله لأن القدم الخ) علة لقوله أن كل شيء الخ (قوله لوجوب البقاء) أى لاثبات وجوب البقاء (قوله لم يجمع على بطلان جميع أقسامه) بل بعضها أجمع على بطلانه والبعض الآخر لم يجمع على بطلانه ، والأول هو المشار إليه بقوله وغير المختار الخ ، والثانى هو المشار إليه بقوله والمقتضى المختار لا يقبل العدم والصحيح عدم بطلانه ، وأن الفاعل يتعلق فعلة بالعدم (قوله على التقديم) إذا كان أو صفة (قوله لوجب الخ) أى لكن التالى باطل فبطل المقدم وهو طرؤ العدم على التقديم فثبت البقاء (قوله أن يكون له) أى لذلك العدم الطارئ (قوله إذ طرؤ أمر الخ) هذا دليل على الملازمة فى الشرطية ، والمراد بالأمر هنا العدم (قوله بغير مقتض) تفسير لقوله لنفسه (قوله ان كان) أى ذلك الأمر الطارئ (قوله مرجوحا) أى لتحقق سبق ضده ، وقوله : كهذا : أى العدم فانه مرجوح لتحقق سبق ضده وهو وجود القديم (قوله والمقتضى الخ) دليل للاستثنائية المحذوفة : أعنى قوله لكن طرؤ العدم على التقديم باطل . وحاصل ذلك الدليل

إما بالاختيار أولا ، والمقتضى المختار لا يفعل العدم إذ ليس بفعل ، وغير المختار إما عدم شرط أو طريان ضد باطل أن يكون عدم شرط ، لأن ذلك الشرط أن كان قديما نقلنا الكلام الى عدمه ولزم التسلسل ، وإن كان حادثا لزم وجود القديم في الأزل بدون شرطه وهو محال ، وباطل أن يكون طريان ضد ، لأنه إن طرأ قبل انعدام القديم لزم اجتماع الضدين ، وإن طرأ بعد انعدامه ، فقد انعدم القديم بغير مقتض لاستحالة تأخر المقتضى عن أثره ، وأيضا يلزم في الضد ترجيح المرجوح ولا أقل من التساوى ، إذ دفع القديم السابق وجوده لطريان ضد

أن المقتضى محصور في أمرين وكل منهما باطل ، وحيث فطل طرق عدم القديم لمقتضى ، وأراد بالمقتضى المقتضى لذلك العدم الطارئ على القديم ( قوله إما بالاختيار ) أى إما أن يكون اقتضاؤه بالاختيار الخ ، ثم إن المقتضى يحتمل أن يكون نفس القديم فكان عليه أن يبين بطلانه وحيث فالأولى أن يقول والمقتضى إما نفس القديم أو غيره ، باطل أن يكون اقتضاؤه لنفسه لوجوب وجود الفاعل حال فعله والفعل هنا الانعدام للنفس ولا يمكن أن يكون الفاعل موجودا حال ذلك الفعل ، وغيره إما مختار أو غيره والمقتضى المختار الخ ( قوله إذ ليس بفعل ) أى مفعول فلا يتعلق به فعل ، والحق أن المقتضى يتعلق فعله بالعدم إذا كان عدما مقيدا فزيد الموجود كما يتعلق فعل الفاعل بوجوده يتعلق فعله بعدمه . أما العدم المطلق فلا يتعلق به فعل ( قوله إما عدم شرط الخ ) أى إما أن يكون هو : أى المقتضى غير المختار لطريان العدم على القديم عدم شرط : أى للقديم أو طريان مانع من بقاء القديم ، وأراد بالشرط ما يلزم من عدمه العدم فيشمل السبب ( قوله أن يكون ) أى المقتضى لطريان العدم على القديم ( قوله نقلنا الكلام الى عدمه ) أى فيقال لم انعدم ذلك الشرط ؟ فيقال لعدم شرطه ، ولم انعدم شرطه ؟ فيقال لعدم شرطه وهلم جرا ويلزم التسلسل ( قوله وإن كان ) أى ذلك الشرط الذى جعل عدمه مقتضيا لطرق العدم على القديم ( قوله لزم الخ ) مثلا القدرة قديمة فلو ثبت أن استمرار وجودها مشروط بشرط حادث لجاز حقوق العدم لها لفقد ذلك الشرط الحادث ، وكانت موجودة في الأزل بغير شرط ووجود المشروط بدون شرطه باطل ( قوله وباطل أن يكون ) المقتضى لطرق العدم على القديم طريان ضد لذلك القديم ، فالقدرة مثلا باطل انعدامها لوجود العجز لأن طرق العجز أن كان قبل انعدام القدرة لزم اجتماع الضدين ، وإن كان بعد انعدامها لزم أن انعدامها حصل بدون مقتض ، وذلك لأن المقتضى يجب تقدمه على أثره والعجز هنا تأخر عن انعدام القدرة فلا يكون مقتضيا له ، وحيث فيكون انعدام القدرة من غير مقتض وطرق ما ذكر من غير مقتض محال ( قوله لاستحالة الخ ) علة لحذف ، والتقدير ولا نقول أن المعدم كالقدرة قد انعدم بالتأخر كالعجز لكن انعدامه به قبل حصوله لاستحالة الخ ( قوله في الضد ) أى فيما إذا كان المقتضى لطرق العدم على القديم طريان ضد للقديم ( قوله ترجيح المرجوح ) وذلك لأن القديم السابق وجوده هو الأولى لسبقه من ضده الطارئ عليه ففى طرد الضد الطارئ الذى هو مرجوح للقديم ترجيح للمرجوح ( قوله ولا أقل الخ ) على حذف الهمزة ومن لليبان ، وفى الكلام حذف . والأصل واللاقى العكس وهو ترجيح الراجح أفلا أقل من ذلك وهو التساوى يحصل ( قوله إذ دفع الخ )

أولى من العكس ، وأيضاً فالضد ان قام بالقديم لزم اجتماع الضدين وإبطال اقتضاؤه لعدم الاختصاص واعلم أن يمثل هذا البرهان استدلال أئمة السنة رضى الله تعالى عنهم على استحالة بقاء الأعراض . قالوا بل بنفس وجودها تنعدم فلا بقاء لها أصلاً وسواء ما شوهد فيه ذلك : كالحركات والأصوات أولاً كالألوان والاعتقادات . قالوا لأنها لو بقيت لاستحال عدها لما ذكر في التقسيم ، فأنزموا مثل ذلك في الجواهر مع أنها تبقى ويصح عدها ، فأجابوا بأن شرط بقائها إمدادها بالأعراض ، فإذا أراد الله إعدامها قطع عنها خلق الأعراض ، ومذهب القاضى أن الإعدام

مصدر مضاف لتفاعلها وإضافة طريان لما بعده من إضافة الصفة واللام زائدة لتقوية وهذا تعليل لقوله يلزم الخ ( قوله أولى من العكس ) أى دفع الطارئ للقديم : أى حينئذ فدفعه له ترجيح للمرجوح ( قوله فالضد الخ ) يعنى أن الضد : أى العدم ان قام بالقديم سواء كان ذاتاً أو صفة : أى قام به قبل إعدام القديم لزم اجتماع الضدين : أى وجود القديم وعدمه والابقم الضد وهو العدم بالقديم ذاتاً أو صفة ، والحال أن القديم انعدم بطل اقتضاؤه حكماً وهو كونه معدوماً لأن المعنى إنما يوجب حكماً لمن قام به ، ثم ان قوله : وأيضاً فالضد الخ مكرر مع قوله سابقاً لأنه لو طرأ الخ أعاده توطئة لقوله وإلا بطل الخ ، وقوله : لعدم الاختصاص : أى لعدم قيامه به ( قوله واعلم أن الخ ) اسم أن ضمير الشأن ( قوله أئمة السنة ) المراد بهم غير قدماء الأشعرية بدليل قوله بعد وقدماء الأشعرية الخ وهم المتأخرون من الأشاعرة والمتقدمون والمتأخرون من غيرهم ( قوله بقاء الأعراض ) أى بقائها زمانين فأكثر ( قوله قالوا ) أى أئمة السنة ( قوله بل الخ ) أى أنها بعد تحقق وجودها تنعدم ويوجد نظيرها فالإعدام صفة نفسية للأعراض من غير تأثير مؤثر ، وحينئذ فلا تتعلق به القدرة ( قوله فلا بقاء لها أصلاً ) أى لازمانين ولا أكثر على حسب ما اقتضته الأدلة عندهم ، وان كان المشاهد فيها خلاف ذلك ( قوله ذلك ) أى الإعدام ( قوله كالحركات والأصوات ) وتقدم أن بعضهم يقول بكمون الأعراض حركات أو غيرها ( قوله كالألوان ) فالسواد مثلاً بمجرد وجوده وقيامه بالجسم ينعدم وتعلق قدرة الله بوجوده سواد آخر فبمجرد وجوده وقيامه بالجسم ينعدم وهلم جرا ، وكذا يقال فى الاعتقادات ( قوله قالوا ) أى فى الدليل على عدم بقائها زمانين ( قوله لأنها لو بقيت الخ ) لكن التالى باطل فانه شوهد عدم بعضها بمجرد حصوله كالحركات وما ثبت لأحد المثليين ثبت للآخر فبطل المقدم ( قوله لما ذكر فى التقسيم ) أى من أن العدم لابد أن يكون لمقتضى وهو اما مختار الخ وهذا دليل الملازمة التى فى الشرطية لكن بيان الشرطية هنا فيه نوع مخالفة لما سبق بالنظر للشرط لأنه لا يقال فيه هنا ان كان قديماً الخ بل الذى يقال إما أن يكون الشرط موجوداً معها فيقتل الكلام لعدمه وإلا لزم وجودها بغير شرطها ( قوله مثل ذلك ) أى مثل ما قالوه فى الأعراض ( قوله فى الجواهر ) يقال فيها لو بقيت لاستحال عدها لأن عدها إنما يكون لواحد من الثلاثة : أى المقتضى المختار الخ التى علم بطلانها لكن التالى باطل فبطل المقدم وثبت نقيضه وهو عدم بقائها مع أنها تبقى زمانين فأكثر باتفاق ( قوله قطع عنها خلق الأعراض ) ومذهب المعتزلة أن الجواهر تنعدم بطريان ضد : أى فناء يضادها ولا يجوز عندهم أن تنعدم بعض الجواهر دون بعض لأن الفناء المضاد لها لا اختصاص له بجوهر دون جوهر ( قوله ومذهب القاضى الخ ) هو المعتمد وان كان

يصح أن يكون متعلقا للقدرة ، وألزم صحة إضافة العدم السابق الى المؤثر ، فان معقول العدم لا يختلف ، وافرقت بأن السابق مستمر والمستمر يستغنى عن المرجح واللاحق طارئ ، ومقتضاه ترجيح طرف الممكن ، وترجيح طرف الممكن لا يستغنى عن المؤثر ، فلاجل هذا تردد في بقاء الأعراض . وجزم الفخر في المعالم بصحة بقاءها ، وقدماء الأشعرية لما اعتقدوا أن الباقي باق ببقاء وأن الجواهر انما صح بقاءها لقيام البقاء بها . قالوا لو بقيت الأعراض لزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال ، وقد تقدم أن التحقيق في البقاء

ما تقدم من أن العرض لا يبقى زمانين وأن انعدامه بمجرد وجوده واجب فلا تتعلق به القدرة لأنها تتعلق بالممكن هو مذهب الأكثر ( قوله يصح أن يكون الخ ) أى فيبقى زمانين ، والمراد بصحة تعلق القدرة به الصحة الواقعية ، وهذا ظاهر في القدم اللاحق للوجود فتعلق به القدرة تعلق تأثير بمعنى أنها تزيل وجود الممكن فيتحقق عدمه . وأما العدم فما لا يزال السابق على الوجود كعدمتنا في زمنه صلى الله عليه وسلم فتعلق به القدرة لاعلى وجه التأثير ، وإلا لوجدنا في زمنه صلى الله عليه وسلم بل بمعنى أن ذلك العدم في قبضة القدرة إن شئت أبقتة مستمرا وإن شئت أزالته بالوجود ، وأما عدمتنا في الأزل فواجب فلا تتعلق به القدرة ( قوله وألزم الخ ) أى اعترض على القاضى القائل ان القدرة تتعلق بالأعدام بأن القدرة لو تعلقت بالعدم اللاحق لتعلق تأثير لزم أن تتعلق بالسابق فيما لا يزال كذلك ( قوله فان معقول العدم الخ ) أى فان مفهوم العدم المتصور في العقل لا يختلف ، بل السابق واللاحق متساويان فلا معنى لكوننا نقول بالتأثير في اللاحق دون السابق فيما لا يزال ( قوله وافرقت ) بالبناء للمجهول لأن هذا الفرق لم يثبت عن القاضى : أى فرق بين العدم السابق واللاحق ( قوله بأن السابق ) كعدمتنا في زمنه صلى الله عليه وسلم ( قوله مستمر ) أى ليس له أول بالنسبة لجانب الماضى ، وليس المراد أنه لا ينقطع لانقطاعه بوجودنا ( قوله واللاحق طارئ ) أى على الوجود فهو مرجوح والوجود راجع لكونه قد تحقق ، فاذا حصل هذا المرجوح وأزال الراجح فلا بد ترجيح هذا المرجوح من مرجح ( قوله ومقتضاه ) أى مقتضى كونه طارئا ( قوله ترجيح طرف الممكن ) أى ترجيح طرف من طرفي الممكن الذى هو العدم وهو اظهر في محل الاظهار . والأصل ومقتضاه ترجيحه . ( قوله وترجيح طرف الممكن ) أى ترجيح أحد طرفيه خصوصا إذا كان ذلك الطرف مرجوحا كالعدم هنا ( قوله فلاجل هذا ) أى الخلاف بين القاضى وغيره . ( قوله تردد الخ ) بالبناء للمجهول : أى وقع التردد : أى الاختلاف ممن جاء بعد القاضى وغيره ، فمن نظر لكلامه قال ببقائها ، ومن نظر لكلام غيره قال بعدم بقاءها ( قوله وجزم الفخر الخ ) فهو موافق للقاضى في بقاءها زمانين وفي عدمها بالقدرة ( قوله وقدماء الأشعرية ) أى القائلين بعدم بقاء الأعراض واستدلوا على ذلك بدليل آخر غير ما سبق ، وأشار اليه الشارح بقوله قالوا لو بقيت الخ ثم ان دليلهم هذا مبنى على أن البقاء صفة معنى ، والحق أنه صفة سلب ، وحيفئذ فلم يلزم على بقاءه زمانين قيام المعنى بالمعنى ( قوله لزم قيام المعنى ) أى وهو البقاء بالمعنى : أى وهو العرض ( قوله وهو محال ) أى لما يلزم عليه من الترجيح بلا مرجح ، إذ كون هذا العرض حالا وهذا محلا ترجيح بلا مرجح



(ص) ومن هنا أيضا تعلم وجوب تنزهه تعالى أن يكون جرمًا أو قائمًا به أو محاذيًا له أو في جهة له أو مرتسما في خياله ، لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث فيوجب له ماوجب لها ، وذلك يقدح في وجوب قدمه وبقائه ، بل وفي كل وصف من أوصاف ألوهيته

(ش) يعني أنك إذا علمت وجوب وجوده جل وعلا ، وأنه لا يقبل العدم السابق لوجوب قدمه ، ولا العدم اللاحق لوجوب بقائه علمت استحالة هذه الأمور كلها في حقه تعالى لاستلزامها مماثلته لما قام البرهان على وجوب حدوثه ، وهو الجواهر والأعراض ، فقلوه : ومن هنا إشارة إلى وجوب قدمه وبقائه ، وقوله : جرمًا : أي مقدارًا يشغل فراغًا ، فيتناول الجوهر الفرد والمركب منه وهو الجسم ، وذلك لأن الجرم ملازم للحركة أو السكون ، لأن التحيز صفة نفسية له

(قوله خلافه) أي خلاف معتقدهم من أن البقاء صفة معنى بل التحقيق أنه صفة سلبية ، وحينئذ فلا يلزم من بقاء العرض زمانين قيام المعنى بالمعنى (قوله أيضا) أي كما علمت من دليل البقاء أن كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه (قوله أو قائمًا به) أي بالجرم بأن يكون عرضًا (قوله أو محاذيًا له) أي للجرم : أي مقابلًا له بأن يكون فوقه أو تحته مثلاً (قوله أو في جهة له) هذا يعني عما قبله بلا عكس إذ لا يلزم من نفي المحاذاة نفي الجهة فإذا كان منحدرًا عن مقابلته فهو في جهته وليس مقابلًا له أو مرتسما في خياله : أي الجرم ، وأراد بالارتسام التصور بالكنه . أما التصور بوجه ما فواقع (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من كونه جرمًا الخ (قوله ماوجب لها) أي من الحدوث وهو وإن كان مقابلًا للقدم مقابل البقاء أيضا لأن وجوب القدم يستلزم وجوب البقاء لاستحالة عدم القديم وما نافي المازوم يناقى لازمه (قوله وذلك يقدح الخ) المناسب وذلك باطل لما سبق من وجوب قدمه وبقائه لأن ما سبق ثابت متقرر لا يحدش ، فالمناسب أن يكون ما تنقضي يحدش ما هنا المخالف له (قوله بل الخ) أي بل ويقدح في وجوب كل وصف من الأوصاف التي تضمنتها ألوهيته لأن الأوصاف للذات لا للالوهية : أي كونه إلها : أي معبودًا بحق (قوله يعني الخ) التفت الشارح لوجوب الوجود لتضمنه ما التفت إليه المصنف من وجوب القدم والبقاء فهو الأصل (قوله وأنه لا يقبل الخ) تفصيل لما قبله (قوله لاستلزامها مماثلته) أي والمماثلة تقتضي الحدوث : أي والحدوث باطل لوجوب القدم وهذا المخذوف هو محط الفائدة (قوله لما قام) متعلق بالمماثلة ، وقوله : وهو : أي ما قام البرهان على حدوثه (قوله الجواهر والأعراض) اقتصر عليهما لعدم تحقق زائد عليهما ولو سلم وجوده كان الباري منزها عن مماثلته أيضا (قوله أي مقدارًا الخ) أراد بالمقدار الذات الشاغلة لفراغ ، لانحوال طول والعرض فقلوه يشغل الخ تفسير للمقدار تفسير مراد (قوله والمركب منه) أي من الجوهر الفرد : أي من جنسه لأن التركيب ليس من جوهر واحد (قوله وذلك) أي كونه منزها عن أن يكون جرمًا (قوله ملازم للحركة أو السكون) أي على طريق البدلية وإلا لاجتمع الضدان (قوله لأن التحيز الخ) دليل لما ادعاه من إملازمة الجرم للحركة والسكون (قوله صفة نفسية له) أي فتكون ملازمة له ويستحيل

فإن بقي في حيزه ، فهو ساكن وإن انتقل عنه فهو متحرك والحركة والسكون حادثان ، وقد سبق برهانه ، وأخصر شيء في ذلك أن تقول : الحركة لا تكون أزلية لعدم إمكان بقائها وللمزومتها سبق السكون في الحيز المنتقل عنه ، والأزلي لا يكون مسبوقا بشيء ، والأزلي أيضا يلزم بقاؤه . وأما السكون أيضا فلا يكون أزليا وإلا لاستحال عدمه ، فيستحيل أن يتحرك الجرم دائما ، والعقل والملاحظة يكذبان ، فنقول على هذا في نظم الدليل على حدوث الأجرام : لو وجد جرم في الأزل لم يخل : إما أن يكون متحركا أو ساكنا ، لكن التالي باطل بقسميه ، فاقدم مثله . وبالجلة فالحركة والسكون لا يكونان الاحداثين

أن تفارقه ( قوله فإن بقي الخ ) هذا لا يفتج المدعى من أن الجرم ملازم للحركة والسكون لأنه يخرج لما إذا وجد الجرم وبمجرد وجوده عدم فلم يبق في حيزه من غير انتقال ولم ينتقل فلا يتصف بحركة ولا سكون فهو واسطة ، وحينئذ فلا ملازمة ، وبعضهم أدخل هذه الصورة في السكون وعرفه بأنه الحصول في الحيز مطلقا أولا كان أو ثانيا وعرف الحركة بأنها الحصول الأول في الحيز الثاني باعتبار الانتقال . أما باعتبار أنه حصول في حيز فهو سكون فلا تفرد الحركة في حالة ولا واسطة ( قوله فهو ساكن ) فالسكون على هذا هو البقاء في الحيز الأول : أي الحصول ثانيا فيه ( قوله فهو متحرك ) فالحركة على هذا هي الانتقال للحيز الثاني : أي الحصول فيه ( قوله والحركة والسكون حادثان ) أي فالجرم الملازم لهما حادث والله تعالى ليس بحادث فليس بجرم ( قوله وأخصر شيء في ذلك ) أي في بيان حدوث الحركة والسكون ، وإنما كان هذا أخصر لأنهما من جهة الأعراض التي يتوقف حدوثها على ما فيه طول وهو المطالب النسبة السابقة ( قوله لا تكون أزلية ) أي فهي حادث ( قوله والأزلي لا يكون الخ ) راجع للتعليل الثاني ، وقوله : والأزلي أيضا الخ راجع للتعليل الأول ففيه مع ماقابلة اف ونشر معكوس وكأنه استدل على عدم أزلية الحركة ببرهانين اقترانيين من الشكل الثاني : أحدهما الحركة لا يمكن بقاؤها والأزلي واجب البقاء ينتج الحركة غير أزلية . الثاني الحركة مسبقة والأزلي لا يكون مسبوقا ينتج الحركة لا تكون أزلية والمصنف ذكر كلا من صغرى الدليلين وكبراهما ( قوله وإلا لاستحال عدمه ) أي لكن التالي باطل وإلا لاستحال التحرك وهو باطل فبطل ما استلزمه وهو استحالة عدمه فبطل ما استلزمه أيضا وهو كونه أزليا ثبت بقيضه وهو أنه ليس بأزلي ( قوله وإلا لاستحال عدمه أيضا ) أي وإلا بأن كان السكون أزليا استحالة عدمه أي وإذا استحالة عدمه لم يبق بقاؤه ولا توجد الحركة أصلا ، فيستحيل أن يتحرك الجرم أبدا ( قوله والعقل الخ ) أي فبطل كون السكون أزليا وثبت حدوثه ( قوله فنقول على هذا ) أي الأخصر في بيان حدوث الحركة والسكون ( قوله في نظم الدليل الخ ) هذا غير ماسبق من قوله الجرم ملازم الخ ( قوله لم يخل الخ ) لأن الحركة والسكون ملازمان للجرم كما علمت ( قوله متحركا ) أي على الدوام ، وقوله : أو ساكنا : أي على الدوام ( قوله لكن التالي باطل بقسميه ) أي لأنه لو كان متحركا في الأزل لكانت الحركة أزلية والحركة لا تكون أزلية لعدم إمكان بقائها والأزلي يلزم بقاؤه ولو كان ساكنا في الأزل لكان سكونه أزليا والسكون لا يكون أزليا إذ لو كان أزليا لاستحال عدمه لكن التالي باطل ( قوله فاقدم ) أي وهو وجود جرم في الأزل متحركا أو ساكنا ،

ضرورة ، فما لازمهما وهو الجرم يجب حدوثه ، ويتعالى من وجبه القدم والبقاء أن يكون حادثا ، وأيضا فلو كان جرما لجاز أن يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر لاستحالة وجود جرم لانهاية له ، فيحتاج إلى مخصص يخصه بما هو عليه من المقدار دون غيره من المقادير الجائزة ، فيكون حادثا وهو محال . وأيضا فلو كان جسما مركبا من جزئين فأكثر للزم أن يقوم بكل جزء منه صفة العلم والقدرة والحياة وسائر صفات الاله لاستحالة وجود قديم غير له ، ولثلا يلزم الافتقار الى المخصص في ترجيح بعض الأجزاء بقيام الصفات بها دون بعض . لكن قيام الصفات بكل جزء محال لأنه يوجب تعدد الآلهة ، وسيأتي برهان وجوب الوحدة لانه جل وعلا . وأما ادعاء أن الصفة الواحدة تقوم بالمجموع فلا يخفى بطلانه ، وأنه يلزم عليه انقسام ما لا يصح انقسامه ، وإذا عرفت هذا عرفت استحالة التجزئة التي أثبتها النصارى لالههم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ،

وقوله : مثله : أي باطل ، وحينئذ فيكون الجرم حادثا وهو المطلوب ( قوله ضرورة ) أي بعد الدليل السابق أو أراد بالضرورة الوجوب فاندفع ما يقال ادعاء ضرورة حدوثها يتنافى ماصر من الدليل ( قوله فما لازمهما الخ ) لأنه لو كان قديما للزم وجود الملزوم في الأزل بدون لازمه ووجود الملزوم بدون لازمه باطل ( قوله أن يكون حادثا ) أي فلا يكون أيضا جرما وهو المطلوب ( قوله وأيضا فلو كان جرما الخ ) هذا دليل آخر على استحالة كونه جرما ( قوله لاستحالة الخ ) علة لمحذوف ، والأصل لجاز أن يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر للزم اختصاص الجرم بمقدار والمقدار لا يكون إلا متناهيا لاستحالة الخ ، وإنما استحالة وجود جرم لانهاية له : أي من سائر الجهات لأن وجوده يقتضى منع وجود غيره من الأجرام لأنه لو وجد غيره من الأجرام ، والحالة هذه لزم تداخلها ويلزم على تداخلها خلقها من الممكن وهو باطل لأن التحيز صفة نفسية للجرم لا يمكن انفكاكه عنها ( قوله فيحتاج إلى مخصص ) لا يقال يفرض هذا المقدار المخصوص واجبا فلا يحتاج إلى مخصص . لأننا نقول المتأهل مانع من ذلك ( قوله وأيضا الخ ) دليل على استحالة الجسمية والتركيب وما قبله دليل على استحالة كونه جرما مطلقا ( قوله كان ) أي الاله ( قوله مركبا ) صفة كاشفة ( قوله من جزئين ) أي جوهرين فردين ( قوله صفة العلم ) الاضافة بيانية ( قوله لاستحالة الخ ) علة لمحذوف تقديره لا يبعث الأجزاء ( قوله لاستحالة وجود قديم ) أي من الأجزاء تركبت منها ذات الاله على هذا الفرض وتلك الأجزاء هي التي لم تقم بها الصفات ، وبقولنا : أي من الأجزاء الخ اندفع ما يقال قد وجد قديم غير له وهو صفات الله فلا يتم قول الشارح لاستحالة الخ ( قوله تقوم بالمجموع ) أي الهيئة الاجتماعية بأن تكون صفة القدرة مثلا قائمة بمجموع الأجزاء بحيث ان الصفة تنقسم على الأجزاء فيخصص كل جزء من الذات جزء من الصفة ( قوله فلا يخفى بطلانه ) فيه أن بطلان ما قبله كذلك ثم يرد أنه إذا كان كذلك فلا حاجة للتعليل بقوله وأنه يلزم الخ إلا أن يجعل من باب التنبيه ( قوله انقسام الخ ) أي انقسام كل صفة كالحياة والعلم والقدرة الى أجزاء وانقسام الصفات الى أجزاء باطل ( قوله وإذا عرفت هذا ) أي بطلان كون الاله جرما مركبا من أجزاء ( قوله عرفت استحالة التجزئة الخ ) لأن التجزئة يلزمها التركيب ، وقد عرف بطلانه وممراده

فأنهم اعتقدوا أن معبودهم جوهر : أى أصل الأقانيم ، وذلك أن له عندهم ثلاثة أقانيم : أقنوم الوجود ، ويعبرون عنه بالأب . وأقنوم العلم ، ويعبرون عنه بالابن والكلمة . وأقنوم الحياة ، ويعبرون عنه بروح القدس . ثم قالوا : إن مجموع الثلاثة إله واحد ، فجمعوا بين تقيضين : وحدة وكثرة ، وجعلوا الذات تتركب من مجرد أحوال لا وجود لها وأو وجوه واعتبارات لا توجد إلا في الازدهان ، وذلك غير معقول لعاقل . والأقنوم كلمة يونانية ، والمراد بها في تلك اللغة أصل الشيء ، ويعنى بها النصارى الأصل الذى كانت منه حقيقة إلههم ، وقد طولبوا في دليل الحصر في الثلاثة ، فقالوا : لأن الخلق والإبداع لا يتأتى إلا بها ، فقليل لهم : والإرادة والقدرة لا يتأتى الخلق إلا بهما ، فأجابوا بأن الأقانيم خمسة ، وإذا استحال أن يكون تعالى جرماً استحال وصفه بالصغر والكبر اللذين هما من أوصاف الأجرام ( قوله : أوقائما به ) يعنى بالجرم

بالتجزئة جعل الإله ذا أجزاء ثلاثة ، وإن كانت الأجزاء هنا من قبيل الصفات والأجزاء التى عرف بطلان التركيب منها من قبيل الجواهر ( قوله فأنهم الخ ) علة لقوله أثبتنا الخ ( قوله جوهر ) أى شئ نقيس ، ومعنى نفاسه أنه أصل للأقانيم الثلاثة من حيث أنه محتو عليها لأنه مركب منها والكل محتو على أجزائه فهو أصل لها باعتبار احتوائه عليها وإن كان كل واحد أصلاً لتركيب الكل منه مع غيره ( قوله وذلك ) أى وبيان كون معبودهم أصل الأقانيم ( قوله أن له ) أى لمعبودهم ( قوله أقنوم الوجود ) الإضافة للبيان ( قوله ويعبرون عنه ) بالأب لأنه أصل وغيره من القدرة وسائر الصفات فرع ثبوته فهو شبيه بالأب من حيث أنه الأصل وغيره يطرأ عليه ( قوله ويعبرون عنه بالابن ) لقيام ذلك الوصف بعيسى الذى ادعوا أنه ابن الله ، وقوله : والكلمة لقيامه بمن ذكر الذى نشأ من قول الله كن ( قوله ويعبرون عنه بروح القدس ) لما كانت الحياة تنشأ عن الروح عبروا عنها بالروح ( قوله ثم ) للترتيب الاخبارى ( قوله فجمعوا بين تقيضين ) أى بين الشئ والمساوى لتقيضه ، وقد يقال لا يلزم الجمع المذكور لأن المراد بالوحدة : الوحدة بالشخص وبالكثرة التركيب ولا تنافي بينهما فزيد مثلاً واحد بالشخص ومع ذلك هو مركب ( قوله وجعلوا الذات ) أى ذات الجوهر الذى هو الإله عندهم ( قوله تتركب من مجرد أحوال الخ ) هى العلم والقدرة والحياة فهى عندهم صفات نفسية وهى من صفات الأحوال وقوله : أو وجوه الخ إشارة لقول ثان عندهم وعطف الاعتبارات على ما قبله تفسير ( قوله لا وجود لها ) أى خارجاً ولها ثبوت ( قوله وذلك ) أى ما ذكر من الجمع بين التقيضين وجعلهم الذات تتركب من أحوال أو اعتبارات ( قوله غير معقول لعاقل ) لأن الصفات الوجودية لا تقوم بنفسها فأولى الأحوال والاعتبارات فكيف تكون الأحوال أو الاعتبارات إلهاً قائماً بنفسه ، وأيضاً يلزمهم أن الإله تتركب من صفاته النفسية ولا يعقل تركب الشئ من صفاته إذ الصفة غير الموصوف ( قوله في دليل الحصر ) فى معنى الباء ( قوله والإبداع ) تفسير ( قوله إلا بهما ) أى مع ما قبلهما وليس المراد إلا بهما دون غيرهما ( قوله فأجابوا ) فى نسخة فأحكموا : أى أجابوا جواباً محكماً وحققوا الأمر فرجعوا عما قالوه أولاً وقالوا بهذا ثانياً ( قوله وإذا استحال الخ ) أى فلا حاجة للنص على استحالهما ( قوله اللذين هما من أوصاف الاجرام ) احتراز بهذا عن الكبر

لأنه يوجب أن يكون عرضا مفتقرا إلى محل يقوم به ، وقد سبق برهان حدوث الأعراض بتغيرها قبولاً وحصولاً ، والرب جل وعلا يستحيل عليه التغير مطلقاً ، ويجب له القيام بنفسه أي لا يفتقر إلى محل ولا مخصص . أما عدم افتقاره إلى مخصص فلو جوب القدم والبقاء لذاته وصفاته . وأما عدم افتقاره إلى محل ، فلو جوب اتصافه بالصفات العلية الوجودية من العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والكلام ، ولو كان مفتقراً إلى محل لكان صفة معنى من المعاني ، والصفة لا تنصف بشيء مما سبق ، وأيضاً فلو كان مفتقراً إلى محل لم يكن بالألوهية أولى من المحل الذي افتقر إليه ، فلو فرض أنهما إلهان لزم تعدد الآلهة ، وإذا استحال افتقاره إلى محل استحال اتحاد به ، ومعنى الاتحاد صيرورة الشئين شيئاً واحداً ، وهو محال مطلقاً في القديم والحادث وبرهانه أن أحد

بمعنى العظم والشرف ثم إن الصفر المستحيل هو قلة الأجزاء أو المدة والكبر كذلك : أي المستحيل هو كثرة الأجزاء أو طول المدة ( قوله لأنه ) أي كون الإله قائماً بالجزم ( قوله مفتقراً إلخ ) وصف كاشف ( قوله إلى محل ) أي ذات يقوم بها قيام الصفة بالموصوف فجعل العرض هو الذات بخلاف محل الجرم فانه المكان ( قوله بتغيرها ) الباء سببية ( قوله والرب إلخ ) فليس بعرض فليس قائماً بالجزم ( قوله ولا مخصص ) أي فاعل ، وهذا يستغنى عنه بالقدم لكن زاده الشارح لاخراج الجوهر فانه قائم بنفسه لكن يحتاج إلى مخصص ، والقيد الأول مخرج للصفات قديمة أو حادثة ( قوله ولو ) الواو للحال ( قوله لكان صفة معنى ) بالإضافة التي لليان أو بتكوين صفة على أن معنى بدل أو عطف بيان ( قوله والصفة إلخ ) حال ، والمراد الصفة الوجودية ( قوله لا تنصف إلخ ) أي وإلا لزم قيام العرض بالعرض ( قوله بشيء مما سبق ) هو صفات المعاني أما اتصافها بالصفات السلبية كتصاف القدرة بالبقاء والقدم فواقع ( قوله وأيضاً إلخ ) دليل ثان لعدم افتقاره إلى محل ( قوله لم يكن بالألوهية أولى إلخ ) أي بل يكون المحل أولى لأنه يفتقر إليه والمفتقر إليه يناسبه وصف الألوهية ( قوله فلو فرض إلخ ) أي فإن فرض أن قائلاً قال إن جعل الصفة إلهاً ليس فيه انكار لألوهية المحل بل كل من الصفة والمحل إله ( قوله لزم إلخ ) أي وتعددها باطل بدليل الوحدةانية ( قوله وإذا استحال إلخ ) بني استحالة اتحاد بالمحل على استحالة افتقاره إلى المحل ، وفيه نظر لأنه يمكن أن لا يفتقر إلى محل ، ولكن يتصل به فيتحد به اتفاقاً واختياراً من غير افتقار ثم إن استحالة اتحاد بالمحل علمت مما سبق من اثبات كونه ذاتاً لا عرضاً ، وإذا كان ذاتاً فلا محل له حتى يتحد به فالأولى أن يقول وكما يستحيل افتقاره لمحل يستحيل اتحاد به غيره ( قوله به ) أي المحل ( قوله ومعنى الاتحاد ) أي الذي يذكر في العقائد أنه يستحيل على الباري وهو الذي أشار إليه أولاً بقوله ، وإذا استحال افتقاره إلى محل استحال اتحاد به . أما الاتحاد بمعنى المزج والاختلاط فلا يتعرض له إذ هو من خصائص الأجسام ، وأما الاتحاد الذي يقول به النصارى فسيأتي ( قوله وهو محال مطلقاً ) ومن اعتقده في الباري فهو كافر اتفاقاً بخلاف معتقد الجسمية ونحوها مما يصح في الحادث فإن في كفره خلافاً ( قوله في القديم والحادث ) تفسير للإطلاق على حذف أي التفسيرية ( قوله وبرهانه ) أي برهان كون الاتحاد بهذا المعنى محالاً

الشئين إذا تحد بالآخر فإن بقيا على حالهما فهما اثنان لا واحد فلا اتحاد ، وإن هلما كان الموجود غيرهما وإن عدم أحدهما دون الآخر امتنع الاتحاد ، لأن المعدوم لا يكون عين الموجود . وإذا عرفت استحالة افتقاره الى محل واتحاده به ، فكذا يستحيل قيام صفاته بذات غيره واتحاده به فبطل ما قالت الصارى - أهلكهم الله - : أن أقنوم الكلمة اتحد بناسوت عيسى عليه الصلاة والسلام ، واختلفوا في معنى الاتحاد ، فمنهم من قال ان الاتحاد يرجع الى قيامها به كما يقوم العرض بالجواهر وهذا يوجب مفارقتها لذات الجوهر الذي هو مجموع الأقاليم الثلاثة عندهم ضرورة أن المعنى الواحد لا يقوم بذاتين ، فيكون الباقي بعض إله لا إلهما ، وعيسى أيضا قام به بعض الإله فلا يكون إلهما ، فقد لزم على مذهبهم عدم الإله ، وفيه أيضا القول بانتقال المعنى ، وهو محال على الصفات العرضية ، فكيف بما هو نفسى عندهم ، وأيضا فاختصاص الاتحاد بأقنوم الكلمة دون روح القدس الذي هو أقنوم الحياة ،

( قوله فان بقيا على حالهما ) أى بأن اتصل أحدهما بالآخر مع امكان افراز أحدهما عن الآخر وهذا توسيع دائرة إذ لا يتأتى هذا بعد فرض الاتحاد ( قوله وإن عدما الخ ) فيه أن مقابل قوله بقيا على حالهما عدم بقائهما على حالهما بأن عدما أو عدم أحدهما أو بقيا معا ولكن صارا شيئا واحدا والشارح أبطل الأول والثاني فيمكن اختيار الثالث وحيفئذ فما قاله لا ينهض دليلا ، وقد استدلل العضد على استحالة الاتحاد بالمعنى المذكور بأنه يؤدى إلى اجتماع الوحدة والكثرة وهو محال ( قوله وإذا عرفت الخ ) تمهيد لاستحالة قيام صفاته بذات غير ذاته واتحاده بتلك الذات المغايرة لذاته ( قوله واتحاده به ) أى وعرفت استحالة اتحاده به ( قوله فكذا الخ ) لا يترتب على ما قبله كما هو ظاهر فالأولى وكما استحالة افتقاره لمحل واتحاده به كذلك يستحيل قيام صفته بذات غيره واتحاده بها ( قوله أن الخ ) بفتح الهمزة على تقدير من يبان لما ( قوله أقنوم الكلمة ) إضافة بيانية ، والمراد بالكلمة صفة العلم الذى هو أحد أجزاء الإله الثلاثة عندهم ( قوله بناسوت ) أى جسد وذات ( قوله قيامها ) أى الكلمة ( قوله به ) أى بناسوت عيسى ( قوله كما يقوم العرض بالجواهر ) تشبيه في مطلق القيام بالتفسير وإلا فالعرض موجود وأقنوم الكلمة اما حال أو اعتبار عندهم ( قوله وهذا ) أى الاتحاد بالمعنى المذكور ( قوله مفارقتها ) أى أقنوم الكلمة ( قوله ضرورة ) مفعول لأجله : أى لضرورة : أى وجوب ( قوله أن المعنى الواحد ) وهو أقنوم الكلمة ، والمراد بالمعنى ما قبل الذات فيصدق بالخال عندهم والاعتبار فليس المراد بالمعنى الصفة الوجودية ( قوله بذاتين ) أى شيئين كعيسى والإله ، فالمراد بالذات الشيء لا ما قبل العرض لأن الأقاليم ليست ذاتا مقابلة للعرض ( قوله فيكون الباقي ) أى بعد مفارقة ذلك الأقنوم للجوهر وذلك الباقي هو الوجود والحياة ( قوله قام به بعض الإله ) أى وهو الكلمة : أى العلم ( قوله وفيه أيضا ) أى ولزم أيضا على مذهبهم وهو الاتحاد بمعنى القيام ( قوله القول ) أى صحة القول ( قوله المعنى ) أى العلم ( قوله وهو ) أى الانتقال ( قوله العرضية ) أى الوجودية كالسواد والبياض ( قوله فكيف بما هو نفسى ) أى وهو العلم لأنه حال أو اعتبار عندهم ( قوله دون روح القدس الخ ) أى ودون الوجود أيضا ، وكان عليه أن يزيد

بل ودون الجوهر نفسه يحتاج الى مخصص ، وأيضا فالاتحاد ان كان واجبا لم قدم الناسوت ، وان كان جائرا افتقر الى مخصص ، ويلزم منه جواز زواله لتكون ألوهية عيسى جائزة . وذلك يفضي الى مثله في واجب الوجود وهو محال ، وأيضا للاتحاد إما أن يكون وصف كمال فيجب للذات الأزلية أزلا ، وان كان صفة ذم فقد وصفوه بالتقائص ، وأيضا يظالبون بتخصيص ناسوت عيسى بهذا الاتحاد دون غيره ، فان قالوا : وجه الاختصاص ما ظهر على يديه من إحياء الموتي ونحوه رد عليهم ما ظهر على يد موسى عليه السلام من إحياء العسا ثعبانا ونحوه ، بل ويلزمهم أن يجوزوا اتحاد الكلمة بكل حادث حتى الخنافس والحشرات ، لأن قسارى ما انعدم منها على أصلهم دليل الاتحاد وباجتماع أرباب العقول أن الدليل

ذلك ( قوله بل ودون الجوهر نفسه ) أى المركب من الأقسام الثلاثة الحياة والوجود والعلم ( قوله فالاتحاد ) أى اتحاد الكلمة بذات عيسى ( قوله ان كان واجبا ) أى لذات الكلمة : أى لا يقبل الانتفاء فيكون أزليا ( قوله لم قدم الناسوت ) أى ذات عيسى لأن وجوب اتحاد الكلمة بذات عيسى يصير ذلك الاتحاد قديما فتكون ذات عيسى قديمة والا فلا اتحاد مع أنهم يقولون بحديثه ( قوله وان كان ) أى الاتحاد ( قوله افتقر ) أى الاتحاد : أى موصوفه وهو الكلمة الى مخصص يخصها دون عدمها بذات عيسى أو يخصها بعيسى دون غيره وذلك تأثير فيها والتأثير فيها يقتضى حدوثها ، وإذا كانت حادثة كان الاله المركب منها مع غيرها حادثا لأن المركب من القديم والحادث حادث وكانت ألوهية عيسى حادثة والألوهية لا تكون حادثة لذاته ( قوله ويلزم منه ) أى من جواز الاتحاد أو من الافتقار ، وقوله : جواز زواله : أى الاتحاد ونحو حذف قوله ويلزم الخ لكان أحسن لعدم الاحتياج له ( قوله فتكون ألوهية عيسى جائزة ) لأن ألوهيته جاءت من الاتحاد الجائر فتكون جائزة ، وفيه أن هذا لا يتوقف على جواز زوال الاتحاد بل يعلم من جواز الاتحاد ( قوله وذلك ) أى جواز ألوهية عيسى ( قوله يفضي الخ ) أى يؤدى الى مثله في واجب الوجود فتكون ألوهيته جائزة لأنه مركب من العلم الحادث وغيره وحدوث العلم إنما جاء من اتحاده بعيسى وألوهية عيسى إنما جاءت من الاتحاد ، فصار جواز الاتحاد يؤدى لجواز ألوهية عيسى وجواز ألوهية عيسى يؤدى لجواز ألوهية واجب الوجود لأنه مركب من العلم الذى حاله الحدوث من اتحاده بذات عيسى ( قوله الاتحاد ) أى اتحاد الكلمة بناسوت عيسى ، وقوله : وصف كمال : أى للجوهر بجملة المركب من الأمور الثلاثة ، وقوله : فيجب الخ : أى وحينئذ يلزم عليه أن تكون ذات عيسى أزلية لأن الاتحاد أزلى وهو متحقق بذاته مع أنها حادثة بانفاقهم ( قوله وان كان الخ ) المناسب في المقابلة ، وإما أن يكون الخ ( قوله وصفوه ) أى الجوهر وهو المجموع ( قوله ونحوه ) كبراء الأكه والأبرص ( قوله ونحوه ) كصبرورة يده بيضاء جذا ( قوله بل ويلزمهم الخ ) وذلك لأنهم جعلوا الدليل على الاتحاد خرق العادات ، ومن المعلوم أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، فالخنافس مثلا لم يقم بها الدليل لكن يجوز أن تكون الكلمة متحدة بها ، وحينئذ فيجوز أن تكون آلهة ( قوله لأن قسارى الخ ) أى لأن غاية ما فقد في الخنافس مثلا دليل اتحاد العلم بها ، والحال أنه لا يلزم من عدم الدليل

يلزم طرده لاعكسه ، فلا يلزم اذا من عدم دليل الاتحاد في هذه الحوادث عدم المدلول الذي هو اتحاد الكلمة بها ، وما أخس مذهبا يفضى الى تحوير أن تكون الخنفساء والجعل وغيرها آلهة ومنهم من فسر هذا الاتحاد باختلاط والمزج كاختلاط الخمر والماء ونحوهما من المائعات وجميع ماورد على الأول يرد على هذا ويزيد بأن الاختلاط من أحكام الأجسام ، فكيف يعقل في الكلمة التي هي خاصة بالذات الأزلية . قال المقترح : وسمعت من بعضهم عند المباحثة يقول : نسبتة كنسبة أضواء الشمس من الشمس ، فهي مشرقة علينا ولم تفارق الشمس ولم يعلموا أن أضواء الشمس أجسام مضبوطة كثيرة بعضها يتصل بما أشرق عليه وبعضها يتصل بغيره ، وأين هذا من اختصاصية المتحدة ، ومنهم من فسره بالانطباع كأنطباع صورة النقش

عدم المدلول بإجماع أهل العقول ، وإذا كان لا يلزم ذلك فيجوز الاتحاد في الخنافس مثلا فيجوز أن تكون آلهة ، فمن من قوله منها بمعنى في ، والواو من قوله وبإجماع للحال ( قوله يلزم طرده ) أى يلزم من وجوده وجود المدلول فالطرد التلازم في الثبوت ( قوله والجعل ) بضم ففتح : الحرباء وهي دويبة تستقبل الشمس وتدور معها مهما دارت وتتلون ألوانا وجع الجعل جعلان بكسر فسكون وجع الحرباء الحرباء كما في الصباح ( قوله وغيرهما ) كالوزغ والعقوب ( قوله والمزج ) عطف تفسير ، فمعنى اتحاد الكلمة بناسوت عيسى امتزاجهما حتى صارا شيئا واحدا ( قوله على الأول ) أى على التفسير الأول للاتحاد ، وهو أن المراد به القيام كقيام العرض بالجواهر ( قوله من أحكام الأجسام ) أى من أوصافها فالذى يتصف بكونه مختلطاً مع غيره ما كان من الأجسام كالماء والعسل ( قوله خاصة بالذات ) أى التي هي وصف نفسى للذات : أى مجموع الأقسام الثلاثة ، والوصف النفسى عندهم : أما حال أو اعتبار ( قوله قال المقترح ) بفتح الراء شروع في تفسير الاتحاد بوجه آخر غير ما تقدم ، وأن المراد به الاتصال ( قوله نسبتة ) أى أقنوم العلم المعبر عنه بالكلمة : يعنى من عيسى ( قوله كنسبة أضواء الشمس ) أى منا ( قوله من الشمس ) حال من أضواء أوصفت لها ( قوله فهي ) أى الأضواء ( قوله ولم تفارق الشمس ) أى لكونها أجزاء لها : أى فكذلك أقنوم العلم مشرق على عيسى ولم يفارق الذات لكونه جزءا منها ( قوله ولم يعلموا الخ ) في العبارة حذف ، والأصل وهو باطل إذ لم يعلموا الخ ( قوله أجسام ) أى مركبة من جواهر فردة كثيرة متصل بعضها ببعض ، وقيل ان الضوء عرض قائم بكرة الهواء كالظلمة وهو الحق ( قوله بما أشرق عليه ) هو الأجسام المضيئة التي على وجه الأرض ( قوله بغيره ) أى بغير ما أشرق عليه من الأجسام المضيئة إذ الضوء كالخيط الممتد طرفه واصل إلينا وطرفه متصل بالشمس فالطرف الواصل إلينا متصل بما أشرق عليه وبعض تلك الأجزاء كالتى في وسط ذلك الخيط متصلة بغير ما أشرق عليه وهو بعض تلك الأجزاء المضيئة ( قوله وأين هذا الخ ) أى فهو قياس مع الفارق واسم الإشارة راجع لأضواء الشمس ، وقوله : من اختصاصية : أى من أقنوم العلم الذى هو خاصة للذات : أى وصف نفسى لها لا تعدد فيه ولا تنكث ( قوله فسره ) أى الاتحاد بالانطباع فمعنى اتحاد العلم بذات عيسى انطباعه فيه ( قوله صورة النقش ) أى صورة



في الشمع ، وهذا باطل لأن نفس النقش لم يحصل فيها طبع فيه وإنما حصل فيه مثاله . فتيين  
أن المذهب غير معقول ، وهم أخس الفرق وأرذلها أفهاما وإدراك الحقائق على مثلهم عسير ،  
وقد قالوا : أن عيسى صلب ، ف قيل لهم كيف يصلب الإله ؟ فقالوا المصلوب الناسوت . فقيل لهم  
كيف ينفرد بالصلب الناسوت دون اللاهوت وقد اتخذنا . ثم قد ورد في انجيلهم ما يشير إلى تعبد  
المسيح وخضوعه وخشوعه للرب سبحانه وتعالى ، والتزامه أحكام العبيد من التذلل وطلب  
الجزاء من الله تعالى حتى قال : أنا ماض إلى أبي وأبيكم وإلهي وإلهكم ، فإن كانوا يحسبون  
بلفظ أبي ، فقد قال وأبيكم ، فبالعنى الذى أثبت الأبوة لهم من التربية وللطف ثبت له به ،  
وقوله : وإلهي تصریح باثبات الألوهية لغيره ، وعزى بعض أصحاب المقالات إلى بعض الصوفية  
القول بالاتحاد ، وربما أخذوا

هى المنقوش : أعنى الهيئة القائمة بالختام ( قوله في الشمع ) متعلق بانطباع ( قوله لأن نفس  
النقش الخ ) فإذا كان العلم انطبع في عيسى كان العلم غير حاصل فيه ولم ينتقل إليه ( قوله  
النقش ) أى الكتابة التى في الختام ( قوله فيما طبع فيه ) هو الشمع مثلا ( قوله مثاله ) أى  
مثال النقش الذى في الختام ومثال الشيء غيره ( قوله المذهب ) أى مذهب النصارى من اتحاد  
الكلمة بناسوت عيسى بجميع تفاسيره ( قوله على مثلهم ) أى على ذاتهم ، فالمثل يعنى القات  
أو المراد عليهم وعلى من ماثلهم في رداءة الفهم ( قوله وقد قالوا الخ ) هذا يقتضى أيضا بطلان  
مذهبهم مع زيادة التشنيع عليهم ( قوله كيف يصلب الإله ) أى بعضه لأنهم يقولون ان بعض  
الإله وهو العلم قام بعيسى وعيسى قد صلبه اليهود وقتلوه ( قوله الناسوت ) أى ذات عيسى بدون  
وصفه وهو العلم القائم به ( قوله دون اللاهوت ) أى دون الإله : أى بعضه ( قوله وقد اتخذنا )  
أى والحال أنهما متحدان فإذا اتحدا فكيف يعقل صلب واحد دون الآخر ، وفى العارة حذف  
أى فبهتوا ( قوله ثم قد ورد الخ ) رد لما ذهبوا إليه من ألوهية عيسى ويلزمه رد الاتحاد ويزيد  
هذا على ما سبق رد كون عيسى ابن الله فتم للترتيب الاخبارى ( قوله وطلب الجزاء ) هذا  
تواضع منه من حيث نزل نفسه منزلة عامة الناس الذين يعبدون الله لطلب الجزاء ورد عليهم من فى  
اعتقادهم أنه غير محتاج لله ( قوله حتى قال الخ ) غاية لالتزامه أحكام العبيد ( قوله أنا ماض )  
أى ذاهب إلى السماء لأقطع للعبادة والتذلل لله عز وجل ( قوله فبالعنى ) أى السبب : قوله  
أثبت ) أى المعنى لاعيسى كما قيل ( قوله الأبوة ) أى أبوة الله تعالى لهم ( قوله من التربية الخ )  
بيان للمعنى فاطلاق الأبوة فى حقه تعالى مجاز عن التربية لكن شرعا يمنع اطلاق الأب على  
الله ولو بهذا المعنى لايهامه ( قوله وعزى الخ ) لما أنهى الكلام على الاتحاد على مذهب النصارى  
وكان الاتحاد قد نقل عن بعض الصوفية آتى بذلك ، فقال وعزى الخ ( قوله أصحاب المقالات )  
أى الكتب المؤلفة فى مقالات الفرق الضالة وأرباب الملل كاليهود والنصارى والمجوس ( قوله القول  
بالاتحاد ) أى اتحاد ذات الإله بذات الحوادث هذا هو المراد هنا لا الاتحاد السابق من أن أقنوم  
العلم اتحد بناسوت عيسى كما هو المشهور عن النصارى وذهب بعض منهم إلى أن عيسى هو الله  
وبعض منهم إلى أنه ابن الله ، وبعض منهم إلى أن الله إله وعيسى إله ومريم إله ( قوله وربما الخ )

ذلك من شطحات تنقل عن بعضهم كقولهم : مافى الجبة الا الله ، وأنا الحق ونحو ذلك ، وبعض علماء الطريق يتأول لهم وينزههم عن القول بمثل هذه المقالة ، ويقول ان السالك ربما طرأت عليه حالة لا يشاهد فيها غير الله تعالى ، فتغيب نفسه عنه فضلا عن غيرها ، ويسبرون عن هذه الحالة بالفناء ، فيجربى على لسانه مثل هذه الألفاظ وهى حالة سكر وغلبة ، واذا رجع الى محوره واحساس نفسه لم يصدر منه شيء من ذلك ويعذر بذلك ، ومنهم من أخذهم بذلك وحكم بالقتل كفتوى الجنيد فى العلاج ( قوله : أو محاذيا له ) أى قريبا منه إما قرب انفصال حتى يكون الجرم مكانا له يتمكن عليه ، أو قرب انفصال حتى يكون فى جهة له ، وكلاهما محال لأنهما من خواص الأجرام ( قوله : أبفى جهة له ) أى للجرم ، فلبس فوق شيء من العالم ولائحته ولأمامه ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن شماله ، لأن الجهة تستلزم التحيز وكل متحيز فهو جرم ، والله جل وعلا ليس بجرم ، وقد سبق بيانه ولم يقل بالجهة إلا طائفتان من المتدعة ، وهم الكرامية والحشوية ، وعينوا من الجهات جهة فوق . ثم اختلفت الكرامية بعد ذلك ، فمنهم من قال : انه عماس للعرش ، تعالى عن ذلك ، ومنهم من زعم أنه مبين له . ثم اختلف هؤلاء ، فمنهم من زعم أنه مبين بمسافة متناهية ،

سند لقوله : وعزى الخ ( قوله ذلك ) أى الاتحاد ( قوله من شطحات ) جمع شطحة ، هى الأقوال التى تصدر عن الشخص فى حالة الغلبة والخروج عن الاحساس ، وتطلق فى عرف الصوفية على حالة الخروج عن الاحساس والغلبة ، والمراد هنا الأول ( قوله مافى الجبة إلا الله ) من المعلوم أن الذى فى الجبة ذات القائل فيكون الله اتحد به ( قوله ونحو ذلك ) كقول بعضهم سبحانه ما أعظم شأنى ، وقول آخر : أنا من أهوى ومن أهوى أنا ( قوله بمثل هذه المقالة ) أى القول بالاتحاد لا الألفاظ المشعرة به فانها واقعة منهم قطعا ( قوله ان السالك ) أى فى طريق القوم وهو من أفيضت عليه المعارف والكمالات بفتة أو باستعمال الذكر ( قوله ربما طرأت الخ ) بأن يزيل الله عنه الحجاب فيشاهد ذاته العلية فيدهش عن كل شيء مغاير لها ( قوله عنه ) أى عن نفسه ( قوله بالفناء ) أى فناء ذاته رأسا ( قوله ومنهم الخ ) عطف على قوله وبعض علماء الخ ( قوله بذلك ) أى بما صدر منهم من القول المشعر بالاتحاد ( قوله أى قريبا منه ) تفسير مراد إذ المحاذاة فى الأصل المقابلة ( قوله حتى يكون الخ ) لا وجه لهذا التفريع لأنه لا يلزم من اتصاله بالجرم كون الجرم مكانا له لأن اتصاله بالجرم يصدق بكونه بجانبه ملاصقا له ( قوله الجرم ) كالعرش ( قوله يتمكن ) أى يستقر ( قوله أو قرب انفصال حتى يكون الخ ) وعلى هذا فذكر الجهة بعد من ذكر الخاص بعد العام للرد على المخالف ( قوله وكلاهما ) أى المكان والجهة ( قوله محال ) أى على الله ( قوله لأنهما الخ ) أى والمولى ليس بجرم ( قوله فليس فوق شيء الخ ) أى فلا يلزم من نفي هذه الجهات نفي الاله إذ لا يتقيد بذلك إلا الأجرام والمولى ليس بجرم ( وقد سبق بيانه ) أى بيان أنه ليس بجرم لأن الجرم ملازم للحركة والسكون الحادئين فيكون حادثا والمولى ليس بحادث والجرم حادث فالمولى ليس بجرم ، ويحتمل أن ضمير بيانه لاستلزام الجهة للتحيز وما بعده ( قوله الكرامية ) بقشيد الرأ طائفة منسوبة الى محمد بن كرام القائل ان معبوده فوق العرش وانه جوهر ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ( قوله مبين له )

ومنهم من زعم أنه مبين بمسافة غير متناهية ، والحشوية حلت الاستواء في الآية على ظاهره ، وامتنعت من التأويل ، وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلام على بعض ما أشكل من ظاهر القرآن والحديث في موضع أليق به من هذا ( قوله : أو صرنا في خياله ) الضمير يعود على الجرد : أى إن كان له خيال لأنه لا يرسم في الخيال إلا الأجرام وأعراضها ، وبالجملة فقد قامت البراهين القطعية على وجود الذات العلية موصوفة بصفات كاملة لا يحاط بها ، وعلى قيامه جل وعلا بنفسه واستحالة مماثلته تعالى لكل ما يخطر بالبال واستحالة اتصافه بكل ما يستلزم مماثلته للحوادث والمجهز بعد هذا عن الإدراك واجب ولا يعرف الله إلا الله جل وعلا ، وأنشد أبو الفتح :

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسرحت طرفي بين تلك المعالم  
فلم أر إلا واضحا ككف حائر على ذقن أو قارعا سن نادم

( قوله : لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث ) أى مساواته لها في صفاتها النفسية : لأن كل موجودين : إما أن يتساويا في صفة النفس أولا ، فإن تساويا فهما مثلان ، وإن لم يتساويا في صفات النفس فلا يتخاو : إما أن يصح اجتماعهما أولا ، فإن لم يصح فضدان ، وإن صح غلافان وكل مثلين فانه يلزم استواءهما في كل ما يجب لأحدهما وفي كل ما يجوز عليه

أى منفصل عنه ( قوله على ظاهره ) هو الاستقرار عليه ( قوله ما أشكل الخ ) نحو الرحمن على العرش استوى ( قوله في خياله ) يحتمل أن المراد بالخيال العقل ، ويحتمل أن المراد به القوة التي يرسم فيها صور المحسوسات المتأدية إليها من طريق الحواس ( قوله إن كان له ) أى للجرم كالإنسان ( قوله إلا الأجرام وأعراضها ) أى إلا صورهما بعد رؤيتهما ( قوله القطعية ) وصف كاشف ( قوله موصوفة ) حال ( قوله كاملة ) أى تدل على كماله ( قوله لا يحاط بها ) أى لا كما ولا كيفا فهى غير متناهية في نفس الأمر والمولى يعلمها تفصيلا ( قوله لكل ما يخطر بالبال ) أى من الأجرام والأعراض ( قوله بعد هذا ) أى قيام البراهين على وجود ذاته العلية وقيامه بنفسه الخ ( قوله عن الإدراك ) أى إدراك حقيقة الاله ( قوله واجب ) أى أمر لابد منه ولا يحيد عنه لا أنه واجب وجوب تكليف إذ ليس باختيارى ( قوله لعمري ) العمر الحياة والمراد بالمعاهد والمعالج الأدلة الموصلة لمعرفة الله ، والمراد بالطرقان بها الاحاطة بها والتصرف فيها بذهنه ، والمراد بالطرف البصيرة لا البصر ووضع الكف على الذقن كناية عن الحيرة لأن هذا شأن المتحير عادة ، وقرع السن كناية عن الندم ، وكأنه يقول لحياتي لقد اطلعت على الأدلة وتصرفت ذهني فيها وسرحت بصبرتي فيها فلم أدرك الكنه ولم أر إلا شخصا حائرا في تفكره في حقيقة المولى فلم يعلمها أو شخصا ضيع عمره في حقيقة المولى فلم يعلمها ثم ندم على ذلك ورجع لاعتقاد أنه لا يعلم الله إلا الله ( قوله أى مساواته لها الخ ) أى فالمراد بالمثالة ما ذكر لا المشاركة والإصديق بالتبانيين ( قوله لأن كل موجودين الخ ) علة لتفسير المثالة بما ذكره ( قوله فهما مثلان ) كزيد وعمرو ( قوله فضدان ) كالبياض والسواد ( قوله غلافان ) كاضحك والكتابة ( قوله وكل مثلين ) أى كزيد وعمرو ، ولما أفاد معنى المتساويين أفاد هنا حكما آخر ، وإن كان

أو يستحيل ، فلهذا لو اتصف جل وعلا بشيء مما سبق للزم مماثلته للأجرام أو أعراضها ، وذلك يستلزم أن يساويها فيما يجب لها من الحدوث ، وقد سبق وجوب قدمه وبقائه ، وهذا معنى قولي : فيجب له ماوجب لها ، وذلك يقدح الخ ، والاستدلال على هذا المطلب بالقياس الاقتراني ينظم من الشكل الثاني ، فتقول : الله جل وعلا ليس بحادث وكل متصف بواحد من تلك الأمور المذكورة فهو حادث ، فينتج : الله جل وعلا ليس بمتصف بواحد من تلك الأمور المذكورة ، هذا إن أثبت بالدليل مجالا لجميعها ، وإن فصلته لكل واحد . قلت في الأول وهو استحالة أن يكون جرما : الله جل وعلا ليس بحادث وكل جرم فهو حادث ، فينتج الله جل وعلا ليس بجرم . ثم امض على ذلك الى آخرها ( قوله : بل وكل وصف من أوصاف ألوهيته ) يعني كوجوب الوجدانية له ووجوب نفوذ قدرته وإرادته في كل ممكن ووجوب احاطة علمه بكل معلوم ونحو ذلك ، لأن هذه الأوصاف لا يجب للحوادث فكذا لا يجب لما مثلها .

(ص) فصل : ويجب لهذا الصانع أن يكون قادرا والا لما أوجدك .

(ش) تقرير البرهان الذي أشار اليه بالقياس الاقتراني

يفهم بالاتزام مما مر ( قوله أو يستحيل ) المناسب الواو ( قوله بشيء مما سبق ) أى من كونه جرما أو قائما به الخ ( قوله على هذا المطلب ) أى مطلب تنزهه تعالى عن كونه جرما أو قائما به الخ ( قوله بالقياس الاقتراني ) أى كما يكون بالقياس الاستثنائي أيضا كما هو المقاد من المتن ، والاستثنائي ما ذكرته فيه النتيجة بالفعل أو نقيضها ، والاقتراني ما لم تذكر فيه كذلك ( قوله بواحد ) أى بكونه واحدا ( قوله مجالا ) بكسر الميم حال من فاعل أثبت : أى حال كونك مجالا في الاستدلال ( قوله ثم امض على ذلك ) بأن تقول في الاستدلال على استحالة قيامه بالجرم : الله ليس بحادث وكل قائم بالجرم حادث فأنه ليس بقائم بالجرم ، وعلى استحالة الجهة : الله ليس بحادث وكل من كان في جهة أوله جهة أو محاذيا للجرم أو مرتسما في خياله حادث فأنه ليس في جهة ولا له جهة ولا محاذيا للجرم ولا مرتسما في خياله ( قوله من أوصاف ألوهيته ) أى من الأوصاف التي تضمنتها ألوهيته لأن الألوهية من الصفات الجامعة كالعظمة والكبرياء فاندفع ما يقال إن وجوب الوجدانية وما معها أوصاف لذاته للألوهية ( قوله نفوذ ) أى تعليق بالفعل أو الصلاحية ( قوله فكذا لا يجب لما مثلها ) أى فلو كان الله مماثلا للحوادث لم يجب له تلك الصفات لكن التالي باطل فكذا المقدم ثبت نقيضه .

## فصل

( قوله ويجب لهذا الصانع الخ ) استعمال اسم الإشارة في الذات العلية مع أنها غير محسوسة بالبصر مجاز ثم إن هذا شروع في ذكر الصفات المعنوية وتقديم الصفات السلبية عليها لكونها من باب التخلية باخلاء المعجزة وهذه من باب التحلية بالحاء المهمة وآخر الوجدانية عن أخواتها لأنه يوصف بها كل صفة من صفاته تعالى كما توصف بها ذاته ، وقدمتها على صفات المعاني للاتفاق عليها ( قوله أن يكون قادرا ) أى الكون قادرا ( قوله تقرير البرهان الخ ) المراد بالبرهان جنس

لأنه أسهل وأوفق ، وإن كان الموافق للفظه إنما هو الاستثنائي وسنبينه آخرا عند شرح لفظه  
أن تقول : الله تعالى موجد بالاختيار ، وكل موجد بالاختيار فهو قادر ينتج الله تعالى قادر ، ودليل  
الصغرى يستبين بإبطال أن يكون فعله جل وعلا بطبيعة أو علة موجبة ، وقد سبق برهان ذلك  
عند ذكر دليل حدوث العالم ، وسنعيد قريبا برهان ذلك بأنهم مما سبق عند كلامنا على كونه  
تعالى مريدا . وأما الكبرى فواضحة ، لأن الموجد بالاختيار هو الذى يصح منه الفعل بدلا عن  
الترك والترك بدلا عن الفعل ، وهذا بعينه معنى القادر ، وإنما قيل بالاختيار لأنه هو  
المستلزم للقدره وسائر الصفات الآتية : أما الإيجاد بالذات كالإيجاد العلة والطبيعة لوصح فلا يستلزم  
أن تكون تلك العلة أو الطبيعة قادرة ولا مريدة ولا عالمة ولا حجة ، فالإيجاد بالاختيار لما حقق  
بالبراهين القاطعة سهل معه إثبات هذه الصفات سهولة لا يحتاج معها إلى كبير نظر ( قوله : والا لما  
أوجدك ) يعنى الإيجاد الذى سبق بيانه عند الاستدلال بالنفس ، وهو الإيجاد بالاختيار ، ونظم  
الدليل على لفظه أن تقول : لو لم يكن صانعك قادرا لما أوجدك ، وبيان الملازمة أنه إذا لم يكن قادرا

البرهان ، وقوله : الذى أشار إليه : أى فى المتن : أى إلى جزئى من جزئياته وهو الاستثنائي ،  
وقوله : بالقياس الافتراضى متعلق بتقرير ( قوله لأنه أسهل ) أى فى العمل علة لتقرير الكلى  
وهو جنس البرهان بهذا الجزئى وهو القياس الافتراضى دون الآخر وهو الاستثنائي الذى أشار  
إليه فى المتن ( قوله وأوفق ) أى بالطبع لأنه ينتج المقصود مطابقة بخلاف الاستثنائي فإنه ينتج  
المقصود التزاما لأنه إذا بطل التالى يبطل المقدم فيثبت المطلوب بإبطال قضيته ( قوله أن تقول الخ )  
خبر تقرير ، والأولى تقديمه على العلة لأجل عدم الفصل بين المبتدا والخبر ( قوله ينتج الخ )  
أى يثبت له كونه قادرا ( قوله بطبيعة أو علة ) يعنى بذاته على أنها علة أو طبيعة فى فعله ( قوله  
موجبة ) أى محمولة لمطوعها أو معلوما بالاختيار ( قوله ذلك ) أى الإبطال : قوله بأنهم الخ )  
لأنه محله الاصل ، وذكره فيما مضى استطراد ( قوله فواضحة ) أى بعد ذكر الدليل المشار إليه  
بقوله لأن الموجد الخ ( قوله بدلا عن الترك ) ظاهره أن الترك ليس من أفراد الفعل وقيل أنه  
من أفراد الفعل لأنه الكف والامساك عن الفعل ، وحيفته فلا استبعاد فى اسناده للفعل المختار  
ولا يلزم من كونه مقدورا له أن يكون أثرا وجوديا ( قوله وهذا ) أى الذى يصح منه الفعل الخ  
والكلام على حذف مضاف : أى وما صدق هذا بعينه هو معنى القادر : أى ما صدقه إذ معنى  
القادر ذات ثبت لها القدرة ( قوله للقدرة ) المناسب للكون قادرا لأن الكلام فى المضمونية  
لا المعاني ( قوله وسائر الصفات الآتية ) أى التى يتوقف عليها الفعل فيخرج السمع والبصر  
والكلام ( قوله كالإيجاد العلة والطبيعة ) الكاف استقصائية لأن الفاعل إما بالاختيار أو بالعلة  
أو بالطبيعة ( قوله فلا يستلزم الخ ) بل هى غير قادرة الخ جزما لأن الخلق متى كان بالعلة  
أو الطبيعة انتفت القادرية وما معها رأسا ، وإن كان قوله فلا يستلزم الخ صادقا بصحة ذلك لاعلى  
جهة اللزوم كما أنه صادق بعدم تلك الصحة لكن المراد الثانى كما علمت ( قوله قادرة الخ ) أى  
كونها قادرة الخ ( قوله هذه الصفات ) أى كونه قادرا ومريدا وعالما وحيا ( قوله معها ) أى تلك  
السهولة ( قوله على لفظه ) أى المتن المعلوم من المقام ( قوله لو لم يكن الخ ) قد اختصر الشارح فى الدليل  
لو لم يكن صانعك قادرا لكان عاجزا لكن كونه عاجزا باطل اذ لو كان عاجزا لما أوجدك لكن التالى

كان عاجزا والعاجز لا يتأتى منه فعل ولا ترك . فان قيل لعل الصانع طبيعة أو علة فلا يلزم من عجزه عدم فعله . فالجواب أنه سبق أن صانع ذاتك وسائر العالم لا يكون الا مختارا ، ويستحيل أن يكون طبيعة أو علة ، وبطلان التالى وهو عدم إيجادك ظاهر عما سبق أول العقيدة من البرهان على وجود الصانع .

(ص) ومريدا والا لما اختصت بوجود ولا مقدار ولا صفة ولا زمن بدلا عن نقائصها الجائزة فيلزم إما قدمك أو استمرار عدمك .

(ش) المريد هو من له صفة يرجح بها وقوع أحد طرفي الممكن ، وإن شئت فقل هو القاصد لوقوع أحد طرفي الممكن ، ونظم الدليل على أنه تعالى مريد . لكن على غير النظم الذى أشرنا اليه فى العقيدة أن تقول : الله جل وعلا خصص الحوادث بأحد الطرفين الجائزين عليها وكل من كان كذلك فهو مريد فينتج الله جل وعلا مريد . أما الصغرى فواضح إذ لا يخفى أنه لما كان وجود الممكنات وعدمها بالنسبة اليها سواء لا يجب أحدهما ولا يستحيل ، بل هما جائزان على حد السواء ، ثم انه جل وعلا أوجد هذا الممكن فى الضرورة أنه تعالى هو الذى خصه بأحد الطرفين الجائزين عليه ، وهو الوجود ولم يبقه على الطرف الآخر الجائز وهو العدم ، وكذا أوجده على مقدار مخصوص فى ذاته ، فخصه أيضا بذلك بدلا عن الطرف الآخر الجائز وهو أن يكون أكبر من ذلك المقدار أو أصغر ، وكذا خصه بالوجود فى ساعة كذا من يوم كذا فى شهر كذا فى سنة كذا بدلا عن الوجود المتقدم على ذلك أو المتأخر ، وكذا ما يتعلق بالآتون وسائر الأعراض

باطل ( قوله ولا ترك ) لأن تاتى ترك الشيء إنما يكون بالقدرة ولا قدرة للعاجز وعدم صدور الفعل عند العجز لا يقتضى صدور شيء من العاجز وإنما ذلك عدم صدور لاصدور العدم ( قوله فان قيل الخ ) وارد على الملازمة فى قوله لو لم يكن صانعك قادرا لما أوجدك . وحاصله أنا لانسلم الملازمة ما المانع من أن يكون عاجزا ويوجدك بطريق التعليل أو الطبع فلا يلزم من عجزه عدم فعله ، ثم ان هذا السؤال يرد على ظاهر عبارة المتن بقطع النظر عن تقييد الشارح فيما سبق الإيجاد بالاختيار وإلا اندفع هذا السؤال كما يندفع أيضا بجواب الشارح هنا ( قوله فالجواب الخ ) حاصله أنه قد صرح بابطال كون الموجد علة أو طبيعة ، وحينئذ فلم يبق إلا الإيجاد بالاختيار ولا شك أنه يلزم من عدم القدرة عدم الإيجاد بالاختيار ( قوله وهو عدم إيجادك ) أى عدم إيجاده إياك : أى عدم كونه موجدا لك ، وليس المراد عدم كونك موجودا إذ هذا باطل بالمشاهدة لا بالبرهان السابق ( قوله بوجود الخ ) ترك المصنف من الممكنات الست المتقابلات الجهة والمكان ( قوله عن نقائصها ) أراد بها مطلق المنافيات ( قوله فيلزم اما قدمك الخ ) أى انه اذا اتفق الاختصاص يلزم الخ ( قوله من له صفة ) أى ارادة ( قوله يرجح بها ) أى صالحة لأن يرجح بها فهو إشارة للتعلق بالصالح القديم ( قوله وإن شئت الخ ) إشارة للتعلق بالتنجيزى القديم ، فقوله هو القاصد : أى بالفعل فى الأزل ( قوله لكن على غير النظم الخ ) أى لأن الذى فى العقيدة استثنائى وهذا اقترانى ( قوله الله جل وعلا مريد ) أى منصف بكونه مريدا ( قوله اليها ) أى الممكنات ( قوله السواء ) أى على الراجح ، وقيل العدم أولى من الوجود ( قوله وسائر الأعراض ) أى

خصه بنوع من ذلك بدلا عن تركه الى مقابله . واما بيان الكبرى : فلأن ترجيح ، قوع أحد الطرفين المستويين بغير مرجح محال ، ويستحيل أن يكون المرجح نفس ذلك الممكن لأنه يلزم عليه أن يكون مساويا لذاته راجحا لذاته ، وأيضا فلائنه ان ترجح له من ذاته الوجود كان واجب الوجود لذاته ، فيلزم قدمه وان ترجح له من ذاته العدم وجب استمرار عدمه ، فلا يرجد أبدا لأن المرجح الذاتي يستحيل عدمه وكلا القسمين باطل ، فتعين أن يكون المرجح خارجا عنه من جهة فاعله ، والسبر يقتضى أن لا مرجح لاختصاص الممكن بأحد الجائزات عليه بدلا عن مقابله إلا الارادة ، وهى قصد الفاعل الى فعل ذلك الجائز ، وان شئت قلت : اختياره له . فان قلت لعل المرجح لوقوع أحد الطرفين صفة القدرة . فالجواب أن القدرة نسبتها إلى جميع الممكنات نسبة واحدة فبالمثل تعلق بإيجاد هذا الممكن على الخصوص بدلا عن مقابله ، وفي هذا الزمان المخصوص بدلا عن المتقدم والمتأخر والأزمان كلها بالنسبة الى القدرة القديمة سواء فلا بد إذن من ترجح الفاعل هذا الزمان للفعل ، وحينئذ يوجد بقدرة الفعل فيه ، وكذا لا بد أن يرجح الوجود بدلا عن العدم ، ثم تتعلق به القدرة ، وقس على ذلك كل ممكن ، ولهذا يقولون القدرة عبارة عن الصفة المؤثرة

باقيا كالكون في الجهة والكون في المكان المخصوصين ( قوله خصه الخ ) على حذف أى التفسيرية توضيح لقوله وكذا الخ : أى غضه بالبياض مثلا بدلا عن غبزه ( قوله محال ) أى وحينئذ فلا بد له من مرجح ( قوله ويستحيل الخ : المراد بالممكن أحد الطرفين كالوجود ( قوله مساويا ) أى لمقابله ( قوله راجحا ) أى على مقابله ( قوله لذاته ) أى بلا سبب ( قوله فلائنه ) أى الممكن بمعنى الذات الموصوفة بقبول الطرفين : أعنى الوجود والعدم ( قوله فتعين أن يكون المرجح ) أى لوقوع أحد الطرفين ( قوله عنه ) أى الممكن ( قوله من جهة فاعله ) أى الممكن والنسب من جهة فاعله مثل القدرة والارادة والعلم ( قوله والسبر ) هولة الاختيار ، واصطلاحاً ذكر مجموع أوصاف فيبطل منها ما يصلح للعلية ، ويثبت منها ما يصلح لها بأن يقال جهة الفاعل المرجحة لأحد طرفي الممكن : اما قدرته أو ارادته أو علمه مثلا ، لاجاز أن تكون القدرة لكذا ولا العلم لكذا ، فتعين أن تكون الارادة ( قوله يقتضى الخ ) فتثبت الكبرى القائلة ، وكل من خصص الممكن بأحد الطرفين الجائزين عليه فهو مريد ( قوله إلا الارادة ) الأولى إلا الكون مريدا ( قوله فان قلت الخ ) المناسب لقوله : والسبر الخ أن لا يأتي بهذا السؤال بل يأتي بالتعليل ، فيقول لأن القدرة الخ . هكذا يقال فيما بعد ( قوله صفة القدرة ) الأولى الكون قادرا ( قوله نسبة واحدة ) لأن بالقدرة وجود الممكنات وعدمها فهما سواء بالنسبة إليها فلا وجه لترجيحها أحد الأمرين على الآخر ( قوله فبالمثل الخ ) استفهام انكارى بمعنى التثني : أى فلا وجه لتعلقها بإيجاد الخ ( قوله بإيجاد ) الأولى بوجود ( قوله على الخصوص ) متعلق بإيجاد ويعنى عنه ما بعده ( قوله بدلا عن مقابله ) هو عدمه ( قوله وفي هذا الزمان الخ ) أى وبالمثل تعلق بوجوده في هذا الزمان الخ ( قوله والأزمان الخ ) جملة حالية ( قوله للفعل ) أى للفعل فيه ( قوله وحينئذ ) أى وحين إذ خصص الفاعل هذا الزمان للفعل فيه ( قوله ثم ) للترتيب الذكري فقط ( قوله كل ممكن ) أى من الممكنات المتقابلات ( قوله عبارة عن الصفة المؤثرة الخ ) فالقدرة

على وفق الإرادة . فإن قلت . لعل المرجح تعلق العلم بوقوع ذلك الممكن في الزمن المخصوص . على الصفة المخصوصة ، لأن وقوع الممكن على خلاف علم الله مستحيل . قلنا التخصيص للممكن بالزمن المخصوص والصفة المخصوصة تأثير فيه بإيقاع بعض الجائزات عليه فلا يتعلق بهما إلا الصفة المؤثرة ، والعلم ليس من الصفات المؤثرة بدليل تعلقه بالواجب والمستحيل ، فلم يبق إلا القدرة والإرادة ، وقد بطل بما سبق تعلق القدرة بالتخصيص ، فتعين أن المتعلق بذلك الإرادة ، وهو المطلوب . فإن قلت : لقاتل أن يقول المرجح لوقوع أحد الجائزتين اشتغاله على المصلحة المعلومة لفاعله تعالى . قلنا هذه مقالة اعتزالية : أعني مراعاة المصلحة ، وسيأتي برهان عدم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح في حقه تعالى ، وإذا بطل مراعاة المصلحة ختما لم تصلح لترجيح الفعل بها . فإن قلت ماذا كرموه من أن تخصيص أحد طرفي الممكن بالوقوع في حق المختار لا يكون إلا بصفة الإرادة ينتقض عليكم بالمختار منا ، فإنه يقع أفعالا في زمن مخصوص على صفة مخصوصة وهو ذاهل عنها لاشعوره بها فضلا عن أن يقصد إليها ويريدها . والجواب أن كلامنا إنما هو في المختار الموجد للفعل والمختار منا

مرتبها التأثير ، والذي جعلها تؤثر في هذا دون هذا هو الإرادة التي جعلت هذا الأمر راجحا ، وقوله : المؤثرة : أي التي تؤثر الذات بها ، فاستاد التأثير لها مجاز من باب الاسناد إلى السبب ( قوله على وفق الإرادة ) أي فتعلق القدرة التجيزي الحادث على وفق تعلق الإرادة التجيزي قديما وحادثا ( قوله لعل المرجح تعلق العلم الخ ) سكت الشارح عن الكلام والسمع والبصر ، لأن تعلق الكلام تعلق دلالة وتعلق السمع والبصر تعلق انكشاف لا تعلق تأثير ، وسكت عن الحياة لأنها لا تتعلق بشيء ، وهذا والناسب تعلق الكون عالما ، لأن الكلام في المعنوية ( قوله على الصفة المخصوصة ) أراد بها ما يشمل اللون والمقدار والكون في المكان والكون في الجهة ( قوله لأن وقوع الممكن ) أي وقوعه حال كونه على الصفة المخصوصة وفي الزمن المخصوص ( قوله بالزمن المخصوص ) أي بالوقوع فيه ( قوله والصفة المخصوصة ) أراد بها ما يشمل الكون في المكان والجهة وما يشمل اللون والمقدار ( قوله تأثير فيه الخ ) أي تأثير فيه بوقوعه حال كونه على الصفة المخصوصة ( قوله بالواجب والمستحيل ) أي وليس فيهما تأثير ( قوله فإن قلت الخ ) كان المناسب أن يقدم هذا السؤال على قوله : فتعين أن يكون المرجح الخ ويأتي بهذا التفريع بعد جوابه ، لأن المقام مقام السبر ( قوله وإذا بطل مراعاة المصلحة ختما الخ ) لفظ ختما راجع إلى المراعاة لا إلى بطل . أما جوازها فيصح أن يراجع الله الصلاح والأصلح لعباده تفضلا وامتنانا ، ويصح أن لا يراعيه . فإن قلت : إذا صحت مراعاة المصلحة فلم لا تكون مخصصة وإن لم تنفص إلى حد الوجوب لأن السعة تكفي ، فالجواب أنه إذا جازت مراعاتها جاز عدم المراعاة فلم تصلح للتخصيص ( قوله وهو ذاهل ) كالفافل يكون مشتغلا بالفكر في شيء فيسهو فيفعل بيده فعلا فقد خصص ذلك الفعل بالوجوب من غير إرادة وقصد له ( قوله إلا بصفة الإرادة ) أي كونه مريدا وإضافة صفة بيانية ( قوله فضلا عن أن يقصد إليها ) أي فالشعور بها منتف فأولى قسدها ، فما بعد فضلا أولى بالنفي مما قبلها ( قوله أن كلامنا الخ ) أي أن قولنا إن التخصيص إنما يكون



لا يوجد فعلا أصلا لا في حق نفسه ولا في حق غيره ، وإنما الموجد للذات الحادثة وجميع أفعالها  
عموما هو الله جل وعلا ، وسيأتى برهان ذلك في فصل خلق الأعمال ، فالفعل إنما يستدل باختصاصه  
بما اختص به من الجائزات على أن فاعله الموجد له ، وهو الله جل وعلا مرید لا على أن فاعله  
الذى قام به الفعل وأوجده الله تعالى فيه ، وهو الفاعل من مرید لأننا لا نوجد شيئا من أفعالنا ،  
بل الله جل وعلا يوجدها فينا إلا أنه تارة يوجدها سبحانه ويرجد معها صفة تسمى قدرة نحن  
بها تبسّر ذلك الفعل لنا ، ولاتأثير لهذه القدرة في الفعل أصلا ، بل هي مثله فعل الله جل وعلا  
خلق مقارنا له ، وفي هذه الحالة التي يخلق الله جل وعلا مع الفعل قدرة مقارنته يسمى العبد في  
الاصطلاح مختارا ومكتسبا وفاعلا ، والا يسمى مضطرا ومجبورا ، ثم قد يخلق الله سبحانه مع  
هذين الفعلين ، وهما القدرة والمقدور علما للعبد واردة لما خلق فيه وتارة لا يخلق له ذلك كما أنه  
تعالى مع إفراده الفعل بالخلق دون القدرة قد يخلق للعبد شعورا بذلك وقد لا . وبالجملة فالنوات  
كالظروف للأفعال المخلوقة فيها يخلق الله تعالى

بالإشارة إنما هو بالنسبة للمختار الموجد للفعل لأنه الذى خصص الفعل بالوجود ( قوله لا يوجد  
فعلا ) أى حتى يكون مخصصا له بالوجود ( قوله عموما ) أى اختيارية أو اضطرارية ( قوله هو  
الح ) أى حينئذ فيكون هو المخصص لها بالوجود دون غيره ( قوله من الجائزات ) أى المتقابلة  
( قوله مرید ) لأنه قد خصه بالوجود ، والتخصيص إنما هو بالإرادة ( قوله وأوجده ) أى  
أوجد ذلك الفعل ( قوله لأننا لا نوجد الح ) علة لقوله : لا على أن فاعله الح : أى إنما كان الفعل  
لا يدل على أن الفاعل الذى قام الفعل به مرید لما استفيد مما تنقسم أنا لا نوجد شيئا من أفعالنا  
والتخصيص إنما هو بالإرادة ، حيث انتفى التخصيص انتفت الإرادة ، فقوله : لأننا لا نوجد الح  
مستفاد مما سبق ، وآتى به الشارح علة لقوله : لا على أن فاعله الح ( قوله ويوجد معها صفة الح ) فأنه  
يخلق الفعل والقدرة مقترنين زمانا مرتبين تعقلا ( قوله نحن بها ) أى نذكر بسببها ( قوله بل  
هي ) أى القدرة ( قوله مثله ) بالنسب حال : أى والقدرة حال كونها مثل الفعل ، وقوله : فعل  
الله : أى مفعولة له ، وبالرفع خبر هي ، وقوله : فعل الله بدل منه : أى إن القدرة مماثلة للفعل في  
أن كلامهما فعل الله ( قوله خلق ) أى ذلك الفعل بمعنى القدرة ، وقوله : مقارنا له : أى للفعل  
بمعنى المقدور ( قوله وفي هذه الحالة ) أى حالة وجود القدرة المقارنة للفعل ( قوله التي يخلق )  
أى التي هي أن يخلق ( قوله قدرة ) أى قائمة بالعبد ( قوله والا ) أى والابأن خلق الفعل مجردا  
عن قدرة حادثة كما إذا سقط شخص من علو إلى سفلى ، فقد خلق الله الفعل وهو الحركة دون  
قدرة ( قوله الفعلين ) أى المفعولين ( قوله وتارة لا يخلق له ذلك ) أى بل يخلق فعلا وقدرة  
بدون علم وإرادة كاللنا كش في الأرض بعود ، والحال أنه ذاهل عن ذلك النكش لتفكره في شيء  
آخر ( قوله مع إفراده الفعل بالخلق دون القدرة قد يخلق الح ) وذلك كحركة المرتعش ، فإن الفعل  
قد وجد بدون قدرة مع الشعور بتلك الحركة ، وقوله : وقد لا : أى وقد لا يخلق ، وذلك كحركة  
النائم الساقط من علو إلى سفلى ( قوله للأفعال ) مرتبط بالنوات ، وقوله : المخلوقة فيها صفة  
للأفعال وضمير فيها للنوات : أى فالنوات بالنسبة للأفعال المخلوقة فيها كالظروف بالنسبة لما

متها ما يشاء وكيف يشاء ، والظرف والمظروف فعل الله تعالى لا تأثير لبعض في بعض ، فتبارك من لا شريك له في ملكه ولا مدبر معه سواء ولا يسأل عما يفعل جل وعلا (قوله : والا لما اختصت الى آخره) نظم الدليل على لفظه من الاستثنائي ، وذلك أن يقال لو لم يكن فاعل ذاتك مریدا لما اختصت بوجود إلى آخره ، وبيان الملازمة أنك عرفت فيما سبق أنه لا سبب لاختصاص الممكن ببعض ما جاز عليه الإرادة فاعله ، فإذا قدر أن الفاعل غير مرید لزم استحالة وجود ممكن بعينه بدلا عن مقابله ضرورة عدم الاختصاص عند عدم التخصيص . وأما بطلان اللازم فبوجهين : أحدهما : مشاهدة الاختصاص في الممكنات . والثاني : وهو ما أشار إليه في العقيدة من لزوم انصاف ذات الممكن بأحد أمرين : وجوب القدم أو استمرار العدم ، وكلاهما محال في حقه . أما الأول فلما مضى من برهان حدوث الممكنات كلها . وأما الثاني فللمشاهدة الوجود فيها ، وبيان لزوم أحد الأمرين عند تقدير عدم الاختصاص بممكن دون ممكن أن عدم الاختصاص بالوجود وما يتبعه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة يوجب استمرار العدم ، وعدم الاختصاص بالزمن المعين يوجب القدم أو استمرار العدم ، لأن الزمن لما كان لا يتصف به الا المتجدد

احتوت عليه (قوله منها) أي الأفعال (قوله لبعض) هي الظروف (قوله في بعض) هي المظروفات : أعني الأفعال (قوله نظم الدليل) مبتدأ خبره قوله : من الاستثنائي ، وقوله : على لفظه صفة للدليل : أي الجاري على لفظ المتن ، وهذه الجملة مقول قول محذوف خبر قوله : أي قوله : والا لما اختصت الخ ، نقول في بيانه نظم الدليل الخ (قوله وذلك) أي نظمه (قوله لما اختصت بوجود الخ) أي لكن التالي باطل لأنك لو لم تختص بالوجود للزم إما قدمك أو استمرار عديمك والتالي باطل ، فبطل المقدم وهو عدم الاختصاص فبطل ما استلزمه وهو لم يكن مریدا فثبت كونه مریدا وهو المطلوب (قوله أنه لا سبب الخ) فإذا اتفق السبب الذي هو الإرادة اتفق السبب الذي هو التخصيص (قوله فإذا قدر) أي تقديرا وقوعيا (قوله لزم الخ) فيه أنه في المتن جعل اللازم لعدم كونه مریدا عدم الاختصاص لا الاستحالة فالأولى أن يقول لزم عدم اختصاص الممكن ، وإذا لم يكن هناك تخصيص استحالة وجود ممكن بعينه (قوله بعينه) قيد بذلك ، لأن نفي الإرادة انما يستلزم انتفاء التخصيص بحيث لا يوجد ممكن بعينه : كإبليس بدلا عن مقابله الجائر الامع صفة الإرادة ، ولا يستلزم نفي مطلق الوجود لأنه يكون مع التعليل أو الطبع عند الخصم (قوله اللازم) أي التالي وهو عدم التخصيص (قوله وهو الخ) خبر قالوا وزائدة والمناسب حذفها (قوله في حقه) أي الممكن : أي ذاته (قوله أما الأول) أي استحالة قدم الممكنات (قوله وأما الثاني) أي استحالة استمرار عدم الممكنات (قوله والصفة المخصوصة) أراد بها ما يشمل اللون والكون في المكان والجهة (قوله يوجب الخ) سكت الشارح عن اللازم لعدم التخصيص بالمقدار المعين وحده ، وهو عدم وجود المقدار أصلا أو وجوده بدون نهاية وكلاهما باطل ، وعن اللازم لعدم التخصيص بالصفة المعينة وحدها ، وهو عدم وجود اللون أصلا أو كون الشيء أبيض

فلا ينتفى عنه الاقديم أو المستمر لعدم اذ لا تجدد لهما ، فظهر أن لزوم الاتصاف بأحد الأسرين عند عدم الاختصاص بثلث الأمور المذكورة يتعين فيه أحدهما ، وهو استمرار العدم فما عدا الزمان ، ويلزم أحدهما لا يعينه في الزمان . لكن لم يفصل في العقيدة لأنه قصد ما يلزم في عدم الكل من حيث هو كل لا ما يلزم في عدم كل واحد ، ويصح عطف قوله : فيلزم إما قدمك الخ بالواو بدل الفاء ، وهو أحسن وأفيد ويكون دليلا آخر مستقلا بنفسه معطوفا على الأول ، ونظمه على هذا أن يقال : لو لم يكن فاعلك مريدا للزم إما قدمك أو استمرار عدملك ، وبين الملازمة أن الفاعل اذا لم يكن صريحا ، فإن كان وجود الممكن لازما لوجوده أو لوجود صفة من صفاته بحيث لا يحتاج في وجود ذلك الممكن الى قصد لزوم قدم ذاتك وقدم سائر الممكنات لاستحالة وجود الملزوم بدون اللزوم ، وقد مر وجوب التقدم لفاعلك وصفاته ، فما لزومهما يجب أن يكون كذلك وان لم يكن وجود الممكن لازما لوجود ذاته ولا لوجود صفة من صفاته لزوم استمرار عدم ذاتك وعدم سائر الممكنات لاستحالة ترجيح زمن أو مقدار أو صفة بلا مرجح .

(ص) ومن هنا أيضا تطل استحالة كون الصانع طبيعة أو علة موجبة . فإن أجب

أسود مثلا ، وهو جمع بين الضدين باطل وعن اللزوم لعدم التخصيص بالمكان المعين وحده وهو عدم وجود الشيء في مكان أصلا أو كون الشيء في جميع الأمكنة وهو باطل ، وعن اللزوم لعدم التخصيص بالجهة المعينة وحدها وهو عدم الوجود في جهة أو الوجود في جميع الجهات وهو باطل ( قوله فلا ينتفى عنه ) أي فلا يخرج عنه : أي عن الوصف بالزمن ( قوله الأسرين ) أي القدم واستمرار العدم ( قوله يتعين فيه ) خبر أن الرابط الضمير الراجع للزوم بالآساف ( قوله أحدهما ) أي الأسرين ( قوله فيما عدا الزمان ) أي من الوجود وما يتبعه من المقدار والصفة ، هذا هو المراد وان كان ماعدا الزمان يصدق بالصفة وحدها والمقدار وحده وبهما معا ( قوله في عدم الكل ) أي الهيئة الاجتماعية من عدم الوجود والمقدار والصفة والزمان ( قوله لا ما يلزم من عدم كل واحد منها ) أي بخصوصه ، ولا شك أنه يلزم على عدم الكل : إما القدم أو استمرار العدم بخلاف ما لو اعتبرت كل واحد منها ، فأنك لا تجد فيه هذين اللزومين معا ، بل منها ما يوجدان فيه معا كالزمان ، ومنها ما يتعين فيه استمرار العدم وهو ما سواه ( قوله ويصح الخ ) مقابل المحذوف تقديره ، فظهر أن قول المصنف : فيلزم الخ من تمام الدليل قبله ( قوله أحسن وأفيد ) عليهما بقوله ، ويكون الخ ، ويحتمل أن أفيد علة لأحسن ، وقوله : ويكون علة لقوله : أفيد ( قوله على الأول ) أي على لازمه : أي اللزوم فيه وهو التالي منه ، فالقدم وهو لو لم يكن صريحا يلزم عليه لازمان ، وبذلك يحصل الدليلان ويكون اللزومان في كلامه متعاطفين ( قوله لوجوده ) أي الفاعل ( قوله بحيث لا يحتاج الخ ) لازم لما قبله ( قوله وقد مر الخ ) علة لقوله : لزوم قدم ذاتك ( قوله فما لزومهما ) أي فاعلك وصفاته ، وهو وجود الممكن ( قوله وان لم يكن الخ ) مقابل قوله : فإن كان وجود الممكن الخ ( قوله ذاته ) أي الفاعل ( قوله أيضا ) أي كما علمت استحالة أنه غير مريد ( قوله موجبة ) أي مؤثرة صفة كاشفة للعلة ، وقد حذفها من الأول : أي الطبيعة لدلالة الثاني ( قوله فان أجب ) أي من طرف الخصم حيث قلنا في الرد عليه : لو كان

عن التأخير في الطبيعة بالمانع أو فوات الشرط لزم عدم القديم أو التسلسل لنقل الكلام إلى ذلك المانع أو ذلك الشرط .

(ش) الإشارة بهذا راجعة إلى لزوم قدمك أو استمرار عدمك : أي بهذا اللازم يستدل أيضا على امتناع أن يكون صانع العالم طبيعة أو علة موجبة ، وقد عرفت فيما مضى أن من يتأتى منه الفعل والترك يسمى مختارا ، ومن لا يتأتى منه الترك فإن لم يمكن أن يمنع مانع من الفعل يسمى علة ، وإن أمكن يسمى طبيعة ، وبيان لزوم أحد الأمرين إذا قدر صانع العالم طبيعة أو علة أن الطبيعة والعلة لا يتخلو : إما أن تكونا قديمتين أو حادثتين ، فإن كانتا قديمتين لزم قدم العالم ، لأن فعل العلة والطبيعة إنما هو بالزوم لا بالاختيار وقدم المزموم

صانع العالم غير مريد بأن كان طبيعة للزم : إما قدم العالم أو استمرار العدم . وحاصل جوابه الذي هو ردّ علينا أن صانع العالم طبيعة قديمة . لكن تأخر مطبوعها ولم يكن قديما لمانع من وجوده أزلا ، أو فوات شرط ، قلنا اتفق المانع ووجد الشرط فيما لا يزال وجد العالم وهو المطبوع ، فلا يلزم على هذا قدمه ولا استمرار عدمه ( قوله عن التأخير ) أي تأخير المطبوع عن طبيعته ( قوله بالمانع ) أي بسبب وجود مانع في الأزل منع من وجود المطبوع ( قوله لزم عدم القديم ) أي إن كان المانع قديما لأنه إذا كان ذلك المانع قديما لزم عند وجود العالم عدم ذلك المانع ، إذ لو استمر باقيا لما وجد العالم : أي وعدم القديم باطل ، وقوله : أو التسلسل : أي إن كان المانع من وجود العالم في الأزل حادثا لأنه إذا كان كذلك يحتاج إلى طبيعة تؤثر فيه ، وقد منع من تأثيرها فيه مانع آخر منع من وجود هذا المانع الحادث أزلا ، وهذا المانع حادث فيحتاج إلى طبيعة أخرى تؤثر فيه ، وقد منعها من التأثير فيه مانع ، وهذا المانع يقال فيه ما قيل فيما قبله وهكذا ، وإن قلنا إن التأخير لفوات شرط ، فتخلف ذلك الشرط إما أن يكون لمانع أول فوات شرط أيضا ، فإن كان فواته لمانع لزم ما تقدم من عدم القديم أو التسلسل ، وإن كان فواته لفوات شرط فتخلف ذلك الشرط إما المانع أو لفوات شرط وهكذا ، فظهر أن قوله : لزم الخ راجع للمانع وفوات الشرط معا ( قوله لنقل الكلام الخ ) مرتبط بقوله لزم الخ ( قوله أو ذلك الشرط ) أي الذي فرض فواته ، فيقال فواته إما لعدم شرط له أو لوجود مانع له ، فإن كان لعدم شرط له فهذا الشرط فوته عدم شرط له وشرطه فوته عدم شرط له أيضا وهكذا إلى غير نهاية ، فيلزم التسلسل وإن كان المفوت لهذا الشرط مانعا ، فإن كان ذلك المانع قديما لزم عدم القديم عند وجود العالم لأنه إما وجد لوجود شرطه ، فالمانع انقطع عند وجود الشرط ، فعدم القديم إنما يتأتى في الشرط إذا نقل الكلام إلى مانع ذلك الشرط ، وإن كان ذلك المانع حادثا فلا بد من استناده لطبيعة ، وقد منع من تأثيرها فيه مانع أو فقد شرط ، فإن كان شرطها مفقودا نقلنا الكلام لذلك الشرط ، وإن كان مانعا نقلنا الكلام له ، ويلزم إما عدم القديم أو التسلسل ( قوله إلى لزوم الخ ) أي إلى بطلان لزوم الخ ( قوله بهذا اللازم الخ ) هذا حل للمعنى بحسب المعنى ، لأن لفظه جار على التعليل ، فالمناسب أن يقول : أي ومن أجل هذا اللازم يستدل الخ ( قوله وقد عرفت الخ ) غرضه بذلك بيان أن فاعل العالم مختار وإبطال ماعده ( قوله أحد الأمرين ) هما وجوب القدم واستمرار العدم ( قوله لا يتخلو ) المناسب لا يتخلو لأنّه مثنى ولا نافية ( قوله وقدم المزموم ) أي

يقضى بقدم لازمه ، وقد عرفت بالبرهان حدوث العالم وإن كانتا حادثتين افتقرتا إلى علة أو طبيعة ودار أو تسلسل ، وقد سبق بيان ذلك عند بيان كون فاعلك قديما ، والدور والتسلسل محالان على ماضى ، فكون العلة والطبيعة حادثتين محال ، فوجود ذاتك وسائر العالم الموقوف عليهما محال والمحال مستمر العدم ، فقد لزم استمرار العدم لذاتك وسائر العالم ، والعيان يكذب ذلك . والحاصل أنه يلزم قدم العالم إن فرضت العلة أو الطبيعة قديمتين أو استمرار عدمه إن فرضتا حادثتين ، وكلا اللزيمين باطل ، فاللزوم وهو كون صانع العالم طبيعة أو علة باطل ، فتعين أن يكون فاعلا بالاختيار وهو المطلوب - وربك يخلق ما يشاء ويختار - ويلزم أيضا على تقدير العلة أو الطبيعة قديمتين وجود مالا نهاية له ، لأن نسبة العلة والطبيعة إلى جميع الممكنات نسبة واحدة والممكنات لا نهاية لها ، فيلزم وجود جميعها دفعة ، وهذا المحال في الحقيقة لا يختص لزومه بفرض قدم العلة أو الطبيعة بل يلزم أيضا في فرض حدوثهما ( قوله : فإن أجيب عن التأخير في الطبيعة الخ ) هذا اعتراض من الطبيعيين على الدليل السابق ، وهو لزوم قدم العالم أو استمرار عدمه ، وتقريره ان قالوا نختار أن الصانع للحوادث طبيعة وأنها قديمة . قولكم : فيلزم قدم تلك الحوادث غير مسلم ، لأن عدم المفارقة انما يلزم في العلة مع معلولها ، لأن تلازمهما لا يتوقف على شيء أما ملازمة الطبيعة مطبوعها

العلة أو الطبيعة ( قوله يقضى ) أى يستلزم ( قوله بقدم لازمه ) هو العالم ( قوله بيان ذلك ) أى الدور والتسلسل ( قوله وهو المطلوب ) فيه أن المطلوب نفي كون الصانع علة أو طبيعة لا اثبات كون الصانع فاعلا بالاختيار وإن كان لازما له ( قوله وربك الخ ) تقوية للدليل العقلي السابق ( قوله ويلزم الخ ) الثقات لأمر آخر محال لازم لكون صانع العالم علة أو طبيعة مغاير لما التفت له في المتن من لزوم قدم العالم أو استمرار عدمه ، وقوله : أيضا : أى كإلزام قدم العالم أو استمرار عدمه ، وقوله : على تقدير العلة أو الطبيعة : أى على تقدير كون صانع العالم علة أو طبيعة ( قوله نسبة واحدة ) فيه أن تأثير العلة أو الطبيعة بالنسبة الذاتية عند القائل بتأثيرهما ، فإذا أثرت في البياض أو الطول مثلا للنسبة فلا يتأتى التأثير في ضد ذلك ، وحينئذ فليست النسبة لجميع الممكنات واحدة ، وحينئذ فلا يلزم وجود الممكنات دفعة ( قوله فيلزم وجود جميعها الخ ) أى وذلك محال لما فيه من اجتماع البياض والسواد مثلا والحركة والسكون والاجتماع والافتراق . ثم إن قوله : فيلزم الخ صرت على قوله : أولا وجود مالا نهاية له الخ ( قوله دفعة ) بفتح الدال أى مرة واحدة ( قوله وهذا المحال الخ ) على هذا كان الأحسن عدم التقييد فيما سبق بقوله : قديمتين ليشمل الكلام السابق القديمتين والحادثتين ( قوله هذا اعتراض ) أى باعتبار أنه قاذح فيما ألزموا به ، وعبر عنه المصنف بأنه جواب باعتبار أنه دافع لما ألزموا به ، فهو اعتراض وجواب باعتبارين مختلفين ( قوله على الدليل السابق ) أى لو كان صانع العالم طبيعة للزم قدم العالم أو استمرار عدمه . لكن التالى باطل والاعتراض في الحقيقة على الملازمة في الشرطية بمنعها فالخصم يقول الملازمة ممنوعة لم لا يجوز أن يكون الصانع طبيعة قديمة وتأخر مطبوعها بحيث لم يكن قديما لمانع أو فقد شرط ( قوله وهو لزوم الخ ) أطلق عليه دليلا مع أن الدليل قياس مركب من

فتوقف على عدم الموانع ووجود الشرائط كلها كما تقول مثلاً : تأثير النار بطبعها على مذهب الفلاسفة أبعدهم الله في احتراق الشيء يتوقف على وجود شرط ، وهو مسها مثلاً لذلك المحترق وانتفاء مانع ، وهو بطل ذلك المسموس مثلاً أما إذا وجد مانعها أو اتقى شرطها فتوجد هي مع عدم مطبوعها الذي هو الاحتراق . قالوا فإذا تقرر ذلك فنقول : صانع هذه الحوادث طبيعة قديمة . لكن تأخر مطبوعها ولم يكن قديماً لما منع من وجوده أزلاً أو فوات شرط ، فلما اتقى المانع ووجد الشرط فيما لا يزال وجدت تلك الحوادث ، فلا يلزم على هذا أقدم الحوادث ولا استمرار عدمها كما زعمتم ، وجوابه أننا ننقل الكلام معهم إلى هذا المانع من وجود الحوادث أو الشرط لها المتأخر وجوده ، فنقول ذلك المانع من تأثير الطبيعة في وجود الحوادث أزلاً لا يتحلى إما أن تقدره قديماً أو حادثاً ، فإن كان حادثاً افتقر إلى محدث والمحدث على أصلكم طبيعة قديمة ، فتحتاجون إلى تقدير مانع آخر منع من وجود هذا المانع الحادث أزلاً ، والمانع من تأثير الطبيعة قد اخترتم أنه حادث فيكون هذا المانع الثاني حادثاً ، ويفتقر أيضاً في تأخير وجوده عن طبيعته القديمة إلى تقدير مانع آخر حادث . ثم كذلك هذا المانع الآخر ، ويسلسل فيلزم وجود حوادث لا أول لها ، وقد سبق برهان استحالة ذلك ، وإن منعوا التسلسل في الموانع الحادثة وجعلوا لها مبدأ لزم أقدم حوادث العالم لعرو الطبيعة المؤثرة فيها عن المانع أزلاً ، وإن كان المانع من وجود العالم قديماً لزم أن لا يوجد شيء من العالم حتى يتعدم مانعه القديم . لكن عدم القديم محال وقد سبق برهانه ، فوجود العالم المتوقف عليه محال ، وهكذا تقول في الشرط المتأخر وجوده عن الطبيعة أنه حادث فيفتقر إلى محدث ، والمحدث على أصلهم طبيعة قديمة ، فيحتاجون أيضاً إلى تقدير مانع من وجود هذا الشرط أزلاً أو فوات شرط لم يوجد إلا فيما لا يزال ، وتنقل الكلام إلى مانع الشرط والى شرط الشرط

مقدمتين باعتبار أن الذهن ينتقل منه للمطلوب الذي هو استحالة كون صانع العالم طبيعة ( قوله بطبعها ) أى ذاتها ( قوله على مذهب الفلاسفة ) الأولى على مذهبهم : أى الطبائعيين ( قوله مثلاً ) الأولى حذفه لأنه لا شرط عندهم غير المس ( قوله لما منع الخ ) والمانع من وجوده أزلاً لا يكون إلا أزلياً ( قوله ووجد الشرط ) الواو بمعنى أو ( قوله فيما لا يزال ) تنازعه انتفى ووجد ( قوله أو الشرط ) أى أو إلى ذلك الشرط المشروط لتأثير الطبيعة الذى فوت عدمه وجود الحوادث فى الأزل ( قوله أو حادثاً ) توسعة دائرة اذ المانع من وجود العالم فى الأزل أزلى عندهم ( قوله برهان استحالة ) أراد بالبرهان الجنس والضمير لوجود الحوادث التى لا أول لها ( قوله وإن منعوا الخ ) توسعة دائرة فى الرد عليهم اذ التسلسل فى الموانع لا يحيد عنه . وليس لهم منعه إلا على سبيل الفرض ( قوله لها ) أى الحوادث ، وقوله : مبدأ : أى أولاً ( قوله حوادث العالم ) الاضافة للبيان ( قوله لعرو الطبيعة ) علة لقوله : لزم الخ : أى لصبرورة الطبيعة خالية عن مانع فيقارنها المطبوع ، وهو العالم فيكون العالم قديماً ( قوله انه حادث ) أى ولا يمكن دعوى قدمه افرض طرياقه وتأخر وجوده عن الطبيعة ، وحينئذ فيصير كسائر العالم ( قوله الى مانع الشرط ) فإن كان قديماً لزم عدم القديم وإن كان حادثاً لزم التسلسل ( قوله والى شرط الشرط ) أى فتقول

ويلزم ما لزم أولا من التسلسل إن قدرت الشروط أو الموانع حادثة ، وعدم القديم إن قدر مانع الشرط قديما ، وإلى هذا الاعتراض وجوابه أثرت بقولى : فإن أجيب عن التأخر فى الطبيعة الخ وانما خصصت هذا الجواب بالطبيعة لعدم تأتى تقدير المانع أوفوات الشرط فى تأثير العلة ، فاللدليل السابق ناهض فيها ولا يتوهم عليه جواب . وإذا عرفت هذا عرفت أن تركيب امتزاج العناصر التى يذكرها الأطباء والطبائعيون وانحلالها لا تأثير له فى وجود شيء ولا فى فساده ولأن باعتماد الطبائع يكون صحة الجسم ، ولا أن بغلبة بعضها تكون الأمراض كما يزعمون ، بل لو كان الجسم بسيطا لم يتركب الا من نوع واحد لقبل من الكون والفساد عند أهل الحق والسنة ما يقبله عند تركيبه من الأنواع ، واختياره جل وعلا خلق شيء عند خلقه شيئا آخر لا يدل على أن لأحد مخلوقه أثرا فى مخلوقه الآخر لا بالاختيار ،

شرط الشرط يفترق الى طبيعة قديمة ، وانما لم يوجد فى الأزل مع الطبيعة : اما المانع أو فوات شرط فان كان الأول فيلزم إما عدم القديم أو التسلسل وان كان لفوات شرط حادث لأنه طارئ على الطبيعة فيفتقر الى طبيعة قديمة ولم يوجد معها فى الأزل إما لمانع أو فوات شرط وهكذا فعلم القديم والتسلسل كما يأتان فى وجود المانع من مفارقة المطبوع : أعنى العالم لطبيعته القديمة يأتان فى فوات الشرط لكن بالنظر لمنافعه ( قوله ويلزم الخ ) المناسب ويلزم ما لزم أولا من التسلسل فى الشروط وكذا فى الموانع ان قدرت حادثة لأن كلامه يقتضى أن الشروط تقدر تارة قديمة مع أنها لا تكون إلا حادثة ( قوله لعدم تأتى تقدير الخ ) فيه أن التقدير يتأتى فى المستحيل فكان الأولى أن يقول لعدم تأتى اعتبار المانع الخ ( قوله فاللدليل السابق ) أى المشار إليه بقوله ومن هنا ( قوله وإذا عرفت هذا ) أى استحالة كون صانع العالم علة أو طبيعة ( قوله أن امتزاج العناصر ) وفى نسخة أن تركيب امتزاج العناصر : أى تركيب هو امتزاج العناصر : أى أصول المركبات وموادها وهى الماء والتراب والهواء والنار ، فامتزاج هذه الأمور الأربعة يؤثر عندهم فى إيجاد الأشياء وانحلالها يؤثر فى عدمها ، فإذا اجتمع الماء والتراب مع تخلل الهواء وفيضان حرارة الشمس حصل النبات من غير فعل فاعل مختار وإذا لم يوجد منها إلا واحد فقط فسد النبات والامتزاج عندنا سبب عادى فى إيجاد الأشياء والمؤثر هو الله وحده ( قوله التى يذكرها الخ ) أى التى يذكرها الخ ( قوله وانحلالها ) أى افتراقها ( قوله لا تأثير له ) أى لما ذكر من الامتزاج والانحلال ( قوله ولا فى فساده ) أى إعدامه ( قوله ولأن الخ ) الطبائع الأربع الصفراء والبلغم والسوداء والدم واعتدالها عدم غلبة بعضها على بعض ( قوله كما يزعمون ) أى فى الطرف الأول : أعنى التركيب والانحلال والزاعم لتلك الطبائعيون ، وفى الطرف الثانى : أعنى اعتدال الطبائع وغلبة بعضها على بعض والزاعم لتلك الأطباء ( قوله بل لو كان الجسم الخ ) راجع للطرف الأول ( قوله لم يتركب الا من نوع واحد ) وصف كاشف للبيسط والأولى أن يقول لم يكن إلا نوعا واحدا بأن كان ماء أو ترابا أو هواء أو نارا ( قوله لقبل الخ ) لأن المؤثر هو الله لاجتماع العناصر وانحلالها ( قوله من الكون ) أى الوجود ( قوله والفساد ) أى العدم ( قوله عند تركيبه الخ ) أى وانحلاله ( قوله خلق شيء ) أى مثل وجود الذات أو إعدامها وقوله عند خلقه شيئا آخر هو التركيب فى الأول والانحلال فى الثانى ( قوله لا يدل على أن لأحد مخلوقه ) أى

ولا يغيره بل وجوده وعدمه فيما يتعلق هنا بالتأثير سواء ، ولقد ضل ابن سينا وكذب ونهج منهج  
الطبايعيين مع ادعائه الاسلام وتستره بظاهره في الدنيا ، حيث يقول في رسالته الطيبة :

وقول بقراط بها صحيح ماء ونار وثرى وريح

دليله في ذا أن الجسم اذا توى عاد اليها رغما

ولو يكون الجسم منها واحدا لم تر بالآلام حيا فاسدا

( تنبيه ) يدل على أن امتزاج العناصر لا أثر له في حصول الأنواع المختلفة والأشخاص المتباينة  
سوى ما قدمناه في ابطال تأثير الطبيعة والعلّة ما أشار اليه شرف الدين بن التلمساني في شرح المعالم

كالاجتماع والانحلال وقوله تأثير في مخلوقه الآخر أى مثل وجود الذات أو اعدامها ( قوله ولا يغيره ) أى  
كالعلّة والطبيعة ( قوله بل وجوده ) أى تركيب العناصر بالنسبة لوجود الشيء وانحلالها بالفسدة  
لعدمه ، وعد وجودهما بالنسبة لما ذكر سواء من جهة التأثير ( قوله ولقد ضل ابن سينا ) هو الحسين  
ابن عبد الله بن سينا ضلله بمقتضى قوله • ولو يكون الجسم منها واحدا • البيت لا في أن الجسم مركب  
من العناصر لأن هذا مما لا ينكره المصنف . قال بعضهم الأليق بحسن الظن بمن ترقى على الاسلام  
حل قول ابن سينا وقول بقراط الخ على الأمور العادية لا التأثيرات الضالّة ( قوله بقراط ) بضم الباء  
اسم حكيم من حكماء الفلاسفة يمنع من الصرف للعلمية والعجمة وصرف هنا للضرورة ( قوله  
بها ) أى بالأركان الأربعة السابقة في البيت الذي قبل هذا ، وهو قوله :

أما الطبيعات فالأركان تقوم من مزاجها الأبدان

أى وقول بقراط بتقوم الجسم منها ، وقوله : ماء الخ بيان الأركان الأربعة المذكورة ( قوله في  
ذا ) أى في أن الأبدان تقوم من مزاجها ( قوله توى ) بالتاء الفوقية وفتح الواو : أى هلك ( قوله  
عاد اليها رغما ) فتجد الحيوان اذا مات يخرج منه ماء وهواء وخزارة ، ثم بعد ذلك يصير ترابا  
فعوده اليها مما يدل على تركبها منها . وقال تعالى - هو الذي خلقكم من تراب - ثم قال : من  
طين ، وهو امتزاج الماء بالتراب . ثم قال : من جأ مسنون ، وهو المتغير الريح ، وهو الجزء الهوائي  
الذي فيه . ثم قال : من صلصال ، وهو الجزء الناري ( قوله رغما ) أى كرها ( قوله منها ) أى الأركان  
( قوله لم تر الخ ) لأنهم يقولون إن تركب الجسم من العناصر سبب في هلاكه : كالإنسان ، واذا كان  
نوعا واحدا : كالخجر ، فذلك سبب لعدم هلاكه ( قوله بالآلام ) الباء سيّية ( قوله على أن  
امتزاج العناصر ) أى أصول الأشياء ، وإن لم تكن الأربعة السابقة : كاللبن والعسل ، فإن  
لكل واحد منهما كيفية : أى طعما قائما به على انفراده ، فاذا مزجا حصلت كيفية أخرى مغايرة  
للكيفيتين حال الانفراد بالشخص لا بالنوع ، واذا نظرت الى هذه الكيفية الحاصلة من امتزاجهما  
ونظرت الى الكيفية الحاصلة من امتزاج اللبن بالخل كانتا متباينتين نوعا وشخصا ، واذا خلط لبن  
وعسل في إناء ، ثم كذلك في إناء ثان ، فالكيفية الحاصلة من مزج اللبن بالفصل في أحد الاناءين  
مخالفة للآخر شخصا ( قوله في حصول الأنواع الخ ) الأولى القاب ، فيجعل الأشخاص مختلفة  
والأنواع متباينة ، لأن الأنواع يناسبها التباين لأنها حقائق مختلفة والأشخاص يناسبها الاختلاف  
لأن حقيقتها متحدة ، وانما تختلف بالعرضيات ( قوله ما أشار اليه ) فاعل يدل ، وقوله : سوى



قال الامتزاج الموجب لحصول الأنواع المختلفة والأشخاص المتباينة إذا حصل في العناصر لا يخلو إما أن يبقى كل عنصر على ما كان عليه أولا ، فإن لم يبق فما الموجب لاتقاء صورته التي كان عليها وتماس الأجسام لا يوجب نفي ما فيها من المعاني لعدم التضاد والتنافي مع تعقد الحال ، فانه إن اتحد محلها لزم تداخل الأجرام وهو محال ، إذ لو جار ذلك لجاز وجود جلة العالم في حيز خردلة وإن لم تنف صورتهما وجب بقاء الأمر فيها على ما كان قبل الامتزاج ، فإن قالوا الماء الحار إذا لاقى الماء البارد مثلا أكسب الحار من سورة البارد ، والبارد من سورة الحار ، فتحصل كمية ثالثة وهي كونه قاترا . قلنا تأثير إحدى الكيفيتين في الأخرى : إما أن يكون في زمن واحد أو على التعاقب ، فإن كان في زمن واحد لزم أن يجمع وجود كل واحد منهما عدمه ضرورة أن المؤثر لا بد وأن يكون حاصلا حال حصول أثره ، فيكون كل واحد منهما من حيث كونه مؤثرا موجودا ومن حيث كونه أثرا معدوما ، وإن كان على التعاقب وجب وجود الأول حال عدمه

ما قدمناه حال من ما مقدمة على صاحبها ( قوله الموجب ) عبر به بحكاية لكلامهم للرد عليهم ، والا فشرّف الدين لا يقول بأنه موجب ( قوله في العناصر ) أى الأصول : كالعسل والخل ( قوله إما ان يبقى الخ ) بأن يبقى العسل على حاله من الخلوة والخل على حاله من الجوضة ( قوله أولا ) بسكون الواو : أى أولا يبقى ( قوله فما الموجب الخ ) أى فلا موجب الخ ( قوله صورته ) أى كيفيته كالخلوة في العسل والجوضة في الخل ( قوله وتماس الخ ) جواب عن سؤال . حاصله أنه انما انتفت الكيفية القائمة بكل عنصر ، لأن ملاقة جسم لجسم سبب لازالة ما فيه من الكيفيات ( قوله الأجسام ) كالخل والعسل ، وقوله : من المعاني : أى الكيفيات كالجوضة والخلوة ( قوله والتنافي ) عطف تفسير ( قوله مع تعقد الحال ) أى الفوات كذات الخل وذات العسل ، وهذا ظرف لعدم ( قوله فانه الخ ) جواب عما يقال : ما المانع من اتحاد المثل عند الامتزاج ( قوله الأجرام ) كالعسل والخل ( قوله إذ لو جار الخ ) سند لاستحالة تداخل الأجرام ( قوله وجب الخ ) وحيث أنه فلا امتزاج لم يؤثر شيئا ( قوله فإن قالوا ) أى قاطعين النظر عن ما تقدم من التردد مستندين للبيان ( قوله مثلا ) أى أو اللين البارد ( قوله سورة ) أى شدة ( قوله فتحصل كيفية ثالثة ) أى أثر فيها الامتزاج ولم تبق الأولى من كل ، فالترديد الأول لازم لهم ، وليس هذا القول اختيارا لأحد الشقين من التردد ، ويصح أن يجعل قوله : فإن قالوا الخ اختيارا للشق الثاني من أن كيفية كل واحد من العنصرين باقية بعد الامتزاج ، وقولكم : انه اذا كان كذلك لم يؤثر الامتزاج شيئا ممنوع ، وذلك لأن العنصرين اذا امتزجا وكانت كيفية كل واحد منهما قائمة به أثرت كيفية كل واحد منهما في كيفية الآخر ، فتكسر شدتها فتوجد كيفية أخرى مغايرة للكيفيتين ، فذلك الكيفية حاصلة بتأثير الامتزاج ( قوله قلنا ) أى زيادة على ما مر من الرد عليهم ، فالرد الأول بالترديد لازم لهم وكذا هذا ( قوله لزم أن يجمع الخ ) فكيفية الحار تكون موجودة ومعدومة في آن واحد ، وكذا كيفية البارد ، وهذا باطل فيبطل تأثير إحدى الكيفيتين في الأخرى في زمان واحد ( قوله ضرورة الخ ) هذا وجه اللزوم ( قوله ومن حيث كونه أثرا معدوما ) لأن تأثير كيفية الحار في البارد تكون باعدام البرودة وبالعكس ( قوله حال عدمه ) الأولى بعدمه

ليتحقق اعدامه الثاني ، وهو محال باتفاق انتهى . قلت : ولو فرض وجود الأول بعد عدمه أو عدم الثاني لزم أيضا أن يوجد الثاني بعد عدمه ليعدم الأول ويسلسل ، فلا تحصل الكيفية الثالثة أبدا .  
ومما يبطل مذهب الفلاسفة القائلين بالتعليل النافين عن الصانع الاختيار والارادة ، أن يقال لهم ما بال الأفلاك وقفت على عدد مخصوص ولم تكن أكثر منه ولا أقل ، ولم كانت على تلك المقادير المخصوصة ولم تكن أكبر منها ولا أصغر ، وما بال الأعلى منها يتحرك حركة واحدة من المشرق إلى المغرب وباقي الأفلاك يتحرك حركتين أحدهما الحركة اليومية من المشرق إلى المغرب والأخرى حركتها في البروج من المغرب إلى المشرق ، وما بال الحركات كلها اختصت بمابين المشرق والمغرب ولم تكن فيما بين الجنوب والشمال مثلا ولم اختص كل واحد من السبعة السيارة بفلكه المخصوص مع جواز أن يكون في غيره ولم اختص سائر الكواكب الثابتة

( قوله ليتحقق اعدامه الثاني ) أي لأجل أن يتحقق اعدام الأول للثاني ( قوله قلت الخ ) غير محتاج إليه ، لأن المقصود قد تم بالحكم بالمخالفة على وجود الشيء بعد عدمه ( قوله ويسلسل ) لأن كيفية الحار تؤثر في كيفية البارد فتعديها ، ثم توجد كيفية البارد فتعدم كيفية الحار ، ثم بعد ذلك توجد كيفية الحار وتعدم كيفية البارد وهكذا ( قوله فلا تحصل الكيفية الثالثة ) أي والمشاهدة حصولها ، فتعين أن المؤثر فيها هو الله بالاختيار ( قوله ومما يبطل الخ ) شروع في الرد على الفلاسفة القائلين بالتعليل بعد الفراغ من الرد على الطبايعين ( قوله بالتعليل ) أي بأن واجب الوجود علته مؤثرة في جميع العالم مباشرة بالنسبة للعقل الأول وبواسطة فيما عداه ( قوله النافين الخ ) وصف موضح ( قوله ما بال الأفلاك ) أي التسعة : السموات السبع والكرومي والعرش ( قوله وقفت على عدد مخصوص الخ ) المناسب أن يقول : كانت عددا مخصوصا الخ ، لأن ما عبر به لا يناسب إلا نفي الكثرة ( قوله ولم تكن الخ ) مفرع على ما قبله ، فلما نسب الفناء ( قوله ولم كانت الخ ) استفهام عن الكيفية وما مر استفهام عن الكمية ( قوله وما بال الأعلى ) أي وهو المسمى في لسان أهل الشرع بالعرش ، ويسمى في عرفهم بالفلك الأطلس وبفلك الأفلاك لأنه محيط بغيره من الأفلاك ومحرك لها ، وزعموا أن حركة الأفلاك كلها من المشرق للمغرب ، وأن حركتها تقطع الدورة ، وهي ثلاثمائة وستون درجة في اليوم واليلة ، وهو معنى الحركة اليومية بخلاف حركة الكواكب السيارة ، فإنها بطيئة ، فالقمر يقطع دورة الفلك في كل شهر ، والشمس تقطعها في سنة ، وزحل في ثلاثين سنة ، والمشتري في اثنتي عشرة سنة ، وفلك الثوابت ، وهو الثامن في ست وثلاثين ألف سنة ( قوله حركتها في البروج من المغرب إلى المشرق ) فيه شيء ، لأن المتحرك في البروج عندهم من المغرب للمشرق هو الشمس والقمر وباقي الكواكب السيارة ، فالفلك عندهم كالساقية المتحركة حركة قوية من المشرق للمغرب ، والكواكب كالغلة الماشية على تلك الساقية بعكس حركتها ، فالفلك هو المتحرك من المشرق للمغرب . وأما الكواكب فحركتها الثانية من المغرب إلى المشرق ، والبروج : جمع برج ، وهو عبارة عن ثلاثين جزءا من الفلك لأنه قسم إلى ثلاثمائة وستين جزءا ( قوله ولم اختص كل واحد الخ ) فالقمر اختص بسما الدنيا ، وعطارد بالثانية ، والزهرة بالثالثة ، والشمس بالرابعة ، والمريخ

بالفلك الثامن ولم تكن في غيره ؟ ولم كان الفلك التاسع أطلس من الكواكب ؟ ولم كان بعض الكواكب أكبر من بعض ؟ ولم كان بعضها إلى القطب الشمالى : وبعضها إلى القطب الجنوبى ، وبعضها على سمت الرموس ، وبعضها مائلا عنه ، ولا مرجح للتخصيص بجميع ما ذكر على أصلكم ، وهل مذهبكم فى اسناد ذلك الى غير الفاعل المختار الذى يخص ما شاء الا تلاعب لا يرضى بقوله الامساوب العقل والايمان ، ومن لم ينفعه الله بشيء مما تعب فى تعلمه ، وصار يهذو هذيان المجانين وغير المميز من الصبيان ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم : اللهم عافنا بفضلك من كل آفة فى ديننا ودينانا وآخرتنا يا أرحم الراحمين يا ذا الجلال والاكرام .

( فائدة ) قال ابن دهاق فى شرح الارشاد حين تعرض لأصناف الشرك : وصنف آخر من الشرك ، وهو اضافة الفعل لغير الله سبحانه وتعالى قال : وهذا الصنف ثلاثة أنواع : أحدها إضافة الفعل إلى الأفلاك ، وأنها تؤثر فى العالم السفلى تأثيرات فى الأجسام والنسب والمركبات ، وأن البعض يتولد عن البعض ، وهذا النوع يختص به الفيلسوفى ، ومن تابعه من عاصمهم وقال :

بالتخامسة ، والمشتري السادسة ، وزحل السابعة ( قوله بالفلك الثامن ) هو الكرسى عندنا ، لجميع الكواكب غير السبعة السيارة السابقة ثابتة فى الفلك الثامن ، وليس لها حركة ذاتية ، بل تحركها تابع لحركة فلكها ، ولذا قيل لها ثابتة وتحركها عندنا بذاتها ولا حركة للفلك ( قوله أطلس ) أى أسود ، وقوله : من الكواكب : أى من أجل خلوها منها ، فى الكلام حذف أوضمن أطلس معنى متجرد أوعار فعدى بمن ( قوله الشمالى ) بكسر الشين من جهة القبلة ( قوله على سمت الرؤوس ) أى فوقها ( قوله مائلا عنه ) أى عن سمت الرأس الى جهة الشمال أو الجنوب ( قوله على أصلكم ) أى من القول بالتأثير بالعلة لأن نسبة العلة الى جميع معلولاتها نسبة واحدة عندهم فلا وجه لترجيح واحد منها على الآخر ( قوله بقوله ) أى بالتلفظ به ( قوله مما تعب فى تعلمه ) أى حتى أتقن البراهين ثم لم ينتفع بذلك ( قوله يهذو ) أى يتكلم بغير معقول لمرض ونحوه ويقال يهذى والشارح أتى بالفعل من الواوى وبالمصدر من البأى فلو قال هذو المجانين كان أنسب ( قوله وغير المميز ) عطف على المجانين ( قوله من كل آفة الخ ) الآفة فى الدين مخالفة الشرع ، وفى الدنيا سلب المال والاخراج من المنزل قهرا والقتل مثلا وآفة الآخرة العذاب ( قوله وصنف آخر الخ ) مقول للقول ( قوله اضافة ) أى نسبة ( قوله قال ) أى ابن دهاق وكرر قال لئلا يتوهم أن قوله وهذا الصنف الخ من كلام الشارح ( قوله إلى الأفلاك ) أى العقل القائم بها فعقل كل فلك يؤثر فى الفلك الأسفل منه وفى عقله ، وأما العقل الفياض القائم بسماه الدنيا فهو المؤثر فى عالم الكون والفساد : أعنى كل ماعلى وجه الأرض من الحيوانات والنباتات والمعادن ( قوله وأنها تؤثر الخ ) تفسير لاضافة الفعل الخ ( قوله تأثيرات ) مفعول مطلق ( قوله فى الأجسام الخ ) بدل مفصل من مجمل وهو العالم السفلى ، والمراد بالأجسام ما يشمل الأعراض فهو بمعنى الموجودات وعلى هذا فقوله : والنباتات الخ عطف خاص ، وقوله : والمركبات : أى من العناصر الأربعة ( قوله وأن البعض الخ ) عطف على اضافة الفعل ( قوله الفيلسوفى ) أى العالم من

عنى القلوب عموا عن كل فائدة لأنهم كفروا بالله تقليدا

الثانى ما أضيف من أفعال بعض الى بعض من أن النار تحرق والطعام يشبع والثوب يستر الى غير ذلك من ربط المعتادات حتى ظنوها واجبة ، وتلك ضلالة تبع الفيلسوف فيها كثير من عامة المسلمين . قلت : بل وكثير من المتفقيين المشتغلين بما لا يعينهم من العلوم ، وعن مرآشدهم عمين ، قال : وهم فيها على اعتقادات ، فمن قال بطبعها تفعل فلا خلاف فى كفره ، ومن قال بقوة جعلها الله فيها كان مبتدعا ، وقد اختلف الناس فى كفره . قلت : وهذا القسم هو اعتقاد أكثر عامة المتفقه فى زماننا ، ومن فى معناهم من جهالة المقلدين قال : ومن قال ان الأكل دليل عقلى على الشبع دون أن يكون معتادا كان جاهلا بمعنى الدلالة العقلية ، ومن علم أن الله سبحانه وتعالى ربط بعض أفعاله ببعض ، وكلما فعل هذا فعل هذا باختياره ، وإذا شاء خرق هذه العادة فعل ، فهذا هو المؤمن الذى سلم من هذه الآفة بفضل الله سبحانه وتعالى . ثم ذكر أن النوع الثالث من هذا الصنف ما نقوله المعتزلة ويعتقده أكثر من جهل هذا العلم من المسلمين ان العبد يوجد أفعاله على حسب اختياره بقدرة خلقها الله تعالى له وأمره أن يتصرف بها فى غير ما نهاه عنه

الفلاسفة ( قوله عنى القلوب الخ ) هذا البيت لسيدى عبد الحق الأشبلى مناسب لقوله ومن تابعه من علمهم لأنهم هم الذين كفروا بالله تقليدا لرؤسائهم ، وأما رؤسائهم فليسوا مقلدين لأحد وان كانوا عميا عن الحق أيضا ( قوله ما أضيف ) أى اضافة ما أضيف لأن المقسم للانواع الثلاثة الاضافة ( قوله من أفعال ) بالتوين بيان لما أضيف ، وقوله : بعض إلى بعض بدل من أفعال : أى اضافة بعض الأفعال إلى بعض فقولهم مثلا الأكل مشبع والشرب مروي الأكل مشبع والشرب مروي الأكل مشبع فعل وكذلك الشرب والرأى فقد نسبوا فعلا لفعل لكن جعل الشبع والرأى من الأفعال على وجه التسميع ( قوله من أن النار الخ ) هذا بيان للفعل المضاف ، ويراد النار من حيث إيقادها والطعام من حيث أكله والثوب من حيث لبسه لأن النار وما بعندها من قبيل النوات لا الأفعال ثم ان المناسب سلوك التمثيل بأن يقول مثل أن النار الخ لاطريق البيان ( قوله ظنوها ) أى اعتقدوها ( قوله واجبة ) أى لازمة عقلا لا تتخلف فيلزم عقلا من الأكل الشبع وهكذا ( قوله وتلك ) أى اضافة بعض الأفعال إلى بعض ( قوله الفيلسوفى ) أى بعض الفلاسفة فلا ينافى ما مر من أن الفيلسوفى يضيف الفعل للافعال لأن المراد به بعضهم أيضا ( قوله من المتفقيين ) أى المتكافين التلبس بالفقه ولا فقه عندهم ( قوله بما لا يعينهم ) من العلوم هو علم الحكمة ( قوله وعن مرآشدهم عمين ) المناسب اسقاط الواو لأن عمين حال مفردة وهى لا تقترب بالواو ( قوله قال ) أى ابن دهاق ، وإنما أعاد الشارح أداة الحكاية لفصله بين كلام ابن دهاق بقوله قلت الخ وكذا يقال فيما يأتى ( قوله وهم ) أى المضيفون بعض الأفعال إلى بعض ( قوله فيها ) أى تلك الاضافة ( قوله على اعتقادات ) أى أربع ( قوله فمن قال ) أى اعتقد ( قوله بطبعها ) أى ذاتها ( قوله وقد اختلف الخ ) والمعتمد عدم كفره ( قوله عقلى ) أى يلزم من وجوده وجود الشبع ( قوله دون أن يكون معتادا ) أى منظورا فيه للعادة : أى للتلازم العادى ( قوله كان جاهلا بمعنى الدلالة العقلية ) الاضافة يائية ، وإنما كان جاهلا بها

وذكر خلاف أهل السنة في تكفيرهم قال : والأظهر أنهم كافرون انتهى . قلت : فانظر هذا الخطر العظيم في العقائد ، وكيف عرض بنفسه من أعرض عن النظر في علم التوحيد للعذاب المؤبد والخزى السرمدي في نار جهنم مع كل كافر وجاحد : اللهم أصلح ظواهرنا وبواطننا ، واهدنا في الدنيا والآخرة صراط الدين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين يا أرحم الراحمين .

(ص) ثم يجب أيضا صانعك أن يكون عالما ، وإلا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع في اختصاص كل جزء منك بمنفعتها الخاصة به وإمداده بما يحفظها عليه ونحو ذلك من المحاسن التي تعجز عقول البشر عن الإحاطة بأسرارها .

(ش) نظم الدليل على لفظه أن يقال : لو لم يكن صانعك عالما لم تكن متصفا بما أنت عليه من غاية الأحكام ودقائق المحاسن التي يججز عن حصرها ، وبيان الملازمة أنه معلوم بالبداهة أنه لا يحكم الفعل ويبرزه في غاية المكان وما لا يحاط به من أنواع المحاسن إلا من هو علم حكيم غاية الحكمة . وأما الاستثنائية فمعلومة بضرورة المشاهدة ، ولا يخفى

لأنها لا تستنتج من المعينات بل من الفعل ، وهذا القائل لما رأى أن الأكل مشبع استنتج منه أن الدلالة عقلية ، وهذا والظاهر أنه غير كافر بالفعل نعم كفره مترقب ، فإن أنكر شيئا مما أنكاره كفر من خوارق العادات كالمعجزة والعت كفر ، وإلا فلا لأنه يعتقد أن المؤثر في تلك المسببات هو الله بقدرته مباشرة ، لكن الربط بين الأسباب ومسبباتها عقلي لا يمكن تخلفه (قوله والأظهر أنهم كافرون) المعتمد خلافه لأنهم لا يقولون بوجوب وجود العبد ولا باستحقاقه العبادة مع قولهم بقدرته خلقها الله في العبد (قوله هذا الخطر) هو الإشراف على الهلاك أريد به هنا الاعتقاد الذي يترتب عليه الكفر (قوله في العقائد) أي الكائن في الاعتقادات : أي المعتقدات (قوله وكيف) أي وانظر كيف ، وقوله : العذاب متعلق بعرض (قوله وإلا الخ) أي وإلا يكن متصفا بالسكون عالما لم تكن الخ ، لكن التالي باطل (قوله من دقائق الصنع) أي من المصنوعات الدقائق (قوله في اختصاص) في معنى من بيان للصنع بمعنى المصنوع (قوله وإمداده) عطف على اختصاص (قوله بما) أي شيء (قوله يحفظها) أي المنفعة كالشم والبصر (قوله عليه) أي على ذلك الجزء كالأنف والعين (قوله ونحو ذلك) أي نحو الاختصاص والإمداد (قوله بأسرارها) أي حكمها (قوله لم تكن الخ) أشار بذلك إلى أن على في المتن بمعنى الباء وخبر تكن محذوف (قوله من غاية الأحكام) أي من أثر غاية الأحكام : أي من أثر الأحكام الغائي : أي الذي لا إحكام ولا اتفاق فوقه وبتقدير أثر اندفع ما يقال الأحكام صفة للرب وليس قائما بالعبد (قوله ودقائق المحاسن) أي والمحاسن الدقيقة وهذا العطف تفسيرى لأن المحاسن المذكورة أثر الأحكام (قوله عن حصرها) أي وعن الإحاطة بأسرارها أيضا كافي المتن (قوله ويبرزه الخ) عطف خاص على عام لأن الأحكام يتحقق ولولم يكن في الغاية (قوله وما لا يحاط به) عطف على غاية : أي لا يبرزه متلبا بغاية الكمال ومتلبسا بالأوصاف التي لا يحاط بها التي هي أنواع المحاسن فقوله من أنواع يان لما (قوله إلا من هو علم الخ) أي وحيث ذل فكان صانعك غير عالم لكنك غير متصف بما أنت عليه من دقائق الصنع (قوله إلا من هو علم أيضا) أي

أن عجائب مصنوعاته سبحانه مما لا يحيط بها وصف واصف ، ومن جوز صدور تلك العجائب مع كثرتها وخروجها عن حدة الحصر من الجاهل على سبيل الاتفاق كان معاندا للحق جاحدا للضرورة ، وسقطت مكائده لخروجه عن حيز العقلاء ، وقول من قال : قد يقع الفعل المحكم من الجاهل مرة على سبيل الاتفاق ولا يدل ، فكذا يجب أن لا يدل إذا وقع مرات : هو نظير قول القائل : إذا لم يفد خبر الواحد للعلم فلا يفيد خبر الجماعة ، وإذا لم يرو قليل الماء فلا يروى كثيره ، وإذا لم تنتج المقدمة الواحدة لم تنتج المقدمتان ، والتسوية في ذلك خلاف الحسن والعادة والعقل . فإن قيل : ينتقض هذا الدليل بما تتخذة التحل بعبر آلة من البيوت المحكمة المستدسة التي لا يعرف وضع مثلها إلا المهندسون ، واختارت خصوصية هذا الشكل لجمع بين مصلحتين ، وهما قرينة من شكل الدائرة القريب من شكل النحلة ، والأمن معه من فرج تبقى بين الأشكال ضائعة لغير فائدة ومعرفة كون الجمع بين هاتين المصلحتين خاصا بهذا

علما كاملا ( قوله أن عجائب مصنوعاته ) أى مصنوعاته العجيبة التي احتوى عليها ابن آدم لأن سياق الكلام فيه ( قوله ومن جوز الخ ) إشارة لدفع مناقشة واردة على الملازمة في الشرطية . وحاصلها لانسليم هذه الملازمة لم لا يجوز أن يصدر الفعل في غاية الكمال متصفا بما لا يحاط به من أنواع الحسن من الجاهل على سبيل الاتفاق ، وحيث فلا يدل الأحكام والاتقان على العلم ( قوله وسقطت الخ ) المناسب للتفريع ( قوله وقول من قال الخ ) قدح في الملازمة في الشرطية أيضا والفرق بين هذا وبين ما قبله أنه التفت هنا للقياس على شيء دون ما قبله ( قوله ولا يدل ) أى ولا يدل وقوع ذلك الفعل منه على علمه ( قوله فكذا يجب الخ ) أى فكذا يجب أن لا يدل على العلم إذا وقع منه مرات لأن الأمور المتماثلة حكمها واحد ( قوله الجماعة ) أى الذين يستحيل تواطؤهم على الكذب ( قوله خلاف الحسن والعادة والعقل ) جمع بين هذه الثلاثة لأنها منشأ العلم الحادث فمن أنكر مقتضاها خرج عن طور العقلاء هذا ، وقوله خلاف الحسن والعادة راجع للآولين وهما خبر الجماعة والارواء بمعنى أن العادة جارية بأن خبر الجمع الكثير يفيد العلم والماء الكثير يروى ويجد الانسان في نفسه العلم والرى عند ذلك ، فالمراد بالحسن الحسن الباطني والاخير وهو قوله والعقل راجع للاخير : أعنى قوله إذا لم تنتج الخ بناء على القول بأن الربط بين المقدمتين والنتيجة عقلى كما أن العادة يصلح رجوعها له أيضا بناء على القول بأن الربط بين ما ذكر عادى ( قوله فإن قيل الخ ) هذه مناقشة في الملازمة إذ محصل الشرطية انه متى اتقى العلم اتفت دقة الصنعة ومحصل هذا منع الملازمة بأن النحلة اتقى فيها العلم دون دقة الصنعة فقوله ينتقض : أى نقضا تفصيليا لأن هذا منع للشرطية ( قوله إلا المهندسون ) أى العارفون بعلم الهندسة وهو علم يبحث فيه عن أحوال المقادير ، والمهندس لغة المقتر مجازى القنا حيث تحفر ( قوله القريب من شكل النحلة ) أى لأن النحلة مستديرة الشكل فيناسبها بيت مستدير الشكل ، وإنما عبر بالقرب لأن النحلة ليست دائرة حقيقة لاشتغالها على بعض الطول ولكنها قريبة منها ( قوله والأمن معه الخ ) هو بالرفع عطف على قرينة وسبب الأمن المذكور أن الشكل على قدرها وصورته هكذا ( ) ( قوله ومعرفة الخ ) الأولى اسقاط معرفة لأن المستخرج

الشكل المقدس مما لا يستخرجه الأذكىاء المهندسين بعد سبر وبحث عظيم ، ومعلوم أن النحلة من الحيوان غير العاقل ، وقد صدر من فعلها مصدر ، فكيف يصح مع هذا أن يستدل بأحكام الفعل ، واشتغالها على دقائق الصنع على علم صانعها . فالجواب أنك قد عرفت أن معتقد أهل السنة أن الله جل وعلا منفرد بخلق كل شيء ولا تأثير غيره في شيء أي كان ، وأن الأفعال التي تصف بها العقلاء وغيرهم كلها منسوبة إلى الله جل وعلا خلقا واختراعا ، وإن كان بعضها ينسب إلى بعض من يتصف بها كسبها من غير تأثير أصلا ، وسيأتي في فصل خلق الأفعال تفسير معنى الكسب ، فليس في الوجود عند أهل السنة إلا الله جل وعلا موصوفاً بصفاته العلية ، وكل ما سواه من الكائنات فهي أفعاله ، فالشكل المقدس الذي اتخذته النحلة إذن ليس لها فيه تأثير أصلا بل ولا كسب من غير تأثير لما يأتي في فصل إبطال التولد من امتناع تعلق القدرة الخادنة بغير محنها ، وإنما وقوع ذلك الشكل بمجرد خلق الله جل وعلا واختراعه ، وألم النحل لاتخاذ مسكنها كما ألهم سائر الحيوانات لمصالحها الذي خلق كل شيء ثم هدى ، فهو من جلة ما يدل على عظيم علمه تعالى ، ولوسلنا أنه من فعلها فلا سلم أنها غير عالمة به حينئذ ، بل خرقت في حقها العادة ، وألهمت علم ذلك وخلق لها كما خلق للنملة علم بسليلان عليه السلام وبجنوده حتى قالت - يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم - ثم تعليم دقائق العنوم وخلقها لمن ليس أهلا لمطلق العلم ، فكيف بدقائقه من أدل دليل على شرف علمه جل وعلا وباهر قدرته ونفوذه وإرادته وانقياد جميع الممكنات لمشيئته تعالى ، وقد ضعف امام الحرمين في البرهان دلالة الأحكام على العلم وقال : لا معنى للأحكام سوى أن الأكوان خصصت الجواهر بأحياء

الجمع بين هاتين المصلحتين لانس المعرفة ( قوله مما لا يستخرجه الخ ) وأما غير الأذكىاء منهم فلم يهتد لذلك ( قوله بعد سبر ) أي اختبار ( قوله فالجواب الخ ) هذا إنما يتم على مذهب أهل السنة فهو بيان لمذهبهم لأنه الزامى إذ اخصم يمنع ذلك ( قوله معنى الكسب ) الإضافة للبيان والكسب تعلق القدرة الخادنة بالمقدور ، والمراد بالتعلق المقارنة ( قوله من الكائنات ) أي الحوادث ( قوله أفعاله ) أي مفعولاته ( قوله المقدس ) أي المشتغل على ست زوايا : أي أركان ( قوله بل ولا كسب من غير تأثير الخ ) أي لأن ذلك الفعل خارج عن محل قدرتها كما أشار إليه فيت النحلة مثلا غير محل القدرة ( قوله الذي الخ ) فاعل ألهم ( قوله ولوسلنا أنه من فعلها ) أي كسبا ويحتمل اختراعا وهو المتبادر ( قوله فلا نسلم الخ ) أي حينئذ فقدتم الدليل على المدعى وبطل كلام المعارض ( قوله وخلق الخ ) بالبناء للمجهول : أي خلق الله الخ وهذا تفسير لما قبله ( قوله لمن ليس الخ ) كأنه نحل وعبر عن لسوق ذلك في مساق ذوى العلم ( قوله فكيف بدقائقه ) أي فكيف يكون أهلا للعلم بال دقائق والاستفهام انكارى ( قوله على شرف علمه ) أي كماله حيث علم ما ذكر ( قوله وباهر قدرته الخ ) هذا زائد على المقصود لأن الكلام في كونه عالما فالذي يناسب المقام هو قوله على شرف علمه فقط ( قوله وقد ضعف الخ ) فيه أنه أبطله في ذلك الكتاب لكن لما لم يظهر لا بطلاله وجه عبر بالضعف ( قوله لا معنى للأحكام الخ ) الأكوان جمع كون وهو حصول الجرم في حيز : أي مكان فصول زيد في الحيز المخصوص

حتى انتظم منها خطوط مستقيمة ولا اختصاص للأكون بالدلالة على العلم ، وإنما الكلام مع الخصم بعد كونه صانعا مختارا والاختيار دليل كونه علما ، واعترض عليه شرف الدين بن التلساني بأن الأحكام لا نسلم رجوعه إلى مجرد تخصيص الجواهر بأكون ، بل هو يرجع إلى اختصاص بأكون وكيفيات خاصة ، وضرب من الصفات والأعراض على مقدار - وكل شيء عنده بمقدار - ثم دلالة غير الأحكام من وقوع الفعل على وفق الاختيار ، وإن كان مشجعا لا يمنع من دلالة الأحكام عليه ، بل دلالة الأحكام أوضح لأنه يدل على العلم بالضرورة والاختيار يدل عليه بالنظر

خصمه بذلك الحيز فالذي خصص الذات بالحيز هو حصولها فيه وحصولها فيه المخصص لها به هو نفس إحكامها ( قوله حتى انتظم منها ) أى من الجواهر حين خصصت بالأحياز خطوط مستقيمة لأن الخط متركب من جوهرين فأكثر عند أهل السنة وعند الحكماء متركب من نقطتين فإذا حصل الجوهر في محل مخصوص وحصل جوهر آخر بلمسقه انتظم خط وإذا حصل جوهران بلمسقى ذلك الخط حصل خط آخر وذكر الاستقامة فرض مثال لا للاحتراز عن غير المستقيمة وهي المستديرة والخط المستقيم هو الذي لا يمكن تلاقى طرفيه والمستدير هو الذي يمكن تلاقى طرفيه كالقوس ( قوله ولا اختصاص للأكون الخ ) في العبارة حذف والأصل ولا اختصاص لتخصيص الأكوان الجواهر بالأحياز بالدلالة على العلم وهذا محط التضعيف فالأكون معنى من المعاني فظها غيرها كاليأس والسواد فيدل كل منهما على العلم وذلك لأن التخصيص بواحد من لوازم الإرادة والاستقامة للعلم ، وكذا يقال في غيرها ، وحينئذ فتخصيصهم الأحكام بالدلالة لا وجه له على أن الأحكام في حق ذاته لا يدل على العلم بل لأنه مستلزم للإرادة وهي مستلزمة للعلم فهو كغيره لا يدل إلا بملاحظة الاختيار ولا دلالة له بذاته على المطلوب ، وحينئذ فالدليل في الحقيقة على المطلوب وهو كونه علما إنما هو بالاختيار وهذا هو المنار إليه بقول الشارح وإنما الكلام مع الخصم الخ ( قوله وإنما الكلام الخ ) أى وإنما الدليل الذي يقال للخصم الذي يمنع كونه علما ويسلم كونه صانعا مختارا ( قوله بعد كونه الخ ) أى بعد تسليم الخصم ذلك ، وقوله : والاختيار الخ هذا هو الكلام مع الخصم ( قوله لا نسلم الخ ) في الكلام حذف . والأصل لا نسلم رجوعه إلى مجرد تخصيص الأكوان الجواهر بأكون : أى أحياز ، وإنما فسر أكون بأحياز لأن الإمام يقول الأحكام عبارة عن تخصيص الأكوان الجواهر بأحيازها ( قوله بل الخ ) أى وإذا كان الأحكام يرجع إلى حصول الجوهر في هذا المكان دون غيره وإلى كونه أبيض أو أسود مثلا كان دالا بذاته على ثبوت العالمية للصانع من غير التفات للإرادة ( قوله إلى اختصاص ) أى اختصاص الجواهر ( قوله بأكون ) أى حيزات ( قوله وكيفيات ) أى أعراض وصفات ، وقوله : وضرب الخ عطف تفسير ( قوله على مقدار ) أى حال كون الجميع كائنا على مقدار ( قوله دلالة غير الأحكام ) أى على العلم ( قوله من وقوع الفعل ) بيان لغير الأحكام ( قوله مشجعا ) أى غير متقن ( قوله عليه ) أى العلم ( قوله لأنه ) يدل على العلم بالضرورة ( أى فلا يحتاج لدليل إذ من المعلوم بدهاء أنه لا يحكم الفعل ولا يبرزه في غاية الكمال إلا العليم الحكيم ، وإذا كانت دلالة الأحكام على العلم بالضرورة اندفع اعتراض



انتهى . قلت : فخرج من هذا أنه يصح الاستدلال على كونه جل وعلا عالما بوجهين : الاحكام والاختيار ، وأن الأول أوضح من الثاني ، ووجه الاستدلال بالاختيار على ما قرره ابن التلصاف في شرح المعالم أنه قد تقرر فيما مضى بالبراهين القاطعة أن الله تعالى فاعل بالاختيار ، والفاعل بالاختيار لابد وأن يكون قاصدا إلى ما يفعله ، والقصد إلى الشيء مع الجهل به محال ، ولا يتصور القصد من الله تعالى إلا مع العلم بالمقصود ، وإن كان يتصور من الحادث مع العقد والظن والوهم فلا يتصور من الله تعالى بناء على ذلك لاحتمال وقوع ذلك على خلاف ما هو عليه . وهو نقص يتعالى الله عنه ، فتعين أن يكون عالما . ولما كانت الماهيات المطلقات لا يمكن دخولها في الوجود إلا مع تخصيصها بزمان ومحل وكيفية ووضع ومقدار ، وكل وجه وجدت عليه

إمام الحرمين عليهم وصح ما ذكره من أنه دليل تلم ( قوله انتهى ) أى ما ذكر من الاعتراض وجوابه ( قوله أوضح من الثاني ) لأن الأول يدل عليه بالبداهة وهذا يقتضى أن الثاني فيه وضوح وهو كذلك لكن بعد الاستدلال ( قوله وجه ) أى كيفية ( قوله أن الله الخ ) أشار لقياس من الشكل الأول ، وقوله : بالاختيار : أى لا بالعلة والطبع ، وقوله : والفاعل : أى وكل فاعل فال للاستغراق لأن كبرى الشكل الأول يجب أن تكون كلية ، وقوله : والقصد الخ إشارة لقياس آخر حذف صفراء وهى نتيجة القياس الأول القاذلة : الله تعالى قاصد لما يفعله ونتيجة القياس الثانى الله تعالى عالم بما يفعله وهو المطلوب ، وقوله : والقصد الخ دليل لسكبراه ( قوله قاصدا ) ضمنه معنى متوجها فعداه إلى ( قوله مع العلم ) أى مع كونه عالما ( قوله مع العقد ) أى الاعتقاد ( قوله والظن الخ ) أى والشك ( قوله فلا يتصور الخ ) مفرع على قوله ولا يتصور القصد من الله إلا مع العلم وضمر يتصور يعود على القصد ( قوله بناء على ذلك ) أى على فرض ذلك : أى قيام العقد الخ به تعالى ( قوله لاحتمال وقوع ذلك ) أى ما ذكر من العقد الخ لكن بمعنى المعتقد والمظنون والموهوم ( قوله وهو ) أى وقوع ذلك على خلاف ما هو عليه ( قوله عالما ) أى بما يقصده ( قوله الماهيات المطلقات ) أى كالانسانية والحيوانية والوصف بالمطلقات كاشف ( قوله لا يمكن دخولها في الوجود الخ ) فالانسانية مثلا التى هى ماهية كلية لا يمكن أن تنصف بالوجود إلا بعد تخصيصها بزمان معين دون غيره من الأزمنة ولا يكون ذلك إلا بعد العلم بهذا الزمن وبعد تخصيصها بمحل كزيد ولا يكون ذلك إلا بعد العلم بزيد وبعد تخصيصها بالكيفية المخصوصة كالبياض ولا يتأتى تخصيصها بالبياض إلا بعد العلم بذلك البياض وبعد تخصيصها بالوضع : أى الهيئة التى تعرض للجسم باعتبار نسبة بعض أجزائه إلى بعض من كون الرأس أعلى والرجلين أسفل مثلا ولا يتأتى تخصيصها بذلك إلا بعد العلم بذلك الوضع وبعد تخصيصها بمقدار كأربعة أذرع ولا يكون ذلك إلا بعد العلم بذلك المقدار وهكذا فتخصيصها بما ذكر لازم للعلم بما ذكر ، وقيل ان الماهيات لا وجود لها في الخارج أصلا وإنما هى من الأمور الاعتبارية وعلى هذا فعنى كون زيد فردا من أفراد الانسان أنه يتصف بالانسانية كما يتصف بها غيره وعلى هذا فالانسانية وصف لزيد لاقطعة منه وعلى كلام الشارح الماهية لها وجود في الخارج في ضمن الأفراد بمعنى أن زيدا مثلا يتركب من الانسانية ومن الشخص الخارجى بحيث تكون الماهية

أمكن في العقل وقوعها على خلافه أو مثله ، ولا يتخصص الا بالقصد اليه ، وجب أن يكون عالما بها من كل وجه ، وذلك أدل دليل على أنه عالم بالجزئيات لا كما يقول الفلاسفة إن علمه لا يكون الا كليا - تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا - ( قوله : وامداده بما يحفظها عليه ) الضمير في إمداده يعود على الجزء والمنسوب في يحفظها يعود على المنفعة ، ويبان ما ذكر على سبيل الإشارة أن تقول : جسد الانسان مركب من أصول أربعة : الأرض والماء والهواء والنار . ثم تفصلت هذه الأربعة إلى العظم والمخ والعصب والعروق والدم واللحم والجلد والظفر والشعر ، ووضع كل واحد منها لحكمة لولاها لم يكن الجسد بحسب العادة ، فالعظام منها هي عمود الجسد فضم بعضها الى بعض بمفاصل وأقفال من العضلات والعصب ربطت بها ، ولم يجعل عظما واحدا لأنه لو كان يكون مثل الحجر ومثل الخشب لا يتحرك ولا يجلس ولا يقوم ولا يركع ولا يسجد لخالفه الواحد الأحد القويم ، وجعل العصب على مقدار مخصوص ، فلو كان أقوى عما هو لم تصح عادة حركة الجسم ولا تصرفه في منافعه . ثم خلق تعالى المخ في العظام في غاية الرطوبة ليرطب عيس العظام وشلتها ولتقوى العظام برطوبته ، ولولا ذلك لضعفت قوتها وانخرم نظام الجسد لضعفها بحسب مجرى العادة . ثم خلق اللحم

الانسانية جزءا وقطعة من زيد كالخيط بالنسبة للحصير ( قوله أمكن الخ ) أى جوز العقل وقوعها على خلاف هذا الوجه الذى وجدت عليه ووقوعها على مثل الوجه الذى وجدت عليه ( قوله ويان ما ذكر ) أى فى المتن من قوله وإلا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع الخ ( قوله على سبيل الإشارة ) أى لأعلى سبيل التفصيل إذ لا يعلم جميع ما احتوى عليه البدن من المحاسن إلا الله ( قوله جسد الانسان مركب الخ ) والتركيب عما ذكر واجب عند الأطباء ومن وافقهم وجسد الانسان عند أهل السنة مركب من جواهر فردة ويجوزون تركيبه من العناصر ( قوله ثم تفصلت الخ ) فيه نظر إذ المتفصل إنما هو النطفة إلا أن يقال هذه النطفة ناشئة عن الأغذية بالنبات الناشئة عن الأمور الأربعة فكل شيء حدث بعد التركيب من الأمور الأربعة فهو ناشئ عنها ولو بواسطة ( قوله ووضع ) أى خلق ( قوله لم يكن ) أى لم يوجد ( قوله بمفاصل ) جمع مفصل ملتقى العظمين ، وقوله : وأقفال جمع قفل وهو العصب الكائن بين ملتقى العظمين ( قوله من العضلات الخ ) بيان لما قبله جمع عضلة بفتحيتين عصب عليه لحم غليظ فعطف العصب من عطف العام ( قوله ربطت ) أى العظام بها : أى الأعصاب وهذا تفسير لقوله ضم بعضها الخ ( قوله ولم يجعل ) أى الجسد ( قوله يكون ) أى الجسد على القرض المذكور ( قوله لا يتحرك ) أى لا تتحرك أجزاؤه وإلا فما كان مثل الخشب يتحرك ولكن برمته ( قوله ولا يجلس الخ ) أى على الهيئة التى تقع من الانسان وإلا فكل ما ذكر يمكن مع كونه عظما واحدا ( قوله فلو كان أقوى الخ ) المناسب لقوله على مقدار مخصوص أن يقول ولو كان أعظم أو أكثر مما هو عليه وإن كان العصب يناسب القوة من جهة المعنى وكذا الحكم لو كان أضعف مما هو عليه ( قوله ثم خلق الخ ) ثم للترتيب الذى ذكرى ( قوله ليرطب ) أى بسبب رطوبته ( قوله ييس العظام ) من إضافة الصفة للموصوف أى العظام اليابسة ، وقوله : ولتقوى

وعبأه على العظام وستة به خلل الجسد كله ، فصار مستويا لجة واحدة واعتدلت هيئة الجسد به واستوت ، ثم خلق العروق في جميع الجسد حداول لجريان الغذاء فيها إلى أركان الجسد لكل موضع من الجسد عدد معلوم من العروق صفارا وكبارا ليأخذ الصغير من الغذاء حاجته والكبير حاجته ولو كانت أكثر مما هي عليه أو أنقص أو على غير ما هي عليه من الترتيب لما صح من الجسد بحسب العادة شيء . ثم أجرى الدم في العروق سيلا خائرا ، ولو كان يابسا أو كثف مما هو عليه لم يجر في العروق ، ولو كان ألطب مما هو عليه لم تغذ به الأعضاء . ثم كسا اللحم بالجلد ليستره كله كالوعاء له ، ولولا ذلك لكان قشرا أحمر ، وفي ذلك هلاكه عادة . ثم كساه الشعر وقاية للجلد وزينة في بعض المواضع ، ومالم يكن فيه شعر جعل له اللباس عوضا منه ، وجعل أصوله مفروزة في اللحم ليم الاتفاع ببقائه ولين أصوله ولم يجعلها يابسة مثل رؤوس الأبر ، ولو كان كذلك لم يهتبه عيش . وجعل الحواجب والأشعار وقاية للعين ، ولولا ذلك لأهلكها الغبار والسقط ، وجعلها على وجه يتمكن بسهولة من رفعها عن الناظر عند قصد النظر ، ومن إرخائها على جميع العين عند إرادة إمساكها النظر إلى ما تؤذي رؤيته دينا أو دنيا ، ولم يجعل شعرها طبقا واحدا لينظر من خلالها . ثم خلق شفتين ينطبقان على الفم يصونان الحلق والفم من الرياح والغبار ويفتتحان بسهولة عند الحاجة إلى الانفتاح ، ولما فيهما أيضا من كمال الزينة وغيرها . ثم خلق بعددها الأسنان ليتمكن بها من قطع ما كوله وطحنه ، وجعل اللسان آلة يجمع به ما تفرق من الماء كقول في أرجاء الفم ليتمكن تسهيله للاتساع بطحن الأرحاء ، وخلق فيه معنى التفوق لكل ما كول ومشروب ولم يخلق جل وعلا له الإنسان في أول الخلقة لئلا يضر بأمنه في حال رضاعه بالعض ولأنه

الح تفسير لما قبله ( قوله وعبأه ) بالتخفيف والهجز أو بالتشديد بدون همز : أى سواء على العظام وسترها به ( قوله وستة به الخ ) أى ستة به الفرجة الخالية التي بين العظام ، في المصباح الخلل بفتح الحاء والفرجة بين الشفتين والجمع خلال مثل جبل وجبال ( قوله هيئة الجسد ) اظهار في محل الاضمار للايضاح . والأصل هيئته به ( قوله جداول ) أى مجارى : أى محلات للجري ( قوله لجريان الغذاء ) أى ما به قوام الجسد ( قوله إلى أركان الجسد ) أى أعمدته وهى العظام وهذا يقتضى أن العروق واسطة في غذائها وهو يعارض ما بعده من أن المتغذى هو العروق وهذا هو الظاهر ( قوله خائرا ) أى غليظا نحيلا ( قوله لكان ) أى اللحم ، وقوله : قشرا : أى مقشرا وظاهرا من غير ساتر ( قوله في بعض المواضع ) متعلق بكسائه وذلك البعض كالرأس واللحية ( قوله ومالم يكن فيه شعر ) أى كالظهر والبطن ( قوله ليم الاتفاع ببقائه ) أى لأنه يخرج منه الأبخرة المحبوسة في البدن ( قوله لم يهتبه عيش ) أى لم يتوق ولم يرتفع في معيشته لما يحصل له من التأم بنخس رموس الشعر ( قوله ولولا ذلك ) أى الحواجب والأشعار ( قوله والسقط ) أى الشيء الساقط ( قوله وجعلها ) أى الأشعار ( قوله عن الناظر ) هو العين أو النقطة السوداء فيها أو البصر نفسه ( قوله طبقا واحدا ) أى كالمفجوع ( قوله لينظر ) اللام للعاقبة ( قوله بعددها ) بعدية مكان لا خلق ( قوله في أرجاء الفم ) أى نواحيه ( قوله بطحن الأرحاء ) متعلق بتسهيل ، والأرحاء بالخاء المهملة الأضراس ( قوله معنى التفوق ) الإضافة بيانبة

لا يحتاج لها حينئذ لضعفه عما كثف من الأغذية التي تفتقر الى الأسنان ، فلما ترعرع وصلح للغذاء خلق له الأسنان ، وجعلها نوعين بعضها محدودة الأطراف ، وهي التي للقطع يقطع بها المأكول وبعضها منبسطة وهي التي للطحن ، فسيحانه ما أكثر عجائب صنعه وأوسع الآيات الدالة عليه ولكننا لا نبصر شيئا إلا بتوفيق الله تعالى . ثم لما كان المأكول شديدا كثيفا ولم يكن ليجرى في الفم الى الخلق ، وهو كذلك على يسه أنبع الله تعالى في الفم عينا نابعة على الدوام ، أحلى من كل حلو وأعذب من كل عذب ، فيحرك اللسان الغذاء ويمزجه بذلك الماء فيعود زائفا فيحدر في الخلق بلامؤونة ، ولهذا إذا أعدم الله تلك العين بخلق جفوف من المرض لم يحض على الخلق شيء وإن مضى فيمشقة عظيمة ، ومن عجائب هذه العين أنها مع عدم انقطاعها لم يكن مأوها يملأ الفم في كل وقت حتى يتكاف الانسان مؤنة عظيمة في طرح ذلك عنه ، بل جرت على وجه ألجأت فيه أن تتعدى وجه منفعتها - فبارك الله أحسن الخالقين - ثم خلق أظفار اليدين والرجلين لتستد بها أطرافها لكثرة حركتها والتصرف بها في الأمور وليحكك بها ويفتقع بها في موضع الحاجة ، وانظر الى خلق الأصابع ، وجعلها مفرقة ذات مفاصل ليتمكن بذلك من قبضها وبسطها بحسب الحاجة ، ولما كان الشعر والظفر مما يطول لما في طولهما من الصالح لبعض الناس في بعض الاوقات ، وكان جزهما مما يحتاج إليه في بعض الاوقات لم يجعل كسائر الاعضاء في تأمل الانسان بقطعهما ، فانظر الى دقائق هذا الصنع الجليل ، وحسن معاملة المولى الرحيم هذا العبد الكفور الامن عصمه الله تعالى باللطف الجليل . ثم هكذا كل عظم وعرق وقليل أو كثير من الجسد على هذه الحكمة وأكثر ، وقد أشرنا الى نزر يسير من بحر لاساحل له ، هذا في جسد الانسان وحده . ثم اذا تنبعت عجائب الملك في الارضين وسائر حيواناتها وأشجارها ونباتها . ثم عجائب الملك في السموات وملائكتها وعرشها وكرسيها

( قوله لا نبصر ) أى بصراعتبار ( قوله على يسه ) تفسير لقوله كذلك فهو على حذف أى التفسيرية ( قوله أحلى الخ ) المراد بذلك لازمه وهو عدم السآمة من ذلك الماء وإلا فالريق لا طعم له أصلا حتى يتصف بالحلاوة وجع بين أحلى وأعذب لأن العذوبة أخص إذ هي حلاوة مع برودة ( قوله زلقا ) بكسر اللام : أى رطبا طريا ( قوله بلا مؤونة ) أى كلفة ( قوله ولهذا ) أى لأجل كون الغذاء إنما يصير زلقا بمزجه بماء العين النابعة في الفم ( قوله شيء ) أى من الغذاء ( قوله حتى يتكاف ) تفريع على التنقي ( قوله ألجأت ) أى منعت ( قوله الخالقين ) أى المقدرين أو الموجدين لشيء على سبيل الفرض ( قوله لكثرة حركتها ) أى وإنما احتيج لشدة تلك الأطراف لكثرة الخ ( قوله وليحكك الخ ) أى ولأجل أن يحك بالأظفار في موضع الحاجة للحك وهذا عطف على قوله لتستد الخ ( قوله ليتمكن الخ ) علة لكونها ذات مفاصل ( قوله الكفور ) أى شديد الكفر بنعمه حيث لم يشكره عليها ( قوله وقليل ) عطف على عظم ( قوله على هذه الحكمة ) أى جار على جنس هذه الحكمة لأن كل واحد له حكمة خاصة به ( قوله الملك ) هو الامور المشاهدة بخلاف الملكوت فهو ما غاب عنا ( قوله في الارضين ) أى المتحقق فيها وكذا يقال في قوله في السموات ( قوله وعرشها الخ ) أضافهما

ثم عجائب الجنة وسكانها . ثم أهوال النيران وعظيم زبانياتها واختلاف أنواع العذاب لأهلها اطلعت على ما تشجّر فيه العقول وتدهش لسماعه الأبواب - تخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون - هذا وكل ما اطلع عليه جميع البشر من ذلك شيء يسير جداً لإبالي له في جنب ما غاب عنهم من ملك الله تعالى .

(ص) وحيا وإلا لم يكن بهذه الأوصاف التي سبق وجوبها

(ش) يعني ويجب أيضا لمانعك أن يكون حيا وإلا لزم ما ذكر ، وبيان الملازمة أن تلك الأوصاف السابقة ، وهي كونه قادرا وما بعده مشروطة عقلا بكون المتصف بها حيا ، فلو قدر عدمه لوجب عدمها لوجوب انتفاء المشروط عند انتفاء شرطه . لكن انتفاء تلك الأوصاف المشروطة محال لوجوبها على ما تقدم ، فنفى شرطها ، وهو كونه تعالى حيا محال .

(ص) وسمعا بصيرا متكلا وإلا لاتفى لكونه حيا بأضدادها وآفات ونقص ، وهي عليه تعالى محال لاحتياجه حينئذ إلى من يكمله ، كيف وهو الفنى باطلاق المفترق إليه كل ما سواه على العموم .

(ش) أى ويجب لمانعك أن يكون سمعا بصيرا متكلا

لضمير السموات لكونهما في جهتها ( قوله ثم عجائب الجنة ) الأنسب بما قبله ثم في الجنة وسكانها ( قوله تخلق السموات الخ ) هذا نزق لما هو أعلى من الانسان المحتوى على تلك الحكم والأسرار ( قوله بهذه الأوصاف ) متعلق بمحذوف تقديره متصفا خبر يكن ( قوله مشروطة عقلا الخ ) الشرطية ثابتة بين المعاني في الأصل وبين المعنوية تبعا لمعانيها ( قوله فلو قدر عدمه ) أى عدم الصانع : أى تقدير وقوعها ، وهذا إشارة لشرطية القياس الاستثنائي الذي أشار له المصنف . وقوله : لكن الخ إشارة الى الاستثنائية المحذوفة ( قوله فنفى الخ ) أى فنتى المطلوب وهو كونه حيا ( قوله وسمعا بصيرا ) قدم الأول على الثاني لتقدمه في القرآن وآخر الكلام لطول الكلام عليه ( قوله وإلا الخ ) أى لو لم يكن متصفا بهذه الصفات الثلاثة لاتفى بأضدادها لكن التالي باطل ( قوله لكونه حيا ) بيان للملازمة التي في الشرطية ، قدمه قبل تمامها للاهتمام به ، وبسط هذا البيان أن تقول : الله تعالى حي والحي قابل للاتصاف بهذه الصفات والقابل للشيء لا يتخلو عنه أو عن ضده ، وحينئذ ثبت الشرطية القائلة لو لم يتصف بهذه الصفات لاتفى بأضدادها ( قوله وأضدادها الخ ) الواو للتعليل وهذا دليل للاستثنائية المحذوفة من القياس الأول ( قوله وهي الخ ) أى الآفات والنقص ، وهذا إشارة الى كبرى قياس اقتراني من الشكل الأول ، وقوله : وهي يفسر بجمع معرف وهو من صيغ العموم لأن كبرى الشكل الأول لابد أن تكون كلية وصغرى هذا القياس هي قوله وأضدادها آفات ونقص ( قوله لاحتياجه حينئذ ) أى حين إذ لم تستعمل واتصف بها وهذا دليل للكبرى القائلة وهي عليه محال ، وتقريره أن يقال : لو اتصف بالناقض لاحتاج لمن يكمله لكن احتياجه باطل ( قوله كيف الخ ) أى كيف يحتاج لمن يكمله والاستفهام انكاري بمعنى النفي : أى لكنه لا يحتاج لمن يكمله لأنه هو الفنى الخ ( قوله المفترق الخ )

لأن كل شيء قابل لصفة فانه لا يخلو عنها إلا إلى مثلها أو ضدها لما عرفت فيما سبق ، وسنعيده فيما يأتي من استحالة عروّ القابل عن جنس المقبول ، ودليل أن كل شيء قابل للاتصاف بهذه الصفات أو أضدادها امتناع اتصاف الموقى بها ، وصحة اتصاف الأحياء بها ، فالمصحح إذن لقبول هذه الصفات إما الحياة أو أمر يلزم الحياة ، وأياها كان يلزم عليه قبول اتصاف كل شيء بها ، فإذا لم يتصف الحي بكونه سميعا بصيرا متكما لزم أن يتصف بأضددها ، وهي كونه أصم أعمى أبكم ، لكن هذه الأضداد في حقه تعالى مستحيلة لكونها آفات وقائص ، وهو جل وعلا منزّه عن كل نقص نقلا وعقلا ، لأن الناقص يقتدر إلى من يكمله وذلك يستلزم حدوثه ، والحدوث والافتقار على واجب الوجود الغني باطلاق المفترق إليه كل ماسواه مستحيلان على الضرورة ، ويلزم على تقدير تلك النقائص أن يكون المخالف المتصف بالكالات أضدادها أكمل من الخالق ، وذلك مما لا يعقل .

(ص) والتحقيق الاعتماد في هذه الثلاثة على الدليل السمي ، لأن ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم في حقه بأنه يجب الاتصاف بأضدادها

ففيه هو المحتاج دونه ( قوله لأن كل شيء في الكلام حذف : أي يجب لصانعك أن يكون سميعا بصيرا متكما لأنه شيء وكل شيء في الح ، ثم ان قوله لأن كل شيء في الح بيان للملازمة في الدليل الآتي : أعني قوله فإذا لم يتصف الحي الح فكان المناسب تأخير عنه ( قوله قابل ) بالجر فت لحي واختبر قوله فانه لا يخلو الح ( قوله إلا إلى مثلها ) زاد المثل على كلام المتن لأن الكلام الآن في مطلق شيء قابل لصفة فالخروج عنها تارة يكون إلى المثل وتارة يكون إلى الضد بخلاف صفات الله تعالى فالخروج عنها إنما يكون إلى الضد لأنها لا مثل لها ( قوله فيما سبق ) أي عند شرح قوله : وأيضاً لو فطرت إلى تغير صفات العالم الح ( قوله وسنعيده الح ) أي في مبحث قسم الصفات ( قوله من استحالة الح ) بيان لما عرفت الح ( قوله عروّ القابل ) أي لشيء ( قوله عن جنس المقبول ) أي الصادق بالشيء القابل له ومثله وضده فالجسم القابل للبياض الخصوص يستحيل عروّ عنه وعن مثله وعن ضده ( قوله أو أضدادها ) أي أو أمثلها ( قوله وصحة الح ) المراد الصحة الفعلية : أي الاتصاف بالفعل وهذا يفاير المدعى الذي هو قبول الاتصاف فلا مصادرة حينئذ ( قوله أو أمر الح ) أي وان لم نطلع على هذا الأمر ( قوله وهي كونه الح ) التضاد في المعنوية باعتبار لازمها : أعني المعاني لأنها من الأمور الوجودية بخلاف المعنوية ( قوله نقلا ) الأولى حذفه إذ الكلام الآن في الدليل العقلي ( قوله والحدوث والافتقار الح ) هذا مخالف لما في المتن لأنه جعل الغنى دليلاً على نفي الاحتياج ، وهنا جعل الحدوث مستحيلاً باعتبار ذاته لا من حيث معارضته لوجوب الغنى له ( قوله على الضرورة ) أي بعد إقامة الأدلة السابقة وعلى معنى البقاء ( قوله ويلزم الح ) الأولى حذف تقدير لأن اللازم الذي ذكره إنما يترتب على اتصاف الخالق بالنقائص بالفعل ( قوله أضدادها ) بالجر بدل من الكلمات ( قوله مما لا يعقل ) أي مما لا يقبله العقل ويحكم به وإلا فهو يتصوره ويقدره ( قوله والتحقيق ) أي في هذه الصفات الثلاثة ( قوله الاعتماد الح ) لضعف الدليل العقلي السابق ، ثم أشار إلى وجه ضعفه بقوله لأن ذاته الح

عند عدمها .

(ش) يعنى أن الاعتماد في ثبوت تلك الأوصاف على الدليل العقلى من كون تلك الأوصاف كمالات ، فيجب اتصافه بها وإلا لا تصف بأضدادها ، فيكون ناقصا لأنه قد فاته السكالم وفوت السكالم نقصان ضعيف لأنه إنما ثبت لتلك الأوصاف السكالم في الشاهد ولا يلزم من كون الشيء كمالا في الشاهد أن يكون في الغائب كذلك . ألا ترى أن اللذة والألم في الشاهد كمال وهما متعنان على الله تعالى لأنهما من عوارض الأجسام وذاته جل وعلا لم تعرف حتى يعلم أن هذه الأوصاف كمالات في حقه تعالى يصح اتصافه بها بحيث يلزم إذا لم يتصف بها أن يتصف بأضدادها ، وإنما تعرف من صفاته جل وعلا بالعقل ما دل على أفعاله ، فإن لم يدل الفعل لجأنا إلى السمع ، فإن لم يرد وجب الوقف ولا شك أن السمع وارد في هذه الصفات الثلاث ، فمنه في إثبات كونه تعالى سمعا بصيرا قوله تعالى - أنتى معكما أسمع وأرى - وكقوله تعالى - وهو السميع البصير - وكقوله جل وعلا - ألم يعلم بأن الله يرى - وكقوله جل اسمه - الذى يراى حين تقوم - واحتجاج إبراهيم عليه الصلاة والسلام في نفي آلهية الأصنام في قوله تعالى - لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر - ولو كان معبوده كذلك لم تتم له حجة ، وقد قال تعالى - وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه - وإذا ثبت

( قوله عند عدمها ) أى عند عدم الانصاف بها ( قوله يعنى الخ ) لما اقتضى قوله في المتن والتحقيق الاعتماد الخ ضعف الدليل العقلى أخذ في بيان ضعفه قبل التكلم على الدليل السمعى فقال يعنى الخ ( قوله من كون الخ ) بيان للدليل العقلى فقوله تلك الأوصاف كمالات صفراء وأما كبرها القائلة وكل كمال يجب اتصافه به فهى مطوية للعلم بها ، وأما قوله فيجب اتصافه بها فهو إشارة للنتيجة ، وهذا دليل اقترانى والذى في المتن استثنائى لكن هو دليل واحد عقلى وإن اختلف التعبير به ( قوله ضعيف ) خبران من قوله : يعنى أن الاعتماد ( قوله لأنه إنما ثبت الخ ) هذا إشارة لوجه ضعفه ومحصله المناقشة في الكبرى : أى لانسلم أن كل كمال يجب اتصافه تعالى به ألا ترى إلى اللذة فانها كمال في ذاتها ولم يجب اتصافه بها ( قوله في الشاهد ) أراد به الحادث وأراد بالغائب القديم ، وفي التعبير به عن القديم ما لا يخفى ( قوله ألا ترى الخ ) سند لقوله ولا يلزم الخ واللذة ادراك ونيل لما هو عند المنرك كمال وخير والألم إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر ، ووجه كون اللذة والألم كمالا أنه لا يتصف بهما إلا من كان صحيح الجسم لم تقم به آفة تمنعه من ادراك اللذيد والمؤلم ( قوله وذاته الخ ) تعليل وسند لقوله لأنه إنما ثبت الخ ( قوله فإن لم يرد الخ ) كصفة الادراك ( قوله فمنه ) أى السمع ( قوله وكقوله الخ ) لاجابة للكاتب ( قوله واحتجاج إبراهيم الخ ) بالرفع عطفا على مبتدأ الذى هو قوله تعالى وبالجر عطفا على مدخول الكاف ( قوله لم تعبد الخ ) يشير إلى قياس من الشكل الثانى ونظمه الله بسمع ويبصر ومعبدك لا يسمع ولا يبصر ينتج الله ليس معبودك ( قوله كذلك ) أى يسمع ويبصر ( قوله لم تتم له ) أى لإبراهيم ( قوله وقد قال تعالى الخ ) علة لكون قول إبراهيم المذكور احتجاجا : أى إنما كان كذلك لأن الله قد أطلق عليه حجة أو حال : أى كيف لا تتم له الحجة والحال أن الله قال الخ ( قوله وإذا ثبت ) أى من خارج لا مما تقدم وآتى الشارح بهذا تقييما للاستدلال في

أن الاتصاف بهاتين الصفتين لا يتوقف عقلا على الاتصالات الجسمانية ودلّ التصريح بهما على أنهما صفتا كمال وجب اعتقاد مادلت عليه الآية ، ولا محوج للتأويل (١) لاعقلا ولا سمعا ، وحل اللفظ على احتماله البعيد مجاز وشرطه القرينة ، ومع عدمها لا يجوز المصير إليه لما فيه من إثبات المشروط بدون شرطه ، فتعين البقاء مع تلك الظواهر ، وهكذا القول في جميع ما ورد من أحكام الآخرة متى كان ظاهره جائزا وجب اعتقاده إلا أن يدلّ دليل على امتناعه . وأما دليل كونه تعالى متكلماً من السمع ، فقال الامام الفخر : أجمع الأنبياء والرسل على كونه تعالى متكلماً . قال ابن التلساني : وقد أجمع المسلمون أيضاً على ذلك على الجملة وإن اختلفوا في تفسير الكلام . فإن قيل يرد على إثبات كونه جل وعلا متكلماً بطريق السمع أن يقال

المقام ( قوله لا يتوقف عقلا الخ ) أى وأما العادة فتقتضى توقف الاتصاف بهاتين الصفتين على الاتصالات الجسمانية ومرجع الاتصالات الجسمانية في البصر إلى انطباع الشعاع المنبعث في الخدقة في المرتى وعدم قرب المرتى جداً من الخدقة وعدم بعده جداً منها ومرجع الاتصالات الجسمانية في السمع إلى قرع الهواء المتكثف بالصوت محل السمع وهو الصياح ( قوله الجسمانية ) نسبة إلى الجسمان ، بضم الجيم بمعنى الجسم ( قوله ولا محوج الخ ) فيه أن ما تقدم ينتج عدم الصحة لعدم الحاجة إليه فلا أولى فلا محجة للتأويل : أى تأويل السمع بالعالم بالمسموعات والبصير بالعالم بالمبصرات ( قوله لاعقلا ) راجع لقوله ثبت الخ ، وقوله وسما راجع لقوله ودلّ الخ : أى لا محوج للتأويل من جهة العقل لما ثبت الخ ولا من جهة السمع لدلالة التصريح الخ ( قوله وحل الخ ) أى فهذا التأويل باطل لما فيه من إثبات المشروط وهو المجاز بدون شرطه وهو القرينة لأنه غير محتاج إليه مع كونه صحيحاً في ذاته كما أفهمه قوله ولا محوج الخ ( قوله وهكذا الخ ) أتى به الشارح لكمال الفائدة ( قوله جائزاً ) أى عقلا كروية الله للمؤمنين في الآخرة ( قوله إلا أن يدل دليل ) أى عقلي وهذا استثناء منقطع لأن ما قبله في الجائز : أى لكن إن دلّ الخ ( قوله أجمع الأنبياء والرسل ) أما إجماع الرسل فلا لأن كل رسول كان يخبر قومه بأن الله متكلم ، وأما إجماع الأنبياء فانهم وإن كانوا غير مأمورين بالتبليغ إلا أنهم قد يخبرون الناس بذلك تبعاً منهم أو أن إجماع الأنبياء مستفاد من قول الرسل إن الأنبياء أجمعوا على ذلك ( قوله وقد أجمع المسلمون أيضاً ) لما وقع الخلاف بين المسلمين في تفسير الكلام ربما يتوهم أن بعضهم لم يقل به فأتى بهذا دفعا لهذا التوهم فاندفع ما يقال إجماع الرسل منسحب على المسلمين فلا حاجة لقوله وقد أجمع المسلمون أيضاً واقتصر الشارح في الاستدلال على الكلام بالإجماع فقط مع أن في الكتاب والسنة ما يدل لذلك أيضاً كقوله تعالى - وكلم الله موسى تكليماً - لأن الخصم لا سبيل له في التحدث في الإجماع بخلاف غيره فإنه يؤوله ( قوله على الجملة ) إنما أتى بذلك لأجل قوله بعد ذلك وإن اختلفوا الخ ( قوله وإن اختلفوا الخ ) فقيل متكلم بكلام نفسي قديم وهو مذهب أهل السنة وقيل بألفاظ قديمة ، وقيل بألفاظ حديثة ، وقيل معنى كونه متكلماً أنه خالق للكلام ( قوله في تفسير الكلام ) الأولى في تفسير كونه متكلماً لأن الكلام فيه ( قوله فإن قيل الخ ) حاصله أن

(١) وقوله : ولا محوج للتأويل : أى تأويل السمع بالعالم بالمسموعات والبصير بالعالم بالمبصرات .



إن قول الرسول لا يدلّ ما لم يثبت صدقه ، ولا يثبت صدقه إلا بالمعجزة ، والمعجزة لا تثبت ما لم يثبت كون الباري متكلماً ، وأن دلالة المعجزة تنزل منزلة قول الله تعالى لمدهى الرسالة صدقت أو أنت رسولى فما لم يثبت الكلام الصدق لله تعالى لا يكون مصداقاً لرسوله فلا أثبتنا الكلام له تعالى بالسمع لدار . قلت : قال ابن التماسنى : إنه سؤال قوى وجوابه أن من ادعى أنه رسول الملك يرى من الملك ومسمع ، وقال آية صدق أن يغير الملك عادته المألوفة ويفعل كذا ثم قال أيها الملك إن كنت صادقاً فى دعواى فافعل لى ذلك ففعل ذلك على الوجه الذى التمس فيه علم جميع الحاضرين أنه رسول وأنه صادق وإن كان فيهم من ينفى كلام النفس ، ويكفى فى العلم بتصديقه إيجاد الفعل الدالّ

كونه متكلماً مأخوذ من قول الرسول ودلالة قول الرسول متوقف على الصدق والصدق متوقف على المعجزة والمعجزة لا تثبت إلا بعد ثبوت كونه تعالى متكلماً ، وذلك لأن المعجزة تدل على أن الله تعالى قال : صدق عبدي فى كل ما يبلغ عني ، وحينئذ قال الأصم إلى أن المعجزة متوقفة على كونه متكلماً ، وحينئذ فلا يصح اثبات كونه متكلماً بالسمع المتوقف بثبوته على المعجزة المتوقفة على كونه متكلماً وإلا لزم الدور . واعلم أن هذا السؤال مبنى على القول بأن دلالة المعجزة على الصدق وضعية لاعقلية أو عادية ( قوله إن قول الرسول ) أى من ادعى أنه رسول ( قوله لا يدل ) أى على كونه تعالى متكلماً ( قوله صدقه ) أى الرسول ( قوله والمعجزة الخ ) هذه القضية غير بينة وهي روح الإراد فلذا أثبتنا بالسند فقال فإن دلالة المعجزة الخ ( قوله فإن دلالة المعجزة ) من إضافة الصفة للموصوف : أى فإن المعجزة الدالة : أى على الصدق ( قوله فإن دلالة المعجزة الخ ) الأولى فإن المعجزة تدل على أن الله قال بالفعل صدقت لأجل أن يأتى الدور إذ لا يأتى الدور إلا بملاحظة ذلك ( قوله فما لم يثبت الخ ) مفرع على قوله فإن دلالة المعجزة الخ وما مصدرية ظرفية والكلام فاعل والصدق بمعنى الصادق صفة للكلام : أى فمدى عدم ثبوت الكلام الصادق لله لم يكن مصداقاً لرسوله ( قوله فلا أثبتنا الكلام ) الأولى كونه متكلماً لأن الكلام فى العنوية ( قوله لدار ) أى لتوقف السمع على الكلام ( قوله قلت الخ ) حاصله أنا لا أنسل أن المعجزة لا تثبت ما لم يثبت كونه متكلماً بل ثبوت المعجزة لا يتوقف على ذلك ، وحينئذ فلا يلزم دور على اثبات كونه متكلماً بالسمع وما يوضح ذلك عدم توقف الصدق على كونه متكلماً أن من ادعى الخ ( قوله آية صدق ) أى على أنه أرسلنى لكم وقال لى قل لهم افعلوا كذا وكذا ( قوله أن يغير الخ ) كأن يقوم من مكانه ويجلس فى مكان آخر ( قوله ففعل الخ ) أى ولا شك أن هذا الفعل من الملك يدل على صدق ذلك الشخص فى دعواه أنه رسوله وإن لم يحصل من الملك تكلم أصلاً ( قوله التمس ) الأولى طلبه ( قوله فيعلم الخ ) خبران من قوله أن من ادعى والناسب اسقاط الغاء والتعبير بقدر والفعل الماضى ( قوله وإن كان فيهم الخ ) أى وإن كان فى الحاضرين من ينفى كلام النفس : أى عن الملك وقيد بذلك نظراً لكون الموضوع فى كلام الباري وإلا كان المناسب أن يقول وإن كان فيهم من ينفى الكلام عنه أصلاً بأن كان أبكم أو يقول وإن لم يحصل منه تكلم أصلاً بدل قول وإن كان الخ ( قوله ويكفى فى العلم الخ ) هذا

على إرادة تصديقه كما يدلّ التخصيص في الأفعال على إرادة وقوعها على ذلك الوجه ، وقولهم إن المعجزة تنزل منزلة التصديق بالقول مسلم ، ولكن تنزل منزلة المواضعة على قول يدلّ على إرادة ذلك كما يدلّ بعض الإشارة على ذلك ، والكلام المستدل على نبوته لله تعالى بالسمع في دعوى الأشعرية هو القول النفسى والنزاع فيه لافى العبارات الخادثة المتواضع عليها ، والأفعال كثيرا ما تدلّ على الإرادة وإن لم توضع لذلك نظرا الى العادات والمعجزة كذلك ، وقد احتج الأستاذ أبو اسحاق على أنه تعالى متكلم بأنه سبحانه ملك ولا يتم الملك الا بأمر ونهى

يدلّ على أن دلالة المعجزة على تصديق الله للرسول عقلية وهو قول والسؤال مبني على قول آخر كما سبق ( قوله على إرادة تصديقه ) فيه نظر لأنه يدلّ عقلا على إرادة وجوده لا على ما ذكر ولقد أضعفوا القول بأن دلالة المعجزة على الصدق عقلية ( قوله كما يدلّ الخ ) كتخصيص الله زيدا بالوجود في زمن كذا على صفة كذا ، فانه يدلّ عقلا على إرادة الله إيجاده ووقوعه والأفعال بمعنى المفعولات ( قوله وقولهم الخ ) هذا شروع في ابطال السند الواقع في السؤال الذي استدلّ به المعارض ، وكان على الشارح أن يأتي بهذا بعد قوله : انه سؤال قوى ، فكان يقول قلت : قال ابن التلمساني : انه سؤال قوى وجوابه أن قولهم الخ ، ويجعل قوله أن من ادعى الخ سندا للجواب بأن يقول : ألا ترى أن من ادعى الخ ( قوله منزلة التصديق بالقول ) أى منزلة قول الله صدق عبدي ( قوله ولكن تنزل الخ ) المواضعة بمعنى الوضع وعلى زائدة ، وفي الكلام قلب : أى ولكن تنزل منزلة قول موضوع يدلّ على إرادة ذلك : أى التصديق مثل قوله : صدق عبدي فالمعجزة لم تدلّ على أن الله قال ذلك بالفعل ، وحيث فلا يتأتى السور ( قوله كما يدلّ بعض الإشارة على ذلك ) أى التصديق كالأقوال ان فلانا قال لى افعل كذا فكذلك زيد مثلا ، فقلت للذى نقلت عنه ، هل قلت لى افعل كذا ، فأشار لك برأيه ، فذلك الإشارة تنزل منزلة قوله نعم أولا سواء كان ذلك المشير يتأتى منه الكلام أو أ بكم ولا تدلّ على أنه في الجواب قال نعم أولا بالفعل ، فاذا نزلت الإشارة منزلة ذلك سواء كان المشير متكلما أولا فكذلك المعجزة ( قوله والكلام الخ ) استئناف كلام زائد على السؤال وجوابه ( قوله بالسمع ) أى بالدليل السمعي ( قوله والنزاع فيه ) أى في إثباته لله ( قوله لافى العبارات الخ ) هي الألفاظ التي تقرؤها إذ لا خلاف في أنها يقال لها كلام الله ( قوله المتواضع عليها ) أى المتفق على وضعها ( قوله والأفعال كثيرا الخ ) هذا إشارة الى جواب ثان يجمع قوله : في السؤال والمعجزة لا تثبت الخ ، وهذا الجواب مبني على القول بأن دلالة المعجزة على الصدق عادية ، وبهذا صارت الأقوال فيما ذكر ثلاثة ( قوله على الإرادة ) أى إرادة التصديق ، والمناسب للمقام أن يقول على التصديق ( قوله والمعجزة كذلك ) أى تدلّ على الإرادة نظرا للعادة : أى عادة الله مع من ظهرت المعجزة على يديه ( قوله وقد احتج الأستاذ الخ ) جلب الشارح هنا ما للأستاذ من الدليلين العقلين على كونه متكلما ليردّهما معا ويقرر ما يردّان به ، وإن كان أحدهما يردّ بما يردّ به الدليل العقلي السابق ( قوله ولا يتم الخ ) أى ولا يكمل الملك بفتح فكسر : أى من حيث ملكه ، ويصح بضم فسكون ، وهذا هو الدليل الأول ، وتقريره أن نقول : الله ملك وكل ملك لا يكمل ملكه الا بأمر ونهى ينتج الله لا يكمل

ويعجز تردّد الخلاق بين أمر مطاع ونهى متبع ، وقال كل صفة جائزة لابد وأن تستند إلى صفة أزلية والاستحالة ما علم جوازها ، ويستحيل رد الأمر والنهى إلى الإرادة أو العلم وسائر الصفات غير الكلام النفسى على ما سمينه عند إثبات صفة الكلام في فصل صفة المعاني ، فيجب إثباته لله تعالى ، والطريقة الأولى تقول إلى نفي النقائص ، وقد عرفت ما إلى الاستناد في نفيها إلى العقل ، والاعتراض على الثانية أن يقال : لا مانع أن يكون هذا الجواز لتردد الخلاق بين أمر مطاع ونهى متبع يستند إلى صحة أمر بعضا إلى بعض . فإن قيل : يلزم عليه الدور أو التسلسل لأننا ننقل الكلام إلى الأمر من الذى استند إليه المأمور المطيع له ، فإنه يجوز أن يكون ذلك الأمر أيضا مأمورا مطيعا لغيره ، فإن كان الغير مأمورا لزم الدور والالزم التسلسل . قلنا لا يلزم ذلك إلا لو كان يجب أن يكون كل شخص آمرا ومأمورا . أما مطلق الجواز فيكفي في صحته ما سبق ، واحتج الأستاذ أيضا على إثبات الخبر لله تعالى

ملكه إلا بأمر ونهى ، والأمر والنهى من أقسام الكلام ، فيكون الله متكهما وهو المطلوب ( قوله ويجوز الخ ) عطف على قوله : بأنه سبحانه الخ فاللام بمعنى الباء ، وهذا إشارة إلى الدليل الثاني : أى أن العقل يجوز كونهم مترددين : أى يحكم بجواز ذلك الكون لاستحالاته ولا بوجوبه ( قوله متبع ) أى يمتثل مطاع ( قوله وقال الخ ) من قمة الدليل ، وعبر بقال وإن كان يفهم بدونها أن هذا من كلام الأستاذ نظرا إلى أن الاعتراض الآتى وارد على ذلك ( قوله كل صفة جائزة ) أى ومن جلتها كون الخلاق مترددين الخ ( قوله لابد الخ ) أى لابد وأن نكون متعلقة بصفة أزلية ، وهى هنا أمره ونهيه ( قوله والا الخ ) أى والاستناد للصفة الجائزة إلى صفة واجبة بأن لم تثبت الصفة الواجبة التى تستند إليها الجائزة ( قوله استحالة ما علم جوازها ) وهو هنا كون الخلاق مترددين الخ ، وحينئذ يجب أن يكون كون الخلاق مأمورين أو منهيين مستندا إلى أمر ونهى ثابتين لله فى الأزل ، والأمر والنهى من أقسام الكلام ، فيكون الله متكهما وهو المطلوب ( قوله فيجب إثباته لله تعالى ) هذا نتيجة دليل الأستاذ ( قوله والطريقة الأولى ) هى الاستدلال بأن الله تعالى ملك الخ ( قوله تقول إلى نفي النقائص ) لأن الملك إذا لم يأمر ولم ينه كان أبكم وأبكم نقص فى حقه ، فيجب له الكلام الذى هو كمال فى حقه ( قوله وقد عرفت ) أى من قوله سابقا والتحقيق الاعتماد الخ ( قوله ما ) أى الضعف الذى ( قوله فى نفيها ) أى النقائص ( قوله والاعتراض على الثانية ) أى على قوله فيها وكل صفة جائزة الخ ( قوله لتردد الخ ) أى المتعلق بتردد الخ ( قوله إلى صحة ) الأولى حذف صحة ( قوله يلزم عليه ) أى على استناد تردد الخلاق بين أمر مطاع ونهى متبع إلى أمر بعضا لبعض ( قوله فإن كان الغير مأمورا ) أى مباشرة أو بواسطة أو وسائط ( قوله لا يلزم ذلك ) أى الدور أو التسلسل ( قوله إلا لو كان يجب الخ ) أى ومعلوم أن ذلك لا يجب ( قوله أما مطلق الجواز ) أى المتحقق فى كون بعض الأشخاص آمرا فقط وبعضهم مأمورا فقط ( قوله فيكفي الخ ) أى فلا يلزم عليه دور ، وحينئذ فيكفي الخ ( قوله ما سبق ) أى من استناد كون بعضنا مأمورا إلى أمر بعض ( قوله الخبر ) أى الذى هو أحد أقسام الكلام ، وقد أفاد فيما سبق الأمر والنهى

بأن كل عالم يجد في نفسه حديثا مطابقا لمعلومه بالضرورة ، ولا معنى لكلام النفس الا ذلك . واعترضه شرف الدين بن التماساني بأن اثبات قضية كلية عامة تشملنا وتشمل الباري جل وعلا من قضايا جزئية وجدانية قد لا يساعد الخصم على تسليمه وأخذ القضايا الكلية عن المحسوسات والوجدانيات لا تتم الا باستقراء عادات ، وانبت أحكام الله تعالى وصفاته لا تؤخذ من القضايا العاديات ، فالوجه الاعتداد على السمع ، وسننقح ان شاء الله تعالى معنى الكلام القديم الموصوف به جلّ وعلا .

(ص) ولا يستغنى بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا لما نجد من الفرق الضروري بين علمنا بالشيء حال غيبته عنا وبين تعلق سمعنا وبصرنا به قبل .

(ش) اعلم أن العقلاء قد اختلفوا في معنى هاتين الصفتين ، فذهب الجبائي وابنه ومن تبعهما الى أن معنى السميع البصير شاهدا أو غائبا هو الحى الذى لا آفة به ، وهذا معنى باطل فإن الحياة ليست من الصفات المتعلقة والسمع والبصر من الصفات المتعلقة

(قوله بأن كل الح) هذه كبرى وحذف الصغرى القائلة الله عالم فالنتيجة الله يجد في نفسه حديثا مطابقا لمعلومه ولا معنى للكلام النفسى الخبرى إلا الحديث المذكور ( قوله بأن اثبات قضية كلية ) هي هنا كل عالم يجد في نفسه حديثا الح ، وفي بعض النسخ أنه : أى الحال والشأن ( قوله من قضايا ) من بمعنى الباء ( قوله وجدانية ) أى من الأمور الباطنية ( قوله قد لا يساعد الخصم على تسليمه ) أى الاتبات هذا اعتراض أول : أى ، وحينئذ فيجوز القدح بأن يقول الخصم أنا عالم بكذا ولا أجد في نفسى حديثا مطابقا له فلا تتم القضية الكلية ، وإنما تتم الجزئية ومنى كانت كبرى الشكل الأول جزئية كان فاسد النظام ( قوله وأخذ القضايا الح ) اعتراض ثان ( قوله عن المحسوسات ) نحوكل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ فهذه قضية كلية مأخوذة من محسوسات لأنك تقول أولا الانسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والبغل كذلك والجار كذلك والفرس كذلك وهكذا فكل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ( قوله والوجدانيات ) أى كما إذا قلت كل عالم يجد في نفسه حديثا مطابقا لمعلومه فإن هذه قضية كلية وجدانية مأخوذة من قضايا جزئية بأن تقول أنا عالم بكذا واجد في نفسى حديثا مطابقا له وزيد يقول كذلك وبكر يقول كذلك وهكذا فكل عالم يجد في نفسه حديثا مطابقا لمعلومه ( قوله عادات ) أعم من أن تكون وجدانية أو حسية : أى استقراء جميع أفرادها ( قوله لما نجد الح ) سند لقوله ولا يستغنى الح ( قوله الضرورى ) أى البديهى ( قوله قبل ) أى قبل غيبته عنا ( قوله أن العقلاء ) أى من المسلمين ولو بحسب الظاهر ( قوله هاتين الصفتين ) أى كونه سميعا وكونه بصيرا ( قوله الجبائي ) نسبة لجبى بالقصر قرية من أعمال خراسان واسمه حسن ( قوله وابنه ) اسمه هاشم ( قوله شاهدا ) أى مشاهدا لنا ، وقوله : أو غائبا : أى عنا ( قوله هو الحى الح ) فقد فسروها بتفسير مركب تركيبا توصيفيا ( قوله وهذا ) أى التفسير بطرفيه ( قوله فإن الحياة الح ) الأولى فإن كونه حيا وهذا اعتراض على التفسير . وحاصل قياس من الشكل الثانى وهو أن تقول الحياة ليست من الصفات المتعلقة باتفاق والسمع والبصر من الصفات المتعلقة باتفاق ينتج

وسلب الآفة لاختصاص له بغير من سلب عنه ، ولأن الانسان يحس من نفسه كونه سمعاً بصيراً والعدم لا يحس ، ولأنه لو صح ذلك اصح أن يقال : العالم والقادر هو الحى الذى لا آفة به ولم يقولوا به ، وذهب الفلاسفة الى أن معنى الرؤية تأثر الحدقة بسبب ارتسام صورة المبصر فيها ، ولهم قولان أحدهما : أن المدرك لنا نفس المثال المنطبع ، وهو الشيء المطابق لما فى الخارج الخالى عن المادة والثانى أن المدرك لنا عين ذلك الشيء بواسطة المثال المنطبع فى الرطوبة الجليدية المؤدية الى الحس المشترك الذى هو مركب من عضلتين مجزوتين على صورة صليب فى مقدم الدماغ .  
قالوا : وأما السمع

الحياة ليست السمع والبصر وتنعكس هذه النتيجة الى قولك السمع والبصر ليسا الحياة وهو المطلوب ( قوله وسلب الآفة الخ ) هذا اعتراض على الجزء الثانى ، وحاصله قياس من الشكل الثانى ، وتقديره أن تقول سلب الآفة ليس له تعلق بغير محله وهو المسلوب عنه الآفة والسمع والبصر يتعلقان بغير محلهما فينتج سلب الآفة بغير السمع والبصر وتنعكس هذه النتيجة الى قولك السمع والبصر ليسا سلب الآفة وهى السم والعمى ( قوله لاختصاص له الخ ) أى لا تعلق له بغير محله وهو من سلبت عنه تلك الآفة ( قوله من سلبت ) أى الآفة ، وفى بعض النسخ من سلب عنه : أى من وقع السلب عنه فيكون المجزور نائباً عن الفاعل ( قوله ولأن الانسان الخ ) اعتراض ثان على الطرف الثانى وهذه مقامة صغرى من قياس من الشكل الثانى ، وقوله : والعدم الخ : أى عدم الآفة ، وقوله : لا يحس : أى لا يحس الانسان به من نفسه وهذه كبراه فينتج السمع والبصر بغير سلب الآفة ( قوله ولأنه لو صح الخ ) اعتراض على الطرفين معا ، وقوله : ذلك : أى تفسير السمع والبصر بالحى الذى لا آفة به ( قوله لصح أن يقال الخ ) أى لصح أن يفسر العالم والقادر بالحى الذى لا آفة به لأنه لا فارق بين تلك الصفات ( قوله ولم يقولوا ) أى الجبائى وولده ومن معهما ( قوله أن معنى الرؤية ) الاضافة بيانية ، والمراد بالرؤية البصر ( قوله تأثر الخ ) فإذا نظرت الى زيد فانه يرسم فى حدقتك صورة زيد التى لامادة لها فى الخارج فالرسم فى الحدقة إنما هو الصورة لانفس زيد ، فإذا ارسمت هذه الصورة فى الحدقة حصل للحدقة تأثر فتأثر الحدقة هو نفس الرؤية ( قوله أن المدرك لنا ) أى بالرؤية ، وقوله : نفس المثال المنطبع : أى المرسم فى الحدقة : أى فإذا وقع بصرى عليك فلا أدرك إلا مثالك : أى صورتك التى ارسمت فى الحدقة ولا أدرك ذاتك ( قوله المنطبع ) أى فى الحدقة ( قوله وهو ) أى المثال المنطبع ( قوله المطابق لما فى الخارج ) أى خارج الأعيان وهو المرئى ( قوله الخالى عن المادة ) صفة لشيء وذلك لأن مادة المرئى كالانسان لا يمكن ارتسامها فى العين ، وإنما يرسم فيها مثال له خال عن المادة فهو مجرد خيال مطابق له ( قوله والثانى الخ ) هذا هو الأقرب فاما جازمون بانازى ونذكر الشيء لامثاله ( قوله فى الرطوبة ) أى محل الرؤية من العين وهو الناظر ، وقوله : الجليدية : أى النسيبة بالجليد فى المعان ( قوله المؤدية الى الحس المشترك ) أى المؤدية للقوة الباصرة التى فى الحس المشترك وإطلاق الحس المشترك على العضلتين المذكورتين غير معروف ( قوله عضلتين ) أى عصبتين ( قوله على صورة صليب ) أى متقاطعتين

فإن الصوت وما يتركب من الحروف والأصوات اذا صادمت الهواء الراكد في الصماخ المجاور للعصبة المقروشة في أقصى الصماخ الممدودة عليه كالجلد على الطبل حصل فيه طنين ، فتشعر به القوة المدركة المودعة في تلك العصبة على رأى أو توديه الى الحس المشترك على رأى ، والحس المشترك على هذا الرأى كحوض تصب فيه خسة أنابيب ، وهى الحواس الخمس ، ولذا سمى مشتركا ، والنفس هى للدركة بواسطته كالوح تقرأه ، ومذهب أهل السنة أن السمع والبصر إدراك كان لا يتوقفان إلا على وجود محل يقومان به ، واختصاص بعض الأشياء بالادراك فى حقنا إنما هو بأجراء الله عادته بخلق ذلك فيه أو عنده ، وحجتهم أن قبول المحل للادراك نفسى له فلا يشترط فيه شرط لزوم توقف الصفة النفسية على شرط وهو محال ،

على هيئة الصلب وقيل على صورة دالين إحداهما في ظهر الأخرى هكذا قد (قوله فإن الصوت) أى البسيط وأشار للمركب بقوله وما تركب الخ فما تركب من الحروف هو صوت الانسان كزيد قائم وما تركب من الأصوات كنعيق الغراب (قوله إذا صادمت الهواء) أى لاقته : أى لاقى الهواء المتكثف بها الهواء الراكد في الصماخ ، وإنما قدرنا ذلك لأن الصوت كيفية قائمة بالهواء فهو عرض (قوله الراكد) هو والمجاور وصفان للهواء (قوله فى أقصى) أى داخل (قوله الممدودة عليه) أى على أقصى الصماخ تفسير المقروشة الخ (قوله حصل فيه) أى فى الصماخ الممدود عليه العصبة (قوله طنين) أى صوت (قوله كالوح تقرأه) أى فكما أن الانسان إذا فطر للوح أدرك ما فيه كذلك النفس تدرك ما فى الحس المشترك (قوله ادراكا) أى صفتا ادراك : أى صفتان يحصل بهما الادراك : أى الكشف والايضاح (قوله لا يتوقفان إلا على وجود محل) أى لأنهما عرضان ولا يتوقفان على اتصال أشعة تخرج من الحدقة تتصل بالمرئى ولا على انطباع صورة المرئى فى الرطوبة الجليدية الكائنة فى الحدقة ولا على مصادمة الهواء المتكثف بالانط للهواء الذى فى الصماخ (قوله واختصاص الخ) جواب عن سؤال وارد على أهل السنة . وحاصله حيث كانا لا يستدعيان محلا مخصوصا بل مطلق محل فلم اختصاص ببعض الحالات دون بعض وما وجه تحققهما عند بعض الأمور دون بعض فقوله بعض الأشياء صادق بالمحل الذى فيه الادراك وبما هو شرط فى الادراك ولذلك فرع على ذلك قوله فيه أو عنده ، فالأول ناظر للمحل كالأذن بالنسبة للسمع والعين بالنسبة للبصر ، والثانى ناظر للشرط كالمقابلة ونفى البعد جدا بالنسبة للرؤية (قوله إنما هو الخ) فيجوز أن يخاف الله السمع فى نحو اليد وتجوز الرؤية مع البعد جدا (قوله وحجتهم) أى على أن اختصاص بعض الأشياء بكون الادراك فيه أو عنده أمر عادى (قوله أن قبول المحل) كالأذن والعين ، وقوله : للادراك : أى الذى هو السمع والبصر (قوله نفسى له) إنما كان قبول الادراك نفسيا للمحل لأنه لو لم يكن نفسيا لاحتاج ذلك القبول الى قبول آخر وهلم جرا فيؤدى إلى محال وهو الدور أو القسلس وهما باطلان فما أذى اليهما وهو كون القبول ليس نفسيا للمحل باطل فثبت أن القبول أمر نفسى للمحل فلا يحتاج لشرط كالمقابلة لأن ما بالذات لا يحتاج لشرط فثبت ما قلناه من أن اختصاص بعض الأشياء بأن الادراك يكون عنده أمر عادى (قوله وهو محال) أى لأن الصفة النفسية لو توقفت

وقد اعترض الامام على من قال : إن الرؤية بسبب الانطباع بأننا نرى نصف كرة العالم وانطباع العظيم في الصغير محال ، وهذا الالتزام صحيح على من يقول : ان المدرك المثل المنطبع لا مطابقة الخارجى بالنسبة لمن يقول ان المنطبع واسطة للادراك ، وألزم الامام أيضا عدم رؤية الأطوال والعروض لاستحالة ارتسام هذه الأبعاد في نقطة الناظر ، واعترضه ابن النجاشي بأنه إن أراد الانطباع بكيفية العظم ، فهو من معنى ما قبله وإن أراد مطلق الانطباع ، لأن الناظر نقطة والنقطة لا امتداد لها ، فكيف ينطبع فيها سائر امتداد فيقال : إنما تمتع لو كانت كرة حقيقية بحيث لا يقابل البسيط منها إلا نقطة . أما إذا كان فيها انطباع مع استدارتها كالليضة مثلا ، فلا مانع من انطباع المثل الصغير المطابق للكبير بحسب العادة ،

على شرط لا تمتع بانتفاء ذلك الشرط ، لكن الصفة النسبية لا تنفي لأن انتفاءها يوجب انتفاء الذات فلزم أن لا تتوقف على شيء . ( قوله وقد اعترض الامام ) أى النسخ الرأى إذ هو المراد عند الإطلاق ، والراى نسبة للرأى بفتح الراء على غير قياس قرينة من قرى العجم وهذا الاعتراض أورده الامام على مذهب الفلاسفة فكان المناسب للشارح تقديم كلام الامام بعد ذكر كلام الفلاسفة ( قوله بسبب الانطباع ) أى مشرطة بانطباع صورة المرئى في الحدقة ( قوله بأننا نرى نصف كرة العالم ) أى ما ظهر لنا من فلك القمر والتعبير بالنصف للتقريب لا التحديد لأن المرئى أكثر منه ( قوله وهذا الالتزام الخ ) هذا ليس من كلام الامام بل من كلام ابن النجاشي اعترض به على الامام فكان على الشارح أن يبين ذلك ( قوله على من يقول الخ ) لأن مثال الشيء يجب مطابقته ومساواته في المساحة لذلك الشيء وانطباع الكبير في الصغير محال ( قوله لا بالنسبة الخ ) عطف على من يقول ، وذلك لأن الواسطة في الشيء لا يشترط فيها المساواة له فالمنطبع حينئذ يكون صغيرا جدا وهو واسطة لرؤية الكبير ( قوله الأطوال ) جمع طول ( قوله والعروض ) جمع عرض ( قوله لاستحالة الخ ) أى فإذا كان شيء طوله مائة ذراع وقلنا إن الرؤية لا تحصل إلا بسبب ارتسام صورة المرئى في الحدقة يلزم على ذلك ارتسام صورة مقدرة بمائة ذراع في الناظر الصغير جدا وهذا محال ( قوله هذه الأبعاد ) أطلق الجمع على ما فرق الواحد إذ لم يذكر إلا بهذين الطول والعرض ولم يذكر العمق فالبعد المفروض أولا طول والمفروض ثانيا عرض والمفروض ثالثا عمق ( قوله في نقطة الناظر ) الاضافة بيانية ( قوله ان أراد ) أى بقوله لاستحالة ارتسام هذه الأبعاد في نقطة الناظر ( قوله فهو من معنى ما قبله ) أى فينتقل به البحث المتعلق بما قبله بأن يقال هذا الالتزام إنما يأتي على قول من يقول ان المدرك نفس المثل الخ ( قوله مطلق الانطباع ) أى وان لم يكن بكيفية العظم ( قوله نقطة ) أى جوهر فرد ( قوله فيقال ) أى في الرد عليه ( قوله إنما تمتع ) أى ارتسام ماله امتداد ( قوله لو كانت ) أى النقطة : أى الناظر ( قوله بحيث لا يقابل الخ ) هذا كالتفسير للكرة الحقيقية ( قوله البسيط ) أى الجوهر الفرد ( قوله إلا نقطة ) أى من السطح الذى توضع عليه ( قوله أما إذا كان الخ ) فيه أن الامام يقول ان الناظر جوهر فرد فيمتنع ارتسام ماله امتداد فيه فكيف يرد عليه ذلك ( قوله انطباع ) أى انبطاح واتساع بحيث لو وضعت على سطح لكان يقع الخامس بأكثر من جزء

وألزم الامام أيضا على القول بالانطباع في السمع أن لا يعرف جهة الصوت وفيه نظر ، وأن لا تسمع الحروف وراء الجدار ، وفيه أيضا بحث ، هذا ما يتعلق بالسمع والبصر على مذهب الفلاسفة وذهب أبو القاسم الكعبي وأبو الحسن البصري إلى ردهما إلى العلم بالمبصرات والسموعات : كالشهود والخبر ، فانهما يرجعان إلى تعلق العلم على وجه خاص ، وقد احتج الفخر على رد هذه المقالة بأننا إذا علمنا شيئا ، ثم أبصرناه أو سمعناه وجدنا بين الحالتين تفرقة يديه ، وذلك مما يدل على أن الابصار والسماع مغايران للعلم ، وإلى هذه الحجة أشرت في أصل العقيدة بقولي : لما يجده من الفرق الضروري الخ إلا أتى فرضت تأخير العلم بالشئ عن تعلق السمع والبصر به والامام فرض العكس ، ولا فرق في الحجة بين الوجهين ، واعترض شرف الدين بن التلساني هذه الحجة بأن مجرد التفرقة لا ينتج أن تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية ، ولا أنها نوعان خارجان عن نوع العلم وهو محل النزاع .

( قوله وألزم الامام أيضا ) أى ألزم الفلاسفة ( قوله أيضا ) أى كما ألزمهم في البصر ( قوله بالانطباع في السمع ) المراد بالانطباع الصدم لأن الصوت إذا خرج من الصوت يصادم الهواء المتكثف به الهواء الراكد في الأذن فيحصل في الصماخ طنين فقشعر به القوة المدركة أو تؤديه إلى الحس المشترك فتدركه النفس ( قوله أن لا يعرف جهة الصوت ) لأن المعروف هو ما في الصماخ فقط وهو الطنين ( قوله وفيه نظر ) لأن جهة الصوت تابعة لجهة الصوت فعرفة الأولى تابعة لمعرفة الثانية وجهة الصوت معروفة لأن الهواء وارد على الصماخ من جهته ( قوله وأن لا تسمع الحروف الخ ) لأن الجدار يرد الصوت عن مسامته للهواء الراكد في الصماخ ( قوله وفيه أيضا بحث ) أى لأن الصوت يسمع من وراء الجدار إن كان هناك منفذ ما فيخرج الصوت من ذلك المنفذ ويصادم الهواء الراكد في الأذن ( قوله وذهب أبو القاسم الكعبي الخ ) هما معتزليان ( قوله إلى ردهما ) أى السمع والبصر ( قوله إلى تعلق العلم ) أى ذى تعلق العلم : أى للذات من حيث كونها عللة على وجه خاص فالشهود هو العالم بما حضر والخبر هو العالم بخفيات الأمور كما أن السميع هو العالم بالسموعات والبصير هو العالم بالمبصرات ( قوله إذا علمنا ) أى بالأخبار ( قوله ثم أبصرناه ) أى أدركناه ببصرنا ( قوله أو سمعناه ) أى أدركناه بسمعنا ( قوله بين الحالتين ) هما الإدراك بالأخبار والإدراك بالسمع والبصر ( قوله أن الابصار ) أى الإدراك بالبصر ( قوله والسماع ) أى الإدراك بالسمع ( قوله مغايران للعلم ) أى وإن كان كل إدراكا : أى ويلزم من مغايرة الابصار والسماع للعلم أن يكون السمع والبصر مغايران للعلم وهو المطلوب ( قوله بأن مجرد التفرقة ) أى بين السمع والبصر وبين العلم ( قوله لا ينتج أن تكون التفرقة بينهما ) أى بين السمع والبصر وبين العلم تفرقة نوعية : أى لا ينتج أن كلا من الثلاثة نوع مستقل من الإدراك وله حقيقة تباين حقيقة الآخر كما يقول أهل السنة ( قوله ولا أنهما الخ ) ولا ينتج أن السمع والبصر الخ ( قوله عن نوع العلم ) الإضافة بيانية ( قوله وهو ) أى خروجهما من نوع العلم ( قوله محل النزاع ) حاصله أن مذهب أهل السنة والامام أن كل واحد من السمع والبصر والعلم إدراك مغاير للآخر ومذهب الكعبي ومن تبعه أن العلم مطلق الإدراك وهما نوعان له ، واحتج الامام على مذهبه



ولامانع من رجوع التفرقة الى كثرة المتعلقات وقتها ، فان البصر يتعلق بالهيئات الاجتماعية ولا يتعلق العلم بذلك في حال الغيبة ، ولذلك يقال ليس الخبر كالعيان ، أو يقال ما المانع من رجوع التفرقة الى اختلاف محل العلمين ، فعند الرؤية يكون العلم حاصل بالقلب والعين ، وعند الغيبة يبقى في القلب بخلق أمثاله ويعدم من العين . وللتشيخ أبي الحسن الأشعري قولان . أحدهما : أنهما ادرا كان يخالفان العلم بجنسهما مع مشاركتهما العلم في أنهما صفتان كاشفتان يتعلقان بالشيء على ماهو عليه . والقول الثاني : أنهما من جنس العلم إلا أنهما لا يتعلقان الابلالموجود المعلوم ، والعلم يتعلق بالموجود والمعدوم والمطلق والمقيد ، وكلاهما مع ذلك صفتان زائدتان على علمه تعالى واحتج على ذلك

بما ذكره من التفرقة فاعترض عليه بأن هذه التفرقة لا تقتضي أنهما نوعان خارجان عن العلم مع أنه محل النزاع فاحتجابه لم يوافق مدعاه ( قوله ولا مانع الخ ) الواو للتعليل سند لقوله أن مجرد التفرقة الخ ( قوله الى كثرة الخ ) وإذا كانت التفرقة ترجع لكثرة المتعلقات وقتها كانت تفرقة اعتبارية لانوعية وكونها اعتبارية لا ينافي أن العلم جنس لهما ( قوله المتعلقات ) أى متعلقات العلم ( قوله فان البصر ) أى فان العلم المسمى بالبصر وهذا تعليل لقوله لا مانع الخ ( قوله يتعلق الخ ) وحينئذ فتعلقاته كثيرة لأنه على سبيل التفصيل ، وقوله : ولا يتعلق العلم : أى الذى لا يسمى بصرا وهو الحاصل بالاخبار ، وقوله : بذلك : أى بالهيئة الاجتماعية : أى وحينئذ فتعلقاته قليلة لأنه على سبيل الاحمال ، وحيث كان الاختلاف بين العلمين المذكورين باعتبار كثرة المتعلقات وقتها كانت التفرقة بينهما اعتبارية لانوعية ( قوله ولذلك ) أى لأجل كون التفرقة لكثرة المتعلقات وقتها ( قوله ليس الخبر ) أى ليس العلم الحاصل بالخبر ( قوله كالعيان ) أى كالعلم الحاصل بالعيان : أى المعاينة والابصار ( قوله أو يقال ) أى فى سند قوله ان مجرد التفرقة لا ينتج الخ ( قوله ما المانع الخ ) وحينئذ فالتفرقة اعتبارية ( قوله بالقلب ) الباء بمعنى فى ( قوله يبقى ) أى العلم ( قوله بخلق أمثاله ) مبني على أن العرض لا يبقى زمانين ( قوله قولان ) أى فى شأن تحقيق هاتين الصفتين ( قوله بجنسهما ) أى ذاتهما والاضافة للبيان ( قوله كاشفتان ) أى يحصل بهما كشف الشيء وانضاحه ( قوله بالشيء ) هو الموجود فقط بالنسبة للسمع والبصر . أما بالنسبة للعلم فإفراد بالشيء ما يشمل المعدوم ( قوله على ماهو عليه ) أى تعلقا آتيا على الحالة التى هو متلبس بها ذلك الشيء ( قوله أنهما من جنس العلم ) الاضافة للبيان : أى انهما فردان من أفراد العلم وليست حقيقتهم مباينة له ( قوله إلا بالموجود ) أى فى خارج الأعيان ( قوله المعلوم ) أى المتعين المشخص فى الخارج بأن لا يكون كلياً كأفراد الانسان وهذا وصف كاشف ( قوله والمطلق ) أى الحقيقة الكلية وهذا من عطف الخاص ان أريد بالمعدوم ما لا وجود له فى الخارج كان له وجود ذهنى أم لا أما ان أريد به ما لا وجود له مطلقا كان من عطف المغاير ( قوله والمقيد ) أى الماهية الجزئية المقيدة بالتشخصات : أى الجزئيات الموجودة خارجا التى هى أفراد المطلق ( قوله مع ذلك ) أى مع كونهما فردين من أفراد العلم ( قوله زائدتان على علمه ) أى مغايرتان له فى المفهوم لامتباينتان له لأن الأفراد لا تباين الجنس ( قوله واحتج ) أى الأشعري ( قوله على ذلك ) أى على ما ذكر من القول الأول القائل إن حقيقة كل منهما مباينة لحقيقة العلم لأن هذا هو الذى قاله الفخر الرازى ، واحتج له بما مر ،

بما احتج به الفخر . قال ابن التلمساني : وما ذكرناه من الاشكال ولرد عليه ، ومن قال من المعتزلة إنه صحيح بصير لنفسه ، فهو يردهما الى العلم ، وصار بعض المعتزلة الى أن الباري جل وعلا عما يقول الظالمون علوا كبيرا ، لا يرى كما أنه لا يرى ، وهو قياس مذهبهم في اشتراط اتصال الأشعة وانبعاتها من بنية مخصوصة والمقابلة أومافى حكمها في الرؤية ، وسيأتى إن شاء الله تعالى في فصل الرؤية لإبطال مذهبهم في ذلك بأشبع قول .

(ص) وبهذا ثبت كونه مدركا عند من أثبته والتحقيق فيه الوقف لما تقدم من أن التحقيق في نفي النقائص الاعتماد على السمع ، وقد ورد في السمع والبصر والكلام ولم يرد في الادراك وجزم بعضهم

ويحتمل أن اسم الإشارة للقول الثاني وهو المتبادر فيكون احتجاجا على الزيادة : أى على كونهما صفتين زائدتين على العلم ( قوله بما احتج به الفخر ) هو ما ذكره الشارح سابقا بقوله ، وقد احتج الفخر على رد هذه المقالة الخ ، والمراد بقوله بما احتج الخ بدليل اتفق أن الفخر احتج به لأن الفخر من أتباع الأشعرى فاحتججه متأخر عن احتجاجه ( قوله من الاشكال الخ ) هو ما ذكره الشارح سابقا بقوله : واعترض شرف الدين ابن التلمساني هذه الحجة ، وقوله : يأتى عليه : أى على ذلك الاحتجاج بأن يقال ان مجرد هذه التفرقة لا ينتج الخ هذا على احتمال كون الاحتجاج للقول الأول وعلى احتمال كون الاحتجاج للقول الثاني فقال إن التفرقة لا تنتج الزيادة إذ لا مانع من رجوع التفرقة لكثرة المتعلقات وقتها ( قوله لنفسه ) أى لذاته لا لأجل سمع ولا لأجل بصر قام به فالإمام للتعليل ( قوله يردهما ) أى السمع والبصر ( قوله الى العلم ) الذى يناسب الموضع عليه الى الذات ، وقد يقال المراد الى الذات من حيث كونها عالمة بالسموعات وعالمة بالمبصرات ( قوله وصار ) أى ذهب ( قوله لا يرى ) بفتح أوله ( قوله لا يرى ) بضم أوله ( قوله قياس ) أى مقتضى ( قوله اتصال الأشعة ) أى يارنى ( قوله وانبعاتها ) أى خروجها ( قوله من بنية مخصوصة ) أى عضو مخصوص ، وهو الحدقة ( قوله والمقابلة ) أى مقابلة الرئى للأشعة الخارجة من حدقة الرأى ( قوله أومافى حكمها ) كرؤية الانسان نفسه في المرآة أو الماء ، ففي هذه الحالة يصبر الرأى في حكم المقابل للأشعة ( قوله وبهذا ) متعلق بقوله : يثبت ، وتقديم المعمول لافادة الحصر : أى إن ثبوت كونه مدركا إنما هو بهذا الدليل دون غيره ، وقد مرّ ضعف هذا الدليل العقلى ( قوله عند من أثبته ) أى الادراك : كالفقضى أبى بكر الباقلانى وإمام الحرمين والفخر الرازى ( قوله والتحقيق ) هو ذكر الشئ على الوجه الحق فيقابلة الباطل ، وقد يطلق على ذكر الشئ بدليله ( قوله فيه ) أى الادراك ( قوله الوقف ) أى الامساك عن القول بثبوته أو نفيه ( قوله لما تقدم الخ ) أى المقتضى لاتفائه ، وفي العبارة حذف : أى وللدليل السابق العقلى الذى يدل على ثبوته ، فاندفع بهذا ما يقال إن قوله : لما تقدم الخ إنما يفتح النفي لا الوقف ( قوله في نفي النقائص ) أى السابقة من الحكم والصمم والعمى . أما غيرها كالعجز والجهل ، فالعمدة في انتفائها الدليل العقلى ( قوله وقد ورد في السمع ) أى الدليل السمعى والواو للتحال ( قوله ولم يرد )

بنفيه لما رآه ملزوما للاتصال بالأجسام : يعنى ويدخل فى العلم والحق أنه لا يستلزمه . وبالجملة  
فمجموع ما فيه ثلاثة أقوال وأقربها الوقف كما قدمناه .

(ش) الإشارة بهذا راجعة الى دلائل كونه تعالى سمعا بصيرا وهو كونهما كمالين فى حق الحى  
زائدين على العلم للفرقة الضرورية بين العلم وبينهما ، وهذا المعنى ثابت الإدراك ، فيجب ثبوته  
عند من سلك هذا الطريق العقلى ، وقد قدمنا ما فى ذلك ، ويعنون بالإدراك إدراك المسموعات  
والمشمومات والمذوقات ، فقولى : وبهذا يثبت كونه مدركا عند من أثبتته معناه أن دليل الإدراك  
عند القائلين به ان قالوا : ان الادراكات المتعلقة بهذه الأشياء زائدة على العلم بها للفرقة  
الضرورية بينهما كما سبق قبل فى زيادة ادراك السمع والبصر على العلم ، واذا كانت زائدة على  
العلم لا يستغنى به عنها وهى كالات وكل حى فهو قال لها ،

أى السمع ( قوله بنفيه ) أى انتفائه ( قوله لما رآه ) أى الإدراك : أى اعتقده ( قوله ملزوما  
للاتصال الخ ) أى ملزوما عقلا للاتصال بالأجسام ، فالمشوم لابد فى ادراك راعته من اتصال الهواء  
المتكيف برأعته الى الأنف ، والمذوق لابد فى ادراك طعمه من اتصال الجسم الذائق بالمذوق ،  
والملموس لابد فى ادراك كيفيته من اتصال الجسم اللامس بالملموس ( قوله يعنى ) معمولة مخدوف  
أى يعنى أنه غير زائد ( قوله ويدخل ) أى الإدراك : أى متعلقه من المشمومات والمذوقات  
والملموسات ، وقوله : فى العلم : أى فى متعلقه ، فكل ما أدرك به على فرض ثبوته ، فهو مدرك  
بالعلم ، وحينئذ فيستغنى عنه بالعلم ، فتكون صفة الإدراك غير ثابتة . ثم ان المراد بالعلم هنا الكون  
عالما ، وبالإدراك كونه مدركا لأن الكلام فى المعنوية ( قوله أنه ) أى الإدراك ( قوله لا يستلزمه )  
أى لا يستلزم الاتصال ، بل الاتصال سبب عادى لا أنه لازم عقلا لا يمكن تخلفه ( قوله وأقربها  
الوقف ) أى أقربها للصواب . ثم إن هذا يقتضى أن غيره قريب للصواب مع أن قوله أولا  
والتحقيق الخ يقتضى أن غيره باطل اذ التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق ، وأيضا قوله :  
كما قدمناه لا يلائم هذا إذ الذى قدمه هو قوله : والتحقيق فيه الوقف ولم يتقدم له أن أقربها  
الوقف ، فالناسب والتحقيق منها الوقف كما قد ساء اللهم إلا أن يكون استعمل قوله وأقربها  
الوقف بمعنى والتحقيق منها الوقف ( قوله وهو كونهما الخ ) أى وكل كمال فى حق الحى  
يجب للسوى ، فالكبرى مخدوفة ( قوله للفرقة الخ ) وقيل لزيادتهما على العلم ( قوله وهذا  
المعنى ) أى كونهما كمالين الخ ( قوله وقد قدمنا ما فى ذلك ) أى من البحث بأن ذاته تعالى لم  
تعرف لنا حتى نحكم عليها بأن السمع والبصر كالات فى حقها وأن ضد ذلك نقص فى حقه ( قوله  
ويعنون ) أى المثبتون للإدراك المتمسكون بالدليل العقلى ( قوله ادراك الملموسات ) أى ادراك  
كيفياتها ( قوله والمشمومات ) أى وادراك المشمومات : أى إدراك روائحها فهو نوع ثان من  
مطلق الإدراك وما بعده نوع ثالث ( قوله والمذوقات ) أى وادراك المذوقات : أى ادراك طعومها  
( قوله ان قالوا ) أى قولهم فهو فى تأويل مصدر خبران ( قوله بهذه الأشياء ) أى الملموسات والمشمومات  
والمذوقات ( قوله بينهما ) أى بين العلم بها وبين ادراكها ( قوله به ) أى العلم ( قوله عنها )  
أى عن الإدراك المتعلق بهذه الأشياء ( قوله وهى ) أى الادراكات المتعلقة بهذه الأشياء كالات :

فاذا لم يتصف بها اتصف بأضدادها وأضدادها نقص ، لأن فيها فوت كمال ، والنقص في حقه جل وعلا محال ، فوجب أن يتصف بتلك الادراكات زائدة على علمه جل وعلا . لكن على ما يليق به تعالى من نفي الاتصال بالأجسام ونفي الذات عن ذاته العلية والآلام ، ولهذا أجمعوا أن لفظ الشم والنوق واللمس لا يصح إطلاقه في حقه تعالى لما يؤذن به من الاتصالات وتجدد الكيفيات ، وكل ذلك في حق من تنزه عن الحدوث في ذاته وصفاته محال ، وإنما الادراك المتنازع في إثباته في حقه تعالى أمر وراء الشم والنوق واللمس ، وليست هذه الثلاثة نفس الادراكات ولا لازما عقليا لها ، وإنما هي في حقنا أسباب عادية يخلق الله جل وعلا معها الادراك غالبا ، وبدل على أن الادراك أمر زائد عليها ، أنك تقول شملت التفاحة فلم أجد لها ريحا ، وكذا لمست وذقت فلم أجد ولو كان الادراك غير زائد عليها لكان هذا اللفظ متناقضا ولما اعتقد بعض العلماء الملازمة العقلية بين الادراك وبينها ، وإيهام ذلك منع أيضا إثبات هذه الادراكات له جل وعلا ، وجعل الاحاطة بمتعلقاتها داخلا في علمه تعالى ، وإلى هذا القول أشرت بقولي : وجزم بعضهم بنفيه : أي بنفي الادراك المتعلق بالمشومات والمذوقات والملموسات .

أي وكل كمال يجب لله وهذا شروع في دليل ثبوت الادراك له تعالى بعد أن أثبت زيادته على العلم ، وأشار لنتيجته بقوله بعد فوجب أن يتصف بتلك الادراكات ، ولما كانت الكبرى نظرية أقام عليها دليلا بقوله وكل شيء أحذف صفراء . والأصل الله شيء وكل شيء قابل للانصاف بالحكمالات فأنته قابل للانصاف بالحكمالات ( قوله فاذا لم يتصف الخ ) من جهة دليل كبرى القياس الأول : أي وحيث ثبت أنه تعالى قابل للانصاف بالحكمالات لو لم يتصف بها بالفعل لانصاف بأضدادها لكن التالي باطل فبطل المقدم ، وقوله : وأضدادها نقص أي وكل نقص في حقه محال وهذا دليل للاستثنائية ، وإذا استحال الانصاف بأضداد الحكمالات وجب الانصاف بها وهو المطلوب ( قوله ونفي الذات الخ ) أي ونفي تكيف ذاته بالذات والآلم ، وليس المراد نفي ادراك ذلك ( قوله ولهذا ) أي لقولنا لكن على ما يليق به تعالى الخ ( قوله لما يؤذن ) أي لما يورمه الاطلاق ( قوله من الاتصالات ) لأن الشم تطلب رائحة الجسم واللمس ملاقة جسم لآخر لمعنى فيه والنوق ملاقة عضو مخصوص للجسم لطلب معنى فيه ( قوله وتجدد الكيفيات ) أراد بها الذات والآلام وكما أن تجددها مستحيل كذلك أصل الكيفية مستحيل في حقه تعالى ( قوله وراء ) أي غير ( قوله ولا لازما ) الأولى ولا ملزوما بدليل آخر الكلام ( قوله وإنما هي ) أي الشم والنوق واللمس ( قوله أسباب ) أي للادراك ( قوله غالبا ) أي وقد يتخلف الادراك عنها ( قوله أمر زائد عليها ) أي أمر مغاير لها ( قوله غير زائد عليها ) أي بل هو عينها ( قوله وبينها ) أي الثلاثة اللمس والنوق والشم ( قوله وإيهام ) عطف على الملازمة وهو مصدر مضاف المفعول : أي واعتقد أن إثبات هذه الادراكات يورهم الملازمة العقلية بين الادراك وبين الشم والنوق واللمس هذا ، والأولى الاقتصار على الأول لأن الإيهام المذكور لا يفتح المدعى : أعني القول بنفيها ( قوله أيضا ) أي كما منع إثبات الشم والنوق واللمس له تعالى اتفاقا ( قوله وجعل الخ ) أي وجعل الادراك لمتعلقاتها مثل السكر والمسك ( قوله داخلا في علمه ) أي أنه قد من أفراد

يعنى ويستغنى عنه بالعلم ، وقول لما رآه ملزوما للاتصال هذه حجة الثانى ، وقوله : والحق أنه لا يستلزمه : أى الإدراك لا يستلزم الاتصال بالأجسام لما عرفت أن الإدراك أمر وراء الاتصال ، والاتصال شرط فيه بالنسبة البنا عادة لاعقلا ، وقولى والتحقيق فيه الوقف : أى فى الإدراك بمعنى لا ندري أهو ثابت له تعالى زائد على علمه أم لا ، فيترك الجزم بأحد الأمرين لعدم ظهور دليله وهذا القول مختار المقترح وابن التلسانى ، وحجتهما ما أشرنا اليه بعد ، وهوان التحقيق عندهما فى نفي النقائص الاعتماد على الدليل السمعى ، وقد ثبت فى السمع والبصر والكلام كما قديناه فيها ولم يثبت فى هذا الإدراك ، فوجب الوقف عن اثباته وفيه .

(ص) فصل : ثم نقول يتعين أن تكون هذه الأوصاف السبع تلازمها معان تقوم بذاته تعالى ، فيكون قادرا بقدره ومهيذا بإرادته ثم كذلك الى آخرها .  
(ش) يعنى بالأوصاف السبع ما ذكر قبل من كونه تعالى قادرا . ثم كذلك الى متكلمها ، وانما لم يعدها ثمانية بزياة كونه مدركا لما رأى من التنازع فى هذه الصفة الثامنة ، ولما نقل أن التحقيق فيها الوقف . وأما كونه قديما وباقيا

علمه فالعلم الذى هو الإدراك له أفراد من جللتها المتعلق بالسكر والمسك مثلا فالعلم يتنوع لأنواع اعتبارية بحسب المتعلق لكن مرّ فى تقرير كلام المصنف أن متعلق الإدراك هو الداخلى فى متعلق العلم ( قوله يعنى الخ ) معمول يعنى محذوف : أى يعنى أنه غير زائد على العلم ، وحينئذ فيستغنى عنه به ( قوله لا يستلزم ) أى عقلا ( قوله وراء الاتصال ) أى مغاير له متفك عنه ( قوله أم لا ) أى أوليس بثابت فهو مقابل قوله أهو ثابت ( قوله لعدم ظهور دليله ) أى خلفاء دليل الجزم بكل من الأمرين فوجب الوقف ( قوله وحجتهما ) أى المقترح وابن التلسانى للقول بالوقف ( قوله ما أشرنا اليه الخ ) مقتضى هذا أن قوله بعدم ظهور دليله ليس حجة لهما مع أنه نفس الحجة لهما للقول بالوقف ، وأما ما ذكره من أن التحقيق أن للتعتمد عليه فى نفي النقائص الدليل السمعى الخ فنقول هذا لا يظهر حجة للقول بالوقف بل إنما يظهر حجة للقول بعدم الإدراك .

## فصل

( قوله ثم نقول الخ ) ثم للترتيب الاخبارى والنون للمتكلم ومعه غيره من أهل الفن ( قوله يتعين الخ ) قدح فى نفي المعتزلة صفات المعانى ( قوله الأوصاف السبع ) هى المعنوية ، وتسمى أحكاما والأولى السبعة لأن المعنود مذ كر ( قوله تلازمها معان ) جمع معنى وهو الصفة الموجودة فى الخارج القائمة بالحل الموجبة له حكما ( قوله تقوم بذاته ) وصف كاشف ( قوله بزياة كونه الخ ) الباء سببية ومدخولها مصدر مضاف لمفعوله ( قوله لما رأى الخ ) فيه أن وجود التنازع لا ينتج عدم ذكرها لجواز الترجيح فى أحد القولين ، فالأولى الاقتصار على التعليل الثانى لظهوره ( قوله ثمانية ) لكن الإدراك تحته صفات ثلاث ، وزاد بعضهم رابعا وهو الإدراك للذات والآلام

فقد تقدم ما في ملازمتها أصفى القدم والبقاء . واعلم أن هذه الصفات السبع التي فرغ من برهان ثبوتها تسمى لأجل ملازمتها معاني أخرى ، هي علل لها صفات معنوية وأحوالا معنوية نسبت إلى المعاني التي هي عليها ككونه قادرا علته القدرة وكونه عالما علته العلم وهكذا إلى آخرها ، وتسمى هذه العلل الملازمة للمعنوية صفات المعاني ، فالمعنوية صفات ثابتة للذات لاتنصف بوجود ولاعدم معاملة بمعنى قائم بالذات وعليها صفات موجودة قائمة بالذات موجبة لها حكما ، وهو تلك الصفة المعنوية . هذا كله على القول بصحة الوسطة بين الوجود والعدم . وأما على القول بنفيها فليس ثم إلا الذات وصفات المعاني الوجودية ، ولا معنى عندهم لكونه عالما وقادرا الا قيام العلم والقدرة به فلا حال عندهم لامعنوية ولا نفسية . وبالجملة فالتسكلمون على فريقين فريق ينفي الحال وفريق يقبها ، وحقيقة الحال صفة اثبات لاتنصف بالوجود ولا بالعدم ، فالقائلون بنفي الأحوال كالشيخ أبي الحسن

فالمعنوية حيثئذ إحدى عشرة صفة (قوله فقد تقدم الخ) أي فقد تقدم الخلاف في كونها ملازمين للقدم والبقاء على أن القدم والبقاء صفتان وجوديتان وعليه فيكون كونه قديما وباقيا حالين أو ليسا ملازمين للقدم والبقاء بناء على أنهما صفتا سلب والصفة السلبية لاتوجب حكما لموصوفها وعلى هذا فكونه قديما وباقيا اعتباران لاحال (قوله هي) أي المعاني الأخرى ، وقوله : علل لها : أي ملازمات للصفات السبع التي فرغ من البرهنة على ثبوتها وجملة قوله هي الخ صفة لمعان آخر (قوله نسبت) أي الصفات التي فرغ من البرهنة عليها ، وهذا بالنظر لما قبل التسمية بالمعنوية ، والإفراد الآن بالمعنوية المعنى العلمي وهذا لم يلاحظ فيه نسبة (قوله ككونه قادرا الخ) الأولى التعبير بالفاء بدل الكاف واسقاط الكاف فيما بعد (قوله علته القدرة) أي فالقدرة مستلزمة للكون قادرا والكون قادرا لازم لها وهكذا (قوله صفات المعاني) من إضافة العالم للخاص وهي الإضافة التي للبيان (قوله ثابتة) أخرج به السلبية (قوله لاتنصف بوجود الخ) إنما نفي الوجود عنها بعد وصفها بالثبوت لأن الثابت عند مبنى الوسطة قد يكون موجودا فاحتيج لإخراجه ، وأما عند غيرهم فالثابت مرادف للموجود ، وأما نفي العدم عنها فزيادة بيان لأن الثابت لا يكون معدوما لكنه لما نفي الوجود عنها فربما يتوهم ثبوت العدم فتعرض له (قوله معاملة الخ) أخرج به الصفة النفسية على القول بأنها من الأحوال لامن الاعتبارات (قوله موجودة) أي في الخارج بحيث يمكن رؤيتها ، وقوله : قائمة بالذات لازم لما قبله (قوله موجبة لها حكما) صفة للمعنى القائم بالذات ، والمراد بإيجابها الحكم استلزامها للحكم لا التأثير بطريق العلة أو الطبع ، وقوله : حكما الأولى أحكاما لأن الكلام جار في الجميع (قوله وهو) أي ذلك الحكم (قوله هذا) أي كون المعنوية صفة ثابتة للذات الخ (قوله بصحة الوسطة) المراد من الصحة الثبوت (قوله فليس ثم الخ) أي ليس ثم إلا الذات وصفات المعاني لا المعنوية فلا ينافي أن هناك الصفات النفسية والسلبية فالخصر إضافي لأن نافي الأحوال يقول بالنفسية والسلبية (قوله الوجودية) صفة كاشفة للمعاني (قوله إلا قيام العلم الخ) أي والقيام إضافة واعتبار وهو غير الأحوال (قوله ينفي الحال) هو المعول عليه فلذا قدمه (قوله وحقيقة الحال) أي التي وقع النزاع في ثبوتها ونفيه (قوله صفة اثبات)

الأشعري وكثير من المحققين ليس عندهم من الصفات إلا صفات المعاني ، والقائلون بثبوت الحال كالقاضي وإمام الحرمين يقسمون الصفات ثلاثة أقسام : نفسية ومعنوية ومعاني ، ووجه الخصر أن المتحقق إما أن يتحقق باعتبار نفسه أو باعتبار غيره . الأول الموجود والثاني الحال ، وهو إما أن يكون الغير الذي تحقق به ذات موصوفة أو معنى يقوم بموصوفة . الأول الحال النفسية . والثاني الحال المعنوية ، وقد جعلها بعض المتأخرين ستة أقسام ضم إلى هذه الثلاثة ثلاثة أخرى : وهي السلبية والفعلية والجامعة لجميع الأقسام ، ولهم في تعريف هذه الأقسام عبارات . أما الصفات السلبية ، فقالوا إنها عبارة عن كل ما يمنع أن يوصف به الباري جل وعلا ، وأنحقيق أنها عبارة عن نفي كل ما يمنع الخ ، وذلك كسلب الشريك والجسمية والعرضية ونحو ذلك ، وقد تكون بعض السلب جائزة في حقه تعالى ومنهم من يعبر عنها بالحدوث ، وذلك كعقوه تعالى وحامه بعد الجنابة فانه عبارة عن إسقاط العقوبة مع تحقق الجنابة .

أى صفة ثابتة ( قوله ليس عندهم من الصفات ) أى الثبوتية التى يتصف بها المحل على وجه القيام بها لامطلقا فلا ينافي أنهم يقولون بصفات السلب والصفات النفسية وصفات الأفعال ( قوله يقسمون الصفات ) أى الثبوتية القائمة بالمحل كما يرشد لذلك ما بعده من الخصر ( قوله أن المتحقق ) أى الوصف الثابت موجودا كان أم لا ( قوله الأول الوجودية ) أى المعاني ، وفى بعض النسخ . الأول الموجود : أى الوصف الموجود كالعلم والقدرة وباقى صفات المعاني ( قوله الذى تحقق به ) أى ثبت بسببه ( قوله ذات موصوفة ) المراد بذات موصوفة حقيقة الموصوف كأن الموصوف ذاتا أو صفة ألا ترى أن القدرة من الصفات ولها تعلق بالموجودات ، وهذا التعلق حال نفسى وشأنه أن يتحقق بالقدرة ( قوله الأول الحال النفسية ) أى كالموجود والتحيز للجرم واللونية لليباض والانسانية وتعلق القدرة بالموجودات ( قوله الحال المعنوية ) كالكون قادرا والكون أبيض ( قوله وجعلها بعض المتأخرين الخ ) هذا التقسيم بالنظر لصفة الاله لأنه المقصود أولا وبالذات ، وإن كان يوجد أيضا فى الحادث ثانيا وبالعرض ( قوله أما الصفات ) الأولى الصفة بالافراد لأن المعرفة الماهية لا الافراد كما أن الأولى أيضا حذف كل لأنها لا تستغرق الافراد ، والمقصود بيان الماهية المجملة ( قوله عبارة ) الأولى إسقاطه لأن العبارة فى الأصل مصدر عبر ثم تعورف فى الألفاظ المعبر بها والصفة السلبية ليست افظا ( قوله عن كل ما يمنع الخ ) فيه أن الحدوث والعجز والجهل يمنع أن يوصف بها الباري مع أنها ليست من الصفات السلبية ( قوله والتحقيق ) أى تحقيق ما تقدم وتوضيحه بحيث لا يرد عليه شيء ( قوله ونحو ذلك ) كسلب الحدوث وسلب افتتاح الوجود وسلب انتهاء الوجود وسلب العجز والجهل ( قوله جائزة ) أى لا واجبة كما هو شأن صفاته تعالى ( قوله عنها ) أى عن بعض هذه السلب الجائزة ( قوله بالحدوث ) أى بالمشق منه بأن يقول هذه الصفات حادثة ( قوله وذلك ) أى ما ذكر من بعض السلب الحادثة ( قوله فانه ) أى ما ذكر من العقوبة والحلم فهما صفة واحدة جائزة فى حق المولى لا واجبة له فهى حادثة : أى متجددة بعد عدمه .

وأما الصفات النفسية ، فقليل انها عبارة عن كل حال ثبتت للذات غير معلة ، وقيل هي كل صفة اثبات للذات من غير معنى زائد على الذات ، وقيل هي كل صفة ثبوتية زائدة على الذات لا يصح توهم انتفاؤها مع بقاء الذات الموصوفة بها ، وهي في الحقيقة راجعة إلى شيء واحد ، ويمثلون النفسية بكونه واجب الوجود أزليا أبديا وفيه نظر ، والتحقيق رجوع هذه الصفات إلى السلب ، وقد سبق ذلك والمحققون يرون أن الصفات النفسية لم يعرف منها شيء ، ولوعرفناها لكننا قد عرفنا

وقد يقال حيث فسر العفو والحلم بإسقاط العقوبة كانا من صفات الأفعال لا من صفات السالوب لأن صفات السالوب عبارة عن نفي أمور لا تليق والاسقاط ليس نفي بل هو عبارة عن الكف عن الفعل أي عن الترك له والكف فعل ( قوله وأما الصفات النفسية ) الأولى الأفراد كما في بعض النسخ لأن التعريف للماهية والنفسية نسبة للنفس بمعنى الذات لأن الذات لا تعقل بدونها من نسبة المتعلق بالكسر للتعليق بالفتح ( قوله عبارة ) الأولى حذفه كما أن الأولى حذف كل لما علت آتفا ( قوله غير معلة ) بالجر صفة لحال أو بالنصب حال من فاعل ثبتت وخرج بهذا الأحوال المعنوية كما أنه خرج بقوله ثبتت المعاني والسلبية وهذا التعريف مبنى على أن الصفة النفسية حال لها ثبوت في الخارج غير ثبوت الذات ( قوله كل صفة اثبات ) أي كل صفة ثابتة والأولى حذف كل وخرج بقوله اثبات الوجودية والسلبية ( قوله من غير معنى زائد على الذات ) أي من غير أن تكون هذه الصفة تابعة لمعنى زائد على الذات هذا هو المراد فخرج بهذا القيد المعنوية وليس المراد علم مصاحبها لصفة أخرى من صفات المعاني ( قوله ثبوتية ) أي ثابتة في الخارج ( قوله زائدة على الذات ) وصف كاشف ( قوله لا يصح توهم انتفاؤها الخ ) المراد بالتوهم الوقوع في الوهم : أي الذهن على طريق الحكم : أي لا يصح أن النعم يحكم بانتفاؤها حكما مستقيا مع بقاء الذات الموصوفة بها ، والمراد أيضا لا يصح توهم انتفاؤها الخ : أي بالنظر للذات لا لأمر خارج وحينئذ خرج بهذا القيد المعنوية ، وذلك لأن الصفة النفسية مقومة للذات والمقوم للشيء لا يصح انتفاؤه مع تحقق المقوم به بخلاف الصفات المعنوية فإنه لا يصح انتفاؤها من أجل كونها من صفات الألوهية ، ويصح انتفاؤها عن الذات بالنظر لكونها ذاتا من غير نظر للألوهية ( قوله وهي ) أي تلك الأقوال ( قوله في الحقيقة ) أي وأما بحسب اللفظ فمختلفة ( قوله ويمثلون ) أي الصفة النفسية في جانب الاله ( قوله أزليا أبديا ) لازم لقوله واجب الوجود لأن معناه الذي لا يقبل الانتفاء لا أزلا ولا فيا لا يزال ( قوله وفيه ) أي في التمثيل بما ذكر للنفسية ( قوله والتحقيق الخ ) سند لقوله وفيه نظر فالواو للتعليل ( قوله هذه الصفات ) أي كونه واجب الوجود الخ ( قوله إلى السلب ) أي الانتفاء : أي وإذا كانت ترجع إلى صفات سلبية فلا يصح جعلها نفسية ( قوله وقد سبق ذلك ) أي رجوع هذه الصفات إلى السلب لأن واجب الوجود هو الذي لا يقبل الانتفاء والأزلي والأبدي يرجعان إلى القسم والبقاء ، وتقدم أنهما سلبيان على الصحيح ( قوله والمحققون الخ ) إشارة لمصرى واستدل عليها بدليل الخلف وهو اثبات المدعى بإبطال قبيضه ( قوله لم يعرف الخ ) أي لم يعرف بالسكنه ، والحقيقة لا بالرسم وإلا فهي معروفة مثبتة في كتب الكلام ولا خصوصية للنفسية بذلك بل مثلها المعاني فانها لم تعرف بالسكنه بل بالرسم أيضا ( قوله ولوعرفناها )



الذات ، ولا يعرف الله الا الله . وأما الصفات المعنوية ، فهي عبارة عن كل حال ثبتت للذات معللة بمعنى قائم بالذات ، وقيل هي كل صفة لازمة للذات لأجل معنى قائم بالذات . وأما صفات المعاني فهي عبارة عن كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكما ، وقيل هي المعاني الموجبة للأحوال ، فيبين المعاني والمعنوية تلازم عند أهل السنة تلازم العلة لمعلولها . وأما صفات الأفعال فهي عبارة عن صدور الآثار عن قدرته وإرادته جل وعلا . وأما الصفة الجامعة لجميع الأقسام : فهي عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج فيه سائر الأقسام الستة ، ومثال الصفات المعنوية كونه عالما قادرا صريدا حيا إلى آخرها ، ومثال صفات المعاني العلم والقدرة والإرادة والحياة إلى آخر الصفات السبع أو الثمان ، ومثال صفات الأفعال خلق الله جل وعلا ورزقه وإحسانه ، ومنهم من يمثلها بالأسماء الدالة عليها : كالخالق والرازق والمهي والمعبود ، ومثال الصفات الجامعة عزة الله تعالى وجلاله وعظمته وكبرياؤه وتحوز ذلك .

أى ولكنه لئنا قد عرفنا الذات : أى لكن التالى باطل فبطل المقدم ، وقوله : ولا يعرف الله إلا الله دليل للاستثنائية وإطلاق المعرفة على الله مشاكلة ، ثم ان الضمير فى قوله ولو عرفناها الخ ان كان راجعا للصفات النفسية كلها فالدليل غير مطابق للمدلول إذ المدعى أنا لم نعرف منها شيئا والسالبة الكلية إنما يناقضها الموجبة الجزئية لا الموجبة الكلية ، وان كان راجعا إليها باعتبار بعضها : أى ولو عرفنا شيئا منها فلا نسلم الملازمة إذ لا يلزم من معرفة بعض نفسيات الشيء أن يعرف ذلك الشيء ، ويحاج بأن المراد الثانى والملازمة صحيحة بمعنى أن معرفة البعض تستلزم إمكان معرفة الباقي إذ لا فرق وذلك يؤدى إلى معرفة الموصوف لكن تأنيث الضمير يعده أو بأن الضمير للجنس من غير قيد التعميم ولا التبعض وذلك يستلزم ما ذكر ثم اللازم المذكور فى كلام المصنف هو معرفة الحقيقة لا العين إذ لا يلزم من معرفة الصفة النفسية للشيء معرفة عينه ( قوله ثبتت للذات ) قيد لبيان الواقع ( قوله معللة ) بالجر صفة لخال أو بالنصب حال من ضمير ثبتت وقوله : قائم بالذات صفة كاشفة ( قوله حكما ) أى صفة معنوية ( قوله وقيل هي المعاني الخ ) هذا تعريف لفظي ( قوله فيبين الخ ) تفريع على التعريفين جميعا ( قوله تلازم ) التعبير به يقتضى أن كلا لازم وملزوم مع أن المعروف أن المعاني ملزومة والمعنوية لازمة ( قوله تلازم العلة لمعلولها ) أى كتلازم العلة المؤثرة لمعلولها عند القائل بها ( قوله وأما صفات الأفعال ) الأولى وأما صفة الفعل بالافراد ( قوله عبارة ) الأولى حذفه ( قوله صدور الآثار الخ ) الأولى صدور الآثار عن الله بواسطة قدرته وإرادته والصدور عن الإرادة من حيث التخصيص وهو من قبيل التأثير . بقى أن صفة الفعل صفة للمولى وصدور الأثر صفة للآثر لا للمولى ، فالمناسب أن صفة الفعل هي تعلق قدرة الله بالمقدور ( قوله لجميع الأقسام ) أى ما عداها ( قوله عبارة ) الأولى حذفه ( قوله سائر ) أى باقى ( قوله ومنهم من يمثلها الخ ) فيه أن الخالق مثلا هو الذات التى ثبت لها الخلق وهذا ليس صفة فعل ( قوله عزة الله ) تكون بقدرته وعلمه وهكذا وبكونه عالما وهكذا وبخلقته بدائع المصنوعات وإحيائه الأموات وهكذا ، ويقال أيضا : عز عن الشريك والصاحبة والولد والحدوث ونحو ذلك من صفات السلوب وكذا يقال جل وعظم مثلا عن كذا ؛

ومن المحققين من يقسم صفات الباري جل وعلا باعتبار آخر غير ماسبق الى قسمين : الى اضافات لوجود لها في الأعيان : كتعلق العلم والقدرة والارادة وهي متغيرة متبدلة ، والى حقيقة كنفس العلم والقدرة والارادة ، وهذه قديمة لا تتغير ولا تبدل .

(تنبيه) احتج القائلون باثبات الأحوال وأنها واسطة حقيقة بين الوجود والعدم بأن الوجود مشترك زائد على الماهية ليس بموجود والا لساوى وجوده وجود غيره فيزيد وجوده ، فننقل الكلام الى هذا الوجود الثاني : ثم كذلك ويتسلسل

وبكذا ، فلما كانت العزة الخ محتملة للتجليات والنزبهات سميت جامعة ( قوله ومن المحققين ) كالامام الرازي ومن تبعه كالصد والسعد والبيضاوى ، وهذا اشارة الى تقسيم ثالث ، وتقدم التقسيم الى ثلاثة والى ستة ( قوله الى اضافات ) أى نسب لوجود لها في خارج الأعيان ( قوله كتعلق العلم الخ ) فيه أن التعلق من أوصاف الصفة لامن صفات الذات ، وكيف يعدون هذه التعلقات من صفات الله . وأجيب بأن الصفة لما لم يكن لها قيام بنفسها ، بل هي قائمة بالذات كانت صفتها صفة للذات أيضا بهذا الاعتبار ( قوله وهي متغيرة متبدلة ) ولا يلزم منه التغير في الذات أو الصفة ولا قيام الحوادث بذاته ، لأن التعلق أصم اعتبارى عدى ، فاذا تعلق علم الله بعدم دخول زيد الدار يوم الجمعة . ثم حدث التعلق بالدخول يوم السبت ، فقد تغير تعلقه فقط . وأما على القول بأن التعلق نفسى فلم يحصل تغير أصلا في ذلك التعلق ، ففي يوم الجمعة علم بأنه يدخل يوم السبت ، وفي يوم السبت علم عدم دخوله يوم الجمعة ، والقدرة لها تعلق تنجيزى حادث : أى متجدد بعد عدم وصوله قديم لا يقبل التغير ، والارادة لها تعلق تنجيزى قديم وتنجيزى حادث وصوله قديم ، والسمع والبصر لكل منهما تعلق تنجيزى قديم وصوله كذلك وتنجيزى حادث ، والعلم له تعلقان تنجيزى قديم وتنجيزى حادث : كتعلقه البارحة بحياة زيد ، فاذا مات بعد ذلك فقد تعلق بموته فقد تغير التعلق . وأما العلم فلم يتغير لكن التعلق الثانى على قول ضعيف وأما الكلام فغير الأصم والنهى إنما له تعلق تنجيزى قديم . وأما الأمر فله تعلقان : وصوله قديم وتنجيزى حادث ، ومثله النهى والتغير والتبدل في كلام الشارح بالنظر للتعلق التنجيزى الحادث في جميع ما ذكر ( قوله باثبات الأحوال ) الأولى بثبوت لأن الاثبات فعل من الأفعال ( قوله بين الوجود والعدم ) أى بين الموجود والمعدوم ( قوله مشترك ) أى اشتراكا معنويا بين جزئيات فالقائم بالواجب والممكن كان كل منهما صفات أودوات كزيد والمولى ، والمعانى القائمة بهما جزئيات للوجود ، وحينئذ فقول الشارح زائد الخ : أى زائد جزئياته على الماهية : أى الذات . ثم إن هذا الجزئى الذى هو من جزئيات الوجود الزائد على الذات يحتمل أن يكون موجودا ، ويحتمل أن يكون معدوما ، فأخذ الشارح في إقامة الدليل على بطلان الاحتمال الأول وهو أنه موجود ، فقال : ليس بموجود الخ ( قوله ليس بموجود الخ ) أى لو كان الموجود موجودا لساوى وجود ذلك الوجود وجود الذات من جهة أن وجود الوجود زائد عليه كما أن وجود الذات زائد عليها . لكن التالى باطل لأننا ننقل الخ ، فخذ الشارح الاستثنائية وذكر دليلها ( قوله والا ) أى والا لو كان موجودا ( قوله وجوده ) أى الوجود ( قوله وجود غيره ) أى كالذات ( قوله فيزيد الخ )

ولا معدوم والا لا تصف الشيء بنقيضه إذ المعدوم نقيض الموجود فكيف يكون صفته له ، فاذن  
تعين أنه واسطة وهو المطلوب ، وأيضا السواد يشارك البياض في اللونية ويتخالفه في السوادية  
فيتفيران ضرورة مخالفة ما به التمايز لما به التشارك ، فاما أن يوجد هذان الوصفان للسواد فيلزم  
قيام العرض بالعرض ، أو عندما فيتركب الموجود من المعدوم ، ورد الأول بأن الوجود عين ذات  
الموجود وتميزه عن غيره سلب فلا تسلسل ،

أى من جهة أن كلا منهما يزيد وجوده عليه ( قوله ولا معدوم الخ ) ابطال للاحتمال الثانى : أى  
لو كان الوجود معدوما لزم اتصاف الوجود بعدم لكن التالى باطل فبطل المقدم وثبت أنه واسطة  
بين الموجود والمعدوم ( قوله والا لا تصف الشيء بنقيضه ) أى بما يصدق عليه نقيضه لأن العدم  
على تقدير الواسطة ليس نقيضا للوجود إذ هو أخص من نقيضه ، لأن نقيضه وهو لا وجود صادق  
بالعدم وبالواسطة ، وصراد الشارح بالشيء الوجود بنقيضه العدم ( قوله وأيضا السواد الخ )  
ما تقدم دليل ثبوت الحال النفسية ، وهذا اشارة لميل ثبوت الحال المعنوية ، وحيث فلا وجه  
للإتيان بأيا ( قوله ويتخالفه في السوادية ) أى كما أن البياض يخالف السواد في البياضية  
( قوله فيتفيران ) أى اللونية والسوادية كما يوضحه ما بعده من السند : أعنى قوله : ضرورة الخ  
( قوله ما به التمايز ) هو الفصل كالسوادية في المقام . لكن الفصل الحقيقى للسواد هو القايض  
للبصر واللبياض هو المفرق : أى المضعف للبصر ، واللون جنس لهما ( قوله لما به التشارك )  
هو الجنس كاللونى في المقام ( قوله فلما أن يوجد الخ ) أى وكلا الأمرين باطل ، فتعين المطلوب  
وهو الواسطة ( قوله هذان الوصفان ) أى اللونية والسوادية ( قوله للسواد ) أى لأجل تحصيل  
ماهية السواد بحيث يكون مجموعهما سوادا ( قوله فيلزم قيام العرض بالعرض ) أى اللونية  
بالسواد أو العكس : يعنى لأنه يجب أن يقوم أحدهما بالآخر إذ لو لم يتم أحدهما بالآخر لاستغنى كل  
منهما عن الآخر فلانتم منها حقيقة واحدة ( قوله أو يعد ما ) من باب فرح ، ومثله ما إذا عدم  
أحدهما ، وقوله : فيتركب الموجود : أى هذا السواد الموجود ، وقوله : من المعدوم هو السوادية  
واللونية : أى أومن الموجود والمعدوم وذلك باطل فتعينت الواسطة . لكن قد يقال يلزم على هذا  
أن الموجود يتركب من أجزاء غير موجودة مع أن الأجزاء اذا كانت غير موجودة لزم أن الشكل  
كذلك إلا أن يقال : ان الحال إذا ضم إلى مثله ارتقى لدرجة الوجود ( قوله ورد الأول بأن  
الوجود الخ ) فوجود زيد عين ذاته وعمرو كذلك وهكذا ، وعلى هذا فليس الوجود أصرا كليا  
مشاركاً إنما الاشتراك في لفظ وجود فقط ، فهو موضوع بأوضاع متعددة ، وحيث تميز زيد  
عن عمرو ليس بفصل إنما هو بالسلب بأن يقال : هذه الذات مغايرة لهذه الذات ، أو هذا الوجود  
مغاير لهذا الوجود لمغايرة هذا الموجود لهذا الموجود . ثم انه قد يقال ان هذا الرد مبنى على القول  
بأن الوجود عين ذات الموجود ، وكلام المستدل مبنى على القول بأن الوجود غير ذات الموجود  
وأن الوجود حال ( قوله عين ذات الموجود ) أبقاء بعضهم على ظاهره ، وقال بعضهم : معناه  
أن الوجود ليس له ثبوت في الخارج مغاير لثبوت الذات فلا ينافى أنه حال واعتبار ( قوله  
وتمييزه ) أى الموجود ( قوله فلا تسلسل ) صرحت على ما قبل قوله : وتمييزه الخ ، فلما نسب تقديمه

والثاني بتجوز القيام وفيه نظر . قال بعض الشيوخ من نصر القول بثبوت الأحوال : ان القول بنفسها يستد باب التعليل والحدود والمقدمات الكلية في الأدلة وهو ظاهر ، والمسئلة لها تعلق بمسئلة أصولية وهي كون العموم هل هو من عوارض المعنى أم لا ؟ فعليك بها ، واذا عرفت هذا كله فقصودنا من هذا الفصل اقامة البرهان على ثبوت صفات المعاني له جل وعلا

عليه ( قوله بتجوز القيام ) أى قيام العرض بالعرض ، ألا ترى الحركة فانها عرض وتنصف بالسرعة والبطء وهما عرضان قائمان بها ( قوله وفيه ) أى فى تجوز قيام العرض بالعرض ( قوله نظر ) لأن معنى قيام العرض بالغبر أن يكون العرض تابعا له فى التحيز ، والعرض لا تحيز له حتى يقوم به عرض آخر . هذا والحق أن معنى قيام العرض بالعرض اختصاصه به اختصاص التعت بالمنعوت ، وحينئذ فيجوز قيام العرض بالعرض إذ ليس يلزم أن يكون المنعوت متحيزا ( قوله بعض الشيوخ ) كالغزالي والمقترح ( قوله بنفسها ) أى بنفى ثبوتها ( قوله يستد باب التعليل ) لأن التقاتل بنفى الحال لا يمكنه أن يعمل شيئا ، لأننا اذا قلنا هذا عالم لقيام العلم به أوقادر لقيام القدرة به فلا بد من المغايرة بين العلم والعالية ، والالزم تعليل الشيء بنفسه ، ولا تحصل المغايرة الا اذا أريد بالمعلول أمر وجودى ، وبالعلة الكون علما ، والكون علما حال لم تصل لمرتبة الوجود فصحت العلة للمغايرة بين العلة والمعلول حينئذ ، ولا يصح حل كل منهما على أنه أمر وجودى وإلا لزم تعليل الشيء بنفسه ولا حل الأول على حالة معدومة ، لأن الأعدام لا تعلق ولا يصح أن يكون الثانى عدسيا لأنه لا يكون علة للوجودى ( قوله والحدود ) لأن من نفى الأحوال لا يمكنه أن يحدد شيئا من الحقائق ، لأن الحدود مبنية على الاشتراك فى أمر كلى يعم المعرف وغيره ، والأمر العام لا يكون إلا لانه لو كان موجودا لكان وجوده زائدا عليه ، فيحتاج وجوده لوجود ويشلسل ولو كان معدوما لزم تركب الموجود من المصنوع ( قوله فى الأدلة ) أى التى شأنها الوقوع فى الأدلة : يعنى أن نافي الأحوال لا يمكنه فهم مقدمة كلية ، لأنها مبنية على اشتراك الأفراد فى أمر معنوى نحو : كل انسان حيوان ، والأمر العام الكلى لا يكون إلا لانه نافي الأحوال ليس عنده أمر كلى ، بل زيد وعمرو لا اشتراك لهما الا فى لفظ انسان ، بمعنى أنه وضع لكل واحد بوضع مستقل والانسانية التى فى زيد وعمرو لا اشتراك لهما الا فى لفظ انسان ، وعلى هذا فلامعنى للكلية ، وقد يقال من نفى الأحوال لا يلزم عنده أن يكون هذا الأمر العام الذى يقع فيه الاشتراك حالا ، بل يصح أن يكون أمرا اعتباريا لا ثبوت له الا فى الفن ، وعليه فتصح التعليل والحدود والكمالات ( قوله والمسئلة ) أى مسئلة الأحوال ( قوله بمسئلة أصولية الخ ) الحق أن مسئلة نفي الأحوال وثبوتها لاتعلق لها بالمسئلة الأصولية المذكورة ، بل هذه على حدة وهذه على حدة إذ من يقول بنفى الأحوال له أن يقول : بعموم المعنى ويجعل العموم من الأمور الاعتبارية ، ألا ترى أنه جعل اللفظ متصفا بالعموم ، ولا يسعه جعل اللفظ عاما الا اذا جعل العموم أمرا اعتباريا ( قوله هل هو من عوارض المعنى ) أى فيقال : معنى عام سواء كان المعنى ذهنيا بمعنى الانسان أو خارجيا عينيا كالطير أو عرضيا كالنصب ، وقوله : أم لا : أى أم لا يعرض للمعنى أصلا ، فمن قال بالعموم فى المعنى قال بثبوت الأحوال ، ومن قال بعدم عمومها نفي الأحوال ( قوله على ثبوت صفات المعاني )

والرد على المعتزلة المنكرين لها مع موافقتهم على وجوب كونه جل وعلا قادرا مريدا علما حيا الى آخرها . قالوا وهذه الأوصاف واجبة له تعالى لذاته لا لمعنى ملازم لها يقوم بذاته جل وعلا كما في حقنا ، واستثنوا من ذلك كونه تعالى متكلماً ، فوافقوا على أنه تعالى متكلم بكلام . لكن خالفوا أهل السنة في معنى الكلام الثابت له تعالى ، فهم جعلوه حروفاً وأصواتاً يخلقها جل وعلا في محل من الأجرام ويتكلم بها ولا يقوم به هذا الكلام عندهم لأنه لا يكون الاحداثا وقيام الحوادث بذاته محال ، فمعنى كونه متكلماً عندهم أنه خالق للكلام في غيره ، وجاءهم هذا الفساد من حصرهم الكلام في الحروف والأصوات ، وسيأتى تحقيق القول معهم في ذلك إن شاء الله تعالى . واستثنى معتزلة البصرة أيضاً كونه مريداً ، فقالوا مريد بارادة حادثة لافى محل ، فألزموا في ذلك ثلاثة أمور كلها مستحيلة . أحدها تجديد الأحوال الحادثة على الأثرى جل وعلا ، وذلك يقضى الى حدوث من وجب قدمه ، وقد تقدم بسط ذلك في حدوث العالم والثاني قيام المعنى بنفسه ، وهو محال . والثالث عود حكمه الى ما لم يحم به مع نفي اختصاصه به وهو محال وألزموا أيضاً مخالفة أصلهم

الأولى على وجود المعاني وثبوتها لله تعالى ( قوله والرد الخ ) من عطف اللازم على الملزوم ( قوله لها ) أى لوجودها ( قوله مع موافقتهم الخ ) أى فانكارهم لالمعنى له إذ لالمعنى لعالم في اللغة إلا ذات ثبت لها العلم وهكذا ( قوله وهذه الأوصاف ) أى كونه قادرا الخ ( قوله لذاته ) أى لأجل ذاته لا لمعنى زائد عليها ( قوله ملازم ) الأولى ملزوم ( قوله لها ) أى لتلك الصفات ( قوله كما في حقنا ) فقالوا يزيد مثلاً قادر بقدرة وهكذا ، فقد وافقونا في الحادث وخالقونا في جانبه تعالى ، فقالوا قادر بذاته الخ فرارا من تعدد القدماء ( قوله بكلام ) أى زائد على ذاته العلية ( قوله جعلوه ) أى الكلام الثابت له تعالى ( قوله وأصواتا ) عطف عام ، فالأولى تقديمه على الخاص وهو الحروف ( قوله ويتكلم ) أى ذلك المحل : كالشجرة في قصة موسى ( قوله أنه خالق للكلام ) . وأما ذاته فلم يحم بها كلام لا نفسى ولا لفظى ( قوله هذا الكلام ) أى المركب من الأصوات والحروف ( قوله عندهم ) بل وعند غيرهم أيضاً ( قوله معتزلة البصرة ) كأبى على الجبائى وابنه وعبد الجبار ( قوله بارادة حادثة ) قالوا لأنه لو كان مريداً بذاته لعمت مريدته لكل يمكن لأن ما بالذات لا يختلف ، وهم يقولون بخروج بعض الممكنات عن ارادته كالعاصى ، وقالوا حادثة فرارا من تعدد القدماء ( قوله لافى محل ) أى بل قائمة بنفسها لأنها لو قامت بمحل فإن كان غير الذات العلية لا وجبت الحكم لذلك المحل لالذات العلية ، وإن كان ذلك المحل هو الذات العلية لزم انصافها بالحوادث ( قوله كلها مستحيلة ) أى كل واحد منها مستحيل ( قوله تجديد الأحوال الحادثة ) لأن علة الكون مريدا حادثة ، فليكن العلول كذلك حادثا : أى متجددا بعد عدم وهم وإن لم يقولوا بقيام الإرادة الحادثة به إلا أنهم قد قالوا بقيام حكمها وهو الكون مريداً به ولا فرق في حدوث الذات بين تجديد المعاني عليها وتجدد المعنوية عليها ( قوله ذلك ) أى الافضاء ( قوله عود حكمه ) أى عود حكم المعنى وهو الكون مريداً ، وقوله : إلى ما : أى ذات ، وقوله : لم يحم به : أى لم يحم ذلك المعنى بتلك الذات : أى مع أن المعنى لا يوجب الحكم إلا للذات القائم بها ذلك المعنى ( قوله مع نفي اختصاصه به ) أى مع نفي اختصاص الحكم بما لم يحم به

في نفي صفات المعاني من حيث لم يقولوا مريدا لنفسه كما قالوا قادر لنفسه وعالم لنفسه ، بل بارادة  
 فأجابوا بالفرق فقالوا انه لو كان مريدا لنفسه كما تقول : عالم مثلا لنفسه لم يريدته كل يمكن ،  
 وأصلهم خروج كثير من الممكنات : كالعاصي ونحوها عن كونها مرادة لله تعالى أن يكون في  
 ملكه مالا يريد ، وما تخيلوه في ذلك باطل إذ إرادته تعالى عامة التعلق بكل يمكن على ما يأتي برهانه  
 وتحكمهم بأن النفسى هو الذى يعم لا يخفى فساد ، وهم قد نقضوه في القادرية فاسم زعموا أنه  
 تعالى قادر بنفسه مع أن أفعال العباد الاختيارية غير مقدورة عندهم لله ، تعالى الله عما يقول  
 الظالمون علوا كبيرا ، وأيضا يلزمهم في حدوث الارادة التسلسل من حيث انها حادثة تختص  
 بوجود بدلا عن العدم وزمان معين بدلا عن غيره ، فتفتقر الى ارادة حادثة كما افتقرت سائر  
 الحوادث اليها . ثم ننقل الكلام الى تلك الارادة ، فيلزم فيها ما لزم في الأولى وهكذا أبدا ، ولهذا  
 قال مشايخنا إن كل صفة له تعالى يتوقف الفعل عليها ولا يصح ثبوته بدونها ، فالقول بحدوثها  
 يؤدي إلى التسلسل ، وما أجابوا به من الهوس الذى لا يتخيله عاقل ، وهو أن الارادة لاتراد كما أن  
 الشهوة لاتشتهى ظاهر الفساد لكل ناظر ، فان الارادة الحادثة وجد فيها دليل الافتقار الى ارادة  
 أخرى ، والدليل العقلى يستحيل وجوده بدون مدلوله والشهوة لادليل

المعنى : معنى أنه تعالى إذا كان مريدا بارادة غير قائمة به فلا وجه لكون حكمها ثبت للذات  
 العلية دون غيرها من القويات فثبوت حكمها للذات العلية دون غيرها تحكم لأن نسبة الحكم  
 لجميع من لم يقم به معناه واحدة فتخصيص ذلك الحكم بواحد دون غيره تخصيص بلا تخصيص  
 ( قوله في نفي الخ ) بيان لأصلهم ففي معنى من البيانية ( قوله من حيث الخ ) تعليل ( قوله لم  
 يريدته كل يمكن ) لكن التالى عندهم باطل فبطل المقدم ( قوله وأصلهم الخ ) تعليل الاستثنائية  
 المحذوفة ( قوله ونحوها ) أى كالمكروهات ( قوله في ذلك ) أى الدليل وفي معنى من البيانية  
 وذلك الدليل هو قولهم لو كان مريدا بنفسه لم يريدته كل يمكن ( قوله إذ إرادته الخ ) سند  
 للبطلان والأولى إذ مريدته لأن الكلام فيها ( قوله وتحكمهم ) أى تمسكهم واستدلالهم على  
 قولهم لو كان مريدا بذاته لم يريدته كل يمكن ( قوله بأن النفسى ) أى ما يرجع من الصفات  
 إلى النفس : أى الذات كالمريدية ( قوله هو الذى يعم ) بخلاف ما يرجع من الصفات إلى المعاني  
 فانه لا يعم فالكون مريدا إذا رجع للذات بأن قيل كونه مريدا لذاته فانه يعم جميع الممكنات وان  
 رجع لصفة معنى بأن قيل كونه مريدا بارادة فلا يعمها ( قوله وهم قد نقضوه الخ ) كلام  
 مستأنف حاصله أن ما قالوه في القادرية يعارض استدلالهم على الشرطية القائلة لو كان مريدا بنفسه  
 لم يريدته كل يمكن لأنهم قالوا انه تعالى قادر بنفسه وقالوا بعدم عموم القادرية لأن أفعال العباد  
 الاختيارية غير مقدورة لله عندهم ( قوله في حدوث الارادة ) أى في القول به وفي معنى على  
 ( قوله حادثة ) أى توجد بعد عدم ( قوله تختص الخ ) هو عين حادثة ( قوله مشايخنا ) أراد  
 بهم أهل السنة ( قوله ثبوته ) أى الفعل ( قوله من الهوس ) بيان لما وهو بفتح الواو طرف  
 من الجنون ورجل مهووس بفتح الواو المشددة أصابه ذلك ( قوله وهو ) أى ذلك الهوس الذى  
 أجابوا به عما يلزمهم من التسلسل على قولهم بحدوث الارادة ( قوله دليل الافتقار الخ ) وذلك

على افتقارها الى شهوة أخرى ، بل يجوز أن تنتهي وأن لا تنتهي ، وقد وقع في العادة الاصران  
 فالشهوة مما يجوز أن تتعلق بها الشهوة والارادة الحادثة مما يجب أن تتعلق بها الارادة فظهر  
 الفرق . ثم يلزمهم أيضا قيام الحوادث بذاته تعالى إذ الارادة الحادثة وإن لم يقولوا بقيامها بذاته جل  
 وعلا ، فقد قالوا بقيام أحوالها الحادثة بذاته تعالى ، ولا فرق في الدلالة على الحدوث بين تجدد  
 الأحوال المعنوية الحادثة على الذات وبين تجدد معانيها ، وذهب الكعبي والنجار وأتباعهما  
 إلى إنكار هذه الصفة أصلا ، وتأولوا كونه مريدا لما ورد السمع باطلاقه ، فقال الكعبي :  
 معناه بالنسبة إلى أفعاله أنه خالقها ومنشئها ، وبالنسبة إلى أفعال عبيده أنه أمر بها . وقال  
 النجار : معنى كونه مريدا أنه غير مغلوب ولا مستكره ، وفسر الصفة الوجودية المتعلقة بصفة  
 سلبية لاتعلق لها أصلا بغير من انصف بها ، والدليل على رد هذا المذهب هو الدليل على ثبوت  
 كونه تعالى مريدا وقد تقدم . وأما الفلاسفة فأنكروا صفات الباري كلها قالوا ولا يتصف إلا بسلب  
 كتسميتهم له عاقلا لذاته ومعنى عقلية لذاته عندهم

الدليل هو تخصيصها بالوجود بدلا عن العدم ( قوله على افتقارها ) أي على استحالة افتقارها  
 لأن مدعاهم الاستحالة ( قوله بل يجوز أن تنتهي ) أي كما في المريض المنقطع الشهوة فإنه  
 ينتهي شهوة الاكل وحيث جاز أن الشهوة تنتهي كان الحكم غير مسلم في المقيس عليه حتى  
 يثبت في المقيس على أنه لا جامع بين المقيس والمقيس عليه فلا وجه لقياس أحدهما على الآخر  
 حيث ( قوله وقد وقع الخ ) تعليل أو اضراب ( قوله الاصران ) أي اشتناء الشهوة وعدم  
 اشتئائها ( قوله فالشهوة الخ ) كالحاصل لما تقدم ( قوله فظهر الفرق ) أي بين الارادة الحادثة  
 والشهوة وحيث كان بينهما فرق فلا يصح ماذكروه من القياس ( قوله ثم يلزمهم أيضا الخ )  
 تكرار مع قوله سابقا : أحدها تجدد الأحوال الحادثة الخ ( قوله أحوالها الحادثة ) أراد بأحوالها  
 الكون مريدا ، وحيث فالمراد جنس أحوالها وأراد بالحادثة الثابتة في الخارج بعد عدم  
 لا الموجودة بعد عدم هذا على القول بثبوت الأحوال وأن القدرة تؤثر فيها وعلى القول بنفيها  
 فالحدث هو الموجود بعد عدم وكذا على القول بثبوتها وأن القدرة لا تؤثر فيها ( قوله إلى  
 انكار هذه الصفة ) هي الكون مريدا ، والمراد الانكار بالمعنى الذي ذكره أهل السنة وهو  
 القصد إلى التخصيص فلا ينافي قوله بعد وتأولوا الخ المقتضى عدم الانكار ( قوله أصلا ) أي  
 مطلقا : أي سواء قلنا ان الكون مريدا تابع للذات أو للارادة ( قوله معناه ) أي الكون  
 مريدا ( قوله أفعاله ) أي الله ( قوله أنه أمر بها ) تأويل الارادة بالأمر يقتضي أنها غيره  
 مع أن الأمر والارادة عند المعتزلة شيء واحد فيلزم على هذا التأويل خروجهم عن أصلهم  
 ( قوله انه الخ ) تفسير باللازم ( قوله وفسر ) أي النجاري والأولى التفريع ( قوله الوجودية )  
 الأولى الثبوتية مثل الكون مريدا ( قوله بصفة سلبية ) هو قوله غير مغلوب الخ ( قوله لاتعلق  
 الخ ) كعدم مضرورية زيد فانه صفة لازمة لا غيره ، وأما مثل الكون مريدا فيتعلق بالغير  
 كالأكل والشرب ( قوله وقد تقدم ) أي في قول المصنف ومريدا وإلا لما اختصت بوجود  
 الخ ( قوله صفات الباري ) أي الذاتية بدليل السياق ( قوله كتسميتهم الخ ) وإذا كان مسمى

تجرده عن المادة أو باضافة كنسبتهم له مبدأ أو بقضية مركبة من سلب واضافة كنسبتهم له جوادا ، ومعناه أنه يعطى من غير تحليل ، وقد سلكت المعتزلة آثارهم بتغيير ما نفوذ بالله من الفتن المضلة والأهوال المردية ، وأحيانا الله وأماننا على اتباع السنة ، وأنانا من عصمته وتوفيقه ما يكون لنا في الدنيا والآخرة أعظم جنة آمين يارب العالمين .

(ص) إما لتحقيق تلازمهما في الشاهد . وإما لاثباتها لو ثبتت بالذات لزم أن تكون الذات قدرة ارادة علما . ثم كذلك ما بعدها لثبوت خاصية هذه الصفات لها ، وكون الشيء الواحد ذاتا معنى محال لأنه يلزم أن يضاد وأن لا يضاد وأن يستلزم وجود محل وأن لا يستلزمه ، وذلك جمع بين متناقضين وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا على القول بنفي الأحوال ، وأصل ذلك

بذلك فيلزم اتصافه بذلك لأن الكلام في الوصف لاقى التسمية ( قوله تجرده عن المادة ) أى عن أجزاء تمتد الذات منها وتتركب ولا شك أن التجرد عن المادة صفة سلبية ( قوله أو باضافة ) عطف على سلب ( قوله مبدأ ) أى لكونه قائم به المبدئية : أى كونه مبدأ للخلاقي . وأثر فيهم تأثير العلة في العلول والمبدئية نسبة واضافة بين الخلاقي والمولى ( قوله أو بقضية مركبة ) أراد بالقضية اللفظ دون المعنى المشهور ( قوله أنه يعطى الخ ) الاضافة المصدر لأن الاعطاء أمر اعتبارى ونسبة يتوقف تعقلها على تعقل الغير والسلب العجز ( قوله بتغيير ما ) أى قليل وفيه أنهم خالفوهم في كثير فقد خالفوهم في اثبات المعنوية والاختيار وفي القول بقدم العالم وفي القول بتأثير العلة والطبيعة فلو قال الشارح وسلكت المعتزلة آثارهم في الجملة لكان أولى ( قوله والأهوال المردية ) أراد بها العقائد من الرداء وهو الهلاك ( قوله جنة ) بضم الجيم الوقاية من الفتن ( قوله إما لتحقيق الخ ) علة لقوله سابقا يتعين أن تكون هذه الصفات السبع تلازمها معان تقوم بها ، ولما كانت العلة متعددة ناسب ارتكاب أداة التفصيل وهى إما ( قوله تلازمهما ) أى المعاني والمعنوية ( قوله في الشاهد ) أى فالتائب كذلك ( قوله لأنها ) أى المعنوية ( قوله لزم الخ ) لكن التالى باطل فبطل المقدم فتعين أنها ثابتة بتغير الذات بل بمان زائدة على الذات وهو المطلوب ( قوله لثبوت الخ ) دليل للشرطية ، والمراد بهذه الصفات صفات المعاني المفادة بقوله وأن تكون الذات قدرة الخ ، والمراد بخاصية هذه الصفات أخص أوصافها بخاصية القدرة تأتى وجود الممكن بعد عدم وخاصة العلم الكشف به فإذا أثبتنا الخاصية للذات فيلزم إذا لم يكن للذات صفات زائدة عليها أن تكون هى بنفسها علما وقدرة وهكذا لأن من ثبت له خواص الشيء كان ذلك الشيء بعينه ( قوله وكون الشيء الخ ) المناسب وكون الذات قدرة الخ محال لأنه قال فيما سبق لزم أن تكون الخ ( قوله وذلك ) أى ما ذكر من كونه يضاد وأن لا يضاد وكونه يستلزم محلا وأن لا يستلزمه ( قوله وأن يكون الوجودان الخ ) يعنى لو كانت الذات نفس القدرة الخ لصار وجود القدرة الخ هو بعينه وجود الذات ، وقوله : فأكثر ناظر لوجود الذات مع وجود جميع الصفات ( قوله على القول بنفي الأحوال ) الأولى اسقاطه لأنه لو كانت الذات نفس القدرة لزم أن الوجودين وجود واحد سواء قلنا بنفي الأحوال أو ثبتوها ( قوله وأصل ذلك ) أى إحالة كون الشيء الواحد ذاتا وصفة المسئلة المشهورة الخ . وحاصلها أن السواد الذى هو صفة



المسئلة المشهورة بسواد حلاوة .

(ش) اعلم أن المعتزلة لما ساعدت على أن العالم القادر الخي المريد في الشاهد عالم بعلم وقادر بقدره ومريد بارادة وحى بحياة ، ألزمهم أهل السنة رضى الله تعالى عنهم اعتبار الغائب بالشاهد قالوا : والجمع بين الغائب والشاهد يقتدر الى جامع وإلّا جرت الى التعطيل والنشيه ، وعنوا بالشاهد الحادث والغائب القديم . وقيل المراد بالشاهد ما علمناه وبالعائب ما لم نعلمه . قالوا والجوامع أربعة جمع بالحقيقة : كقولهم العالم شاهدا

وجودية هل يصح عقلا أن يكون نفس الحلاوة أولا يصح فن قال لا يصح قال باحالة كون الصفة أو الذات عين الصفة الأخرى ودليله أن السواد من حيث انه سواد يضاد البياض ولا يضاد الحلاوة ومن حيث انه حلاوة لا يضاد البياض فيلزم أن يكون السواد مضادا للبياض وغير مضاد له وكذا السواد من حيث انه حلاوة يضاد المرارة ومن حيث انه سواد لا يضاد المرارة فيلزم مضادة السواد للمرارة وعدم مضادته لها وهو باطل ( قوله ساعدت ) أى وافقت ( قوله عالم بعلم ) أى لا بداته وكذا تقول فى الباقي ( قوله اعتبار الغائب بالشاهد ) أى قياس الغائب على الشاهد ، فإذا كانت العالمية فى الشاهد لابت لها من علم زائد على الذات فلتكن كذلك فى الغائب إذ لا فرق بين علمية وعالية ( قوله قالوا ) أى أهل السنة ، وقيل المعتزلة والاحسن عود الضمير لأهل الفقه مطلقا ( قوله والجمع ) أى فى الحكم ( قوله وإلا ) أى بأن قسنا من غير جامع ( قوله جو ) أى أدنى ذلك القياس ( قوله الى التعطيل ) أى نفي الكمالات عن الغائب كما نفيت عن الشاهد فعلم زيد مثلا لا إحاطة له وقدرته لا تأثير لها فلو قيس الغائب على الشاهد فى العلم والقدره بأن قيل علم زيد لا إحاطة له وقدرته لا تأثير لها فكذا علم الله وقدرته لأدنى إلى تعطيل الرب عن صفات الكمال لأنه إذا جعل علمه تعالى غير محيط وقدرته غير مؤثرة كان تعطيله عن صفات الكمال وكان قياسا بدون جامع ( قوله والنشيه ) مثلا لو قيس كلام الرب على كلام العبد الذى يحرف وصوت لأدنى إلى التنبيه الفاسد المؤدى إلى ثبوت الجسمية وكان قياسا بدون جامع ( قوله القديم ) أى الذات العلية ( قوله ما علمناه ) أى بالفعل خرج به ما فوق السماء أو تحت الأرض فهو من الغائب على هذا مع أن الغائب عندهم خاص بالقديم فلذا حكى الشريف الثانى بقيل والاوّل هو الصريح فى بيان المقصود من الشاهد والغائب فلذا قدمه . ويحتمل أن معنى قوله ما علمناه : أى ما شأنه أن يتعلق به علمنا وإن لم نعلمه بالفعل فيساوى الاوّل بعد التأويل ( قوله قالوا ) أى أهل السنة ( قوله والجوامع ) جمع جامع وهو الاسم الذى يكون سببا فى انسحاب حكم القيس عليه على القيس فالجامع غير الحكم ( قوله جمع بالحقيقة ) أى جامع معصوم بالحقيقة : أى معصوم باطلاق اللفظ الدال على الحقيقة التى ينسرج تحتها كل من الشاهد والغائب على كل من الشاهد والغائب . بيان ذلك أن تقول الحادث الذى أطلق عليه لفظ عالم قام به العلم والرب يطلق عليه لفظ عالم فيكون قام به علم أيضا بجامع اطلاق اللفظ الدال على الحقيقة على كل . فقد ظهر لك أن الجامع ليس نفس الحقيقة خلافا لظاهر الشارح ( قوله كقولهم ) أى كافى قولهم : أى أهل السنة ( قوله العالم ) أى لفظ العالم شاهدا : أى يطلق فى الشاهد

من له العلم أو ذو العلم والبارئ عالم فله علم ، وهذه عمدة من ينفي الأحوال والجمع بالدليل كقولهم الأحكام شاهدا دليل في العقل على أن لفاعله علما به ، والبارئ تعالى محكم متقن لأفعاله فدل على أن له علما ، والجمع بالشرط كقولهم البارئ تعالى صريد وكل صريد قاصد لفعله ، والقصد مشروط بالعلم ، فالبارئ تعالى له علم والا ثبت المشروط بدون الشرط والجمع بالعلقة ، وهو عمدة من يثبت الأحوال كقولهم : العلم والعالية متلازمان والعالية مترتبة على العلم ، وقد ساعدتم على اثبات العالمية غائبا فيلزم من اثبات العالمية العلم فإن التلازم ثابت بينهما من الجانبين فلو صح وجود عالمية ولا علم لصح ثبوت علم ولا عالمية ولا يقولون به ، وإلى هذا البرهان بهذا الطريق وهو طريق التلازم أشرت بقولي : إما لتحقيق تلازمهما في الشاهد : أى تلازم الأوصاف السبع المعنوية وصفات المعاني ، وقد عرفت فيما مضى تفسيرهما والمجورور وهو قولي لتحقيق يتعلق بالفعل من قولي قبل تلازمهما معان وقولهم ان الأحكام إنما علت في الشاهد لجوازها والجواز منتف في أحكامه تعالى

( قوله على من له العلم ) أى على من قام به العلم ( قوله أو ذو العلم ) تنويع في التعبير ، والمعنى واحد ( قوله والبارئ عالم ) أى يطلق عليه لفظ عالم ، وقوله : فله علم هذا هو النتيجة ( قوله وهذه ) أى الطريقة من جعل الجامع إطلاق اللفظ الدال على الحقيقة ( قوله عمدة الخ ) أى أنها معتمده في الاستدلال على نفي الأحوال لأنه أثبت فيها العلم فقط دون العالمية ( قوله بالدليل ) الباء للتصوير فالأحكام للصفة مثلا دليل على العلم بها ( قوله الأحكام ) بكسر الهمزة : أى الاتقان ( قوله شاهدا ) منصوب بنزع الخافض : أى في الشاهد ( قوله علما به ) الكلام مع خصم مسلم أن للشاهد صفة وجودية تسمى علما ( قوله لأفعاله ) أى مفعولاته ( قوله بالشرط ) أى المشروط والباء للتصوير ( قوله المشروط ) هو القصد وهو الجامع ( قوله بدون الشرط ) هو العلم ( قوله بالعلقة ) الباء للتصوير ( قوله العلم والعالية ) أى مثلا ( قوله متلازمان ) أى في حق الشاهد ( قوله غائبا ) أى في حق الغائب ( قوله من اثبات العالمية ) أى للغائب ، وقوله : العلم : أى ثبوت العلم له ( قوله وجود عالمية ) أراد بالوجود الثبوت ( قوله ولا يقولون الخ ) في قوة قولك لكن التالي باطل ، وحينئذ فيبطل المقسم وهو صحة وجود عالمية بلا علم ( قوله وإلى هذا البرهان ) أى الاستدلال فأراد بالبرهان معناه المصدري ( قوله بهذا الطريق ) أى طريق التلازم : أى كما أن المعاني تلازم المعنوية في الشاهد فكذلك في الغائب والأولى أن لا يعبر بالتلازم لأن المعنوية لازمة ومسببة والمعاني سبب وملزوم ( قوله تفسيرهما ) أى المعاني والمعنوية ( قوله والمجورور ) وأما الجار فهو آلة للارتباط بالعامل ( قوله وهو قولي لتحقيق ) أى وهو مدخول قولي لتحقيق والمدخول هو المجورور ( قوله يتعلق بالفعل الخ ) الذى يظهر تعلقه بقوله يتعين لأن المدعى تعين كون الأوصاف المعنوية تلازمها معان قائمة بذاته ( قوله وقولهم ) أى المعقولة في رد الاستدلال على ثبوت المعاني بهذا الدليل وهو التلازم فهم الخصوم في هذا المقام ( قوله ان الأحكام ) أى الصفات المعنوية كالكون قادرا الخ ( قوله إنما علت في الشاهد ) أى بالمعاني ( قوله لجوازها ) أى تلك الأحكام لأن كون زيد قادرا مثلا أصح جازي يجوز عنده ( قوله والجواز منتف في أحكامه تعالى )

الزام منهم لعكس الدليل وهو لا يلزم وإبطال لعكس العلة وهو لازم فإن الجواز في الشاهد دليل على تعليل الأحكام المعنوية بمعانيها فلا يلزم من عدمه في حق الغائب عدم المدلول الذي هو التعليل لأنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وهم قالوا يلزم ذلك وصفات المعاني علل للصفات المعنوية فيلزم من عدمها عدمها لأنه يلزم من عدم العلة عدم المعلول وهم قالوا بعدم لزوم ذلك لأنهم نفوا في حق الغائب صفات المعاني ، وأثبتوا معلولاتها وهي الصفات المعنوية فقد عكسوا المعقول وأما قولي وأما لأنها لو ثبتت بالذات فهو دليل آخر على إثبات الصفات ، وتقريره أن يقال : لو ثبتت تلك الأوصاف السبع بالذات من غير معان تقوم بها لزم أن تكون الذات قادرة إرادة علما حياة الى آخرها ، وبيان الملازمة أنه قد تقرر أن الاشتراك في الأخص الذاتي يلزم منه الاشتراك في الأعم الذاتي كالاشتراك في الناطقية مثلا يوجب الاشتراك في الأعم الذاتي وهي الحيوانية

أى منتف في المعنوية المنسوبة له تعالى ، وحيث فلا تعلل بالمعاني ( قوله الزام منهم لعكس الدليل ) الأولى أن يقول التزام لعكس الدليل وهو أنه يلزم من عدمه عدم المدلول مع أنه لا يلزم انعكاسه فلا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول ألا ترى إلى العالم فانه دليل على وجود المولى وقبل وجود العالم كان المولى موجودا هذا ، ويحتمل أن معنى قوله الزام الخ الزام منهم لأنفسهم : أى أنهم ألزموا أنفسهم القول بعكس الدليل ( قوله وهو لا يلزم ) أى والحال أن عكس الدليل لا يلزم فيجوز أن ينعدم الدليل ولا ينعدم المدلول ( قوله وإبطال الخ ) عطف على إلزام الخ ( قوله وهو ) أى عكس العلة ( قوله فإن الجواز ) أى جواز المعنوية المنسوبة للعيد ( قوله دليل على تعليل الأحكام ) أى بحيث يقال الدليل على تعليل المعنوية بالمعاني جواز المعنوية ( قوله من عدمه ) أى من عدم الجواز الذي هو دليل على التعليل ( قوله لأنه الخ ) من قبيل التعليل بالعالم للخاص ( قوله وهم الخ ) أى وهم قالوا صريحا بلزوم ذلك في هذا الجزئي الذي نحن بصدده ( قوله لأنه يلزم الخ ) من قبيل تعليل اخص بالعام ( قوله وهم قالوا بعدم لزوم ذلك ) لأنهم قالوا لا يلزم من عدم المعاني عدم المعنوية ( قوله فقد عكسوا المعقول ) إذ من القواعد العقلية أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وهم قالوا باللزوم وأنه يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول وهم قالوا لا يلزم فقد عكسوا القاعدتين العقليتين عكسا لغويا ( قوله على إثبات الصفات ) أى صفات المعاني وأراد بالاثبات الثبوت لأنه الذي يقام عليه الدليل ( قوله تلك الأوصاف السبع ) يعنى المعنوية ( قوله من غير معان ) على حذف أى التفسيرية ( قوله بها ) أى بالذات ( قوله لزم الخ ) أى لكن التالي باطل ( قوله وبيان الملازمة ) البيان لفظة الواضح أراد به هنا ما به البيان وهو الدليل : أى والدليل الذي يبين ويوضح الملازمة الخ ( قوله أنه ) أى الحال والشأن ( قوله قد تقرر ) أى في فن المنطق ( قوله أن الاشتراك الخ ) اعلم أن كل صفة لها وصف عام وهو كونها صفة ولها وصف خاص وهو التعلق بالمخصوص والذات لما ثبت لها هذا الوصف الخاص وهو التعلق ثبت لها أنها صفة لأن الاشتراك في الأخص يستلزم الاشتراك في الأعم ، فالعلم صفة ذات لها تعلق بمخصوص ، وقد ثبت هذا التعلق للذات فيلزم أن تكون الذات صفة العلم وكذا يقال في غير العلم ( قوله في الأعم الذاتي ) الأولى حذف الذاتي من جانب الأعم

وذلك عين حقيقة الانسان فيلزم أن المشارك للانسان في الناطقية يكون انسانا ، وقد ثبت للذات العلية في مسئلتنا خاصية العلم من التعلق بالمتعلقات على وجه الاحاطة والكشف وخاصية القدرة من تأتى وجود الممكنات بها فيلزم اذا لم تكن للذات صفة زائدة عليها أن تكون هي نفسها علما قدرة على الضرورة ولا يخفى عليك اجراء الالتزام في باقى الصفات السبع وهذا على أصل المعتزلة ألزم فان الاشتراك في الأخص يوجب عندهم الاشتراك في الأعم إذ هو علة له ، ونحن نقول يلزمه لأنه علة له وسبأى الاعتراض عليهم في ذلك ، وبالجملة فيلزم على كلا القولين أن الذات التي ثبت لها في نفسها خواص تلك المعاني يجب أن تكون نفس تلك المعاني . وأما بيان بطلان التالى وهو لزوم أن تكون الذات عين تلك المعاني فاليه أشرت بقولى لأنه يلزم أن يضاد وأن لا يضاد الخ : يعنى أنه يلزم على كون الذات نفس المعنى لوازم كلها مستحيلة . أحدها كون الذات ضدا للشيء غير ضده ، وذلك أن الذات اذا كانت نفس العلم لزم أن تضاد الجهل مثلا لأنها علم والعلم يضاد الجهل وأن لا تضاده لأنها ذات والذات لا تضاد الجهل ولا غيره لأن التضاد من خواص المعنى ولا تنصف به الذات وأفهم مثل هذا في القدرة والارادة وباقى الصفات . الثانى من اللوازم وجود المحل وعدم وجوده وذلك أن المعنى ملزوم لوجود المحل والذات ملزمة لعدمه ، فإذا كانت الذات نفس المعنى لزم وجود لازميهما المذكورين لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه . الثالث

إذ لا مفهوم له إذ متى حصل اشتراك في الأخص الذاتى حصل اشتراك في الأعم مطلقا ذاتيا كان أو عرضيا بل لا مفهوم له في جانب الأخص أيضا ، إذ يلزم من الاشتراك في الأخص مطلقا الاشتراك في الأعم مطلقا ألا ترى أنه إذا حصل الاشتراك في الضحك حصل الاشتراك في الأعم مطلقا كالحوانية والمشي والتنفس (قوله وذلك) أى ما ذكر من الحيوانية والناطقية (قوله للانسان) أى لفرد من أفراد كزبد (قوله من التعلق) بيان خلاصية العلم (قوله من تأتى الخ) الراجع أنها تؤثر في كل من وجوده وعدمه (قوله فيلزم الخ) فيه نظر بل هذا اللزوم حاصل مطلقا كان للذات صفة زائدة أم لا ففى حصلت المشاركة في الأعم والأخص ثبت هذا اللزوم مطلقا . واعلم أن المعتزلة يقولون بالعلم وغيره من المعاني والذى ينكرونه إنما هو زيادتها على الذات فرارا من تعدد التسماء فاندفع ما يقال المعتزلة ينكرون المعاني فلامعنى لقوله فيلزم الخ إذ هم لا يقولون بالعلم ولا غيره (قوله في باقى الخ) أى ما عدا الحياة فانها لاتعلق لها (قوله وهذا) أى كون الذات إذا لم يكن لها صفات زائدة عليها ، وثبت لها خواص الصفات تكون الذات بعينها نفس الصفات فلاشارة راجعة لمضمون قوله فيلزم الخ (قوله ألزم) أى أشد لزوما وقوة على قاعدة المعتزلة في هذا المقام وهى ما أقاده بعد بقوله فان الاشتراك الخ (قوله فان الاشتراك الخ) أى فهم يعبرون بالإيجاب الدال على التأثير ونحن نعبّر باللزوم (قوله إذ هو) أى الأخص (قوله علة له) أى للأعم (قوله يلزمه) أى واللزوم لا يبدل على التأثير (قوله في ذلك) أى فى أصلهم المذكور (قوله على كلا القولين) أى العبارتين الواقعتين من أهل السنة وأهل الاعتزال (قوله وأما بيان) أى وأما دليل (قوله لزم أن تضاد الجهل) أى من حيث إنها صفة ، وقوله : وأن لا تضاده : أى من حيث إنها ذات (قوله وجود لازميهما)

من اللوازم اتحاد الوجودين بل الوجودات : أى صبرورتها وجودا واحدا لأن الذات إذا كانت عين تلك الصفات فقد اتحد وجودها بوجود تلك الصفات : أى صار الجميع وجودا واحدا ، وقد قدمنا برهان استحالة اتحاد الشيء بغيره عند ذكرنا استحالة فى حقه تعالى ، وذلك لأن الشيء لو اتحد بغيره : أى صار معه شيئا واحدا لم يخل إما أن تنعدم حقيقة كل واحد منهما أو توجد أو تنعدم حقيقة أحدهما دون الآخر والأقسام كلها باطلة فالاتحاد المقسم إليها يكون باطلا ضرورة أن انحصاره فى أقسام كل واحد منها باطل . أما بطلان انعدام الحقيقتين فلائنه يلزم أن يكون الموجود ضميرها واتحادها يمنع من ذلك ، وأما بطلان وجودها معا فلائنه يوجب أن يكون الموجود اثنين ، والاتحاد يوجب أن يكون الموجود واحدا لاثنين ، وأما بطلان وجود أحدهما دون الآخر ، فلائنه الاتحاد يقتضى تحقق الوجود لكل واحد منهما على وجه لا يكون فيه تعدد لاعدم أحدهما وبقاء الآخر ، ويلزم أيضا على الاتحاد فى تلك الصفات اجتماع لوازمها المتنافية فى شيء واحد ، فإن بعضها يتعلق وبعضها لايتعلق وبعضها يؤثر وبعضها لا ، وبعضها يضاف مالا يضافه الآخر ، وبالجملة فاتحاد الشيء مع غيره مما لايعقل مطلقا وإلى الأول من هذه اللوازم أشرت بقولى لأنه يلزم أن يضاد وأن لا يضاد ، وإلى الثانى أشرت بقولى ، وأن يستلزم وجود محل وأن لا يستلزمه وإلى الثالث أشرت بقولى : وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا ( قوله أصل ذلك المسئلة المشهورة بسواد حلوة ) يعنى أن مبنى الكلام فى منع اجتماع خاصيتى الصفتين أوالصفات لشيء واحد على هذه المسئلة .

أى لازمى المعنى والذات : أى وجود المحل من حيث انها صفة وعدم وجوده من حيث انها ذات ( قوله عند ذكرنا استحالة ) أى استحالة اتحاد الشيء بغيره فى حقه تعالى ، وذلك فى شرح قوله : ومن هنا تعلم أيضا وجوب تنزهه تعالى عن أن يكون جرما الخ ( قوله وذلك ) أى وبيان ذلك : أى استحالة اتحاد الشيء بغيره ( قوله المقسم إليها ) المناسب أن يقول المستلزم لها لأن ما ذكر ليس أقساما للاتحاد بل لوازم له ( قوله من ذلك ) أى من كون الموجود غيرهما ( قوله والاتحاد الخ ) الأحسن والاتحاد يوجب وجودهما لاصفة الانثنية ، والوجود بصفة الانثنية مناف للوجود لاصفة الانثنية وتنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات : أعنى الاتحاد ووجودهما معا وإذا كانا متنافيين فكيف يجعل وجودهما معا من أقسام الاتحاد وهو مناف له ( قوله لاعدم الخ ) عطف على تحقق الوجود الخ ( قوله ويلزم أيضا الخ ) هذا من تفاريع الشارح ، وهذا اللازم على اتحاد الصفات بعضها ببعض فقط بخلاف ما قبله فإنه على الاتحاد مطلقا ( قوله مطلقا ) أى فى السموات والصفات ولا فى أحدهما مع الآخر ( قوله بسواد حلوة ) بتوניהما أو فتحهما بلا تنوين على أنه من قبيل المركبات ( قوله مبنى الكلام الخ ) الكلام بمعنى التكلم ، وفى معنى الباء والصفتان كالسواد والحلاوة وخاصية الأول الكون سوادا وخاصية الثانى الكون حلوة وخاصية الشيء غيره ( قوله أو الصفات ) أى أو خواص الصفات مثل الكون سوادا والكون حلوة والكون ناعما فإنه خاصية للنعومة ( قوله لشيء واحد ) أى فى شيء واحد وذلك كالسواد ( قوله على هذه المسئلة ) خبر أن فالأولى اسقاط على

المشهوره ، وذلك أن العقلاء اختلفوا هل يجوز أن يكون خاصيتا عرضيين مختلفين ثابتين لذات واحدة كسواد هو حلاوة لاجتماع خاصيتي السواد والحلاوة أم لا ، فالذي أحال ذلك وهو الحق الذي لا صيرية فيه طرده في الصفات الأزلية ، ودليل المحققين على ابطال سواد حلاوة أنه يلزم منه ثبوت التضاد ونفيه على موضوع واحد ؛ فإن السواد لا يضاف للحلاوة و يضاف للبياض والحلاوة لا تضاده فإذا اجتمعت الخاصيتان لذات واحدة ثبت التضاد ، وانتفاؤه وذلك محال قال المقترح : واعلم أن مسألة سواد حلاوة إنما تلزم على مذهب من قال بثبوت الأحوال . أما من نفاها وقال أخص وصف الشيء وجوده فمحصول القول باجتماع خاصيتين لذات واحدة أن يكون الوجودان وجودا واحدا وذلك محال أيضا وهذا كله يطرد في الصفات الأزلية فلو ثبت لشيء واحد خاصية القدرة ، والعلم للزم منه أن يضاد الجهل وأن لا يضافه وذلك محال ، ويلزم أن يكون الوجودان وجودا واحدا وهو محال .

(ص) قالوا ويلزم من وجودها تعليل الواجب وذلك مستلزم جوازه .

(قوله المشهوره) أى بين العقلاء (قوله وذلك) أى ويبان ذلك أى يبان كون التكلم بالمنع مبناه هذه المسألة المشهوره (قوله خاصيتا عرضيين مختلفين) أى في الحقيقة ، وليس بينهما غاية التناقى كالسواد والحلاوة وخاصيتهما الكون سوادا والكون حلاوة (قوله ثابتين) خبر يكون (قوله لذات واحدة) المراد بالذات الحقيقة الشاملة لحقيقة الذات والصفة (قوله كسواد الخ) تمثيل للذات الواحدة التي ثبت لها خاصية العرضيين المختلفين ، والمراد بالسواد المعين (قوله لاجتماع الخ) علة لخدوف : أى وهذا التمثيل صحيح لاجتماع الخاصتي السواد والحلاوة وهما الكون سوادا والكون حلاوة ويلزم من اجتماع الخاصيتين اتحاد العرضيين (قوله على ابطال) أى بطلان (قوله على موضوع واحد) على معنى في والموضوع بمعنى المحل : أى في شيء واحد معين كالسواد الجزئي (قوله فإن السواد) أى من حيث اتصافه بالكون سوادا (قوله لذات واحدة) هى السواد (قوله المقترح) هو الفهرى (قوله ان مسألة الخ) أى حكمها وهو ثبوت التضاد وعدمه في محل واحد (قوله إنما يلزم الخ) لأن السواد من حيث اتصافه بالكون سوادا يضاف للبياض ومن حيث اتصافه بالكون حلاوة لا يضافه وهذان الكونان من الأحوال (قوله أخص وصف الشيء وجوده) أى وليس ثم وصف خاص به غيره لا أكون ولا غيرها والشيء إنما يتميز عن غيره بالسلب لا بالفصول (قوله أن يكون الوجودان الخ) والوجود عين الموجود ثم ان قوله أن يكون الخ يتأتى على القول الأول أيضا (قوله وهذا كله) أى لزوم اتحاد الوجودين فأكثر ولزوم التضاد وعدمه (قوله يطرد الخ) فليس قاصرا على السواد والحلاوة ونحوهما بل يأتي في الصفات الأزلية أيضا (قوله للزم الخ) أى ان قلنا بثبوت الأحوال (قوله ويلزم الخ) أى ان قلنا بثبوت الأحوال أو نفيها كما علمت (قوله قالوا) الضمير للمعتزلة النافين لوجود المعاني (قوله ويلزم الخ) إشارة الى شرطية قائلة لو وجدت المعاني للزم تعليل الواجب وحذف الاستثنائية القائلة لكن تعليل الواجب باطل وذكر دليلها وأقامه مقامها وهو قوله وذلك الخ (قوله من وجودها) أى المعاني (قوله الواجب) أى المعنوية (قوله وذلك) أى تعليل الواجب (قوله يستلزم جوازه)

قلنا معنى التعليل هنا التلازم لا إفادة العلة معلولها الثبوت .

(ش) احتج القائلون بنفي الصفات بأنها لو وجدت لزم تعليل الواجب والتالى باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة ، وأما بطلان التالى فلأن الواجب لو عدل لكان ممكنا من حيث إن ثبوته حينئذ يكون مستفادا من غيره ، فيكون له العدم باعتبار ذاته بمعنى أنه لو خلى وذاته لم يكن إلا معدوما وهو حقيقة الممكن والامكان يتافى الوحوب لاحالة ، وأيضا فالبارئ جل وعلا لا يتصف بصفة ممكنة فاذن كون الشيء واجبا لا يجامع كونه معللا . أجاب أئمتنا رضى الله تعالى عنهم بمنع الاستثنائية ، وذلك لأن التعليل اذا أطلق في صفات البارئ تعالى على القول بثبوت الأحوال ، فليس معناه إلا التلازم : أى هذه الصفة الواجبة له تعالى كالعالم مثلا تلازم صفة أخرى واجبة له جل وعلا تسمى حالا كالعالمية مثلا ، وليس معناه أن صفة العلم أفادت العالمية الثبوت

أى وجواز الواجب باطل بالضرورة لما فيه من الجمع بين متنافيين ( قوله قلنا الخ ) رد الاستثنائية . وحاصله أنا لانسلم أن تعليل الواجب باطل مطلقا لأن المراد بالتعليل هنا الاستلزام ولا محذور في استلزام بعض الصفات لبعض ، وليس المراد بالتعليل هنا إفادة العلة لمعلولها الثبوت المستلزم لجواز المعلول ، وحينئذ فالاستثنائية باطلة لبطلان دليلها ( قوله هنا ) أى فى صفات الواجب ( قوله لا إفادة العلة الخ ) من إضافة المصدر للفاعل ومعلولها مفعول أول والثبوت مفعول ثان : يعنى ليس التعليل هنا بمعنى أن صفة العلم أفادت العالمية الثبوت بل ذلك التعليل راجع لمعنى الاستلزام ولا يلزم منه تأثير العلة فى معلولها والتلازم كما يعقل بين الممكنين من غير تأثير لأحدهما فى الآخر كالجواهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبين من غير تأثير أيضا فكما أن إرادته تلازم علمه كذلك إرادته تلازم مراديته على القول بأن المرادية حال ( قوله احتج القائلون ) أى المعتزلة ( قوله بنفى ) أى انتفاء ، وقوله : الصفات : أى المعاني ( قوله ظاهرة ) لأنها لو وجدت إنما توجد على أنها علل للمعنوية ( قوله فلأن الواجب ) أى المعنوية ( قوله لو عدل ) أى بالمعاني ( قوله لكان ممكنا ) أى لكن التالى باطل ( قوله من حيث الخ ) تعليل للتلازم الذى فى الشرطية القائلة لو عدل الواجب لكان ممكنا ( قوله بمعنى الخ ) أى بمعنى أن الممكن لو خلى مع ذاته : أى بقطع النظر عن علته المقتضية لوجوده لم يكن إلا معدوما ( قوله وهو ) أى ما كان العدم ثابتا له باعتبار ذاته فالضمير راجع لما استفيد من قوله ان ثبوته حينئذ الخ ( قوله والامكان الخ ) مرتبط بقوله : لكان ممكنا وهو سند أول لاستثنائية الدليل الذى حذفها الشارح وهى لكن كون الواجب ممكنا محال ، وقوله : وأيضا الخ سند ثان لها ( قوله فاذن الخ ) مفرع على قوله فلأن الواجب لو عدل لكان ممكنا فهو اشارة إلى النتيجة بالمعنى فهو فى قوة قولنا فبطل المقدم وهو تعليل الواجب ( قوله بمنع الاستثنائية ) أى استثنائية الدليل الأول وهو المشار له بقوله لو وجدت لزم تعليل الواجب لكن التالى باطل فثبت المقدم ( قوله على القول بثبوت الأحوال ) وأما على القول بنفيها فلانلازم إذلاتعابير والشيء لا يلازم نفسه ( قوله كالعالمية مثلا ) أدخل بمنثلا القادرية اللازمة للقدرة والارادية اللازمة للإرادة لأن القدرة والارادة دخلتا بمنثلا

بعد أن كانت معدومة واللازم سبق العلم على العالمية ضرورة سبق المؤثر على أثره ، ويلزم أيضا اتصافه تعالى بالحوادث وذلك كله محال ، وإذا رجع التعليل الى معنى التلازم لم يلزم منه تأثير العلة في معلولها لأن التلازم كما يعقل بين الممكنين من غير تأثير لأحدهما في الآخر كالجوهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبين من غير تأثير أيضا كما تقول إرادته تعالى تلازم علمه وعلمه يلزم كلامه ويلزم علميته على القول بأن العالمية حال ثابتة وقس على هذا وإلى هذا الجواب أشرت بقولى : قلنا معنى التعليل الى آخره ونكتة التقييد بالطرف فى قولى معنى التعليل هنا الإشارة الى مالا يحجبنا من الاختلاف فى معنى تعليل الأحوال المعنوية فى الشاهد ، وذلك لأنهم قد اختلفوا إذا خلق الله فى ذوات الجواهر علما مثلا ، ولزم ذلك العلم ثبوت علميته على القول بقبول الحال فهل الصاح تعالى فعلى المعنى ، والحال اللازمة ، وإنما فعل المعنى والمعنى ملازمة الحال وعدم تعقلها بدونه هو الذى أفاد ثبوت الحال فذهب المحققون إلى الأول وهو الحق الذى لا شك فيه ومعنى التعليل عند هؤلاء شاهدا وغائبا ثبوت التلازم بينهما فى طرفى النفي والاثبات لا أزيد ، وأما من قال من المتكلمين ان الفاعل يفعل المعنى ، والمعنى يوجب الحال ولم يفعل الفاعل الحال أصلا فقلوه فى ذلك باطل قطعاً

الأولى ( قوله بعد أن كانت معدومة ) المناسب حذفه لأن الخصم لا يقول به ( قوله واللازم الخ ) أى لكن التالى باطل لما يلزم عليه من حدوث العالمية ( قوله ضرورة الخ ) لا يسلم الخصم السببية لأنها سببية تعقل كسبق حركة الأصبع لحركة الخاتم فهى مقارنة لكنها سابقة تعقلا ( قوله الى معنى التلازم ) الاضافة بيانية ( قوله لم يلزم منه ) أى من التعليل بمعنى التلازم ( قوله وعلمه يلزم كلامه ) أى باعتبار الأدلة الدالة على أن له علما ، وأن له كلاما ( قوله ويلزم علميته ) الاثبات بهذا الكلام فى هذا الأسلوب غير مناسب لأنه المدعى فلا يناسبه العطف على التنظير ، والمناسب أن يأتى به فى أسلوب التفريع بأن يقول فعله يلزم علميته كما يقول إرادته الخ ( قوله على القول بان العالمية حال ثابتة ) وأما على القول الآخر فلا تلازم إذ لا تغاير بينهما والشئ لا يلزم نفسه ، وأما الوجه والاعتبار فكالعدم ( وقس على هذا ) أى على وعلمه يلزم علميته فتقول وقدرته تلازم قدريته وإرادته تلازم صديقه ( قوله ونكتة ) أى فائدة ( قوله الى مالا يحجبنا ) أى أهل السنة لكن صرح بعض حواشى أم البراهين بأن القول الثانى للمعتزلة ( قوله وذلك ) أى بيان ما لهم من الخلاف ( قوله على القول بقبول الأحوال ) أما على مقابله من أنها وجه واعتبار ولا ثبوت لها فى نفسها بل فى الذهن ، فالأصح ظاهر لأن القدرة لاتعلق بالأمور الاعتبارية قولاً واحداً ( قوله والمعنى ) مبتدأ وقوله ملازمته الخ علة مقدمة على معلولها ، والخبر قوله هو الخ ( قوله هو الذى أفاد ثبوت الحال ) أى فالرب خلق المعانى ، والمعانى هى المؤثرة فى المعنوية ( قوله عند هؤلاء ) أى المحققين ( قوله شاهدا الخ ) نصب برفع الخافض ( قوله ثبوت التلازم ) الأولى الاستلزام ( قوله فى طرفى النفي الخ ) أى بحيث متى انتفت المعانى انتفت المعنوية ومتى ثبتت المعانى ثبتت المعنوية وازافة طرفى لما بعده للبيان ( قوله وأما الخ ) المناسب وذهب غيرهم إلى الثانى وهو باطل قطعاً ( قوله الفاعل ) أى الله ( قوله فقلوه فى ذلك ) المناسب



لأن تلك العلة إن أثرت في ثبوت الحال مع التقدم لزم تأخر المعلول عن علته بالزمان وهو محال وإن أثرت في الثبوت مع مصاحبة وجودها له لزم عدم تقدم المؤثر على أثره وهو محال ، ولزم التحكم إذ ليس اسناد وجود العلة للفاعل المختار وهي أفادت ثبوت الحال بالأولى من اسناد ثبوت الحال للفاعل وهي أفادت ثبوت تلك العلة ، بل طلب الحال للمعنى أقوى من طلب المعنى له لأن الحال لا تعقل متميزة إلا باعتبار معناها بخلاف العكس ، فإن أجابوا بترجيح العلة للتأثير لكونها أصلا قيل لهم لاملزمة بين كون الشيء أصلا وكونه مؤثرا ، وإنما يصح التأثير لمن وجبت له صفات الألوهية من كمال العلم والقدرة والارادة والحياة والوحدانية الى غير ذلك من الصفات التي لا تليق إلا بالله جل وعلا ولو كان كون الشيء أصلا لغيره يقتضى استقلاله بانيات غيره الملائم له للزم أن يكون تعالى إنما أوجد الجواهر وهي تستقل بإيجاد الأعراض ، وذلك معلوم البطلان

اسقاط في ( قوله لأن تلك العلة ) أى المعنى الموجب للحال ( قوله مع التقدم ) أى تقدمها عليه في الزمان ( قوله وهو ) أى تأخر المعلول عن علته زمانا ( قوله محال ) لوجوب التقارن بين العلة والمعلول في الوجود ( قوله وإن أثرت ) أى العلة وهي المعاني ( قوله في الثبوت ) أى ثبوت الحال ( قوله لزم عدم تقدم المؤثر على أثره وهو محال ) أى لوجوب تقدم المؤثر على أثره ثم إن أراد عدم تقدمه عليه بالذات فلا يلزم مع المصاحبة في الوجود ، وإن أراد عدم تقدمه بالزمان فلا نسلم استحالة التأثير بالاعتبار بل عدم التقدم حيث وجب والموضوع التأثير بالعلة ولو قال الشارح وإن أثرت في الثبوت مع مصاحبة وجودها له لزم أن الأثر وجد بعد عدم المصاحبة تقتضى أنه لم يسبق بعدم وهذا تهافت لكان أولى ( قوله وجود العلة ) وهي المعنى الموجب للحال ( قوله وهي ) أى العلة والواو للحال ( قوله إلا باعتبار معناها ) أى باعتبار المعنى المستلزم لها فلا تعقل العالمية إلا بعد تعقل العلم ( قوله بخلاف العكس ) فاما تعقل المعاني متميزة لا باعتبار حالها فتعقل العلم مثلا وإن لم تعقل العالمية ( قوله فإن أجابوا ) أى عن لزوم التحكم ( قوله بترجيح العلة ) أى المعاني ( قوله لكونها أصلا ) أى للمعنوية فتكون أرجح منها فلذا أسند وجودها لله وكانت مؤثرة في المعنوية ( قوله قيل لهم ) أى في ردّ هذا الجواب ، وحاصل هذا الرد أن التأثير إنما يكون لمن وجبت له صفات الألوهية والمعاني ليست لها هذه الصفات ، وحيث فلا تكون مؤثرة ، ثم إن هذا الرد لا يثبت التحكم حتى يكون ردّ أجابهم بإبطاله ، وإنما يبطل اثبات التأثير لغير الله ولا كلام لنا فيه ، وحيث ردّ أجابهم عن التحكم جميع ( قوله وإنما يصح الخ ) تعليل لما قبله ( قوله ولو كان الخ ) أى لو قلنا إن الأصلية هي المقتضية للتأثير لزم ما ذكره الشارح ( قوله وهي تستقل الخ ) لأن الأعراض أوصاف للجواهر والوصف تابع للموصوف والمتبوع أصل للتابع ( قوله وذلك معلوم البطلان ) أى فبطل كون الأصلية مقتضية للتأثير ، وثبت أن الخلق للمعاني والمعنوية هو الرب ، ولكن إذا تعلقت القدرة بأحدهما لزم تعلّقها بالآخر ولا يعقل تعلّقها بأحدهما دون الآخر إذ هذا من المستحيل وهو لا يتعلق به القدرة ، وإنما لم يكفر من قال إن المعاني أثرت في المعنوية لأنه يقول إن المعاني المؤثرة في المعنوية مخلوقة لله كما أن الله خلق قدرة

وبالجملة فهذا القول باطل وعلى تقدير صحته ، فأنما يصح باعتبار صفاتنا الحادثة هي وأحوالها فأمكن اسنادها الى مؤثر ، وأما صفاته جل وعلا فكلها واجبة والواجب من لازمه وجوب القدم والبقاء إذ الوجوب نفي قبول الانتفاء وما لا يقبل الانتفاء فلا انتفاء له سابقا ولا لاحقا ، وفي ذلك تحقيق قدمه وبقائه فلم يصح اسناده لمقتض أصلا فلا معنى للتعليل ان أطلق فيها إلا التلازم وظاهر كلام المقترح أن الخلاف جار أيضا في تعليل الواجب فانه قال في تقرير الجواب عن شبهة المعتزلة التي سبق تقريرها من قال بأن التعليل معناه التلازم يقول قد يتلازم الممكنان وقد يتلازم الواجبان ولا منافاة ومن قال بأن المعنى يوجب قال الحكم لا يجب إلا باعتبار وجوب معناه فأننا قلنا انه لا يعقل متميزا إلا باعتباره ولا يثبت فيه اختلاف ولا تماثل باعتبار معقوليته ،

العبد وهي المؤثرة في فعله عند المعتزلة ( قوله فهذا القول ) أى القول بتأثير المعاني في المعنوية ( قوله وعلى تقدير صحته الخ ) هذا لا معنى له لأن أصل الكلام في صفاتنا الحادثة ، وقوله : إنما يصح الخ يقتضى أن هذا القول قبل به في صفاته تعالى وفي صفاتنا الحادثة وليس كذلك ( قوله فأمكن اسنادها الى مؤثر ) أى امكانا وقوعيا وهذا تفريع على قوله فأنما يصح الخ ( قوله والواجب ) أى الواجب مطلقا لخصوص الصفات ، وإن كان الكلام أولا في الصفات ( قوله نفي قبول الانتفاء ) أى أزلا وفيها لا يزال ( قوله فلا انتفاء له ) أى فلا يقبل الانتفاء ( قوله وفي ذلك ) أى في انتفاء قبول الانتفاء سابقا ولاحقا ( قوله تحقيق الخ ) أى تحقيق وجوب قدمه وبقائه ، والضمير للواجب الشامل للصفات ( قوله فلم يصح اسناده لمقتض أصلا ) أى لمقتض يؤثر فيه اليجاد بعد العدم أو العدم بعد الوجود ( قوله فيها ) أى في صفاته جل وعلا ( قوله أن الخلاف الخ ) أى الخلاف السابق في معنى تعليل المعاني المعنوية في الشاهد هل المراد به التلازم أو التأثير لكن كلام المقترح ليس فيه تعرض ولا إشارة للقول بأن المعاني مؤثرة في المعنوية ( قوله جار ) أى في الجملة لأن الخلاف المتقدم في صفات الحوادث هو أن الصانع فعل المعنى ، والحال اللازمة أو أحدهما فقط والخلاف في صفات القديم هو هل كلاهما قديم أو أحدهما فقط ( قوله في تعليل الواجب ) أى في تعليل الأحوال الواجبه بالمعاني ( قوله التي سبق تقريرها ) أى بقوله لو وجدت المعاني لزم تعليل الواجب لكن التالى باطل فثله المقدم فثبت نقيضه وهو أنها ليست بموجودة ( قوله قد تتلازم الممكنات ) أى كالمعاني القائمة بالعبد والمعنوية القائمة به ( قوله وقد تتلازم الواجبات ) وذلك كالمعاني القائمة بالرب والمعنوية القائمة به ( قوله ولا منافاة ) أى بين الاتصاف بالوجوب والاتصاف بالتلازم فإن المعنوية واجبة وملازمة للمعاني ( قوله ومن قال بأن المعنى يوجب ) أى يوجب الحال المعنوية : أى ومن قال إن تعليل الحال بالمعاني معناه إيجابها لها لا ملازمتها فليس مراده بالإيجاب التأثير بل مراده أن العلم بوجود المعاني يفيد العلم بثبوت الحال بالمعنوية في الخارج ( قوله الحكم ) أى المعنوية ، وقوله : لا يجب : أى لا يعلم وجوبه : أى ثبوته ، وقوله : إلا الخ : أى إلا باعتبار العلم بوجود معناه ( قوله فأننا قلنا الخ ) هذا سند لكون المراد بالإيجاب إفادة العلم لا التأثير ( قوله انه ) أى الحكم وهو المعنوية ( قوله باعتباره ) أى باعتبار معناه ( قوله فيه ) أى الحكم ( قوله باعتبار معقوليته ) أى مفهومه في حد ذاته بقطع النظر عن معناه

وإنما ثبت فيه ذلك باعتبار معناه الموجب له فكيف ينفي ما باعتباره وجب انتهى . وحاصل جوابه أن الامكان الذي أزمته المعتزلة في تعليل الأحكام الواجبة لا يلزم على كلا المذهبين في معنى التعليل لأن الممكن هو الذي يقبل العدم لذاته وأحكام الباري تعالى لا تقبل العدم لذاتها أما على القول الأول في معنى التعليل فظاهر ، وأما على الثاني فلما كانت لا تعقل إلا بمعانيها فوجوب معانيها وجوب لها فكأنها معها ذات واحدة اذلاذات للأحوال متميزة حتى يقال انها ذات تقبل العدم في ذاتها ، وإنما استفادت الوجوب من غيرها فتكون ممكنة . والحاصل أن التعليل في صفاته تعالى بمعنى إفادة الاثبات عن عدم لا يصح بإجماع أهل السنة بل بإجماع المسلمين وبقى النزاع في مجرد إطلاق لفظي والحق منع لفظ كل ما يورهم

(قوله وإنما ثبت الخ) فالعالية مغايرة للقادرية باعتبار تغير العلم للقدرة وكذلك العالية القائمة بزيد تمائل القائمة بعمرو باعتبار أن العلم القائم بزيد يماثل العلم القائم بهذا المعنوية لا تعقل متميزة لضعفها وعدم وصولها لحالة الوجود ولا يعقل فيها تمائل ولا تخالف بحسب ذاتها بل بحسب المعاني الملازمة لها (قوله ذلك) أي الاختلاف والتماثل (قوله معناه) هو صفات المعاني (قوله فكيف الخ) أي وإذا كان التعليل بمعنى التلازم أو بمعنى الإيجاب المفسر بما تقدم فكيف ينفي المعاني : أي فكيف يصح نفي المعاني التي باعتبارها وجب الحكم : أي التي باعتبار العلم بوجودها يحصل العلم بثبوت الحكم في الخارج والاستفهام انكارى للرد على المعتزلة في انكارهم المعاني ، فيقال لهم كيف تثبتون الحال وتنكرون المعنى مع أن الحال إنما وجب بوجوب المعنى (قوله ينفي ما الخ) ما واقعة على المعاني (قوله جوابه) أي المقترح على الشبهة المذكورة (قوله أزمته) أي لأهل السنة (قوله في تعليل) في بمعنى على (قوله على كلا المذهبين) أي مذهب من يقول ان تعليل الأحكام بالمعاني معناه التلازم ، ومذهب من يقول ان تعليل الأحكام بالمعاني معناه إيجاب المعاني للأحكام (قوله لأن الممكن الخ) تعليل لمخزوف . والأصل وحاصل جوابه أن الامكان المتنافي للوجوب الذي أزمته المعتزلة على تعليل الأحكام الواجبة لا يلزم على كلا المذهبين الخ (قوله على القول الأول) أي وهو أن معنى التعليل التلازم (قوله فظاهر) أي فظاهر أنه لا يلزم عليه الامكان إذ كما يتلازم الممكنان يتلازم الواجبان (قوله وأما الخ) أي وأما عدم لزوم الامكان على القول الثاني وهو أن معنى تعليل الأحكام بالمعاني أن المعاني توجبها (قوله كانت) أي الأحكام المعنوية (قوله فوجوب معانيها الخ) أي فالعلم بثبوت المعاني علم بوجوبها : أي المعنوية : أي يفيد العلم بثبوتها (قوله فكأنها) أي المعاني مع المعنوية (قوله اذلاذات الخ) علة للعلة وهي قوله فوجوب الخ (قوله متميزة) أي بحيث يثبت لها تمائل أو تخالف بقطع النظر عن المعاني فلا ينافي أنهما في الحقيقة ذاتان متميزتان (قوله أنها) أي الأحوال (قوله في ذاتها) في بمعنى الباء (قوله فتكون ممكنة) مفرع على المنفي وهو الذات المتميزة (قوله والحاصل) أي حاصل ما في المبحث السابق لا بالنظر لكلام المقترح فقط (قوله إفادة الاثبات) أي الثبوت (قوله المسلمين) شامل للمعتزلة (قوله في مجرد إطلاق لفظي) أي لفظ الإيجاب بأن قيل المعاني توجب المعنوية فهل يجوز أن يقال ذلك أو يمنع ؟ والحق أنه يمنع وظاهر كلام الشارح أن النزاع في

حدوثنا أو نقصا في ذاته تعالى أو في صفاته جل وعلا . واعلم أن الفلاسفة قد احتجت على نفى الصفات بما يقرب من شبهة المعتزلة السابقة فقالوا لو وجدت الصفات للزم أن تكون مفتقرة إلى الذات لاستحالة قيام الصفة بنفسها ولأن بعضها شرط في الباقي كالحياة التي هي شرط في القدرة والعلم والارادة فيلزم أن يكون المشروط مفتقرا إلى الشرط أو متأخرا عنه في العقل والافتقار ينافي الوجوب إذ الواجب مستغن على الإطلاق وذلك مناف للافتقار والحاجة والتقدم على واجب الوجود محال . والجواب منع الملازمة فإن الافتقار إلى الغير يقتضى أن المفتقر يفقده الغير الوجود فيكون حادثا ، ونحن لاندعي ذلك بل نقول ان صفاته تعالى كلها واجبة الوجود غنية عن المقضى بالإطلاق ، وإن عنيتم بالافتقار الملازمة وهدم انفكاك أحد الوجودين عن الآخر منعنا

إطلاق لفظ التعليل بأن يقال المعاني علل للمعنوية مع أن إطلاق التعليل بمعنى التلازم شائع في كلامهم فالزاع حينئذ في لفظ الإيجاب ، وقد يقال مثله التعليل لأنه بمعناه ولا مانع من أن يراد به التلازم فلا فرق حينئذ ( قوله حدوثنا أو نقصا ) تنويع في التعبير وهو من عطف الملزوم على لازمه ( قوله احتجت على نفى الصفات ) أى كلها ( قوله بما يقرب إلخ ) وجه القرب أن كلا من الشبهتين فيه لزوم الامكان لوجود صفاته تعالى لأن الفلاسفة يقولون متى ثبتت الصفات لزم إمكانها والمعتزلة يقولون متى وجدت المعاني لزم إمكان المعنوية ( قوله لو وجدت الصفات ) أراد بالوجود الثبوت فيشمل المعاني والمعنوية ( قوله لزم إلخ ) أى ولزم أيضا أن يفتقر بعضها إلى بعض ففي كلامه حذف ويكون قوله ولأن بعضها إلخ دليلا لهذا المحذوف ، وأما قوله لاستحالة إلخ فهو دليل للمذكور ( قوله كالحياة ) السكاف استقصائية ( قوله القدرة ) أى مثلا اذهى شرط للكل ( قوله المشروط ) هو جميع الصفات ماعدا الحياة ( قوله في العقل ) أى وإن تقارنا في الخارج ( قوله والافتقار إلخ ) في قوة التعليل للاستثنائية المحذوفة وكأنه قال لكن التالى وهو كون صفاته مفتقرة الى الذات أو إلى صفة أخرى متقدمة عليها باطل لأن الافتقار والتقدم على واجب الوجود محالان ( قوله وذلك ) أى الاستثناء ( قوله والحاجة ) أى الاحتياج عطف تفسير ( قوله والتقدم إلخ ) عطف على الافتقار إلخ وهذا راجع لقوله أو متأخرا عنه فكان الأولى أن يقول وتأخر واجب الوجود محال هذا ومحل المحالية اذا كان التأخر في الزمن لا في التعقل لأن الشأن أن تنقل الذات قبل الصفات مع أن كلا واجب الوجود هذا ، وقول الشارح والتقدم إلخ ان أريد به التقدم العقلى الذى جرى عليه الكلام في الدليل فلا يسلم وإن أريد به التقدم فى الخارج فسلم لكن لا يطابق ما جرى عليه الدليل ( قوله منع الملازمة ) أى ان عنيتم بالافتقار الاحتياج للغير ، وكان على الشارح أن يزيد ذلك ويوجهه بقوله لأن الافتقار إلخ ( قوله ونحن لاندعي ذلك ) أى الافتقار للغير المودى للحدوث ، والأولى حذف هذا لأنهم ألزمونا الافتقار لا أنهم قالوا أتم ادعيتهم ذلك حتى زده عليهم بأننا لم نتع ذلك ( قوله بالإطلاق ) أى في جميع أحوالها كالتعلقات ونحوها ( قوله وإن عنيتم بالافتقار ) أى الذى ألزمتمونا به وهذا عطف على المحذوف السابق ( قوله وعدم إلخ ) عطف تفسير ( قوله الوجودين ) أى وجود الذات ووجود

الاستثنائية ولم يكن الافتقار بهذا المعنى يناقى الوجوب فلم قلتم ان هذا التوقف في العلم أو الوجود الذي سمعتموه أتم افتقارا يناقى وجوب الوجود أو يستلزم الامكان ، فان الامكان إنما يتحقق بصحة الارتفاع ، وإذا كانا واجبين فلا يصح في العقل ارتفاعهما ولا ارتفاع أحدهما فلا إمكان ولا احتياج لكل منهما فآزكروا إذن عنا لفظ الافتقار والامكان الموهمين لما تقررت استحالة من الاحتياج إلى المؤثر وقولوا كل موجودين متلازمين لا يصح في العقل ارتفاعهما ولا ارتفاع أحدهما ففرض وجودهما محال أو قولوا لا يمكن ثبوت واجب يلزمه واجب آخر ولا يصح ثبوت واجب إلا خاليا عن واجب آخر ، وحفظنا ندو فضيحتكم بادعائكم مالا تجدون إلى تصحيحه سبيلا سوى المغالطة بلفظ الافتقار الموهم واستعماله لمطلق التوقف ومطلق التوقف لا يقتضي الحاجة إلى المؤثر إلا إذا صح النفي

الصفات ( قوله الاستثنائية ) هي لكن لزوم الافتقار باطل ( قوله ولم يكن الخ ) تعليل : أي لأنه لا يكون الافتقار بمعنى الملازمة منافية للوجوب لأنه كما يتلزم إمكانان يستلزم واجبان ( قوله فلم قلتم الخ ) استفهام انكاري بمعنى النفي : أي فلم قلتم ان هذا التوقف : أي الافتقار بمعنى التلازم يناقى الوجوب : أي قولكم ذلك لا يصح ( قوله ان هذا التوقف في العلم أو الوجود ) المراد بالتوقف في العلم أن لا تتصور ذاته تعالى إلا موصوفة بالصفات ، والمراد بالتوقف في الوجود أن لا توجد ذاته تعالى إلا موصوفة بها كما تقول في الجوهر والعرض انه لا يتصور أحدهما إلا مقارنا للآخر ولا يوجد أحدهما خارجا إلا مع الآخر ، وليس المراد بالتوقف في الوجود أن يكون الشيء معدوما ويتوقف على الآخر ليفيده الوجود ، وإذا كان المراد بالافتقار أن الوجودين لا يعقل أحدهما بدون الآخر ولا ينفك أحدهما في الوجود عن مقارنة الآخر لم يكن في هذا استحالة ولم يكن إلا مجرد التلازم فوجب ترك لفظ الافتقار والتعبير بالتلازم ولا استحالة فيه ( قوله أو يستلزم الامكان ) في بعض النسخ ويستلزم الامكان بالواو وهو تعليل لما قبله ( قوله فان الامكان ) أي للشيء وهذا علة لعدم صحة قولهم ان هذا التوقف يستلزم الامكان ( قوله الارتفاع ) أي ارتفاعه ( قوله منهما ) أي الواجبين ( قوله فآزكروا الخ ) أي وحيث كان المراد بالافتقار التلازم وهو لا يناقى الوجوب فآزكروا الخ ، وأما قوله والامكان فالأولى اسقاطه لأنهم لم يردوا به بل جعلوه لازما للافتقار ( قوله من الاحتياج الخ ) بيان لما ( قوله وقولوا الخ ) الأولى وقولوا لا يسقل واجب موجود يلزمه واجب آخر لأن هذا هو الواقع منهم مع أنه لا مانع من أن الواجب يلزمه واجب آخر ( قوله ثبوت واجب ) كالدات ( قوله واجب آخر ) أي كالصفات ( قوله سوى المغالطة ) من تأكيد الفهم بما يشبه المدح نحو فلان لا خبر فيه إلا أنه سئ الأخلاق ( قوله الموهم ) أي للاحتياج ( قوله واستعماله ) أي لفظ الافتقار ، وقوله : لمطلق اللام بمعنى في ( قوله ومطلق الخ ) الواو للحال ( قوله لا يقتضي الحاجة ) أي لأن التوقف يصدق بالتلازم ( قوله إلا إذا صح الخ ) مثلا العالم متوقف على الذات العلية ولما كان يصح عقلا نفيه أزلا صح وجود الباري في الأزل واقتضى ذلك التوقف الحاجة إلى المؤثر وصفات الباري ، وان كانت متوقفة على الذات لكن لا يصح عقلا نفيها عنه في الأزل فلا يقتضي هذا التوقف الاحتياج إلى المؤثر وكذلك العرض متوقف على الجوهر ولا يصح

عقلا لا تقديرا في الخيال أو خطورا بالبال كما تخطر المستحيلات عند إغراض العقل عن وجه استعالتها ، وبالجملة فالقوم حكموا التخييلات على ضعفها وجعلوها أدلة فيها لا يهتدى في فيح محرثه الصعبة المسالك إلا العقل النافذ المؤيد بهديته تعالى . قال شرف الدين ابن التلساني ولما اعتقد الفخر صحة هذه الحجة يعني شبهة الفلاسفة في أن الافتقار بمعنى مطلق التوقف بوجوب الامكان ، وأن كل مركب يفترق إلى جزئه وجزؤه غيره والمفتقر إلى الغير لا يكون إلا تمكنا وتوهم التركيب باعتبار الصفات ، واستعمل هذه المقدمات في الاستدلال على امكان كل مأسوي الله تعالى استشعر النقص بصفات الله تعالى فقال مرة هذا مما نستخير الله تعالى فيه يعني القول بامكانها من حيث ذاتها وجزم أخرى وصرح والعياذ بالله بكلمة لم يسبق إليها فقال هي ممكنة باعتبار ذاتها واجبة بوجود ذاته جل وعلا وضاهها في ذلك قول الفلاسفة

فيه عنه عقلا فلا يقتضي هذا التوقف الاحتياج لتأثير الجوهر فيه ( قوله عقلا ) احتريزه عن التني في الخيال فلا عبرة به إذ قد يقع في الوهم ابتداء في الصفات عنه تعالى في الأزل وكذلك العرض بالنسبة للجوهر ( قوله أو خطورا بالبال ) عطف تفسير ( قوله فالقوم ) أي الفلاسفة ( قوله التخييلات ) أي الأمور المتخيلة وهي الشبه ( قوله فيها ) أي القديم الذي ، وقوله : في فيح محرثه بكسر الفاء جمع فيحا : الصحراء الواسعة فيجرد عن بعض معناه بأن يراد منه الواسعة والاضافة من اضافة الصفة والمقصود تشبيه العقائد بالصحراء الواسعة التي لا تسلك إلا بالسلح الماضى فكذلك العقائد لا تسلك إلا بالأدلة القوية وهؤلاء القوم مشوا في الصحراء الواسعة : يعني الصفات القديمة والآراء الضعيفة : يعني الشبه ( قوله النافذ ) بالذال المجعلة : أي الماضى القاطع ( قوله في أن الافتقار الخ ) في بمعنى من بيان للحجة وهذه مقدمة أولى ، وقوله : وأن كل الخ مقدمة ثانية ، وقوله : وجزؤه غيره مقدمة ثالثة ، وقوله : والمفتقر الخ يرجع للأولى لأن المفتقر لا يفتقر متوقف على ذلك الغير وبقيت مقدمة رابعة وهي تركيب الصفات بوجوب تركيب الموصوف وهذه أشار إليها بقوله : وتوهم التركيب الخ ( قوله وتوهم التركيب ) أي في الذات وهذا معطوف على اعتقد ( قوله واستعمل هذه المقدمات ) أي المذكورة سابقا في الاستدلال الخ بأن قال كل شيء مأسوي الله مركب باعتبار صفاته وكل مركب مفتقر إلى جزئه وجزء المركب غيره والمفتقر للغير لا يكون إلا تمكنا فكل شيء سوى الله ممكن والشارح لم يأت بهذه المقدمات على هذا الترتيب لعدم قصد الاستدلال بها في هذا المقام والفخر اعتقد صحة هذه المقدمات كلها والأولى غير صحيحة : ألا ترى أن الجوهر الفرد غير منقسم وفي جهة مثلا ومع ذلك هو غير مركب والثانية مسلمة لكن لا من حيث أنه يفيد الوجود بعد العدم بل بمعنى أنه لا نتحصل خارجا لإلابة والثالثة مسلمة والرابعة غير مسلمة لأن الافتقار بمعنى مطلق التوقف لا يقتضي امكان المتوقف لجواز أن يكون التوقف بمعنى التلازم والافتقار بهذا المعنى لا ينافي الوجوب والشارح فيها يأتي اقتصر على بطلان الأولى ( قوله استشعر النقص الخ ) جواب لما اعتقد الخ : أي استشعر أن المقدمة القائلة والمفتقر للغير لا يكون إلا تمكنا تجري في صفات الله ( قوله هذا مما نستخير الله فيه ) نصيره بالاستخارة يقتضي أنه غير جازم بالقول بامكانها ولذا قال وجزم أخرى الخ ( قوله بكلمة ) أي كلام ( قوله ممكنة الخ ) فيه أنها لو كانت ممكنة لكان مقابلهما كالعجز والجهل كذلك ( قوله وضاهها الخ ) أي من جهة أنه قائل

ان العالم يمكن باعتباره ذاته واجب بوجود مقتضيه ونعوذ بالله من ذلة العالم . قلت وأشنع من هذا ونعوذ بالله تعالى ، تصريحه بأن الذات قابلة لصفاتها فاعلة لها ومن شنيع مذهبه أيضا رده الصفات إلى مجرد نسب وإضافات وتسميته لها في بعض المواضع مغايرة للذات مع ما علم من أن أئمة السنة يمنعون اطلاق الغيرية في صفاته تعالى لما يؤذن به من همة المفارقة كما يمنعون أن يقال هي هو لما يؤذن به من معنى الاتحاد والذي قاده إلى أكثر هذه الآراء الفاسدة باجاع قراره من التركيب الذي توهمته الفلاسفة لازما لثبوت الصفات ولأجل ذلك نفوها هذا مع أن الشيء لا يتكرر بتكثير صفاته كما لا يتكرر بتكثير اعتباراته . قال شرف الدين بن التلساني : والتركيب في الذات لازم له أيضا فان ماهية كل صفة من الحياة والعلم والقدرة والارادة متميزة عن الأخرى في العقل فان منها ما يتعلق وهي الحياة ومنها ما يتعلق ولا يؤثر كالعلم ومنها ما يتعلق ويؤثر كالقدرة والارادة فاذا تمايزت واختلفت اقتضت وجوها مختلفة في المقتضى ولما استشعرت الفلاسفة

بتأثير الذات في الصفات بطريق العلة كما تقول الفلاسفة بتأثير الذات في العالم بطريق العلة (قوله ان العالم) أي الافلاك والاجناس والانواع ، وأما الأشخاص فيقولون بحدوثها بالذات والزمان (قوله ونعوذ الخ) لأن العالم إذا زل تبعه الناس (قوله وأشنع الخ) إما كان هذا أشنع من الأول لأن الصفات على هذا حادثة بالذات والزمان وعلى الأول حادثة بالذات فقط ، ثم ان المشهور عن الفخر أنه يقول ان الصفات ممكنة لذاتها واجبة بوجود ذاته تعالى كما تقدم في كلام ابن التلساني (قوله فاعلة لها) أي للصفات بالاختيار ، وحيث فتكون الصفات حادثة بالذات والزمان لأن أثر المختار لا يكون إلا حادثا بالذات والزمان ، وهذه الصفات عنده نسب وإضافات ولا يلزم من حدوثها حدوث من قامت به بخلاف الصفات الوجودية فانه يلزم من حدوثها حدوث الذات القائمة بها (قوله ومن شنيع الخ) هو شنيع جدا لكنه رجع عنه كما قال بعضهم (قوله نسب) أي لاثبوت لها في الخارج ، وإعما هي اعتبارات عقلية (قوله وإضافات) عطف تفسير (قوله وتسميته الخ) عطف على رده (قوله إلى أكثر هذه الآراء) الأولى حذف لفظ أكثر لأن قراره المذكور قاده إلى كلها وآراؤه هي ما تقدم عنه (قوله مع أن الشيء الخ) فان الجوهر المفرد شيء واحد لا تركيب فيه ومع ذلك يتصف بالامكان ويكونه في جهة ويكونه في حيز ويكونه لا يقبل القسمة ويكونه متحركا أو ساكنا وهذا سند للمقدمة الأولى القائلة الموصوف متراكب باعتبار صفاته واستدل على فسادها دون غيرها من المقدمات لأنه مبني عليها ، ويلزم من فساد المبني عليه فساد المبني وان كان بضه صحيحا في نفسه (قوله كما لا يتكرر الخ) أي باجاع منا ومن الفخر فالشبه به متفق عليه (قوله اعتباراته) ككونه سميعا بصيرا متكلما (قوله لازم له) أي للفخر أيضا فلا ينفع القول بهذه الآراء الفاسدة فرارا من التركيب فقد وقع فيما قرأ منه (قوله كالعلم) أي والسمع والبصر (قوله كالقدرة الخ) الكاف استقصائية (قوله فاذا تمايزت) أي الصفات باعتبار لوازمها ، وقوله : واختلفت : أي باعتبار الذات (قوله اقتضت) أي تلك الصفات وجوها مختلفة في المقتضى : أي لها : أي الصفات وهو الذات فقد قام بها وجوه مختلفة حتى أنها أثرت في صفاتها المختلفة فالوجه الذي أثرت بسببه في الحياة غير الذي أثرت به في العلم وهكذا فيلزم

ذلك لم يسعهم إلا نفي الصفات ولبسوا على المسلمين بالاطلاقها مع نفي حقائقها وفسروها بأمور مبيّنة لمأهيتها كتفسيرهم كونه عالماً بأنه ليس بجسم ولا جسماني وهم مساعدون على هذا التنزيه ومطالبون بآثبات أنه علم بما دلت عليه الأفعال من الأحكام والاتقان . اللهم إنا نفوذ برضاك من غضبك ومن أن نقتنا عن ديننا وثبتنا على طريق معرفتك وملازمة الاستقامة على سنن شرع رسولك صلى الله عليه وسلم ظاهراً وباطناً حتى نلتقائك على ذلك يا أرحم الراحمين .

(ص) قالوا لو وجدت للزم تكرار القديم بها والاجاع أن القديم واحد قلنا الموصوف لا ينكر صفاته بدليل أن الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة وهو واحد ، ومعنى الاجاع أن الموصوف بصفات الألوهية واحد .

(ش) هذه شبهة أخرى للملحدة قالوا لو كانت صفات البارئ تعالى معاني موجودة لكان معه تعالى في الأزل قدماء

التركيب في الذات باعتبار هذه الوجوه وهو لا يقول بتركبها ومتى كانت الذات مركبة كانت ممكنة عنده لأنه جعل علة الامكان التركيب مع أنه لا يقول بإمكان الذات ، وإنما اقتضت تلك الصفات وجوها مختلفة في المقتضى لأن الواحد من كل وجه لا يصدر عنه بطريق العلة عند من قال بها إلا شيء واحد ولا يصدر عنه أكثر من ذلك إلا بوجوه مختلفة ( قوله ذلك ) أي ان التركيب باعتبار الصفات يستلزم الامكان ( قوله ولبسوا الخ ) أي بعضهم والبعض الآخر صرح بالتعطيل : أي نفي الصفات ( قوله باطلاقها ) أي الصفات ( قوله ولا جسماني ) أي قائم بالجسم بأن يكون عرضاً ولما قام العرض بالجسم نسب إليه بزيادة الألف والتون ( قوله بما دلت ) متعلق بيطالبون والباء سببية ( قوله الأفعال ) أي المفعولات ( قوله من الأحكام ) بكسر الهمزة ، وقوله : والاتقان تفسير : أي وذلك يستلزم العلم ( قوله برضاك ) أي الحاصل بالشيء على العقائد القويمة ( قوله على طريق معرفتك ) الإضافة للبيان ، ويصح أن يراد بالطريق الأدلة : أي ثبتنا على الأدلة الموصلة لمعرفةك بحيث لا نلحقنا شبهة ( قوله وثبتنا الخ ) جملة انشائية معطوفة على نفوذ الخ وهي جملة انشائية أيضاً لكن في المعنى ( قوله قالوا الخ ) دليل ثان للمعتزلة ( قوله وجدت ) أي المعاني ( قوله للزم الخ ) أي لكن التالي باطل ( قوله والاجاع الخ ) تعليل للاستثنائية المحذوفة ( قوله قلنا الخ ) مناقشة في الشرطية والقديم فيها بمعنى الذات العلية وتكرره بمعنى تركبه بسبب وجود الصفات ( قوله عديدة ) تأكيد لصفات ( قوله وهو واحد ) جملة حالية من الفرد وهو تصرّح بما علم التزاماً من قوله الفرد ( قوله ومعنى الخ ) مناقشة في الاستثنائية على تقدير أن يريدوا بتكرار القديم تعدده ووجود معناه وهو القديم في أكثر من حقيقة واحدة ( قوله الملحدة ) من الاتحاد وهو الزيغ ، والمراد بهم هنا المعتزلة بقرينة السياق ( قوله لو كانت الخ ) الأولى لو كان له صفات معان الخ لأن الخلاف إنما هو في إثباتها ( قوله لكان معه الخ ) أي لكن التالي باطل ثم ان قوله لكان الخ إنما يناسب المناقشة في الاستثنائية دون ما ذكره المصنف من المناقشة في الشرطية فالأولى أن يقول للزم تكرار القديم لأن تكرره محتمل أن يكون بمعنى التركيب وكثرة الأجزاء ، ويحتمل أن يكون بمعنى وجود معناه وهو القديم في متعدد ، وقوله : لكان الخ لا يحتمل غير المعنى الثاني



وهو معنى قولى للزم نكثر القديم بها والملازمة ظاهرة لأن صفاته جل وعلا يستحيل عليها الحدوث وأما بطلان التالى فللاجتماع على أن القديم واحد . والجواب منع الملازمة إن أردتم بتكثر القديم تركبه وكثرة أجزائه بسبب وجود الصفات ، فإن كثرة الصفات لا تمنع وحدة الموصوف ولا توجب تركيبه ولا يقال فيه بسببها إنه كثير لالفة ولا عرفا ولا عقلا ألا ترى أن الجوهر الفرد موصوف بالوحدة ، وإن اتصف بصفات عديدة وإن أردتم بتكثر القديم وجود معناه فى أكثر من حقيقة واحدة منعنا الاستثنائية ولزمتكم المصادرة عن المطلوب والاجماع الذى نقلتم على أن القديم واحد يجب أن يكون معناه أن الأزلى الموصوف بصفات الألوهية جل وعلا واحد لا ثانى له لا أن معناه أن حقيقة القدم لا تثبت إلا لشيء واحد من غير نظر الى كونه موصوفاً أو صفة كما فهمتم نعم لفظ الواحد قد يطلق على ما قلناه وعلى ما ذكرتموه فأزايوا الاشتراك من اللفظ الذى لبستم به وقولوا الأمة مجمعة على أنه لاصفات له فلا تجدون حينئذ الى صحتة سيلا وكيف يصح أن يتعقد اجماع على ما قامت البراهين القطعية على خلافه . واعلم أن هذه الشبهة هى التى غرت الفلاسفة حتى أنكروا جميع الصفات وغرت الامام الفخر حتى قال ما قال - والله يهدى من يشاء الى سواء السبيل - .

(ص) قالوا لو وجدت للزم تعدد الآلة لمشاركتها له فى أخص وصفه وهو القدم وذلك يوجب

وهذا لا يناسبه الطرف الأول من طرفى الجواب الذى هو قوله منع الملازمة إن أردتم الخ (قوله وهو معنى الخ) فيه أنه بعض معناه (قوله وكثرة أجزائه) فيه أن التركيب يتحقق بجزئين (قوله فإن كثرة الخ) سند لمنع الملازمة (قوله فيه) أى الموصوف (قوله بسببها) أى الصفات (قوله بصفات عديدة) أى من التحيز والحركة أو السكون وكونه فى جهة وعدم قبوله الانقسام (قوله وجود معناه) أى القدم المفهوم من القديم وهو عدم الأولية للوجود (قوله ولزمتكم المصادرة) هى أخذ الدعوى جزءا من الدليل ودعواهم هى أن تعدد القديم باطل ، ودليلهم لو وجدت الصفات للزم تكثر القدماء لكن تكثر القدماء باطل ولا يخفى أن الاستثنائية هى عين الدعوى (قوله عن المطلوب) أى مطلوبكم وهو تكثر القدماء (قوله والاجماع الخ) لما منع الاستثنائية وكان سندها الاجماع شرع فى تأويله بقوله والاجماع الخ (قوله لفظ الواحد) الأولى لفظ أن القديم واحد إذ هو المشترك لالفظ الواحد (قوله فأزايوا الخ) أى فأزايوا اللفظ المشترك من دليلكم (قوله وقولوا الخ) الأولى وأنا بدله بلفظ صريح فى اثبات مدعاكم ، وقوله : لكن التالى باطل للاجماع على أن حقيقة القديم لا تثبت إلا لشيء واحد فلا تجدون الخ (قوله وكيف الخ) تعليل لقوله فلا تجدون الخ (قوله البراهين القطعية) أى التى تقدمت عند اثبات صفات المعانى (قوله أن هذه الشبهة) هى أنه لو وجدت الصفات للزم نكثر القديم بها (قوله حتى قال ما قال) أى من امكان الصفات (قوله لو وجدت) أى المعانى (قوله للزم الخ) أى لكن تعدد الاله باطل فبطل المقدم وهو وجودها وثبت نقيضه وهو مطلوبهم (قوله تعدد الآلهة) الأولى الاله لأن الآلهة معام تعددها (قوله لمشاركتها) أى الصفات (قوله له) أى للاله وهو الذات العلية (قوله وذلك) أى الاشتراك فى الأخص ، وقوله : فى الأعم كالكون علما وقادرا وإذا كانت المعانى مشاركة

الاشترك في الأعم : قلنا ممنوع أن القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون صفة نفسية فضلا عن أن يكون أخص .

(ش) هذه شبهة أخرى لهم وتقريرها أنهم قالوا لو كان له تعالى صفة موجودة للزم تعدد الآلهة والتالي معلوم الاستحالة فاقدم مثله ، و بيان الملازمة أن الصفة الموجودة له تعالى لا تكون إلا قديمة لاستحالة اتصافه جل وعلا بالحوادث ، وأخص وصف البارئ جل وعلا القدم لانفراده تعالى به والاشترك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم ، فيلزم أن تكون الصفة لوجوب قدمها مشاركة للبارئ تعالى في سائر صفاته فتكون عللة قادرة مريدة حية الى غير ذلك من صفات الاله فتكون تلك الصفة إلها فقد لزم من وجود الصفة تعدد الاله ، وأيضا اذا كفرت النصارى بآبائهم الأقانيم الثلاثة وهي الذات والحياة والعلم فأتى الذين أتبعتم ذلك وزيادة أولى بالكفر . والجواب منع الملازمة فإن القدم لا يكون أخص وكيف وهو سلب لأنه عبارة عن نفي سبق العدم ونفي هذه الاضافة سلب لاحالة والبارئ جل وعلا موجود وأخص وصف الموجود لا يكون عدما لأن الأخص مقوم للشيء والشيء لا يتقوم بتقيضه الذي هو العدم ، وبالجمله فالأخص لا يكون الا وصفا ثابتا ذاتيا ، وليس أيضا كل ذاتي أخص فإن الحيوانية ذاتية للانسان وليست أخص وصف بل الأخص هو الذاتي الذي به تقوم الماهية وامتازت عن غيرها كالنفس الناطقة للانسان مثلا فاذا كان الوصف سلبيا فينه وبين الأخص مراحل

للاله في أخص أوصافه كانت آلهة والأخص ما انفرد به الموصوف وتميزه عن غيره والأعم بخلاف ذلك ( قوله قلنا الخ ) ابطال للشرطية بإبطال سندها ( قوله ممنوع أن القدم صفة ثبوتية ) أى لما سبق أنه صفة سلبية على التحقيق : أى وأخص الأوصاف هو الصفة الثبوتية المقومة للماهية المميز لها عن غيرها والقدم ليس كذلك فمشاركة الصفات للاله في القدم لا تقتضى أنها مشاركة له في أخص أوصافه اللازم له مشاركتها له في أعمها اللازم له كونها آلهة ( قوله نفسية ) أى ذاتية مقومة للذات وجزء منها ( قوله لهم ) أى المعتزلة النافين للمعاني ( قوله لانفراده الخ ) فيه أن انفراده بالقدم لا يفتج أنه أخص أوصافه لأن الشيء الوجودى قد ينفرد بوصف سلبى وهو لا يكون أخص لكونه ليس نفسيا ( قوله تلك الصفة ) أى الوجودية كالعلم والقدرة ( قوله وأيضا الخ ) استدلال آخر من المعتزلة والزام لأهل السنة ( قوله كفرت ) بضم الكاف وكسر الفاء المشددة أى حكمتم بتكفيرهم ووافقتمونا على ذلك ( قوله وهى الذات ) أراد بها الوجود ( قوله ذلك ) أى هذه الثلاثة ( قوله أولى ) خبرتان عن أتم ( قوله منع الملازمة ) أى لعدم تسليم دليلها ( قوله عبارة عن ) الأولى حذفها ( قوله نفي ) أى انتفاء ( قوله ونفي هذه الاضافة ) أى وانتفاء الاضافة وهى سلبية العدم ( قوله بتقيضه ) أى بوصف مساو لنقيضه ، هذا هو المراد لأن العدم مساو لنقيض الوجود لأنه تقيضه ( قوله ثابتا ) أخرج السلبى ( قوله ذاتيا ) كالناطقية للانسان أخرج غير الذاتي كالقدرة ( قوله وامتازت الخ ) خرج به الذاتي الأعم كالحيوانية إذ لا يقع به امتياز ( قوله كالنفس الناطقة ) أراد بها القوة المدركة كالتفكر بالقوة ولم يرد بها الروح ( قوله فينه ) أى الوصف السلبى ( قوله مراحل ) أى ثلاثة لأن الأخص قد اتصف

وإلى هذا أشرت بقولي في العقيدة ممنوع أن القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون أخص :  
 أي لم يثبت للقدم أول مراتب الأخص وهو الثبوت فكيف يثبت له أعلاها وهو الأخصية  
 وفضلا مصدر فعل محذوف : أي فضل فضلا بمعنى بقي وضميره يعود على المنع أو على النبي الذي فهم  
 مما قبله لأنه إنما يقع متوسطا بين نفي وإثبات لفظا نحو فلان لا ينظر إلى الفقير فضلا عن إعطائه  
 أو معنى نحو تقاصرت المهم عن أدنى العدد فضلا عن أن تترقا : أي لم تبلغه فضلا عن الترقى  
 ونحوه انظر العقيدة إذ معناه لم يتصف القدم بالثبوت فضلا عن الأخصية والقصد فيه استبعاد  
 الأدنى : أعني ما دخله النبي بمعنى عده بعيدا عن الوقوع كالنظر إلى الفقير وبلوغ المهم في المثالين  
 واستحالة ما فوقه : أعني ما دخلته عن بمعنى عده بمنزلة الحال الذي لا يمكن وقوعه كالأعطاء  
 والترقى فيهما ، وهو من قولهم أنفقت السراهم ، والذي فضل منها كذا : أي بقي ، فالمعنى في المثالين  
 انتفى العطاء بالكلية ، والذي بقي منه عدم النظر ، وانتفى الترقى وبقي منه التقاصر ، والمعنى في تركيب  
 العقيدة انتفى في القدم الأخصية وبقي منه عدم الثبوت ، والأحسن أنه لا محل لهذه الجملة ،

بالثبوت وبالذاتية وبالتمييز وبالسلبي لم تثبت له هذه الثلاثة ( قوله وهو الأخصية ) الأولى وهو  
 التمييز ( قوله وضميره ) أي الفعل وهو فضل بمعنى بقي ( قوله يعود ) أي في عبارة المصنف ( قوله  
 على المنع ) أي المفهوم من ممنوع ( قوله أو على النبي ) أي في عبارة غير المصنف ( قوله مما قبله ) أي  
 فضلا ( قوله لأنه ) أي فضلا ( قوله لفظا ) أي صريحا ذلك النبي ( قوله نحو فلان الخ ) أي فضل  
 عدم النظر فضلا عن إعطائه : أي إن الإعطاء لم ينتف بالمرة بل بقي منه بقية وهي عدم النظر له  
 وجعل عدم النظر له من جملة الإعطاء على طريق التهمك ( قوله أو معنى ) عطف على لفظا ( قوله  
 أي لم تبلغه ) أي لم تبلغ المهم أدنى العدد ( قوله ونحوه ) أي المثال المذكور في كون النبي فيه  
 معنى لا لفظا ( قوله والقصد فيه ) أي منه أي من التركيب الذي وقع فيه لفظ فضلا ( قوله عده  
 بعيدا ) أي وليس المراد بالاستبعاد طلب البعد ، ثم إن عده بعيدا إنما هو من سياق الكلام ، وإلا  
 فالعبارة إنما تفيد انتفاء الأدنى فقط ، وعدم حصوله ثم إن استبعاد الأدنى يجمع إمكانه ( قوله  
 واستحالة ما فوقه ) أي ما فوق الأدنى وهو الأعلى ( قوله بمعنى عده الخ ) أي وليس المراد أنه من  
 أفراد الحال ( قوله وهو ) أي فضلا ( قوله في المثالين ) أي فلان لا ينظر الخ وتقاصرت المهم الخ  
 ( قوله بالكلية ) الأولى حذفه لأنه يناقض قوله والذي الخ ( قوله منه ) أي العطاء بمعنى الإعطاء  
 ( قوله عدم النظر ) جملة من الإعطاء على طريق التهمك ( قوله وبقي منه ) أي الترقى ( قوله  
 التقاصر ) أي عدم بلوغ الأدنى وجعل التقاصر من جملة الترقى على جهة التهمك ( قوله وبقي منه )  
 أي المنتفى وهو الأخصية ( قوله والأحسن أنه لا محل لهذه الجملة ) أي جملة فضل فضلا فتجعل  
 مستأنفة ووجه الأخصية أن الاستئناف أوكد وأبعد رجوعه إلى إقامة برهان على المدعى ، فإذا قلت  
 فلان لا يعطى الفقير درهما فضلا عن دينار فكأنك قلت : فلان لا يعطى دينارا لأنه لا يعطى  
 درهم الأقل فلان لا يعطى الدينار أولى ، وإذا قلت : فلان لا ينظر إلى الفقير فضلا عن إعطائه ،  
 فكأنك قلت : فلان لا يعطى الفقير لأنه لا ينظر إليه مع خفته فلان لا يقع منه إعطاء أولى ،

وان جعلها بعضهم حالا ، ومن الخطأ في حل هذا التركيب ما يقال إن فضلا بمعنى تجاوزا وإن  
المستبعد في المثالين هو عدم النظر وقصور الهمم . قاله التفاتاني في حاشيته على الكشف ،  
وأما قولهم كبرت النصارى بآبائهم الذات والعلم والحياة خطأ إذ لم يكن تكفيرهم بمجرد اثبات  
ذلك ، بل بآبائهم آلهة ثلاثة على ما قال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ، وقد قدما  
شرح مقالاتهم التي لا يرضى بها يميز من الصبيان فضلا عن فوقه ، وفي معنى شبهة المعتزلة السابقة  
وهي الزام الاشتراك في الأعم لأجل الاشتراك في الأخص الذي هو القدم احتجاجهم بأنه لو كان  
لله تعالى علم لكان علمه يتعلق بعين ما يتعلق به علمنا وأخص وصف علمنا تعلقه بالمعلوم المعين  
والاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم فيجب إذن مماثلة علمه تعالى لعلمنا ، فيلزم إما  
قدمهما وإما حدوثهما وكلاهما محال . والجواب أن هذا مشترك الالزام لأنه يلزمهم مثله فيها أثبتوه  
لله تعالى من العالمية فإن عالميته تعالى إذا تعلقت بالمعلوم المعين وتعلقت عالميته به لزمهم عين ما ألزمونا  
وهذا جواب جدلي ، والجواب الحق

فالدعوى تؤخذ من حاصل المعنى ، وفيه تقديم الدليل على المدلول ( قوله وإن المستبعد  
الح ) الواو للحال والخطأ إنما جاء من هذه الحال لا من تفسير فضلا بالتجاوز ( قوله في المثالين )  
أي فلان لا ينظر الح ، وتقصرت الهمم الح ، ومعنى المثال الأول على هذا القول فلان لم  
يقع منه اعطاء للفقير فتجاوز : أي انتقل من عدم الاعطاء إلى عدم النظر ، ومعنى المثال  
الثاني لم يقع من الهمم الترقى فتجاوزت : أي انتقلت من عدم الترقى إلى قصورها لأدنى العدد  
( قوله هو الح ) أي فيكون نظره للفقير وبلغ المهمة لأدنى قريبا مع أنه ليس كذلك ( قوله  
وقصور الهمم ) أي وعدم بلوغ الهمم أدنى العدد ( قوله قاله ) الضمير راجع لقوله ، ومن الخطأ  
الح ( قوله الذات ) أراد بها الوجود ( قوله بل بآبائهم آلهة ثلاثة ) تقدم أن الآلهة عندهم واحد  
مركب من أجزاء ثلاثة : الوجود والعلم والحياة فقوله آلهة ثلاثة لا يناسب ما تقدم الأعلى جعل جزء الآلهة  
إلها ( قوله وفي معنى الح ) لما ذكرنا الهمم من الاحتجاج على نفي المعاني جلة وكان لهم احتجاج  
بالنسبة إلى بعضها وهو العلم قال : وفي معنى الح ، وإنما كان هذا الاحتجاج في معنى ما سبق  
نظرا إلى كون الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم ( قوله احتجاجهم ) مبتدأ مؤخر  
خبره قوله وفي معنى الح ( قوله بالمعلوم المعين ) أي الشخص مبنى على أن كل معلوم له علم ، وقيل  
علمنا واحد كعلم الله يتعلق بالمعلومات المتعددة ( قوله في الأخص ) هو يتعلق بالمعلوم المعين  
( قوله في الأعم ) هو كونه صفة ( قوله فيلزم ) أي حيث تماثلا وكانت حقيقتهم واحدة ( قوله  
وكلاهما محال ) أي وما أدى إلى المحال محال فيكون وجود علمه تعالى محالا ( قوله مشترك الالزام )  
أي لازم لنا ولهم ( قوله لزمهم عين ما ألزمونا ) أي من حدوثهما أو قدمهما ، وهذا اللزوم صرت  
على المماثلة في الحقيقة المترتبة على الاشتراك في الأخص والأعم ( قوله جدلي ) أي المقصود  
به الإلزام لإثبات المدعى ( قوله والجواب الحق ) أي التثبت للمدعى . وحاصله أن الأعم تارة يكون  
ذاتيا ، وتارة يكون غير ذاتي ، والاشتراك في الأخص إنما يوجب الاشتراك في الأعم الذاتي

إن الاشتراك في الأخص إنما يستلزم الاشتراك في الأعم الثاني ، والحدوث والقدم ليسا بذاتين لعدم توقف فهم المساهية عليهما ، فإنا نتعلل العلم مع الدهول عن كونه قديما أو حادنا . ثم نقيم الدليل بعد ثبوته على أنه قديم أو حادث .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف الناس في أخص وصف الباري جل وعلا ، فقال قوم من المعتزلة : إنه القدم وقد سبق رده ، ومنهم من زعم أنه حال توجب له تعالى كونه حيا عالما قادرا مريدا ، ولا إفصاح في هذه المقالة عن هذه الصفة ، ونقل عن الشيخ أن خاصية الاله القدرة على الاختراع واختاره الفخر في بعض كتبه ، واحتج له بأن موسى صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه أجاب فرعون لما سأله عن حقيقة رب العالمين قال له - رب السموات والأرض وما بينهما - فأولاً أن ذلك خاصية الاله لما كان الجواب لا نقا . قال ابن التلساني : ولا حاجة له في ذلك ، فإن ما كما يسأل بها ، ويراد بالسؤال فهم الحقيقة كذلك قد تطلق لطلب تمييز الحقيقة ، وما ذكره موسى عليه السلام يصلح لتمييزه تعالى عن سائر الممكنات . وأما قول الشيخ أن تلك خاصية الاله : لعلة أراد أن هذا الوصف لا يثبت لغير الله تعالى ردا على المعتزلة ، إذ تزعم أن العبد يشارك الله تعالى في ذلك باعتبار أنه يوجد أفعاله عندهم ولم يرد أنه أخص وصف ذاته ، فإن القدرة على الاختراع

والحدوث والقدم ليسا ذاتين ، وحيفئذ فلا يلزم من اشتراك علمه تعالى مع علمنا في أخص أوصافه اشتراكهما في الحدوث أو القدم ، وفي هذا الجواب نظر لأنه لم يطابق ما تقرّر من الشبهة لأنهم جروا في تقريرها على تفريع القدم والحدوث على مماثلة علمه لعلمنا ولو جعلوا مجرد الاشتراك في الأخص المذكور يوجب اما قدمهما واما حدوثها لكان هذا الجواب نافعا فالأولى الجواب بأننا لانسلم أن أخص أوصاف العلم تعلقه بمعلوم معين ( قوله وقد سبق رده ) أي بأن الوصف الأخص لا بد أن يكون وصفا ثبوتيا ذاتيا والقدم وصف سلبي ( قوله ومنهم ) أي من المعتزلة أو من الناس ( قوله حال ) أي وصف ثابت في نفسه لاموجود ولا معدوم ( قوله عن هذه الصفة ) أي عن هذه الحال وقد فسرنا بعضها بالألوهية ( قوله عن الشيخ ) أي الأشعري ( قوله واحتج ) أي الفخر ( قوله له ) أي لكلام الشيخ ( قوله لما سأله ) أي بقوله مارب العالمين ( قوله رب السموات والأرض ) أي الخالق لهما بقدرته ( قوله فإن ما ) أي لفظ ما ( قوله ذلك ) أي كونه رب السموات والأرض اللازم له القدرة ( قوله ويسأل بها الخ ) نحو ما الانسان فيجيب بحيوان ناطق ( قوله لطلب تمييز الحقيقة ) بأن يقال ما الانسان في ذاته أو عرضه ، فيجيب بناطق أو ضاحك ( قوله وما ذكره موسى يصلح الخ ) فيكون فرعون سائلا عن المميز للحقيقة بدليل الجواب إذ لو كان سائلا عن الحقيقة كان جواب موسى غير مطابق له ، وحيث كان جواب موسى بالمميز عن سائر الممكنات فلا دلالة فيه على أن القدرة أخص أوصافه تعالى هذا ، وقال بعضهم أن فرعون إنما سأل عن الحقيقة وموسى أجابه بالمميز اشعارا بأنه لا ينبغي له أن يسأل عن الحقيقة إذ هي لا تدرك ، وإنما ينبغي السؤال عن المميز ( قوله إن تلك ) أي القدرة ( قوله له الخ )

عنده من صفات المعاني التي يستدعي الانصاف بها تقرر الذات بدونها في العقل فلا تكون أخص وصف الذات وإلا لدار ذلك والله أعلم . قلت ، وإذا تبين لك أن أخص وصف البارئ جل وعلا مجهول عرفت أن ذاته غير معروفة للبشر ، وهو الأصح من القولين وإليه ذهب القاضي وإمام الحرمين وحجة الاسلام والامام المعز في أكثر كتبه ، واختار في كتاب الاشارات وهو من أول مصنفاته أنها معلومة وعلى المنع فهل هو مطلقا ولو في الآخرة أو إنما هو في الحال ، ويجوز أن يصير معلومة بعد ، نقل سيف الدين عن الامام الغزالي المنع مطلقا ، ونقل فيه الوقف عن القاضي وضرار ، واحتج من قال بأن حقيقة الذات الكريمة معلومة بما تقدم من جواب موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون حين سأله عن الحقيقة وقد سبق رده ، واحتجوا أيضا بأننا نحكم على الذات العلية بأحكام ، والحكم على الشيء فرع معرفته ، وهو مردود بأن الحكم على الشيء فرع الشعور به بوجه ما ولو بوجه خارجي إجمالي لفرع معرفة ذاته التي هي محل النزاع ، واحتج القائلون بأنها غير معلومة بالمقول والمعقول . أما المنقول : فقوله تعالى - ولا يحيطون به علما - وقوله - لا تدركه الأبصار - على وجه ، وقد قيل إنما سمى الله إلهها من وله العقول وتجيها في كنه

فهو مؤول ولا يحمل على ظاهره ( قوله عنده ) أي الشيخ ( قوله وإلا لدار ذلك ) لأن القدرة عند الشيخ من صفات المعاني ، وهي متوقفة على الذات من حيث تعقلها لأن تعقلها فرع تعقل الذات فلو كانت أخص وصف الذات بأن كانت صفة نفسية تقوم بها الذات لازم أن لا تعقل الذات بدونها فيلزم البور ( قوله وإذا تبين لك ) أي من الأقوال في أخص وصفه تعالى وتقدم ما فيها من الخدش في بعضها وصرف بعضها عن ظاهره هذا ، والحق أنه لا يثبت للأخص الذاتي في حقه تعالى إذ لو ثبت الأخص ثبت الأعم فيجب التركيب وهو محال ، وما اقتضاه كلام الشارح وغيره من أن له تعالى وصفا أخص ثابتا في نفس الأمر مجهولا فهو خلاف الحق ( قوله غير معروفة ) أي بالفعل بالكنه ( قوله للبشر ) أي وغيرهم من الخلق ( قوله وحجة الاسلام ) أي الغزالي ( قوله واختار ) أي الفخر ( قوله معلومة ) أي بالفعل بالكنه لبعض البشر ( قوله وعلى المنع ) أي وعلى القول بمنع معرفة ذاته بالكنه هل المنع مطلقا ، وقوله : ولو في الآخرة بيان للإطلاق ( قوله أو إنما هو ) أي المنع ( قوله في الحال ) أي الدنيا ( قوله بعد ) أي في الآخرة ( قوله ونقل ) أي سيف الدين ( قوله فيه ) أي العلم بكنه الذات ( قوله الوقف ) أي الامساك عن القول بأنه يعلم في الآخرة بالكنه ، وعن القول بعدمه ( قوله وضرار ) من أكبر المعتزلة ( قوله معلومة ) أي بالكنه لبعض البشر ( قوله بما تقدم من جواب الخ ) وذلك أنه أجابه بالقسرة على الاختراع فهي أخص وصف له تعالى وأعم أوصافه الوحد . ولولا أنها أخص الأوصاف ماصح الجواب بها عن السؤال عن الحقيقة ( قوله وقد سبق رده ) بأن فرعون إنما سأل عن المميز الخ ( قوله بأحكام ) جمع حكم بمعنى محكوم به نحو الله قادر ( قوله خارجي ) أي خارج عن الحقيقة ( قوله بالمنقول ) أي من الشرع أو اللغة كقوله بعد ، وقد قيل إنما سمى الخ ( قوله ولا يحيطون به ) أي بحقيقته ( قوله لا تدركه ) أي على وجه الاساطة به ( قوله على وجه ) وقيل لا تدركه الأبصار في جميع الأزمنة ، وقيل في الدنيا ( قوله من وله العقول ) أي لأخذه من

جلاله تعالى . وبالجملة فبحجز العقول عن الاحاطة بعظيم كبريائه جل وعلا وباهر جلاله وعلى جلاله ، بل يحجزها عن عجائب صنعه في مخلوقاته يكاد أن يكون معلوما من الدين ضرورة . وأما العقول : فقال الامام نضر الدين : الدليل عليه أن المعلوم عند البشر أمور أربعة : اما الوجود ، واما كيفيات الوجود : وهي الأولية والأبدية والوجوب ، واما الساب : وهي أنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ، واما الاضافة : وهي العالمية والقادرية والذات المخصوصة الموصوفة بهذه المفهومات مغايرة لها لاحالة ، وليس عندنا من تلك الذات المخصوصة إلا أنها ذات لا ندري ماهي إلا أنها موصوفة بهذه الصفات ، وهذا يدل على أن ذاته المخصوصة غير معلومة . وقال أيضا كلما عرفناه من صفات الله ، فإن مفهومه غير مانع من وقوع الشراكة : يعنى لأننا بعد معرفة تلك الأوصاف نحتاج إلى إقامة السبل على وحدانيته تعالى ومعرفة حقيقته تعالى مانعة من وقوع الشراكة : يعنى لأن ذاته جزئي حقيقي ، فالمعلوم لنا منه غير حقيقته . قال وهذا قياس جلي من الشكل الثاني . قلت : ووجه نظمه أن يقال لا شيء مما عرفناه في حقه تعالى بمانع من وقوع الشراكة ، وحقيقته تعالى مانعة من وقوع الشراكة فتج لا شيء مما عرفناه بحقيقته تعالى وهو المطلوب ،

ذلك ، وقوله : وتبهرها عطف تفسير : أى ومعلوم أن تحير العقول في كنهه جلاله لعدم العلم كنه ذاته وكذا يقال في قوله فبحجز الخ ( قوله بعظيم كبريائه ) من اضافة الصفة للموصوف وكذا يقال فيما بعد ( قوله يكاد الخ ) خذر يحجز ( قوله الدليل عليه ) أى على القول بأن ذات الله غير معلومة بالكنه بالفعل ( قوله أن المعلوم ) أى في جانبه تعالى ( قوله عند البشر ) فيه أنه ليس كل واحد من البشر عنده علم بهذه الأمور الأربعة ( قوله إما الخ ) لاحاجة في العدد لأداة الانفصال وان كان قصده الحصر فلا نسلم أن المعلوم عند البشر في جانبه تعالى هذه الأمور الأربعة فقط ( قوله واما كيفيات الوجود ) التعبير بذلك يقتضى أن الأولية الخ من الصفات الوجودية والحق خلافه ( قوله وهي العالمية والقادرية ) أى وبقية المعنوية فالعالمية عنده نسبة بين العالم والمعلوم والقادرية نسبة بين القادر والمقدور ، وهكذا كما هو ظاهر جعلها من الاضافات ، وسأيت للشارح مناقشة في هذا ( قوله والذات المخصوصة ) أى المميّزة في نفسها وفي الواقع وهي الذات العلية ( قوله مغايرة لها ) أى للامور الأربعة المعلومة عند البشر ( قوله عندما ) أى معشر البشر ( قوله من تلك الذات ) أى من شأن وحال تلك الذات ( قوله إلا الخ ) استثناء منقطع ( قوله وهذا ) أى كون الذات مغايرة للامور الأربعة المعلومة للبشر ، وان الذات لا يدري ماهي ( قوله وقال ) أى الفخر ( قوله من صفات ) كعالم وقادر ( قوله فإن مفهومه ) أى حقيقته ( قوله غير مانع من وقوع الشراكة ) أى فيه لأنه كلي والكلية غير مانع من وقوع الشراكة فيه ( قوله على وحدانيته ) أى توحيده تعالى بها ( قوله ومعرفة حقيقته ) الأولى حذف لفظ معرفة ( قوله منه ) أى الله ( قوله قال ) أى الفخر ( قوله وهذا ) أى ما ذكر من المقدمتين : أعنى قوله كل ما عرفناه الخ ، وقوله : ومعرفة حقيقته الخ ( قوله من الشكل الثاني ) لكن لما كان يشترط في الشكل الثاني اختلاف المقدمتين بالكيف ، وكان ذلك واردا على الفخر دفع هذا بقوله قلت : ووجه نظمه : أى المطابق للقواعد ( قوله مما عرفناه ) أى من الصفات ( قوله وهو المطلوب ) فيه

واعترض عليه بأنه لازع بأنه تعالى يميز في وجوده بهذه الأوصاف عن سائر الموجودات ، وإنما النزاع في أن هذا التمييز تمييز بالحقيقة أو بأمور لازمة للحقيقة مع أن الحقيقة غير معلومة لنا من حيث هي وإن كانت معلومة في الجلالة . فإن قال : إن لفظ الإله غير مانع من الشركة من حيث الوضع ، وإن قام القاطع على امتناع الشركة فيه عقلا فهو كافي . قلنا هذا راجع إلى اصطلاح في التسمية وتلقيب ، وإلا فالعلم بالتمييز في الوجود يستدعي امتناع الشركة العقلية وقد سلم ذلك ، وعليه في الدليل الأول أيضا مناقشات لفظية ومعنوية أشار إليها شرف الدين رحمه الله تعالى فمنها إطلاق الكيفيات على بعض صفات الله تعالى ، وهو لفظ موهوم للتجديد والتعبير ولم يرد به شرع فلا يجوز إطلاقه في حقه تعالى ولا يسأل به عنه ، وإنما حمله على إطلاقه أن الحكماء وسعوا الكيفية على وجه لا يوهم نقصا ، فقالوا هي صفة لا تستدعي نسبة

أن المطلوب هو ذات الله غير معلومة لنا . ثم هذه النتيجة مستلزمة للمطلوب ، فالكلام على حذف مضاف : أي وهو مستلزم المطلوب ( قوله واعترض عليه ) أي الفخر في قوله : كل ما عرفناه الخ ( قوله يميز الخ ) وحينئذ فلا تكون هذه الأوصاف كلية ( قوله في أن هذا التمييز ) أي الحاصل بهذه الأوصاف التي عرفناها ( قوله تمييز بالحقيقة ) أي بحيث صارت حقيقة الذات معلومة لنا ( قوله من حيث هي ) أي من حيث نفسها ، وإن كانت معلومة لنا بالنظر للتمييز ( قوله في الجلالة ) أي بالنظر للتمييز الحاصل بالأمور اللازمة لها ( قوله فإن قال ) أي الفخر جوابا عن هذا الاعتراض ( قوله إن لفظ الإله ) أي ومثله عالم وقادر وهكذا ( قوله من حيث الوضع ) لأنه موضوع لأمر كلي : أي لامن حيث الاستعمال لأنه يستعمل في جزئي ( قوله وإن قام الخ ) لأن المتصف به في الواقع واحد وألواو للحال ( قوله قلنا ) أي للفخر ( قوله هذا ) أي جوابك ( قوله إلى اصطلاح الخ ) أي إلى ما اصطلاح عليه الواضع في حال وضعه وتسميته لا إلى حال الاستعمال الذي الكلام فيه إذ لا تصح الكلية بالنظر له ( قوله وتلقيب ) عطف تفسير ، فالأولى والتلقيب ( قوله فالعلم ) أي علمنا ( قوله بالتمييز ) أي تمييز الذات العلية في الاستعمال بهذه الصفات ( قوله يستدعي الخ ) أي يستلزم عدم وقوع الشركة في تلك الأوصاف ، وحينئذ فتكون جزئية لا كلية ( قوله سلم ) أي الفخر ( قوله ذلك ) أي إن العلم بتمييز الإله بوصف من أوصاف الألوهية يستلزم عدم وقوع الشركة في ذلك الوصف ( قوله وعليه ) أي الفخر خبر مقدم لقوله مناقشات ( قوله في الدليل الأول أيضا ) الدليل الأول هو قوله إن المعلوم للبشر أمور أربعة الخ ، والدليل الثاني هو قوله سابقا ، وقال أيضا : كلما عرفناه الخ ( قوله لفظية ومعنوية ) وقدم الكلام على اللفظية لقلته ( قوله على بعض صفات الله ) هي الأزلية والأبدية والوجوب وجعلها صفات لله مع أنها صفات للوجود لأن صفة الصفة صفة للموصوف بتلك الصفة ( قوله لم يرد به ) أي بإطلاقه ( قوله في حقه ) أراد به هنا الصفات دون الذات ( قوله ولا يسأل به ) أي بلفظ الكيف المأخوذ من الكيفية فلا يقال كيف الله ولا كيف صفاته لأنه إنما يسأل بكيف عن الأحوال المتجددة المتغيرة ( قوله لا تستدعي نسبة ) أي بعدم توقف تعقلها على الغير كالعلم وغيره من الصفات الوجودية فإن كلا منها صفة لا تستدعي وخارج بهذا نحو الأبوة



ولا قسمة لذاتها وهذا القسم من الصفات كذلك إلا أن الفلاسفة زعموا أن الكيفيات من أقسام المعاني الموجودة ، ومسامها الامام بالكيفية من الأزلية والأبدية ، والوجوب يرجع الى تقديسات في الذات وسلب عند المحققين ، فعنى الأزلية : هو القدم وهو سلب العدم السابق ، ومعنى الأبدية : هو البقاء وهو سلب العدم اللاحق ، ومعنى الوجوب : أنه لا يقبل الانتفاء بحال ، ومن احتج على أنه ثبت بأنه يؤكد به الوجود ، وتأكيد الشيء تحقيقه والشيء لا يتحقق بنقيضه ، فجوابه أنه يتحقق بسلب نقيضه ، كقولنا : هذا حق لاشك فيه كذا نقول وجود واجب : أى لا يفتنى بحال ، ومنها تسمية الصفات بالاضافات ، وهى عند الأشعرية إما حقائق ذات اضافات أو أحكام لمعان ثابتة ذات اضافات ، وقد ردها إلى الاضافات أبو الحسن البصرى من المعتزلة ، وهو كثيرا ما يهتج منهج الفلاسفة ، فإن أراد الامام ذلك ، فالكلام معه لا يرجع الى مجرد مناقشة لفظية ، بل هو فى مؤاخذه معنوية ، وقد صرح بذلك فى العالم ، فيقال له معقول العلم مثلا فى الشاهد لا يرجع الى نسبة ، بل هو حقيقة ذات نسبة . وحقيقة العلم لا تختلف بالقدم والحدوث وكثرة المتعلقات وقتها ، فكيف يثبت على وجه يخالف حقيقته فى الشاهد ، والشاهد سلم يرتقى به الى اثبات الحقائق

( قوله ولا قسمة ) خرج المقدار كالطول والعرض والعمق ، وقوله : لذاتها مدخل لليباض ونحوه من الألوان فإن انقسامها لذاتها بل بواسطة انقسام محلها ( قوله وهذا القسم من الصفات ) أعنى الأزلية والأبدية والوجوب ( قوله كذلك ) أى صفات لا تستدعى نسبة ولا قسمة لذاتها ( قوله تقديسات ) أى تزيهات فى الذات ( قوله وسلب ) أى لما لا يليق بالذات عطفت تفسير ( قوله فعنى الأزلية ) أى عند المحققين ( قوله سلب الخ ) الأولى عدم افتتاح الوجود أو عدم الأولية لأن ما ذكره يقتضى أن القدم نبوتى لأن سلب العدم نبوت ( قوله السابق ) أى على الوجود ( قوله وهو سلب العدم اللاحق ) الأولى وهو عدم الآخرة لما تقدم ( قوله أنه ) أى الشيء المفهوم من المقام ( قوله بحال ) أى لا أزلا ولا أبدا ( قوله على أنه ) أى الوجوب ( قوله بأنه يؤكد الخ ) فيقال هذا وجود واجب ( قوله بنقيضه ) أى بمنافيه ( قوله كقولنا الخ ) أى فقد أكد الحق بسلب الشك الذى هو نقيض الحق : أى مناف له ( قوله وهى ) أى الصفات : أعنى الثابتة فى الخارج رقبوله اما حقائق الخ ) وهى المعاني ( قوله ذات اضافات ) أى تعلق فيما عدا الحياة ( قوله أو أحكام الخ ) هى المعنوية ( قوله وقد ردها ) أى الصفات معانى أو معنوية ( قوله الى الاضافات ) فقال : إن العلم والعالمية نسبة بين العالم والمعلوم وهكذا وحينئذ فلا وجود لها ( قوله فإن أراد الامام ) أى يكون المعانى والمعنوية اضافات ( قوله ذلك ) أى ردها الى الاضافات وجعلها منها حقيقة فالكلام الخ وحذف المقابل وتقديره ، وإن أراد بكونها اضافة أن لها تعلقا كانت المناقشة معه لفظية لأنه لفظ يرهم أنها نفسها اضافة ( قوله بل هو الخ ) أى بل الكلام معه راجع الى مؤاخذه ( قوله وقد صرح ) أى الفخر ( قوله بذلك ) أى برده الصفات الى اضافات ( قوله فيقال له ) أى الفخر ردا عليه ( قوله معقول العلم ) أى مفهومه المتعلق منه ( قوله الى نسبة ) أى بين العالم والمعلوم ( قوله ذات نسبة ) أى صاحبة تعلق بمعنى أنه أمر وجودى صاحب تعلق ( قوله يثبت ) أى العلم بالنظر للغائب ( قوله والشاهد الخ ) حال

غائبا على وجه الكمال والتزيه ، ومنها اطلاقه أن صفاته تعالى مغايرة لذاته ، وأئمة السنة رضوان الله تعالى عليهم ممنعون من اطلاق ذلك لما يوهم لفظ الغير من صحة المفارقة ، ولم يرد الشرع باطلاقه فلا يصح هذه الاعتراضات اللفظية . ثم الاعتراض الجلى المعنوى على هذا الدليل أن الامام إن ادعى في استقرائه أنه لا علم عند أحد من البشر من آدم الى آخر مما يوجب من البشر سوى ما ذكره فلا يخفى سقوط هذه الدعوى ، وإن ادعى أن هذا هو الذى وجده فيمن استقرأه من البشر ، فلا يفيد أن الحاصل لجميع البشر ليس إلا ذلك ، ويعارضه ما تدعيه السوفية من أن الرياضة بعد تصحيح العقيدة ، وإحكام الفرائض ، وتناول الحلال بالخلوة والعزلة والصوم ، ودوام الذكر على طهارة الظاهر والباطن ، وصدق الافتقار إلى الله تعالى بترك الدعوات ، والتبصر من الحول والقوة ظاهرا وباطنا سبب بمشيئة الله تعالى للزيادة في المعارف كما قال تعالى - والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا - وقال تعالى - أولئك كتب في قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه - ويعبرون عن ذلك الروح والنور بعين السر وهو سر آية تجليات وكشوف لأموال بخلق علوم (سبيل

( قوله وأئمة السنة الخ ) حال ( قوله لما يوهم ) أى يوقع في الوهم : أى الذهن ( قوله فلا يصح ) أى الاطلاق ( قوله هذه الاعتراضات ) أى المناقشات كما عبر بذلك سابقا ، وقوله : هذه الخ : أى هذه هي الاعتراضات الخ ، وهذا دخول على قوله : ثم الاعتراض الخ ، وليس مرتبطا بقوله : فلا يصح الخ وفاعل يصح ضمير يرجع للاطلاق ( قوله الجلى ) أى الاجالى لتعلقه بمجموع المقدمة الأولى من الدليل الأول بخلاف المناقشات اللفظية فاما متعلقة بكل لفظ منه ( قوله على هذا الدليل ) أى الأول ، وهو أن المعلوم عند البشر أمور أربعة ( قوله إلى آخر مما يميز ) قيد به لأن غيره لا عبرة به ( قوله سوى ما ذكره ) أى من الأمور الأربعة ( قوله فلا يخفى سقوطه ) لأن هذه دعوى لكون الاستقراء تلمعا ، وذلك ليس في قدرته لأنه محال عادة ( قوله فلا يفيد الخ ) لأنه استقراء ناقص ( قوله إلا ذلك ) أى العلم بالأمور الأربعة ( قوله ويعارضه ) أى الفخر أو ما اقتضاه كلامه من الحصر ( قوله ما تدعيه الخ ) عبر بذلك لكون ما قالوه لم يتم عليه حجة ولا سند له عند علماء الظاهر ( قوله من أن الرياضة ) أى تأديب النفس وتذليلها ( قوله واحكام ) أى إتقان ( قوله بالخلوة ) متعلق بالرياضة ( قوله والعزلة ) عطف مرادف ( قوله على طهارة الظاهر ) أى بزالة الأحداث والأخبات ، وقوله : والباطن : أى بزالة الكبر والحقد والحسد والرياء والسمة ( قوله وصدق الافتقار ) عطف على الرياضة : أى والصدق في دعوى الافتقار ( قوله بترك الخ ) تصوير لصدق الافتقار ( قوله ظاهرا وباطنا ) بأن يكون باطنه موافقا لظاهره في ترك المعصى والتبصر من حوله وقوته ( قوله سبب ) خبر أن من قوله أن الرياضة ( قوله للزيادة في المعارف ) أى وزيادة المعارف تقتضى زيادة المعلوم ، وحيث فلا يكون معلوم البشر في جانبه تعالى محصورا في الأمور الأربعة ( قوله سبلنا ) أى الطرق الموصلة إلينا ( قوله عن ذلك الروح ) أى المذكور في الآية ( قوله والسر ) عطف تفسير ( قوله بعين السر ) الإضافة بيانية ( قوله وهو ) أى ما ذكر من عين السر ( قوله وكشوف ) تفسير لتجليات ( قوله لأموال ) هى المعلومات ، والمجروح متعلق بآية ، وقوله : بخلق علوم تصوير للمرأة والاضافة

للاطلاع عليها بالاستدلال ولا بطريق الاعتبار ، بل بمحض انعام وإلهام بخلق علوم لم تخرج العادة  
بخلقها ولا يعرفها إلا أهلها ولا يعرفها غيرهم كما لا يعرف الأكمة حقائق الألوان ولا سبيل إلى تعرفها  
بالقول للغير ، بل بإشارة العارف للعارف كما قيل :

تسير فادري ما تقول بطرفها وأطرق طرفي عند ذاك فتفهم

ويقال : لن يفهم عنك إلا من أشرق فيه مثل ما أشرق فيك ، ولا يعنون بذلك حولا كما  
يفهمه بعض الملبسين ، بل يريدون تلك البصرة الباطنة والموهبة الربانية التي لا ريب فيها ولا شك  
كما وصف بذلك نبيه عليه الصلاة والسلام فقال - ما زاغ البصر وما طغى - فأني له الجزم بنفي  
جميع ما يدعون به . ونحن لانسکر أن يخص الله تعالى عبدا من عبده بعلم ما كما قال تعالى والخصر  
- وعلمناه من لدنا علما - وإنما تسكر على من يدعى رؤية عاجلة أو تقدما على درجة النسوة  
أو مشاركة فيها أو أنه عالم بالله تعالى علم احاطة ، وإذا جاز خلق ادراك لنا بالله تعالى في الآخرة هو  
أنهم ادراكا من ادراكنا الذي هو معرفة المؤثر بأثره فلا يجزم العقل

من اضافة الصفة : أى بعلم مخلوقة ، فكأنه قال وهو : أى عين السر علم ينجلي وينكشف به  
الأمر كما أن المرأة الحسية تظهر صور الأشياء ( قوله للاطلاع عليها ) أى على تلك العلوم : أى  
متعلتها من المعلومات ( قوله بل الخ ) أى بل الاطلاع عليها بالانعام المحض المصور بخلق علوم الخ  
ولا حاجة لقوله : بخلق علوم بعد ما تقدم الا أن يكون ذكره للتوطئة لما بعده ( قوله والهام )  
هو الانعام ( قوله ولا يعرفها ) أى العلوم : أى متعلقها ( قوله الأكمة ) من خلق أعشى ( قوله  
ولا سبيل الخ ) لأن الله لم يخلق ما يؤديها من القول ( قوله تشير الخ ) القرض من ذكره أن  
هذه العلوم لا يمكن التعبير عنها بالقول ولا سبيل إلى تعرفها الا بإشارة العارف للعارف ( قوله بطرفها )  
أى المحبوبة متعلق بتفسير ( قوله وأطرق ) أى أرخى وأسدل ( قوله مثل الخ ) أى علوم مثل  
العلوم التي حلت في قلبك ( قوله بذلك ) أى بقولهم لن يفهم عنك الخ ( قوله حولا ) أى  
حاول الرب بحث يكون المعنى لن يفهم عنك الا من حل فيه الرب كما حل الرب فيك ( قوله  
الملبسين ) جمع ملبس وهو الموقع تغيره في اللبس ( قوله يريدون ) أى بالاشراق ( قوله تلك  
البصرة ) أى العلوم ( قوله والموهبة ) أى العطية عطف تفسير ( قوله بذلك ) أى بما ذكر  
من البصرة الباطنية ( قوله ما زاغ البصر ) أى بصير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حين أراه الله  
مجائب الملكوت ، وقوله : - وما طغى - أى ما عدل عنها وتجاوزها : أى وكما أن البصر لم يطغ  
فكذلك بصيرته لا تزوغ عن الأمور التي عرفها بها ( قوله فأني له الجزم الخ ) هذا مفرع على  
مضمون قوله : ويعارضه الخ والاستفهام انكارى والضمير المجرور عائد على العنصر ، والضمير في  
يدعونه عائد على الصوفية ( قوله ونحن ) أى معشر أهل العلم الظاهر والواو للحال ( قوله بعلم ما )  
أى بعلم خاص به ( قوله رؤية ) أى الله تعالى في البقطة ( قوله عاجلة ) أى في الدنيا ( قوله أو  
أنه عالم الخ ) هذا هو المناسب لما نحن فيه بخلاف ما قبله ( قوله وإذا جاز الخ ) تقوية لما قبله  
( قوله بالله ) أى لذات الله ( قوله هو أنم الخ ) الجملة في محل جر صفة لادراك ( قوله إدراكا )  
الأولى حذفه ( قوله من إدراكنا ) أى في الدنيا ( قوله فلا يجزم العقل الخ ) وإذا لم يجزم العقل

بإستحالة خلق شيء مثل ذلك في القلب ، وتكون نسبة ما تعلق به في الوضوح والجلال كنسبة  
الحاصل عن الرؤية ، فالخلق إذا أن نجزم بجواز ذلك ولا إستحالة وإذا كان ذلك يرجع إلى  
الوجدان ، وفضل الله تعالى لا نهاية له فلا علم لى إلا بحال نفسى وحال غيرى لأعرفه إلا بأبناء  
صادق في العادة ولم يوجد ، وما تدعيه الصوفية لم يميزه ، فنعلم أن ذلك المدرك يرجع إلى الذات  
من وجه أو إلى ترقى في العلم بالصفات والأسماء ، فكيف لنا بالجزم أن الله تعالى لم يخلق لصديق  
ولا لنبي مرسل سوى ما فعله نحن من الله تعالى ، والله تعالى عز وجل يقول لأعلم الخلق :  
- وقل رب زدني علما - ومتعلق السؤال بالمأمور به يمكن ، والله أعلم ، واحتج الفخر  
أيضا بأننا لا نتصور إلا ما أدركناه بالحس ومثاله معلوم ، أو بالوجدان : كالآلام والذات ،  
أو ببديهة العقل : كبسائط القضايا الأولية ، وهو قولنا الثني والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان  
فهذه طرق معرفة التصورات ،

بإستحالة مثل ذلك فهو ممكن وإذا كان ممكنا فلا ينهض نفى وقوعه من غير دليل ، وبهذا تم الرد على  
الفخر (قوله بإستحالة خلق شيء مثل ذلك) أى بإستحالة خلق إدراك لذاته مثل الإدراك الذى يخلق  
في الآخرة (قوله ما تعلق به) أى ذلك الإدراك الذى يخلق في القلب والذى تعلق به ذلك الإدراك  
كنه الرب (قوله فالخلق إذن) أى إذ كان العقل لا يجزم بإستحالة خلق إدراك في القلب مثل  
ذلك (قوله أن نجزم الخ) أى وحيث فلا ينهض نفى الوقوع له من غير دليل (قوله وإذا كان  
الخ) أى فنسلم ولا نتكسر لأنه لا علم للشخص إلا بحال نفسه (قوله فلا علم لى إلا بحال نفسى) أى  
مثل كوفى لا أعلم من جانب المولى إلا الأمور الأربعة المذكورة ، وقوله : وحال غيرى : أى من  
علمه بزيادة عليها مثلا (قوله إلا بأبناء) أى أخبار (قوله وما تدعيه الصوفية) أى من زيادة  
العلوم والمعارف بالرياضة ، وقوله : فنعلم أن ذلك المدرك : أى من العلوم والمعارف الزائدة بالرياضة  
مفرع على المنفى (قوله من وجه) أى لا بالكنه لأنه لا يمكن (قوله فكيف الخ) أى وإذا  
كان حال الغير لا أعرفه فكيف الخ (قوله ومتعلق السؤال) هو زيادة العلم (قوله يمكن)  
أى لعدم صحة طلب ما لا يمكن من الله : أى والنبي صلى الله عليه وسلم سأل زيادة العلم قطعا امتثالا  
للأمر ، فإذا سأل فهو يجاب بزيادة العلم ، ومن البين أن زيادة العلم تقتضى زيادة المعلوم وحيث  
فكيف يصح للفخر أن يقول : أن المعلوم للبشر في جانب الله تعالى أمور أربعة فقط (قوله  
واحتج الفخر) أى على أن ذاته تعالى غير معلومة لنا بالكنه (قوله أيضا) أى كما احتج بما  
سبق (قوله بأننا الخ) أى بأننا لا نتصور حقيقة الشيء إلا إذا أدركناه بالحس : أى الظاهرى  
كالبصر (قوله ومثاله معلوم) أى كالشمس والقمر وزيد وعمرو (قوله أو بالوجدان) أى  
القوة الباطنية المدركة للذة والألم مثلا (قوله كبسائط القضايا) أى كالقضايا البسيطة والكلام على  
حذف مضاف : أى كأطراف القضايا البسيطة ، وذلك كالثني والاثبات والاجتماع والافتراق واحترز  
بالبسائط (١) فانه قضايا مركبة ويرجع فيه لما تركب منه ، فان كان ضروريا فهو كذلك  
(قوله الأولية) أى التى تدرك من أول الأمر ولا تحتاج إلى نظر (قوله معرفة التصورات) أى

وماهية الباري تعالى غير مدركة بالحس ولا بالوجدان ولا ببداهة العقل فليست مدركة لنا ، والاعتراض منع حصر مدارك التصورات فيما ذكر بناء على رأيه في التصورات أنها كلها غير مكنتة وهو ممنوع . ثم إذا سلم أن من طرقها العلم الضروري ، فأى مانع من أن يخلق الله تعالى لبعض عبيده علما ضروريا مائرا لما لم تجر العادة بخلق العلم بمثله ، وفضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

(ص) ثم الإيجاب للأخص في باب القائل ممنوع لوجود الاشتراك في الأعم مع اتفائه في الأخص .

(ش) هذا اعتراض على المعتزلة في قولهم : إن الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم : أى هو علة له ، ولهذا قالوا حقيقة المثليين هما المشتركان في الأخص واشتراكهما في الأخص علة لاشتراكهما في الأعم ، وتقرير الاعتراض عليهم أن الاشتراك في الأخص لو كان موجبا للاشتراك في الأعم : أى علة له كما زعموا لم وجد الاشتراك في الأعم بدون الاشتراك في الأخص لاستحالة وجود المعلول بدون علته . لكن التالى باطل ، فالقدم مثله ودليل بطلانه أن الفرس والانسان مشتركان في الأعم الذاتى وهى الحيوانية ، وليسا مشتركين في الأخص : كالناطقية والصاهلية ، وكذا البياض والسواد يشتركان في اللونية وهى ذاتى أعم ، ولا يشتركان في الأخص

المتصورات وإلا فالمعرفة والتصور شىء واحد ( قوله وماهية الباري ) أى حقيقة ذاته ( قوله فليست مدركة لنا ) أى أصلا لعدم إدراكها بطريق من طرق الإدراك الثلاثة ( قوله والاعتراض ) أى على الفخر فى هذه الحجة ( قوله منع حصر الخ ) إذ من جملة الطرق الموصلة للتصور الفكر وهو ترتيب أمور للتأدى إلى مجهول كترتيب الجنس مع الفصل ( قوله فيما ذكر ) أى من الأمور الثلاثة ( قوله غير مكنتة ) وحيث أن الفكر لا يوصل للتصور لأن المدرك بالفكر لا يكون إلا نظريا ( قوله وهو ) أى كونها كلها غير مكنتة ( قوله ممنوع ) أى بأن الفكر طريق للتصور ( قوله أن من طرقها ) أى التصورات العلم الضرورى فيه أن الفخر لم يجعل العلم الضرورى من طرق التصور بل الذى جعله منها بداهة العقل ، فكان الأولى للشارح أن يقول ثم إذا سلمنا أن طرق التصور منحصرة فى الثلاثة كما قال فنقول أنها طرق عادية ، فأى مانع من أن يخلق الله فى بعض عبيده علما ضروريا بحقيقة ذاته على وجه لم تجر العادة بخلق مثله من غير توقف على شىء من تلك الطرق الثلاثة ثم بعد هذا كله قد يقال هذا الكلام لا يرد على الفخر لأنه إنما نفي وقوع العلم بالفعل ولم ينف إمكان وقوعه ، وهذا الكلام إنما يرد نفي الامكان ( قوله ثم الإيجاب ) أى إيجاب الاشتراك فى الأعم ، وقوله : للأخص : أى لأجل الاشتراك فى الأخص ( قوله فى باب القائل ) أى المذكور فى مبحث اثبات القائلين بين شيئين حيث يقال المثلان هما المشتركان فى الأخص واشتراكهما فى الأخص موجب لاشتراكهما فى الأعم ( قوله ممنوع ) الأولى ممنوع لأن التعبير بممنوع يقتضى أنه ممنوع لذاته مع أنه ممنوع بمنعنا ( قوله لوجود الخ ) أى فلو كان الاشتراك فى الأخص علة للاشتراك فى الأعم لوجد المعلول بدون علته ( قوله ولهذا ) أى ولأجل تفسيرنا الإيجاب بالعلة ( قوله واشتراكهما الخ ) مستأنف بيان لقاعدة

وهو الوادية والبياضية ، وإنما الواجب أن يقال : الاشتراك في الأخص الذاتي ملزوم للاشتراك في الأعم الذاتي ، فيلزم من وجود الاشتراك في الأخص وجود الاشتراك في الأعم لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه كالاشتراك في الناطقية التي هي للانسان أخص فانه يلزم منه الاشتراك في الأعم الذي هو الحيوانية ، ولا يلزم من وجود الاشتراك في الأعم الذاتي : كحيوانية الانسان مثلا وجود الاشتراك في الأخص كالناطقية له ، إذ لا يلزم من وجود اللزم وجود الملزوم . والحاصل أن القى ننكره عليهم جعلهم الاشتراك في الأخص علة للاشتراك في الأعم أما كونه ملزوما له فما لاشك فيه (ص) فصل : ثم نقول يتعين أن تكون هذه الصفات كلها قديمة ، إذ لو كان منها شيء حادثا للزم أن لا يعرى عنه أوعن الانصاف بضده الحادث ، ودليل حدوثه طريقان عدمه لما علمت من استحالة عدم القديم وما لا يتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة ، وقد تقدم مثل ذلك في الاستدلال على حدوث العالم .

(ش) لما فرغ من إقامة البرهان على ثبوت الصفات شرع في اثبات أحكام واجبة لها ، فمن ذلك القديم ، ودليل وجوبه لكل ما يتصف به تعالى أنه لو كان شيء من صفاته جل وعلا حادثا للزم حدوثه والتالي باطل لما عرفت من وجوب قدمه تعالى فالقديم مثله

(قوله والبياضية) الواو بمعنى أو (قوله إذ لا يلزم الخ) أى لأن اللزم قد يكون أعم من الملزوم كما يكون مساويا له (قوله أما كونه ملزوما الخ) لقائل أن يقول ماذا كره المعتزلة من التعليل لا ير يدون به ان العلة تفيد المعلول الثبوت إذ لا يعرف من مذهبهم الايجاب الذاتي لشيء فلا يبقى بعد هذا إلا التلازم العقلي ، وحينئذ فهذا الاعتراض الذي ذكره المصنف لا يتوجه عليهم .

## فصل

(قوله ثم نقول) أى معشر المتكلمين (قوله هذه الصفات) أى صفاته تعالى معاني وغيرها (قوله قديمة) أى أزلية لا أول لها وجودية كانت أولا (قوله إذ لو كان الخ) فيه حذف والأصل إذ لو كان شيء منها حادثا لزم حدوثه تعالى لكن التالي باطل إذ لو كان شيء منها حادثا لزم أن لا يعرى الخ فما في المصنف بيان للملازمة التي حكمت بها الشرطية المطوية مع استثنائيتها (قوله أن لا يعرى) أى الموصوف وهو الله (قوله عنه) أى عن ذلك الشيء الحادث : أى عن الانصاف به (قوله الحادث) صفة للضد (قوله وما لا يتحقق الخ) عطف على محذوف . والأصل للزم أن لا يعرى عنه أو عن الانصاف بضده الحادث ، فيلزم أن لا تتحقق ذاته بدون حادث وما لا يتحقق الخ (قوله مثل ذلك) اسم الإشارة راجع لضمون قوله وما لا يتحقق الخ (قوله على حدوث العالم) أى الأجرام فانه قد استدلل على حدوثها بحدوث الأعراض للملازمتها لها وعدم تحققها بدونها وما لا يتحقق بدون الحادث فهو حادث (قوله البرهان) أل للجنس ، وفي بعض النسخ البراهين وهي ظاهرة (قوله في اثبات) أى في الكلام على اثبات (قوله أحكام) جمع حكم بمعنى محكوم به كالقدم والبقاء (قوله واجبة لها) أى لا تقبل الانتفاء (قوله فمن ذلك الخ) أى وان أردت معرفة تلك الأحكام فمن ذلك الخ (قوله ودليل وجوبه الخ)

وبيان الملازمة ما أشرنا اليه في أصل العقيدة من أنه لو كان شيء من صفاته حادثا للزم أن لا يعرى عنه أو عن ضده الحادث لما عرفت فيما مضى ، وسنعيد أيضا برهانه فيما بعد من أن القابل للشيء لا يتخلو عنه أو عن ضده ، وما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها كان حادثا مثلها ، وهو معنى قولى : وما لا تتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة : أى ما لا يمكن مفارقة ذاته للحوادث يلزم حدوثه ضرورة ، إذ لو كان هو قديما بوصفه الملازم له حادثا لكان مفارقا لوصفه اللازم . كيف وقد تحقق أنه لا يفارقه . وأما قولى : ودليل حدوثه طريقان عدمه ، فهو جواب عن سؤال مستنعر من قولى : للزم أن لا يعرى عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث ، وتقريره أن يقال : لانسلم أنه لو كان شيء من صفاته تعالى حادثا للزم حدوثه . قولكم لأنه لا يعرى عنه أو عن ضده الحادث تمنع أن ضده حادث ، بل يجوز أن يكون قديما ، فحينئذ اما يلزم أن لا يعرى عن ذلك الحادث أو عن ضده القديم ، وذلك لا يستلزم حدوثه ، لأنه لم يلزم إذ ذاك من قدمه تعالى وحدوث بعض صفاته عرقه عن جميع أوصافه لفرض التقدم في بعضها وهو تضاد تلك الأوصاف الحادثة ، وجوابه أنه يلزم من تقدير الحدوث لصفة من صفاته أن يكون ضدها حادثا ويستحيل أن يكون قديما ، وذلك لأنه لو كان قديما لما طرأ عدمه لما عرفت من استحالة عدم القديم ، فاذا لا يمكن الاتصاف

المناسب ودليله وهذا الدليل قد ركه الشارح على أصله والمصنف قد حذف منه كما سبق فهذا مع قوله بعد لو كان شيء من صفاته حادثا للزم أن لا يعرى الخ دليل واحد ( قوله وبيان الخ ) أى ومبين : أى والدليل الذى يبين الملازمة الخ ( قوله أشرنا اليه ) الأولى صرحنا به لكن المؤلفون يتساهلون ويطلقون الإشارة بمعنى الذكر مطلقا ( قوله فى أصل العقيدة ) الاضافة للبيان ( قوله وسنعيد أيضا الخ ) الأولى حذف أيضا لأنه لم يعبده ثانيا فيما مضى بل إنما ذكره فيما مضى مرة واحدة وأعاد بعد مرة واحدة ( قوله وهو ) أى قوله وما لا يعرى عن الحوادث الخ ، وقوله : معنى قولى الخ فيه أنه ليس معناه ، فالأولى أن يقول : وهو وجه قولى الخ ، وبحسب هذا يظهر لك أنه لا يحتاج مع هذا الى قوله بعد إذ لو كان الخ الذى أتى به سندنا لقوله وما لا تتحقق ذاته الخ ( قوله فهو جواب الخ ) المناسب لما يأتى من قوله وتقريره الخ أن يقول فهو رد لمنع وارد على الملازمة فى قولنا لو كان شيء من صفاته حادثا للزم أن لا يعرى الخ بدل قوله فهو جواب الخ لأن السؤال يقال فيه إن قلت : ومقتضى قوله وتقريره أن يقال لانسلم الخ أنه منع لسؤال ( قوله قولكم الخ ) توجيه لقوله لانسلم الخ ( قوله بل يجوز أن يكون ) أى الضد كالعجز ، وقوله : قديما تم : أى ثم طرأت عليه القدرة ( قوله حينئذ ) المناسب وحينئذ إذ لا وجه للتفريع ( قوله وذلك ) أى اللازم المذكور ( قوله لفرض التقدم فى بعضها ) أى كالعجز فيجوز أن يكون المولى فى الأزل متصفا بهذا القديم ( قوله وجوابه ) أى جواب السؤال على ما قال الشارح أو جواب المنع على ما قلنا أنه المناسب ( قوله لصفة ) كالقدرة ، وقوله : أن يكون ضدها : أى كالعجز ( قوله لأنه الخ ) لأن القدرة مثلا لا يتصف الشيء بها إلا بعد انعدام العجز ، فيلزم أن يكون العجز حادثا أيضا لأنه لا ينعدم إلا بالحادث ( قوله لو كان قديما لما طرأ عدمه ) أى على

بصفة حادثة إلا وضدها أو مثلها اللذان سبق الاتصاف بهما ، ثم طرأ عدمهما حادثان ضرورة أن ما ثبت قدمه استحالة عدمه . هذا معنى قولى : ودليل حدوثه : أى حدوث ضد الوصف الحادث طرأ بغيره ، يعنى بدليل الاتصاف بهذا الوصف الحادث ، إذ يستحيل أن يتصف به مع بقاء ضده الذى اتصف به قبل وإلا اجتمع الضدان ، وقولى : لما علمت من استحالة عدم القديم بيان لكون طرأ بغيره العدم على الضد دليلا على وجوب حدوثه واستحالة قدمه ، وقوله : وقد تقدم مثل ذلك فى الاستدلال على حدوث العالم ، يعنى تقدم له فى الدليل الثانى لحدوث العالم حيث استدلت على حدوثه بحدوث صفاته : أى فلو كان شئ من صفاته تعالى حادثا لدل على حدوثه كدال حدوث صفات العالم على حدوثه إذ وجه الدلالة واحد ، والدليل يجب طرده فيستحيل أن يوجد فى موضع ولا يدل على مدلوله .

(ص) فإن قلت : انما يتم ذلك اذا وجب أن القابل للشئ لا يتخلو عنه أو عن ضده ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما معا . ثم طرأ الاتصاف بهما فتتحقق ذاته دونهما فلا يلزم الحدوث ، فالجواب أنه لو خلا عنهما مع قبوله لهما لجاز أن يتخلو عن جميع ما يقبله من الصفات إذ القبول لا يختلف لأنه نفسى والا لزم الدور أو القسلس ، وخلق القابل عن جميع ما يقبله من الصفات محال مطلقا .

الذات العلية ، وهذا بعد بيان أن صفاته تعالى لا تقوم إلا بذاته وإبطال ما تزعمه المعتزلة من أن له إرادة حادثة غير قائمة بذاته ( قوله بصفة حادثة ) أى كالقدرة ( قوله على حدوث العالم ) أى الأجرام ( قوله فى الدليل الثانى ) أى وهو قوله سابقا ، وأيضا لو نظرت الى صفات العالم قبولا وحصولا الخ ( قوله إذ وجه الدلالة واحد ) المراد بالوجه الملازمة بين حدوث السفة والموصوف أى إنه يلزم من حدوث السفة التى هى دليل حدوث الموصوف الذى هو المدلول ، فيلزم من حدوث صفة الرب حدوثه كما أنه يلزم من حدوث صفة الأجرام حدوثها ( قوله والدليل ) هو هنا حدوث الصفات ( قوله طرده ) هو التلازم فى الثبوت ( قوله على مدلوله ) هو هنا حدوث الذات ( قوله انما يتم ذلك ) أى ملزومية حدوث الصفات لحدوث الموصوف إذا وجب الخ لأنه إذا وجب أن القابل للشئ لا يتخلو عنه أو عن ضده ، وكان ذلك الشئ وضده حادثين فلا يكون ذلك القابل سابقا على الحادث وما لا يسبق الحادث فهو حادث مثله ( قوله عنهما ) أى عن الضدين الحادثين ( قوله ثم يطرأ ) بالنصب عطف على جواز على حد • • • • • ولبس عبادة وتقر عيني •

( قوله ذاته ) أى الله ( قوله دونهما ) أى دون الوصف الحادث وضده ( قوله فلا يلزم الحدوث ) أى فلا يلزم من حدوث الصفات حدوث الموصوف وهو ذاته تعالى ( قوله إذ القبول الخ ) فإذا جاز خلق القابل عن القدرة مثلا جاز خلقه عن غيرها من جميع ما يقبله ( قوله لأنه نفسى ) أى وشأن النفسى عدم الطرأ وعدم التغير ( قوله وإلا الخ ) أى وإلا بأن كان القبول غير صفة نفسية بأن كان صفة حادثة لزم اقتضاه لقبول آخر ، وهذا القبول أيضا حادث غير نفسى فيحتاج لقبول آخر وهكذا ، فيلزم الدور أو القسلس وهما محالان ، فما استلزمهما من كون قبول الذات العلية للصفات غير نفسى باطل ، فثبت أنه نفسى وهو المطلوب ( قوله وخلق القابل الخ ) فى قوة قولنا



في الحدث لوجوب اتصافه بالأ كوان ضرورة ، وفي القديم لوجوب اتصافه بما دلّ عليه فعله كالعلم والقدرة والارادة ، ولو فرضت حادثة للزم الدور أو التسلسل لتوقف أحداثها عليها .

(ش) هذا اعتراض آخر على الملازمة في قولنا : لو كان شيء من صفاته تعالى حادثا للزم حدوثه وتقريره أن يقال : لانسلم ملازمة حدوث الصفات لحدوث الموصوف ، قولكم : لأنه لا يعبرى عنها أو عن أصدادها الحادثة دعوى قولكم في بيانها : لأن الموصوف بها قابل لها والقابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده غير مسلم ، وما المانع أن يقال : بجواز خلوّ اتقابل للصفة عنها أو عن ضدها ، ويكون قديما عاريا في الأزل عن جميع أوصافه الحادثة التي يقبلها ، ثم يتصف بها أو ببعضها فيما لا يزال فلا يلزم حينئذ أن اتصافه بالحدوث حدوثه لما ذكرنا من صحة مفارقتها لبعضها ، وجوابه أن قبول كل ذات لما تنصف به من الصفات لا يكون أبدا إلا نفسيا لتلك الذات : أي يجب لها ذلك القبول مادامت الذات غير معتل بمعنى ، والدليل عليه أنه لو لم يكن القبول نفسيا للذات ، بل كان يطرأ عليها بعد أن لم يكن لتوقف في طريقه على الذات

لكن التالي باطل ، وإذا بطل التالي بطل المقدم ، وهو الخلق عن الشيء وضده ( قوله في الحادث الخ ) على حذف أي التفسيرية وهو تفسير للاطلاق ( قوله لوجوب اتصافه بالأ كوان ) هذا دليل على استحالة خلق الحادث عن جميع ما يقبله من الصفات . وحاصله انانعلم بالضرورة منع خلق الجواهر عن جنس الأ كوان : أي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ( قوله ضرورة ) أي بالضرورة وعدم الافتقار لنظر ( قوله كالعلم الخ ) دخل تحت الكاف الحياة دون السمع والبصر والكلام ( قوله ولو فرضت الخ ) جواب عما يقال إن فعله لا يدل على الانصاف بالصفات المذكورة إلا وقته فقط لامطلقا ، فجاء احتمال أن يخلو عنها ، وحينئذ فلا ينهض الاستدلال . وحاصل الجواب أنا لو فرضنا أن فعله يدل على القدرة والارادة وغيرها ، وقلنا انها حادثة لأن فعله لا يدل عليها إلا حالة الفعل فقط لتوقفت على أمثالها لحدوثها وأمثالها تتوقف على أمثالها وهكذا ، فيلزم الدور أو التسلسل ( قوله عليها ) أي على أمثالها ( قوله هذا اعتراض آخر ) أي ثان وقد تقدم الأول أول الفصل كما فهمه الشارح في شرح قوله : ودليل حدوثه طريان عدمه الخ ( قوله على الملازمة ) أي على بيان الملازمة ودليها ، وهو قولنا لأنه لا يعبرى عنها أو عن أصدادها الحادثة ( قوله لانسلم الخ ) من البين أن مقدم الشرطية ملزوم والتالي لازم ، وحينئذ فقوله حدوث الصفات على حذف مضاف : أي حدوث بعض الصفات لأن جعلنا الملزوم كونه شيء من صفاته حادثا لاجتماع صفاته . ثم إن أل في الصفات عوض عن المضاف اليه الضمير : أي حدوث بعض صفاته : أي الموصوف ، لأن الكلام في حدوث صفات الموصوف لامطلقا ( قوله ويكون قديما ) التقييد بالقديم مناسبة المقام ، وإلا فالكلام السابق شامل للقديم والحادث ( قوله وجوابه ) أي الاعتراض المذكور ( قوله كل ذات ) أي حقيقة كانت ذاتا أو صفة ( قوله إلا نفسيا ) الحال النفسية هي الحال الواجبة للذات من غير أن تكون معللة بمعنى قائم بالذات ( قوله أي يجب الخ ) تفسير لكون القبول نفسيا ( قوله غير معتل ) حال من القبول ، وقوله : بمعنى : أي قائم بالذات احتراز بذلك عن الحال المعنوية ، فانها تجب للذات مع كونها معللة بمعنى ( قوله والدليل الخ ) عبارة تقتضي أن

على قولها اياه ، فيكون قبول هذا القبول صفة للذات طارئاً ايضاً عليها ، فيحتاج في طرؤه على الذات الى قولها ايضاً له ، فان كان القبول الأول لزم الدور وان كان قبولاً آخر غيره نقلنا الكلام اليه ايضاً ولزم التسلسل ، والى هذا أثرت بقولى : لأنه نفسى واللازم الدور أو التسلسل ، وإذا ثبت أن القبول نفسى للذات لزم أن يكون نسبة جميع صفاتها اليها قبولاً واتصافاً نسبة واحدة ، فلو جاز خلوتها عن بعض أجناس صفاتها التي تقبلها لجاز خلوتها عن جميع تلك الأجناس المقبولة ضرورة لاستواء نسبة الجميع اليها لكن خلوت الذات عن جميع مانقبله من أجناس الصفات محال مطلقاً : أعني في حق الحادث وفي حق القديم تغلوتها عن بعض أجناس صفاتها التي تقبلها محال . أما استحالة الخلوت عن الجميع في حق الحادث فلا ، نعلم على الضرورة استحالة عروة الجواهر عن جنس الأكوان . وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فيجب أن لا تسمى عن سائر أجناس الأعراض التي تقبلها . وأما في حق القديم جلّ وعلا فلا ، نعلم قطعاً استحالة عروء عمادل عليه فعله من العلم والقدرة والارادة والحياة إذ لو انتفت في حقه هذه الصفات لاستحال أن يوجد فعلاً من أفعاله فيلزم عدم المصنوعات كلها مع تحقق وجودها وهو محال على الضرورة ، وإذا استحال عروء عن هذه الصفات لزم استحالة عروء عن سائر الصفات التي يقبلها لما عرفت من وجوب استواء نسبة جميع الصفات المقبولة الى الذات القابلة لها ، وإذا ثبت التلازم بين وجود ذاته تعالى وبين جميع صفاته التي يتصف بها لزم أن تكون كلها قديمة ، إذ لو كان شيئاً منها حادثاً والفرض أنه لا يمكن أن يعزى عن صفة من صفاته لزم أن يكون وجود ذاته حادثاً لكن الحدوث على ذاته مستحيل لما عرفت من وجوب قدمه ففرض الحدوث في صفة من صفاته تعالى مستحيل فهذا تعرف أن استحالة عروء القابل عما يقبله من الصفات قاعدة يثبت لنا بها مطلبان . أحدهما في الشاهد وهو

كل ما اتصف بالطرؤه فهو غير نفسى ومالم يطرأ فهو نفسى مع أن القدم مثلاً غير طارئ على الذات وهو غير صفة نفسية ، فالحق أن الصفة النفسية هي التي لا تتحقق الذات في الخارج بدونها أو الحال الواجبة للذات من غير أن تكون معللة بعلة بناء على الخلاف في ثبوت الأحوال وعدم ثبوتها ( قوله على قولها ) أى لأنه مائلاً على الذات إلا لكونها نقله ، وهذا القول ايضاً مائلاً عليها إلا لكونها نقله وهكذا ( قوله وإلى هذا الحق ) أى إلى قولى : والدليل الحق ( قوله صفاتها اليها ) الضميران عائدان على الذات ( قوله قبولاً الحق ) أى من جهة قولها لها واتصافها بها بالفعل ( قوله نسبة واحدة ) أى حالة واحدة لا تختلف ( قوله فلو الحق ) تفريع على ما قبله ( قوله عن جنس الأكوان ) الأولى عن جنسى الأكوان ، فالحركة والسكون جنس والاجتماع والافتراق جنس ، فالمراد بالجنس هنا الشيء ومقابلته ( قوله قطعاً ) لم يقل بالضرورة لأن صفاته تعالى علمت بالدليل ( قوله وهو ) أى الجمع بين الوجود والعدم ( قوله فهذا ) أى بما ذكر من أن قبول الذات لما تتصف به من الصفات نفسى ، وأنه لو جاز خلوتها عن بعض ما يقبله من الصفات لجاز خلوتها عن جميعها لكن التالى باطل ( قوله قاعدة ) أى مضمون قاعدة قائمة كل قابل يستحيل

حدوث العالم لأنه لما قام البرهان على حدوث صفاته عرفنا منه حدوث ذاته لما علمنا من استحالة عرو الذات عما تقبله من الصفات ، والثاني في حق الغائب وهو وجوب التقدم لجميع صفاته تعالى لأنه لما قام البرهان على وجوب قدمه جلّ وعلا عرفنا منه وجوب التقدم لكل صفة من صفاته تعالى لما علمنا أيضا من استحالة عرو الذات عما تقبله من الصفات . والحاصل أنه لما انقضى التلازم بين كل ذات وبين كل أجناس مقبولة من الصفات صحّ أن يستدلّ بما علم من حدوث أحدهما على حدوث الآخر كما يستدلّ بما علم من قدم أحدهما على قدم الآخر . وقوله : ولو فرضت حادثة لازم الدور أو التسلسل لتوقف أحداثها عليها . هذا جواب عن سؤال استشعرت وروده ، وتقريره أن يقال : ماذا كرم في حق الحادث من استحالة عرو الجواهر عن بعض ما قبله وهو الأكوان فيلزم أن لا تعزى عن سائر ما قبله مسلم لأن استحالة عروها عن الأكوان معلوم بالضرورة وما ذكرتم في حق القديم من استحالة عروّه تعالى عن العلم والقدرة والارادة والحياة فيلزم استحالة عروّه عن سائر ما قبله من الصفات قد لا يسلم لكم القول باستحالة عروّه عن الأوصاف المذكورة حتى يتم لكم استدلالكم بها على استحالة عروّه عن سائر صفاته . قولكم في دليل استحالة عروّه عن الأوصاف المذكورة : أن فعله الموجود دلّ عليها من حيث توقّف إيجاد الاختياريّ على اتصافه بتلك الصفات المذكورة ، نقول إنما يدلّ الفعل على وجوب اتصاف فاعله بتلك الصفات وجوبا وقتيا : أعني وقت إيجاد ذلك الفعل لا وجوبا مطلقا بحسب الذات ، والذي يوجب استحالة العرو الثاني لا الأوّل لما علمت أن الوقتية المطلقة أعم من الضرورية المطلقة

عروّه عما يقبله من الصفات ( قوله حدوث العالم ) أي حدوث أجزائه ( قوله وبين كل أجناس مقبولة ) أي الذات ، والمراد بالأجناس الأعراس كالحركة والسكون والعلم والجهل وإضافة أجناس لما بعده بيانية ( قوله من الصفات ) بيان لمقبولها ( قوله عليها ) أي على أمثالها ( قوله معلوم ) صفة لموصوف محذوف خبر إن : أي أسر معلوم فاندفع ما يقال لم لم يقل معلومة مع أن اسم أن مؤنث ( قوله في حق القديم ) أي الله تعالى فلو حذف قوله بعد تعالى ماضر ( قوله أن فعله ) أي مفعوله ( قوله توقّف إيجاد ) الاختياري من إضافة المصدر لمفعوله ، والضمير للفعل والاختياري بالجر صفة لايجاد ( قوله بحسب الذات ) تفسير للوجوب المطابق فهو على حذف أي التفسيرية ( قوله بوجب ) أي يقتضي ( قوله الثاني ) أي الوجوب المطابق بحسب الذات المعبر عنه بالضرورة المطلقة لا الأوّل : أي الوجوب الوقتي المعبر عنه بالوقتية المطلقة إذ لا يلزم من وجوب الشيء في وقت أن يكون واجبا بحسب الذات حتى يثبت الوجوب دائما ( قوله أن الوقتية المطلقة ) هي التي يجب محمولها لموضوعها في وقت معين ، وقوله : أعم من الضرورية المطلقة هي التي يجب محمولها لموضوعها مادامت ذاته إذ كل ماوجب المحمول لموضوع بحسب الذات وجب بحسب الوقت ، وليس كلا وجب بحسب الوقت وجب بحسب الذات فيصدقان في نحو كل إنسان حيوان لأنه يصح أن تقول بالضرورة كل إنسان حيوان مادامت ذات الإنسان فتكون ضرورية مطلقة ، ويصح أن تقول بالضرورة كل إنسان حيوان وقت كونه إنسانا فتكون وقتية وتنفرد الوقتية المطلقة

وملزوم الأعم غير ملزوم الأخص . والحاصل أن الذي أنتجه دليلكم أعم من مدعاكم . جوابه منع أن الأفعال إنما دلت على وجوب تلك الصفات لفاعلها وجوبا وقتيا بل وجوبا مطلقا بحسب الذات بحيث يستحيل عروا الفاعل عن تلك الصفات مطلقا ، وبيان ذلك أنه لو قدر الجواز لتلك الصفات لكانت من جملة الأفعال الحادثة ضرورة أن كل ممكن حادث ، فيجب أن يتصف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من إيجادها ، ثم ننقل الكلام إلى تلك الصفات الأخرى ، فإن قدر لها الجواز أيضا لزم حدوثها أيضا ، ولزم انصاف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من إيجادها ، ولزم الدور أن كانت هذه الصفات هي الأولى أو التسلسل أن كانت غيرها ، فاذن الأفعال لا يمكن صدورها عن فاعل تكون تلك الصفات في حقه جائزة . لا يقال نحن إنما اعترضنا على استدلالكم على وجوبها بمجرد الفعل وهذا الذي أجبتم به لم يصحح الاستدلال به على ذلك بل حاصله استنباط دليل آخر على وجوب تلك الصفات للفاعل وهو أنها لو كانت جائزة للزم الدور أو التسلسل . لأننا نقول إنما استلزم جواز تلك الصفات الدور أو التسلسل من حيث أن كل جائز لا يكون إلا فعلا حادثا والفعل الحادث يدل على تلك الصفات ثم ننقل الكلام إليها . ويلزم الدور أو التسلسل فصيح أن الفعل يدل على وجوب تلك الصفات وجوبا مطلقا بحسب تلك الذات ، وذكر الدور أو التسلسل في هذا الوجه بيان لوجه دلالته على ذلك ، والله الموفق ، وقوله : لتوقف أحداثها عليها : أى على أمثالها .

في قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة ( قوله وملزوم الأعم غير ملزم الأخص ) أى أن ما كان ملزوما للأعم لا يكون ملزوما للأخص فكما تقولون ان الفرسية ملزمة للحيوانية ولا يلزم أن تكون الفرسية ملزمة للإنسانية التي هي أخص من الحيوانية فالفرسية تكون دليلا على الحيوانية ولا تكون دليلا على الإنسانية ، فكذلك تقول هنا إن إيجاد الأفعال وهو الدليل الذي ذكره المصنف ملزوم لوجوب الصفات في الوقت ولا يلزم أن يكون ملزوما لوجوبها بحسب الذات الذي هو أخص من وجوبها بحسب الوقت فيكون الإيجاد المذكور دليلا على الوجوب الوقتي للصفات ولا يكون دليلا على وجوبها بالذات ( قوله دليلكم ) هو إيجاد الفعل ، وقوله : أعم من مدعاكم أى لأن الدليل أنتج الوجوب الوقتي للصفات وهو أعم من وجوبها بحسب الذات الذي هو المدعى ( قوله بل وجوبا مطلقا ) أى بل دلت على وجوب تلك الصفات لفاعلها وجوبا مطلقا ( قوله بحسب الذات ) على حذف أى التفسيرية : أى وإذا كان بحسب الذات فلا يتقيد بوقت ( قوله لو قدر ) أى تقديرا وقوعيا ( قوله إن كل ممكن ) أراد به الممكن الذي ثبت له تقرر في الخارج وإلا لم يصح انصافه بكونه حادثا : أى موجودا بعد عدم ( قوله على وجوبها ) أى الصفات ( قوله بمجرد الفعل ) أى بأن الفعل إنما يدل على وجوبها للفاعل وجوبا وقتيا لا وجوبا مطلقا ( قوله وهذا الذي أجبتم به ) أى من منع كون الأفعال تدل على وجوبها وجوبا وقتيا بل تدل على وجوبها وجوبا مطلقا لأنها لو كانت جائزة للزم الدور أو التسلسل ، وقوله : لم يصح الاستدلال به على ذلك : أى على وجوبها وجوبا مطلقا ، والأولى أن يقول والذي أجبتم غير دافع للاعتراض على استدلالكم ( قوله بل حاصله ) أى حاصل ما أجبتم به ( قوله على تلك الصفات ) أى على أمثالها ( قوله بيان لوجه دلالته ) أى دلالة الدليل الأول لادليل

(ص) وإذا عرفت وجوب قدم الصفات عرفت استحالة عدمها لما قدمنا من بيان استحالة العدم على القديم .

(ش) هذا ظاهر وقد قدمنا برهان القاعدة السكية وهي أن كل ماثبت قدمه استحالة عدمه (ص) نخرج لك بهذا استحالة التغير على القديم مطلقا . أما في ذاته فلو وجوب قدمه وبقائه لما سر . وأما في صفاته فلما ذكر الآن ، ومن ثم استحالة على علمه أن يكون كسبيا : أي يحصل له عن دلائل أو ضروريا : أي يقارنه ضرر كعلمنا بأننا أو يطرأ عليه سهوا أو غفلة ، واستحالة على قدرته أن يحتاج إلى آلة أو معاونة ، وعلى إرادته أن تكون افترض ، وعلى سمعه وبصره وكلامه وإدراكه على القول به أن يكون بجارحة أو مقابلة أو اتصال أو يكون كلامه حرفا أو صوتا أو يطرأ عليه سكوت لاستلزام ذلك التغير والحديث .

(ش) هذا كله ظاهر ، ولنزده بياننا فنقول : أما وجه استحالة التغير على الذات العلية وعلى صفاتها ، فلائنه إن كان من عدم إلى وجود ، فوجوب القدم للذات الكريمة ولجميع صفاتها يمنع ذلك لأنه

أحركا فهم المعارض . والحاصل أن قولهم في الجواب لو كانت جائزة الخ ليس دليلا آخر بل بيان لكون الدلائل الأولى يدل على المطلوب وهو وجوب الصفات المذكورة للقاعل وجوبا مطلقا (قوله هذا) أي كلام المصنف (قوله ظاهر) أي لا يحتاج لتوضيح لأنه قدم برهانه فقوله وقد قدمنا الخ تعليل لما قبله (قوله نخرج لك بهذا) أي بما ذكر من اتصاف الذات بالقدم والبقاء واتصاف الصفات بهما أيضا (قوله على القديم) أي الله تعالى (قوله مطلقا) راجع للقديم : أي باعتبار نفسه وباعتبار صفاته كما يشير له قوله أما في ذاته الخ (قوله لما سر) أي للدليل الذي صرح الدال على وجوب قدمه وبقائه (قوله وأما في صفاته) أي وأما استحالة تغير القديم في صفاته من عدم إلى وجود وبالعكس (قوله فلما ذكر الآن) أي من الدلائل السال على قدمها وأن القديم يستحيل عدمه ، وأراد بالآن ماعدا الزمن الماضي ببعد فيصدق بالماضي القريب وهو حال عرفا فلا معارضة بين التعبير بالفعل الماضي والتعبير بالآن (قوله ومن ثم) أي من هنا وهو استحالة التغير على صفات الله (قوله أو يطرأ عليه) أي على علمه تعالى (قوله سهوا أو غفلة) السهو الذهول عن الشيء بعد الشعور به . والغفلة الذهول عن الشيء سواء سبق الشعور به أم لا فهي أعم ، وقيل مترادفان ، وأما النسيان فهو زوال الشيء من الحافظة والمدركة معا ، وهذا أشد استحالة من السهو لأنه زوال الشيء من المدركة دون الحافظة فلذا لم يذكره لعلم استحالاته بالأولى (قوله واستحال على قدرته الخ) اسناد الاستحالة للقدرته فيه تسمح ، والمناسب اسناد ذلك للذات ، وهذا معطوف على استحالة على علمه وأعاد الفعل لطول الفصل (قوله افترض) أي باعث على الفعل (قوله على القول به) راجع للإدراك (قوله أن يكون بجارحة) راجع للجميع ، وقوله : أو مقابلة راجع للبصر (قوله أو اتصال) راجع للإدراك (قوله أو يكون الخ) أو بمعنى الواو ، والمراد واستحال أن يكون كلامه الخ وحذف العامل الباقي معمولة بعد الواو جاري كلامهم (قوله أو صوتا) من عطف العام (قوله سكوت)

عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود ، وإن كان من وجود إلى عدم فوجوب البقاء لهما يدفعه لأنه عبارة عن سلب العدم اللاحق بعد الوجود ، وقد سبق في العقيدة ذكر برهان وجوب التقدم والبقاء للذات العلية واصفاتها ، ولما كان ذكره في الصفات قريبا من هذا الموضع . قلت : وأما في صفاته فلما ذكر الآن : ولما كان مذكوره في الذات بعيدا عن هذا المحل عبرت في الإشارة إلى ماسبق من برهان قدمها بقولي : فلما صر وأما ما ذكرت من استحالة الكسب على علمه تعالى فظاهر لأن العلم الكسبي لا يكون لإحداثا وعلمه جل وعلا قديم لا يتجدد ، وأما قلنا إن الكسبي لا يكون لإحداثا ، لأنه إما أن يفسر بالعلم الحاصل عن النظر ، وهو الذي غلب عليه العرف ، أو بما تعلقت به القدرة الحادثة ، ولا يخفى تجرده وحدوثه على كلا التفسيرين ، وهذا الثاني هو معناه الأصلي ، وهل يستلزم سبق النظر عقلا أو عاده ، فيجوز في العقل أحداث علم واحداث قدرة عليه من غير تقدم نظر قولان ، والثاني مذهب امام الحرمين وهو الحق ، لأن قبول الجوهر للعلم والقدرة عليه نفسى له ، وتقدم النظر لا يصح أن يكون شرطا للقدرة على العلم لأن القدرة مقارنة للعلم والنظر يناهيه ، ولا يصح أن يكون شرط الشيء ما لا يوجد إلا حال عدمه . وأما عدم اشتراط النظر في العلم ، فلا تفاق على أن العلم الظرى يجوز أن يقع ضروريا ، وإذا عرفت استحالة الكسب على علمه تعالى لا يذانه بسبق الجهل وانصاف الذات العلية بوصف حادث عرفت أن ما وقع في الكتاب والسنة موهما ظاهره حدوث العلم وكسبه يجب القطع بأن ظاهره غير مراد ، وذلك كقوله تعالى - ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين -

هو الكف عن الكلام (قوله عبارة عن) الأولى حذفهما هنا وفيما بعد (قوله ذكره) أى ذكر برهان وجوب التقدم والبقاء (قوله من برهان قدمها) أى وبقائها (قوله لا يتجدد) لازم لما قبله (قوله الحاصل عن النظر) أى سواء قلنا ان العلم الحاصل عقب النظر يتعلق به القدرة الحادثة أو قلنا انها لاتتعلق به ، بل بالنظر والعلم حاصل بفتة (قوله أو بما الخ) أى أو يفسر بالعلم الذى الخ كالعلم الحاصل عن الحواس حيث - صل بالاكتساب كصرف الوجه وتقليب الحدة (قوله هو معناه الأصلي) أى لأن الكسب هو تعلق القدرة الحادثة بالمقدور : أى مقارنتها له (وقوله وهل يستلزم) أى المعنى الأصلي من حيث حصوله (قوله فيجوز الخ) مفرع على القول الثانى (قوله نفسى له) أى صفة نفسية له وهي لاتتوقف على شيء (قوله والنظر يناهيه) أى يناهى العلم : أى لا يجامعه لأنه إنما يحصل بفتة ، وحينئذ فتتأق القدرة عليه لمقارنتها للعلم (قوله شرط الشيء) الشرط كالنظر والشيء كالقدرة ، وقوله ما : أى شيئا كالنظر وقوله لا يوجد : أى الشيء كالقدرة والصفة أو الصلة جرت على غير من هي له ، وقوله : إلا حال عدمه : أى إلا حال عدم ذلك الشرط كالنظر (قوله وأما عدم الخ) لما كانت القدرة مقارنة للعلم ، وقد أقام الدليل على ابطال شرطية النظر في القدرة على العلم شرع فى إقامة الدليل على عدم اشتراطه فى حصول العلم عقلا (قوله يجوز أن يقع ضروريا) أى فيجوز على الانسان أن يدرك المعنى الدقيق بدون نظر ، وحينئذ فتكون شرطية النظر عادية يجوز تخلفها (قوله لا يذانه الخ) علة للاستحالة (قوله وانصاف الخ) عطف على سبق (قوله وكسبه) عطف على حدوث والكلام

فليس المراد أنه تجدد له تعالى بالفتنة علم بالصادق والكاذب من خلقه ، كيف وعلمه جلّ وعلا  
أزلى محبط بكل معلوم ، وعلى وفق علمه القديم وإرادته النافذة تجرى أحكام الكائنات كلها ،  
- ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير - وتأويل الآية أن المراد الاخبار بأنه تعالى يجازي  
المكافئين بما علمه منهم أولا من خير أو شر ، فأطلق العلم على الجزء المتأخر عن وقوع أمارته من  
خير أو شر ، لأن وقوع ذلك كله على وفق علمه جلّ وعز وتسمية الجزء بالعلم من باب تسمية  
المتعلق باسم المتعلق ، وهو مجاز شائع في اللسان . والفتنة قال الرمنشيري : هي الامتحان بشدائد  
التكليف من مفارقة الأوطان ، ومجاهدة الأعداء وسائر الطاعات الشاقة ، وهجر الشهوات والملاذ  
و بالفقر والفحط ، وأنواع المصائب في الأنفس والأموال ، ومصاربة الكفار على أدايمهم وكيدهم  
وضررهم ، والمعنى أحسب الذين أجروا كلمة الشهادتين على أنفسهم وأظهروا القول بالإيمان  
أنهم يتركون

في بني كونه كسبا لافي نفي حدوثه ، فالمناسب الاختصار على هذا ( قوله فليس المراد ) أي كما هو  
ظاهر الآية ( قوله بالفتنة ) أي بسببها ( قوله كيف الخ ) الاستفهام إنكارى ، والوارى للحال :  
أي كيف يصح أن يكون علمه مكنسيا : أي لا يصح ذلك ، والحال أن علمه تعالى الخ ( قوله  
بكل معلوم ) أي بكل أمر اتصف بالمعلومية سبب تعلق العلم به ( قوله أحكام الكائنات ) أي  
ماحكم به على الموجودات ( قوله كلها ) تأكيده للكائنات أو الأحكام ( قوله ألا يعلم الخ ) دليل  
ثقل ذكره بعد الدليل العقلي ومن فاعل يعلم ومصدوقه الذات العلية ومفعوله محذوف : أي مخلوقه :  
أي جميع مخلوقاته من ذوات وأفعال . وقال المعتزلة : المعنى ألا يعلم الله الذوات التي خلقها ففاعل  
يعلم عندهم ضمير عائذ على الله ومن واقعة على الذوات ، وأما أفعال العباد عندهم فهي مخلوقة  
لغيره فلا يعلمها ، فجهنم الله ( قوله الخبير ) أي العالم بذواتهم وأفعالهم علما تاما ومناسبة الخبير  
للمقام ظاهرة ، وأما مناسبة اللطيف فباعتبار أن الله مع علمه التام بأحوال عباده شأنه الرقي بهم  
( قوله أن المراد الخ ) أي الخلق على أن المراد الخ ، فصح الاخبار عن تأويل ( قوله بما ) الباء  
بمعنى على ( قوله فأطلق العلم على الجزء ) أي لأنه هو المتجدد دون علمه تعالى ( قوله أمارته )  
أي الجزء ( قوله من خير أو شر ) بيان لامارة الجزء ( قوله لأن الخ ) علة لقوله فأطلق الخ ،  
واسم الإشارة يعود للجزء والتأكيده بكلمة ، وإن كان الجزء واحدا باعتبار جزئياته ( قوله وتسمية  
الخ ) مفرع على ما قبله ، فالأولى الفناء ( قوله من تسمية المتعلق بفتح اللام وهو الجزء ، وقوله :  
باسم المتعلق بكسر اللام وهو العلم لأن العلم متعلق بالجزء لأن الجزء معلوم كغيره من سائر  
المعلومات ( قوله وهو ) أي الاطلاق المذكور ( قوله مجاز ) أي مرسل ( قوله شائع الخ ) أي  
فلا ضرر في وقوعه في القرآن ، والمراد باللسان اللثة ( قوله بشدائد التكليف ) أي بالأمور  
الشديدة التي تعلق بها التكليف وبنها بقوله من مفارقة الأوطان الخ ( قوله ومجاهدة الأعداء )  
عطف خاص ( قوله وبالفقر الخ ) أعاد الباء إشارة لعطفه على شدائد التكليف لأعلى مفارقة  
الأوطان لأن كلاما من الفقر والفحط غير مكلف به ( قوله ومصاربة الكفار ) الأولى تقديمه على  
قوله : وبالفقر الخ لأنه من الطرف الأول المكلف به على أن الأولى حذفه لأنه يرجع لمجاهدة

كذلك غير متحيزين ، بل يمتحنهم الله بضروب الخلق يلاصبرهم ، وثبات أقدامهم ، وحمية عقائدهم ، وخالوص نياتهم ، ليميز المخلص من غير المخلص ، والراسخ في الدين من المضطرب ، والتمكن من العابد على خوف انتهى . قال ابن عطية : والصدق والكذب على باهما : أى من صدق فعله قوله ومن كذبه انتهى . وأما ما ذكرته من استحالة كون علمه تعالى ضروريا ، فذلك انما يبين بمعرفة الضرورى ماعو ، فنقول : قال المقترح الضرورى يطلق على أربع معان : ما ليس بمقدور بالقدرة الحادثة ونقيضه المكتسب وهو المقدور بها ، وهذا لا يختص بالعلم ، بل يقال حركة ضرورية : أى غير مقدورة بالقدرة الحادثة . الثانى ماعلم بغير دليل . الثالث ماعلم من غير تقدم نظر ، وهذا ان يختص بالعلوم . الرابع ما قارنه ضرر وحاجة ، كعلم الانسان جوعه وآله ، وهذا المعنى الأخير هو المستحيل فى حق علم البارئ جل وعلا دون المعانى الثلاثة ، ولأجله امتنع اطلاق لفظ الضرورى عليه ، وكذا يمتنع اطلاق لفظ البديهى على علمه تعالى ، وهو كالضرورى

الأعداد ( قوله كذلك ) أى على ذلك الاجراء ( قوله غير الخ ) على حذف أى التفسيرية ( قوله بضروب ) أى أنواع ( قوله حتى يلاصبرهم ) أى حتى يختبرهم هل يصبرون أم لا وهذا شروع فى تفسير قوله : ولقد فتنا الخ ( قوله وثبات أقدامهم ) أى ويختبر ثبات أقدامهم : أى ويختبرهم هل يثبتون على الشهادتين أم لا ، وكذا يقال فيما بعد ( قوله المخلص ) أى فى النطق بالشهادتين ( قوله والتمكن ) يرجع للراسخ ( قوله على حرف ) أى جانب لأن الحرف الجانب من الشيء بحيث يكون قريبا من الزوال ( قوله أى من صدق فعله قوله ) بيان لباهما ، فعنى فليعلمن الله الذين صدقوا الخ فليميزن الله الذين صدقت أفعالهم أقوالهم ، والذين كذبت أفعالهم أقوالهم ، وتصدق الفعل للقول أن يجعله صادقا وإسناد التصديق للفعل مجاز يعنى أن من فعل ذلك الفعل يصدق الناس فى قوله بسبب الفعل ، فوقع الاسناد للسبب ، ومثله إسناد التكذيب للفعل ( قوله فذلك ) أى فاستحالة كون علمه ضروريا ( قوله بمعرفة الضرورى ) أى بمعرفة حقيقته الجملة ماعو تفصيلها ( قوله الضرورى ) أى هذا اللفظ بدليل قوله يطلق ، وأراد به أولا الحقيقة الجملة المبينة بالمفصلة ( قوله ما ليس بمقدور الخ ) مصدوق ماعنى أعم من أن يكون حكما كالعلم الالهي ، والعلم الحاصل بالبصر من غير قصد أو غيره كالسقوط من فوق سطح بغير اختيار بدليل قوله : وهذا لا يختص بالعلم ( قوله وهو المقدور بها ) شامل للعلم الحاصل بمباشرة الأسباب بالاختيار كصرف العقل والنظر فى المقدمات فى الاستدلالات والاصفاء وتقليب الحدة فى الحسيات وشامل لغير العلم كالفعل الاختيارى ( قوله وهذا ) أى الضرورى المفسر بهذا التفسير لا يختص الخ ( قوله بل يقال حركة ضرورية ) أى كحركة المرتض والساقط من علو إذ كل من الحركتين مجوز عنه ( قوله ماعلم الخ ) أى علم حصل بغير دليل احتاج لتجربة أو حدس أولا كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين ( قوله ماعلم الخ ) أعم مما قبله لصدقه بالعلم الحاصل بالبداهة مع مقارنة دليل لا يفتى عن الخاطر ( قوله كعلم الانسان جوعه ) راجع لما قارنه حاجة ، وقوله : وآله راجع لما قارنه ضرر ( قوله ولأجله ) أى ولأجل استحالة المعنى الرابع ( قوله امتنع الخ ) دفعا لتوهم إرادة المعنى الرابع ( قوله وهو كالضرورى ) أى فيفسر بما فسره ماعدا الرابع



إلا أنه لا يقترب بضرر ولا حاجة ، وإنما استحالة إطلاقه على علمه جلّ وعلا لأنه يشعر بالحدوث إذ يقال بده النفس الأسمى إذا أتتها بفتة بغير سابقة شعور بمقدمات تغلب على الظن وجوده .  
والحاصل أن العلم الحادث ينقسم ثلاثة أقسام : ضروري وبديهي وكسبي ، ولا يطلق واحد منها على علمه تعالى ، وأما ما ذكرت من استحالة طرق السهو والغفلة على علمه تعالى فظاهر ، لأنهما يستلزمان الانصاف بالجهل ، وذلك في حق من نزه عن كل نقصة محال ، ولأن ماسهي أو غفل عنه فقد انعدم علمه تعالى به ووجوب البقاء لعلمه تعالى ولجميع صفاته يدفع تجويز ذلك ، والسهو والغفلة متقاربان في المعنى إلا أن السهو كثيرا ما يستعمل عرفا في الذهول مع اعتقاد ما يضافه والغفلة أعم ، فلهمذا جمعت بينهما ( قوله : واستحال على قدرته أن يحتاج إلى آلة أو معاون )  
يعنى لأن ذلك يفضي إلى حدوثها إذ يكون قادرا عند وجود تلك الآلة أو المعاون وعاجزا عند عدمهما ولا يجاب بادعاء قدم الآلة والمعاون لما علم من وجوب الحدوث لكل ماسواه تعالى ، وأيضا لو توقفت تعلق قدرته تعالى بشيء من الممكنات

( قوله إلا أنه الخ ) المناسب إلا أن يفسر بالرابع ( قوله وإنما استحالة الخ ) الأولى وإنما منع إطلاقه وإلا فالإطلاق ممكن لاستحالة ( قوله إطلاقه ) أي البديهي ( قوله لأنه ) أي الإطلاق ( قوله إذ يقال ) أي في اللغة ( قوله بغير الخ ) بيان لانيانه بفتة ( قوله بمقدمات ) متعلق بشعور ( قوله تغلب ) بضم أوله وكسر ثائه المشدد : أي تغلب تلك المقدمات وجود الأسمى ( قوله على الظن ) على بمعنى في والظن بمعنى الذهن ( قوله والحاصل ) أي حاصل قوله : وأما ما ذكرت من استحالة الكسب على علمه إلى هنا ( قوله أن العلم الخ ) تمهيد لقوله ولا يطلق واحد منها على علمه تعالى ( قوله ولأن الخ ) يناسب ما في المتن دون ما قبله ( قوله ماسهي أو غفل عنه ) ما واقعة على المعلوم والفعالان المبينان للمجهول تنازعا قوله عنه ( قوله يدفع تجويز ذلك ) أي تجويز انعدام علمه والأولى يدفع جواز ذلك لأن وجوب البقاء إنما يمنع الجواز لا التجويز لأن التجويز من الممكنات لأنه فعل الفاعل ( قوله متقاربان ) أي لامتحدان ولا مساويان ( قوله إلا أن السهو الخ ) هذا يفيد أن بينهما العموم والخصوص المطلق والغفلة أعم ولا شك أن العام والخاص لا ترادف بينهما ولا تساوى الخ ( قوله كثيرا الخ ) وقيل مترادفان وإنما الذهول عن الشيء سواء اعتقد ما يضافه أو لم يعتقد شيئا ( قوله ما يضافه ) الضمير راجع للذهول عنه ( قوله والغفلة أعم ) فهي الذهول عن الشيء سواء اعتقد ما يضافه أو لم يعتقد شيئا ( قوله أن يحتاج الخ ) أي أن يحتاج في تحصيل الفعل إلى مصاحبة آلة كما في القدرة الحادثة لأتري لقدرة الكاتب فأنها تحتاج في تحصيل الكتابة إلى مصاحبة القلم والآلة هي الوسطة بين الفاعل ومفعوله ( قوله أو معاون ) هي مشاركة الفاعل في الفعل بأن يكون صادرا من اثنين أو أكثر ( قوله إلى حدوثها أي القدرة ( قوله إذ يكون الخ ) تعليل لكون احتياج قدرته إلى آلة أو معاونة يفضي لحدوثها ( قوله قد يكون قادرا الخ ) أي فتتحقق القدرة ، وقوله : وعاجزا عند عدمها : أي فلا تتحقق القدرة ( قوله ولا يجاب ) أي عن ما لزم من حدوث القدرة عند احتياجها لآلة أو معاون ( قوله لكل ماسواه تعالى ) أي ومن جملة ماسوى الله الآلة والمعاون ( قوله وأيضا الخ ) دليل ثان لاستحالة

على واسطة آلة يفعل بها أو معين يشاركه في الفعل لازم توقف سائر الممكنات على مثل ذلك لوجوب استواء الممكنات كلها بالنسبة إلى قدرته جل وعلا ، وذلك يؤدي إلى التسلسل لأن تلك الوسائط المقدره هي من جلة الممكنات الحادثة إذ لا يجب الوجود الذاته العلية وصفاته ، فيجب أن يتوقف إيجادها أيضا على وسائط حادثة أخرى ثم كذلك ، وبهذا تعلم أن اختياره سبحانه وتعالى لا يجاده ممكنا مع ممكن آخر كاختياره جل وعلا إيجاد الشبع مع الأكل والرى مع الشرب والاحراق مع مس النار ، وتفرق الأجزاء مثلا مع حدة السيف وحز العضو ، والمقدر مع القدرة الحادثة ، ونحو ذلك مما لا ينحصر لا يدل جميع ذلك على أن تلك الأمور المقارنة تأثيرا فيما اقترنت به لا استقلالاً ولا معاونه ، بل وجودها وعدمها بالنسبة إلى التأثير سواء وإيجاده جل وعلا الممكن مع ممكن يقارنه كإيجاده له تعالى منفردا بدون مقارنة ممكن آخر ، فتعالى أن يكون فعله بواسطة أو علاج - إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون - بلا كاف ولا نون . وقال جل من قائل - ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب - أى مامسنا في خلقها من تعب ، فتبارك الله رب العالمين ( قوله : وعلى إرادته أن تكون لغرض ) يعنى لغرض يعثه على إيجاد الفعل ، وهو محال في حقه تعالى سواء كان الغرض راجعا إليه أو إلى خلقه

احتياج القدرة إلى واسطة ( قوله على واسطة آلة ) الاضافة لليان ( قوله إلى التسلسل ) أى أو السور ( قوله المقدره ) أى المفروض توقف تعلق القدرة عليها ( قوله ثم كذلك ) أى فإن كانت تلك الواسطة هي الأولى فالسور وإلا فالتسلسل ( قوله وبهذا ) أى بما تقدم من عدم احتياج قدرته تعالى إلى آلة ولا معين ، وقوله : تعلم الخ العلم في الحقيقة مأخوذ من نفي الاحتياج إلى المعين فالرب الذى أوجده الله بقدرته لم يستعن عليه بالرب وكذا لم يستعن عليه بالأكل وهكذا ( قوله مع ممكن آخر ) أى مصاحبا لممكن آخر ( قوله مثلا ) أتى به لأن حدة السيف وحز العضو كما يكون سببا في تفرق الأجزاء يكون سببا في غيره كالآل ( قوله والمقدور ) أى كالحركات المصاحبة للقدرة الحادثة فالقدرة المصاحبة لها غير مؤثرة فيها ( قوله لا يدل الخ ) خبر أن من قوله أن اختياره سبحانه واسم الإشارة الراجع للاختيار هو الرابط لخبر أن باسمها ولما كان الاختيار متعلقا بأمر صحيح التعبير بجميع ( قوله بل وجودها ) أى تلك الأمور المقارنة ( قوله وإيجاده الخ ) في قوة التعليل لقوله سواء ( قوله كإيجاده الخ ) أى في أن التأثير لله وحده ( قوله فتعالى الخ ) تفرغ على الالة ( قوله بواسطة ) أى معين وهو السبب المؤثر لامتلاق الواسطة التى اقتضتها الحكمة ( قوله أو علاج ) هو الفعل بشدة ( قوله إنما أمره الخ ) دليل لقوله فتعالى أن يكون فعله الخ ( قوله بلا كاف ولا نون ) على حذف أى التفسيرية ، وأشار بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد لمظ كن بل هو كناية عن تعلق القدرة : أى إنما أمرنا وحالنا بالنسبة لأى شيء إذا أردنا وجوده أن تعلق قدرتنا بوجوده فيوجد بسرعة ( قوله جل من قائل ) أصل التركيب جل قائل أى جل الله من جهة كونه قائلا : أى عظم من حيث كونه قائلا فخر التمييز بين وتون للتعظيم ( قوله ولقد خلقنا الخ ) دليل لما تضمنه قوله لا يدل جميع ذلك الخ من أن الأسباب العادية لا تأثير لها في المسببات عموما وأن المؤثر في جميع ذلك هو الله ( قوله أى مامسنا الخ ) هذا يدل على أن

أما وجه الاستحالة في الغرض الراجع إليه ، فأنه إن كان ذلك الغرض قديما وجب قدم العالم ولزم الفعل بالاجباب وجاء مذهب الفلاسفة ، وذلك بما قد فرغنا من إبطاله ، وإن كان حادثا يتصف به بعد الابتعاد لزم نفسه وحاجته قبل ابتداء أفعاله التي حصلت له غرضه ، ولزم اتصافه بالحوادث لتجدد الكمالات له حيثئذ بواسطة خلقه ، وذلك كله مفض إلى حدوثه ، ويتعالى عن ذلك من لا أول لوجوده الغنى الذي يفترق إليه كل شيء ولا يفترق هو إلى شيء . وأما وجه الاستحالة في الغرض الراجع إلى خلقه فإنه لا يجب عليه تعالى مراعاة صلاح ولا أصلح ، وقد تكلمنا في العقيدة على برهان استحالة الأمرين في فصل خلق الأفعال بأنهم من هذا ، وسنشرح ذلك في محله شرحا يزيل عنه كل غطاء إن شاء الله تعالى ( قوله : وعلى سمعه وبصره وكلامه وإدراكه على القول به أن يكون بجارحة ) هذا راجع إلى الجميع ، وقد قدمنا البرهان على استحالة الجريمة في حقه تعالى ، فهو يسمع بغير أذن ولا صاخب ، ويرى بغير حدة ، ويتكلم بغير فم ولا لسان ، ويدرك على القول بزيادة الإدراك بغير الآلات المعتادة للشم والذوق واللمس ( قوله : أو مقابلة ) راجع إلى الرؤية ( قوله : أو اتصال ) راجع إلى الإدراك عند من أثبتته ( قوله أو يكون كلامه حرفا أو صوتا ) لأنه لو كان كلامه يتركب من الحروف والأصوات ، لكان ذلك الكلام حادثا ضرورة استحالة اجتماع حرفين فأكثر في محل واحد فلا توجد الحروف في محل واحد حتى ينعدم سابقها ويتجدد لاحقها وكل ماسبق وجوده العدم أو طرأ على وجوده العدم فهو حادث ، فالحروف والأصوات لا تكون أبدا

المؤثر هو الله وحده إذ لو كان للأسباب العادية أو غيرها توسط في خلقها لحصل التعب لأن شأن ما كان بالواسطة والعلاج التعب ( قوله وجب قدم العالم ) أي لأن الغرض الباعث على الفعل وجوده في الخارج متأخر عن الفعل ، وإن تقدم عليه في العقل ، وقد فرضنا أن ذلك الغرض قديم ، فيلزم أن الفعل السابق عليه قديم ( قوله ولزم الفعل بالاجباب ) لأن الفعل الاختياري لا يكون إلا حادثا . وقد قلنا إن العالم قديم فيكون المولى سبحانه قاعلا بالاجباب ( قوله وجاء مذهب الفلاسفة ) أي من لزوم الفعل بالاجباب ( قوله وإن كان ) أي الغرض ( قوله بعد الابتعاد ) أي ابتعاد الفعل ( قوله بالحوادث ) هي الأغراض ( قوله لتجدد الكمالات ) أي وهي الأغراض الراجعة له ، فقد أظهر في مقام الاضمار ( قوله وذلك كله ) أي ما ذكر من الأمور الثلاثة من نفسه وحاجته واتصافه بالحوادث ( قوله فإنه لا يجب الخ ) فيه أن هذا لا ينافي جواز مراعاتهما ، وحيثئذ فلا يصح أن يكون هذا دليلا لاستحالة الغرض الراجع لخلقته ( قوله بأنهم الخ ) أي بكلامهم من الكلام الذي ذكر في هذا المبحث ( قوله ذلك ) أي الكلام الأتم ( قوله هذا ) أي قوله أن يكون بجارحة ( قوله إلى الجميع ) أي السمع وما بعده ( قوله وقد قدمنا ) أي في قوله سابقا : ومن هنا يعلم وجوب تنزهه عن أن يكون جرما أو قائما به الخ ( قوله على استحالة الجريمة ) أي الشاملة للجارحة ( قوله المعتادة ) لا يقتضى ثبوت آلة أخرى غير معتادة والواقع أنه لا آلة مطلقا ( قوله حرفا ) أي من جنس الحرف ( قوله ضرورة الخ ) دليل للملازمة وهو أخص من الدعوى لأن الصوت ذكر في الدعوى دون الدليل ثم إن مراده بالاستحالة الاستحالة العقلية ( قوله وكل ماسبق وجوده العدم ) راجع

الإحادثة ، فلو تركب الكلام منها لكان حادثا ضرورة أن المركب من الحوادث حادث ، وذهب الحشوية المنتمون إلى الظاهر إلى أن كلام الباري تعالى القائم بذاته حروف وأصوات ، ومع كونه حروفاً وأصواتاً هو قديم أزلي ، وهؤلاء أصحاب غاية في الضلالة ، وتورط في بحبوحة الجهالة ، فإن من سواهم من أهل البدع ربما تعق لهم شبهة مخيلة لا تهدم من أول صرمة بالضروريات . أما هؤلاء فلم يراعوا ضروريات العقول ، ولا وقفوا من أول مرة عند شيء منها فعوذ بالله من الخذلان كاعتقادهم أن الباري تعالى جسم مستو على العرش بالمماس والاستقرار ، ثم يقتل كل ليلة جمعة عند ما يبقى ثلث الليل وينزل عن مكانه إلى السماء ، ثم يعود عند الفجر إلى مكانه ، وهم على صنفين : صنف منهم قالوا بتحيزه وتصوره وتشكله على شكل الانسان ، وهؤلاء مساوون لليهود في هذا الاعتقاد ، وصنف آخر منهم قالوا بتحيزه من غير شكل ولا جارية . ثم اتفقوا على أن كلامه سبحانه قديم : حروف وأصوات متقطعة يتكلم بها شاء منها باللسان العربي والعجمي وضروب الألسنة الموضوعة لأهل الأرض ، فيقولون انه ينطق بالباء والميم وسائر الحروف لا على مخارج الحروف ، والذين قالوا بأنه على شكل الانسان ، قالوا انه يتكلم بالحروف على مخارجها وجلتها قديمة ، وهو ينظمها كيف يشاء وعلى أي لغة يشاء ، وكيف تدخل المشيئة القديمة لولا أن الله يسلب

لقلوبه وبتجدد لاحقها ، وقوله : أو طراً على وجوده العدم راجع لقوله ينعدم سابقها فهو لف ونشر مشوش ( قوله فلو تركب الخ ) صرحت بمحذوف : أي وإذا ثبت ما ذكرناه من الدليل صح ما ذكرناه من الشرطية القائلة لو تركب الكلام منها لكان حادثا ( قوله المنتمون الخ ) فهم من الظاهرية الذين يسمكون بالظواهر نحو الرحمن على العرش استوى ( قوله أصحاب غاية الخ ) لجمعهم بين النقيضين لأن مقتضى كونه حروفاً وأصواتاً حادثاً أن يكون غير قديم وهذا مناقض لقدمه وأزليته ( قوله وتورط الخ ) التورط الوقوع في الشيء بحيث يصير الخلاص منه وبجوبة الشيء وسطه : أي وأصحاب وقوع في وسط الجهل ، فقد شبه الجهالة بمكان متسع وأثبت للعشبة شيئاً من لوازم المشبه به على طريق الاستعارة بالكناية ( قوله تعق ) بفتح أوله وكسر ثانيه : أي تعرض وتظهر ( قوله شبهة ) هي ما يظن دليلاً وليس بدليل ( قوله مخيلة ) بضم أوله وفتح ثانيه وكسر ثالثه المشدد : أي موقعة للدعوى التي يدعونها في الخيال ( قوله لا تهدم الخ ) بل تهدم بالنظريات لكونها شبهة قوية . وأما هؤلاء فشبهم تهدم بالضروريات لضعفها ( قوله ضروريات العقول ) أي القضايا الضرورية التي يحكم بها العقل بمجرد توجيهها نحو الجمع بين النقيضين محال ( قوله كاعتقادهم ) في بعض النسخ فاعتقادهم : أي إن أردت بيان اعتقادهم فاعتقادهم الخ ( قوله عند ما يبقى ) ماصصرية ( قوله وهم الخ ) هذا تعرض لما للحشوية على سبيل التفصيل ( قوله بتحيزه ) أي أخذه قدراً من الفراغ ( قوله وتشكله ) عطف تفسير ( قوله وضروب الألسنة ) أي أنواع اللغات ، وهذا عين ما قبله لأن المراد بالعجمي ماعدا العربي ( قوله وكيف الخ ) يعني أنه إذا كان كلامه مركباً من حروف كان حادثاً لا قديماً ، وكيف يكون قديماً والمشيئة لا تتعلق بالقديم ( قوله لولا الخ ) جواب لولا محذوف :

عقل التمييز لمن يشاء ، وهو عندهم يتكلم إذا يشاء ويسكت إذا يشاء ، فإذا سكث لا ينعدم كلامه ولكنه صمت وأكنه ، تعالى الله عن قولهم ، ومن شنيع مذهبهم أن القارئ إذا قرأ من كتاب الله تعالى آية ، فالذي يسمع منه هو الكلام القائم بالله سبحانه ، وقد وجد في محل هذا القارئ ولم ينتقل عن ذات الاله ، وزعموا أن حروف المصحف عين كلام الله تعالى من غير أن ينتقل أيضا عن ذاته ، وهذا قول النصارى بتدرع عيسى عليه السلام بالصفة الأزلية التي هي العلم من غير أن تغرق الاله . ولكن النصارى خصصوا بذلك واحدا من الخلق وهو عيسى عليه السلام ، وهؤلاء حكموا بذلك في حق كل قارئ يتلو آية من كتاب الله ، والحكم بقدم حروف وأصوات تتجدد والعدم سابق لها ولاحق ، وكون الشيء الواحد يحل محلين خروج عن دائرة العقل وجهد للضروريات ، وكيف يوسم بالعقل من يقول : ان الحروف إذا صيغت من زبر الحديد حتى يفهم منها آيات من كتاب الله تعالى فهي بأعيانها عين كلام الله تعالى ، وكانت إذ كانت زبرا حادثة ، فلما صارت حروفا اقلبت قديمة ، وأطلقت طائفة منهم القول بأن الحروف المكتوبة الدالة على اسم الله تعالى هي الله المعبود بحق ، وان كتبت في أما كن فهو واحد في أما كن . قال أبو حامد : ويلزمهم أن يحرق ما يكتب فيه اسم النار ، والقوم مبتلون بعظيم العقاب . قال ابن ذهاق : وهذه الطائفة أجهل الناس في طريق النظريات ، وأكثر خلق الله جودا على الحسيات ، حتى جعلهم ذلك على انكار وجوب

أى ما نطقوا بهذه الدعوى ( قوله عقل التمييز ) من إضافة السبب للسبب ( قوله صمت ) أى سكث ( قوله وأكنه ) أى ستره وأخفاه ، والسكوت لم ينعدم عنده الكلام حتى يكون حادثا بل هو كامن ( قوله وقد وجد ) أى ما سمع في محل القارئ : أى في محل هو القارئ فالصفة ثبت لها محلان ( قوله ولم ينتقل إلخ ) أى كما أن ما سمع من القارئ لم ينتقل عن ذات الله ( قوله قول النصارى ) أى كقولهم ( قوله بتدرع عيسى ) أى اتصاف عيسى مأخوذ من تدرع : أى لبس الدرع ، فاطلاق التدرع على الاتصاف مجاز ( قوله ولكن النصارى إلخ ) زيادة في التشنيع عليهم ( قوله في حق كل قارئ ) لافهم لتلك ، بل وكذا كل مصحف وكاغد ( قوله هن دائرة العقل ) أى عن الأحكام التي يدور : أى يحول فيها العقل ( قوله يوسم ) أى يوصف ( قوله من زبر الحديد ) بأن يؤتى بالحديد بعد إذابته ، ويوضع في القالب المنقوش فيه الآية ، ومثل زبر الحديد قطع الطين والحجارة ( قوله عين كلام الله ) أى القائم بذاته ( قوله وكانت ) أى الحروف ( قوله زبرا ) أى قطعا ( قوله فلما إلخ ) لا يخالو هذا عن تجوز : أى فلما انتظمت وفهم منها بعض من كتاب الله ( قوله الدالة إلخ ) وهي حروف الجلالة ( قوله وان كتبت ) أى وقالوا إن كتبت وهو عطف على أطلقت ( قوله أبو حامد ) أى الاسفرائيني لالتغزالي ( قوله ويلزمهم إلخ ) لأن الاسم عندهم عين المسمى ، ويلزمهم أيضا بل ما يكتب فيه اسم الماء ( قوله والقوم إلخ ) من كلام أبي حامد ( قوله بعظيم العقاب ) من إضافة الصفة ( قوله في طريق النظريات ) في معنى الباء والإضافة بيانية : أى أهم لا يدركون الأمور النظرية فهم أجهل الناس بها ، ويحتمل أن المراد بطريق النظريات الأدلة الموصلة لها فلاضافة حقيقية ( قوله جودا ) أى اقتضارا على

النظر في المخاوف ، وقالوا ان الاشتغال بالنظر في العقليات بدعة وضلالة وريب في الدين وتشكيك في مذهب المسلمين ، وتسموا بالسبية المتورعين بترك النظر في آت رب العالمين - وما يجحد بآياتنا الا الكافرون - قال : وهم عامة محضة لا يفهمون حقيقة ولا مجازا ولا يفرقون بين واجب ولا ممكن ولا مستحيل ، ولهذا يقولون ان الله تعالى قادر على قلب الحقائق وأن يوجد المستحيلات اذا ارادها كالجمع بين الضدين ، وانما يتمتع عندهم الحال في عقول الخلق وقدرة الله تعالى صالحة لا يقاها ، وانما منع من ذلك أنه لم يرد له ولو اراده ان كان فلاحا عندهم بوجه من الوجوه ، وانما هو لو اراده لكان ، واعتقاد انهم موجودة كثيرة في العامة وفي جلالة طلبة العلم ، ولهذا صرح بعض المتفهمة في زمان الغزالي بقرئ من مذهبهم ، فقال في قوله تعالى - لو اراد الله أن يتخذ ولدا لاصطنى مما يشاء - وفي قوله - لو اردنا أن نتخذ لهما - وهو الزوج - لا نتخذناه من لدنا إن كنا فاعلين - فقال مامنع من ذلك إلا أنه لم يرد له ، فلما بلغ ذلك حجة الاسلام الغزالي رحمه الله قال : وهلا انتبه هذا النبي لقوله - ان كنا فاعلين - أنه لو كان فعلا من أفعالنا تاله هذه التسمية ، ولقوله - لاصطنى مما يشاء - أي لو اراد ذلك لكان خلقا يسميه ابتاعني الرأفة والرحمة لاي معنى التولد على حقيقة النبوة ، وعليه نبه سبحانه بقوله - ان كل من في السموات والأرض الا آتى الرحمن عبدا - تنبيها على أن النبوة والعبودية لا يجتمعان ، وكذلك الرق والزوجة

الحسيات فلا يبركون النظر بيات فلا يبركون الاله المتصف بالصفات الأزلية (قوله النظر) نحو العالم متغير وكل متغير حادث (قوله بدعة وضلالة) أي انه حرام عندهم (قوله وريب في الدين) أي إنه يؤدي لذلك (قوله وتشكيك الخ) عطف سبب (قوله وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون) أي وهؤلاء كذلك وهذا من كلام ابن دهاق ، والمراد بالآيات ما دل على وجوده تعالى (قوله حقيقة) أي معنى حقيقيا (قوله ولا يمكن الخ) لازائدة فيهما لتأكيد النفي (قوله على قلب الحقائق) بأن يوجد المستحيل ويعلم الواجب (قوله وأن يوجد المستحيلات) كالزوجة والولد والشريك ، وهذا أخص مما قبله لأن قلب الحقائق أعم لأنه يفرد في إعدام الواجب (قوله في عقول الخلق) متعلق بجمتمع : أي وأما بحسب نفس الأمر ، فيوجد إذا اراد الله ذلك (قوله وقدرة الله الخ) كالتعليل لما قبله (قوله من ذلك) أي من وقوعه (قوله اراده) أي اراد وقوعه (قوله وانما هو) أي الحال والشأن (قوله لو اراده) أي الحال : أي اراد وقوعه (قوله وفي جلامدة الخ) جمع جلود ، وهو الحجز فيه تشبيه بليغ (قوله المتفهمة) أي المتكفين الفقه وليسوا بفقهاء (قوله لا نتخذناه الخ) أي لكن ليس من مفعولاتنا وليس مما يمكن أن نفعله فلا يمكن أن نزيد اتخاذه (قوله إلا أنه لم يرد له) أي ولو اراده لكان (قوله لقوله) أي لمعنى قوله (قوله أنه الخ) أي ومعناه أنه الخ (قوله لو كان) أي الزوج (قوله فعلا) أي مفعولا من مفعولاتنا (قوله تاله هذه التسمية) أي بحيث يقال له زوج (قوله ولقوله لاصطنى الخ) أي وهلا انتبه لقوله اصطنى الخ (قوله أي لو اراد ذلك) أي اتخاذه ولد ، وقوله : لكان : أي الولد الذي يريد اتخاذه ، وقوله : خلقا : أي من جملة المخاوفات (قوله بمعنى الرأفة) في العبارة حذف : أي من النبوة بمعنى الرأفة لا بمعنى التولد كما فهم هذا البعض من المتفهمة (قوله وعليه)

لا يجتمعان ، وزعموا أن القديم سبحانه لم يوصف بالاقتدار على ذلك لكان عاجزا ، وذلك منهم جهل بما يتعلق به الاقتدار والعجز ، ويلزمهم على هذا أن يكون سبحانه قادرا على اختراع إله مثله قديم لا أول له ، فإن امتنعوا من ذلك ألزموا كونه عاجزا على مقتضى رأيهم ، والعاجز ليس باله وان حكموا باقتداره على ذلك لزمهم من الكفر ما لزم من قال بوجود مثل لله تعالى ، إذ لا فرق في الكافرين بين من يجوز في حق الله تعالى ما يقدح في ألوهيته وبين من يحكم بوقوع ذلك ، فتركب مذهب الخشوية من ثلاث جهالات : إحداها : جهلهم باللسان والفرق بين مجازيه وحقيقته ، ولهذا حكموا بظاهر ما ورد من الاستواء على العرش والنزول إلى السماء في الثالث الأخير من الآل ، وكون القرآن كلام الله محفوظا في الصدور مقروءا بالألسن مكتوبا في المصاحف وما ورد من نداء الله في الآخرة بصوت يسمعه من قرب ومن بعد ، وغير ذلك مما لا يحصى . الثانية جودهم على ماسبق اليهم من ظاهر اللفظ . الثالثة مغالطتهم العقول حذرا من ترك الظاهر ، ولا شك أن الجهل باللسان ، وعدم اتقان فنّي البلاغة والبيان ، والبعد من ممارسة العلوم العقلية على مقتضى التفتيات الشرعية . ثم التجاسر مع عدم ذلك كله على التجاوز فيها يحتاج إلى علوم عديدة وفكرة متقدمة وتأيد إلهي ، من غير أخذ عن أهل العلم ، وحسن أدب في التآقي منهم أصل لكل ضلالة وكفر والعياذ بالله . وبالجملة فاعتقاد الخشوية نألف من ضلالات ثلاث : من تهوؤ وتنصر واعتزال ،

أى على ما ذكر في الآيتين ( قوله بالاقتدار ) أى القدرة ( قوله على ذلك ) أى قلب الحقائق ( قوله بما يتعلق به الاقتدار والعجز ) فالأقتدار لا يتعلق إلا بالممكن ، والعجز لا يكون إلا عن الممكن الذى يتعلق به القدرة ( قوله على هذا ) أى على القدرة على قلب الحقائق ، وقوله : أن يكون الخ لأنه لا فرق بين مستحيل ومستحيل ( قوله من ذلك ) أى من القول بأنه قادر على اختراع إله مثله . ( قوله على ذلك ) أى اختراع إله مثله ( قوله من الكفر ) أى من الحكم به ( قوله بوقوع ذلك ) أى ما يقدح في ألوهيته ( قوله فترك الخ ) يقتضى أن الجهالات أجزاء لمذهبهم وليس كذلك بل مذهبهم نشأ منها ( قوله باللسان ) أى اللغة العربية ( قوله ولهذا ) أى لأجل جهلهم بالفرق بين مجاز اللسان وحقيقته ( قوله من الليل ) أى ليلة الجمعة كما مر ( قوله كلام الله ) يدل من القرآن ( قوله الثانية جودهم الخ ) أى وقوفهم ، وفيه أن الثانية ناشئة عن الأولى فلا يظهر جعلها جهالة مستقلة ( قوله مغالطتهم العقول ) أى تخطئهم لها لأن العقل إذا خلى ونفسه يحكم بعدم استواء الإله على العرش مثلا ( قوله وعدم الخ ) بالنصب عطفا على الجهل ( قوله فنّي البلاغة ) أى علم المعاني ( قوله والبعد ) عطفا على الجهل ( قوله على مقتضى التفتيات ) أى ممارسة آنية على ما نهت عليه النصوص الشرعية ، فإضافة مقتضى لما بعده بيانية ( قوله مع عدم ذلك ) أى الجهل باللسان وعدم اتقان البلاغة والبيان ، والأولى اسقاط عدم لأن أصل الضلالة والكفر أعما هو التجاسر مع وجود الجهل وعدم اتقان فنّي البلاغة والبيان الخ ( قوله فيما يحتاج الخ ) هو علم التوحيد ( قوله وفكرة ) أى في تلك العلوم ( قوله مقدمة ) أى على الاشتغال بعلم التوحيد ( قوله من تهوؤ ) أى من معتقد اليهود وكذا

فهم مع اليهود في اعتقادهم الجسم في حق الاله ، ومع النصارى في اعتقاد حلول الكلام في الأجسام ، وأنه لا يفارق مع ذلك الاله ، ومع المعتزلة في اعتقاد أن كلام الله تعالى حروف وأصوات وهو نص مذهب اليهود أيضا غير أن المعتزلة لم يقولوا بقيام الحروف والأصوات به سبحانه وتعالى لما تفتنوا لحدوثها وأدركوا أن قيام الحوادث بذاته تعالى محال ، وهؤلاء حكموا بذلك لعظيم غباوتهم وجهلهم الضروريات التي تدرك بأوائل العقول ، واشترك الجميع في عدم تعقل ما قاله أهل الحق من اثبات كلام ليس بحرف ولا صوت قائم بنفس الكلام ، يعبر عنه بالكلام اللفظي والكتابة والرموز والاشارات ، واحتج أهل الحق على اثباته شاهدا بأن الأمر والنهي يجدهما حالة أمره ونهييه من نفسه طلبا جارما بالضرورة ، ويدل عليه بالعبارات المختلفة ، وما يعرض له الاختلاف مغاير لما لا يعرض له الاختلاف ، ولأن العبارات بالجمال والمواضعة والتوقيف ، وما في النفس حقيقة عقلية لا بالجمال والتوقيف ، وزعمت المعتزلة أن ما يجده الطالب في نفسه يرجع

يقال فيما بعده ( قوله مع اليهود ) أى مشاركون لهم ( قوله في اعتقاد حلول الكلام الخ ) فيه أن النصارى يقولون بحلول علم الله في جسم عيسى مع عدم انتقاله عن الله فأدولى إبدال الكلام بالصفة القائمة بذاته تعالى وهي تشمل العلم والكلام ( قوله وأنه لا يفارق ) أى الكلام ( قوله مع ذلك ) أى حلوله في الأجسام ( قوله غير أن المعتزلة الخ ) دفع به ما يتوهم من أن المشاركة من جميع الوجوه ( قوله حكموا بذلك ) أى بقيام الحروف والأصوات بذاته تعالى ( قوله وجهلهم الضروريات ) ظاهره أن استحالة قيام الحوادث بذاته ضرورى مع أنه ليس كذلك ( قوله واشترك الجميع ) أى الخشوية والمعتزلة واليهود ( قوله من اثبات ) أى ثبوت ( قوله يعبر عنه ) أى يدل عليه : أى على الكلام الذى ليس بحرف ولا صوت القائم بذاته تعالى ( قوله بالكلام اللفظي ) كالقرآن والتوراة ودلالة الكلام اللفظي على النفس مباشرة ، وأما دلالة الكتابة عليه فبواسطة دلالتها على الكلام اللفظي ، وأما الرموز والاشارات فدلالاتها على الكلام النفسى بواسطة دلالتها على النقوش وهي تدل على الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسى والرموز جمع رمز وهو الإشارة بالحاجب ، والاشارات جمع إشارة وتكون باليد وغيرها فهي أعم ( قوله على اثباته ) أى الكلام النفسى الذى ليس بحرف ولا صوت ( قوله شاهدا ) أى فى الشاهد ويقاس عليه الغائب ( قوله بأن الأمر والنهي ) أى من الخلق ( قوله يجده ) أى من ذكر من الأمر والنهي ( قوله حالة أمره ) أى الأمر ، وقوله : ونهييه : أى النهي ( قوله من نفسه ) أى فيها ( قوله طلبا جازما ) وهو الطلب النفسى الذى ليس بحرف ولا صوت ( قوله ويدل عليه الخ ) أى بحيث يقال : فهمنى المسألة وعلمنى المسألة فتلك عبارات مختلفة دالة على ما فى النفس من الطلب ( قوله وما يعرض الخ ) تعليل لما اقتضاه الكلام السابق من المغايرة بين النفسى والمغايرة ( قوله ولأن الخ ) دليل ثان للمغايرة بين ما فى النفس والعبارات : أى ولأن دلالة العبارة بالجعل : أى الوضع ، وقوله : والمواضعة عطف تفسير والمفاعلة على غير بابها ( قوله والتوقيف ) أى الاعلام والاطلاع لأن السامع لا يدرك معنى اللفظ إلا بموقف يقول له هذا اللفظ موضوع لكذا وذلك المعنى موضوع له كذا ( قوله حقيقة عقلية ) أى دلالاته على معناه عقلية



الى ارادة الامتثال ، ويردون الخبر الى العلم بنظم الصيغة . فالحاصل الاتفاق على وجدان أصل المعنى في النفس ، وإنما النزاع في تمييزه عن الارادة والعلم ، واحتيج الأصحاب على مغايرته للارادة بوجود الأمر بدونها ، وبينوه بوجوده : الأول : أن الله تعالى أمر الكفار بالإيمان والعصاة بالطاعة ولم يرد وقوع ذلك منهم إذ لو أراد ذلك لوقع والالزم النقص بنفوذ مشيئة العبد بدون مشيئة الله تعالى وقد اتفق السلف قبل ظهور البدع على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ الله لم يكن . الثاني : أن الأمر يتعلق بفعل الغير والارادة لا بمعنى الشهوة ، والمحبة لا تتعلق بالفعل المريد . الثالث : أن من حلف ليقضي غريمة دينه غدا إن شاء الله ، فتمكن من قضائه ولم يقضه لم يحث مع أن الله تعالى قد أمره بذلك ، فلو تضمن الأمر الارادة لكان قد شاء الله قضاءه ، فكان يجب أن يحث ولم يحث بالاجماع . قالوا : ولأن المعاتب من جهة السلطان على ضرب عبده أنه إذا اعتذر بأنه يخالفه فلم يصدقه ، فأراد تمهيد عذره فإنه يأمره بحضرتة ويريد مخالفته ، فإذا أمره فقد تحقق الأمر بدون الارادة

لابلوضع والتوقيف فدلالة لفظ زيد على معناه بالوضع ، وأما ما في نفس الأمر فبالعقل ، وحينئذ فهما متغايران ( قوله إلى ارادة الامتثال ) أي لا إلى كلام نفسي ( قوله ويردون الخبر ) أي ويردون ما يجده المخبر في نفسه عند الخبر القولي ، وكان الأولى أن يقول وما يجده المخبر في نفسه قبل الاخبار يرجع للعلم بالصيغة : أي بمدلولها ليناسب قوله ان ما يجده الطالب الخ ( قوله بنظم الصيغة ) الاضافة للبيان ( قوله الاتفاق ) أي بيننا وبين المعتزلة ، وقوله : وإنما النزاع : أي بيننا وبينهم ، وقوله : في تمييزه : أي أصل المعنى الموجود في النفس ( قوله على مغايرته ) أي على مغايرة أصل المعنى الموجود في النفس للارادة بالنسبة للطلب الشامل للأمر والنهي ( قوله بدونها ) أي الارادة ( قوله وبينوه ) أي بينوا وجود الأمر بدون الارادة ( قوله ذلك ) أي الإيمان والطاعة ( قوله إذ لو أراد الخ ) أي لكنه لم يقع فلم يرد ( قوله والالزم النقص ) أي والنقص عليه محال ( قوله بنفوذ ) الباء سببية ( قوله وقد اتفق الخ ) دليل ثقل ( قوله على أن ما شاء الله الخ ) أي فلو شاء الله إيمان الكافر أو طاعة العاصي لوقع فقد تحقق الأمر بدون الارادة ( قوله والارادة ) أي بمعنى القصد فقوله لا بمعنى الخ عطف على هذا المحدث ( قوله لا بمعنى الخ ) أي وأما الارادة بهذا المعنى المحال في حق الله فتعلق بفعل الغير ( قوله فتمكن من قضائه ) أي بأن كان موسرا ووجد رب الدين أو وكيله ( قوله فلو تضمن الأمر الخ ) الأولى فلو كان الأمر نفس الارادة كما هو مدعى الخصم ( قوله بذلك ) أي قضاء الدين حيث أمكنه ( قوله فكان يجب أن يحث ) أي ونجب عليه الكفارة لوجود المعلق عليه ( قوله ولم يحث ) جملة حالية ( قوله قالوا الخ ) من جملة الوجوه المقتضية لوجود الأمر بدون الارادة فكان الأولى أن يقول الرابع قالوا الخ ، وإنما عبر بقولوا الخ مقتضى للتبري لما في هذا الوجه من الغدش الآتي ( قوله أنه ) أي المعاتب وهو السيد ( قوله بأنه ) أي العبد ( قوله فلم يصدقه ) أي فلم يصدق السلطان السيد ( قوله فأراد ) أي السيد ( قوله تمهيد عذره ) أي تقريره واظهاره ( قوله فإنه ) أي السيد ( قوله بحضرتة ) أي السلطان ( قوله ويريد الخ ) أي فقد تحقق الأمر بدون الارادة ، وقوله : فإذا الخ مستغنى عنه

للامتثال . قال ابن التلساني : وهذا لاحجة فيه ، فان عذره يجهد باظهار أنه أمر ولا يتوقف على أنه أمر حقيقة ، ومثله لازم للأشعرية في الطلب النفسي الذي أثبتوه : أي إن هذا الأمر لم يوجد معه الطلب النفسي . قالوا ومن الدليل على المغايرة أنه يحسن أن يقال : أريد منك فعل هذا ولا أمرك به ، ولو كان كل أمر صريحا لتناقض ، وهذا أيضا ضعيف لأنه يمكن أن يحمل قوله أريد منك على أنني أحب ذلك وأشتهيه ، فلا ينافي ذلك نفي الأمر . وأما رد الخبر إلى العلم بنظم الصيغة فباطل أيضا لأن نظم الصيغة يختلف باختلاف الصيغ الدالة على المعنى ، والخبر النفسي لا يختلف ، ولأن الصيغة الواحدة قد تستعمل في الخبر والطلب معا ، والعلم بنظمهما لا يختلف وما في النفس يختلف ، وإذا ثبت أن لنا قولنا نفسيا قسميته كلاما مأخوذ من موارد اللغة ، وقد قال تعالى - ويقولون في أنفسهم - وقال - إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله

( قوله لامتثال ) متعلق بالإرادة ( قوله يجهد ) أي يقرر ( قوله باظهار الخ ) بأن يقول بإعبدى أفعَل كذا ( قوله ولا يتوقف الخ ) أي ولا يتوقف على وجود أمر نفسي والكلام فيه فلم يوجد الأمر كما لم توجد الإرادة وكلامنا في وجود الأمر النفسي بدون الإرادة ( قوله على أنه أمر حقيقة ) أي أمرا نفسانيا ( قوله ومثله لازم للأشعرية ) فيقال لهم كما أنه لا يلزم من قول السيد لعبده : أفعَل كذا وجود الإرادة لامتثال لا يلزم من الأمر اللفظي الأمر النفسي ، فإذا أمر الله العبد في القرآن بشيء لم يرد فعله لعدم وقوعه فلم يطلبه طلبا نفسيا فقد وجد الأمر اللفظي دون النفسي فكيف يقولون : إن الأمر اللفظي يستلزم الطلب النفسي ( قوله أي إن هذا الأمر ) أي الوارد في الكتب السماوية كأمري أبي جهل بالإيمان ( قوله لم يوجد الخ ) فقد انفرد اللفظي عن النفسي كما انفرد عن الإرادة ( قوله قالوا ) أي الأصحاب ( قوله على المغايرة ) أي مغايرة أصل المعنى الموجود في النفس للإرادة ( قوله ولو كان كل أمر الخ ) الأولى ولو كان الأمر نفس الإرادة لتناقض لأن عبارته لا تقتضي أن الأمر نفس الإرادة لاحتمال تغيرهما مع تلازمهما في الوجود الخارجي ( قوله لأنه يمكن ) بل يتعين لأن الإرادة هنا متعلقة بفعل الغير نظرا لقوله : أريد منك فهي بمعنى المحبة والشهوة فقط ، ولا يصح حمل الإرادة على القصد بحيث تتعلق بفعل المريد كما هو ظاهر عبارته حيث عبر يمكن ( قوله على أنني أحب الخ ) أي لأعلى أنني أفسده ( قوله وأما رد الخ ) الأولى وما يجده الخبر في نفسه قبل الاخبار يرجع للعلم بالصيغة لأن هذا هو الذي عبر به المعتزلة ( قوله إلى العلم بنظم الصيغة ) أي وأنه ليس هناك كلام نفسي بل الموجود العلم بتلك العبارة الموجودة في الخارج كآتي أمر الله ( قوله لأن نظم الخ ) أي لأن العلم بنظم الصيغة الخ . فالعلم بقولك جاء زيد غير العلم بقولك ذهب عمرو ( قوله ولأن الصيغة الواحدة ) كقولك قم للصلاة وللأكل ( قوله والعلم الخ ) لاتحاد الصيغة ( قوله وما في النفس يختلف ) لأن ما فيها خبر وطلب وهما مختلفان ضرورة ، وحيث أن العلم بنظم الصيغة ليس هو ما في النفس فما في النفس ليس هو العلم بنظم الصيغة وهو المطلوب ( قوله وإذا ثبت الخ ) هذا شروع في وجه تسمية ما أثبت أهل السنة من القول النفسي كلاما ويان مأخذ ذلك ( قوله مأخوذ ) أي أمر مأخوذ فصح الاخبار به عن تسمية ( قوله من موارد اللغة ) الاضافة بيانية ( قوله ويقولون الخ )

يشهدان المنافقين لكاذبون - لم يكذبهم بالنسبة الى القول بالسنتهم ، وإنما كذبهم بالنسبة الى ما تكلمه ضمائرهم . وقال الأخطل :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وهل اطلاقه على مافى النفس وعلى اللفظ بطريق الحقيقة ، أو هو حقيقة في القولى بحجارج النفسى أو بالعكس ثلاثة أقوال ، والذي استقر عليه رأى الشيخ أبى الحسن الاشعري أنه مشترك واختار المعتزلة أنه حقيقة فى اللفظ بدليل تبادره عند الاطلاق الى النهم ، ولا يمتنع أن يكون حقيقة لقوية فى النفسى وحقيقة عرفية فى اللفظى ، وإذا عرفت مذهب أهل الحق فى كلام الله تعالى عرفت أن اطلاق السلف على كلام الله أنه محفوظ بالصدور ومقرره بالألسنة ومكتوب فى المصاحف لا يحتمل على الحول الذى فرغنا من بيان استحالة ، بل لما كانت هذه الأشياء دالة على كلامه جل وعلا أطلق عليها كلامه من باب اطلاق اسم المدلول على الدال

والقول النفسى هو الكلام النفسى ( قوله لم يكذبهم الخ ) أى وذلك لأنه لم يكذبهم فى قولهم بالسنتهم إنك لرسول الله وإنما كذبهم فى الوارد على قلوبهم وهو أنه ليس رسول الله : معنى والكذب لا يكون فى الكلام الخبرى لكن كون الكذب متعلقا بالخبر النفسى بعيد بل المتبادر تعلقه بالخبر اللفظى من حيث عدم مطابقته لما فى القلب بهذا والمدعى تسمية القول النفسى كلاما ، والآية لا تدل على ذلك ، وإنما تدل على تسميته خبرا وهو أخص من الكلام لصنوده بالخبر والانشاء ( قوله وإنما جعل اللسان ) أراد به القول اللفظى الثانى . عن اللسان من اطلاق المحل على الحال وأطلق على مافى الفؤاد وهو القول النفسى كلاما وهو محل الشاهد ( قوله وهل اطلاقه ) أى اطلاق الكلام بمعنى اللفظ : أى وهل اطلاق لفظ كلام ( قوله بطريق الحقيقة ) الاضافة للسان وعلى هذا فهو مشترك بين اللفظى والنفسى ( قوله فى القولى ) المناسب لقوله أولا وعلى اللفظ أن يقول فى اللفظى ، ولأن القولى يصدق على القول النفسى كما يصدق على اللفظى ( قوله مجاز فى النفسى ) أى فيكون من اطلاق اسم الدال على المدلول ، وقوله : أو بالعكس : أى فيكون من اطلاق اسم المدلول على الدال ( قوله والذي استقر الخ ) وكان يقول أولا أنه حقيقة فى النفسانى مجاز فى اللسانى ( قوله أنه مشترك ) أى فيكون حقيقة فيهما لاطلاقه على كل منهما . والأصل فى الاطلاق الحقيقة ( قوله أنه حقيقة فى اللفظ ) أى ومجاز فى النفسى من اطلاق اسم الدال على المدلول وهو القول الثانى ( قوله بدليل تبادره الخ ) أى والتبادر من علامات الحقيقة ، وقد يقال ان اللفظ قد يشترى فى معناه المجازى حتى يقبدر ( قوله ولا يمتنع الخ ) هذا اختبار شرف الدين وهو غير القول بالاشتراك السابق لأن ذلك على أنه حقيقة فيهما معا لانه فاشتركا أصلى وهذا عارض ( قوله وإذا عرفت مذهب أهل الحق فى كلام الله ) أى من أنه صفة قديمة خالية من الحروف والأصوات ( قوله على كلام الله ) أى الذى هو صفة قديمة قائمة بذاته ( قوله لا يحتمل الخ ) أى لا يحتمل على ظاهره من الحول فى الثلاثة إذ لا يصح القول بأنه حال فى أحدها فضلا عن الحول فى جميعها ( قوله بل لما كانت هذه الأشياء ) أى المحفوظ فى القلوب وهو ما يجرى على القلب والمقرره بالألسن والمكتوب فى المصاحف ( قوله أطلق عليها كلامه ) هذا خلاف المشهور من اطلاقه على مافى النفس وعلى مافى

وأطلق على أنه موجود فيها : أى فهمها وعلمها ، لأن الشيء له وجودات أربع : وجود فى الأعيان ووجود فى الأذهان ، ووجود فى اللسان ، ووجود بالبنان وهو الكتابة ، وبهذا تعرف أن التلاوة غير المتلو ، والقراءة غير المقرؤ ، والكتابة غير المكتوب ، لأن الأول من كل قسمين حادث والثانى قديم ، وهو كلام الله جلّ وعلا ، والتلاوة والقراءة والكتابة متناهية ، والمقرؤ والمتلو والمكتوب لانهاية له . وبالجملة فالاطلاقات اللفظية تابعة للنقل من حيث إطلاقها ، ومعانيها تابعة للعقل من حيث الحسّل عليها فلا بد من فهمها على ما يصحّ لأن الألفاظ متبوعة مطلقا برفض لظواهرها قواطع العقل والا

اللسان فقط (قوله وأطلق على أنه موجود فيها) أى ووقع الاطلاق على أن الكلام بمعنى الصفة القديمة موجود فيها : أى فى هذه الأشياء المذكورة فهو موجود فى مصاحفنا بأشكال الكتابة وصور الحروف السائلة عليه وموجود محفوظ فى قلوبنا بالألفاظ المتخيلة مقرؤ . بالسفنا بالألفاظ المسموعة المحسوسة (قوله فهمها وعلمها) أى لاحول ، تميز محمول عن الفاعل : أى موجود فيها فهمه وعلمه (قوله لأن الشيء) كالصفة القديمة وقوله له وجودات أربع الأولى أربعة لأن المعلوم مذكور ، وهذا تعليل لصفة اطلاق أن الكلام موجود فى الأذهان وفى اللسان وفى البنان (قوله وجود فى الأعيان) كوجود زيد فى الخارج ووجود صفات الله فى ذاته بحيث لا تنفارقها (قوله وجود فى الأذهان) أى بحيث أن الشيء يدرك من الألفاظ المتخيلة الجارية على القلب (قوله وجود فى اللسان) أى بحيث يدرك الشيء من الألفاظ الخارجية (قوله بالبنان) البنان الاصابع وليست هى الكتابة لكن الوجود بالبنان معناه الوجود بالكتابة الناشئة عنها (قوله وبهذا) أى يكون الصفة القديمة يدلّ عليها بالألفاظ النهمية والألفاظ اللسانية وبالكتابة بمعنى الحروف لا بمعنى المصدر (قوله أن التلاوة إلخ) التلاوة والقراءة كل منهما عبارة عن إجراء الحروف على اللسان والتلفظ بها وتردادها والمتلو والمقرؤ هو الحروف والكتابة عبارة عن وضع الحروف فى الصحيفة مثلا والمكتوب هو النقوش الموضوعة ، وحينئذ فكل من التلاوة والمتلو والقراءة والمقرؤ والكتابة والمكتوب حادث ومتناه ولا قديم هناك ولا غير متناه ، لكن أريد بالقراءة والتلاوة الألفاظ وبالمقرؤ والمتلو الصفة القديمة وكذلك أريد بالكتابة النقوش وبالمكتوب الصفة القديمة لافادة التباين بين التلاوة والمتلو والقراءة والمقرؤ والكتابة والمكتوب فى الأحكام واللوازم كالحدوث والقدم لاقى المفهوم لأن هذا بديهى (قوله فالاطلاقات اللفظية) أى كقوله تعالى - الرحمن على العرش استوى - وكقولهم الصفة القديمة مكتوبة فى المصاحف مقرؤة بالألسنة (قوله تابعة للنقل) أى عن الشارع والسلف (قوله من حيث إطلاقها) الاطلاقات بمعنى المطلقات (قوله ومعانيها) أى الاطلاقات بمعنى المطلقات (قوله تابعة للعقل) فيقال معنى قولهم الصفة القديمة مكتوبة فى المصاحف أن المكتوب دالها ولا يحمل على المتبادر من الحول وهكذا (قوله من حيث الحل) أى حل تلك الاطلاقات (قوله عليها) أى على تلك المعانى (قوله لأن الألفاظ متبوعة مطلقا) أى سواء كان معناها موافقا للعقل أم لا (قوله برفض) أى بترك والكلام فى معنى النفاية : أى حتى يرفض (قوله قواطع) أى مقطوعات (قوله وإلا إلخ) أى والابان قلنا انها تتبع مطلقا

لزم كل ضلال وكفر والألفاظ وجوه دلالتها متكررة ، وأما تنضبط بطول ممارستها مع إتقان القوانين العقلية . واعلم أن مسألة الكلام ذات تشعب كثير وبحث مع المبتدعة منقشر شهير ، حتى قيل إنما سمى فن أصول الدين بعلم الكلام لأجله ، وقد استبان الحق بما ذكرناه في المسألة فرأينا الاعراض عن كثير من المباحث المذكورة فيها للمحافظة من التطويل ، بل لا كبير جدوى له ، ولهذا قال بعض المحققين الحق أن التطويل في مسألة الكلام ، بل وفي جميع صفاته تعالى بعد ما يستبين الحق في ذلك قليل الجدوى ، لأن كنه ذاته تعالى وكنه صفاته محجوب عن العقل ، وعلى تقدير التوصل إلى شيء من معرفة الذات ، فهو ذوق لا يمكن التعبير عنه والله سبحانه أعلم ( قوله : أو يطرأ عليه سكوت ) إشارة إلى مذهب الحشوية الذين وصفوا كلامه تعالى بالسكوت ، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا ، بل لم يزل سبحانه متكلماً ولا يزال إذ لو جاز أن يسكت جل وعلا عن كلامه لجاز أن يتصف كلامه تعالى بالعدم ، وذلك يوجب حدوده وما ادعاه الحشوية

( قوله لزم الخ ) لحل الرجن على العرش استوى مثلاً على ظاهره ( قوله والألفاظ الخ ) كالبيان لقوله فلا بد من فهمها الخ ، وقوله : وجوه دلالتها مبتدأ ثان خبره كثيرة ، والجملة خبر الألفاظ ( قوله متكررة ) أى منها حقيقة ومنها مجاز ومنها كناية ( قوله تنضبط ) أى تفهم دلالتها على الوجه الصواب ( قوله بطول ممارستها ) أى لأجل بطول تفهم معانيها اللغوية ثم تعرض على القوانين العقلية فإن صح حلها على المعنى اللغوي حلت عليه وإلا صرفت لمعنى يقتضى العقل صحة حله عليه ( قوله وبحث مع المبتدعة ) من عطف السبب ( قوله حتى قيل الخ ) وقيل لترجمة المتكلمين كتبهم بقولهم الكلام على كذا ، وقيل لأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم ( قوله لأجله ) أى لأجل ما ذكر من التشعب الخ في مسألة الكلام التى هى من جملة مسائله ( قوله فيها ) أى مسألة الكلام ( قوله من التطويل ) مراده به الاطناب وهو مجامع كبير الفائدة وصفها فصيح ما بعده من الاضراب ، وليس المراد به الزائد لغير فائدة حتى يقال ان الاضراب يقتضى ثبوت أصل الجدوى فيعارض ما قبله ( قوله له ) أى الكثير من المباحث المعترض عليها ( قوله ولهذا ) أى لأجل كون الاعراض عن كثير من المباحث المذكورة في مسألة الكلام أولى من التطويل بذكرها ( قوله محجوب عن العقل ) أى خفى عنه ، وحفظ فكترة الكلام في ذلك عبث ( قوله وعلى تقدير الخ ) التوصل إلى الشيء إدراكه ومن المعلوم أن الإدراك متعلق بالذات لا بعرفتها ، فالأولى اسقاط لفظ معرفة إلا أن تحصل بمعنى المعروف ونكون الاضافة بيانية والأحسن لو قال وعلى تقدير الوصول إلى شيء من ذلك : أى من كنه الذات وكنه الصفات ( قوله فهو ) أى التوصل ( قوله ذوقى ) أى أسرفى ( قوله لا يمكن التعبير عنه ) أى كما يقع الأولياء أنهم يدركون الذات العلية ولا يمكن التعبير عن هذا الإدراك ولا عن هذا المدرك بعبارة ( قوله إشارة الخ ) أى إشارة إلى مذهبهم على وجه الرد والابطال ( قوله بالسكوت ) أى عنه : أى الكلام ( قوله متكلماً ) أى متصفا بصفة الكلام ( قوله ولا يزال )

من كون الكلام مع السكوت هوس لاحصل له ، إذ لا معنى للسكوت إلا انعدام الكلام ، فإن كان السكوت قبل وجود الكلام لزم سبق العدم عليه ، وذلك نفى لقدمه وإثبات لحدوثه ، وإن كان بعد وجود الكلام فقد طرأ على الكلام العدم وذلك ينفي بقاءه ، وإذا انتفى البقاء انتفى القدم لما عرفت أن كل ما ثبت قدمه استحال عدمه ، وينعكس بعكس التقيض الموافق إلى أن كل ما لم يستحل عدمه لم يثبت قدمه ، وإذا انتفى القدم أيضا لزم ضده الذى هو الحدوث . وبالجملة فالسكوت يستلزم عدم الكلام السابق وتجدد الكلام اللاحق ، فيكون اللاحق حادثا بغير واسطة والسابق حادثا بواسطة ، وأن مألقة العدم لزم أن يسبقه العدم ، وإذا لزم من السكوت حدوث الكلام لزم منه حدوث الذات الموصوفة به لما عرفت أن قيام الصفة الحادثة بشئ يوجب حدوث ذلك الشئ ، ودعوى الانصاف بذلك لمن تزه عن الحوادث في ذاته وجب صفاة جلّ وعلا كفر لا محالة . وما ورد في الحديث مما يخالف هذا الذى قررناه فمؤول ، فنه ماورد في الحديث « إن الله يسمع السام يوم القيامة قائلا يقول : يقول الله سبحانه أنستوا كما أنست لكم أنا اليوم ظالم إن جازنى ظلم ظالم » قال ابن دهاق : يرجع معنى الحديث إلى

أى في المستقبل متصفا بصمة الكلام ( قوله من ككون الكلام الخ ) أى وليس معدوما حين السكوت ( قوله هوس ) أى ضرب من الجنون ( قوله إذ لا معنى للسكوت ) أى عند العقلاء لنخرج الحشوية ( قوله إلا انعدام الكلام ) أى لا كونه واستناره ( قوله فإن كان السكوت ) هو الكف عن الكلام ، ويلزمه عدم الكلام وهو المراد بالسكوت ( قوله لما عرفت الخ ) سند لقوله : وإذا انتفى البقاء انتفى القدم لكن بضميمة ما بعد من قوله وينعكس الخ ، فتكون الجملة حالية على تقدير مبتدأ بعد الواو : أى وهو ينعكس لأن المضارعية المثبتة المقرونة بالواو لا تكون حالية . قال ابن مالك :

وذا ت بدّه بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت وذات واو بعدها انو مبتدأ الخ ( قوله بعكس التقيض الموافق ) هو تدبيل كل واحد من الطرفين بنقض الآخر ( قوله أيضا ) أى كما انتفى البقاء ولو أحر قوله أيضا عن قوله لزم ضده الذى هو الحدوث كان معناه كما لزم الحدوث على مقاله وهو كون السكوت قبل الكلام ( قوله عدم الكلام السابق ) أى انعامه ( قوله بواسطة الخ ) هذا إشارة لكبرى قياس وحذف صفراء لظهورها وتقريره أن تقول مألقة العدم لزم أن يسبقه العدم بكل ما سبقه العدم فهو حادث ينتج كل مألقة العدم فهو حادث ( قوله حادثا بغير واسطة ) أى من غير حاجة إلى دليل لأن ذلك حقيقة الحدوث بخلاف السابق فانه محتاج إلى وسط وهو أن لحوق العدم يلزم منه سبق العدم الذى هو الحدوث ( قوله لزم منه ) أى من السكوت ( قوله بذلك ) أى الحدوث ( قوله وجب صفاة ) فيه أن الكلام في الذات فقط ( قوله فنه ماورد في الحديث ) معلوم مما قبله فالأولى أن يقول نحو ان الله الخ ( قوله أنستوا الخ ) فهذا يقتضى حدوث الكلام وأنه يوجد تارة وينعدم أخرى ( قوله ان جازنى الخ ) أى ان فانتى ظلم ظالم : أى ان تركت مؤاخذته على ظلمه ( قوله قال ابن دهاق ) أى في تأويل

أن الباري سبحانه وتعالى يعلم ويرى ويسمع ، ومع ذلك لا يخلق لهم سمعا لخبره بأعمالهم لا أن الله تعالى يجوز عليه أن يصمت ، فإن ذلك كان يكون من انعدام كلامه وكلامه تعالى قديم ، وقد تقدم ذكر الدليل القاطع على أن القديم لا يتعبد عند ذكرنا حدوث العالم انتهى . قلت : يعني أنه يجوز بإطلاق الصمت على لازمه وهو عدم ادراك ما عند الصامت من الخبر ، وبهذا تعرف أنه ليس معنى - كالم الله موسى تكليما - أنه ابتداء الكلام له بعد أن كان ساكنا ولا أنه بعد ما كمله انقطع كلامه وسكت ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، وإنما المعنى أنه تعالى يفضل أزال المانع عن موسى عليه السلام وخلق له سمعا وقواه حتى أدرك به كلامه القديم . ثم منعه بعد ذلك وردة إلى ما كان قبل سماع كلامه ، وهذا معنى كلامه لأهل الجنة . وروى أن موسى عليه السلام عند قدومه من المناجاة كان يندأ أذنيه لئلا يسمع كلام الخلق ، إذ صار عنده كأشد ما يكون من أصوات البهائم المنكرة حتى لم يكن يستطيع سماعه بحدثنان ما ذاقه من اللذات التي لا يحاط بها . ولا تكيف عند سماع كلام من ليس كمثل شيء جل وعلا ، ولولا أنه سبحانه يغيه عما ذاق عند مناجاته عما لا يقدر على وصفه لما أمكن أن يأنس إلى شيء من الخلق ألبدا ولما انتفع به أحد ، فسبحانه من لطيف ما أوسع كرمه وأعظم جلاله ، ومن أعجب الأمور في هذا عدم ذوبان الذات من موسى عليه السلام

الحديث المذكور (قوله أن الباري يعلم ويرى) بالبناء للمجهول المناسبة قوله : ويسمع : أي أن الله تعلم ذاته وترى آياته الدالة عليه واستفادة أن الله يعلم ويرى من خارج لامن الحديث ويحتل بناؤه للأعمال : أي يعلم المعلومات ويرى الموجودات ، وقوله : ويسمع بالبناء للمجهول : أي وتسمع أوامره اللفظية ، وأما النفسية فلا تسمع لأنه لم يخلق فيهم سمعا لها وهو المراد بانصاته تعالى (قوله ومع ذلك الخ) هذا روح التأويل ، فمعنى كما أنصت لكم كما لم أسمعكم كلامي في الدنيا : أي كما أخلق فيكم في الدنيا سمعا لخبري الدال على أعمالكم . فمعنى الحديث أطلب منكم الانصات كما وقع مني الانصات : أي عدم الخلق لسماع كلامي (قوله لخبره) متعلق بسمعا ، وقوله : بأعمالهم متعلق بالخبر ، وقوله : أن يصمت : أي يسكت (قوله كان يكون) كان زائدة (قوله انتهى) أي كلام ابن دهاق (قوله قلت الخ) توضيح لكلام ابن دهاق (قوله يعني) أي ابن دهاق (قوله تجوز) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه المشدد (قوله وبهذا) الإشارة راجعة لمضمون قوله : لم يزل سبحانه متكاما إلى قوله وما ورد الخ أو راجعة لمضمون قوله أو يطرأ عليه سكوت (قوله وخلق له سمعا) أراد به القوة لا الإدراك بدليل قوله يدرك به (قوله وقواه) أي وقوى الله ذلك السمع أو قوى موسى (قوله أدرك به) أي بسمعه (قوله وردة الخ) عطف تفسير على قوله منعه (قوله إلى ما كان الخ) أي من الحجب عن كلامه (قوله وهذا) أي ما ذكر من إزالة المانع الخ (قوله وروى الخ) حكاية لما وقع لموسى (قوله إذ صار) أي كلام الخلق (قوله المنكرة) صفة لأصوات (قوله بحدثنان) أي قرب والباء سببية وهو بكسر الحاء وسكون الدال وهو متعلق بقوله صار عنده (قوله يغيه) بضم أوله وتشديد ثالثه مكسورا : أي يزيله عنه شيئا فشيئا (قوله أن يأنس) أي يركن (قوله به) أي بموسى (قوله عدم الخ) أي مع وجود ما يقتضي الذوبان

وتلاشيها حتى يصير عدما محضا عند اطلاعها من ذى الجلال على ما اطاعت : لولا أنه ثبتها وأمسكها  
الذى أمسك السموات والأرض أن تزولا . وأما تأويل المعتزلة كلام الله سبحانه لموسى عليه  
السلام بخلق حروف وأصوات في الشجرة يسمع منها ما أراد الله تعالى أن يوصله إليه ، فبأنهم  
على مذهبهم الفاسد من انكار الكلام القديم القائم بذاته تعالى ، وقد سبق رد ذلك عليهم وأيضا  
فالذى يدل عليه قوله تعالى - انى اصطفيتك على الناس برسالاتى وبكلامى - وتسميته عليه  
السلام بكليم الله أنه خص بسماع كلام الله القديم القائم بذاته ، وهو الذى نقل عن السلف ودرج  
عليه الخلف ودلت عليه السنة والقرآن ، ولو كان اصطفاؤه بمجرد سماعه كلاما حادثا خلقه الله في  
جسم من الأجسام لكان كل من سمع كلاما من مخلوق قد شاركه في ذلك ، لأن النوات الحادثة  
وصفاتها مخلوقة لله تعالى ، فان أجابوا بأنه خص بخلق الله الكلام فيما لا يعتد منه الكلام ، قيل  
لهم وهذا أيضا لخصوصية فيه لوجود مثله في سائر الأنبياء ، وأيضا فاطلاق كلم الله موسى بمعنى  
خلق الكلام مجاز وتوكيد الفعل بالفعل بالمصدر في الآية

( قوله وتلاشيها ) أى اضمحلها عطف تفسير ( قوله حتى يصير عدما محضا ) أى كما صار الجبل  
دكا مع أنه أعظم بأضعاف من ذات الانسان ( قوله من ذى الجلال ) من ابتدائية : أى اطلاعا  
ناشئا من ذى الجلال ( قوله على ما اطاعت ) أى عليه من اللذات العظيمة ( قوله لولا أن ثبتها )  
أى ذات موسى وجواب لولا محذوف : أى لذات ( قوله وأما تأويل المعتزلة الخ ) الحاصل لهم  
على ذلك التأويل أنهم ينفون كلامه تعالى بناء منهم على أن الكلام لا يكون إلا بحروف وأصوات  
وذلك محال على الله فعارض مذهبهم مسألة موسى عليه السلام فأولوها فتوجه المصنف إلى  
الكلام معهم في ذلك التأويل وإبطاله عليهم بقوله : وأما تأويل المعتزلة الخ ( قوله ما ) أى  
حروفا وأصواتا ( قوله إليه ) أى موسى ( قوله فبناء ) أى فبنى منهم بناء وهذا جواب أما ( قوله رد  
ذلك ) أى انكارهم الكلام القديم القائم بذاته تعالى ( قوله وأيضا الخ ) وجه ثان لا بطلان  
للتأويل المذكور ( قوله وتسميته ) بالرفع عطفا على قوله تعالى ( قوله انه الخ ) خبر الذى ( قوله وهو  
الذى نقل عن السلف ) ونقل عن أنى اسحاق الاسفرائى وأنى منصور المازيدى ومن تبعه أن  
موسى سمع صوتا من سائر الجهات على خلاف العادة دالا على كلام الله ، لكن لما كان بلا واسطة  
الكتاب والمالك خص باسم الكليم ( قوله ولو كان الخ ) هذا إلزام للمعتزلة رشح به ما جرى عليه  
المبحث من ابطال مذهبهم ( قوله لكان كل الخ ) فيلزم أن زيدا مصطفى إذا كله غيره من  
الأشخاص وسمع كلامه لأن الاصطفاء يحصل بمجرد سماع الكلام المخلوق في أى شخص كان ،  
وقد وجد الكلام المخلوق فيمن كلم زيدا ( قوله قد شاركه ) أى شارك موسى ( قوله في ذلك )  
أى الاصطفاء ( قوله لأن النوات الخ ) بيان للملازمة التى حكمت بها الشرطية ( قوله وصفاتها  
مخلوقة ) أى ومن جنتها الكلام ( قوله فيما لا يعتد منه الكلام ) أى وهو الشجرة ، وأما خلق  
الكلام في زيد فاعتاد ( قوله لوجود مثله في سائر الأنبياء ) فقد خلق الله كلاما في جبريل  
خاطبهم به وجبريل غير معتاد كلامه مع البشر وقد يقال جبريل قد اعتد الكلام معه بالنسبة  
للأنبياء وإن كان غير معتاد بالنسبة إلينا فكأن الشارح اعتبر جانبنا ( قوله وأيضا فاطلاق الخ )  
هذا وجه ثالث لا بطلان لتأويل المعتزلة المذكور ثم استقعر سؤالنا على هذا الوجه فتوجه لتقريره



يمنعه . فان قلت : لا نسلم أن التوكيد يدفعه لوقوعه مع الجواز ، ومنه :

بكي الخبز من عون وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف

سلمنا دفع التوكيد المجاز . لكن أنما يدفعه في الآية أن لو وقع بالمعنى الذى يدفع توهم المجاز في النسبة إذ فيها وقع النزاع في الآية لاقى المسند ، لأن الكلام حقيقة قد وقع وإنما النزاع عن وقع ؟ . قلت الجواب عن الأول أن البيت من باب الاستعارة التبعية لوقوعها في الفعل ، والاستعارة مطلقا مبنية على تناسى التشبيه حتى قال فيها طائفة من علماء البيان إنها حقيقة لغوية ، فيصح التوكيد فيها لمبالغة في دخول المشبه في جنس المشبه به والآية لا قرينة فيها على الاستعارة بخلاف البيت ، فان قرينة الاستعارة فيه اسناد العجيج الى ما لا يتأتى منه حقيقة الا أنه لا يسلم هذا الجواب من ورود الاعتراض عليه بالمصادرة عن المطلوب إذا خصم يدعى أن الكلام ليس بالحروف والأصوات وقد أسند في الآية الى ما لا يتأتى منه ، فهو عنده كاسناد العجيج في البيت الى المطارف لكن أهل السنة رضى الله عنهم أنما استدلوا بالآية بعد أن قام لهم البرهان القطعى على عدم انحصار الكلام

ودفعه بقوله ، فان قلت : الخ ( قوله بمنعه ) أى يمنع من الحل على الجواز فيتعين الحل على الحقيقة ( قوله بكي الخبز الخ ) من كلام هند بنت النعمان بن بشير تهجو زوجها عونا وقبيلته جذاما ( قوله وأنكر ) أى الخبز جلده : أى كره جلده لخشوته ، وقوله : وعجت : أى صوت وأطلق الفعل مجازا على عدم ملازمة الثياب لمن ذكر ومع ذلك قدأ كده بالمصدر والآية مثله فكلم بمعنى خلق الكلام مجازا وأكده بالمصدر ، وقوله : المطارف جمع مطرف : رداء من خز مريع فيه أعلام ( قوله بالمعنى ) أى بالتوكيد المعنى كالنفس والعين نحو جاء زيد نفسه دفعا لما يتوهم أن الجائى رسوله أو كتابه ، وأما التوكيد اللفظى . ومنه التوكيد بالمصدر فيجاء المجاز في النسبة ، وحيث فاسناد كلام الله مجاز وللشجرة حقيقة ( قوله إذ فيها ) أى النسبة ، وقوله : وقع النزاع : أى من جهة الحقيقة والمجاز ( قوله وإنما النزاع عن وقع ) أى فأهل السنة يقولون وقع من الله والمعتزلة يقولون وقع من الشجرة ( قوله قلت الخ ) حاصله الفرق بين الآية والبيت فالبيت من قبيل الاستعارة التبعية لوجود القرينة والآية من قبيل الحقيقة لعدم وجود قرينة المجاز ، وبهذا الفرق رد قول المعتزلى ان التوكيد لا يمنع المجاز بل يجامعه كما في البيت والآية مثله ( قوله من باب الاستعارة التبعية ) فشبّه عدم ملازمة المطارف لجلد جذام بالعجيج واستعبر العجيج لعدم الملازمة واشتق من العجيج عجت لم تلاثم وقرينة تلك الاستعارة اسناد العجيج لمن لا يتأتى منه حقيقة ( قوله مطلقا ) أى تبعية كانت أو غيرها ( قوله انها حقيقة لغوية ) أى والتجوز إنما هو في الاثبات ( قوله فيصح الخ ) مفرع على قوله والاستعارة مطلقا الخ : أى بخلاف المجاز المرسل فانه هو الذى يدفعه التوكيد ( قوله والآية الخ ) أى وكل ما كان كذلك فهو حقيقة ، فالآية من قبيل الحقيقة ولا مجاز فيها ( قوله إلا أنه لا يسلم هذا الجواب الخ ) حاصله أن المعتزلى له أن يقول ان الكلام حروف وأصوات والله تعالى منزّه عن الحروف والأصوات ، وحيث فاسناد الكلام له تعالى مجاز والقرينة موجودة وهي اسناد الكلام لمن لا يتأتى منه حقيقة فقد استوى البيت مع الآية فكما صح التوكيد في البيت صح في الآية ( قوله بالمصادرة ) هى أخذ الدعوى جزءا

في الحروف والأصوات فصح الاستدلال بها ولا يعترض بالبيت لما سبق ، وأيضا قاعدا هدم قاعدة شهيرة بين علماء اللسان بمجرد بيت شعر يحتمل أمورا لا يخفى ضعفه . والجواب عن الثاني منع أن النزاع إنما هو في النسبة لافي المسند ، وذلك أن المعتزلة موافقون على أن اسناد الكلام الى الله تعالى حقيقة لا مجاز ، وأنه هو الذي كلم موسى لا غيره ، لكن تأولوا الكلام المسند اليه على معنى الخلق للكلام ، فعنى كلم عندهم خلق الكلام والمتكلم عندهم الخالق للكلام ، ولا شك أن استعمال كلم بمعنى خالق الكلام مجاز فتوكيده بالمصدر بدعيه ، وإن زعم المعتزلة أن كلم بمعنى خلق هو الحقيقة وغيره مجاز كان النزاع بينهم لغويا ، ولزمهم أن لا متكلم حقيقة إلا الله تعالى إذ لا خالق سواه ، ومنعهم لذلك بمقتضى أصلهم الفاسد في تأثير القدرة الخادنة في مقدورها لا يسمع لعماده . وبالجملة فنحن لم نذكر هذه الآية إلا على سبيل التقوية لاثبات الكلام النفسى القديم بجماع موسى عليه السلام له والا فاسكار الكلام النفسى وحصره في الحروف والأصوات واضح الطلان عقلا ونقلا ، وإذا ثبت الكلام النفسى ووجد في الكتاب والسنة اسناد الكلام اليه تعالى وجب اعتقاد ظاهره ، وأن المراد كلامه القديم القائم بذاته والتعرض لأحراج اللفظ عن ظاهره الصحيح من غير موجب بدعة ومخالفة لاجانح الصحابة وتابعيهم بأحسان ، ولا شك أن المتبادر الى الذهن لغة

من الدليل وهذا غير موجود فيما نحن فيه إذ ما هنا منع المطلوب فأراد بها ذلك : أى ان هذا الجواب لا يبيد المطلوب من الفرق بين الآية والبيت ، ويدل لذلك قوله أو انخصم الخ ( قوله فصح الاستدلال بها ) أى بالآية على ثبوت الكلام لله تعالى على جهة التقوية للدليل القطعى ( قوله ولا يعترض بالبيت ) حادله أن استدلال الأصحاب بالآية مبنى على أن التأكيذ يدفع المجاز فيرد على هذا البناء البيت السابق ، وقوله : لما سبق : أى من أن البيت جار على الاستعارة التبعية والاستعارة مطلقا مبنية على تناسى التشبيه ، فصح التوكيد فيها فلا يعترض بالبيت لذلك ( قوله سواء أيضا الخ ) وجه ثان لنفى الاعتراض بالبيت والأول قوله لما سبق ( قوله قاعدة ) هى هاكون التأكيذ بالمصدر يدفع لمجاز وظاهره كان المجاز مرسلأ أو بالاستعارة ( قوله يحتمل أمورا ) منها أن يكون على خلاف القياس أو لضرورة الوزن فلا يحتاج به ( قوله ليخفى ضعفه ) خبر قوله قاعدا الخ ( قوله حقيقة ) أى حقيقة عقلية لا مجاز عقلى ( قوله وانه هو الذى الخ ) بيان لكون اسناد الكلام لله حقيقة فهو من عطف السبب ( قوله إليه ) أى الله ( قوله فعنى الخ ) أى فعناه التأويل ( قوله والمتكلم الخ ) مستند للاستدراك فهو تعليل فى المعنى ( قوله فتوكيده الخ ) أى فتبت تفسيره بحصل منه كلام وهو مدعى أهل السنة ( قوله كان النزاع بينهم لغويا ) أى راجعا للغة فنحن نقول هذا التفسير غير لغوى وهم يقولون هو لغوى ، وحيثئذ فيحتاج إلى اثبات ذلك بالقل مع أن تفسيرهم لم يثبت بالنقل ، وحيثئذ في قالوه ليس تفسيراً لغوياً ( قوله ومنعهم لذلك ) أى للزم المذكور وهو أنه لا متكلم حقيقة إلا الله ( قوله بمقتضى ) الباء سببية أو بمعنى على ( قوله فى ) بمعنى من بيان لأصلهم الفاسد ( قوله وبالجملة الخ ) لما جرى فى الكلام ما يقتضى ضعف الاستدلال بالآية على ثبوت الكلام لله تعالى أجاب عنه بقوله وبالجملة الخ ( قوله له ) أى لله والجار والمجرور متعلق باثبات ( قوله وإلا الخ ) أى وإلا نقول أن ذكر الآية للتقوية بل قلنا

وعرفا من قوله تعالى - وكلم الله موسى تكليما - من غير نظر الى التوكيد أنه كله من غير واسطة ، بل بكلامه القديم القائم به ، وكذلك قوله - أتى اصطفتك على الناس رسالاتي وبكلامي - إنما يقادر الى الذهن من هذه الاضافة الكلام القائم به جل وعلا لا سيما مع ما اقترنت به من اصطفاء موسى عليه السلام بها على الناس ، ولا موجب لصرفه اللفظ عن ظهره الا توهم انحصار الكلام في الحروف والأصوات وقيامها بذاته تعالى محال فتعين التأويل وجوابه أنه قد سبق بطلان هذا التوهم فتعين الايمان بالظاهر اذ لا عارض المرجوح ، وأيضا نقول المفترض ان التوكيد في الآية إنما يحقق المسند ، وليس فيه وقع النزاع بل في النسبة نقول على تقدير تسليمه إن لم يحقق النسبة فلم يقتض خلاف ظاهرها ، فتعين الظاهر لعدم الصارف عنه ( قوله : لاستلزام جميع ما ذكر التغير والحدوث ) قد ذكرنا وجه ذلك في جميعها مفصلا وبالله التوفيق .

( ص ) فصل : ثم نقول يجب لهذه الصفات الوحدة ، فتكون قدرة واحدة وإرادة واحدة وعاما واحدا وكذا ما بعدها ، ويجب لها عدم النهاية في متعلقاتها ،

انه حصل بها أصل الاثبات فلا يصح لأن انكار الخ : أى ، وحيثئذ فلم يظهر أن الأصل الاثبات حصل بالآية ( قوله انه كله ) أى حقيقة ( قوله اقترنت ) أى تلك الاضافة ( قوله بها ) أى بذلك الاضافة ( قوله وقيامها الخ ) حال ( قوله وجوابه ) أى جواب ما تضمنه قوله ولا موجب لصرف اللفظ الخ . لئى هو مستندهم ( قوله بالظاهر ) أى بالمعنى الظاهر من اللفظ ، وأما استعمال كلم بمعنى خلق الكلام فليس معنى ظاهرا من اللفظ ، بل هو مجاز محمول من اطلاق اسم المتعلق بالفتح على المتعلق بالكسر لأن الخلق يتعلق بالكلام ( قوله وأيضا الخ ) هذا جواب عن السؤال الثانى : أعنى قوله سابقا سلمنا دفع التوكيد الخ ، وقد أجاب عنه أولا بغير ما أجاب به عنه هنا لأن هذا الجواب جار على تسليمه ، وما تقدم جواب بالمنع . وحاصل ما تقدم أن المنع التجوز في النسبة بل في الطرف : أعنى المسند والتأكييد بالمصدر يدفعه ، وحيثئذ فلم يتم مدعا كم من أن التجوز إنما هو في النسبة والتأكييد بالمصدر يحاميه ولا يدفعه إلا التأكييد المعنوى ، سلمنا أن التجوز في النسبة وأن النزاع إنما هو فيها ، وأن أهل السنة يقولون المتكلم هو الله والمعتزلة يقولون المتكلم هو الشجرة فنقول هذا التوكيد كما أنه لم يحقق النسبة وأن المتكلم هو الله كما نقول نحن به فلم يحقق خلاف ظاهرها وهو أن المتكلم الشجرة فقد استوفينا في هذا التوكيد ولكن الظاهر من الآية أن المتكلم هو الله حقيقة فتعين الرجوع للظاهر من الآية لعدم الصارف عنه ، وكان الأولى ذكر هذا الجواب عقب ما قدمه أولا من المنع إذ هو غير مناسب لما قبله ( قوله لم يحقق ) أى التوكيد .

## فصل

( قوله ثم نقول يجب لهذه الصفات الوحدة ) ثم للترتيب الاخبارى ، وهذه اشارة للقريب وهو صفات المعاني ومثلها المعنوية لأن ما ثبت للتوابع ( قوله فتكون ) أى الصفات وخبر تكون قوله قدرة وما عطف عليه ( قوله ويجب لها الخ ) أى لخالقها ، فخرجت الحياة إذ

فتتعلق القدرة والارادة بكلّ ممكن ، والعلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقلي ، وهي كل واجب وجائز ومستحيل ، والسمع والبصر والادراك على القول به بكلّ موجود .

(ش) ذكر في هذا الفصل حكمين من أحكام الصفات . أحدهما : وجوب الوحدة لكلّ واحدة منها . الثاني : وجوب عموم التعلق لما تعلق منها في كل ما اتصلح له ، فقولي ويجب لها عدم النهاية : أى للتعلق منها وهو ما عدا الحياة . أما الوحدة في الصفات فهي مما لا خلاف فيها عند أهل السنة في جميعها إلا العلم والكلام . أما العلم يخالف فيه أبوسهل الصعلوكي من الأشعرية وأثبت لله تعالى علوما لانهاية لعددتها كما أن متعلقاتها كذلك ، ورد عليه الجمهور بوجهين : أحدهما أنه يلزم على قوله دخول مالا نهاية له في الوجود وهو محال . الثاني أنه يخالف للاجتماع ، لأن القائل قائلان قائل بالثبات العلم القديم مع وحدته وقائل بنفيه . أما ثبوت علوم قديمة لانهاية لها فجمع على بطلانه . قال ابن التلمساني : والرد الأول فيه نظر فإن الذي قام الدليل على استحالة وجود حوادث لانهاية لها ، وبينوا الاستحالة فيها بوجوه لا تطرد مع فرض القدم كتقدير خروج بعضها عن الجلة ونسبة الجائزين ولزوم تطرق الأقل والأكثر

لا تعلق لها بشيء ( قوله فتتعلق القدرة الخ ) التعلق طلب السفة أمرا زائدا على محلها ( قوله بكلّ ممكن ) خيرا كان أو شرا صلاحا أو أصلح ( قوله وهي كل واجب الخ ) فيه أن هذه ليست أقساما للحكم العقلي ، بل لتعلقه لأنه الموصوف بكونه واجبا أو جائزا أو مستحيلا ، وذلك نحو الله موجود وخالق لجميع الأفعال والشريك موجود ، فالمحمول في الأول واجب وفي الثاني جائز وفي الثالث مستحيل . ويجب أن قوله : أولا بجميع الخ على حذف مضاف : أى بجميع أقسام متعلق الحكم العقلي أى أنها يتعلقان بكل ما يصلح تعلق الحكم العقلي به ( قوله بكلّ موجود ) فأنه يسمع السواد والياض ويبصر الروائح والطعوم والأصوات . لكن لكل واحد منهما ، وللادراك على القول به تعلق على كيفية وحالة غير ماعليها الآخر ، ولا يعلم تلك الحالة الا هو جلّ وعلا ، ولا تعلق الثلاثة بالأحوال على القول بها لأنها لم تصل لمرتبة الوجود ( قوله في كل ما اتصلح له ) متعلق بعموم التعلق ( قوله إلا العلم والكلام ) أى والقدرة ( قوله أما العلم ) أى والقدرة ( قوله فيه ) أى في وحدته ( قوله كما أن متعلقاتها كذلك ) أى لانهاية لها ، وأفاد بذلك أن العلوم متعددة بتعدد المعلومات ( قوله دخول ) أى اتصاف ( قوله بالثبات ) أى ثبوت ( قوله بنفيه ) أى انتفاءه ( قوله وجود حوادث لانهاية لها ) وأما وجود قدسما : كعلوم لانهاية لها فلم يقم الدليل على استحالة ( قوله كتقدير خروج الخ ) هذا من جلة الوجوه التي يستدل بها على استحالة وجود حوادث لانهاية لها وهو برهان القطع والتطبيق ، فاذ فرضنا من الحوادث سلسلة أولها الطرفان متسلسلة إلى الأزل وسلسلة أخرى من الآن للأزل ، فاذ طبقنا بين السلسلتين فلا يخلو إما أن يتساويا ، وهذا باطل لما يلزم عليه من مساواة الزائد للناقص ، وإما أن تكون إحداها أزيد ، فإن كانت الطوفانية أزيد لزم زيادة الناقص على الكامل ، وإن كانت الآنية أزيد ، فنقول هذه الزيادة حيث كانت بالقدر الذي من الطوفان للآن كانت متناهية والزائد بالمتناهي متناه ، وإذا كانت اللوازم الثلاثة باطلة بطل المزوم ، وهو وجود حوادث لأول لها ، ثم إن هذا الدليل لا يطرد ولا يتم مع فرض

لما لا ينتهي فان فرض نفي الواجب محال بخلاف الحادث ، وكذلك الاستدلال بالجمع بين عدم النهاية والانقضاء لا يطرد هنا لوجوبها ، وكذلك الاستدلال بأن كل واحد مسبوق بعدم نفسه ، فالشكل مسبوق بعدم كل ذلك لا يمكن تقريره هنا . قال فالوجه في الرد الاعتداد على الوجه الثاني وهو الاجماع انتهى : فان قيل : كيف يستقيم القول بوحدة العلم مع أنه تعالى عالم بما سيكون وبالكائن ، والعلم بما سيكون مغاير للعلم بالكائن ، لأن العلم بما سيكون يستلزم عدم ذلك المعلوم والعلم بكونه يستلزم وجوده ، فلو كان عينه لزم أن يكون أحدهما تعلق بالشئ على خلاف ماهو عليه . فالجواب أن الباري تعالى في أزله يعلم وجود الشئ .

قدما لا أول لها ، وذلك لأنه لو فرض من القدماء سلسلة من الآن للأزل ، ثم سلسلة أقل من الأولى بواحد مثلا من الطوفان للأزل ، ثم طبقنا بينهما فلا يتأتى أن يقال : ان الزائد في السلسلة الأولى وهو الواحد مثلا قد قطع ، وأخرج من الجلة الأخرى حين حصل به الزيادة في جلتها ، لأن القطع والاخراج له ينافي قدمه ، وقوله : خروج بعضها : أى بعض الأفراد ، وقوله : عن الجلة : أى عن جلتها ، وذلك كخروج الأفراد التي من الآن للطوفان عن السلسلة التي اعتبرت من الطوفان للأزل ، وقوله : ونسبة الجلتين : أى ونسبة إحدى الجلتين للأخرى ، وقوله : الأقل والأكثر : أى القلة والكثرة (قوله لما لا ينتهي) أى وهما يتطرقان للمتناهى (قوله فان فرض الخ) علة لكونها لا تطرد الخ : أى فان فرض قطع الواجب واخراجه من إحدى السلسلتين محال لأنه أزلى لأول له ، والأولى اسقاط فرض لأن الأمر الفرضي التقديرى لاحالية فيه ، وانما يلزم المحال لو كان ذلك أمرا محققا في الخارج (قوله وكذلك الاستدلال) أى على استحالة وجود حوادث لا أول لها (قوله بالجمع) أى يلزم الجمع (قوله والانقضاء) أى النهاية (قوله لوجوبها) أى القدماء فلا انقضاء لها (قوله بأن كل واحد) أى من تلك الحوادث التي لا أول لها ، وقوله : مسبوق بعدم نفسه : أى وحيث أن الشكل مسبوق بعدم فلم تعقل عدم الأولية لها فبطل وجود حوادث لا أول لها (قوله كل ذلك لا يمكن تقريره هنا) أى في وجود قدماء لا أول لها (قوله قال) أى ابن التلساني (قوله وهو الاجماع) فيه أنه لم ينعقد قبل أني سهل حتى يكون حجة عليه (قوله فان قيل الخ) من كلام ابن التلساني ، فالأولى تقديمه على قوله انتهى (قوله لأن العلم الخ) سند لقوله : والعلم بما سيكون الخ (قوله بكونه) أى بوجوده : أى الكائن (قوله يستلزم الخ) وإذا اختلفت الاوزام اختلفت المزومات (قوله فلو كان عينه الخ) أى فلو كان العلم بما سيكون عين العلم بالكائن لزم الخ ، لأن التعبير بالكائن يقتضي أن المعلوم له تقرر في الخارج ، فلو جعل عين العلم بما سيكون لا يقتضي أنه متقرر ، والتعبير بما سيكون يقتضي أن المعلوم لا وجود له في الخارج ، فلو جعل عين العلم بالكائن لا يقتضي أنه غير متقرر ، فيلزم أن العلم تعلق بالشئ على خلاف ماهو عليه ، لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو أنه عينه وثبت التعدد ، ثم ان قوله فلو كان الخ يصلح أن يكون دليلا مستقلا لوساقه بالواو (قوله أحدهما) الأولى إبداله بالعلم لأن قوله فلو كان عينه يقتضي وحدة العلم فلا يناسب لفظ أحدهما المقتضي تعدده (قوله فالجواب الخ) حاصله أن التعبير بما سيكون وبالكائن لم ينظر فيه العلم ولا لتعلقه ، بل ينظر فيه لحل المعلوم من

مضافا الى وقته المعين كايعلمه مضافا إلى محله المعين ويعلم أنه معدوم قبل وجوده ، وان كان مما لا يبق  
 فيعلم عدمه بعد وجوده ، فليس علمه مظهروفا . لزمان ، بل علمه تعلق بايجاد الموجود مضافا الى  
 الزمان والاضافة للزمان صفة للفعل لا ظرف للعلم ، فليس علمه زمانيا فيوصف بالماضى والحاضر  
 والمستقبل ، وانما منشأ هذا الغلط من حيث الاخبار عن ذلك المتعلق بخصوص بالقول اللفظي ،  
 فان تقدم زمن الاخبار عنه من حيث الاخبار عن زمن وجود ذلك الفعل سمي الاخبار مستقبلا  
 وإن تأخر سمي ماضيا وإن قارن سمي حالا ، فالماضى والمستقبل والحال تسميات تعرض باعتبار  
 الاخبار عنه . أما تعلق العلم بوجوده في الزمن المعين فشيء واحد ، ويقرر ذلك أما لو قدرنا علمنا  
 بقدم زيد عند طلوع الشمس من يوم كذا بانباء صادق ، وقدرنا دوام ذلك العلم من غير أن  
 يعرض لنا سهو أو غفلة لم نحتاج عند قدومه الى تجديد علم بقدومه ، بل ما وقع هو ما علمناه قبل أن  
 يقع فتعلق العلم بما سيكون والكائن هو شيء واحد وهو قدم زيد في وقت كذا . هذا ما يتعلق  
 بالعلم على وجه الاختصار وأما الكلام فالذي عليه أكثر أهل السنة أنه كلام واحد متعلق

حيث تقرر في الخارج وعدم تقرر فيه حين الاخبار بمعنى أن المعلوم حين الاخبار قد يكون  
 ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقباليا ، وأما علم الله فهو واحد وقد تعلق بجميع المعلومات  
 في الأزل ، وان كانت تلك المعلومات قد يخبر عنها بأنها ماضية أو حالية أو استقبالية ( قوله مضافا )  
 أى مفسوبا حال من وجود ( قوله الى وقته المعين ) فيعلم أولا أن الشيء العلاقي يوجد فيما لا يزال  
 في عام كذا وينعدم في عام كذا ( قوله وان كان ) أى ذلك الشيء ( قوله مما لا يبق ) أى  
 كذواتنا وصفاتنا : أى وأما ما يبق من الممكنات كالجنة والنار والعرش فلا يعلم عدمها بعد وجودها  
 وانما يعلم في الأزل وجودها مضافة لوقتها المعين ، ويعلم عدمها قبل وجودها ( قوله فليس علمه  
 مظهروفا بالزمان ) أى فيه فلا يقال انه تعلق علمه بلذا في عام كذا بحيث يكون علمه حادثا ، بل  
 علمه بجميع الأشياء في الأزل فهو قديم ، ثم ان قوله فليس الخ لا حاجة له لأنه لم يلتفت في السؤال  
 لكون العلم مظهروفا في زمان ، لأن المستفاد من السؤال انما هو تعدد العلم ( قوله تعلق ) أى  
 ألا ( قوله مضافا ) حال من الموجود ( قوله صفة للفعل ) أى الذى هو المعلوم لا ظرف للعلم  
 ( قوله فليس علمه زمانيا ) أى مظهروفا في زمان بحيث إذا مضى ذلك الزمان يقال لعلمه ماض  
 وإذا كان ذلك الزمان حاضرا يقال لعلمه انه حالى وإذا كان ذلك الزمان يأتي يقال لعلمه انه استقبالى  
 ( قوله وانما منشأ هذا الغلط ) أى الذى جرى عليه السؤال ، وهو أن العلم بما سيكون مغاير للعلم بالكائن  
 ( قوله عن ذلك ) المتعلق بخصوص هو المعلوم الذى سيكون أو الكائن ( قوله بالقول اللفظي )  
 وهو أنه سيكون أو كائن ( قوله عن زمن الخ ) متعلق بتقدم وعن معنى على ( قوله عن زمن وجود  
 ذلك الفعل ) اظهار في مقام الاضمار ( قوله سمي الاخبار مستقبلا الخ ) الأخبار كلها حالية والموصوف  
 بالاستقبال مثلا في الحقيقة انما هو المعلوم ( قوله تسميات ) أى أسماء ( قوله تعرض ) أى  
 للمعلوم ( قوله أما تعلق العلم ) أى ألا ( قوله في الزمن المعين ) متعلق بوجوده ( قوله فشيء  
 واحد ) أى حالة أزلية قديمة ( قوله ويقرر ذلك ) أى قوله أما تعلق العلم الخ ( قوله سهو أو غفلة )  
 أى أو غير ذلك مما ينافي العلم ( قوله وهو قدم زيد في وقت كذا ) أى وهو الذى يتصف بأنه

بجميع وجوه متعلقات العلم وهو مع وحدته وقدمه أمر ونهى وخبر واستخبار ووعد ووعد ونداء وغير ذلك من معاني الكلام ، وليس كل واحد من هذه معنى يقوم بالذات ايس هو الآخر ، بل عين أمره تعالى هو عين نهيه وعين خبره وعين غير ذلك من معاني الكلام ، وذهب عبد الله ابن سعيد الكلاني إلى تعدده على ما سيأتي تحقّق قوله بعد إن شاء الله تعالى ، هذا ما يتعلق بوحدة الصفات : وأما عموم التعلق لها فعنه أن كل صفة من الصفات المتعلقة فهي تعلق بجميع ما تملح له ، وقد فسرنا ذلك في أصل العقيدة . فقولنا فتعلق القدرة والارادة بكل ممكن معناه أن القدرة صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن ، والارادة صفة يتأتى بها تخصيص كل ممكن بالنظر إلى ذاته ، وإنما قلنا بالنظر إلى ذاته ليدخل ما لا يتأتى بإيجاده ولا تخصيصه من الممكنات . لكن بالنظر إلى ذاته بل بالنظر إلى غيره ، وذلك كتعلق علم المولى تعالى بعدم وقوعه ، فانه وإن استحال معه وقوع الممكن ، اسكن لا يمنع من كونه متعلقا للقدرة والارادة عند المحققين كما لا يمنع ذلك من وصفه بالامكان . وقد اختلفوا في إطلاق تعلق القدرة على ما علم الله تعالى أنه لا يقع كإيمان أبي لُحَب مثلاً على قولين ، وقد وفق الغزالي بينهما على معنى أن من قال بالتعلق فبالنظر إلى إمكانه في ذاته ، ومن قال بنفي التعلق فبالنظر إلى تعلق العلم بعدم وقوعه ، واستدل من قال بتعلق القدرة بهذا النوع بأنه لو لم تعلق القدرة بالشيء لأجل تعلق العلم بعدم وقوعه لزم أن لا يكون للقدرة متعلق ، والتالى باطل بالاجماع فالقدم مثله ، وبيان الملازمة أن الممكن إما واجب الوقوع إن تعلق علم الله تعالى بوقوعه أو مستحيله إن تعلق علمه جلّ وعلا بعدم وقوعه . فلو منعت الاستحالة العارضة من تعلق القدرة لمنع منه الوجوب العارض

سيكون أو كان وهو المعلوم وأما العلم فواحد ( قوله بجميع الخ ) إضافة وجوه لمتعلقات للبيان ووجوه بمعنى أنواع والكلام على حذف مضاف : أى بجميع جزئيات أنواع العلم ( قوله وغير ذلك ) كالترجي والتمنى والدعاء والعرض ( قوله وليس الخ ) تصريح بما علم التزاما من قوله فهو كلام واحد ( قوله بل عين أمره الخ ) أى فالصفة واحدة وتقسيمها إلى ما ذكر اعتبارى ( قوله إلى تعدده ) أى الكلام فالأمر صفة قائمة بذاته تعالى مغايرة للنهى وهكذا فكل واحد مما ذكر صفة قائمة بذاته تعالى مغايرة للأخرى مغايرة حقيقية ( قوله على ما سيأتي تحقيقه بعد ) أى في هذا الفصل في شرح قوله ، فإن قلت : العلم الخ ( قوله يتأتى بها ) أى يتيسر بها إيجاد كل ممكن فهي كالقلم للكاتب ( قوله بالنظر إلى ذاته ) راجع للتعريفين ( قوله وذلك ) أى الغير ( قوله كتعلق الخ ) الكاف استقصائية ( قوله لكن لا يمنع ) أى تعلق العلم بعدم وقوعه ( قوله ذلك ) أى تعلق علم الله بعدم وقوعه ( قوله وقد اختلفوا الخ ) هذا تصريح بما يفهمه قوله : وإنما قلنا بالنظر لذاته إلى قوله عند المحققين من الخلاف في المسئلة ( قوله في إطلاق الخ ) لاجابة للفظ إطلاق لأن الخلاف في نفس التعلق ( قوله تعلق القدرة ) أى تعلقا صالحا ( قوله على ما علم الله ) على معنى الباء ( قوله على قولين ) فقبل تعلق به تعلقا صالحا وقيل لا ، وهذان القولان يحريان في تعلق الارادة بما علم الله أنه لا يقع أيضا ( قوله امكانه ) أى ذلك المتعلق كالإيمان المذكور لامكان التعلق ( قوله فبالنظر إلى تعلق العلم الخ ) الأولى في المقالة أن يقول فبالنظر لاستحالاته لتعلق علم الله بعدم وقوعه ( قوله فالقدم مثله ) وإذا بطل لم تعلق ثبت تعلق ( قوله العارض )

إذ هما في المنع من تعلق القدرة سواء ، ويدخل في الممكنات التي تتعلق بها قدرة الله تعالى وإرادته  
 الممكنات الصادرة عن الحيوانات بالاختيار فانها عند أهل السنة صادرة بمحض قدرة الله تعالى  
 وإرادته لا تأثير للحيوان في شيء منها . وقد خالفت المعتزلة في ذلك وسيأتي الرد عليهم إن شاء  
 الله تعالى ( وقوله : والعلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقلي ) إنما سوى بين العلم والكلام في  
 المتعلق لما ذكر الأئمة أن كل عالم معلوم فانه متكلم بمعلومه ، ولما كان كل من صفتي الكلام والعلم  
 لا يؤثر في متعلقه لم يمنع تعلقهما بكل واجب وبكل مستحيل ، والضمير في قوله : وهي كل واجب  
 الخ يعود على أقسام الحكم العقلي ، وتقسيم الحكم اليها تقسيم الكل إلى أجزائه بدليل إدخاله لفظة كل  
 في الأقسام ، ولو كان من تقسيم الكل إلى جزئياته لقال : وهي الواجب والجائز والمستحيل ( وقوله  
 والسمع والبصر والادراك على القول به بكل موجود ) يعني أن هذه الصفات الثلاثة في حق الله  
 تعالى تتعلق بكل موجود ، وإن كان كل واحد منها في حقنا خلاصا ببعض الموجودات فان ذلك  
 الخصوص عادي لاعقلي . أما البصر فاتفق أهل السنة

أي الذي لم يثبت للشيء لذاته بل بالنظر لشيء آخر ، وإن كان هذا الشيء الآخر قديما ( قوله إذ  
 هما في المنع من تعلق القدرة سواء ) بيان للعلازمة ، ورد بأننا لانسلم مساراتهما في المنع لأنه لو كان  
 الوجوب العارض يمنع من تعلق القدرة بما علم وجوده للزم عليه إيجادا بغير موجد وهذا باطل  
 ضرورة بخلاف منع الاستحالة من تعلق القدرة فانما يلزم عليه بقاء المعدوم على ما هو عليه  
 وهذا غير محال إذ لا ضرر في استمرار عدم المعدوم ( قوله الممكنات الصادرة الخ ) أي كالأفعال  
 الصادرة عن الحيوانات كالإنسان والجل والحمار ( قوله بالاختيار ) لأمانع من أن للهائم اختيارا  
 لأنها تدرك الأشياء ولا مانع من أن هذا الإدراك يقال له علم فلا يقال انها لا اختيار لها لأنها  
 لا علم لها وتعلق الإرادة تابع لتعلق العلم والاختيار هو الإرادة ( قوله وسيأتي ) أي في محث  
 خلق الأفعال ( قوله وقوله ) أي المصنف عطف على قوله سابقا ، فقولنا فتعلق الخ ففيه التفات  
 من التكلم إلى الفية ( قوله ان كل عالم ) أي قديما كان أو حادثا ( قوله متكلم بمعلومه ) أي  
 يصح أن يتكلم في نفسه بمعلومه ( قوله تقسيم الكل إلى أجزائه ) هذا إنما يتم إذا أريد بالحكم  
 الهيئة المجمعة من الأمور ( قوله بدليل إدخال لفظة كل في الأقسام ) فيه نظر لأن كل إنما تفيد  
 الأفراد وهي محتملة لأن تكون أجزاء أو جزئيات ( قوله ولو كان من تقسيم الكل لقال الخ )  
 أي لأن الحكم العقلي جنس وجزئياته أنواع لا أفراد وبعد هذا فالحق أن هذا تقسيم لتعلق الحكم  
 وهو المحكوم به إذ هو الذي يتصف بالوجوب والاستحالة والجواز وتقسيم متعلق الحكم لما ذكر  
 من تقسيم الكل إلى جزئياته لأن الكل هو المركب ومتعلق الحكم ليس كذلك ( قوله تتعلق  
 بكل موجود ) فيسمع ذاته وصفاته الوجودية ويسمع سمعه بسمعه ويسمع بصره بسمعه وببصر  
 بصره وسمعه ببصره ( قوله عادي لاعقلي ) أي وحيث أنه فيجوز في حق الله أن ينحرق العادة  
 ويجعل زيدا يبصر الرواح والأصوات ويسمع الذوات والرواح ( قوله أما البصر ) أي مطلقا  
 سواء كان قديما أو حادثا ، وهذا شروع في بيان ما في المسئلة من الخلاف بعد بيان ما هو المختار



على جواز تعلقه بكل موجود ، واختلفوا في جواز تعلق ما عدا الرؤية من الادراكات بكل موجود فذهب القدماء منهم : كعبد الله بن سعيد السكابي والقلاسي الى أن هذا العموم مختص بالرؤية وبقية الادراكات لا يجوز أن تعم الموجودات ، ونقل عن الشيخ أبي الحسن مخالفتها في ذلك وصار الى جواز عموم كل ادراك لكل موجود ومذهب الشيخ أبي الحسن أمام أهل السنة واليه ينسبون سلكت في هذه العقيدة ، ونقل عن عبد الله بن سعيد أنه لما خص تعلق السمع بالأصوات ذهب إلى أن الكلام الأزل لا يصح أن يسمع : يعنى والله أعلم بل يدرك بصفة العلم ، وفي قوله ذلك مخالفة لقواطع السمع ، والشيخ أبو الحسن رضى الله عنه لما قال ادراك السمع يعم كل موجود جوز تعلقه بكلام الله تعالى ، وقال بوقوع هذا الجائز على ما ورد السمع به في حق موسى عليه السلام وعمدة الشيخ في ذلك ما يأتي تقريره ان شاء الله تعالى في فصل الرؤية من أن الوجود هو المصحح للرؤية وقد اختلف الأصحاب

عنده ( قوله على جواز تعلقه الخ ) الأولى على صحة تعلقه الخ ليشمل القديم والحادث ( قوله في جواز الخ ) الأولى إبدال جواز بصحة لما سبق ، وأراد بالرؤية البصر ( قوله من الادراكات ) أى كالسمع والادراك القديمين أو الحادثين ( قوله مختص بالرؤية ) أى البصر : أى وأما سمعه تعالى فلا يتعلق إلا بالسموعات فقط وهى الأصوات ( قوله لا يجوز ) أى عقلا أن تعم الموجودات أى بل تختص بما كانت عليه عادة فيكون السمع مختصا بادراك الأصوات وهكذا ( قوله إلى جواز الخ ) أى إلى جواز عموم تعلق الخ فسمع المولى وبصره كل واحد منهما يتعلق بكل موجود ذاتا كان أو صفة وكذلك سمعنا وبصرنا يجوز عقلا تعلقهما بكل موجود ، فان تخلف في البعض فلما نفع عادي ثم ان الأولى إبدال جواز بصحة كما سبق ( قوله ومذهب الشيخ ) مفعول مقسم لقوله سلكت ( قوله ينسبون ) أى أهل السنة من أهل اقليمه وإلا فأهل السنة منهم من ينسب للمازي يدي ( قوله لما خص تعلق السمع ) أى قديما كان أو حادثا ( قوله بصفة العلم ) أى وبالبصر أيضا لتعلقه بكل موجود ومنه الكلام ( قوله لقواطع السمع ) أى للدلالة القواطع الواردة من السمع فإنها تدل على أن كلامه تعالى يسمع ، وأراد بالقواطع السمعية الظواهر الكثيرة فان كثرتها تفيد القطع ( قوله ان ادراك السمع ) أى سواء كان قديما أو حادثا ( قوله جوز تعلقه ) أى سمع الله وسمع غيره ( قوله وقال بوقوع هذا الجائز ) هذا أخص من الجواز ( قوله على ما ورد الخ ) فيه أن الكلام في سمع المولى لكلامه لاني سمع موسى لكلام الله إلا أن يقال إذا كان سمع موسى يتعلق بغير الأصوات فمن باب أولى سمع الله ( قوله في ذلك ) أى في كون السمع يتعلق بكل موجود ( قوله من أن الوجود هو المصحح للرؤية ) فيه أن الكلام في تعلق السمع بكل موجود حتى بالكلام لاني جواز رؤية الكلام إلا أن يقال إذا صحح الوجود الرؤية فقد صحح السمع اسكل موجود لأن كلا من الرؤية والسمع صفة ادراك ، فالمصحح لتعلق إحداهما بشئ يكون مصححا لتعلق الأخرى بذلك الشيء هذا ، وقد يقال ان الوجود إنما صحح جواز الرؤية لا الرؤية بالفعل كما هو المدعى إذ المدعى أن السمع يتعلق بالفعل بكل موجود حتى بالكلام إلا أن يجاب بأن كل ما جاز في حق الله من الكمالات فهو ثابت له بالفعل ( قوله وقد اختلف الأصحاب )

في ألا كوان التي هي متعلق الرؤية في وقتنا اتفاقا هل هي متعلق اللمس أم لا ، فذهب بعضهم الى أن ادراك اللمس يتعلق بها ، واحتج بأن من لمس شيئا واضطرب تحت يده أدرك حركته وإذا تفرقت أجزاؤه في يده أدرك تفرقتها ، ومن الأصحاب من أنكر ذلك وزعم أنه يعلم ذلك عند اللمس ولم يتعلق إدراك اللمس به . قال المقترح : والتحقيق الأول . وأورد على أهل السنة في قهرلم : إن الرؤية تتعلق بكل موجود لزوم التسلسل ، وذلك أن الرؤية المتعلقة هي من جملة الموجودات فيجب أن تصح رؤيتها فإذا لم نر رؤيتها فأنما لم نرها لما منع كما في حق غيرها من الموجودات التي لا نراها ثم ننقل الكلام الى ذلك المانع فنقول : هو موجود فيجوز أن يرى ، فيحتاج أيضا الى تقدير مانع يمنع من رؤيته ، وكذلك الكلام في مانع المانع الى مالا نهاية له . وأجاب القاضى عن ذلك بأن المانع الأول يمنع من رؤية ماهو مانع منه ومانع من رؤية نفسه ، فلا يحتاج الى تقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل ، واعترض عليه بأن المانع اذا كان يمنع من رؤية نفسه فيكون امتناع رؤيته صفة نفسية له تمنع من تقدير مانع بالنسبة الى رؤيته ، وذلك مما يقدح في طرد دلالة الوجود

أى أهل السنة والكلام هنا في الوقوع وعدمه لا في الجواز وعدمه ( قوله في الأكوان ) أى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والتحقيق أنها أمور اعتبارية لا ترى ، وحينئذ فلامعنى الحكاية الاتفاق على رؤيتها ( قوله في وقتنا ) أى الحاضر متعلق بتعلق : أى وأما ألا كوان التي مضت فلا تتعلق بها الرؤية الحالية ( قوله متعلق اللمس ) أى متعلق لادراك اللمس ( قوله الى أن إدراك اللمس ) أى الادراك الناشئ عن اللمس ( قوله أدرك حركته ) أى وإذا لم يضطرب أدرك سكونه ( قوله أدرك تفرقتها ) أى وإذا لم تتفرق أدرك اجتماعها ( قوله ذلك ) أى تعلق إدراك اللمس بها ( قوله يعلم ذلك عند اللمس ) أى يعلم الله لنا بأن يخلق لنا علما به عند اللمس ، وحينئذ فالمتعلق به العلم لا إدراك اللمس ( قوله والتحقيق الأول ) لك أن تمنع دليله بأن تقول لانلم أنه عند الاضطراب يدرك حركته عند اللمس بادراك اللمس إذ من الجائز أن يكون هذا الادراك حصل بالعلم ، وحينئذ فلا وجه لقوله والتحقيق الأول ( قوله لزوم التسلسل ) أى وهو باطل لما استلزمه من تعلق الرؤية بكل موجود باطل ( قوله وذلك ) أى وبيان ذلك : أى لزوم التسلسل لتعلق الرؤية بكل موجود ( قوله كما في حق غيرها الخ ) كالجفن فاهم موجودون ولم نرهم لما منع ( قوله فنقول هو موجود ) للقاعدة وهي أن المانع لا يكون إلا أمرا وجوديا ( قوله فيجوز أن يرى ) وهو لا يرى فيكون عدم رؤيته لما منع وكذا الكلام في مانع المانع الى مالا نهاية له ( قوله القاضى ) أى أبو بكر الباقلاني لأنه هو المراد عند الاطلاق ( قوله بأن المانع الأول ) أى وهو المانع من تعلق الرؤية بنفسها ( قوله يمنع الخ ) ما واقعته على رؤية ، وقوله : هو : أى ذلك المانع ، وقوله : مانع منه : أى من رؤية الرؤية ، والمعنى أن المانع الأول يمنع من رؤية ماهو مانع منه الذى هو رؤية الرؤية . وينع من رؤية نفسه ( قوله واعتراض الخ ) وارد على قول القاضى في الجواب ومانع من رؤية نفسه فإن ظاهره العموم وأنه يمنع من رؤية نفسه بالنسبة لمن قام به وغيره ( قوله صفة نفسية ) أى ذاتية وهي لا تنقل الزوال ( قوله تمنع الخ ) لاجابة له بعد ذكر ما قبله ( قوله وذلك مما يقدح الخ ) أى لأن قولهم الوجود مصحح لتعلق الرؤية

على صحة تعلق الرؤية بكل موجود ، وأجاب القاضى بأن المانع من صفة نفسه أن يمنع من قام به رؤيته لاغير من قام به فيجوز أن يراه غير من قام به اذ الحكم لا يثبت في المعنى الا في محل قام به ذلك المعنى ، ولا يناقض ذلك كون الوجود مصححا لرؤية كل موجود . قلت قد اختلف علماءنا في هذه المسئلة على مذاهب . الأول مذهب الشيخ أن الرؤية يجوز أن ترى مطلقا وحيث لم ترفلها مع ، وبالمزمن من التسلسل لجوابه ماسبق عن القاضى . وأجاب غيره بأن الله تعالى يقطع تلك السلسلة متى شاء بأن يخلق النوم وهو عنده يضاد الادراك . قلت وهو محدود لأن السلسلة التي لزمت انما هي وجود موانع لا نهاية لها مجتمعة لا مرتبة . فلم يجزى النوم ونحوه من الموت والنفسي وما في معناها حتى لزمت المحال ، وهو اجتماع موانع لا نهاية لها في الزمان الفرد ، وانما يصح الجواب بالنوم ونحوه لو كانت السلسلة اللازمة هي سلسلة الترتيب بأن يوجد بعد كل مانع مانع على أنه لو كانت السلسلة اللازمة هي سلسلة الترتيب لمازمت محال ، اذ غاية لزوم عدم انقطاع الموانع في المستقبل ، وذلك لاستحالة فيه كنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار . الثاني : امتناع كون الرؤية مطلقا مرتبة

بكل موجود يقتضى أن كل موجود يصح أن يرى فبردى على تلك الكلمة أن المانع من الرؤية موجود ومع ذلك لا يصح أن يرى لأن امتناع رؤيته صفة نفسية له لا تتخلف (قوله أن يمنع الخ) رؤيته مفعول ثان ليمنع : يعنى أن من قام به المانع هو الذى يمنعه المانع أن يراه ، وأما غير من قام به ذلك المانع ، فيصح أن يرى ذلك المانع (قوله اذ الحكم الخ) سند لقوله فيجوز الخ ، والمراد بالحكم الامتناع من الرؤية كما أن المراد بالمعنى المانع (قوله في المعنى) في بمعنى اللام (قوله ولا يناقض الخ) كان الأولى التفرع بالقاء لفرعه على ما قبله ، والاشارة راجعة لمضمون قوله فيجوز أن يراه غير من قام به (قوله قلت الخ) لما جرى الكلام في البحث السابق على رؤية الرؤية في الجملة وكان الخلاف فيها واقعا بين العلماء ناسب العرض لها (قوله في هذه المسئلة) أى مسئلة رؤية الرؤية (قوله مطلقا) أى رؤيتها من قامت به كأن ترى رؤيتك للغير ورؤيتها من غير من قامت به كأن ترى رؤية الغير لك أو ترى رؤية الغير للغيرك (قوله ومازمت الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله ماسبق عن القاضى) أى من أن المانع الأول يمنع الخ (قوله بأن يخلق النوم) أى فيمنع من رؤية المانع ، ولا يقال انه مانع لأن المانع هو الذى يكون المحل معه قابلا للادراك والنوم ليس كذلك (قوله وهو) أى النوم ، وقوله : عنده : أى عند ذلك المحجب ، وقوله : يضاد الادراك : أى الذى هو الرؤية ، وحينئذ فلا يقال ان تلك الرؤية لم ترفلها مع وهكذا حتى يلزم التسلسل ، وأما عند غير ذلك المحجب فالنوم لا يضاد الادراك ، بل يحاميه غاية الأمر أنه يغطيه فالادراك موجود لكنه مستور بالنوم (قوله لاصرتبة) أى في الخارج بحيث يوجد واحد ثم يوجد آخر عقبه كالحركات المتتالية وكنعيم الجنة حتى يمكن الانقطاع بالنوم ونحوه وهذا لا ينافي أنها مرتبة ذهنا لأن كل مانع مرتب على الآخر ذهنا (قوله فلم يجزى النوم الخ) أى لم يجزى النوم إلا والموانع التي لانهاية لها موجودة مجتمعة في لحظة ما وهي لحظة الرؤية (قوله الثاني) أى من الأقوال في مسئلة رؤية الرؤية (قوله مطلقا) أى سواء قامت بالرائى أو بغيره (قوله صريحة) تعبيره

وحجته ماسبق من التسلسل . قلت وهو مردود إن كان يسلم أن الوجود مصحح للرؤية .  
 الثالث : استحالة أن يرى الانسان رؤية نفسه وتجوز أن يرى رؤية غيره ، وكأنه يرى قائل هذا  
 عدم لزوم التسلسل في رؤية الغير لجواز أن يدرك الانسان ادراك غيره أولا يدركه لمانع ، ثم  
 بعدم الله ذلك المحل الثاني الذي هو محل الرؤية المدركة ، فتعدم هي والموانع فينقطع التسلسل  
 عند ذلك ، قلت ولا يخفى ضعف هذا الثالث أيضا لأنه إن كان يجوز رؤية المانع ، فقد لزم من  
 التسلسل عند عدم كون رؤية الغير حال وجودها مصرية ما لزم عند عدم كون رؤية نفسه مصرية  
 له ، وإن كان لا يجوز رؤية الموانع فذلك يقطع التسلسل في رؤية نفسه ورؤية غيره كما ذكرناه عن  
 القاضي في تصحيح قول الشيخ الأشعري . وبالجملة فالحق من هذه الأقوال ان سلم أن الوجود  
 هو المصحح للرؤية

بذلك يقتضى أن الخلاف في وقوع رؤيتها وعدمه مع أن الخلاف في الجواز وعدمه ، فالأولى  
 أن يقول ترى : أى تجوز رؤيتها ، وأما مصرية فيوهم الرؤية بالفعل ( قوله وحجته ماسبق  
 من التسلسل ) أى لأنه لو صح رؤيتها ولم تركان عدم رؤيتها لمانع ثم ننقل الكلام لذلك  
 المانع فنقول انه موجود فيجوز أن يرى ولم ير بالفعل فيكون عدم رؤيته لمانع وهكذا إلى  
 ما لا نهاية له من الموانع ويتسلسل الحال وهو محال وما أذى للمحال وهو صحة رؤية الرؤية  
 محال فتعين أنها لا ترى ( قوله ان كان يسلم أن الوجود مصحح للرؤية ) لاجابة لهذا القيد فالأولى  
 حذفه لأن أصل التسلسل مبنى على أن الوجود هو المصحح للرؤية وكان الأولى أن يقول بدله  
 وهو مردود لما سبق عن القاضي أن المانع الأول مانع من رؤية الرؤية ومن رؤية نفسه فلا  
 يحتاج لتقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل ( قوله استحالة الخ ) لما يلزم ذلك من التسلسل ( قوله  
 وكأنه ) أى الحال والشأن ( قوله لجواز أن يدرك الانسان الخ ) يعنى أن زيدا إذا رأى خالدا ،  
 فيجوز في حق عمرو أن يرى هذه الرؤية ولا تسلسل لجواز انعدام زيد فتعدم الرؤية والمانع  
 فينقطع التسلسل ، وقوله ثم بعدم الله ذلك المحل الثاني : أى محل رؤية زيد خالدا وهو الرائي  
 بالفعل وهو زيد وجهه ثلاثا باعتبار عمرو الذى قامت به الرؤية المربية الذى ذكره أولا بقوله  
 لجواز أن يدرك الانسان الخ ( قوله هو محل الرؤية المدركة ) أى التى يجوز تعلق الادراك بها  
 والإفالموضوع أنها غير مدركة بالفعل ( قوله لأنه إن كان يجوز الخ ) حاصله أنه لوجه لهذه  
 التفرقة لأن المانع ان جازت رؤيته فالتسلسل لازم في الأمرين وإلا فهو منقطع فيهما ( قوله  
 من التسلسل ) بيان مقدم لقوله بعد ما لزم ، وقوله : حال وجودها : أى الرؤية ، وقوله : مصرية  
 خبر الكون ، وأصل العبارة فقد لزم عند عدم كون رؤية الغير مصرية حال وجودها ما لزم عند  
 عدم كون رؤية نفسه مصرية له من التسلسل ( قوله فذلك يقطع الخ ) أى وحينئذ فلا وجه  
 للتفرقة التى ذكرها صاحب هذا القول الثالث ( قوله كما ذكرناه ) أى كما يقطعه ما ذكرناه الخ من  
 أن المانع الأول كما أنه مانع من رؤية الرؤية مانع من رؤية نفسه فلا يحتاج لمانع يمنع من رؤيته  
 حتى يلزم التسلسل ( قوله من هذه الأقوال ) أى المذاهب الثلاثة المذكورة في مسألة رؤية الرؤية  
 ( قوله ان سلم الخ ) وأما على القول بأن الوجود ليس مصححا للرؤية بل المصحح لها التحيز

ماذهب اليه الشيخ بضميمة جواب القاضي رحمه الله تعالى ، والله أعلم .  
(ص) أما عدم النهاية في متعلقاتها ، فلأنها لو اختلفت ببعض ما تصلح له لاستحال ما علم جوازه وافترق إلى محض .

(ش) هذا برهان على المطلب الثاني ، وهو عموم التعلق للصفات وقدمه على المطلب الأول وهو وحدة الصفات لتوقف بعض أدلته عليه ، ويان ما أشار اليه من الدليل أن تقول : لو اختلفت صفة من صفاته تعالى المتعلقة ببعض ما تصلح له ، لاقاب الجائر مستحيلا والتالي باطل فالقدم مثله ، ويان الملازمة أن البعض الذي لم تعلق به تلك الصفة مع صلاحية تعلقها به هي في محلة تعلقها به مثل البعض الذي تعلق به ، فقصر الصفة في التعلق على غيره منع لما علمت محته ، وأيضا فتخصيص الصفات ببعض

والرؤية وإن كانت موجودة لكن يمنع رؤيتها فلا يلزم محذور التسلسل ( قوله ماذهب إليه الشيخ ) أي في هذه المسئلة وهو أن الرؤية تجوز رؤيتها مطلقا ، وقوله : بضميمة جواب القاضي : أي وهو أن المانع الأول كما يمنع من رؤية الرؤية يمنع من رؤية نفسه ( قوله أما عدم النهاية في متعلقاتها ) أي أما وجوب عدم النهاية في متعلقات الصفات : أي فيما تصلح له من المتعلقات فالسمع والبصر والادراك لها تعلق بكل موجود ومن جلته صفات الله الحكاية وهي لانهاية لها والعلم والكلام يتعلقان بالواجب والجائر والمستحيل وأفراد كل واحد منها لانهاية لها لأن من جملة أفراد الواجب صفاته تعالى الحكاية ومن أفراد المستحيل أضدادها ومن أفراد الجائر نعيم الجنة وعذاب النار والقدرة والارادة يتعلقان بأفراد الممكن وأفراده لانهاية لها لأن من جلته نعيم الجنة وعذاب النار كما علمت ( قوله ببعض ما تصلح له ) واجبا كان أو جائزا ( قوله لاستحال الخ ) أي ان قلنا ان الاختصاص ببعض الذات الصفة ، وقوله : أو افترق الخ : أي ان قلنا ان الاختصاص ببعض ليس من ذات الصفة بل لمخصص ، وقوله : جوازه : أي محته ( قوله هذا ) أي قول المصنف أما الخ ( قوله عموم التعلق ) أي وجوب عموم التعلق ( قوله لتوقف الخ ) الأولى لتوقفه عليه : أي لتوقف دليل الأول على دليل الثاني إذ لم يذكر للمطلب الأول أدلة متعددة فتوقف بعضها على دليل المطلب الثاني وإنما ذكر له فيما يأتي دليلا واحدا ( قوله أدلته ) أي المطلب الأول ( قوله عليه ) أي برهان المطلب الثاني ( قوله ببعض الخ ) متعلق باختصت ( قوله مستحيلا ) أي لذاته بدليل قوله والتالي باطل لأن التالي لا يبطل إلا إذا أردنا بالاستحالة الاستحالة الذاتية ( قوله فالقدم مثله ) لأن التالي لازم وإذا بطل اللازم بطل المزموم ( قوله هي ) أي الصفة ، وفي بعض النسخ هو : أي البعض ( قوله فقصر الصفة ) أي قصر ذاتها ، لأن الاستحالة إنما تكون في المنع الثاني ( قوله وأيضا الخ ) هو اللازم الثاني في كلام المتن ، وتعبيره هذا يقتضي أنه دليل مستقل . واعلم أن ذكر الاعتراض الآتي يوجب حذف هذا الكلام من هنا ، وحذف الأمر الثاني في المصنف لأن السؤال الآتي مبني على جواز عدم التعلق ببعض لأمر خارج ، ومتى علم

ماجاز أن تتعلق به بوجوب افتقارها الى مخصص مختار لاستواء الجميع بالنسبة إليها ، وذلك بوجوب حدودها ، وقد سبق البرهان على وجوب القدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته .

(ص) لا يقال جاز التعلق بالجميع . لكن منع منه مانع . لأننا نقول المانع ان ضاد الصفة لازم عدمها وعدم القديم محال وإلا فلا أثر له ، وأيضا فالتعلق بنفسه يستحيل أن يمنع منه مانع ، والمانع في حقنا إنما منع وجود الصفة لتعددتها بالنسبة إلينا بدليل صحة ذهولنا عن أحد المعلومين مع بقاء الآخر لاتعلقها .

(ش) هذا اعتراض على الملازمة وجوابه ، وتقرير الاعتراض أن يقال لانسلم أن اختصاص الصفة المتعلقة ببعض ما يصلح له يلزم منه استحالة ما علم جوازه ، لأنه إنما يلزم ذلك لو كان امتناع تعلقها ببعض من ذاتها إذ الفرض حينئذ أن ذلك البعض مما يصلح أن تتعلق به فاستناع تعلقها به لا موجب جمع بين جواز التعلق واستحالته . أما إذا كان امتناع تعلقها بذلك البعض لامن ذاتها بل لمانع لم يلزم الجمع بين الجواز والاستحالة لاختلافهما حينئذ بالإضافة إذ الجواز إنما هو باعتبار الذات والاستحالة إنما هي باعتبار الغير ، والأولى أن يقرر هذا الاعتراض بطريق

من هنا عدم جوازه فلا يتأني الابراد ( قوله مجاز ) أي ما صح ( قوله لاستواء الخ ) علة لوجوب افتقارها الى مخصص ( قوله وقد سبق البرهان الخ ) هذا تعليل لمحذوف : أي وهو باطل لأنه الخ ، وأراد بالبرهان الجنس المتحقق في متعدد ، لأن كلامنا من هذه الصفات له برهان مستقل ( قوله لا يقال الخ ) محصله أن قوله : لو اختصت صفة من الصفات المتعلقة ببعض ما يصلح له للزم استحالة ما علم جوازه غير مسلم لجواز أن يقال إن هذا الاختصاص لمانع فلا يلزم الاستحالة ، لأن الجائز قد يتخلف لمانع ويتخلف لمانع لا يخرج عن كونه جائزا ( قوله جاز التعلق ) أي صلح وقوله : بالجميع : أي بجميع ما يصلح له نظرا لذاتها ( قوله منه ) أي من تعلقها بجميع ما يصلح له ( قوله مانع ) أي خارج عن ذاتها ، فالاستحالة عرضية لاذاتية ، والاستحالة العرضية لا يخرج الجائز عن كونه جائزا ( قوله المانع ) أي ما يعتبر مانعا ليصح التفصيل الآتي بعد ( قوله وعدم الخ ) تعليل للاستثنائية المطوية ( قوله والا الخ ) أي وإن لم يصاد الصفة فلا أثر لذلك المانع في منع التعلق فتبقى الصفة على عمومها ( قوله وأيضا الخ ) الأولى تقديمه على الدليل الذي قبله لأن هذا مبني على أن التعلق بنفسه ، وهو الحق بخلاف ما قبله فإنه مبني على تسليم أنه غير بنفسه وهو خلاف التحقيق ( قوله والمانع الخ ) سيأتي توضيحه في الشرح ( قوله بدليل الخ ) راجع لقوله والمانع الخ . لكن المدعى جار على جميع الصفات ، والدليل قاصر على العلم فكأنه لاحظ أنه لا فارق بين الصفات ( قوله على الملازمة ) أي التي حكمت بها الشرطية في قوله : لو اختصت ببعض ما يصلح له للزم استحالة ما علم جوازه ( قوله إذ الفرض الخ ) تعليل للمعلل مع علته ( قوله حينئذ ) أي حين إذ كان امتناع تعلقها ببعض ذاتها ( قوله أن ذلك البعض ) أي الذي لم تتعلق به ( قوله جمع الخ ) المناسب لما تقدم أن يقول : يلزم عليه استحالة ما علم جوازه ( قوله لم يلزم الجمع بين الجواز والاستحالة ) أي الذاتيين ، وهذا جواب أمّا ، فالأولى قرنه بالفاء ( قوله إذ الجواز ) أي جواز التعلق للصفة ( قوله والأولى الخ ) لما فيه من النصيق على

الاستفسار ، وذلك أن يقال : ما تريدون بالاستحالة والجواز اللذين يلزم اجتماعهما على تقدير عدم العموم في تعلق الصفات بالاستحالة والجواز الذاتيين أو ماهو أعم ؟ ، فإن أردتم الأول معنا الملازمة ، إذ الاستحالة هنا نقول انها ليست بذاتية بل من الغير وهو المانع ، وإن أردتم الثاني وهو مطلق الاستحالة والجواز معنا الاستثنائية ، إذ لا تنافي باجماع بين كون الشيء جائزا بحسب ذاته وبين كونه ممتنعاً بحسب غيره . ألا ترى أن إيمان أبي هب ونحوه جائز بالنظر إلى ذاته مستحيل باعتبار غيره ، وهو تعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه . أحاب في العقيدة عن هذا الاعتراض بأن تقدير المانع هنا حتى نكون الاستحالة بالغير لا بالذات لا يصح ، لأن ذلك المانع لا بد وأن يكون معنى قائماً بالذات التي أوجب لها المنع لاستحالة إيجاب المعنى حكماً لما لم يعم به ، وحيث نقول : هذا المانع إما أن يضاد الصفة المتعلقة أم لا ، فإن ضاعداً لم يعم الصفة أصلاً لاستحالة الجمع بين الضدين ، وقد سبق استحالة العدم مطلقاً في صفاته تعالى وإن لم يضادها لم يكن له أثر فتبقى الصفة على عمومها ، وأيضاً فالتعلق عمومياً أو خصوصاً للصفة المتعلقة نفسياً لها ، وإلا

المستدل ( قوله الاستفسار ) أى طلب التفسير للفظ غريب أو يحتمل وقع في دليل للمعارض أو دليل المستدل كما هنا ، فإن الجواز والاستحالة يطلقان على الذاتيين والعرضيين ( قوله معنا الملازمة ) أى في قولكم لواختصت الصفات ببعض ما يتعلق به لزوم استحالة ما علم جوازه ( قوله إذ الاستحالة الخ ) الأولى أن يقول جواز أن يقال هذه الاستحالة اعراض والا فلا وجه للجزم ( قوله ليست بذاتية ) أى فبطلت ملازمتمكم ، لأنكم أردتم بالاستحالة الاستحالة الذاتية ( قوله بل الخ ) فالاستحالة عرضية كما ادعينا ( قوله مطلق الاستحالة ) أى المتحقق في العرضية ومنع الاستثنائية إنمائي في العرضية وإن لم يصح به ( قوله معنا الاستثنائية ) أى وهى قولكم لكن استحالة ما علم جوازه باطل ، لأنه إنمائي يكون باطلاً لو أردنا استحالة لذاته بعد جوازه لذاته فيلزم انقلاب الحقيقة . أما استحالة اعراض مع جوازه لذاته فلا بطلان فيه ( قوله إذ لا تنافي بين كون الشيء جائزاً بحسب ذاته ) أى وذلك كالبعض الذى لم يتعلق به الصفة مع صلاحيتها له هذا ، والمناسب لكون الكلام في جواز التعلق بالبعض لافى الشيء الجائز أن يقول : إذ لا تنافي باجماع بين جواز شيء لشيء بحسب ذلك الشيء وبين كونه ممتنعاً بحسب ما هو خارج عن ذلك الشيء ، وذلك كتعلق الصفة بالبعض الذى لم يتعلق به لمافع مع صلاحيتها للتعلق به ( قوله ألا ترى الخ ) ترشيح لسند منع الاستثنائية ( قوله ونحوه ) بالجر ، وقوله : ومعنى : أى صفة وجودية ( قوله بالذات ) أى التى هى محل الصفة ( قوله لها ) أى لصفاتها ( قوله المنع ) أى منع التعلق ( قوله لاستحالة الخ ) علة لحذوف : أى لا يبرها لاستحالة الخ ( قوله إيجاب المعنى ) أى المانع ( قوله حكماً ) هو هنا منع التعلق ( قوله لاستحالة الخ ) بيان الملازمة ( قوله وقد سبق الخ ) تعليل للاستثنائية المطوية القائلة : لكن عدم الصفة محال ( قوله العدم مطلقاً ) أى سابقاً ولاحقاً ( قوله أثر ) أى في منع التعلق ( قوله عمومياً ) أى كما في العلم والكلام ( قوله أو خصوصاً ) أى كما في القدرة والارادة والسمع والبصر ( قوله نفسياً لها ) أى ذاتي لها لا تعقل بدونه ( قوله وإلا الخ )

لزم قيام المعنى بالمعنى ولزم تعقل الصفة المتعلقة بدون أصل التعلق وهو محال ، وإذا كان التعلق مطلقا نفسيا للصفة المتعلقة استحال رفعه عموما أو خصوصا مع بقاء الصفة ، فثامنه إذن مانع من وجود الصفة . لكن الصفة واجبة الوجود لا تقبل عدما ، فتقدير مانع يرفع وجودها مستحيل وهذا معنى قولى : وأيضا فالتعلق نفسى يستحيل أن يمنع منه مانع : أى مع بقاء الصفة المتعلقة كما قرر المعترض ، بل لا يرتفع إلا مع ارتفاع الصفة . لكن ارتفاع صفاته تعالى محال ( وقوله : والمانع فى حقنا انما منع وجود الصفة لعددها الخ ) جواب عن سؤال مقدر ، وتقريره أن يقال لو كان التعلق للصفات المتعلقة نفسيا بحيث لا يمكن نفيه عموما أو خصوصا مع بقاء الصفة كما قرّرتم لزم أن لا يرتفع تعلق صفاتنا المتعلقة عن بعض ما تصلح له ، والتالى باطل قطعاً بدليل أن علمنا انما يتعلق ببعض المعلومات وما لم يتعلق به مع امكان أن يتعلق به فكثير لا يأخذه الحصر ، وكذلك قدرتنا وكلامنا وسائر صفاتنا المتعلقة انما تعلق بالزبر اليسير مما تصلح له . أجاب فى العقيدة بمنع الملازمة ، وذلك أن المنعدم فى حقنا الصفة وتعلقها النفسى معا

وان لم يكن التعلق صفة نفسية بأن كان حالا للصفة ، والحال غير النفسى لا بد أن يكون معنويا تابعا لأمر وجودى ( قوله لزم قيام المعنى ) هو الحال غير النفسى ، وقوله : بالمعنى هو الصفة الأصلية ( قوله مطلقا ) أى عموما أو خصوصا ( قوله استحال رفعه عموما ) أى بحيث لا يتعلق الصفة بشيء ، وقوله : أو خصوصا : أى بحيث يتعلق ببعض دون البعض ( قوله ثامنه الخ ) لأن رفع النفسى يستلزم رفع الذاتى فما كان مانعا منه كان مانعا من الذات ، لأن المعاهد لصاحب الشيء معاهد لذلك الشيء ضرورة ( قوله فتقدير الخ ) أى كما قدر المعترض لأنه يقول : ما المانع من أن يكون اختصاصها ببعض ما تصلح له لمانع ، فقد قدر المانع مع بقاء الصفة ( قوله يرفع وجودها ) أى يرفع التعلق فيه فيرتفع وجودها لما بينهما من التلازم ( قوله بل لا يرتفع ) أى التعلق ببعض أو الكل ( قوله لزم الخ ) أى مع بقاء الصفة كما يتبادر من آخر كلامه ( قوله لزم أن لا يرتفع الخ ) أى فيلزم أن يسمع جميع السموعات ويبصر جميع المبصرات ويعلم جميع المعلومات والتالى باطل بأقسامه ( قوله والتالى باطل ) أى لحصول الارتفاع ( قوله انما يتعلق ) أى بالفعل ( قوله لا يأخذه الحصر ) أى لا يتعلق به ( قوله بالزبر ) أى القليل وهو معنى اليسير ( قوله بمنع الملازمة ) أى التى حكمت بها الشرطية القائلة لو كان تعلق الصفات نفسيا لزم أن لا يرتفع عن صفاتنا الحادثة التعلق عن بعض ما تصلح له ، وفيه أن هذه الملازمة مسهلة لا تمنع ، لأن التعلق إذا كان نفسيا للصفة لا يرتفع مع بقائها مطلقا قديمة كانت أو حادثة ، فكان المناسب للشارح أن يقول أجاب فى العقيدة بمنع الاستثنائية . وحاصله أننا لانسلم أن التعلق ارتفع عن الصفة الحادثة وانما الصفة نفسها هى المرتفعة ، ولزم من ذلك ارتفاع تعلقها معها لأنها ارتفع عنها التعلق مع وجودها والمحذور هو ارتفاع تعلقها مع وجودها . ثم إن الجواب بمنع الاستثنائية مبنى على أن معنى قوله : لزم أن لا يرتفع الخ : أى مع بقاء الصفة كما هو المتبادر من قول الشارح لا تعلقها النفسى مع بقائها وأما إن كان المعنى لزم أن لا يرتفع تعلق صفاتنا : أى مطلقا لانفرادها ولا مع الصفة كان الجواب بمنع



لا تعلقها النفسى مع بقائها ، فكل ما جهلناه من المعلومات مثلا فقد انعدم في حقنا من آحاد العلوم بقدره ، ومثار انعط في كلام السائل توهمه أن علمنا مثلا وسائر صفاتنا المتعلقة يصلح أن تتعلق بتعدد ، والذي عند أئمتنا أن الصفة المتعلقة بالنسبة إلينا إنما تصلح أن تتعلق بمتعلق واحد فقط . حيث تعدد المتعلق في حقنا فقد تعددت الصفة بحسبه ، وقد استدلوا على ذلك بأنه لو كان لنا علم واحد مثلا يتعلق بمعلومات فأكثرا لما صح أن يذهل عن بعضها مع حضور الآخر لما فيه من اجتماع الضدين وهما العلم والجهول . لكن ذهبنا عن بعض معلوماتنا معلوم لنا بالضرورة فكل معلوم لنا إذن فله علم يخصه ، والضمير في قوله لتعددتها يعود على الصفة ، وقولي لا تعلقها منصوب بالعطف على مفعول منع .

(ص) وأما دليل وحدتها فلائها لو تعددت بتعدد متعلقاتها لزم دخول مالا نهاية له عددا في الوجود وهو محال ، وإلا لم يكن لبعض الأعداد ترجيح على بعض فتفتقر في تعيين بعضها إلى محض وذلك يوجب حدوثها ، وقد تبين وجوب قدمها هذا خلف فتعين إذن وجوب وحدتها . (ش) هذا برهان المطلب الأول وهو وجوب الوحدة لصفاته جل وعلا ، وتقريره أن يقال لو كانت صفة من صفاته تعالى متعددة ، وقد قام البرهان قبل قريبا على تعلقها بما لا يتناهى لم يخل إما أن تتعدد بحسب تعدد المتعلقات التي عرفت أنها لا تتناهى ، وإما أن تخص بعدد متناه ، والتالى بقسميه محال فالقدم مثله والملازمة ظاهرة . أما بطلان القسم الأول من التالى فلائها

الملازمة (قوله لا تعلقها الخ) أى كما توهم المعارض (قوله فكل ما جهلناه الخ) أى وكل ما لم نقدر عليه وكل ما لم نسمعه فقوله مثلا راجع لقوله ما جهلناه (قوله السائل) أى الذى أتى بالشرطية والاستثنائية السابقتين (قوله ومثار) اسم مكان : أى والمحل الذى ثار : أى نشأ (قوله أن علمنا الخ) الأولى إسقاط مثلا لأنه ينشئ عنه المعطوف بعده (قوله حيث الخ) فإن كان المتعلق معلوما تعدد العلم بعده ، وإن كان مقدورا تعددت القدرة بعده وهكذا (قوله على ذلك) أى على تعدد العلم بتعدد المعلوم في حقنا ويحتمل على تعدد الصفات بتعدد متعلقاتها إلا أن الدليل يكون أخص (قوله لما فيه الخ) بيان للملازمة (قوله وأما دليل الخ) أى وأما دليل وجوب وحدتها (قوله لزم الخ) لكن التالى باطل (قوله وإلا الخ) أى وإن لم تتعدد بتعدد المتعلقات الغير المتناهية بل اختصت بعدد متناه (قوله الأعداد) أى المتناهية (قوله فتفتقر) أى الصفات (قوله بعضها) أى الأعداد (قوله هذا) أى وجوب حدوثها ، وقوله : خلف بالضم : أى كذب وباطل أو بالفتح : أى مطروح خلف الظاهر لبطالته لمنافاته لوجوب قدمها الثابت بالبرهان ثم إن قوله قد تبين وجوب قدمها علة لقوله : هذا خلف فالأولى تأخير عنه (قوله وتقريره الخ) جعل الدليل واحدا وجعل التالى متعددا وهما مغايران للتالى في المتن وكذا المقدم مغاير للمقدم في المتن (قوله وقد قام الخ) حال ومن هنا يظهر توقف المطلب الأول على المطلب الثانى الذى وجه به فيما سبق تقسم برهان المطلب الثانى على برهان المطلب الأول . فإن قلت الذى سبق عموم التعلق بما تصلح له من المتعلقات لا التعلق بما لا يتناهى . قلنا إذا ثبت عموم التعلق الخ ثبت تعلقها بما لا يتناهى لأن متعلقاتها لا تتناهى (قوله أما بطلان) أى أما وجه بطلان (قوله فلائها) أى القسم الأول

يؤدى إلى وجود صفات لانهاية لها عددا وهو محال ، إذ كل ما يدخل تحت الوجود فلا بد من صفة تميزه وتميز ما لا ينهائى محال ، فوجود ما لا ينهائى محال . وأما بطلان القسم الثانى منه وهو اختصاصها بعدد متناه ، فلا أنه يقتضى اختصاصها بذلك العدد المتناهى بدلا عن غيره مخصصا مختارا وذلك يستلزم حدوثها ، وأيضاً يلزم توزيع ما لا ينهائى من المتعلقات على ما ينهائى من الصفات وهو محال ضرورة .

(ص) فإن قلت مثلاً العلم فى حقا متعدد بحسب تعدد متعلقه وكذا غيره ، فلو قام العلم مثلاً فى حقه تعالى مقام علوم لجاز أن يقوم فى حقه تعالى مقام القدرة والارادة وسائر الصفات بجامع قيامه مقام صفات متغايرة ، بل ويلزم عليه أن يجوز قيام ذاته مقام الصفات كلها ، وذلك مما يأتى به كل مسلم . قلنا الفرق أن التغاير فى العلوم الحادثة لأجل التغاير فى المتعلق مع الاتحاد فى النوع ، حيث فرضت الوحدة فى العلم مثلاً زال التغاير . أما العلم والقدرة وسائر الصفات فتغايرة فى حقائقها جنساً ، فلو قام بعضها مقام بعض لزم قلب الحقائق ولزم ما تقدم فى مسئلة سواد حلوة .

(ش) هذه شبهة على سبيل المعارضة لدليل الوحدة وتقريرها أن يقال :

(قوله فلا أنه الخ) هذا قد جعله فى المتن تالياً فى الدليل الأول (قوله فوجود الخ) هذا فى الحوادث لا مطلقاً ، ولذا قالوا مما يجب اعتقاده أن لله كالات موجودة لانهاية لها ، ثم ان قوله أولاً فلا بد من صفة تميزه ان أريد التميز من جهة العدد كان ذلك ممنوعاً وكان قوله وتميز الخ مسلماً وان أريد التميز من جهة العلم مثلاً فبالعكس (قوله وذلك الخ) علة لحذف تقديره والتالى باطل (قوله) فإن قلت الخ) اعترض على دليل وحدة الصفات توجه المصنف لتقريره ودفعه (قوله وكذا غيره) أى العلم بالقدرة فانها متعددة باعتبار انقضاء ولا حاجة لهذا بعد قوله مثلاً (قوله مقام علوم) أى متعددة بالنسبة لنا (قوله أن يقوم) أى العلم (قوله بجامع الخ) بيان للعلازمة التى حكمت بها الشرطية والأولى بجامع القيام مقام صفات متغايرة ، وذلك أن لنا علومنا متعددة متغايرة ، وقد قام علمه تعالى مقامها وسائر صفاته تعالى متعددة متغايرة ، فإذا قام علمه تعالى مقام علومنا المتعددة المتغايرة جاز أن يقوم مقام سائر صفاته بجامع القيام مقام الصفات المتغايرة فى كل (قوله بل ويلزم عليه) أى على قيام علمه تعالى مقام علوم متعددة بالنسبة إلينا (قوله وذلك) أى قيام ذاته مقام سائر الصفات بحيث تسد مسددها (قوله مما يأتى به كل مسلم) لأنه يؤدى إلى تعطيل الذات عن الصفات (قوله الفرق) أى بين قيم العلم مقام علوم وبين قيامه مقام القدرة وسائر الصفات (قوله أن التغاير الخ) بأن يكون لهذا المتعلق علم ولهذا المتعلق علم وهكذا (قوله مع الاتحاد فى النوع) هذا محط الفرق ، والمراد بالنوع الحقيقة (قوله فى العلم) أى علم الله (قوله زال التغاير) أى فلا تغاير : أى لم يكن هناك علم ثان يغايره وما يوهمه لفظ زال غير محاد (قوله ولزم ما تقدم الخ) مثلاً الصفة الواحدة لو كانت سواداً وحلاوة كانت بالنظر لكونها سواداً تضاد البياض وبالنظر لكونها حلوة لاتضاده ، ويقال هنا مثلاً القدرة تضاد العجز باعتبار نفسها ومن حيث قيامها مقام غيرها من الصفات لاتضاده (قوله هذه شبهة) إشارة لكلام المصنف (قوله على سبيل المعارضة) هى دليل منتج لخلاف ما أنتجه دليل المستدل من وجوب الوحدة لصفات البارئ

العلم قد تقرر في الشاهد تعدده بحسب تعدد متعلقاته ، فلو اتحد العلم القديم مثلا لقام مقام علوم مختلفة بالنسبة إلينا والملازمة ظاهرة . أما بطلان التالي فلأن قيام العلم مقام علوم مختلفة يوجب جواز قيامه مقام سائر صفاته كالقدرة والارادة وغيرها بجماع أن التعدد والاختلاف لتلك الصفات قد تقرر وجوبه لجميعها في الشاهد ، فإن لم يعتمد عليه في بعضها بالنسبة للغائب وجب أن لا يعتمد عليه بالنسبة إليه في سائرهما ، بل إذا لم يوثق بما تقرر وجوبه من ذلك في الشاهد لزم أن يجوز قيام الذات العلية مقام الصفات كلها ، وذلك باطل بإجماع المسلمين . أجاب عن هذه الشبهة بأن العلوم الحادثة مثلا ، وإن اختلفت فليس اختلافها في نفس حقيقة العلم ، بل اختلافها إعمالها باختلاف متعلقاتها لما تعددت آحاد العلم الشخصية ، حيث فرض علم واحد بالشخص يتم جميع المتعلقات زال ذلك الاختلاف ضرورة توفقه على تعدد آحاد العلم بحسب تعدد آحاد العلوم ، وقد زال ذلك بفرض الوحدة . والحاصل أن قيام الواحد مقام العدد عند اتحاد النوع جائز لأنه لا يوجب قلب حقيقة بخلاف قيامه مقام العدد عند الاختلاف في النوع : كالقدرة والعلم مثلا فإنه لا يمكن أن تقوم صفة واحدة مقامهما ، لأنه يوجب قلب الأجناس واختلاف الحقائق واجتماع متضادات في شيء واحد كما تقدم في وجه امتناع أن يكون الشيء الواحد سواد حلوة

( قوله العلم ) أى مثلا ( قوله قد تقرر في الشاهد الخ ) أى والشاهد سلم للغائب فيكون الغائب فيه التعدد أيضا ( قوله فلو اتحد الخ ) هذا دليل آخر غير ما في المصنف لأن المقدم في المصنف هو التالي هنا والتالي في دليل المصنف جعل هنا دليلا للاستثنائية المحذوفة ( قوله والملازمة ظاهرة ) لأن علمه تعالى متعلق بجميع المعلومات التي من جلتها ما تعلقت به علومنا ، وحينئذ فعله تعالى قائم مقام علومنا لتعلقه بما تعلقت به علومنا ( قوله فلا نقيام العلم ) أى القديم ( قوله مقام الخ ) أى بالنسبة لنا ( قوله يوجب ) أى يستلزم الخ لكن التالي باطل لما يلزم عليه من قلب الحقائق ( قوله لتلك الصفات ) أى العلوم بالنسبة إلينا والعلم والقدرة وباقي الصفات بالنسبة لله تعالى ( قوله وجوبه ) أى ما ذكر من التعدد والاختلاف ( قوله فإن لم يعتمد عليه ) أى على الشاهد بالنظر للتعدد والاختلاف بأن اعتبر ما في الغائب متحدا ( قوله في بعضها ) كالعالم بالنسبة للعلوم ( قوله عليه ) أى الشاهد ( قوله إليه ) أى الغائب ( قوله من ذلك ) أى من التعدد والاختلاف ( قوله وذلك ) أى قيام الذات مقام الصفات ( قوله وإن اختلفت ) الواو للتحال ( قوله إعمالها الخ ) أى وحقيقتها واحدة ( قوله لما ) أى حين ( قوله حيث فرض علم واحد ) أى لله تعالى ( قوله زال ذلك الاختلاف ) أى لم يوجد لأنه فرع التعدد ، وقد فرض أنه علم واحد ، وحينئذ فلا يلزم على قيامه مقام العلوم قلب الحقائق ( قوله توفقه ) أى الاختلاف ( قوله لأنه ) أى القيام المذكور ( قوله قلب الأجناس ) أى الحقائق فتصير حقيقة هذه هي حقيقة هذه الأخرى ( قوله واختلاف الحقائق ) أى الحقائق المختلفة عطف تفسير على الأجناس ( قوله واجتماع متضادات في شيء واحد ) إذ لو قام العلم مثلا مقام القدرة لوجب أن يؤثر وأن لا يؤثر وأن يتعلق بالواجب وأن لا يتعلق به وأن ينكشف به العلوم وأن لا ينكشف به بخلاف ما لو قام مقام علم آخر فإن التعلق واحد وأحكامهما

وهذا الجواب حسن لكنه يعكر عليه ادعاء أئمة السنة رضى الله عنهم وحدة الكلام مع اختلافه بالنوع فإن نوع الطلب ليس نوع الخبر . أما الأمر والنهي فيسدرجان في حقيقة الطلب فالاختلاف فيهما من حيث المتعلق فقط والاستخبار والوعد والوعيد يرجع جميع ذلك إلى الخبر ، فرجعت الأقسام كلها إلى الخبر والطلب ، وانتصر بعض الشيوخ لمذهب الشيخ والجمهور ، فقال لم تنحصر أقسام الكلام فيما ذكر ، فكما جاز رد الأقسام إلى القسمين جاز في العقل أن يكون قسم آخر نسبته إلى القسمين في الاندراج تحته كنسبة الأقسام إلى القسمين ، فقليل له وكذا الخصم يدعى أنه لم تنحصر أيضا أقسام المعاني فيما ذكر منها فيجوز في العقل أن يكون ثم معنى نسبته إلى العلم والقدرة كنسبة العلم إلى سائر العلوم . فإن قيل يلزم ثم أن يضاد وأن لا يضاد . قيل وذلك لارم أيضا هنا ، فإن الخبر لا يضاد النهي والأمر يضاده ، فلو كان معنى واحد خبرا طلبا اضداد ولم يضاد ،

مقساوية والحقيقة واحدة فلا يلزم قلب حقيقة ولا اجتماع متضادات (قوله وهذا الجواب حسن) أى وما تضمنه هذا الجواب من جواز قيام الواحد مقام المتعدد ان أحد النوع بأن كان نوع ذلك الواحد والمتعدد واحدا ومنعه ان يختلف النوع (قوله ادعاء الخ) تعبيره بالادعاء يقتضى أنه غير مرضى وليس كذلك إذ المرضى القول بوحدة الصفات . ثم إن الكلام على حذف مضاف : أى ادعاء أكثر أئمة السنة (قوله وحدة الكلام) أى بالنسبة للغائب ، وقوله : مع اختلافه : أى مع اختلاف أفراد النوع بالنسبة للشاهد فيأتى الاعتراض بأن الشيء الواحد لا يقوم مقام متعدد مختلف في الحقيقة (قوله فإن نوع الطلب) الأضافة للبيان (قوله أما الأمر الخ) جواب عن سؤال وارد على المحصر في أمرين (قوله في حقيقة الطلب) أى الحقيقة النوعية (قوله فالاختلاف فيهما) الأولى بينهما (قوله من حيث المتعلق) أى لأن الطلب في الأمر متعلق بالفعل وفي النهي متعلق بالترك (قوله والاستخبار الخ) أى والنداء (قوله لمذهب الشيخ والجمهور) أى من أن الكلام صفة واحدة (قوله فيما ذكر) أى من الطلب والخبر (قوله رد الأقسام) أى أقسام الكلام (قوله أن يكون) فاعل جاز والأولى أن يعبر بمعنى يدل قسم لأن التعبير بقسم ينأتى المقصود الذى هو عدم التعدد في الكلام (قوله نسبته الخ) المناسب لأسلوب المقام لوقال نسبتهما إليه من حيث اندراجهما تحته كنسبة الأقسام المذكورة إلى القسمين : أى وإذا كان القسمان المذكوران مندرجين تحت ذلك المعنى كانا متحدين نوعا فتكون صفة الكلام للغائب قامت مقام متعدد متحد نوعا بالنسبة للشاهد (قوله فقليل له) أى لذلك البعض المنتصر (قوله أنه) أى الحال والشأن (قوله ثم) أى في حق الغائب (قوله معنى) أى صفة أخرى تم هذه الصفات فتكون واحدة النوع (قوله إلى العلم والقدرة) أى وسائر الصفات (قوله يلزم ثم) أى في مقام المعنى الذى فرضه الخصم شاملا للعلم وسائر المعاني أن ذلك المعنى يضاد وأن لا يضاد بخلاف المعنى الذى فرضناه شاملا للخبر والطلب فإنه لا يتأتى فيه ذلك ، وحيث فلا يتأتى للخصم أن يجعل هذا المعنى مثل هذا المعنى (قوله هنا) أى في مقام المعنى المفروض في الكلام ، وقوله : أيضا : أى كما لزم ثم (قوله فإن الخبر لا يضاد النهي) أى لأنه يصح أن يخبر عن الشيء وينهى عنه (قوله والأمر يضاده) أى يضاد النهي إذ لا يكون أمرا بالشيء ناهيا عنه : أى طالبا لفعله والكف عنه (قوله خبرا طلبا) المناسب خبرا أمرا لأن الطلب يعم الأمرين وكلامه أولا في الخبر مع الأمر (قوله لاضاد

وذلك هو المحال الذي ذكرتم من حيث المعقول ، ولأجل استقامة الجرى على هذا المسلك العقلى صار قوم إلى التعدد فى الكلام هربا من لزوم هذا المحال ، وقد نقل ذلك عن عبد الله بن سعيد بن كلاب قال : إن الكلام اسم لسبع صفات : الأسمى والهنى والخبر والاستخبار والوعد والوعيد والنداء والسكك قديم عنده ، ونقل أيضا عنه قدم الكلام فقط ، وأن هذه السبع من صفات الأفعال إنما تثبت للكلام فيما لا يزال ، وردة عليه بأن تعقل وجود الكلام أزلا بدون واحد من هذه السبع محال ، وهو ظاهر إذ وجود الجنس خارجا فى غير نوع من أنواعه مما لا يمكن ، وأيضا فالاستخبار والوعد والوعيد آية إلى الخبر فلا يحسن جعلها قسيمة له ، فإن الاستخبار إما أن يكون من الله تعالى تقريرا فهو خبر ، والاستفهام على حكم الاستعلام لا يلىق بعلام النبوء ، وإن أريد به طلب الاخبار رجع إلى الأسمى والوعد خبر عن الثواب والوعيد خبر عن العقاب

ولم يضاد) لأن المعنى الواحد وهو الكلام القديم من حيث أنه أسمى يضاد النهى ، ومن حيث أنه خبر لا يضاده ، ومن حيث أنه نهى يضاد الأسمى ، ومن حيث أنه خبر لا يضاده (قوله وذلك) أى كون المعنى الواحد وهو الكلام القديم الذى هو خبر وطلب يضاد ولا يضاد (قوله من حيث المعقول) أى من حيث ما يعقل من المضادة وعدمها ، وإن اختلف ذلك فى المجلدين لأن الذى يقال فيما سبق لو قام العلم مقام القدرة وغيرها لكان من حيث أنه قدرة لا يضاد الجهل ومن حيث أنه علم يضاده وهكذا ، والذى يقال هنا لو قام الكلام مقام الطلب والخبر لكان من حيث أنه أمر مضادا للنهى ، ومن حيث أنه خبر لا يضاده (قوله على هذا المسلك العقلى) هو ماسبق من أنه لا يقوم واحد مقام متعدد مختلف فى النوع لاستلزام ذلك قلب الحقائق وهو المراد بالمحال المشار إليه بقوله هربا من لزوم هذا المحال (قوله صار قوم الخ) لأنه لو قيل باتحاده كان من حيث أنه أسمى يضاد النهى ، ومن حيث أنه خبر لا يضاده (قوله هذا المحال) أى التضاد وعدمه (قوله ذلك) أى القول بتعدد الكلام (قوله كلاب) بوزن رمان (قوله بأن تعقل الخ) فيه أن الموضوع فى وجود الكلام الخ لا فى تعقله فالأولى حيزف تعقل (قوله مما لا يمكن) أى لأنه لا وجود للجنس خارجا إلا فى ضمن أفرادها وهى أنواع ، وفيه أن عبد الله بن سعيد لم يجعلها أنواعا حقيقية بل أنواعا إضافية لأنه يقول الكلام صفة واحدة شخصية ، ولكن العلاقات ثبتت فيما لا يزال وجبت كانت أنواعا إضافية فلا يلزم محال على وجود الجنس بدونها (قوله وأيضا الخ) هذا رد على المنقول الأول فقط وما قبله رد على الثانى فقط فليس ردين لشيء واحد كما يقتضيه التعبير أيضا فالتعبير بها غير مناسب (قوله فالاستخبار) نحو ألم نشرح لك صدرك على أنه تقريرى (قوله آية إلى الخبر) فيه تسمح بالنسبة للوعد والوعيد لأن كلا خبر من أول الأمر (قوله تقريرا) المقصود به تحقيق المقرر به وإثباته والاخبار بأنه حق (قوله والاستفهام الخ) الأولى تأخيره عن قوله : وإن أريد الخ والواو للتعليل (قوله على حكم الاستعلام) الإضافة بيانة والاستعلام طلب الاعلام (قوله وإن أريد الخ) تردده هنا فى الاستخبار يخالف ما تقدم له من الجزم بأنه داخل فى الخبر ، ويحتمل أن قوله : وإن أريد الخ فى مقابل قوله : إما أن يكون من الله الخ ، وحينئذ فالناسب أن يقول

واختلاف الخبرات لا يغير حقيقة الخبر . وأجاب بعض المحققين عن الرد الأول بأن عبد الله بن سعيد إنما أراد أن الكلام لا يسمى أمرا ولا نهيا إلا عند وجود الأمر والنهي ، لأن الكلام لا يتعلق بهما إلا عند وجودهما فإنه أجل من أن يعتقد مثل هذا ، والتزم الأستاذ أبو اسحاق رد جميع أقسام الكلام إلى الخبر لينظم القول بالوحدة ، فقال الأمر خبر عن تحتم الفعل ، والنهي خبر عن تحتم الترك ، وأورد عليه أن خبر الله تعالى صدق والخبر الصدق يتبع الخبر عنه على ما هو به ، فإذا أخبر الله تعالى عن تحتم شيء فلا بد وأن تكون صفة التحتم ثابتة له قبل الأخبار ، فتحتمه إن كان بنفس هذا الخبر دار وإن كان بغيره تسلسل . قال ابن التماسي : ويمكن أن يجيب بأن بعض الأخبار يراد بها الانشاء فلا يشترط

وأما أن يكون من غير الله طلبا للأخبار الخ (قوله واختلاف الخبرات) أي الخبر عنها ، وهذا جواب عما يقال : الوعد خبر عن الثواب والوعيد خبر عن العقاب فأين الاتحاد (قوله عن الرد الأول) هو أن تعقل الكلام أزلا بدون واحد الخ (قوله لا يسمى) أي لا تسمى أنواعه (قوله لا أن الكلام لا يتعلق بهما) أي الأمر والنهي : أي لأن الكلام لا ينقسم إليهما إلا عند وجودهما فيما لا يزال بل الأقسام موجودة في الأزل والحادث إنما هو مجرد تسميتها (قوله وجودهما) أي الأمور به والنهي عنه (قوله فانه) أي ابن سعيد (قوله أجل الخ) أي منزه عن أن يعتقد مثل هذا فلا يقال مقتضى كلامه تفضيله على اعتقاده (قوله لينظم الخ) أي ليصح القول بوحدة الكلام لأنه إذا ردت جميع أقسامه للخبر صار الكلام قائما مقام متعدد متحد النوع ولا يحذور فيه (قوله يتبع الخبر عنه) هو الموضوع (قوله على الخ) أي حال كون الخبر عنه كائنا على حالة هو أي الخبر عنه متلبس بتلك الحالة في الواقع ، والمراد بتلك الحالة وصف المحمول ، فقوانا محمد رسول الله هذا خبر تابع للخبر عنه وهو كون سيدنا محمد ثابتة له الرسالة في الواقع وهكذا ، والمراد بكون الخبر تابعا لاصناف الخبر عنه بتلك الصفة أنه يتوقف على ذلك من حيث الوجود فلا يقال مثلا الصلاة متحتمة إلا إذا ثبت لها التحتم قبل ذلك (قوله عن تحتم شيء) أي كالصلاة ، والمراد بتحتمها وجوبها (قوله صفة التحتم) الإضافة للبيان (قوله ثابتة له) أي لذلك الشيء (قوله فتحتمه) أي الشيء (قوله ان كان الخ) توضيحه أن الخبر الصدق يتبع اتصاف الخبر عنه بتلك الصفة وهذا يقتضي توقف الخبر على ذلك في الوجود فلا يقال الصلاة متحتمة إلا إذا ثبت التحتم للصلاة قبل ذلك ثم بعد ذلك نقول اتصاف الصلاة بالتحتم لا بد له من شيء يفيد ، فإذا كان الذي أفاده هو هذا الخبر المتقدم لزم أن يكون الخبر متقدما على ثبوت التحتم وأن ثبوت التحتم متوقف عليه مع أننا قلنا أولا أن الخبر متوقف على ثبوت التحتم في نفس الأمر فيلزم الدور وإن كان الذي أفاده غير ذلك الخبر فلا يكون ذلك الخبر إلا خبرا لرد الأقسام كلها إلى الخبر فننقل الكلام إلى ذلك الخبر فيكون متوقفا أيضا على ذلك الشيء : أعني اتصاف الخبر عنه بالصفة كاتصاف الصلاة بالتحتم وذلك متوقف على خبر آخر ثم ننقل الكلام إليه أيضا ثم كذلك إلى ما لا نهاية له فيلزم التسلسل في الأخبار ولا شيء آخر غير الخبر يفيد حتى يرجع إليه لأن الأمر محصور فيه كما هو موضوع المسئلة (قوله أن يجيب) أي الأستاذ عما أورد عليه (قوله بأن بعض الأخبار الخ) فإذا قيل الصلاة

كونها بذلك الصفة قبل تعلقه بها ، بل يثبت معها كقولك طنقت وأعتقت ووكلت وما أشبه ذلك واعترض أيضا على الأستاذ بأن من أقسام الأمر والنهي التندب والكراهة وليس فيهما تحتم ، فقد خرجا عن الكلام بتفسيره ، وذهب الامام الفخر الى مثل ماذهب اليه الأستاذ من رد أنواع الكلام كلها الى الخبر إلا أنه رد الأمر والنهي إلى الاخبار بحاول العقاب ، ورد عليه بأن العفو من الله تعالى مأمول في حق غير الكافر مع تحقق الأمر والنهي ، وبهذا بطل على المعتزلة حد الواجب بذلك ، والقاضي يقول : لو قدر ورود الأمر الجازم بدون الوعد والوعيد لتحقق الأمر وخالفه الامام والغزالي ، وما صار اليه القاضي هو الجاري على قواعد أهل السنة ، فان الثواب من الله عندهم بمجرد فضل والعقاب بمجرد عدل ، وتعلقهما بالأمر والنهي باخبار الله تعالى لأنهما لازمان لهما عقلا . واعلم أن مسألة الوحدة في الصفات تتعلق بها أبحاث قوية واشكالات صعبة يضيق

متحتمة فليس التحتم ثابتا لها قبل الاخبار بها بل انما ثبت لتمام الاخبار ، وحينئذ نقولنا الصلاة تحتمة خبر قصد به الانشاء (قوله كونها) أي بعض الاخبار لكن بمعنى المخبر عنه كالصلاة ، وقوله : بذلك الصفة : أي كالتحتم ، وقوله : قبل تعلقه : أي تعلق بعض الاخبار بالمعنى الحقيقي ، وقوله : بها : أي ببعض الاخبار بمعنى المخبر عنه ، والمراد بتعلقه بها دلالة عليها ، وقوله : بل يثبت معها : أي بل كونها بتلك الصفة يثبت مع بعض الاخبار وأنت الضمير باعتبار أن بعض الاخبار جملة ، وفي بعض النسخ معه وهي ظاهرة (قوله كقولك طنقت) فانه ليس القصد الاخبار عن طلاق حصل في الواقع بل القصد إنشاء طلاق حصل بهذا اللفظ لكن قد يقل إن هذا فيه رد للإنشاء وحقيقته غير حقيقة الخبر فلا ينهض ما ألزمه الأستاذ من رد الأقسام كلها إلى الخبر الذي أريد منه الاخبار لفظا ، ومعنى لينتظم مطالوبه من القول بوحدة الكلام ، وحينئذ نقوله ويمكن أن يجيب الخ لا يتم (قوله وليس فيهما تحتم الخ) للأستاذ أن يقول إنما قصدت تفسير الأمر والنهي الحقيقيين بناء على أن الأمر حقيقة في الوجوب والنهي في التحريم ، ولو سئل عن أمر التندب لقال هو الخبر عن راجحية الفعل أو عن نهى الكراهة لقال هو الخبر عن راجحية الترك (قوله إلى الاخبار بحاول العقاب) أي ان فعل بالنسبة للنهي وان ترك بالنسبة للواجب ، والمراد بالاخبار الخبر (قوله ورد الخ) وحينئذ فلا يصح رد الأمر والنهي إلى الاخبار بحاول العقاب (قوله وبهذا) أي بقولنا العفو من الله مأمول (قوله بذلك) أي رد الأمر والنهي إلى الاخبار بحاول العقاب ، وفيه أنهم لم يحدوا الواجب بذلك . وأجيب بأن الكلام على حذف مضاف : أي بضمون ذلك لأنهم حددوا الواجب بما يعاقب على تركه ولا بد وحدوا الحرام بأنه ما يعاقب على فعله ولا بد هذا ، والمعتزلة يقولون بعدم جواز العفو عن العاصي ، وحينئذ فلا معنى لرد تعريفهم المبني على مذهبهم (قوله والقاضي يقول الخ) غرضه بهذا الكلام الاعتراض على من رد الأمر والنهي إلى الاخبار بحاول الثواب والعقاب (قوله وخالفه الامام والغزالي) أي حيث قالوا : ان الأمر والنهي يستلزمان العقاب والثواب فلا يتحققان بدونهما (قوله وما صار إليه القاضي) أي من أن الأمر لا يستلزم الثواب ولا العقاب بل الثواب والعقاب ثبنا بخبر آخر غير الأمر والنهي (قوله باخبار الله) أي بخبر آخر غير الأمر والنهي : أي ان فعلتم أثبتكم وان تركتم عاقبتكم (قوله لأنهما لازمان لهما عقلا) أي

بحال النظر فيها إلا أن يوفق الله تعالى ، وقد تركنا التعرض لكثير منها خشية السآمة ، وفيما ذكرناه من ذلك كفاية . وبالجملة فباحث الصفات المعنوية والمعاني مقسمة جدا : وهي من مزال الأقدام إلا أن ثبت الله سبحانه : ففسأله جل وعلا أن يعرفنا به ولا يفتنا في ديننا بفضل .

### (ص) فصل

(ش) هذا فصل الوجدانية ، وينبغي أن يقدم قبل الشروع في شرح مسائله مقدمة في معنى الوحدة وفي أقسامها فنقول : أمامنى الوحدة . فقال ناصر الدين اليعاقبة في طوابعه : هي كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمور متشاركة في الماهية ، وتعريفه شامل للواحد الحقيقي وهو لا ينقسم أصلا ، وللواحد الإضافي وهو ما ينقسم . لكن لا إلى أمور مستوية في الحقيقة : كالإنسان المنقسم إلى الأعضاء المختلفة من يد ورجل ورأس ونحوها فانها غير مستوية في الماهية ، ويخرج من التعريف ما انقسم الى أمور متساويات في الماهية : كجماعة : فقط من غسل أوماء أو نحوهما .

ولا عادة لأتينا من خبر آخر (قوله بحال النظر) أى العقل : أى مواضع النظر : أى أن المواضع التى يفكر فيها العقل لأجل الجواب عن هذه الاشكالات ضيقة ففى للتعليل والضمير عائد على الاشكالات ، وإنما احتجنا لذلك لأن المحال محل الجولان فهى المنظور فيها لافى الاشكالات (قوله إلا أن يوفق الله) أى لشيء حسن من عنده فيترتب على ذلك إلهام الجواب (قوله من ذلك) أى من تلك الأبحاث والاشكالات (قوله وهى الخ) جملة حالية (قوله أن يعرفنا به) أى المعرفة التامة التى هى عين اليقين أو حق اليقين لا المعرفة بالدليل لحصولها .

## فصل

### أى فى إثبات الوجدانية

(قوله وفى أقسامها) أعاد الجار إشارة إلى أنه عطف على معنى (قوله هى كون الشيء الخ) فهى أمر اعتبارى (قوله بحيث الخ) هذا صادق بأن لا ينقسم أصلا أو ينقسم إلى أمور غير متشاركة في الماهية بل مختلفة فيها ولذا قال وتعريفه الخ (قوله للواحد الحقيقي) الأولى للوحدة الحقيقية لأن التعريف للوحدة لا للواحد وكذا يقال فى قوله : بعد وللواحد الإضافي (قوله مالا ينقسم أصلا) أى بوجه من الوجوه كالجوهر الفرد والنقطة (قوله لكن لا إلى أمور متساوية) أى بل مختلفة (قوله كالإنسان) أى كما صدقه كزيد لأنه المنقسم للأعضاء المذكورة من انقسام الكل إلى أجزائه لا الإنسان الكلى (قوله المختلفة) أى بالشخص (قوله ونحوها) أى كالعق والصدر (قوله فانها غير مستوية فى الماهية) فماهية اليد غير ماهية الرجل وهكذا وكذا ماهية الحجر غير ماهية الإنسان وهكذا وكله على مذهب الفلاسفة القائلين بعدم اتحاد الأجسام فى الماهية ، وأما مذهب أهل السنة فالأجسام كلها متماثلة فى الماهية فماهية اليد مماثلة لماهية الرجل وماهى الإنسان مماثلة لماهية الفرس ، وهكذا فالماهيات كلها متماثلة فى التركيب من جواهر فردة متماثلة ، والاختلاف بينها إنما هو بمشخصات خارجة عن الحقيقة (قوله ويخرج من التعريف) من معنى عن لأن مالا يشمله التعريف خارج عنه لامتته (قوله كجماعة فقط)



وقال الامام في الارشاد : الواحد في اصطلاح الأصوليين هو الشيء الذي لا ينقسم ، فقوله في اصطلاح الأصوليين احتراز به من اصطلاح الفلاسفة فإنه يطلق عندهم على أمور تعرف مما يأتي بعد في التقسيم ، وقوله : هو الشيء احتراز من المعلوم لأنه ليس بشيء عند أهل السنة ، وقوله الذي لا ينقسم احتراز من المنقسم كالجسم ، فإنه يقبل القسم فلا يسمى واحدا في اصطلاح الأصوليين وإن كان يسمى واحدا في اللغة وفي اصطلاح الفلاسفة ، ولو قال الواحد هو الشيء لكان سديدا ، فإن كل منقسم عندنا شيان لا شيء إلا أن قوله : الذي لا ينقسم تحقيق للحقيقة ورفع للتجوز. وقد اختلف في الوحدة ، فقليل هي صفة سلبية ، فهي

الأولى كجملة من عسل ، لأن الجماعة منقسمة بالفعل لأنها تنقسم في المستقبل كما هو المراد (قوله وقال الامام) أي امام الحرمين ( قوله الواحد ) الأولى الوحدة وإن كان تعريف الواحد يتضمن تعريفها لكن عقد البحث لها ( قوله الأصوليين ) أي أهل أصول الدين وهم المتكلمون ( قوله هو الشيء الذي لا ينقسم ) أي فالعمود وزيد والجماعة من نقط العسل لا يقال لشيء منها واحد على هذا التعريف ويقال للجوهر الفرد والنقطة واحد على هذا التعريف وعلى ما قبله (قوله يطلق عندهم على أمور) أي كالواحد بالنوع والواحد بالجنس فيقال زيد وعمرو واحد بالنوع والانسان والفرس واحد بالجنس وهذا الاطلاق يمتنع في حق الله إذ لا جنس له ولا نوع فلم يبق أن يطلق عليه الواحد إلا بمعنى أنه لا ينقسم (قوله تعرف مما يأتي الخ) أي تعرف تفصيلا مما يأتي فلا ينافي أنها تعرف إجمالاً مما تقدم في تعريف اليبضاوى لأن مرجع الأمور الآتية الى الواحد الحقيقي والواحد الإضافي ، وقد ذكر فيما سبق ( قوله هو الشيء ) الأولى إسقاط الضمير لأنه ضمير المعرّف ولا مدخل له في الاحتراز (قوله احتراز الخ) المناسب خرج عنه المعلوم لأن الشيء جنس فليس قيّدا للاحتراز ، وفي بعض النسخ احترازا بالنصب معمول للمخوف : أي أتى به احترازا الخ (قوله كالجسم) هو متركب من جوهرين فأكثر وأدخلت الكاف الخط وهو متركب من نقطتين ، والسطح وهو متركب من خطين والخط يقبل القسمة طولا والسطح يقبلها طولا وعرضا ثم إن الأولى قصر الكلام على الجسم لأن الخط والسطح من الأمور الاعتبارية عند أهل السنة (قوله فإنه) أي الجسم ونحوه الداخل تحت الكاف والضمير في قوله فلا يسمى راجع لذلك أيضا ( قوله وإن كان يسمى واحدا في اللغة ) أي فزيد جسم باتفاق الفريقين وواحد بالشخص باصطلاح الفلاسفة دون اصطلاح أهل الكلام والعمود واحد باصطلاح اللغة وليس واحدا عند المتكلمين ولا عند الفلاسفة (قوله ولو قال الواحد هو الشيء) أي وحذف قوله الذي لا ينقسم وهذا استدراك على الامام (قوله فإن كل منقسم) أي ما قبل الانقسام (قوله شيان) أي أو أشياء فالعمود أشياء لاشيء واحد ، والشارح اقتصر على الأقل المحقق : أي وحيث كان المنقسم شيين فأكثر فلا حاجة لقوله الذي لا ينقسم لإخراج ما ينقسم لعدم دخوله في الجنس (قوله إلا أن قوله الخ) اعتذار عن زيادة قوله : الذي لا ينقسم مع كونه مستغنى عنه هو الشيء (قوله للحقيقة) أي لكون اللفظ باقيا على حقيقته (قوله ورفع للتجوز) أي بأن يراد بالشيء

عبارة عن سلب الكثرة ، ونقل عن القاضي وإمام الحرمين أنها صفة نفسية ، والتحقيق الأول وأما أقسام الوحدة فبكثيرة : الواحد الحقيقي ، والواحد بالشخص ، والواحد بالجنس ، والواحد بالنوع ، والواحد بالفصل ، والواحد بالعرض ، ثم الواحد بالشخص : إما واحد بالاتصال أو واحد بالاجتماع ، ويسمى الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط ، ثم الواحد بالعرض : إما واحد بالمحمول وإما واحد بالموضوع ، فهذه أقسام سبعة ، ووجه التقسيم اليها أن الواحد إما أن يكون بحيث لا ينقسم بوجه من الوجوه أم لا ، والأول الواحد الحقيقي ، والثاني إما أن يكون بحيث يتمتع حله على كثيرين : كزيد فهو الواحد بالشخص ، أو يكون بحيث لا يتمتع حله على كثيرين ، ولا بد أن يكون واحدا من وجه كثيرا من وجه ، ويجب تباين الوجهين لتنافيهما ، وإذا كان كذلك فجهة الواحد إما أن تكون نفس الماهية لمعرض الكثرة أجزءا منها

جنسه : أى جنس الموجود فيشمل موجودان تركبا ( قوله عبارة عن ) الأولى حذفهما ( قوله والتحقيق الأول ) لأنها لو كانت حالا نفسية لاحتاجت لوحدة لوجوب الوحدة لصفاته تعالى وتحتاج تلك الوحدة لوحدة وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل ( قوله الواحد الحقيقي ) الأولى الوحدة الحقيقية وكذا يقال فيها بعده لأن التقسيم جار على الوحدة لاعلى الواحد ، وإن كان تقسيم الواحد يستلزم تقسيم الوحدة ( قوله والواحد بالشخص ) أى الواحد المبين بالشخص لأن الواحد هو الشخص لا غيره وكذا يقال فيها بعده ( قوله بالاتصال ) الباء للملابسة أى اتصال أجزائه بعضها مع بعض ، وكذا يقال فى قوله : بالاجتماع وهذه التسمية اصطلاحية لأن التفسير الآتى يفهم منه خلاف ما يفهم من التسمية ( قوله ويسمى ) أى الواحد بالاجتماع ( قوله إما واحد بالمحمول ) الباء للتصوير أو للملابسة وكذا يقال فيها بعده ( قوله أقسام سبعة ) أى غير الواحد الحقيقي فالجميع به ثمانية ( قوله لا ينقسم بوجه ) أى لاعتقلا ولا بالفعل لاطولا ولا عرضا ولا عمقا ( قوله والأول الخ ) المناسب إسقاط الواو ( قوله والثاني ) أى ما ينقسم بوجه من الوجوه ( قوله على كثيرين ) أى مختلفين فى الحقائق أم لا ( قوله ولا بد الخ ) أى وحيدته فلا بد الخ وذلك كالإنسان والحيوان واليابس فإن كلا بالنظر لحقيقته واحد وبالنظر لمصادقه كثير ( قوله ويجب الخ ) أى ويجب أن يحكم بتباين الوجهين لوجود المناقاة بينهما بالقلة والكثرة ( قوله وإذا كان ) أى الواحد من وجه كثيرا من وجه ، وقوله : كذلك : أى بتلك الحالة وهي وجوب تباين الوجهين ( قوله فجهة الوحدة ) الإضافة للبيان ( قوله إما أن تكون نفس الماهية لمعرض الكثرة ) أى الماهية الكائنة لمعرض الكثرة : أى الشيء الذى تعرض له الكثرة فالإنسان واحد بالنظر لحقيقته وتلك الحقيقة ماهية لأفراده التى تعرض لها الكثرة وتنصف بها فالواحد هو الإنسان وجهة الوحدة هي الماهية : يعنى الحيوان الناطق وهذه الماهية المفصلة هي عين الواحد غاية الأمر أنهما مختلفان بالاجمال والتفصيل ، والمراد بكون الماهية جهة الوحدة أنها جهة لشيء واحد ثم إن هذه الماهية التى هي جهة الوحدة تمام ماهية ماتحت الإنسان من الأفراد ( قوله أو جزءا منها ) أى من ماهية الأفراد المعروضة للكثرة كالحیوان فإنه واحد بالنظر لحقيقته وجهة الوحدة فيه جزء من ماهية ماتحته من الأفراد فإن الجسم الناهي الحساس ليس تمام ماهية الأفراد التى تحته

أوغاربا عنها ، والأول هو الواحد بالنوع : كاتحاد زيد وعمرو في الانسانية ، والثاني وهو جزء الماهية إما أن يعبر حقيقتين فأكثر وهو الواحد بالجنس : كاتحاد الانسان والفرس في الحيوان أو يختص بحقيقة واحدة وهو الواحد بالفصل كاتحاد زيد وعمرو في الناطق ، والثالث وهو الواحد بالعرض قسمان لأنه إما أن تكون جهة الاتحاد محمولة على المتعدد : كاتحاد القطن والثلج في حمل البياض عليهما ويسمى الواحد بالمحمول ، أو تكون جهة الاتحاد موضوعة له : كاتحاد الضاحك والكاتب في وضع الانسان لهما : أي يحملان عليه ويسمى الواحد بالموضوع ، ثم الواحد بالشخص . القابل للقسمه إما أن تكون الأقسام التي تحصل بالقسمه متشابهة بالاسم والحد ، وهو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله للقسمه لذاته كالقادر

بل جزء من ماهيتها وتتمام الماهية جسم نام حساس متفكر بالقوة (قوله أوغاربا عنها) وذلك كالبياض فإنه واحد بالنظر لحقيقته وهي لون مفرق للبصر وجهة الوحدة فيه وهي كونه لونا مفرقا للبصر خارجة عن ماهية أفرادهِ (قوله والأول) أي ما كانت جهة الوحدة فيه ماهية مأتته من الأفراد المعروضة للكثرة (قوله كاتحاد زيد الخ) الأولى كالانسان المتحد فيه زيد وعمرو وبكر لأن الواحد بالنوع هو الانسان لا الاتحاد (قوله وهو جزء الماهية) فيه أن جزء الماهية ليس هو الثاني فالأولى وهو ما كانت جهة الوحدة فيه جزء الماهية (قوله حقيقتين) أي متباينتين (قوله كاتحاد الانسان الخ) أي الأولى كالحيوان المتحد فيه الانسان والفرس لأن جهة الوحدة بالنسبة اليهما هو الجنس : أعني الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وكذا يقال فيما بعده (قوله كاتحاد زيد الخ) الأولى كالناطق المتحد فيه زيد وعمرو ليطابق المثل له لأن الواحد بالفصل هو ناطق لأن جهة وحدته مختصة بحقيقة واحدة (قوله وهو الواحد بالعرض) تصوير للثالث والمطابق لما تقدم أن يقول وهو ماجة الوحدة فيه خارجة عن ماهية مأتته من الأفراد نعم . ما قاله يستلزم ذلك (قوله لأنه إما أن تكون جهة الاتحاد الخ) فيه أن المحمول إنما هو الواحد : أعني الماهية المجملة لجهة الاتحاد وهي الماهية المفصلة وكذلك الموضوع إنما هو الواحد لجهة الوحدة ، فكان الأولى أن يقول لأنه إما أن يكون محمولا على متعدد وذلك كالبياض المتحد فيه القطن والثلج من جهة حله عليهما ، ويسمى الواحد بالمحمول وإما أن يكون موضوعا لمتعدد ، وذلك كالانسان المتحد فيه الضاحك والكاتب من جهة وضعه لهما وحملهما عليه ويسمى الواحد بالموضوع (قوله في حمل البياض عليهما) أي بواسطة تقدير مضاف : أي ذوا بياض أو تأويل : أي أيضان أو مبالغة (قوله أو تكون جهة الاتحاد الخ) فيه ما تقدم لأن الموضوع هو الواحد لا الاتحاد (قوله موضوعة له) أي للمتعدد فهو : أي الواحد جعل موضوعا وحمل الغير المتعدد عليه (قوله كاتحاد الضاحك الخ) الأولى كالانسان المتحد فيه الضاحك والكاتب من جهة وضعه لهما وحملهما عليه : أي يحملان عليه هذا تفسير غير مناسب فالأولى التفريع أو التعليل (قوله القابل للقسمه) صفة كاشفة (قوله كالمقدار) أي الطول والعرض والعمق . واعلم أن الخط متركب من نقطتين فإذا ضم خط لآخر حصل سطح فالسطح مقدار تركب من خطين وكل خط تركب من نقطتين فإذا قسم السطح لخطين فالخط والخط تشارك في الاسم وهو ظاهر وكذا في .

أو غيره كالجسم البسيط فإنه يقبلها بواسطة المقدار أو تكون الأقسام مختلفة كالبدن المنقسم إلى الأعضاء المختلفة ، وهو الواحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط ، وإذا عرفت هذا : فاعلم أن المراد من كونه جل وعلا واحداً نفي قبوله الانقسام ونفي نظيره تعالى في الألوهية وحاصله نفي الكمية المتصلة والكمية المنفصلة ، وفي معنى نفي نظيره تعالى في الألوهية نفي شريك معه في جميع الممكنات فلا مؤثر في جميعها سواء ، فهو الواحد في ذاته : أي غير مؤلف من جزءين فأكثر ، والواحد في صفاته فلا مثل له ولا نظير ، والواحد في أفعاله فلا شريك له فيها ولا ضد ولا وزير ، وليست الوحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تناهيه في الدقة والصغر إلى حد لا ينقسم وإلا لزم أن يكون جوهرًا فردًا ، ولا بمعنى أنه معنى من المعاني لأن المعاني لا تقبل الانقسام ، وإلا لزم أن يكون صفة غير قائم بنفسه ، بل محتاجاً إلى محل يقوم به ، وقد سبق

الحدّ فإن الخط متركب من نقطتين (قوله أو لغيره) أي أو يقبل القسمة لغير ذاته (قوله كالجسم البسيط) هو متركب من أجزاء غير مختلفة الطبيعة كالحجر والماء والتراب والعسل (قوله فإنه يقبلها بواسطة المقدار) هذا مبني على مذهب الفلاسفة من أن المقدار أمر وجودي ، وأما مذهب أهل السنة فالتقسيم لذاته الأجسام والمقادير أمور اعتبارية لا تنقسم لذاتها (قوله إلى الأعضاء المختلفة) أي بالاسم والحدّ (قوله بالاجتماع) الباء للملابسة : أي المتلبس بأجزاء مجتمعة (قوله وإذا عرفت هذا) أي ما تقدم من معنى الوحدة وأقسامها (قوله في الألوهية) أي كونه معبوداً بحق ، وفي الكلام حذف : أي ونفي نظيره في الصفات ونفي أن يكون له شريك في الأفعال (قوله وحاصله) أي المراد المذكور (قوله نفي الكمية إلخ) نسبة إلى كم لأن المراد بها ما يسأل عنه بكم ، وميم الكمية مخففة عند المحققين إذ النسبة إلى الثنائي الصحيح الثاني غنية عن تضعيفه والكمية المتصلة في الذات هي تركب الذات من أجزاء ، وفي الصفات أن يقوم به تعالى قدرتان فأكثر أو علمان فأكثر وهكذا والكمية المنفصلة في الذات أن يوجد ثم إلحاق أو أكثر وفي الصفات أن تكون ثم صفة مثل صفة الاله قائمة بذات أخرى ، وفي الأفعال أن يكون ثم من يؤثر شيئاً من دون الله (قوله فهو إلخ) تفريع على الحاصل (قوله أي إلخ) تفسير للواحد في ذاته وهو أخص من المفسر فالمطابق أن يقول : أي غير مؤلف من جزءين ولا نظيره في ذاته (قوله فلا مثل له ولا نظير) أي في صفاته كما هو السابق والمثل هو المشارك في جميع الصفات والشبيه هو المشارك في أكثر الصفات ، والنظير هو المشارك في شيء ولو واحداً (قوله في أفعاله) هي جميع الممكنات ، وكان الأولى أن يقول : في الأفعال لأن ظاهر لفظه يوهم انقسام الممكنات إلى قسمين أحدهما أفعاله دون الثاني وهذا قول المعتزلة (قوله فلا شريك له فيها) أي مستقل بحيث يقاسمه في الفعل ويفعل كل واحد منهما على حدته (قوله ولا ضد) أي لا مضاد ومعاوند يمنعه من الفعل (قوله ولا وزير) أي معاون يعاونه على الفعل ، وكان الأولى تقديمه على الضد لأن الوزير غير مضاد كالشريك (قوله لأن المعاني لا تقبل الانقسام) وما سبق من أن المقدار يقبل الانقسام لذاته : أي مع أنه معنى فعلي مذهب الفلاسفة وما هنا على مذهب المتكلمين (قوله وإلا إلخ)

استحالة ذلك في حقه تعالى . وبالجملة فالقُطوع به بشهادة البراهين العقلية والقواطع السمعية أنه جلّ وعلا ذات قائم بنفسه : أى مستغن عن المحل والمؤثر لوجوب وجوده موصوفا بما لا يحاط به من صفة الجلال والجلال ليس بصفة من الصفات ولا جرما تجرى عليه الحوادث والتغيرات ولا تمر عليه الأزمنة ولا يتخصص بالجهات لا يقل اجتماعا ولا افتراقا ولا صفرا ولا كبرا لا مثيل له ولا نصير له ولا ضد ولا وزير كل الممكنات مفتقرة اليه وهو الغنى عن جميعها في الأزل وفيها لا يزال وهو على كل شيء قدير كل ذلك شهدت به البراهين المنتهية إلى ضروريات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ثم عجزت العقول بعد عن الإدراك وانقطع تشوفها للخوض فيها خرج عن دائرة التوهمات والتخيلات وقصارى أمرها أنها صارت من أجل الملحمة التي لحظت والرمزة التي بها غابت عن العوالم كلها وفيها

أى وإلا بأن كان من المعاني ( قوله استحالة ذلك ) أى ما ذكر من اللازمين ( قوله بشهادة ) الباء سببية وأطلق الشهادة عن الدلالة مجازا ( قوله قائم بنفسه ) خبر بعد خبر ( قوله من صفات الجلال ) أى القهر . وأما صفات الجلال فهي صفات الاحسان ( قوله ليس الخ ) الأولى تفرسه على قوله موصوفا الخ ( قوله الحوادث ) أى الصفات الحادثة ( قوله ولا تمر عليه الأزمنة ) أى لأن الزمان إنما يمر على ما في جوف الفلك ، لأن الزمن حركته والمولى ليس في جوف الفلك لاستحالة المسكان عليه ( قوله بالجهات ) كالمشرق أو المغرب ( قوله لا يقل اجتماعا الخ ) لأنه لأجزاء له حتى يقبل اجتماعها أو افتراقها ( قوله ولا صفرا ولا كبرا ) أى لا يحسب السن ولا بحسب المقدار بحيث يكون قليل الأجزاء أو كثيرها ( قوله وهو الغنى عن جميعها ) لما كان لا يلزم من افتقار الغنى إليه ثبوت الغنى له أتبعه بما ذكر ( قوله كل ذلك ) أى ما ذكر من أنه جلّ وعلا ذات قائم بنفسه الخ ( قوله المنتهية الخ ) أى وإن كانت ابتداء نظرية ( قوله فيها ) أى في شهادة البراهين بالأمور المذكورة ، وقوله : المعقول مغفول وهو عين البراهين فهو اظهار في محل الاضمار والأصل وطابقها فيها ، وقوله : المعقول فاعل ( قوله ثم عجزت العقول ) من باب المجاز الثقل والتى بوصف بالهجز حقيقة النفوس . وأما العقل فهو آلة ( قوله بعد ) أى بعد معرفة الباري ومعرفة صفاته بالبراهين ( قوله عن الإدراك ) أى لكنه ذاته وصفاته ( قوله فيها خرج الخ ) أى في الذات التي خرجت عن جميع التوهمات والتخيلات ، لأن الوهم إنما يدرك الأمور المحسوسة فإضافة دائرة لما بعدها للبيان ، ويجوز أن تكون من إضافة المشبه به للمشبه بجامع الاطالة في كل ، وعطف التخيلات من عطف المرادف ( قوله وقصارى أمرها ) أى وغاية أمر العقول بمعنى النفوس والأرواح أنها صارت الخ ، وهذا شروع في الكلام على ما حصل لأهل الخصوصية من العلم في جانبه تعالى ، بحسب البراهين الربانية والعلوم الدنية بعد الكلام على ما حصل لغيرهم بحسب البراهين العقلية والقواطع السمعية ( قوله من أجل الملحمة ) هي في الأصل النظر بمؤخر العين : أى من أجل النظرة الضعيفة التي نظرت بها للذات العلية كما هو مفاد التعبير بالمحمة ( قوله والرمزة ) أى الإشارة من انته للعقول ( قوله بها ) أى بسببها ( قوله غابت ) أى العقول ( قوله وفيها )

ناهت وبها ولدت تنظير من وراء حجب الكبرياء وأردية العز شوقاً إلى ما لا يكيف من جيل  
اللقاء وتنسم من مواهب الزيادة لكشف الغطاء ما تروح به على القلب المحترق الأحشاء ، وربما  
عظم الشوق بلطف نسيم المزيّد فشطحت النوات شطحا طارت به الروح عن سجن الجسد  
واتصلت بما لا نهاية لزيادة نعيمه على طول الأبد . وللولي القطب الجامع أبي مدين رضى الله عنه  
في هذا المعنى :

فقل للذي ينهى عن الوجد أهله  
إذا لم تذق معنا شراب الهوى دعنا  
إذا اهتزت الأرواح شوقاً إلى اللقاء  
ترقصت الأشباح يا جاهل المعنى

أى وبسببها ( قوله ناهت ) أى العقول فلم تهتد إلى طريق تصل به إلى المطلوب ( قوله ولدت )  
أى حصل لها وله بفتح اللام : الحزن وذهاب العقل حزناً والخيرة والخوف ، يقال وله كورث ووجل  
ووله كوعده فهو ولهان وواله ( قوله تنظير الخ ) خبر صارت والكبرياء عظيمة الرب ولها حجب  
تمنع الخلق عن ادراك الرب ، وكذلك العزلة أردية تمنع من ادراكه : كردها الآدمي المانع من  
ادراكه . لكن هذه الحجب والأردية إنما تمنع الغير عن رؤية المولى ولا تمنع الرب عن رؤيته  
للعالم ، فالقول تشبه الطير التي تحب أن ترى ما حجب عنها ( قوله شوقاً الخ ) علة لقوله : تنظير  
الخ ( قوله من جيل اللقاء ) أى من لقاء الذات العلية الذي هو جيل ، وهذا بيان لما لا يكيف  
( قوله وتنسم ) أى تنشق رائحة طيبة ( قوله من مواهب الزيادة ) أى من المواهب الزيادة  
أو من مواهب هي الزيادة ( قوله لكشف الغطاء ) اللام للتعليل ( قوله ما تروح الخ ) مفعول  
تنسم ، وفيه أن ما تروح به هو آلة الريح لا الريح ، لأنها ينقسم بها إلا أن يقال المراد وتنسم  
مسبب ما تروح به ( قوله المحترق الأحشاء ) أطلق الأحشاء وأراد بها أجزاء القلب لا المصران  
والطحال والكبد ونحوها ( قوله وربما الخ ) أى ربما عظم الشوق بسبب هذا النسيم الطيب  
فتخرج الروح من جسدها بسبب ذلك ويصير الجسد ميتاً ، فالشطح حينئذ الخروج : أى خرجت  
الذات خروجاً يترتب عليه خروج الروح من سجن الجسد ، والإضافة للبيان أو من إضافة المشبه به  
للمشبه ( قوله بما ) أى بلقى الرب ورؤيته بالقلب ( قوله نعيمه ) أى لذته ( قوله على طول  
الأبد ) أى الأبد الطويل كناية عن عدم الانقطاع ( قوله الجامع ) أى بين الشريعة والحقيقة  
( قوله أبي مدين ) مغربي تلمساني ( قوله في هذا المعنى ) أى المشار إليه بقوله : وقصارى أمرها  
الخ ( قوله عن الوجد ) المقصود به ما يقع لأرباب الأحوال من الصراخ وكشف العورة والكلام  
المكفر شرعاً مجازاً من إطلاق السبب على المسبب ، لأن ما يقع منهم من هذه الأمور مسبب عن  
الوجد ، وفي بعض النسخ عن الحب ( قوله شراب الهوى ) أى الحب والإضافة للبيان ( قوله  
دعنا ) أى أتركنا من غير اعتراض علينا لأنك لم تدرك ما نحن عليه ( قوله إلى اللقاء ) أى  
لقاء الرب ( قوله إذا اهتزت الخ ) بيان لسبب الوجد وكيفية وقوعه بأهله ( قوله ترقصت ) أى  
تمايلت ( قوله الأشباح ) أى الأجسام ( قوله يا جاهل المعنى ) أى يا غير مدرك للحجب وهو

أما تنظر الطير المقص يافتي      إذا ذكر الأوطان حنّ إلى المعنى  
ففرّج بالتغريد ما بقواده      فضطرب الأعضاء بالحس والمعنى  
ويرقص في الأقفاص شوقاً إلى القفا      فتهتز أرباب العقول إذا غنى  
كذلك أرواح المحبين يافتي      تهزها الأشواق للعالم الأسنى  
أنلزمها بالصبر وهي مشوقة      فهل يستطيع الصبر من شاهد المعنى  
فيأحادي العشاق قم واحدا قائماً      وزمزم لنا باسم الحبيب وروحنا  
ومن سرتنا في سكرنا عن حسودنا      وإن أنكرت عينك شيئاً فساغنا  
فانا إذا طبنا وطابت عقولنا      وخاصمنا خسر الغرام تهتكنا  
فلا تلم السكران في حال سكره      فقد رفع التكليف في سكرنا عنا

اللهم إنى أسئلك نعيماً لا ينفد وقرّة عين لا تنقطع ، وأسألك لذة العيش بعد الموت والنظر إلى وجهك الكريم والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرّة ولا فتنة مضلة .

يكون بمعادة النفس بترك المألوفات ( قوله أما تنظر الخ ) تنظير لهذا المقام ارتكبه للإيضاح ( قوله المقصص ) أى الموضوع فى التقصص ، وفى نسخ المقصص ( قوله يافتي ) هو الشاب وخسه بالذكور لانه هو الذى شأنه انكار ذلك ، ويحتمل أن المراد به ناقص العقل ولو كبيراً فى السن ( قوله حنّ ) أى مال ( قوله إلى المعنى ) أى الوطن ففيه اظهار فى محل الاضمار ( قوله بالتغريد ) أى بتسويته ( قوله ما بقواده ) أى من الحزن ( قوله الأعضاء ) أى من ذلك الطير ( قوله بالحس والمعنى ) أى فى الظاهر والباطن ( قوله ويرقص ) أى ذلك الطير ( قوله فى الأقفاص ) حال من الطير ( قوله إلى اللقاء ) أى لقاء محبوبه كأنشاء كما هو مشاهد إذا فارق أثناء ( قوله فتهتز ) الفاء لجرد العطف ؛ أى وإذا غنى تهتز وليست للتفريع ( قوله كذلك أرواح الخ ) هذا تنظير للطير ( قوله تهزها ) أى تحركها ( قوله للعالم الأسنى ) بفتح اللام هم أهل حضرته تعالى من الملائكة وبكرها هو الله ، والأسنى : أى المرتفع العالى ( قوله أنلزمها بالصبر الخ ) جواب عما يقال لوجه لتحريك الاشواق لها ( قوله وهي مشوقة ) أى ملجأة الى ذلك الشوق ( قوله فهل الخ ) استفهام انكارى ( قوله من شاهد المعنى ) أى من يريد مشاهدة المعنى وهو العالم الأسنى ( قوله فيأحادي ) أى يامعنى ( قوله واحد ) أى غنّ قائماً : أى من قيام لانه أكثر تهيبها للسامع ( قوله وزمزم ) أى ارفع صوتك ( قوله وروحنا ) أى اجلب لنا الراحة ( قوله ومن سرتنا الخ ) فلا تذكر الامور التى يبنى اسرارها عن الناس الواقعة منا فى حال سكرنا لحسودنا : كقول بعضهم : ما فى الجبة الا الله من الالفاظ المنكرة فى الشرع ( قوله اذا طبنا الخ ) أى بسبب الحب ( قوله وخاصمنا ) أى غطانا : أى غطى عقولنا ( قوله خسر الغرام ) أى الغرام أى الحب الشديد الشبيه بالخر ( قوله تهتكنا ) أى فى الاقوال التى ينكرها ظاهر الشرع والأفعال كذلك ككشف العورة ( قوله لا ينفد ) أى لا يفرغ وهو من باب فرح ( قوله وقرّة عين ) أضاف القرّة بمعنى السرور للعين مع أن محلها القلب لظهور أثرها فيها ( قوله مضرّة )

اللهم زيننا في الدنيا والآخرة بزينة الإيمان واجعلنا هداة مهتدين وتوفنا مسلحين ثابتين على السنة لا ذنب علينا ولا تباعة لأحد قبلنا في الآخرة بأرحم الراحمين .

(ص) ثم نقول يجب لهذا الصانع أن يكون واحداً إذ لو كان معه ثان لزم عجزها أو عجز أحدهما عند الاختلاف ، وقهرها أو قهر أحدهما عند الاتفاق الواجب مع استحالة ما علم إمكانه لكل واحد باعتبار الانفراء وفي وجوب الوجود لكل واحد منهما الاستثناء بكل منهما فمن كل منهما فإن لم يجب اتفاقهما بل جاز اختلافهما لزم قبولهما المعجز

بضم الميم : أى مهلكة (قوله هداة) أى نضل غيرنا على الصراط المستقيم (قوله مهتدين) أى في أنفسنا (قوله لهذا الصانع) أى باسم الإشارة إشارة لاستحضاره له على السوام كما هو شأن العارفين (قوله أن يكون واحداً) فى الألوهية والوحدة فيها تتضمن نفى الكم المنفصل بالنسبة للذات والصفات ووحدته تعالى فى الأفعال (قوله إذ لو كان معه ثان) أى أو ثاثة الخ وإعنا فرض المسئلة فى الاثنين لأن ذلك أدنى صور التعدد فما لزم فيه يلزم فى غيره من باب أولى (قوله لزم عجزها أو عجز أحدهما) أى أو اجتماع الضدين لأنهما إذا اختلفا إما أن ينفذ مرادهما أو لا ينفذ مراد واحد منهما أو ينفذ مراد أحدهما دون الآخر فيلزم على الأول اجتماع الضدين وعلى الثانى عجزهما وعلى الثالث عجز أحدهما ولم يتعرض المصنف للأول لظهور امتناعه (قوله لزم عجزها الخ) أى والتالى باطل فكذا المقدم (قوله عند الاختلاف) أى الواجب وكأنه حذفه لدلالة ما بعده وهو ذكره فى الاتفاق عليه (قوله عند الاتفاق الواجب) أى على كل منهما أو على أحدهما ، فإذا وجب على كل واحد منهما موافقة الآخر حصل القهر لكل واحد ، وإن وجبت الموافقة على أحدهما لصاحبه فقط حصل القهر لأحدهما (قوله مع استحالة ما علم إمكانه) لأنه إذا توجه أحدهما إلى تسكين زيد مثلا والفرض أن الآخر يجب عليه موافقة صاحبه كن التحريك فى جانبه مستحيلا ، وقد كان ممكنا فى حقه قبل أن يتوجه صاحبه إلى التسكين (قوله لكل واحد) متعلق بإمكانه ، وكذا قوله باعتبار الخ . واعلم أن الاستحالة لما علم إمكانه بالنسبة لمن وجب عليه موافقة صاحبه فهى بالنسبة الاثنين إذا كان كل منهما يجب عليه موافقة صاحبه وبالنسبة لأحدهما إذا كانت الموافقة واجبة على أحدهما فقط (قوله ونفى الخ) عطف على استحالة واللام فى قوله : لكل واحد بمعنى عن متعلقة بنفى (قوله للاستثناء الخ) هذا بيان للزوم نفى وجوب الوجود عن كل واحد عند التعدد مع الاتفاق . وحاصله أن الذى يشل على وجوب وجود الصانع هو افتقار جميع الحوادث إليه فى وجودها فإذا كان وجودها يتحقق من أحدهما صار الإله الآخر مستغنى عنه ، وحيفئ فلا يجب وجوده . وفيه أن الدليل يلزم من وجوده وجود المدلول ولا يلزم من عدمه عدم المدلول ، وحيفئ فلا يلزم من نفي الافتقار نفى وجوب الوجود فقول المصنف للاستثناء لا يظهر إلا أن يقال إن فى الكلام حنفا . والأصل ونفى تحقق وجوب الوجود فاللزم لتعدد الإله مع الاتفاق إنما هو نفى تحقق وجوب الوجود فقط لاني حصوله (قوله فإن لم يجب اتفاقهما الخ) هذا صادق بما إذا استحال اتفاقهما وبما إذا جاز والمقصود الثانى فلذا قال بل جاز الخ ، وأما الأول فقد تعميم لأن الاتفاق إذا كان مستحيلا كان الاختلاف واجبا (قوله لزم قبولهما الخ)



## وعاد الأول .

(ش) اعلم أن الكلام في هذا الفصل مرتب على ثلاثة مطالب : الأول إقامة البرهان على وحدة الذات بمعنى نفي تركيبها وعدم انقسامها . الثاني نفي نظيره تعالى أو قسم في الألوهية وفي معناه . انفراده تعالى بإيجاد جميع الكائنات ذواتا كانت أو أفعالا وعدم إسناد التأثير لغيره في شيء من الممكنات . الثالث وحدته تعالى بمعنى مخالفته لجميع الحوادث ، فلا مثل له منها كما أنه لا ضد له فيها . أما المطلب الأول فقد سبق الكلام عليه عند ذكر نظيره تعالى عن الجرمية والتركيب فانظره هنالك ، وأما برهان المطلب الثاني فهو الذي تعرض له هنا

فإذا كان الاختلاف واجبا بالفعل لزم العجز بالفعل كما تقدم لا قبوله وإذا كان جائزا فاللازم قبول العجز لا العجز بالفعل ، وفي الكلام حذف : أي ولزم أيضا قبولهما القهر لأنه يلزم من جواز الاختلاف جواز الاتفاق ويترتب على الأول قبول العجز وعلى الثاني قبول القهر ( قوله وعاد الأول ) أي ما حصل عند اختلافهما : أي من لزوم عجزهما أو عجز أحدهما ، وفيه أن اللازم لجواز اختلافهما قبولهما أو قبول أحدهما العجز وهو غير اللازم لاختلافهما بالفعل الذي هو عجزهما بالفعل أو عجز أحدهما ، فالأولى حذف قوله وعاد الأول ( قوله أن الكلام الخ ) أراد بالفصل المعاني فظرفية الكلام فيه من ظرفية الدال في المدلول ( قوله في هذا الفصل ) أي فصل الوحدانية ، وليس المراد به خصوص الفصل المذكور هنا لأنه إنما جرى على مطلب واحد ، بل المراد باب الوحدانية في حدة ذاته ( قوله مرتب ) أي مبني وجار على ثلاثة مطالب وهي مداره لا بقيد كونها مذكورة في هذا الفصل ( قوله إقامة البرهان الخ ) فيه أن المطلب الأول يبان معنى الوحدة من حيث تصورها بالتعريف ومن حيث الحكم عليها بالوجوب ومن حيث إقامة البرهان على وحدة الذات ، وحيث في كلام الشارح قصور ( قوله بمعنى نفي تركيبها ) أي انتفاء تركيبها ( قوله نفي نظيره ) أي مشابهة له مستقلى بحيث يضاده ( قوله أو قسم ) أي مشارك بإشاركه ولا يستقل بأن يقوم بكل واحد منهما بعض الألوهية لانقسامها بينهما ( قوله وفي معناه ) أي ومن معنى نفي النظر : أي من لوازمه انفراده الخ ، وذلك لأنه إذا اتفق نظيره يقال ثبت انفراده بإيجاد جميع الكائنات وهذا إشارة لنفي الحكم المنفصل في الأفعال ( قوله ذواتا ) أي أو صفات ( قوله أو أفعالا ) أي اختيارية أو اضطرارية ( قوله فلا مثل له منها ) فهذا في الحوادث ، والثاني الذي سبق في نفي نظيره من القسماء ( قوله كما أنه ) أي الباري ( قوله فيها ) أي منها ( قوله فقد سبق الكلام عليه ) أي وكذا ما يتعلق بالتالي ( قوله عن الجرمية ) أي كون الذات جرما بأن تأخذ قدرها من الفراغ كانت جوهرًا فردًا أو مركبة فعطف التركيب من عطف الخاص على العام ( قوله فانظره ) أي ان أردت استحضاره ( قوله وأما الخ ) المناسب لما سبق في ذكر المطلب استقاط لفظ البرهان ( قوله فهو الذي تعرض له هنا ) فيه أن المطلب الثاني يشتمل على شيئين : نفي النظر في الألوهية ونفي المشارك له في الأفعال المشار إليه بقوله وفي معناه الخ مع أنه لم يتعرض في الاستدلالات الآتية إلا للأول فقط . وأجيب بأن المقصد من المطلب الثاني الشيء الأول فقط ، وأما الثاني فذكره بالتبعية وبأن الأول منهما مستلزم للثاني قطعًا فإذا تعرض للأول منهما فقد تعرض للثاني ضمنا

فنقول الدليل على أني شريك له تعالى في ألوهيته أنه لو كان معه إله آخر لم يخل إما أن يختلفا في الإرادة على حكم التضاد أو يتفقا والتالي بقسميه محال فالقدم مثله أما الملازمة فدليلها ماسبق من وجوب عموم تعلق إرادة الإله وقدرته وسائر صفاته المتعلقة فلو كان ثم إلهان لوجب تعلق إرادة كل واحد منهما وقدرته بكل ممكن ومهما تعلق بالفعل إرادتان لم يخل من الاتفاق عليه أو التباين أما بطلان التالى فبطلان طرفيه وهما الاختلاف والاتفاق فوجه بطلان الطرف الأول وهو الاختلاف أن نقول لو اختلفا في الفعل بأن يريد أحدهما وجود الجسم ويريد الآخر عدمه أو يريد أحدهما حركته والآخر نسيكته للزم عجزهما معا أو عجز أحدهما مع زيادة مستحيلات سنذكرها

بل هذا الدليل بعينه كفيل بالجميع كما نبه عليه بعد بقوله وبهذا الدليل بعينه : يعنى دليل التمايز الخ (قوله في ألوهيته) الأولى في الألوهية لأن عبارته تقتضى التخصيص وأن هناك إلهية أخرى لغيره (قوله إله آخر) أى مشارك له في ألوهيته (قوله لم يخل) أى أمرهما فالفاعل ضمير يعود على ما ينهم من المقام (قوله إما أن يختلفا في الإرادة على حكم التضاد) أى على جهة التضاد والاضافة بيانية وقيد بذلك لأن الاختلاف على غير هذا الوجه قد يتحقق فيه الاجتماع ، والمراد بالتضاد معناه القوى وهو التمايز الشامل للتمايز بين الضدين اصطلاحا كالحركة والسكون وبين النقيضين كالوجود والعدم (قوله محال) الأولى باطل (قوله أما الملازمة) أى أما ياتها (قوله ماسبق) أى في باب الصفات (قوله وقدرته وسائر الصفات) زيادة على الموضوع والذي يخصنا الآن الكلام على وجوب عموم تعلق الإرادة ، وقوله : فلو كان الخ من جملة بيان الملازمة إلى قوله لم يخل الخ (قوله ومهما تعلق بالفعل الخ) فيه أن إحدى الإرادتين قد تتعلق بالوجود والأخرى باستمرار العدم واستمرار العدم ليس فعلا فكان الأولى أن يقول ومهما تعلق به : أى الممكن إرادتان الخ ليشمل ذلك إلا أن يقال انه ما ش على أن الترك فعل (قوله لم يخل الخ) هذا إنما يترتب على توجه الإرادتين للممكن لاعلى تعلقهما بالفعل كما هو ظاهر الشارح لأنهما متى تعلقتا بالفعل لم يصح أن يقال إما أن يختلفا أو يتفقا ، فالأولى أن يقول ومهما توجه للممكن إرادتان ، وكذا يقال في قوله قبل لوجب تعلق إرادة كل منهما بكل ممكن : أى الأولى أن يبدل تعلق بتوجه (قوله أما بطلان التالى) أى وأما بيان بطلان التالى وهو عطف على قوله أما الملازمة (قوله فيبطلان طرفيه) أى لأن المركب يبطل ببطول أجزائه (قوله وهما الاختلاف والاتفاق) أى اتفاق الالهين واختلافهما (قوله وهو الاختلاف) أى اختلاف الالهين في الإرادة (قوله في الفعل) الأولى في الممكن لأن الاختلاف يجرى في الممكنات المتقابلات (قوله بأن يريد الخ) هذا من قبيل النقيضين ، وقوله : أو يريد أحدهما حركته الخ ، هذا من قبيل الضدين ، وقوله : بأن يريد الخ تصوير للاختلاف في المقام (قوله نسيكته) الأولى سكونه (قوله للزم عجزهما الخ) هذا تالى الشرطية المذكورة قبل وحذف الاستثنائية : أى لكن التالى باطل ، وسيدكر بيان الملازمة وبطلان التالى ، وكان الأولى أن يقول : لازم اجتماع المتنافيين أو عجزهما أو عجز أحدهما ليوافق البيان الذى ذكره بعد بقوله وذلك الخ (قوله مع زيادة مستحيلات) أى بعضها يضم

وذلك لأن نفوذ إرادتهما معا مستحيل لما يؤدي إليه من اجتماع النقيضين أو ما في حكمهما ،  
 فيكون الجوهر في الزمان الواحد موجودا معدوما أو متحركا ساكنا وذلك لا يعقل فاذن لابد  
 من تعطيل النفوذ لأحد الإرادتين أو كليهما فإن تعطلتا معا لزم عجز الالهين . بتعذر الفعل من  
 كل واحد منهما ، ويلزم أيضا عليه خلق المخل عن النقيضين وأيضا فلا مانع من نفوذ إرادة كل  
 واحد منهما وقدرته إلا نفوذ إرادة الآخر وقدرته ، فإذا لم تنفذ الإرادتان لزم وجود الفعل بهما  
 وعدم وجوده بهما أن ثبت المانع أو حصول المنع من غير مانع ان لم يثبت المانع فهذه ثلاثة  
 أوجه من الاستحالات كلها تلزم على تقدير تعطيل الإرادتين ،

للطرف الأول وهو عجزهما ، وبعضها الآخر للطرف الثاني وهو عجز أحدهما ( قوله وذلك ) أى  
 و بيان ذلك : أى ما ذكر من الملازمة التي حكمت بها الشرطية القائلة لاختلاف الفعل الخ ( قوله  
 من اجتماع النقيضين ) ناظر لقوله : بأن يريد أحدهما وجود الجسم والآخر عدمه ، وقوله : أو ما في  
 حكمهما ناظر لقوله : وهو الحركة والسكون ، وإنما كانا في حكم النقيضين لأن الحركة والسكون  
 لا يرتفعان ولا يجتمعان وإن كانا غير نقيضين لأنهما ضدان ، ولو قال لما يلزم من اجتماع المتنافيين  
 كان أخصرا وأتم ( قوله فيكون الخ ) مفرع على قوله : لما يؤدي الخ على طريق الف والفسر  
 المرتب ( قوله فاذن ) أى إذ كان نفوذ إرادتهما معا محالا ( قوله لزم عجز الالهين ) أى وذلك  
 باطل ( قوله ويلزم أيضا الخ ) شروع في بعض الزيادة التي أشار لها فيما تقدم بقوله مع زيادة  
 مستحيلات سند كرها ، وسيأتي البعض الثاني عند قوله : وأما إن كانت الخ ( قوله خلق المخل  
 عن النقيضين ) أراد بهما ما يشمل الضدين كالحركة والسكون ، فإذا توجهت إرادة أحد الالهين  
 لحركة الجرم وتوجهت إرادة الآخر لسكونه وتعطل كل من الإرادتين صار ذلك الجرم غير متحرك  
 وغير ساكن ، وإذا توجهت إرادة أحدهما لوجود الجرم ، وتوجهت إرادة الآخر لاستمرار عدمه  
 وتعطلت الإرادتان صار ذلك الجرم خاليا عن النقيضين لأنه لم يكن موجودا ولا معدوما ( قوله  
 وأيضا فلا مانع الخ ) معناه أن عدم نفوذ كل من الإرادتين إن كان المانع فلا يكون الانفوذ إرادة  
 الآخر بقرينة التفريع بعد ذلك ، فليس غرضه الجزم بوجود المانع حتى ينافي التردد بعد ( قوله  
 لزم وجود الفعل ) كالحركة التي أرادها أحدهما والسكون الذي أراده الآخر ، فالفعل شامل  
 للامرين ، وقوله : بهما الباء سببية والضمير للإرادتين على حذف مضاف : أى وجود الفعل  
 بسبب تخصيصهما وعدمه كذلك ، فاندفع ما يقال إن وجود الفعل وعدم وجوده بالقدرة لا لإرادة  
 وقوله : إن ثبت المانع شرط راجع للطرفين قبله ، والمراد بالمانع نفوذ إحدى الإرادتين بدليل  
 كلامه السابق . وتوضيح قوله لزم الخ أن نقول : إن كان المانع من نفوذ إرادة كل واحد منهما  
 هو نفوذ إرادة الآخر لزم وجود الفعل بالإرادتين وعدم وجوده بهما ، وذلك لأن إرادة الحركة  
 مثلا إذا لم تنفذ فلا يوجد الفعل وهو الحركة إذ لا وجود له إلا بها ، لكن الإرادة الأخرى وهي إرادة  
 السكون لم تنفذ أيضا ، فيلزم أن تنفذ إرادة الحركة إذ لا مانع لها ، فيلزم وجود الحركة بها وعدم  
 وجودها بها ، ومثل هذا التقدير يقال في إرادة السكون وإن كان كل من الإرادتين منع من النفوذ  
 يملكون مانع لزم ثبوت المنع بلا مانع وهو باطل ( قوله فهذه ثلاثة أوجه من الاستحالات ) هي

وأما ان كانت إرادة أحدهما خاصة هي المتعلقة بمستحيل من أوجه . أحدها أنه يلزم عليه عدم عموم تعلق إرادة الاله وقدرته ، وقد سبق أن ذلك مستحيل وإذا استحال لم يمكن أن يكون أحد الالهين أقدر من الآخر . ثانيها أنه يلزم عليه عجز من لم تنفذ إرادته مع كونه إلهيا ونهجز على الاله محال كما سبأني . ثالثها أنه يلزم عليه عجز الاله الذي نفذت إرادته أيضا لأنهما مثلان ؛ فيجب لأحدهما ماوجب للآخر . رابعها الترجيح لأحد المثلين على مثله بصفة من غير مرجح فان فرض المرجح لزم حدوثهما ، ونقلنا الكلام الى الثالث ولزم التسلسل ، وأما بطلان الطريف الثاني من التالي وهو الاتفاق من أوجه وذلك أن الاتفاق إما أن يكون واجب أو بائز فيلزم من الاتفاق الواجب أن يكون كل واحد منهما مقهورا غير مختار ان كان كل واحد منهما لايقدر على مخالفة الآخر وان كان أحدهما يقدر عليها دون الآخر لزم قهر الذي لا يقدر عليها وفي كونه مختارا لأن المختار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك فاذا كان اتفاقهما معا أو أحدهما واجبا لم ينأت من الجبور منهما ترك ما اختاره الآخر كيف - وربك يخلق ما يشاء ويختار - وأيضا يلزم من قهر أحدهما قهر الآخر لأنه مثله ،

لزوم عجزهما مع قوله : ويلزم أيضا ، وقوله : وأيضا فلا مانع الخ ( قوله رأما إن كانت الخ ) بمقابل قوله سابقا فان تعطلتا معا ، والأوضح في المقابلة أن يقول : وان تعطلت إحداهما وتطلت إرادة الآخر بهذا التسيء ( قوله أحدهما الخ ) من جهة اللوازم الزائدة المشار اليها بقوله سابقا مع زيادة مستحيلات ( قوله وقد سبق ) أي في مبحث وجوب عموم التعلق ( قوله أن ذلك ) أي اللازم المذكور ، وهو عدم عموم تعلق القدرة والارادة ( قوله وإذا استحال ) أي عدم عموم التعلق لم يكن الخ ، وأتى بهذا دفعا لما يتوهم من كون أحد الالهين أقدر من الآخر نظرا لقوله : وأما إن كانت إرادة أحدهما خاصة الخ ( قوله مع كونه إلهيا ) أتى به مع أنه مستغنى عنه ليوضح به جهة ترتب ما بعده على ما قبله ، وفي بعض النسخ اسقاطه ( قوله عجز الاله الذي نفذت إرادته ) أي لأن مماثلة قام به العجز ، وهذا الذي نفذت إرادته مثله ( قوله أيضا ) أي كإلزام عجز من لم تنفذ إرادته ( قوله فيجب الخ ) وكذا يستحيل على أحدهما ما استحال على الآخر ، ويجوز على أحدهما ماجاز على الآخر ، وانما اقتصر على الوجوب لأن كلامه فيه ( قوله بصفة ) هي تعلق الارادة ( قوله فان فرض الخ ) أي لو فرض أن هناك مرجحا رجح أحد المثلين على الآخر ، فيقال في رده أنه يلزم عليه حدوثهما ( قوله نقلنا الكلام الى الثالث ) أي الى الاله الثالث الذي رجح أحدهما ، فيقال هذا المرجح إله مثل الأولين ، فما الموجب لكونه رجح أحد المثلين على الآخر . فان قيل الذي جعله يرجح إله رابع فيقال فيه ما ذكر ، وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل ( قوله وأما بطلان الطرف الثاني ) أي وأما بيانه والمناسب لقوله سابقا ، ووجه بطلان الطرف الأول أن يقول : ووجه بطلان الطرف الثاني ( قوله وذلك ) أي وبيان ذلك : أي ما ذكر من الأوجه ( قوله واجبا ) أي على كل منهما أو على أحدهما ( قوله فيلزم الخ ) أي وذلك باطل لأنه يلزم الخ ( قوله الواجب ) أي على كل منهما ( قوله كيف الخ ) أي كيف يتأتى أن يكون الاله مقهورا غير مختار ، وقد قال تعالى - وربك - الخ ، والاستفهام انكاري ( قوله وأيضا يلزم الخ )

ويلزم الافتقار إلى المرجح في تخصيص أحد المثلين بما لم يثبت لثله ويلزم أيضا في الاتفاق  
الواجب انقلاب الممكن مستحيلا لأن كل واحد منهما إذا نظرنا إليه منفردا أمكن أن يوجد  
كلا من الحركة والسكون مثلا لأنه لا جزء إلا ، فإذا فرضنا تعلق إرادته أحدهما بخصوص  
الحركة مثلا صار وقوع السكون الممكن من الآخر مستحيلا وذلك قلب للحقائق ، وأيضا  
كون المانع له تعلق إرادة الآخر بضده يلزم منه إيجاب المانع حكم المنع لما لم يمتنع به وذلك  
كله مستحيل ، ويلزم أيضا في الاتفاق الواجب عدم وجوب الوجود لكل واحد منهما لأن  
وجوب الوجود إنما يثبت للاله من حيث ترقف وجود الحوادث عليه لئلا يلزم التسلسل أو الدور  
عند تقدير جواز وجوده فإذا قدر أن ثم الهين لم ينفرد أحدهما عن الآخر بشيء بل هما متفقان  
أبدا لم يمتنع ترقف الحوادث على خصوص كل واحد منهما فلا يتحقق وجوب الوجود لكل  
واحد منهما إذ على تقدير عدمه تستفي الحوادث عنه بصاحبه والاله متحقق وجوب وجوده ،  
وهذا معنى قولنا في العقيدة للاستغناء بكل منهما عن كل منهما : أي للاستغناء بكل منهما  
على الخصوص ،

الأولى حذف أيضا ، لأن هذا من تحته قوله قبل : لزم قهر الله لا يقدر عليها الخ ( قوله  
ويلزم الافتقار الخ ) هذا لازم آخر لفرض قدرة أحدهما على مخالفة دون الآخر ، فكان المناسب  
أن لو أتى فيه بلفظ أيضا ( قوله بما لم يثبت لثله ) أي من نفوذ التأثير وعدم القهر أو من القهر  
وعدم نفوذ التأثير ( قوله ويلزم أيضا الخ ) هو اللزم المشار في المتن بقوله : مع استحالة ما علم  
إمكانه ( قوله منهما ) أي الالهين ( قوله منفردا ) أي بافراده : أي إذا نظر إليه في حد ذاته  
( قوله أن يوجد كلا الخ ) أي يوجد كلا منهما بدلا عن الآخر ( قوله مثلا ) أي والبيض بدلا  
عن السواد وهكذا ( قوله بخصوص الحركة ) أي بالحركة خاصة : أي فقط ( قوله من الآخر )  
متعلق بوقوع ( قوله صار وقوع السكون الممكن مستحيلا ) أي لوجوب الاتفاق عن الحركة التي  
تعلقت بها إرادة الآخر فصار السكون الذي كان ممكنا بالنظر لذات الاله مستحيلا بالنظر لذات الاله  
أيضا لأن الموافقة واجبة ذاتية ( قوله صار وقوع السكون الممكن ) الممكن صفة للوقوع ووقوعه هو  
إيجاده ( قوله وأيضا كون المانع الخ ) كون مبتدأ ، وقوله : تعلق إرادة الخ خبر السكون من  
جهة النقصان ، وقوله : يلزم منه إيجاب الخ خبر السكون من جهة كونه مبتدأ ( قوله حكم المنع )  
الإضافة بيانية ، والمراد بالمنع المنوعية ( قوله وذلك ) أي ما تضمنه قوله ويلزم أيضا في الاتفاق  
الواجب انقلاب الخ ( قوله عدم وجوب الخ ) أي عدم تحقق وجوب الوجود ، وقد يقال لا يلزم  
من عدم تحقق الوجوب أن لا وجوب ، فأى محذور في عدم التحقق ( قوله إنما يثبت للاله الخ )  
أي وقد ثبت الاستغناء عنه وعدم التوقف عليه عند التعدد والتوافق ، وحينئذ فلم يتحقق ولم يعلم  
وجوب وجوده لأنه إذا لم يدل دليل على وجوبه لم يتحقق وجوبه وهذا محط الفائدة ( قوله لئلا  
يلزم الخ ) علة للتوقف ( قوله أن ثم ) أي في الوجود ( قوله عدمه ) أي عدم واحد منهما  
( قوله عنه ) أي عن ذلك الأحد الذي عدم ( قوله وهذا معنى الخ ) الإشارة راجعة لقوله لأن  
وجوب الوجود الخ ( قوله معنى قولي الخ ) أي مع قوله قبله : ونفي وجوب الوجود لكل واحد

فان قلت : يكون وجوب الوجود متحققا لأحدهما لا بيسنه : قلت فيثبت جواز الوجود لأحدهما لا بيسنه وتماثلهما يمنع من اختلافهما في الوجوب والجواز . فان قلت : تمنع أن الفعل يستثنى بأحدهما عن الآخر بل لا يوجد إلا بهما فوجودهما معا واجب . قلت فيلزم أن يكون كل واحد منهما جزء الاله لا إلها فيقوم بكل واحد منهما جزء العلم وجزء القدرة وجزء الإرادة الى غير ذلك مما لا يقول به عاقل ، وإذا كان تركيب الاله من جزئين متصلين محالاً فما بالك بتركيبه من جزئين منفصلين ، ويلزم أيضا من وجوب استغناء الحوادث بكل منهما عن الآخر أن تكون الحوادث محتاجة لكل واحد منهما غنية عن كل واحد منهما وهو جمع بين متنافيين ، وهذا اللازم أقوى من الذي قبله لأن السابق قد يدعى فيه أنه من باب التمسك بعكس الدليل وان كنا نحن قد قررناه فيما سبق على وجه لا يرد عليه بخلاف هذا ( وقوله فان لم يجب اتفاقهما بل جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز وعاد الأول ) هذا هو النوع الثاني من نوعي الاتفاق وهو الاتفاق الجائر

منهما فهو تفسير للمعلل وعلة لعلته فقط كما هو ظاهر الشارح ( قوله فان قلت الخ ) وارد على ماهر من أن تعدد الاله مع الاتفاق يلزم عليه عدم تحقق وجوب الوجود لكل منهما لأنه يلزم من التعدد مع الاتفاق استغناء الحوادث عن كل واحد من الاثنين بخصوصه ، ويلزم من استغناء الحوادث عن كل واحد منهما بخصوصه عدم تحقق وجوب الوجود لكل منهما ( قوله وتماثلهما الخ ) في قوة الاستدراك : أي لكن تماثلهما في الألوهية يمنع من اختلافهما في الوجوب والجواز فيكونان جائزين لا واجبين للاستغناء عنهما ، لكن جواز الاله باطل لأن الاله لا يكون إلا واجب الوجود ( قوله قلت الخ ) حاصله أنه لو كان الفعل لا يوجد إلا بهما كان كل منهما جزء إله وهو باطل لما يلزم عليه من انقسام المعنى ، فثبت أن التعدد مع الاتفاق يوجب الجواز والجواز باطل فثبت أن الاله واحد ( قوله إلى غير ذلك ) كجزء الحياة ( قوله وإذا كان الخ ) تقوية لما بعده ( قوله ويلزم أيضا الخ ) أي كالزم من الاستغناء نفي وجوب الوجود ، وكان الأولى للشارح حذف لفظ وجوب ، لأن الاستغناء المذكور يلزمه المحال الآتي مطلقا كان الاستغناء واجبا أو جائزا ( قوله وهو ) أي ما ذكر من احتياجهما واستغنائهما ( قوله جمع بين متنافيين ) أي وهو مستحيل ، وقد يقال استحالة الجمع بين متنافيين مشروطة باتحاد الجهة ، وهي هنا غير متحدة لأن كون الحوادث محتاجة لكل واحد منهما مشروط بأن لا تستغنى لأحدهما ، وكونها غنية عن كل واحد منهما مشروط باستغناهما لأحدهما ( قوله من الذي قبله ) هو قوله : ويلزم أيضا في الاتفاق الواجب الخ ( قوله أنه من باب الخ ) أي والدليل لا يتمسك بعكسه ( قوله وان كنا الخ ) فيه أن قوله سابقا فلا يتحقق وجوب الوجود لكل واحد إن اعتبر أن يتحقق مأخوذ من تحقق اللازم بمعنى ثبت كما هو المناسب للسياق السابق لم يكن فيه زيادة على قولنا فلا يجب الوجود لكل واحد منهما لأن تحقق الشيء في نفسه هو وجوده ، وإن اعتبر أنه مأخوذ من تحققه المتعدي بمعنى علمه كان الكلام ظاهرا ولا يرد عليه شيء لكن يابأه السياق السابق ، ففي كلامه مؤاخذه على كل حال ( قوله لا يرد ) أي التمسك بعكس الدليل ، وهو أنه يلزم من عدمه عدم المدلول ( قوله بخلاف هذا ) أي اللازم الثاني فانه لا يمكن أن يدعى فيه أنه من باب التمسك بعكس الدليل ( قوله وقوله فان لم يجب الخ ) المناسب لقوله سابقا فيلزم في الاتفاق الواجب الخ أن يقول هنا : ويلزم في الاتفاق

فذكر في وجه بطلانه أنه يلزم فيه ما يلزم في الاختلاف من عجزها أو عجز أحدهما : يعنى مع سائر الاستحالات التى قدمنا ذكرها هناك ووجه ذلك ظاهر لأنه كلما كان الاتفاق جائزا كان الاختلاف جائزا لأن جواز أحد المتقابلين يستلزم جواز الآخر لكن التالى باطل لما تقدم من استحالة الاختلاف من أوجه ، فالقدم وهو كون الاتفاق جائزا محال وبعبارة أخرى أن تقول كلما جاز اتفاقهما جاز اختلافهما وكلما جاز اختلافهما جاز لزوم قبولهما العجز لأن الاختلاف ملزوم للعجز . فالقابل للاختلاف قابل للعجز ضرورة أن القابل للزوم الشيء قابل للزومه فينتج إذن كل ما جاز اتفاقهما لزم قبولهما العجز وهذا التقرير أنسب للفظ العقيدة .

( ص ) ويلزم أيضا في الاتفاق مطلقا العجز لأن الفعل الواحد يستحيل عليه الانقسام فيتألفان فيه ، فيلزم عجزهما أو عجز أحدهما كما في الاختلاف والعجز على الإله محال لأنه يضاد القدرة فإن كان قديما لزم استحالة عدمه ،

الجائز الخ ( قوله فذكر ) أى المؤلف ( قوله من عجز أحدهما ) أى إن تعطلت ارادته عن النفوذ وقوله : أو عجزهما : أى إذا تعطلت ارادتهما معا عن النفوذ : أى ومن الجمع بين المتنافيين إن نفذت ارادتهما معا ( قوله يعنى ) أى المصنف ، وفيه أن التعبير بالعناية إنما يرتكب فيما يدل عليه الكلام ولو بوجه ، وهذه المستحيلات الزائدة لا يشعر بها كلام المصنف أصلا ( قوله ووجه ذلك ) أى وجه كون الاتفاق الجائز يلزمه عجزهما أو عجز أحدهما اللازم ذلك لاختلافهما ( قوله لأن الخ ) من باب التنبية للاستدلال ، لأن الأمور الظاهرة لا يستدل عليها ( قوله من أوجه ) المناسب لكونه بصدد تقرير المآل أن لو قال لكن التالى باطل لاقتضائه قبولهما أو أحدهما العجز لأن المآل لم يذكر إلا وجهها واحدا ( قوله وبعبارة أخرى ) حاصلها استدلال على المطلوب بقياس اقترانى من الشكل الأول مركب من شرطيتين ( قوله كلما الخ ) لأن جواز أحد المتقابلين يستلزم جواز الآخر ( قوله لأن الاختلاف الخ ) دليل للكبرى ( قوله فالقابل الخ ) أى لأن القابل للملزم قابل للزوم ( قوله قابل للزومه ) الضمير عائد على ملزوم الشيء لا على الشيء ، وإلّا فسد المعنى ، وكان الأحسن من جهة الأسلوب أن يقول قابل لذلك الشيء وهو اللازم ( قوله فينتج ) أى ذلك القياس ( قوله أنسب الخ ) أى من حيث التعبير فيه بالقبول للعجز بخلاف العبارة الأولى فإنه عبر فيها بالعجز ( قوله ويلزم أيضا ) أى كما يلزم في الاختلاف ( قوله مطلقا ) أى سواء كان واجبا أو جائزا ( قوله لأن الفعل الخ ) هذا توجيه لشرطية محذوفة ، والأصل فلو حصل الاتفاق منهما كان الإله عاجزا لأن الفعل الخ ، وقوله : والعجز الخ إشارة الاستثنائية : أى لكن التالى وهو عجز الإله محال ، وقوله : لأنه يضاد القدرة : أى لأن العجز يضاد القدرة دليل الاستثنائية ( قوله لأن الفعل ) أى المفعول ( قوله يستحيل ) أى قد يستحيل ( قوله فيتألفان فيه ) أى يتنازعان في ذلك الفعل فكل واحد منهما يريد إيجاده وحده لأنه لا يقبل تعلق القدرين به والقرض أنهما متساويان ( قوله فيلزم عجزهما ) أى عند استمرار التنازع منهما ، وقوله ، أو عجز أحدهما : أى عند عدم استمراره بأن غلبت إحدى القدرتين الأخرى ( قوله كما في الاختلاف ) راجع لما قبله من التفريع : أى يلزم ما ذكر من العجزين كما يلزم ذلك من اختلافهما ( قوله فإن كان الخ )

فيجب أن لا يقدر هذا الإله على شيء دائما ، وإن كان حادثا فضده وهو القدرة قديمة فيستحيل عدمها فلا يوجد العجز ، وأيضا فيستحيل اتساف الإله بصفة حادثه .

(ش) يعني أنه يلزم في الاتفاق مطلقا : أى سواء قدر واجبا أو جائزا من التمانع : واجب للعجز ما يلزم في الاختلاف ، وذلك لأنهما قد ترجحه إرادتهما إلى ما لا يقبل الانقسام من عرض أو جوهر فرد فلا يمكن حينئذ أن تنفذ فيه الإرادة واحدة وقدرة واحدة ، ويجب عدم التنفيذ للإرادة الأخرى والقدرة الأخرى ، وإذا كان كذلك فمن لم تنفذ فيه إرادته ولا قدرته لزم عجزه فإن قرض أنه لم تنفذ فيه الإرادتان لزم عجز الاثنين ثم ذكر في العقيدة برهان استحالة العجز عن شيء الإله . وحاصله أن الإله لو اتصف بالعجز لكان ذلك العجز إما قديما أو حادثا ضرورة أن كل موجود منحصر في القسمين لكن كونه قديما محال لأنه يؤدي إلى استحالة اتساف الإله بالقدرة ، وقد عرفت وجوب كونه قادرا وذلك لأنه إن اتصف بها مع العجز لزم اجتماع الضدين وإن اتصف بها بعد عدم العجز لزم انعدام ما ثبت قدمه وكذلك أيضا كون العجز حادثا محال لأنه إذا كان حادثا فضده وهو القدرة قديمة ، فإن اتصف بالعجز مع وجود القدرة لزم اجتماع الضدين وإلا لزم عدم القديم كما سبق

أى وإنما كان عجز الإله محالا لعدم المضادة ، لأن العجز المضاد للقدرة إن كان إلح . ففسر كان عائد على العجز الذى هو اتصف في المقام ( قوله فيجب إلح ) أى لكن التالى باطل فبطل ما استلزمه وهو كون العجز قديما ( قوله فلا يوجد العجز ) أى وحينئذ ثبت الاستثنائية القائمة . فكن العجز على الإله محالا ، وإذا كان اللازم وهو العجز محالا كان ملزومه وهو اتفاق الاثنين محالا ( قوله وأيضا فيستحيل إلح ) هذا الدليل يختص بالعجز الحادث ، وتقريره أن تقول العجز الحادث صفة حادثه ، وكل صفة حادثه يستحيل اتساف إثباتها بها يفتج العجز الحادث يستحيل اتساف الباري به ( قوله من التمانع ) بيان مقدم لما ( قوله وذلك ) أى وبيان ذلك : أى كون اتفاقهما يلزمه التمانع ( قوله من عرض إلح ) فرض الشارح المثال في العرض والجوهر الفرد توضيحا ، وإلا فاللازم موجود حتى فيما ينقسم ، لأن القدرتين إذا توجهتا إليه فلا بد أن يتوجهتا إلى جزء منه لعموم تعلق كل منهما ، فيلزم فيه ما يلزم في الجوهر الفرد ، وأما تقدير اتسافيه بينهما واختصاص كل واحد بجهة ، فسيأتى جوابه في كلام المصنف ( قوله حينئذ ) أى حين إذ كان لا يقبل الانقسام ( قوله لزم عجزه ) أى فلا يكون إلها ، ويلزم أن لا يكون الآخر الذى نفذ تأثيره إلها أيضا للتماثل ( قوله وحاصله ) أى حاصل برهان استحالة العجز عليه تعالى المذكور في العقيدة ( قوله وذلك ) أى ما ذكر من أن كون العجز قديما يؤدي إلى استحالة اتساف الباري بالقدرة ( قوله لزم اجتماع الضدين ) أى وهو محال وحينئذ فلا يتأتى اتسافه بالقدرة معه ( قوله بها ) أى القدرة ( قوله انعدام ما ) أى العجز الذى ، وقوله : ثبت قدمه : أى فرضا ( قوله وكذلك أيضا إلح ) شروع في بيان بطلان الطرف الثانى ، والأولى حذف أيضا لاسهامه أن هذا دليل ثان لبطلان الطرف الأول ( قوله لأنه ) أى العجز ( قوله مع وجود القدرة ) أى التى هى ضده القديم ( قوله لزم اجتماع الضدين ) أى وهو محال فما استلزمه من اتسافه بالعجز الحادث مع وجود القدرة محال ( قوله وإلا ) أى وإن لم يتصف بالعجز مع وجود القدرة بل يتصف به



وأيضاً فاتصاف الآلهة بالعجز الحادث محال لما سبق من وجوب التقدم لجميع صفات ذاته واستحالة أن يتصف بصفة حادثة ، وأيضاً يستحيل أن يتصف الآلهة بالعجز مطلقاً لأنه في حق كل شيء نقص واتصاف الآلهة بالنقص محال عقلاً وقلاً ، واستدل إمام الحرمين وغيره على استحالة اتصاف الآلهة بالعجز بأنه لو كان عاجزاً لكان عاجزاً بعجز قديم : يعني لاستحالة اتصافه بالحوادث ، والعجز القديم محال لأنه يستدعي معجزاً عنه والمعجز عنه لا يمكن إلا تمكناً ولا يمكن في الأزل فلا عجز في الأزل . لئلا يقال ماذا كرموه لازم منكم في إثبات قدرة أو قاصرة أزلًا فإن إثبات القدرة يستدعي مقدور أو المقدور لا يكون إلا تمكناً ولا يمكن في الأزل ، فيلزم أن لا قدرة ولا قادر في الأزل . لا نأقول معنى القدرة صفة تأتي بها إيقاع الفعل ولا يلزم من الوصف بالقدرة وجود المقدور بها بل تأتي أن يفعل بها حيث يمكن الفعل والفعل أزلًا محال فثبت أن القدرة الأزلية متعلقة بصحة الفعل فيها لا يزال ، وأما العجز فمضاهي تندر ما يحاول إيجاده فلا يثبت بمعنى الصلاحية لأن الصالح لأن يعجز لا يكون عاجزاً في الحاضر بل قادراً فالعجز إذن لا يكون إلا بالفعل لا بالصلاحية .

(ص) فإن قلت : فلم لا يجوز أن ينقسم العالم بينهما قسمين فيكون أحدهما قادراً على أحد القسمين والاخر على الآخر فلا يلزم التمانع ، فالجواب أنه قد تقرر قبل استحالة التناهي في مقدورات الآلهة ومبادئه فيستحيل هذا الفرض الذي ذكر في السؤال ، وأيضاً فالقسمان إن كانا معاً في الجواهر لم من تعلق القدرة ببعضها تعلقها بالجميع

مع عدمها ( قوله وأيضاً الخ ) شروع في دليل يدل على استحالة اتصافه بالعجز مطلقاً قديماً كان أو حادثاً ( قوله يعني ) أي المستدل ، وقوله : لاستحالة اتصافه بالحوادث بيان للملازمة ( قوله والعجز القديم محال ) الواو للتعليل للاستثنائية المطوية ( قوله والمعجز عنه الخ ) لأن العجز ضد القدرة ، فهو منها في التعلق بالممكن لأنهما متواردان على محل واحد ( قوله ولا يلزم الخ ) تفريع فالأولى انتهاء ، وأراد بالوصف بالقدرة الاتصاف بها ( قوله بل الخ ) أي بل اللزوم من الوصف بالقدرة تأتي الخ ( قوله تأتي الخ ) مبني على أن القدرة لا تؤثر في الإعدام بل في الإيجاد فقط ( قوله متعلقة بصحة الفعل ) الأولى متعلقة بالفعل من جهة صحته لأنها ليست متعلقة بالصحة بل بالفعل ( قوله فمناه الخ ) فيه أن العجز وصف وجودي يضاد القدرة ، فالأولى أن يقول : فهو صفة وجودية تمنع إيجاد ما يحاول إيجاده . لكن قد يتجاوزون بإطلاق العجز على نفي القدرة ( قوله تندر الخ ) أي تندر إيجاد ما يحاول إيجاده لأن التندر متعلق بالإيجاد لا بالممكن ( قوله فلا يثبت ) أي العجز بمعنى الصلاحية : أي فلا يمكن أن يكون العجز حينئذ في الأزل ، إذ لو كان في الأزل لم يكن إلا بمعنى الصلاحية ، والعجز لا يكون بمعنى الصلاحية وإنما يكون بمعنى الحصول بالفعل ( قوله فلا يلزم التمانع ) أي المقتضى للعجز ، وحينئذ فالنظرية السابقة في الدليل القائلة لو وجد الاتفاق لزم التمانع ولو وجد التمانع لزم العجز متنوعة ( قوله قبل ) بالبناء على الضم : أي قبل هذا المبحث ( قوله استحالة التناهي الخ ) معنى كون المقدورات لا تنتهي أنها لا تقف على حد ، لأن الله قادر في هذه اللحظة وفيما بعدها إلى ما لا نهاية له ، والمراد بالتناهي عدم عموم تعلق القدرة والإرادة ( قوله هذا الفرض ) أي المفروض وهو انقسام العالم قسمين ( قوله وأيضاً الخ ) الزام آخر على طريق التسليم : أي تسليم انقسام العالم قسمين ( قوله بالجميع ) الأولى بالباقي

للتماثل فيلزم التماثل وان كان أحد القسمين الجوهر والآخر الأعراض فذلك لا يعقل إذ القدرة على إيجاد الجواهر لا تعقل بدون القدرة على أعراضها وكذلك العكس للتلازم الذي بينهما ثم ذلك لا يدفع التماثل أيضا عند ما يريد أحدهما أن يوجد الجواهر والآخر لا يريد أن يوجد عرضه .  
 (ش) هذا السؤال إيراد على الملازمة التي ذكرناها أولا وهي قولنا في العقيدة اذ لو كان معه ثان للزم عجزهما الخ ، ووجه الإيراد أن يقال لانسلم أنه يلزم من وجود إله ثان عجزهما أو عجز أحدهما لأن ذلك انما يلزم لو كان يجب أن تتعلق ارادة كل واحد منهما وقدرته بمراد الآخر ومقدوره ولم لا يجوز أن يكون أحدهما قسما للآخر بحيث ينقسم العالم بينهما قسمين كل واحد منفرد بقسم فلا تراحم بينهما ولا تماثل حتى يلزم عجزهما أو عجز أحدهما . أجاب في العقيدة بوجهين . الأول أن القسم محال لما عرفت من وجوب عموم تعلق ارادة الاله وقدرته فانن يجب تعلق ارادة كل منهما وقدرته بكل ممكن فيلزم التماثل كاسبق . الثاني أن أحد النوعين الذي تعلقت به ارادة أحدهما وقدرته إن كان مماثلا للنوع الآخر الذي هو مقدور الاله الثاني وحده كأن يكون النوعان معا من الجواهر لزم عموم قدرة كل واحد منهما وارادته للنوعين ضرورة أن القادر على أحد المتلين قادر على مثله وإن كان مخالفا له كأن يكون أحدهما جواهر والآخر أعراضا فهو محال من وجهين . أحدهما أن الجوهر والعرض لما لم يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر

( قوله للتماثل ) أي فإذا توجهت القدرة لطرف من الجواهر فلا تقف عليه ، بل تنتقل للطرف الثاني للتماثل بينهما ( قوله للتلازم ) أي العقلي الذي بينهما في الخارج ، وقد يقال إن الغرض اتفاق الالهي ، فإذا كان بينهما اتفاق تام ، وأنه متى أوجد أحدهما الجوهر أوجد الآخر العرض فلا مانع من اختصاص أحدهما بالجواهر والآخر بالأعرض والتلازم بينهما لا يفيد المدعى وهو منع اختصاص أحدهما بالجواهر والآخر بالأعرض اذ قد حصل التلازم مع الاتفاق التام . نعم التلازم العقلي بينهما يفيد المدعى ان كان اتفاقهما ممكنا لأن الممكن قد يتخلف ( قوله ثم ذلك ) أي كون التقسيم جاريا على أن أحد القسمين الجوهر والآخر الأعراض ، وهذا جواب بالتسليم . وحاصله أناسلم أن العالم يجوز انقسامه قسمين : الأول الجواهر والثاني الأعراض ، وأن قدرة كل واحد متعلقة بقسم دون تعلقها بالآخر ، لكن يجوز أن تنوجه قدرة أحدهما للجواهر والآخر يأتي التوجه للأعرض ، فيأتي التماثل اذ لا يوجد الجوهر بدون العرض ( قوله والآخر الخ ) جملة حالية ( قوله ووجه الإيراد ) ظاهره أنه ذكر الإيراد أولا ولم يبين وجهه وهذا وجهه وليس كذلك ، فالأولى أن يقول وتقرير الإيراد ( قوله قسما للآخر ) المشهور في إطلاق التقسيم هو الشيء الذي ينقسم اليه وإلى غيره شيء آخر كنوع الجنس ، وليس هذا مرادنا هنا ، بل المراد مجرد المقاسم مثل كون أحد الشريكين قسما في المال ، وهذا المعنى هو المعروف في اللغة ( قوله أن القسم ) أي قسم العالم ( قوله من الجواهر ) أي والأعراض تبع ويدخل بالكاف ما اذا كان النوعان من الأعراض ويلزمها الجواهر وما إذا كانا من المجردات ( قوله لزم عموم الخ ) أي وحيثئذ فيلزم التماثل ، وقد يقال ان هذا الثاني مبنى على التسليم وحيثئذ فلا ينظر فيه للعموم إذ لو نظرنا

استحال تصوّر القدرة على أحدهما بدون الآخر ثانيهما أن التماخ لا ينتق بذلك على تقدير تسليمه لأنه من الجائز أن يريد أحدهما وجود الجوهر والآخر يريد عدم العرض وبالعكس ونفوذ الارادتين مستحيل فيلزم هيجز أحدهما . قلت ويصح أن يجاب أيضا عن هذا الایراد بأن اختصاص أحد الالهيّن بنوع دون نظيره يلزم فيه التخصيص من غير محض إذليس اختصاص أحدهما بنوع بأولى من اختصاص الآخر به فإن فرض ثم محض لهما بما اختصا به لزم حدوثهما . فإن قلت لعل ذلك التخصيص باختيارهما . قلت لو كان باختيارهما لتأتى منهما حركة بأن يتصرف كل واحد منهما في مقدور الآخر ومراحده لكن التالى باطل لما يلزم عليه من التماخ فالمقدم وهو كون التخصيص باختيارهما باطل فتعين إذا أن يكون التخصيص اما من الغير فيلزم حدوثهما أولا فيلزم التخصيص من غير محض وكلا الأمرين محال ، واذا عرفت بطلان أن يكون معه جبلّ وعلا قسم عرفت بطلان ماذهب اليه الثنوية القائلون بالهين اثنين تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا وشبهتهم في ذلك أنهم قالوا انا وجدنا في الموجودات الممكنات خيرا ونظاما وفسادا واختلالا ووجه دلالة الفعل بالتضاد يدل على اختلاف الفاعل بالتضاد فدل على أن فاعل الخير غير فاعل الشر ، وقد سلك المعتزلة هذا المسلك حيث قالوا فاعل الخير يقال له خير وفاعل الشر يقال له شرير قالوا فالشر ليس من فعل الله تعالى . قال ابن التماساني : أجاب المتكلمون بأن الأفعال تنسب الى الله تعالى من حيث تجددها

للعوم لم يكن تسليم . وأجيب بأن العموم لازم انتهاء لأن التماثل يلزمه العموم لكن في الانتهاء ( قوله استحال الخ ) أراد بالتصوّر التصديق : أى استحال أن يصدق العقل بأن القدرة على أحدهما غير القدرة على الآخر ( قوله تسليمه ) أى تسليم أن توجد القدرة على أحدهما دون الآخر ( قوله قلت ويصح الخ ) هذا زائد على ما في المتن من الأجوبة ( قوله عن هذا الایراد ) أى قسم العالم قسمين الصادق بكون أحدهما الجواهر والآخر الأعراض ، وبكونهما من الجواهر والأعراض تبع ، وقوله : بنوع : أى قسم ، وقوله : دون نظيره الضمير عائد على أحد الالهيّن ( قوله لعل ذلك التخصيص ) أى تخصيص أحدهما بإيجاد الجواهر وتخصيص الآخر بإيجاد الأعراض ( قوله بأن يتصرف ) أى بأن يمكن أن يتصرف الخ وهذا تصوير للترك ، وعلى هذا فقوله بعد من التماخ : أى من امكانه لأنه المرتب على امكان التصرف ، وليس تصويرا لتأتى الترك ، لأن التأتى المذكور قد لا يكون معه تصرف لجواز الترك منهما معا لمقدور الآخر ( قوله أولا فيلزم الخ ) صادق بصورتين التخصيص من غير محض والتخصيص القهري ، والشارح التفت لا بطلان الأولى وسكت عن ابطال الثانية ( قوله الثنوية ) فرقة من المجوس ( قوله في ذلك ) أى القول ( قوله واختلالا ) عطف تفسير ( قوله ووجه الخ ) اضافة وجه لما بعده بيانية والباء في قوله : بالتضاد بمعنى على ، والمراد بالفعل المفعولات ( قوله فدل الخ ) لأن الخير والشر ضدان والشأن أن الفاعل إنما يفعل أحدهما الضدين ولا يفعلهما معا ( قوله هذا المسلك ) هو أن فاعل الخير غير فاعل الشر ( قوله ليس من فعل الله ) أى بل من فعل العبد فهو الذي يقال له شرير ( قوله أجاب المتكلمون ) أى عن شبهة الثنوية ويجوز ذلك الجواب ذيله على المعتزلة ( قوله من حيث تجددها ) أى وجودها

وافتيقارها إلى المخصص وذلك لا يختلف بكونها خيرا أو شرا فانهما اسمان إضافيان ليسا من صفات نفس الأفعال ، فان قتل الشخص المعين شيء واحد قد يكون شرا بالنسبة إلى أوليائه وخيرا بالنسبة إلى أعدائه ، وإذا تحقق أن الحسن والقبيح يرجعان إلى الشرع ، فمضى الحسن هو المقول فيه أفعلاه ، ومعنى القبيح هو المقول فيه لاتفعلاه وذلك لا يتحقق إلا بالنسبة إلى العباد فاذ أفعال كلها بالنسبة إلى الله تعالى حسنة إذ معنى الحسن ما لفعله أن يفعله وما لغيره أن يفعله على فاعله والأفعال كلها بالنسبة إلى الله تعالى كذلك لأن له تعالى أن يفعل كل ممكن وهو المتقرب عليه بكل حال . وأما قول المعتزلة فاعل الشر شرير فليس بالزم فإن أسماء الله توقيفية وله الأسماء الحسنى والصفات العليا فيقال يا خالق كل شيء

بعد عدم ذلك وظيفة القدرة ( قوله وافتقارها إلى المخصص ) أي الذي يخصها ببعض ما يجوز عليها وذلك من وظيفة الإرادة ( قوله وذلك ) أي ما ذكر من أن نسبتها : أي الأفعال إليه تعالى من الجهتين ( قوله لا يختلف إلخ ) أي لا يقتضي اختلافها بالخيرية والشرية بحيث يكون بعضها : أي الأفعال خيرا وبعضها شرا فأو بمعنى الواو وضمير كونها للأفعال ( قوله فتنهما ) أي الخيرية والشرية ( قوله ليس إلخ ) أي ليسا من صفات الأفعال النفسية المتصورة لها حتى تكون الأفعال متضادة بل من الأمور الإضافية فلا يكون بين الأفعال تضاد ، وحينئذ فلا يصح أن يقال إن اختلاف الأفعال بالتضاد يوجب اختلاف الفاعل ( قوله فإن قتل الشخص إلخ ) بين بهذا أن الخيرية والشرية ليستا صفى نفس ، لأن صفة النفس لا تختلف بالإضافة بل هي ما تقومت بها الماهية ( قوله وإذا تحقق ) أي من خارج لا عما تقتضيه ( قوله يرجعان إلى الشرع ) أي ولا تدخل للعقل فيهما ، لأن أفعال الله لا تنصف بالحسن والقبح بالنسبة للعقل ، لأن اسناد الأفعال لله من جهة الإيجاد والتخصيص ، وكل منهما لا يقال فيه إنه ملائم للطبع حتى يكون حسنا مقبلا ولا مافلا حتى يكون قبيحا عقلا ( قوله هو المقول فيه أفعلاه ) كالعلة والصوم ( قوله المقول فيه لاتفعلاه ) كالزنا وشرب الخمر والمواد لاتفعلاه : أي على وجه الجزم ، وأما المكروه فهو وإن كان يقال فيه لاتفعلاه لكن لا يقال فيه قبيح ( قوله وذلك لا يتحقق إلخ ) لأن الصيد هم الذين يقال لهم أفعلا أو لاتفعلا ( قوله فاذ أفعال إلخ ) علة لمخلوق تقديره لا بالنسبة إلى الله تعالى ( قوله حسنة ) أي لا بالحق المتقصد بل بمعنى آخر ، فالحسن له معنيان معنى يناسب الرب ، ومعنى يناسب الصيد ( قوله إذ معنى الحسن إلخ ) قياسه أن يقال في القبيح : هو ما ليس لفاعله أن يفعله ، وما ورد التمس على فاعله ( قوله ما لفعله أن يفعله ) دخل فيه المباح ( قوله بالنسبة إلى الله ) كذلك لأن للمولى فعلها ، ويستحق الثناء عليها حتى الكفر فيستحق عليه الثناء ، لأن جميع الموجودات ناطقة بأن الرب خلقها ، وهذا معنى ثنائها فقد صدق على الأفعال بالنسبة إليه تعالى أنها كلها حسنة ( قوله المتقرب ) بضم فسكون أو فتح فكسر ( قوله بكل حال ) الأولى بكل حال ( قوله وأما قول المعتزلة إلخ ) جواب عما يقال كيف يكون الباري خالقا لجميع الأفعال حتى الشرور ، مع أن خالق الشر يسمى شريرا كما قالت المعتزلة ، والمولى لا يسمى بذلك ( قوله شرير ) أي يسمى بذلك ( قوله توقيفية ) أي فلا نسيجه الإجماع به الشرع ووقفنا عليه وأشار بقوله له الأسماء الحسنى إلى المذهب الآخر وهو أن أسماءه غير توقيفية لكنها مقيدة بكونها لا تعلق به تعالى ( قوله والصفات العليا )

ولا يقال يا خالق القردة والخنزير .

(ص) ويصح اثبات هذا العقد وهو الوجدانية بالدليل السمي ، ومنعه بعض المحققين وهو رأي لأن ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها ولا أثر للدليل السمي في ثبوت الصانع ، فكذا ما يتوقف عليه والله أعلم .

(ش) اعلم أن عقود التوحيد على ثلاثة أقسام : الأول ما لا يصح الاستدلال عليه إلا بالدليل العقلي القطعي ، وهو كل ما يتوقف ثبوت المعجزة عليه ، وذلك كوجود الله تعالى وقدمه وبقائه وعلمه وقدرته وحجائه وإرادته ، إذ لو استدلت بالسمي على هذه الأمور لزم الدور . الثاني ما لا يصح الاستدلال عليه إلا بالسمي ، وهو كل ما يرجع إلى وقوع جائز : كالبعث وسؤال الملوك في القبر والصراف والميزان والثواب والعقاب والجنة والنار ورؤيته تعالى وغير ذلك مما لا يحصى كثرة

هذا مما انجر إليه الكلام والا فاصل الكلام في الأساء (قوله ولا يقال الخ) أي لعدم وروده ولما فيه من فوات الأدب وإن كان في الواقع أنه خالق لهما (قوله ويصح اثبات الخ) في هذا التعبير إشارة إلى أن الأصل في هذا العقد الدليل العقلي وأراد بالعقد المعتقد (قوله ومنعه) أي منع اثباته بالدليل السمي (قوله وهو) أي المنع (قوله رأي) أي معتقدي (قوله لأن الخ) سند للمنع (قوله لا يتحقق) أي لا يعلم ، وقوله : بدونها : أي الوجدانية لأنه لو كان معه ثاب للزم التمانع المقتضي للجهز وهو محال على الإله كما سر (قوله ولا أثر الخ) لأن الدليل المذكور يؤدي إلى الدور ، ويان ذلك أن ثبوت السمع ، وهو الكتاب والسنة متوقف على صدق الرسول وصدقه متوقف على المعجزة ، وهي فعل فلا تعقل بدون فاعل فهي متوقفة على ثبوت الصانع ، فلا تستدل على ثبوت الصانع بالسمع لكان متوقفاً على السمع ، والحال أن السمع متوقف على ثبوت الصانع فآل الأمر إلى أن ثبوت الصانع توقف على ثبوت الصانع وتوقف الشيء على نفسه دور محال (قوله فكذا الخ) أي فكذلك الوجدانية التي يتوقف ثبوت الصانع عليها لا أثر للدليل السمي فيها فالصلة جرت على غير من هي له (قوله عقود التوحيد) جمع عقد بمعنى معتقد وأراد بالتوحيد الفتن المعلوم الذي يبحث فيه عن المعتقدات ، فالعني أن المعتقدات التي يبحث عنها في علم التوحيد ثلاثة أقسام (قوله كل ما) أي كل معتقد (قوله إذ لو استدلت الخ) هذا سند لما ادعاه من أن الوجود ومأمعه لا يصح الاستدلال على ثبوتها إلا بالدليل السمي (قوله على هذه الأمور) مثلها ما دخل تحت الكاف كالتخالف للحوادث والقيام بالنفس (قوله لزم الدور) بيانه أنه لو استدلت على ثبوت شيء مما ذكر بالسمع لكان ثبوته متوقفاً على السمع ، والحال أن ثبوت السمع متوقف على ثبوت صدق الرسول وصدقه متوقف على المعجزة ، والمعجزة متوقفة على وجود الإله وقدرته وغير ذلك مما ذكر فآل الأمر إلى أن ثبوت ما ذكر متوقف على ما ذكر وهو دور (قوله كل ما) أي معتقد (قوله يرجع) من رجوع الجزئيات إلى كليها (قوله جائز) أي عقلاً (قوله كثرة)

لأن غاية ما يدرك العقل وحده من هذه الأمور جوازها أما وقوعها فلا طريق له الا السمع .  
 الثالث ما يصح الاستدلال عليه بالأمسين : أعني السمع والعقل بحيث يستقل كل واحد منهما  
 بالدلالة عليه وهو ما ليس بوقوع جائز ولا يتوقف ثبوت المعجزة عليه ، وذلك كاثبات سمعه تعالى  
 وبصره وكلامه وكجواز تلك الأمور التي أخبر الشرع بوقوعها . وقد اختلف في معرفة الوجدانية  
 فقيل هي من هذا القسم الثالث فيصح الاستناد فيها الى كل واحد من العقل والسمع بمعنى أن  
 كل واحد منهما على الانفراد يخرج من وصف التقليد ، وقيل بل هي من القسم الأول الذي  
 لا يصح الاستدلال عليه إلا بالعقل . والحاصل أنه لا خلاف في صحة الاستناد إلى العقل وحده في  
 عقد الوجدانية ، واختلف في صحة الاستناد فيها إلى السمع وحده ، فقيل نعم ، وقيل لا ، والأول  
 رأى الامامين امام الحرمين والامام الفخر . والثاني رأى بعض المحققين ، واليه ميل شرف الدين  
 ابن التلساني ، وهو الذي اخترت في هذه العقيدة لما سذكركه . قال في العالم : اعلم أن العلم بصحة  
 النبوة لا يتوقف على العلم بكون الاله واحدا فلا جرم أمكن اثبات الوجدانية بالهلالل السمعية ،  
 وإذا ثبت هذا : فنقول ان الكتب الالهية أطبقت على التوحيد ، فوجب أن يكون التوحيد حقا  
 قال ابن التلساني : يعني بالتوحيد اعتقاد الوحدة لله تعالى والافرار بها (وقوله الكتب الالهية)  
 يعني الكتب المنزلة التي جاءت بها الرسل ولا شك في اشتغالها

تميز (قوله لأن الخ) علة لقوله : ما لا يصح الاستدلال الخ (قوله بحيث الخ) وليس  
 المراد أن الاستدلال على هذا القسم لا يحصل إلا بمجموع الأمسين (قوله وهو ما ليس الخ) أي  
 وهو ما لا يكون من القسمين السابقين (قوله وذلك كاثبات سمعه الخ) مثال للواجب ، والمراد  
 بالاثبات الثبوت ، وبعد ثبوت السمع وما معه بالسمع ثبت لها القدم والبقاء والوحدة ونحو ذلك  
 بالعقل ، وقوله : وكجواز الخ مثال للجائز الذي لم يقع بالفعل (قوله تلك الأمور) أي الحشر  
 والنشر وما معها (قوله التي الخ) فقد أخبر الشرع بأنها مستقم ، وهذا يستلزم الاخبار بجوازها  
 لأن الوقوع يستلزم الجواز ، فهذه الأمور لها جهتان جهة وقوعها ، وهذه لم تعلم إلا من السمع  
 وجهة جوازها ، وهذه تعلم من العقل ومن السمع (قوله في معرفة الوجدانية) فيه أن المعتقد  
 الوجدانية دين المعرفة والخلاف فيها لا في المعرفة ، فالأولى اسقاط معرفة إلا أن تجعل الاضافة  
 من اضافة الصفة للموصوف : أي الوجدانية المعروفة (قوله من وصف التقليد) الاضافة  
 للبيان : أي يخرج من ذلك إلى العلم (قوله فيها) أي في عقد الوجدانية وأنت الضمير ، لأن  
 المضاف اكتسب التأنيث من المضاف اليه أو لمراعاة المعنى ، لأن العقد مصدوقه الوجدانية  
 لأن الاضافة للبيان (قوله قال) أي الفخر (قوله بصحة) أي ثبوت (قوله لا يتوقف الخ) فتعلم  
 ان هذا نبي الله بمجرد ظهور المعجزة على يديه ، وان لم تعلم انفراده بالوجدانية (قوله فلا جرم)  
 أي حقا وهو في الأصل بمعنى لافرار (قوله على التوحيد) أي على كون الاله واحدا لا على  
 وجوب اعتقاد الوحدة كما فهم ابن التلساني (قوله فوجب الخ) في الكلام حذف ، والأصل  
 والكتب الالهية حتى فوجب أن يكون التوحيد : أي كون الاله واحدا حقا (قوله يعني) أي  
 الفخر (قوله اعتقاد الوجدانية) المتبادر أن معنى التوحيد كون الاله واحدا (قوله والافرار بها)

على ذلك . قال الله تعالى - واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون - والمراد بسؤال الرسل سؤال أتباعهم العالمين بذلك الموثوق بنقلهم ، وقال - وما أرسلنا من قبلك من رسول الا يرسل اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون - فالأخبار من الرسل بأثبات الوجدانية لله تعالى ثابت جزما ، والبحث في امكان الاستدلال به على منكر الوجدانية ، وقد احتج على ذلك : يعنى الفخر بأن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بذلك ، وتقريره أن يقال اذا حدث حادث ما واستحال وجوده بدون استعداده الى واجب بذاته حتى بذاته عالم قادر صمد ، فقد أثبت وجوده فاذا أظهر الرسول معجزة على أنه رسول وأثبت صدقه بتصديقه له فقد ثبت صدقه ، فاذا أخبر بأنه لا اله غيره ولا خالق سواه فقد ثبتت الوجدانية ، وهذه المقالة تنقل عن أبي هاشم ويرد عليها أننا لانسلم أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على ذلك ، ويانه أن القائل بأنه رسول اذا ادعى الرسالة وأقام الخارق على صدقه ، فلا يدل وجرد الخارق ما لم يتحقق أن هذا الفعل الذى جاء به لا يقدر عليه غير مرسله ليكون فعله مطابقا لتحديه ، وسؤاله نازلا منزلة قوله صدقت فان لم يكن لنا علم بنفى فاعلية غيره

قبل شرط في صحة الايمان ، وقبل شرط في اجراء الأحكام الدينوية وهو المعتمد ( قوله على ذلك ) أى على التوحيد ( قوله قال الله تعالى ) أى في القرآن ، وان كانت الكتب تشمل غيره لكن لا يعرف إلا هو ( قوله سؤال أتباعهم ) لانقراض الرسل قبل وجوده ثم ان سؤال الاتباع يتيسر في اتباع موسى وعيسى لعدم انقراضهم لا في اتباع غيرهما لانقراضهم قبل وجوده صلى الله عليه وسلم ( قوله بأثبات ) أى ثبوت ( قوله والبحث ) أى بحث العلماء وتزاعهم ( قوله في امكان الخ ) أى وعدم امكانه ( قوله به ) أى بإخبار الرسل ( قوله وقد احتج الخ ) من كلام ابن التلساني ( قوله على ذلك ) أى امكان الاستدلال على الوجدانية بالدليل السمعي ( قوله بصحة النبوة ) أى ثبوتها ( قوله بذلك ) أى بكون الاله واحدا ( قوله حدث حادث ) أى وجد أى حادث كان ( قوله واستحال وجوده ) أى الحادث جملة حالية ( قوله فقد أثبت وجوده ) أى فقد أفاد حدوث ذلك الحادث وجود الواجب لذاته الخى العالم الخ لاستحالة وجوده بنفسه ( قوله على أنه رسول ) أى رسول ذلك الموصوف بالصفات المذكورة ( قوله وأثبت ) أى ذلك الرسول ( قوله صدقه ) أى صدق نفسه ( قوله بتصديقه له ) أى بتصدق ذلك الواجب الموصوف بالصفات المذكورة لذلك الرسول ( قوله فقد ثبت صدقه ) أى صدق ذلك الرسول من غير أن يتوقف على العلم بكون الاله واحدا ( قوله فاذا أخبر ) أى الرسول ( قوله وهذه المقالة ) هى أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بكون الاله واحدا ( قوله تنقل ) عبر بالمضارع لحكاية الحال الماضية ( قوله ويرد عليها ) أى على هذه المقالة ( قوله على ذلك ) أى كون الاله واحدا ( قوله ما لم يتحقق ) ما مصدرية ظرفية ( قوله ليكون الخ ) علة للنفي وهو يتحقق ( قوله فعله ) أى فعل مرسله ( قوله لتحديه ) أى دعواه الرسالة بأن يقول أنا رسول الله أو أنا رسول من أوجد هذا الحادث أرسلنى إليكم ( قوله وسؤاله ) أى مسئوله ( قوله مطابقا ) خبر يكون ، وقوله : نازلا خبر بعد خبر : أى ويكون فعل مرسله نازلا منزلة قوله صدقت

فلانعلم أنه فعله ولا يتم ذلك الا بعد اثبات أن هذا الخارق كاحياء الموتى مثلا لا يفعله غير الله تعالى عز وجل وذلك يتوقف على اثبات الوجدانية ، نعم آى القرآن مرشدة الى وجه الاستدلال العقلى على الوجدانية كقوله - لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا - وقال تعالى - إذا ذهب كل - إله بما خلق ولعل بعضهم على بعض - فالآية الأولى كاشفة لوجه الاستدلال على ابطال إلهين على القدرة والارادة والعلم ، وسائر الصفات لما يقضى إليه من الفساد والتمايع المانع من وقوع الممكنات ، والآية الأخرى مرشدة الى ابطال قول من يدعى فاعلين يقدر كل واحد منهما على غير ما يقدر عليه الآخر كما قال الشنوية بتمييز فاعل الخير عن فاعل الشر ، فان كل واحد منهما يذهب بما خلق ، ويلزم علو كل واحد منهما على الآخر للاستغناء عنه بما يفعله الآخر فيكون عاليا عليه بذلك والاله يعلو ولا يعلى عليه ، قبل ولا يعرف أحد من العقلاء بثبت فاعلين على النعت الأول ، بل كل - من أثبت فاعلا غير الله عز وجل لم يثبت له عموم تأثير انتهى كلام ابن التلمسانى ، فانت ترى كيف مال إلى عدم الاكتفاء بالسمع في معرفة الوجدانية

باعتدى في دعواك أنك رسولى ( قوله فلا نعلم أنه ) أى ذلك الخارق فعله : أى فعل مرسله لجواز أن يكون فعله غيره فلا يكون الرسول صادقا في دعواه أنه رسول الله أو رسول من خلق ذلك الحادث ( قوله ولا يتم ذلك ) أى أنه فعله : أى العلم بأنه فعله ( قوله اثبات ) أى ثبوت ( قوله وذلك ) أى ثبوت أن هذا الخارق لا يفعله إلا الله ( قوله يتوقف الخ ) أى فآلى الأمر الى أن ثبوت النبوة متوقف على الوجدانية وهو المطلوب ( قوله نعم الخ ) دفع لما يتوهم من أن آى القرآن كما لا يستدل بها لارتشاد ( قوله الى وجه الاستدلال العقلى ) المراد بالوجه الكيفية لا وجه الدليل وهو الحد الذى ينتقل منه الذهن الى المطلوب ( قوله لفسدتا ) أى لم توجدا لحصول التمايع لكن التالى باطل فبطل المقدم فالآية أفادت كيفية الاستدلال بأن تأتى بمقدمة شرطية وتستثنى التالى فيبطل المقدم فيثبت تقيضه ( قوله إذا ذهب الخ ) يعنى لو كان معه إله لتوجه كل واحد الى مخلوقه يدافع عنه الغير كما هو عادة ملوك الدنيا ولعلى بعضهم على بعض لكن التالى باطل فبطل المقدم ( قوله فالآية الأولى الخ ) بيان لكثرة تعداد الآى فى المقام والاقصر على الآيتين واللام فى لوجه للتنقية ( قوله على إبطال إلهين ) أى على إبطال ثبوت إلهين ( قوله لما ) اللام بمعنى الهاء متعلقة بالاستدلال ( قوله يفضى ) أى ثبوت الإلهين ( قوله والتمايع ) عطف سبب ( قوله كما ) ما مصدرية ( قوله فان كل واحد الخ ) مرتبط بأبطال ( قوله ويلزم الخ ) فيه أن التمايع لازم أيضا كما هو ظاهر الآية ( قوله على الآخر ) هو المستعلى عليه ( قوله بما يفعله الآخر ) هو المستعلى ( قوله فيكون ) أى الآخر المستعلى ، وقوله : عاليا عليه : أى على الآخر المستعلى عليه ، وقوله : بذلك : أى بما يفعله ذلك الآخر المستعلى ( قوله والاله يعلو الخ ) فى قوة قولنا : لكن التالى باطل لأن الاله الخ ( قوله على النعت الأول ) أى من كون كل منهما عام القدرة والعلم وسائر الصفات ( قوله فانت ترى ) أى تراه : أى ابن التلمسانى ( قوله كيف مال الخ ) أى حيث قال : ويرد على تلك المقالة أننا لانسلم أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بكون الاله واحدا ( قوله فى معرفة الوجدانية ) أى فى الوجدانية المعروفة



بما أورده من الحجة على ذلك ، والى قريب منها أشرت في العقيدة بقولي : لأن ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها الخ : يعني أن ثبوت الصانع على سبيل التعيين لفعل من الأفعال لا يتحقق بدون الوحدانية ، إذ على تقدير عدمها لا يدري في كل فعل من فعله ، ومن جهة ذلك الخارق الذي ظهر على أيدي الرسل فإنه لا يدري على تقدير عدم معرفة الوحدانية من المرسل الذي خلق ذلك الخارق على يد الرسول ليصدق به ، فصار ثبوت الصانع المرسل مجهولا فكيف يعرف من هو رسوله ، وقد عرفت أن الرسول لم يعرف إلا من قبل مرسله المعلوم بخلق أفعال على صفة مخصوصة تدل على ذلك ، فإذا كان المرسل مجهولا إنما يعرف من قبل الرسول لزم الدور ضرورة ، وقد اعترض بعض المعاصرين في شرح له على العقيدة المنسوبة لابن الحاجب هذه الحجة التي اعتمدها شرف الدين بن التماساني ، وأشرنا إليه في عقيدتنا بما نضاه بعد إيراد حكاية شرف الدين قد يقال في جوابه ان دلالة الخارق على صدق من تحدى به عقلية

( قوله بما أورده من الحجة على ذلك ) أى على عدم الكفاية وتلك الحجة هي قوله فيما تقدم وبيانه أن القائل الخ . وحاصلها أنه لا يتأتى أن يعلم أحد الوحدانية من النبوة لأن ثبوت النبوة متوقف على ثبوت الوحدانية فلا استدلال على الوحدانية بالنبوة : أى بخبر النبي لزم الدور وهو محال فلا يكون دليل الوحدانية إلا عقليا . وحاصل كلام المصنف في العقيدة أنه لا يصح الاستدلال على الوحدانية بالسمع ، لأن ثبوت النبوة متوقف على الوحدانية ، فلا استدلال على الوحدانية بالسمع لزم الدور فعلمت أن ثبوت النبوة متوقف على الوحدانية بدون واسطة على كلام ابن التماساني وبواسطة على كلام المصنف ، وإلى ذلك أشار الشارح بقوله وإلى قريب منه أشرت الخ ( قوله لفعل ) متعلق بالصانع ، وقوله : على سبيل متعلق بثبوت ( قوله عدمها ) أى الوحدانية ( قوله ومن جهة ذلك ) أى من جهة كل فعل ( قوله فكيف الخ ) استفهام إنكارى : أى فلا يعرف من ذلك الخارق رسول ذلك المرسل المجهول فقد تبين بهذا أن ثبوت النبوة يتوقف على ثبوت الصانع على سبيل التعيين وهو يتوقف على الوحدانية ، وحينئذ فلا استدلال على الوحدانية بالسمع لجاء الدور لتوقف الوحدانية على ثبوت النبوة ، والحال أن ثبوت النبوة متوقف على الوحدانية فلزم أن الوحدانية متوقفة على نفسها ( قوله من المرسل ) مفعول لا يدري وكان الأولى أن يقول من الخالق لذلك الخارق الذي ظهر على يد الرسول هل هو المرسل له أو غيره لأن المترتب على عدم البراهنة من فعل لا من المرسل ( قوله وقد عرفت الخ ) كلام مستأنف أتى به ليتوصل إلى إلزام الدور على الاستدلال بالسمع على الوحدانية وكأنه قال ومن المعلوم أن الرسول لا يعرف إلا من جهة مرسله فلا علم مرسله منه لجاء الدور ( قوله مرسله المعلوم ) أى المعلوم من أى حالة كانت وبأى أمر كان ( قوله بخلق أفعال ) الباء للسببية متعلقة بقوله يعرف ، والمراد بالأفعال الخوارق والمعجزات ( قوله على صفة مخصوصة ) نعت أول لأفعال وجملة تدل على ذلك : أى على معرفة الرسول نعت ثان لأفعال ( قوله وقد اعترض الخ ) أراد ببعض المعاصرين ابن زكري ( قوله بما نضاه ) متعلق بقوله اعترض ( قوله في جوابه ) أتى في جواب إيراد شرف الدين على الفخر نظرا لقوله فلا يدل وجود الخارق ما لم يتحقق الخ فان محمله

على أحد القولين ، وإذا كانت عقلية فلا يصح تخلف المدلول عنها والا انقلب الدليل شبهة أو نقول سلمنا توقفه على ثبوت الوجدانية ، لكن لم لا يكون ظهور الخارق دليلا على الصدق وعلى ثبوت الوجدانية معا ، فالدور اللازم غير ممتنع لأنه دور معية ، والبرهان انما قام على استعالة دور التقدم انتهى . قلت ولا يخفى ضعف جوابيه معا في غاية . أما الأول وهو التمسك بقول الأستاذ في أن دلالة المعجزة عقلية فلا يتم له ذلك إلا لو لم يكن الخارق فعلا لله تعالى ركننا من الدليل . أما إذا كان ركنافيه ، وهو لا يتحقق الإيعرفة الوجدانية لم يصح ما ذكر ، وظاهر أنه ركن على كل قول في وجه دلالة المعجزة إذ معنى كون دلالتها عقلية عند من قال به أن خلق الله تعالى الخارق على وفق دعواه وتحديه مع العجز عن معارضته ، وتخصيصه بذلك يدل

أنه لو استدل بالسمع على الوجدانية للزم الدور ( قوله على أحد القولين ) بل الأقوال والثاني أنها وضعية ، والثالث أنها عادية ويمكن أنه جعلها قولين لرجوع الوضعية للعقلية ( قوله تخلف المدلول ) أي صدق الرسول ( قوله عنها ) أي الدلالة ( قوله وإلا الخ ) أي وإلا بأن صح التخلف لزم الخ ، وبيان الملازمة أن الشبهة ما شتبه على الناظر واعتقده دليلا وليس بدليل وهذا كذلك والتالي باطل لما يلزم عليه من قلب الحقائق فالقائم مثله ( قوله توقعه ) أي توقف صدق الرسول على ثبوت الوجدانية ( قوله اللازم ) أي للاستدلال على ثبوت الوجدانية بالسمع ( قوله لأنه دور معية ) دور المعية هو توقف وجود كل من الأمرين في الخارج على مصاحبة الآخر كما في الجوهر والعرض أو في الذهن كالأبوة والبنوة وكالعلم بالوجدانية والصدق في مقامنا . ودور التقدم هو توقف كل من الأمرين في تحققه على تقدم الآخر عليه في الخارج أو في الذهن كأن يكون كل منهما علة الآخر معا لولا له أو مؤثرا في الآخر أثر له وهذا هو الحال لاستدعائه تقدم الشيء على نفسه ( قوله ولا يخفى الخ ) أطلق الضعف على الفساد تحسينا للعبارة ، والدليل على ذلك قوله في غاية : أي حال كون ضعفهما في غاية الضعف ( قوله وهو التمسك ) أي ذو التمسك لأن الأول هو قوله قبل قد يقال في جوابه أن دلالة الخارق الخ ، وهذا غير التمسك المذكور ( قوله الأستاذ ) أي أبي اسحاق ( قوله في ) بمعنى من بيان لقوله الأستاذ ( قوله فلا يتم له ذلك ) أي الأول ، وقوله : ذلك فاعل يتم وهو اظهار في محل الاضمار من غير مقتض ( قوله الخارق ) هو المعجزة ( قوله ركننا من الدليل ) أي من المعجزة الدالة على الصدق ( قوله كان ) أي كون الخارق فعلا لله ( قوله فيه ) أي الدليل ( قوله وهو ) أي والحال أن كون الخارق فعلا لله دون غيره ( قوله لم يصح ما ذكر ) أي ذلك المحجب في جوابه من أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بالوجدانية فظهر ما قاله ابن التلمساني من أن العلم بصحة النبوة متوقف على العلم بالوجدانية ( قوله في وجه دلالة المعجزة ) إضافة وجه للبيان ( قوله إذ معنى الخ ) دليل لما ادعاه من أن كون الخارق فعلا لله ركن من المعجزة على كل قول من الأقوال الثلاثة في دلالة المعجزة على الصدق لكن هذا الدليل إنما يثبت الركنية على القول بأن الدلالة عقلية فهو أخص من المدعى ( قوله على وفق دعواه ) أي أنه رسول ( قوله وتحديه ) عطف مرادف ( قوله وتخصيصه ) عطف على العجز وهو يرجع له في المعنى أو عطف سبب ،

على إرادة الله تعالى لتصديقه كما يدل اختصاص الفعل بالوقت المعين والمحل على إرادته تعالى لذلك بالضرورة هكذا قرره الأئمة رضي الله عنهم على ما يأتي فيه من البحث في موضعه إن شاء الله تعالى ، فأنت ترى كيف جعلوا خلق الله تعالى للفعل جزءاً من الدليل ، وذلك لا يتم إلا بمعرفة الوجدانية له جل وعلا ، ونفي أن يكون له شريك في ملكه وهو ظاهر لأنه لو جوز أن ثم من يشاركه تعالى في اختراع الكائنات لم يتحقق كون الخارق فعلة تعالى حتى يدلنا أنه تعالى أراد بإيجاده تصديق نبيه ، ولهذا قال الامام الفخر في المعالم : ان المنكرين للنسبة طعنوا في المعجزة من ثلاثة أوجه . أحدها : قالوا لم قلتم ان هذه المعجزات فعل الله تعالى وخلقها ، فانظر الى الطعن بهذا الوجه كيف هو صريح في أن كون الخارق فعلاً لله تعالى عز وجل ركن في دلالة المعجزة وإثباته متوقف

وقوله : بذلك : أي بخلق الخارق على وفق دعواه (قوله على إرادة الله) المقام للاضمار (قوله كما يدل الخ) تنظير لما قبله للايضاح (قوله لتصديقه) اللام للتقوية (قوله والمحل) أي المعين (قوله لذلك) أي اختصاص الفعل الخ (قوله بالضرورة) أي وجوباً فهو بيان لكيفية النسبة ، وليس المراد بها البدهة لأن دلالة العقل على إرادة الله له نظرية . (قوله قرره) أي قرر كون دلالة المعجزة على الصدق عقلية (قوله على ما يأتي الخ) سوق الاستدراك على هذا الأسلوب يومهم أنه صلة لما قبله وأن المعنى تقريراً جارياً على ما يأتي الخ ولا معنى له ، فالمناسب أن لو قال على أن فيه بحثاً يأتي في موضعه (قوله فيه) أي في قول هذا القائل ان خلق الله الخارق الخ يدل على إرادة الله لتصديقه ، وقوله : من البحث : أي بأن يقال ان خلق الله للخارق إنما يدل على أن الله أراده ، وأما التصديق فلا دلالة له عليه (قوله جعلوا) أي الأئمة (قوله للفعل) أي الخارق (قوله من الدليل) أي من المعجزة الدالة على الصدق (قوله وذلك) أي كون الفعل الخارق مخلوقاً لله دون غيره (قوله بمعرفة الوجدانية) أي بالوجدانية المعروفة (قوله وهو) أي مضمون قوله وذلك لا يتم إلا بالوجدانية (قوله ولهذا الخ) الإشارة راجعة لقوله وظاهر أنه ركن الخ : أي ولأجل ما تقدم من أن كون الخارق فعلاً لله ركن على كل قول قال الخ فهو دليل ثان لما ادعاه ، وقوله : بعد وقد صرح المقترح الخ ثالث فأدلى أن يقول ولقول الامام الخ ولتصریح المقترح الخ وهذان الدليلان يأتیان على كل الأقوال . أما الأول : أعني قوله إذ معنى كون دلالتها الخ ، فعلى أن دلالة المعجزة على الصدق عقلية كما سبق (قوله ان المنكرين للنسبة) أي على كل حال فلا يقولون بدلالة المعجزة على صدق الرسول لاعقلاً ولاعادة ولاوضعا (قوله لم قلتم ان هذه المعجزة فعل الله) أي دون غيره فهذا اعتراف منهم بأن أهل السنة يقولون ان المعجزة فعل الله ، وأما كون دلالتها على الصدق عقلية أووضعية أوعادية فهو شيء آخر فهو صادق على الأقوال الثلاثة ثم إنه يلزم من كونها فعل الله أن يكون ذلك ركناً من أركانها فظهر قول الشارح بعد فانظر الخ (قوله ركن في دلالة المعجزة) أي لأن للمعجزة لا تدل إلا إذا وجدت ولا توجد وتحقق إلا إذا كانت فعلاً لله خارقاً مقارناً للتحقق فيكون الخارق فعلاً لله يصح اعتباره ركناً في المعجزة وركناً في دلالتها لكن المناسب هنا حذف دلالة لأن السياق في اعتباره ركناً في المعجزة (قوله وإثباته)

على معرفة الوجدانية فوجب توقف معرفة النبوة على الوجدانية ضرورة توقفها على دلالة المعجزة المتوقفة عليها ، وقد صرح المقترح في شرح الارشاد بأن كون الفعل مخلوقا لله تعالى ركن في المعجزة لأنه قال في فصل النبوة وما أتى أحد من منكري النبوة في جحد دلالة المعجزة الامن قبل وجه الجهل بأركانها ، فقد يجهل أن الخارق للعادة فعل الله تعالى ، ثم قال : وقد يعتقد أنه ليس خارقا للعادة ، وأنه مما يجوز التوصل اليه بالخيال والنوص في العلوم ، فأما من سلك هذا المسلك الحق ، وعرف أن الذي وقع به التحدى فعل الله تعالى وهو عالم بدعوى التحدى ، وأنه لا يتوصل اليه بالخيال ، وأنه خارق للعادة فعلم الله تعالى على وفق دعوى النبي إجابة له لم يسترب في حصول العلم ، ولا يختص ذلك بصورة ولا يفتر في دلالة الى مثال يضرب في الشاهد انتهى . وبالجملة فثار الغلط في جواب صاحبنا عن إيراد شرف الدين جعل بعض الدليل على الانفراد دليلا مستقلا وأما جوابه الثاني ففسد من أربعة أوجه . الأول أن دعواه كون الخارق بدلا على ثبوت الوجدانية غير صحيح ،

أى اثبات كون الخارق فعلا لله ( قوله على معرفة الوجدانية ) أى على العلم بها ( قوله فوجب الخ ) أى وإذا توقفت معرفة النبوة على الوجدانية صح مقاله ابن التلمساني من أن صحة النبوة متوقفة على الوجدانية وبطل مقاله بعض المعاصرين من أن صحة النبوة لا تتوقف على الوجدانية ( قوله على الوجدانية ) الأولى أن يزيد معرفة هنا أو يحذفها من النبوة ( قوله توقفها ) أى النبوة ( قوله المتوقفة ) أى هي : أى دلالة المعجزة ( قوله عليها ) أى الوجدانية ( قوله الارشاد ) لآمام الحرمين ( قوله ركن في المعجزة ) أى على كل قول ( قوله لأنه قال ) الأولى فقال إذ لا وجه للتعليل ( قوله ما أتى أحد ) أى ما وصل أحد إلى هذا الانكار ( قوله في جحد الخ ) في معنى بآه السببية متعلقة بمنكري النبوة وضمير أركانها للمعجزة ( قوله فقد يجهل الخ ) تفريع على الجهل بأركانها أو تعليل ( قوله ثم قال ) أى المقترح ( قوله أنه ) أى الخارق للعادة ( قوله وأنه ) أى ما وقع به التحدى ( قوله والنوص ) الواو بمعنى أو ( قوله وعرف الخ ) تفسير لسلك مسلك الحق ( قوله وهو ) أى الله تعالى ( قوله وأنه ) أى ما وقع به التحدى وكذا قوله : وأنه خارق للعادة ( قوله لم يسترب الخ ) أى لم يشك في حصول العلم له بالنبوة : أى لم يشك في أنه حصل له تصديق ذلك الرسول في دعواه الرسالة ، وهذا جواب آتيا ، فالأولى قرنه بالفاء ( قوله ذلك ) أى الخارق ( قوله بصورة ) أى بخارق معين ( قوله ولا يفتر ) أى ذلك الخارق الموصوف بما تقدم لأن دلالة على صدق الرسول ضرورية ( قوله في دلالة ) أى على صدق الرسول ( قوله إلى مثال يضرب في الشاهد ) كمن يدعى أنه رسول ملك إلى جماعة يأمرهم بأمر ، ويستدل على صدقه في ذلك بقيام الملك أو قعوده فيفعل الملك ذلك ، فمن شاهد الملك يفعل هذا الفعل يقع في قلبه صدق مدعى أنه رسوله ( قوله صاحبنا ) أى ابن ذكوى ( قوله جعل بعض الدليل ) أى وهو ما عدا كون المعجزة فعلا لله ، لجعل المعجزة الأخر الخارق للعادة المقارن لدعوى التحدى ، ولم يضم لذلك كون ذلك فعلا لله دون غيره وهذا غلط ( قوله وأما جوابه الثاني ) وهو قوله : سلطنا توقفه على ثبوت الوجدانية الخ ( قوله غير صحيح ) المناسب

بل الذي يدل عليه التمانع الملزوم لعجز الالهين أو أحدهما وغاية ما يحاول فيه أن يقال التمانع لازم لتعدد الآلهة وعجز الالهين لازم للتمانع إذ عجز أحدهما يوجب عجز الآخر لتمانعهما ، ثم يلزم من عجز الاله عدم وقوع هذا الخارق لاستحالة أن يفعل من ليس بقادر على الفعل ، وقد عرفت أن لازم اللازم لازم ، فاذن كلما تعدد الاله لم أن لا يقع هذا الخارق بل ولا غيره من سائر الحوادث لكن التالي باطل بمشاهدة وقوع هذا الخارق ، فالقسم وهو تعدد الاله باطل فالخارق على هذا إنما يستدل به على إحدى مقدمتي الوجدانية وهي الاستثنائية لأنه دليل على الوجدانية مستقل . الثاني موافقته على أن دليل الوجدانية والصدق معا الخارق تسليم منه أن دليل الوجدانية عقلي إذ ليست دلالة الخارق عليها صحيحة بالقطع ، كيف وهو في محاولة تصحيح الاستدلال عليها بالسمع فصار في هذا الجواب نظير من اعتقد أنه ينفي شيئا وهو في الحقيقة يهدمه . الثالث قوله ان ظهور الخارق يدل على الصدق وعلى ثبوت الوجدانية معا إن أراد أنه يدل عليهما من وجه واحد

غير صحيحة إلا أن يجعل صفة لموصوف محذوف : أي أصح غير صحيح ( قوله بل الذي يدل عليه ) أي على ثبوت الوجدانية ( قوله التمانع ) أي لا ظهور الخارق على يد المتحدي كما قال ابن ذكرى ( قوله وغاية ما يحاول فيه ) أي في الخارق بالنظر لدلالته على الوجدانية ، فالضمير في فيه راجع للخارق المفهوم من الكلام ( قوله أن يقال الخ ) تقريره أن تقول تعدد الاله يلزمه التمانع والتمانع يلزمه عجز الالهين وعجزهما يلزمه عدم وجود الخارق ، ومعلوم أن لازم اللازم لشيء لازم لذلك الشيء . وحينئذ فكما تعدد الاله لم يوجب خارق ، لكن التالي باطل لوجود الخارق بالمشاهدة فبطل المقدم وهو تعدد الاله فثبت تقيضه وهو وحدته وهو المطلوب ( قوله إذ عجز أحدهما الخ ) سند للمقدمة الثانية وهي وعجز الالهين لازم للتمانع ، وهو جواب عما يقال يمكن أنه عند التمانع ينفذ مراد أحدهما دون الآخر واللازم للتمانع إنما هو عجزهما أو عجز أحدهما ، فكيف يقول وعجز الالهين لازم للتمانع ( قوله أن لازم الخ ) أي أن لازم اللازم لشيء لازم لذلك الشيء . ( قوله فاذن كلما الخ ) أي فإذا عرفت ذلك كان الاستدلال بالخارق على الوجدانية أن يقال كلما تعدد الاله الخ ( قوله بمشاهدة الخ ) هذا محل الشاهد فإنه قد أخذ وقوع الخارق دليلا لأحد مقدمتي دليل الوجدانية وهي الاستثنائية ولم يؤخذ دليلا مستقلا كما قال ابن ذكرى ( قوله فالخارق ) أي فوجوده ووقوعه ( قوله مقدمتي الوجدانية ) على حذف مضاف : أي مقدمتي دليل الوجدانية ( قوله لأنه ) أي الخارق دليل على الوجدانية مستقل : أي كما قال ابن ذكرى ، وقد يقال الدليل بسيط عند الأصوليين ، وعند الاستدلال به يركب فيمكن أن يكون كلام ابن ذكرى جاريا على طريق الأصوليين ، وحينئذ فلا اعتراض عليه ، فالخارق دليل على الوجدانية وعند الاستدلال به يركب ( قوله موافقته الخ ) فيه أنه لم يوافق على ذلك فالأولى أن يقول ان ما ذكره من أن الخارق دليل على الصدق والوجدانية معا تسليم منه أن دليل الوجدانية عقلي ( قوله عقلي ) لأن الخارق إنما دل على الوجدانية من جهة حدوثه وهذه الدلالة ليست إلا عقلية ( قوله كيف الخ ) أي لا يصح جوبه على هذه الموافقة المقنضية لتسليم أن دليل الوجدانية عقلي ، والحال أنه في مقام محالة تصحيح الاستدلال عليها بالسمع فهذا تقيض المقصود ( قوله فصار الخ ) لأن محاولة الاستدلال

فلا يخفى فسادُه ، ويلزم منه أن كل من فهم وجه دلالة المعجزة على النبوة فهم منه ثبوت الوحدانية وبالعكس وهو واضح البطلان ، وإن أراد مع اختلاف الوجه بطلت المعية التي ذكرت لأنهما حينئذ نظيران ، وقد تقرر أن كل نظيرين فهما ضدان لا يجتمعان فالدور اللزيم هنا إذن لا يكون الادور تقدم لادور معية كما اعتقد . الرابع أن دور المعية الذي اعتقده فيما بين الصدق وثبوت الوحدانية لا يدفع على تقدير تسليمه دور التقدم اللزيم في الاستدلال على الوحدانية بدليل السمع بل هو يحققه ، وذلك أن ثبوت الوحدانية إذا كان لا يتأخر عن معرفة صدق النبي للسور المسمى الذي بينهما على ما ذكر وجب أن يتقدم على ما يتقدم عليه الصدق ، والصدق متقدم على ثبوت دليل السمع المتقدم على ما يستفاد

عليها بالسمع نظير من يعتقد أنه يبنى بيتا ، وتسليم الاستدلال عليها بالدليل العقلي حال المحاربة نظير من هدم ذلك البيت حال بنائه ( قوله فلا يخفى فسادُه ) أى لاختلاف الجهة في نفس الأمر لأن دلالة الخارق على الصدق من جهة كونه خارقا مقارنا للتحدى معجوزا عن معارضته ودلالته على الوحدانية من جهة كونه فعلا حادثا موجودا بعد عدم سواء كان خارقا أم لا إذ لو تعدد الاله لفانما فلا يوجد فعل من الأفعال لاهذا الخارق ولا غيره ( قوله وهو واضح البطلان ) أى لأنه لا يلزم من العلم بوجه دلالة المعجزة على النبوة العلم بالوحدانية ، ولا يلزم من العلم بوجه دلالة المعجزة على الوحدانية العلم بالنبوة ( قوله مع اختلاف الوجه ) أى فإن الخارق من جهة حدوثه دليل على الوحدانية ومن جهة كونه مقارنا لدعوى التحدى معجزة ( قوله بطلت المعية ) أى التي ذكرها المحجب ( قوله لأنهما ) أى الصدق وثبوت الوحدانية ( قوله حينئذ ) أى حين إذ كانت دلالة الخارق عليهما معا مع اختلاف الجهة ( قوله لا يجتمعان ) بل متى وجد أحدهما عدم الآخر ( قوله فالدور اللزيم هنا ) أى للاستدلال بالسمع على ثبوت الوحدانية ( قوله لا يكون إلا دور تقدم ) لأن صدق الرسول وثبوت الوحدانية كل منهما متوقف في تحققه على تقدم الآخر عليه ( قوله لادور معية ) لأنه متوقف فيه وجود كل من الأمرين على مصاحبة الآخر والضدان لا يصطحبان ذهنا ولا خارجا إلا على سبيل الوهم ( قوله أن دور المعية الخ ) وهو توقف كل من الصدق وثبوت الوحدانية على مصاحبة الآخر ( قوله لا يدفع الخ ) أى لا يدفع لزوم الدور السبق على تقدير الاستدلال على ثبوت الوحدانية بالدليل السمي ، وذلك لأن الدليل السمي متوقف على الصدق والصدق مقارن للوحدانية فتكون الوحدانية سابقة على الدليل السمي لمقارنتها للصدق السابق عليه فلا استدلال بالدليل السمي على الوحدانية كانت الوحدانية متأخرة عن الدليل السمي ضرورة تأخر المدلول عن الدليل ، وقد كانت الوحدانية متقدمة عليه فيلزم من الاستدلال به عليها أن يكون كل منهما مقتما على نفسه مؤخرا عنها وهذا دور ( قوله لا يدفع ) خبر أن وقال على تقدير تسليمه لما اقتضاه الوجه الثالث من منع تسليم دور المعية ( قوله بل هو ) أى دور المعية ( قوله يحققه ) أى دور التقدم ( قوله وذلك ) أى ويبان ذلك : أى كون دور المعية لا يدفع الخ ( قوله أن يتقدم ) أى ثبوت الوحدانية ( قوله على ما ) أى الدليل السمي ( قوله المتقدم ) نعم للدليل السمي ( قوله على ما ) أى الوحدانية ( قوله يستفاد )

منه ، فيجب أن يكون ثبوت الوحدانية كذلك متقدما على دليل السمع بحيث لا يثبت الاستدلال بدليل سمعي إلا بعد معرفة الوحدانية ضرورة أن الاستدلال بالدليل السمعي متأخر عن الصدق الموقوف على ثبوت الوحدانية وقف معية ، فلا يستدل على ثبوت الوحدانية بدليل السمع لكانت الوحدانية متوقفة على الدليل متأخرة عنه ضرورة تأخر معرفة المدلول عن معرفة دليله ، لكنه هو أيضا متوقف عليها متأخر ضرورة تأخره عن دليله الذي لا يحصل إلا مع معرفة الوحدانية وهو الصدق لما سلمه المعارض من توقفه عليها وقف معية ، فقد لزم من الاستدلال على الوحدانية بدليل السمع السور المستحيل ، وهو دور التقدم ضرورة وإن سلم له دور المعية فيما ذكر والله أعلم وبه التوفيق سبحانه .

(ص) ويصح أن يستدل على الوحدانية بما تقدم في وحدة الصفات ، فقول يلزم من تعدد الاله وجود مالا نهاية له عددا إن تعدد بعدد الممكنات والاحتياج إلى مخصص إن وقف دون ذلك وكلاهما محال .

(ش) هذا دليل آخر على الوحدانية ، وقد تقدم نظيره في الاستدلال على وحدة الصفات وبيانه أن نقول لو تعددت الاله لم يخل إما أن يتعدد بتعدد الممكنات أولا والملازمة ظاهرة . والقسم الأول

أى الوحدانية ( قوله منه ) أى من السمع ( قوله متعلما ) على حذف أى التفسيرية ( قوله ضرورة الخ ) سند لقوله فيجب الخ ( قوله لكنه ) أى دليل السمع ( قوله عليها ) أى الوحدانية ( قوله تأخره ) أى الدليل السمعي ( قوله عن دليله ) أى السمع ( قوله وهو ) أى دليله ( قوله ضرورة ) أى وجوباً فهو بيان لجهة القضية ( قوله ويصح أن يستدل الخ ) عطف على قوله ، ويصح إثبات هذا العقد الخ ، وقوله : على الوحدانية إظهار في محل الاضمار لطول الفصل وكان الأولى أن يقدم هذا المعطوف لأنه دليل عقلي على المعطوف عليه لأنه دليل سمعي وعبر هنا بيصح لمناسبة المعطوف عليه وإلا فالأولى حذفها ، وكان المناسب أن يأتي بأى ليفيد أنه تقدم دليل غير هذا ( قوله بما تقدم الخ ) أى بما تقدم نظيره في الاستدلال على وحدة الصفات ( قوله عددا ) تمييز ( قوله ان تعدد ) أى الاله ( قوله والاحتياج ) عطف على وجود ( قوله ان وقف ) أى الاله ( قوله دون ذلك ) أى أقل من عدد الممكنات ( قوله وكلاهما محال ) أى وكل من الأمرين : أعني وجود مالا نهاية له عددا ، والاحتياج الى مخصص محال في جانب الاله ، وإذا كان اللازم محالا كان ملزومه وهو تعدد الاله محالا وإذا استحال تعدده ثبتت وحدته وهو المطلوب ( قوله هذا ) أى كلام المصنف ( قوله دليل آخر ) أى عقلي ( قوله وبيانه ) أى ذلك الدليل ( قوله لم يخل ) أى الاله وتعبيره بقوله لم يخل الخ يقتضى أن القضية منفصلة مانعة خلو فقط مع أنها منفصلة حقيقة مانع جمع وخلو معا إلا أن يراد بممانعة الخلو ما امتنع الخلو بين طرفيها سواء امتنع اجتماعهما أيضا أولا فالحقيقة من أفرادها ( قوله أولا ) أى أو لا يتعدد بتعدد الممكنات بأن وقف على عدد دون عدد الممكنات ( قوله ظاهرة ) أى لأنه ليس هناك قسم ثالث إذ لا واسطة بين الشيء ونقيضه ( قوله والقسم الأول ) هو تعدد الاله

من قسمي التالي محال لما فيه من وجود مالا نهاية لعدده . والقسم الثاني محال لما يستلزم من الجواز والحدوث لتلك الآلهة لافتقار وجودها على عددها المخصوص دون غيره من الأعداد المتساوية عقلا بالنسبة إليها إلى فاعل مختار وإلا لزم ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح ، لا يقال يلزم مثله في الواحد لأن وجوده على ذلك دون تعدد يفقر إلى مخصص بالوجود بدلا عن غيره لأننا نقول قام البرهان على أن الآله واجب الوجود ، ولا يتحقق الوجود دون ذات واحدة فوجبت الذات الواحدة لذلك . أما الزائد فستغنى عنه فنسبة الأعداد فيه متساوية ، فلو جاز عدد منها لجاز غيره ، ولا يمكن وجود جميعها لعدم تناهيها ، وتخصيص جائز منها يفقر إلى فاعل مختار . فان قلت : ما المانع أن يقال بجواز تعدد الآله بعدد الممكنات ، ولا يلزم منه وجود مالا نهاية له . لأننا نقول المراد بالممكنات ماسبق قضاء الله بأنه يوجد لا كل ما يفرض العقل من الممكنات وإن كان لا يوجد أصلا . قلت يلزم من قصر عدد الآلهة وقدرتهم وإرادتهم على ما يوجد من الممكنات دون ما لا يوجد منها انقلاب الحقائق وهو عدد الممكنات التي لا توجد مستحيلة ، إذ لا يصح الحكم بإمكان وجود مع الحكم باستحالة وجود

بتعدد الممكنات ( قوله لما فيه الخ ) أي ووجود ذلك محال ، وفيه أن تلك الآلهة لا تكون إلا قديمة ووجود مالا نهاية له من القديم غير محال ألا ترى أن الله يتصف بكالات وجودية لانهاية لها ، والدليل إنما قام على استحالة حوادث لانهاية لها ( قوله والقسم الثاني ) هو وقوف الآلهة على عدد دون عدد الممكنات ( قوله وجودها ) أي الآلهة ، وقوله : على عددها حال من ضمير وجودها ، وقوله : من الأعداد بيان للغير ، وقوله : عقلا : أي في العقل ( قوله بالنسبة إليها ) متعلق بالمساوية والمناسب بالنسبة إليه : أي العدد المخصوص ( قوله إلى فاعل مختار ) أي يخصها بذلك العدد كإثباته دون غيره كإثباتين ( قوله وإلا الخ ) أي وإلا فتفقر في وجودها على العدد المخصوص إلى فاعل يخصها به ( قوله لزم ترجيح أحد المتساويين ) أي أحد العددين المتساويين وهو العدد الذي وقفت عليه الآلهة على غيره من الأعداد التي تحتها والتي فوقه ( قوله لا يقال الخ ) حاصله أن هذا الدليل الذي عادل على استحالة تعدد الآلهة موجود مثله في كون الآلهة واحدا لأن كونه واقفا على هذا العدد . إما المخصص خصصه به فيلزم افتقاره وحدوثه ، وإما لغير مخصص وهو ترجيح بلا مرجح ( قوله لذلك ) أي لأجل عدم تحقق الوجود بدون ذات واحدة ، وحينئذ فالواحد واجب لا يتعلق به تخصيص لما سبق أن الإرادة لا تتعلق بالواجب ، وإنما تتعلق بالممكن ( قوله أما الزائد الخ ) هذا راجع للعدد المنتهي : أي أما الزائد المنتهي ( قوله فنسبة الخ ) تعليل لمحدوف تقديره وهو محال فليس علة للاستغناء لأن التعليل ينتج المحالية ( قوله ولا يمكن وجود جميعها ) هذا راجع للعدد الغير المنتهي ، وكان المناسب أن يأتي فيه بأداة الانفصال بأن يقول ، وأما الزائد الغير المنتهي فهو محال لأنه لا يمكن الخ ( قوله وتخصيص الخ ) هذا من صحة قوله . أما الزائد الخ فكان المناسب الاتيان به بإسقه فيقول لو جاز عدد منها لجاز غيره وتخصيص جائز منها بالوجود بدلا عن غيره يفقر إلى فاعل مختار ( قوله لأننا نقول الخ ) علة لقوله ولا يلزم منه الخ فهو من جملة مقول السائل ( قوله ماسبق قضاء الله الخ )



صاحبه على أن ما يوجد من الممكنات لا نهاية له أيضا : أعني باعتبار عدم الانقطاع لا أن لجيعها في الوجود الاجتماع ، ولاشك أن هذا النوع من عدم النهاية يمكن عقلا موجود شرعا بدليل نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار ، فيلزم إذا وجد لكل واحد منها إله أن يدخل في الوجود من عدد الآلهة ما لا نهاية له ، وعدم النهاية اللازم في الآلهة هو النوع المستحيل منه لأنه يجب أن يكون بحسب الاجتماع لا بحسب عدم الانقطاع كما في الممكنات المذكورة لوجوب قدم الآلهة فيستحيل أن يتأخر في هذا الغرض بعض الآلهة عن بعض وبالله التوفيق .

(ص) وبهذا الدليل بعينه : أعني دليل القناع يستدل على أنه جل وعلا هو الموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم الحادثة فيها ، بل هي موجودة مقارنة لها .

(ش) يعني أن الدليل على رد مذهب القدرية القائلين بأن القدرة الحادثة للعباد هي المؤثرة في أفعالهم على وفق اختيارهم

أى ما تعلقت إرادة الله بأنه يوجد وهذا له نهاية ، وليس المراد جميع الممكنات وإن كانت لا توجد فقولكم في الدليل لو تعدد الآلهة بعدد الممكنات لزم وجود مالا يتناهى عندنا ممنوع ( قوله صاحبه ) أى الوجود ( قوله على أن ما يوجد الخ ) هذا جواب ثان وكان الأولى تقديمه على قوله يلزم من قصر الخ لأنه على التسليم وهذا على المنع وذلك لأن السائل يقول زيد بالممكنات ما أراد الله إيجادها فلا يلزم وجود مالا نهاية له عددا ، فيجاب بأننا لو قلنا ذلك فالحال لازم لأن ما أراد الله إيجادها من الممكنات لا يتناهى سلمنا أن الحال غير لازم فيلزم عليه انقلاب الممكن مستحيلا وهو باطل ( قوله لأن لجيعها في الوجود الاجتماع ) أى وأنها لا تنقف على حد ( قوله أن هذا النوع ) هو ما يوجد من الممكنات باعتبار عدم الانقطاع ( قوله من عدم النهاية ) من التبعية : أى الذى هو فرد من أفراد عدم النهاية والفرد الآخر عدم النهاية مع الاجتماع في الوجود وهذا محال ( قوله وعدم النهاية الخ ) جواب عما يقال إذا كان هذا القسم ممكنا في الممكنات فلم لا يجوز أن تكون الآلهة كالممكنات في هذا النوع ، والجواب أن الآلهة لا يعقل فيها إلا كونها من النوع الثانى لأنها لا تكون إلا قديمة والقديم لا يكون إلا موجودا ( قوله المستحيل منه ) أى من عدم النهاية اللازم في الآلهة ( قوله كما في الممكنات ) تشبيه في المنفى ( قوله وبهذا الدليل الخ ) شروع في الكلام على وحدة الأفعال بعد الفراغ من الكلام على وحدة الصفات وأتى بإشارة القريب مع أن دليل القناع ذكر أول المبحث وذكر بعده غيره لأنه هو العمدة في إثبات الوحدانية فهو الذى فى البال والخطر ( قوله بعينه ) آتى بهذا التأكيد تبكيًا للقدرية حيث اعتبروه دليلا على وحدانية الذات دون وحدانية الأفعال ( قوله أعني الخ ) أى لا الدليل القريب ( قوله لأفعال العباد ) أى الاختيارية أما الاضطرارية فلا نزاع في أنها مخلوقة لله كصفات العباد من بياض ونحوه ( قوله ولا تأثير الخ ) توضيح لما قبله وتوطئة لما بعده ( قوله بل هي ) أى قدرتهم الحادثة ( قوله موجودة ) تمهيد لما بعده ( قولهم لها ) أى للأفعال ( قوله يعني أن الدليل الخ ) آتى الشارح بالناية لأن كلام المصنف ليس صريحا في أن الدليل للرد على مذهب القدرية هو دليل القناع بل يقتضيه ( قوله للعباد ) أى المنسوبة

ولاتأثير للقدرة القديمة أصلا في تلك الأفعال الاختيارية ، ولا جريان لها على وفق إرادته جل وعلا عما يقول الظالمون علوا كبيرا هو دليل التماضع السابق ، ووجهه أن اللازم في تعدد الآلهة ثبوت العجز للاله عند عدم نفوذ إرادته ، وذلك بعينه لازم في مذهب القدرية ، فانهم جعلوا تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل مانعة من تعلق قدرة الله تعالى وإرادته بذلك الفعل مع القطع بأن ذلك الفعل من جملة الممكنات التي قام بها البرهان القطعي على وجوب تعلق قدرة الله تعالى وإرادته بوصف العموم لجميعها ، فصار إذن هذا الفعل قد توجهت نحوه قدرة العبد وقدرة مولانا جل وعلا وإرادة العبد وإرادة مولانا سبحانه وتعالى لما عرفت من عموم تعلق قدرته تعالى وإرادته . ثم زعمت القدرية بحسب هذه الأمة أن الذي نفذ وأثر في الفعل ، والحالة هذه إنما هو أضعف القدرتين وأضعف الإرادتين ، وهما قدرة العبد الفقير الحقير وإرادته ، وهل هذا القول الشنيع إلا قول باثبات الشريك له تعالى ووسم له بنقيصة العجز وغلبة الغير له ، وإذا كان عجز الاله بتقدير نفوذ إرادة إله آخر يماثله قادسا في ألوهيته وموجبا لنفسه وعدم ذاته فكيف بعجزه لنفوذ قدرة عبده وإرادته

لهم ( قوله ولا تأثير الخ ) أي وأنه لاتأثير الخ وهو عطف لازم على لازم ( قوله ولا جريان لها ) أي للأفعال الاختيارية على وفق إرادته وظاهره سواء كانت خيرا أو شرا لأن مرادهم بعدم جريانها على وفق الإرادة أنه تعالى لا يخصها بل العبد هو الذي يؤثر عندهم في أفعاله الاختيارية بقدرته وإرادته ( قوله جل وعلا الخ ) من كلام الشارح لامن كلامهم ( قوله هو دليل التماضع ) خبر أن أتى بضمير الفصل لما وقع بين المبتدأ والخبر من الفصل وتقريره أن تقول لو وجد مؤثر في فعل من الأفعال غير الله تعالى للزم التماضع لكن تماضع الاثنين محال إذ لو حصل تماضعهما للزم عجزهما وعجزهما محال إذ لو عجزا لما حصل فعل من الأفعال لكن عدم فعل من الأفعال باطل لوجوده بالمشاهدة ( قوله في تعدد ) في بمعنى على ( قوله ثبوت العجز ) اختصر في الدليل لأن اللازم التماضع والتماضع يلزمه العجز ( قوله وذلك الخ ) أي وذلك اللازم بعينه وهو العجز ( قوله مانعة ) مفعول ثان لجعلوا وأنه لأن تعلق اكتسب التأنيت من المضاف إليه والأولى أن يقول مانعين لأن الإرادة لها تعلق مستقل وكذا القدرة ( قوله مع القطع الخ ) لا يتم الرد عليهم إلا بملاحظة هذا وإن كانوا ينكرون ذلك لكن قيام الدليل القطعي عليه كان انكارهم له كالعدم ( قوله بوصف العموم لجميعها ) أي تعلقا آتيا على وجه العموم لجميع الممكنات ( قوله فصار الخ ) أي فصار هذا الفعل إذ كانت قدرة الله وإرادته عامتي التعلق قد توجهت إليه قدرة العبد وإرادته وقدرة مولانا وإرادته ، وحينئذ أتى التماضع فأتى العجز فأتى عدم وجود الفعل ( قوله لما عرفت الخ ) مستفاد من قوله قبل مع القطع بأن ذلك الفعل الخ ( قوله بحسب هذه الأمة ) تشنيع عليهم وإلا فهم ليسوا بكفار لقولهم ان قدرة العبد التي يتخلق بها أفعاله مخلوقة لله ( قوله أضعف القدرتين ) أفعل التفضيل ليس على باب ( قوله الا قول الخ ) هذا تشنيع في الرد عليهم بحسب ما يلزمهم وإلا فهم لا يقولون بذلك ( قوله ووسم الخ ) أي ووصف له بالنقيصة التي هي العجز ، وأصل الوسم العلامة بالنار ( قوله وغلبة الغير ) بالجور عطف على نقيصة ( قوله وعدم ذاته ) أي من حيث هو إله لأن وجود ذاته وهو إله مع كونه عاجزا

ولا ينفعهم ما يحبون به من عدم لزوم مجزه تعالى عن ذلك الفعل الذي أوجده عبده ، قالوا لأنه تعالى قادر أن يوجد ذلك الفعل بأن يسلب عبده القدرة عليه والارادة له وبلجته الى الفعل كما يفعل بالمرتضى ونحوه ، لأننا نقول عجز الاله وكونه مغلوبا على إيجاد ممكن ما مستحيل مطلقا ، وهذا الجواب منهم قد اقتضى أنه تعالى لا يمكن من إيجاد فعل العبد إلا عند عدم قدرة العبد و ارادته . أما مع وجودهما فإن ذلك العمل الممكن يتعاضى عليه ولا يمكن من إيجاديه ويغلبه عليه قدرة العبد و ارادته ، فما أشبه ضلالم هذا بمن يصف إنسانا بقدرة عظيمة لا يغلبه معها قدرة أحد ولذلك الانسان عبيد ، ويقول إن ذلك السيد القوى في غاية لا يغلب واحدا من أولئك العبيد إلا إذا احتال عليه بأن يسلبه أسباب القدرة من الأكل ونحوه حتى لا تكون للعبد قدرة أصلا . أما إذا مكنه من الاتصاف بقدرة ، وإن كانت أضعف بكثير من قدرته و ارادته لم يقدر أن يفعل معه فعلا تتوجه اليه قدرة ذلك العبد و ارادته ، وصارت قدرة ذلك العبد و ارادته يغلبان قدرة سيده الموصوف بغاية القوة ، هذا نظير ما تخيلوه من الجواب فنعود بالله من الخذلان وأن تلب ببقولنا التوهيمات والشيطان ، على أن جوابهم المذكور لا يستقيم على أصلهم الماسد من وجوب مراعاة الصلاح والأصلح عليه تعالى وأنه يستحيل في حقه تعالى أن يسلب العبد القدرة التي خلق له بعد أن كلفه ، بل يجب أن يمدّه بما تيسر به عليه الأفعال ، وإذا عرفت هذا عرفت أن الاسواب ما قاله أهل السنة ، ودلّ عليه ظاهر الكتاب والحديث ، وأجمع عليه السلف الصالح قبل ظهور البدع من أن الله تعالى هو الخالق بالاختيار لكل ممكن يبرز إلى الوجود ذاتا كان أو قولا لها أو فعلا لا يشاركه تعالى

مغلوبا ناقصا محال . أما وجود الذات عاريا عن وصف الألوهية فلا يمنع ( قوله ولا ينفعهم الخ ) سيأتى له ذلك في المتن فكان المناسب أن ينبه على ذلك هنا بأن يقول وما أجابوا به فسيأتى رده ويؤخر الكلام عليه الى ذلك الموضع ( قوله قالوا ) أى في الجواب ( قوله القدرة عليه والارادة له ) أل فيما بدل من الضمير ( قوله كما يفعل ) أى الله بالمرتضى ونحوه : أى من سلبه قدرته على ذلك الفعل و ارادته له ( قوله وهذا الجواب الخ ) أى فلا يكون ناقصا لهم في عدم لزوم العجز ( قوله فعل العبد ) أراد بفعله ما هو جار على يديه ( قوله يتعاضى عليه ) أى على الله ( قوله ويغلبه عليه ) أى ويغلب الاله في ذلك الفعل فعلى بمعنى في ( قوله قدرة العبد ) فاعل يغلب ( قوله بمن يصف ) أى بضلال من يصف ( قوله في غاية ) أى مع كونه في غاية من القوة ( قوله بأن يسلبه الخ ) تصوير للاحتيال أشار به الى أن السيد لا يقدر على سلب القدرة وإنما يقدر على سلب أسبابها كالأكل ( قوله مكنه ) أى مكن السيد العبد ( قوله وإن كانت الخ ) حال ( قوله التوهيمات ) أى الأمور الوهمية ( قوله على أن جوابهم الخ ) أى سلمنا ما ذكره من الجواب وأنه يندفع به ما لزومهم من عجز الاله لكن هذا الجواب لا يستقيم الخ ( قوله من وجوب الخ ) أى وجوبا عقليا ( قوله وأنه الخ ) الضمير للشأن والعطف على وجوب من عطف اللازم ( قوله بعد أن كلفه ) أى وقبل تكليفه أيضا كما تقتضيه قواعدهم ( قوله بما ) أى بقدرة

في ملكه جميع الممكنات شيء أي شيء كان ، وأن التأثير وإيجاد الممكنات خاصة من خواصه تعالى يستحيل ثبوتها لغيره . قال تعالى - إنا كل شيء خلقناه بقدر - وقال - والله خلقكم وما تعملون - إلى غير ذلك من الظواهر التي لا تنحصر ، وما نقل عن إمام الحرمين من أن له قولاً بأن القدرة الحادثة تؤثر في الأفعال ، لكن لأعلى سبيل الاستقلال كما تقول القدرية ، بل على أقدار قدرها الله تعالى ، فهو قول مرغوب عنه لايصح القول به ولا تقليده في ذلك إن صح عنه لفساده قطعاً وعدم جريه على السنة نقلاً وعقلاً ، لأن القدرة الحادثة على مقتضى هذا القول إما أن يكون من صفة نفسها إيجاد هذا الفعل الذي تتعلق به أولاً ، فإن كان الأول لزم عند تعلّقها بالفعل إما سلب صفتها النفسية إن لم تؤثر في الفعل ، وكان الموجد له هو الله تعالى أو غلبتها لقدرته تعالى إن كانت هي التي أثرت في الفعل وفرضنا أن الله تعالى أراد أن يوجد ذلك الفعل بقدرته وكلا الأمرين محال ولا يدفع محذور ما لزم من العجز والغلبة في الثاني قوله : إن تأثيرها إنما هو على وفق إرادته تعالى ، لأن التأثير إذا قدر أنه صفة نفسية للقدرة الحادثة لم يمكن أن يتوقف ثبوته لها على شيء أصلاً

وارادة تبسر عليه الأفعال بسببهما ( قوله في ملكه الخ ) الأولى في إيجاد ذلك شيء ( قوله وإن التأثير ) أي في الإيجاد والاعدام فعطف الإيجاد من عطف الخاص أو في الإيجاد فقط فالعطف للتفسير ( قوله إنا كل شيء خلقناه بقدر ) بنصب كل بفعل محذوف يدل عليه ما بعده ورفعه على أنه مبتدأ خبره جملة خلقناه ( قوله وما تعملون ) مامسدرية : أي وعملكم : أي معمولكم أو موصولة أو نافية : أي وما تعملون شيئاً ( قوله إلى غير ذلك من الظواهر ) كقوله تعالى - الله خالق كل شيء - وفاته أن يقول والظواهر إذا كثرت أفادت القطع كما فاته التعرض لما يدل على ذلك من ظواهر الأحاديث والاجماع ( قوله تؤثر في الأفعال ) أي الاختيارية وهذا من الاسناد للسبب لأن المؤثر عنده إنما هو العبد لا قدرته ( قوله بل على أقدار ) بفتح الهمزة : أي تقديرات وتخصيصات خصصها الله بإرادته من حيث وجود الفعل في زمن مخصوص ومكان كذلك على وجه كذلك فالعبد يوجد فعله بقدرته وتخصيص ذلك الفعل بالوجود مثلاً بإرادة الله ( قوله لايصح القول به ) أي بالنسبة لمن له اجتهد في الفن ، وقوله : ولا تقليده : أي بالنسبة لغير المجتهد ( قوله على السنة ) أي على ظاهر ماورد في السنة : أي للقرآن والحديث ( قوله عقلاً ) راجع لفساده قطعاً ، وقوله : ونقلاً راجع لقوله وعدم جريه الخ ، وقوله : لأن القدرة الخ سند لقوله عقلاً ( قوله هذا القول ) أي قول الامام ( قوله فإن كان الأول ) كان تامة : أي فإن ثبت الأول وهو أن الإيجاد من صفة نفسها : أي صفة نفسية لها ( قوله وفرضنا الخ ) حال ( قوله أن يوجد ) أي العبد ( قوله وكلا الأمرين ) أي اللازمين وهما سلب الصفة النفسية وغلبة قدرة مولانا ( قوله محال ) أي قبطل كون الإيجاد صفة نفسية للقدرة الحادثة ( قوله ولا يدفع ) بالبناء للفاعل فاعله لفظ قوله الآتي ومحذور مفعول مقدم ( قوله في الثاني ) أي من الأمرين ( قوله قوله ) أي امام الحرمين ( قوله لم يمكن الخ ) أي وحينئذ فلا يصح قول الامام إن تأثير

وإن كان الثاني ، وهو أن التأثير ليس صفة نفسية للقدرة الحادثة لزم أن تفتقر إلى معنى يقوم بها ويوجب لها التأثير ، وتنقل الكلام حينئذ إلى ذلك المعنى الذي أوجب لها التأثير هل ذلك أيضا من صفة نفسية أو لمعنى قائم به ، ويلزم التسلسل وقيام المعنى بالمعنى ، وكذلك أيضا لا يخفى فساد ما نقل عن القاضي والأستاذ من أن القدرة الحادثة تؤثر في أخص وصف الفعل لاني وجوده الآن القاضي يقول ان أخص وصف الفعل حال والأستاذ ينفي الأحوال ، ويقول ان أخص وصف الفعل وجه واعتبار ، واختار الشهرستاني مذهب القاضي ، وفرق بين وجهي الاختراع والكسب بأن الحركة من حيث هي حركة تنسب الى فعل الله تعالى إيجابا واختراعا ، ويلزم من ذلك علمه بها من جميع وجوهها ، وأنه لا يفعل في ذاته ولا يتصف بها اتصاف قيام فلا تضاف إليه من العبد من حيث خصوصها ،

قدرة العبد على وفق إرادة الله تعالى فلزمت الغلبة المذكورة (قوله وان كان الثاني) هذا قسم قوله فان كان الأول والثاني هو ما أشار له سابقا بقوله أولا (قوله بها) أي القدرة (قوله هل ذلك الخ) أي هل إيجاب التأثير لها من صفة نفس المعنى الذي أوجب لها التأثير أو من أجل معنى قائم بذلك المعنى الذي أوجب لها التأثير فان كان الأول لزم قيام المعنى بالمعنى ، والمراد بالمعنى الأول المعنى الذي أوجب للقدرة التأثير ، وبالمعنى الثاني القدرة ، وان كان الثاني لزم التسلسل وقيام المعنى بالمعنى فقول الشارح ويلزم التسلسل راجع لقوله أولمعنى قائم به ، وقوله : ، وقيام المعنى بالمعنى راجع لما رجع له التسلسل ولما قبله (قوله عن القاضي) أي أبي بكر الباقلاني ، وقوله : والأستاذ أي : أبي اسحاق الاسفراييني وهما كامام الحرمين من محقق مذهب الأشعري (قوله في أخص وصف) أي ككونه صلاة أو صوما لاني أعلم ككونه فعلا من الأفعال أو موجودا من الموجودات فان التأثير فيه لله تعالى (قوله لاني وجوده) أي الفعل : أي لاني ذاته بقطع النظر عن وصفه بكونه صلاة مثلا لأن المؤثر في ذلك قدرة الرب (قوله حال) أي أمر ثابت في الخارج لم يصل إلى مرتبة الوجود فالقاضي يثبت الوساطة بين الموجود والمعدوم (قوله ينفي الأحوال) فلا واسطة عنده (قوله واعتبار) عطف تفسير : أي أمر معتبر ذهنا لا خارجا (قوله وفرق) أي الشهرستاني (قوله بين وجهي الاختراع والكسب) المراد بالاختراع تعلق القدرة بذات الفعل وبالكسب تعلقها به على وجه التأثير في أخص وصفه (قوله من حيث هي حركة) أي لامن حيث كونها صلاة مثلا (قوله إلى فعل الله) الأولى حذف فعل (قوله إيجابا) أي لا كسبا ، وقوله : واختراعا مرادف (قوله من ذلك) أي إيجابه لها (قوله بها) أي الحركة (قوله وأنه الخ) عطف على علمه : أي ويلزم أنه لا يفعل الحركة في ذاته لاستحالة أن يتحرك سبحانه وتعالى أو يسكن أو يصلح مثلا لأن المخترع مفعوله لا يقوم به بل بنفسه عند أهل السنة أما عند المعتزلة فقد يقوم به فان العبد يخلق نفسه عندهم (قوله ولا يتصف بها) أي الحركة اتصاف قيام بأن يقال إنه متحرك أو معطل مثلا وعطف هذا على ما قبله من عطف اللازم (قوله فلا تضاف إليه) أي الله تعالى وهذا تفريع على قوله : تنسب إلى الله الخ (قوله من العبد)

فيقال أوجدها وأحدثها ولا يقال انه متحرك بها ، وتنسب الى العبد من حيث خصوصها وهو كون تلك الصفة صلاة أو غصبا أو سرقة ولا تأثير لقدرة العبد إلا في ذلك الوجه ، ولا يشترط علمه بالفعل من كل وجه وذاته محل فعله وكسبه وتكون صفة له ، فيقال انه متحرك وساكن ومصلّ وغاصب وإن اتصل به أمر فوق على موافقته سمي طاعة وعبادة ، وإن اتصل به نهي فوق على خلافه سمي معصية وجريمة ، وذلك الوجه هو المكلف به وهو الذي توجه الخطاب به ، فقليل صلّ ولا تنصب ولا تسرق ، وهو المقابل بالثواب والعقاب والمدح والنم لامن حيث انه موجود ، فإن ذلك الوجه لا يختلف به الأفعال قال : وهذا أعدل من قول المعتزلة فانهم أثبتوا الأشياء على حقائقها في العدم والفاعل لا يفعل فعلا فيها غير الوجود عندهم ،

أى حال كونها كائنة من العبد ( قوله فيقال أوجدها وأحدثها ) راجع لقوله بأن الحركة الخ ( قوله وتنسب إلى العبد الخ ) فيقال انه مصل وسارق مثلا ( قوله وهو ) أى خصوصها ( قوله تكون تلك الصفة صلاة ) أى بقوله تلك الصفة وإن كان المناسب للسياق السابق تلك الحركة مراعاة لقوله صلاة الخ ، ولأن الحركة فرض مثال ( قوله ولا تأثير الخ ) في قوة التعليل لما قبله ( قوله إلا في ذلك الوجه ) أى الحال الذي هو أخص وصف الفعل ( قوله ولا يشترط علمه ) أى العبد ، وقوله من كل وجه : أى بل المشترط علمه من حيث الخصوص فقط ( قوله وذاته محل فعله ) أى وذات العبد محل فعله الذى هو أخص وصف الحركة فمحل الحركة من حيث العموم والخصوص ذات العبد ، وقوله : وكسبه : أى ومحل كسبه وهو التأثير في أخص وصف الحركة ( قوله وتكون ) أى الأفعال المفهومة من السياق ( قوله وتكون صفة له ) أى من حيث العموم والخصوص فقوله إنه متحرك راجع للأول ومصل وغاصب راجع للثاني ( قوله وإن اتصل الخ ) انتقال للكلام على جهة الخصوص بعد ما تكلم على الأمرين ( قوله به ) أى الفعل ، وقوله : فوق : أى ذلك الفعل ، وقوله : على موافقته : أى الأمر ، وقوله : سمي : أى ذلك الفعل ( قوله على خلافه ) أى النهي ( قوله وذلك الوجه ) أى وذلك الحال الذى هو أخص وصف الفعل كالكون صلاة والكون زنى ( قوله فقليل صل الخ ) أى ولم يقل يتحرك ولا يتحرك ( قوله وهو المقابل الخ ) أى في الآجل ، وقوله : وبالمدح والنم : أى في العاجل ( قوله لامن حيث إنه موجود ) عطف على المعنى : أى والفعل مكلف به من حيث ذلك الوجه : أى كونه صلاة أو نحو ذلك من الخصوصيات لامن حيث انه موجود وضمير انه عائد على الفعل ( قوله فإن ذلك الوجه ) أى الوجود المفهوم من موجود ، وقوله : لا يختلف الخ : أى لا يختلف فيه الفعل فالوجود قدر مشترك يعم الأفعال ، وحينئذ فالأمر بالصلاة من حيث هي فعل موجود لكان كل موجود مأمورا به ولو نهى عن الغصب مثلا من حيث إنه فعل موجود لكان كل موجود منهيا عنه ، واللازم فيهما باطل فكذلك الملزوم فوجب أن يكون التكليف إجماعا على الأفعال من حيث خصوصها فقط وهو المطلوب ( قوله قال ) أى الشهرستاني ( قوله وهذا ) أى ما قاله القاضي والأستاذ من أن العبد يؤثر في أخص وصف الفعل ( قوله أعدل ) على غير بابه إذ لا عدل في قول المعتزلة ( قوله فانهم أثبتوا الخ ) حاصله أنهم قالوا بشيئة المعدوم الممكن وإن

وهي حال لا يختلف معقولها باختلاف الحقائق والتكليف لم يتوجه بطلب تلك الحال بل بخصوصيات وباعتبارها حسنت الأفعال وقبحت ، وعلى تلك الخصوصية ورد المدح والذم لما توجه به التكليف غير مقدور للعبد عندهم ، والذي يقدر عليه لم يتوجه به التكليف بخلاف ما ذهب إليه القاضي فكان ماضيا إليه مطابقا للقضايا العقلية والشرعية معا . قال شرف الدين بن التلعسافى : وما ذكره وإن كان فيه خروج عن تشنيعات المعتزلة وعن إلزام التكليف بالجهل بتقدير أن لا يكون لقدرة العبد

حقيقته وأوصافه النفسية ومن جعلتها أخص الأوصاف ثابتة له متقرة في حال عدمه والوجود عندهم زائد على الماهية مشترك بالاشتراك المعنوي لأنه عبارة عن إظهار المعدم وإبرازه ، فالصلاة مثلا الواقعة من زيد كانت ثابتة ومتقرة في حال عدمها ولكنها كانت مستورة والشخص إنما تعلقت قدرته باظهارها ، وكذا ذات زيد كانت متقرة وثابتة في نفس الأمر بلحمه وعظمه قبل ولادته وكانت محجأة مستورة تشبه ثوبا في صندوق ، والمولى إنما أثر فيها بقدرته الوجود فقط : أى أظهرها وأبرزها خارج الأعيان فلم يصفوا الرب بالاعتدال على خلق الفات ، وإنما أثر القادرية عندهم إخراج النوات إلى الوجود ، فعلى كلامهم يكون المكاف به هو الوجود لأنه متعلق القدرة ويرد عليهم أنه لو توجه التكليف كما يقولون بطلب الوجود للزم الطلب بكل ما يقبل الوجود فيكلف إذن بكل فعل وهو باطل فالتكليف إذن إنما هو بالخصوصيات فلم يؤمر بالصلاة مثلا من حيث إمكانها ، وإلا لكان الأمر بها أمرا بكل ممكن ولا من حيث كونها حركات وسكنات وإلا لكان الأمر بها أمرا بكل حركة وسكون وإنما أمر بها من حيث كونها صلاة وهو أخص أوصافها ( قوله وهي ) الضمير للوجود وأنت مراعاة للخبر أو نظرا لكونه صفة ( قوله لا يختلف معقولها ) أى لا يختلف معناها وهو إبراز المعدم وإظهاره خارج العيان ( قوله باختلاف الحقائق ) أى باختلاف أفرادها ( قوله والتكليف لم يتوجه بطلب تلك الحال ) أى التى هى الوجود لئلا يلزم التكليف بكل ما يقبل الوجود فيكلف إذن بكل فعل وهو باطل ( قوله وباعتبارها الخ ) فالفعل من حيث كونه صلاة مثلا حسن ، ومن حيث كونه زنى مثلا قبيح ( قوله غير مقدور للعبد ) لأن الخصوصية ثابتة مع الحقيقة في حالة العدم ( قوله والذي يقدر عليه ) أى وهو الوجود ( قوله لم يتوجه به التكليف ) لأن الشخص ليس مكانا بمطلق حركة بل بقيد كونها زكاة أو صلاة مثلا : أى والشأن أن يقع التكليف بالمقدور ( قوله بخلاف ما ذهب إليه القاضي ) أى فإن الخصوصية عنده مقدورة للعبد لأنه لا يقول بشيئة المعدم ، وحيفئذ فيصح التكليف بها ( قوله فكان ماضيا إليه مطابقا للقضايا العقلية والشرعية معا ) أما العقلية فلائنه أسند وجود الحركة واختراعها لله إذ هو العالم بها من كل وجه ، وبذلك يصح تخصيصها وإيجادها ، وأما الشرعية فلائنه أسند الخصوصية للعبد ، فيصح التكليف الوارد في الشرع بها بخلاف المعتزلة فانهم لم يوافقوا العقل ولا الشرع لأن ما توجه به التكليف ليس مقدورا وما هو مقدور لم يتوجه به التكليف هذا ومع كون هذا القول مطابقا لما ذكر سيأتى رده ( قوله وما ذكره ) أى القاضي وأتباعه كالأستاذ ( قوله عن تشنيعات المعتزلة ) أى التشنيعات الواقعة منهم على الأشاعرة ، وقوله : وعن إلزام الخ : أى إلزام للأشاعرة ( قوله بتقدير ) متعلق بتشنيعات

تأثير البتة كما صار إليه الأشعري ، ومن وافقه حيث قالوا للأشعرية ان حاصل التكليف يكون على هذا التقدير افعلى من لا فاعله وافعل ما أنا فاعله إلا أنه ضعيف ، فان معتمد القاضى وأصحابه فى نسبة سائر الممكنات الى الله تعالى امكانها فليس تخصيص بعضها بأولى من بعض ، وذلك يطرد فيها أضافوه للعبد ، فان هذا الوجه إما أن يكون ممكناً أولاً فان كان ممكناً وجب اضافته إلى قدرة الله تعالى ، وإن لم يكن ممكناً امتنع نسبته إلى قدرة ما وما فروا عنه من الجبر لازم لهم لأن تلك الحال لا يتصور القصد الى إيجادها على حيلها فلا يتأتى من العبد فعلها ما لم يفعل الله تلك الذات ومتى فعل الذات فلا يتصور من العبد تركها على زعمهم فكان الجبر لازماً لهم ، وهذا على الأستاذ أشد الزاماً فان الوجه والاعتبار يكون فى العقل ، فكيف يصح توجه القصد إلى فعل ما ليس له وجود فى الخارج انتهى . قلت والحاصل أن الأقوال فى هذه المسئلة خمسة . الأول قول الأشعري ومن تابعه وهو الذى دل عليه الكتاب والسنة ، وأجمع عليه سلف الأمة إن قدرة العبد لا تأثير لها البتة وإسماعى مقارنة لقدورها فقط . والثانى القول الذى حكى عن الامام أن القدرة الحادثة

والباء بمعنى على ( قوله حيث قالوا ) أى حيث قال المعتزلة للأشاعرة والظرف متعلق بشئيات ( قوله على هذا التقدير ) هو أن الخالق لجميع الأفعال هو الله ( قوله وافعل ) أى ياعبدي ( قوله إلا أنه ضعيف ) خبر عن قوله وما ذكره فكان المناسب حذف قوله إلا أنه ثم إن كلامه الآتى يقتضى أن ما ذكره فاسد ، فالأولى أن يقول غير مستقيم ( قوله فى نفسه (١) ) أى فى جهة نفسه ( قوله امكانها ) أى فاعله فى التأثير الامكان والامكان يتحقق فى جهة العموم ، وفى جهة الخصوص فمقتضاه تأثير قدرته تعالى فى الجهتين ، وحينئذ فليس تخصيص بعضها الذى هو الوجود فى إسناده إليه تعالى بأولى من بعض الذى هو أخص وصف الفعل فى عدم إسناده له تعالى ( قوله وذلك ) أى المعتمد ( قوله فان هذا الوجه ) أى الذى هو أخص وصف الفعل وهذا سند لما قبله وهو غير مناسب لأن الموضوع أنه ممكن وإن كان صحيحاً بمعنى فالمناسب وذلك يطرد فيها أضافوه للعبد ، فيجب اضافته لقدرة الله تعالى وحينئذ تفرقة القاضى تفرقة من غير فارق ( قوله استع الخ ) فلا يضاف للعبد ولا لله ، وقد قالوا باضافته للعبد ( قوله وما فروا ) أى القاضى وأصحابه ( قوله عنه ) أى منه ( قوله من الجبر ) أى اللازم لأهل السنة ( قوله لأن تلك الحال ) أى التى هى أخص وصف الفعل ( قوله الى إيجادها ) أى اثباتها ( قوله على حيلها ) أى على حدثها دون الذات ( قوله تلك الذات ) المراد بها الفعل الأعم : أى هذا الفعل ( قوله وهذا ) أى إلزام الجبر ( قوله يكون ) أى الوجه ولم يقل يكُونان إشارة الى أن الوجه تفسير للاعتبار ( قوله وجود ) أى ثبوت ( قوله انتهى ) أى كلام شرف الدين ابن التلمسانى ( قوله والحاصل ) أى حاصل تحرير الكلام فى مسئلة الأفعال ( قوله لا تأثير لها ) أى فى ذات الفعل ولا فى أخص وصفه ( قوله مقارنة ) أى فى الوجود ( قوله لقدورها ) أى وهو الحركة فاذا عزم العبد على شئ خلق الله فيه القدرة والحركة ( قوله القول الذى الخ ) الذى ذكره غيره كالسعد فى المقاصد والعبد فى المواقف أن الامام يقول ان الفعل حاصل بمجموع القدرتين الحادثة والقديمة فالقدرة الحادثة عنده جزء مؤثر لأنها مؤثرة استقلالاً فلعل له قولان ( قوله عن الامام ) أى امام

(١) قوله : فى نفسه ليس موجوداً يفسخ المخرج الذى بأيدينا .



تؤثر في وجود الفعل على أقدار قدرها الباري تعالى . والثالث قول القاضي ومن تابعه أنها تؤثر في أخص وصف الفعل لاني وجوده . الرابع مذهب الجبرية أنه لاقدرة للعبد أصلا ، وإنما الخلق للعبد المقدور فقط : كالحركة والسكون مثلا ولا زيادة عليه أصلا ، وساووا بين المضطر : كالتمش وبين المختار . والخامس مذهب القدرية مجوس هذه الأمة أن القسرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على سبيل الاستقلال ، وهذه الأقوال كلها باطلة ماعدا الأول وإياه اعتمدت في هذه العقيدة وهو الحق الذي لا شك فيه ، وأنا أعجب من القول الذي نقل عن الامام كيف يصح أن يقوله مع ما أكثر في الارشاد وغيره من الأدلة لتصحيح المذهب الحق ، وهو مذهب الأشعرى ومبالغته في التكبر والتضليل لمن يعتقد أن للقدرة الحادثة تأثيرا ما وكذلك ما نقل عن القاضي والأستاذ مع ما لهما في تأليفهما مما يضافه . وبالجملة فالذي أقطع به من غير تردد نزاهة هؤلاء الأئمة عما نقل عنهم ، ولعل ذلك إنما صدر عنهم في مناظرة جدلية لافحام خصم قوي متفترته للحق ، فاحتالوا لسوقه إلى الحق بتدريج ، ولهذا قال المشايخ لاينقل عن العالم ويجعل مذهبه ما يصدر منه على سبيل البحث ، وقد قال الشريف في شرح الأسرار العقلية نحو هذا قال ما ينسب للقاضي والأستاذ : يعني من كون القدرة الحادثة تؤثر في الحال إنما صدر منهما ذلك على وجه المناظرة للخصم ، وإلا فخاشا القاضي والأستاذ أن يعتقدوا أن لاغير القدرة القديمة ، كيف وقد نقل الاجماع في مواضع من كتبه على كفر من نسب الاختراع لغير الله تعالى ، ونقل أيضا اجماع الأمة على كفر

الحرمين (قوله على أقدار) أي تقديرات وتخصيصات قدرها وعينها الله بآرادته كالوجود والكون في مكان كذا وزمن كذا ومقدار كذا (قوله للعبد) اللام بمعنى في (قوله فقط) أي دون قدرة (قوله وساووا) أي الجبرية (قوله في هذه العقيدة) بل وفي غيرها (قوله عن الامام) أي امام الحرمين (قوله مع ما أكثر) أي مع أكثره فما مصدرية (قوله المذهب الحق) أي من أن الأفعال مخلوقة للرب على وفق إرادته (قوله تأثيرا ما) أي أي تأثير كان في ذات الفعل أو في أخص وصفه (قوله وكذلك الخ) الإشارة راجعة لقوله : وأعجب : أي وأعجب من القول الذي نقل الخ (قوله مما يضافه) أي يضاد ذلك القول المنقول عنهما وهو طريقة الأشعرى (قوله عما نقل الخ) أي عن اعتقادهم ما نقل الخ فلا ينافي قوله ولعل ذلك الخ مقتضى صدور ذلك منهم (قوله جدلية) نسبة للجدل وهو مقابلة الحجة بالحجة (قوله لافحام خصم) أي اعجازه (قوله بتدريج) للمواقفة له في بعض مدعاه ، لأنه لو خولف في جميعه لفرق فافترض جره إلى الحق شيئا فشيئا (قوله ولهذا الخ) الإشارة راجعة لضمون قوله والذي أقطع به الخ (قوله تؤثر في الحال) المناسب للنقل عن القاضي ومن وافقه أن يقول تؤثر في أخص وصف الفعل (قوله كيف وقد نقل) أي القاضي والاستفهام للاستبعاد وما نقله من الاجماع غير مسلم لاقتضائه كفر المعتزلة والحق أنهم غير كفار بل مؤمنون (قوله ونقل أيضا الخ) نقله هذا الاجماع ينافي قوله بالتأثير في الأخص وهذا الاجماع عين ما قبله في الحقيقة (قوله على كفر الخ) فيه أن الاختراع هو إيجاد الفعل ، وأصل الكلام في تأثير قدرة العبد في أخص وصف الفعل كما هو مذهب القاضي

من لم يقل بعموم صفات الباري تعالى . قلت وإذا قال هذا في مقالة القاضي والأستاذ مع خفتها بالنسبة الى ما نقل عن امام الحرمين ، فكيف بتلك المقالة الشنيعة التي نقلت عن الامام بما لا يرضى أن يقولها من هو أدنى منه علما ودينا بمراتب كثيرة ، ولقد ابتلينا بأقوال باطلة نسبت لأئمة السنة والله أعلم هل صدرت منهم أم لا ، وعلى تقدير صدورها ، فعلى أى وجه صدرت والله سبحانه وتعالى حسب من نقل مثل هذه الأقوال الفاسدة على وجه يتراخى في بيان فسادها أو دفعها عن من لا يليق به إن أمكنه ذلك والله التوفيق .

(ص) وإنما قلنا بوجود قدرة مقارنة لما نجد من الفرق الضروري بين حركة الاضطرار وحركة الاختيار .

(ش) أما مقارنة القدرة الحادثة لمقدورها ، فهو الذى عليه امام الحرمين ونص عليه كثير من أئمة السنة ، وهذا الحكم ليس ثابتا لها من حيث كونها قدرة ، بل من حيث إنها عرض ، ومن أحكام العرض انعدامه عقب وجوده واستحالة بقاءه زمين ، وإذ اثبت استحالة بقائها

ومن تبعه ، وحينئذ فقولُه كيف لا يبطل ما ذهب إليه القاضي ومن معه ( قوله من لم يقل بعموم صفات الباري ) أى بعموم تعلُّقها بأن قصر القدرة مثلا على التأثير في التواتر والألوان والأفعال غير الاختيارية ( قوله وإذا قال ) أى الشريف ، وقوله : هذا : أى ما ذكر من التبرئة التي هي مضمون مقوله ( قوله مع خفتها الخ ) لأنها يقولان ذات الفعل وأوصافه النفسية بإيجاد الله واختراعه وقدرة العبد إنما تؤثر في أخص أوصاف الفعل بخلاف امام الحرمين فإنه يقول ذات الفعل وأخص أوصافه بقدرة العبد فهذا أشنع مما قبله وحيث كان أشنع مما قبله فيكون الاعتذار عنه وتنزهه عن هذه المقالة أخرى ( قوله والله الخ ) لا يخفى ما فيه مع قوله والذى أقطع به الخ وكذا مع ما نقل عن الشريف ( قوله فعلى أى وجه صدرت ) أى هل صدرت على أنها مذهب لهم أو على وجه الرد على الخصم ( قوله والله سبحانه الخ ) أى لأن نقلها مع التراخي عما ذكر يوجب تقليد الغير لهم في ذلك واعتقاده ( قوله في بيان فسادها ) أى على تقدير صدورها منهم ، وقوله : أو دفعها : أى نفيها عنهم بالمرءة ، وقد شمر المؤلف عن ساعد الجدة فينبى أول فساد تلك الأقوال على تقدير أنها صدرت منهم على أنها مذاهب لهم . ثم زههم عنها ونفى أن تكون أقوالا لهم ( قوله إن أمكنه ذلك ) لأن بيان الفساد إنما يكون من عالم ذي قوة في الافهام ، وكذا الدفع وإن كان يمكن من أى فرد . لكن الدفع المعتد به لا يكون إلا من عالم يقتدى به ( قوله وإنما قلنا الخ ) سند لقوله سابقا ، بل هي موجودة مقارنة لها ( قوله لما نجد ) أى معشر العقلاء ( قوله من الفرق الضروري الخ ) أى من حيث إن حركة الاختيار نحس أنها في الوسع بخلاف حركة الاضطرار ، فإنا نحس أنها ليست في الوسع ( قوله أما مقارنة الخ ) المراد المقارنة في الوجود فهي مقارنة زمانية لا بحسب التعقل ، لأن القدرة سابقة في التعقل على المقدور ( قوله وهذا الحكم ) أى المقارنة ( قوله ليس الخ ) أى ليس ثابتا لها من حيث خصوص كونها قدرة لأنها من هذه الحيثية لا تقتضى ذلك ولا تستلزمه ( قوله بل الخ ) أى بل من حيث أمر عام يعمها وغيرها وهو أنها عرض ( قوله واستحالة الخ ) عطف على انعدامه عطف لازم على

لزم من ذلك استحالة تقدمها إذ لو تقدمت لعدمت حال وجود المقدور ، فيكون مقدورا بقدرة معدومة وذلك محال ، ونقرر ذلك أنه اذا عدمت القدرة جاز وجود ضدها وهو العجز فيلزم كونه مقدورا حال وجود العجز ، والعجز يستلزم معجوزا عنه فيقع الشيء في حال وقوعه مقدورا معجوزا عنه وذلك محال قال المقترح : وهذا عندي فيه نظر من حيث إن امتناع التقدم اذا لم يكن مأخوذا الامن حيث استحالة بقائها فالقدرة بالتحقيق ليست علة لوجود المقدور ولا مؤثرة فيه فاذا لم يكن من حكمها وجود المقدور فيجوز وجودها قبل وقوع المقدور وتعدم ويوجد مثلها فالمقارنة متعلقة والسابقة متعلقة ، ويصح أن يقال كانت تلك القدرة متعلقة به قبل عدمها ثم انتفت فانتفى تعلقها ووجد مثلها ، وهذا كما لو علم انسان وجود زيد غدا وقت طلوع الفجر مثلا بآباء صادق . ثم قدرنا تجديد علمه بوجوده في الوقت المعلوم الى حالة وجود المعلوم في الوقت الذي أخبر عنه فان المقارن متعلق بالوجود والسابق متعلق بالوجود في الزمن الخاص ، فالمعلوم متعلق لهما وأحدهما متقدم والآخر متأخر ، ولو قدر وجود ضد العلم من ذهول أو غفلة أو جهل أو شك حال وجود المعلوم

ملزوم ( قوله لزم من ذلك ) أى من استحالة بقائها ( قوله فيكون مقدورا بقدرة معدومة ) الأنسب فيجوز أن يكون مقدورا الخ إذ لا يتعين أن يكون مقدورا بقدرة معدومة لجواز أن يكون موجودا بقدرة مماثلة ( قوله وتقرير ذلك ) أى تقرير كون المقدورة بقدرة معدومة محالا ، والكلام على حذف مضاف : أى وتقرير سند ذلك ( قوله جاز وجود ضدها ) إنما قال جاز لأن القدرة على تقدير انعدامها بمجرد وجودها لا يلزم وجود العجز لجواز وجود مثل لها ( قوله فيلزم كونه ) أى ذلك الشيء ( قوله مقدورا ) أى عليه ( قوله وذلك ) أى كون الشيء مقدورا عليه معجوزا عنه ( قوله محال ) أى لما فيه من اجتماع الضدين ( قوله وهذا ) أى ما ذكر من الدليل على المقارنة ( قوله إذا ) بالتنوين أى إذا كانت المقدرة عرضا ( قوله مأخوذا ) أى ملحوظا ( قوله فالقدرة ) أى فصارت القدرة ( قوله بالتحقيق ) أى في الحقيقة ونفس الأمر ( قوله ليست الخ ) أى حتى تجب المقارنة ( قوله ولا مؤثرة فيه ) عطف تفسير ( قوله وجود المقدور ) أى التأثير في وجوده ( قوله فالمقارنة متعلقة ) أى تعلقا تنجيزيا ، وقوله : والسابقة متعلقة : أى ولو عدمت وحينئذ فدعوى امتناع التقدم لاوجه لها ، ثم إن تعلق السابقة صاوحى ( قوله ويصح الخ ) مقابل قوله : فالمقارنة الخ والاحتالان مبنيان على أن انعدام القدرة لطرو مثلها لا يمنع تعلقها أو يمنعه ( قوله تلك القدرة ) أى السابقة ( قوله به ) أى المقدور ( قوله ثم انتفت الخ ) أى ثم لما انتفت انتفى تعلقها ( قوله وهذا ) الإشارة راجعة لمضمون قوله : فيجوز وجودها الخ ( قوله مثلا ) راجع لقوله : طلوع الفجر ( قوله بآباء ) متعلق بعلم ( قوله ثم قدرنا الخ ) أى ثم قدرنا أن ذلك العلم انعدم بمجرد وجوده وتجدد علم مثله بوجود زيد في الوقت المعلوم وهو طلوع الفجر ، وقوله : الى حالة الخ متعلق بمحذوف : أى واستمر ذلك العلم المتجدد الى حالة الخ ( قوله فالمعلوم ) هو وجود زيد ( قوله وأحدهما ) أى العلمين ، وقوله : متقدم : أى على الآخر وقوله : والآخر متأخر : أى عنه ( قوله ضد العلم ) أراد بالضد اللغوي لأجل أن يشمل الجهل

لكان مجهولا بما قارنه ، وقد كان متعلقا لما سبق من العلم ، فان نظر الى أنه غير متعلق العلم السابق في حال الوجود ، فكذلك المقذور ليس متعلقا للقدرة السابقة في حال الوجود ولا يمنع من هذا تقدم وجودها لاسيا على قول من يرى أنها لا تؤثر وانما تتعلق بالمقدور متعلقا لاعلى وجه التأثير كما تقول في تعلق العلم بالمعلوم ، فأى شيء يمنع من تعلق القدرة حتى ان الانسان يحس من نفسه تفرقة قبل الفعل بين يديه في حال رعشته وبين يديه في حال سلامته ، وماذا لك الا أنه وجد قبل الفعل صفة متعلقة به ، واذا صح أن اللون تتجدد أمثاله ، فالقدرة أيضا تتجدد أمثالها الى حالة وجود المقذور ، فتأملوا ذلك يرحمكم الله انتهى ( قوله : لما نجد من الفرق الضروري الخ ) هذا دليل على وجود القدرة الحادثة وان كانت لا تؤثر ردا على الجبرية القائلة بنفيها وان الموجود المقذور فقط أى دون القدرة لأنه دليل على مقارنة تلك القدرة للمقدور ، فانا لم تعرض في العقيدة لدليلها ودليلها ما قدمناه قبل وذكرنا ما المقترح فيه من النظر ، والنفس أميل الى ما ذكره المقترح والله أعلم ، وتقرير الدليل النى

البسيط الذى هو عدى ( قوله لكان ) أى المعلوم ، وقوله : مجهولا : أى بسبب ما قارنه من الجهول وما معه ( قوله وقد كان ) أى المعلوم متعلقا لما سبق من العلم : أى وكذلك القدرة فانها إذا عدمت وطرا مثلها ووجد المقذور مقارنا لذلك المثل لا يمنع ذلك من تعلق القدرة السابقة بذلك المقذور ( قوله فان نظر الخ ) أى إذا قلنا ان المعلوم لا يكون متعلقا للعلم السابق فكذلك المقذور لا يكون متعلقا للقدرة السابقة لانعدام كل منهما وان كان سبب عدهما مختلفا ، لأن سبب عدم القدرة طرو مثلها وسبب عدم العلم طرو ضده وهذا التنظير بين العلم والقدرة على الاحتمال الثانى : أعنى قوله سابقا ، ويصح أن يقال الخ ( قوله ولا يمنع الخ ) وحيث قد صرى بعض المتكلمين امتناع تقدمها على المقذور ممنوع ، وقوله : وهذا : أى كون المقذور ليس متعلقا للقدرة السابقة ( قوله لاسيا الخ ) هو الموضوع فالأولى اسقاطه ( قوله كما تقول الخ ) فانه تعلق لاعلى وجه التأثير ( قوله يمنع من تعلق القدرة ) الصواب من تقدم القدرة إذ النزاع فيه لافى التعلق ( قوله يحس ) أى يجد ويدرك ( قوله قبل الفعل ) متعلق يحس ( قوله بين يديه ) فى معنى من نفسه ( قوله وما ذاك ) أى الاحساس من نفسه بالفرق فى الحالتين ( قوله صفة ) أى وهى القدرة فى حال السلامة والعجز فى حال الارتعاش ( قوله فالقدرة الخ ) أى فيصح تقدمها ( قوله فتأملوا الخ ) وحاصل ما يقال بفد التأمل أن الأصحاب ان اعتبروا فى القدرة التعلق التجيزى وهو مقارنتها للمقدور فما ذكره المقترح لا يرد عليهم وان اعتبروا فيها التعلق الصلاحي فالإيراد صحيح لكن سياق كلامهم يقتضى مراعاة التجيزى وقوة كلام المقترح تقتضى أنه اعتبر الصلاحي ( قوله انتهى ) أى كلام المقترح ( قوله وان كانت لا تؤثر ) جملة حالية ( قوله ردا ) أى حال كون ذلك الدليل ردا : أى رادا ( قوله وان الموجود المقذور فقط ) أى وهو الحركة والسكون ، وفيه أن المقذور يقتضى قدرة وهم لا يعملون للعبد قدرة إلا أن يقال التعبير بالمقدور باعتبار تعلق قدرة الرب به ( قوله بنفسها ) أى انتفاها ( قوله لدليلها ) إظهار فى محل الاضمار ( قوله من النظر ) هو أن القدرة تسبق المقذور ( قوله وتقرير الدليل ) ظاهره تقريره باصطلاح

أشرفنا إليه لاثبات القدرة الحادثة أنا نفرض حركتين متحدتين في الجهة والحيز إلا أن احدهما ضرورية والأخرى مكتسبة ، فلا شك أنا نجد تفرقة ضرورية بين هاتين الحركتين ، ويبطل رجوع التفرقة الى نفس الحركتين لتمثلهما والى ذات المتحرك لأن معقولها في الحالين واحد ، فتعين أن ترجع التفرقة الى صفة زائدة في المتحرك ، ثم يبطل رجوعها الى حال لأن الحال لا تطرأ بمجردا على الجواهر ، لأن الحال لا يصح أن تعقل على حياها

المنطقة مع أنه إنما تعرض لبيان ما جرى عليه في المتن ، فالأولى أن يقول ويبان الدليل : أى المعنوى لا المنطقي ( قوله أشرفنا ) أطلق الإشارة على الذكر الصادق بالتصريح حقيقة عرفية ( قوله انا نفرض حركتين ) أى وقوع حركتين من زيد متحدتين في الجهة بأن تكون الحركتان لجهة واحدة ومتحدتين في الحيز : أى في المكان الذى يصدران منه وفيه فأراد بالحيز ما يشمل الذات القائم بها الحركة والفراغ الحال فيه العضو المتحرك وأراد بالجهات إحسدى الجهات الست ، وأما الزمان فلا يعقل اتحادهما فيه كما هو ظاهر لأن الفرض اتحادهما في الحيز ومتى كانت الذات التى صدرت منها الحركتان واحدة فلا بد من اختلاف زمانهما ( قوله ضرورية ) أى اضطرابية جبرية ( قوله مكتسبة ) أى اختيارية ( قوله تفرقة ضرورية ) أى بدسية بين هاتين الحركتين لأنه في حالة الاضطراب لا نجد طاقة وفي الحالة الأخرى نجد طاقة ( قوله ويبطل الخ ) في الكلام حذف . والأصل ثم لابتدأ للتفرقة بين الحركتين المذكورتين من موجب لامتناع أن تكون لا لموجب ويبطل الخ ( قوله رجوع التفرقة ) أى رجوع موجبها ، وقوله : لنفس الحركتين : أى بحيث يكون الموجب للتفرقة نفس الحركتين ، وقوله : لتمثلهما : أى والتمثيل لا يوجب التفرقة ، وإنما يوجب التساوى ( قوله وإلى ذات المتحرك ) أى ولا يصح رجوع موجب التفرقة الى نفس المتحرك وذاته لأنها حاصلة في الحالين المختلفتين وهما حالة الاختيار وحالة الاضطراب والموجب للاختلاف لا يعقل وجوده في الحالين المختلفتين ، وإنما يوجد في أحدهما ( قوله لأن معقولها ) أى مفهومها في الحالين واحد لأنها توجد كما هي في الحالين ( قوله فتعين أن ترجع التفرقة ) أى موجبها ( قوله إلى صفة زائدة في المتحرك ) أى وذلك الزائد إما أن يكون نفياً أو اثباتاً لاجاز أن يكون نفياً وعندما لأن العدم لا يحس والموجب يحس فتعين أن يرجع موجب التفرقة الى أمر نبوي ، وهو إما حال أو وجودى لاجاز أن يكون حالاً وهو المشار له بقوله ثم يبطل رجوعها الخ ، ففي كلام الشارح حذف ( قوله الى حال ) أى صفة ثبوتية خير موجودة ولا معدومة ، وهى تنقسم الى نفسية ، وهى التى لا تعقل الذات بدونها ومعنوية ، وهى التابعة لمعنى ، فهى على كل حال لا تعقل بذاتها ، وإنما تعقل تبعاً لتعقل الذات أو المعنى فلا يصح أن يكون الموجب للتفرقة بين الحركتين جالاً نفسية للذات المتحركة لأن الحركة طارئة عليها والنفسية دائمة بدوام الذات والدائم إنما يوجب التفرقة بين الأسمين الدائمين ، ولا يصح أن يكون الموجب للتفرقة حالاً معنوية لما قاله الشارح ، فقوله : لأن الحال : أى المعنوية لأن ما ذكره من الدليل إنما يظهر بالفلسفة إليها ( قوله لا تطرأ بمجردا على الجوهر ) أى وهو الذات المتحركة : أى وإنما نظراً عليه تبعاً للمعنى الذى أوجبه ، وحينئذ فلا تحصل بها التفرقة

والا لزم أن تميز بحال أخرى تقوم بها ثم حال حالها كذلك ويلزم التسلسل ، ويبطل رجوعها إلى صحة البنية لأنها غير مفقودة في حال حركة الاضطراب وهي حال كون غيره محركا يده مع وجدان التفرقة ، فتعين أن تكون تلك الصفة عرضا ، ثم لا يخلو إما أن يكون مما يشترط في ثبوته الحياة أولا . والثاني باطل لأنه لا تعلق له بالحركة كالألوان والطعوم والروائح ولأنه مشترك بين الحركتين والمشارك بين شيئين لا يفرق به بينهما ، فتعين الأول وهو ما يشترط في ثبوته الحياة ثم يبطل كونه علما أو حياة أو كلاما لوجود السكل مع ثبوت الحركتين ونفهما ، ويبطل كونه ارادة لوجوب التفرقة بين الحركتين حال الدهول فتعين أن يكون عرضا له نسبة وتعلقا بالحركة وهو الذي بين الحركتين وإنما تحصل بمجموعها ( قوله وإلا الخ ) أى وإلا بأن عقلت على حيالها : أى حدثها لزم أن تميز بحال آخر يقوم بها : أى بحال معنوية ووجهه أنها حادثة ووجهه احداتها على حدثها يستدعى القصد اليها وذلك يقتضى تمييزها والعلم بها وكونها مميزة حال ثم يقال في هذه الحال كذلك : أى ان صحة احداتها يتوقف على القصد اليها ، والقصد اليها يقتضى تمييزها والعلم بها وكونها مميزة حال وهكذا فيلزم التسلسل وهو باطل فما أدى اليه وهو كون الحال تعقل على حدثها باطل ( قوله ثم حال حالها ) الأولى أن يقول ثم حالها ( قوله ويبطل رجوعها الخ ) أى ويبطل رجوع التفرقة بين الحركتين : أى يبطل رجوع موجب التفرقة المذكورة ( قوله وهي ) أى حال حركة الاضطراب ، وقوله : حال كون غيره الخ : أى مثلا وليس المراد بحركة الاضطراب خصوص حركة الساقط من مكان عال كالجبل ( قوله مع وجدان التفرقة ) أى انها غير مفقودة في حال حركة الاضطراب ، وحينئذ فلا يصح التفرقة بها لأنها مشتركة مع أنه قد وجدت التفرقة ( قوله تلك الصفة ) أى الموجبة للتفرقة بين الحركتين ( قوله عرضا ) أى قائما بالمتحرك : أى عرضا آخر غير صحة البنية إذ هي عرض أيضا : أى معنى وجودى قائم بالشخص يتفق عند المرض وان لم نطلع عليه كما قالوه في الجوع ، وكان المناسب أولا أن يذكر ما يؤذن بذلك كأن يقول بعد قوله : ويلزم التسلسل فتعين أن يكون ذلك الأمر عرضا ويبطل أن يكون صحة البنية لأنها غير مفقودة الخ فتعين أن يكون غيره ثم لا يخلو الخ ( قوله ثم لا يخلو ) أى ذلك العرض القائم بالمتحرك الموجب للتفرقة بين الحركتين ( قوله لأنه الخ ) أى ولا يوجب التفرقة بين الحركتين إلا ماله تعلق بهما ( قوله كالألوان الخ ) مثال للثاني ، فاللون يوجد فيما فيه حركة كالإنسان ومالا حركة فيه كالخجر ، وكذا يقال في الطعوم والروائح ، فلا يقال الموجب للتفرقة بين الحركتين الخلاوة القائمة بالمتحرك لوجودها في الصل الساكن ولا الرائحة الطبية لوجودها في الساكن أيضا ( قوله ولأنه ) أى ولأن مالا يشترط فيه الحياة ( قوله مشترك الخ ) الأولى أن يقول لأنه موجود في الحالتين والموجود فيهما لا تصح التفرقة به بينهما وذلك لعدم الاشتراك هنا لأنه ليس موضوعا لهما لفظا وليس موضوعا أيضا للدر المشترك ( قوله أو حياة ) الأولى اسقاطه لأن المقام في تقسيم ما يشترط في ثبوته الحياة ، ولا يقال الحياة يشترط في ثبوتها الحياة لأنه يؤدى للتسلسل ( قوله لوجود السكل الخ ) أى ومن المعلوم أن الموجود في الحالتين لا تصح التفرقة به بينهما ( قوله ونفهما ) توسيع دائرة لأن أصل الموضوع وجود الحركتين ( قوله ويبطل الخ ) أى ويبطل أيضا كونه سما أو بصرا ( قوله وتعلق ما ) عطف تفسير وما زائدة

سميئة قدرة ، وإن اختلفنا نحن والمعتزلة في أنها من الصفات المؤثرة أم لا مع الاتفاق على أنها من الصفات المتعلقة ، وتعييننا في أصل العقيدة بحركة الاختيار معناه الحركة التي من شأنها أن يتعلق بها الاختيار والا فالفعل المكتسب قد يقع بغير اختيار ، وذلك حيث وقع مع الفهول أو الغفلة ومع ذلك يحصل التفرقة بينه وبين حركة الاضطرار ، ولهذا لو عبرنا في الحركة الثانية بحركة الاكتساب بدلا عن حركة الاختيار لكان أحسن ، وعبارتنا في العقيدة هي عبارة امام الحرمين في الارشاد ، وانتقدها عليه المقترح بما أشرنا إليه ، وجوابه أن المراد ما فسرناه قبل ، وأيضا فالردة على الجبرية حاصل بكل تفسير ، فانهم ادّعوا عدم الفرق بين الأفعال عموما فيناقضه حصول الفرق بين بعضها خصوصا لأن الكلية السالبة ينقضها جزئية موجبة والله تعالى أعلم .

(ص) وعن تعلق هذه القدرة بالحادثة بالمقدور في محلها

( قوله وتعييننا ) أى ومعيبرنا ( قوله التي من شأنها الخ ) أى سواء تعلق بها الاختيار بالفعل أولا كحركة الغافل والثائم ( قوله وإلا الخ ) أى وإلا تعلق معناه ما ذكر ، بل معناه الحركة التي تعلق بها الاختيار بالفعل فلا يصح لأن الفعل المكتسب وهو الذى قارنته قدرة العبد قد يقع بغير اختيار كضرب الثائم فانه قد يقع بغير اختياره ومكتسب له ( قوله ولهذا ) أى ولأجل أن الفعل المكتسب قد يقع بغير اختيار ( قوله في الحركة الثانية ) هي المقابلة للاضطرارية في المنع وهي حركة الاختيار ( قوله لكان أحسن ) أى لشموله للحالتين ( قوله أن المراد ) أى بحركة الاختيار ( قوله ما فسرناه ) أى من أنها هي التي من شأنها أن يتعلق بها الاختيار ( قوله بكل تفسير ) أى سواء أردنا الاختيار بالفعل أو التي من شأنها ذلك ( قوله فانهم ادّعوا الخ ) أى فيقولون لاقدرة للعبد على فعل من الأفعال ( قوله فيناقضه الخ ) أى فيناقضه مايقوله أهل السنة من أن بعض الأفعال للعبد عليه قدرة وهو ما كان بالقصد والاختيار أو ما كان مكتسبا وبعضها لاقدرة له عليه وهو الاضطرارى ( قوله لأن الكلية الخ ) أى التي تدعيها الجبرية ، وقوله : ينقضها موجبة جزئية : أى وهي التي تدعيها الأشاعرة ، فالجبرية يدعون أنه لاقدرة للعبد على فعل ، والأشاعرة يدعون أن للعبد قدرة على بعض الأفعال ( قوله وعن تعلق الخ ) هذا اشارة لتعريف اليكسب ، وحقيقة تعلق القدرة بالحادثة بالمقدور في محلها من غير تأثير ، والمراد بالمقدور المكسوب ، وقوله : في محلها حال من المقدور : أى حالة كون المقدور في محل القدرة ، فاليد مثلا محل للقدرة والمقدور ، واحتراز بالحادثة عن القديمة فان تعلقها بالفعل لايسمى كسبا بل اختراعا ، فلا يسمى المولى مكتسبا بل مخترعا ، فالعبد عند أهل السنة مكتسب غير خالق والله تعالى خالق لا مكتسب ، واحتراز بالحل عما خرج عن محل القدرة كانقطاع الرقبة مثلا ، فان ذلك ليس كسبا للعبد ولا مكسوبا له ، وانما أثيب أو عوقب عليه لكونه ناشئا عن مكسوبه وهو الحركة ، واحتراز بقيد عدم التأثير عن مذهب القدريّة فان التعلق للقدرة عندهم على سبيل التأثير وانما أخذ هذا الأخير جزءا من التعريف مع أنه حكم من أحكام القدرة لأن محل امتناع أخذ الحكم في التعريف اذا أخذ من حيث إنه حكم تصديقي . أما ان أخذ من حيث انه وصف يميز كما هنا فلا يمتنع ( قوله بالمقدور ) أى ما من شأنه أن يكون مقدورا للقدرة بالحادثة

مقارنة له من غير تأثير عبر أهل السنة رضى الله عنهم بالكسب ، وهو متعلق التكليف الشرعى وأماره على الثواب والعقاب ، فبطل إذن مذهب الجبرية ، وهو إنكار القدرة الحادثة لما فيه من جحد الضرورة وإبطال محل التكليف وأماره الثواب والعقاب ومن هنا كان بدعة ، ومذهب القدرية وهو كون العبد يخترع أفعاله على وفق مراده بالقدرة التى خلق الله له لما علمت من دلائل الوحداية واستحالة شريك مع الله تعالى أيا كان .

(ش) هذا تفسير للكسب الذى قال به أهل السنة رضى الله عنهم ، وهو درجة وسطى بين مذهبي الجبرية والقدرية ، وكثيرا ما يتوهم من لاعلم عنده أن معنى الكسب كون القدرة الحادثة لها تأثير ما ، وهذا التأثير الذى يفسره الجاهل معنى الكسب إن أراد أن القدرة الحادثة تؤثر فى الفعل كما يحكى عن القاضى والأستاذ ، فقد تقدم فساد هذا القول وعدم جريانه على السنة وتقدم انكار الشريف شارح الأسرار العقلية صدور هذا عن القاضى والأستاذ ، وإن أراد أنها تؤثر فى وجود المقدور ، لكن بمشيئة الله تعالى لاعلى الاستقلال كما يحكى عن إمام الحرمين فى آخر أسره فقد تقدم أيضا فساد هذا القول وتشعبه من مذهب القدرية بحوس هذه الأمة ، والظن بالامام

( قوله مقارنة له ) حال من القدرة وهو فى الحقيقة بيان للعقل ، فلو قال وهو مقارنتها له كان أوضح ( قوله من غير تأثير ) متعلق بتعلق ( قوله وهو متعلق التكليف ) الضمير عائداً على الكسب بمعنى المكسوب ، فى الكلام استخدام ( قوله وأماره الخ ) عطف على متعلق التكليف ( قوله فبطل الخ ) أى اذا علمت أن للعبد قدرة وأنها غير مؤثرة تعلم أن مذهب كل من الجبرية والقدرية باطل لأن الجبرية تنفى قدرة العبد من أصلها والقدرية وإن كانوا يثبتونها إلا أنهم يقولون بتأثيرها ( قوله الضرورة ) أى الضرورى وهو وجود القدرة الموجبة للفرقة بين حركتى العبد الاختيارية والاضطرارية ( قوله وأماره الثواب والعقاب ) عطف على محل التكليف عطف مرادف ، لأن الأفعال الاكتسابية هى محل التكليف وأماره الثواب والعقاب ( قوله ومن هنا الخ ) أى من أجل ما فى هذا المذهب من إبطال محل التكليف وأماره الثواب والعقاب كان هذا المذهب بدعة قاذحة فى الإيمان فيحرم اعتقاده ( قوله ومذهب القدرية ) عطف على مذهب الجبرية ( قوله بالقدرة الخ ) أى على وفق مراده لاعلى وفق مراده الله ( قوله أيا كان ) أى سواء كان فى النوات أو الصفات أو الأفعال قديما كان أو حادئا ( قوله أهل السنة ) أى معظمهم فلا ينافى ما تقدمت عن القاضى وغيره فى تفسيره ( قوله وهو درجة وسطى الخ ) الضمير لما قاله أهل السنة وذلك لأن الجبرية قالوا بنفى القدرة عن العبد رأسا وأنه مجبور ظاهرا وباطنا ، والقدرية قالوا إن له قدرة حادثة يخلق بها أفعاله على وفق إرادته ، وأهل السنة قالوا إن له قدرة حادثة موجودة تقارن أفعاله الاختيارية من غير تأثير فهو بحسب الظاهر فاعل مختار وبحسب الباطن مجبور ( قوله أن معنى الكسب ) أى الذى يعبر به أهل السنة ( قوله لها تأثير ما ) أى نوع من التأثير ( قوله إن أراد الخ ) العائد محذوف : أى إن أراد به ( قوله فى الفعل ) أى فى أخص وصفه ( قوله وإن أراد ) أى هذا الجاهل والعائد محذوف كما سبق ( قوله لاعلى الاستقلال ) تفسير لما قبله ( قوله وتشعبه ) عطف على فساد : أى وتقدم تشعبه ، وفيه أنه



رضى الله عنه أنه لا يرضى بمثل هذا القول ، وعلى تقدير أن يكون صدر منه ولا حول ولا قوة إلا بالله فزلة العالم لا يجوز أن يقلد فيها في الفرع ، فكيف بالعقائد أصول الدين ، وإن أراد أن القدرة الحادثة خلقها الله تعالى للعبد وملكه أن يفعل المقدور بها كيف شاء على سبيل الاستقلال فهذا عين مذهب القدرية بحسب هذه الأمة ، وإنما مراد أهل السنة بالكسب ما أشرت إليه في أصل العقيدة ، فقولى وعن تعلق بتعلق بعبر ، وإنما قدمنا هذا المجرور عن عامله لإفادة الحصر أى لا معنى للكسب إلا هذا لا أن معناه أن للقدرة الحادثة تأثيرا ما كما يعتقد الجهلة الضالون في معنى الكسب الذى هو مذهب أهل السنة ، وقولى : وهو متعلق التكليف الشرعى : أى الكسب ، وهو وجود المقدور مع القدرة الحادثة هو الذى كلف به الشرع فيما كلف به لأن وقوع ذلك المقدور عاريا عن القدرة الحادثة : كحركة الارتعاش مثلا قد تفضل سبحانه بإسقاط التكليف به قفيا وإثباتا ، ولو عكس سبحانه وتعالى التكليف أو كلف بالجميع لكان حسنا إذ لا تأثير لقدرة المكلف في الجميع ، وإنما تلك الأفعال المخلوقة لله سبحانه وتعالى نفسها الشرع عند اقتربها بأعراض حادثة كالقدرة والإرادة أمارة على الثواب والعقاب ، فبالوجه الذى صح جعل بعض أفعاله سبحانه عند اقترانه بفعل له آخر أمارة على ما شاء

لم يتقدم فالأولى ولا يخفى تشعبه ( قوله فزلة العالم الخ ) أى بعد انكشاف الأمر وظهور الحق ( قوله أصول الدين ) بالجبر بدل أو عطف بيان ( قوله وإن أراد ) أى به ( قوله كيف شاء ) أى تبعا لإرادته ( قوله على سبيل الاستقلال ) تفسير لما قبله ( قوله فى أصل العقيدة ) الإضافة بيانية ( قوله تأثيرا ما ) الأولى حذف ما لأن الردود عليه هم القدرية وهم يقولون إن قدرة العبد تؤثر استقلالها تبعا لإرادته ( قوله الجهلة ) هم القدرية ( قوله فى معنى الكسب ) متعلق يعتقد ( قوله الذى الخ ) صفة لقوله إلا هذا ( قوله أى الكسب ) مبتدأ ، وقوله : هو الذى الخ خبر ، وأما قوله : وهو وجود المقدور الخ . جملة اعتراضية وإضافة وجود المقدور من إضافة الصفة للموصوف : أى والكسب بمعنى المقدور الموجود المصاحب للقدرة الحادثة هو الذى كلف به الشرع ( قوله فيما كلف به ) أى فى جميع ما كلف به من صلاة وزكاة وصوم وحج وغير ذلك ( قوله لأن وقوع الخ ) تعليل لما اقتضاه الحصر المستفاد من الجملة السابقة المعرفة الطرفين وهو أن غير المكسب ليس مكلفا به ، والمراد بالمقدور هنا المقدور بالنسبة للقدرة القديمة فلا ينال قوله عاريا الخ ( قوله نفي الخ ) أى قلنا مكلفين به من حيث الترك أو الفعل ( قوله ولو عكس ) أى بأن جعل غير المكسب متعلقا للتكليف ( قوله أو كلف بالجميع ) أى المكسب وغيره ( قوله لكان حسنا ) أى خلافا للمعتزلة القائلين بأن التكليف بما ليس فى الوسع قبيح والقبيح عندهم ممتنع ( قوله نفسها ) أى جعلها ( قوله الشرع ) أى الشارع سبحانه ( قوله كالقدرة الخ ) مثال للاعراض ( قوله أمارة ) ويصح أن تسمى بالسبب الشرعى ( قوله فبالوجه الخ ) تفريع على قوله إذ لا تأثير لقدرة العبد فى الجميع : يعنى أنه كما صح أن يجعل الاختيارى أمارة على الثواب أو العقاب يصح أن يجعل الاضطرارى أمارة بجامع لعدم التأثير فى كل فقوله بعض أفعاله سبحانه أراد بها المكسبة والضمير فى اقترانه عائد عليه ومصدوق الفعل الآخر القدرة

من ثواب أو عقاب أو غيرهما صح جعله مجردا عن غيره أو جعل غيره في مكانه أمانة على ذلك ، لأن الدلالة في ذلك جعلية لاعقلية ( قوله : فيبطل إذن مذهب الجبرية الخ ) مسبب عما سبق قبل من دليل إثبات القدرة الحادثة وإبطال تأثيرها في مقدورها ، وقد أعاد الدليلين هنا على سبيل الاجمال ، فقوله : لما فيه من جحد الضرورة : أى الضرورة التي تقدمت في الفرق بين حركة الاضطراب والاكتساب ، وقوله : وإبطال مخفوض بالعطف على جحد : يعنى أنه لو لم يكن في مذهب الجبرية الاثبات جهل بأمر يدرك ضرورة من غير مصادمة للشريعة لكان أمره سهلا إذ غاية ما يلزم فيه التناهي في العبادة وضمف العقل ، كيف

والارادة ( قوله من ثواب الخ ) فجعل فعل الواجب والمنسوب والكف عن الحرام والمكروه بنية الامتثال علامة على الثواب وجعل فعل الحرام والكف عن الواجب علامة على العقاب وجعل فعل المباح والمكروه والكف عن الحرام والمنكروه لا بنية الامتثال علامة على عدم الثواب والعقاب إذ لا ثواب ولا عقاب فيما ذكر فقوله أو غيرهما : أى غير الثواب والعقاب ، والمراد بغيرهما عدمهما أو المدح والتم ( قوله صح جعله ) أى بعض الأفعال أمانة على ما شاء من ثواب أو عقاب حال كون بعض الأفعال المذكور مجردا عن غيره : أى عن مقارنة غيره وذلك كالأفعال الاضطرابية فلمولى أن يجعلها أمانة على ما شاء من ثواب أو عقاب ( قوله أو جعل غيره ) أى غير الفعل كالألوان مثل البياض والسواد والمقادير مثل الطول والقصر فلمولى أن يجعل الألوان علامة على الثواب والمقادير علامة على العقاب ( قوله لأن الدلالة في ذلك جعلية لاعقلية ) علة لصحة الجمل : أى لأن دلالة الفعل الكسبي على الثواب والعقاب لما كان منه طاعة يدل على الثواب وما كان منه معصية يدل على العقاب دلالة بالوضع والجعل ، فيصح فيها التحويل بأن يجعل الدال على الثواب البياض والطول مثلا وعلى العقاب السواد والقصر مثلا أو يجعل الفعل المجرد عن القدرة والارادة كحركة الاضطراب أمانة على الثواب والعقاب ، وليست تلك الدلالة بالعقل حتى لا يصح فيها ذلك لأن الدليل العقلي لا يتصور وجوده غير دال لما يلزم عليه من انقلاب الدليل شبهة والعلم جهلا وقلب الحقائق محال ( قوله إلى آخره ) أى ومذهب القدرية ( قوله من دليل إثبات القدرة الخ ) بيان لما سبق وهو راجع للمذهبين على سبيل اللف والنشر المرتب فالرد على مذهب الجبرية مسبب عن دليل إثبات القدرة الحادثة وهو قوله سابقا ، وإعنا قلنا بوجود قدرة تقارنه لما نجده من الفرق الضروري بين حركة الاختيار وحركة الاضطراب والرد على مذهب القدرية مسبب عن دليل إبطال تأثير القدرة الحادثة في مقدورها وهو قوله سابقا ، وبهذا الدليل بعينه : أعنى دليل التمانع يستدل على أنه جلت وعلا هو الموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم فيها ( قوله وقد أعاد الخ ) أى بعد أن ذكرهما سابقا على سبيل التفصيل فأعادة دليل إثبات القدرة بالنظر لقوله لما فيه من جحد الضرورة وإعادة دليل إبطال تأثيرها في مقدورها بالنظر لقوله لما علمت من دليل الوحدة ( قوله ما يلزم فيه ) أى عليه أى على مذهبهم ( قوله كيف ) أى كيف يكون أمره سهلا والاستفهام انكارى بمعنى النفي : أى لا يصح أن يكون أمره سهلا

والمذهب مصادم للشريعة لأنها قد جاءت باسقاط التكليف بالأفعال التي لا يمكن العبد فيها عادة من الاتصاف بوجودها وعدمها وبالتكليف بما تسر منها على العبد عادة فعله وتركه ولا تأثير له في شيء من أفعاله حتى يصح لنا التفريق به كما ترعم القدرية فلم يبق ما يفرق به بين ما يكلف به الشرع وبين ما لا يكلف إلا الاكتساب على المعنى الذي سبق في تفسيره وعدمه ، ولو استوت الأفعال كلها كما يقول أهل الجبر لبطل تفريق الشرع بينها وبطل ما أحال عليه التكليف منها ، وهو الفعل الذي في وسع المكلف دون غيره ، وكانت الأفعال حيث لا شيء منها في وسع المكلف عادة ، فلا تكليف إذن بشيء منها لقوله تعالى - لا يكلف الله نفسا إلا وسعها - وهذا يبطل للكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وإلى هذا أثرت بقولي : ومن هنا كان بدعة : أي ومن أجل لزوم إبطال الجبر لحل التكليف الشرعي ولزوم انتفاء أمارات الثواب والعقاب كان بدعة مؤثرة في عقد الإيمان (قوله : ومذهب القدرية) معطوف على قوله : مذهب الجبرية : أي وبطل مذهب القدرية .

(ص) ويلزم فيه أيضا استحالة ما علم أمكانه إذ الأفعال يصح نعلق القدرة القديمة بها قبل تعلق القدرة الحادثة ، فلو منعتها القدرة الحادثة

(قوله والمذهب) أي مذهبه (قوله من الاتصاف بوجودها) متعلق بالمتكبر (قوله وبالتكليف الخ) معطوف على باسقاط التكليف (قوله بما) أي بفعل ، وقوله : فعله الضمير لما الواقعة على فعل ، وفيه تسمح لأن الفعل لا يتعلق به فعل ولو قال وبالتكليف بما يمكن العبد عادة من الاتصاف بوجوده وعدمه كان أحسن (قوله من أفعاله) اظهار في محل الاضمار (قوله حتى يصح الخ) أي وإنما زدنا هذه الزيادة : أعنى قوله ولا تأثير الخ لأجل أن يصح لنا التفريق بين المكلف به وغيره بما تسر (قوله كما ترعم القدرية) راجع للنفي أي كما يزعمونه من تأثيره في أفعاله الاختيارية فالثبت للفرقة بين المكلف به وغيره عند أهل السنة تسر الفعل بسبب مقارنته للقدرة وعدم تسره والمثبت لها عند القدرية التأثير وعدمه (قوله فلم يبق الخ) أي فلم يبق ما يفرق به باعتبار مذهبنا إلا الاكتساب وعدمه وأما باعتبار مذهب المعتزلة فلم يبق إلا التأثير وعدمه (قوله وهو الفعل الذي في وسع المكلف) أي بحسب العادة والظاهر ، وأما بحسب الحقيقة فنحن نقول بالجبر وليس في وسع العبد شيء أصلا فهو مختار ظاهره مجبور باطنا (قوله فلا تكليف الخ) تفريع على التالي الأخير (قوله وهذا) أي عدم التكليف بشيء منها (قوله أي من أجل الخ) أي من أجل أن الجبر يلزمه إبطال محل التكليف ويلزمه انتفاء الخ ولو عبر الشارح بهذا كان أولى (قوله مؤثرة) أي تأثير كفر (قوله في عقائد الإيمان) من اضافة المتعلق بالفتح للمعلق بالكسر والعقائد بمعنى المعتقدات والإيمان التصديق ، وفي بعض النسخ في عقد الإيمان (قوله ويلزم فيه) في معنى على والضمير للمذهب القدرية ، وقوله : أيضا : أي كما لزم عليه العجز كما يقتضيه دليل النعناع السابق (قوله استحالة ما علم أمكانه) أي بالمعنى الأعم وذلك لأن أفعال العباد عدم أمكانها ليس واجبا بل مستحيل (قوله إذ الأفعال) أي الاكسابية (قوله يصح الخ) هذا محل اتفاق بيننا وبين الخصوم وهم القدرية ، وقوله :

للزم ما ذكر وترجيح المرجوح .

(ش) الضمير المحرور بنى عائد على مذهب القدرية : أى يلزم فيه محذوران آخران زيادة على ما لزمهم من عجز القدرة القديمة على ماسبق في دليل التماخ . أحدهما : لزوم عود الممكن مستحيلا . الثانى ترجيح المرجوح ، وتقرير الأول أن تقول فعل العبد قبل أن تخلق له القدرة الحادثة ممكن وكل ممكن فهو مقدور للبارئ جلّ وعلا ، فينتج فعل العبد مقدور للبارئ تعالى فاذا خلق الله سبحانه وتعالى للعبد قدرة حادثة . قال القدرية : انه يزول حينئذ عن الفعل ماثبت له من امكان أن يوجد بالقدرة القديمة ، وصار إذ ذاك يستحيل الوجود بها ، فقد لزم أن ما كان ممكنا باعتبار القدرة القديمة صار مستحيلا بالنسبة إليها . لا يقال استحالة عارضة لسبب ، وهو تعلق القدرة الحادثة به ، فاستحال أن يكون الفعل موجودا بقدرتين ، والاستحالة العارضة لاتقبح في الامكان الذاتي . لأننا نقول لم يظهر لهذه الاستحالة سبب يصح فتعين على زعمهم أن تكون ذاتية لأن القدرة الحادثة التي جعلوها مانعة من تعلق القدرة القديمة بالفعل لا يصح أن تكون مانعة من ذلك ، بل الذى يصح عقلا ونقلا عكسه ، وقرر المقترح هذا الدليل على وجه آخر ، وذلك ان قال كما هم تعلق قدرته تعالى بمعنى أن كل ممكن يتأتى من الصانع فعله ، فكذلك أيضا لابد أن يريد

قبل تعلق القدرة الحادثة : أى على سبيل التأثير عند الخصوم أو على وجه المقارنة عندنا ( قوله للزم ما ذكر ) أى من استحالة ما علم امكانه : أى وهذا اللازم باطل فليكن اللزوم وهو مذهبهم باطلا ( قوله وترجيح المرجوح ) أى وهو القدرة الحادثة على الراجع وهو القدرة القديمة ( قوله فيه ) أى عليه ( قوله أحدهما لزوم الخ ) الأولى حذف لزوم لأنه يصدد تفصيل المحذور اللازم ( قوله فعل العبد الخ ) أطلق عليه فعل العبد نظرا للمآل ( قوله وكل ممكن مقدور للبارئ ) أى بحسب التأني والصلاحيات ( قوله فينتج فعل العبد ) أى فعله قبل أن تخلق له القدرة الحادثة ، وقوله : مقدور للبارئ : أى متعلق لقدرته تعلقا صالحيا ( قوله إذ ذاك ) أى عند خلق الله ( قوله فقد لزم الخ ) أى فقد لزم أن وجود الفعل الذى كان ممكنا باعتبار الخ ( قوله استحالة ) أى استحالة وجود الفعل بالقدرة القديمة ( قوله والاستحالة العارضة الخ ) ألا ترى إيمان أبى جهل فانه ممكن لذاته وقد استحال وقوعه نظرا لتعلق علم الله بعدم وقوعه ( قوله لأننا نقول الخ ) حاصله أن الاستحالة العارضة لابد لها من موجب ولا موجب هنا في هذا المقام والقدرة الحادثة لاتصلح أن تكون سببا موجبا للمنع ، فتعين أن تكون الاستحالة على مذهبهم ذاتية كذا قال الشارح ، وقد يقال للخصم أن لايسلم أن القدرة الحادثة لاتصلح أن تكون مانعة ، بل يدعى أن الاستحالة عرضية ، وأن القدرة الحادثة صالحة لمنع القديمة من التعلق فلا بد من إثبات عدم صلاحية القدرة الحادثة بأمر مما صرنا من أنه لا تأثير لها ألبتة ( قوله على زعمهم ) أى القدرية ( قوله لأن القدرة الحادثة الخ ) علة لقوله : لم يظهر الخ ، وكان الأولى تقديمها على قوله : فتعين الخ ( قوله هذا الدليل ) أى دليل المحذور الأول ، وهو عود الممكن مستحيلا ، والمراد دليله من حيث ابطاله لتأثير القدرة الحادثة ( قوله بمعنى الخ ) بيان للاشمعية أى فليس المراد بعموم التعلق العموم التجيزى لأنه لايم كل الممكنات ( قوله أن يريد ) أى

وجوده أو انتفاءه لعموم تعلق الإرادة ، فإذا كان الفعل معلوم الثبوت مثلاً وجب أن يكون مراداً ، وإذا قصد إلى إيقاعه وأوقعه غيره كان ذلك تحقيقاً لعدم نفوذ إرادته ونفوذ إرادة غيره ، وذلك الذى منعناه عند إبطال القول بالهين ، وإنما عدل المقترح عن التقرير الأول إلى هذا التقرير لأنه أراد أن يجعل الحجة برهانية لا الزامية ، لأن التقرير الأول إنما تم على المعترلة لقولهم : إن أفعال العبد الاختيارية غير مقدورة له ، ولو كانوا يقولون بأنها لم تزل مقدورة له تعالى بمعنى تأتي أن يفعلها وأن تعلق القدرة الحادثة بإيقاعها إنما هو بمشيئة الله تعالى لم يرد عليهم بمثل ذلك بخلاف هذا التقرير الذى قرره المقترح بالدلالة فإنه برهان على انفراد تعالى بالتأثير في جميع الكائنات ، وأنه لا تأثير للقدرة الحادثة في شيء من الأفعال على كل حال من الأحوال حتى يرد به ما حكي عن إمام الحرمين وما حكي عن القاضي والأستاذ ، والله أعلم . وأما الوجه الثانى وهو ترجيح المرجوح فهو ظاهر . (ص) قالوا لم يزل يقدر عليها بأن يسلب القدرة الحادثة . قلنا : فقد لزم إذن أن لا يقدر عليها مع وجود القدرة الحادثة وأيضاً من أصلكم

بالفعل ( قوله وجوده ) أى وجود كل ممكن ( قوله فإذا كان الخ ) الأولى ثم إذا الخ لأنه انتقال ( قوله معلوم الثبوت ) أى علم الله بأنه يقع ( قوله وإذا قصد ) أى الله تعالى ( قوله كان ذلك ) أى قصد إيقاع الفعل الخ ( قوله وذلك الخ ) أى عدم نفوذ إرادته ونفوذ إرادة غيره هو الذى منعناه : أى وذلك باطل فبطل ما استلزمه وهو إيقاع الغير له . وحاصله أنه لو وقع فعل بغير إرادة الله لكان المولى عاجزاً . لكن التالى باطل فبطل تأثير العبد ( قوله أن يجعل الحجة ) أى على بطلان تأثير القدرة الحادثة ( قوله برهانية ) أى مركبة من مقدمات كلها يقينية ( قوله لا إلزامية ) أى مشتملة على مقدمة مسلحة للخصم يذكرها المستدل بحجارة للخصم لأجل الزامه ، ولا شك أن دليل المقترح ، وهو الثانى مقدماته كلها يقينية ، والدليل الأول الزاى لأن المستدل به التفت فيه لمقدمة مسلحة عند الخصم ، وهى أن القدرة الحادثة إذا وجدت وتعلقت بالفعل منعت من تعلق القدرة القديمة لأجل الزامه قلب الممكن مستحيلاً ( قوله غير مقدورة له ) أى لله تعالى : أى بعد وجود القدرة الحادثة ، وأنها بعد وجودها منعت القدرة القديمة من تعلقها بها ( قوله بأنها ) أى أفعال العباد الاختيارية ( قوله لم تزل الخ ) أى حتى بعد وجود القدرة الحادثة ( قوله وأن تعلق القدرة الحادثة ) أى بإيقاعها ( قوله بمثل ذلك ) أى يعود الممكن مستحيلاً وإنما يرد عليهم بما رده على إمام الحرمين فيما سبق ( قوله الدلالة ) أى على بطلان تأثير القدرة الحادثة ( قوله على كل حال الخ ) أى كانت تابعة لمشيئة الرب أو العبد كانت مؤثرة في الذات أو في أخص وصف الفعل ( قوله حتى يرد الخ ) أى وإنما عمنها لأجل أن يرد بهذا الدليل ما حكي الخ ( قوله قالوا ) أى في الجواب عما لزمهم من عجز الإله وانقلاب الممكن مستحيلاً وترجيح المرجوح ( قوله لم يزل ) أى المولى ، وقوله : عليها : أى على أفعال العبد ، وقوله : بأن يسلب الخ : أى وتعلق قدرته هو بها : أى وحيث كان لم يزل يقدر عليها يدفع ما ألزمه فلا يجوز ولا انقلاب ولا ترجيح مرجوح ( قوله فقد لزم الخ ) أى وحيث أنه فيلزم في تلك الحالة قلب الممكن مستحيلاً وعجز الإله وترجيح المرجوح ( قوله وأيضاً الخ )

وجوب مراعاة الصلاح والأصلح فلا يمكن سلبها عنكم بعد التكليف .

(ش) قد تقدم تقرير هذا الذي أجابوا به وتقرير رده أكمل تقرير في شرح قولنا ، وبهذا الدليل بينه : أعني دليل التماضع المسئلة فانظره هناك .

(ص) قالوا فكيف يثبه أو يعاقبه على غير فعله . قلنا يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل والثواب والعقاب غير معالين ، وإنما الأفعال أمارات شرعية عليهما يخلق الله تعالى منها في كل مكاتب ما يدل شرعا على ما أراد به في عقابه ، فكل مبسر لما خلق له . ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة نسأله سبحانه وتعالى حسن الخاتمة بفضله .

(ش) هذه شبهة من شبهات القدريّة ، وتقريرها أن قالوا : لو لم يكن لقدرة العبد تأثير في فعله لما صح أن ثاب عليه أو يعاقب والتالي معلوم البطلان فالتقدم مثله ، وبيان الملازمة أن الفعل إذا لم يكن أثرا لقدرة العبد صار لافرق بينه وبين ألوانه بل لافرق بينه وبين ذاته وسائر ذوات العالم وأعرضه بجماع أن الجمع لأثر له فيه فكما أنه لا يثاب ولا يعاقب على وجود ألوانه ووجود ذاته ووجود سائر أجزاء العالم وأعراضه لكونه لأثر له في شيء من ذلك كذلك يلزم أن لا يثاب ولا يعاقب على شيء من أعماله أيضا لأنه لا تأثير له في شيء منها أصلا . أجاب أهل السنة رضي الله عنهم

جواب بالمنع وما قبله بالتسليم جدلا ، والمناسب تقديم جواب المنع على جواب التسليم لأن الثاني صواب على الأول ، والمراد بالأصل القاعدة ( قوله وجوب الخ ) أي وجوبا عقليا يستحيل تخلفه ( قوله والأصلح ) الواد بمعنى أول لأن بعضهم يقول بوجوب الصلاح وبعضهم يقول بوجوب الأصلح ، والصلاح ما قابل الفساد والأصلح ما قابل الصلاح ( قوله فلا يمكن الخ ) أي فتأني اللوازم الثلاثة المتقدمة ( قوله بعد التكليف ) الأولى مع التكليف ، لأن التكليف إذا انقطع بالموت كان الشخص عاجزا إلا أن يراد بالعبدية التحقق ( قوله قد تقدم الخ ) المناسب تأخير ماسر إلى هذا المحل أو أنه يعيده لطول العهد ( قوله أجابوا به ) أي عما لزمهم من العجز وانقلاب الممكن مستحيلا وترجيح المرجوح ( قوله أكل تقرير ) راجع لتقرير الجواب وتقرير الرد عليه ( قوله المسألة ) أي راجع المسألة ( قوله فانظره ) أي ما ذكر من تقرير جوابهم وتقرير الرد عليه ( قوله قالوا ) أي القدريّة في تقرير ما تمسكوا به وبنوا عليه مذهبهم ( قوله فكيف الخ ) الاستفهام إنكارى وهذا إلزام منهم لأهل السنة على دعواهم أن الأفعال لله وأن العبد ليس له فعل ( قوله غير معالين ) أي ليست الأفعال عللا فيهما ( قوله منها ) أي الأفعال ( قوله فكل الخ ) أي فكل شخص مهيا للحالة التي خلق لها : أي للحالة التي هي عاقبته من ثواب أو عقاب ( قوله ولو شاء الخ ) أي لكن جعلهم على حالتين ، فمنهم من عاقبته للثواب ومنهم من عاقبته للعقاب ( قوله حسن الخاتمة ) أي الموت على الإيمان ( قوله بفضله ) أي وذلك من فضله وإحسانه لا وجوبا عليه ( قوله والتالي معلوم البطلان ) أي لما جاء في نصوص الشرع من الانتابة على الأفعال إن كانت طاعة وللعقاب عليها إن كانت معصية ( قوله أجاب أهل السنة الخ ) اعلم أن المناظر إن كان مانعا فردّه بالجواب وإن كان مستدلا فردّه بالمنع ، وحينئذ فقوله أجاب الخ غير مناسب ، والمناسب أن

بمنع الملازمة . قولهم في بيانها ان الفعل حينئذ يصير كاللون وغيره مما لا تأثير للقدره الحادثة فيه أصلا . قلنا هو كذلك عندنا من غير فرق ، قولهم : فيلزم أن لا يثاب عليه ولا يعاقب كما لا يثاب ولا يعاقب على الألوان ونحوها . قلنا لا ملازمة بين الثواب والعقاب وبين كون سببهما فعلا للكف أو كيف . وقد علمتم من مذهب خصومكم أن الله تعالى أن يعاقب البريء . ويعطي العامة للمذنب العاصي يفعل ما يشاء ، والأفعال الواقعة على يد العبد أمارات وضعها الشارع على السعادة والشقاوة ، ولو وضع غيرها من الألوان والطعوم ونحوها أمارات عليهما لكانت صالحة لذلك ، وليس للثواب والعقاب علة عقلية تقتضيها ، وكل ما أطلق عليه في الشرع أنه سبب لهما ، فاعما المراد بالسبب الامارة ، ووقع التسامح بالتعبير عنها بالسبب ، إذ لا مشاحة في الألفاظ اللغوية إذا فهمت المقاصد منها .

(ص) قالوا : كيف يمدح العبد أو يذم على غير ما فصل ، ويلزم أن تكون للعباد الحجة في الآخرة ،

يقول قد منع أهل السنة ذلك لأن هذه الشبهة قررناها الشرح على أنها دليل فالآتي من قبل أهل السنة منع . نعم لو قررناها على وجه الإلزام لأهل السنة لكان الآتي من قبلهم جوابا ( قوله بمنع الملازمة ) أى ونقول ان الأفعال مخلوقة لله ويمدب ويشب من يشاء ، والأفعال إنما هي أمارات وعلامات على ما يحصل في الآخرة من ثواب وعقاب ، ولا يلزم من عدم العلامة عدم العلم لا أنها علة للثواب والعقاب يلزم من عدمها عدمهما كما فهمتم ( قوله هو كذلك عندنا ) هذا يناسب الإلزام للاستدلال ( قوله سببهما ) أى الثواب والعقاب ( قوله كيف الخ ) أى لا يسح أن يكون سببهما فعل العبد لأنكم قد علمتم الخ : أى حينئذ فما ذكركم لا يلزم ( قوله خصومكم ) هم أهل السنة ( قوله البريء ) أى من الذنوب ( قوله والأفعال الخ ) هذا جواب عما يقال من طرف القدريه إذا كانت الأفعال الواقعة من العبد مخلوقة لله وأن له أن يشب ويعذب من يشاء ، فما فائدة تلك الأعمال وما وجه ترتيب الثواب والعقاب عليها في النصوص الشرعية . وحاصل الجواب أن ترتيب الثواب والعقاب عليها لكونها وضعها الله أماره عليهما باختياره لا لأجل تأثير العبد فيها والألوان ونحوها لم يقب عليها لكونه لم يجعلها أماره عليهما باختياره لا لأجل عدم تأثير العبد فيها ( قوله على السعادة والشقاوة ) فيه أن الأفعال إنما جعلت أماره على الثواب والعقاب لأعلى السعادة : أعنى الموت على الاسلام ، والشقاوة : أعنى الموت على الكفر ، وقد يجاب بأن المراد بالسعادة والشقاوة هنا الثواب والعقاب ( قوله أمارات ) مفعول ثان بوضع بتضمينه معنى جعل ( قوله وليس الخ ) وأما الامارة الشرعية فموجودة ( قوله وكل ما أطلق الخ ) جواب عما يقال من طرف الخصوم كيف لا يكون للثواب والعقاب علة عقلية تقتضيها مع أنه قد جاءت السببية في النصوص الشرعية ( قوله التسامح ) أى التجوز ، وقد يقال السبب في كلام الشارع حقيقة عرفية في الامارة ( قوله إذا فهمت الخ ) أى فهمت بدليل خارجي وان كان هذا المفهوم منها معنى مجازيا ( قوله قالوا كيف الخ ) هذا من جملة الأدلة التي تمسك بها القدريه على مذهبهم كالذي سبق ( قوله ويلزم الخ ) أى ويلزم على عدم تأثير العبد في فعله أن تكون الخ

وقد قال تعالى - لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل - قلنا من معنى ما قبله ، وأيضا فيبطل بمسألة خلق الداعي والقدرة الحادثة وبعلمه القديم المحبط بكل شيء ، والحق أن العبد مجبور في قالب مختار ، حسن فيه رضى الأمرين على تقدير تسليم أصل التحسين والتقيح العقليين .  
(ش) احتجت القدرية أيضا بأن العبد لو لم يكن مختاراً لأفعاله لما صح أن يمدح أو يذم على فعل من الأفعال ، وبيان الملازمة ما تقرّر في العرف من بطلان مدح الإنسان وذمه بما يفعله غيره فإذا كانت الأفعال إنما صدرت من الله فقط صار مدح العبيد وذمهم إنما هو على فعل الله جل وعلا . والجواب على نهج ما سبق أنه لا ملازمة عقلا بين المدح والتم وبين كون سببهما مختاراً للممدوح أو المذموم والاعتداد في الأحكام العقلية سببا بالنسبة إليه جل وعلا على مجرد عرف اصطلاحى لا ينضبط أمره من أدل دليل على تنهاى القوم فى العبادة وكون الأوهام تملك عقولهم

( قوله وقد قال الخ ) تعليل لمخدوف تقديره وذلك باطل ( قوله قلنا الخ ) أى قلنا بحجج عماد كرجوع من معنى ما قبله وهو منع الملازمة ، وهذا جواب عن الطرفين . وحاصل الجواب عن الأول لانسليم الملازمة : أى لانسليم أن الإنسان لا يمدح ولا يذم إلا على فعله المختار له ، كيف والشخص يمدح على البراءة واعتدال القامة مثلا مما لا كسب فيه للممدوح أصلا ، وينم على أضدادها ، والحال أنه لا كسب فيه للمذموم . وحاصل الجواب عن الثانى لانسليم الملازمة بين حجة العباد على الله وبين عدم اختراعهم لأفعالهم ، وإنما هذه الملازمة مبنية على ما اعتقدتموه من أن الثواب والعقاب معللان بالأعمال ، وقد علمت أنهما غير معللين ، وإنما الأفعال أمارات والثواب والعقاب بمحض اختياره لا يستل عما يفعله ( قوله فيبطل ) أى لزوم كون العباد لهم حجة على الله وكان الأولى عدم تعيينه بأىضا لايهامه رجوعه للطرفين مع أنه راجع للثانى فقط ( قوله خلق الداعي الخ ) أى خلق أسباب الفعل وهى القدرة عليه ، والداعي له وهو الشهوة له وقوة تصميم العزم عليه : أى الإرادة له ، فالداعي له أمران ، والخصوم يوافقونا على أن البارئ تعالى هو الخالق للداعي للفعل وللقدرة عليه ( قوله وبعلمه القديم ) الباء بمعنى مع والواو زائدة ، لأن إبطال اللزوم ليس بنفس العلم ، بل بخلق الداعي والقدرة الحادثة مع علمه تعالى فى الأزل بما يصدر من العبد طاعة أو معصية ( قوله والحق الخ ) أى لا ما نقل عن الجبرية من أن العبد مجبور ظاهرًا وباطنًا ، وعن المعتزلة من أنه مختار ظاهرًا وباطنًا ( قوله قالب ) بفتح اللام على الأكثر وبكسرهما : أى صورة ( قوله حسن فيه ) أى فى العبد : أى حسن شرعا وعقلا ( قوله رضى ) أى مراعاة ( قوله الأمرين ) هما الجبر والنظر للباطن ، فقلنا أنه لا تأثير له ، والاختيار بالنظر للظاهر ، فقلنا بقطع حجته واستحقاقه العقاب ( قوله أصل التحسين الخ ) أى أصل هو التحسين والتقيح العقليين لا الشرعيين ولا الطبائعيين ( قوله لو لم يكن الخ ) أى لكن الثانى باطل ( قوله والجواب الخ ) هذا الأسلوب لا يناسب قوله احتجوا الخ ، فلما نسب له أن يقول ويرد عليهم ( قوله أنه ) أى من أنه : أى الحال والشأن ( قوله والاعتقاد ) مبتدأ خبره قوله بعد من أدل دليل : يعنى أن ما اعتمدوا عليه هنا من بطلان مدح الإنسان وذمه بما يفعله غيره مما يدل على تناهيهم فى العبادة لأن بطلان مدح الإنسان وذمه بفعله غيره أمر



ولم تركها أن تنفذ لما رآها ، على أنها لو سلمنا لهم الاعتقاد في هذه المسئلة على العرف لما اقتضى أن سبب المدح أو النعم لابد وأن يكون فعلا للمدح أو المذموم ، كيف وقد تقرر المدح بالجمال وحسن الخلق ونحو ذلك مما لا كسب للمدح فيه أصلا كما تقرر النعم بأضدادها ، وتقرر مدح الجادات وذمها كالشباب والأبنية ونحوها باعتبار ما اتصفت به من الأوصاف مع أنها لم تفعلها ولم تشعر بها أصلا ، وإذا كان معنى المدح الثناء على الشيء بما اتصف به من المحاسن حالا وما لا والنعم ضد ذلك حسن مدح من خلق الله سبحانه لهم بمحض فضله وإحسانه أمارات تدل شرعا على حصول الكمالات الأخروية لهم ، والمحاسن الجسمانية والروحانية التي هي مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر كما يحسن ذم من اتصف بأضدادها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، احتجوا أيضا بأن العبد لو لم يكن هو المخترع لأفعاله لكانت للعصاة المذنبين حجة على الله في الآخرة ، وبيان الملازمة أنهم يقولون عند ما يؤمر بهم إلى العذاب ياربنا كيف تعذبنا على شيء خلقته فينا وسبق به علمك وإرادتك منا ونحن لا قدرة لنا على إيجاد شيء مما أمرتنا به أو اعدام شيء مما نهيتنا عنه ، بل ذواتنا وأفعالنا كلها ملكك ومخلوقك لا شريك لك في شيء من ذلك فنحن ومن أمهت بهم إلى النعيم سواء كل منا منقاد لحكمك وقضائك جار على وفق علمك وقدرتك وإرادتك ، فما بال أولئك يقتسمون في القرايس ومنازل النعيم ونحن نتردد فيها لا يقدر على وصفه من العذاب الأليم في دركات الجحيم . والجواب أن مثل الفلظ

عرف اصطلاحى غير منضبط : أى غير مطرد وغير لازم إذ قد يمدح الشخص عرفا على فعل غيره كخالقة الحسنة ، وقد يمدح الجادات كالزوجة والنوب والبناء بما اتصفت به من الأوصاف مع أنها لم تفعلها ( قوله ولم تركها أن تنفذ ) أى تصل لما رآها : أى ولم تركها أن تدرك الأدلة التي فيها رآها ( قوله على أنها لو سلمنا الخ ) هذا عين قوله لا ينضبط أمره فهو يقضى عنه ( قوله في هذه المسئلة ) أى عدم صحة المدح والنعم على فعل الغير ( قوله لما اقتضى ) أى العرف ( قوله كيف الخ ) أى لا يصح أن يكون سبب المدح والنعم فعلا للمدح والمذموم لأنه قد تقرر الخ ( قوله وحسن الخلق ) بفتح الخاء : أى الخلق الحسنة فهو عطف تفسير ( قوله وإذا كان الخ ) قرأ ليلى معنى المدح والنعم ليرتب عليه مذهب أهل السنة ( قوله حسن الخ ) جواب إذا وهذا مذهب أهل السنة ( قوله والمحاسن الخ ) المحاسن الروحانية كالعلوم والمعارف والمحاسن الجسمانية كاعتدال القامة والجمال وجيع ذلك في الآخرة بدليل قوله التي هي الخ ولا مانع من حصول المعارف والعلوم في الآخرة ، وأما حصول الكمالات الجسمانية في الآخرة فأمره ظاهر ، ويحتمل حصول ذلك في الدنيا فإن لأولياء الله علوما لا عين رأتها ولا أذن سمعتها ولا خطر على قلب بشر ( قوله لكانت الخ ) أى لكن التالى باطل فبطل المقدم وثبت تقيضه وهو مطلوبهم ( قوله أو اعدام شيء ) المراد بالاعتماد الكف والترك وعبر عن ذلك بالاعتماد تجوزا لمناسبة الإيجاد ( قوله ونحن نتردد الخ ) لا يخفى أنهم حين الأمر بهم إلى العذاب غير مترددين فيه ، والجواب أن هذا بحسب المسأل ( قوله أن مثل الفلظ ) أى المحل الذى تار وهاج منه الفلظ : أى الذى نشأ منه الفلظ ، والأولى حذف مثار لأن المثار هو نفس ما اعتقدوه لا أنه ناشئ مما

فما توهموه من الحجة انما جاءهم مما اعتقدوا أن الثواب والعقاب معللان بالأعمال ، وقد سبق  
أنهما لاعلة لهما وانما الأعمال أمارات والثواب والعقاب بمحض اختياره تعالى فضلا وعدلا لا يستل  
عما يفعل ونعمن المسئولون . ومما يبطل مذهب المعتزلة أن ما فروا منه هو لازم لهم ، وإن قالوا إن  
القدرة الحادثة هي المؤثرة في الأفعال الاختيارية ، وذلك لأنهم وافقوا على أنه جل وعلا هو الخالق  
للقدرة الحادثة والداهي للفعل من الشهوة فيه ، وقوة تصميم العزم عليه ونحو ذلك من أسباب  
الفعل ، وإذا كانت أسباب وجود الفعل كلها من الله تعالى ، والفعل معها واجب لا يمكن تركه فصار  
إذن هذا العبد لله تعالى هو الذي ألجأ الى ذلك الفعل بأن خلق له جميع أسبابه وما يتوقف عليه  
بحيث لا يجحد مع تلك الأسباب انفسكا كما عن الفعل ، وهو سبحانه وتعالى مع ذلك عالم بما يفعل  
هذا العبد من طاعة أو معصية ، فكان للعاصي أن يحتج أيضا على مذهبهم لو صحت الحجة بشئ  
ما احتج به على مذهبنا بزعمهم ، فيقول يارب لم خلقت لي القدرة وأنت تعلم أني أعصى بها ، ولم  
خلقت لي الشهوة فيها ، بل ولم خلقتني أصلا إذ علمت أني لست ممن يصلح لطاعتك ، وإذا خلقتني  
فلم لم تمنني صغيرا قبل أن أبلغ سن التكليف ، وإذا بلغتني سن التكليف فلم لم تجعلني مجنوناً لا أميز  
الأرض من السماء ، فذلك أسهل على تكثير مما عرضتني له من العذاب الذي لا يطيق ، وإذا جعلتني  
عاقلاً فلم كلفتني أصلا ، وقد علمت أن التكليف لا يفيدني شيئا بل هو من أعظم المصائب على  
وغير هذا مما نشأ عن توهمات فاسدة ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي : وأيضا يبطل بمسئلة خلق  
الداهي الخ : أي يبطل تعليل الثواب والعقاب بالأعمال ، وإن قلنا جدلا ان القدرة الحادثة تؤثر  
في مقدورها بمسئلة خلق الداهي الخ ومسئلة العلم مع خلق الداهي والقدرة

اعتقدوه ( قوله فيما توهموه ) أي من لزوم الحجة للعباد على الله لعدم اختراعهم لأفعالهم ( قوله  
لا يستل عما يفعل ) أي وحينئذ فلا حجة لأحد عليه ( قوله ومما يبطل الخ ) هذا الخلل غير  
المتبادر من المتن إذ المتبادر منه أن فاعل يبطل ضمير عائده على لزوم حجية العباد على الله في  
الآخرة لا على مذهب القدرية ( قوله مذهب المعتزلة ) أي من أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية  
( قوله وإن قالوا الخ ) حال مؤكدة لأن هذا هو مذهبهم ( قوله هي المؤثرة الخ ) اسناد التأثير  
لها مجاز لأنهم يقولون المؤثر هو العبد بواسطة القدرة ( قوله وذلك ) أي وبيان ذلك : أي  
كون ما فروا منه لازما لهم ( قوله من الشهوة فيه ) بيان للداهي ، وفي معنى اللام ( قوله فصار )  
جواب إذا : أي فقد صار ( قوله ألجأ ) أي قهره فصار للعبد حجة ( قوله بأن الخ ) الباء  
سببية ( قوله وما الخ ) تفسير ( قوله مع ذلك ) أي خلقه جميع أسباب الفعل ( قوله عالم الخ )  
أي وما علمه لآبته من حصوله ، وإلا لانقلب العلم جهلا ( قوله من طاعة الخ ) أي أو غيرهما  
( قوله لو صحت الخ ) يظهر أن محله التأخير بعد قوله بزعمهم ( قوله فيها ) في معنى اللام والضمير  
للعاصي ( قوله ولم خلقتني أصلا ) أي ولم أوقعت على أصل الخلق ( قوله فلم كفتني ) أي  
فلم أوقعت على التكليف ( قوله أي يبطل الخ ) المتبادر من المتن عود الضمير للزوم حجة  
العباد على الله في الآخرة ( قوله ومسئلة العلم الخ ) كلام مستأنف ، والمراد بالعلم علم الله المحيط  
بكل شيء ، وإنما كانت تلك المسئلة مفحمة لهم لأنه لو صح للعبد أن يحتج على ربه لاحتج

هي التي خلقت لحي المعتزلة ، ولهذا قال بعض أذكياهم : لولا مسألة العلم لمت الدسة لنا .  
وأما قولي : والحق أن العبد مجبور في قالب مختار الخ ، فهذا جواب آخر في حسن الثواب والعقاب  
على مذهب أهل السنة ، وإن وافقنا المعتزلة على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين ، ووجه  
ذلك أنه سبحانه لما أجرى عاقبته بامداد العبد بالارادة والقدرة والمقدور على وجه التوالي بحيث  
لا يحسن أنه أكره على الفعل أو ألجى إليه ، ومهما صمم العبد عزمه على فعل أمته سبحانه  
بخلقه وخلق القدرة عليه طاعة كان ذلك الفعل أو معصية ، كما قال تعالى - من كان يريد  
العاجلة عجلنا له - الآية ، وقال جل وعز - ومن أراد الآخرة - ثم قال سبحانه اثرهما - كلا  
نمته هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا - فرتب الامداد على الارادة  
منهم إذا شاء ، وذلك الامداد هو المعبر عنه بالتوفيق والخذلان ، فصار العبد بحسب الظاهر  
كأنه موجد لفعله حتى أن الوهم والخيال لا يشكان في ذلك ، وقد ضل بهما كثير من الخلق ، ولولا  
أن الله سبحانه أيد عقول أهل السنة ،

بخلق الداهي والقدرة مع العلم بما يقع من العبد حتى على منذهبهم بأن يقول لم خلقت في القدرة  
والشهوة المعصية وأنت تعلم أني أعصى الخ ( قوله هي التي خلقت لحي المعتزلة ) أي أبطلت كلتهم  
بالكفاية لاخامها لهم وإظهارها لفضيحتهم فهذا كناية مركبة لأنه يلزم من خلق المحي الفضيحة  
وإبطال الكلمة ( قوله ولهذا ) أي لأجل كون مسألة العلم وخلق الداهي خلقت لخاصهم ( قوله  
لولا مسألة العلم ) أي مع خلق الداهي ( قوله الدسة ) من الدس وهو الاخفاء والدسة بضم الدال  
وفتحها الخفية فهم ضالون وتلك العقيدة دسوها وأخفوها ليفسدوا بها عقائد المسلمين ( قوله  
فهذا جواب آخر ) أي فكأنه يقول سلمنا لكم ما ذكرتموه من الدليل ، لكن لنا جواب عنه  
وهو أن العبد مجبور في قالب مختار فهو خالق لأفعاله بحسب الظاهر ويكفي هذا القدر في استحقاق  
المدح والنم على أفعاله وفي قطع حججه على الله ( قوله في حسن الخ ) أي متلبس بحسن تعليل  
الثواب والعقاب بالأفعال : أي بحسنه عقلا وصرنا حين الجواب بما ذكرنا قول بالتحسين العقلي  
كالمعتزلة ( قوله وإن وافقنا ) أي في هذا الجواب ( قوله ووجه ذلك ) أي كونه مجبورا في  
قالب مختار ( قوله بالارادة الخ ) أي بخلقهما فيه ( قوله أو ألجى إليه ) تنويع في التعبير  
( قوله ومهما الخ ) عطف على لما ، وجواب لما محذوف : أي صار العبد خائفا بحسب الظاهر  
( قوله صمم الخ ) فيه أن العزم لا يتعلق به تصميم لأنه نفس التصميم ، وأجيب بأنه أراد بالعزم  
الارادة وصمم يتعدى بني ، فقوله عزمه على اسقاط الخافض ( قوله العاجلة ) أي الدنيا ( قوله  
قرب ) أي المولى ( قوله إذا شاء ) أي إذا شاء الله الامداد ( قوله بالتوفيق ) أي خلق  
الطاعة والقدرة عليها ، وقوله : والخذلان : أي خلق المعصية والقدرة عليها ( قوله فصار العبد  
الخ ) أي فلما كان العبد مهما صمم على إرادة شيء أمته الله بخلقه وخلق القدرة عليه صار الخ  
( قوله كأنه ) الأولى حذفه ( قوله في ذلك ) أي في أن ذلك الفعل فعل للعبد ( قوله بهما )  
أي بسببهما : أي الوهم والخيال والسببية بحسب الظاهر ، وأراد بالوهم والخيال شيئا واحدا وإلا  
فالضلال من الوهم ( قوله كثير من الخلق ) هم القدرية فقالوا إن الأفعال الاختيارية مخترعة

غفرقوا حجب التوهّمات المظلمة ، وبرزوا الى شمس المعرفة ، فأدركوا بها الأمر كيف هول كانوا كغيرهم ، وإن كان العبد بحسب الظاهر كأنه موجد له ، وبهذا المعنى فسر بعضهم معنى السكب فتعلق الثواب والعقاب على فعله حسنان شرعا وعرفا وعقلا ، ولهذا يحسن أن يمدح ويذم على تلك الأفعال . وأما إن نظرنا الى الباطن والى حقيقة الأمر لم يصح جعل فعله سببا لشيء ، اللهم إلا أن يطلق عليه لفظ السبب بمعنى الأمانة الشرعية فصحيح ، وقد جاء القرآن والسنة بملاحظة الأفعال تارة نحو - ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون - ونحوه وتارة بلفظه نحو لا يدخل الجنة أحد بعمله ، ولعل ملاحظة الأمرين : الجبر بحسب ما في نفس الأمر ، والاختيار بحسب الظاهر وعرف التخاطب ، وهو المراد من قولي : فصح فيه رعى الأمرين ، ويحتمل أن يكون ذلك الاختلاف لملاحظة كونه أمانة شرعية وملاحظة نفي الدلالة عنه عقلية والله أعلم . واعلم أن لأهل السنة على المسترلة الزامات كثيرة يطول تتبعها ، وفيما ذكرناه من ذلك كفاية ، والله أعلم .

للعبد ( قوله غفرقوا حجب التوهّمات ) من اضافة المشبه به للمشبه وخرقوا ترشيح للتشبيه بمعنى جاوزوها وتعدّوا عنها ( قوله وبرزوا الخ ) أى ظهوروا الى المعرفة الشبيهة بالشمس فكانت المعرفة وراء التوهّمات المظلمة ( قوله بها ) أى العقول المؤيدة ( قوله كيف هو ) أى أدركوا الأمر على حقيقته فكيف ليست للاستفهام ( قوله لكانوا الخ ) جواب لولا وأراد بالغير القدريّة ( قوله وإن كان الخ ) معلوم بما تقدّم ( قوله وبهذا المعنى ) أى كون العبد موحدا لأفعاله بحسب الظاهر ( قوله فسر الخ ) ولم يفسره بما تقدّم للمصنف من أنه مقارنة القدرة الحادثة للعقدور ( قوله فتعلق الثواب الخ ) أى إذا علمت أن العبد موجد لأفعاله بحسب الظاهر فتعلق الثواب والعقاب على فعله حسن عقلا لأنه علة لها ، وأما قوله شرعا وعرفا فلا يترتب على ما قبله نعم علم مما تقدّم أنه حسن شرعا لأنه أمانة على الثواب والعقاب ، وأما كونه حسنا عرفا فلم يعلم مما تقدّم أصلا ( قوله والعقاب ) ليس عطفًا على الثواب ، وإلا لزم الاخبار بالمتى عن المفرد بل هو معطوف على تعليق على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جزم : أى تعليق الثواب وتعلق العقاب على فعله حسنان ( قوله ولهذا ) أى لكون العبد موحدا لأفعاله بحسب الظاهر ( قوله وأما الخ ) أى ما ذكر من أن تعليق الثواب والعقاب على الفعل حسن عقلا إن لم ننظر للباطن ، وأما الخ ( قوله سببا ) أى عقليا ( قوله ونحوه ) يعنى عنه نحو الأول ( قوله بلفظه ) الأولى بلفظها : أى ملاحظة الأفعال ( قوله ولعل ) أى ولعل ما ذكر من مجيء القرآن بملاحظة الأفعال ومجىء السنة بعدم ملاحظتها ، وهذا إشارة لوجه الجمع بين الآية والحديث فلا يقال ان بينهما تدافعا ( قوله ويحتمل أن يكون ذلك الاختلاف ) أى النبى جاء به القرآن والسنة وهذا وجه آخر للجمع بين الآية والحديث ( قوله لملاحظة الخ ) أى وعليه درج القرآن ( قوله أمانة شرعية ) أى على الثواب والعقاب ( قوله وملاحظة الخ ) أى وملاحظة عدم دلالة الفعل على الثواب والعقاب عقلا وعليه درج الحديث ، ولا يخفى أن العقل هنا هو مرجع الباطن في الوجه الأول والشرع هنا مرتب على الظاهر في الوجه الأول ، وحيفئذ فالأمران متغابران ( قوله عقلية ) حال .

(ص) فصل : وإذا عرفت استحالة تأثير القدرة الحادثة في محلها بطل لذلك تأثيرها بواسطة مقدورها في غير محلها : كرمي الحجر والضرب بالسيف ونحو ذلك مما يوجد عادة بواسطة حركة اليد مثلا ، وهو المسمى بالتولد عند القدرية بحسب هذه الأمة مع ما فيه على مذهبهم من وجود أثر بين مؤثرين ووجود فعل من غير فاعل أو فاعل من غير إرادة ، ولا علم بالفعل ونحو ذلك من الاستحالات المذكورة في المطولات ،

## قوله : فصل

اعلم أن القدريية نسبوا لقدرة العبد التأثير مباشرة وتولدها ، فتأثيرها مباشرة هو تأثيرها في محلها بدون واسطة ، وتأثيرها بطريق التولد هو تأثيرها في غير محلها بواسطة ، ولما أنهى المصنف الكلام على بطلان تأثيرها مباشرة في محلها أنبئه بالكلام على بطلان تأثيرها بواسطة في غير محلها ، ولما كان هذا مغايرا لما سبق أتى بالترجمة وحذف المترجم له إيجازا ( قوله في محلها ) أى في الحال في محلها أو في صفة محلها وهى الحركات والسكنات القائمة باليد مثلا ( قوله لذلك ) أى لما عرفت من استحالة المذكورة ( قوله في غير محلها ) أى في الحال في غير محلها ( قوله كرمي الحجرة الخ ) مثال للحال في غير محلها . واعلم أن رمي الجرفيه مقدوران أحدهما حركة اليد والثاني حركة الحجر عند رمية وانفلاته من اليد ، فالأول في محل القدرة لأنه صفة لليد ، والثاني ليس في محلها بل سبب عن الأول الذى هو صفة لليد ، وكذلك الضرب بالسيف فيه مقدوران حركة اليد وصدم الحديد لما يلاقيه ، والأول في محل القدرة والثاني ليس في محلها ، وكذلك إذا حركت يدك وفيها مفتاح أو خانم ، فحركة اليد مقدور في محل القدرة لأنه صفة لليد ، والثاني حركة المفتاح أو الخاتم ، وهذا ليس في محل القدرة وهو مسبب عن الأول ، فكل من المقدورين مخلوق لله عند أهل السنة ومخلوق للعبد بقدرته الحادثة عند القدرة . لكن الأول مخلوق له بقدرته مباشرة والثاني تولدها ، والتولد عندهم إيجاد حادث بواسطة مقدور القدرة الحادثة ( قوله ونحو ذلك ) أى كالحرارة الناشئة عن حرك جسم بآخر ، وخروج النار عن اصطكاك الزناد بالحجر ( قوله مثلا ) أى أو الرجل ( قوله وهو ) أى ما يوجد عادة بواسطة حركة اليد مثلا ( قوله المسمى بالتولد ) فيه أن ما يوجد عادة بواسطة حركة اليد يسمى متولدا إلا أن يقال ان قوله : مما يوجد على حذف مضاف : أى من إيجاد ما يوجد ( قوله مع ما فيه الخ ) متعلق بقوله بطل لذلك تأثيرها : أى مع ما في التولد زيادة على ما سبق في رد مذهبهم من وجود أثر بين مؤثرين فقدرة العبد وحركة يده أثرا في الضرب مثلا ، فقد صدق أنه وجد أثر وهو الضرب بين مؤثرين وهما القدرة الحادثة وحركة اليد ( قوله ووجود فعل من غير فاعل ) عطف على مدخول من وتوضيحه أنه إذا فرض أن زيدا رمى سبعا بسهم ومات زيد الراى قبل وصول السهم للسبع المرمى ثم وصل السهم بعد موته للسبع المرمى فخرجه ، فقد وجد الفعل وهو الجرح بدون فاعل لأنه لما مات ذلك الفاعل صار كالعدم ( قوله أو فاعل الخ ) أى إذا نظرنا لذاته لكنها خالية عنهما ولم يلاحظ أنها سارت بالموت كالعدم ، وهذا عطف على فعل وأول الترديد : أى أنه يلزم على التولد

واتفق الأكثر على عدم تولد الشيع والرى ونحوهما عن الأكل والشرب وشبههما ، وذلك مما ينقص أيضا على القائلين بالتولد وبالله التوفيق ، وهذا الذى ذكر فى أوصافه تعالى الى هنا هو كونه مما يجب فى حقه تعالى ، واذا علم ما يجب فى حقه تعالى علم ما يستحيل وهو ضد ذلك الواجب . (ش) مذهب أهل الحق على ما سبق أن القدرة الحادثة لا تأثير لها فى شيء من الممكنات ، وهى تتعلق بمقدورها تعلقا من غير تأثير ، بل نسبتها اليها كنسبة العلم الذى يتعلق بمعلومه ولا يؤثر فيه إلا أن القدرة الحادثة لاتعلق بمقدورها إلا فى محلها وما خرج عن محلها فلا نسبة بينه وبين القدرة لا تأثيرا ولا غيره . والمعتزلة قد سبق أن مذهبهم أن العبد مخترع أفعاله ، ووافقوا على أن القدرة الحادثة لاتعلق مباشرة إلا بالمقدور الذى هو فى محلها غير أنهم يرون أن ما فى محلها سبب يوجد به ما هو خارج عن محلها ، وزعموا أن السبب والمسبب مقدوران للعبد إلا أن أحدهما مباشرة والآخر وهو المسبب بواسطة إيقاع السبب ولم يذكروا تولدا فى محل القدرة الحادثة إلا العلم النظرى فان النظر عندهم يولد

إما كذا أو كذا ( قوله واتفق الأكثر ) أى من القدرية أما الأقل فعلى أن كلا من الأكل والشيع مثلا مخلوق للعبد ( قوله على عدم الخ ) بل الشيع مثلا مخلوق لله ، وأما الأكل مثلا فمخلوق للعبد ( قوله ونحوهما ) أى كالحرارة الناشئة عند احتكاك جسم بآخر ( قوله وذلك ) أى الاتفاق الواقع من أكثرهم ( قوله فى أوصافه ) فى معنى من ( قوله إلى هنا ) أى من أول المباحث المقصودة بالذات إلى هنا ( قوله فى حقه ) أى لذاته أو فى حكمه تعالى : أى حالة كونه ما يجب معدودا فى حكمه : أى فى الأحكام الثابتة له تعالى ( قوله وهو ضد ذلك الواجب ) الواو للتعليل : أى لأن المستحيل ضد الواجب والأشياء تعرف بأضدادها ( قوله على ما سبق ) أى لاعلى ما نقل عن امام الحرمين والقاضى والأستاذ ( قوله من الممكنات ) الأولى من الكائنات لأن الممكنات أعم والذى وقع النزاع فى أن القدرة الحادثة تؤثر فيه أولا هو السكائن : أى الموجود بالفعل ( قوله بمقدورها ) أى الفعل المقارن لها ( قوله بل نسبتها ) أى القدرة وذكر باعتبار أنها وصف ، وقوله : إليها : أى الممكنات ( قوله ولا يؤثر فيه ) بيان لوجه التشبه ( قوله إلا فى محلها ) أى إلا إذا كان مقدورها فى محلها ، وفيه أنه لا معنى لهذا الحصر لأن المقدور الحركات وهى لاتسكون إلا فى محلها ، فالأولى أن يقول إلا أن مقدور القدرة إنما يكون فى محلها بخلاف متعلق العلم فانه قد يكون فى غير محله . وأفاد بهذا الاستدراك دفع ما يتوهم من التنظير بالعلم أن متعلق القدرة وهو مقدورها قد يكون فى غير محلها كالعلم ( قوله وما خرج عن محلها ) أى كالضرب والقتل ، وقوله : فلا نسبة بينه وبين القدرة لا تأثيرا ولا غيره : أى ولا كسبا ولما كان الخارج عن محل القدرة مسببا عن المكسوب وهو الحركات جاء التكليف به تنزيلا له منزلة سببه لأنه لما كان مخلوقا عند مكسوبه عادة جرى فيه التكليف والثواب والعقاب ( قوله والمعتزلة ) أى والقدرية منهم ( قوله مخترع ) أى موجد أفعاله بقدرته ( قوله الذى هو فى محلها ) وهو الحركات ( قوله ما هو خارج عن محلها ) كالضرب والقتل والرى ( قوله إلا أن أحدهما ) أى وهو السبب ، وقوله : مباشرة : أى مقدور مباشرة ، وقوله : بواسطة الخ : أى مقدور بواسطة الخ

في محل القدرة عليه ، حقيقة التولد عندهم إجماد حادث بواسطة مقدور للقدرة الحادثة ، وهذا المذهب إنما أخذوه من مذهب الفلاسفة في الأسباب الطبيعية ، فافهم زعموا أن الطبيعة تؤثر في مفعولها ما لم يمنعها مانع ، وليست عندهم كالعلة العقلية الموجبة للأحكام لقواتها إذ لا يجوز أن يمنعها مانع ، فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا ولم يجعلوا حكم السبب المولد بمثابة العلة العقلية لجواز أن يتمتع التولد لمانع ، ثم غيروا العبارة كيلا يظهر مأخذهم ، فقالوا هو فعل فاعل السبب وهذا إذا حقق لم يكن له حاصل ، لأن الأثر الواحد يتمتع أن يكون ثابتا لمؤثرين ، فمن ضرورة تأثير السبب فيه امتناع تأثير القدرة فيه ، وقول القائل

( قوله في محل القدرة عليه ) أى وهو العقل فالعقل عندهم يحدث النظر بالقدرة القائمة به وذلك النظر ينشأ عنه العلم النظرى فكل من النظر والعلم قائم بالعقل والنظر مقدور مباشرة والعلم مقدور تولدا وهذا بخلاف الحركة والضرب فإن الحركة قائمة باليد والضرب قائم بغيرها ( قوله حقيقة التولد ) أى من حيث هو الصادق بتولد العلم النظرى وغيره ( قوله إجماد حادث ) أى كالضرب والقتل ، وقوله : بواسطة الخ : أى وهو حركة اليد ( قوله وهذا المذهب ) أى مذهب التولد ( قوله فانهم زعموا الخ ) فقالوا النار تؤثر في الاحراق بطبعها والسكين تؤثر في القطع بطبعها والأكل يؤثر في الشبع بطبعه : أى ذاته وهكذا وهم كفار ( قوله ما لم يمنعها مانع ) أى وما لم يفتش شرط ( قوله وليست ) أى الأسباب الطبيعية ( قوله كالعلة العقلية الخ ) كحركة الاصبع مع حركة الخاتم فانها مؤثرة فيها عندهم من غير توقف على وجود شرط وانتفاء مانع وكل من الحركة يتوقف على الله عندنا ( قوله الموجبة للأحكام ) أى المؤثرة في الأحكام : أى في معاللاتها بطريق الإيجاب والازوم العقلى ( قوله إذ لا يجوز الخ ) تعليل للنفي أول قوله الموجبة ( قوله فأخذوا المعتزلة ذلك ) أى تأثير الطبيعة في مفعولها ( قوله ولقبوه تولدا ) ثم إن التولد لا يقول به كل المعتزلة في النار ونحوها كالأكل والشرب لأنهم يوافقون أهل السنة في أن الحرق والشبع مثلا من الله ( قوله ولم يجعلوا الخ ) جواب عما يقال لم جعلوا السبب المولد بمثابة الطبيعة ولم يجعلوه بمثابة العلة العقلية فأجاب بقوله : ولم يجعلوا الخ والمولد بكسر اللام صفة للسبب المضاف إليه حكم إضافة بيانية ، وقوله : بمثابة العلة العقلية : أى بحيث يكون معالها لازما لها لا ينفك عنها أصلا ( قوله لجواز الخ ) يؤخذ منه أن الازوم في التولد عند القائلين به عاذى لا عقلى ( قوله ثم غيروا العبارة ) أى عبارة الفلاسفة فقالوا الخ ، وظاهره أن التعبير بالتولد ليس فيه تغيير لها مع أنه تغيير لها ( قوله فقالوا الخ ) أى ولم يقولوا فعل فاعل الطبيعة ( قوله هو فعل فاعل السبب ) اعترض بأن الحركة التى هى السبب فاعلة لأن السبب عندهم مؤثر في السبب فهو فاعل له ، وقد أسندوا فعله للفاعل فيلزم أن يكون الأثر المولد أثر فيه فاعلان ولا يعقل تأثير فاعلين في أثر واحد وهذا معنى قول الشارح وهذا : أى التعبير إذا حقق لم يكن له حاصل : أى لم يكن له حاصل معقول : أى يحكم العقل بصحته بل بطلانه ( قوله فيه ) أى في الأثر ( قوله تأثير القدرة ) أى ذى القدرة وهو العبد ( قوله وقول القائل ) أى منهم جوابا عن الاعتراض المذكور ، وحاصل ذلك الجواب أنه ليس المراد بقولهم فعل فاعل السبب أن

هو يؤثر فيه بواسطة السبب يؤول حاصل القول به الى أنه فعل سببه كما أن الباري عندهم فعل العبد وهو مخترع لفعله ، ولم يكن فعله فعلا لله عز وجل إلا أنهم يمنعون اضافته لله تعالى لرومهم في أصلهم قطع نسبة القبايح اليه ، ومذهبهم في التولد يلزمهم ما فروا منه من نسبة فعلها اليه ، وكون التولد فعل فاعل السبب قد نقل امام الحرمين في الشامل اتفاق المعتزلة عليه ، قال المقتراح ولا يصح فقد ذهب النظام منهم الى أن المتولدات مضافة الى الباري سبحانه لاعلى معنى أنه فعلها ، ولكن بمعنى أنه خلق الأجسام على طبائع وخصائص تقتضى حدوث الحوادث الناشئة عنها ولم يقل انها فعل لفاعل سببها ، وذهب حفص القرطبي إلى أن ما يقع مابيننا محل القدرة على قدر اختيار المسبب ، فهو فعل فاعل السبب كالقطع والفصد والذبح ، وما لا يقع على قدر اختيار المسبب كالموت عند الاندفاع ونحوه فليس من فعله ، واختلفوا في وقت تعلق القدرة بالتولد ، فقال قوم منهم لا يزال مقدورا الى حين وقوع سببه

الفاعل كما أثر في السبب وهو الحركة أثر في المولد عنها كالضرب حتى يلزم الاثر لمؤثرين ، بل المراد أن الفاعل أثر في السبب وهو الحركة والسبب الذي هو الحركة أثر في السبب كالضرب مثلا ونظير ذلك العبد مع الرب فانه خلق العبد والعبد خلق أفعاله ، وحينئذ فلم يكن الاثر ثابتا لمؤثرين ( قوله هو ) أى فاعل السبب ( قوله فيه ) أى في الاثر المولد ( قوله بواسطة السبب ) أى بواسطة تأثيره في السبب ( قوله يؤول ) حاصل القول به خبر عن قول القائل فكان الأولى يؤول حاصله الخ ( قوله انه ) أى فاعل السبب ، وقوله : فعل سببه : أى سبب ذلك الاثر : أى ولم يفعل الاثر المسبب عنه ( قوله إلا أنهم الخ ) الأولى ذكر هذا على وجه التعليل بأن يقول لأنهم يمنعون إضافته : أى فعل العبد ( قوله ومذهبهم في التولد ) الواو للحال ( قوله يلزمهم ما فروا منه ) أى ، وحينئذ فلا يمنعهم هذا النفي ووجه الازام أن الموجب عندهم لكون العبد فاعلا للسبب كالضرب والقتل كونه فاعلا للسبب وهو حركة اليد فيلزم لاحالة على مذهبهم الفاسد أن يكون الباري خالقا لكفر العبد وزناه وسرقته مثلا لأنه خالق للعبد وقدرته وتسميته على الفعل وغير ذلك من أسباب الفعل ويلزمهم بضم أوله وكسر ثالثه ( قوله وكون المتولد ) أى كالضرب والقتل ( قوله ولا يصح ) أى ما ذكره من حكاية الاتفاق ( قوله مضافة الى الباري ) أى نسب إليه بحيث يقال إنه خلق الضرب والقتل ( قوله فعلها ) أى أوجدها بقدرته ( قوله وخصائص ) أى صفات وهو عطف مرادف ( قوله تقتضى حدوث الحوادث الناشئة عنها ) أى كخلق النار على طبيعة تقتضى الاحراق والسيف على طبيعة تقتضى القطع وهكذا فليس القطع مثلا ناشئا عن الحركة حتى يكون فعلا لفاعل السبب ، فعنى خلق الله القطع مثلا على هذا المذهب أنه خلق الطبيعة المقتضية لذلك في الجسم المقطوع به ( قوله مابيننا الخ ) أى خارجا عن محلها ( قوله على قدر الخ ) المراد بالقدر الوفاق وبالاختيار الارادة وبالمسبب بكسر الباء الشخص ( قوله ونحوه ) أى كذهاب السهم ( قوله فليس من فعله ) أى بل هو فعل لله تعالى ( قوله واختلفوا ) أى المعتزلة ( قوله في وقت الخ ) على حذف مضاف دل عليه السياق : أى في وقت انقطاع تعلقها ( قوله لا يزال مقدورا ) أى متعلقا للقدرة الحادثة تعلقا صلاحيا ليناسب



فيجب ثبوته فينقطع أثر القدرة فيه ، وقال آخرون انما ينقطع كونه مقدورا إذا وقع المتولد ووجد  
لا عند وقوع سببه فقط ، واختلفوا في الألوان والطعوم هل يجوز أن تقع متولدة أم لا ؟ وذهب  
ثمامة بن أشرس إلى أن هذه المتولدات لا فاعل لها ، ويلزمه بطلان الدليل على إثبات الصانع ،  
وذهب معمر إلى أن جميع الأعراض واقعة بطباع الأجسام إلا الإرادة والمولدات عندهم أربعة :  
الاعتقاد ، والمجاورة على شرائط معتبرة عندهم ، والنظر المولد للعلم ، والوهي المولد للالام ، وقد اختلف  
أبرهائم والجبائي في أن المولد الاعتقاد

السياق ( قوله فيجب ثبوته ) أى المتولد : أى فيجب وقوعه ( قوله فينقطع أثر القدرة فيه )  
أى فى المتولد لأنها لاتعلق بواجب . والحاصل أن المتولد الذى ينشأ عن الحركة قبل وقوع  
الحركة مقدور للعبد ، فإذا وقعت الحركة صار وقوعه واجبا فلا تصلح القدرة لاطلاق به فينقطع  
تعلقها به ( قوله ووجد ) أى بالفعل وهو تفسير لما قبله ( قوله واختلفوا فى الألوان ) أى المتولدة  
عن فعل الصانع كحمرة الثوب الحاصلة بالصبغ والطعوم كطعوم الأشربة والمعاجين ( قوله هل  
يجوز أن تقع متولدة ) أى وحيث أنه فتنسب إلى فاعل السبب ، وقوله : أولا : أى وحيث أنه فتنسب  
إلى الله فكأن الثوب الحاصل بوضعه فيما يصبغ به وتحريك اليد له متولد عن حركة اليد فالعبد  
فاعله بواسطة فعله لسببه على القول الأول ، وقيل أنه من فعل الله وليس متولدا من حركة اليد  
وكذا يقال فى الطعم الناشئ عن وضع الملح فى الطعام مثلا قيل أنه ناشئ عن الوضع أو الطبخ  
فينسب للعبد ، وقيل أنه مخلوق لله ، وليس متولدا عن شيء ، واختلف فى الألوان الناشئة عند  
صنع الصانع والطعوم الناشئة عند طبخ أو تركيب ، وأما ألوان الفاكهة وطعومها فمن فعل الله  
اتفاقا ( قوله وذهب ثمامة إلخ ) من قبيل كلام النظام والقرطبي فالأولى تقديمه على قوله واختلفوا  
إلخ لأنه لا ارتباط له به ( قوله إلى أن هذه المتولدات ) أى جميعها لافرق بين المتفق عليه عندهم  
منها والمختلف فيه ( قوله لا فاعل لها ) أى لا العبد ولا المولى فهى صنعة من غير صانع ( قوله  
ويلزمه إلخ ) وجهه أن الأعراض إذا وجدت من غير فاعل تطرق ذلك فى غيرها من سائر  
الحوادث ( قوله إلى أن جميع الأعراض ) كالإيض والسواد والسمع والبصر ( قوله بطباع  
الأجسام ) أى التى قامت بها تلك الأعراض ( قوله إلا الإرادة ) أى فإنها مخلوقة لله ( قوله  
والمولدات ) بكسر اللام جمع مولد وهو السبب الذى يتولد وينشأ عنه غيره ، والمراد المولدات  
فى أفعال العباد ، وأما فى أفعال الله فسيأتى الكلام فيها ( قوله الاعتقاد ) هو الاتكاء على  
الشيء فتولد عنه حرارة أو كسر أو قطع مثلا للمعتمد عليه ( قوله والمجاورة ) فإذا جاور الماء  
جيفة تولد منها رائحة له ، وإذا جاورت النار شيئا تولد منها حرارته وهكذا ( قوله على شرائط  
إلخ ) على بمعنى الباء وهو راجع للمجاورة : أى أن المجاورة تولد بشرط عدم الحائل وعدم  
البعد جدّا ( قوله والنظر المولد للعلم ) نحو العالم حادث وكل حادث له صانع ينتج العالم له صانع  
فاعلم بهذه النتيجة تولد من النظر وهو القياس المتقدم ، ولما كان النظر إنما يولد شيئا واحدا  
وهو العلم النظرى أضافه إليه ( قوله والوهي ) هو افتراق الأجزاء كالجرح وقطع اليد مثلا

أو الحركة ، فذهب الجبائي الى الثاني وذهب ابنه أبرهاسم الى الأول ، والاعتقادات عندهم راجعة إلى شدة العضلات وقوة ارتباط العصب على الأعضاء ، وكل ذلك من مذاهب الطبائعين الضالين المضلين . ثم اختلف المعتزلة هل يجوز أن يكون في أفعال الباري تعالى تولد ، فصارت جماعة الى منعه لعموم قدرته تعالى وامتناع أن تتعلق بشيء في محلها ، وانما تتعلق بما خرج عن محلها ونسبتها إلى جميع ما خرج عن محلها نسبة واحدة ، وصار آخرون إلى أن التولد معقول في أفعاله تعالى ، فإن السبب المولد لما جاز وقوعه من الله تعالى لم يجوز أن ينتفي تأثيره في مسببه إلا مانع ، وليس صدوره من المانع مانعا والامتناع في الشاهد فيلزم أن يولد ، وهذا القول أقرب إلى قياس مذهبهم . هذا حاصل مذاهبهم في التولد . واعلم أن ردة مذهبهم في التولد قد اتضح في الفصل الذي قبل هذا ، وهو مقام من البرهان القطعي على اسناد الحوادث كلها للباري جل وعز ، وأنه لا تأثير لكل ماعداه جلة وتفصيلا في شيء منها ، وإلى هذا المعنى أشرنا في أول هذا الفصل بقولنا وإذا عرفت استحالة تأثير القدرة الحادثة الى آخر الكلام . ثم أشرنا في هذا الفصل الى لوازم تلزمهم مما يخص القول بالتولد ، فمنها أنه يلزمهم وجود أثر واحد عن مؤثرين ، وهما القدرة الحادثة

الحادثة

( قوله أو الحركة ) هي المعبر عنها أولا بالوهي ( قوله إلى شدة العضلات ) أي قوتها في نفسها والعصلة اللحمة المحيطة بالعصب ، فليس المراد بالاعتقاد الذي ينشأ عنه الحرارة مثلا الميلان على الجسم ، بل المراد به الشدة المذكورة ( قوله وكل ذلك ) أي قوله والمولدات عندهم أربعة الخ ( قوله ثم اختلف الخ ) ثم للترتيب المذكور أو المعنوي إذا كان ذلك الخلاف صدر منهم متأخرا عن تقريرهم التولد في أفعال العباد ( قوله هل الخ ) أي في جواب هذا الاستفهام مثلا الهواء وحركة الأشجار اختلف فيهما فقبل مخلوقان لله ولا تولد ، وقيل الله خالق للهواء والهواء هو الخالق لحركة الأشجار ( قوله لعموم قدرته ) لم يقل لعموم قدرته لأن المعتزلة لا يثبتون صفات المعاني بل المعنوية ( قوله وامتناع أن تتعلق ) أي قدرته بشيء في محلها لأن الشيء الذي في محلها ؛ أعني الذات هو صفاتها وهي واجبة والقادرية لا تتعلق بالواجب ( قوله ونسبتها ) أي القادرية ( قوله الى ما خرج عن محلها ) أي كالريح وحركة الأشجار ( قوله نسبة واحدة ) أي وحيثما فتعلقها ببعضها دون بعض ترجيح بلا مرجح ( قوله معقول ) أي يقبله العقل ( قوله فإن السبب المولد ) أي كالهواء ، وقوله : في مسببه : أي كحركة الأشجار ( قوله إلا مانع ) أي ولا مانع ( قوله وليس صدوره ) أي السبب المولد ، وقوله : مانعا : أي من تأثيره في مسببه ( قوله وإلا لمنع في الشاهد ) أي فكما أن صدور الحركة من العبد ليس مانعا من تأثيرها في القطع مثلا فكذلك صدور الهواء من الله لا يمنع تأثير الهواء في حركة الأشجار ( قوله هذا ) أي قوله والمعتزلة قد سبق أن مذهبهم أن العبد يخترع أفعاله إلى هنا ( قوله ان ردة مذهبهم ) أي سند ردة مذهبهم بدليل قوله بعد وهو مقام الخ ( قوله وأنه الخ ) عطف تفسير ( قوله وإلى هذا المعنى ) اتضح ردة مذهبهم الخ ( قوله أشرنا ) حقيقة عرفية في الذكر والتصريح ( قوله مما يخص الخ ) من تبعية فيكون المقصود من هذا الفصل ذكر هذه اللوازم الثلاثة الملازمة

ومقدورها الذي هو السبب المولد لأنهم ادّعوا أن الحادث واجب عن سببه المولد ومقدور للفاعل بالقدرة الحادثة أيضا ، ومنها وجود الفعل بلا فاعل أو بدون إرادة وشعور بالفعل ، فإن من رمى شهما واختارته النية قبل وصول السهم إلى الرمية . ثم اتصل بها وصادف حيا فإنه يحصل به جرح ولا يزال ساريا إلى أن يفضى إلى الزهوق مثلا ، فهذه السرايات والآلام أفعال الرامي ، وقد رمت عظامه ولا مزيد في الفساد على نسبة قتل إلى ميت مع انتفاء مصححات الفعل منه ، وهي الحياة والارادة والقدرة والعلم ، ولو جاز وقوع الفعل من ميت لبطل دلالة الفعل على كون الفاعل حيا ، ثم وجود الفعل حالة عدم الفاعل يمنع أيضا الاستدلال بوجود الحادث على وجود الصانع ، وإن قالوا الفعل يدل على فاعله ولا يلزم منه وجود الفاعل على حالة وجود فعله ، فالجواب أنه لا بد من إضافة الفعل إلى الفاعل ويمتنع صدوره مضافا إليه

للقول بالتولد ( قوله ومقدورها ) هو الحركات ، وقوله : التي هي السبب المولد : أي لما نشأ عنه من ضرب وقطع ورمى مثلا ، فذلك الناشئ عن السبب المولد هو الأثر ، والمؤثران اللذان أثرا فيه القدرة الحادثة ومقدورها وهو الحركات ( قوله أن الحادث ) أي وهو الأثر المولد بالفتح كالضرب والرمى ، وقوله : عند سببه المولد : أي له وهو الحركات فالمولد بالكسر ( قوله ومقدور للفاعل ) أي حقيقة ومقدور للقدرة مجازا فلا ينافي مأمرا من إسناد التأثير للقدرة ( قوله أو بدون إرادة ) أي أو بفاعل بدون إرادة فأول التنويع ( قوله إلى الرمية ) أي المحل المرمى له ( قوله اتصل ) أي السهم ، وقوله : بها : أي الرمية ( قوله وصادف الخ ) أي وصادف الرمية حال كونها حيوانا حيا كسبع ( قوله به ) أي بذلك السهم ( قوله ولا يزال ) أي ذلك الجرح ( قوله مثلا ) راجع إلى الزهوق : أي أو إلى أن بليت عظامه ( قوله السرايات ) بكسر السين جمع سرية مصدر سرى ( قوله فهذه السرايات الخ ) راجع لقوله : سابقا وجود الفعل بلا فاعل ( قوله وقد رمت ) أي بليت وذهبت بالمرّة جلة حالية ( قوله ولا مزيد الخ ) راجع لقوله سابقا أو بدون إرادة الخ لأنه إنما انتفت المصححات فقط والذات الفاعلة باقية بعد الموت ( قوله وقوع الفعل ) أي الاختياري ( قوله لبطل الخ ) لكن التالي باطل ( قوله وإن قالوا ) أي جوابا عن الإلزام المذكور ( قوله ولا يلزم الخ ) أي لكفاية وجوده حين وجود سبب فعله ، وحينئذ فيستدل بوجود الحوادث على أن صانعها ثبت له الوجود ( قوله فالجواب الخ ) حاصله أنه لا بد من إضافة الفعل حال وجوده لفاعله ويمتنع إضافته إليه في حال كونه غير فاعل كحالة الموت لأن إضافته إليه تقتضي صحته : أي حياته ، وموته يقتضي عدم صحته إضافته إليه وتنافي اللوازم يقتضي تنافي اللزومات ، وحينئذ فاضافته للفاعل تنافي موته فلا تجامع موته ، وهذا الجواب لا يتم إلا لو كانوا يسلمون أن موته يقتضي عدم الإضافة إليه مع أنهم يقولون بصحة إضافة الفعل للميت اكتفاء بحصول سبب الفعل حال حياته ( قوله لا بد الخ ) أي لا بد من استناده إليه حال وجوده ولا يكتفى بالسبب السابق ( قوله ويمتنع صدوره الخ ) أي ويمتنع صدور الفعل حال كون الصدور مضافا إليه : أي إلى الشيء حالة امتناع كون الشيء فاعلا وبما فسرنا به الضميرين في قوله إليه وكونه يندفع ما يرد على ظاهر العبارة من التدافع لأنه أثبت للشيء أولا الفاعلية ، وحينئذ فلا معنى

في حالة امتناع كونه فاعلا إذ الصدور منه يقتضى صحة ذلك والامتناع يتنافى الصحة ، ومما يلزمهم أن يكون الموت المستعقب للألم متولدا عن فاعل الألم ، فإن نسبة تعقب الآلام المتوالية المتعاقبة إلى فعله كنسبة تعقب الموت له ، وهذا الالتزام لا يتأتى لهم دفعه ولم يتأت للعجائى أن يفصل عنه إلا بالتجاسر على خرق إجماع الأمة بنسبته إلى فاعل الألم ، وقد أجمعت الأمة على أن الباري تعالى هو يحيى ويميت ، وهو قد نسب الامانة إلى غيره ، ويلزمه أن يكون قادرا على الاحياء أيضا على الجلة لأنه ضده والقدره على الشيء عندهم قدرة على ضده . احتجوا على التولد بأننا نجد المسببات واقعة على حسب القصور والدواهي كما أن المقدور المباشر بالقدرة الحادثة كذلك . والجواب أن ارتباط شيء بشيء بحسب مجرى العادة وإن اطرد لا يدل على أن لأحدهما تأثيرا في الآخر ، فإن ارتباط الأصل المقيس عليه

لقوله بعد في حال امتناع كونه فاعلا ، وكان الأولى للشراح أن يقول ويمتنع اضافته إليه في حالة الخ لأنه بنى كلامه أولا على الاضافة : أى وتنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات ، وحينئذ فاضافة الفعل للفاعل تنافى موته ولا تجامعه ( قوله في حالة الخ ) كحالة الموت ( قوله صحة ذلك ) أى صحة كونه فاعلا بأن يكون حيا ( قوله والامتناع ) أى كحالة الموت ( قوله يتنافى الصحة ) أى صحة الاضافة ( قوله ومما يلزمهم الخ ) حاصله أنه يلزمهم على القول بالتولد أن يكون الموت من فعل العبد واللازم باطل اتفاقا فكذا الملزوم ( قوله فإن نسبة الخ ) الأولى العكس في التشبيه بأن يقول فإن نسبة تعقب الموت لفعله كنسبة تعقب الآلام له وهم يجعلون الآلام فعلا للعبد بالتولد من حركته فكذلك الموت ( قوله إلى فعله ) أى الشخص المفهوم من الكلام ، والمراد بالفعل هنا السبب كالضرب والجوع ( قوله له ) أى لفعل الفاعل ( قوله ويلزمه ) أى العجائى ( قوله أن يكون ) أى العبد ( قوله على الجلة ) عبر بذلك لأن الامانة اللازمة في المقام إنما يقدر عليها العبد في بعض الاحيان فليكن الاحياء الذي على شاكلتها كذلك ( قوله لأنه ) أى الاحياء ، وقوله : ضده : أى الامانة ( قوله والقدره الخ ) فالقدرة على الحركة هي القدرة على السكون والقدرة على الايمان هي القدرة على الكفر وهكذا والقدرة عند أهل السنة على أحد الضدين ليست قدرة على الآخر لأنها عرض مقارن للفصل فلو تعلقت قدرة واحدة بالشيء وضده كانت مقارنة لهما فيلزم اجتماع الضدين وهو محال ( قوله على التولد ) أى على أن الأمور المولدة بالفتح مسندة للعبد وأنه فاعل لها بقدرته ( قوله المسببات ) أى الأمور المتولدة كالقطع والضرب والرمي ( قوله على حسب القصور ) جع قصد بمعنى الإرادة وعطف الدواهي عليه مرادف ( قوله كما أن المقدور ) أى الحركات الاختيارية ، وقوله : كذلك : أى واقع على حسب القصور ، فإذا أراد الشخص الضرب مثلا وجدت الحركة : أى والمقدور المباشر بالقدرة الحادثة مسند للعبد وفاعل له بقدرته فليكن المسببات المتولدة كذلك بجامع أن كلا منهما يقع على حسب القصور ( قوله والجواب الخ ) المناسب لقوله ، واحتجوا الخ أن يقول ويرد عليهم لأن الخصم مستدل لامانع ( قوله أن ارتباط شيء بشيء ) أى كارتباط القدرة بالمقدور وارتباط المسببات المتولدة بالأسباب المولدة لها ( قوله فإن ارتباط الأصل المقيس عليه ) أى وهو المباشر

والفرع مستويان عندنا في عدم الدلالة على التأثير ، وأيضاً مما ينقض عليهم هذه الحجة أننا نجد أموراً واقعة على حسب السواحي والقصود ، وقد ساعدونا على عدم تولدها : منها الشبع والرئ عند الأكل والشرب والسقم والبره والموت عند معظم المعتزلة ، والحرارة عند احتكاك جسم بجسم على تحامل واعتداء ، وسقط الزناد عند الاقتداح ، وفهم المخاطب ، وخجل الخجل ، ووجل الوجل عند الافهام ، والتخجيل والتخويف ، وبعضهم ألزم التولد في الشبع والرئ والحرارة عند الأكل والشرب والاحتكاك ، وهو قول غير معظمهم والمحصلين منهم ، وألزم هذا البعض أن تكون الأجسام متولدة مع أنها ليست من جنس مقدورنا باجتماع ، وذلك لأن سقط النار عند الاقتداح يقع على حسب السواحي ، فإذا تولد لزم أن تتولد سائر الأجسام لقائلها ، فإن زعموا أن النار كانت كائنة في الجسم فتحركت ، وأن التولد حركة جسم لا وجود جسم كان هذا هو السالبي بقوله عاقل ، فإن الحجر والزناد ليس فيهما قبل القدح شيء ، وكذلك المرخ إذا نشر بالمنشار فلانار فيه وعند حكه تظهر النار فيه ، وإن أجابوا عن قولهم بعدم التولد في تلك الأمور التي ألزموها بأنهم إنما قالوا فيها بعدم التولد لعدم اطرادها ، قيل لهم وكذلك ثبت عدم الاطراد فيها ادعيتموه متولداً

بالقدرة الحادثة كالحركات ، والمراد ارتباط ذلك بقدرة العبد (قوله والفرع) أي وارتباط الفرع أي الأمور المسببة عن الحركات ، والمراد بارتباطها تعلقها بالعبد وبفعله (قوله على التأثير) أي تأثير العبد في كل منهما (قوله والسقم) أي عند حصول المرض (قوله والبره) أي عند المعالجة (قوله والموت) أي عند تعاطي أسبابه (قوله عند معظم المعتزلة) المناسب تأخير أو تقديمه (قوله على تحامل) أي بتحامل وعنف وهو الاعتداء والانسكاء فعلقه عليه مرادف (قوله وسقط الزناد) مثل السين والقاف ساكنة ويصح فتحها مع فتح السين ، وأراد بالزناد هنا مجموع الحجر والحديد ، والمراد بالسقط ما يخرج من النار عند الاقتداح : أي ضرب أحدهما على الآخر (قوله وفهم المخاطب) بالفتح ، فهذا الفهم من الله عند المعظم (قوله وخجل الخجل) بفتح الجيم في الأول وكسرها في الثاني ، فهذا الخجل : أي الحياء من الله عند المعظم (قوله ووجل الوجل) أي خوفه ، فهذا من الله عند المعظم ، فظهر أن الأولى تأخير قوله : عند معظم المعتزلة عن السكل (قوله عند الافهام الخ) لف ونشر مرتب (قوله في الشبع الخ) المناسب في الأمور المذكورة كلها ، لأن هذا البعض جاء به في مقابلة المعظم القائل بعدم التولد في المذكورات كلها (قوله وذلك) أي ووجه ذلك الإلزام (قوله لأن سقط النار) أي النار الساقطة (قوله فإذا تولد) أي سقط النار وهو جسم (قوله حركة جسم) هو النار (قوله ليس فيهما الخ) أي وإذا كسرا فلا نار فيهما وعند القدح تظهر النار (قوله وكذلك المرخ) هو شجر في بلاد المغرب عند حكه تظهر النار وعند كسره لا توجد فيه نار (قوله وعند حكه) أي حكه بعضه ببعض (قوله وإن أجابوا) الضمير للمعظم المعتزلة فأولاً ألزم أهلهم ثم شرع في إلزام معظمهم (قوله لعدم اطرادها) لأن الإنسان قد يقصد إلى الشبع بأكل قدر من الطعام ولا يشبع ، وإلى الرئ بقدر

كالرمي والجرح ورفع الثقل وشبهه ، وغير ذلك مما وقع فيه النزاع . أما الرمي فإن الانسان يرمي  
ويصيب العرض تارة ولا يصيبه أخرى ، والجرح قد يفضي الى السريان تارة وقد يندمل أخرى ،  
ورفع الثقل وشبهه قد يرتفع للشخص تارة ولا يرتفع أخرى . ومذهب المعتزلة في تحريك الأشياء  
الثقيلة أن تحريك الثقل يمتنع ويسره بالاعتناء عليه ودفعه ، وإذا أريد رفعه وإقلاقه اختلفوا  
فيه ، فذهب المتقدمون الى أن الاعتناء الذي يحركه يمتنع ويسره به يرتفع الى جهة التصعد .  
وقال أبو هاشم ومتبعوه : ليس ذلك بصحيح ، بل لابد من زيادة حركات على الحركة التي  
تحرك بها في جهة اليمين واليسرة قال : لأن معتمدا في التولد ما نحسه من جريان الأسماء على  
حسب دواعينا وقصودنا ، ولا شك أننا نجد من شخص قدرة على تحريكه يمتنع ويسره ولا يقدر  
على رفعه ، فلزم أن ما به يحركه ليس ما به يرفعه ، وقد اختلفوا أيضا إذا رفع جماعة ثقلا وكل  
واحد يستقل على الانفراد بحمله ، فقال الكعبي وعباد الصيمري وأتباعهما : يحمل كل واحد  
من الأجزاء ما لم يحمله الآخر ولا يشتركان في حمل جزء ، وذهب غيرهم من المعتزلة إلى أن كل  
واحد من الجماعة يؤثر في كل جزء

من الماء ولا يروى ، وإلى اسقام أحد بضربه ولا يسقم ، وإلى ابرائه بالمعالجة ولا يبرأ ، وإلى احداث  
الحرارة بالحك ولا تحدث ، وإلى تفهيم المخاطب ولا يفهم ( قوله كالرمي والجرح الخ ) ظاهره أن  
رمي الحجر والجرح وتولد ، وسياقهما يجهلها مولدا بالكسر ، فإن الجرح بالمعنى المصدرى مولد للآلم  
( قوله وشبهه ) عطف مرادف ، والمناسب شوله بالواو لأنه واوى ( قوله أما الرمي ) أى أما عدم  
اضطراد الرمي ، وكذا يقال فيها بعده ( قوله وقد يندمل ) يقال انطمل الجرح ودمل بكسر الميم  
إذا برأ ( قوله قد يرتفع ) أى رفع الثقل وهذا لا معنى له ، فالأولى والثقل قد يرتفع تارة ، وقد  
لا يرتفع ، وحينئذ فرفعه لا يطرد . والحاصل أن الثقل إذا حركه إنسان بيده قاصدا رفعه ، فقد  
يحصل الرفع وقد لا يصل وحينئذ فالرفع غير مطرد ( قوله أن تحريك الثقل ) أى تحركه ( قوله  
يمتنع ويسره ) فتح أولهما وسكون ثانيهما ( قوله بالاعتناء عليه ودفعه ) الباء سببية والضميران  
للتثنية والمراد بدفعه تحريكه وعطفه على ما قبله عطف تفسير ( قوله وإذا أريد الخ ) أى هذا  
إذا أريد تحريكه يمتنع ويسره فقط فإذا أريد الخ ( قوله رفعه ) أى ارتفاعه ، وقوله : وإقلاقه  
تفسير ( قوله اختلفوا فيه ) أى في رفعه بمعنى ارتفاعه : أى اختلفوا فيه من حيث ما يتحقق به  
( قوله الى أن الاعتناء ) أى الرفع والتحريك ( قوله يحركه ) أى الثقل ( قوله به الخ )  
فالاعتناء وهو رفع الثقل وتحريكه واحد والناشئ عنه شيء واحد ، وهو حركته : يمتنع ويسره  
وجهة العلو ( قوله ليس ذلك ) أى مذهب إليه الأقسامون ( قوله بل لابد من زيادة حركات )  
أى من حركات زائدة لجهة العلو تنشأ من اعتناء آخر ، لأن زيادة الحركات تستلزم زيادة الاعتناء  
( قوله ما نحسه على ) أى على ما نحس به ( قوله على تحريكه ) أى الثقل ( قوله فلزم الخ )  
أى فلزم أن الاعتناء الذي به تحركه لجهة اليمين مغاير للاعتناء الذي يحصل به ارتفاعه ( قوله  
جماعة ) أراد بها ما فوق الواحد ( قوله وكل واحد ) الواحد ( قوله الصيمري ) بضم  
الميم وفتحها ( قوله ولا يشتركان ) أى الواحد والآخر ( قوله يؤثر في كل جزء )

والشركة حاصلة ، وهذا مذهب معظم المعتزلة ، وكلام جميعهم في المسئلتين باطل . أما إذا قلنا بالماذهب الحق ، وهو إبطال أصل التولد واسناد الممكنات كلها ابتداء إلى الله تعالى فلا إشكال ، وإن سلمناه جدلا فيبطل مذهب الأقدمين في المسئلة الأولى بما ذكر أبو هاشم فيها ويبطل ما ذهب إليه أبو هاشم بأن فيه اجتماع المثليين أقوله : لابد من زادة حركات وهو محال ، سلمنا جواز اجتماع المثليين ، لكن يقال له إذا ولد الرافع حركة واحدة في هذا التولد استحال أن لا يتحرك ، إذ يلزم منه قيام حركة بجسم وهو ساكن بحيزه ، وفي ذلك إبطال حقيقة الحركة إذ الحركة لابد فيها من تفرغ وإشغال فاشتراطه زيادة حركة في جهة التعدد على ما به يتحرك إلى سائر الجهات اشتراط

أى من حيث رفعه لامن حيث ذاته ( قوله والشركة حاصلة ) أى بين الجميع في كل جزء ( قوله في المسئلتين ) أى مسئلة رفع الواحد للثقل ومسئلة رفع الجماعة له ( قوله إبطال أصل التولد ) أى إبطال مبناه وهو تأثير القدرة الحادثة في السبب المولد لغيره ( قوله واسناد الممكنات ) عطف على إبطال ( قوله ابتداء ) قيد به لأن الثاليتين بالتولد يقولون بإسناد المبيات المتولدة إلى الله تعالى لكن بواسطة السبب ( قوله فلا إشكال ) أى في بطلان كلامهم في المسئلتين لأن رفع الثقل في كل من المسئلتين إنما هو بخلق الله ذلك بقدرته ( قوله وإن سلمناه ) أى التولد ( قوله فيبطل مذهب الأقدمين ) أى من أن الرفع الذى به الحركة عيناً وشمالاً به الارتفاع ( قوله بما ذكر الخ ) هو قوله سابقاً ليس ذلك بصحيح ، بل لابد الخ ( قوله اجتماع المثليين ) وذلك لأن الشخص الرافع قد قام به اعتمادان وكل اعتماد نشأ عنه حركة قائمة بالثقل ، فقد اجتمع في الرافع مثلاً وكذلك في الثقل ( قوله لابد من زيادة حركات ) أى على الحركة التى يحرك بها في جهة اليمين واليسار ، ولا يخفى أن اجتماع الحركة التى تحرك بها يميناً وشمالاً مع تلك الحركات الزائدة اجتماع للأمثال ، فالمناسب لما هنا أن يقول فيما تقدم لأن فيه اجتماع الأمثال ( قوله وهو ) أى اجتماع المثليين ( قوله محال ) لأنه يؤدى إلى اجتماع الضدين لأنهما إذا اجتماعا جاز أن يعدم أحدهما لأنه يمكن فاجتمع الضدان واجتماعهما محال فما استلزمه من اجتماع المثليين محال ( قوله سلمنا الخ ) إنما قال ذلك لأن أبا هاشم يلزم اجتماع المثليين ويدهى جوازه ( قوله لكن يقال له ) أى لأبي هاشم ( قوله إذا ولد الرافع ) أى عند قصده الرفع للثقل ( قوله حركة الخ ) أى برفعه له واعتماده عليه ( قوله أن لا يتحرك ) أى بهذه الحركة ، بل لابد من تحركها ولا يتوقف تحركها على حركة أخرى ( قوله منه ) أى من عدم التحرك بها ( قوله إذ يلزم منه ) أى من عدم تحركها ( قوله وهو ساكن ) حال ( قوله وفي ذلك ) أى اللزم المذكور وهو قيام الحركة بجسم وهو غير متحرك لإبطال حقيقة الحركة : أى فيكون ذلك اللازم باطلاً فيكون ملزومه وهو عدم الحركة للجسم باطلاً ثبت وجوب تحركها ( قوله لابد فيها من تفرغ ) أى لمكان وهو الحيز الأول ، وقوله : وإشغال : أى لمكان آخر وهو الحيز الثانى لأنها الكون الأول في الحيز الثانى ، وحيث فرض أنه حركة وهو باق في مكانه فلا تفرغ ولا إشغال ( قوله فاشتراطه الخ ) التضمير لأبي هاشم وهذا تفرغ على الشرطية ( قوله على ما به يتحرك ) أى على الحركة التى يتحرك بها إلى سائر الجهات ومن جعلها جهة العلو

لما يتحقق المشروط بدونه وذلك يناق حقيقة الشرط ، وأما اختلافهم في المسئلة الثانية في الجماعة اذا حلوا ثقلا وكل واحد منهم يستقل بحمله ، فقد قيل لعباد الصيمري القائل بالقول الأول فيها الجزء المختص به بعض الحاملين معين أو مبهم وارتفاع الجزء المبهم محال وهو ظاهر ، وارتفاع الجزء المعين أيضا محال إذ ليس تعيين جزء بأولى من جزء ، والفرض أن هذا الحامل ان كان بانفراده يستقل بالحمل بجميع الأجزاء ، فما وجه انفراده بجزء دون جزء ، فقال لأعراف وجه الاختصاص وهذه حيرة نشأت من التمسك في أصل التولد بمحض التوهمات القاسدة . ثم قيل للآخرين القائلين بالقول الثاني ، هل عين ما تولد من فعل أحد الحاملين تولد من الآخر أم لا ،

( قوله لما ) أى لشرط ( قوله المشروط ) هو هنا الارتفاع ( قوله وذلك ) أى اشتراط ما يتحقق المشروط بدونه ، وقوله : يناق حقيقة الشرط لأن حقيقة ما لا يتحقق المشروط بدونه . والحاصل أن الرفع لا يتقبل إذا ولد فيه حركة من رفعه له وجب أن يتحرك بتلك الحركة إلى أى جهة كانت حتى لجهة العلق فلزم من ذلك أنه يتحقق تصدعه وارتفاعه بتلك الحركة فاشتراطه في تصدعه وارتفاعه لحركة أخرى اشتراط لما لا يتوقف عليه المشروط ، ولأبي هاشم أن يفصل عن ذلك بقوله لا أسلم قولكم ان الحركة الواحدة التى ولدها الرفع فى الثقل تحركه فى سائر الجهات حتى لجهة العلق بل يتحرك بها لمعادى جهة العلق . وأما لجهة العلق فلا بد من زيادة حركة والزائد والمزيد عليه مجتمعان دفعة ، وقولكم إذا لم يتحرك بها لجهة العلق يلزم عليه إبطال حقيقة الحركة ممنوع ، لأن الحركة التى ولدها الرفع فى الجسم لا يلزم من عدم تحرك الجسم بها تصدعا بطلان الحركة ولا أنه كانت فيه الحركة وهو ما كن وذلك لأنه تحرك بها بمنة ويسرة وهذا يكفى فى حقيقة الحركة ( قوله فى الجماعة الخ ) بدل من المسئلة الثانية ، وقوله : وكل واحد الخ حال ( قوله بالقول الأول ) هو أن كل واحد من الجماعة يحمل من الأجزاء ما لا يحمله الآخر ( قوله معين أو مبهم ) المعين هو الجزء الملاحظ فى فرد ، والمبهم الملاحظ لا فى فرد ( قوله وهو ظاهر ) الضمير للمحال : أى واستحالة حله ظاهرة لأن الجزء المبهم كلى والكل لا وجود له فى الخارج وحمل ما لا وجود له فى الخارج محال ( قوله إذ ليس تعيين الخ ) أى إذ ليس اختصاص جزء الخ : أى إذ ليس حل زيد لهذا الجزء بخصوصه أولى من حمله لجزء آخر وكذا يقال فى عمرو ( قوله والفرض الخ ) أى والفرض أن كلا من الحاملين الخ ، والواو تعليلية وهذا سند لنفى الأولوية : أى بخلاف ما لو كان كل من الحاملين لا يستقل بحمل الجميع لظهور وجه تعيين الجزء المحمول وهو ما يلى الرأس مثلا لكونه لا يقدر على أكثر منه وكذا الآخر ( قوله فما وجه الخ ) أى فهو ترجيح بلا مرجح وهو محال فما استلزمه من حمل كل من الجماعة جزء معين محال ( قوله فقال ) أى عباد ( قوله لا أعرف الخ ) قيل وجه الاختصاص تعلق قدرة الآخر بغير هذا الجزء وردت بأنه يمكن تنازعهما فى كل جزء فما المرجح ( قوله وهذه ) أى القضية وهى قوله لا أعرف وجه الاختصاص ( قوله حيرة ) هى التحير ( قوله بمحض التوهمات ) هى قولهم إن الرفع خلقه العبد بواسطة تولده من رفعه واعتماده ( قوله بالقول الثانى ) هو أن كل واحد من الجماعة مؤثر فى حل كل جزء ( قوله هل عين الخ ) بمعنى أن الرفع الذى هو أثر زيد هو عين الرفع



فإن كان الأول لازم وقوع أثر واحد من مؤثرين وهو محال ، وإن كان الثاني فارتفاع الجسم قد حصل بأحدهما ولزم أن يكون الزائد لا فائدة له . وبالجملة فالخروج عن الحق وتحكيم الأوهام والخيالات يؤدي إلى أنواع من الخبرة والفساد لاحصر لها ، والله الهادي من يشاء إلى صراط مستقيم .

(ص) فصل : ويجوز في حقه تعالى أن يرى بالأبصار على ما يليق به جل وعلا لا في جهة ولا في مقابلة لقوله تعالى - إلى ربها ناظرة - وأسؤال موسى كليمه عليه السلام لها ، إذ لو كانت مستحيلة ما جهل أمرها ، ولاجتماع السلف الصالح قبل ظهور البدع على إبتهاهم إلى الله تعالى وطلبهم النظر إلى وجهه الكريم . ولحديث « سترون ربكم » ونحو ذلك مما ورد ، والظواهر إذا كثرت في شيء أفادت القطع به .

(ش) لما فرغ من ذكر ما يجب

الذي هو أثر عمرو وهذا أثر فيه رفعا وهذا أثر فيه رفعا آخر ( قوله فإن كان الأول الخ ) قد يقال إن الجماعة المذكورة منزلة منزلة العلة المركبة فالجمل متوله عن جميع الحاملين والهيئة الاجتماعية لها دخل في حصول المقصود فلا يحصل بواحد ، وحيث فلا يلزم ما ذكره الشارح ( قوله بأحدهما ) أي الحاملين ( قوله ولزم ) الأولى فلزم ( قوله الزائد ) أي من أحدهما ( قوله وتحكيم الخ ) المراد بتحكيمها الجري على مقتضاها .

## فصل

( قوله ويجوز الخ ) شروع في الجائزات بعد الفراغ من الواجبات والمستحيلات ، والمراد بالجواز الجواز العقلي والشرعي والجواز أعم من الوقوع ، وقوله : في حقه : أي لجانبه بمعنى ذاته ( قوله أن يرى ) أي يراه الخلق بأبصارهم الحادثة : أي سواء كان الرائي مسلما أو كافرا لأن الكلام في الجواز ( قوله على الخ ) أي على الوجه الذي يليق به جل وعلا ( قوله لافي جهة الخ ) توضيح لما يليق به ( قوله ولا في مقابلة ) أي بحيث يكون الرائي مقابلا له وهذا داخل في قوله لافي جهة لأن الرؤية للشيء في جهة تستلزم مقابله وبالعكس ، وإعنا ذكره اهتماما به ( قوله إلى ربها ناظرة ) أي ووقوع النظر يستدعي جوازه فدلالة الآية المذكورة على المدعى باعتبار اللزوم ( قوله ولسؤال موسى الخ ) كما يشير لذلك قوله تعالى - رب أرني أنظر إليك - ( قوله إذ لو كانت الخ ) أراد بعدم الجهل العلم وكأنه يقول لو كانت مستحيلة لعلم أمرها : أي لعلم أنها مستحيلة لكنه لم يعلم أنها مستحيلة ينتج أنها ليست مستحيلة وهو المطلوب ، وبيان الملازمة أنه لا يجهل ما هو مستحيل ، ودليل الاستثنائية أنه لو علم استحالتها ماسأها لكنه سألها ينتج أنه لم يعلم باستحالتها وهو المطلوب ( قوله على إبتهاهم ) أي رغبتهم . والمراد على طلبهم النظر على وجه الرغبة ( قوله سترون ربكم ) هذا ظاهر في الرؤية لانص فيها لاحتمال أن المعنى سترون ثواب ربكم ( قوله ونحو ذلك ) أي مما ورد من طرف الشرع أو من الأحاديث ، والأوّل أفيد والثاني أقرب ، وكلام الشارح يقتضي أن المراد الأول ( قوله ما يجب ) أي تفصيلا وهو ما ثبت

في حقه تعالى وما يستحيل وهو مقابله شرع في ذكر ما يجوز . واعلم أنه ليس المراد من هذا القسم رجوع الجواز الى صفة من صفات ذاته تعالى عن ذلك ، بل الى تعلقها بفعل من أفعاله جل وعز ، إذ يستحيل أن يتصف سبحانه وتعالى بصفة جائزة لما عرفت من وجوب الوجود لذاته وجميع صفاته ولوانصف تعالى بجائز اسكان متصفا بالحوادث إذ الجائز لا يكون الاحداثا ، ويتعالى سبحانه عن ذلك . واذا عرفت هذا فعنى كون الرؤية جائزة في حقه تعالى أنه يجوز أن تتعلق قدرته تعالى بإيجادها خلقه فيخلقها لهم على وفق مراده ، ويجوز أن لا يخلقها تعالى لهم لا يستحيل في حقه تعالى خلقها ولا يجب . وقالت المعتزلة : بل خلق الله تعالى لهذه الرؤية مستحيل ، احتج أهل السنة على الجواز بالسمع والعقل . أما السمع : فقوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة - وذلك لأن النظر إذا تعدى بحرف الى كان ظاهرا في معنى الرؤية ، ويؤكد أن المعنى بهذا النظر الرؤية اسناد هذا النظر الى الوجه الذي هو محل العين الباصرة . وحمل الجبائي النظر في الآية على معنى الانتظار ، وجعل الى اسما بمعنى النعمة مفرد الآلاء مضافا لما بعده لاحرف جر والمعنى عنده منتظرة نعم ربها فالى عنده مفعول بناظرة ، وردبانه لوأريد ذلك لما اختص باسناده الى الوجوه ولم يكن التقييد بالطرف وهو يومئذ معنى ، فان المؤمنين لم يزالوا في الدار الدنيا منتظرين نعمة الله تعالى وآلاءه سبحانه بل الكفار في الدنيا كذلك ، ومن الأدلة السمعية سؤال موسى

بالدليل ، وما عدا ذلك فيجب معرفته إجمالا فنعقد أنه تعالى يتصف بكل كمال ( قوله في حقه ) أى لذاته ( قوله أنه ) أى الحال والشأن ( قوله من هذا القسم ) أى الذى هو الجائز ( قوله رجوع الجواز الخ ) أى بأن يكون الجواز صفة له تعالى ، أو تكون صفة من صفاته تتصف بالجواز ( قوله بل الى تعلقها ) أى بل رجوع الجواز الى تعلق الصفة بفعل الخ ، والضمير في تعلقها عائد على الصفة ومصدقها في المقام القدرة والارادة ( قوله بصفة ) أى وجودية أحوال ، أما اتصافه بصفة اعتبارية جائزة فلا ضرر فيه ككونه قبل العالم أو بعده أو معه ، فان هذا أمر جائز لأنه يجوز أن لا يوجد العالم فلا يعتبر حينئذ كون المولى قبل العالم ولا بعده ولا معه ( قوله لما عرفت الخ ) هذا لا يظهر بالنسبة لصفات الأحوال إلا أن يراد بالوجود الثبوت أو أنه جرى هنا على نفي الأحوال ( قوله إذ الجائز ) أى المتقرر بعد العدم ( قوله ويتعالى الخ ) أى لكن اتصافه تعالى بالحوادث باطل لأنه يتعالى الخ ( قوله هذا ) أى أن مرجع الجواز لتعلق القدرة بالممكنات ( قوله بإيجادها ) أى الرؤية : أى بمتعلق إيجادها وهو الوجود ( قوله بالسمع والعقل ) أى بالدليل السمعى والدليل العقلى ( قوله وذلك ) أى وبيان الاستدلال بهذه الآية على جواز الرؤية ( قوله بحرف الى ) الاضافة بيانية ، فان تعدى بنفسه كان بمعنى الانتظار ، أو بمن كان بمعنى التفكير ، أو بانلام كان بمعنى العطف ( قوله أن المعنى ) أى المقصود ( قوله بهذا النظر ) أى الواقع في الآية ( قوله الى الوجه ) الأولى الى الوجوه ( قوله بأنه ) أى الحال والشأن ( قوله لما اختص الخ ) لأن الوجوه ليست منتظرة للنعم وحدها ، بل الذات تمامها ولا مقتضى لتكون الوجوه بمعنى القوات محازا مرسلا ، وفاعل اختص ضمير النظر ( قوله يومئذ ) أى يوم القيامة ( قوله لم يزالوا ) الأحسن التعبير بلن أولا بدل لم ( قوله ومن الأدلة الخ ) عطف على قوله : أما السمع الخ ،

عليه السلام للرؤية إذ معلوم أنه لا يجهل ما يستحيل في حقه تعالى ، والا لكان جاهلا بما أدركت استحالة حثالة المعتزلة ، فتعين أنه ما سأل إلا ما هو جائز إذ سؤال ما يستحيل ممنوع ، والأنبياء معصومون من كل زلل على ما أتى بتحقيقه إن شاء الله تعالى ، ومن الأدلة إجماع السانف الصالح على الرغبة إلى الله تعالى بأن يمتنعهم بالنظر إلى وجهه الكريم ، وقد ورد ذلك في بعض أدعية النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها حديث « سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون أو لاتضارون في الرؤية » ووجه التشبيه بالقمر ما أشار إليه آخر الحديث من عدم تضار بعضهم ببعض وقت الرؤية . أما الجهة والجسمية ولوازمهما فتستحيل في حقه تعالى . وبالجملة فالمتقصد تشبيه الرؤية بالرؤية فيما ذكر لا المرئي بالمرئي ، وهذه الأدلة ونحوها من أدلة السمع وإن كان كل واحد منها ظاهرا ليس بنص فهي أكثرتها وتواطأها على معنى واحد تنقيد القطع بالرؤية ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي : والظواهر إذا كثرت الخ ، وقد أشار

والمناصب للأسلوب السابق أن يقول : ومنه سؤال موسى الخ ( قوله وإلا ) أي بأن كان يجهل ما يستحيل في حقه تعالى ( قوله لكان الخ ) أي لكن النافي باطل لما في ذلك من غاية الشناعة إذ كيف لا يدرك سيدنا موسى ما أدركته المعتزلة وهذا من باب الإلزام لهم على مذهبهم ( قوله حثالة المعتزلة ) أي جهلهم والإضافة للبيان ( قوله فتعين الخ ) ظاهره أنه مفرع على ما ذكره أولا بقوله : إذ معلوم أنه لا يجهل ما يستحيل في حقه ، والتفريع غير ظاهر لأنه لا يلزم من كونه لا يجهل ما يستحيل في حقه تعالى أنه لم يسأل إلا جائزا لجواز أن يعلم باستحالة الرؤية ويسألها لنرض فكان الأولى للشارح أن يقول إذ معلوم أن موسى عليه السلام لا يجهل ما يستحيل في حقه تعالى وسؤال ما يستحيل ممنوع والأنبياء معصومون من كل زلل فتعين الخ ( قوله والأنبياء الخ ) حال ( قوله ومن الأدلة ) أي السمعية ( قوله على الرغبة ) تفسير للإتهال في المتن وهو لغة الاجتهاد في الدعاء وإخلاصه ، ولم يتعرض لتفسير الطلب وكأنه اعتبره عطف تفسير ، وقوله : أن يمتنعهم : أي في أن يمتنعهم ( قوله وقد ورد ذلك ) أي الرغبة والطلب بالتمتع بالنظر لوجهه وهذا إشارة لسند الإجماع ( قوله ومنها ) أي الأدلة السمعية ( قوله لاتضامون ) أو لاتضارون بفتح التاء مع تشديد الميم والراء على حذف إحدى التائين والماضي تضام وتضار : أي لاتزدحمون في رؤيته ولا يضرب أحدكم غيره في ذلك بسبب صراحته له ، وبضم التاء مع تخفيف الميم والراء بالبناء للمفعول من الضيم والضمير : أي لا يحصل لبعضكم من بعض ظلم وضم بسبب الإزدحام في رؤية الباري لأنه لا يحصل فيها مزاحمة لوضوحها وأولئك من الراوي ، وقيل هما روايتان . وروى أيضا هل تضامون في القمر بالاستفهام هذا ، وروى تضامون بضم التاء وتشديد الميم ، وأما تضارون بضم التاء وتشديد الراء فلم يصح رواية وإن صح لغة ( قوله ولوازمهما ) فلوازم الجهة الحدوث ولوازم الجسمية أخذ الذات قدرا من الفراغ والانقسام ( قوله فيما ذكر ) أي من عدم تضار بعضهم ببعض وقت الرؤية ، وقوله : لا المرئي بالمرئي : أي حتى يلزم ما ذكر من الجهة والجسمية ولوازمهما ( قوله ليس بنص ) بيان لما قبله ، فقوله سترون ربكم يجوز أن يكون معناه سترون ثوابه أو نعيمه ، وقوله : رب أرني أنظر إليك يجوز أن يكون معناه أرني آية من آياتك أنظر إليك : أي إلى آيتك ( قوله على معنى واحد ) هو الرؤية ( قوله بالرؤية ) أي بجوازها

إلى هذا المعنى شرف الدين بن التلمساني رحمه الله رداً على الامام الفخر في مثله إلى عدم القطع بجواز الرؤية لما لم يتضح له الدليل العقلي عليها ، والأدلة السمعية رآها ليست بنص فردة عليه بما سبق ، وهو ظاهر على أن بعض تلك الأدلة على الانفراد كسؤال موسى عليه السلام للرؤية تكاد أن تكون فصاً في جواز الرؤية ، ويقرب منه حديث « سترون ربكم » فإنه نص فيها وهو حديث مستفيض تلقته الأئمة بالقبول .

(ص) ولا يعارضها قوله تعالى - لا تدركه الأبصار - لأن الإدراك أخص لاشعاره بالاجاطة ، ولا شك أنها منتفية مطلقاً ، سألنا أنه الرؤية لكن المراد في الدنيا أو هو من باب الكل لا الكلية ، ولا قوله عز وجل - لن ترآني - لأن المراد في الدنيا إذ هو المستول لموسى عليه السلام والأصل في الجواب

(قوله إلى هذا المعنى) هو أن الظواهر إذا كثرت أفادت القطع (قوله لما لم يتضح له) أي للامام (قوله والأدلة السمعية) حال (قوله رآها) أي الامام ليست بنص : أي فتد ذلك توقف في القطع بجوازها فقال لا يقطع بجوازها كالأشاعرة ولا بعدهم كالمعتزلة (قوله فردة) أي شرف الدين (قوله عليه) أي الفخر (قوله بما سبق) أي من أن الظواهر إذا كثرت في شيء أفادت القطع به (قوله وهو) أي الرد على الفخر بما ذكر (قوله على أن الخ) أتى بهذا الاستدراك ليفيد أن بعض الأدلة السمعية قد ارتفع عن مرتبة الظاهر وصار قريباً من النص (قوله على الانفراد) المقام في غنى عن ذلك (قوله تكاد الخ) ولم يجعله نصاً في جوازها لما يتطرق له من الاحتمال وأنت تكاد لاكتساب المرجع التأنيث من المضاف إليه (قوله ويقرب منه) أي من سؤال موسى ، وقوله : فإنه نص فيها على حذف الكاف : أي كالنص فيها بدليل قوله ويقرب منه ، فإن المراد به ويقرب منه في كونه يكاد أن يكون نصاً (قوله وهو مستفيض) لأنه رواه أحد وعشرون صحابياً - واختلف في المستفيض فقيل إنه يفيد القطع لأنه من قبيل المتواتر ، وقيل إنه يفيد الظن لأنه من قبيل الآحاد (قوله ولا يعارضها) أي الأدلة السمعية السابقة (قوله لأن الإدراك أخص) أي من الرؤية ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم (قوله لاشعاره بالاجاطة) هذا وجه كون الإدراك أخص بخلاف الرؤية فإنها قد تقع على سبيل الاجاطة بجانب المرئي وبدونها ، وحينئذ فكل إدراك رؤية ولا عكس (قوله أنها) أي الاجاطة به تعالى (قوله مطلقاً) أي في الدنيا والآخرة بدليل ما بعده (قوله أنه الرؤية) أي أن الإدراك بمعنى الرؤية ومرادف لها (قوله لكن الخ) أي لكن لانسلم العموم في الزمان ، بل المراد نفي الرؤية في الدنيا للجمع بين هذا وبين ما اقتضى الرؤية في الآخرة من الأدلة الشرعية (قوله أو هو) أي نفي الإدراك (قوله من باب الكل لا الكلية) لأن الأبصار جمع محلي بآل يفيد العموم والسلب إذا دخل على العموم يفيد سلبه لاعموم السلب وسلب العموم من باب الكل لا الكلية ، وحينئذ فالمعنى لا تدركه ولا تراها الأبصار كلها لأن بعضها محجوبة عنه قطعاً قال تعالى - كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون - ولا يلزم من تعلق النبي بالكل تعلقه بكل فرد فيكون المؤمنون خارجين من هذا العموم للأدلة الشرعية الواردة فيهم (قوله ولا قوله الخ) عطف على قوله تعالى (قوله لأن المراد الخ) أي لأن المراد نفيها في الدنيا (قوله إذ هو) أي

المطابقة ، ولهذا قال لن تراني ولم يقل لم أر أولم تتمكن رؤيتي ، وقد يستأنس لذلك بما تقرر في المنطق أن تقيض الوقتية يؤخذ فيه وقتها المعين .

(ش) هذا بما استدل به المعتزلة من السمع على استحالة الرؤية . أما قوله تعالى - لا تدركه الأبصار - فقد قال ابن التلمساني : هذه الآية تمسك بها المعتزلة نارة على نفى وقوع الرؤية معارضة لما تمسكنا به من الآي وتارة يمسكون بها في امتناع الرؤية الذي هو نفس مذهبهم وتوجيهها على المقصد الأول أن الرؤية ادراك البصر ، ولا شيء من ادراك البصر يتعلق به تعالى ينتج لاشئ من الرؤية يتعلق به عز وجل ، ودليل الصغرى أن الرؤية هي الادراك لأنه لا يصبح ثبوت الرؤية مع نفى الادراك ، ودليل الكبرى

وقوعها في الدنيا هو المسؤول لموسى : أى فليكن ذلك هو المنفى لأن الأصل في الجواب المطابقة للسؤال ( قوله ولهذا ) أى لكون المسؤول عنه وقوع الرؤية لذلك السائل في الدنيا لا الوقوع مطلقا ( قوله قال ) أى الله ( قوله لن تراني ) أى يأياها السائل ( قوله وقد يستأنس الخ ) لم يقل ويدل الخ لأن التناقض من خواص الاخبار ، وقوله : أرني أنظر إليك من قبيل الانشاء ( قوله لذلك ) أى لكون المراد نفى وقوع الرؤية في الدنيا ( قوله من أن تقيض الوقتية ) أى المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين نحو كل ممكن فهو فعل لله تعالى بالضرورة وقت حدوثه فهذه موجبة كلية وقتية مطلقة وتقيضها وقتية ممكنة هكذا ليس كل ممكن فعلا لله تعالى بالامكان العام وقت حدوثه ( قوله هذا ) الإشارة لما ذكر من الآيتين الواقعتين في المتن ( قوله بما استدل الخ ) تعبيره بذلك يقتضي أن الآيتين المذكورتين في المتن على سبيل المعارضة بعض ما استدل به المعتزلة من الأدلة السمعية وأن لهم أدلة سمعية غير ذلك ولم يتعرض في المقام إلا لدفع الاستدلال بالآيتين المذكورتين فقط ولا يخفى ما فيه لأنه لا يتم لنا الاستدلال إلا بدفع جميع ما استدلوا به ، وقد يجاب بأن قوله من السمع حال من ضمير كائن المخلوق . والأصل هذا المذكور كائن من جملة أدلة المعتزلة حالة كون ذلك الكائن من السمع فما واقعة على أمر عام والاشكال مبني على أن قوله من السمع بيان لبعض ما استدلوا به ( قوله على نفى وقوع الرؤية ) أى على نفى أن تقع في المستقبل إذ وقع فيه النزاع ( قوله معارضة لما تمسكنا به من الآي ) أى الدالة على وقوعها هذا ظاهره مع أن الآيات التي تمسكنا بها دالة على الجواز ( قوله في امتناع الرؤية ) في بمعنى على ( قوله الذي هو نفس مذهبهم ) أى وهو يستلزم الوجه الأول لأن استحالة وقوعها تستلزم عدم وقوعها كما أن الوقوع عندنا يستلزم جواز الوقوع ( قوله وتوجيهها ) أى توجيه التمسك بها على المقصد الأول ( قوله أن الرؤية الخ ) هذا قياس من الشكل الأول صفراء موجبة جزئية وكبراه سالبة كلية ، وقوله : ينتج الخ - الأولى تفريره بالفاء ( قوله ودليل الصغرى ) مبتدأ ، وقوله : أن الرؤية هي الادراك بدل من الصغرى ، وقوله لأنه لا يصبح اللام زائدة وهو خبر عن قوله دليل الصغرى ( قوله لأنه لا يصبح ثبوت الرؤية مع نفى الادراك ) أى فهذا يدل على أنه عينها إذ لو كان غيرها لم يصبح ثبوتها مع نفيه ، وقد يقال هذا الدليل لا ينتج المدعى وهو كون الرؤية نفس الادراك لجريانه في الشيتين

عموم نفي الادراك في الآية عن كل بصر ، لأن الجمع المحلى بالآلف واللام يقتضى الاستغراق ، ويلزم من عموميه في الأبصار عموميه في الأزمان ، فيلزم أن لا يراه كافر ولا مؤمن في الدنيا ولا في الآخرة . وأما توجيهها على المقصد الثاني وهو امتناع الرؤية فلأنه تعالى ذكرها في معرض التمدح بها ، فيكون نفي الادراك بالنسبة إليه كالأبصار ، فثبوته في حقه نقص والنقص على الله تعالى محال . والجواب عن الآية من وجوه . أحدها : أما لانسل أن الادراك بمعنى الرؤية ، بل هو أخص وهو في الحادث عبارة عن ابصار الشيء مع ابصار جوانبه وأطرافه ، وهذا في حق الله تعالى محال ، فيتعين حله على مجازة ، وهو أنه لا يرى رؤية احاطة

الذين بينهما عموم وخصوص مطلق ، فيقال إنه لا يصح ثبوت الأخص كالإنسان مع نفي الأعم كالحيوان ، وحينئذ فيقال إنه لا يلزم من عدم صحة ثبوتها مع نفي الادراك أن تكون هي هو لجواز أن تكون أخص منه ( قوله عموم الخ ) الأولى حذف عموم لأن نفي الادراك عن كل بصر هو معنى العموم إلا أن يقال إن كل معتبرة بحسب الأشخاص ولنظ عموم معتبر بحسب الأزمان : أى ودليل الكبرى عموم نفي الادراك في جميع الأزمنة عن كل بصر ( قوله يقتضى الاستغراق ) أى عند عدم القرينة الدالة على العهد أو التبعض ( قوله عموميه في الأزمان ) وحينئذ فلا يصح ثبوتها في بعض دون بعض ( قوله وأما الخ ) أى وأما توجيه التمسك بها على المقصد الثاني ( قوله ذكرها ) أى الآية ( قوله في معرض التمدح ) أى على وجه التمدح ( قوله بها ) أى بالرؤية : أى بنفيها والتمسك بنفيها لا يصح إلا إذا اعتبر عموم العام الذى سبق للمدح في الأشخاص والأزمان ( قوله فثبوته ) أى الادراك ، والمراد به مصدر المبني للمجهول : أى كونه يتجلى ويظهر للخلائق فاندفع بهذا ما يقال إن الادراك وصف للمدرك لا للبارى فكيف يقال فثبوته الخ ( قوله نقص ) أى ثبوت الرؤية كذلك لما سبق أن الرؤية هي الادراك ( قوله وجوه ) استعمل صيغة الكثرة في غير محلها ( قوله بل هو ) أى الادراك ، وقوله : أخص : أى من الرؤية ( قوله وهو ) أى الادراك في الحادث الخ ، وهذا سند لما قبله فالجواب للتعلييل ، وإنما كان الادراك في الحادث بهذا المعنى لأن حقيقته التيسل والوصول مأخوذ من أدركت فلانا إذا لحقته ووصلت إليه ( قوله مع ابصار جوانبه ) أى ويلزم منه الاحاطة ، وأما الرؤية فهي مطلق ابصار الشيء . سواء كان مع ابصار جوانبه أم لا ( قوله وهذا ) أى الادراك بهذا المعنى ( قوله محال ) أى لاقتضائه أن له جوانب وأطرافا ( قوله فتعين الخ ) أى كما هو الشأن في كل ما استحال حقيقته على الله أن يحمل على مجازة كالرجة والضحك وحيث حل الادراك في الآية على معناه المجازى وهو الاحاطة الملازمة له كن النفي في الآية منصبا على ذلك اللازم ، والمعنى حينئذ لا تحيط به الأبصار : أى لا تراه على وجه الاحاطة . ان قلت ان الادراك هنا لم يثبت في حقه تعالى حتى يقال ان حقيقته تستحيل وإنما هو منفي فاذا فرضنا أنه محمول على حقيقته المذكورة ونفيت فأى محذور في ذلك . فالجواب أن المراد البينة على أنه تعالى لما استحال في حقه الجسمية والجوانب والأطراف لم يمكن أن يتصور في حقه حقيقة الادراك حتى يصح إثباته أو نفيه ، وإنما يتعقل فيه لازم الادراك وهو الاحاطة ، وهذا هو الذى ينبغي

كما أخبر عن نفسه أنه لا يعلم علم احاطة بقوله - ولا يحيطون به علما - ونفى الابصار الخاص لا يوجب نفى أصل الابصار وهو الذي تدعيه ، وبهذا نعرف أن النصوص الدالة على الرؤية يجب تقييدها بنفي الاحاطة للتوفيق بين النصوص ، سلمنا أن الادراك بمعنى الرؤية لكن لانسلم العموم في الأزمان بل المراد نفى الرؤية في الدنيا للجمع بين هذا وبين ما اقتضى الرؤية في الآخرة ، أو ندعى التخصيص في الأفراد وأن المؤمنين خارجون عن هذا العموم للأدلة الواردة فيهم ، أو نقول لفظ الابصار جمع محلى بالأنف واللام يفيد في الثبوت العموم ، فسلبه يفيد سلب العموم لأن النفي تابع لما أشعر به اللفظ المثبت ، وذلك لا يفيد عموم السلب لأن سلب العموم لا ينافي ثبوت الحكم لبعض الأفراد ، فيتحقق بنفي الحكم عن فرد من الأفراد بخلاف عموم السلب فإنه يكذب بثبوت الحكم لفرد من الأفراد ، ولهذا كذب الله تعالى اليهود حيث قالوا - ما أنزل الله على بشر من شيء -

( قوله كما أخبر عن نفسه ) هذا نظير مسلم الثبوت ( قوله ونفى الابصار ) اخصاص الذي هو الادراك على سبيل الاحاطة ( قوله لا يوجب الخ ) أى لا يوجب انتفاء أصل الابصار الذي هو الادراك لا على سبيل الاحاطة وإضافة أصل بيانية : أى لا يوجب انتفاء مطلق الابصار لأن انتفاء اخصاص لا يوجب انتفاء العام فانتفاء الانسان لا يوجب انتفاء الحيوان ( قوله وهو ) أى أصل الابصار ( قوله تدعيه ) أى تدعى وقوعه ( قوله وبهذا ) أى بما ذكر من أن المراد نفى اللزوم ( قوله أن النصوص ) أى الأدلة القليلة ( قوله على الرؤية ) أى على وقوعها ( قوله للتوفيق بين النصوص ) أى الأدلة الدالة على وقوع الرؤية كما ذكر والأدلة الدالة على عدم وقوعها مثل لا تدركه الابصار ( قوله سلمنا الخ ) الجواب المتقدم شرح لقوله في المتن لأن الادراك الخ ، وقوله هنا : سلمنا الخ توجيه لشرح قوله سلمنا أن الرؤية الخ ( قوله لكن لانسلم العموم في الأزمان ) فقوله لا تدركه الابصار لا يجعل عاما في سوى الأشخاص لمعارضة الأدلة في وقوع الرؤية فوجب المصير إلى تخصيص هذا العام بالنسبة إلى الأزمان ( قوله بين هذا ) أى لا تدركه الابصار ، وقوله : وبين ما اقتضى الرؤية : أى وهو قوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة - والحديث المتقدم ( قوله أو تدعى الخ ) من زيادات الشارح على ما في المتن ( قوله في الأفراد ) أى بأن يراد بالابصار أبصار الكفار ( قوله فيهم ) أى في رؤيتهم المولى في الآخرة ( قوله أو نقول الخ ) شرح لقوله أو هو من باب السكك لالكلية وهذا عطف على قوله أو تدعى الخ ( قوله بالأنف واللام ) أى مجسما ( قوله يفيد في الثبوت ) وهو تدركه الابصار ، وقوله : العموم : أى عموم الادراك لكل فرد من الابصار ( قوله فسلبه ) أى الابصار : أى سلب حكمه ( قوله تابع ) أى متوجه لما أشعر به اللفظ : أى وهو العموم : أى فالنفي منصب على العموم ( قوله وذلك ) أى جعل النفي تابعا للعموم : أى منصبا عليه ، فالإشارة راجعة لسلب العموم ( قوله لأن سلب العموم الخ ) وذلك كقولنا ليس كل حيوان إنسانا فإن نفى الانسانية عن عموم الحيوان لا ينافي ثبوتها لفرد من أفراد الحيوان ( قوله فيتحقق ) أى سلب العموم ( قوله بخلاف عموم السلب ) أى كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب فتكذب بثبوت الحكم لفرد كثبوت الكتابة لزيد بخلاف سلب العموم ( قوله ولهذا ) أى لأجل كون عموم السلب

بقوله - قل من أنزل الكتاب - حيث ادعوا عموم السلب ، والدلالة للمعتزلة بالآية تتوقف على تحقق الثاني دون الأول ، فإن الأشعرية لا تدعى أنه يراه كل أحد ، وإنما يراه المؤمنون دون الكافرين ، ونقيض الموجبة الكلية التي سلبتها الآية هي السالبة الجزئية التي دلت عليها الآية لا السالبة الكلية التي لم تدل عليها ، حينئذ نقول بموجبا وهو أنه لا يراه جميع الأبصار بل أبصار المؤمنين ، هكذا قرر الامام الفخر هذا الجواب ، واليه أشرت بقولي : أو هو من باب الكل لا الكلية : أي السلب في الآية .

يكذب بثبوت الحكم لفرد من الأفراد (قوله قل من أنزل الكتاب الخ) إشارة لقياس من الشكل الثالث ، تقريره موسى بشر موسى أنزل عليه الكتاب ثم ترده الى الشكل الأول بعكس الصغرى بأن نقول : بعض البشر موسى ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب فهذه النتيجة موجبة جزئية وهي تناقض ما ادعوه من السلب الكلي (قوله حيث ادعوا الخ) هذا مقرر لما أفادته الإشارة فالمقام في غنى عنه (قوله والدلالة للمعتزلة الخ) أي واستدلال المعتزلة بالآية على استحالة الرؤية يتوقف على تحقق الثاني : أي على الجزم بالثاني الذي هو عموم السلب دون تحقق الأول الذي هو سلب العموم وعموم السلب لم يجزم به ، وإنما جزم بسلب العموم لأن الأشعرية الخ ولأن نقيض الخ ، فقوله فإن الأشعرية الخ تعليل لهذا المذهب (قوله وإنما يراه الخ) أي وإنما يدعى أن يراه المؤمنون لا الكافرون وهذا هو سلب العموم الممكن حمل الآية عليه : أي لا يراه جميع الأبصار بل أبصار المؤمنين (قوله وإنما يراه المؤمنون) أي على خلاف في البعض كالنساء (قوله دون الكافرين) أي على خلاف ، فليل يروونه ثم يحجبون بعدها وهذا أشد في الحسرة وقيل لا يروونه أصلا كما هو ظاهره (قوله ونقيض الموجبة) عطف على الأشعرية : أي ولأن نقيض الخ (قوله ونقيض الموجبة الكلية) أي وهي كل الأبصار تتركه (قوله التي سلبتها الآية) صفة للموجبة الكلية والضمير في سلبتها عائدا عليها على حذف مضاف : أي التي سلبت الآية حكمها : أي حكم الموجبة الكلية التي هي قوله تعالى لا تتركه الأبصار - (قوله هي السالبة الجزئية) خبر عن قوله ونقيض وأنته مراعاة لما بعده (قوله التي دلت عليها الآية) أي لا تتركه الأبصار لأنها بمعنى ليس كل الأبصار تتركه ، وهذه سالبة جزئية ، لأن النفي إذا تقدم على لفظ كل كان بمثابة لفظ بعض ، فكأنه قيل بعض الأبصار لا تتركه ، والسالبة الجزئية من قبيل سلب العموم (قوله حينئذ) مفرع على مضمون قوله : ونقيض الموجبة الخ (قوله بموجبا) بفتح الجيم : أي بما أوجبه ، وأفادته السالبة الجزئية : أي وحين إذ كان مدلول الآية هو السالبة الجزئية التي هي نقيض الموجبة الكلية نقول بما أفادته الآية ودلت عليه (قوله بل أبصار المؤمنين) جعله الاضراب من مفاد الآية يقتضي أن سلب العموم لا يجمع عموم السلب ، بل يباينه من حيث انه لا بد في سلب العموم من ثبوت الحكم لبعض الأفراد ، فكأنه قيل في الآية لا تتركه كل الأبصار بل بعضها ، كذا ذكر الفخر . واعترضه ابن التلساني بأن الحق خلافه وأن سلب العموم قد يجمع عموم السلب ، وحينئذ فهذه الآية على هذا الجواب لا تنقيد مدعى أهل السنة (قوله هذا الجواب) هو قوله : أو نقول لفظ الأبصار الخ (قوله وإليه) أي إلى هذا الجواب



من باب السلب المعلق بالمجموع من حيث هو مجموع ، لا من باب السلب المعلق بكل فرد فرد وهذا الجواب الأخير أضعف الأجوبة ولهذا أخرته ، وقد اعترضه ابن التلمساني بأن قال : لا نسلم أن هذه الآية لا تقيّد عموم السلب ، ولا نسلم أنها إذا دلت على نفي العموم لا تدلّ على عموم السلب فإنه لا ينافيه ، وقوله : إن تقيّد الكلية الموجبة الجزئية السالبة . قلنا مسلم أنه يكفي ذلك في تكذيبها لأنه المحقق . لكن إذا كذبت بالسالبة الجزئية كان تكذيبها بالسالبة الكلية بطريق الأولى ، والذي يدلّ على أن المراد به عموم السلب قرينة التمدّح بذلك ، فإنك إذا أردت الوصف بالاحتجاب عن الأبصار كان التمدّح بقولك لا يدركه بصرفاً البتة لا بقولك بعض الأبصار لا يدركه ، فالاعتقاد على الجواب الثاني : يعني للامام الفخر وهو أن الإدراك أخص من الرؤية على ما سبق تقريره .

( قوله من باب الخ ) هو سلب العموم ، وقوله : لا من باب الخ : أى حتى يكون من عموم السلب ( قوله وقد اعترض الخ ) هذا بيان لضعفه : أى وقد اعترض الجواب المذكور ( قوله لا نسلم الخ ) أى بل هي مفيدة له خلافاً للفخر ( قوله فإنه لا ينافيه ) أى وإذا كان كذلك فلا يصح أنها إذا دلت على نفي العموم لا تدلّ على عموم السلب ، وحيث قد يجتمعان . فإن قلت كل إنسان حجر فإن تقيّده ليس كل إنسان حجر فهذه سالبة جزئية ويصح أن تكون سالبة كلية بأن تقول لا شيء من الإنسان بحجر فقد جامع عموم السلب سلب العموم في هذه المادة في نفس الأمر وقد لا يجامعه ، وذلك فيما إذا ثبت حكم لبعض الأفراد كما إذا قلت ليس كل حيوان بإنسان فإنه لا يجمع قولك لا شيء من الحيوان بإنسان بل ينافيه لثبوت الإنسانية لبعض الحيوان ( قوله فإنه لا ينافيه ) أى وقوله : وتقيّد الموجبة الكلية التي سلبتها الآية الخ يقتضى تنافيهما وأنهما لا يجتمعان في مادة ( قوله وقوله ) أى الامام ( قوله يكفي ذلك ) الإشارة راجعة لما ذكر من السالبة الجزئية ( قوله لأنه المحقق ) أى إن السالبة الجزئية هي التي يتحقق بها تكذيب الموجبة الكلية ، وذلك لأن الإيجاب الكلي إذا كذب فالسلب الجزئي صادق لا محالة والسلب الكلي تارة يصدق كقولنا في تقيّد كل إنسان حجر : كل إنسان ليس بحجر ، وقد لا يصدق إلا السلب الجزئي كقولنا في تقيّد كل حيوان إنسان : بعض الحيوان ليس بإنسان ، وأما لا شيء من الحيوان بإنسان فهو كذب كالإيجاب فالجزئي إذن هو المحقق والمطرد ( قوله بطريق الأولى ) أى وحيث فالموجبة الكلية القائلة كل الأبصار تدركه التي سلبتها الآية تنافيها السالبة الجزئية والكلية ، والآية محتملة لكل منهما ووجه الأولوية أنه إذا كانت السالبة الجزئية تكذبها مع إفادتها السلب عن البعض فأحرى تكذبها ما فيها السلب عن جميع الأفراد ( قوله به ) أى بقوله تعالى لا تدركه الأبصار ، وقوله : بذلك : أى السلب ، وقوله : لا بقوله : أى القائل ( قوله يعني الخ ) من كلام المؤلف وضمير يعني لابن التلمساني أى أن الامام ذكر هذا الجواب الذي بحث فيه ابن التلمساني أولاً ، وذكر الجواب الذي هو أن الإدراك أخص الخ ثانياً ، فلما خدش ابن التلمساني الأول قال : فالاعتقاد على الجواب الثاني فكونه ثانياً إنما هو بالنسبة لكلام الفخر

قلت : واعتراض شرف الدين ظاهر . وقد أجاب عنه بعض المعاصرين من النحسانيين في شرح له على عقيدة ابن الحاجب فقال : أما قوله لأنسلم أن هذه الآية لا تفيد عموم السلب فمتنع لا يصح بشهادة علماء المعاني ، فاتهم نسوا على أن الجمع المنفي معرقاً أو منكراً لا يفيد عموم النفي ، وإنما يفيد نفي العموم بدليل صدق قولنا لرجال في الدار أو لم يقيم الرجال إذا كان فيها رجل واحد أو رجلاً أو القائم رجل أو رجلاً ، وأما قوله لأنسلم أنها إذا دلت على نفي العموم لا تفيد عموم السلب فانه لا ينافية ، فتقول هو أنه لا ينافية فأين ما يقتضيه ، ولو سلم فلا يترك الظاهر للمحتمل المرجوح . وأما قوله إذا كذبت بالسالبة الخ فهذا مسلم بعد تكذيب السالبة الكلية ، فتستلزم الجزئية لأن الكلية أخص من الجزئية ، فإذا كذب الأخص من التقيض كذب القبض وان لم يقيم دليل على تكذيب السالبة فلا يصح أخذها كلية بعد أخذ الموجبة كلية وإلا أدى إلى تناقض الكليتين

وإلا فهو أول في كلام المصنف ( قوله قلت الخ ) تقرير لاعتراض ابن النحساني ( قوله بعض المعاصرين ) هو أبو العباس أحمد بن ذكرى ( قوله فمتنع ) خبر قوله ( قوله إذا كان فيها الخ ) راجع للمثال الأول ، وقوله : أو القائم الخ عطف على فيها الخ وهو راجع للمثال الثاني وعلى هذا حق العبارة أو القائم رجلاً أو رجلين فتأمل ( قوله فأين ما يقتضيه ) أي فأين ما يدل على عموم السلب ، وقد يقال وان لم يكن في المقام ما يقتضيه فهو ممكن ، وليس في المقام ما يمنعه على أن شرف الدين ذكر ما يقتضيه بقوله والذي يدل على أن المراد به عموم السلب قرينة المدح ( قوله ولو سلم ) أي سلم أن هناك ما يقتضيه الخ ثم إنه قد يقال حيث سلم أنه لا ما يقتضيه فقد صار راجحاً ، وحينئذ بطل قولكم فلا يترك الظاهر للمحتمل المرجوح ( قوله الظاهر ) أي سلب العموم ( قوله المحتمل المرجوح ) هو عموم السلب ( قوله بعد تكذيب السالبة الكلية ) أي بعد العلم بصحة السلب الكلي كما في المادة التي الخ ولها مابين للموضوع نحو كل إنسان حجر فهي كاذبة وتقيضها بالسلب الجزئي صحيح وأخرى بالكلي ، وإذا لم تعلم صحة السلب الكلي كما في المادة التي المحمول فيها أخص من الموضوع نحو كل حيوان إنسان ، فإن هذه الموجبة كاذبة والسلب الكلي وهو لا شيء من الحيوان بإنسان لم تعلم صحته ، وحينئذ فلا يكون أخرى من السلب الجزئي ، وقوله : الكلية نعت للسالبة والمفعول محذوف : أي بعد تكذيب السالبة الكلية الموجبة الكلية ( قوله فتستلزم الخ ) العاء للتعليل : أي لأن السالبة الكلية تستلزم الجزئية ( قوله لأن الكلية أخص من الجزئية ) أي لأنه متى صدقت السالبة الكلية صدقت السالبة الجزئية ، ولا يلزم من صدق السالبة الجزئية صدق السالبة الكلية ( قوله فإذا كذب الخ ) كذب بفتح الدال المشددة ومفعوله محذوف : أي فإذا كذب الأخص : أي السلب الكلي من التقيض : أي السلب الجزئي شيئاً كذبه التقيض ضرورة أن صدق الأخص من التقيض يوجب صدق التقيض والسالبة الكلية إذا كذبت الموجبة الكلية فالجزئية السالبة مكذوبة لها أيضاً ( قوله وان لم يقيم دليل الخ ) أي وان لم يعلم صحة ذلك كما في كل حيوان إنسان فلا يكذبها الكلي بل الجزئي ، وقوله : على تكذيب السالبة ، المصدر مضاف للفاعل والمفعول محذوف تقديره الموجبة ( قوله فلا يصح الخ ) الأولى فلا نسلم الأولوية ولا تلتفت إليها

وهو باطل . وأما قوله الذي يدل الخ ، فنقول تلك القرينة حالية لا لفظية فلا يترك مدلول اللفظ لأجلها ، سلبنا دلالة الصيغة على العموم بهذه القرينة . لكن لانسجم عمومها في الأزمان لأن صيغة العموم مطلقة فيها فتقيد بالدنيا أو تدعى التخصيص في الأفراد لقوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة - أو نقول هب أن جميع الأبصار لا تدركه . لكن لم قلتم لم يدركه المبصرون أو تدعى التقيد في الإدراك بالأحاطة ، فاما نراه على ما هو عليه من غير إحاطة كما يعلم على ما هو عليه من غير إحاطة أو نقول هذه الآية وردت في معرض المدح كاذكرتم . لكن لم قلتم إنها تدل على نفي الرؤية ونفي الرؤية مطلقا لا تمدح فيها ، بل التمدح في اقتداره على منع الرؤية من يشاء اذا يشاء ويخففها لمن يشاء وهو أليق بالمدح اهـ . قلت ولا يخفى عليك فساد هذا الرد وما احتوى عليه من أنواع الاختلال فمنها حكايته عن علماء المعاني أنهم نسوا على أن الجمع المنفي معروفا أو منكرا لا يفيد عموم النفي وإنما يقيد نفي العموم ، وهذا شيء لم ينص عليه أحد منهم ولا من غيرهم : أعني من كل من يقول بالعموم

( قوله وهو ) أى تناقض الكليتين ( قوله وأما قوله ) أى ابن التلساني ( قوله سلبنا الخ ) فيه أن هذا الوجه مع ما بعده من جملة أجوبة أهل السنة عن الآية فهو كلام مع المعتزلة لامع ابن التلساني فسوقه في المقام لا يناسب ( قوله أو تدعى الخ ) أى بأن راد بالأبصار القبر المدركة له أبصار الكفار . أما أبصار المؤمنين فتراه بدليل وجوه يومئذ الخ ( قوله أو نقول هب الخ ) وجه آخر ليس من موضوع المسئلة رأسا فهو وإن كان صحيحا بالنسبة للكلام مع الخصوم جوابا عن هذه الآية التي اعترضوا بها إلا أنه غير مناسب للمقام وهو الخدش في كلام ابن التلساني ( قوله لكن لم قلتم الخ ) يعني أن الآية إنما نفت ادراك الأبصار بحيث تكون الأبصار نفسها مستقلة بالادراك وهذا لا ينافي أن النوات تدرك بالأبصار فلم لم يقولوا إن النوات تدرك بالأبصار كما هو ظاهر الآية بل قالوا لا يدركه المبصرون ، فالآية لا تدل لما قالوا فهي حجة لنا لا لهم ( قوله أو تدعى الخ ) أى فيكون أخص من الرؤية ( قوله على نفي الرؤية ) أى فيها مطلقا بدليل ما بعده ( قوله لا تمدح فيها ) في بمعنى الباء وأنت الضمير الراجع للنفي لا كتنسابه التأنيث من المضاف اليه ( قوله في اقتداره ) في بمعنى الباء ( قوله وهو أليق بالمدح ) أى لأنه أليق بالمدح من منع الإدراك من كل أحد ، وذلك لأن القدرة التي تعطى وتمنع أبلغ من التي تمنع فقط فالتمدح بها أليق وهذا ظاهر على جعل التمدح بالاقتدار ، أما اذا كان بالاحتجاب كما جرى عليه الخصم فلا لأن الاحتجاب عن جميع الأبصار أليق بالمدح من الاحتجاب عن بعضها ( قوله قلت ولا يخفى عليك الخ ) قد اعتبر الشارح أولا كلام ابن ذكرى جوابا حيث قال وقد أجاب عنه الخ ، واعتبر هنا أنه رد وكل من الاعتبارين صحيح ( قوله فساد هذا الرد ) أى رد ابن ذكرى لاعتراض التلساني ( قوله وما احتوى الخ ) من عطف العلة على العلول ، وأتى الشارح بهذا ليبين أن فساده من جهات تمهيدا لقوله بعد : فمنها الخ ( قوله وهذا شيء الخ ) تعليل ، والاشارة راجعة لما حكاه : أى وإنما كانت حكايته عنهم ما ذكر مختلفا ، لأن هذا المحكي شيء الخ ( قوله أعني الخ ) أى أعني بذلك الغير كل من يقول الخ ، وكان الأوضح حذف من الواقعة بعد أعني ( قوله كل من يقول بالعموم ) أى بأن له ألفاظا وضعت له تستعمل فيه

بل نصوا على ضده في النكرة ، وأنها إذا كانت في سياق النفي تم ظاهرا مع غير لا الجنسية ، ونصا مع لا الجنسية ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النكرة مفردة نحو لارجل أو مشاة نحو لارجلين أو مجموعة نحو لارجال ، وهذا مما لا يختلفون فيه ، وأما نزاعهم في استغراق المفرد ، هل هو أشمل من استغراق المثنى والمجموع ، وهو الذى نص عليه القزوينى تبعا للسكاكى أم هو فى الجميع على حد سواء ، وإليه ميل التفتازانى وبجته وحججه فى ذلك مشهورة فى موطؤه على التلخيص : وأما المعرف الذى تعلق به النفي فلم ينصوا على أنه ليس بعلم ، بل ظاهر كلامهم أنه مع النفي كالمجرد ، وأكثر الاستعمال على ذلك نحو - لا يحب الظالمين - لا يحب المعتدين . وما للظالمين من ولى ولا نصير . ما على المحسنين من سبيل - وفى الحديث « لا تقتلوا النساء . ولا العبيان » ومثل ذلك كثير ، وتخرج سلب العموم فى تعلق النفي بأل على سبب العموم فى تعلقه بكل قياس فى اللغة مع ظهور الفارق لاحتمال استعمال أل مع أداة

كالأصوليين ، وقد اختلف فى الصيغ المستعملة فى العموم ككل وجميع والموصولات وأسماء الشرط هل هى حقيقة فى العموم واستعمالها فى الخصوص مجاز أو بالعكس أو مشتركة بينهما أقوال ( قوله على ضده ) أى ضد نفي العموم وهو عموم النفي ، وأراد بالضد المناقبة ( قوله وأنها الخ ) عطف تفسير للضد فى المقام ( قوله غير لا الجنسية ) هى العاملة عمل ليس ( قوله مع لا الجنسية ) هى العاملة عمل ان ( قوله ولا فرق فى ذلك ) أى فى كون النكرة فى سياق النفي تفيد العموم ظاهرا الخ ( قوله وهذا ) أى كون النكرة فى سياق النفي تفيد العموم مفردة أو مشاة أو مجموعة ( قوله وهو الذى الخ ) فلا رجل فى الدار نفي للقليل والكثير بخلاف لارجال ولارجلين ، فإن الأول نفي للجمع والثانى نفي للثنين فقط ، فيصدق الأول عند وجود واحد أو اثنين فيها ، ويصدق الثانى عند وجود واحد فيها فقط ( قوله أم هو ) أى الاستغراق ( قوله فى الجميع ) أى المفرد والمثنى والجمع فلا رجل ولا رجال ولا رجلين لنفي القليل والكثير ( قوله وبجته ) أى فى القول الأول ( قوله وحججه ) أى القول الثانى ( قوله وأما المعرف الخ ) مقابل قوله : بل نصوا على ضده الخ ( قوله بل ظاهر كلامهم ) أى الأئمة فى تقرير القواعد ( قوله كالمجرد ) أى من النفي أى فيعم كإعم المجرد ( قوله وأكثر الاستعمال على ذلك ) أى على أن المعرف مع النفي كالمجرد. وهذا ترشيح وتقوية لما قبله ، ومراده الاستعمال فى مطلق الكلام ( قوله نحو لا يحب الظالمين ) أى كل فرد فرد وكذا يقال فيما بعد ، وليس المراد لا يحب المجموع ( قوله لا تقتلوا الخ ) من المعلوم أن النهى أخو النفي بجامع عدم التحقق فى كل فلذا ذكره هنا وإن كان الكلام فى النفي ( قوله ومثل ذلك ) أى ما ذكر من الأمثلة ( قوله وتخرج الخ ) مبتدأ خبره قوله : قياس الخ ، وهذا جواب عما يقال من طرف ابن ذكرى إن ما نسبناه لعلماء المعانى من أن الجمع المنفى معرفا كان أو منكرًا لا يقيد عموم النفي وإن لم يصرحوا به . لكن نصوا على ذلك الحكم فى كل فيقاس عليها الجمع المعرف بأل ( قوله قياس فى اللغة ) أى واللغة لا تثبت بالقياس على الأصح ( قوله مع ظهور الفارق ) هذا جار على سبيل التنازل وإرخاء العنان : أى وعلى تسليم صحة القياس فى اللغة ، فالفارق بينهما ظاهر ، ولا شك أن ظهور الفارق بين الأصل والفرع من القواعد المانعة من

العموم للحقيقة للاستفراق على أنه قد استعمل لعموم السلب مع كل أيضا كثيرا ، ومنه - والله لا يحب كل مختال فخور . والله لا يحب كل كفار أثيم . ولا تطع كل حلاف مهين - وقوله : بدليل صدق قولنا لرجال في الدار اذا كان فيها رجل أو رجلان استدلال فاسد ، لأن صدق هذا المثال بوجود رجل أو رجلين إنما هو بناء على أن استفراق المفرد أشتمل من حيث أنه يستغرق الواحد فما فوقه ، والجمع العام إنما يستغرق آحاد الجوع التي كان يصح لها قبل العموم لا الواحد والمثنى لأنهما ليسا من مدلول الجمع ، وفروجهما عند من يقول به لهذا شبه خروج المرأة من عموم الرجل مثلا وبالعكس لا لما فهمه هذا المعترض على ابن التلساني أن خروجهما لأجل أن التني الداخل على الجمع المنكر لسلب العموم ، وهي غفلة عظيمة لا يرضى بمقالتها أصغر صبيان الكتاب إذ يلزمه على هذا صدق التني في قولنا لرجال في الدار وان وجد فيها آلاف الآلاف من الرجال عند غيبة رجل واحد منها ، لأن القضية عنده جزئية سالبة ، فهي في قوة قولنا بعض الرجال ليس في الدار فيصدق بغيبة رجل واحد من الدار أن بعض الرجال ليس في الدار ويريد أن ذلك الرجل الواحد لم يكن في الدار فتصدق إذن

القياس والفارق هو ما أشار له الشارح بقوله : لاحتمال الخ ( قوله العموم ) حقه التني ( قوله للحقيقة ) أي والاستفراق من فروعها وإذا انتفت الحقيقة انتفت الأفراد : أي انتفى كل فرد فرد وهذا هو عموم السلب ( قوله على أنه ) أي حرف التني قد استعمل الخ ، وهذا استدراك على ما يفهم مما تقدم من أن التني قبل كل سلب العموم دائما ( قوله أيضا ) أي كما استعمل مع أل على ماسبق التمثيل به قبل في الآيات ( قوله وقوله ) أي ابن ذكرى والمناسب للاستلزام السابق أن يقول ومنها قوله بدليل الخ ( قوله بوجود الخ ) الباء بمعنى مع ( قوله المفرد ) نحو لرجل في الدار ( قوله والجمع العام ) نحو لرجال في الدار ( قوله لا الواحد ) أي ولا يستغرق الواحد ( قوله ليسا من مدلول الجمع ) أي فلو كان لا تدركه الأبصار من هذا القبيل كان معناه لا تدركه جماعات الأبصار بل بصر أو بصران ( قوله وفروجهما ) أي الواحد والمثنى ( قوله به ) أي الخروج ( قوله لهذا ) أي لأجل أهمها ليسا من مدلول الجمع ( قوله مثلا ) راجع للمرأة - وقوله : بالعكس هو خروج الرجل من عموم النساء في قولك لا امرأة في الدار ( قوله لا لما فهمه الخ ) عطف على قوله لهذا ( قوله هذا المعترض ) هو ابن ذكرى ( قوله أن الخ ) أي من أن خروج الواحد والمثنى ( قوله وهي غفلة الخ ) أي وفهمه أن خروج الواحد والمثنى من الجمع في قولك لرجال في الدار من أجل أن التني الداخل على الجمع المنكر لسلب العموم غفلة عظيمة وأنت المبتدأ مراعاة للخبر ( قوله على هذا ) أي على قوله : إن عدم شمول الجمع المنكر المتني للواحد والاثنين لكونه من سلب العموم ، وهو قضية جزئية ( قوله وإن وجد فيها الخ ) أي لأنه اسلب العموم على فهمه وهو صادق إذا خرج رجل من الدار ( قوله منها ) أي الدار ( قوله بغيبة ) الأولى عند غيبة ( قوله أن الخ ) فاعل يصدق ، وقوله لم يكن الخ خبر أن ( قوله فتصدق إذن ) أي إذ صدق ما في قوتها : أي وكونها صادقة وإن وجد

القضية وان وجد في الدار رجال الدنيا كلهم سوى ذلك الرجل ، وقوله : نقول هب أنه لا ينافيه فأين ما يقتضيه ؟ نقول يقتضيه ما ذكر من أن الآية وردت في معرض التمدح ، فحملها على خلاف العموم يحل ببلغة الكلام ، وقوله : ان تلك القرينة حالية فلا يترك مدلول اللفظ لأجلها . هذا الكلام يقتضي انحصار قرينة المجاز في القرائن اللفظية ، وفساده ظاهر عند المحققين وان كان في ذلك خلاف ، وقوله : سلمنا دلالة الصيغة على العموم بهذه القرينة . هذا تسليم منه يوجب اقطاعه وما ذكر بعد الخ كلام منصوب في غير محله ، وكأنه لم يعرف من يخاطب هذا المخاطب له هو الامام شرف الدين بن التلمساني من أئمة أهل السنة ومحققهم رحمه الله تعالى ورضي عنه ، وقد قدح في بعض الأجوبة عن الآية التي استدلت بها المعتزلة ، ولا يلزم من ذلك أنه يوافقهم على صحة الاستدلال بها على نفي الرؤية

الخ لا يقول به عاقل ( قوله القضية ) هي لارجال في الدار ( قوله وقوله الخ ) المناسب للأسلوب الأول الذي صدر به أن يقول ، ومنها قوله نقول الخ ( قوله أنه ) أي سلب العموم ( قوله لا ينافيه ) أي لا ينافي عموم السلب ( قوله فأين ما يقتضيه ) أي فأين ما يدل على عموم السلب في الآية ، وهي لا تدركه الأبصار حتى تعمل عليه ( قوله فحملها الخ ) أي فحملها على خلاف عموم السلب وهو سلب العموم ( قوله يقتضي الخ ) أي لأنه ألغى القرينة الحالية عن الاعتبار ، فكأنه يرى أن اللفظ لا يصرفه عن ظاهره إلا القرينة اللفظية ، وهذا فاسد على أن قوله فلا يترك الظاهر لأجلها يقال عليه حيث سلمت أنها قرينة . فيلزمك أن مدلول اللفظ يترك لأجلها إذ لا معنى لكونها قرينة إلا أنه يترك مدلول اللفظ لأجلها ( قوله في ذلك ) أي انحصار قرينة المجاز في اللفظية ( قوله هذا تسليم الخ ) أي لأنه حيث سلم أن الآية من قبيل عموم السلب ، فقد وافق ابن التلمساني ( قوله وما ذكر الخ ) أي وما ذكره ابن ذكرى بعد قوله : سلمنا دلالة الصيغة على العموم بهذه القرينة ، والذي ذكره بعده هو قوله : فلا نسلم عمومها في الأزمان لأن صيغة العموم مطلقة فيها فتقبل بالدنيا أو تدعى التخصيص في الأفراد . والحاصل أن تسليمه لما ذكره شرف الدين يقطع نزاعه واعتراضه ، وكل من انتقل اليه من الأجوبة بعد ذلك لا يفيد في الاعتراض على شرف الدين شيئا غير اختلال النظام وتنافر الكلام لخروجه عن محل النزاع ( قوله منصوب ) أي مجعول ومذكور ( قوله وكأنه ) أي ابن ذكرى ( قوله لم يعرف من يخاطب ) أي هل هو ابن التلمساني العالم الكبير أو غيره ، لأن هذا الخطاب لا يناسب أن يخاطب به الامن بمنع الرؤية محتجا بالآية كالمعتزلة وابن التلمساني الذي يخاطبه ابن ذكرى سنى لا يحتاج بالآية على منع الرؤية ولا يقول بمنعها أصلا ( قوله هذا المخاطب له ) كلام مستأنف والاشارة لابن التلمساني ، والمخاطب بفتح الطاء نعت أو عطف بيان أو بدل من اسم الإشارة والضمير في له لابن ذكرى : أي ان المخاطب لابن ذكرى هو ابن التلمساني العالم الكبير ، فلا يليق بابن ذكرى أن يخاطب في خطابه ، ويأتي بكلام في غير محله لا يليق خطابه به ، وإنما يخاطب به غيره كالمعتزلة ( قوله وقد قدح الخ ) الواو للحال وفاعل قدح ضمير شرف الدين ، والمراد ببعض الأجوبة التي قدح فيها كون الآية من قبيل سلب العموم لا عموم السلب ( قوله من ذلك ) أي من قدح شرف الدين في بعض الأجوبة عن

كيف وهو قد صرح بما ارتضاه من الأجوبة عنها كحمل الإدراك على ما هو أخص من الرؤية ونحوه ، فشان المتكلم معه أن يحاول تصحيح الجواب الذي اعترضه أن قدر لا أنه يسلم له ذلك الاعتراض ثم يقول عندنا أجوبة أخرى غير ما اعترضت توجب صرف الآية عن الاستدلال بها على نفي الرؤية لأن ابن التلساني يوافق على ذلك بل صرح به . نعم لو كان الكلام مع المعتزلي المستدل بالآية على مذهبه الفاسد لحسن أن ينتقل معه من جواب يعترضه الى جواب آخر يسلم من الاعتراض لأن مقصوده هو بالاعتراض تصحيح مذهبه والدفع عنه لخصوصية ذلك الجواب الذي يعترضه ، ومما تمسك به المعتزلة قوله تعالى - لن تراني - ولن قالوا تفيد التأيد بدليل قوله تعالى - قل لن تبعوننا - والمراد هنا التأيد والمجاز والقل على خلاف الأصل ، فوجب أن يقال ان موسى عليه السلام لن يرى الله ألبتة ، وكل من قال ان موسى لن يرى الله ألبتة قال ان غيره لن يراه . والجواب أن هذا يدل على كونه تعالى جازر الرؤية لأنه لو كان يتمتع الرؤية لقال لا تصح رؤيتي أو لن تمكن رؤيتي أو لأرى ونحو هذا ، ألا ترى أن من كان في كه حجر فظنه بعضهم طعاما ، فقال أعطني هذا لآكله كان الجواب الصحيح له إن هذا لا يؤكل . أما إذا كان طعاما يصح أكله ، فحينئذ يصح أن يقول المحيبي إنك لن تأكله وهذا واضح . والجواب عن قولهم ان لن للتأيد ممنوع لقوله في اليهود - ولن يمتنوه أبدا - وهم يمتنونه في النار ، ثم إن الآية جواب لسؤال موسى عليه السلام وهو إنما سأل رؤية ناجزة في الدنيا ، فالجواب يعود إلى سلب رؤيته في الدنيا

الآية التي استدلل بها المعتزلة (قوله كيف الخ) الاستفهام للاستبعاد : أي بعيد أنه يوافقهم على ذلك والحال أنه : أي شرف الدين قد صرح الخ والضمير في قوله عنها راجع للآية (قوله فشان المتكلم) هو ابن ذكرى والضمير في معه لابن التلساني ، وقوله تصحيح الجواب : أي الذي أجاب به الفخر سابقا وهو أن الآية من قبيل سلب العموم (قوله الذي اعترضه) أي ابن التلساني حيث قال ان الآية لا تفيد عموم السلب ولا نسلم أنها إذا دلت على نفي العموم لا تدل على عموم السلب فإنه لا ينافيه (قوله على ذلك) أي على أن هناك أجوبة عن الآية غير هذا الجواب المعارض (قوله على مذهبه الفاسد) هو نفي الرؤية (قوله يعترضه) أي المعتزلي ، وقوله لأن مقصوده هو : أي المعتزلي (قوله لخصوصية ذلك الجواب) الأولى لخصوصية الاعتراض على الجواب : أي أن مقصوده تصحيح مذهبه لا الاعتراض فإذا قال المعتزلي لا نسلم أن الآية من سلب العموم بل من عموم السلب بقرينة التمدح فليس قصده اعتراض الجواب فقط بل تصحيح مذهبه (قوله ومما تمسك به الخ) المناسب للسياق أن لو قال ، وأما قوله تعالى - لن تراني - الخ (قوله ولن قالوا تفيد التأيد) تعليل لما قبله ، وإفادتها ذلك حقيقة لغوية فيها والقرآن وارد على ذلك (قوله لن تبعونا) أي فلن في هذه الآية مفيدة للتأيد باتفاق فينقل لحل النزاع (قوله والمراد الخ) أي فاللفظ باق على حقيقته وليست لن مجازا في النفي للحال ولا نقلت لذلك على وجه الحقيقة العرفية ، وقوله : والمراد الخ يعني عنه قوله ولن نفيد التأيد لأن المراد نفيد على وجه الحقيقة بدليل سنده بعد (قوله والنقل) أي الحقيقة العرفية والشرعية كالعادة والصلاة (قوله خلاف الأصل) أي الغالب ، وحينئذ فلا يرتكب إلا لدليل (قوله أن هذا) أي لن تراني (قوله ممنوع) خبر لمبتدأ محذوف أي والجواب عن ذلك أن تقول هو ممنوع الخ (قوله يمتنونه) أي الموت (قوله فالجواب الخ)

إذ الأصل في الجواب المطابقة . ولأن الجواب وقع هنا بنقيض السؤال ، وقد قيد المسئول بوقت معين ، فلا أصل أن نقيضه بتقييده ، ولهذا قال أهل المنطق إن تقيض الوقتية كقولك زيد متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة يؤخذ فيه ذلك الوقت بعينه ، فيقال في تقيض هذه القضية زيد ليس متحرك الأصابع بالامكان العام وقت الكتابة ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي وقد يستأنس الخ .

(ص) وأما إثباتها بالدليل العقلي المشهور ، وهو أن مصحح الرؤية الوجود فضعيف لأن الوجود عين الموجود فلا يصح أن يكون علة .

(ش) تقرير الاستدلال بالوجود على ما حره ابن التماساني أن يقال : الباري تعالى موجود وكل موجود يصح أن يرى ينتج الباري يصح أن يرى ودليل الصغرى ظاهر . وأماديل الكبرى وهو أن كل موجود يصح أن يرى فلأن صحة الرؤية موقوفة على مصحح وإلّا يصح تعلقها بالمعذور كالعلم ، والرؤية تتعلق بالمختلفات بدليل تعلقها بالجواهر والعرض وهما مختلفان ، فالمصحح

أى وحيفئذ فلن ليست للتأييد كما قالوا وإلّا لم يعدم مطابقة الجواب للسؤال ( قوله إذ الأصل ) أى القاعدة ( قوله ولأن الجواب ) عطف على قوله إذ الأصل ( قوله بنقيض المسئول ) أى بما يناقضه وينافيه ، فالمراد التقيض اللغوي ( قوله بوقت معين ) هو الآن ( قوله ولهذا ) أى لأجل كون الأصل في المقيد بوقت أن يقيد تقيضه بذلك الوقت ( قوله أن تقيض الوقتية ) أى المطلقة لأنها هى التى يؤخذ فى تقيضها وقتها المعين بخلاف الوقتية الغير المطلقة ، وهى المقيدة بالادوام كقولك بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة لادئما فلا يؤخذ فى تقيضها وقتها المعين بل يقال إمّا ليس بعض الكتاب متحرك الأصابع بالامكان العام ، وإما بعض الكتاب متحرك الأصابع دائماً ( قوله وأما إثباتها ) أى إثبات جوازها : أى الرؤية فالضمير عائد على الرؤية على حذف مضاف ( قوله المشهور ) وصف كاشف للاحتراز ( قوله وهو ) أى الدليل وهو فى الحقيقة دليل الكبرى كما سيتضح من عبارته فى الشارح ( قوله أن الخ : أى أن الوجود علة فى صحة الرؤية : أى جوازها ( قوله فلا يصح أن يكون علة ) أى لرؤيته تعالى لأن القاعدة فى العلة أن تكون وصفا قائما بمحل الحكم لا أنها محل الحكم ( قوله تقرير الاستدلال ) أى على صحة رؤيته تعالى ( قوله ظاهر ) أى مما مرّ أول الكتاب من برهان وجوب وجوده تعالى ( قوله وأما الكبرى الخ ) أى وأما صحة الكبرى فتأبته لأن صحة الرؤية الخ ، وفى بعض النسخ : وأما دليل الكبرى ( قوله فلأن صحة الرؤية الخ ) المراد بالصحة الجواز ، والمراد بالرؤية الرؤية العقلية وهى كون الشيء مرئيا لا للصفة بمعنى البصر ( قوله موقوفة على مصحح ) أى لأنها حكم نبوتى وكل حكم نبوتى لا يثبت له من مصحح : أى علة تصححه ( قوله وإلا ) أى وإلّا تكن موقوفة على مصحح لصح الخ لكن التالى باطل فبطل المقدم وهو عدم توقفها على مصحح فثبت تقيضه وهو توقفها وهو المطلوب ( قوله لصح الخ ) أى لأن نسبة الرؤية إلى المعذور كسببتها للموجود وصير تعلقها للرؤية لكن بمعنى الصفة لا بالمعنى السابق : أى كون الشيء مرئيا فى الكلام استخدام ( قوله والرؤية ) أى البصر والاول للحال ( قوله بدليل الخ ) أى عند أهل السنة



لرؤيتهما إذن لا يخلو إما أن يكون مابه الافتراق أو مابه الاشتراك لاجاز أن يكون مابه الافتراق ، وإلا لزم تعليل الأحكام المتساوية بالتنوع بالعلل المختلفة ، وأنه محال تعين أن يكون المصحح أمرا وقع فيه الاشتراك ، وذلك المشترك لا يخلو إما أن يكون أمرا ثبويا أو عديميا لاجاز أن يكون أمرا عديميا وإلا لصح رؤية المعلوم وامتنع رؤية الموجود ، ولأن العدم لا يصلح أن يكون علة للأمر الثبوتى تعين أن يكون أمرا ثبويا ، والأمرا الثبوتى لا يخلو إما أن يتقيد بالوجود أولا ، فإن لم يتقيد بالوجود امتنع رؤية الموجود ، وإن تقيد بالوجود فلا يخلو إما أن يتقيد بكونه صفة أو موصوفا

أما عند المعتزلة ، فالمرئى الأعراض ( قوله لرؤيتهما ) أى كونهما مرتبين بالفعل ( قوله مابه الافتراق ) هو التحيز وعدم القيام بالحل بالنسبة للجوهر والقيام بالحل وعدم التحيز بالنسبة للعرض ( قوله أومابه الاشتراك ) كالوجود والحدوث والامكان والافتقار إلى محض فان الجوهر والعرض يشتركان فى جميع ذلك ( قوله أن يكون ) أى المصحح لرؤيتهما ( قوله تعليل الأحكام ) هى صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض فان نوعهما واحد وهو مطلق صحة رؤية وتحت ذلك النوع فردان صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض ( قوله بالعلل المختلفة ) كأن تعلل رؤية الجوهر بالتحيز مثلا وتعلل رؤية العرض بالاحتياج إلى الحل مثلا ( قوله وأنه محال ) أى وأن ذلك اللازم محال ، وإنما أتى بأن ولم يقل وهو محال لتأكيد المحالية ووجه كونه محالا أنه يلزم على تعليل الأحكام المتساوية فى النوع بالعلل المختلفة تعليل نوعها بتلك العلة وتعليل الشيء الواحد بالعلل المختلفة باطل لان العلة إنما تقتضى المعلول بالنسبة والشيء الواحد لا يناسب الأمرين المختلفين بالحقيقة فلا يصح أن تعلل العلية مثلا فى زيد بالعلم وفى عمرو بغير العلم ( قوله تعين الخ ) المناسب للتفريع ( قوله إما الخ ) الأولى إما أن يكون ثبويا أو عديميا لأن الأمر الثبوتى أوالعديمى هو الأمر الذى تعلقت به الرؤية المعلل لتعلقها به بالثبوت أو العدم القائم بالمرئى ( قوله أمرا عديميا ) الأولى عديميا ( قوله وإلا لصح الخ ) حاصله أنه لو كان المصحح الذى هو العلة عديميا لاقتضى ذلك أن تكون علة صحة رؤية الشيء الكون عديميا وهذه العلة باطلة لعودها على الأصل وهو رؤية الجوهر والعرض بالابطال إذ من شرط العلة أن تكون فى محل الحكم والكون عديميا إنما يقوم بالعدمى لا بالوجودى ، فهذه العلة إنما تقتضى صحة رؤية المعلوم دون الموجود ( قوله ولأن العدم الخ ) عطف على قوله وإلا لصح الخ : أى ولا جاز أن يكون عديميا لأن العدم كعدم الحيض لا يصلح أن يكون علة للأمر الثبوتى كوجوب الصلاة لأن من شرط العلة قيامها بمحل الحكم والعدم لم يقم بالثبوتى سواء كان موجودا فى الخارج أولا كالأحوال ( قوله تعين الخ ) الأولى التفريع ( قوله أن يكون أمرا ثبويا ) الأولى أن يكون ثبويا ، وقوله : والأمر الثبوتى الخ كان الأولى أن يقول والثبوت إما أن يكون وجودا أو حالا ( قوله فإن لم يتقيد بالوجود ) أى بل قيد بعده بأن أريد الثبوت الغير الجامع للوجود ( قوله أولا ) أى أو لا يتقيد بالوجود بأن أريد بالثبوت عدم الوجود لا مطلق الثبوت ( قوله امتنع رؤية الموجود ) أى وتعين أن المرئى إنما هو الأحوال ( قوله أما أن يتقيد ) أى الوجود ( قوله بكونه الخ ) أى بكونه وجود

لا جائز أن ينقيد بأحدهما وإلا لما رُوي الآخر ، فتعين أنه انما صح رؤيته لكونه موجودا والبارئ تعالى موجود فصح أن يرى . قال الامام الفخر في المعالم : وهذا عندى ضعيف لأنه يقال الجوهر والعرض مخلوقان ، فصحة الخلوقة فيهما حكم مشترك بينهما فلا بد له من علة مشتركة والمشارك اما الحدوث أو الوجود والحدوث باطل لما ذكرتموه تعين الوجود ، فوجب كونه تعالى يصح أن يكون مخلوقا وكان هذا باطل فكذلك ما ذكرتموه ، وأيضا فانا ندرك باللمس الطويل والعريض وندرك الحرارة والبرودة ، ومهمة الملموسة حكم مشترك ونسوق الكلام الى آخره حتى يلزم صحة كونه تعالى ملموسا والتزامه مدفوع ببديهية العقل ،

صفة أو وجود موصوف ، ثم إن عبارته اقتضت أن الوجود يقيد بالوجود ولا يخفى ما فيه وإن جعل التضمير في قوله إما أن ينقيد للأمر المعلن لا للعمل به الذى هو الوجود لم يحتج لحذف المضاف ولا يرد عليه ما ذكر من البحث ( قوله لا جائز أن ينقيد بأحدهما ) أى بأن يقال إنما رُوي الشيء لكون وجوده وجود صفة أو لكون وجوده وجود موصوف وإلا لما رُوي الآخر لا تنفاه العلة في طرفه فتعين عدم تقييده وأن العلة مطلق الوجود المتحقق في كل من الصفة والموصوف ( قوله فتعين أنه ) أى المذكور الذى هو الجوهر والعرض ( قوله لكونه موجودا ) أى على الإطلاق لا يقيد كونه صفة أو موصوفا ( قوله والبارئ الخ ) الأولى أن يقول بعده : وحينئذ فقد هجت الكبرى لأنه هو الذى يصدده ( قوله وهذا ) أى ما ذكر من السبر الذى أنواه لسان الكبرى ( قوله لأنه ) أى الحال والثأن ( قوله فصحة الخلوقة ) أى التى هى بمثابة الرؤية في كونها مشتركة بين الجوهر والعرض ( قوله فلا بد له ) أى لذلك الحكم ( قوله مشتركة ) أى بين الجوهر والعرض ، وإنما وجب في تلك العلة أن تكون مشتركة لأنه لو علات صحة مخلوقية كل بما به يتميز عن الآخر لزم تعليل الأحكام المتساوية بالنوع بعلة مختلفة وأنه محال كما مر ( قوله اما الحدوث أو الوجود ) هذا من كلام الامام والشارح لم يجز عليه في سببه ، بل قال إما أن يكون أمرا ثبويا أو عدميا ، وكان المناسب له حين قصد جلب كلام الامام من النقض في المقام الجارى على الحدوث والوجود أن يجزى في مقام السبر عليها ليجزى طرف السبر وطرف النقض على فنق واحد ( قوله لما ذكرتموه ) أى من أن العدمية لا يكون علة ، والمراد بالعدمية هنا ما يشمل الحال ( قوله فوجب الخ ) صرت على محذوف : أى والبارئ موجود فوجب الخ ( قوله وكما أن هذا ) أى ما أدى اليه السبر في هذا المقام وهو كونه تعالى مخلوقا ( قوله فكذلك ما ذكرتموه ) الخطاب لأهل الفن : أى فكذلك ما ذكرتموه مما أدى اليه السبر وهو أنه يرى باطل ( قوله وأيضا الخ ) هذا نقض ثان فالملموسة بمثابة الرؤية والمخلوقية ( قوله وندرك ) أى به ( قوله مشترك ) أى بين الطويل والعريض والحرارة والبرودة ( قوله إلى آخره الخ ) أى الى آخر الكلام في السبر فنقول : فلا بد له من علة مشتركة ، والمشارك إما الحدوث أو الوجود والحدوث باطل لما ذكرتموه فتعين الوجود فيلزم مهمة كون المولى ملموسا لأنه تعالى موجود ( قوله حتى ) تفريعية بمعنى الفاء ( قوله والتزامه ) أى التزام أن المولى يجوز أن يلمس ( قوله مدفوع ) أى باطل ( قوله ببديهية العقل ) سياقي في كلامه في توجيهه ضعف جواب الأستاذ

والأول قوى . فان أجيب عنه بأن صحة الخلوقة معالة بالامكان والبارى واجب لزوم مثله في صحة الرؤية ، والثاني أيضا قوى وجواب الأستاذ عنه بالفرق بين اللمس والرؤية لوجود التأثير ، والتأثر في الأول بخلاف الثاني ضعيف ، فان الاتصال الثابت مع اللمس عادى لا عقلى ، فلم لا يجوز أن يتعلق هذا الإدراك به تعالى من غير اتصال ولا تكيف . وإمام الحرمين قد ألزم هذا وصحح تعلق الإدراك باللمس به تعالى من غير أن تقارنها الأسباب المتصلة بها عادة ، ونسب هذا أيضا للشيخ الأشعري خلاف ما ذهب إليه عبد الله بن سعيد والقلاسي من منع تعلق باقي الإدراكات به تعالى ، وقد اقتصر الإمام الفخر في المعالم على هذين النقيضين . قال ابن التماسي : وقد أورد عليها

ما يقتضى أن بطلان هذا القول نظري ( قوله والأول ) أى النقص بالخلوقة ، وهذا من كلام الشارح إلى قوله : وقد اقتصر الخ ( قوله عنه ) أى عن الأول ( قوله بأن صحة الخلوقة ) أى في الجوهر والعرض ( قوله معالة بالامكان ) أى لا بما ذكرتم من الوجود ( قوله لزوم مثله في صحة الرؤية ) أى فيقال ندعى أن العلة في صحة رؤية الجوهر والعرض الامكان لا الوجود ، لأن كلا من صحة الرؤية وصحة الخلوقة حكم مشترك بين الجوهر والعرض فأى فرق بينهما ، وحيث كانت العلة في صحة الرؤية الامكان فالملو لا يرى لعدم وجود العلة فيه ( قوله والثاني ) أى النقص بالمسوسة ( قوله بالفرق الخ ) فقياس المسوسة على الرؤية في جعل العلة في صحة كل الوجود قياس مع الفارق ( قوله التأثير ) أى من اللمس ، وقوله : التأثر أى في اللمس : أى ان اللمس يتركبه تأثير وتأثر بخلاف كون الشيء صريحا فلا يقتضى ذلك ، وحينئذ فالملو يرى ولا يصح أن يكون ملموسا ( قوله فان الاتصال ) أى المقتضى للتأثير والتأثر ( قوله فلم لا يجوز أن يتعلق هذا الإدراك به ) أى إدراك اللمس : أى فلم لا يجوز عقلا أن يدرك باللمس من غير اتصال اللمس به ومن غير أن يقوم بيد اللمس كيفية حرارة أو رودة أو رائحة أو يبوسة أو نعومة أو خشونة ( قوله قد ألزم هذا ) أى جواز تعلق إدراكه باللمس من غير اتصال ولا تكيف ( قوله وصحح تعلق الإدراك باللمس به تعالى ) هي السمع والبصر واللمس والنوق والشم ، فيجوز أن يتعلق الشم والنوق به تعالى ، وإن لم يكن طعم ولا رائحة أصلا ( قوله من غير أن تقارنها ) أى الإدراكات الخمس الأسباب المتصلة بها عادة ، بأن لا يكون هناك اتصال في اللمس ولا رائحة في الشم ولا طعم في النوق وهكذا ( قوله ونسب هذا ) أى صحة تعلق الإدراكات الخمس به تعالى ( قوله خلاف ) خبر لمخدوف : أى وهو خلاف ( قوله من منع باقي الإدراكات به ) المراد بذلك الباقي ماعدا الرؤية من السمع واللمس والشم والنوق لأن الملو ليس بطعم ولا الطعم من صفاته حتى يتعلق به إدراك النوق وبس رائحة ولا الرائحة من صفاته حتى يتعلق به إدراك الشم وهكذا ( قوله وقد اقتصر الخ ) تمهيد لقوله حد . قال ابن التماسي ( قوله النقيضين ) ثنية نقيض ، فاعيل بمعنى فاعل ، وفي بعض النسخ النقيضين ثنية نقيض وهو أوضح : أى النقيض بالمسوسة والنقيض بالخلوقة ( قوله وقد أورد ) أى الفخر ( قوله عليها ) أى على الطريقة السابقة التي سلكها الأصحاب في صحة الرؤية ، أعنى قولنا : الله

في الأر بعين وغيره أسئلة عديدة وأكده ورودها بقوله : وأنا غير قادر على الجواب عنها ، فمن قدر على الجواب عنها أمكنه أن يمسك بهذه الطريقة ، وقد تصدى جماعة من الفضلاء للجواب عنها ، وكان شيخنا تقي الدين يقول إن بعضها لا يمكن الجواب عنه بما يشفي الغليل . قال ابن التماساني : ونحن نشير إليها على وجه الاختصار ونذبه على القوى منها والضعيف وبالله تعالى التوفيق الأول منع أن الصحة حكم ثبوتى . وجوابه أن الصحة نقيض لاصحة المحمول على الممتنع فالصحة أمر ثبوتى لاستحالة تقابل نفيين . الثانى سلمنا أنه حكم ثبوتى ، لكن لانسلم توقفه على مصحح ، وليس كل حكم مفقرا الى مصحح فان صحة كون النشئ معلوما حكم ولا يفقر إلى مصحح .

موجود ، وكل موجود يصح أن يرى ( قوله في الأر بعين ) كتاب للفخر ذكر فيه أر بعين من مسائل الخلاف ( قوله بهذه الطريقة ) أى الطريقة العقلية فى الاستدلال على الرؤية وهى الطريقة السابقة ، أعنى قوله : الله موجود وكل موجود يصح أن يرى ( قوله وقد تصدى الخ ) من كلام ابن التماساني ( قوله شيخنا ) أى شيخ ابن التماساني ( قوله تقي الدين ) أى المقترح ( قوله إن بعضها ) أى بعض الأسئلة التى أوردها الفخر على هذه الطريقة ( قوله الغليل ) هو فى اللغة حرارة العطش ، والمراد به هنا ما يوجد فى النفس من أجل تلك الأسئلة ( قوله ونحن نشير إليها ) أى الى الأسئلة التى أوردها الفخر على تلك الطريقة : أى مع أجوبتها ( قوله الأول ) أى من الأسئلة ( قوله منع أن الصحة حكم ثبوتى ) هذا منع للمقدمة القائلة بالصحة حكم ثبوتى ، ولا يجوز أن تعلل بالعدمى ، وتقرير السؤال لانسلم أن الصحة أمر ثبوتى لم لا يجوز أنها عدم ، وإذا كانت عدماً فيجوز أن تعلل بالعدمى كالامكان والافتقار وذلك ليس بموجود فى الله ( قوله وجوابه ) أى جواب هذا المنع أن الصحة الخ . حاصل هذا الجواب أن قولنا لاصحة نفى لأن حله على الممتنع بأن تقول الممتنع كالجمع بين الضدين أو المستحيل لاصحة له يدل على أنه لا يكون ثبوتياً وإلا قام بنفسه ، وحينئذ فلا صحة سلب معنى كما هو كذلك لفظاً والصحة نقيضه فتكون أمراً ثبوتياً ، إذ لو كانت سلباً أيضاً لتقابل نفيان وذلك باطل لأنهما قد يجتمعان كلاسود ولا بياض فى الحجرة ولا فرس ولا انسان فى الجار ، وانما التقابل بين ثبوتيين كالحركة والسكون أو ثبوت وعدم أو بين أحد النقيضين والمساوى لنقيضه كما فى القدم والحدوث ، وفى هذا الجواب شئ . إذ كون الصحة تقابل لاصحة لا يقتضى أنها أمر ثبوتى إذ وقع فى كلامهم تقابل العدمين ، فيقال عدم لعدم ، وقدم لا قدم ، وافقار لا افتقار ونحو ذلك ، فقول ابن التماساني لاستحالة الخ غير مسلم وتعليله بأن النفيين قد يجتمعان كلاسود ولا بياض فى الحجرة ، وحينئذ فلا يتقابلان ليس بشئ لأن كلامنا فى عدمين . أحدهما سلب للآخر كما مثلنا ( قوله المحمول على الممتنع ) بالجر نعت لقوله : لاصحة نحو الجمع بين الضدين لاصحة له ( قوله فالصحة الخ ) مفرع على قوله : نقيض لاصحة ، ومن المعالوم أن نقيض الشئ رفعه فيلزم أن تكون الصحة أمراً ثبوتياً وإلا بأن كانت عدم شئ وقوبلت بلا صحة لزم تقابل النفيين ( قوله سلمنا أنه ) أى ما ذكر من صحة الرؤية ( قوله لكن لانسلم توقفه الخ ) أى فبطل ، قوله فى صدر السبر : فلأن صحة الرؤية موقوفة على مصحح الخ ( قوله وليس الخ ) تعليل

وجوابه أنه لو لم يفتقر إلى مصحح لم تعلقه الموجود والمعدوم وحيث لم يتم اقتضى مصححا . الثالث  
 سلطنا توقفه على مصحح ، لكن لانسلم صحة التعليل أصلا فإنه عند المتكلمين مبنى على ثبوت  
 الحال والواسطة بين الوجود والعدم ، ولانسلم ثبوت الواسطة كيف والشيخ الأشعري امام المذهب  
 لا يقول بها وينفي التعليل العقلي ، وهذا السؤال لازم للشيخ ولبن التزم مقالته في نفي الحال ، ومن  
 قال بها كالمقاضي أمكنه الاستدلال بها . وأجاب الشهرستاني عنه بأن الشيخ وإن لم يقل بالأحوال  
 فإنه قائل بالوجود والاعتبارات العقلية ، فقد تصور العموم والخصوص ، وبرّد عليه بأنه وإن قال  
 بالاعتبارات العقلية فإنه لم يقل بالتعليل ،

( قوله وجوابه الخ ) أى جواب السؤال الثانى أن ما ذكر من الصحة التى هى حكم ثبوتى لو لم  
 يفتقر ذلك الحكم الثبوتى إلى مصحح اعم تعلقه : أى تعلق الحكم الذى هو صحة الرؤية ، ومعنى  
 عموم تعلقه بالموجود والمعدوم ثبوت ذلك الحكم لكل منهما ، ويحتمل عود ضمير تعلقه  
 للرؤية لكن فيه تشبّه للضماير ( قوله لم الخ ) أى لكن التالى باطل ، وقوله : وحيث الخ  
 صرت على هذا المذهب ( قوله اقتضى ) أى التعلق ( قوله توقفه ) أى توقف صحة الرؤية  
 الخ ، وذكر الضمير باعتبار ما ذكر ( قوله لكن لانسلم صحة التعليل ) أى لأن المصحح أعم  
 من العلة والشرط ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص فمنع كونه علة ونسلم أن المصحح  
 شرط ، وحيث فنقول إن الوجود شرط في صحة الرؤية ولا يلزم من وجوده وجود الرؤية لأنه  
 لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط بخلاف العلة ( قوله أصلا ) أى بجميع جزئياته لا في  
 هذا المحل ولا في غيره ( قوله فانه ) أى ما ذكر من صحة التعليل ( قوله والواسطة ) عطف تفسير  
 فاذا قيل إنما صحت رؤية الجوهر أو العرض لكونه موجودا مثلاً فالكون من جملة الأحوال ( قوله  
 كيف الخ أى لا يصح ثبوت الواسطة والحال أن الشيخ الخ ( قوله بها ) أى الحال والواسطة ( قوله  
 وينفي الخ ) عطف على لا يقول بها ولا مفهوم لقوله العقلى لأنه ينفي التعليل مطلقاً عقلياً كان أو عادياً أو  
 شرعياً لأنه من قبيل الأحوال وهو لا يقول بها ( قوله لازم للشيخ ) أى فلا يمكنه الاستدلال على صحة  
 الرؤية بهذا المسلك العقلى ، لأنه مبنى على صحة التعليل المبني على ثبوت الحال ولم يقل بذلك ( قوله بها )  
 أى الواسطة ( قوله أمكنه الاستدلال بها ) أى بالطريقة السابقة وهى المسلك العقلى الذى ارتكبه  
 الأصحاب في صحة جواز الرؤية ( قوله عنه ) أى الثالث ( قوله قائل الخ ) أى وحيث فبتحقيق  
 التعليل لأن التعليل لا يتوقف على الحال ، فاذا قيل البارى يرى لكونه موجوداً فالكون موجوداً  
 أمر اعتبارى وهو يقول به الشيخ وإن كان لا يقول بالأحوال ( قوله فقد تصور ) بفتح التاء  
 أى فقد أمكن العموم والخصوص بين العلة والمعلول عند ملاحظة الوجه والاعتبار كما يتصور  
 ذلك عند ملاحظة الحال ، مثلاً شرب الخمر حرام لكونه مسكراً فالكون مسكراً صادق على الخمر  
 وغيره وهو أمر اعتبارى فالعموم من شأن العلة والخصوص من شأن المعلول . ويصح ضم التاء  
 بمعنى أدرك : أى فقد أدرك المتصور العموم في العلة والخصوص في المعلول بناء على أن العلة من  
 الأمور الاعتبارية ، وهذا تمريع على إثبات الوجه والاعتبار ( قوله ويرد الخ ) أى ويرد على  
 الشهرستاني ( قوله بأنه ) أى الأشعري ( قوله فانه لم يقل بالتعليل ) أى بل بنفيه مطلقاً شرعياً

ومعتمدكم فيما تطلبون من أقسام المشترك بين الجوهر والعرض المرئيين مبنى على التزام أحكام  
العلل العقلية ، وقائم إن الحدوث لا يكون علة لأنه لا يعقل إلا بالشركة بين الوجود والعدم والعدم  
السابق لا يجمع الوجود ، والعلة يجب مقارنتها للمعلول ، وصحة الرؤية أمر ثبوتى والأمس العددي  
لا يكون علة للأمس الثبوتى ولا جزءا منها

أو عقليا أو عاديا وجهها واعتبارا أو حالا هذا ، والحق أن الأشعري لم ينف التعليل على أنه وجه  
واعتبار ، وحينئذ فيتم جواب الشهرستاني ( قوله ومعتمدكم الخ ) الخطاب لجماعة الأشعري  
والواو للحال ، والمراد بالاعتماد طريق السبر التى سلكها الأصحاب وبالمشترك بين الجوهر والعرض  
المصحح لرؤيتهما : يعنى أن الشيخ لم يقل بالتعليل والحال أن طريق السبر التى تعتمدونها يأياها  
الأشاعرة فى بيان المصحح الذى تطلبونه حالة كون ذلك المصحح من أقسام المشترك بين الجوهر  
والعرض المرئيين مبينة على صحة التعليل ، والأشعري لا يقول بصحته فما فى قوله فما تطلبون  
موصولة : أى فى المصحح الذى تطلبونه ثم بين ذلك المصحح بقوله من أقسام المشترك أو أنه  
حال مما يطلبونه ( قوله أحكام الخ ) الإضافة بيانية ( قوله وقائم الخ ) تعليل : أى لانكم قاتم  
على طريق السبر كذا وقلتم كذا وما قلتموه محتو على التعليل وإمامكم ينفى ( قوله لا يعقل الخ )  
أى إن العدم والوجود مشتركان فى معنى الحدوث ، فالحدوث مركب من الوجود والعدم : أى  
السابق ( قوله والعدم السابق الخ ) حاصل كلامه أن الحدوث لا يصح أن يكون علة لصحة الرؤية  
لأن الحدوث معتبر فيه العدم السابق لأن معناه العدم السابق على الوجود ولذا عرفه بعضهم بأنه  
عدم كون الشيء قبل كونه ، فلو علات صحة الرؤية بالحدوث لزم تقدم العلة على المعلول بالزمان  
وهو باطل ، وبيان ذلك أن من المعلوم أنه إنما يصح أن يرى الموجود والعدم السابق على الوجود  
لا يجمع الوجود ، فلو كان الحدوث علة لصحة رؤية الموجود لكانت العلة وهى الحدوث سابقة  
على معلولها الذى هو رؤية الموجود بالزمان ، والعلة يجب مقارنتها لمعلولها هذا حاصله . وأنت خير  
بأن هذا إنما يلزم على تفسير الحدوث بالعدم نفسه ، وأما على تفسيره بأنه الوجود بعد العدم  
أو بالعدم السابق على الوجود ، وهو ما أشار له أولا بقوله لأنه لا يعقل إلا بالشركة بين العدم  
والوجود : أى أنه مركب منهما فلا يلزم ذلك إذ العدم جزء من مفهوم الحدوث لانفسه فلا نسلم  
عدم حصول المقارنة إذ حصول المركب بأخر أجزائه فقد تحصل المقارنة بين المعلول وآخر جزء  
من العلة ولا يلزم أن يقارن المعلول جميع أجزاء العلة وليس كل من تلك الأجزاء علة ، وإنما  
العلة مجموعها ، نعم يلزم عليه تركيب العلة العقلية وهو لا يصح ، والناسب أن يقول لأن الحدوث  
لا يعقل بدون العدم ، فاما أن يكون الحدوث نفس العدم ، وإما أن يكون العدم  
جزءا من مفهومه فإن كان نفس العدم لزم تقدم العلة على المعلول بالزمان لأن العدم السابق  
لا يجمع الوجود وتقدمها عليه باطل لوجوب مقارنتها له ، وإن كان العدم جزءا من مفهوم  
الحدوث الذى هو العلة لزم تركيب العلة العقلية وهو باطل ( قوله وصحة الرؤية ) عطف على  
اسم إن من قوله لأنه لا يعقل ( قوله والأمس العددي الخ ) المناسب والعدم لا يكون الخ لأن

وقلت إن الجوهر لا يصح أن يرى لجوهريته ولا العرض لمرضيته لما يلزم عليه من تعليل الحكم المتحد النوع بعنيتين مختلفتين وقلتم إن الجوهر لا يصح أن يقال رؤى لأنه على صفة خاصة من كون أو لونه لما يلزم في ذلك من التركيب في العلة العقلية . الرابع سلمنا صحة التعليل ، لكن لم قلتم إن صحة الرؤية من الأحكام المعللة . وقولكم في جوابه أنه لو لم يتوقف على مصحح لم يحكمه المعدوم والموجود لا ينتج إلا أنه يتوقف على مصحح وهو أعم من العلة إذ قد يكون شرطاً فإن الحياة شرط لقيام العلم والقدرة والارادة بالهمل وليست علة لها وهو قوى . الخامس سلمنا .

الحدوث هو العدم السابق على الوجود والعدمي هو الأمر الذي قام به العدم ( قوله وقلتم إن الجوهر لا يصح أن يرى لجوهريته الخ ) عطف على قلتم إن الحدث الخ ، وهذا قد جرى عليه السبيل نظراً لقوله لا جائز أن يكون مابه الافتراق الخ ( قوله وقلتم إن الجوهر لا يصح أن يقال رؤى الخ ) لم يذكره الشارح في السبيل المتقدم ، وحاصله أنه لا يصح أن يقال رؤى الجوهر . كونه جوهرًا متحركًا أو لكونه جوهرًا ساكنًا أو لكونه جوهرًا أبيض على أن تكون العلة بمجموع الجوهرية والأبيضية أو الجوهرية والمتحركة ، لأن التعليل بشيء مما ذكر يلزم عليه أن لا يرى الآخر ، ويلزم عليه تركيب العلة العقلية وهو باطل ، لأن العلة لو تركبت لاتفت عند انتفاء جزء منها ، فإذا اتفت الجزء الآخر انتفت أيضا ويلزم تحصيل الحاصل ، وهذا يقتضي منع التركيب في العلل مطلقا عقلية أو عادية أو شرعية ، وعلى هذا فقول الشارح في العلة العقلية لا مفهوم فيه لقوله العقلية ( قوله لما يلزم الخ ) أي وذلك باطل على أحد الأقوال لأنه قبل يجوز تركيب العلة مطلقا ، وقيل لا مطلقا وقيل ما لم ترد على خصة أجزاء ( قوله سلمنا صحة التعليل ) أي في غير محل النزاع وهو غير هذا الموضع لكن نمنع صحة في هذا الموضع الذي هو محل النزاع لأن صحة الرؤية ليست من الأحكام المعللة بدليل قوله : لكن لم قلتم الخ ، وهذه الأسئلة كلها ما عدا الأول جارية على طريقة التنازل وإرضاء الغنان فكل جار على تسليم ما يليه ( قوله وقولكم في جوابه ) أي في مسنده ( قوله أنه ) أي ما ذكر من صحة الرؤية ( قوله لم الخ ) إضافة حكم للضمير بيانية ، والمراد بعموم صحة الرؤية للوجود والمعدوم ثبوتها لكل منهما ( قوله إلا أنه الخ ) معمول ينتج : أي لا ينتج إلا ذلك ولا ينتج خصوص كون المصحح هو العلة ( قوله وهو ) أي المصحح الذي أنتجه قولكم ( قوله إذ قد يكون شرطا ) أي ونحن نقول إن المصحح هنا للرؤية شرط فيها لاعلة لها ، وحيفئذ فلا يلزم من ثبوت الوجود ثبوت صحة الرؤية إذ لا يلزم من ثبوت الشرط ثبوت المشروط ( قوله فإن الحياة الخ ) يعني فإن الحياة مصححة لقيام العلم والقدرة والارادة بالهمل . ومع ذلك هي شرط لصحة قيام المذكورات بالهمل ، ولا يلزم من وجودها في المحل وجود المذكورات فيه لاعلة ، إذ لو كانت علة للزم قيام العلم والقدرة والارادة بكل من قامت به الحياة بحيث يكون عالما قادرا مريدا سمعا بصيرا متكلمًا ، والمشاهد خلافه فكذلك الوجود مصحح لرؤية الموجود على أنه شرط لاعلة ( قوله وليست علة لها ) أي المذكورات من العلم وما عطف عليه ، وكان الأولى أن يقول : وليست علة له : أي للقيام المذكور لأنه الحدث عنه ( قوله وهو ) أي هذا السؤال ( قوله قوى ) أي لا يمكن الجواب عنه ، وبيان قوته أن دليل السبيل إنما أنتج أن مصحح الرؤية الوجود والمصحح أعم من العلة والشرط ، ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت

صحة تعليله ، لكن لانسلم أن صحة الرؤية حكم مشترك فإن صحة كون الجوهر مرئيا مخالف لصحة كون السواد مرئيا ، ولو تساوتا لقامت أحدهما مقام الأخرى وللإضافة أثر في المخالفة . وجوابه أن صحة الرؤية بما هي صحة رؤية لا تختلف بما تضاف إليه كي لا تختلف حقيقة العلم باختلاف متعلقاته . السادس سلمنا أنه مشترك ، ولكن لانسلم امتناع تعليل الأحكام المتساوية بعلم مختلف ، فإن اللونية مشترك ووجودها معلل

الأخص ، والمطلوب كون الوجود علة لأجل أن يلزم ثبوت صحة رؤية كل موجود للزوم طرد العلة ولا يلزم ذلك من كونه شرطا إذ لا يلزم من ثبوت الشرط ثبوت المشروط ( قوله صحة تعليله ) أى تعليل ما ذكر من الحكم وهو صحة الرؤية ( قوله مشترك ) أى اشتراكا معويا بين صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض بحيث تكون صحة الرؤية نوعا لهما ( قوله مخالف الخ ) أى مخالف لها بالنوع وإلا فالمخالفة بالشخص حاصلة حتى عند اتفاقهما بالنوع ( قوله ولو تساوتا ) أى الصحتان في النوع مع اختلافهما بالشخص والواو للتعليل لقوله فإن صحة الخ ( قوله لقامت الخ ) أى لست علة إحداها مقام علة الأخرى كما هو شأن المتحددين نوعا بحيث يقال صحة رؤية الجوهر لكون السواد مرئيا وصحة رؤية السواد لكون الجوهر مرئيا ، فالمراد بقيام إحداها مقام الأخرى كون المعنى القائم بأحدهما علة للأخرى ثم إن هذا التالى باطل فبطل المقدم وهو تساويهما في النوع وثبت تقبضه وهو اختلافهما فيه وهو المطلوب ( قوله وللإضافة أثر الخ ) عطف على معنى قوله ولو تساوتا الخ : أى لأنه لو تساوتا الخ ، ولأن للإضافة أثرا في المخالفة : أى في الحقيقة فإضافة الرؤية للجوهر تصبح مبينة لرؤية العرض وإضافة الرؤية للعرض تصبح مبينة لرؤية الجوهر ، وحينئذ فلا تكونان متحددين نوعا ( قوله بما هي الخ ) الباء بمعنى في متعلقة بالاختلاف وما واقعة على مقوم ، والمراد بصحة الرؤية صحة كون الشيء مرئيا : أى أن صحة كون الشيء مرئيا لا تختلف بسبب ما تضاف إليه في مقوم هي : أى صحة الرؤية صحة رؤية به : أى بذلك المقوم ففي العبارة حذف الرابط للصفة بالموصوف وتقديم : أى أن صحة الرؤية لا تختلف بسبب ما تضاف إليه في مقوم لانتحاق صحته خارجا إليه حتى تختلف حقيقة الأفراد ونظير ذلك أن تقول زيد لا يختلف عمرا بسبب إضافة أحدهما للعلم نحو زيد العلم والآخر للجهل نحو عمرو والجهل في مقوم كالناطقة ذلك المقوم متحقق به نوعهما وهو الإنسان في الخارج . وإذا علمت هذا فقول الباحث فإن صحة كون الجوهر مرئيا الخ ممنوع ، وقوله : ولو تساوتا الخ الملازمة فيه لانسلم لأن الصحتين وإن تساوتا في النوع لكن المضاف إليهما مختلف نوعا ( قوله كالاختلاف الخ ) فالعلم بهذه المسئلة لا يغير العلم بالأخرى في الحقيقة ، وهذا تنظير في الجلة للإيضاح لأن السلم في طرف التنظير جار على الصفة والرؤية من طرف المنظر له المراد بها الفعل : أى كون الشيء مرئيا ( قوله سلمنا الخ ) أى سلمنا أن صحة الرؤية حكم مشترك بين أفرادها وهي صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض ( قوله المتساوية ) أى بالنوع ( قوله بعلم مختلف ) أى كأن تعلل صحة رؤية الجوهر بالتحيز وصحة رؤية العرض بالافتقار للمحل ( قوله فإن اللونية مشترك ) أى أمر مشترك بين جميع أفراد اللون من يابض وسواد وحمرة وغير ذلك ( قوله ووجودها ) أى اللونية : أى



بخصوصيات الألوان . وجوابه أن الأحكام العقلية كالعالمية والقادرية لا تحيز باعتبار ذاتها ، وإنما تحيز باعتبار موجباتها من العلم والقدرة ، فلو علمنا العالمية بحقيقة تخالف العلم لزم قلب معقولها وذلك محال . وأما لزوم اللونية لمخصوصيات الألوان فسلم والمنوع كون الأخص علة للأعم . السابع سائلا أن المشترك لابد له من علة مشتركة ، لكن لا سلم أن الوجود مقول على الواجب والممكن بالاشتراك المعنوي ، بل بالاشتراك اللفظي وإلا لكان جنسا للواجب فيحتاج إلى فصل ، ويلزم التركيب في ذات واجب الوجود جل وعلا . كيف ومذهب الشيخ الأشعري أنه مشترك بالاشتراك اللفظي وأن وجود كل شيء هو عين ذاته ،

ثبوتها ( قوله بمخصوصيات الألوان ) أي بالألوان المفصولة كأن يقال لونية الأبيض معللة بالبياض و لونية الأسود معللة بالسواد و لونية الأحمر معللة بالحمرة ، فاللونية مشتركة بين جميع أفراد اللون ، وقد عالت لونية كل فرد بعلة ( قوله موجبتها ) أي عللها ( قوله فلو علمنا الخ ) كما إذا عالت عالمية زيد بالقدرة وعالمية عمرو بالإرادة ( قوله معقولها ) أي حقيقتها ( قوله وأما لزوم الخ ) قصد به الشارح إظهار تخطيطه ما جرى عليه الباحث من كون اللونية معللة بالألوان الخاصة وإفادة أن الحق أن اللونية لازمة للألوان الخاصة لأنها معلولة لها فالبياض يستلزم اللونية وكذلك السواد استلزام الأخص للأعم لا أن كل واحد علة في اللونية وذلك لأن مقتضى كون البياض علة للونية انتفاء اللونية عند انتفائه لأن العلة يجب اطرادها وانعكاسها ومقتضى كون اللونية أعم أنها توجد عند انتفاء البياض ، وحينئذ فيلزم انتفاء اللونية عند انتفاء البياض وعدم انتفائها عند انتفائه ، وهذا تهافت فقد بطل كون البياض مثلا علة للونية وثبت أنهما متلازمان فقط ، وحينئذ فما ذكره المعارض من السند بقوله : فإن اللونية الخ ممنوع ، وإذا بطل السند بطل المنع ( قوله فسلم ) أي لأن الأخص يستلزم الأعم ( قوله والمنوع الخ ) أي لأن العلة يجب اطرادها وانعكاسها والأخص يطرد ولا ينعكس ، وحينئذ فما ذكرته يابها المعارض من باب الاستلزام العقلي لامن باب العلة ( قوله أن المشترك ) أي أن النوع المشترك بين أفراد كصفة الرؤية المشتركة بين صفة رؤية الجوهر و صفة رؤية العرض ( قوله مشتركة ) أي بين أفرادها ( قوله أن الوجود ) أي الذي انتهى إليه السبر ( قوله مقول الخ ) أي محمول عليهما جل اشتقاق بأن يشتق منه موجود ويحمل عليهما ( قوله بل بالاشتراك اللفظي ) كقولية العين على الباصرة والجارية لوضعها لكل واحدة على انفرادها ، فكذلك الوجود وضع لوجود كل واحد من الممكن والواجب بوضع ( قوله والا الخ ) أي والا يكن مقولا عليهما بالاشتراك اللفظي ، بل كان مقولا عليهما بالاشتراك المعنوي لكان جنسا للواجب كما أنه جنس الممكن فيحتاج لفصل يميزه عن ماشاركه كالحیوان بالنسبة للإنسان ( قوله ويلزم ) الأولى تفريمه على ما قبله ( قوله كيف الخ ) أي لا يصح أن يكون الوجود مقولا على الواجب والممكن بالاشتراك المعنوي لأن مذهب الخ ، وفي الاتيان بهذا الاستفهام الإنكارى عقب ما انتهى إليه الأصم من اللازم قبل بطلانه شيء ، فالمناسب أن يقول : فيلزم التركيب في ذات واجب الوجود وهو باطل ، ثم يأتي بمذهب الأشعري ترشيحا لذلك ( قوله أنه ) أي الوجود ( قوله وأن وجود كل شيء الخ ) كالتفسير لقوله : وأنه مشترك

وعلى هذا فلا يلزم من كون وجودنا علة لصحة رؤيتنا أن يكون وجود البارئ تعالى علة لصحة رؤيته . والجواب عسير على مذهب الشيخ . وجوابه على الجملة التزام أن الوجود زائد على ماهية الوجود وان كان لا يفارقها ، وأنه مقول على الموجودات بالاشتراك المعنوي بدليل صحة انقسامه الى الواجب والممكن ، ومورد التقسيم لابد وأن يكون مشتركا ، ولا يلزم أن يكون جنسا إلا لو كان مشتركا ذاتيا وهو ممنوع بدليل عدم توقف فهم الذات على فهمه ، وهذا يتجه على اختيار الامام في الوجود ولا يتجه على رأى من يقول الوجود نفس الموجود ، وان لم يكن تمام ماهيته كالقاضي وإمام الحرمين . الثامن سلمنا أن مفهوم الوجود

بالاشتراك اللفظي فاذن الوجود محمول على الواجب والممكن كحمل العين على الباصرة والجارية ( قوله وعلى هذا ) أى مذهب الأشعري ( قوله فلا يلزم الخ ) لأن وجوده تعالى عين ذاته وهي مغايرة لسوانها في الحقيقة فلا جامع بينهما حتى يلزم ذلك . وأنت خير بأن هذا الاعتراض المشار إليه بقوله : وعلى هذا الخ غير الاعتراض الذى ذكره فى المتن حيث قال لأن الوجود عين الموجود فلا يصح أن يكون علة ، وذكر الشارح هنا هذا الاعتراض واقتصر عليه لسوقه لعبارة ابن التماسنى المقتصر فيها عليه ( قوله على الجملة ) أى بقطع النظر عن مذهب الشيخ وغيره ( قوله وان كان لا يفارقها ) جملة حالية فهو كالضاحكية بالقوة بالنسبة لماهية الانسان ( قوله وأنه ) أى الوجود ( قوله مقول ) أى محمول ( قوله بدليل الخ ) سند لكون الوجود مقولا على الموجودات بالاشتراك المعنوي ( قوله ومورد التقسيم ) أى مجرى عليه وهو الوجود هنا ( قوله لابد وان يكون مشتركا ) أى اشتراكا معنويا بين الأقسام كالواجب والممكن هنا ( قوله ولا يلزم ) أى من كون الوجود مشتركا اشتراكا معنويا بين الواجب والممكن ، وقوله : إلا لو كان مشتركا ذاتيا : أى داخلا فى ذاتهما وهو ليس كذلك ، وحيث قد بطل قول المعارض وإلا لكان جنسا فيحتاج إلى فصل الخ ( قوله بدليل الخ ) سند لمنع كون الوجود ذاتيا للواجب . وحاصله أننا نتصور الذات العلية ونتعللها وان لم نلاحظ وجودها فعدم توقف تعللها على ملاحظة الوجود يدل على أنه ليس ذاتيا لها ( قوله وهذا ) أى الجواب ( قوله يتجه ) أى يتم جوابا ( قوله على اختيار الامام ) أى الفخر الرازى الباحث بذلك البحث ، وقوله : فى الوجود : أى من أنه زائد على حقيقة الموجود سواء كان الموجود قديما أو حادثا فهو عنده الكون والاستقرار فى خارج الأعيان ، وهذا القول وافق فيه الامام المعتزلة ( قوله وان لم يكن الخ ) أى سواء قلنا إنه تمام ماهيته كما قال الأشعري بل وان لم يكن تمام ماهيته : يعنى أنه ليس زائدا عليها كما قاله القاضي الخ فامام الحرمين والقاضي ومن وافقهما يوافقون الأشعري فى القول بأن الوجود عين ذات الموجود وغير زائد عليه ، وإنما يختلفون فى أن الوجود تمام ماهية الموجود والموجود متعين ومتميز بذاته وهو ماقاله الأشعري أو جزء من تمام ماهيته : أى أنه جنس لها ولا بد لها من فصل يميزه إما حال أو وجه واعتبار وهو ماقاله القاضي ومن وافقه ، واعتراض عليهم بأنه يلزم عليه تركيب الذات العلية وأما الفلاسفة فيقولون إن الوجود زائد على ذات الموجود فى الحادث وليس زائدا فى القديم لأن الانسان مثلا له ماهية وهي الحيوانية والناطقة وله وجود مقارن وهو الكون فى الخارج ، وأما

مشارك لكن لا نسلم أن لامشارك سوى الوجود والحدوث ، وحصركم منحوم بالامكان أو بالمركب منه ومن غيره وهذا منع قوى ، والاعتقاد على عدم الوجدان لا يفيد العلم ولا يمكن ابطال التعليل بالامكان أو بالمركب منه ومن غيره بأن الامكان أمر عديم ، فان الخصم يقول ذلك في محبة الرؤية ولا يتمتع تعليل العدمي بالعدمي . قلت : أجاب عنه بعض التماسيين في شرحه على عقيدة ابن الحاجب بأن قال : يكفي المستدل بحث فلم أجد ثم ظهور وصف صالح للتعليل بعد ابطال ماحصر من الأوصاف لا يوجب انقطاعه فيتعين ابطاله ، ثم أبطل عليه الامكان منفردا بعدم محبة رؤية كل ممكن ومع غيره باستحالة التركيب في العلة العقلية . قلت : ولا يخفى ضعفه فان قول المستدل ببحث فلم أجد إنما يحصل الظن فقط فيصح

الواجب فهو واحد في كل جهة فلا ماضية له سوى الوجود الخاص المجرد عن الماضية (قوله مشترك) أى بين الواجب والممكن اشتراكا معنويا (قوله أن لامشارك) أى في المقام بين الجوهر والعرض الذى جرى عليه السبر (قوله وحصركم) أى الذى جرى عليه في مقام السبر المقضى أنه لامشارك بين الجوهر والعرض سوى الوجود والحدوث (قوله منه) أى من الامكان ، وقوله : ومن غيره : أى الامكان وغير الامكان الوجود والحدوث كجموع الامكان والوجود ومجموع الاسكان والحدوث (قوله قوى) أى لا يمكن دفعه (قوله والاعتقاد الخ) دفع لما يقال جوابا من طرف المستدل . وحاصله أن يقول لم أجد مشتركاً بين الجرم والعرض سوى الوجود والحدوث ولا يصح الحدوث فتعين الوجود فدفعه بأن الاعتقاد على عدم الوجدان لا يفيد العلم بعدم ثبوت أمر مشترك غيرهما ، وإنما يفيد الظن والمطلوب في المقام العلم والوجدان لا يفيد إذ لا يلزم من عدم الوجدان عدم الأمر المشترك (قوله ولا يمكن الخ) هذا دفع أيضا لما يقال من طرف المستدل . وحاصله أن تعليل محبة الرؤية بالامكان أو بالمركب منه ومن غيره باطل لأن الامكان أمر عديم ومحبة الرؤية أمر ثبوتى ولا يصح تعليل الثبوتى بالعدمي ، فلذا حصرت المشارك بين الحدوث والوجود (قوله الخصم) أى المعتزلى (قوله يقول ذلك الخ) أى يقول انها أمر عديم وانها عدم امتناعها فيصح تعليلها بالامكان العدمي أيضا (قوله أجاب عنه) أى عن هذا المنع (قوله بعض التماسيين) هو ابن ذكرى (قوله ثم ظهور وصف صالح) أى كالامكان في المقام وهو مبتدأ خبره قوله لا يوجب انقطاعه ، وهذا مرتب على قوله : بحث فلم أجد الذى قال ابن ذكرى إنه يكفي المستدل هنا ، فاذا كفاه هذا فأبداه المعارض لوصف صالح للتعليل كالامكان لم يذكره المستدل لا يوجب انقطاعه ، بل يعود المستدل إلى ذلك الوصف فيبطله ويسلم سبره ، وإلى هذا أشار بقوله : فيتعين ابطاله : أى إذا كان ذلك لا يوجب انقطاعه ، فحينئذ يتعين على المستدل ابطال ما أبداه المعارض ، فان أبطله فذاك وإلا انقطع حينئذ (قوله ثم أبطل) أى ابن ذكرى المعبر عنه أولا ببعض التماسيين ، وقوله : منفردا حال من الامكان ، وقوله : بعدم صلة لا بطل ، وفي بعض النسخ : ثم ابطال فيكون مبتدأ خبره قوله بعدم الخ ، وعلى النسخة الأولى فالكلام من قبل المصنف ، وعلى الثانية يكون من قبل ابن ذكرى (قوله بعدم الخ) لأن من جملة الممكن المعدم وهو لا تصح رؤيته (قوله قلت ولا يخفى ضعفه) أى ضعف ما أجاب به ابن ذكرى ،

قبوله في الأمارات ، وما المطلوب منه الظن لافي البراهين ، وما المطلوب منه العلم كسئلنا هذه ، وإنما يصح الاستدلال بالسبر في مثل مسئلتنا إذا كان الحصر قطعيا لدورانه بين النفي والاثبات والابطال قطعيا لكونه من الضروريات أو ما ينتهي إليها وأين ذلك ، وما ذكره بعد منى على هذا الأساس الذي بان انه داه على أن ابطاله عليه الامكان منفردا بعدم صحة رؤية كل ممكن فإد لنا نقول المستع وقوع رؤية كل ممكن لاصحته ، ولا يلزم من صحة الشيء وقوعه . والمعلل بالامكان الثاني لا الأول والله تعالى أعلم . التاسع سلمنا أن لا مشترك سوى الحدوث والوجود ، لكن لانسلم سقوط الحدوث عن درجة الاعتبار ( قوله : لا يعقل إلا شركة من العدم ) قلنا لانسلم بل الحدوث هو الوجود المقيد بمسبوقية العدم ، والمسبوقية أمر مقارن للوجود وكيفية له وصفة ثابتة ثابتة ، وجوابه أن الحدوث صفة اعتبارية لاحقيقة

والمناسب لقوله الآتي وما ذكره بعد ذلك منى على هذا الأساس الذي بان انه داه أن يقول : قلت ولا يخفى فساد فان الخ ( قوله قوله ) أى قول قول المستدل ( قوله وما المطلوب الخ ) عطف على الأمارات عطف تفسير ، وقوله : وما المطلوب منه العلم عطفه على البراهين عطف تفسير ( قوله والابطال ) عطف على الحصر ( قوله إليها ) أى الضروريات ( قوله وأين ذلك ) أى الحصر القطعي والابطال القطعي والاستفهام للاستعداد ( قوله وما ذكره بعد ) أى بد قوله بحث فلم أجد ، وهو قوله : ثم ظهور وصف الخ ( قوله على هذا الأساس الخ ) هو كون الامكان علة لصحة الرؤية ( قوله لأنقول الخ ) سند للفساد ( قوله لاصحته ) الضمير عائذ على كل على حذف مضاف : أى لاصحة رؤية كل ، وفي بعض النسخ لاصحتها : أى الرؤية ( قوله والمعلل بالامكان الثاني ) أى الذى هو طرف الصحة لا الأول الذى هو الوقوع . وأنت خبر بأن ماردبه الشارح على ان ذكرى من أن المستع وقوع كل ممكن الصادق بالمعوم لاصحة رؤيته يقتضى جواز رؤية المعوم ، وهو لا يصح رؤيته قطعاً ، وقد أجمعوا على أن بصره تعالى إنما يتعلق بالموجودات ( قوله سلمنا أن لا مشترك ) أى بين الجوهر والعرض ( قوله عن درجة الاعتبار ) أى فى العلية بحث لا يكون علة لرؤية الجوهر والعرض ، بل يصح أن يعتبر علة ( قوله قوله ) أى الفخر ، وقوله : لا يعقل : أى الحدوث ( قوله لا يعقل إلا شركة من العدم ) هذا توجيه لمنع ما جرى عليه فى السبر من قوله : ولأن العدم لا يصلح أن يكون علة للأشياء الثبوتى ( قوله بل الحدوث الخ ) سند المنع ( قوله بل الحدوث هو الوجود ) أى - ينشأ فيصح أن يكون الحدوث علة لصحة الرؤية . - وحيث قدالبارى لا يرى لعدم وجود العلة فيه ( قوله المقيد بمسبوقية العدم ) أى إن وجوده مقيد بمسبوقية بعدم حذف الضمير المتصل بمسبوقية والباء المتصلة بالعدم ( قوله وكيفية له ) أى وإذا كان كذلك فيكون صفة ( قوله وصفة الثابت الخ ) مرتب على محذوف : أى والوجود ثابت وصفة الثابت ثابتة ، وفيه أن المسبوقية من الاعتبارات التى محالها النعم ، وليست ثابتة فى الخارج ( قوله أن الحدوث صفة اعتبارية ) أى لأن ما فسر به وهو الوجود المسبوق بالعدم أمر اعتبارى ، فإذا كان الوجود وصفته ، وهى المسبوقية بالعدم كل منهما أمر اعتبارى كان الحدوث المفسر بذلك أمراً اعتبارياً وحيث قدقول المعارض : وصفة الثابت ثابتة المفيد أن كلا من الموجود وصفته المذكورة ثابت ممنوع

ثابتة وإلا لكانت حادثة أيضا ولزم التسلسل . العاشر : سلمنا أن الوجود علة مشتركة ، ولكن لم قلتم إنه يقتضى ذلك مطلقا ، وما المانع من توقف اقتضائه على شرط وانتفاء مانع والحكم متوقف على ذلك ؟ ألا ترى أن الحياة مصححة لكثير من الأحكام : كاللذات والآلام وغير ذلك والبارئ تعالى لا يصح وصفه بذلك . وجوابه أن العلة العقلية لا يصح فيها ذلك لأنها تقتضى حكمها لذاتها فلا يصح وجودها بدونها كالعلم والعالمية والحياة في جميع ما ذكرناه شرط لاعلة . الحادى عشر : ما المانع أن يكون الوجود علة لصحة الرؤية بالنسبة إلينا

وإذا كان الحدوث أمرا اعتباريا لا ثبت له فلا يصح أن يكون علة لصحة الرؤية التى هى أمر ثبوتى ( قوله ثابتة ) أى فى الخارج ( قوله وإلا لكانت حادثة ) أى وإلا بأن كان الحدوث حقيقة ثابتة لكان الحدوث حادثا لكونه من جملة العالم ثم تنقل الكلام لحادثه وهكذا . والحاصل أن الحدوث إذا كان حادثا بمحدث قام به له ثبوت فى نفسه لكان حدوثه من جملة العالم فيكون حادثا بمحدث وتنقل الكلام لمحدث الحدوث ويسلسل ( قوله سلمنا أن الوجود الخ ) اختصر فى العبارة ، والأصل سلمنا أن الحدوث ساقط عن درجة الاعتبار ، وأن الوجود علة مشتركة بين صحة رؤية الجوهر والعرض ولكن الخ ( قوله لم قلتم الخ ) الاستفهام إنكارى وضبط أنه للوجود والاشارة لصحة الرؤية : أى ولكن لا يصح قولكم ان الوجود يقتضى صحة الرؤية مطلقا : أى من غير توقف على شرط ولا على انتفاء مانع ( قوله وما المانع الخ ) تعليل والاستفهام للنفي : أى لأنه لا مانع من توقف اقتضاء الوجود الذى هو علة لمعلوله الذى هو صحة الرؤية على شرط وانتفاء مانع ( قوله والحكم ) أى صحة الرؤية ( قوله على ذلك ) أى على الوجود المتوقف على شرط وانتفاء مانع وإذا كان الوجود يتوقف عليه الحكم الذى هو صحة الرؤية وهو متوقف على وجود الشرط وانتفاء المانع فلا يكون الوجود مقتضيا لصحة الرؤية مطلقا : أى فى القديم والحادث لتطرق احتمال عدم تحقق ذلك فى القديم ( قوله ألا ترى الخ ) توضيح لقوله لكن لم قلتم الخ ( قوله وغير ذلك ) كالنوم ( قوله والبارئ لا يصح وصفه بذلك ) أى بالأحكام المذكورة وإنما لم يتصف بها مع اتصافه بمصححها لأنها متوقفة على الاتصالات والتكيفات الجسمانية وذلك من خواص الأجسام فقد اتنى شرطها ، وإن كان متصفا بمصححها فكذا يمكن أن يقال ان مصحح الرؤية وإن اتصف به لكنه لا يرى لأن الوجود لا يقتضى الرؤية إلا بشرط وهو غير موجود فيه تعالى أو أنه منع من رؤيته تعالى مانع ( قوله لا يصح وصفه بذلك ) أى لفقد الشرط وهو الاتصال والتكيفات ( قوله لا يصح فيها ذلك ) أى التوقف على شرط أو انتفاء مانع ( قوله لأنها تقتضى حكمها لذاتها ) أى فلا تتوقف فى اقتضاءها لمعلولها على شيء ولذا كانت تؤثر بطرق الوجود والعدم ( قوله كالعلم الخ ) تمثيل للعلة والمعلول ( قوله فى جميع ما ذكرناه ) أى من الأحكام ( قوله شرط لاعلة ) أى كما نوهه المعترض ، ومن المعلوم أنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فلا يلزم من وجود الحياة فى البارئ وجود اللذة والآلم ( قوله الحادى عشر الخ ) حاصله نسلم أن الوجود يقتضى صحة الرؤية من غير توقف على شرط وانتفاء مانع ،

والعلة إنما تقتضى حكمها إذا وجدت في محلها ، فإن صحة خلق الجواهر معلل بمكانها بالنسبة إلى الله تعالى لأن الخلق إنما يصح منه ولا يصح بالنسبة إليها . وجوابه أن العلة العقلية لا يتخلف حكمها عنها بحال ، وقدرتنا لا تؤثر وقدره الباري تعالى مؤثرة ، ونسبتها إلى سائر الممكنات نسبة واحدة ، ولذلك قلنا ان الباري تعالى قادر على كل الممكنات وموجد لها ، وليس للعبد قدرة على إيجاد ممكن ألبته . الثاني عشر : ان هذه الحجة تنتقض بالوجهين اللذين ذكرهما الامام الفخر ، وقد تقدم . وزادت البهشية سؤالاً ، وهو أن الرؤية لو تعلقت بالوجود لما أدركنا اختلاف الأشياء ، وجوابه أنا إذا

لكن ما المانع من أن يكون الوجود معتبراً علة لصحة الرؤية في طرف الممكن دون الواجب ، وحينئذ فالواجب لا يرى ، وقوله : والعلة الخ : أى لأن العلة إنما تقتضى الخ : أى انها إنما تقتضى الحكم لمن قامت به ، فالوجود بالنسبة إلينا يقتضى كوننا مرتين بعضنا لبعض ولا يقتضى : أى ذلك الوجود القائم بنا كون المولى مرتياً لما يلزم عليه أن العلة وهى الوجود القائم بنا اقتضت حكماً في غير محلها وهو كون المولى مرتياً واقتضاء العلة حكماً في غير محلها باطل ، وقوله : بالنسبة إلى الله متعلق بالصحة فالناسب تقديمه على الخبر : وحاصله أن الوجود كما هو علة في صحة رؤيتنا لا في رؤية الباري كذلك الامكان فإنه علة في صحة الخلق بالنسبة إلى الباري لا بالنسبة إلينا فالنتظير في الخصوص فقط ( قوله وجوابه أن العلة الخ ) حاصله أن العلة العقلية متى وجدت وجد معلولها ولا يتخلف حكمها بحال لا في القديم ولا في الحادث والوجود كما ثبت للعبد ثبت للرب وحينئذ فلا وجه لجعل الوجود علة لصحة الرؤية بالنسبة إلينا . وأما قول المعترض والعلة الخ ، فهذا غير متجه لأن المفعول علة الوجود المطلق لا الوجود بالنسبة إلينا وهذا منع للسند . ثم أشار لردّ التنظير بقوله : وقدرتنا الخ . وحاصله أنا لانسلم أن الامكان علة لصحة الخلق ، بل العلة لصحة الخلق القدرة المؤثرة ولم توجد إلا في الرب ، وحينئذ فلا يعقل هنا التعميم لأن القدرة المؤثرة خاصة به تعالى بخلاف علة الرؤية فإنها الوجود وهو عام ، وعلى هذا فالامكان شرط لا علة كما فهم المعترض . والحاصل أن العلة في الخلق القدرة المؤثرة بشرط كون الخلق ممكنين والقدرة المؤثرة خاصة به تعالى ، وقد يقال العلة العقلية تقتضى حكمها لذاتها فلا تتوقف في اقتضاها لحكمها على وجود شرط ولا انتفاء مانع ( قوله بحال ) أى في القديم والحادث ( قوله لا تؤثر ) أى في كل الممكنات ( قوله مؤثرة ) أى في كل الممكنات ( قوله ونسبتها ) أى من حيث التأثير والوالو للتعليل ( قوله وموجد لها ) أى للممكنات : أى التي تحققت في الخارج ( قوله هذه الحجة ) أى المسلك الذي ارتكبه الأصحاب في صحة رؤيته تعالى ، وهى المولى موجود وكل موجود تصح رؤيته ( قوله اللذين ذكرهما الامام الفخر ) أى اعتراضاً على بيان الكبرى بالسبب حيث قال : وهذا السبب عندي ضعيف لأنه يقال : الجوهر والعرض مخلوقان الخ ( قوله وزادت ) أى على ما عند الامام من الأسئلة ( قوله البهشية ) أى أتباع أبي هاشم الجبائي ( قوله لو تعلقت بالوجود ) أى فقط من غير ادراك سواد أو بياض مثلاً ( قوله لما أدركنا اختلاف الأشياء ) أى عند الرؤية لها لكن التالي باطل ، لأننا إذا رأينا انساناً وحجاراً مثلاً أدركنا اختلافهما بالرؤية قطعاً ، وإذا بطل

شاهدنا شيئا علمنا وجوده وتبعه العلم بتمييزه . قال أبو هاشم : الرؤية تتعلق بالأخص وتبعه العلم بالوجود الأعم قال : وما ذكرناه أدخل في قضية العقل ، فإن العلم بالأخص يستلزم العلم بالأعم ولا ينكس . قلنا نحن لاندعي أن ذلك لازم لاعقلا ولا عادة ، بل نقول ان علم ذلك في بعض الأشياء فهو قضية عادية ، وقول أبي هاشم ان الرؤية تتعلق بالأخص ثم يتبعها العلم بالوجود ، كيف يصح منه مع زعمه أن أخص وصف الشيء حال نفسه ، وقوله : كما أن الحال لاموجودة ولا معدومة فهي لامعلومة ولا مجهولة ، وعنى به أنها لاتعلم على حياها ، وإذا لم تكن معلومة على حياها ، فكيف تكون محسوسة وكل محسوس معلوم ، وقوله : انا ننقل من ادراك الأخص إلى ادراك الوجود الأعم لا يستقيم مع دعواهم أن الوجود عرض يفارق ، فانهم أثبتوا الماهيات متقررة في العدم بدون الوجود ، والعلم بالأخص إنما يستلزم العلم بالأعم الذاتي وألزمه لالعرض المفارق . قلت : واقتصرنا في هذه العقيدة على أحد هذه الاعتراضات وهو السابع منها ، وبالله تعالى التوفيق .

التالي بطل المقدم وهو تعلقها بالوجود ( قوله شاهدنا ) أى بأبصارنا ( قوله وتبعه العلم الخ ) أى تبعه العلم بجهة الاختلاف ، فيكون العلم بالاختلاف الأخص تابعا للعلم بالوجود الأعم ، وزعم بعضهم أنها تتعلق بذلك على العكس ، وإليه أشار بقوله . وقال أبو هاشم : الرؤية تتعلق بالأخص أى بالحال الأخص وهو المميز للشيء ويتبعها العلم بالوجود الأعم ، لأن الرؤية عنده إنما تتعلق بأخص وصف الشيء وهو حال ، وجعل الوجود أعم لأنه شامل لهذا المرتى وغيره ، فإذا رأينا لون العاج مثلا ، فانا نرى اليابضة لأنها أخص أوصاف هذا اللون ، ويتبع ذلك العلم بوجود هذا اللون ، وهو مخالف للمذهب الأشعري من تعلق الرؤية بالوجود ( قوله قال ) أى ترشيحا وتقوية لما قاله ( قوله أدخل الخ ) أى أوفق بما يقتضيه العقل ( قوله لاندعي أن ذلك ) أى تبعية العلم بالمميز للوجود : أى لاندعي أن رؤية الوجود تستلزم العلم بالأخص لاعقلا ولا عادة حتى يتم اعتراضكم علينا ( قوله إن علم ذلك ) أى المميز بعد رؤية الوجود ( قوله فهو قضية عادية ) أى فهو أمر عادى ، ويرد على ذلك أنه نفي أولا كون اللزوم عاديا ، وقد يجاب بأنه نفي أولا العادة العامة المطردة التي لا تختلف ، وأثبت هنا العادة الجزئية ( قوله وقول أبي هاشم ) مبتدأ خبره قوله : كيف الخ : أى لايصح ذلك القول منه ( قوله حال نفسية ) أى وهى لا ترى ، وقوله : عطف على زعمه ، وقد تفنن في التعبير لأن المراد بالزعم القول ( قوله وعنى ) أى أبو هاشم بقوله لامعلومة ولا مجهولة ( قوله أنها ) أى الحال ( قوله محسوسة ) أى مرئية بحاسة البصر ( قوله وكل الخ ) حال ( قوله وقوله ) أى أبي هاشم ( قوله مع دعواهم ) أى المعتزلة وأبو هاشم منهم ( قوله متقررة في العدم ) أى فيقولون ان الحقائق أزلية كانت غيبا ومستورة قبل وجودها ، ثم ظهرت بوجودها شبه ثوب كان في صندوق مغلق عليه ثم ظهر بفتحه ( قوله والعلم الخ ) أى لأن العلم بالأخص إنما يستلزم العلم بالأعم الذاتي كالعالم بالإنسان فإنه يستلزم العلم بالحيوان أو لازمه ( أى لازم الأعم : كالجسمية اللازمة للحيوان ( قوله لالعرض المفارق ) كالفاحشية بالفعل ( قوله واقتصرنا الخ ) أنت خير بأن الذى ذكره في المتن هو قوله لأن الوجود عين

(ص) ومعتمد من أحاطها من المبتدعة أنها تستدعي الجهة والمقابلة وهو باطل ، لأن ذلك مفرع على انبعاث الأشعة فتتصل بالمرئي ، وذلك لوصح لوجب أن لا يرى الإنسان الا قدر حدقته وهو باطل على الضرورة .

(ش) الأشعة عندهم أجزاء مضيئة تنفصل من العين وتنشبت بالمرئي فيرى بشرط أن يكون في مقابلة الرائي ويشترط انتفاء القرب والبعد المفرطين ، وإنما تقع الرؤية عندهم بالطرف بطرف تلك الأشعة المتصل بالمرئي ، ويسمونه قاعدة الشعاع ويسمون المتصل منها بالنظر منبعث الشعاع وقالوا ان قاعدة الشعاع إذا لاقى جسما صقيلا لا تضرس فيه كالمرآة لم تنشبت به ، بل تنعكس الى الرائي فيرى نفسه ، وقالوا وإنما لم يرد داخل الجفن للقرب المفرط ، فلهذا قالوا لا يصح أن يرى جل وعز لاستحالة اتصال الأشعة به لأنها إنما تتصل بالأجسام والأجرام ، ولاستدعائها جهة تنبعث اليها والله جل وعلا ليس بجرم ولا في جهة : وأهل الحق رضى الله عنهم يقولون : الإدراك معنى يخلقه الله تعالى في المدرك ،

الموجود فلا يصح علة وقد مر بيانه . وحاصل الاعتراض السابع أنه لا يلزم من كون وجودنا علة لصحة رؤيتنا أن يكون وجوده تعالى علة لصحة رؤيته لأن وجود الشيء عنه فوجودنا مبين لوجوده تعالى ، ولا يلزم من ثبوت حكم لأحد المتباينين ثبوت مثله للآخر ولا يخفى ما بينهما من المخايرة ( قوله من أحاطها ) أى رؤية الباري ( قوله من المبتدعة ) جمع مبتدع وهو من خالف السلف الصالح فهو صادق على المعتزلة ( قوله أنها ) أى الرؤية مطلقا لا خصوص رؤية المولى ( قوله تستدعي ) أى تستلزم ، وقوله : الجهة المراد بها هنا جهة الأمام وإن كانت في حد ذاتها صادقة بالجهات الست ، لأن الرؤية إنما تستدعي جهة الأمام فقط ( قوله والمقابلة ) من عطف الملزوم لأن المقابلة تستلزم جهة لكنها خاصة ( قوله وهو ) أى معتمد وهو أن الرؤية تستلزم عقلا الجهة للمرئي والمقابلة ( قوله لأن ذلك ) أى استدعاء الرؤية للجهة والمقابلة ( قوله على انبعاث الأشعة ) أى انفصالها من بصر الرائي واتصالها بالمرئي ( قوله وذلك ) أى انبعاث الأشعة ( قوله لوجب الخ ) لأن الأشعة غاية ما تبلغ مل الحدقة فيمقتضى ذلك أنه في ساعة الإبصار لا يرى الا قدر حدقته فقط ( قوله وهو ) أى التالى ( قوله عندهم ) أى المبتدعة وهم المعتزلة هنا ( قوله من العين ) أى من ناظر العين ( قوله وتنشبت بالمرئي ) أى تتصل وتتعلق به ( قوله أن يكون ) أى المرئي ( قوله ويشترط انتفاء القرب ) أى كجفن العين ( قوله بالطرف الخ ) الباء الأولى والآلة والثانية للسبية ، والطرف الأول بسكون الراء بمعنى العين والثاني بفتح الراء آخر الأشعة ، وقوله : المتصل بالمرئي نعت للطرف الثانى ( قوله ويسمونه ) أى طرف الشعاع المتصل بالمرئي ( قوله بالنظر ) أى إنسان العين ( قوله منبعث ) أى محل انبعاث ( قوله لا تضرس فيه ) أى لا خشونة فيه وهو تفسير لما قبله ، وسبب الخشونة فيه عدم استواء الأجزاء فيه نظرا إلى السطح ( قوله فلهذا ) أى لما تضمنه البحث من أن الرؤية عندهم بأشعة تنفصل من ناظر العين وتتصل بالمرئي ( قوله والله الخ ) تكميل للسند ، وقوله : ولاستدعائها عطف على قوله : لاستحالة ( قوله الإدراك ) أى الوصف القائم بالحل ( قوله معنى ) أى صفة



فإن خلق في جزء من العين يسمى إبصارا ، وفي جزء من القلب يسمى علما ، وفي جزء من الأذن يسمى سمعا ، وفي اللسان يسمى ذوقا ، وفي كل الجسد يسمى حسا ، واختصاص خلقه بهذه الحال إنما هو بحكم العادة ، وكذا اختصاص بعضها بأن يكون المدرك في جهة وغير قريب جدا ولا بعيد جدا إنما هو بحكم العادة ، ويجوز أن تنخرق العادة ، فيتعلق بما هو قريب جدا أو بعيد جدا ، بل بما ليس في جهة كما جرت العادة بذلك في العلم ( قوله : وذلك لو صح لوجب الخ ) هذا من جملة مard به عليهم القول بانبعث الأشعة ، وهو أنه لو كانت الرؤية بانبعث الأشعة للزم أن لا يرى الإنسان إلا قدر حدته إذ لاتسع حدته من الأشعة أكثر منها . لكنه يرى دفعة أكثر من ذاته كلها بأضعاف مضاعفة فضلا عن حدته فدل على أن الرؤية ليست بما يزعمون من انبعث الأشعة .

(ص) قالوا إنما يكون ذلك لاتصال الشعاع بالهواء وهو مضى ، فأعان على رؤية ما قبله كالبلور المعين بإشرافه على رؤية ما فيه . قلنا

(قوله فإن خلق في جزء من العين) أى كالناظر الذى هو انسان العين (قوله يسمى إبصارا) الأولى بصرا ( لأن الإبصار مصدر أبصر والمقصود في المقام الصفة لا الفعل ) ( قوله وفي اللسان ) لم يقل وفي جزء من اللسان على أسلوب ما قبله لأن القوة فيه منبثة في الجلدة المفروشة على سطحه بتمامه لا في جزء منه ( قوله وفي كل الجسد ) أى وفي كل جزء من أجزاء الجسد ، وفاته التعرض لادراك الشم فكان عليه أن يقول أوفى جزء من الأنف يسمى شما ( قوله واختصاص خلقه ) أى خلق الله سبحانه وتعالى الإدراك فهو من إضافة المصدر لمفعوله ، وهو ضمير الإدراك ( قوله بعضها ) أى الإدراكات ( قوله بأن يكون ) متعلق باختصاص ، وقوله : في جهة متعلق بمحذوف خبر يكون ( قوله بذلك ) أى بالتعلق بالقريب والبعيد جدا وبما ليس في جهة ( قوله في العلم ) أى فكذلك الرؤية لآمانع من تعلقها بما ذكر بجامع أن كلا نوع من الإدراك فكما تعلق علما بالبارى لآمانع من تعلق رؤيتنا به ( قوله وهو ) أى المشار اليه ( قوله أنه ) أى الحال والشأن ( قوله لكنه يرى دفعة ) قيد بذلك دفعا لما عساه أن يقال ان الأكثر من الحدة إنما يرى بعد انتشار الأشعة وأدخل لكن على دليل الاستثنائية المطوية القائلة لكن التالى باطل : أى كون الإنسان لا يرى إلا قدر حدته باطل لأن الإنسان يرى دفعة الخ ( قوله قالوا ) أى في الجواب عما ألزموا به من كون الإنسان لا يرى إلا قدر حدته ولا يرى أكثر منها ( قوله يكون ذلك ) أى رؤية الإنسان أكثر من حدته لاتصال الشعاع الخارج من العين بالهواء ، والمراد بالهواء الأجرام الشفافة ( قوله لاتصال الشعاع بالهواء ) أى ثم يعتمد فيه ويتصل بعد ذلك بالجسم المرئى ( قوله وهو ) أى الهواء حال ( قوله فأعان الخ ) ضمير أعان للهواء ، وكذا الضمير فيما قبله ، والمراد بما قابل الهواء الشيء المرئى : أى فأعان الهواء على رؤية الشيء المرئى المقابل لذلك الهواء ( قوله كالبلور الخ ) هذا تنظير للإيضاح : أى كقارورة البلور فانها جسم مضى ، فإذا كان في جسمها شيء وهى مسدودة فالشأن عدم رؤية ما في جوفها لعدم اتصال الشعاع به لكنها لصقاتها وصفاتها أعانت على رؤية ما فيها فهى بمنزلة الهواء وما فيها بمنزلة

فيلزم أن لا يرى من الهواء الا قدر حدقته ، وأيضا فنحن نرى والهواء مظلم مانرى والهواء مشرق .  
(ش) يعنى أنهم أجابوا عما ألزموه من عدم رؤية الانسان أكثر من حدقته بأن منعوا  
الملازمة ومستندهم أنه إنما يرى الكثير ، لأن أجزاء الهواء مضيئة فيتصل الشعاع بها وهي متصل  
بالسما فحين على الابصار كما أن البلور إذا اتصل الشعاع به وهو جسم لطيف مضيء متصل  
بما فيه فيرى ما فيه ، ويرد عليهم بأنه لو كان كذلك لزم أن لا يرى الكثير من السماء وغيرها حين  
يكون الهواء مظلماً بالليل مثلاً ، وأيضا فما باله رأى من الهواء نفسه أكثر من حدقته مع أن  
الشعاع إنما اتصل ببعضه .

(ص) وما ينقض عليهم عدم رؤية الجوهر الفرد مع اتصال الشعاع به ولا يناله من ذلك  
وحده إلا ما يناله مع غيره

المرئى المقابل للهواء فكما أن الهواء يعين على رؤية ما قبله فكذلك البلور يعين على رؤية ما في  
داخله ( قوله فيلزم الخ ) أى لكن هذا اللازم باطل لأن الانسان يرى من الهواء أكثر من  
حدقته ( قوله أن لا يرى ) أى الشخص الراى ، وقوله : إلا قدر حدقته : أى لأن الشعاع  
الخارج من العين إنما اتصل ببعض الهواء وذلك البعض هو الذى أعان الشعاع المتصل به ( قوله  
وأيضا الخ ) هذا الزام على قولهم وهو مضيء والواو فى قوله والهواء مظلم واو الحال . وحاصله أنه  
لو كانت العلة فى رؤية الانسان الشيء الكثير إضاءة الهواء لزم أن الانسان لا يرى الشيء الكثير  
فى وقت الظلمة لفقد الإضاءة فى ذلك الوقت مع أن الشيء الكثير الذى تراه فى وقت الإضاءة تراه  
وقت الظلمة فأين ما قالوا ( قوله بأن منعوا الملازمة ) أى التى حكمت بها الشرطية المتقدمة وهي  
لو كانت الرؤية بانبعاث الأشعة للزم أن لا يرى الانسان إلا قدر حدقته فقالوا لانسلم الملازمة لجواز  
أن تكون الرؤية بانبعاث الأشعة ، ويرى الراى أكثر من حدقته بواسطة ( قوله ومستندهم )  
أى فى هذا المنع ( قوله أنه ) أى الشخص الراى ( قوله لأن أجزاء الهواء مضيئة الخ ) انظر  
هذا مع ما سبق لهم ، فإن هذا يقتضى أن ما وراء الهواء لا اتصل به الأشعة ، وما سبق لهم يقتضى  
اتصالها به إذ هو مرئى ثم ان الجواب الذى جرى عليه فى المتن أخص مما أورده أهل السنة  
من أنه يلزمهم أن الانسان لا يرى الا قدر حدقته وهو أعم من أن يكون بواسطة أو بلا واسطة  
( قوله وهي ) أى الأجزاء الهوائية ( قوله بالسما ) أى مثلاً ، فالمراد متصل بالمرئى سواء كان  
سما أو غيرها ( قوله مع أن الشعاع إنما اتصل ببعضه ) أى وذلك البعض هو الذى أعان الشعاع  
المتصل به الخارج من الحدقة ( قوله وما ينقض عليهم ) أى فى دعواهم أن الرؤية بانبعاث  
أشعة . وحاصله أن الجسم متركب من جوهرين ، وهو مرئى بسبب اتصال الشعاع بكل جزء من  
أجزائه هكذا قالوا ، فيقال مقتضى هذا أن الجوهر الفرد وهو الجزء الذى تنهى فى الدقة إلى حد  
لا يقبل الانقسام عادة لا يرى منفرداً لأنه لا يناله من الأشعة فى حال اجتماعه مع غيره إلا قدر ما يناله  
منفرداً مع أن الجوهر الفرد لا يرى ، وحيث فليست الرؤية بانبعاث أشعة ، وقوله : مما ينقض  
عليهم خبر مقدم ، وقوله : عدم الخ مبتدا مؤخر ( قوله ولا الخ ) الواو للحال ، والاشارة فى  
قوله من ذلك للشعاع ووحده حال ( قوله الا ما يناله الخ ) ما واقعة على القدر من الشعاع ومع

ورؤية الكبير مع البعد صغيرا مع اتصال الشعاع والمقابلة بجميعة .

(ن) يعنى أنه مما ينقض عليهم ادعاءهم وجوب رؤية ما اتصل به الشعاع الجوهر الفرد إذا كان فى سمع الشعاع فإنه لامانع على زعمهم من اتصال الشعاع به بدليل أنها اتصل به عند اجتماعه مع غيره ، ولا يناله من الشعاع عند الاتصال إلا ما يناله عند الانفصال ، فكان يجب على قولهم أن يرى عند الانفراد مع أنه لا يرى ، وكذا ينتقض مذهبهم برؤية الكبير مع البعد صغيرا مع أن شرط الرؤية على زعمهم موجود وهو اتصال الشعاع والمقابلة لجميعة .

(ص) قالوا إنما ذلك لأن الشعاع نفذ من زاوية حادة لمثلث قاعدته المرئى فقام خطا مستقيما بوسط القاعدة على زوايا قائمة ، ومعلوم أنه أصغر مما يقوم

غيره حال : يعنى وقد ناله من ذلك وحده ما ناله مع غيره الذى هو حال الرؤية للجسم فما باله امتنع منها حال انفراده ( قوله ورؤية الكبير الخ ) عطف على عدم رؤية الجوهر ، والمراد بالكبير الجسم كثير الأجزاء ، وقوله : مع البعد متعلق برؤية ، وقوله : مع الخ حال من الكبير أى حالة كون ذلك الكبير مصاحبا لاتصال الشعاع والمقابلة لجميعة . وحاصله أنه لو كانت الرؤية بانبعاث أشعة ما كان الجسم الكبير يرى من بعد صغيرا لاتصال الشعاع بجميعة لكن التالى باطل فكذا المقدم ( قوله بجميعة ) متعلق بمقابلة وحذف صلة اتصال الشعاع وهى بجميعة بالباء ( قوله الجوهر الفرد ) مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور قبله : أعنى مما ينقض عليهم ( قوله مع أن شرط الرؤية ) مفرد مضاف يعم وإليه يرجع الضمير فى قوله وهو اتصال الخ ( قوله إنما ذلك ) أى رؤية الجسم الكبير مع البعد صغيرا ، وهذا جواب عن النقض الثانى ولم يجيبوا عن النقض الأول وهذا الصنيع يقتضى إقطاعهم بالنسبة للأول كما أن الأسلوب السابق يقتضى أن المعتزلة يقولون بوجود الجوهر الفرد ( قوله نفذ ) أى خرج وانفصل ( قوله من زاوية حادة ) الزاوية فى اللغة ركن الشئ كالبيت ، واصطلاحا انفراج بين خطين متلاقين وتسمى نقطة تلاقى هذين الخطين رأس الزاوية ، ويسمى الخطان ضلئ الزاوية ، والزاوية الحادة هى الضيقة وهى فى المقام نقطة العين ، وأعلم أنه إذا قام خط على خط فى وسطه فإنه يحدث زاويتان ضرورة ، فإن كان الخط القائم مستقيما لانحراف فيه هكذا قائمة قائمة سمي الزاويتان الحادتان قائمتين ، وإن كان فيه انحراف الى جانب هكذا / سميت الزاوية التى مال إليها حادة من الحد وهو المنع لأنها ممنوعة من الانفراج والتى مال عنها منفرجة من الانفراج وهو الاتساع ( قوله لمثلث ) صفة لمحذوف أى لشكل مثلث الجار والمجرور نعت لزاوية ( قوله قاعدته المرئى ) جملة من مبتدأ وخبر نعت لمثلث : أى قاعدة هذا المثلث الجسم المرئى كما قرره فى الشارح ، وقوله : فقام : أى ذلك ، وقوله : خطا حال من ضمير قام ، وقوله : بوسط القاعدة متعلق بقام ( قوله على زوايا قائمة ) المراد بالجمع ما فوق الواحد : أى زاويتين قائمتين وهما الحادتان بسبب الخط المستقيم ( قوله أنه ) أى الخط المستقيم القائم بوسط القاعدة ( قوله أصغر الخ ) أى وإذا كان كل واحد من وترى المثلث أطول من ذلك الخط الشعاعى الذى قام بوسط القاعدة لزم أن يكون طرفا القاعدة اللذان قام عليهما وترا المثلث أبعد للبصر من وسطها الذى وقع عليه الخط الشعاعى ، وحينئذ فأجزاء الشئ المرئى ليست مستوية

عليها من سائر الخطوط ، فزيادة ذلك البعد لغيره منعت من رؤية طرفي المرئي . قلنا فيلزم إذا  
انتقل المرئي الى مقدار تلك الزيادة من البعد أن لا يرى والملاحظة تكذبه .

(ش) يعنى أنهم أجابوا عما تقتض عليهم من رؤية الكبير صغيرا بأن قالوا : لانسلم استواء  
نسبة أجزاء الكبير مع البعد الى الرائي حتى يلزم أن يراه على حاله كبيرا ، وذلك لأن الجزء الواقع  
في وسط المرئي أقرب الى الناظر من الجزء الواقع في طرفيه ، ويانه أنه إذا خرج خطان شعاعيان  
متوهمان كساقى مثلث ، وفرض أن قاعدة هذا المثلث : أى الخط الذى يقوم عليه ذاك الساقان  
جسم المرئي البعيد ، فيكون هذان الساقان على طرفيه ، وخرج من نقطة العين خط آخر  
قسم ذلك المثلث نصفين وقام بوسط تلك القاعدة فانه تحدث فيه زاويتان قائمتان ، ويكون كل  
واحد من الخطين الواقعين على الطرفين وترا للزاوية القائمة ، وقد تبين

للبصر في القرب والبعد بل بعضها قريب له وبعضها بعيد عنه لأن الجزء الواقع في وسط القاعدة  
أقرب للبصر من الجزء الواقع في طرفها فلذا كان الكبير يرى صغيرا لرؤية ما كان قريبا منه  
للبصر وعدم رؤية ما كان بعيدا منه عن البصر ولا يتأق أن يكون الكبير كبيرا على حاله إلا  
إذا استوت نسبة أجزاء الكبير الى البصر في القرب ( قوله عليها ) أى القاعدة ، وقوله : من  
سائر الخطوط بيان لما والمقصود بالخطوط وتر المثلث والوتر أى خط قابل زاوية ( قوله فزيادة  
ذلك البعد لغيره ) أى لغير الوسط ، فالمراد بالغير هنا الطرفان : أى فزيادة ذلك البعد الثابت  
لغير وهما الطرفان ( قوله منعت الخ ) أى فلم تر إلا الوسط ومن ثم صار في مرءى العين صغيرا  
( قوله قلنا ) أى معشر أهل الحق في الرد عليهم ( قوله إذا انتقل المرئي ) أى الذى هو القاعدة  
( قوله الى مقدار الخ ) كزيادة ذراع مثلا ( قوله تكذبه ) أى تكذب ذلك اللازم ( قوله عما  
تقتض عليهم ) بالبناء للفاعل وضميره عائد على ما ( قوله وذلك ) أى عدم التسليم ( قوله في  
وسط المرئي ) الأولى حذف في ( قوله الى الناظر ) أى إنسان العين ( قوله في طرفيه ) أى  
المرئي ( قوله ويانه ) أى يبان كون الجزء الواقع وسط المرئي أقرب للناظر من الواقع طرفا له  
( قوله أنه ) أى الحال والشأن ( قوله خرج ) أى من الحادثة ( قوله شعاعيان متوهمان )  
إشارة الى أن المحقق هو خط الوسط فقط وذلك لأن الانسان إذا رأى جسما بعيدا فما وقع عليه  
بصره من ذلك الجسم هو ما قابله ذلك الشعاع الخارج من عينه حقيقة ، ونقول إنما لم ير كبيرا  
لأنه لم ير جميعه ، وإنما رآى وسطه فقط ولم ير الطرفين لأن الشعاع الخارج من العين إنما بلغ  
وسطه ( قوله كساقى مثلث ) أى شكل مثلث ( قوله أى الخط ) تفسير للقاعدة ( قوله جسم  
المرئي ) خبر أن ( قوله البعيد ) بالرفع نعت للمضاف وبالجر نعت للمضاف اليه ( قوله على طرفيه )  
أى الخط : أى الذى هو القاعدة ( قوله وخرج ) عطف على خرج قبله ( قوله من نقطة العين )  
أى انسانها ( قوله بوسط ) البناء بمعنى على ( قوله فانه الخ ) الضميران للوسط ( قوله وترا  
للزاوية القائمة ) أى الحادثة في الوسط ، والمراد أن الخط الذى في الوسط يحدث زاوية عن يمينه  
بالنسبة الى الرائي يكون الساق الذى على الأيمن وترا لها ويحدث زاوية عن يساره بالنسبة الى

في الهندسة أن وتر الزاوية القائمة التي في المثلث أطول من كل واحد من الخطين المحيطين بها ، فالخطان الواقعان على الطرفين أطول من الخط الواقع على وسط الجسم المرئي ، فتكون الأجزاء التي وقع عليها الطرفان أبعد عن البصر من الأجزاء التي يقع عليها الخط الأوسط ، فنسبة الأجزاء إذن ليست متساوية في القرب والبعد ، فلذلك صح أن يرى بعض الجسم دون بعض ، فيرى الكبير صغيرا ، وهذه صورة المثلث .

أجابهم أهل السنة رضي الله عنهم بأنه إذا كان البعد الحاصل بين المرئي والناظر قدر مائة ذراع مثلا . والذي بين طرفيه زائد على المائة قدر ذراع ، فكان يجب عليه إذا انتقل ذلك الجسم الكبير الذي رؤى صغيرا إلى مسافة الطرفين وهي مائة ذراع وذراع أن لا يرى ألبتة كما لم ير الطرفان الكائنان في تلك المسافة . لكن المشاهدة تكذب ذلك فبطل ما ذكروه .



(ص) وما ينقض عليهم رؤية الأكوان مع أن الأشعة لم تتصل بها قالوا المرئي ما اتصلت به أوقام بما اتصلت به . قلنا فيلزم أن ترى الطعوم والروائح لقيامها بما اتصلت به . قالوا إنما ذلك فيما يقبل الرؤية . قلنا فيها هو البعيد يرى دون لونه .

الرأى يكون الساق الذي على الأيسر وترها ( قوله في الهندسة ) علم يعرف به خواص المقادير الخط والسطح والجسم التعليبي ولواحقها وأوضاعها وفائدته معرفة كمية الأشياء ( قوله من الخطين المحيطين بها ) أي بالزاوية القائمة والخطان المحيطان بها هنا نصف القاعدة والخط الشعاعي الواقع على وسط القاعدة ( قوله على الطرفين ) أي طرفي المرئي ( قوله بين المرئي الخ ) أي بين وسط المرئي وهو وسط القاعدة وبين الناظر وهو انسان العين ( قوله والذي بين طرفيه ) أي والبعد الذي بين كل طرف من طرف المرئي الذي هو القاعدة والناظر زائد الخ فالذي مبتدأ وزائد بالرفع خبر ( قوله إذا انتقل ذلك الجسم ) أي وهو القاعدة أي ان مقتضى ما قالوه أنه لو نقل ذلك المرئي إلى القدر الذي زاده الطرفان عن الوسط أن لا يرى ذلك المرئي لوجود العلة مع أنه يرى بالضرورة ، وقد يقال ان القاعدة التي هي المرئي إذا انتقلت طال الشعاع وطال الخطان المتوهمان أيضا ( قوله وهي مائة ذراع وذراع ) يعني المائة الأولى والذراع الزائد لا أنه يزيد في الانتقال عن المائة الأولى مائة ذراع أخرى وذراع ( قوله أن لا يرى ألبتة ) أي لأن العلة في عدم الرؤية النقل وهو موجود ( قوله وما الخ ) أي وما ينقض عليهم دعواهم أن الرؤية باتصال الأشعة رؤية الأكوان الخ ( قوله رؤية الأكوان ) أي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وهي لاتعلق بها الأشعة اذ هي من باب الأعراض والأشعة من باب الأجسام ، ويستحيل أن تعلق الأجرام بالأعراض ( قوله قالوا الخ ) رجوع عما قالوه أولا إلى ما هو أعم منه ( قوله اتصلت ) أي الأشعة ( قوله أوقام الخ ) وان لم تتصل به كالأكوان ( قوله قلنا فيلزم الخ ) أي نظرا لما رجعوا إليه وجاء به مفرعا على ما قبله لأنه يقتضيه ( قوله لقيامها الخ ) أي ان الروائح والطعوم وان لم تتصل بها الأشعة ، لكن الأشعة تتصل بما تعلقت به من المطعومات والمشومات ( قوله إنما ذلك ) أي رؤية مقام بما اتصلت به الأشعة فيما يقبل الرؤية كالأكوان والألوان

(ش) هذا مما ينقض عليهم قولهم : بأن سبب الرؤية اتصال الأشعة بالمرئي ، وأنه إنما يرى ما اتصل به الشعاع ، وهذا قول الأقدمين منهم : فقولهم قد رؤيت هيئة الأكران وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والألوان والأشعة لاتصل بها إذ الأشعة أجسام والعرض يستحيل عليه مماسة الأجسام له . فأجابوا بالرجوع عن قولهم الأول ، وقالوا المرتضى ما اتصل به الشعاع أو قام بما اتصل به الشعاع والأشعة لاتصل بها ، فقولهم : فيلزم أن ترى الطعوم والروائح لأنها قائمة بما اتصل به الشعاع ، فقالوا إنما نقول ما قام بما اتصل به الشعاع يرى إذا كان مما تجوز رؤيته وهذا الذي أوردتم عندنا لا تجوز رؤيته ، فقولهم فلم نجسم إذا كان بعيدا يرى ولا يرى لونه وإنما يرى على زعمكم لاتصال الشعاع به واللون قائم به ، وهو مما يجوز أن يرى اتفاقا بيننا وبينكم .

(ص) ومما ينقض عليهم رؤية قرص الشمس مع عدم رؤية ما دونها من الطير إذا علا في الجو ورؤية النار على البعد دون مادونها ، وأيضا الانبعاث إنما يكون عن اعتقاد إلى جهة والسبب يبطله .

(ش) يعني مما ينقض قولهم برؤية ما اتصل به الشعاع أنا نرى قرص الشمس ولا نرى

لا الروائح والطعوم فأنها وإن قامت بما اتصلت به الأشعة لكنها لاتقبل الرؤية ( قوله هذا )  
 أى ما ذكره المصنف ( قوله بأن الخ ) متعلق بقولهم ( قوله وأنه ) الضمير للحال والشأن  
 ( قوله وهي الحركة الخ ) الحركة انتقال الجرم من حيز لآخر والسكون بقاءه في حيزه ، وهذا هو  
 المتعارف ، وإلا فمن ثبت الحال يقول ان الحركة والسكون معنيان وجوديان قائمان بمحلها  
 يوجبان له حكما ( قوله والألوان ) عطف على هيئة الأكران ( قوله إذ الأشعة أجسام )  
 أى والأكران أعراض والعرض يستحيل الخ ( قوله مماسة الأجسام ) أى الاتصال بها ( قوله  
 عن قولهم ) الأول هو أنه لا يرى إلا ما اتصل به الشعاع ( قوله أوقام الخ ) أى والأكران  
 والألوان وإن لم يتصل بها الشعاع إلا أنها قامت بما اتصل به الشعاع فهي صهيبة بذلك الاعتبار  
 ( قوله وهذا الذي أوردتم ) أى من الطعوم والروائح ( قوله عندنا ) متعلق بقوله بعد لا تجوز :  
 أى وأما عند أهل السنة فالطعوم والروائح أعراض موجودة يجوز رؤيتها ، وإن كانت لا ترى  
 بالفعل ( قوله وهو الخ ) أى وحينئذ فيلزم على مذهبكم أن يرى مع البعد وهو باطل ( قوله ومما  
 ينقض الخ ) هذا جار على أن ما اتصلت به الأشعة يرى وما قبله جار على أن سبب الرؤية اتصال  
 الأشعة بالمرئي ( قوله قرص الشمس ) من إضافة العام للخاص ( قوله مع عدم الخ ) أى مع  
 أن الشعاع إنما يتصل بقرص الشمس بعد أن يتصل بالأجسام التي بيننا وبينه فهذا يدل على  
 بطلان ما ادعوه من أن ما اتصلت به الأشعة يرى ( قوله ورؤية الخ ) مع أن الشعاع إنما يتصل  
 بالنار البعيدة بعد أن يتصل بالأجسام التي بيننا وبينها ( قوله وأيضا الانبعاث الخ ) يعنى أن  
 انبعاث الأشعة : أى خروجها من الناظر لا يكون إلا باعتقاد : أى باخراجها من الناظر إلى جهة  
 فالاعتقاد ، وهو الانكفاء على ناظر العين لأجل أن يخرج الشعاع فيه إلى جهة سبب في انبعاثه وبه  
 يتحقق الانبعاث المسبب ، وحينئذ فالانبعاث المسبب ملزوم للاعتقاد والاعتقاد لازم له ، وهذا اللازم  
 باطل لأن الرائي لا يخلص في عينه باعتقاد حين تخرج الأشعة فالملزوم وهو انبعاث الأشعة مثله إذ يلزم

الجوارح التي بيننا وبينها إذا تعالت في الجوّ ، ونرى في البرية النار من بعد ولا نرى ما بيننا وبينها مع أن الشعاع لم يتصل بقرص الشمس ولا بالنار إلا بعد أن يتصل بالأجسام التي بيننا وبينها ، فهذا كله يدلّ على بطلان انبعاث الأشعة وأن اتصالها بسبب الرؤية ، وأيضاً مما يبطل انبعاث الأشعة في الرؤية أن انبعاثها لا يكون إلا باعتقاد عليها ، والرائي لا يحس في عينه اعتقاداً . فإن قالوا حركة الأجفان توجب خروجها لحقتها ، فأدنى اعتقاد يخرجها . قيل الرائي يرى ولا يحرك شيئاً من عينه ولو سلم ذلك ، جهات الاعتماد بحسب السبر منحصرة في الجهات الست ، فإذا خص الاعتماد بجهة منها لزم أن لا تنبعث الأشعة إلى غيرها فلا يرى سوى ما في جهة واحدة ، لكننا نرى دفعة ما في الجهات الست فبطل ما تخيلوه .

(ص) ثم لزوم المقابلة يبطل برؤية الانسان نفسه في المرآة والماء قالوا لم تثبت الأشعة فيها لعدم التضريس فانعكست الى الرائي . قلنا فيلزم أن لا يرى المرآة والماء لعدم قاعدة الأشعة فيها . قالوا انما يرى صورة منطبعة لانفسه فيها . قلنا فيلزم أن لا تبعد ببعدة .

من عدم اللزوم عدم المزوم ( قوله الجوارح ) أى سباع الطير ( قوله الجوّ ) أى ما ارتفع من الهواء ( قوله في البرية ) نسبة للبرضة البحر : أى في الصحراء ( قوله مع أن الخ ) راجع للطرفين على الف والنشر المرتب ( قوله مما يبطل الخ ) أى مما يبطل أن في الرؤية انبعاث أشعة ووصولها للرئي ( قوله لا يكون إلا باعتقاد عليها ) أى لا يكون إلا بالانكسار على محل الأشعة لأجل أن يخرج الشعاع منه إلى جهة ، فقله عليها الضمير للأشعة على حذف مضاف هو محل وذلك المحل هو العين ( قوله اعتقاداً ) أى انكسار لاخراج شيء منها ( قوله خروجها ) أى الأشعة وإليها يرجع الضمير أيضاً في قوله لحقتها ( قوله فأدنى اعتقاد ) أى بالحركة ( قوله يخرجها ) أى الأشعة لحقتها ( قوله قيل الخ ) أى قيل في الرد عليهم ( قوله من عينه ) أى أجفانه ( قوله ولو سلم ذلك ) أى ما قالوه من أن حركة الأجفان توجبها ( قوله جهات الاعتماد ) أضاف الجهات الاعتماد نظراً إلى أن الاعتماد وإخراج الشعاع يكون إليها ( قوله منها ) أى الجهات الست ( قوله أن لا تنبعث ) أى الأشعة ( قوله إلى غيرها ) أى غير تلك الجهة التي خص الاعتماد بها ( قوله لكننا نرى دفعة ) بفتح اللام : أى صفة ورؤية الجهات الست في صفة إنمّا يتصور مع الدوران دورة كاملة على غاية الخفة والسرعة والتفات البصر للعلو والسفل وهو على حاله ( قوله فبطل ما تخيلوه ) أى من كون الرؤية بانبعث أشعة متصلة بالرئي ( قوله ثم لزوم المقابلة الخ ) لما فرغ من الكلام على بطلان لزوم الجهة للرؤية شرع في بطلان لزوم المقابلة لها ، ونم في كلامه للترتيب الذكري ( قوله يبطل الخ ) أى ويستحيل أن يكون الشيء مقابلاً لنفسه ، وقوله : برؤية الانسان نفسه الباء سببية ( قوله في المرآة والماء ) أى مثلاً لأن رؤية الانسان نفسه لا تختص بذلك لعدم ذلك في كل ما فيه لمعان وصقالة ( قوله لعدم قاعدة الأشعة ) أى وهي طرف الشعاع المتصل بالرئي ( قوله قالوا الخ ) هذا من طرف الحكماء دون المعتزلة ، فكان المناسب أن يقول وقال الحكماء ( قوله صورة منطبعة ) أى في المرآة والماء على شكل الرائي وتلك الصورة مقابلة له ( قوله أن لا تبعد الخ ) أى تلك الصورة ببعد الرائي بل ببعد الماء أو المرآة إذ هو محلها المنطبعة فيه مع أنه إذا

(ش) يعنى أنه مما يبطل اشتراط المقابلة في الرؤية رؤية الانسان نفسه في المرآة والماء ، ومحال أن يكون مقابلا لنفسه . أجابوا بأنا نشترط أن يكون المرئى مقابلا أو في حكم المقابل ، والرأى في هذه الصورة في حكم المقابل . قالوا لأن الشعاع الملاقى جسماصقلا لم يثبت به ، فانعكس إلى الناظر فرأى نفسه . ورد عليهم بأنه يلزم على ما ذكره أن لا يرى الماء ولا المرآة إذ قاعدة الأشعة التي باعتبارها صح ادراك المرئى لم تتحقق إذ لا تثبت لها فيهما لعدم التضريس كما زعموا فيلزم على قولهم : أن يرى نفسه ولا يرى المرآة ولا الماء وهو خلاف الحسن . وأجاب الحكماء عن الالتزام باعتبار اشتراط المقابلة بأن قالوا : لانسلم أن المرئى في المرآة والماء لم يقابل الرأى ، وتوهمكم ذلك انما جاء من اعتقادكم أن المرئى فيهما نفس الرأى ، ونحن نقول إن المرئى إنما هو صورة منطبعة فيهما موافقة لصورة الرأى لانفس الرأى ، ولاشك حينئذ أن تلك الصورة مقابلة للرأى . أجب أهل الحق بأنه لو كان المرئى صورة منطبعة في جسمى المرآة والماء للزم أن لا تبعد تلك الصورة بعد الرأى منهما ، ولا تقرب بقربه ضرورة قيام تلك الصورة بسطحى المرآة والماء فوجب أن تثبت بقياتهما ، فدل ذلك على أن المرئى نفس الرأى لا شئ ينطبع في المرآة والماء ، وكذلك يلزم أن لا تتحرك بحركته وهو ظاهر .

(ص) وما يلزم على اشتراط المقابلة أن لا يرى الرأى إلا قدر ذاته إذ لا يقابل أكبر منها . قالوا الشعاع أعان على ذلك . قلنا قد تقدم جوابه .

(ش) يعنى أنه مما يرد عليهم في اشتراط المقابلة أنه يلزمهم أن لا يرى الرأى من الأجسام ما هو أكبر من جسمه لأنه لا يقابل أكبر منه . فان قالوا الهواء المضى الذى بينه وبين ذلك الجسم الأكبر مقابل لتلك الجسم الأكبر فأعان على رؤيته . قلنا فيلزم أن ما يقابل من الهواء ذلك الجسم العظيم يكون مقابلا للرأى ليعين بعد رؤيته على رؤية ما يقابل ،

بعد الرأى بعدت الصورة ، وإذا تحرك تحركت ، وإذا تحك فحكمت وهكذا فلو كان المرئى صورة منطبعة غير ذات الرأى لما حصلت هذه الأمور لكن اللازم باطل فبطل المزوم وهو كون المرئى صورة الرأى لذاته ( قوله يعنى أنه ) أى الحال والشأن ( قوله ومحال الخ ) تعليل ( قوله إلى الناظر ) أى الشخص الناظر ( قوله لم تتحقق ) أى في المرآة والماء ( قوله فيهما ) الأولى بهما ( قوله وأجاب الحكماء ) أى بجواب آخر مستقل عن السؤال المذكور أولا لعن الاعتراض الوارد على المعتزلة كما يومه كلام المتن ، وقد بين المراد في الشارح ( قوله وهو ظاهر ) قد يجاب بأنهم التزموا أن المرئى هو الصورة المطابقة للرأى فلمهم أن يقولوا انها مطابقة في جميع كفياته ووضع ( قوله وما الخ ) خبر مقدم ، وقوله : أن لا يرى مبتدأ مؤخر ( قوله على ذلك ) أى على رؤية الأكبر ، والمراد بالشعاع هنا الهواء المضى لا الأجسام المضيئة الخارجة من الناظر المتصلة بالهواء ( قوله قد تقدم جوابه ) أى جواب كون الشئ المضى هو الذى أعان على رؤية الأكبر والذى تقدم هو قوله سابقا قلنا فيلزم أن لا يرى الشخص من الهواء إلا قدر حدته الخ ( قوله فان قالوا الخ ) المناسب لأسلوب المتن قالوا وتعبيره هنا جار على سبيل القرض والتقدير ( قوله فأعان ) أى بواسطة نفوذ الأشعة فيه ( قوله ليعين ) أى ذلك الهواء بعد رؤيته : أى ..



وهو محال ، وقد تقدم مثل هذا عند ذكر جوابهم عما ألزموه من عدم رؤية الانسان أكثر من حدته .

(ص) ولو سلم ذلك كله فرؤية الله تعالى لكل موجود ولا بنية ولا شعاع وليس في جهة ولا مقابلة يهدم ما أصاوه ، وأيضا لما ثبت من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة من موضعه مع غاية البعد وكثافة الحجب الكثيرة يمنع ما تخيلوه من الأشعة والموانع .

(ش) لاشك أنه مما يجب له سبحانه وتعالى كونه بصيرا يتعلق بصره بكل موجود كما سبق ومعلوم استحالة

بعد رؤية الهواء على رؤية ماقبلة وهو الجسم الكبير ، وحيفئذ فيلزم مساواة الصغير الذي هو الرائي للكبير . بقی شيء وهو أن المعتزلة صرحوا بأن الهواء لا يرى للطافته لأن من شرط الرؤية كثافة المرئي ، وحيفئذ فلا يعقل الرد عليهم بهذا الكلام ( قوله وهو ) أى اللزوم المذكور ( قوله محال ) لأنه مساواة الصغير الذى هو الرائي للكبير الذى هو الهواء المعين ( قوله وقد تقدم مثل هذا ) أى مثل الجواب المذكور ، والمناسب إسقاط قوله جوابهم بأن يقول ، وقد تقدم مثل هذا عند ما ألزموه ومصدق المثل في المقام هو الجواب المتقدم بقوله : وأيضا ما باله رأى من الهواء نفسه أكثر من حدته الخ ( قوله ولو سلم ذلك ) أى ما ذكره الخصوم من الأجوبة التي ارنكبوها في دفع ما أورده عليهم الأصحاب ( قوله فرؤية الله الخ ) المصدر مضاف للفاعل واللام للتقوية وهذا مبتدأ خبره جملة يهدم الخ ( قوله ولا بنية ) أى حدقة والواو للتحال ( قوله وليس في جهة الخ ) أى وليس ذلك الموجود المرئي في جهة بالنسبة للرائي الذى هو الرب بحيث يكون ذلك المرئي أمام الرب أو خلفه الخ ( قوله يهدم ) فاعله ضمير الرؤية وذكر الضمير باعتبار ما ذكر ( قوله يهدم ما أصاوه ) أى ما جعلوا أصلا في الرؤية من اشتراط الحدقة وخروج الأشعة منها وكون المرئي في جهة ومقابلا للرائي وعدم القرب والبعد المفرطين ، ولا يخفى عليك أن كلام الخصوم في الرؤية بالحاسة فكيف يهدمه ما هو بالنسبة إليه تعالى فهذا خروج عن موضوع المسئلة ( قوله وأيضا الخ ) النقض عليهم بذلك إنما ينهض إذا كانوا يسلمون أنه صلى الله عليه وسلم رآها بحاسة بصره وهو في موضعه وهي بموضعها وبينه وبينها تلك الحجب ، وأما إذا قالوا انها نقلت له وقربت له حتى رآها أو قرب موضعه لها فلا ينهض على أنهم لا يقولون بوجود الجنة في دار الدنيا ويحسمون الحديث على أنها صورت له ورأى صورتها وهو في محله ، وحيفئذ فلا ينهض الرد عليهم بذلك ( قوله لما ثبت ) أى في الحديث ( قوله من موضعه ) أى وهو في موضعه ( قوله مع غاية البعد ) إذ هي في الفلك الثامن وهو فوق الأرض ( قوله يمنع ما تخيلوه ) هو المعبر عنه أولا بما أصاوه وعبر عنه بالتخيل إشارة إلى أنه لا ثبات له وذلك لأن الخيلة قوة تتعلق بما لا تحقق له في الخارج ( قوله من الأشعة ) أى من اشتراط الأشعة في مقام الرؤية إذ لو كانت رؤية النبي صلى الله عليه وسلم بأنبعث أشعة لما وصلت من هذا البعد العظيم المفرط ( قوله والموانع ) أى وانتفاء الموانع كالقرب والبعد المفرطين ( قوله يتعلق بصره ) الأولى كونه بصيرا لأن الكلام مع المعتزلة المنكرين

بنية الحدقة التي جعلوها شرطا في الرؤية عليه ، وكذا يستحيل انبعث الأشعة من ذاته العلية . لأنها أجسام لا تنفصل إلا من أجسام ، وكذا يستحيل أن يقابل شيء لاستحالة الجهة عليه ، فبطل بهذا كل ما أصوله من اشتراط بنية الحدقة المخصوصة وانبعث الأشعة والمقابلة ، وما يبطل أيضا قولهم : رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة من موضعه مع غاية البعد وكثافة الحجب التي بينه وبينها ، فلو كانت الرؤية بانبعث الأشعة لما وصلت مع هذا البعد العظيم ، وأيضا فالحجب الكثيرة تردّها ، لاسيا وعم قد قرروا أن من الموانع القرب والبعد المفرطين ، ووجود حجاب كثيف بين الرائي والمرئي .

(ص) وإذا تقرر هذا فالبصر عند أهل الحق عبارة عن معنى يقوم بمحل ما يتعلق بالمرئيات ويتعدّد في حقنا بتعدّها ، وما لم ير من الموجودات فموانع قامت بالمحل على حسبها ، وهل قام في العمى مانع واحد يضادّ جميع الإدراكات أو موانع تعدّدت بعدد ما قامت رؤيته من الموجودات فيه تردّد .

(ش) (قوله : عبارة عن معنى ) يعني لاعتنا انبعث الأشعة كما تقول المعتزلة ، وقوله : يقوم بمحل ما : يعني لا أنه يشترط بنية الحدقة كما تقول المعتزلة ، فلو خلقه سبحانه في العقب أو في أي محل شاء من الجسم لصحّ ، لأن ذلك المعنى إنما يقوم بجوهر فرد ولا أثر للجواهر المحيطة به ،

للعاني (قوله بنية الحدقة) الاضافة بيانية (قوله لأنها) أي الأشعة (قوله كل ما أصوله) أي جعلوه أصلا للرؤية تتوقف عليه (قوله وما يبطل) خبر مقدم ، وقولهم مفعول يبطل ومقول القول محذوف : أي مما يبطل قولهم باشتراط الحدقة وانبعث الأشعة منها والمقابلة في الرؤية وقوله : رؤية النبي مبتدأ مؤخر (قوله بينه) أي النبي ، وقوله : وبينها : أي الجنة (قوله تردّها) أي الأشعة (قوله لاسيا) لامتني له هنا ولوجعل ما بعدها علة لكان ظاهرا (قوله وإذا تقرر هذا) أي بطلان ما اشترط الخصوم في الرؤية من الحدقة وانبعث الأشعة منها واتصالها بالمرئي وكون المرئي في جهة ومقابلا للمرئي وعدم القرب والبعد المفرطين (قوله عن معنى) أي صفة موجودة ، وهي الإدراك (قوله وما لم ير الخ) كالجنّ والملائكة (قوله فموانع) الجمع باعتبار تعدّد الموجودات التي لم تر ، وإلا فكل واحد منع من رؤيته مانع واحد (قوله قامت بالمحل) أي محل البصر والإدراك وهو إنسان الغيب (قوله على حسبها) أي الموجودات : أي على قدرها (قوله وهل قام في العمى الخ) أي وهل قام في محل العمى مانع واحد وهو العمى (قوله مانع واحد يضادّ الخ) فالعمى وصف وجودي وأراد بالإدراكات الأبصار (قوله يعني الخ) فيه أن الانبعث عندهم سبب للرؤية لأنه عينها (قوله في العقب) أي مؤخر القدم (قوله شاء) أي أراد خلقه فيه (قوله لصحّ) أي لجاز ذلك عقلا (قوله لأن ذلك المعنى) وهو إدراك المرئيات ، وهذا بيان للملازمة التي حكمت بها الشرطية (قوله إنما يقوم بجوهر فرد) أي لا بجوهرين فأكثر ، لأن المعنى لا يقوم بمحلين وإلا لزم انقسامه ، والمعنى الواحد لا ينقسم (قوله ولا أثر للجواهر المحيطة به) أي بذلك الجوهر الفرد الذي قام به المعنى : أي لا أثر لها في قبول

فانه إنما يقبل ما يقوم به من المعاني بنفسه وصفة النفس لا تتوقف على شرط ولا يصح أن تكون احاطة الجواهر شرطاً في قيامه به إذ الشرط لابد أن يوجد في محل الشروط وإلا لزم وجود الشروط مع انتفاء شرطه ( قوله : ويتعدد في حقنا بتعددنا ) يعني أن بصرتنا بتعددنا بحسب تعدد متعلقاته كما سبق ذلك في علمنا ، وأنه يتعدد في حقنا بتعدد المعارف ، وقوله : وما لم ير من الموجودات فموانع : يعني أن كل ما يجوز أن يدرك إذا لم يقم بالحل إدراكه يتعلق به لزم أن يقوم بالحل معنى يضاد إدراكه وهو المعبر عنه في اصطلاح الموحدين بالموانع وهو مأخوذ من القاعدة التي سبق بيانها وهي أن القابل للشيء لا يتخلو عنه أو عن ضده أو مثله وتعدد تلك الموانع بحسب تلك الموجودات التي لم تر ، ولا يلزم من تعدد الإدراكات وتعدد موانعها قيام ما لا يتناهى عدده بالعين ، لأن إدراك البصر إنما يتعلق بالموجودات والموجودات متناهية ، فادراكها كانتها وموانعها متناهية ، وأنكرت المعتزلة أن يقوم بالعين هذا المعنى الذي سميناه مانعاً ، وحلوا المعنى على انتقاض البنية إلا بأبها المذيل العلاف فانه اعترف بالموانع على الوجه الذي نقوله غير أنه يجوز عرواً للحل

ذلك الجوهر لتلك المعنى ولا لقيام المعنى به : أي أنها ليست شرطاً في ذلك ، بل الأمر بيد الله فله أن يخلق ذلك المعنى في أي محل من الجسم ( قوله فانه ) أي الجوهر الفرد ، وقوله : ما : أي معنى ، وقوله : يقوم : أي ذلك المعنى ، وقوله : به : أي الجوهر الفرد ، وقوله بنفسه متعلق بيقبل أي من غير شرط ، لأن قبوله له صفة نفسية له ، وصفة النفس لا تتوقف على شرط ، لأن الصفة النفسية للجوهر من أجزاء حقيقته ، فالجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ القابل لقيام المعنى به ، وحيث كان قبول الجوهر للمعنى القائم به صفة نفسية له والصفة النفسية لا تتوقف على شرط كانت احاطة الجواهر بالجواهر الذي قام به المعنى ليست شرطاً في قبول الجوهر الفرد لتلك المعنى القائم به ( قوله ولا يصح الخ ) لما انتهى الكلام على إبطال كون الاحاطة شرطاً في قبول الجوهر للمعنى أتبعه بإبطال كونها شرطاً في قيام المعنى به ، فقال ولا يصح الخ ( قوله في قيامه ) أي المعنى وقوله : به : أي الجوهر الفرد ( قوله إذ الشرط الخ ) مثلاً الحياة شرط في العلم فلا بد أن تقوم بمحلها ، ولا يصح قيامها بجسم آخر وإلا لوجد العلم في محله بدونها وهو باطل لوجود الشروط بدون شرطه ، واحاطة الجواهر بالجواهر الفرد الذي قام به المعنى غير موجودة في الجوهر الفرد ، وحيث فلا يكون شرطاً في قيام المعنى بالجواهر الفرد ، وإذا بطل كون الاحاطة شرطاً في قبول الجوهر الفرد للمعنى وبطل كونها شرطاً في قيام المعنى به ثبت أنه لا أثر للجواهر المحيطة في قيام المعنى بالجواهر الفرد وهو المذهب ( قوله يعني أن بصرتنا الخ ) مفهوم الإضافة وهو عدم تعدد البصر في جانب القديم معتبر ( قوله وأنه الخ ) تفسير للإشارة ونظر مسألة البصر بمسألة العلم لأن مسألة العلم قد تقدم الاستدلال عليها ( قوله كل ما ) أي كل موجود ( قوله أن يدرك ) أي بالحدقة ( قوله بالحل ) أي بالحدقة ( قوله وهو ) أي المعنى المضاد للإدراك ( قوله وهو ) أي مضمون الشرطية القائلة كل موجود يجوز أن يدرك الخ ( قوله وتعدد الخ ) المناسب التفرع ( قوله ولا يلزم الخ ) جواب عما يقال انه يلزم من تعدد الموانع بتعدد الموجودات التي لم تر قيام ما لا يتناهى عدده بالعين من الإدراكات والموانع وهذا باطل ( قوله فادراكها كانتها الخ ) أي وعلى هذا فقدم رؤية المعدومات لغير مانع وإلا لزم قيام موانع لانهاية لها بالعين ( قوله على انتقاض البنية ) أي تغير الحدقة الذي

عنه وعن الإدراك وذلك باطل ( قوله : وهل قام في العمى مانع واحد الخ ) يعني أنه مما اضطرب فيه أئمتنا أن العمى هل هو معنى واحد يضاد جميع آحاد الأبصار كما يضاد الموت جميع آحاد العلوم والإدراكات أو هو اجتماع موانع كثيرة بعدد ماكات من آحاد الأبصار ، والأول رأى القاضى والأستاذ والثانى هو التحقيق .

(ص) فصل : ومن الجائزات في حقه تعالى خلق العباد وخلق أعمالهم وخلق الثواب والعقاب عليها لا يجب عليه شيء من ذلك ولا مراعاة صلاح ولا أصلح والألوجب أن لا يكون تكليف ولا محنة دينوية ولا أخروية

لا تتحقق معه الرؤية بأن تذهب كلها أو بعضها ( قوله عنه ) أى المانع ( قوله وذلك ) أى جواز العروة عن المانع والإدراك ( قوله باطل ) أى لما سبق أن القابل للشيء لا يتخلو عنه أو عن مثله أو عن ضده ( قوله آحاد الأبصار ) بفتح الهمزة والاضافة بيانية ( قوله آحاد العلوم ) الأولى آحاد الإدراكات ليشمل آحاد السمع والبصر والعلم ( قوله أو هو الخ ) أى أو هو موانع مجتمعة كثيرة فهو من إضافة الصفة للموصوف .

### ( قوله : فصل )

أى في الكلام على بعض الجائزات في حقه تعالى ( قوله خلق العباد ) شامل للعقلاء والمكلفين وغيرهم ( قوله وخلق أعمالهم ) أى الاختيارية الاختيارية لأنها هي التي فيها النزاع ( قوله عليها ) متعلق بالثواب والعقاب على سبيل التوزيع والضبط للأعمال : أى أن الثواب على الطاعات والعقاب على المخالفات مخلوق لله تعالى ( قوله لا يجب الخ ) أى كما أنه لا يستحيل والإشارة راجعة لما ذكر من الأطراف الثلاثة والمراد لا يجب شرعاً ولا عقلاً ( قوله ولا مراعاة الخ ) عطف على شيء من عطف الخاص على العام ، والأصلح ما قبله صلاح كالثواب بلا تكليف مثلاً في مقابلة الثواب مع التكليف والصلاح ما قبله فساد كالإيمان في مقابلة الكفر فإذا كان أمران أحدهما صلاح والآخر فساد وجب عند المعتزلة عليه تعالى أن يراعى لعباده الصلاح منهما فيفعله دون الفساد ، وإذا كان أمران أحدهما صلاح والآخر أصلح منه وجب عليه أن يراعى لعباده الأصلح منهما وبهذا يظهر لك أن المصنف قصد الرد على الطائفتين ، لكن قد يقال أنه لا موقع لنفي الأصلح بعد نفي الصلاح لأن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص ، فالمناسب أن لو عكس ( قوله وإلا لوجب الخ ) هذا سند لنفي مراعاة الصلاح والأصلح على سبيل اللف والنشر المرتب إذ قوله لا محنة دينوية ولا أخروية أخص من لا تكليف لأن لا تكليف يصدق بالحنة ، وحينئذ فيكون رفع التكليف الصادق بالحنة صلاحاً ورفع المحنة رأساً أصلح بالعبد . فالخاص أن المحنة أعم من التكليف والتكليف أخص منها والقاعدة أن تقيض الأخص أعم من تقيض الأعم ، وحينئذ فلا تكليف أعم من لا محنة رأساً لصدقه بالحنة فليكن لا محنة أصلاً أصلح ولا تكليف صلاحاً إذ رفع المحن عموماً أصلح بالعبد من رفع بعضها الذي هو التكليف في المقام ، وإن كان رفعه صلاحاً ، وقوله : وإلا لوجب الخ ، لكن التالى باطل لوجود التكليف بإخبار الصادق ووقوع المحن الدينوية وكذا

والأفعال كلها خبرها وشرها نفعها وضررها مستوية في الدلالة على باهر قدرته جل وعز وسعة علمه وتفوذ ارادته لا يتطرق لذاته العلية من ذلك كمال ولا نقص ، كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما كان عليه ، فأكرم سبحانه من شاء بما لا يكلف من أنواع النعيم بمجرد فضله لا ليليل إليه أو قضاء حتى وجب له عليه ، وعدل فيمن شاء بما لا يطاق وصفه من أصناف الجحيم لا لاشفاء غيظ ولا لضرر ناله من قبله .

(ش) مما يجب على كل مكلف أن يعتقد أن أفعاله سبحانه وتعالى ذوات كانت أو أعراضا كان فيها صلاح العباد أو لم يكن لا يجب عليه شيء منها ، هذا مذهب أهل الحق . وخالفهم المعتزلة ، فأوجبوا صراحة الأصلح للعباد وأوجبوا اللطف ، وهو خلق الشيء الذي يوجب للمكلف ترجيح جانب الطاعة من غير

الأخروية على ما أخبر به الصادق ( قوله والأفعال ) أراد بها المفعولات لاشتمالها المتصفة بالخبر والشر والنفع والضرر ، وقوله : نفعها وضررها : أي نافعها وضررها لأن الكلام في المفعولات ولا يرد الخبر والشر لاشتمالهما اسمان ( قوله والأفعال ) أي أفعاله تعالى بالنسبة إلينا ( قوله مستوية ) أي من جهة حدوثها ( قوله على باهر قدرته الخ ) أي على قدرته الباهرة : أي الغالبة وعلى علمه الواسع : أي الذي لا يخرج عنه شيء وعلى إرادته النافذة : أي التي لا يرد لها شيء ( قوله لا يتطرق الخ ) وإذا كان كذلك فلا يجب عليه تعالى فعل شيء منها ولا يستحيل عليه عدم فعل شيء منها فمن هنا استفيد سند قوله سابقا لا يجب عليه شيء من ذلك ( قوله كان الله الخ ) هذا سند لقوله ولا يتطرق الخ ، والتعبير بكان لا يقتضي خصوص الانقطاع ، بل هو محتمل فلذا احتاج لقوله وهو الآن على ما كان عليه : أي كان الله في الأزل بجلاله وعظمته وسائر صفاته العلية وهو الآن على ما هو عليه من الاتصاف بتلك الكمالات وإذا كان كذلك فذلك الأفعال لا يتطرق لذاته منها كمال لأن كماله الذي هو به الآن هو كماله الأزل قبل وجود تلك الأفعال ( قوله فأكرم الخ ) أي على وجه الفضل والاحسان ، وليست أفعاله تعالى معاملة بعقل عقلية كما توهمه الخصوم ( قوله بمجرد فضله ) تأكيد لقوله أكرم لأن الأكرام إنما يكون على وجه الفضل لا العلة ( قوله لا ليليل إليه ) أي كمحبة وهذا محترز الفضل ، وقوله : أو قضاء حتى : أي بأن يكون للشخص الذي أكرمه الله حق واجب على الله فأكرمه الله لذلك الحق ، وفي هذا رد على المعتزلة صراحة ، وقوله : لفضله رد التزاما ، وأما قوله : لا ليليل إليه فليس فيه رد إذ ليس هناك من يعتقد أن الاعطاء للمحبة ( قوله وعدل ) عطف على قوله فأكرم وهو راجع لقوله لا يتطرق إليه نقص ، وقوله : أنواع النعيم : أي حسيا ومعنويا وكذا يقال في الجحيم ، وقوله : ولا لضرر عطف سبب على مسبب لأن النفي ينشأ عن الضرر ، وقوله : ولا لاشفاء غيظ لم يقصد به الرد لأنه لم يقل به أحد والأحسن ولا لتشف من غيظ ( قوله مما يجب ) خبر مقدم ، وقوله : أن يعتقد فاعل يجب ، وقوله : أن أفعاله مبتدأ مؤخر ( قوله خلق الشيء الخ ) أي خلق كل شيء الخ كالقوة وسلامة الآلات وكمال العقل ونسب الأدلة ونحو ذلك كالرزق

أن ينتهي إلى حد الاجزاء ، وأوجبوا كمال عقل من يريد تكليفه وإقذاره وإزاحة العلل عنه التي تمنعه من أداء ما كلف به ، حتى إنه لو أحل بذلك لكأن لهم خصومة له ومطالبة بحقوقهم ، تعالى عما يقوله الظالمون علوا كبيرا . ولقد صدق فيهم قوله صلى الله عليه وسلم « القدرة خصماء الله في القدر » ثم دليل فساد مذهبهم ، ودليل صحة ما يقول أهل الحق المعقول والمنقول . أما المعقول فإنه سبحانه فاعل بالاختيار لا بالاجباب والطبيعة ، وقد سبق برهان ذلك فلو وجب عليه فعل لما كان مختارا فيه إذ المختار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك ، ولأن الموجب في حقه أن كان قديما لزم قدم الفعل ، وقد سبق لزوم وجوب الحدوث لما سواه جل وعز وإن كان حادثا لزم أنصاف ذاته تعالى بالحوادث وقد سبق استحالتها عليه ، فهو سبحانه لا يتجدد له بفعل من الأفعال كمال ولا يتركه نقص ، بل هو الكامل بذاته وصفاته في أزله وفيها لا يزال ، وإنما الأفعال دلتنا نحن على

والأجل ( قوله أن ينتهي ) أي المكلف ( قوله إلى حد الاجزاء ) أي إلى الحد الذي هو الاجزاء ؛ أي بأن يسلب الاكتساب والاختيار بحيث يكون العبد مضطرا لأن هذا يخرج عن اللطف وهو قبيح عندهم لأنهم يحلون الاجزاء ويوجبون إقذار العبد المكلف كما ذكره المصنف بعد ( قوله وإزاحة ) أي اذهاب ، وقوله : عنه : أي المكلف ( قوله حتى إنه ) غاية لوجوب كمال عقل الخ ، وضيمر أنه وفاعل أحل يعود على الله ( قوله بذلك ) أي بكمال عقل الخ ( قوله لكأن لهم ) أي للعباد ( قوله خصومة له ) أي لله تعالى ويطلبونه بحقوقهم ( قوله عما يقوله الظالمون ) أي من وجوب شيء عليه ومخاصمة أحده له إذ لا يجب عليه شيء ولا حق لأحد عليه حتى أنه يخصمه بترك حقه ( قوله في القدر ) أي المقدر لأنهم يثبتون مخاصمة العبيد لله ومناعتهم له فيما قدره عليهم من عجز ونحوه ومطالبتهم إياه بحقوقهم فينسبون الظلم للمولى سبحانه في إزاله العمى مثلا بهذا الرجل ويقولون لهذا الرجل مخاصمة المولى في إزاله العمى ومطالبته بحقه والظاهر أن هذا الحديث من باب الاخبار بالمغيبات وبما هو آت فهو آية من آياته صلى الله عليه وسلم ويفهم من هذا أن وجه تلقيهم بالقدرية انبأهم المنازعة في القدر فنسوا إليه ( قوله لا بالاجباب ) أي العلة وكان المناسب إسقاط قوله : لا بالاجباب والطبيعة لأنه يؤهم أن الخصوم يقولون أنه فاعل بهما ، وليس كذلك إذ هم يوافقونا على القول بأنه سبحانه فاعل بالاختيار وأن الفاعل بالاختيار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك ( قوله برهان ذلك ) أي كونه فاعلا بالاختيار لا بالعلة والطبيعة ( قوله فلو وجب عليه فعل الخ ) فإذا كان أصران أحدهما صلاح أو أصلح تعذر فعل الآخر على زعمهم وتعين أنه يفعل الصلاح أو الأصلح ، وإذا تعين عليه ذلك لم يكن مختارا في فعله ( قوله إذ المختار الخ ) بيان للملازمة ( قوله ولأن الموجب الخ ) أي الذي أوجب عليه تعالى فعلا من الأفعال ( قوله لزم قدم الفعل ) أي لأن أثر الموجب القديم قديم . لكن قديقال قد ينشأ عن القديم حادث ( قوله وإن كان حادثا ) يعني وقتنا أنه قائم بذاته تعالى ( قوله فهو الخ ) أي وإذا علمت أنه لا يجب عليه فعل من الأفعال عملا بما ذكر من الأدلة فهو الخ ( قوله بل هو الكامل الخ ) راجع لمضمون قوله في المتن : لا يتطرق لذاته العملية من ذلك كمال ولا نقص وقوله : في أزله الخ راجع لمضمون قوله في المتن : كان الله ولا شيء معه الخ ( قوله وإنما الأفعال الخ )

معرفة وجوده وصفاته على حسب ماهو مقرر، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي والأفعال كلها خيرها وشرها الخ، وأيضاً لو وجب عليه صلاح العبد لما كلفه لما فيه من تعريضه للمعصية. فان قيل إنما كلفه ليتنبه. قلنا هو قادر أن يعطيه ذلك من غير عمل ولا تكليف، ولو وجب عليه الأصلح لما خلق الكافر الفقير لأن الأصلح له أن لا يخلق حتى لا يكون معذباً في الدنيا والآخرة وأيضاً الأصلح للعباد أن يخلقهم في الجنة فلا وجب عليه لما خلقهم في الدنيا. وبالجملة لو وجب عليه الأصلح لما وجدت محنة دنيوية ولا أخروية وما أحسن مناظرة وقعت بين الشيخ الأشعري والجبائي هي مسألة مراعاة الصلاح والأصلح، فقال الشيخ للجبائي ما تقول في ثلاثة أشخاص مات أحدهم قبل البلوغ والآخرون مات بعد البلوغ كافراً والآخرون مات بعده مؤمناً؟ فقال الجبائي أما الصغير ففي الجنة وأما الكافر الكبير ففي النار وأما الكبير المؤمن ففي الدرجات العليا، فقال له الشيخ ما بال الصغير قصر به عن درجة الكبير المؤمن؟ فقال له الجبائي: لأنه لم يعمل قدر عمله، فقال الشيخ من حجته على مذهبكم أن يقول يارب كان الأصلح في حق أن تكون أبقيتني حياً حتى أصل بالعمل الدرجة العليا، فقال الجبائي جوابه أن يقول الله تعالى له علمت أنك لو بقيت على سن التكليف لكفرت فتدخل في النار،

فتمرة الأفعال دلالتنا على وجوده الخ لا تحصيل كمال له تعالى فلا يتوقف وجوده ولا انصافه بشئ. من الكمالات على وجود الأفعال وإن كانت دالة عليه لأن الدليل لا يلزم انعكاسه، وعبرة الشارح تقتضي أن ثمرتها الدلالة على المعرفة وفيها تسمح فالأولى حذف لفظ المعرفة (قوله على حسب ماهو مقرر) أي في مقام الاستدلال على ذلك. وحاصله أن وجود الشئ بعد عدمه يستلزم موجوداً، والموجود لابد أن يكون حياً قادراً علماً إلى غير ذلك من الصفات التي يتوقف عليها الفعل (قوله وأيضاً الخ) هذا الدليل ناف لقول الخصوم بوجوب مراعاة الصلاح والأصلح، وأتى به وإن كان الدليل السابق شاملاً لهما بحسب عمومهما به، ولأجل ثبوت الدليل السابق لنتفهما وبطلان كون مراعاتهما واجبة عليه انكسب لفظة أيضاً (قوله لما فيه الخ) بيان للملازمة (قوله من تعريضه للمعصية) أي ولا صلاح فيها (قوله فان قيل الخ) وارد على الدليل (قوله أن يعطيه الخ) أي وذلك أصلح له (قوله ولو وجب الخ) عطف على قوله لو وجب عليه صلاح فهو من تمة الدليل أعني قوله وأيضاً الخ (قوله لأن الأصلح الخ) فيه أن عدم الخلق بالنظر للعذاب صلاح لا أصلح (قوله وأيضاً الخ) إن نظر للدنيا باعتبار ما فيها من الموموم والآلام كان خلقهم في الجنة صلاحاً لا أصلح (قوله وبالجملة) أي وأقول قولاً مجملًا قطعاً النظر عن ماسر من الأدلة المعطلة لمراعاة الصلاح والأصلح (قوله لوجب عليه الأصلح الخ) بيان للملازمة أن الأصلح لنا إنما هو عدم وقوع المحن والتألي باطل: أما في الدنيا فلمشاهدة المحن، وأما في الآخرة فلورود النصوص الدالة على وقوعها إن لم يكن من أهل النجاة (قوله والجبائي) أي أبي هاشم (قوله والآخرون مات بعد البلوغ كافراً الخ) قيد البالغ بالموت كافراً أو مؤمناً، ولم يقيد من مات قبل البلوغ بشئ. كأنه لكونه لا يحكم له بشئ. وفي ذلك نزاع (قوله أما الصغير ففي الجنة) أي في الدرجة السفلى منها بدليل ما بعده، وهذا خلاف ما في المواقف من أن هذا لا يثاب ولا يعاقب وهو الأنسب بالتحسين العقلي (قوله وأما الكافر الكبير الخ) فيه أن المقابل للصغير إنما هو الكبير لا الكافر

فالأصلح في حقك موتك صغيرا كما فعلت بك لسلامتك من الخلود في النار التي هي أعظم غنيمة فكيف وقد زدتك على ذلك مالا يكيف من نعيم الجنة ، فقال له الشيخ : فأذن يقوم الثالث الذي مات كبيرا كافرا بل وكل كافر من دركات لظى فيقول يارب كننا نرضى منك بأدنى من مرتبة هذا الصبي فما بالنالم تمنا صغارا قبل التكليف ، وقد علمت منا الكفر بسده كما فعلت بهذا الصبي فهبت الجبائي ولم يقدر أن يجيب بكامة ، فقال له الشيخ رضى الله تعالى عنه : وقف حمار الشيخ في العقبة ثم قال تعالى أن توزن أحكام ذى الجلال بميزان الاعتزال . وأما المنقول فقولہ تعالى - لا يسأل عما يفعل وهم يسألون - وقوله تعالى - ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة - ونحو ذلك مما هو كثير ( قوله : فأكرم سبعائه من شاء إلى آخره ) يشير إلى أن الأعمال ليست علة عقلية لاستحقاق ثواب ولا عقاب لما عرفت من وجوب استواء الأفعال كلها بالنسبة إليه تعالى ، وما أثبت عليه منها أو عوقب فهو بمحض فضله تعالى أو عذله ، وإنما الأفعال علامات مخلوقة لله تعالى

فكان المناسب أن يقول : وأما الكبير فالكافر في النار والمؤمن في المراتب العلى في الجنة فيجعل المقابل للصغير الكبير ويقسمه لمؤمن وكافر ( قوله فالأصلح ) الأولى فالأصلح ( قوله التي هي ) أى السلامة ( قوله بل وكل كافر ) لا محل لهذا الانتقال ، لأن المقصود هو ذلك وإن كان الفرض في واحد ( قوله فيقول ) الأولى فيقولون كما في بعض النسخ ( قوله فهبت الجبائي ) أى انقطعت حجته ولم يقدر أن يجيب بكامة ، وبهت يستعمل مينا للفاعل والمفعول مثل العين ( قوله وقف حمار الشيخ ) أى الجبائي ووقوف حماره كناية عن مجزئه كما يهجز الحمار في العقبة ، ويسمح أن تكون الإضافة من إضافة المشبه به للمشبه ( قوله ثم قال ) أى الشيخ ( قوله تعالى الخ ) أى نزه وزن أحكام ذى الجلال بميزان الاعتزال : أى قواعده كقولهم : يجب على الله فعل الصلاح والأصلح ، وأحكام ذى الجلال مثل قولهم : الرزق واجب عليه كمال العقل واجب عليه لأن ذلك صلاح ، فمعنى وزن تلك الأحكام بالقاعدة اثباتها بها بأن يقال : الرزق مثلا صلاح وكل صلاح واجب عليه ، فالرزق واجب عليه وهكذا ( قوله وأما المنقول ) عطف على أما المنقول ( قوله لا يسأل عما يفعل الخ ) هذا رد قول المعتزلة : لو لم يفعل المولى بعده ما هو أصلح له لكان له الخصومة معه ويطلبه بحقه ، فقولهم هذا باطل لأنه لا يسأل عما يفعل ( قوله ولو شاء ربك الخ ) فيه رد على المعتزلة في قولهم : إن الله لم يترك شيئا مما هو صلاح للعبد عاجلا وآجلا إلا فعله ، وأنه فعل بكل عبد الألفاظ التي يقدر عليها ، وليس في الوسع لطف بعم الناس جميعا : أى ليس له عنده لطف لو خلقه للناس لآمنوا جميعا ، وكأنهم لا يعدون هذا مجزا ، بل هذا مستحيل عندهم لاتعلق به القدرة ( قوله ونحو ذلك ) أى ما ذكر من الآيتين ، والحديث السابق : أعنى قوله صلى الله عليه وسلم « القدرة خصماء الله في القدر » ( قوله ليست الخ ) بل علامة شرعية عليهما ( قوله لما عرفت الخ ) أى وإذا كانت مستوية بالنسبة إليه ، فكيف يكون بعضها علة في الثواب وبعضها علة في العقاب كما قال الخصوم ؟ ( قوله من وجوب استواء الأفعال ) أى أفعال لعبد كلها بالنسبة إليه تعالى من حيث اسنادها له تعالى من غير واسطة ( قوله منها )



بين الشرع ما اختار سبحانه أن تدلّ عليه من غير أن يكون بينهما ربط عقلي وتسمية الثواب والعقاب جزاء لأنهما في صورة الجزاء لسبق ما يدلّ عليهما شرعا ، وقد ورد أنه سبحانه يخلق لفضلة النار قوما يعذبهم بها ولفضلة الجنة قوما ينعمهم بها من غير أن يسبق عمل للفرقيين . ( ص ) وكلا النوعين دالّ على سعة ملكه وانقياد جميع الممكنات لأرادته وعدم تعاصيها على باهر قدرته كلّ منها واقع على ما ينبغي من جويّه على وفق علمه وإرادته من غير أن يتجدّد له بذلك كمال أو نقص لا حالا ولا مآلا فالوجوب إذن والظلم عليه محالان إذ الوجوب يستدعي تعاصي بعض الممكنات والظلم يستدعي التصرف على خلاف ما ينبغي .

( ش ) مراده بكلا النوعين الثواب والعقاب : أى إذا نظر إلى الثواب وما احتوت عليه الجنة من دقائق النعم الخارقة للعوائد التي لم تخطر قط على بال

أى الأفعال ( قوله بين الشرع ) أى بها ( قوله ما اختار ) ما واقعة على الثواب والعقاب وضمير تدلّ الآتي للأفعال ، فالصلة جوت على غير من هي له ( قوله بينهما ) أى بين الفعل وما تدلّ عليه من ثواب أو عقاب ( قوله وتسمية الخ ) هذا جواب عن سؤال وارد على مضمون قوله وما أثبت عليه منها وعلى سنده . وحاصله كيف تقولون ان الثواب بمحض الفضل والعقاب بمحض العدل والأفعال علامة مخلوقة لله تعالى ، وقد جاء تسمية الثواب والعقاب جزاء ، والجزاء إنما يكون في مقابلة الأعمال ( قوله لسبق ما يدلّ عليهما ) أى لسبق ما يدلّ على الثواب والعقاب وهو الأعمال ، فالطاعة تدلّ على حصول الثواب لفاعليها ، والمعصية تدلّ على حصول العقاب لفاعليها ( قوله وقد ورد الخ ) ترشيح لقوله سابقا وما أثبت عليه من الأعمال أو عوقب الخ ( قوله يخلق الخ ) قد نوزع في الشق الأول والمعول عليه أن النار تنزوى ويضم بعضها لبعض فتصير بمثابة ، وأما الشق الثاني فهو ثابت بلا نزاع ( قوله لفضلة النار ) أى للبقعة الخالية منها ( قوله وكلا النوعين ) أى الثواب والعقاب ( قوله على سعة ملكه ) أى على ملكه الواسع أى على كثرة مملوكاته التي من جلتها الجنة وما فيها من أنواع النعيم والنار وما فيها من أنواع العذاب ( قوله وانقياد الخ ) أى ان الثواب والعقاب كل منهما يدلّ على انقياد جميع الممكنات ما وجد منها وما لم يوجد لقدرته تعالى وإرادته ، وذلك لأن الممكنات بعضها يثاب بدخول الجنة وبعضها يعاقب بدخول النار وبغير ذلك كالبهايم ، فدل ذلك على انقيادها لقدرته وإرادته ، ثم ان انقياد ما وجد من الممكنات لقدرته وإرادته ظاهر . وأما انقياد ما لم يوجد منها للقدرة والارادة فبطريق التماثل بين الممكنات ( قوله وعدم تعاصيها ) أى الممكنات ( قوله على باهر قدرته ) أى قدرته الباهرة : أى الغالبة ( قوله كل منها ) أى الممكنات ( قوله على ما ينبغي ) أى على الوجه الذي ينبغي وقوعه عليه ( قوله بذلك ) أى بما ذكر من الممكنات ( قوله كمال ) أى في ذاته وصفاته ( قوله لاحالا ) أى في الدنيا ولا مآلا : أى في الآخرة ، فاربّ جل جلاله كامل مطلقا ( قوله فالوجوب ) أى وجوب شيء من الممكنات عليه تعالى ( قوله إذ الوجوب الخ ) أى لأن وجوب الشيء يقتضى صعوبة معاناته وتعاصيه ( قوله وما احتوت الخ ) عطف تفسير أو من عطف الخاص اعتناء به ( قوله دقائق ) أى أنواع ( قوله الخارقة للعادة ) صفة للدقائق ( قوله قط ) أى فيما

وإلى مثلها من دقائق العذاب ، وما احتوت عليه جهنم من أنواع العذاب التي لا تكيف كل ذلك لا يوجب له سبحانه تجدد كمال لذاته ولا لصفة من صفاته حتى يجب عليه ذلك بل كل كمال يليق به فلم يزل متصفا به في الأزل وما لا يزال ولا يوجب له فعله أو تركه نقصا حتى يستحيل عليه ، وأما فائدتها بالنسبة إلينا فهي مستوية في دلالتها لنا على وجوده تعالى ووجود صفاته العلية وسعة جلاله وعظيم جلاله . بل لم يزدنا وقوع النوعين وخلقه تعالى الأضداد إلا قوة علم بعظيم اختياره وسعة ملكه وأنه ليس مجبورا على فعل من الأفعال .

( ص ) ومن هنا تعلم استحالة أن يكون فعله تعالى افترض لأنه لو كان له غرض في الفعل لأوجبه عليه ، وإلا لم يكن علة له فيكون مقهورا كيف وربك يخلق ما يشاء ويختار ، وأيضا فالفرض إما قديم فيلزم قدم الفعل ، وقد مرّ برهان حدوثه أو حادث فيفتقر إلى غرض ثم كذلك ويسلسل فيؤدى

مضى من الزمان والبال القلب ( قوله وإلى مثلها من دقائق العذاب ) ظاهر الأسلوب أنه عطف على قوله إلى الثواب ، والمناسب لذلك أن لو قال : وإلى مثله ، وفي إطلاق المثل على المغاير تجوز ( قوله جهنم ) أراد بهادار العذاب ( قوله كل ذلك الخ ) المناسب تجدد كل ذلك : أى ماذكر من أنواع النعم وأنواع العذاب لأنه لم يأت بجواب ذا ( قوله لا يوجب الخ ) أى وإنما يكون دالا على الكمال القائم بذاته تعالى وعلى سعة ملكه وإشهاد جميع الكائنات إليه ( قوله بل كل كمال الخ ) اضراب انتقالي ( قوله وأما فائدتها ) أى الدقائق ، والمناسب للسياق أن لو قال : وفائدتهما : أى النوعين من الثواب والعقاب ( قوله وسعة جلاله الخ ) مرجع الجلال في حقه تعالى للقهر والغلبة ومرجع الجلال إلى الانعام ( قوله بل لم يزدنا الخ ) اضراب انتقالي والكلام على حذف مضاف : أى لم يزدنا سبب وقوع النوعين اللذين هما الثواب والعقاب وسببهما هو الطاعة والمعصية ، وإنما قدر المضاف لأن ظاهر العبارة يقتضى وجود النوعين وتحقيقهما الآن مع أنه ليس كذلك ( قوله وخلقه تعالى الأضداد ) أى الأمور المتضادة ، وهذا عطف تفسير لوقوع سبب النوعين لأن الطاعات مضادة للمعاصي ( قوله وأنه ليس مجبورا ) فيه رد على المعتزلة الذين أوجبوا عليه مراعاة الصلاح والأصلح لأنه لو وجب عليه شيء كان مجبورا فلا يكون فاعلا بالاختيار وصدور الأمور المتضادة عنه يدل على أنه مختار لأنه لو كان فاعلا بالعلة أو الطبيعة لكان الصادر عنه شيئا واحدا ، لأن معاول العلة ومطبوع الطبيعة لا يختلف لأن تأثيرهما بالمناسبة ، والشئ الواحد لا يناسب الضدين ( قوله ومن هنا ) هو عدم وجوب شيء من الأفعال عليه تعالى : أى من أجل ذلك ( قوله لفرض ) هو الباعث على الفعل ( قوله لآله ) أى الله ( قوله لأوجه ) أى لاوجب الفرض الفعل ( قوله عليه ) أى الله ( قوله وإلا ) أى وإن لم يوجبه عليه ( قوله فيكون مقهورا الخ ) دليل للاستثناية المندوفة : أى لكن التالي باطل لأنه لو أوجب الفرض الفعل عليه لكان مقهورا كيف يكون مقهورا : أى لا يصح ذلك ، والحال أن ربك يخلق ما يشاء ويختار فلاستفهام انكارى والواو بعده للحال ( قوله فيلزم قدم الفعل ) لأن الفرض علة وشأن المعاول أن يقارن علته في الخارج وإن كانت علته متقدمة عليه تعقلا ( قوله وقد الخ ) الواو للحال ( قوله أو حادث الخ ) وجهه

إلى حوادث لا أول لها ، وقد مرّ برهان بطلانه ، وأيضا فالفرض إما مصلحة تعود إليه أو إلى فعله ، والأول محال لاستلزامه انصاف ذاته العلية بالحوادث ، والثاني محال لعدم وجوب صراغة الصلاح والأصلح ولأنه قادر على إيصال تلك المصلحة إلى العبد مثلا من غير واسطة ولأنه يلزم فيه تعليل الشيء بنفسه أو التسلسل لنقل الكلام إلى تلك المصلحة نفسها .

( ش ) يعني أنك إذا عرفت استواء الأفعال بالنسبة إليه تعالى وأنه مختار في جميعها لا يجب عليه منها شيء لزم أن لا يكون له تعالى غرض في شيء منها : أي لاعلة لشيء من الأفعال مشتملة على حكمة تبعته على إيجاد ذلك الفعل أو إعدامه بل هو جلّ وعلا مختار في كلا الأمرين ، واستدلّ في العقيدة على هذا المطلب بأوجه الأول . أنه لو كان له غرض في فعل من الأفعال لكان ذلك الفعل واجبا عليه لا يتأتى له تركه ، ويبان الملازمة أن معنى الفرض أن يشتمل الفعل على حكمة تبعته عقلا على إيجاده بحيث يلزم نفسه لو لم يفعل هذا معنى الفرض ،

أن الفرض إذا كان حادثا كان من جملة الأفعال فيفتقر إلى غرض ، ثم ننقل الكلام لهذا فان وقف على الفرض الأول لزم الدور وان لم يقف لزم التسلسل وهما باطلان ، وعلى هذا فالمراد بالتسلسل ما يشمل الدور وان كان قوله بعد فيؤدي إلخ يقتضي حمله على معناه الأخص ( قوله إلى حوادث ) أي إلى ثبوت حوادث ( قوله وقد مرّ بطلانه ) هذا سند للاستثنائية المطوية بالقائلة : لكن التالي باطل وهو إثبات حوادث لا أول لها فالواو تعليلية ، والمناسب بطلانها إذ الضمير عائد على حوادث ( قوله وأيضا إلخ ) وجه آخر لإبطال الفرض باعتبار ذاته ( قوله تعود إلخ ) أو مانع خلوّ تجوز الجمع ( قوله والأول ) أي كون الفرض مصلحة تعود إليه ( قوله بالحوادث ) هي المصلحة العائدة عليه ( قوله ولأنه يلزم إلخ ) هذا سند لإبطال كون فعله تعالى لمصلحة مطلقا سواء كانت عائدة على الخلق أو على الخالق ، ووجه لزوم ما ذكره أن الفرض إذا كان مصلحة فالمصلحة لا بد لها من مقتضى خلقها ، وذلك المقتضى ان كان نفسها لزم تعليل الشيء بنفسه وان كان شيئا آخر نقلنا الكلام لذلك الثاني ، فيلزم اما تعليل الشيء بنفسه أو التسلسل والضمير المنسوب بان والجرور يفي بآندان على الفرض الذي هو المصلحة ( قوله لنقل الكلام إلخ ) سند للآزم بحسب طرفيه : أعني تعليل الشيء بنفسه والتسلسل ( قوله وأنه مختار في جميعها ) عطف تفسير لاستواء الأفعال بالنسبة إليه فيكون مرجع الاستواء هو ما ذكره لكن لا يخفى أن ثبوت كونه تعالى مختارا لم يتقدم صراحة ، بل بحسب الاستلزام والذي تقدم صراحة نفى الوجوب ولذا اقتصر عليه في المن ( قوله مشتملة على حكمة ) الحكمة ما يحصل من ترتب الحكم على العلة من جلب مصلحة أو دفع مضرة ، وأما العلة فهي الأمر الباعث على الشيء مثلا العمد العدوان علة في القصاص والحياة الحاصلة من ترتب القصاص على القتل العمد العدوان حكمة ( قوله تبعته إلخ ) وأما مجرد الحكمة والمصلحة فلا تنكر فأفعال الله محكمة متقنة مشتملة على حكم ومصلح لا تخصي راجعة لمخلوقاته لكنها ليست أسبابا باعة على إعدامه ولا عللا مقتضية لفاعليته فلا تكون أغراضا له ولا عللا غائية لأفعاله حتى يلزم استكمالها بها ( قوله على هذا المطلب ) أي وهو نفى الفرض في أفعاله ( قوله لا يتأتى إلخ ) تأكيد للوجوب ( قوله أن يشتمل الفعل إلخ ) خبران فهو تفسير للفرض ومأمّر يقتضي أن الفرض هو العلة المشتملة

فيكون موجبا للفعل وإلا لم يكن غرضا له علة فيه ، فقولى وإلا لم يكن علة له بيان للضرورة . وأما قولى فيكون مقهورا فهو بيان للاستثنائية وهي قولنا : لكنه لا يكون الفعل واجبا عليه لما يلزم عليه من قهره وعدم اختياره إذ المختار هو الذى يتأتى منه الفعل والتارك والفرض أن هذا الفعل فيه غرض لا يتأتى تركه وقد علمت فيما سبق وجوب كونه جل وعلا مختارا فبطل إذن أن يكون فى فعل من أفعاله غرض يحمله على الفعل . قال تعالى - وربك يخلق ما يشاء ويختار - . الثانى أن الفرض إما أن يكون قديما فيجب قدم الفعل والا كان البارى جل وعلا ناقصا لغوات غرضه أو حادثا فيحتاج هذا الفرض الى فرض حادث إذ هو من جملة الأفعال الحادثة ، ويلزم التسلسل وحوادث لا أول لها ، وقدم الفعل باطل لما عرفت من برهان حدوث العالم والتسلسل ، وهو اثبات حوادث لا أول لها باطل ، وقد سبق برهانه . الثالث الفرض إما مصلحة فى الفعل تعود إليه تعالى أو مصلحة تعود إلى خلقه ، والأول باطل لأنه يوجب اتصاف ذاته بالحوادث ، وقد صرح بطلانه ويوجب أيضا أن يكون ناقصا فى ذاته ، وإنما تكمل بأفعاله ، والثانى باطل لما عرفت من عدم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح عليه تعالى ، ولأن غرض العبد إنما هو حصول لذة له أو دفع ألم والله سبحانه وتعالى قادر

على حكمة الباعثة على الفعل ، والتحقيق ما هنا من أن الفرض اشتغال الفعل على حكمة : أى الحكمة التى يشتمل عليها الفعل الباعثة على إيجاده ( قوله فيكون ) أى الفرض ( قوله وإلا الخ ) أى وإلا يكن موجبا للفعل لم يكن غرضا له : أى للفعل علة فيه فلفظ غرض ولفظ علة منصوبان ، والثانى بدل من الأول ( قوله بيان للاستثنائية ) هذا إخراج عن أسلوب المتن ، وإن كان مناسباً للصناعة ( قوله وقد علمت الخ ) مرتبط بقوله لما يلزم عليه الخ ( قوله قال تعالى الخ ) سند نقلي على بطلان الاستثنائية بعد العقلى ( قوله الثانى ) أى من الأوجه التى يستدل بها على بطلان الفرض ( قوله فيجب قدم الفعل ) أى لأن الفرض إذا كان قديما لزم قدم الفعل إذ هو معلول له ، والشأن اقتران المعلوم بعلة ( قوله لغوات غرضه ) المراد بالفرض هنا المبعوث عليه الذى هو الفعل لا الفرض بمعنى الباعث ( قوله إذ هو الخ ) توجيه للتفريع ، وقوله : حوادث لا أول لها تفسير للتسلسل ( قوله وقدم الفعل باطل ) أتى بهذا لتمام الاستدلال وهو استثنائية الدليل من جهة المعنى فكأنه قال : لكن الثانى يقسمه باطل ، أما بطلان القسم الأول وهو قدم الفعل فسنده ما أقاده بقوله : لما عرفت الخ ، وأما بطلان القسم الثانى وهو التسلسل فسنده ما أقاده بقوله : والتسلسل وهو اثبات الخ ( قوله وقد سبق برهانه ) أى برهان بطلان التسلسل وهو حوادث لا أول لها ( قوله الثالث ) أى من الأوجه التى استدل بها على استحالة الفرض ( قوله بالحوادث ) هى المصلحة العائدة عليه التى تجددت له بتجدد الأفعال ( قوله وإنما تكمل بأفعاله ) أى بسبب أفعاله : أى خلقها لأن المصلحة إنما تعود عليه إذا فعل ذلك الفعل ( قوله والثانى ) هو كون الفرض مصلحة تعود على خلقه ( قوله لما عرفت الخ ) وحينئذ فلا يجب عليه أن يفعل لأجل غرض يعود على الخلق ( قوله ولأن غرض العبد الخ ) أى ولأن الفرض الباعث للمولى على الفعل إذا كان مصلحة تعود على العبد فاما أن يكون

على إصال ذلك له بغير واسطة فعل ، وأيضا فنقل الكلام الى هذه المصلحة فنقول : ما الموجب خلقها ووجودها بواسطة الفعل ؟ فان قيل لذات كونها مصلحة لزم تعليل الشيء بنفسه لأنها صارت غرض نفسها ، وان قيل لغرض زائد عليها نقلنا الكلام الى ذلك الغرض ولزم التسلسل وكما عرفت وجوب نفي الغرض في أفعاله تعالى كذلك يجب في أحكامه وما يذكروه فقهاء أهل السنة من علل الأحكام إنما هو بالجعل الشرعي ورعيه تفضلا لا بالحكم العقلي وإيجابه الأحكام ولهذا اعترض على ابن الحاجب قوله في أصوله في باب القياس عند ما تعرض لذكر شروط العلة : ومنها أن تكون بمعنى الباعث

حصول لفظة أو دفع ألم والمولى قادر على إصال ذلك للعبد من غير واسطة الفعل ، وحينئذ فلا وجه تخلقه الفعل لأن الممكنات كلها مستندة إليه ابتداء من غير أن يكون بعضها أولى من بعض ( قوله على إصال ذلك ) أى ما ذكر من اللذة والألم وهما يرجعان للبدن بخلاف السرور والهم فيرجعان للقلب ( قوله تنقل الكلام إلى هذه المصلحة ) أى التى جرى الكلام على تقسيمها باعتبار عودها إلى تعالى وباعتبار عودها إلى الخلق ( قوله ووجودها ) عطف ( قوله بواسطة الفعل ) أى بواسطة وجود الفعل الذى حلت على وجوده كحفظ العين من الأذى الموجود بواسطة خالق الجنين ( قوله لذات ) أى نفس ، والمناسب إسقاط اللام ( قوله وإن قيل الخ ) المناسب إسقاط لام الجر من قوله لغرض : أى وإن قيل الموجب لوجودها بواسطة الفعل لغرض زائد عليها : أى خارج عن ذات المصلحة نقلنا الكلام الى ذلك الغرض ولزم التسلسل والتسلسل باطل فما أدى إليه من كون الموجب لوجود المصلحة بواسطة الفعل غرضا خارجا عنها باطل وإذا بطل ككون الموجب لوجود المصلحة بواسطة الفعل ذاتها أو غرضا خارجا عنها بطل القول بوجوب الغرض مطلقا سواء كان مصلحة عائدة على الله أو على الخلق وهو المطلوب ( قوله وكما عرفت الخ ) شروع في إبطال الغرض بالنسبة للأحكام وأشار بالتنظير الى أن ما استدلل به على بطلان الغرض في الأفعال يستدل به على بطلان الغرض في الأحكام ( قوله وما يذكروه الخ ) جواب عن سؤال نشأ من قوله كذلك يجب في أحكامه ، وتقريره أن يقال كيف تنتفي الأغراض في الأحكام وأساليب الفقهاء جارية عليه ؟ فأجاب عنه بقوله وما يذكروه الخ ( قوله بالجعل الشرعي ) أى بسبب أن الشارع جعلها علامة على الأحكام ( قوله ورعيه ) عطف تفسير للجعل الشرعي ، والضمير عائد على الشرع المفهوم من الشرعي ( قوله تفضلا ) لم يقل حكمة للأئمة التفضل للجعل ( قوله وإيجابه الأحكام ) عطف على الحكم العقلي عطف تفسير والضمير عائد على العقل المفهوم من العقلي : أى ولا بسبب إيجاب العقل الأحكام لهذه العلة خلافا لفقهاء المعتزلة فإن تعليل الأحكام عندهم بسبب إيجاب العقل الأحكام لوجود تلك العلة الموجبة لها ( قوله ولهذا الخ ) الإشارة راجعة لمضمون : قوله وما يذكروه الخ : أى ولأجل كون المراد من علل الأحكام التى يذكرها الفقهاء ما جعله الشارع علامة على الحكم لا ما كان موجبا للأحكام عقلا ( قوله اعترض على ابن الحاجب الخ ) أصل الكلام للامدى وابن الحاجب تبعه ( قوله قوله ) أى مقوله ، ومقوله المعترض هو قوله : ومنها أن تكون بمعنى الباعث ، ووجه الاعتراض أن المتبادر من قوله الباعث الباعث لله على الحكم وهذا يقتضى أن أحكام الله معلة وأن العقل يوجب

وتؤول بأن مراده الباعث المكلف على الامتثال لا الباعث له تعالى على الحكم ، والحق أنها مع ذلك عبارة موهمة ، فيجب تجنبها ، وكذا ما يوجد في الكتاب والسنة من أفعال الله تعالى موهمة للتعليل بالأغراض كقوله تعالى - وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون - فانه يجب تأويله فتجعل الام في قوله تعالى : ليعبدون لام الصيرورة مثلها في قوله تعالى - فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا - أو هو من الاستعارة التبعية على ما نقرر في فن البيان .

( ص ) قالوا إذا لم يكن غرض فالفعل سفه . قلنا السفه عرفا ما فعل مع الجهل بالعواقب أو

ترجيح الذات الحاضرة

الاحكام لاجلها وهذا مذهب الاعتزال ( قوله وتؤول الخ ) والمؤول له نقي الدين السبكي والد مؤلف جمع الجوامع ( قوله والحق الخ ) من كلام الشارح ( قوله أنها ) الضمير عائد على القول وأنته مراعاة للخبر ( قوله مع ذلك ) أى مع كونها مؤولة ( قوله وكذا الخ ) أى لابد من تأويله فهو تشبيه بما تقدم في صدر الكلام بقرينة ما بعده ( قوله من أفعال الله ) أى من ذكر أفعال الله ، وقوله : موهما حال من الذكر المتقدر ( قوله فانه يجب تأويله ) يدل من كذا فهو خبر وقرنه بالفاء لما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط ( قوله فتجعل الخ ) أى فان أردت تأويل الآية فتجعل الخ ، وحيثذا فالعنى خلقت الجن والانس فصار مآل أمرهما الى الأمر بالعبادة لالى الإهمال ، وقد يقال لام الصيرورة إنما تستعمل عند الجهل بالعواقب ، وذلك بأن يقصد الفاعل بفعله أمرا فيقع خلافه لجهله بعاقبة الفعل وما يصير إليه ، وهذا يستحيل عليه تعالى ، وحيثذا فالآية ليست من مواضع لام الصيرورة ( قوله مثلها الخ ) فانهم التقطوه للتبني والمحبة ثم صارت عاقبته إلى العداوة والحزن ( قوله أو هو من الاستعارة التبعية ) وصورتها في الحرف أن تعتبر الاستعارة أولا في متعلق معنى الحرف ، ثم تتبعها الاستعارة في الحرف . وبيانه في الآية أن أصل لام التعليل أن تدخل على الفرض في الشيء والباعث عليه : أعنى علته الغائية ، فهى متقدمة ذهنا لأنها باعثة عليه متأخرة عنه خارجا إذ تترتب عليه ، والترتيب في الكلام بواسطة اللام ، والعبادة ليست علة للخلق إذ لا باعث له تعالى على شيء ، فنقول اللام للاستعارة التبعية بأن شبه ترتب مطلق الأمر بالعبادة على مطلق الخلق بترتب علة الشيء الغائية عليه : كترتب السكنى على البناء واستعير اسم المشبه به للمشبه فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعنا اللام الموضوعية لترتب العلة الجزئية على المعلول الجزئى لترتب الأمر بعبادة الجن والانس على خلقهم استعارة تبعية لجرىان الاستعارة أولا في العلية والفرضية الذى هو متعلق اللام وتبعيتها الاستعارة في اللام ، وكذا يقال في قوله تعالى - فالتقطه آل فرعون - الآية : أى أنه شبه ترتب العداوة والحزن المطلقين على مطلق الالتقاط بترتب مطلق علة غائية على معلولها ، واستعير اسم المشبه به للمشبه فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت اللام الموضوعية لترتب العلة الجزئية على معلولها الجزئى لترتب العداوة والحزن الجزئيين على الالتقاط الجزئى ( قوله قالوا الخ ) شروع في ذكر ما للخصوم من السند على دعواهم من ثبوت الفرض له تعالى ( قوله سفه ) أى ممن صدر منه ( قوله إذا لم يكن غرض ) أى باعث يحمل الفاعل على الفعل ( قوله ما فعل الخ ) أى والجهل بالعواقب محال على الله لأن أفعاله جارية على وفق علمه ، وحيثذا فلا يتأتى السفه في فعله إذا كان لغير غرض ( قوله أو ترجيح ) بالجر

حتى يفعل السفيه ما فيه ضرره أو حتفه ، وهو لا يشعر ، وأين هذا من فعل المتعالى عن تجدد كمال أو نقصان الذى لا يعزب عن علمه شيء على الإطلاق فى سر وعلان .

( ش ) هذه شبهة من جهة المعتزلة القائلين بثبوت الأغراض الموجبة للأفعال والأحكام وتقريرها أن قالوا لو كان الفعل أو الحكم واقعا بغير غرض للزم السفه أو العبث من صدره منه لكنه تعالى حكيم يستحيل عليه العبث والسفه فيستحيل إذن أن يفعل أو يحكم لا لفرض . والجواب منع الملازمة ، وذلك أن السفه فى العرف عبارة عن الجهل بالمصالح وخفة العقل حتى أن السفيه يفعل ما يضر به أو يهلكه حالا أو مآلا

عطف على الجهل : أى أو ما فعل مع ترجيح الخ : أى أو ما فعل مع العلم بالعواقب لكن منع ترجيح اللذة الحاضرة على العقوبة المستقبلية ، ويحتمل أنه عطف على ما فصل فهو بالرفع على الخبرية ( قوله حتى الخ ) راجع للطرفين ( قوله أو حتفه ) أى هلاكه حالا أو مآلا ( قوله وهو الخ ) أى والحال أنه لا يشعر بأن فى هذا ضرره أو حتفه ، وأراد بعدم الشعور ما يشمل عدم الشعور حقيقة كما فى الطرف الأول أو حكما كما فى الثانى ، فإن من يزنى مثلا مع علمه بعاقبة الأمر لا يشعر حكما لتزويله منزلة الجاهل بالعواقب ( قوله وأين هذا ) أى السفه بطريقه والاستفهام إنكارى : أى وليس فعل المولى من هذا القليل ، وقوله : المتعالى الخ باعتبار قوله : أو نقصان مناسب لقوله أو ترجيح اللذة الحاضرة فهو راجع له ، وقوله : الذى لا يعزب الخ مناسب لقوله مع الجهل بالعواقب فهو راجع له ، ففيه لف ونشر مشوش ( قوله على الإطلاق ) أى حالا أو مآلا جليلا أو حقيرا فى سر أو إعلان ، فقوله فى سر أو إعلان من جملة الإطلاق ، والسر بمعنى الاسرار ، والإعلان بمعنى الاظهار ، وأنت خير بأنه إذا كان لا يغيب عنه شيء خفى بالنسبة إلينا ، فمن باب أولى ما كان ظاهرا لنا فلا حاجة لقوله وإعلان إلا أن يقال صرح به لأجل السجع ( قوله الموجبة للأفعال ) أى التى يحكم العقل بوجود الأفعال أو الأحكام لأجلها ( قوله والأحكام ) زاد الشارح ذلك إشارة إلى أن حجبتهم جارية فى كل من الأفعال والأحكام وأن خلافهم جارى فى كل منهما ، ومن هذا تعلم أن فى كلام المتن قصورا أعني ذكره للأحكام ( قوله واقعا بغير غرض ) الوصف بالوقوع يقتضى الحنوث وهو ظاهر بالنسبة للفعل لا بالنسبة للحكم لأنه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين فهو قديم لا يقبل الوقوع إلا أن يقال إن تعلق الخطاب بأفعال المكلفين تعلقا تنجيذا معتبرا على أنه جزء من مفهوم الحكم ، وحينئذ فيكون الحكم حادثا ، أو يقال إن وقوع الحكم باعتبار توجهه إلى المكلف بناء على أن التعلق ليس جزءا من مفهوم الحكم وأنه قديم ( قوله أو العبث ) لم يذكره فى المتن إلا أن يقال أدخله فى السفه بأن أراد به ما يشمل العبث ( قوله لكنه تعالى حكيم الخ ) أى لكن التالى باطل لأنه تعالى حكيم الخ ، فقد طوى الاستثنائية وأدخل لكن على سندها ( قوله وذلك الخ ) الإشارة راجعة لمنع الملازمة على حذف مضاف : أى وسند ذلك المنع أن الخ ثم أنه فى المتن جعل السفه ما فعل مع الجهل بالمصالح ، وهنا جعله نفس الجهل بالمصالح ، ووجهه أنه لما جرى فى المتن على أن تالى الشرطية كون الفعل سفها ناسبه أن يتكلم عليه من حيث أنه فعل الشخص وهنا تكلم عليه من حيث ذاته ( قوله وخفة العقل ) عطف على الجهل فالسفه يطلق

وهو لا يشعر أو يشعر لكنه لجهله وخفة عقله يرجح المرجوح من قضاء لذة حالته لابقاء لها مثلا على عقوبات عظيمة دائمة ، وأما العبث فيطلق في العرف على فعل الشيء مع الذهول أو عدم القصد ، وهذا كله لازوم بينه وبين نفي الغرض . لأننا نقول انه تعالى لاغرض له في الفعل مع أن أفعاله كلها جارية على وفق علمه وإرادته لا يلحقه ضرر من قبلها ولا يتجدد له كمال بفعلها بل هو الغنى في ذاته وصفاته أزلا وأبدا فيما لا يزال ثم الحكمة المنسوبة إليه تعالى عبارة عن علمه بالأشياء وقدرته على إحكامها وانقائها فهي تقتضي العلم والقدرة وهما واجبتان له تعالى لأفعل الشيء لغرض كما زعمت المعتزلة ، وإذا فهمت هذا في أفعاله فافهم مثله في أحكامه فانها أيضا جارية على وفق علمه لا يتطرق له من قبلها نقص كيفما وجهها على عبيده ، وإن فسرت المعتزلة السفة والعبث بنفي الغرض سلمنا الملازمة ومنعنا الاستثنائية وقصارى الأمر أما نمنع

على أمرين ( قوله لا يشعر ) أى بالضرر أو الإهلاك ( قوله وخفة عقله ) عطف تفسير ( قوله من قضاء لذة ) أى تحصيلها ( قوله لابقاء لها ) وصف للذة الحالية ، وقال مثلا لأنه بين ترجيح المرجوح بصورة من صورهِ ( قوله على عقوبة عظيمة دائمة ) أى مثلا وإلا فمثل ذلك العقوبة غير العظيمة أو غير الدائمة ( قوله في العرف ) وأما في اللغة فهو اللعب أو الخلط ( قوله على فعل الشيء الخ ) كالناكت في الأرض والحرك لشيء يسده أو للحجته ذاهلا عن ما يفعل ( قوله أو عدم القصد ) عطف تفسير : أى وعدم القصد المعتبر فلا ينافى أن أصل القصد ثابت ، فاندفع ما يقال إن الذهول عن الشيء يقتضى عدم فعله إذ متى ما فعله كان غير ذاهل عنه ، فامعنى قول شارح فعل الشيء مع الذهول عنه ( قوله وهذا كله الخ ) الإشارة راجعة لما ذكر من معنى العبث ، ومعنى السفة في العرف ، وقوله : لأننا نقول : أى في بيان عدم اللزوم بينهما فهو سند لما ادعاه من نفي اللزوم بينهما ( قوله مع أن أفعاله الخ ) أى وحينئذ فيكون الجهل بعواقب الأمور منفيًا فلا يكون فعله سفها ، وقوله : وإرادته : أى وحينئذ فيكون عدم قصد الفعل منفيًا فلا يكون فعله عبثا ، وقوله : لا يلحقه ضرر من قبلها في مقابلة قوله : سابقا حتى أن السفة ليفعل ما يضربه . وأما قوله : ولا يتجدد له كمال فهو خارج عن المقام ( قوله ثم الحكمة الخ ) راجع لقوله : لكنه حكيم الخ ( قوله عبارة الخ ) أى لا أنها عبارة عن الغرض كما قالوا ( قوله فهي ) أى الحكمة ، وقوله : تقتضى : أى تستلزم ، وفيه أن هذا التفرع غير صحيح ، لأن الحكمة عين القدرة والإرادة إلا أن يراعى في اللزوم كل واحد على حدته ، فهو من لزوم الكل لأجزائه ( قوله لأفعل الشيء ) بالجزم عطف على علمه ، وكان الأولى أن يقول : لاغرض الشيء لأن الحكمة عندهم هي الغرض الباعث ، فمعنى كونه حكما أنه لا يفعل إلا لغرض ( قوله هذا ) أى كون الأفعال جارية على وفق علمه الخ ( قوله فانها أيضا الخ ) جريئتها على وفق العلم باعتبار تعاقبها بالمكلفين وإلا فالأحكام وهي الخطابات قديمة ( قوله من قبلها ) أى من جهتها : أى الأحكام ( قوله كيفما ) أى في أى حالة ( قوله ومنعنا الاستثنائية ) أى من جهة المعنى لأننا نقول بنفي الغرض ، فنقولهم لكن التالى باطل ممنوع لأن السفة والعبث عبارة عن نفي الغرض ، وهذا غير باطل إذ السفة والعبث على الله بهذا المعنى غير مستحيل . نعم يمنع إطلاقهما عليه تعالى لأنهما لفظان موهمان المحال ولم يرد بهما



على هذا التقرير إطلاق هذين اللفظين بالنسبة إليه تعالى لايهامهما معنى يستحيل في حقه تعالى وهو ما ذكرنا أنهما يدلان عليه عرفا لما ذكرناه من دلالتهما على نفى الفرض .

( ص ١ ) وإذا عرفت بما ذكر عدم رجحان بعض الأفعال على بعض بالنسبة إليه تعالى عرفت جهالة من تسوّر على الغيب ، ورأى أن العقل يتوصل وحده دون شرع إلى إدراك الحسن والقيح عنده جل وعلا ، على أنه لو سلم لهم ذلك جدلا لم يحزم العقل بشيء من ذلك لتعارض أوجه من النظر في ذلك متضادة ، فانا لم نعرف وجوب الإيمان ولا تحريم الكفران إلا بعد مجيء الشرع .

( ش ) لما حقق أن مذهب أهل السنة أن الأفعال كلها مستندة إلى الله تعالى ابتداء

صالح ، وإلى هذا أشار بقوله : وقصارى الأمر الخ ( قوله على هذا التقرير ) أي الذي جرى عليه المعتزلة المشاره بقوله : وإن فسرا الخ ( قوله هذين اللفظين ) أي السفه والعبث ( قوله بما ذكر ) أي من أن الأفعال كلها مخلوقة لله من غير غرض يبعثه على خلقها ( قوله عدم رجحان بعضها ) أي الأفعال على بعض بالنسبة إليه لأنه إذا كانت الأفعال كلها مستندة إليه من غير واسطة كانت كلها مستوية بالنسبة إليه ، وليس بعضها حسنا وبعضها قبيحا بالنظر لذاته أو صفته ، وحينئذ فلا مجال للعقل في إدراك حكم شرعي لها ( قوله من تسوّر الخ ) التسوّر في الأصل الاتيان من أعلى السور لأجل الاطلاع على ما في داخله ، والمراد به هنا التجاسر ومصدوق من : المعتزلة ، والمراد بالغيب الأمر المغيّب عنا وهو ما عنده تعالى ( قوله ويرأى الخ ) تفسير للتسوّر ، والمراد بالرأى الاعتقاد ( قوله يتوصل الخ ) لكن تارة يدرك ذلك بدون نظر كما في حسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وتارة يدرك ذلك بواسطة نظر كما في حسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع ، ويجعلون الشرع في ذلك كله مؤكدا للعقل وبقى قسم يتوقف فيه العقل ولا يدركه بنفسه بل بواسطة الشرع لحقائه عليه كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وكلام المصنف لا يشمل هذا القسم . واعلم أن الحسن والقبح للشيء بمعنى ملائمة الطبع ومنافرته كحسن الحلو وقبح المر ، وبمعنى صفة الكمال والنقص : كحسن العلم وقبح الجهل لا نزاع فيه بيننا وبين المعتزلة ، بل يحكم العقل بذلك باتفاق منا ومنهم ، والنزاع بيننا وبينهم فيما معنى ترتب الثواب والعقاب آجلا والمدح والظم عاجلا : كحسن الطاعة وقبح المعصية ، فهو عندنا لا يعلم إلا من الشرع وعندهم يدرك بالعقل لما في الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه عند الله ( قوله دون شرع الخ ) تفسير لقوله وحده ( قوله إلى إدراك الحسن والقبح ) أي في الأفعال المكتسبة ( قوله على أنه الخ ) الضمير للحال والشأن والاشارة راجعة لما رأى على حذف مضاف : أي مبنى مآرأه واعتقده من أن التحسين والتقيح عقليان ( قوله لم يحزم الخ ) أي وحيث كان العقل قد لا يحزم بحسن الشيء ولا يقيحه لتعارض أوجه النظر في ذلك فقد ظهر فساد مذهبهم من أن كل فعل اختياري يدرك العقل حسنه أو قبحه ( قوله في ذلك ) أي الحسن والقبح ( قوله فانا لم نعرف الخ ) تفريع على ما ظهر من فساد مذهبهم : أي فاذا ظهر لك فساد مذهبهم علمت أننا لانعرف الخ ، وجرى على خصوص الإيمان والكفر لانهما كالأصلين لما سواهما

من غير واسطة لا تأثير لغيره في شيء منها لزم أن الأفعال كلها مستوية لا يتصف بعضها بالحسن من حيث ذاته أو صفته ولا يتصف بعضها بالقبح من حيث ذاته أو صفته فلا مجال للعقل اذن في ادراك حكم شرعي لها اذ لا سبب له على ما عرفت فليس الحسن شرعا عند أهل الحق إلا ما قيل فيه افعاله ، وليس القبح شرعا إلا المقول فيه لاتفعاله وتخصيص كل واحد منهما بما اختص به من الأفعال لاعلة له . وقالت المعتزلة الأفعال الاختيارية حسنة وقبيحة من جهة العقل وزعموا أن منها ما يدركه العقل بالضرورة كحسن الصدق النافع والإيمان وقبح الكذب الضار والكفران ومنها ما يدركه العقل بالنظر كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع ، ومنها ما يقف عن ادراكه إلا بأبناء الشرع كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وقضوا أن الشارع في هذا النوع مخبر عن حال المحل لا أنه أنشأ فيه حكما قالوا كالحكيم الذي يخبر أن هذا العقار حار أو بارد ، ثم اختلفوا فذهب القدماء منهم إلى أن الأفعال حسنة وقبيحة لذاتها ، وقال قوم منهم هي حسنة وقبيحة لصفة لازمة كالصوم المشتمل على كسر الشهوة المقتضى عدم المفسدة وكالزنا المشتمل على اختلاط الأنساب المقتضى ترك تعاهد الأولاد ، وقال قوم منهم بالفرق بين القبيح فهو قبيح لصفته والحسن فهو حسن لذاته وحجتهم أن النوات كلها مستوية

من التكاليف ، فتلهما وجوب الصلاة وحمة الزنا . هذا والماسب للسياق اجراء التفريع على الحسن والقبح بأن يقول : فإذا لم يعرف حسن الإيمان وقبح الكفر إلا بعد مجيء الشرع لأن ذلك محل النزاع لاعلى الحكم الذي هو الوجوب والتحريم ، لكن سهل ذلك كون الحسن يستدعي الوجوب والقبح يستدعي التحريم ( قوله من غير واسطة ) تفسير لقوله ابتداء ( قوله أو صفته ) أى حقيقة أو وجودية أو اعتبارية لأجل أن يطابق المذاهب الآتية ( قوله افعاله ) أى على جهة الوجوب أو الندب ، وقوله : لاتفعاله : أى لكونه حراما أو مكروها أو خلاف الأولى وبقى واسطة وهي المباح ( قوله منهما ) أى افعاله ولاتفعاله ( قوله لاعلة له ) خبر عن تخصيص أى إن تخصيص افعاله بالصلوات الحسن والزكاة مثلا وتخصيص لاتفعاله بالزنا مثلا لاعلة له ( قوله الاختيارية ) أى التي من شأنها الاختيار ( قوله من جهة العقل ) بمعنى أن العقل وحده إذا خلى ونفسه يدرك حسنها أو قبحها لما يجده فيها من المصلحة أو المفسدة ، فالفعل الذي يجد فيه مصلحة يدرك حسنه عند الله ، وأنه يترتب عليه الثواب آجلا والملاح عاجلا ، والذي يجد فيه مفسدة يدرك قبحه ( قوله أن منها ) أى الأفعال ( قوله ما يدركه ) أى ما يدرك وصفه ( قوله ومنها ) أى الأفعال ( قوله ما يقف ) أى العقل ( قوله عن حال المحل ) أى عن وصف الموصوف ، والوصف كالحسن والقبح والموصوف هو الفعل ( قوله فيه ) أى في هذا النوع الأخير حكما : أى وصفا ( قوله العقار ) بفتح العين وتشديد القاف ككتان مفرد عقاير ، وهي أصول الأدوية ( قوله ثم اختلفوا الخ ) يشير إلى أن المعتزلة بعد اتفاقهم على أن الحسن والقبح عقليان لاشرعيان ، اختلفوا في سبب ذلك على مذاهب أربعة ( قوله لذاتها ) أى لا لمعنى آخر ، فالحسن والقبح وصفان ذاتيان لاعرضيان ( قوله لصفة لازمة ) فهي حسنة لما قام بها من حسن لازم وقبيحة لما قام بها من قبح لازم فهما عرضان لازمان وجوديان ، وفيه قيام المعنى بالمعنى لأن الفعل عرض ( قوله المقتضى ) وصف للاختلاط : أى المقتضى علم تمييزهم عن غيرهم ( قوله وحجتهم الخ )

والتمييز إنما هو بالصفات فلو قبح الفعل لذاته لزم قبح فعل الله تعالى ، وقال الجبائي وأتباعه :  
 الفعل يقبح أو يحسن بوجه واعتبار كضرب القيم يحسن أن كان لتأديب ويقبح أن كان لغيره  
 والرد على الجميع ماضى من كون الأفعال لا تأثير للعباد في شيء منها حتى يحسن عقلا طلبها منهم  
 أو النهى عنها ، وإنما مرجع الأحكام الشرعية إلى بيان كون تلك الأفعال أمانة على ما جعلت  
 عليه من ثواب أو عقاب أو عدمهما ، ولو اتصف الفعل بالحسن أو القبح لذاته أو لصفة لازمة لما  
 كاف الله الكافر بالإيمان والتالى باطل بالاجماع ، وبيان الملازمة أنه تعالى علم أن الكافر لا يؤمن  
 فتكليفه بالإيمان تكليف بمستحيل وهو قبيح عندهم ، وأيضا لو كان الفعل حسنا أو قبيحا  
 لذاته أو لصفة لازمة لما اختلف بأن يكون تارة حسنا وتارة قبيحا ولاجتمع النقيضان في قول  
 القائل لا كذب غدا صدق أو كذب والبعد في المسئلة طويل ، وقد بان الحق فيها فلا حاجة  
 إلى التطويل ( قوله : على أنه لو سلم لهم ذلك جدلا لم يحزم العقل بشيء لتعارض أوجه من  
 النظر في ذلك متضادة ) يعنى أنه لاختفاء في فساد مذهب المعتزلة

الظاهر أنه راجع للثالث ( قوله والتمييز إنما هو بالصفات ) أى فالزنا مثلاً حسن من حيث ذاته  
 وقبحه عارض له ( قوله فلو قبح الفعل ) أى لو قبح الفعل الكلى من حيث ذاته لقبح فعل الله  
 لأن فعل الله وهو الإيجاد من أفراد الفعل الكلى ( قوله والرد على الجميع ) ماضى مبتدأ وخبر  
 وفيه أن ماضى خبر الرد فاذن المصدر مؤول باسم الفاعل : أى والراد على جميع الفرق أو الكلام  
 على حذف حرف الجر : أى بما مضى ومراده بالجميع جميع الفرق المذكورة ممن يقول بالحسن  
 والقبح الذاتيين والوصفيين والاعتباريين ، وقوله : ماضى : أى فى صدر الشارح ( قوله حتى  
 يحسن الخ ) تفرع على المنفى ، فالعقل إنما يدرك حسن الفعل أو قبحه لو كان الفعل مخلوقاً للعباد  
 لكنه غير مخلوق له ( قوله وإنما مرجع الخ ) جواب عما يقال حيث كانت الأفعال لا تأثير للعباد  
 فى شيء منها فما وجه طلبها منهم ( قوله وإنما مرجع الأحكام الخ ) أى متعلق الأحكام الشرعية  
 وهى الأفعال ( قوله من ثواب الخ ) بيان لما فالمجوعول أمانة على الثواب منها فعل الواجب والمندوب  
 وترك المحرم والمجوعول أمانة على العقاب فعل المحرم والمجوعول أمانة على عدمهما كفعل المباح ( قوله  
 لما كاف الله الكافر بالإيمان ) أى ولا العاصى بترك المعاصى ولا بالطاعات ، حيث علم أن الطاعات  
 لا تنفع وأن المعاصى لا يتركها ( قوله تكليف بمستحيل ) أى استحالة عارضة لتعلق العلم بعدم  
 وقوعه ( قوله وهو قبيح عندهم ) أى والقبيح لا يقع منه تعالى ( قوله ولاجتمع النقيضان الخ )  
 عطف على قوله لما اختلف ، وأراد بالنقيضين المتنافيين ، وبيان اجتماعهما فى قوله : لا كذب  
 غدا أن ذلك الخبر إن طابق الواقع بأن كذب فى الغد كان حسناً اسدقه بالمطابقة وقبيحاً لاستلزامه  
 وقوع متعلقه الذى هو صدور الكذب عنه فى الغد وإن لم يطابق الواقع كان قبيحاً لكونه كذباً بهيم  
 المطابقة وحسناً لاستلزامه انتفاء متعلقه الذى هو الكذب القبيح ، ولهم أن يقولوا انه لا تناقض  
 لاختلاف الاعتبار ( قوله فى المسئلة ) أى مسئلة الحسن والقبح بمعنى ترب الثواب والعقاب والمباح  
 والذم ( قوله على أنه لو سلم لهم ذلك الخ ) قد تقدم أن مرجع اسم الإشارة مارؤى على حذف  
 مضاف : أى مبنى ذلك من التحسين والتقبيح الى آخر ما سبق ، وقضية قوله هنا يعنى الخ أن قوله

على أصول أهل الحق كما سبق ، وكذا أيضا يستبين فساد مذهبهم في أن العقل يدرك حكم الشرع في الأفعال ، وإن لم يبعث نبي على تقدير أن يسلم لهم جدلا أصل التحسين والتقيح عقلا لتضاد أوجه النظر بحيث يستبين بها فساد رأيهم في ذلك فانا لو نظرنا قبل مجيء الشرع في شكره تعالى على انعامه علينا لكان العقل يقتضي عند المعتزلة أن شكره تعالى واجب من إغدير أن يتوقف في ذلك على مجيء شرع لأن معرفته تعالى ومعرفة كونه منعما يدركهما العقل بدون شرع وكذا يدرك بدونه حسن شكر المنعم وقبح كفرانه فيدرك اذن وجوب الشكر ونحریم الكفران بدون شرع فيقال لهم هذا الشكر لو وجب قبل الشرع لكان له فائدة اذ مالا فائدة له ليس بحسن حتى يجب لكن ثبوت الفائدة قبل الشرع باطل لأن الفائدة فيه اما أن ترجع الى العبد الشاكر أو الى الرب المشكور وعودها الى العبد إما في العاجل أو في الآجل والأقسام كلها باطلة أما بطلان عودها الى العبد عاجلا فلائنه إنما يحصل في العاجل التعب فقط ، وأما بطلان عودها اليه آجلا لأن العقل لا يحال له قبل الشرع في شيء من أمور الآخرة اجاعا ، وأما بطلان رجوعها الى الرب تعالى فلتعالیه جل وعلا عن أن يتعطل له كمال بل هو الكامل بذاته وصفاته الاولية والغنى عن الخلق وأعمالهم فهذا الوجه من النظر العقلي يدفع وجوب الشكر ويعارض الوجه الذي أوجبه عندهم

بشيء ، وقوله : في ذلك كل منهما جار على الأحكام ، فيكون الكلام جاريا على مسألتين مسألة الحسن والقبح بمعنى ترتب المدح والذم عاجلا وترتب الثواب والعقاب آجلا ، هل العقل يدرك ذلك وحده إذا خلى ونفسه بدون الشرع أولا ؟ ، ومسألة هل العقل بدون شرع يدرك الأحكام الشرعية المتعلقة بالأفعال أولا ، ولا شك أن كلا من المسألتين وقع فيه النزاع بيننا وبين الخصوم إلا أن هذا خارج عن الظاهر من كلام المتن لعدم التعرض فيه لمسألة الأحكام (قوله على أصول أهل الحق) أى بالنظر لقواعد أهل الحق وهم أهل السنة (قوله كما سبق) أى من أن الأفعال كلها مستوية بالنسبة إليه تعالى من حيث إيجادها اختيارا لا لفرض ، وحينئذ فلا يعلم حسن الفعل ولا قبحه إلا من قول الشارع افعالوه أولا تفعلوه ، وكذلك لا يعلم حكمه من وجوب أو نذوب أو حرمة أو كراهة إلا منه (قوله حكم الشرع) أى الحكم الشرعى (قوله على تقدير الخ) متعلق بفساد (قوله لتضاد الخ) علة لاستبانة فساد مذهبهم ، وقوله : بحيث يستبين الخ لاحاجة له (قوله بحيث الخ) الباء للملابسة متعلقة بتضاد (قوله في ذلك) أى ذلك المذهب الذى ذهبوا اليه من ادراك العقل لأحكام الأفعال وإن لم يبعث نبي (قوله فيدرك اذن الخ) مترتب على ما قبله في المعنى وكذا في اللفظ ، لأن العقل إذا أدرك حسن الفعل أو قبحه أدرك حكمه المترتب عليه كذا يقولون (قوله لكان له) أى لذلك الشكر قبل الشرع (قوله باطل) أى فبطل المقدم وهو وجوب الشكر قبل الشرع فثبت تقيضه وهو عدم الوجوب قبل الشرع (قوله فيه) أى الشكر قبل الشرع (قوله والأقسام كلها) أى الثلاثة وهى عود الفائدة للرب المشكور وعودها للعبد في العاجل أو في الآجل (قوله اتعب) أى بالتكليف بذلك الشكر وهذا ليس بفائدة (قوله لأن العقل الخ)

وهو ادراك كونه تعالى منعما ، فان قالوا لانسلم أنه ليس في الشكر فائدة قبل الشرع بل فيه فائدة للعبد وهو الأمن من العقوبة التي يحتمل ثبوتها على تقدير الاعراض عن الشكر . قلنا وكذلك يحتمل أن يعاقب على فعل الشكر من وجهين . الأول أنه أتعب فيه الذات المملوكة لله تعالى وتصرف في ذلك بغير اذنه فصار كمن شكر ملكا أوصل له نعمة بأن يتعب عبيد الملك في أداء شكرها بغير اذنه فلا اشكال أنه قد تعرض بنفسه بشكر الملك على هذا الوجه للعقوبة الثاني أن من أعطاه ملك جواد في غاية الجود كسرة صغيرة من خبز الشعير مثلا وله من خزائن أنواع الأطعمة وأجناس الأموال مالا نهاية له ولا تنقص بما يعطى منها ، ثم صار ذلك الفقير المحتاج يذكر الملك ويثني عليه في المحافل على اعطاء تلك الكسرة من الشعير لاستحق العقوبة منه لاستهوائه بالملك واستغفاره قدره حين يمدحه بما لا بال له عنده ولا شك أن نعيم الدنيا والآخرة كلها بالنسبة الى عظيم قدرة الله تعالى وسعة ملكه وجلاله كلاً شيئاً ، فقد بان لك بهذا أن دخول العقل الى طلب أحكام الله تعالى في الأفعال بميزان التحسين والتقيح دخول بميزان مختل ينقلب به صاحبه - خاسئاً وهو حسير - فالحق وقف ذلك على الشرع

أى وحينئذ فكيف يدرك وجوب الشكر مع عدم علمه بفائدته ( قوله وهو ادراك الخ ) الضمير للوجه الأول الذى أوجب الشكر عندهم ، وكان عليه أن يقول : وهو إدراك كونه تعالى منعماً وإدراك حسن شكر المنعم وقبح كفرانه ( قوله فائدة للعبد ) أى عاجلاً ( قوله وهو الأمن ) أى في الحال من العقوبة التي يحتمل حصولها له في الآجل ( قوله قلنا ) أى على سبيل المعارضة ( قوله وكذلك يحتمل الخ ) أى وحينئذ فلا يحصل الأمن ( قوله أنه ) أى الشخص بمعنى الروح ( قوله أتعب فيه ) أى في فعل الشكر ( قوله الذات ) أى الجسم ( قوله في ذلك ) أى الذات المملوكة ( قوله إذنه ) أى الله المالك لها ( قوله بأن يتعب الخ ) هذا تصوير لشكر الملك أى كمن شكر ملكاً شكراً مصوراً باتعاب عبيده في أداء شكرها . والحاصل أنه إذا أتعب أعضاءه في الشكر كان شكره هذا بمنزلة قولك لعبيد ملك من غير إذنه قوموا واخدموا سيدكم بسبب انعامه علىّ ( قوله قد تعرض الخ ) أى قد عرض نفسه للعقوبة بسبب شكره للمنعم على هذا الوجه : أى من حيث إنه أتعب عبيده وأذاهم بغير اذنه ( قوله كسرة ) بكسر الكاف اسم للقطعة من الشيء المكسور ( قوله وله الخ ) حال ( قوله ولا تنقص ) أى تلك الخزائن ( قوله في المحافل ) أى المجالس جمع محفل ( قوله يذكر الملك ) أى بغير إذنه ( قوله لاستهوائه ) أى في المعنى وإن لم يقصد ذلك ( قوله الى عظيم الخ ) أى قدرته العظيمة وملكه الواسع ( قوله كلاً شيئاً ) أى وحينئذ فشكر المنعم قبل الشرع على نعمه بمثابة من شكر الملك على نعمة صغيرة بغير اذنه ( قوله بهذا ) أى الكلام المتقدم ( قوله أن دخول العقل ) أى توجهه ( قوله الى طلب الخ ) أى الى ادراكه لأحكام الله ( قوله في الأفعال ) أى المتعلقة بالأفعال ( قوله بميزان متعلق بدخول واضافته لما بعده يائية ، وقوله : دخول : أى توجه ( قوله مختل ) أى فاسد ( قوله خاسئاً ) أى ذليلاً ( قوله حسير ) أى منقطع ( قوله وقف ذلك ) أى وقف الأحكام على

واللجأ في معرفته إلى السمع فوجب البحث عن النبوة وتحقيق شروط الرسالة وهو الفصل الذي شرع فيه الآن .

( ص ) ( فصل ) ومن الجائزات ويجب الإيمان به بعث الرسل إلى العباد ليبلغوهم أمر الله سبحانه ونهيه وإباحته وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع لما عرفت أن العقل لا يدرك دون شرع طاعة ولا معصية ولا ما بينهما .  
( ش ) لما فرغ من الالهيات وما يتعلق بها شرع في النبويات وينحصر الكلام فيها في ثلاث مسائل . الأولى في معنى النبوة والنبي والرسالة والرسول . والثانية في حكم الرسالة .

الشرع بمعنى الشارع بمعنى أنها لا تعلم إلا منه وأن العقل لا يدركها وحده ( قوله واللجأ في معرفته ) أي معرفة ماذكر من الأحكام : أي والطريق في معرفة تلك الأحكام من الشارع السماع من الرسل ( قوله على النبوة ) أي الرسالة وعلى بمعنى عن كما في بعض النسخ ( قوله وهو ) أي البحث عن النبوة وما عطف عليه الفصل : أي مضمون الفصل الذي ألح فصح الاخبار .

## فصل

( قوله ومن الجائزات ألح ) شروع في النبوات والجار والمجرور خبر مقدم ، وقوله : بعث الرسل مبتدأ مؤخر والمصدر مضاف للفعل والفاعل هو الله ، وجلة ويجب الإيمان به : أي بوقوعه اعتراضية أو حالية ( قوله إلى العباد ) أي جنسهم من انس وجن وملاك على قول والبعث جنس من ذكر صادق بالبعث لجميعهم كما في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبالبعث لبعضهم كما في حق غيره ( قوله ليبلغوهم أمر الله ألح ) متعلق ببعث وهذا من فوائد الارسال والأمر شامل للواجب والمنسحب والنهي شامل للتحریم والكرهية وخلاف الأولى على القول به والإباحة قسم سادس على القول بخلاف الأولى وخامس على عدم القول به ( قوله وما يتعلق بذلك ) أي بما ذكر من أمر الله ونهيه وإباحته الذي هو خطاب التكليف وما في محل نصب عطف على أمر الله ( قوله من خطاب الوضع ) بيان لما ، وخطاب الوضع هو الكلام الهال على جعل الشيء شرطاً كالطهارة لصحة الصلاة أو سبباً كدخول الوقت لوجوب الصلاة أو مانعاً كالخض بالنسبة لصحة الصلاة والصوم ( قوله لما عرفت ) متعلق بمقدر : أي وانما بعثوا لتبليغهم الأحكام التكليفية وما يتعلق بها لما عرفت ألح فهو علة للمعلول مع علته ( قوله أن العقل لا يدرك ألح ) لما مر أنه لا يدرك حسن الفعل ولا قبحه حتى يدرك أنه طاعة أو معصية ( قوله طاعة ألح ) الطاعة مارتب عليه عاجلاً الممدح وآجلاً الثواب والمعصية مارتب عليه عاجلاً النعم وآجلاً العقاب وما بينهما هو ما لا يرتب عليه شيء من ذلك وهو فعل المباح والمكروه وخلاف الأولى ( قوله من الالهيات ) أي الأمور المتعلقة بالاله كالصفات الواجبة له وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه ( قوله وما يتعلق بها ) أي بالالهيات كبحاثة الأفعال والنظر وكضمون الفصل المفروغ منه : أعنى قوله وإذا عرفت بما ذكر عدم رجحان بعض الأفعال على بعض ألح ( قوله في النبويات ) جمع نبوى : أي الأمر المتعلق بالنبي وفي نسخة النبوات جمع نبوة ، والأولى أنسب بالالهيات ( قوله في حكم الرسالة ) أي وفي حكم

والثالثة فى اقامة الدليل على ثبوتها وما يتعلق بذلك . المسئلة الأولى : فى معنى النبوة والنبي لغة . لفظ النبوة فى اللغة على وجهين مهموز وغير مهموز ، فأما فى لغة من همز فهو مأخوذ من النبأ وهو الخبر ، ويحتمل أن يكون فعيل بمعنى مفعول : أى هو منبأ بالغيوب أو بمعنى فاعل أو مفعول : أى هو منبى بما أطلعه الله تعالى عليه ، ويصح ترك الهمزة فى هذين الوجهين تسهيلا ، وأما فى لغة من لم يهمز من أصله فهو مأخوذ من النبوة بفتح النون وهو ما ارتفع من الأرض يقال ذاب الشىء إذا ارتفع ، فالمعنى على هذا أن النبي صرتفع على طور البشر باختصاصه بالوحى وخطاب الله تعالى ، وليست النبوة صفة ذاتية للنبي كما صار اليه الكرامية ولا مكتسبة كما صار اليه الفلاسفة فاعلم يرون

النبوة ( قوله وما يتعلق بذلك ) أى بما ذكر من ثبوت الرسالة ، والذي يتعلق بما ذكرنا بقى النبوات من تصديق النبي فيما جاء به من الحشر والصراط والحوض والجنة والنار وتطائر الصحف ونحو ذلك ( قوله فى معنى النبوة والنبي ) أى والرسالة والرسول لأجل أن يطابق صدر الكلام ( قوله لفظ النبوة الخ ) الأولى لفظ النبي فى اللغة الخ ، لأن سياق الكلام بعد فيه لأنه هو الذى يقال فيه إنه مأخوذ من النبأ ، ويقال فيه فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ( قوله ويحتمل الخ ) الأولى حذف الواو ، وقوله : فهو منبأ بفتح الباء ، ويصح فيها التضعيف والتخفيف ( قوله أو بمعنى فاعل ) أى فهو منبى بالغيوب ، وقدم معنى مفعول على معنى فاعل لأنه مقدم عليه فى الواقع . ( قوله أو مفعول ) ظاهره أنه إذا كان مأخوذا من النبأ الذى هو مصدر الثلاثى يكون بمعنى مفعول أيضا وليس كذلك فكان الأولى أن يقول أو مأخوذ من الأنباء ، وحيفئذ فهو بمعنى مفعول بضم الميم وكسر العين اسم فاعل أو بمعنى مفعول بفتح العين اسم مفعول ( قوله أى هو منبى الخ ) هذا لا يظهر إلا إذا كان النبي رسولا ( قوله ترك الهمزة ) أى من نبى المهموز ( قوله فى هذين الوجهين ) أى كونه اسم فاعل أو اسم مفعول ( قوله تسهيلا ) أى لأجل التسهيل بقلب همزته ياء ، ويحتمل لأجل التسهيل بحذفها لأن التسهيل يطلق على كل منهما ( قوله فهو ) أى لفظ النبي أو لفظ نبوة ( قوله صرتفع على طور البشر ) هذا على أن لفظ نبى الغير المهموز اسم فاعل وفى نسخة صرفع بضم الميم وفتح الراء وعليها فيكون اسم مفعول ، والطور بمعنى الحد وبمعنى القدر وكلاهما صالح هنا ( قوله باختصاصه الباء سبية ، وقوله : بالوحى الباء داخله على المقصور عليه أو المقصور وكل صحیح ( قوله وخطاب الله تعالى ) اختصاص النبي بخطاب الله بالنظر للجملة لأن خطاب الله ليس لكل الأنبياء بل لبعضهم ( قوله وليست النبوة الخ ) لأن النبي من نوع البشر ويستحيل اختصاص بعض أفراد النوع بأسمى ذاتى كالناطقية للإنسان لاستواء أفراد النوع جميعا فى الحقيقة ولوازمها ( قوله الكرامية ) نسبة لمحمد بن كرام السجستانى بوزن حزام ومقتضى هذا كسر الكاف فى المنسوب وتخفيف الراء ( قوله ولا مكتسبة الخ ) قضية كلامه أن النبوة عندنا هى النبوة عندهم لأنه جعل قولهم خلافا وليس كذلك بل النبوة التى زعموا أنها مكتسبة بالرياضة هى صفاء صمارة القلب الى أن يتهاى لما لا يتهاى لأدراكه غيره ، ونحن نقول باكتساب هذا المعنى لكن لانسميه نبوة بل النبوة عندنا هى اختصاص الشخص بسجاع وحى من الله تعالى بواسطة ملك أو دونه ، ولا شك فى عدم اكتسابها بهذا المعنى ، وحيفئذ

التزكية والتخلية سقالا في مرآة النفس الى أن تنهى لما لا تنهى لادراكه غيرها ، وإنما مرجع النبوة الى اصطفاء الله تعالى عبدا من عبده بالوحي اليه ، فالنبوة عندنا هي اختصاص بسماح وحى من الله بواسطة ملك أو دونه ، فإن أمر بتبليغه فرسالة ، فالتخص بالآول والثاني رسول فقط وبالآول نبي ، فالرسول اذن أخص من النبي مطلقا فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا وقيل هما بمعنى ، وقيل بينهما عموم وخصوص بوجه فيجتمعان في الرسول من البشر ، وينفرد النبي فيمن أوحى اليه من البشر ولم يؤمر بالتبليغ وينفرد الرسول فيمن أوحى اليه من الملائكة وبعث الى غيره ، وقيل هما متباينان وأن الرسل هم أصحاب الكتب والشرائع ، والنبيون هم الذين يحكمون بالمنزل على غيرهم مع أنهم يوحى اليهم . المسئلة الثانية : في حكم الرسالة . مذهب أهل الحق أن الرسالة ممكنة بفضل مولانا جل وعلاهما ، وأوجبها المعتزلة عقلا على أصلهم في وجوب مراعاة الصلاح والأصلح ،

فاختلاف بيننا وبينهم لفظي راجع للتسمية ، فالنبي الذي قالوه لا نسميه بالنبوة ، ولذا لا نقول بالاكنتساب ، وهم لا يسمون ما قلنا بالنبوة ، فلذا لا يقولون بعدم الاكنتساب ( قوله التزكية ) أى تزكية النفس وتطهيرها من الصفات النعمية ( قوله والتخلية ) أى التزينة بالأوصاف الشريفة ( قوله سقالا ) على وزن كتاب : أى جلاء فالنفس كالمرآة المصدية والبعد عن الأوصاف الذميمة والتلبس بالأوصاف الشريفة يجليها ( قوله في مرآة النفس ) من إضافة المشبه به لمتشبه ( قوله والتلبس بالأوصاف الشريفة يجليها ) أى رجوعها عندنا ، وقوله : الى اصطفاء الله عبدا : أى اختياره عبدا وتخصيصه بالوحي اليه ( قوله فرسالة ) أى أيضا ( قوله بالآول ) أى بالطرف الأول وهو سماع الوحي من الله ، وقوله : والثاني : أى وبالطرف الثاني وهو الأمر بالتبليغ ( قوله فالرسول الخ ) انظر هذا التفريع مع ما فرع عليه ، فإن المفرع عليه الذي هو المختص بالآول والثاني الخ لا يقتضى نسبة بين الرسول والنبي ، بل الذي يقتضيه هو التباين ، فالمناسب أن لوجاء بالمفرع عليه في أسلوب يقتضى ما ذكره من التفريع كأن يقول فالمختص بالآول نبي وإن اخص بالآول والثاني فرسول أيضا ( قوله وقيل هما بمعنى ) هو انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه ( قوله بوجه ) أى لأنه لا يشترط في الرسول على هذا القول أن يكون من البشر لقوله تعالى - جاعل الملائكة رسلا - وإنما يشترط ذلك في النبي ( قوله فيجتمعان الخ ) أى فيجتمعان فيمن أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه من البشر ( قوله مع أنهم يوحى اليهم ) أى بأحكام يختصون بها في أنفسهم ، وانظر هذا القول مع أن سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم قد وصفه الله في التنزيل بالنبي والرسول ، وكذا قال في حق غيره - وكان رسولا نبيا - فالقول بالتباين يدافع ما في التنزيل من اجتماعهما ( قوله أن الرسالة ) أى التي هي تخصيص بعض البشر بسماح وحى وأمره بتبليغه للمخلق ( قوله ممكنة ) لأن ارسال الرسل وإن اشتمل على حكم ومصالح ، لكن تلك الحكم غير باعثة له تعالى على ذلك ، بل وجود الارسال وعلمه بالنسبة اليه تعالى سواء فلا يجب عليه رعاية تلك الحكم حتى يكون الارسال واجبا عليه ، وإنما تلك الحكم مرتبة على الارسال وغاية له ( قوله وأوجبها المعتزلة ) قالوا العقول وإن كانت تستقل بأدراك الأحكام من غير حاجة



ومنعتها البراهمة عقلا ، ولا يخفى فساد المذهبين إن حقق ما مضى من بطلان أصل التحسين والتقيح وصراعة أصل الصلاح والأصلح فلا حاجة لنا إلى التطويل بكثرة الحجج ، وقد اتضح الحق وصار نهارا ، وأما المسئلة الثالثة ، فنذكر ما يتعلق بها مع لفظ العقيدة ، وقولى ليلغفهم عن الله إلى آخره إشارة منه إلى بعض فوائد بعثة الرسل ، وخص هذه الفوائد لأنها مقصورة عليهم لا يمكن وصول العقل إليها بدونهم . وأما غيرها مما أوضحوه من الأحكام العقلية وأدلتها القطعية فقد يتوصل العقل بدونهم إلى شئ منها . لكن ظهرت الفائدة في هذا النوع وشبهه أنهم أرشدوا العقول إلى الحق فيه بدون كبير تعب ، وفطنوها إلى دقائق من الأنظار لم تكن تستغل بإدراكها وقطعوا معاذر الخلق من كل وجه ( قوله : وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع ) الإشارة راجعة

إلى الشرع لكن آراء الناس تختلف ، وهذا موجب للتنازع فكان الأصلح بهم أن يقيم الله لهم خليفة في الأرض مؤيدا بمجوزات يعلم بها أنه من عند رب العالمين لينقاد إليه الكل ويسمعوا ويطيعوا ، فيؤلف بين الناس ويوقفهم على ميزان العدل والانصاف ، فيستقيم التعامل والتحاكم وينقطع التحامل والتظالم ، وإذا كان هذا هو الأصلح في حقهم وجب على الله بناء على رأيهم من وجوب الصلاح والأصلح عليه لعباده ( قوله ومنعتها البراهمة ) هم جماعة من الهند ينتسبون لرجل يقال له برهم كان في الأصل مجوسيا ، ثم انتقل للقول بهذه الطريقة ، وهي امتناع بعثة الرسل عقلا واحاثها ويكذبون جميع الرسل ، وشبهتهم أن العقل يكفي عن البعثة ، لأن ما حسنه العقل خفسن وما قبحه فقبسح ومالم يحكم فيه بحسن ولا قبح يفعل عند الحاجة إليه وحينئذ فارسل الرسل عبث وهو على الله محال ( قوله إن حقق الخ ) تحقيق بطلان أصل التحسين والتقيح يقتضى فساد مذهب البراهمة وتحقيق بطلان صراعة الصلاح والأصلح يقتضى فساد مذهب المعتزلة ( قوله وأما المسئلة الثالثة ) هى اقامة الدليل على ثبوت الرسالة ( قوله ما يتعلق بها ) أى الكلام الذى يتعلق بشأنها الشامل لها ولما يتعلق بهامن باقى النبوات ( قوله مع لفظ العقيدة ) يعنى قوله الآتى وتفضل سبحانه الخ ( قوله عن الله ) كذا فى بعض النسخ والمطابق للفظ المثلث عن أمرالله ( قوله إشارة منه ) هذا تصریح منه لا إشارة ( قوله إلى بعض الخ ) وان كان فى المتن جرى على أن تبليغ الأحكام هو الفائدة فى بعث الرسل لابعضها والحق ما هنا ( قوله وخص الخ ) جواب عما يقال حيث كان لبعث الرسل فوائد فلائى شىء خص هذه الفائدة وهى التبليغ للأحكام التكليفية والوضعية بالفكر دون غيرها من الفوائد ( قوله عليهم ) أى على الرسل ( قوله من الأحكام العقلية ) هى الاعتقادية كشبوت القدرة والارادة لله ( قوله وأدلتها القطعية ) نحو - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا - وكان ربك بصيرا ، فعال لما يريد إلى غير ذلك ( قوله فقد يتوصل الخ ) ظاهره أن الأحكام الاعتقادية بعضها قد يتوصل إليه العقل وبعضها لا يتوصل إليه مع أن الأحكام العقلية التى تتوقف دلالة المهجزة عليها وكذلك التى لاتتوقف دلالتها عليها يدركها العقل ، فكان الأولى أن يقول فقد يتوصل العقل بدونهم إليها ( قوله فى هذا النوع ) أى ما أوضحوه من الأحكام العقلية ( قوله وشبهه ) كالأحكام الطبية والسياسية ( قوله أنهم الخ ) بدل من الفائدة ( قوله وقطعوا الخ ) فلا عذر للانسان فيما يتعلق بالاله ولا فيما يتعلق بالأحكام التكليفية أو

إلى الأمر والنهي والاباحة ، وخطاب الوضع هو الحكم على أمر بأنه سبب أو شرط أو مانع لتلك الأشياء المذكورة ، فالسبب حكم الشرع على دخول الوقت بأنه سبب لوجوب الصلاة والأمر بها وعدة المرأة بأنها سبب لنزع النكاح وانفقاد البيع بأنه سبب لاباحة التصرف في المبيع ( وقوله ولا ما بينهما ) وهو ما ليس بطاعة ولا معصية كاللباح وخطاب الوضع ، إذ كل ذلك لا يعرف إلا من قبل الشرع .

(ص) وتفضل سبحانه بتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم ، وهي فعل الله سبحانه الخارق للعادة المقارن لدعوى الرسالة متحدى به قبل وقوعه غير مكذب يصجز من يغني معارضته عن الاتيان بمثله .

(ش) المعجزة اسم فاعل مأخوذ من الأعجاز مصدر أعجز ، وهي لفظ أطلق على الآية الدالة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر إمام الحرمين أن في إطلاق لفظ المعجزة عليها توسعا من وجهين أحدهما : أن اللفظ يشعر بحقيقة المعجز

الطبية وغير ذلك ، فإن الرسالة مشتملة على ذلك ( قوله هو الحكم ) المراد به خطاب الله : أي كلامه السال على أن هذا الشيء سبب أو شرط أو مانع ( قوله لتلك الأشياء ) أي الأمر والنهي والاباحة والمجبرور تنازع فيه كل من السبب والشرط والممانع ( قوله دخول الوقت ) أي وقت الصلاة ( قوله وعدة المرأة ) عطف على دخول ، وكذا قوله بعد وانفقاد البيع ( قوله بأنها سبب الخ ) علة لتمثيل بالعدة وكذا يقال فيما بعده ( قوله كاللباح ) دخل بالكاف المكروه وخلاف الأولى ( قوله إذ كل ذلك الخ ) الإشارة راجعة للأطراف الثلاثة وهي الطاعة والمعصية وما بينهما وهو بيان لقول المصنف لما عرفت ، فكان المصنف قال لأن العقل لا يدرك دون شرع طاعة ولا معصية ولا ما بينهما لما عرفت من أن كل ذلك لا يعرف إلا من الشرع ( قوله وتفضل ) أي الله عليهم وعلينا حيث بين لنا طريق الاستدلال على ما كلفنا به من اعتقاد صدقهم ليثبت المستدل ، وأشار بقوله تفضل إلى أن خلق الله المعجزة ليس واجبا عليه ، بل هو إحسان منه ( قوله على صدقهم ) أي في دعواهم الرسالة وما أتوا به من الأحكام ( قوله متحدى ) أي مجسولا ذلك الخارق دليلا على الصدق حقيقة كأن يقول آية صدقي كذا أو حكما كأن يفهم منه مثل ذلك من غير تصريح ( قوله غير مكذب ) أي لمدعيه : أي لمدعي أنه آية صدقه ( قوله أطلق ) أي مجازا من إطلاق اسم الخاص على العام لأن الآية الدالة على صدق الرسول أعم من أن تكون معجزة أو غير معجزة لصدقها بالخارق الذي ليس مقارنا لدعوى الرسالة فمصدق المعجزة بعض مصدوق الآية الدالة على صدقه . واعلم أن المعجز في الأصل اسم مثبت المعجز ثم استعمل في مظهر المعجز ثم استعمل فيما هو سبب للمعجز ، وحينئذ فالتاء في معجزة للنقل من الوصفية للاسمية ( قوله على صدق النبي الخ ) هذا مناسب للقول بالترادف والأقصد أن لو عبر بالرسول إلا أن يقال أراد جنس النبي ( قوله عليها ) أي الآية الدالة على صدق الرسول ( قوله يشعر بحقيقة المعجز ) الإضافة للبيان ، ومعنى الأشعار بالمعجز الدلالة عليه فلفظ معجزة يدل على أنها أثبتت المعجز للمعارض لأن اللفظ إذا أطلق ينصرف لعناه الحقيقي ، ومعنى المعجز الحقيقي

ولا يصح ثبوت المعجز لأنه إن كانت الآية ليست من جنس مقدور البشر فلا يصح لفظ المعجز حقيقة عما ليس بمقدور وإن كانت من جنس مقدور البشر ، فالمعجز عندنا يقارن المعجوز عنه والمعارضة متفية فلا يصح ثبوت عجز متعلق بها فقد توسع ، وأطلق المعجز على انتفاء القدرة كما يتساع في الجهل ، ويطلق على انتفاء العلم ، الوجه الثاني في التوسع أن لفظ المعجزة يشعر بفاعل المعجز ، والله تعالى هو فاعل المعجز وأنه مسمى مافعل المعجز عنده معجزا مجازا . وأما قوله : وهي فعل الله سبحانه الخ ، فشرح هذا يستين ببيان ما احتز منه بكل قيد من تلك القيود ، وإلى الإشارة بقوله :

(ص) فاحتز بالأول من القديم ، فليس فعلا لله تعالى فلا يكون معجزة ، ودخل فيه الفعل الذي تعلقت القدرة الحادثة به كتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ، فهو معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون غيره إذ غيره إذا تلاه إنما يحكيه ،

المتبث للمعجز ( قوله ولا يصح ثبوت المعجز ) أى ولا يصح الجدل على المعنى الحقيقي بحيث تكون الآية مثبتة للمعارض ( قوله فلا يصح الخ ) أى لأن إطلاق اللفظ فرع عن إمكان معناه ( قوله يقارن المعجوز عنه ) هو هنا المعارضة : أى الاتيان بالمثل وهي متفية ، وحينئذ فلا يصح ثبوت عجز متعلق بها ( قوله وأطلق المعجز الخ ) من إطلاق اسم المازوم وإرادة اللازم فانتفاء القدرة على المعارضة لازم للمعجز عن المعارضة لأن المعجز عن المعارضة وصف وجودى يمنع منها فيفتنى معه القدرة عليها ( قوله في الجهل ) أى المركب وهو إدراك الشيء على خلاف ماهو عليه وقوله : ويطلق على انتفاء العلم : أى ويطلق مجازا مرسلا من إطلاق اسم المازوم وإرادة اللازم على الجهل البسيط الذى هو انتفاء العلم لأنه يلزم من ادراك الشيء على خلاف ماهو عليه عدم العلم بذلك الشيء هذا . وقيل الجهل اسم للقدر المشترك وهو انتفاء العلم بالمقصود ، وقيل إنه مشترك بين الأسرين وهو المشهور والشارح جرى على أنه حقيقة فى المركب مجاز فى البسيط لأنه قال كما يتساع الخ ( قوله فى التوسع ) أى فى وجهى التوسع ( قوله يشعر الخ ) أى يشعر بأن ذلك الخارق المسمى معجزة هو فاعل المعجز ، والحال أنه تعالى هو الذى أوجد المعجز ( قوله وأنه مسمى الخ ) ما واقعة على الخارق : أى وأنه مسمى الخارق الذى فعل الله المعجز عنده معجزا ( قوله يستين ) أى يبين ( قوله وإلى ) أى البيان ( قوله فاحتز الخ ) أى إن أردت ما معنى بذلك التعريف فاحتز الخ ، والمناسب لكون الأول جنسا فى الحد أن يقول نخرج عن الأول ( قوله فليس فعلا لله ) النفاء للتعليل ، والمراد ليس فعلا أصلا ، فالتنى منصب على المقيد ( قوله ودخل فيه ) أى فى الأول الذى هو فعل الله سبحانه ( قوله الفعل الخ ) هو الفعل الكسبي ( قوله كتلاوة الخ ) المراد بالقرآن الألفاظ المخصوصة ، والمراد بتلاوته الحركة المتعلقة بهذه الألفاظ : أى بالحروف المتلفظ بها ( قوله لرسول الله ) أى المهود وهو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ( قوله دون غيره ) أى دون تلاوة غيره فليست تلاوة غيره معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا للتالى ( قوله إذ غيره الخ ) سند لكون تلاوة النبي للقرآن معجزة له

وليس هو الآخذ له عن الملك ، ودخ فيه مالا تتعلق به القدرة الخادئة كاحياء الموتى وتكثير الطعام وانقياد الحجر والشجر وغير ذلك . وعين بعض أصحابنا في المعجزة أن تكون من النوع الثاني لا الأول ، فتكون معجزة القرآن على هذا في نظمه المخصوص ، وإطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك دون سائر الناس وكلا الأمرين ليس هو من فعله ولا من كسبه ، وهذا الثاني أظهر ، والله أعلم .

(ش) يعني أنه احتراز بالشرط الأول وهو كون المعجزة فعلا لله تعالى من ما لا يكون فعلا له تعالى كالفئة القديمة ، وإنما لم يصح أن يكون القديم معجزة لعدم اختصاص بعض المتحدّين به دون بعض ، ثم ذكرت قولين في اشتراط أن لا تكون المعجزة مكتسبة ، وقد ذكرهما ابن دهاق في شرح الارشاد ، ومثله بتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ، ونظير ذلك أيضا المشي على الماء ، والتخلق في جو السماء إذا وقع التحدي بهما ، فإن تلك الحركات فعل الله تعالى ، وهي أيضا مقدورة للعباد بمعنى أن القدرة الخادئة تتعلق بها

وتلاوة غيره ليست معجزة لا للنبي ولا للتالي ( قوله وليس الخ ) الواو فعلية لأنه توجبه لضمون قوله إذ غيره الخ : أي ان الحاصل من الغير إنما هو مجرد الحكاية لأنه ليس آخذاه عن الملك بخلاف النبي فإنه وان كان حكاه لكن بعد أن أخذه عن الملك فالتلاوة مشتركة بينهما وكذلك الحكاية للقرآن والمختص بالنبي هو الآخذ للقرآن عن الملك ، وحينئذ فيكون هو : أي أخذه عن الملك هو المعجزة في الحقيقة لانفس التلاوة كما يقتضيه أول الكلام ( قوله وانقياد الخ ) أي الاذعان له بالرسالة وامتنال أوامره ( قوله وغير ذلك ) أي كانشقاق القمر ( قوله من النوع الثاني ) أي مما لا تتعلق به القدرة الخادئة ( قوله لا الأول ) أي الفعل الاكتسابي فلا تكون المعجزة منه أصلا ، وقوله : على هذا : أي القول المشار له بقوله وعين بعض الخ ، وقوله : في نظمه : أي في نظم هو هو : أي لا في تلاوته لأن التلاوة مكتسبة للنبي ، وأما ذات اللفظ فليس مكتسبale ( قوله وإطلاع ) عطف على نظمه : أي وفي إطلاع الله النبي على ذلك النظم من الملك والإطلاع هو تعلق قدرة الرب بكون النبي يطلع على ذلك ويتلقاه ويأخذه من الملك ، وحينئذ فهو من أفعال الله ( قوله وكلا الأمرين ) أي النظم المخصوص والإطلاع عليه ( قوله ولا من كسبه ) لأن الإطلاع كما علمت عبارة عن تعلق قدرة المولى ولا شك أن هذا ليس فعلا للنبي ( قوله وهذا الثاني أظهر ) فيه أن المدار على المحصل للصدق كان مكتسبا أو غير مكتسب ( قوله يعني الخ ) تقدم ما في التعبير بالاحتراز ( قوله بالشرط الأول ) أراد بالشرط مالا يثبت منه فيصدق بالركن الذي هو مراد ( قوله وهو كون المعجزة الخ ) الأنسب وهو فعل الله الخ ( قوله كالفئة القديمة ) أدخلت الكاف الذات القديمة ( قوله لعدم اختصاص الخ ) هذا وجه كون القديم ليس معجزة ( قوله ثم ذكرت الخ ) ثم للترتيب الذكري ( قوله في اشتراط الخ ) أي وعدم اشتراط ذلك في الكلام حذف ( قوله ومثله ) أي مثل ابن دهاق القول بعدم الاشتراط بتلاوة النبي الخ فالضمير المنسوب عائد على القول بعدم اشتراط أن لا تكون المعجزة مكتسبة المفهوم من القولين ( قوله ونظير ذلك ) أي مامثل به ابن دهاق . وأنت خير بأنه لم يتقدمه نظير فلا موقع لكلمة أيضا ( قوله والتخلق ) أي الدوران والطيران ( قوله إذا وقع الخ ) وأما إذا لم يقع

لاعلى سبيل التأثير . وجعلها امام الحرمين معجزة من حيث فعلها البارى تعالى لامن حيث كونها مكتسبة . ومال الى أن القدرة على ذلك معجزة وأورد عليه بأنه إذا وقع التحدى بنفس الحركة الخارقة للمادة فلا يمكن أن تكون القدرة معجزة ، وإن كانت فعلا لله تعالى خارقة للعادة غير مكتسبة ، لأن شرط ثبوت كون الخارق معجزة أن يكون مسبوقا بدعواه آية ، فيبقى أن لا تكون القدرة معجزة إلا أن يتحدى بها النبي وبقى العقيدة واضح .

(ص) فإن قلت : قد يتحدى النبي بعدم الفعل كما قال عليه الصلاة والسلام « قد عصمتى ربى » وكما قال نوح عليه السلام - ثم اقضوا إلى ولا تنظرون - فقد وقع التحدى بعدم الفعل كالضرب والقتل . فالجواب أن اعلامه واخباره بذلك على وفق مظهر هو المعجزة وهو فعل الله خلقه له ، ومنهم من قبل هذا الاعتراض فزاد لادخال ماورد بعد قواه في شروط المعجزة وهو فعل الله أو مايقوم مقامه .

(ش) هذا سؤال يتوجه على اشتراط كون المعجزة فعلا ، وذلك أن المعجزة قد تكون عدم فعل لأفعلا كالتحدى بالعصمة من إذابة الخلق

التحدى بهما فليسا بمعجزة (قوله لاعلى سبيل التأثير) أى بل على سبيل الكسب (قوله وجعلها) أى الأفعال الاكتسابية ومن جعلها ماجرى عليه الكلام (قوله من حيث الخ) أى من حيث تعلق قدرة البارى بها ، وقوله : لامن حيث كونها مكتسبة : أى لامن حيث تعلق قدرة العبد بها (قوله ومال) أى امام الحرمين : أى ثم مال بعد ذلك : أى بعد قوله بأن المعجزة نفس الفعل الكسبي من حيث خلق البارى له إلى أن المعجزة قدرة العبد على الفعل الكسبي (قوله ثبوت) الأولى حذفه (قوله أن يكون مسبوقا بدعواه الخ) أى والفرض أن القدرة لم يتحدى بها (قوله إلا أن يتحدى بها النبي) أى والفرض أنه لم يتحدى بها فليست بمعجزة (قوله قد يتحدى النبي) أراد بالنبي الجنس ، وكان الأنسب أن يعبر بالرسول (قوله كما قال عليه الصلاة والسلام الخ) أى قال ذلك لما نزل قوله تعالى - والله يصمك من الناس - فقد وقع التحدى بالعصمة : أى عدم قتله (قوله ثم اقضوا إلى) أى امضوا الى أذيتي ولا تنظرون : أى ولا تمهلونى فلا تحصلون مقصودكم (قوله كالضرب والقتل) أى فقد تحدى كل من سيدنا محمد وسيدنا نوح بعدهما (قوله فالجواب الخ) حاصله أن المعجزة التى تحدى بها ليست هى العصمة ، بل اخباره بها على وفق ما هو حاصل فى الحال اخبارا ناشئا عن علمه (قوله أن اعلامه الخ) الضمير للنبي الشامل لسيدنا محمد وسيدنا نوح ، وقوله : بذلك : أى بعدم الفعل ، وفى بعض النسخ أن علمه : أى ادراكه وقد يقال العلم أمر خفى فلا يقع التحدى به ، فالذى يقع التحدى به فى الحقيقة الاخبار الناشئة عن علمه (قوله على وفق مظهر) أى فى الحال والاستقبال ، فالمعجزة إخباره بعدم قتله فى الحال والاستقبال ، لأن شرط المعجزة أن لا تكون ماضية (قوله بعد قوله) أى المعروف للمعجزة (قوله أو مايقوم مقامه) فيدخل بهذه الزيادة عدم الفعل (قوله يتوجه الخ) فى التعبير بالاشتراط شئ إذ الفعل من ماهية التعريف ، لأن المعجزة لا تتحقق بدونها فالتعريف أن يقول : يتوجه على أخذ الفعل فى التعريف (قوله قد تكون الخ) تعليل (قوله كالتحدى الخ) الأولى أن يقول :

في المثاليين المذكورين ، فان المتحدى به عدم الفعل منهم كالضرب والقتل ، ومثله إذا قال المتحدى المدهي للنبوّة آتيت أن لا يقوم أحد من هذا الاقليم مدّة ضربها ، ولأجل هذا السؤال قال الشيخ أبو الحسن الأشعري رحمه الله : المعجزة فعل أو ما يقوم مقام الفعل . أجاب ابن دهاق بالجواب الذي ذكرته في العقيدة ، وهو ردّ المعجزة إلى العلم بذلك والاخبار به على وفق الواقع . وأجاب إمام الحرمين بأن القعود المستمر على خلاف الاعتقاد في مثل آتيت أن لا يقوم أحد هو المعجز ، وكذا يقول ان الترك على خلاف المعتاد في المثاليين الآخرين هو فعل وهو المعجز ، وكلا الجوابين غير مستقيم لوجهين . أحدهما أن المتحدى لم يقع بما ذكر في الجوابين ، وإنما وقع في الفرض بعدم الفعل . الثاني وهو خاص بالامام أنه لو تحدى نبيّ بأن بعدم الله هذا الجبل العظيم لكان المتحدى به هنا عدماً . فان أجاب بأن عدم الاضافي فعل تؤثر فيه القدرة كما يقول القاضي ومن تبعه ، وأن عدم

كالعصمة إذا تحدى بها ، لأن ظاهره أن المعجزة هي التحدى وليس كذلك ( قوله في المثاليين ) المراد بهما قوله صلى الله عليه وسلم وقول نوح عليه السلام ( قوله عدم الفعل منهم ) أى من الخلق ، وقوله : كالضرب والقتل مثال للفعل المعدوم من الخلق ( قوله ومثله ) أى مثل المذكور وهو العصمة في كون المتحدى به عدم فعل ( قوله المدهي للنبوّة ) الأولى للرسالة ( قوله ضربها ) أى عينها ( قوله أجاب ابن دهاق ) الأولى وأجاب عطفاً على قوله : قال الشيخ : أى ولأجل هذا السؤال قال الشيخ الأشعري الخ ، ولا جله أجاب ابن دهاق الخ ، فالأشعري قبل الاعتراض الوارد على الحد فزاد تلك الزيادة لدفعه ، وابن دهاق لم يقبل هذا الاعتراض ويمنع وروده على الحد ( قوله على وفق الواقع ) أى الحاصل في الحال والاستقبال ، ولا شك أن الاخبار بهذا الأمر الغريب ناشئ عن علم لم يحصل من غيره ، فهو معجزة لأنه فعل لله خارق للعادة ( قوله وأجاب إمام الحرمين الخ ) هذا جواب عما استدركه المصنف من قوله : ومثله إذا قال المتحدى الخ . وأما جواب ابن دهاق ، فهو جواب عن التحدى بالعصمة عن الاذية والقتل ( قوله بأن القعود الخ ) أى والقعود فعل ( قوله وكذا يقول ) أى امام الحرمين ، وهذا من عند المصنف لا أنه ناقل له ( قوله ان الترك ) أى الإيذاء ( قوله في المثاليين الآخرين ) أعنى قوله عليه الصلاة والسلام قد عصمى ربي وقول نوح ثم اقضوا إلى ولا تنظرون ( قوله وكلا الجوابين ) أى جواب ابن دهاق ، وجواب امام الحرمين ( قوله بما ذكر في الجوابين ) هو الاخبار بعدم الإيذاء على وفق الواقع والقعود المستمر على خلاف العادة وترك الإيذاء على خلاف المعتاد ( قوله بعدم الفعل ) متعلق بوقع ، وقوله : في الفرض : أى في المسئلة المفروضة وهي الممثل لها بقوله : عصمى ربي وبقول المتحدى المدهي للرسالة آية صدق أن لا يقوم أحد من أهل هذا الاقليم مدّة كذا ونحو ذلك ( قوله وهو خاص بالامام ) فيه أن هذا ينافي قوله أولاً وكلا الجوابين غير مستقيم لوجهين فان ظاهره أن كل واحد من الجوابين ردّ عليه الوجهان ، وكلامه هنا يقتضى أن كلام الامام غير مستقيم لوجهين ، وجواب ابن دهاق غير مستقيم لوجه واحد فتأمل ( قوله لكان المتحدى به هنا عدماً ) أى ومذهبه أن القدرة لا تؤثر في عدم فلا يكون فعلاً ( قوله فان أجاب ) أى امام الحرمين ( قوله فعل ) أى كالفعل في تعلق القدرة بكل ( قوله وأن عدم ) أى الطارىء على

ليس بقطع الأعراض لم يستقم له ذلك ، لأن رأيه أن العدم الطارىء لا يصلح أن تؤخر فيه القدرة ، فبطلت حيلته وزمه اتباع تقييد الشيخ . وأما جواب ابن دهاق فهو مطرد في جميع الصور فهو حسن لوسم مما أشرنا إليه في الرد الأول . وقد يجاب عنه بأن التحدى في المعجزة إما مطابقة وهو واضح أو لزوما كالعلم والخبر في المثل المذكورة وفيه نظر ( قوله كالضرب والقتل ) مثال للفعل الذي وقع التحدى بعده .

(ص) واحتراز بقوله خارق للعادة من المعتاد فإنه يستوى فيه الصادق والكاذب ومن المعتاد

الجواهر ( قوله ليس بقطع الأعراض ) أى ليس بسبب قطع الأعراض وحسبها ( قوله لم يستقم الخ ) جواب الشرط ( قوله لأن رأيه ) أى امام الحرمين ( قوله أن العدم الطارىء ) أى على الجواهر أو الأعراض ( قوله فبطلت حيلته ) أى امام الحرمين وهي ما تحيل بها في مسئلة التحدى بالعصمة حيث قال : ان التحدى به فعل وهو ترك الايذاء على خلاف المعتاد وترك الايذاء عدم إضافي تتعلق به القدرة فيكون فضلا ، وليس التحدى به عدم الفعل ( قوله وزمه اتباع تقييد الشيخ ) أى وهو قوله أو ما يقوم مقامه وفيه أنه زاد تلك الزيادة لأجل تعميم الخلق وشموله لفعل وعدمه وليست تلك الزيادة تقييدا ، فكان الأولى أن يقول وزمه اتباع تعميم الشيخ وهذا مع ما قبله كلام المقترح ( قوله في جميع الصور ) أى صور المسئلة المقامية : أى في كل صورة وقع التحدى فيها ظاهرا بعدم الفعل بخلاف جواب امام الحرمين ، فليس بمطرد في جميع الصور ( قوله مما أشرنا إليه ) أى بما ذكرناه من أن التحدى لم يقع بما ذكر ( قوله عنه ) أى ابن دهاق ( قوله إما مطابقة ) أى إما فعل مدلول على التحدى به مطابقة كما لو قال آية صدقي انشاق القمر فان الانشاق متحدى به وهو فعل مدلول على التحدى به مطابقة ( قوله أو لزوما ) أى أو فعل متحدى به مدلول على التحدى به لزوما كما إذا قال معجزتى أن لا يقوم أحد من أهل الاقليم مدة شهر ، فان المدلول عليه مطابقة هو التحدى بعدم قيام أحد من أهل الاقليم مدة الشهر لكن التحدى بذلك يستلزم التحدى بعلمه بذلك وإخباره به على وفق الواقع ولا شك أن علمه بما لم يعلم به سائر الناس وإخباره المطابق عنه مالم يخبروا به من الغيب فعل فصار التحدى بالعلم والخبر مدلولاً عليه بالالتزام لا بالمطابقة إذ لم يقل آية صدقي علمي وخبري المطابق للواقع وكذا يقال في قول النبي عصمى ربي ، فان المنحدى به مطابقة عدم الايذاء والقتل والتحدى بذلك يستلزم التحدى بعلمه بذلك وإخباره به على وفق الواقع فصار التحدى بالعلم والخبر مدلولاً عليه بالالتزام ، وهذا الجواب يتجه لامام الحرمين أيضا بأن يقال متى كان التحدى بأن لا يقوم أحد مطابقة كان بالتعود المستمر التزاما ( قوله وفيه نظر ) أى في كون التحدى به في المعجزة فعلا مدلولاً على التحدى به استلزاما نظر لأن هذا التعميم لا يفيد كلامهم ، فان المشعر بهم كلامهم الاقتصار على الأول ، ولأن اللزوم إما أن يكون ظاهرا أو خفيا ، والثاني لا يقع به التحدى لأن شرط التحدى به أن يكون وانما حتى لا يكون فيه التباس ولا خفاء والأول غير مضطرد لعدم انضباطه لتفاوت أذهان العقلاء ، فقد يكون اللزوم بينا ظاهرا عند شخص وخفيا عند شخص آخر ( قوله من المعتاد ) هو ما يقع بين الناس دائما أو غالبا كأن يقول آية

السحر ونحوه ، وإن كان سببه العادى نادرا خلافا لمن جعل السحر خارقا . لكن لسبب خاص به  
ومن المعتاد أيضا ما يوجد في بعض الأجسام من الخواص : كجذب الحديد بحجر المغناطيس .  
(ش) إنما اشترط كون الفعل خارقا لعدم ثبوت الإعجاز بدونه . وأيضا فإن المعجزة تنزل  
منزلة التصديق بالقول ، ومعتاد الوقوع لا يدل على ذلك لعدم اختصاصه ، ولا يشترط كون الخارق  
معينا من جهته اتفاقا ( قوله : ومن المعتاد ما يوجد في بعض الأجسام من الخواص ) يشير إلى  
أن المعجزة لابد وأن يسرى وقوعها عن جميع الخيل المعتادة في الكثرة أو الندور ، ولأجل أن هذا  
النوع النادر من المعتاد ، ولا يدل على شيء . أوردت البراهمة على هذه الشريطة أن قالوا قد استقر  
في أذهان العقلاء ما توصل إليه الحكماء من العالم : كالطغيمات وأنواع الخيل

صدق طالع الشمس من المشرق أو امطار السماء في هذه السنة فلا يكون هذا معجزة ( قوله  
السحر ) علم بكيفية استعدادات تقتدر بها النفوس على ظهور التأثير في عالم العناصر بلا معين  
وقائده التغير من حال إلى حال ( قوله ونحوه ) أي كالشعوذة ومرجعها لسرعة اليد مع إختفاء  
السبب في نحو اظهار القطع والقتل ( قوله لكن لسبب خاص ) اللام بمعنى مع ، وفي نسخة  
لكن له سبب خاص . والحاصل أن السحر خارق مصاحب لسبب خاص مرتبط به فهو وإن كان  
خارقا لكنه مخالف للخوارق التي لا تستند إلى أسباب خاصة لها ، بل إلى قدرة الفاعل المختار  
كخوارق الأنبياء والأولياء ( قوله بحجر المغناطيس ) الاضافة للبيان ( قوله إنما اشترط الخ )  
في التعبير بالاشترط شيء لأن الخارق من ماهية التعريف لأنه شرط فيه ( قوله لعدم ثبوت  
الإعجاز ) أي عجز المرسل إليهم عن المعارضة ، ويصح أن يراد بالإعجاز ظهور صدق الرسول  
( قوله بدونه ) أي الخارق ( قوله وأيضا فإن المعجزة الخ ) هذا توضيح لما قبله ، وليس مغايرا  
له فلو حذف لفظ أيضا كان أولى ( قوله منزلة التصديق ) أي تصديق الله له ، وقوله : بالقول :  
أي بقوله صدق عبدي في كل ما يبلغ عني ، وهذا يقتضى أن دلالة المعجزة على صدق الرسول  
وضعية ، وسبأني ما فيه ( قوله على ذلك ) أي التصديق أو الصدق المفهوم من التصديق ( قوله  
عدم اختصاصه ) أي المعتاد ( قوله بالصادق <sup>(١)</sup> ) بل يجري في الكاذب أيضا ( قوله ولا يشترط الخ )  
بل يجوز أن يقول آية صدق أن يخرق الله عادته اليوم أو غدا من غير أن يعين الخارق ، وإنما  
يتعين بفعل الله فإذا خرق الله عادته اليوم أو غدا بأن فلق البحر أو شق القمر فقد صدقه بذلك  
وهو معجزة له ( قوله من جهته ) أي جهة مدعى الرسالة ( قوله المعتادة ) وصف كاشف  
للحيل ، وقوله : في الكثرة : أي اعتيادا مصاحبا للكثرة أو مصاحبا للندور ، فالأول كحجر  
المغناطيس والثاني كالسحر ( قوله على هذه الشريطة ) أي الشرط وهو قوله خارق للعادة وجمع  
الشريطة شرائط وجمع الشرط شروط وأشرط ( قوله كالطغيمات ) بكسر الطاء والسين وسكون  
اللام وبكسر الطاء واللام المشددين وسكون السين بعدهما ، وهي علم بكيفية استعدادات تقتدر  
بها النفوس البشرية على ظهور التأثير في عالم العناصر بواسطة حالات سماوية كطالع الكوكب  
الفلاقي أو توسطه أو غروبه أو قطعه من البرج الفلاقي كذا أو حلوله فيه أو اقترانه مع الكوكب

(١) قوله : بالصادق هذه السكامة غير موجودة بنسخ المرح التي بأيدينا اه مصححه



كجبر الثقيل بالخفيف ، وقد اشتهر في أسرار الموجودات عجائب حتى أن من لم يعرف حكم حجر المغناطيس في جذب الحديد فرآه تعجب من ذلك في أول رؤيته ، وقضى بأنه مما يخالف العادات فما الذي يؤمنكم أن مدعى النبوة اطلع على علم من العلوم وظهر له من أسرار الموجودات ما إذا أتى به لمن لا يعرف ذلك عده خارقا . والجواب أنا انما نستدل بالخارق إذا علمنا أنه من قبيل المعجزات ، ونحن نعلم قطعا أن احياء الموتى وقلب العصي حية وإبراء الأكمه والأبرص من غير معاناة ليس مما يدخل تحت الحيل ولا مما يتوصل اليه بغوص في هذه العلوم ، وقد يقتزن بالشيء قرائن تفيد العلم واليقين بأن ما أتى به ليس من القبيل الذي ذكرتموه ، وقد طرد الله عادته في حق أنبيائه وأصفياه بأنه يقطع عنهم الوهم ببعدهم عن أرباب هذه العلوم ، فنشخص يخرج الى شعب شعيب بحيث لايتوهم فيه مخالطة السحرة وآخر يخلفه أميا يمنعه من المخالطة لأرباب العلوم وتعلم الكتب - وما كنت تناو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك اذا لارتاب المبطلون - وقرائن الصديق المقترنة بما يرفع اللبس ، والمخالطون للأنبياء الباحثون عن أحوالهم والساعون في ابطال دعواهم يجدون من أحوالهم ما يحيل نسبتهم الى ذلك حتى يبتهوا

القلافي في برج كذا ، وبهذا التيد فارق السحر إذ هو بلا معين ( قوله كجبر الثقيل بالخفيف ) هذا من جملة الخارق الذي يتسبب عن الحيل لا أنه نوع من الحيل التي يترتب عليها الخارق كما هو ظاهره ، وحينئذ فيقدر في الكلام شيء . والأصل وأنواع الحيل التي يترتب عليها أمور خارقة للعادة كجبر الثقيل بالخفيف : أي كسبب جبر الخ ( قوله في أسرار الخ ) أي في مقام بيان أسرار الموجودات والسر كاختصاص المغناطيس بجذب الحديد ، واختصاص الزمرد بخطف أبصار الأفعى ( قوله فما الذي الخ ) أي فما الذي يجعلكم آمنين من أن يكون هذا الخارق ليس مما ينشأ عن الحيل ولا عن علم الطلاسم ولم لا يجوز أن يكون مما ينشأ عنها وأن مدعى الرسالة اطلع على علم من العلوم كالسميا أو طلاسمات أو ظهر له سر من أسرار الموجودات فأقى بأسر لمن لا يعرف أن ذلك الأصم لا يبعد خارقا وهذا لا يفيد صدقه في دعواه الرسالة ( قوله وظهر له ) الواو بمعنى أو ( قوله والجواب الخ ) ملخصه أن تلك الأشياء الناشئة عن تلك العلوم والحيل ، وإن كانت من الخوارق لكن لا يستدل بها الرسول لأنه لا يستدل بالخارق إلا إذا علم أنه معجز لا تتأتى معارضته وهذه تتأتى معارضتها ، وفيه أن المتن أفاد أن هذه الأشياء من المعتاد لامن الخارق . وأجيب بأن البراهمة لا يقولون انها معتادة ، بل يقولون انها من الخارق ويعترضون بعدم الدلالة فما ذكره في الجواب من أنها من الخارق على طريق التسليم والتنازل ( قوله ونحن الخ ) الواو تعليلية : أي لأننا نعلم الخ ( قوله بالشيء ) كدعوى الرسالة ( قوله بأن ما أتى به ) أي من الآيات الدالة على صدقه ( قوله الوهم ) أي وهم الناس ( قوله فنشخص الخ ) أي فنهم شخص يخرج الخ كومي عليه السلام ( قوله إلى شعب شعيب ) الشعب الطريق في الجبل ، وشعب اسم للنبي المعروف ( قوله وآخر الخ ) كمحمد صلى الله عليه وسلم ( قوله وما كنت الخ ) ترشيح لما ذكره ( قوله وقرائن الصديق الخ ) أي وقرائن الصديق المقترنة بالشيء مما يرفع اللبس عنه ( قوله والمخالطون ) أي من الكفار ( قوله عن أحوالهم ) أي في أنفسهم ( قوله نسبتهم ) أي الرسل ( قوله إلى ذلك )

الى البوح بأنهم في عناد في انكار نبوتهم وجحدهم ، هذا مع أن في نفوس الأعداء والحسدة ما يحرك الدواعي الى البحث والتفتيش ، والعادة تحيل أن يكون لشخص نسبة الى ما ذكره الا ويعلم ويقر به ، وبهذا تعرف الفرق بين المعجزة والسحر ، وهو أن السحر له سبب عادي مرتبط به بخلاف المعجزة ، ولهذا عرف الشيخ ابن عرفة السحر بقوله : أمر خارق للعادة يطرد الارتباط بسبب خاص به قال : وزعم القرافي أنه غير خارق للعادة وغرابته إنما هو بجهل أسبابه لأكثر الناس كسنة الكيمياء بعيد .

(ص) وبقوله مقارن لدعوى الرسالة عما وقع بدون دعوى أو بدعوى غير دعوى الرسالة كدعوى الولاية .

(ش) هذا الذي ذكرت مما تميز به المعجزة عن الكرامة ، وذلك أن الكرامة وإن كانت أصح خارقاً للعادة فإنها لا تكون مقارنة لدعوى النبوة ، وبهذا يزول اللبس بينهما ، ومن أمتنا من ذهب الى أن الفرق بينهما أن الكرامة لا تقع عن اختيار وقصد من الولي بخلاف المعجزة ، والمراد بالاختيار والارادة هنا الشهوة والغنى اذ الفعل الخارق

أى إلى مضمون ما اعترض به البراهمة ( قوله إلى البوح ) أى الاظهار مصدر باح بـسره إذا أظهره ( قوله وجحدهم هذا ) أى لهذا : أى ما ذكر من نبوتهم ، ويحتمل أن هذا مفعول لمخدوف : أى افهم هذا أولاًحظه ( قوله ما يحرك ) ما واقعة على عداوة وحسد ( قوله والتفتيش ) أى عن حال المدعى ( قوله إلى ما ذكره ) أى من السحر والكهانة ( قوله إلا الخ ) أى ولم يحصل تقرير ولا اعلام ، والمراد بالتقرير التعنيف وقع ذلك المدعى وإبطال دعواه ويعلم ويقر بالبناء للمفعول ويقر بتشديد الراء ( قوله وبهذا ) أى بما ذكر من أن المعجزة فعل خارق للعادة لارتباط له بسبب ، وإن السحر فعل عادي أو خارق له ارتباط بسبب نادر ، ثم وضع ذلك الفرق بقوله : وهو أن السحر الخ ( قوله ولهذا ) أى لأجل الفرق المذكور عرف الخ ( قوله سبب عادي ) كالهزائم وكتابة الأسماء السريانية في الأوقات المعينة ( قوله كسنة الكيمياء ) أى فإن غرابتها بسبب جهل الناس أسبابها ( قوله بعيد ) خبر زعم ( قوله وبقوله ) أى واحتز بقوله ( قوله عما وقع بدون الخ ) هذا خارج بقوله : مقارن لدعوى ، وقوله : أو بدعوى الخ خارج بقوله دعوى الرسالة ( قوله كدعوى الولاية ) أى وكدعوى النبوة فغير دعوى الرسالة يشمل ذلك فيقتضى أن مظهر على يد النبي غير الرسول ليس بمعجزة والحق أنه معجزة فكان المصنف هنا لاحظ ترادف النبي والرسول ( قوله هذا الذي ذكرت ) هو قيد المقارنة لدعوى الرسالة ( قوله عن الكرامة ) أى وعن ما مثلها من الخوارق كالارهاص والمعونة والاستدراج ( قوله لدعوى النبوة ) الأولى الرسالة ( قوله وبهذا ) أى بقولنا فإنها لا تكون الخ ( قوله بينهما ) أى بين المعجزة والكرامة وما مثلها ( قوله وقصد ) عطف تفسير كما يدل عليه قوله : والمراد بالاختيار الخ ( قوله بخلاف المعجزة ) أى فإنها قد تقع باختيار الرسول وقصد ( قوله الشهوة والغنى ) الأولى أن يقول المراد بالاختيار والارادة ما يشمل الشهوة والغنى بدليل التعليل بقوله : إذ الفعل الخارق قد يكون من غير جنس مقدور العبد : أى وقد يكون

قد يكون من غير جنس مقدور العبد و مراده ، ومن الأئمة من فرق بينهما بأن كل ما وقع من الخوارق معجزة لنبي لا يقع كرامة لولي : كاحياء الموتى و ابراء الأكمه والأبرص وقلب العصا حية و فلق البحر أطوادا ، والأستاذ يصرح بمنع هذا ومنع غيره من الخوارق على يد الأولياء ، وإنما يجوز مايجرى مجرى إجابة الدعوى : كوجود ما في البرية وغير ذلك مما يكرم الله تعالى به عباده ولا يبلغ خوارق العادات ، وهؤلاء يزعمون أن قول النبي لا يأتي أحد بمثل ما أتيت به بمنع من وقوع شيء من معجزات الأنبياء على أيدي الأولياء لئلا يؤدي إلى تكذيب من ثبت صدقه ، وهذا مندفع بأن تحدى النبي مقيد بأنه لا يظهر ما أتى به على يد من ينفي معارضته ومناقضته ولا على يد مفتر كذاب ، ويدل على هذا التقييد أن ظهور ما أتى به على يديّ آخولا يقدح في معجزته اتفاقا ، ومذهب المحققين جواز وقوع الخوارق كلها على يد الولي باختياره وبغير اختياره ، وأن الفرق بينها وبين المعجزة ما قدمناه أولا من دعوى النبوة وعدمها ، والولي إنما يظهر على يده ما يظهر من الكرامات ببركة متابته للرسول والافتداء به ، فهو أحق بالدلالة على صدق المتبوع وعاضده ، وأما الفرق بين الكرامة وبين السحر فهو أن الكرامة ظهور الخارق على يد عبد ظاهر الصلاح بخلاف السحر ،

من مقدوره ، فالاختيار والارادة بالنسبة للأول المراد بهما الشهوة والغنى وبالنسبة للثاني المراد بهما التقصد للشيء ( قوله قد يكون من غير جنس مقدور العبد ) أى وغير مقدور العبد لا تتعلق به ارادته وقصده : أى وقد يكون من جنس مقدوره ومكنسبه فيتعلق به قصده و ارادته لأن ارادة الشخص إنما تتعلق بفعله لا بفعل غيره والذي يتعلق بفعل غيره الشهوة والغنى ، فقولك لاخر أريد منك أن تفعل كذا : أى أشتهى وأتمنى منك ذلك ( قوله أطوادا ) جمع طود وهو الجبل والمعنى على التشبيه : أى كالأطواد ( قوله بمنع هذا ) أى بمنع حصول هذا : أى الخارق الذي ثبت أنه معجزة لنبي كاحياء الموتى و ابراء الأكمه وقلب العصا حية ، وقوله : ومنع غيره : أى الخارق الذي لم يثبت أنه معجزة لنبي ( قوله وإنما يجرى الخ ) أى وإنما يجرى الحاصل على أيديهم مجرى إجابة الدعوى : أى الدعاء واجابة الدعاء ليس بخارق ، بل معتاد يشترك فيه الولي والفاقد ( قوله كوجود ما في البرية ) أى ووجود الماء أو الطعام في البرية يحصل باجابة الدعوة ( قوله وهؤلاء ) أى أصحاب القول الثالث والرابع ( قوله بأن تحدى النبي ) أى قوله آية صدق كذا ( قوله ولا على يد مفتر كذاب ) أى وحيثشذ فوقوع شيء من معجزاته على يد ولي لا يؤدي إلى تكذيبه صلى الله عليه وسلم لأن الولي لا يفتي معارضة النبي وليس كذابا ( قوله ويدل على هذا التقييد ) أى على أنه لا بد منه وأنه لا يصح ترك الكلام على عموم ( قوله من دعوى النبوة ) الأولى الرسالة ( قوله والولي الخ ) ترشيح لما جرى عليه المحققون من جواز وقوع الخوارق كلها على يد الولي فهو في معنى التعليل له ( قوله فهو ) أى ما يظهر على يد الولي ( قوله أحق بالدلالة الخ ) أى من الدلالة على كذبه الذي ادعاه المحتجون على منع الكرامة ( قوله فهو أن الكرامة الخ ) هذا الحد غير مانع لدخول الارهاص فيه والمعجزة . ويجب أن هذا تعريف بالأعم التقصد منه تمييز الكرامة عن السحر وهذا كاف فيه ( قوله ظاهر الصلاح )

فإن الخارق فيه إنما يظهر على أيدي الكفرة والفساق ، وحدت بعضهم الكرامة فقال هي عبارة عن ظهور خارق للعادة على يد عبد ظاهر الصلاح ليس بنبي في الحال ولا في المآل ، نفرج بقوله على يد عبد ظاهر الصلاح السحر والاستدراج ، وهو خلق الخارق على يد الأشقياء : كالسجالات وفرعون والجهلة الضالين المضلين ، وبقوله ليس بنبي خرجت المعجزة : وبقوله لا في الحال ولا في المآل خرج الارهاص ، وهو عبارة عن العلامات الدالة على بعثة نبي قبل بعثة كالنور الذي كان يظهر في جبين عبد المطلب مأخوذ من الرهص بكسر الراء وهو أساس الحائط ، فأطلق على هذه العلامات الارهاص لأنها تأسيس لقاعدة النبوة ( قوله : كدعوى الولاية ) يعني على القول بجواز ادعائها وفيه خلاف .

(ص) وبقوله متحدى به قبل وقوعه : أي يقول آية صدق كذا مما وقع

أي صالح شرعا صلاحا ظاهرا لا خفاء فيه : أي بأن يكون ظهوره مع تكرار يفيد عادة أنه ليس باستعمال وتصنع ( قوله فإن الخارق فيه ) أي المتحقق فيه من تحقق العام في الخاص أو الكلي في جزئي ، وقد جرى الشارح على أن السحر من باب الخارق لا المعتاد ( قوله هي عبارة الخ ) أي لفظ معبر به عن ظهور الخ ، وفيه أن الكلام في حد الكرامة وبيان ماهيتها وذلك غير اللفظ المعبر به ، فالأولى حذف لفظ عبارة ويقول هي ظهور خارق للعادة : أي الخارق للعادة المظاهر الخ ( قوله السحر والاستدراج ) أي والمعونة والاهانة ، والمعونة ظهور الخارق على أيدي العوام المستورين الحال ، وأما الاهانة فهي الخوارق التي تظهر على يد من كان دينه غير مستقيم على خلاف مقصوده ، وذلك كما روى أن مسيلة نقل في بئر ليعذب مأوها فصار أجابا ( قوله وبقوله ) أي واحتز بقوله ( قوله الدالة على بعثة نبي قبل بعثة ) أي أعم من أن يكون بعد ولادته كظلال الغمامة له وسجود الأشجار له قبل بعثته صلى الله عليه وسلم أو قبل ولادته كالنور الذي كان يظهر في جبين عبد المطلب لأن القلبية ظرف متسع ( قوله لقاعدة النبوة ) الإضافة بيانية ( قوله وفيه خلاف ) أي في ادعائها خلاف بالجواز والمنع . واعلم أن الخلاف المذكور فرع عن العلم بها . والحاصل أنه وقع خلاف هل يجوز أن يعلم الولي أنه ولي أولا وإذا علم ذلك فهل يجوز أن يدعى أنه ولي أولا والصحيح عند المقترح أنه يجوز ادعائها ويعلم الولي أنه ولي بخلق علم ضروري له بذلك ، وأي مانع من هذا ؟ فيثبت متحدى بها ويقول إنما ولي الله وآية ولا نبى أن أطير في الهواء مثلا وتفرق المعجزة من الكرامة بدعوى الرسالة فقط على الصحيح ، وأما على القول بمنع ادعائها فلافتراق بمطلق الدعوى ، هذا والمصنف لم يتعرض في هذا المقام لذكر شروط الولي مع أنه سبق له الوعد بذلك أول الكتاب عند شرح قوله فلا يقتصر انقلد الخ . ولذا ذكر لك بيان حقيقته المتضمنة لذكر شروطه المناسبة للمقام فنقول : هو العارف بالله تعالى وصفاته بحسب الامكان المواظب على الطاعات المحتجب بالمعاصي المعرض عن الانهماك في الشهوات واللذات ( قوله أي يقول الخ ) تفسير للتحديث المفهوم من قوله متحدى به . وأما المتحدث به فهو المتقوى به لدلائله على صدقه ( قوله مما وقع ) أي بعد دعوى الرسالة : أي واحتز بقوله متحدى به مما وقع الخ ، فقوله : مما وقع متعلق بقوله : احتز

بدون تحديه كالارهاص ونحوه أو تحدى به ، لكن بعد وجوده .

(ش) التحدى هو طلب المعارضة ، وأصله من الحداء ، وأن يجارى فيه الحاديان ، ويقال تحدى فلانا إذا ماربته ونازعته للغبلة ، وهو هنا عبارة عن قول النبي آية صدق كذا ، وليس من شرط التحدى أن يقول لا يأتي أحد بمثلها ، بل يكفي أن يقول آتيني أن يفعل الله كذا فيفعله له ، ففي إجابة دعواه دليل على صدقه في مقاله . نعم تعذر صدورها عن مثله إذا كان يبنى معارضته لا بد منه لأجل التحدى ، بل لأجل ثبوت الاختصاص ، فإن المعجزة لا بد أن تكون مختصة بنبي ، ولهذا شرط أن تكون خارقة للعادة واقعة على وفق دعواه ، فإن المعتاد وما لا تسبقه الدعوى من الخوارق لا اختصاص له به ، وإذا كان لا بد من الاختصاص فالخارق الواقع قبل الدعوى تساوى فيه الأقوال وتكافأ فيه الدعوى ، وكذا الواقع بعد دعوى الرسالة ، ولكن لم يتحده أصلا . ثم المعجزة إن ادعت معينة فشرط المعارض مماثلته لها وإن كانت غير معينة ، فقال سيف الدين الآمدى أكبر أصحابنا اشتراط المماثلة ، والذي اختاره القاضي أن المماثلة غير مشترطة

المقدر ( قوله كالارهاص الخ ) الارهاص هو العلامات الدالة على بعثة نبي قبل بعثته فهو خارج بقوله مقارن لدعوى الرسالة ، فالمثيل به غير مناسب إذ الكلام فيما وقع بعد النبوة ( قوله أو تحدى به ) عطف على قوله بدون تحديه ( قوله هو طلب المعارضة ) بيان للأصل الثالث للتحدى وسيأتى الأول والثاني والرابع ، فقد ذكر الشارح الأصول الأربعة إلا أنه لم يرتبها ( قوله وأصله من الحداء ) أى وأصل التحدى من الحداء ، وهذا بيان للأصل الأول ، وقوله : من الحداء مقحم لامعنى له في المقام فلما نسب اسقاطه ، ويقول وأصله أن يجارى الحاديان في الحداء : أى الفناء للابل بأن يأتي أحد الشخصين بفناء للابل لأجل راحتها من التعب فتسير بسرعة ، ثم يأتي الآخر بعد فراغ الأول بفناء آخر ، والحداء بضم الحاء ويمتد ويقصر ( قوله ويقال الخ ) بيان للأصل الثاني ، وقوله : ونازعته عطف تفسير ، وقوله : للغبلة : أى لأجل الغلبة ( قوله وهو هنا ) أى في مقام حدة المعجزة ، وهذا بيان للرابع المنقول اليه . والحاصل أن التحدى في الأصل اسم للمارة والنزاع والمعارضة في الفناء للابل ، ثم نقل لمطلق المارة والنزاع في أى شيء ، ثم نقل لطلب المعارضة ، ثم نقل لقول الرسول آية صدق كذا ( قوله لا يأتي أحد بمثلها ) أى بمثل تلك الآية : أى لا يشترط في التحدى أن يقول ذلك ، بل المراد ما هو أعم من أن يقول ذلك أو لايقوله ( قوله فيفعله له ) هذا التفريع مقحم ، لأن المقام في الكلام على التحدى فلما نسب تركه ووصل ما قبله بقوله نعم الخ ( قوله صدورها ) أى الآية ( قوله من مثله ) الأولى من غيره ( قوله فإن المعتاد الخ ) محترز الأول ، وقوله : وما لا تسبقه الخ محترز الثاني ( قوله لا اختصاص له ) أى للمذكور من المعتاد وما لا تسبقه الدعوى من الخوارق ، وقوله : به : أى بالنبي ، وكأن المطابق أن يقول لا اختصاص لها به ( قوله وتكافأ الخ ) عطف تفسير ( قوله معينة ) كما إذا قال آية صدق أن ينشق القمر فلا يعارضه إلا من يشق القمر ( قوله غير معينة ) كما إذا قال آية صدق أن ينحرق الله عادته في غد ولم يعين خارقا ، ثم إن الله فعل له خارقا معينة كما إذا شق له القمر ، وقوله :

وهو الحق ، وإعالم أستغن بما قدمت من اشتراط كون المعجزة مقارنة لدعوى الرسالة عن هذا الشرط ، وهو التحدى بها لأنها قد تقتزن بدعوى الرسالة : أى ولا يتحدى بها : أى لا بدعيا آية صدقه .

(ص) وهل يجوز تأخير المعجزة عن موته قولان للشعري ، وقال بالثاني أبو بكر الباقلاني وهو الظاهر ، فإن حفظ مانص عليه من أحكام شرعه في حياته لا باعث على تلقيه منه .  
(ش) هذه المسئلة إنما تعرض في حق الرسول ، ولو كان نبيا ولم يأمر الخلق بمتابعته لجاز ذلك . وأما الرسول فإذا وصف شرعه وبلغه ، وقال آية صدق أن يظهر بعد موته من الخوارق كذا وكذا فهل يجوز ذلك ؟ صرحنا المعتزلة بمنع ذلك ووافقهم القاضي إلا أن مأخذه غير مأخذ المعتزلة إذ المعتزلة بنوا ذلك على القول بالتحسين والتقيح ، فقالوا لو تأخرت حجته الى بعد وفاته لكان في حال حياته لا يجب توقيره وتعظيمه ،

اشتراط المائلة : أى فلا يعد معارضا إلا من شق له القمر نظرا لما وقع في الخارج من التحسين ، وقوله : غير مشترطة : أى فيعارض بأى خارق كما إذا فلق له البحر ، فيعد معارضا نظرا لما وقع به التحدى من الاطلاق ( قوله وهو الحق ) لأن من عمم وقال آية صدق أن يخلق الله خارقا كان معنى قوله : لا يأتى أحد بمثل ما أنبت به أنه لا يأتى أحد بمثل الخارق لأنه الذى تحدى به ولا شك أن من أتى بخارق مافى معارضته فقد أتى بمثل ذلك ( قوله وإنما لم أستغن الخ ) جواب عما يقال لم يستغن بقوله مقارن لدعوى الرسالة عن قوله : يتحدى به ( قوله من اشتراط الخ ) الأولى من اشتراط كون الخارق مقارنا في المعجزة ، فالشرط في المعجزة لا أن المعجزة مشترطة ( قوله لأنها قد تقتزن الخ ) الأولى أن يقول : لأن الخارق قد يقتزن ولا يتحدى به والا فكلامه يقتضى أنها معجزة عند فقد هذا الشرط وهو التحدى بها وليس كذلك ( قوله فإن حفظ الخ ) الأولى إسقاط حفظ لأن الحفظ لا يتلقى وإنما الذى يتلقى الأحكام ( قوله من أحكام شرعه ) الاضافة بيانة ( قوله في حياته ) متعلق بنص ( قوله لا باعث ) أى عادة ، وقوله : على تلقيه : أى الحفظ ، وقوله : منه : أى من ذلك الرسول الذى تأخرت معجزته لموته : أى وإذا انتفى الباعث عادة على تلقى الأحكام منه انتفت فائدة البعثة وهى العلم بأحكام الله ، وإذا انتفت فائدة البعثة انتفت البعثة ( قوله هذه المسئلة ) أى مسئلة تأخير المعجزة عن الموت ( قوله ولم يأمر الخلق بمتابعته ) حال لازمة ( قوله لجاز ذلك ) أى التأخر ( قوله ووافقهم القاضي ) أى ووافق المعتزلة ( قوله على القول بمنع ذلك ثم ان مافى المان يقتضى أنه تابع للشعري للمعتزلة ، وقد يقال إن القول بالمنع قول للشعري أيضا مجموع عنه وافقه عليه المعتزلة والقاضى ( قوله إذ المعتزلة بنوا ذلك ) أى امتناع تأخير المعجزة عن الموت وانظر هذا الاستدلال على امتناع التأخير فإنه يجري في النبى كما يجري في الرسول ، وكذا استدلال القاضى الآتى وقضية كلامه في صدر الشارح أن الخلاف في الرسول فقط ( قوله على القول بالتحسين والتقيح ) أى فيقولون إن العقل يدرك حسن تقديم المعجزة على موت الرسول ويستقيح تأخيرها بعد موته فالأصلح للناس تقديمها ورعاية الأصلح لهم واجبة على الله ( قوله إلى بعد وفاته ) الصواب إسقاط إلى لأن بعد لا تخرج

والوفاء بحرمته ورعاية حق النبوة والرسالة له ، وذلك منع للخلق من الرتب السنية والمقامات العلية وهذا لا يحسن ممن وجب أن يكون حكيما لطيفا راعيا لصلاح البرية وابطال قولهم بوجهين . أحدهما : من جهة ابطال التحسين والتقبيح ومراعاة الصلاح والأصلاح ، وقد سبق تحقيق ذلك . الثاني : على تقدير تسليم هذا الأصل الفاسد لهم ، قد يقال لا يمنع أن يكون صلاح بعض الخلق في ذلك إذ قد يعلم الله من طائفة حسد الأحياء ومنافستهم واستحكام هذا الخلق في قولهم ، ويزول عنهم هذا الخلق بموت محسودهم ، ويتلقون حينئذ ما يكون منه بالقبول وأكثر الكفرة والمبجرة انما أوتوا من حسد وجب رياسة وألفة من التبعية فلا يمنع في المعلوم على أصل التحسين والتقبيح أن يكون صلاح قوم في تأخير المعجزة . وأما القاضى رضى الله عنه فقد يحتج بأن الرسالة مرجعها الى تعلق الخطاب بالرسول ، وذلك ممتنع بعد الموت ، فكيف نكون الآية لا تتحقق إلا في وقت امتناع ما هي آية عليه

عن النصب على الظرفية إلا للجرّ بمن ( قوله والوفاء ) أى ولا يجب الوفاء ( قوله ورعاية ) عطف على خومة ( قوله وذلك منع الخ ) سند للاستثنائية المطوية القائلة لكن التالى باطل فالواو تعليلية والمراد بالناس المرسل إليهم لأن الرتب السنية وما معها واجبة لهم على الله عند المعتزلة إذا حصل منهم توفير الرسول المرسل إليهم وتعظيمه ( قوله ممن وجب الخ ) أى ممن وجب له أن يكون حليما لطيفا ووجب عليه أن يكون راعيا لصلاح الرعية لحذف الشارح صلة وجب ليقدر في كل طرف ما يناسبه ( قوله أحدهما الخ ) المناسب حذف قوله من جهة إذ لا معنى لها في المقام وإضافة أصل للتحسين بيانية ، وقوله : ومراعاة : أى وابطال وجوب مراعاة الخ ( قوله في ذلك ) أى تأخير المعجزة لما بعد الموت ( قوله إذ قد الخ ) سند لمنع الصلاح الجارى على تسليم أصلهم الفاسد جدلا ( قوله واستحكام ) عطف على حسد ، وقوله هذا الخلق بضم الخاء واللام : أى الحسد والمنافسة ( قوله ويزول ) بالنصب عطف على حسد من عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح ( قوله بموت محسودهم ) أى وهو الرسول ( قوله ما يكون منه ) الأنسب ما كان منه : أى ما بلغه من الأحكام ( قوله وأكثر الخ ) تعليل ( قوله انما أوتوا ) أى أعطوا الامتناع فالمفعول محذوف ، وقوله : من حسد : أى من أجل حسد ، وقوله وألفة بالجر : أى تكبر ، وقوله : من التبعية متعلق بالألفة ومن التعدية : أى انما أعطوا الامتناع لأجل حسدهم من وجبت : أى ثبتت رسالته ومن أجل الألفة من تبعيته ( قوله فلا يمنع الخ ) كاستنتاج لما قبله : أى فلا يمنع أن يكون من معلومات الله صلاح قوم في تأخير المعجزة ( قوله وأما القاضى الخ ) حاصله أن المعجزة دليل على الرسالة ، والدليل انما يؤتى به لتحقيق المبدول والمبدول وهو الرسالة معدومة بعد الموت لأن الرسالة ترجع لتعلق الخطاب بالرسول ولا خطاب للرسول بعد الموت ، وحيث كان المبدول معدوما بعد الموت فليكن الدليل كذلك ( قوله مرجعها ) من رجوع الجمل للمفصل ( قوله وذلك ) أى تعلق الخطاب بالرسول بعد الموت ( قوله فكيف الخ ) استفهام إنكارى : أى لا يصح ذلك : أى كيف نكون الآية لا تتحقق إلا في وقت امتناع الرسالة التى هي : أى الآية دليل عليها وذلك بعد الموت لان الرسالة ممتنعة حينئذ لأنها خطاب متعلق

وردة بأنه تبين بعد موته أنه كان مخاطبا بتبليغ ما بلغه ولا يضرب امتناع تعلق الخطاب عنه وجود الآية فانها تدل على ماسبق من دعواه ، وقد جوزنا تأخير الآية الى زمن مضروب في حال الحياة فينتج أن تناخر الى أجل مضروب بعد الوفاة ، فيستبين بذلك صدقه في الدعوى السابقة ، وربما احتج القاضى بأن القول بذلك يؤدي إلى إبطال الكرامة ، إذ ما من كرامة الا ويجوز على هذا أن تكون معجزة لنبي تأخرت بعد وفاة . وأجيب بأن غايته بطلان كون الكرامة دليلا قطعيا على ولاية من ظهرت على يده لتطرق هذا الاحتمال فيها ، ولا ريب أنا نقول بموجبه ، فإن دلالة الكرامة على الولاية ليست قطعية ، ولو أنافيا من هذا الاحتمال الذي ذكر لاحتمال كونها استدراجا ، ويكون من ظهرت على يده من أهل عداوة الله تعالى ، وعن سبق القضاء بأنه لا يختم له بالسعادة ، ولهذا كان الأولون لا يثقون بها بل لا يزدادون معها الا خوفا ، واحتج أيضا القاضى بما أمرنا إليه في أصل العقيدة من أن تأخير ما يدل على الرسالة الى الوفاة قد تضييع معه فائدة البعثة وهي العلم بأحكام الله تعالى لعدم وجود الباعث لهم عادة على حفظ ذلك عنه ، وهو محدود لأن قصاره استبعاد وجود الحفظ منهم لشرعه ، فلا يصلح أن يكون دليلا على عدم الجواز

بالنبي ويمتنع تعلق الخطاب به بعد موته ومصدوق الآية في المقام المعجزة ( قوله وردة ) أى ذلك الاحتجاج ، وحاصل الرد أن الدليل وإن كان يؤتى به لتحقيق المدلول لكن ليس بلزوم مقارنته له لجواز تأخر الدليل عن المدلول لثمرة وهي بيان صحة ما كان حاصله قبل الموت من دعواه بأنه : أى الحال والثشان ( قوله انه ) أى الرسول ( قوله على ماسبق ) أى على صحته ( قوله مضروب ) أى معين وهذا فرض مثال إذ من جوز تأخيرها بعد الموت لافرق عنده بين أن تناخر لأجل معين أم لا ( قوله صدقه ) أى الرسول ( قوله السابقة ) أى على الموت ( قوله بذلك ) أى تأخير المعجزة لما بعد الموت ( قوله يؤدي إلى إبطال الكرامة ) أى وكل ما أدى إلى إبطال الكرامة باطل ينتج القول بتأخير المعجزة بعد الموت باطل ، وقوله : إذ ما الخ بيان للصغرى ودليل الكبرى الاجماع على وقوع الكرامات من الأولياء ( قوله بأن غايته ) أى الاحتجاج المذكور ( قوله بموجبه ) بفتح الجيم : أى بما أوجبه هذا القول من بطلان كون الكرامة دليلا قطعيا على ولاية من ظهرت على يده ( قوله فإن دلالة الكرامة ) أى الحقيقة التي لا احتمال فيها ( قوله لاحتمال كونها استدراجا ) أى في نفس الأمر بأن كان ذلك الصالح الذي ظهر الخارق على يده سبق القضاء بأنه لا يختم له بالسعادة ، فذلك الخارق في الظاهر كرامة وفي نفس الأمر استدراج ( قوله ولهذا ) أى لأجل كون الكرامة يحتمل أن تكون استدراجا ( قوله كان الأولون ) أى وهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين ( قوله واحتج أيضا للقاضى ) هكذا في بعض النسخ وهو المناسب لأن الاحتجاجات السابقة احتج بها غيره له ، وفي بعض النسخ واحتج أيضا القاضى بالبناء للفاعل وذلك يوهم أن القاضى جرى على ما ذكر من الاحتجاج ، وليس كذلك ( قوله قد تضييع الخ ) قد للتحقيق ( قوله لأن قصاره ) أى غاية ما يفيد هذا الدليل ( قوله فلا يصلح أن يكون دليلا على عدم الجواز ) أى على عدم جواز تلقيهم الأحكام عنه الذي تضييع مغه فائدة البعثة . والحاصل أن فائدة البعثة وهي العلم بأحكام الله إنما تضييع



على أنه يمكن تدوينه على وجه يتأتى حفظه بعد موته . هذا إن قلنا بأن تكليف ما لا يطاق غير سائغ ، وأما إن سوغناه فالأمر في ذلك واضح ، وبالله التوفيق .

(ص) وبقوله غير مكذب عما إذا قال : آية صدق أن ينطق الله بيدي فطقت بتكذيبه ، وفي تكذيب الميت المتحدى بأحيائه قولان للقاضي وإمام الحرمين ، واختار بعض المتأخرين عدم القدح في تكذيب اليد وشبهها لعدم التحدى بتصديقها .

(ش) مذهب القاضي في تكذيب الميت الذي يتحدى بأحيائه أنه قادح . لكن بشرط أن لا تطول مدته في عودته إلى الحياة بل يموت عقب تكذيبه ، ومذهب الإمام أن ذلك غير قادح

لو كان اللازم على تأخير المعجزة لما بعد الموت عدم تلقي الأحكام عنه تحقيقاً وهذا غير لازم للتأخير المذكور ، بل اللازم له إنما هو استبعاد تلقيهم عنه واستبعاد تلقيهم عنه بجماع جواز تلقيهم ، وحينئذ فلا تضع قائمة البعثة هذا والعجب من المصنف كيف استظهر في المتن مذهب القاضي واستدل به بهذا الدليل ، وقد ذكر بطلانه في الشارح ولم يذكر وجهاً لصحة هذا الدليل ولا جواباً عن هذا الرد ، وكان حقا عليه حيث استظهر مذهب القاضي أن يوجهه (قوله على أنه يمكن الخ) أي سلمنا أن تأخر المعجزة لما بعد الموت يمنع من تلقيهم عنه الأحكام وقبولها والعمل بمقتضاها تحقيقاً فنقول لا نسلم ضياع فائدة الرسالة لأنه يمكن تدوين شرعه في حال حياته على وجه يكون فيه حفظه لما بعد الموت من غير عمل به ، فإذا ظهرت المعجزة بعد الموت عمل بذلك الشرع المدون (قوله هذا) أي رد الاحتجاج المذكور (قوله ان قلنا الخ) بيان التكليف بما لا يطاق في المقام هو أن الرسول إذا قال آية صدق كذا وهو يحصل بعد موته وبلغهم الأحكام ولم يحفظوها لعدم الباعث العادي على قبولها منه فإذا مات وظهر الخارق وثبت أنه رسول كان ذلك مقتضياً للتكليف بما جاء به من الأحكام التي سبقت ولم تكن محفوظة ، فإن قلنا بجواز التكليف بما لا يطاق فلا مانع من التكليف بها ، وإن قلنا بعدم الجواز فيلزم على تأخير المعجزة ضياع فائدة البعثة ويرد بما ذكره الشارح (قوله بأن تكليف ما لا يطاق) الأولى التكليف بما لا يطاق لأنه محل الخلاف ، وأما تكليف ما لا يطاق وهو التكليف المستحيل فلا خلاف في منعه (قوله عما إذا قال الخ) أي من نحو ما إذا قال الخ ليشمل سائر الجادات لأنه كما يتحدى بما ذكر من نطق اليد كذلك قد يتحدى بنحو نطق الحجر (قوله وفي تكذيب الميت) من إضافة المصدر لفاعله لأن الميت هو المكذب فاتفق القولان على أن نطق اليد قادح والخلاف في الميت (قوله للقاضي وإمام الحرمين) متعلق بمحذوف صفة لقولان : أي كائنان للقاضي وإمام الحرمين على ألف والنشر المريب ، فالأول وهو كون تكذيب الميت المتحدى بأحيائه قادحاً للقاضي ، والثاني وهو عدم كون تكذيبه قادحاً المفهوم من قوله : قولان لإمام الحرمين فهذه الصورة ليست محترزا عنها على مذهبه (قوله أيضاً <sup>(١)</sup>) أي كما اختار إمام الحرمين عدم القدح بتكذيب الميت (قوله لعدم التحدى بتصديقها) أي لأن التحدى إنما هو بنطقها وقد حصل (قوله في عودته) أي في حال عودته (قوله بل يموت عقب تكذيبه) أي فهذا يكون تكذيبه قادحاً عند القاضي لأنه لم يحى على هذا إلا للتكذيب ، وأما لو طالت حياته فلا

(١) قوله : أيضاً هذه الكلمة ليست بنسخ الصرح التي بأيدينا اهـ مصححه

مطلقا وحجته أن التحدى وقع بالاحياء وقد حصل ، وهذا حتى كفر والفرق عنده بين تكذيب الميت وتكذيب اليد والجاد ونحوهما أن نفس النطق في اليد والجاد مكذب وهو نفس الآية ، والنطق في إحياء الميت هو المكذب وليس هو المدعى آية ، فافترقا من جهة أن المكذب هو المدعى آية الصدق في إحدى السورتين ، وليس المكذب في الأخرى هو المدعى آية . ورأى بعض المتأخرين وهو ابن دهاق في شرح الارشاد أن تكذيب اليد ونحوها لا يقتضئ أيضا لما أشرنا اليه في الأصل من أن التحدى إنما وقع فيه أيضا بمجرد النطق ، وقد وقع والتصديق لم يقع التحدى به حتى يضر تخلفه . قال المقترح : والتحقيق في هذه المسئلة مبنى على البحث في وجه دلالة أدلة المعجزة ، وأنها لا تدل دلالة المعقول ، وإنما هي مرتبطة عند اجتماع شرائطها بالصدق ضرورة ، فإذا تمهد ذلك قلنا في المسئلة ليراجع العاقل نفسه أن ما يجده من نزول هذا الفعل من الله منزلة قوله لمدعى النبوة صدقت هل يجده ضرورة ضد كون الآية المخارقة مكذبة أم لا ، فإذا لم يجده علم أن

يكون تكذيبه قادحا لأنه لما طالت حياته علم أن إحياءه ليس لأجل التكذيب وأنه من جملة الأحياء الكافرين فلا يضر تكذيبه ( قوله مطلقا ) أى سواء طالت مدة حياته أم لا ( قوله وهذا حتى كفر ) أى بالتكذيب ولو فرض أنه مات أولا على الاسلام ( قوله والفرق عنده ) أى عند امام الحرمين ، وهذا جواب عما يقال بماذا يفرق الامام حيث حكم بعدم القدح في الميت وبالقدح في اليد ونحوها ، وخص الفرق بإمام الحرمين لأن تكذيب الميت عنده غير قادح في جميع الحالات وعند القاضي غير قادح إذا طالت حياته ( قوله وليس الخ ) بل المدعى آية هو الأحياء ( قوله فيه ) أى المذكور من صورة اليد ونحوها ( قوله بمجرد النطق ) أى بذات النطق بقطع النظر عن كونه مكذبا أو مصدقا ( قوله لا يقدح أيضا ) أى كما لا يقدح تكذيب الميت ( قوله قال المقترح الخ ) هذا ترشيح للقول بأن نطق اليد بالتكذيب قادح ( قوله في هذه المسئلة ) أى مسئلة نطق اليد بالتكذيب ( قوله وأنها لا تدل دلالة المعقول ) أى لا تدل دلالة الأدلة العقلية المفتقرة الى مقدمات ونتيجة ، بل تدل ضرورة ، وأشار بهذا الكلام إلى أن دلالة المعجزة على صدق الرسول غير عقلية بل عادية ضرورية . ( قوله ضرورة ) معمول لمرتبة : أى وإنما هي مرتبطة بالصدق ارتباط الحال بالمدلول ارتباطا ضروريا : أى وإنما هي دالة على الصدق دلالة ضرورية إذا وجدت شرائطها ( قوله فإذا تمهد ذلك ) أى وهو أن الحق أن دلالة المعجزة على الصدق عادية ( قوله في المسئلة ) أى مسئلة النزاع ، وهى مسئلة اليد . وحاصله أنه إذا كانت دلالة المعجزة عادية كما هو الحق فلنرجع لمسئلتنا وهى أن النبي إذا قال آية صدق نطق هذه اليد فنطقت بأنه كذاب فيراجع العاقل نفسه هل العلم الضروري بالصدق الحاصل عند وجود المخارق المنزل منزلة قول الله لمدعى الرسالة صدقت يحصل عند كون الآية المخارقة مكذبة أو لا يحصل ، فإذا لم يحصل ذلك العلم الضروري تعين أن المعجزة المستلزمة للصدق لم تحصل ، وإذا حصل ذلك العلم كانت المعجزة حاصلة والحق أن دلالة المعجزة عادية وعند نطق اليد بالتكذيب لا يحصل العلم الضروري بالتصديق عادة ، وحينئذ فيكون قادحا خلافا لابن دهاق ( قوله أن ما يجده الخ ) أى في أن ما يجده الخ فهو على إسقاط الخافض ، والمراد بهذا

المعجزة المستعينة للعالم الضروري لم تحصل ، وهذا مأخذ الكلام .

(ص) وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل دلالة عقلية أو وضعية أو عادية بحسب القرائن أقوال . أما على الأولين فيستحيل صدورهما على يد الكاذب لما يلزم على الأول من نقض الدليل العقلي ، وعلى الثاني من الخلف في خبره جل وعلا إذ تصديق الكاذب كذب والكاذب عليه جل وعلا محال ، لأن خبره على وفق علمه فيكون صدقا فلا انتفى لانتفى العلم ملزومه ، وهو محال لما عرفت من وجوبه .

الفعل الخارق ( قوله وهذا ) أى مقاله المقترح ( قوله مأخذ الكلام ) أى الخلاف في المسئلة : أى محل أخذه ( قوله وهل دلالة المعجزة ) من اضافة المصدر لفاعله لأن المعجزة هي المالة على صدقهم والصدق مدلولها وهو مطابقة الخبر للواقع ( قوله بحسب القرائن ) راجع لما يليه وهو كونها عادية ومرجع القرائن القيود التي تضمنها التعريف السابق وذكرها في القول الثالث ، وإن كانت معتبرة في القولين قبل أيضا اظهارا لجهة دلالة العادة لأن دلالة المعجزة نظرا للعقل والوضع مع كونها بحسب القرائن ظاهرة بخلاف دلالتها نظرا للعادة ( قوله لما يلزم الخ ) أى ونقض الدليل العقلي باطل فبطل المقدم وهو صدورهما على يد الكاذب وتقرير هذا الدليل أن تقول لو صدرت المعجزة على يد كاذب لانتقض الدليل العقلي لكن نقضه باطل فبطل المقدم ، بيان الملازمة أنه لو صدرت المعجزة على يد الكاذب لوجد الدليل العقلي ولم يوجد مدلوله وهو الصدق . فيصير ذلك الدليل شبهة ويصير العلم الذي استلزمه جهلا مركبا وذلك قلب للحقائق ( قوله من الخلف ) أى الكاذب ( قوله في خبره ) أى الحكمي لا الحقيقي ( قوله والكاذب الخ ) في قوة الاستثنائية وتقريره أن تقول لو صدرت المعجزة على يد الكاذب لزم الكذب في خبره تعالى لكن التالي وهو كذبه في خبره باطل فبطل المقدم وهو ظهور المعجزة على يد الكاذب بيان الملازمة أن اظهار المعجزة على يد الكاذب تصديق له وتصديق الكاذب كذب ، وأما دليل الاستثنائية فهو أن خبره تعالى على وفق علمه ، وكل خبر على وفق العلم لا يكون إلا صدقا ينتج خبره تعالى لا يكون إلا صدقا ، وحيث أن الكذب في خبره باطل ، فقول الشارح لأن خبره على وفق علمه إشارة للصغرى وحذف الشارح الكبرى ، وقوله : فهو صدق إشارة للنتيجة ( قوله لأن خبره على وفق علمه ) أى لأنه تعالى عالم وكل عالم خبره على وفق علمه ينتج أنه تعالى خبره على وفق علمه فثبت الصغرى ، وقوله : فلا انتفى : أى الصدق ، وقوله : لانتفى العلم ملزومه : أى ملزوم الصدق فالصدق لازم والعلم ملزومه ، ومتى انتفى اللازم انتفى الملزوم وانتفاء الملزوم الذي هو العلم باطل بالأدلة العقلية ، فليكن اللازم الذي هو الصدق غير منتف ، وعبرة المصنف تقتضي أن قوله : فلا انتفى الخ تفريع على النتيجة : أعنى قوله فيكون صدقا ، والمناسب للقواعد أن يحصل هذا دليلا لكبرى القياس وهي القائلة كل خبر على وفق العلم لا يكون إلا صدقا ، وتقريره أن الصدق لازم للعلم فلا انتفى الصدق لانتفى العلم . لكن انتفاء العلم محال فليكن انتفاء الصدق محالا ، فثبتت الكبرى فتم الدليل ، فثبت المدعى وهو أن كذبه تعالى محال ( قوله وهو محال ) في قوة الاستثنائية القائلة : لكن التالي باطل ، فالضمير

فان قلت : قد وجدنا العالم منا بالشئ يخبر عنه بالكذب . قلنا كلامنا في الخبر النفسي لافي الألفاظ لاستحالة انصاف الباري تعالى بها ، والعالم منا بالشئ يستحيل أن يخبر الجزء من قلبه الذي قام به العلم بخبر كذب على غير وفق علمه ، غاية أن يجد في نفسه تقدير الكذب لا الكذب ، وأيضا لو انصف الباري تعالى بالكذب ولا تكون صفته لإلحادية لاستحالة انصافه بالصدق مع صحة انصافه به لأجل وجوب العلم له تعالى ، ففيه استحالة ما علمت صحته .

(ش) اعلم أن دلالة المعجزة لا يصح أن تكون من جملة الأدلة السمعية إذ يستحيل أن تثبت صحة الأدلة السمعية قبل ثبوت دلالة المعجزة ، ثم اختلف الأئمة

راجع لنفي العلم دليلها ما أفاده بقوله : لما عرفت من وجوبه : أي العلم والواجب لا يقبل الانتفاء وإذا بطل التالي وهو نفي العلم ، فالقدم وهو انتفاء الصدق في خبره باطل ، فاذن ثبت المطلوب الذي هو استحالة الكذب في خبره تعالى ( قوله فان قلت الخ ) وارد على الكبرى المتضمنة أن العلم مستلزم للصدق ، فان مقتضاها أن العالم لا يكون إلا صادقا مع أن العالم قد يخبر بالكذب ، وحاصل الجواب أن محل استلزام العلم للصدق إذا كان محل العلم ، والخبر المتصف بالصدق واحدا وما أورد اختلف فيه محلها ، لأن محل العلم القلب ومحل الخبر اللسان ( قوله في الخبر النفسي ) يعني الذي محله محل العلم ، وقوله : لافي الألفاظ : أي التي محلها مغاير لمحل العلم .

( تنبيه ) الخارق منزل منزلة الكلام النفسي المستحيل فيه الكذب فيستحيل فيه أيضا ( قوله العالم الخ ) توجيه لما أفهمه الكلام السابق من أن الخبر النفسي تابع للعلم ( قوله الجزء الخ ) وهو جوهر فرد لأن العلم لا يقوم إلا بجوهر فرد ( قوله غاية ) أي العالم منا يجد من نفسه تقدير الكذب : أي أنه على فرض أنه يلاحظ الكذب ، فاعلم هذا أمر تقديري لا تحقيق والراسخ في قلبه إنما هو الصدق لأن النفس لا تتحدث فيما علمت إلا بصدق ( قوله وأيضا الخ ) وجه آخر من أدلة استحالة الكذب عليه تعالى ( قوله ولا تكون صفته لإلحادية ) جملة اعتراضية بين مقدم الشرطية وتاليها ، وهي بيان للضرورة التي اشتملت عليها الشرطية قدمها قبل تمامها اعتناء بها ، وحينئذ فالواو تعليلية وحذف الاستثنائية وذكر دليلها ، وكأنه قال لو انصف الباري بالكذب لاستحال انصافه بالصدق . لكن التالي باطل لأنه يصح انصافه بالصدق ، وذلك لأنه عالم وكل عالم يصح أنه يخبر على وفق علمه ( قوله ففيه ) أي اللازم المذكور الذي هو استحالة انصافه تعالى بالصدق الذي علمت صحته ، وهذا زيادة توضيح وإلغاف معلوم مما قبله ( قوله أن دلالة المعجزة ) أي على صدق الرسل ، وقوله : لا يصح الخ على حذف مضاف : أي لا يصح أن تكون من جملة دلالة الأدلة السمعية ، فاندفع ما يقال الاخبار عن دلالة المعجزة بقوله : لا يصح الخ غير مستقيم ، لأن الدلالة ليست من جملة الأدلة ( قوله إذ يستحيل الخ ) فيه أن الاستحالة في المقام متعلقة بثبوت الأدلة السمعية لا بثبوت محتملها ، فلما سب اسقاط لفظ صحة ولفظ دلالة ، ويقول إذ يستحيل أن تثبت الأدلة السمعية قبل ثبوت المعجزة ، لأن الأدلة السمعية فرع ثبوت الرسالة التي هي فرع ثبوت المعجزة ، فلو ثبتت الأدلة السمعية قبل ثبوت المعجزة لزم الدور ، وإذا استحال ثبوت الأدلة السمعية قبل ثبوت المعجزة استحال أن تكون دلالة المعجزة من جملة دلالة الأدلة

بعد ذلك في وجه دلالتها على ثلاثة أقوال : الأول أن دلالتها عقلية واليه ميل الأستاذ . قالوا لأن خلق الله تعالى لهذا الخارق على وفق دعواه وتحديه مع العجز عن معارضته ، وتخصيصه بذلك يدل على إرادة الله تعالى لتصديقه كما يدل اختصاص الفعل بالوقت المعين ، والمحل المعين على إرادته تعالى لذلك بالضرورة . وبالجملة فقد جعلوا التصديق في هذا القول صفة للخارق الواقع على الوجه المخصوص مع جواز أن يهرى ذلك الخارق عن صفة التصديق بانعدام شرط من شروط المعجزة فصارت صفة التصديق للخارق الحادث كسائر صفات الأفعال الحادثة ، وقد علمت أن اتصاف الحادث بصفة بدلا عن تقيضها الجائز يدل عقلا على إرادة الفاعل ، وهو الباري تعالى

السمعية وهو المطلوب ( قوله بعد ذلك ) أى بعد اتفاقهم على أن دلالتها ليست من جهة دلالة الأدلة السمعية ، ويحتمل أن المراد بعد اتفاقهم على أن دلالة المعجزة على صدق الرسل ليست سمعية ( قوله في وجه دلالتها ) أى على صدق الرسل ( قوله قالوا ) أى أرباب هذا القول سندا له ، وأنى بالسند في أسلوب التبرى لكونه معترضا كما يأتي بيانه ( قوله لهذا الخارق ) أى الدال على صدقه ( قوله على وفق دعواه ) أى إن آية صدقه كذا ( قوله على وفق دعواه ) أى من جرت المعجزة على يديه ، وقوله : وتحديه تفسير لدعواه ( قوله وتحديه ) بالجر عطف على دعواه ، وقوله : وتخصيصه بالنصب عطفا على خلق الله : أى وتخصيص الله إياه بذلك الخارق ( قوله كما يدل الخ ) هذا تنظير طلبا للإيضاح . وحاصله أن المعجزة دلت على إرادة التصديق كما أن اختصاص الفعل بالزمان المعين يدل على إرادة الله لذلك ، وقد يقال لانسليم أن صدور الخارق يدل على إرادة التصديق إذ غايته أنه يدل على إرادة الله وقوعه فقط ، وأما كونه أراد تصديقه أولا فشيء آخر ( قوله لذلك ) أى اختصاص الفعل بالوقت المعين والمحل المعين ( قوله بالضرورة ) أى لا بالنظر ( قوله وبالجملة الخ ) توجيه للقول المذكور وتمهيد للاعتراض الآتي ( قوله فقد جعلوا ) أى أصحاب القول الأول ( قوله صفة للخارق ) أى فتي وجد الخارق وجد التصديق ( قوله على الوجه المخصوص ) أى من كونه مقارنا لدعوى الرسالة ومتحدى به ومعجوزا عن معارضته ، وقوله : مع جواز الخ حاجة لهذا أصلا ، لأن التصديق لازم للخارق الموصوف بالصفات السابقة ومعلوم أنه إذا لم يوجد متصفا بصفاته فلا يوجد التصديق ، وقوله : بانعدام شرط أراد به ركنا من أركان المعجزة ( قوله فصارت صفة التصديق ) الإضافة بيانية ، وهذا مفرع على كون التصديق صفة للخارق : أى وحيث كان التصديق صفة للخارق صار مماثلا لسائر صفات الأفعال الحادثة من جهة الدلالة على إرادة الفاعل المختار على الانصاف بتلك الصفة بدلا عن ما ينافيها ( قوله وقد علمت الخ ) بيان لوجه الشبه ، وقوله : ان اتصاف الحادث بصفة : أى كاتصاف الخارق بالصدق واتصاف وقوع المطر بالكون في الزمان المعين ، وقوله : عن تقيضها أراد به مطلق المنافي وقوله : على إرادة الفاعل : أى المختار بدليل التعليل ، وقوله : وهو الباري ، الأولى أن يقول : ومعلوم أنه الباري ، وذلك لأن اتصاف الحادث بصفة بدلا عن تقيضها الجائز إنما يدل على إرادة الفاعل لذلك ، ولا يدل على أن ذلك الفاعل هو الله كما يوحى كلامه ، وإنما يستدل على ذلك ببرهان الوحدانية ( قوله كسائر صفات الأفعال ) أى مثل وقوع المطر في الوقت المعين ، وقوله :

لذلك لما تقرر أن الطبيعة والعلّة لا يختصان جائزا بالوقوع بدلا عن جائز يساويه ، واعترض على هذا القول بأن التصديق عندنا خبر عن الصدق ، وخبر الله تعالى أزلّى لا يضح أن يكون حادثا ، ولا صفة لحادث فلا يصح أن تتعلق به الإرادة لأنها كالأقدرة لا تتعلق إلا بالممكن . وقد يجاب بأن التصديق الذي تعلقت به الإرادة هو التصديق لهذا الخارق : أي خلقه له دالا على خبره تعالى بصدق رسله ، فيكون خبره الدال على صدق رسله مدلولاً لهذا التصديق الحادث الذي هو متعلق لإرادته جل وعز . ويجاب بأن الكلام فيه حذف مضاف : أي الخارق بالشروط المذكورة يدل على إرادة الله تعالى صدق التصديق : أي صدق الرسل الناشئ عن تصديقه تعالى لهم بذلك الخارق ، وإنه أعلم . وقد قرر امام الحرمين أن المعجزة لا تدل دلالة الأدلة العقلية من حيث يتصور وجود الخارق

الحادثة صفة للأفعال ( قوله لذلك ) أي الاتصاف بتلك الصفة بدلا عن تقيضها ( قوله لما تقرر الخ ) سند لقوله : بدل عقلا الخ ( قوله لا يختصان ) أي وحيداً فالتخصيص بإرادة فاعل مختار ( قوله واعترض الخ ) شروع في تقرير الاعتراض الذي أشعر به سوق التوجه السابق في أساليب التبرير ، وهذا هو الاعتراض الذي وعد به التنازع في مبحث الوجدانية ( قوله عندنا ) أي معشر أهل السنة الملتزمين للكلام النفسي ( قوله خبر عن الصدق ) أي عن مطابقة الخبر المصدق بفتح الدال للواقع ، فإذا سمعت كلاماً مطابقاً للواقع . فقلت هذا الكلام صدق كان قولك تصديقا لأنه خبر عن مطابقة الكلام المصدق للواقع ( قوله فلا يصح أن تتعلق به الإرادة ) أي ولا يصح أن يكون التصديق صفة للخارق كما قالوا ( قوله أي خلقه له ) تفسير لقوله : هو التصديق بهذا الخارق ، والضمير في خلقه عائده على الباري تعالى وفي له عائده على الخارق ( قوله بصدق رسله ) متعلق بخبره : أي دالا على إخبار الله بصدق رسله ( قوله مدلولاً لهذا التصديق الحادث ) أي المفسر بالخلق لا بالخبر عن الصدق . ( قوله الذي هو متعلق لإرادته جلّ وعلا ) لا يخفى ما فيه من القسح ، لأن الخلق عبارة عن تعلق القدرة بذلك الخارق والإرادة إنما تتعلق بالممكن كالخارق لا بتعلق القدرة به ( قوله ويجاب ) أي أيضا فهو جواب ثان عطف على قوله : يجاب ( قوله فيه حذف مضاف الخ ) فالأصل يدل اصدق تصديقه : أي يدل على صدق الرسل الناشئ عن تصديقه فالتصديق على هذا الجواب باق على حقيقته بخلافه على الجواب الأول ( قوله أي الخارق بالشروط المذكورة الخ ) هو مضمون قوله قيل لأن خلق الله تعالى للخارق إلى قوله يدل الخ ثم بين المقصود من هذا فقال : أي صدق الرسل الناشئ الخ فإضافة صدق إلى التصديق لكونه منشأ له ( قوله الناشئ ) هو بالنسبة نعمنا لصدق المضاف للرسل وحاصل كلامه أن الله إذا صدق لمعناه أن الله أراد صدق تصديق الرسل : أي أراد صدقهم الناشئ عن تصديقه لهم فإضافة صدق للتصديق من إضافة المسبب للسبب ولا شك أن صدقهم الناشئ عن تصديق الله لهم حادث يتعلق به الإرادة وهذا واضح فلا إشكال ( قوله وقد قرر الخ ) اعتراض آخر على القول السابق ( قوله لا تدل الخ ) أي بحيث متى وجدت وجد الصدق كما أنه متى وجد الدليل وجد المدلول لأن الخارق قد يوجد ولا يوجد الصدق كالسحر والاهانة والكرامة ، وإذا وجد الدليل

بدون دلالة النبوة ، والدليل العقلي لا يصح أن يوجد عاريا عن دلالته . وقال المقترح : وهذه مغالطة فإن الدليل ليس مجرد وجود الخارق بدون دلالة النبوة ، وإنما الدلالة من حيث إجابة دعوى المتحدى بالخارق ، ف مجرد الخارق لا يدلّ إذن فلم يكن هذا نقضا على من أجراها مجرى الأدلة العقلية . الثاني أن دالاتها وضعية كدلالة الألفاظ بالوضع على معانيها . قالوا لأن المواضعة قد تعرف بصريح يدل على التواضع كما لو قال شخص لشخص ان فعلت كذا فاعلم بذلك قصدى فى طلبك ، ففعل ما واصله عليه ، فان من وقعت معه المواضعة يفهم طلبه على حسب ما راضه عليه وقد تعرف المواضعة بصريح من أحد المتواضعين ، وبفعل من الثانى من غير أن يسمع كلامه ، فاذا قال شخص

ولم يوجد مدلوله كان ذلك نقضا للدليل فيبطل الاستدلال به فقله من حيث الخ تعميل : أى لأنه يتصور الخ وهذا بيان لجهة الاعتراض ( قوله بدون دلالة النبوة ) أى بدون الدلالة على لازم النبوة وهو الصدق ( قوله وهذه ) أى قضية ما قرره امام الحرمين ( قوله فان الدليل ) أى على الصدق ( قوله ليس مجرد وجود الخارق ) أى ليس وجود الخارق المجرد عن القيود السابقة بل خارق الدليل على الصدق خارق مخصوص وهو المقيد بالقيود السابقة ودلالته من جهة إجابة المتحدى بذلك الخارق مع عجز المعارض عن الاتيان بمثله فقول الشارح وإنما الدلالة الخ الأولى أن يقول ، وإنما الدليل خارق مقيد بالقيود إلى آخر ما قلناه ( قوله ف مجرد الخارق الخ ) أى بل لا بد من التحدى والمعجز عن المعارضة وذلك لا يكون إلا للنبي ( قوله فلم يكن هذا الخ ) الاشارة للقول المتقدم وهو أن المعجزة لا تدلّ دلالة الأدلة العقلية من حيث يتصور الخ ( قوله على من أجراها ) أى المعجزة ( قوله الثانى ) أى من الأقوال الثلاثة ( قوله أن دالاتها ) أى على الصدق ( قوله كدلالة الخ ) أى كدلالة الألفاظ على معانيها بسبب وضعها لها فكما أن لفظ إنسان يدلّ على معناه بسبب وضعه له كذلك المعجزة تدلّ على الصدق لوضعها له ، وقوله : بالوضع مخرج لدلالة الألفاظ بحسب العقل والطبع كدلالة اللفظ على حياة لافظه . ودلالة الصراخ على المصيبة ( قوله لأن المواضعة ) أى المجاملة والموافقة بين الدال والمدلول ، وقوله : بصريح : أى بكلام صريح ، وقوله : يدل على التواضع : أى التوافق ، ولو قال لأن الموافقة بين الدال والمدلول تكون بكلام صريح يدل عليها كان أوضح ( قوله كما لو قال شخص الخ ) تمثيل طلبا للايضاح : أى كما لو قال زيد لعمره ان ذهب من الطريق الفلانية ، فاعلم أن قصدى طلبك فى حاجة كذا ويوافقه عمرو على ذلك ثم فعل زيد ما واصله : أى وافقه عمرو عليه بأن ذهب من الطريق الفلانية ، فان عمرا الذى وقعت منه المواضعة : أى الموافقة يفهم طلب زيد على حسب ما واصله ووافقه عليه ( قوله وقد تعرف الخ ) عطف على قوله قد تعرف الخ ، وهذا يخالف الوجه الأول لأن الأول يتكلم فيه أحد المتواضعين مع الآخر ففيه مواضعة بالفعل ، وهنا يتكلم أحد المتواضعين لا مع الآخر ويفعل الآخر من غير أن يسمع المتكلم كلام الفاعل ، وإنما يفهم من الفعل أنه واضعه ووافقه والمعجزة من قبيل الثانى لا الأول لأن الرسول يتكلم ويفعل الله من غير أن يسمع الرسول كلام الله ( قوله من غير أن يسمع كلامه ) عبارته تصديق بوجود كلام

في محفل بمجلس ملك ، وقد تأزر مجلسه بجمع أنا رسول الملك اليكم وآتني أن يخرق عادته وهو  
يمرأى من الملك وسمسم ، ثم قال : أيها الملك إن كنت صادقا فأخرق عادتك وقم واقعد .  
فأجابه إلى القيام كان ذلك كالتصريح بالمواضعة على أن خرق عادته بقيامه يدل على إرساله ،  
وظاهر كلام المقترح وكثير أن هذين الرأيين يرجعان إلى قول واحد ، وهو أن الدلالة عقلية ،  
وإنما اختلفا في تقرير كونها عقلية والأمر في هذا قريب . الثالث : أن دلالتها عادية كدلالة  
قرائن الأحوال على خجل الخجل ووجل الوجل وخوف الخائف . قالوا فإن خلق الله تعالى  
لهذا الخارق

وأنه لم يسمع ، والمراد عدم الكلام من الثاني بالسكينة وضمير كلامه للثاني ، وقوله : يسمع بالبناء  
للمجهول ( قوله في محفل ) كجلس الجمع من الناس ( قوله وقد تأزر مجلسه بجمع ) أى تقوى  
لكونه امتلا به ، والواو للحال وهو قيد فيما قبله آتى به لافادة أن المجلس قد امتلا بالناس  
( قوله أنا رسول الخ ) مقول قول الشخص بالمحفل ( قوله وهو الخ ) الواو للحال : أى وذلك  
الشخص القائل بمرأى من الملك الخ : أى بحيث يراه الملك ويسمع كلامه وإلا فلا يدل خرق الملك  
عادته على تصديق الشخص القائل لجواز أن يكون خرق الملك للعادة أمرا اتفاقيا ولا شك أن الله  
يسمع الرسول ويراه فالرسول بمرأى من الله تعالى وسمسم ، وقوله : بمرأى زيادة في المقصود وإلا  
فالمأدب على كونه يسمعه وإلا جاز أنه اتفاقى ان قيل اثبات السمع والبصر لله يتوقفان على الدليل  
السمعى فأخذ السمع والبصر في مقدمات دليل المعجزة يؤدي للدور . قلنا أما من أثبت البصر  
والسمع بالعقل فلا إشكال عنده ، وأما من أثبتهما بالسمع فالعالم بغنى عنهما ، فإن علم الله بتحدى  
الرسول وتصديقه له قائم مقام السمع والبصر المذكورين في المثال لاستحالة أن يعزب عن علمه  
متقال ذرة وما ذكر في المثال من المسموع والمرأى إنما هو توضيح للمقام ( قوله إلى القيام )  
أى والقعود لي مطابق ماسبق ( قوله كان ذلك الخ ) جواب اذا ( قوله بالمواضعة ) أى الموافقة  
( قوله يدل على إرساله ) خبر أن والضمير للمدعى الرسالة : أى وإذا كان يدل على إرساله فكأنهما  
اتفقا على ذلك أولا ، وقوله : بقيامه متعلق باسم أن وهو خرق ( قوله أن هذين الرأيين ) أى  
القولين السابقين : أعنى القول بأن الدلالة عقلية والقول بأنها وضعية ( قوله وإنما اختلفا الخ )  
أى فقال بعضهم معنى كونها عقلية أن ظهور الخارق على وفق دعوى المدعى مع العجز عن  
معارضته يدل عقلا على إرادة الله تصديقه ، وقال بعضهم : معنى كونها عقلية أن الخارق موضوع  
للسدق والموضوع يدل عقلا على الموضوع له بعد ملاحظة الوضع ( قوله والأمر في هذا الخ )  
أى أن رجوع الرأيين لقول واحد أو جعلهما متغايرين نظرا إلى أن الدلالة العقلية في نفسها غير  
الوضعية أمر سهل لافائدة فيه . واعلم أن ما ذكره المصنف من أن كلام المقترح ظاهر في رجوع  
القولين لقول واحد لا يسل بل كلامه ظاهر في نبيانها وعدم رجوعهما لقول واحد ( قوله قرائن  
الأحوال ) الاضافة بيانية والأحوال مثل الحرة والصفرة فحرة الوجه قرينة على الخجل وصرته  
قرينة على الوجل ( قوله على خجل الخجل ووجل الوجل ) الأول من كل منهما مصدر بفتح  
الجيم ، والثاني من كل منهما وصف بكسر الجيم وأضيف المصدر للوصف فيهما ( قوله قالوا ) أى



على هذا الوجه المفروض يدل على صدقه بالضرورة عادة ، فعلى الرايين الأولين يستحيل عقلا صدور المعجزة على أيدي الكذابين . أما على الأول فلما يلزم من نقض الدليل العقلي بأن يوجد ولا يوجد مدلوله ، فيصير ذلك الدليل شبهة ويصير العلم الذي استلزمه جهلا مركبا ، وذلك قلب للحقائق ولاخفاء في استحالة . وأما على الثاني وهو المواضة فلما يلزم من الخلف في خبره تعالى ، لأن حكم المواضة في الفعل حكم الكلام الصريح . ثم لما كان هذا يتوقف على معرفة استحالة الكذب على الله تعالى ذكروا في بيان استحالة عليه أوجها أشرنا إلى بعضها في أصل العقيدة . أحدها للأستاذ والامام قالا : كل عالم يجد في نفسه حديثا يطابق لمعلومه ، وهذا هو عين الخبر الصدق ، والله جل وعلا عالم بالأشياء كلها على ما هي عليه ، فيكون كلامه على وفق ذلك فاستحال عليه الكذب ، وهو الخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه لأنه لا يكون في حقه إلا عن جهل ما هو عليه ذلك الشيء .

أرباب هذا القول في بيان وضوحه ( قوله على هذا الوجه المفروض ) أي من اشتاله على القيود المنتدمة ( قوله فعلى الرايين الخ ) توجه لشرح قول المتن . أما على الأولين فيستحيل الخ ( قوله على أيدي الكذابين ) الأولى الكاذبين جمع كاذب لأن المقصود الكذب فقط لا المبالغة فيه ( قوله بأنه يوجد ولا يوجد مدلوله ) تصوير لنقض الدليل العقلي ومدلوله هو الصدق في المقام ثم فرع عليه ما يقتضي بطلانه ( قوله فيصير ذلك الدليل شبهة ) أي لظن أنه دليل وليس بدليل لعدم انتاجه المطلوب ( قوله جهلا مركبا ) لأنه إذا قال أنا رسول ، والدليل على صدق كذا ، فلو كان الدليل للدلالة فيه لزم أن الرسول يعتقد الصدق ، والحال أنه لا صدق فيصير مقامه من العلم جهلا ( قوله وذلك قلب للحقائق ) يعني في كل من الدليل والمدلول ، وذلك لأن حقيقة الدليل تنافي حقيقة الشبهة فيستحيل انقلاب الدليل شبهة وكذلك العلم يباين الجهل فيستحيل انقلاب العلم جهلا ( قوله ولا خفاء في استحالة ) أي استحالة قلب الحقائق لأن كون الشيء مبينا لشيء آخر ثم يصير عينه فيه جمع بين متناقضين ، وفيه زوال الأوصاف النفسية عن الشيء مع بقاءه ، وهذا يستلزم أنه باق وغير باق والكل محال ( قوله وهو المواضة ) الأولى أن يقول وهو أن الدلالة وضعية لأن هذا هو الثاني لا المواضة ( قوله من الخلف الخ ) أي والخلف : أي الكذب في خبره تعالى محال ( قوله لأن حكم الخ ) في بمعنى الباء : أي لأن حكم المواضة بالفعل حكم المواضة بالكلام الصريح فكما يلزم الكذب من عدم وجود مدلول الثاني فكذلك الأول ( قوله ثم لما كان الخ ) ثم للترتيب الذكري ، والاشارة راجعة لتوجيه القول الثاني : أعني قوله فلما يلزم الخ ( قوله على معرفة ) الأولى على بيان ( قوله أوجها ) أي ثلاثة وقوله : أشرنا إلى بعضها : أي وهو اثنان وزاد الشارح واحدا ( قوله وهذا ) أي مافي نفس الامام من الحديث المطابق لمعلومه ( قوله فيكون كلامه ) أي النفسى ، وقوله : على وفق ذلك : أي علمه المحيط بالأشياء ، وقد علمت أن مافي نفس العالم من الخبر المطابق لمعلومه عين الخبر الصادق ( قوله لأنه ) أي الكذب ، وقوله : لا يكون في حقه : أي الباري بخلاف العالم منا

وذلك في حق من عمّ علمه ما لا يتناهى محال ، واعترض على هذه الحجة بما أشرنا إليه في الأصل وهو أن قيل قد وجدنا العالم منا بشيء . قد يخبر عنه بالكذب ولم يلزم من كذبه جهله ، فليس العلم بشيء . إذن ملزوما للصدق ولا الكذب ملزوما للجهل . وأجيب عنه بمنع أن العالم بالشئ يخبر المحل الذي قام به العلم منه بالكذب ، والكذب الذي يوجد للعالم منا إنما هو في خبر لسانه اللفظي أما كلامه النفسي فلا يكون أبدا إلا على وفق عقده ، وغاية ما يجد في نفسه تقدير إخبار ووسوسة بالكذب لا الخبر بالكذب ، والا فأنه جل وعلا يستحيل عليه التركيب حتى يقوم العلم والصدق بمحل والكذب بمحل آخر ، ويستحيل عليه الوسواس والتقدير الحادثة . الثاني من أدلة استحالة الكذب عليه تعالى أن كل مخبر تجرد النظر إليه فإنه يصح من العالم به أن يخبر على وفق علمه فلو صح الكذب عليه تعالى لوجب أن لا يتصف بجائز ، وذلك يمنع أن يتصف بصفة الذي هو الصدق وفيه منع لما علمت صحته وهو محال . الثالث قد ثبت اتصافه تعالى بالكمال ، والصدق صفة كمال

فأنه يوجد الكذب في خبر لسانه ( قوله وذلك ) أي الجهل بما عليه ذلك الشيء ( قوله فليس العلم بشيء . إذن ملزوما للصدق ) أي كما اقتضاه هذا الدليل ، فإن قوله : كل عالم في نفسه حديث يطابق معلومه الخ يقتضي أن العلم يستلزم الصدق ( قوله ولا الكذب ملزوما للجهل ) هذا معلوم مما قبل بطريق القياس والمقصود بالذات الأول ، فالأولى للاقتصار عليه ( قوله عنه ) أي الاعتراض ( قوله بمنع الخ ) الأوضح بمنع أن المحل الذي قام به العلم من العالم يخبر بالكذب لأن العلم محله من القلب ومحل الخبر الكاذب اللسان ( قوله اللفظي ) نسبة للفظ من نسبة الجزئي لسكيه ( قوله عقده ) أي اعتقاده : أي علمه ( قوله وغاية الخ ) جواب عما يقال قد يتفق أن الإنسان يعلم أن زيدا حي ، ويعتقد ذلك اعتقادا جازما ويجرى على قلبه أنه مات فلم يطابق كلامه النفسي علمه . وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا الحارثي على القلب وهو تقدير موته تقدير خبر : أي وتقدير الخبر ليس بخبر ، وإذا لم يكن خبرا لم يكن كذبا كما لا يكون صدقا فتبين أنه ليس للعالم خبر نفسي يكون كذبا ( قوله ووسوسة بالكذب ) أي بعندم الرسوخ وهو بالرفع هطفا على تقدير ، والباء للملازمة ( قوله لا يخبر بالكذب ) أي أن لا الذي يجده خبر حقيقة ملابس للكذب ( قوله حتى يقوم الخ ) أي بل كل منهما قائم بذاته ( قوله والتقدير الحادثة ) أي لأنها لا تقوم إلا بحادث ، والله ليس بحادث ولا عملا للحوادث ( قوله الثاني الخ ) هو شرح لقول المتن وأيضا لو اتصف الخ ( قوله أن كل مخبر ) فيه حذف الصلة : أي يخبر به ( قوله تجرد ) أي توجه ( قوله لوجب ) أي لكان الكذب واجبا . لكن التالي باطل ، لأن وجوب الكذب يمنع صحة الاتصاف بالصدق وهذا يناقض ما ثبت بالأدلة من صحة اتصافه بالصدق ( قوله بجائز ) أي بصفة ذات جائزة ، وهذا لا يناقض أن صفات الأفعال جائزة ( قوله وذلك ) أي وجوب الكذب عليه وهذا بيان للاستثنائية المطلوبة ( قوله وفيه ) أي في اللازم المذكور ( قوله منع لماعلمت صحته ) أي من اتصافه بالصدق وهذا يقتضي بطلان التالي فالمقدم مثله ، وإذا بطل المقدم ثبت نقيضه الذي هو استحالة الكذب عليه تعالى وهو المطلوب ( قوله وهو ) أي المنع لما علمت صحته ( قوله الثالث ) أي من أدلة استحالة الكذب عليه تعالى وهذا لم يذكره في المتن ( قوله والصدق صفة كمال ) أي لمن اتصف

ضدها نقص ، والنقص على الله تعالى محال فوجب كونه صادقا .

(ص) وأما ان قلنا ان دلالة المعجزة عادية بحسب القرائن ، فحيث حصل العلم الضروري عنها بصدق الآتي بها فانه يستحيل أن يكون كاذبا . والا انقلب العلم الضروري جهلا ولم يجز سبحانه وتعالى عادته من أول الدنيا الى الآن الابدع تمكين الكاذب من المعجزات ، واذا خيل بسحر ونحوه أظهر الله فضيخته عن قرب ، فله الحد على معاملته في ذلك ونحوه بمحض الفضل والكرم ويجوز أن تظهر المعجزة على يد الكاذب لو انخرقت العادة ولا يحصل حينئذ بها علم صدقه والا لكان الجهل علما وتجوز خرق العادة

بالكلام ( قوله ضدها نقص ) أى بالضرورة كما يعلم أن العلم كال والجهل نقص من غير احتياج إلى قياس ، وحينئذ فلا يقال إنه لا يلزم من كونه نقصا في الشاهد أن يكون نقصا في الغائب ( قوله وأما الخ ) عطف على قوله : أما على الأولين ، وهذا توجه إلى الكلام على صدور المعجزة على أيدي الكاذبين على القول الثالث ، وهو أن دلالتها على الصدق عادية ، وقد سبق أن مصدوق القرائن ما اشتمل عليه التعريف من القيود فلا حاجة لقوله : بحسب القرائن لأنه لا يقال لها معجزة إلا بشرطها ( قوله فحيث الخ ) جواب إما ، وحصول العلم بالشيء إما ضرورى أو نظرى ، والعلم الحاصل من العاديات ضرورى فلذا قيد الشارح به ( قوله فانه يستحيل ) أى عادة ، وقوله : أن يكون كاذبا : أى في الواقع ( قوله وإلا الخ ) أى وإلا بأن كان كاذبا لانقلب العلم الضروري جهلا : أى مركبا إذ يصدق على ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع . فان قلت مقتضى هذا أن الاستحالة عقلية مع أنها على هذا القول عادية . فالجواب أن المستحيل العقلى انقلاب العلم الحاصل جهلا ، وأما حصول العلم من أصله عنها فهو عادى ، وحينئذ فيستحيل عادة أن يكون كاذبا ، فقول الشارح وإلا لانقلب العلم الخ : أى وإلا بأن كان كاذبا لصار ما شأنه أن يصدر عنها من العلم الضرورى جهلا مركبا ، وليس المراد أن هناك علما موجودا قبل حصولها على يد الكذاب فانقلب جهلا بعد ظهورها على يده ( قوله من أول الدنيا الى الآن ) الأولى أن يقول : من اذن بعث آدم الى ختم النبوة بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن لفظ الآن يصدق بالزمن الحاضر ، ومعلوم أن مدعى النبوة فيه كاذب قطعا ( قوله من المعجزات ) آل للجنس الصادق بواحدة ( قوله وإذا خيل ) أى الكاذب ( قوله ونحوه ) أى كشعوزة ( قوله أظهر الخ ) أى صونا لمنصب النبوة ولا يترك للمتشدد بذلك ( قوله على معاملته ) أى عمله وفعله ( قوله في ذلك ) المشار اليه الأمران معا ، أعنى عدم تمكن الكاذب من المعجزة واطهار فضيخته إذا خيل بسحر ، فالضمير في قوله : ونحوه عائد على المشار اليه ، والمراد بالفضل مطلق الاحسان وبالكرم الاحسان الكثير الذى لم يكن عن سؤال فهو أخص من الفضل ( قوله ويجوز الخ ) هذا تجوز وقوى وكأنه قال وقد تظهر المعجزة على يد الكاذب ( قوله ولا يحصل الخ ) أى ولا يحصل حين إذ انخرقت العادة بالمعجزة بأن ظهرت على يد الكاذب علم بصدق الكاذب الذى ظهرت على يده ( قوله وإلا الخ ) أى وإلا بأن حصل العلم بصدق الكاذب لكان الجهل المركب الذى هو اعتقاد صدق الكاذب علما . لكن التالى باطل فبطل المقدم وهو حصول العلم بصدق الكاذب ، وثبت نقيضه

عند حصول العلم بالصدق في حق الحق لا يقدر في العلم اذ لا يلزم من جواز الشيء وقوعه . ألا ترى .  
أنا نجوز استمرار عدم العالم مع علمنا ضرورة بوجوده اذ معنى الجواز أنه لو قدر واقعا لم يلزم منه  
محال لذاته لأنه محتمل الوقوع .

(ش) هذا الكلام في غاية الوضوح ، وحاصله أنه يجوز على القول بأن دلالة المعجزة عادية  
أن تظهر المعجزة على أيدي الكذابين ولا يكون العلم حينئذ حاصلا بنبوتهم والا انقلب العلم جهلا  
الا أنه سبحانه تفضل بعدم خرق العادة في هذا الأمر ، فلم يظهر المعجزة قط على يد كذاب بل  
عادته أن يفضح كل من أراد أن يبرز بمنصب النبوة وليس من أهلها ، هذا فيما علم بالاستقراء من  
عادته تعالى فيما مضى ، وأما في المستقبل فقد كفانا الله هذه المؤنة بحصول العلم القطعي بأن النبي  
صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، فكل من ادعى بعده منصب النبوة فليس الا لاسلام أو السيف  
ولا يلتفت الى قوله ولا الى الخارق الذي يظهر على يده ، وقد ألزم المعتزلة الأصحاب جواز صدور  
المعجزة على أيدي الكذابين من جهة أخرى ، وهي أن قالوا : من مذهبكم أن الله يضل من  
يشاء ولا يتعين في حقه مراعاة صلاح ولا أصلح ، فما الذي يؤمنكم من خلق خوارق العادات على  
وفق دعوى المدعين للنبوة ، ويكون المراد من ذلك اظهار الضلالات ، فأما القائلون بالرأيين  
الأولين في وجه دلالة المعجزة

وهو عدم حصول العلم بصدق الكاذب الذي ظهرت المعجزة على يده وهو المطلوب ( قوله عند  
حصول العلم ) متعلق بتجوير ، وقوله : في حق الحق راجع لخرق العادة ، فالطرفان راجعان  
لطرفين على اللف والنشر المرتب ( قوله اذ معنى الجواز ) أي جواز استمرار عدم العالم ، وقوله  
أنه لو قدر واقعا : أي ولم يوجد العالم أصلا ، وقوله : لأنه الخ : أي وليس معنى جوازه أنه محتمل  
للوقوع وعدمه إذ لا يتأتى احتمال ذلك مع العلم بوجود العالم ( قوله في غاية الوضوح ) أي فلا  
حاجة لتبجعه كلمة كلمة ، وأما ما ذكره من الحاصل فهو بالنظر الى بعض أطراف النص المذكور في  
المقام : أي أنه ليس حاصلا لجميع ما ذكره بل حاصل لبعضه ( قوله ولا يكون العلم حينئذ ) أي حين  
إذ ظهرت المعجزة على أيدي الكذابين حاصلا بنبوتهم : أي لأنه لانبوة لهم حتى يحصل العلم بها ،  
وقوله : وإلا الخ : أي وإلا بأن كان حاصلا انقلب العلم جهلا : أي لاسر ما شأنه أن يصدر عن  
المعجزة من العلم الضروري جهلا صركبا ، والحاصل أن المعجزة شأنها افادة العلم الضروري بالصدق  
فلو ظهرت على يد الكاذب ، وأفادت صدقه كانت مفيدة للجهل المركب اذ لا صدق عنده في الواقع  
( قوله الا أنه سبحانه الخ ) أتى بهذا دفعا لما يتوهم أن هذا الجائز قد وقع في وقت ما ( قوله  
بل عادته الخ ) اضرب انتقالا ( قوله هذا ) الاشارة راجعة لمضمون قوله : الا أنه سبحانه الخ  
( قوله هذه المؤنة ) أي من البحث عن حال الخارق وحال مدعى النبوة فلا يبحث عن ذلك  
الخارق من كونه سحرا أو معجزة ، ولا عن حال ذلك المدعى من كونه صالحا أو غير صالح ( قوله  
بحصول الخ ) الباء سببية والوصف بالقطعي كاشف ( قوله فليس الخ ) لأنه اما كافر بالاصالة أو  
بالارتداد لتكذيبه بالقرآن ( قوله أو السيف ) أي ان لم يسلم ( قوله ولا الخ ) الأولى التفريع  
( قوله من جهة أخرى ) أي غير الجهة التي هي كون الدلالة عادية ( قوله يؤمنكم ) أي يجعلكم

فأجابوا على مقتضى الوجهين . أما على الأول فقالوا : نعم يجوز للبارئ تعالى الاضلال ، لكن لا بالمعجزة لاستحالة ذلك معها كما يجوز خلق السواد في محل معين ، ولكن لامع وجود البياض والمعية في النقيضين محال ، والاضلال بالدليل قلب الدليل شبهة ، والعلم الحاصل عنه جهلا وذلك محال . وأما على الثاني وهو أن الدليل من جهة المواضع فقالوا : يجوز أن يضل لباختلق في القول وإذا كانت المعجزة تنزل منزلة التصريح بكلام ناص على التصديق فلا يصح الاضلال به لاستحالة الخلف في خبره تعالى ، فكذا لا يصح الاضلال بما يدل على التصديق وإن كان يحكم المواضع . وأما على الرأي الثالث وهو أن دلالة المعجزة عادية فأمر الجواب أيضا سهل ، وهو أن آية صدق النبي صلى الله عليه وسلم حصول العلم لنا عن تلك المعجزة ، فإذا حصل انتفى معه احتمال عدم الصدق لأن العلم لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه والا انقلب جهلا ، وتجوزنا عقلا كذب الحق الذي نيقنا صدقه لا يقدح في العلم بصدقه ، لأن معنى جواز الكذب في حقه أنه لو وقع بدلا عن الصدق الواقع في حقه لم يلزم منه محال لا أن معناه احتمال وقوع الكذب في حقه ، وكثيرا ما نعلم وقوع أشياء علمنا ضروريا مع تجوزنا عقلا نقيض ذلك الواقع ، وذلك كعلمنا بوجودنا فانه لا يستريب فيه عاقل ، وإن كنا نجوز عدمنا بمعنى لو استمر عدمنا ولم توجد أصلا لم يلزم منه محال لا بمعنى أن عدمنا يحتمل الحصول لنا حال علمنا بوجودنا (قوله : في حق الحق) الأولى تعلقه بخرق العادة : أي تجوزنا عقلا خرق العادة في حق الحق بمعنى لو كان الواقع في حقه الكذب بدلا عن الصدق

أمين (قوله فأجابوا الخ) أي أجاب أهل كل رأي على مقتضى رأيهم لا على مقتضى رأي غيرهم (قوله فقالوا) أي أرباب القول الأول (قوله لكن لا بالمعجزة) أي فليس مع المعجزة الا الاهتداء (قوله والمعية الخ) تعليل والمراد بالنقيض المتنافي (قوله والاضلال الخ) توجيه لاستحالة الاضلال مع المعجزة فالواو تعليلية . وحاصله أن الدليل لا يفتج الا العلم ، والشبهة لا تنتج الا الجهل المركب فلو حصل الاضلال بالدليل لانقلب الدليل شبهة والعلم الحاصل عنه جهلا ، وذلك محال لما فيه من قلب الحقائق (قوله والعلم) عطف على الدليل (قوله فقالوا) أي أصحاب القول الثاني (قوله وإذا كانت الخ) توجيه لما قبله فالواو تعليلية (قوله حصول العلم الخ) الأولى أن يقول المعجزة بشرط حصول العلم لنا منها (قوله عن تلك المعجزة) أي الناشئة عن تلك المعجزة (قوله انتفى الخ) أي لأن العلم هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع ، وحينئذ فلا يحتمل النقيض بوجه لا باعتبار الخارج لوجود المطابقة ولا باعتبار الذهن لوجود الجزم ولا باعتبار تشكيك مشكك لوجود الثبات (قوله النقيض) أي المتنافي (قوله انقلب) أي العلم جهلا ، وهذا يدل على أن معنى قوله : انتفى معه احتمال الصدق : أي بحسب الذهن ووجود الاحتمال لوجود الشك فأراد بالجهل الشك (قوله لأن معنى الخ) حاصله أن الصدق واجب عرضي وجواز الكذب جواز ذاتي والجواز الذاتي لا ينافي الوجوب العرضي (قوله وتجوزنا الخ) شرح لقوله : في المتن وتجوز خرق العادة الخ مع الاختصار (قوله في حقه) أي الحق (قوله نقيض ذلك) أي نقيض ما علمنا وقوعه ضرورة (قوله الأولى الخ) أي لقرينه منه : أي وأما تعلقه بتجوز خلاف الأولى

الذى علمنا وقوعه في حقه كما علمت لما لم منه محال لا يقدح في علمنا بصدقه .  
 (ص) واذا علم صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام بدلالة المعجزة وجب تصديقهم في كل ما أتوا به عن الله تعالى ، ويستحيل عليهم الكذب عقلا والمعاصي شرعا ، لأنهم مأمورون بالاعتداء بهم ، فلو جازت عليهم المعصية لكننا مأمورين بها - قل إن الله لا يأمر بالفحشاء - وبهذا نعرف عدم وقوع المكروه منهم أيضا ، بل والمباح على الوجه الذي يقع من غيرهم ، وبالله تعالى التوفيق .

(قوله لا يقدح في علمنا بصدقه) أي بصدق الحق ، والجللة في محل رفع خبر عن قوله ونجوزنا (قوله وإذا علم الخ) الواو استئنافية (قوله صدق الرسل) أي فيما أخبروا به وجاءوا به من عند الله (قوله بدلالة المعجزة) متعلق بعلم (قوله وجب تصديقهم) أي اعتقاد صدقهم : أي اعتقاد أن أخبارهم بكل ما أتوا به عن الله مطابق للواقع (قوله ويستحيل الخ) معلوم عما قبله ، فالأولى تفريره عليه ، والمراد أنه يستحيل منهم الكذب في الأحكام ، وأما الكذب في غيرها فيدخل في عموم للمعاصي (قوله عقلا) راجع لكل من الوجوب والاستحالة ثم إن أريد بالعقل ما قابل السمع كان الكلام جاريا على الأقوال الثلاثة في دلالة المعجزة من كونها عقلية أو وضعية أو عادية (قوله والمعاصي شرعا) عطف على الكذب على حذف مضاف من باب عطف العام على الخاص : أي ويستحيل وقوع المعاصي منهم شرعا لا عقلا ، والمراد بالاستحالة بالنسبة للمعاصي المنع لا عدم تصور الوجود ، لأن العقل يجوز وقوع المعصية منهم من حيث أنهم ذوات (قوله لأننا مأمورون الخ) قال تعالى في حق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم - واتبعوه لعلكم تهتدون - وقال تعالى - قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم - فلو أتى بالمعصية لوجب علينا بمقتضى هذه النصوص متابعتها في فعل ذلك الذنب . لكن وجوب متابعتها فيه باطل فبطل المقتضى ، والأمر بالاعتداء بهم محله فيما ليس خاصا بهم وفيما كان غير جلي كالشئ والفقود وفيما كان غير مباح (قوله فلو جازت الخ) مراده بالجواز الجواز الوقوعي أو أن في الكلام حذف : أي فلو جازت عليهم لربما وقعت منهم ولو وقعت منهم لكننا مأمورين بها ، فاندفع ما يقال لا يلزم من جواز المعاصي عليهم أمرنا بها (قوله لكننا مأمورين بها) أي المعصية (قوله قل إن الله لا يأمر الخ) هذا سند للاستثنائية المطوية القائلة : لكن التالي باطل ، وهذا الدليل وإن كان على صورة العقلي لكن المثبت له السمع ، وحيث فلا ينافي كون الاستحالة سمعية ، وكذا يقال في دليل امتناع وقوع المكروه منهم والمباح الآيتين (قوله وبهذا) الإشارة راجعة لدليل منع وقوع المعاصي على حذف مضاف : أي وبمثل هذا فنقول لو وقع منهم المكروه لكننا مأمورين بالاعتداء بهم لماسبق . لكن التالي باطل لأنه يقتضي الجمع بين متناقضين ، وذلك كونه مأمورا به منيها عنه لأن وجه بطلان التالي قوله - قل إن الله لا يأمر بالفحشاء - كما يورمه كلامه (قوله بل والمباح الخ) معطوف على المكروه : أي وتعرف عدم وقوع المباح على الوجه الذي يقع من غيرهم ، وهو وقوعه بحسب مقتضى الشهوة ، بل يقع منهم لقصد التأسي بهم أو التقوى به على الطاعة إذ أفعالهم عليهم الصلاة والسلام دائرة بين الواجب والمندوب . وحاصله أن

(ش) الكلام في عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في موضعين : أحدهما قبل النبوة والثاني بعدها . أمّا حكمها قبل النبوة فالذي ذهب إليه أكثر الأشاعرة وطائفة كثيرة من المعتزلة إلى أنه لا يتمتع عقلا على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبل البعثة معصية كبيرة كانت أو صغيرة . وذهب بعض أصحابنا إلى أنه يتمتع ذلك ، وهو مختار القاضي عياض على أنه قال : تصور المسئلة كالممتنع ، فإن المعاصي إنما تكون بعد تقرير الشرع إذ لا يعلم كون الفعل معصية إلا من الشرع وقال بعض أصحابنا الامتناع بالسمع إذ لا مجال للعقل . لكن دلّ السمع بعد ورود الشرع على أنهم كانوا معصومين قبل البعثة ، وذهب الروافض إلى امتناع ذلك كله عليهم عقلا قبل البعثة ووافقهم أكثر المعتزلة في امتناع وقوع الكبائر منهم عقلا قبل البعثة ، ومعمد الفريقين التقيح العقلي ، لأن صدور المعصية منهم مما يحقرهم في النفوس وينفر الطباع من اتباعهم ، وهو خلاف ما اقتضته الحكمة من بعثة الرسل

تقول لو وقع منهم المباح على الوجه الذي يقع من غيرهم لكننا مأمورين به لما سبق . لكن التالي باطل لأنه حينئذ يصير مأمورا به مباحا ، وذلك يستلزم الجمع بين متنافيين ، وظاهر كلامه يقتضي أن دليل عدم وقوع المباح منهم على الوجه الذي يقع من غيرهم هو قوله - قل إن الله لا يأمر بالفحشاء - وليس كذلك بل الجمع بين متنافيين كاعلمت (قوله الكلام) أي هنا في هذا المقام (قوله أكثر الأشاعرة) الأولى أكثر أهل السنة الشامل للأشاعرة والماتريدية (قوله إلى أنه) أي الحال والشأن والأولى إسقاط لفظ إلى (قوله قبل البعثة) الأولى قبل النبوة ، بل الأولى إسقاط ذلك لأن المقام في الكلام على حكم المعصية قبل النبوة (قوله إلى أنه) أي الحال والشأن ، وقوله يتمتع ذلك : أي وقوع المعصية منهم ، والمراد يتمتع عقلا كما يقتضيه السياق ، وذلك لأنه لو وقع منهم معصية لاستحقوا التقيح ساعة ما ، لكن التالي باطل فكذا المقدم (قوله على أنه قال) أي لكنه قال (قوله تصور المسئلة) أي صورتها وقوعا وتحقيقا ، وانظر هذا فإنه لا يتم إلا لو كان الكلام في أول رسول فقط كآدم عليه السلام أو في النبي المبعوث بعد الفترة ، والأمر ليس كذلك إذ الكلام في حكم الأنبياء كافة قبل البعثة وتصور وقوع المسئلة حينئذ لا امتناع فيه إذ قد يكون النبي قبل البعثة مكلفا بشريعة من قبله . ألا ترى لهارون ويوشع بن نون فتى موسى فأنهما كانا قبل البعثة مكلفين بشريعة موسى (قوله وقال بعض أصحابنا) الذي يحسن في المقابلة ، وذهب بعض أصحابنا إلى أنه يتمتع محضا (قوله الامتناع) أي امتناع صدور المعصية منهم صغيرة أو كبيرة (قوله بالسمع) أي لا بالعقل (قوله لكن الخ) لامعنى لهذا الاستدراك فالأولى فقد دلّ السمع الخ : أي فقد دلت الألفاظ المسموعة بعد ورود الشرع الخ (قوله وذهب الروافض) مأخذ الروافض ومن وافقهم من المعتزلة التقيح العقلي ، ومأخذ المذهب الثاني الذي اختاره عياض متأقّم من الدليل العقلي (قوله قبل البعثة) الأولى حذفه لأن المقام يغني عنه (قوله ومعمد الفريقين) يعني الروافض وأكثر المعتزلة (قوله لأن صدور الخ) توجيه لمأخذ الفريقين وهو إنعائنا سب مقول الروافض الجارى على ما هو أعم بخلاف مقول أكثر المعتزلة الجارى على الكبائر فقط (قوله وهو خلاف الخ) الحكمة في بعثة الرسل كمال الخلق ، وهذا يقتضي تعظيمهم .

فيكون قبيحا عقلا ، وقد سبق الكلام على فساد أصل التحسين والتقييع العقليين . وأما بعد النبوة فالاجماع على عصمتهم من تعدد الكذب في الأحكام ، لأن المعجزة دلت على صدقهم فيما يبلغونه عن الله تعالى ، فلا جاز تعدد الكذب عليهم ابطلت دلالة المعجزة على الصدق ، وأما جواز صدور الكذب منهم في الأحكام غلطا أو نسيانا ، فمنه الأستاذ وطائفة كثيرة من أصحابنا لما فيه من مناقضة دلالة المعجزة القاطعة ، وجوزه القاضي وقال : إن المعجزة إنما دلت على صدقهم فيما يصدر عنهم قصدا واعتقادا . قال القاضي عياض : لاختلاف في امتناعه سهوا أو غلطا . لكن عند الأستاذ بدليل المعجزة القائمة مقام قول الله تعالى صدق عبيدي وعند القاضي بدليل الشرع . وأما غير المذكور من المعاصي القولية والفعلية ، فالاجماع على عصمتهم من تعدد الكبائر وصغائر الخسة خلافا لبعض الخوارج . وأما إتيان ذلك نسيانا أو غلطا فقال الآمدي : اتفق الكل على جوازه سوى الروافض ، وهذا الذي ذكره لا يصح بل اتفقوا على امتناعه . فقال القاضي والمحققون بدليل السمع ، وقال الأستاذ وطائفة كثيرة منا ومن المعتزلة ، وبدليل العقل أيضا . وأما الصغائر التي

وقوله : من بعثة الرسل من بمعنى في ( قوله فيكون ) أي الصادر عنهم ( قوله في الأحكام ) الأولى حذفه لأن الاجماع على عصمتهم فيما يبلغونه من الله مطلقا ( قوله لأن المعجزة الخ ) علم من هذا التعليل أن مستند الاجماع المعجزة لادليل من قبل الرسل ( قوله وأما جواز الخ ) المراد الجواز العقلي ( قوله فمنه الأستاذ الخ ) خبر عن قوله : وأما جواز الخ ، وفيه أن المنع إنما يتعلق بالصدور لا بالجواز فالأولى حذف لفظ جواز أو إبدال لفظ منه بنفاه ( قوله وجوزه ) أي صدور الكذب منهم غلطا ( قوله القاضي ) أي أبو بكر الباقلاني ( قوله في امتناعه ) أي امتناع صدور الكذب في الأحكام الخ : أي امتناعه من جهة الوقوع بالفعل أعم من كونه جائزا عقليا أو متناعا عقليا ، والصواب أن الكذب لم يقع منهم مطلقا لاعمدا ولا نسيانا ولا غلطا ، وأما الجواز العقلي وعدمه فشيء آخر علمت ما فيه من الخلاف ، وهذا كله في الكذب في الأحكام . وأما الكذب في غيرها ووقوع المعاصي غير الكذب ، فأشار إليه بقوله : وأما غير المذكور الخ ( قوله وأما غير المذكور الخ ) غير المذكور هو غير الكذب في الأحكام ، وقوله : القولية شامل للكذب في غير الأحكام ، وقوله وصغائر الخسة : أي التي تدل على خسة فاعلمها ودناءته كسرقة لقمة ، وقوله : والاجماع على عصمتهم هذا يدل على أن المنع شرعي ، وقوله : خلافا لبعض الخوارج : أي حيث جوزوا وقوع الكبائر وصغائر الخسة عمدا ( قوله على جوازه ) أي جوازا وقوعيا ( قوله سوى الروافض ) أي فأنهم منعوا وقوع جميع ذلك منهم عقلا ولو سهوا أو غلطا ( قوله وهذا الذي ذكره ) أي الآمدي ( قوله بل اتفقوا على امتناعه ) أي امتناع إتيان الكبائر وصغائر الخسة مطلقا عمدا أو غلطا أو نسيانا ، وضمير اتفقوا راجع لكل من أهل السنة والروافض ( قوله فقال القاضي ) أي أبو بكر الباقلاني ( قوله بدليل السمع ) المراد بالسمع الاجماع والجار والمجرور متعلق بامتناع ( قوله وبدليل العقل أيضا ) فالبدليل عند أهل السنة أنه لو وقعت منهم معصية لكانا مأمورين باتباعهم فيها ، لكن اتالي باطل لقوله تعالى - إن الله لا يأمر بالفحشاء - ولما يلزم عليه من كون



لاخسة فيها ، فجوزها عمدا وسهوا الأكترون ، وبه قال أبو جعفر الطبري من أصحابنا ، ومنعه طائفة من المحققين من الفقهاء والمتكلمين عمدا أو سهوا ، قالوا لاختلاف الناس في الصفات لأن جماعة ذهبوا إلى أن كل ماعصى الله به فهو كبيرة ، ولأن الله أمر باتباعهم وأفعالهم يجب الاقتداء بها عند أكثر المالكية وبعض الشافعية والخنفية ، فلو جازت منهم المعصية لكانت مأمورين باتباعهم فيها . قلت : وبهذا تعرف عدم جواز وقوع المكروه منهم ، فالحق أن أفعالهم دائرة بين الوجوب والتدب والإباحة وليس وقوع المباح منهم كوقوعه من غيرهم ، وهو أن يقع منهم بحسب مقتضى الشهوة ، بل أعظم معرفتهم بالله تعالى وخوفهم منه وإطلاعهم على ما لم يطلع عليه غيرهم لا يسدر منهم المباح إلا على وجه يصير في حقهم طاعة وقربة كقصدتهم تشريعه أو التقوى به على طاعة الله ونحو ذلك مما يليق بمقاماتهم الرفيعة ، وإذا كان أهل المراقبة من أولياء الله تعالى بلغوا في الخوف منه تعالى ورسوخ المعرفة ما منعهم أن تصدر منهم حركة أو سكون في غير رضاء تعالى فكيف بأبيائنا تعالى ورسوله صلوات الله وسلامه على جميعهم .

(ص) (فصل) ونينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قد علم ضرورة ادعائهم الرسالة وتحته بمعجزات لا يحاط بها .

(ش) نظم الدليل في إثبات نبوة نينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أن يقال : نينا ومولانا

الشيء مأمورا به ومنها عنه ، وعند المعتزلة أن صدور المعصية عنهم مما يحقرهم في أعين الناس ويمنع من اتباعهم ، وهذا خلاف ما تقتضيه الحكمة في بعثة الرسل فيكون صدورها عنهم قبيح عقلا ( قوله لاخسة فيها ) أى لادانة كقبلة أجنبية ( قوله لاختلاف الناس في الصفات ) أى في حقيقتها ، فالشيء ربما رآه البعض صغيرة والبعض كبيرة فلا تتحقق الصغيرة بالنظر للناس كلهم فكان الأسلم منع الجميع ونزبه منصبهم الرفيع عنه ( قوله فهو كبيرة ) أى نظرا لمن عصى بذلك ، وليس عند هؤلاء الجماعة شيء من التذنب صغيرة ( قوله وأفعالهم الخ ) مبتدأ وخبر وهو عطف على قوله ولأن الله الخ ( قوله فلو جازت منهم الخ ) الأولى فلو وقعت منهم ( قوله وبهذا ) أى التعليل الأخير ، وهو أنه لو وقعت منهم معصية لأمرنا باتباعهم فيها ، فنقول أيضا لو وقع منهم مكروه لأمرنا باتباعهم فيه فينقلب طاعة . لكن انقلاب المكروه طاعة محال لأنه يصير مأمورا به منها عنه ( قوله أن أفعالهم ) أى صفتها ( قوله والإباحة ) أى إباحة الفعل في حد ذاته فلا يناق كونه طاعة منهم ( قوله وإذا كان الخ ) هذا تأييد لما قبله ، والمراقبة دوام استحضر المرء اطلاع الله سبحانه على جميع أحواله ظاهرة كانت أو باطنة .

### ( قوله : فصل )

أى في بيان إثبات الرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهي تستلزم النبوة ( قوله ونينا ) أى أمة الإجابة ( قوله ومولانا ) أى ناصرنا ( قوله قد ) للتحقيق ( قوله علم ) أى عرف ( قوله ضرورة ) أى بالضرورة وسند ذلك التواتر ( قوله بمعجزات ) أى خوارق ( قوله لا يحاط بها ) إذ من جملة ما تحدى به القرآن وهو باعتبار ما اشتمل عليه لا يحاط به ( قوله في إثبات )

محمد صلى الله عليه وسلم ادعى الرسالة وظهر الخارق على وفق دعواه مع المعجز عن معارضته ، فهو رسول الله تعالى ينتج أن نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله جلّ وعلا . أما الصغرى فهي معلومة بالتواتر الذى ينقله الموافق والمخالف ، والتواتر يفيد العلم ضرورة على ما تقرر فى أصول الفقه ، وأما دليل الكبرى فقد تقدم فى وجه دلالة المعجزة . واعلم أن من المنكرين لنبوة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم اليهود ، وهم فرقتان فرقة امتنعت من تصديقه لما تضمنته شريعته من نسخ شريعة موسى صلى الله عليه وسلم ، وزعموا أن النسخ محال ، وتمسكوا فى أحاطه على أن النسخ يستلزم البداء ، وبعضهم تمسك فى أحاطه على النقل ، فقالوا إن موسى عليه السلام نص على أن شريعته لا تنسخ وأنه قال تمسكوا بالسبب أبدا . الفرقة الثانية تعرف بالعیسوية قالوا : محمد عليه الصلاة والسلام رسول لكن إلى العرب خاصة ، والرد على من أحال النسخ للبداء أن يقال مانعنى بالبداء إن عانيت أن الله تعالى ظهر له من الحكمة ما كان خافيا عليه عند شروع الحكم الأول ولذلك نسخه ، فلان لم لزوم ذلك فى النسخ فانه لو استلزم تصرفه فى أفعال عباده يمنع ما أطلقه فى وقت وإطلاق مانعه فى وقت البداء لاستلزم تصرفه فيهم بأفعاله من نقلهم من الصحة الى المرض ومن المرض الى الصحة ومن الفنى الى الفقر ومن الفقر الى الفنى ومن الحياة الى الموت ، وإذا لم يدل الثانى فلا يدل الأول كيف ، ومن المعلوم أنه لا يمتنع فى الحكمة أن يأمر الحكيم مريضا باستعمال

فى معنى على ( قوله بالتواتر ) أى الكلام المتواتر ( قوله الموافق ) أى من يعترف له بالرسالة والمخالف هو الذى لا يعترف له بها ( قوله والتواتر ) أى والخبر ذو التواتر : أى المتواتر ( قوله وأما دليل الكبرى ) أى المحذوفة وهى وكل من كان كذلك فهو رسول الله ( قوله فقد تقدم الخ ) أى نظرا لقوله قبل وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل الخ ( قوله أن من المنكرين الخ ) فيه أن الفرقة الثانية لا تنكر نبوته وإنما تنكر عموم بعثته ، فكان الأولى أن يقول أن من المنكرين لرسالته ولعمومها اليهود ( قوله يستلزم البداء ) أى ظهور شئ كان خافيا عليه سبحانه ( قوله وبعضهم تمسك الخ ) أى زيادة على الدليل العقلى الذى اتفقوا عليه ( قوله نواه أنه قال الخ ) عطف على قوله نص ( قوله بالسبب ) أى باحترامه وتعظيمه وحرمته العمل فيه ( قوله تعرف بالعیسوية ) المناسب للرابط أن يقول : وتعرف بالواو والعیسوية نسبة لعیسى لتواطئهم على قتله ( قوله الى العرب ) أى لابی ابراهیم ( قوله إن عانيت الخ ) مقابلة محذوف : أى وإن عانيت به شيئا آخر غير هذا فعليك ببيان ، فقد سلك فى هذا الرد طريق الاستفسار ( قوله ولذلك نسخه ) أى ولأجل ظهور ما كان خافيا عليه نسخ الحكم الأول ( قوله فى النسخ ) فى معنى اللام ( قوله فانه ) أى الله أو الحال والشأن ( قوله يمنع الخ ) الباء للتصوير : أى التصرف المصور بمنع الخ ( قوله تصرفه ) أى الله ( قوله ما أطلقه ) أى جوّزه ( قوله وإطلاق ) أى تجويز ( قوله البداء ) معمول لاستلزم ( قوله لاستلزم ) أى البداء ، وقوله : تصرفه : أى الله ، وقوله فيهم : أى العباد ، وقوله : بأفعاله : أى التى ليست مكفوعة للعباد ( قوله وإذا لم يدل الخ ) الأولى وإذا لم يستلزم الثانى البداء فلا يستلزمه الأول ، والأول هو قوله تصرفه فى أفعال عباده الخ والثانى هو قوله تصرفه فيهم بأفعاله الخ ( قوله كيف الخ ) الاستفهام انكارى : أى لا يصح أن يكون

الدواء في وقت ، ثم ينهاء عنه في وقت آخر لعلمه بصلاحه في الحالين ، فمن الحكمة نهيهم عن القتال في أول الاسلام لقتلهم وإيجابه عليهم عند كثرتهم إذ قال الله تعالى - قاتلوا المشركين كافة - هذا إذا نزلنا إلى القول باعتبار الصلاح والأصلح ، وإلا فاعتقدنا أن الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يستل عما يفعل وهم يستلون ، ثم نقول لليهود وقوع الخارق على وفق دعوى المتحدى مع العجز عن معارضة من تحدى عليه لا يخلو إما أن يدل على صدق مدعى الرسالة أولا ، فإن لم يدل لزم أن لا تقوم دلالة على صدق موسى عليه السلام على زعمكم ، وإن دل وجب تصديق محمد وعيسى عليهما السلام . وأما النسخ فهو لازم في شرعهم أيضا إذ قد ثبت من نص التوراة أن الله تعالى قد قال لنوح عليه السلام حين خرج من السفينة « إني جاعل كل دابة مأكلا لك وإنريتك » وأطلقت ذلك لكم كسائر العشب ما خلا السم » وقد حرم بعد ذلك في التوراة أشياء كثيرة ، وفي التوراة : أن من شريعة آدم عليه السلام جواز نكاح الأخت ، وقد حرموا ذلك . وقد كان من شرع يعقوب عليه السلام الجمع بين الأختين ، وقد حرموه . وقد كان العمل في السبت قبل شريعة موسى عليه السلام مباحا ، ثم حرمه موسى عليه السلام ، ولم يكن الختان واجبا لنوى الولادة وقد أوجبوه . وأما دعوى أن موسى عليه السلام نص على أن شريعته لا تنسخ ، فهذا مما لقنه لهم ابن الراوندي ، وقد كان يعلم الفرق الشبه طلبا للدنيا ، ولا يخفى كذب هذا النقل إذ لو كان حقا لما ظهرت المعجزة على يد عيسى عليه السلام ولا على يد نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم كما لم تظهر ولا تظهر على يد أحد بعد نبينا صلى الله عليه وسلم إذ قال « لا نبي بعدي » وأيضا لو كان ذلك النقل حقا لكان أولى الأزمنة بذكره والاحتجاج به الزمان الذي دعاهم فيه نبينا صلى الله عليه وسلم إلى الاسلام .

الثاني مستلزما للبدء لأن من المعلوم الخ ( قوله نهيهم ) أي نهى الصدر الأول من الصحابة ( قوله هذا الخ ) أي والرد على من أحال النسخ للبدء بما ذكر إذا نزلنا الخ ( قوله لا يستل ) أي سؤال تعنت فلا ينافي أنه يسأل سؤال تفهم وأدب ( قوله ثم نقول الخ ) هذا الزام للفرقة الأولى المستندة في إحالة النسخ على السمع والنظر العقلي ( قوله وقد حرموه ) أي حرم عليهم : أي اليهود فهو بضم الحاء وكسر الراء المشددة أو اعتقدوا تحريمه فهو بفتحهما ( قوله لنوى الولادة ) يحتمل أن المراد من يمكن منه الولادة بأن كان بالغاً فلا تجب لإعالي البالغ دون الصغير ويحتمل أن المراد من ثبت له الولادة صغيرا كان أو كبيرا ( قوله وقد أوجبوه ) أي حكموا بوجوبه ونسبة الحكم لهم مجاز لكونه ظهر فيهم ، ويحتمل أن ذلك باجتهاد منهم ( قوله ابن الراوندي ) بفتح الواو كان من الزنادقة خلافا لبعضهم القائل إنه كان من أولياء الله كالقناري في حاشية المطول ( قوله إذ لو كان حقا الخ ) أي لأن كلا من شريعة سيدنا محمد وعيسى قد وقع فيها النسخ لبعض ما في التوراة من شريعة موسى ( قوله كما لم تظهر ) أي فيما مضى ، وقوله : ولا تظهر : أي في المستقبل بالنظر لزمان المصنف ( قوله لكان أولى الأزمنة منه ) أي أحقها وفيه أن ما يأتي يقتضي أن يكون متعينا لا أولى كما اقتضاه كلامه ، فالمناسب أن يقول اتعين ذكره

وقد بالغوا حينئذ في إخفاء نوره جهدهم حتى غيروا صفته في كتبهم وفي غيرها ، ولم يحتاج أحد منهم بذلك مع شدة حرصهم عليه ونوفر السواحي على نقله لو كان موجودا حقا . وأما العيسوية فإذا سلموا أنه عليه الصلاة والسلام مرسل إلى العرب خاصة لزمهم تصديقه في جميع ما أخبر به ، وقد أخبر أنه رسول إلى الكافة ، وأنه مبعوث إلى الأحمر والأسود فأقرارهم بنبوته ثم تكذيبه في أنه رسول لجميع أهل الأرض لا ينبغي تناقضه لكل عاقل .

(ص) وأفضلها القرآن العظيم الذي لم تزل تقرر أسماع البلغاء بتضليل كل دين غير الاسلام آياته ، وتحرك لطلب المعارضة على سبيل التعجيز حية اللسن المتوقدى الفطنة الأقوياء المعارضة نظما ونثرا الخائضين في كل فن من فنون البلاغة طولا وعرضا بحيث لا تفلت عن معارضتهم أمتع كلمة وإن لم يعرض فيها بمعجزهم ،

الحج ( قوله وقد بالغوا الحج ) ترشيح لقوله : وأيضا لو كان ذلك النقل الحج ( قوله حتى غيروا الحج ) فكان فيها أيض مشرب بحمرة فغيروا ذلك إلى أسود ( قوله بذلك ) أي النقل المتقدم عن موسى ( قوله وأما العيسوية ) أي القائلون إنه مرسل للعرب فقط ( قوله لا ينبغي تناقضه ) أي لأن قولهم لم يكن رسولا إلى كل الخلق سالبة جزئية ، وقد اعترفوا بأنه رسول للعرب وهذا يتضمن وجوب تصديقه فيما قاله وهو أنه رسول إلى الخلق كافة وهذه موجبة كلية والموجبة الكلية تناقضها السالبة الجزئية ( قوله وأفضلها القرآن ) الضمير للمعجزات المتقدمة في قوله وتحدي بمعجزات لا يحاط بها ، وإنما كان القرآن أفضلها لبقائه معجزة إلى غاية الدهر بخلاف غيره كانشقاق القمر فانه معجزة في وقت معين ( قوله تقرر ) من القرع وهو خط الباب أريد به لازمه وهو الوصول وهو خبر تزل واسمه قوله آياته وفاعل تقرر ضمير يعود على آياته : أي الذي لم تزل آياته تصل لأسماع البلغاء جمع بليغ وهو ذو الملكة الذي يقتدر على التعبير عما يقصده بكلام بليغ : أي مشتمل على ما يقتضيه الحال ( قوله بتضليل ) متعلق بتقرع والباء للابسة ( قوله وتحرك ) ببناء عطف على تقرر وبالباء عطف على لم تزل ( قوله المعارضة ) أي بالآيتين بمثله ، وقوله : على سبيل التعجيز : أي لأجل تعجزهم : أي ظهور عجزهم ( قوله حية اللسن ) مفعول تحرك من الحياة : أي الدفع والحفظ واللسن بضم اللام وسكون السين جمع لسن بفتح فكسر : أي فصيح وإضافة حية للسن من إضافة الصفة للموصوف : أي وتحرك الفصحاء الذين لهم قدرة على الدفع والمعارضة وحفظ ما يقولونه ( قوله المتوقدى الفطنة ) جمع متوقد والتوقد اشتعال النار أريد به لازمه وهو الكمال والفطنة العقل ( قوله الأقوياء المعارضة ) أي الموصوفين بأن معارضتهم قوية ( قوله نظما ونثرا ) نصب بنزع الخافض متعلق بالمعارضة ( قوله الخائضين ) من الخوض بمعنى التصرف ، والمراد بفنون البلاغة أساليبها وطرقها وهي مقتضيات الأحوال والمراد بتصرفهم في مقتضيات الأحوال أنهم متى عبروا عن شيء أتوا في عبارتهم بما يقتضيه الحال لاحظتهم بمقتضيات الأحوال وآتى بقوله طولا وعرضا للبالغة في كمال تصرفهم في أساليب البلاغة وهو منصوب على التمييز المحول عن المضاف : أي الخائضين في طول كل فن وعرضه ( قوله لا تفلت ) بضم التاء وفتح اللام : أي لا تخرج ( قوله أمتع كلمة ) أي أقواها وأنت الفعل لا اكتساب

فكيف وهم يسمعون في تعجيزهم صريح قوله تعالى - فأتوا بعشرون مثله مفرقات - ثم نزل معهم فقال - فأتوا بسورة من مثله - ثم صرح بعجز الجميع عنهم وانسهم مفرقين أو مجتمعين فقال - قل ألئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا - ومع ذلك لم تتحرك أنفسهم وهم المجهولون عليها ، ومن عادتهم أنهم لا يمتالكون معها ضبط أنفسهم عند ورود أدنى معارض يقدح في مناصبهم ، وإن كان في ذلك خف أنفسهم ، فكيف بما هو من نوع البلاغة التي هي كلامهم وتذب فيها حتى إنهم بها في كل واد يهيئون . لكن القوم أخسهم أنهم أحسوا أن الأمر لم يأتى لا يمكن مقاومته إما لأنه ليس في طوقهم وهو الأصح أو للصرفة ومما قولان ، ومن لم يستح منهم وانتدب لمقاومة هذا الأمر الالهى كسياسة افتضح ، وأتى بمخرقة بتضاحك منها إلى قيام الساعة ، ولو أنهم قل لهم القرآن هل غيره من الكلام

الفاعل التأنيث من المضاف اليه وأطلق الكلمة على الكلام : أى بحيث لا يخرج عن معارضتهم أقوى كلام بلغي ، وعبر بأمع بمعنى أقوى لأن الكلام البليغ يتفاوت في البلاغة (قوله فكيف الخ) أى فكيف يتركون معارضة القرآن والحال أنهم يسمعون في تعجيزهم : أى في شأن تعجيزهم : أى اثبات عجزهم صريح الخ : أى أن تركهم للمعارضة في تلك الحالة بعيد غاية البعد (قوله مثله) أى القرآن في الأسلوب والبلاغة (قوله بعجز الجميع) أى جميع من تحدى عليه بالقرآن وهم المبعوث لهم والمرسل اليهم ومصادره بالتصريح ما يشمل ما فهم بطريق اللزوم لأن العجز في حال الانفراد غير مصرح به ، بل مفهوم من الآية بطريق الأولوية (قوله ومع ذلك) أى ومع قرع الآيات أسجاع البلغاء الموصوفين بما تقدم بتضليل دين غير الاسلام وتحريكها لهم في طلب المعارضة وتصريحها بعجزهم عن معارضة شيء منه والاثبات بمثله (قوله لم تتحرك أنفسهم) أى لمعارضته ، والمراد بأنفتهم هنا همهم العلية (قوله وهم المجهولون الخ) أى والحال أنهم هم المطبوعون على الأنفة لا غيرهم كالعجم (قوله معها) أى الأنفة (قوله ضبط أنفسهم) أى عن المعارضة (قوله في ذلك) أى في معارض ذلك المعارض (قوله خف) أى هلاك (قوله فكيف الخ) أى فكيف يعقل تمالك أنفسهم عن المعارضة حيث قدح في مناصبهم بالعجز ما هو من نوع البلاغة (قوله التي هي كلامهم) أى سفته (قوله وتذب) أى البلاغة : أى تمشى وتتحرك (قوله بها) أى البلاغة (قوله في كل واد) أى من أودية الكلام مدحا أو هجاء أو رثاء أو غزلا أو غير ذلك (قوله أخسهم) أى أسكتهم (قوله أحسوا) أى أدركوا (قوله مقاومته) أى معارضته (قوله إما لأنه) أى ما يقع به المعارضة من القرآن وهو السورة من مثله (قوله ليس في طوقهم) لكونه في الطبقة العليا من النسابة والدرجة القصوى من البلاغة ولم يعط أحد من البشر تلك الطبقة (قوله أو للصرفة) أى أنهم كانوا يقتدرون على أسلوبه والاثبات بمثله أولا ، ثم صرفوا عن ذلك : أى سلبهم الله القدرة على ذلك بعد وجود النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانتدب) أى تحرك (قوله لمقاومة) أى لمعارضة هذا الأمر العظيم وهو القرآن (قوله بمخرقة) بضم الراء بعدها قاف من الخرق بضم فسكون ، وهو الحق : أى بشيء يضحك منه

قل آحاداً لا يمكن الاعتذار عنهم بعدم الوصول كلابل امتلات بحملته ومحفه وإشادة أمره الأرض كلها مهلهلها وجبلها بدوها وحضرها برها وبحرها مؤمنها وكافرها جنها وإنسها وتطاوت أزمنتها على تلك الصفة قريباً من تسعمائة سنة أفسنرب عاقل بعد هذا في كونه من عند الله جل وعلا صدق به نبيه صلى الله عليه وسلم ، هذا مع ما فيه من الأخبار قبل الوقوع بالغيوب المطابقة ومحاسن علوم الشريعة المشتمة على ما لا يقدر البشر على ضبطه من المصالح الدنيوية والأخروية وتحرير الأدلة والرد على المخالفين بالبراهين القطعية وسرد قصص الماضين وتركية النفس بمواعظ يفرق في أدنى بحارها جميع وعظ الواعظين ، هذا كله على يد نبي أمي لم يخط قط كتاباً ولا حصلت له مخاطبة لذوى علم ما يمكن بها تحصيل أدنى شيء من ذلك

ناشيء عن الحاقة ، وقلة العقل ( قوله نقل آحاد ) بدل من نقل غيره ( قوله لا يمكن الاعتذار عنهم ) أي بأن يقال السبب في عدم معارضتهم له عدم وصوله لهم متواتراً ( قوله كلاً ) كلمة رديع : أي انكف عن هذه المقالة ( قوله بحملته ) جمع حامل بمعنى حافظ ( قوله ومحفه ) أي محال كتبه ( قوله وإشادة ) بالدال المهملة : أي إشاعة ( قوله مهلهلها الخ ) بدل مفصل من مجمل ، والمراد بالسفل ما قابل الجبل ، والمراد بالبدو البادية وبالحاضر الحاضرة ( قوله مؤمنها الخ ) ظاهره أن هذا من جلة البدل مع أنه تفصيل في ساكن الأرض ( قوله قريباً من تسعمائة سنة ) هذا يدل على أنه وضع هذا الكتاب قريباً من وفاته إذ وفاته كانت سنة خمس وتسعين وثمانمائة ( قوله أفسنرب ) الاستفهام إنكارى بمعنى النفي : أي فلا يشك عاقل بعد هذا الذي سبق في شأن القرآن الخ ، وقوله : صدق الخ : أي بل هو من عند الله صدق الخ ( قوله مع ما فيه ) أي القرآن ( قوله بالغيوب ) أي الأمور المنفية عنا : أي مع ما فيه من الأخبار المطابقة بالأمور المنفية عنا قبل وقوعها ( قوله ومحاسن الخ ) أي ومن علوم الشريعة المحاسن : أي الحسان ، وقوله : المشتمة الخ بيان لوجه كونها حسناً ( قوله من المصالح الدنيوية ) أي كالأيات المتعلقة بحل البيع وحرمة الربا والآيات المتعلقة بحل النكاح وحرمة الزنا ، وقوله : والأخروية : أي كالأيات المتعلقة بالصلاة والحج والزكاة والصوم ( قوله وتحرير الأدلة ) أي كما في قوله تعالى - فلما رأى الشمس بازغة الخ ، وكما في قوله تعالى - إن الله يأتي بالشمس من المشرق - الآية ، وكما في قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - وقوله : وتحرير الأدلة عطف على محاسن أو على الأخبار ( قوله وسرد قصص الماضين ) عطف على ماينت به ما ، وإعما سردت فيه قصص الماضين وإن كانوا قد مضوا تحذيراً لهذه الأمة عن تعاطي المعاصي المقتضية للنقم المذكورة في تلك القصص ( قوله وتركية النفس ) أي تظهرها بمواعظ نحو - ومن يتق الله يجعل له مخرجاً - فمن عني وأصلح فأجره على الله - فمن يعمل مثقال ذرة - الخ وهذا عطف على أخبار ( قوله أدنى بحارها ) المراد بها العلوم التي يفتح بها على العبد من تلك المواعظ ( قوله هذا كله الخ ) ترشيح لما اقتضاه المقام من إعجاز القرآن ، والإشارة راجعة لما تضمنه شأن القرآن ( قوله يمكن الخ ) في محل رفع صفة لمخالطة وياه بها للسببية ( قوله من ذلك )

علم ذلك كله بالضرورة - وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك إذ الارتفاع المبطلون - (ش) اعلم أن لدينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم آيات ومعجزات كثيرة لاحصر لها ، والفرق بين الآية والمعجزة أن الآية تدل على صحة ما جاء به وإن لم يتحد بها والمعجزة مشروطة مع ذلك بالتحدي ومعجزته العظمى التي تحدى بها على الكافة القرآن ، وقد أجمع المسلمون قاطبة على أنه معجز - واختلفوا في تعيين الوجه المعجز الذي به تحدى منه وإن اشتمل على وجوه من الإعجاز ، فقال بعض المعتزلة : إعجازه أسلوبه ونظمه الخاص فقط ، وقال قوم إعجازه فصاحته وجزالته فقط ، وقال إمام الحرمين والقاضي : إعجازه بالمجموع ، وقال قوم إعجازه بالصرفه عن معارضته وإن كان في مقدورهم ، وهو قول لأبي الحسن الأشعري ، وهو قول النظام من المعتزلة قال النظام : كانت العرب تقدر على النطق بمثله قبل مبعده عليه السلام ، فلما بعث سلبوا هذه القدرة ، وقال قوم إعجازه في جلته عدم مناقضته في آياته وتصديق بعضها بعضا ، وقال قوم إعجازه أنباؤه عن الغيبات فيما مضى وفيما هو آت ، وقال قوم إعجازه موافقته لقضايا العقول ، وقال بعض المحدثين الإعجاز

أى مما تضمنه شأن القرآن ( قوله علم ذلك الخ ) ببناء علم للفاعل وضميره للنبي صلى الله عليه وسلم ، والاشارة راجعة لعلم القرآن : أى علم النبي صلى الله عليه وسلم ما احتوى عليه القرآن من العلوم بالضرورة : أى البدهة ، ويحتمل بناؤه للمفعول ، والاشارة على هذا راجعة لضمون قوله على يد نبي أى الخ وسياق قوله بعد - وما كنت تتلو - الآية يدل على الأول ( قوله وما كنت الخ ) دليل لكون ذلك على يد نبي أى ( قوله لاحصر لها ) أى بالتفصيل لا بحسب الواقع إذ هي من الموجودات وكل ما دخل في الوجود فهو منحصر بحسب الواقع ( قوله مع ذلك ) أى مع الدلالة على صحة ما جاء به فالآية تجماع المعجزة في الدلالة على صحة ما جاء به ولكن المعجزة تختص بالتحدي ، وأما الآية فلا يشترط فيها ذلك فهي أعم من المعجزة ( قوله واختلفوا الخ ) أى بعد الاتفاق على أنه معجز ( قوله وإن اشتمل الخ ) حال ( قوله فقال بعض المعتزلة إعجازه أسلوبه ) المناسب أن يقول : فقال بعض المعتزلة هو أسلوبه الخ ، فيكون الضمير عائدا على الوجه المعجز الذي وقع التحدى به فأطلق الإعجاز في المقام على الوجه المعجز بسببه الذي وقع به التحدى ، وكذا القول فيما بعد من الأقوال إذ عبر فيها بالإعجاز مقام الوجه لأن المنصود تفصيل الوجه الذي به إعجازه لا تفصيل الإعجاز ( قوله ونظمه الخاص ) تفسير لما قبله : أى نظمته الخاص الذي ليس على سبيل النظم ولا السجع فهو ليس نظما ولا سجعا ( قوله بالمجموع ) أى مجموع ما ذكر من النظم الخاص والفصاحة ( قوله وإن كان في مقدورهم ) الضمير عائدا على القرآن على حذف مضاف : أى وإن كان مثل القرآن الخ وهو المثل المفهوم من الكلام قبل وهو ما يكون به المعارضة ( قوله وهو قول لأبي الحسن الخ ) أفاد أن لأبي الحسن قولين وأن النظام له قول واحد ( قوله عدم مناقضته ) بالجبر يدل من جلته : أى إن إعجازه كائن من جهة عدم تناقض آياته ، فإن الكلام الطويل شأنه التناقض وتكذيب بعضه بعضا ، وقوله : وتصديق الخ تفسير لما قبله ( قوله إعجازه ) أى الوجه المعجز الذي تحدى به أنباؤه ( قوله لقضايا العقول )

أنه قديم ، وقال قوم اعجازه أنه عبارة عن الكلام القديم ، وأحسن هذه الأقوال القول الذي اختاره القاضي وإمام الحرمين ، فإنه عليه الصلاة والسلام تحدى بسورة من القرآن ، وهي مشتملة على الأمرين معا الجزالة والأسلوب الخاص ، وإنما يتحقق الاثنان يمثلها عند الاثنان بالمشتمل على الوجهين معا ، فإن الشاعر المقلد إذا سرد قصيدة بليغة ، ودعى إلى المعارضة بتمثلها فعورض بخطبة بليغة أو ترمرسل بالغ أقصى الفصاحة لم يكن الآتي بذلك معارضا لها ، ولو أتى شاعر بتمثل وزن شعره عاريا عن فصاحته وجزالته لم يكن معارضا له ، وهو نظير معارضة مسيلمة الكذاب له بترهاته التي يتضاحك منها . وأما من ذهب إلى أن اعجازه بالصرفة ، فقد ذهب التنبيه على ضعفه فإنه لو كان لقل عنهم شيء من ذلك فيما مضى ، ولو قل لوجد فإنه مما تتوفر الدواهي على نقله ، وأيضا فلو كان اعجازه بالصرفة لكان كونه في أدنى مراتب الفصاحة أنسب لظهور إعجازه ، كيف ولا خلاف أنه في أعلا مراتب البلاغة ، وأما من قال إعجازه في جلته بعدم التناقض فيه

أى لما حكم به العقل من النسب التامة مثلا العقل يحكم بأن العدل حسن والظلم قبيح وهذا قد جاء به القرآن فكل قضية وردت في القرآن يساهمها العقل ولا يحيلها ( قوله أنه قديم ) أى من جهة أنه قديم ( قوله أنه عبارة ) أى من جهة أنه عبارة : أى معبر به ( قوله وأحسن الخ ) مراده بأحسن هذه الأقوال الحسن منها وهو يفيد أن غير هذا القول ليس بحسن وغير الحسن صادق بالضعيف وغير الصحيح فلا ينافي ماسياتى له من التصريح في نقضها بعدم الصحة ( قوله القول الذي اختاره القاضي ) وهو أن اعجازه من جهة نظمه الخاص وفصاحته ( قوله فإن الشاعر الخ ) ترشيح لهذا القول الذي اعتمده في المتن أيضا ( قوله الجزالة ) هى الفصاحة ( قوله والأسلوب الخاص ) هو النظم الخاص ( قوله المقلد ) بسكون الفاء وفتح اللام : أى الماهر في شعره ( قوله لم يكن الآتي بذلك معارضا لها ) أى لأن المعارضة إنما تكون بمجموع الأمرين ولم يوجد هنا إلا واحد وهو الفصاحة دون النظم الخاص في الأول والنظم الخاص دون الفصاحة في الثانى ( قوله وهو نظير الخ ) الضمير لمعارضة الشاعر الذى سرد قصيدة بليغة بتمثل وزن شعره عاريا عن فصاحته وجزالته ( قوله بترهاته ) جمع ترهه فارسي معرب اسم للباطل : أى أموره الباطلة ( قوله فقد ذهب ) أى في قول المتن وهو الأصح على أن يراد بالأصح الصحيح ( قوله فإنه ) أى الحال والشأن وكان تامة : أى فإنه لو ثبت صرفهم بعد إتيانهم بما مثله ( قوله ولو نقل لوجد ) أى وأما ما نقل عن امرئ القيس ، فهذا لم يقع به اعجاز لقلته ، وذلك مثل قوله :

يمنى المرء في الصيف الشتا يخنى إذا جاء الشتا أنكره

المرء لا يرضى بحال واحد قتل الانسان ما أكره

( قوله مما تتوفر الدواهي على نقله ) أى للرغبة في نقله ألا ترى للعلاقات السبع فأنها قد نقلت رغبة فيها ( قوله لكان كونه في أدنى الخ ) أى ان مقتضى صرف قدرتهم عن معارضته أن يكون في أدنى مراتب الفصاحة إذ لا داعي إلى كونه في أعلاها مع أنه في أعلاها ( قوله لظهور ) اللام بمعنى في ( قوله كيف الخ ) أى لا يصح ذلك والحال أنه لا خلاف الخ ( قوله بعدم ) الباء



على طوله وتمسديق بعضه بعضا فلا تنكر أن ما ذكره من أعظم دليل على أنه - من لدن حكيم عليم - ولنا وصفه تعالى بأنه - لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد - إلا أن التحدى لم يقع بذلك . وأما من قال إعجازه إنبأؤه عن المغيبات فلا تنكر أيضا اشتغاله على ذلك وأنه من أصدق الآيات إلا أنه لم يقع التحدى به إذ لا تحقق له في كل سورة ، والتحدى وقع بمطلق سورة وإن لم تشتمل على المغيبات . وأما من قال إعجازه بموافقة لقضايا العقول فلا تنكر أيضا أن ذلك وصفه لكن التحدى لم يقع بذلك . وأما من قال إعجازه لأنه قديم فلا يصح لأنه إن أراد بالقديم ما دل عليه ، فقد سبق أن من شروط المعجزة أن تكون فعلا لله تعالى ، وإن أراد العبارات الدالة فلا يخفى أنها حادثة . وأما من قال إعجازه أنه عبارة عن الكلام القديم فلا يصح أيضا فإنه لا يتمتع أن يعبر بالكلام القديم بلفظ غير معجز ، وإذا تقرر أن المعجز على المختار المتحدى به البلاغة وأن التحدى قد استقر بالاثنيان بسورة ، فقد قال بعض أصحابنا هذه السورة هي المشتملة على آى التعجيز ، وهذا ضعيف لأن لفظ سورة فيها منكر مطلق فلا يقيد بمثلهما قدرا ، وقال الجمهور من أصحابنا يكفي

سببية ( قوله على طوله ) أى مع طوله ( قوله ولذا ) أى لأجل كونه من لدن حكيم عليم ( قوله لم يقع بذلك ) أى المذكور من جملة القرآن بل وقع بسورة منه ( قوله إذ لا تحقق له ) سند لما يليه والضمير للأنباء ( قوله بذلك ) أى بموافقة لقضايا العقول ( قوله إن ذلك وصفه ) أى فكل قضية منه يسلمها العقل ولا يحيلها ( قوله لأنه إن أراد الخ ) الأولى إن أراد أنه قديم من حيث ما دل عليه ( قوله فقد سبق الخ ) أى ومدلول القرآن ليس فعلا لله ، وقوله : وإن أراد الخ : أى وإن أراد بكونه قديما أنه قديم من حيث ذاته فلا يصح لأنه عبارات وألفاظ حادثة ، وحيث فلا يصح القول بأن إعجازه من جهة كونه قديما ( قوله أنه الخ ) أى من جهة أنه عبارة الخ ( قوله فإنه لا يتمتع الخ ) أى وحيث فقد قضى ذلك القول أن كل كلام حادث عبر به عن الكلام القديم يكون معجزا والتالى باطل ، فإن التوراة والإنجيل مثلا عبارة عن الكلام القديم ولا إعجاز فيهما ( قوله البلاغة ) خبر أن المناسب لما سبق أن يقول بدل البلاغة نظمه الخاص وفصاحته ( قوله وأن التحدى الخ ) عطف على أن مع مدخولها ( قوله قد استقر الخ ) أى بعد أن كان أولا بالقرآن كله ثم بعشر سور من مثله الخ ( قوله فقد قال الخ ) جواب إذا ، وقوله : هذه السورة : أى التى استقر التحدى بمثلهما ( قوله هي المشتملة الخ ) كسورة البقرة فإنه صرح فيها بآى التعجيز قال تعالى - وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله - وكسورة يونس . قال تعالى فيها - فأتوا بسورة مثله - وكسورة هود . قال تعالى فيها - قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات - وكان المناسب للشارح أن يقول المشتملة على آى التعجيز أو مثلهما قدرا لأجل أن يطابق الواقع لأن صاحب هذا القول يقول المشتملة على آى التعجيز أو مثلهما قدرا ( قوله وهذا ) أى قول بعض الأصحاب ( قوله فيها ) أى السورة التى ذكر فيها آى التعجيز ( قوله منكر مطلق ) أى فيصدق بأى سورة كانت طويلة أو قصيرة ( قوله فلا يقيد الخ ) أى ولا يقيد أيضا بالسورة التى ذكر فيها : أى التعجيز ( قوله بمثلهما ) أى السورة المشتملة على آى التعجيز ( قوله قدرا ) أى فى القدر : أى الطول ( قوله يكفي ) أى

أقصر سورة كالعصر والكوتر ، والذي ارتضاه القاضي في كتاب النقض وارتضاه أبو اسحاق أن  
 الإعجاز إنما يتعلق بقصر ما من الكلام بحيث يقين فيه تفضل ذوي البلاغة ، وهذا لا يقين إلا في  
 طلال من السورة بعض الطول قال : وهذا لا ينضب بحروف وكلام وإنما يصار في مثله إلى المتعارف  
 بين أهل الخبرة والدراية بالبلاغة والنظم ، وقد اعترض بعض أهل الزبغ والفضال على معجزة  
 القرآن فقال : أنكم زعمتم أن وجه إعجازه فصاحته وجزالته ونظمه وبلاغته ، ثم اختلفتم اختلافًا  
 كثيرا على ما قلتموه من تفاصيل الأقوال في ذلك ، فإن من يزعم أن ذلك هو النظم فقط ،  
 فقد أنكر كون الفصاحة والجزالة فيه معجزة وبالعكس ، ومن زعم أنه الصرف فقد أنكر الوجهين  
 جميعا ، ومن قال بغير الصرف فقد أنكر كون الصرف معجزا وحق المعجزة أن تكون ظاهرة  
 للكل بحيث لا يستراب فيها البتة . والجواب أن عجز الخلق عن معارضته بسورة من مثله معلوم  
 ظاهر لا يستراب فيه البتة ولم يختلف فيه أحد ، وبهذا يعرف كونه معجزة والاختلاف بعد ذلك  
 في وجه إعجازه لا يقتضي الخلاف في كونه معجزة ولا في عدم ظهور ذلك ، وإنما هو خلاف في  
 تحقيق الوجه الذي جاء منه الإعجاز ، وقد بينا في أصل العقيدة عجز البلقاء عن معارضته بيانا شافيا  
 لا يحتاج إلى شرح ( قوله الأقوياء المعارضة ) هي القوة والقدرة على الكلام ( قوله وآتي بمعجزة )  
 أي مضحكة وحق لدلائلها على خرقه ، وهذا كقوله عند مسمع سورة الفيل الفيل ما الفيل وما أدراك  
 ما الفيل له ذنب وثيل وخرطوم طويل وإن ذلك في خلق ربنا قليل ، والواو في قوله وثيل للعطف  
 والثيل الذكر ، وحكي عنه ما هو أسخف من هذا مما هو معروف مشهور .

في التحدي أقصر سورة للمعجز عن معارضتها فضلا عن السورة المستطيلة ( قوله كالعصر  
 والكوتر ) أي أو قدرهما من غيرهما والكاف استقصائية ( قوله بعض الطول ) وعلى هذا  
 فيخرج أقصر سورة وهي العصر والكوتر ( قوله قال ) أي القاضي ( قوله على معجزة القرآن )  
 أي على كون القرآن معجزة ( قوله ثم اختلفتم الخ ) ظاهر عبارته أنهم اتفقوا على أن وجه  
 إعجازه فصاحته وجزالته ونظمه ، واختلفوا في غير ذلك وليس كذلك بل كل من فصاحته وجزالته  
 ونظمه من جملة المختلف فيه ، فكان الأولى في تقرير الاعتراض أن يقال قد اضطربتم في المعجز  
 من القرآن بعد اتفاقكم على أنه معجز وكل قول يقتضي بطلان غيره من الأقوال ، فإذا اعتبرنا  
 جملة أقوالكم انتفت معجزة القرآن : أي كونه معجزا لأن حق المعجز أن يكون ظاهرا للكل  
 الناس ( قوله في ذلك ) أي وجه إعجازه ( قوله والجواب الخ ) لا ينبغي ما في الكلام من الاطناب .  
 وحاصل الجواب أن الخلاف لم يتعلق بكونه معجزا حتى يأتي الاعتراض بل هو متعلق بتعيين  
 الوجه الذي وقع به الإعجاز وحصل به التحدي ، وأما كونه معجزة فهو ثابت بالاتفاق ( قوله  
 وبهذا ) أي عجز الخلق عن معارضته ( قوله في كونه ) أي القرآن ( قوله ولا في عدم الخ )  
 أي ولا يقتضي عدم ظهور كونه معجزة ( قوله الذي جاء منه الإعجاز ) أي وقع به التحدي  
 وإن حصل الإعجاز بالكل ( قوله على خرقه ) أي حقه ( قوله وهذا ) أي ما ذكر من المارقة  
 التي أتى بها معارضا للقرآن ( قوله وثيل ) الواو للعطف على الذنب والثيل الذكر ولا جامع في المقام  
 بين المعطوف والمعطوف عليه في كلامه ركافة ( قوله أسخف ) أي أقبح كقوله عند مسمع

(تنبیه) قال ابن التلمسانی : الفصاحة عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى بشرط إيضاح الغرض منه ، والجزالة عبارة عن دلالة على معناه بشرط قلة حروفه وتناسب مخارجها ، والنظم عبارة عن الأسلوب الخاص في ترتيب الأقوال بعضها مع بعض ، ثم الحسن فيه بحسب تناسب الكلمات في مواردها وذلك أنواع وأصناف ومجموع الجزالة والنظم هو البلاغة . قلت : والمشهور بين اللينين أن الفصاحة يوصف بها الكلمة والكلام والمنكلم ، فعناها في الكلمة أن تكون خالصة من تنافر الحروف احترازاً من نحو قوله \* غداؤه مستشزرات إلى العلا \* والمحكم في ذلك النوق السليم ، ومن الغرابة احترازاً من قوله مالكم تكأ كأتكم على كتكأ كتكم على ذى جنة افرقعوا عني ومن ضعف القياس احترازاً من قوله \* الحمد لله العلى الأجل \* إذ قياسه الأجل بالادغام ، وبعضهم يزيد ، وأن تكون غير مكروهة في السمع احترازاً من قوله :  
\* كريم الجرشي شريف النفس \* وأمامعناها في الكلام فأن تكون كلماته فصيحة على ماسبق

سورة الكوثر إنا أعطيناك المعقوق فصل لربك وازعق ان شائك هو الأبقى (قوله عبارة الخ) مخالف لما عند اللينين (قوله الفرض) أى المعنى ، وقوله : منه : أى من للنظ وظاهره . قلت حروف اللفظ أو كثرت (قوله والجزالة الخ) هذا يقتضى المغايرة بين الفصاحة والجزالة وكذا بين أسلوب القرآن ونظمه ، وقد تقدم ترادف الفصاحة والجزالة وترادف نظم القرآن وأسلوبه (قوله بشرط قلة حروفه) ظاهره كانت الدلالة على المعنى وافهمه أم لا فبين الفصاحة والجزالة حينئذ عموم وخصوص وجهي (قوله وتناسب مخارجها) أى بأن يكون مخرج كل حرف قريباً من مخرج ما يليه (قوله عن الأسلوب الخاص) في هذا إشارة لمغايرة النظم والأسلوب ، فالأسلوب جمع الأقوال مطلقاً جعل كل قول في مرتبته أولاً والنظم جمع الأقوال مع جعل كل قول في مرتبته فالأسلوب أعم من النظم (قوله في ترتيب الخ) المراد بترتيب الأقوال جعل كل قول في مرتبته بأن يقدم ما دل على السبب على ما دل على المسبب ويقدم الدليل على المدلول والعلّة على المعلول . وكون ذلك مطابقاً لمقتضى الحال أم لا شيء آخر وفي معنى من البيانية فهو بيان للأسلوب اختصاص (قوله فيه) أى النظم (قوله في مواردها) أى مواقعها ، والمراد بفنائسها في مواقعها أن يكون ذكرها في موقعها مناسباً للحال المقتضى لذكرها كأن يؤكّد الكلام الملقى للشاك أو المنكر دون خالي الذهن (قوله وذلك) أى تناسب الكلمات في مواقعها (قوله أنواع وأصناف) هما شيء واحد ، والمراد به مقتضيات الأحوال كالتأكيّد وعدمه والتقديم والتأخير والحصر وعدمه (قوله ومجموع الخ) أى ومجموع الجزالة والنظم دون الفصاحة هو البلاغة عند ابن التلمسانی (قوله غداؤه مستشزرات) أى فانها متنافرة الحروف والتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها والغداؤه جمع غديرة : أى ذؤابة والضمير للفرع في البيت السابق ، وقوله : مستشزرات : أى مرتفعات أو صرغوعات (قوله في ذلك) أى تنافر الكلمات (قوله ومن الغرابة) هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (قوله تكأ كأتكم أى اجتمعتم (قوله ذى جنة) أى جنون (قوله ومن ضعف القياس المناسب) ومن مخالفة القياس وكلامه بعد مقتضى لذلك (قوله الجرشي) أى النفس (قوله على ماسبق)

لاتنافر بينها احترازا من نحو قوله :

وقبر حوب بمكان قفر وليس قرب قبر حوب قبر

سألنا من ضعف التأليف احترازا من ضرب غلامه زيدا ومن التعقيد المعنوي احترازا من نحو قوله :

وما مثله في الناس إلا ملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

وأما معناها في المتكلم فهو أن تكون له ملكة يقدر بها على التعبير باللفظ الفصيح عما يقصده

أى جارية على ما سبق من اعتبار الخلو من التنافر ومن الغرابة ومن مخالفة القياس ( قوله لاتنافر بينها ) التنافر كون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كانت فصيحة كما في البيت المذكور ( قوله قفر ) أى خال عن الماء والكلأ ( قوله قرب ) خبر مقدم ( قوله حوب ) اسم رجل ( قوله من ضعف التأليف ) هو كون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى كالإظهار قبل الذكر لفظا ومعنى ( قوله ومن التعقيد ) المراد به كون الكلام معقدا غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد إما لخلل واقع في التركيب بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة في فهم المراد ، وهذا يسمى بالتعقيد اللفظي ، وأما لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى المفهوم من الكلام بسبب اللغة إلى المعنى المقصود وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة من اللزومات المشتقة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود ، ويسمى هذا بالتعقيد المعنوي . واعلم أنه يشترط في فصاحة الكلام السلامة من كل من التعقيدين فقول الشارح ومن التعقيد المعنوي الأولي أن يقول ومن التعقيد مطلقا ، وقوله : وما مثله الخ من التعقيد اللفظي لأن فيه فصلا بين المبتدأ والخبر : أعني أبو أمه أبوه بالأجنبي وهو حتى وبين الموصوف وصفته : أعني حتى يقاربه بالأجنبي وهو أبوه وتقديم المستثنى : أعني ملكا على المستثنى منه وهو حتى وبين البديل وهو حتى ، والمبدل منه وهو مثله الذي هو اسم ما وفي الناس خبرها ومثال التعقيد المعنوي قوله :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ونسكب عيناى الدموع لتجمدا

وذلك لأن معنى البيت أطلب بعد دارى عنكم لتقربوا منى وأتجمد الكآبة والحزن من فراقكم لأنسب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لاتزول لأن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسروا لكل بداية نهاية فجعل الشاعر سكب الدموع كناية عن الكآبة والحزن اللازم لفراق الأحبة وأصاب في ذلك لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع وأخطأ في جعل جود العين كناية عن الفرح والسرور ، وذلك لأن جود العين لا ينتقل منه للفرح والسرور ، وإنما ينتقل منه إلى بخلها بالدموع حالة الحزن وينتقل من بخلها بالدموع حالة الحزن إلى بخلها بالدموع مطلقا وينتقل منه إلى انتفاء الحزن وينتقل منه إلى الفرح والسرور ( قوله من نحو قوله ) أى الفرزدق في خاله هشام بن عبد الملك وهو إبراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي ( قوله إلا ملكا ) أى رجلا أعطى الملك : يعنى هشاما ، وقوله : أبو أمه : أى أم ذلك الملك ، وقوله : أبوه : أى أبو إبراهيم المدحوح : يعنى لايمثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ( قوله حتى ) أى أحد ،

من كلمة أو كلام . وأما البلاغة فلا يوصف بها إلا الكلام والمتكلم . أما معناها في الكلام فهو أن يكون فصيحاً جارياً على ما يقتضيه الحال : أي السبب الذي ورد الكلام لأجله كاللحظ الوارد لدفع انكار منكره فإنه يناسبه أن يؤكد بحسب مراتب الانكار ، والوارد لإفادة خالي الذهب من الحكم الذي يناسبه أن يلقي إليه الكلام غير مؤكد ، والوارد لإفادة من هو مشعر بالحكم شك فيه يستحسن أن يؤكد له الكلام من غير وجوب ، وقد يعكس الأمر في هذه الثلاثة لعوارض تقتضي ذلك والأحوال ، وما يليق بها منسعة جداً مقررة قواعدها في فن علم المعاني . وأما معناها في المتكلم ، فهي ملكة يقدر بها على التعبير بكلام بليغ ، فعلم من هذا أن البلاغة أخص من الفصاحة ، فكل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغاً ، وقد تطلق أحدهما على الأخرى توسعاً وللبلغة طرفان : أعلا وهو الإعجاز والمحكم فيه الذوق . وأدنى وهو ما إذا بدل عن حاله التحق عند البلاء بأصوات الحيوانات وبينهما مراتب لانكاد تنحصر .

(ص) ثم هذا إلى ماله من المعجزات التي لا تحصى ، ثم إلى ما جبلت عليه ذاته الكريمة من الكلمات التي كادت أن تفصح ، بل أفصح قبل مبعثه برسائله خلقاً وخلقاً ، ثم

وقوله : يقاربه : أي يشابهه في الفضائل ( قوله من كلمة الخ ) بيان للفصيح ( قوله جارياً الخ ) أي مشتملاً على ذلك ( قوله وقد يعكس الأمر الخ ) هذا توجه لتخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ( قوله لعوارض ) أي وذلك بأن ينزل المنكر منزلة غير المنكر لأمارات موجودة عنده بحيث لو تأمل فيها رجع عن انكاره فيلقى له الكلام غير مؤكد وكذلك ينزل الشاك منزلة غيره والعالم بالحكم منزلة المنكر له لعدم عمله بمقتضى علمه فيلقى له الكلام مؤكداً ( قوله والأحوال ) بالرفع مبتدأ ( قوله وما يليق بها ) أي وما يناسب تلك الأحوال من مقتضيات ( قوله أن البلاغة ) أي بلاغة الكلام أخص من فصاحته لأخذ فصاحته قيماً في بلاغته فلا توجد بلاغته إلا إذا وجدت فصاحته ، وأما فصاحته فلا تتوقف على بلاغته إذ مدار فصاحته على سلامته من التعقيد ومن تنافر كلماته ومن تعقيد مع فصاحة كلماته سواء طابق مقتضى الحال أم لا ( قوله وهو الإعجاز ) أي ذو الإعجاز الذي لا يمكن معارضته ( قوله والمحكم فيه الذوق ) أي المحكم في معرفة الإعجاز هو الذوق فلا قدرة لأحد على الإفصاح عنه ( قوله وهو ما إذا بدل عن حاله ) عبارة القزويني وهو ما إذا غير عنه إلى مادونه الخ ( قوله التحق الخ ) أي لعدم مطابقته رأساً لمقتضى الحال ( قوله ثم هذا ) أي ما ذكر من معجزة القرآن ( قوله إلى ماله ) أي يضم إلى ماله ، وقوله : من المعجزات : أي الدالة على صدقه ( قوله لا تحصى ) أي بالفعل لكثرتها ، وإن كانت في الواقع محصورة ( قوله ثم إلى ما جبلت الخ ) هذا انتقال إلى طرف آخر وهو ما يدل على صدقه في دعواه الرسالة من الآيات إذ أوصاف الذات لم يقع بها التحدى حتى تكون من الطرف الأول وهو المعجزات ، والكلمات جمع قلة استعمل في جمع الكثرة ( قوله بل أفصح ) أي بلسان الحال ، وإن كان يتصور فيها لسان المقال ( قوله خلقاً وخلقاً ) تمييز للكلام ، والكلام من جهة الخلق بفتح الخاء يرجع إلى الكلمات الحسية كحسن

مع ذلك كله أكد الله تعالى صدقه بذكره باسمه وبجميع وصفه في الكتب الماضية . قال تعالى - الذين يتبعون الرسول النبي الأمي - الآية ، وأطلق السنة الأخبار قريبا من مبثته بجميع ذلك حتى إنه سبحانه بفضل مما أكد به زوال اللبس عن نبوته أن منع العرب قبله من القسمة باسمه الخاص به إلا أناسا قليلا تسموا قريبا من مولده باسمه وجاء حصول النبوة لهم لما سمعوا من الأخبار ، ثم من عظيم فضل الله تعالى في إزالة اللبس أنه لم يطلق لسان أحد من أولئك الذين تسموا باسمه بدعوى النبوة .

(ش) يعني أن الحال على نبوة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أشياء كثيرة كل واحد منها يصلح لأن يكون دليلا مستقلا لو انفرد . كيف وقد اجتمعت كلها فيه ومرجعها الى طريقين عقلي ونقلي . أما العقلي فوجوه : أحدها معجزة بلاغة القرآن على ماسبق . وثانيها أنه صلى الله عليه وسلم أخبر عن المغيبات فطابقت خبره ، فمنها ما ورد في القرآن العظيم ومنها ما ورد في الأخبار . أما الذي ورد في القرآن فنه قوله تعالى - وهم من بعد غلبهم سيغلبون - وكان كما أخبر لأن الروم غلبوا فارس بعد غلبهم على الروم ، وقوله تعالى - إن الهى فرض عليك القرآن لرادك الى معاد - أى الى مكة وقد رده الله تعالى إليها ، وقوله تعالى - قل للمخلفين من الأعراب ستدعون الى قوم أولى بأس شديد -

طلعت ، وأما الكمال من جهة الخلق بضم الخاء فيرجع الى الكمالات المعنوية ككمال حاله وتواضعه وعلمه ( قوله مع ذلك ) أى مع ماله من المعجزات والكمالات التى جبلت عليها ذاته المفصحة برسالته ( قوله صدقه ) أى فى دعواه الرسالة ( قوله باسمه ) أى بجنسه لا بخصوص محمد لأن اسمه المذكور فى الكتب الماضية أحد ( قوله وأطلق الخ ) عطف على أكد والأخبار جمع خبر بفتح الخاء على الأوضح وبكسرهما وهو العالم والاشارة راجعة لذكر اسمه وصفاته ( قوله حتى إنه سبحانه الخ ) ينبى أن يعتبر هذا اغياها لما أفهمه الكلام السابق من زوال اللبس وإلا فالمناسب لما قبله أن لا يأتى به فى أسلوب الاغياها ، بل يقول وأكده زوال اللبس عن نبوته بأن منع الخ ، وقوله : عن نبوته . الأولى عن رسالته وأتى بقوله بفضل لمطابقة أهل الحق وردا على أهل البدع القائمين بوجوب الصلاح والأصلح ( قوله باسمه الخاص به ) وهو محمد والخصوص فى المقام إضافي بدليل قوله إلا أناسا قليلا ( قوله لما سمعوا من الأخبار ) أى من أن نبي آخر الزمان الذى آن ظهوره يسمى بمحمد ( قوله ومرجعها ) أى تلك الأشياء ( قوله عقلى ) هو ما ليس للنقل فيه مدخل فيصدق بالوضعي والعادى ( قوله فوجوه ) أى خمسة ( قوله معجزة الخ ) اضافة معجزة لما بعدها بيانية ( قوله على ماسبق ) أى فى المتن والشرح ( قوله انه أخبر عن المغيبات ) أى بحسب ماضى وبحسب ما هوآت ( قوله فطابقت ) أى المغيبات خبره : أى مدلوله ( قوله فمنها ) أى من اخباره بالمغيبات ( قوله فى الأخبار ) أى فى السنة كما يقتضيه السياق ( قوله أما الذى ورد فى القرآن ) أى أما الاخبار بالمغيبات الواردة فى القرآن ( قوله وكان كما أخبر ) الكاف زائدة : أى وكان الأمر الواقع مأخبر به ( قوله بعد غلبهم ) أى بعد غلب فارس لاروم ( قوله الى معاد ) أى الى الموضع الذى اعتاده وهو مكة فمعاد من الاعتقاد ( قوله للمخلفين ) أى عن الخروج معك الى مكة عام الحديبية ( قوله من الأعراب ) أى الكاتين

وقد وقع ذلك لأن المراد بقوم أولى بأس عند بعضهم بنو حنيفة ، وقد دعا أبو بكر رضى الله عنه إلى قتالهم ، وعند آخرين هم فارس وقد دعا عمر رضى الله عنه إلى قتالهم ، وقوله تعالى - وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض - والمراد بهم الصحابة رضى الله عنهم بدليل قوله منكم وبدليل قوله - وليبذلنهم من بعد خوفهم أمنا - وكانوا هم الخائفين في صدر الاسلام . وأما الذى ورد في الأخبار : فنه قوله عليه الصلاة والسلام « الخلافة بعدى ثلاثون سنة » وكانت خلافة الخلفاء الراشدين هذا القدر ، وقوله عليه الصلاة والسلام « اقتدوا بالذين من بعدى أئى بكر وعمر » وهذا إخبار عن بقائهما بعده فكان ذلك ، وقوله : عليه الصلاة والسلام لعمار بن ياسر رضى الله عنه « تقتلك الفئة الباغية » فقتل مع على رضى الله عنه يوم صفين ، وهذا أيضا يدل على خلافة على رضى الله تعالى عنه بعده ، وقوله : عليه الصلاة والسلام للعباس حين أسره العدو « افد نفسك انك ذرمان ، فقال لامال عندى ، فقال صلى الله عليه وسلم أين المال الذى وضعت عند أم الفضل وليس معك آخر ، فقلت إن أصبت في سفرى فلفضل كذا ولعبد الله كذا ؟ فقال العباس والذى بعثك بالحق ما علم هذا أحد غيرى وانك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسلم ، ومنها إخباره عن موت النجاشي حين موته ، ونحو هذا مما هو كثير مشهور . الوجه الثالث : أنه عليه الصلاة والسلام قد بلغ في الحكمة النظرية كعرفة الله وصفاته

حول المدينة ( قوله وقد وقع ذلك ) أى الدعاء للقوم أصحاب البأس الشديد ( قوله بنو حنيفة ) هم أهل الجمامة ( قوله ليستخلفنهم في الأرض ) أى بدلا عن الكفار ، وقوله : كما استخلف الذين من قبلهم هم بنو اسرائيل بدلا عن الجبابرة ( قوله وأما الذى ورد في الأخبار ) أى وأما الاخبار بالمغيبات الذى ورد في الأخبار : أى السنة ( قوله هذا القدر ) أى ثلاثين سنة وذلك بزيادة ستة أشهر مدة خلافة الحسن بن على وعلى هذا هو من الخلفاء وهذا خلاف المتعارف من أنهم الأربعة فقط وفي بعض النسخ ، وكانت خلافة الخلفاء الأربعة الراشدين هذا القدر وفيه أنها لم تبلغ هذا القدر إلا بزيادة ما ذكر ( قوله فكان ذلك ) كان تامة واسم الإشارة راجع لتمامها بعده والكاف زائدة : أى فثبتت إقامتهما بعده ( قوله الفئة الباغية ) أى الجماعة الخارجة عن خلافة سيدنا على ، والمراد جماعة معاوية ( قوله فقتل مع على ) أى فقتل إذ كان في فئة على ( قوله يوم صفين ) يعرب بالحركات على النون وربما أعرب بالحروف : موضع بشاطئ الفرات كانت فيه الواقعة العظيمة بين على ومعاوية رضى الله عنهما في غرة صفر سنة اثنتين وثلاثين ( قوله وهذا ) أى الحديث ( قوله يدل الخ ) لأن جماعة معاوية أهل الشام قد ثبت بهذا الحديث أنهم بغاة والبغاة هم الخارجون عن الامام فعلم بذلك أن عليا كرم الله وجهه هو الامام الحق ( قوله حين أسره العدو ) وهم المسلمون وكان أسر المسلمين للعباس قبل اسلامه ( قوله فلفضل الخ ) هما ولدهان للعباس ( قوله ومنها ) أى من جملة إخباره بالمغيبات الواردة في السنة ( قوله النجاشي ) بفتح النون ، وقد تكسر سلطان الحبشة أسلم على يد بعض الصحابة ولم يجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم ( قوله مما هو كثير ) أى في كتب الأخبار ( قوله الوجه الثالث ) أى من الوجوه العقلية الصالحة لأن تكون دليلا على صدق سيدنا محمد صلى الله عليه

وأحكامه ، وفي الحكمة العلمية وهي علم الأخلاق وسياسة البدن وتدير أمر الخلق المبلغ العظيم الذي لا يمكن للعقل الوصول إليه في مئين من السنين ، ووصل إليه بقة من غير تعلم ولا محاطة لأحد معروف بالعلم . الوجه الرابع : أنه نقل عنه معجزات كانشقاق القمر وتسليم الحجر وانقياد الشجر وتبيح الحما وأحياء الموتى وتكثير الطعام القليل ونبوع الماء من بين أصابعه وخين الجذع وشكابة الناقة وشهادة الشاة المسمومة إلى غير ذلك مما لا يتحصر ، وهو مشهور مستفيض في كتب الأحاديث وبعض وصل التواتر . الوجه الخامس : الاستدلال بسيرته وأوصافه التي تواترت إلينا وهي كثيرة . أحدها ملازمة الصدق من أول عمره إلى آخره ، فإن أحدا ما سمع منه كذبة قط ، وقد اعترف له أعداؤه بذلك ، وأيضا لو صدر منه الكذب ولو مرة في عمره لنبره أعداؤه بذلك . وثانيها ترك الدنيا والأعراض عن زخارفها على الدوام حتى إن قريشا عرضوا عليه المال والزوجة والرياسة لترك هذه الدعوى فلم يلتفت إليها . وثالثها كان في أعظم الدرجات في السخاوة حتى إنه سبحانه عاتبه عليها بقوله - ولا تبسطها كل البسط - والشجاعة حتى إنه لم يفر قط ولا ترحزح للفرار في معركة قط حتى في يوم أحد ونحوه مما عظم فيه الرعب . ورابعها كان في غاية الفصاحة والبلاغة حتى إن فصاحته قد أعيت بلغاء الخطباء من العرب العرباء ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم « أوتيت جوامع الكلام » . وخامسها أنه عليه الصلاة والسلام تحمل في أداء الرسالة أنواعا من المشاق والمتاعب لا يثبت معها إلا من هو على الحق من الله تعالى ، وهو مع ذلك مصرّ على دعوى الرسالة ولم يظهر في عزمه فتور ولا في إصراره قصور . وسادسها أنه عليه الصلاة والسلام كان مع أهل الدنيا في غاية الترفع ومع الفقراء والمساكين في غاية النواضع . وسابعها ما كان عليه من حسن الخلق حتى إنه لا يزداد مع الغضب إلا حملا . وتامننا حسن ذاته الكريمة وما اشتملت عليه من المحاسن التي هي خرق عادة ولم توجد لبشر سواء ، وما أحسن قول عبدالله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه في ذلك يشير إلى محاسنه صلى الله عليه وسلم خلقا وخلقاً :

لوم لم يكن فيه آيات مينة - لكان منظره يفيك بالخير

وسلم في دعواه الرسالة ( قوله وأسماؤه وأحكامه ) فيه أنه لا مجال للعقل فيهما بل المرجع فيهما للتوقيف ( قوله وهي علم الخ ) هذا تصوير للحكمة العلمية كما أنه صور الحكمة النظرية بالمثال ( قوله معجزات ) أي غير مأمور ، وإلا فما من من الأخبار عن المنيبات معجزات أيضا وقضية كلامه أن كل واحد من الأطراف المذكورة معجزة وليس كذلك بل بعضها ليس بمعجزة بل آية دالة على صدقه صلى الله عليه وسلم فقد توسع المصنف في ذلك ولو عبر بالآيات لكان أولى فأنها أعم من المعجزات ( قوله وأحياء الموتى ) كأبويه صلى الله عليه وسلم ( قوله وشهادة الشاة ) أي نطقها فهو من إطلاق المألوف وإرادة اللازم ( قوله مما لا يتحصر ) أي لكثرتها ( قوله الوجه الخامس الخ ) الأولى الوجه الخامس بسيرته وأوصافه وعطف الأوصاف على ما قبله للتفسير ( قوله بذلك ) أي بصدقه من أول عمره إلى آخره ( قوله من العرب العرباء ) المراد المخلص من العرب ( قوله جوامع الكلام ) من إضافة الصفة للموصوف ( قوله ولا في إصراره ) أي على الحق ( قوله في غاية الترفع ) هو رفع الهمة على أبناء الدنيا لأجل ما في أيديهم ( قوله مع الغضب ) أي مع وجود أسبابه ( قوله ولم توجد ) أي تلك المحاسن ( قوله مينة ) بكسر الياء اسم فاعل



ولهذا لما أسلم أبو ذر رضي الله عنه عند رؤيته إياه قال : لما رأيت وجهه عرفت أنه ليس وجه كذاب ، ولا خفاء أن مجموع هذه الأوصاف ، بل بعضها لا يكون لغير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وأما النقل فهو نصه تعالى على نبوته في الكتب الماضية ، وذكر الأنبياء له وإيصاؤهم على اتباعه ، وهذا الدليل وحده كاف بدون المعجزة ، فإن شهادة من ثبتت نبوته لأحد بالنبوة دليل قاطع على ثبوت نبوته وإن لم تظهر معجزة على يده ، وقد تواترت عن الأجبار الأخبار عن كتبهم وأنبيائهم بنبوته قبل بعثته معينين اسمه وبلده وصفته ، وأيضاً فلم يزل نص نبوته ، والحمد لله موجوداً في التوراة والإنجيل والزبور إلى الآن مع مبالغتهم في تبديلها ، وذلك يدل على الاعتناء بأسمه فيها وكثرة ترديد ذكره فيها على وجه لا يزيل جميعه التبديل ، وقد اطلع علماءنا رضي الله عنهم على كثير من تلك النصوص فيما بأيدي اليهود والنصارى من الكتب الآن ، فمنها أن في المصحف الخامس من التوراة التي بأيديهم إلى الآن . قال الله تعالى لموسى بن عمران «إني أقيم لبني إسرائيل من بني اخوتهم نبيا مثلك أجعل كلامي على فيه فمن عصاه انتقمته منه » فقله تعالى من بني اخوتهم نبيا يدل على أن هذا النبي ليس من بني إسرائيل فلا محالة أنهم إما من العرب أو الروم فأما الروم فلم يكن منهم نبي سوى أيوب عليه السلام .

( قوله ولهذا ) أي لأجل محاسنه خلقا وخلقاً ( قوله وأما النقل ) أي وأما الدليل النقلى الدال على نبوته صلى الله عليه وسلم ( قوله الكتب الماضية ) أي الكتب الالهية المنزل ، قيل ستون على شئت ، وثلاثون على الخليل ، وعشرة على موسى قبل التوراة ، والإنجيل والزبور ( قوله وذكر الأنبياء له ) عطف على نفسه ( قوله وإيصاؤهم ) أي الأنبياء وهو محتمل لأن يكون مضافاً للفاعل والمفعول ( قوله معينين اسمه ) أي بأنه محمد أو أحد كما يأتي ( قوله نص نبوته ) أي النص الدال على نبوته ( قوله والزبور ) الأولى تقديمه على الإنجيل لتقدمه عليه نزولاً ( قوله في تبديلها ) أي التبديل فيها : أي الكتب المذكورة ( قوله وذلك ) أي بقاء النص الدال على نبوتهم فيها مع مبالغتهم في تبديلها ( قوله فيما الخ ) أي الكائنة فيما الخ صفة للنصوص ( قوله من الكتب الآن ) أي حال كون ما بأيدي اليهود والنصارى من تلك الكتب الموجودة الآن التي وقع فيها التغير والتبديل ( قوله فمنها ) أي فمن تلك النصوص الكائنة فيها التي اطلع عليها علماءنا ( قوله قال الله الخ ) هذا هو ما في المصحف الخامس من التوراة بالمعنى ( قوله إني أقيم ) أي أجعل بعدك ( قوله لبني إسرائيل ) هو يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم الخليل واسماعيل أخو اسحاق ، واسماعيل عم يعقوب ، فأولاد اسماعيل وهم العرب وأولاد اخوة اسحاق وأولاد عم يعقوب ، فقله من بني اخوتهم : أي من بني اخوة جدهم وهو اسحاق ، وليس المراد ظاهر العبارة ، والمراد من الاخوة الجنس ، لأن اسحاق ليس له إلا أخ واحد وهو اسماعيل ، فليس الجمع في اخوة على حقيقته ( قوله على أن هذا النبي ) أي الذي يقيمه الله لبني إسرائيل ( قوله ليس من بني إسرائيل ) أي ليس من أولاد إسرائيل ( قوله أنهم ) أي بني الاخوة المذكورين ( قوله إمامين العرب ) هم أولاد اسماعيل ، وقوله : أو الروم هم أولاد العيص ابن اسحاق ( قوله سوى أيوب ) أي ابن أبرص بن رزاح بن روغانيل بن العيص بن

وكان قبل موسى بزمان ، فتعين أن المراد بالاخوة العرب ، فالتى بشرت به التوراة إذن نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم . قال بعض علماء قرطبة : ناظرني يوما أحد أحبار اليهود وأهل الذكاء منهم في هذا ، فقال هذا كله صحيح لا أجد فيه اعتراضا عليه غير أنه قال تعالى « سأقيم ابني إسرائيل » ولم يكن محمد صلى الله عليه وسلم رسولا إلا إلى العرب ، فقلت له ماعلى وجه الأرض من يجهل أمر محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه قال « بعثت إلى الأجر والأسود والحر والعبد والذكر والأنثى » وهذا كتابه ينطق أنه مبعوث إلى الخلق كافة . قلت وليس في قوله تعالى « سأقيم ابني إسرائيل نبيا » ما يقتضى انحصار بعثته لهم فقط إذ ليس فيه شيء من أدوات الحصر ، وإنما عينوا بالذكر لدفع ما يتوهمون أنه لا يبعث إليهم من ليس منهم ، ثم قال هذا العالم القرطبي ، فقال هذا الخبر ما يمكنني ولا غيري دفع ذلك ، وبذلك أخبرنا أسلافنا اليهود عنه أنه قال « بعثت إلى الخلق كافة لإفارقة من فرق اليهود يقال لها العيسوية » تقول بنوته ومعجزاته وتنسك أنه بعث إلى غير العرب ولسنا على شيء مما هم عليه ، ثم عطف على يهودى إلى جنبه وقال له : نحن قد جرى شأننا على اليهودية ، وثالله ما أدري كيف يكون الخلاص من أمر هذا العربي . وفي التوراة أيضا جاء الله من جبل سيناء

اسحاق ( قوله وكان قبل موسى بزمان ) يقال إنه كان في عصر يوسف ( قوله بالاخوة ) الأولى يعنى الاخوة ( قوله وأهل الذكاء ) الأولى من أهل الذكاء ، وفي بعض النسخ أهل يدون واو وهي ظاهرة ، والذكاء بالمد الفطنة المتوقدة ( قوله في هذا ) أى في قول التوراة : إني سأقيم ابني إسرائيل الخ ( قوله هذا ) أى المذكور في التوراة ( قوله إلا إلى العرب ) أى وحيد فم يمكن مقاما لبني إسرائيل فمافي التوراة ليس نصا في أنه هو ( قوله ماعلى وجه الأرض ) أى من الفرق وأرباب الملل ( قوله من يجهل أمر محمد ) أى من حيث رسالته لجميع الخلق ، وحينئذ فكلام التوراة نص في أنه هو ( قوله وأنه قال الخ ) تعليل ( قوله وهذا كتابه الخ ) هو الفرقان ، وقد صرح فيه بأنه مبعوث إلى الخلق كافة . قال تعالى - وما أرسلناك إلا كافة للناس - ( قوله قلت الخ ) من كلام المصنف جواب عما يقال : كيف تكون رسالته عامة مع أن كلام التوراة يقتضى أنها خاصة ببني إسرائيل ( قوله وإنما عينوا الخ ) جواب عما يقال حيث كان المراد من الكلام عدم الحصر ، فلم عين بنو إسرائيل بالذكر دون غيرهم ( قوله لدفع ما يتوهمونه ) أى فمفهوم بني إسرائيل مفهوم موافقة بالأخرى ( قوله دفع ذلك ) أى الخبر السابق : أى دفع مضمونه ، وهو أنه ليس على وجه الأرض من يجهل أمر محمد من جهة عموم رسالته ( قوله وبذلك الخبر ) أى وبمضمون ذلك الخبر السابق ( قوله أخبرنا أسلافنا ) أى ولكن لا نفتقده ( قوله أنه قال ) بدل من قوله وبذلك ( قوله ثم عطف ) أى هذا الخبر اليهودى : أى مال إليه ( قوله نشأتنا ) أى خلقنا ( قوله على اليهودية ) أى وقد وجد ما يدل على بطلانها ( قوله جاء الله ) أى جاء شرع الله لموسى ، وقوله : من جبل سينا : أى الجبل المسمى بهذا الاسم لأنه أنزل عليه

وأشرق من جبل ساغين واستعلن من جبل فاران ومعه جماعة من جبال فاران ، فمجسه تعالى من جبل سناء عبارة عن مجيء أمره وشرعه لموسى عليه السلام وانزاله التوراة عليه فيه إذ عليه كالم الله موسى عليه السلام ، فهو على حد قوله تعالى في القرآن - وجاء ربك والملك صفا صفا - واشراقه من جبل ساغين عبارة عن انزاله الانجيل على عيسى عليه السلام واطهار دينه لاثن ساغين من جبال الروم ، واستعلانه من جبال فاران عبارة عن انزاله القرآن وبعثه نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم منها إذ لاخلاف أن فاران هي مكة ، وقد قال الله تعالى في التوراة «إن الله تعالى أسكن هاجر وابنها اسماعيل فاران» وانظر تفسيره في التوراة عن ظهور شرع نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بالاستعلان المؤذن بكمال الظهور فهو نظير قوله في القرآن - ليظهره على الدين كله - وقال في التوراة أيضا لهاجر أم اسماعيل حين دعته « قد سمعت خشوعك في اسماعيل وستكون يده فوق يد الجميع » ومعلوم أن اسماعيل عليه السلام وولده لم تكن أيديهم إلا تحت يد اسحاق لأن في ولد اسحاق كانت النبوة ، فلما بعث الله نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم جعل يد بنى اسماعيل فوق يد الجميع ورد النبوة فيهم فأغناهم وأعظمهم وبارك عليهم جدا كما قال في التوراة وفي الزبور التي بأيديهم الآن ذكر صفة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقال فيه : ويحوز من البحر الى البحر ومن منقطع الانهار الى منقطع الانهار ، وأنه يخرأهل الجزائر بين يديه على ركبهم ويجلس أعداؤه بالتراب وتأتيه ملوكهم بالقرايين وتسجد له وتدين له الامم بالطاعة والافتقاد ، لأنه يخلص المضطر البائس ممن هو أقوى منه ، وينقذ الضعيف الذي لا ناصر له ويرأف بالضعفاء والمساكين ، وأنه يعطي من ذهب بلاد سبأ ويصلى عليه في كل وقت ويدوم أمره الى آخر الدهر ، وفي الزبور أيضا إن الله أظهر من صهيون اسكيلا محمودا فالأكليل كناية عن الرياسة ، ومحمود هو نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، وفي الزبور أيضا ليفرح اسرائيل بخالفه

التوراة فيه ( قوله وأشرق الخ ) أى وأشرق الله من الجبل المسمى بهذا الاسم ( قوله وقد قال الخ ) هذا استدلال على أن فاران هي مكة لأنه قد علم أن الله إنما أسكنهما مكة ، فتكون مكة هي فاران ( قوله لهاجر ) أى في شأن هاجر ، وقوله : حين دعته : أى دعت المولى لاسماعيل ، وقوله : خشوعك : أى دعائك ( قوله ويحوز ) بالحاء المهملة : أى يملك ، وأراد بالبحر البحر المحيط ، فأراد بالبحر أو لاشته العين ، وثانيا شقه اليسار فهو اشارة الى أن ملكه وأمره عام ، وفي نسخة ويحوز بالحيم أى يمر من البحر الى البحر ، وهذا كناية عن عموم رسالته ( قوله ومن منقطع الأنهار الخ ) أى ومن الأنهار المنقطعة كنهز الفرات والنيل والسجلة ، والمراد بكونها منقطعة أنها غير محيطية فهي منقطعة عن الاحاطة ( قوله ويجلس الخ ) كناية عن إهانتهم وإذلالهم والباء بمعنى على ( قوله بالقرايين ) جمع قربان ما يتقرب به الى الله ، ويطلق على من يتقرب من الملك ويجلس معه كالوزير ، وهو المراد هنا : أى وتأتيه ملوكهم بجلساتهم الخاصين بهم كالوزراء ( قوله وتسجد له ) أى تعظمه ( قوله وتدين أى وتدين له تدينا مصورا بالطاعة والافتقاد ( قوله من صهيون ) أى اسماعيل ، وقوله : كناية عن الرياسة : أى صاحبها وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، وقوله : محمودا بدل من اسكيلا أو نعت له ( قوله بخالفه ) أى بمن يخلفه في الرياسة

وبنوصيهون من أجل أن الله اصطفى لهم أمة وأعطاهم النصر وشدّد الصالحين منهم بالكرامة يسبحون الله على مضاجعهم ويكبرونه بأصوات مرتفعة ، بأيديهم سيوف ذوات شفرين لتنتقم من الأمم الذين لا يعبدونه ، يوقفون الأمم بالقيود وأشرافهم بالأغلال ، فانظر من هذه الأمة التي سيوفها ذوات شفرين ينتقم الله بها من الأمم الذين لا يعبدونه ، ومن المبعوث بالسيف من الأنبياء ومن الذين يكبرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم بأصوات مرتفعة بالأذان ، وفي الزبور أيضا « تقلد أيها الجبار السيف فان ناموسك وشرائعك مقرونة بيمينك وسهامك مسنونة والأمم يخرون تحتك » وفيه أيضا يقول الله لداود عليه السلام « سيولد لك ولد أدعى له أبا ويدعى لي ابنا » فقال داود عليه السلام : اللهم ابث جاعل السنة كي يعلم الناس أنه بشر ، فولد داود الذي دعى ابنا لله تعالى هو عيسى عليه السلام لأنه من أحفاد داود عليه السلام ، فاعتبر كيف دعا داود عليه السلام الله تعالى حين أفزع ما أخبره به من شأن ولده عيسى عليه السلام أن يبعث الله تعالى جاعل السنة وكاشف الغمة نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ليعلم الناس أن عيسى عليه السلام بشر عبد لله تعالى وليس بابن لله ، وكذا قال المسيح في الإنجيل التي بأيدي الكفرة اليوم « اللهم ابث البارقليط ليعلم الناس أن ابن الانسان بشر ، وقال أيضا في الإنجيل الذي بأيديهم عن يوحنا البارقليط لا يجيئكم مالم أذهب ، فإذا جاء وبخ العالم على الخطيئة ، ولا يقول من تلقا نفسه شيئا ولكنه مما يسمع يكلمكم ، ويسوى بينكم بالحق ويخبركم بالحوادث والغيوب إلى أن قال عنه : وسيعظمي ، ثم عمادى على وصفه بكلام بين ، وقال أيضا هو يشهد لي كما شهدت له وأنا أجيبكم بالأمثال وهو يأتكم بالتأويل ، وفي الإنجيل أيضا أن المسيح قال للحواريين « من أبغضني فقد

والنبوة وليس من ذريته وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن الرسالة انتقلت من ذرية إسرائيل إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وليس من ذريته ( قوله وبنوصيهون ) أي ولفرج بنو صيهون وهم العرب ، لأن صيهون هو اسماعيل وهو أبو العرب ( قوله اصطفى لهم أمة ) أي اختار النبي الذي هو منهم أمة شاملة للأحر والأسود ( ذوات شفرين ) الشفر بضم فسكون جانب الشيء وفتح فسكون جانب النصل وحة السيف وهو المراد هنا : أي ذوات حدين ( قوله أيها الجبار ) أي صاحب الجبر والقهر ، والمراد به محمد صلى الله عليه وسلم ( قوله وشرائعك ) كأنه تفسير لناموسك والناموس الوحي ، وقوله : مقرونة بيمينك : أي بتحريك يمينك بالسيف ( قوله يخرون تحتك ) أي يذلون ويدخلون في الاسلام طوعا أو كرها أو يؤدون الجزية عن يد وهم صاغرون ( قوله كي يعلم الناس ) أي لأجل أن يعلم الناس أن هذا الولد وهو عيسى بشر وليس ابنا لك يارب ( قوله فولد داود ) مبتدأ خبره قوله عيسى . وقوله : الذي ادعى الخ نصت لولد داود ( قوله لأنه من أحفاد داود ) أي لأن أمه من ذريته ( قوله البارقليط ) أي كاشف الخفيات ومظهرها وهو محمد صلى الله عليه وسلم ومصدوق الابن في قوله ابن الانسان هو عيسى ومصدوق الانسان مريم ( قوله يوحنا ) بكسر الحاء : أي نقلا عنه وهو أحد الأربعة الذين عرب كل واحد منهم الإنجيل ونقلوه من السريانية للعربية ، وتعريب يوحنا هو المفعول عليه عندهم ، وقوله : البارقليط الخ ، هذا مقول القول لا بدل من يوحنا ( قوله وبخ ) من التوبيخ ( قوله إلى أن قال ) أي في الإنجيل نقلا عن يوحنا ( قوله بالأمثال ) نحو الدنيا مثل كذا ( قوله بالتأويل )

أبفض الرب ، ثم تمادى إلى أن قال : فلا بد أن تتم الكلمة التى فى الناموس لأنهم أبفضونى مجانا  
فلوقد جاء المنحما هو الذى يرسله الله اليكم من عند الرب روح القدس ، فهو شهيد على وأتم أيضا  
لكم قديما كتم معى ، هذا قولى لكم لكيلا تشكوا إذا جاءكم « والمنحما بلسان السريانية  
وهو بالرومية البارقليط ، وبالعرية محمد صلى الله عليه وسلم ، وفى الانجيل أيضا عن المسيح أنه  
ضرب مثلا للدنيا . فقال : مثل الدنيا كمثل رجل اغترس كرما ومضى على ذلك ، ثم ضرب مثلا  
للأنبياء ولنفسه فى كلام كثير ، ثم لمحمد صلى الله عليه وسلم وجعله الموكل آخر الكرم ، وأفصح  
عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم فقال : أقول إنه سيزاح عنكم ملك الله تعالى ونعطاه الأمة  
المطبعة العاملة ، ثم ضرب مثلا بصخرة فقال : من سقط على هذه الصخرة سينكسر ، ومن  
سقطت عليه سينتهشم يريد بذلك محمدا صلى الله عليه وسلم ، ومن ناواه وحاربه أظهره الله عليه  
وقال أشعياء النبى عن الله « عيسى الذى سرت به نفسى أنزل عليه وحى ، فيظهر فى الأمم  
عدلى ويوصى الأمم بالوصايا لايضحك ولا يصخب ولا يسمع صوته فى الأسواق ، ويفتح العيون  
المور ، ويسمع الآذان الصم » ، ويحيى القلوب الغلف ، وما أعطيه لا أعطيه غيره أحد يحمد الله  
جدا ، ثم أشار الى بلده مكة ، فقال لتفرح البرية وسكانها بهلاون الله على كل شرف ، ويكبرونه  
على كل راية ، ولا يضعف ولا يفلب ولا يميل الى الهوى ، ولا يسمع فى الأسواق صوته ، ولا يذل  
الصالحين الذين هم كالقصبه الضعيفة ، بل يقوى الصديقين ، وهو ركن للعواصمين ، وهو نور  
الله الذى لا يطفأ

أى تأويل تلك الأمثال وتبيينها : أى إنه يأتيكم بمعاني هذه الأمثال (قوله أن تتم الكلمة) أى  
النبوة وتتمامها ختمها (قوله التى فى الناموس) أى الوحي : أى التى هى من الوحي (قوله لأنهم  
أبفضونى مجانا) أى من غير موجب : أى لأنهم كفروا به ، فاذاعت الكلمة فيظهر تمامها لجورهم  
وكفرهم بعدما كان خافيا (قوله فلوأخ) أى فأتى بحججه ليظهر صحة ماقلت لكم (قوله من عند  
الرب) أى من عنده فهو اظهار فى محل الاظهار (قوله روح القدس) أى الروح المطهرة وهو سيدنا  
محمد وهو بدل من المسحما (قوله كرما) بسكون الراء شجر العنب (قوله على ذلك) أى على ذكر  
ذلك القليل حتى تمه (قوله ثم لمحمد الخ) أى ثم ضرب مثلا لمحمد (قوله وجعله الموكل الخ)  
أى فالموكل ببقية واصلاحه آدم أولا وهكذا إلى سيدنا محمد (قوله سيزاح) أى يعبد ويزال  
(قوله ملك الله) أى الرياسة (قوله من سقط الخ) أى من تعرض لها بسوء (قوله يريد  
بذلك) أى بالصخرة الموصوفة بما ذكر (قوله ومن سقطت) أى سلطت (قوله من ناواه)  
أى باغضه وعاداه (قوله أظهره الله عليه) أى جعل الله له الغلبة عليه (قوله ولا يسمع صوته)  
تفسير لما قبله (قوله النور) بضم النون المسجدة وفتح الواو ، وفى بعض النسخ بضم العين  
المهملة وسكون الواو وعلى كلا النسختين فهو كناية عن العمى المعنوى : أى انه يزىل الجهل  
(قوله الغلف) أى التى عليها غلاف وغطاء بحيث لا يصل شيء من المواعظ إليها (قوله أحد)  
خبر عن عيسى ، وقوله : يحمد الله تعليل لتسميته أحد (قوله شرف) أى محل مرتفع  
(قوله ولا يضعف) أى عن مقابلة من عاداه (قوله كالقصبه الضعيفة) أى لخوفهم من الله

ولا يخصم حتى ثبت في الأرض حجتى وينقطع به العذر ، والى توراته ينقاد الخلق » فانظر الى هذا التصريح ببنينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم من غير ماوجه ، فمن ذلك قوله يوصى الأمم ، وفى الانجيل أن المسيح قال « إني لم أبعث الى جميع الأجناس ، وانما بعثت الى الغنم الرابضة من نسل بنى اسرائيل » فلا يجوز أن يكون الى الأمم جميعا غير بنينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وفى صحف حقبوق النبي « جاء الله من التين ، وتقدس من جبال قاران ، وامتلاّت الأرض من تجميد أجد وتقديسه ، وملك الأرض بهيقته الى أن قال فى آخره : وترتوى السهام بأصرك يا محمد ارتواء » وفى صحف أشعيا « لنفرح أرض البادية العطشى ولتبتهج البرارى والفلاوات لأنها ستعطى بأحد محاسن لبنان ، وكمثل حسن الدساكر والرياض » وفى صحف أشعيا أيضا « أنت أيام الافتقاد وأنت أيام الكمال » ثم قال لتعلموا يا بنى اسرائيل الجاهلين أن تسمونه ضالا ، وهو صاحب النبوة تفترقون ذلك على كثرة ذنوبكم وعظم فجوركم » وفى صحف أشعيا أيضا يقوط ه قيل لى قم فانظر لما ترى تخبر به . قلب أرى راكبين مقبلين أحدهما على جار والآخر على جبل يقول أحدهما لصاحبه سقطت بابل وأصنامها النخرة ، فصاحب الجبل هو محمد صلى الله عليه وسلم كما أن صاحب الجار هو عيسى عليه السلام مشهورين بذلك ، وانما سقطت عبادة الأصنام ببابل من دون الله وهلت

( قوله ولا يخصم ) أى لا يقلب بالحجة بل هو الغالب بها ( قوله حجتى ) أى شريعتى ( قوله والى توراته ) أى فوائده فأطلق التوراة على الفرقان ( قوله من غير ماوجه ) ما زائدة : أى فى أكثر من موضع ( قوله فمن ذلك قوله يوصى الأمم ) يعنى فعلم من ذلك أنه مبعوث للأمم عموما ولم يكن البعث عاما إلا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ( قوله إلى الغنم ) مجاز عن بنى اسرائيل بجامع الضعف ( قوله الرابضة ) أى الماكثة فى أماكنها وهذا كناية عن قصور رسالته وعدم عمومها ( قوله وفى صحف حقبوق ) هذه زائدة على عدد الصحف المنزلة المشهورة ( قوله من التين ) أى من جبل التين وهو جبل سيناء : أى جاء شرعه وأنزل على موسى فى ذلك الجبل ( قوله وملك ) أى أجد ( قوله إلى أن قال ) أى فى شأن سيدنا محمد ( قوله بأصرك ) أى بسبب أصرك بالقتال : أى ترتوى السهام بدم الأعداء ( قوله أرض البادية ) أى مكة ، وقوله : العطشى : أى من النبوة لأنها كانت مهملة من النبوة من عهد اسماعيل ( قوله ولتبتهج ) من الابتهاج : أى تزين ( قوله والفلاوات ) جمع فلاة وهى البرية : أى الأرض الفقراء ( قوله لبنان ) جبل بالشام صاحب حسن ومأوى للصالحين ومتعبد الأولياء ( قوله وكمثل ) عطف على محاسن والكاف زائدة : أى ان مكة ستعطى بأحمد حسنا مثل الحسن والنور الذى فى جبل لبنان وحسنا مثل حسن الدساكر والرياض ، والدساكر جمع دسكرة بيوت الأعاجم يكون فيها الشراب والملاهى أو بناء كالقصر حوله بيوت ( قوله أنت أيام الافتقاد ) أى الأيام التى يتفقد فيها الناس الفقراء بالمعروف والاحسان ( قوله تفترقون ذلك ) أى تسميته ضالا ( قوله على كثرة الخ ) على بمعنى مع ( قوله قيل لى ) أى على لسان ملك ( قوله تخبر به ) أى فأخبر به ( قوله أرى ) أى أبصر وكأنه مثل له ذلك فرآه ببصره ( قوله بابل ) موضع بالعراق ينسب له السحر والخمر ( قوله النخرة ) أى البالية المتهشمة ( قوله فصاحب الجبل ) هذا من كلام المصنف ( قوله ببابل ) متعلق بسقطت ، وقوله : من دون الله متعلق بعبادة الأصنام

أولها بنينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وأمته لابعيسى عليه السلام ولا بغيره ، فما زالت ملوك  
بابل يعبدون الأصنام من لدن ابراهيم الى زمان بنينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وأمته ، وفي  
صحف حزقيال النبي يقوط عن الله عز وجل بعد ما ذكر معاصي بني اسرائيل وشبههم بكومة وقال  
« لم تلبث تلك الكومة أن قلت بالسخطة ورمى بها على الأرض وأحرقت السهام ثمارها ، فعند  
الكومة حتى لم يوجد فيها غصن قوى ولا قضيب » فاعتبر هذا التصريح به وبصفة بلده كلها ، وقوله  
الأرض المهمللة البدو العطشى ، وتلك صفات مكة لأنها محرومة ، ولأنها كانت مهمللة من النبوة  
من عهد اسماعيل عليه السلام ، وفي صحف دانيال النبي عليه السلام ، وقد نعت الكذابين وقال

لا تمتد دعوتهم ولا يتم قربانهم ، وأقسم الرب بمساعدته لا يظهر الباطل ولا يقوم بالذبح كذاب دعوة  
أكثر من ثلاثين سنة . فاعتبر من هذا الكلام عدم طول دعوة الكذابين ، وهذه دعوة بنينا  
ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قائمة ظاهرة قريبا من تسعمائة سنة وهي باقية الى يوم القيامة  
وقال أيضا دانيال النبي على بنينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، وقد سأله الملك يختصر عن منامة  
رآها وطلب منه أن يخبره بها ثم تفسرها فقال « أيها الملك رأيت صنما بارعا في الجبال أعلاه من  
ذهب ووسطه من فضة وأسفله من نحاس وساقه من حديد ورجلاه من غفار ، فبينما أنت تنظر اليه  
قد أعجبك إذ نزل حجر من السماء ، فضرب رأس الصنم فطحنه حتى اختلط ذهبه وفضته ونحاسه  
وحديدته وغفاره ، ثم إن الحجر ربا وعظم حتى ملأ الأرض كلها ، فقال له يختصر صدقت فأخبرني  
بتأويلها ، فقال دانيال عليه السلام : أما الصنم فأمم مختلفة في أول الزمان وفي وسطه وآخره ،  
فالرأس من الذهب أنت أيها الملك ، والفضة ابنك من بعدك ، والنحاس الروم ، والحديد القرم

( قوله بنينا ) أى بسببه لاسبب عيسى ( قوله لم تلبث ) أى تمسكت ، وقوله : أن قلت تصوير  
لعدم اللبث ( قوله بالسخطة ) أى بسخطة وغضب من الله ( قوله السهام ) جمع سهام : الرمح  
الحارة تكون نهرا غالبا ( قوله فعند ذلك الخ ) إشارة لظهور شريعته صلى الله عليه وسلم  
( قوله العطشى ) أى من النبوة ( قوله نار ) هذا إشارة لاصناديد الصحابة وشذتهم في الحرب ،  
وقوله : من أغصانها : أى الأشجار المفروسة المفهومة من الغرس . ( قوله تلك الكومة ) أى  
المشبه بها بنو اسرائيل ( قوله فاعتبر الخ ) من كلام المصنف ( قوله وقوله الأرض الخ ) عطف  
على قوله هذا التصريح ( قوله وقد نعت الخ ) حال ( قوله لا تمتد دعوتهم ) أى بل ينفضحوا  
ويظهر كذبهم بالقرب ( قوله قربانهم ) أى ما يقر بون به ( قوله بمساعدته ) أى قوته وقدرته  
( قوله أكثر ) تنازعه قوله لا يظهر ولا تقوم الخ ( قوله فاعتبر الخ ) من كلام المصنف ، وقوله :  
صنم علم مركب تركيبا إضافيا سمي به لأنه وجد لقيطا عند ذلك الصنم ولم يعرف له أب وهو الذى  
سمى بنى اسرائيل وخرب بيت المقدس . ( قوله وطلب منه أن يخبره بها ) لأن مارآه أفزعه ، وقد  
نسيه بعدما أخبر به دانيال ( قوله وعظم ) تفسير لقوله ربا ( قوله صدقت ) أى هذا هو

والفخار أمتان ضعيفتان تملكهما امرأتان باليمن والشام ، والحجر النازل من السماء دين نبي  
وملك أبدى يكون في آخر الزمان يغلب الأمم كلها ، ثم يعظم حتى يملأ الأرض كلها كما ملأها  
ذلك الحجر ، فانظر هل كان نبي غير نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بعث الى جميع الأمم ،  
وجعل جميع أجناسها على اختلاف أديانها ، واختلاف لغاتها جنسا واحدا وعلى لغة واحدة  
إذ كلهم يقرءون القرآن بلغة العرب ويدينون بدين واحد . وبالجملة فنصوص الكتب الماضية  
في اثبات رسالة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وبشارات الأنبياء والأخبار ، والأخبار به  
لأنكاد نتحصر ، ويكفي هذا الذي أشرنا اليه منها في هذا المختصر لئلا نخرج فيه عن الغرض  
( قوله : إلا أناسا قليلا ) نسموا قريبا من مولده باسمه عندهم سبعة : محمد بن مسلمة  
الأنصاري ، ومحمد بن أبيجة بن الجلاح بضم الهزة وحاء بن مهملتين مفتوحتين بينهما ياء  
ساكنة ، والجلاح بضم الجيم ولام مخففة وآخره هاء مهملة ، ومحمد بن حمزان الجعفي ، ومحمد بن  
براء البكري بتخفيف الراء ، ومحمد بن سفيان بن مجاشع ، ومحمد بن خزاعة السلمي ، ومحمد بن  
اليحمدي بفتح الياء وضم الهم وفتحها .

(ص) وإذا وقعت لعلم هذا كله حصل لك العلم ضرورة بصدق رسالة نبينا ومولانا محمد صلى  
الله عليه وسلم ، فوجب الإيمان به في كل ما جاء به عن الله سبحانه جلة وتفصيلا كالشر والنشر  
لعين هذا البدن لائله إجماع ، وفي كونه عن تفريق أو عدم محض تردد باعتبار ما دل عليه الشرع  
أما الجواز العقلي فهما فائفاق ، وفي إعادة الأعراس بأعيانها طريقتان : الأولى تعاد بأعيانها  
بائفاق . والثانية قولان والصحيح

الذي رأيته ( قوله باليمن والشام ) أي إحداهما باليمن والأخرى بالشام ( قوله وملك ) بضم  
فككون عطف على دين ( قوله على اختلاف أديانها ) على معنى مع ( قوله الماضية ) بالجر  
نعت للكتب أو بالرفع نعت لنصوص ( قوله لئلا نخرج هذا ) أي ولا نزيد عليه لئلا نخرج هذا  
المختصر عن غرضنا ومقصودنا فيه من الإيجاز ( قوله لعلم هذا كله ) أي للعالم بهذه الخوارق كلها  
الدالة على رسالته التي تضمنها المبحث من قوله أول الفصل ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم إلى  
هنا ( قوله حصل لك الخ ) في الكلام حذف : أي وإذا وقعت لهذا كله وحصل لك العلم به  
حصل لك العلم الخ ( قوله ضرورة ) أي وجوبا : أي قطعاً كان العلم بدينها أو نظرياً ( قوله  
فوجب الخ ) أي فترتب على حصول العلم الضروري بصدق رسالته وجوب الإيمان به ( قوله  
جلة ) بأن يصدق بأنه رسول الله ، وقوله : وتفصيلا : أي بأن يصدق بكل فرد جاء به على حدته  
( قوله والنشر ) مستغنى عنه بناء على ما فسر به في الشارح الحشر ولكه ورد في الشرع كالخشر  
( قوله إجماعاً ) أي بإجماع من يعتد بإجماعه ولبعض أهل الزيغ إعادة المشل ( قوله محض ) راجع  
للأمرين أما رجوعه للثاني فظاهر ، وأما رجوعه للأول فالمراد بكون التفريق محضاً أن يسير  
الجسم جواهر فردة ( قوله باعتبار ما دل عليه الشرع ) فقولته تعالى - كل شيء هالك إلا وجهه -  
محتمل لأن المراد بهلاكه تفريق أجزائه أو عدمه عدماً محضاً ، لكن تعبير الشارح بالدالة يقتضي  
أن القرآن صريح في الأمرين مع أن دلالة على العدم ظاهرة ، وأما دلالة على التفريق فهي



منهما اعادتها بأعيانها ، وفي اعادة عين الوقت قولان : وكالصراط وكالميزان ، وفي كون الموزون محض الأعمال أو أجساما تخلق أمثلة لها تردد وكالجنة والنار وعذاب القبر وسؤاله .

(ش) الحشر عبارة عن جمع الأجساد وأحيائها وسوقها الى الموقف وغيره من مواطن الآخرة والنشر عبارة عن احيائها بعد مماتها . وأجمع أهل الحق والمسلمون على أن الله تعالى يحيي الأبدان بعد موتها ، والدليل عليه أن الاعادة إما أن تكون بمعنى اعادة الجواهر بعد اعدامها أو بمعنى ضمها وجمعها بعد تبديدها ، وكلاهما ممكن وكل ممكن أخبر الصادق بوقوعه فهو حق فالاعادة حق ، وإلما قلنا إن الاعادة بالمعنى الأول نمكنه لأن ماهية الجواهر والأعراض تقبل الوجود والعدم لذاتها لما عرفت أن القبول لا يكون إلا نفسيا ، وإلا لزم التسلسل وذواتها لا تنقلب بعد عدمها ، فكما قبلت الوجود والعدم ابتداء قبلهما انتهاء ، وإلما قلنا إنها تقبل الوجود والعدم لأنها لو لم تقبل الوجود لكانت قديمة واجبة الوجود ، وهو باطل لما سبق من برهان حدوثها ولو لم تقبل إلا العدم لكانت مستحيلة الوجود والعيان يكذبه . وأما إمكان الاعادة بالمعنى الثاني ، وهو جمع الأجزاء بعد تفريقها وخلق الحياة فيها ، فواضح هذا إذا نظرنا الى الاعادة بحسب قابليتها ، وإن نظرنا اليها بحسب فاعلها وهوائه جل وعلا فلا خلاف أن قدرته لا يتعاضى عليها يمكن وعلمه محيط بكل شيء فلا تعذر إذن لامن جهة القابل ولا من جهة الفاعل ، وإلى نفي التعذر ين أشار القرآن

خفية ( قوله منهما ) أى القولين ( قوله وكالصراط ) عطف على الحشر والنشر ، وهو جسر محدود على مافيههم يرده الأولون والآخرون ولا طريق للجنة إلا عليه ( قوله وكالجنة ) لقب لدار النعيم ، وهي موجودة الآن ، والنار لقب لدار العقاب وهي موجودة الآن ، وقالت المعتزلة يوجدان يوم القيامة ( قوله وسوقها الى الموقف وغيره ) أى كالسوق إلى الميزان والصراط ، وظاهره أن الحشر عبارة عن مجموع الأمور المذكورة ، وأما النشر فهو عبارة عن الاحياء ، وحينئذ فعطف النشر على الحشر في المتن من عطف الجزء على الكل ، ولكن المشهور أن النشر هو إيجاد الأبدان بعد فنائها أو جمعها بعد تفريقها مع احيائها واخراجها من القبور ، وأما الحشر فهو سوق الناس للموقف وغيره من مواطن الآخرة ( قوله وأجمع الخ ) في بعض النسخ وأجمع المليون : يعنى أرباب الشرائع وهو الذى يناسب الخارج فان الملل كلها من لدن آدم إلى سيدنا محمد مجمعة على أن الله يحيي الأبدان بعد موتها ( قوله والدليل عليه ) أى على الاحياء ( قوله وكلاهما ممكن ) أى فالاعادة ممكنة وأخبر الصادق بوقوعها فقد طوى هذه النتيجة لظهورها وعليها يترتب قوله وكل يمكن الخ ( قوله وإلا لزم الخ ) أى وإلا يكن ذاتيا بأن كان قبول الجوهر والعرض للوجود والعدم معلا احتاج لقبول آخر لأن العلة تؤثر في معلولها ما يقبله فلا تؤثر في القبول إلا إذا كان قابلا لقبول آخر وكذا يقال في القبول الآخر وهكذا ، وقوله لزم التسلسل : أى أو الدور ( قوله وذواتها ) أى الجواهر والأعراض ( قوله لا تنقلب بعد عدمها ) أى بحيث تكون مستحيلة الوجود بل هي في حالة الوجود قابلة للعدم ، وفي حالة العدم قابلة للوجود ولا نقل أنها بعد اعدامها انقلبت وصارت مستحيلة الوجود ( قوله فواضح ) لأن الأجزاء قابلة للجمع بدليل النشأة الأولى ( قوله إذا نظرنا الخ ) زيادة في البيان ( قوله فلا تعذر ) أى في جمع الأجزاء بعد افتراقها

في قوله تعالى - قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحياها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم - فنتي التعذر من جهة المعاد القابل بقوله - أنشأها أول مرة - أي ذاته قابلة للوجود بدليل النشأة الأولى ، ويستحيل أن تنقلب الحقيقة من إمكان شيء إلى استحالة ، ونفي التعذر من جهة الفاعل بقوله - وهو الخلاق العليم - بصفتي المبالغة ، وبقوله أنشأها ، ثم أرشد إلى الجواب عن شبه المنكرين ، ومن شبههم استبعاد جمع الأجزاء إلى بدنهما المخصوص بعد اختلاطها بغيرها كما قالوا - أنه امتنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد - والجواب أنه تعالى عالم بجميعها غير عاجز عن تأليفها وخلق الحياة فيها كما قال تعالى - قد علمنا ما تنقص الأرض منهم - الآية ، ومن شبههم أيضا أنها إذا صارت ترابا ، فقد تغير طبعها عن طبع الحياة التي هي الحرارة والرطوبة ، فرد هذا الاستبعاد بقوله تعالى - الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا - وأما أن الصادق أخبر بوقوع هذا الممكن فهذا مما علم من الدين ضرورة ، واحتج المنكرون لبعث الأجساد بوجهين الأول أن انسانا لو أكل انسانا آخر وصار المأكل جزءا من بدن الآكل ، فلو أعادها الله بينهما فلما أن تكون الأجزاء المأكلية معادة في بدن المأكل كقول أو في بدن الآكل وأيا ما كان فلا يكون أحدهما معاداً لبيته وبجسمه وهو خلاف الفرض ، وأيضا جعل المأكل جزءا من بدن أحدهما ليس بأولى من جعله جزءا لبدن الآخر لأنه كان جزءا لبدن كل واحد منهما قبل العدم في الجلة . وبالجملة فيستحيل جعله جزءا منهما معا لاستحالة حلول الشيء الواحد بالشخصين في محلين . الوجه الثاني : لو أعيد البدن لم يخل إما أن يكون المقصود أولا لمقصود وكلاهما باطل . أما الثاني فلا أنه يؤدي إلى العبث والسفه . وأما الأول فلا أن

( قوله أي ذاته ) أي المعاد وهذا ناظر للقابل ( قوله ثم أرشد ) أي القرآن ( قوله بعد اختلاطها بغيرها ) هذا ظاهر على القول بأن الإعادة عن تفريق لأعلى القول بأنها عن عدم ( قوله والجواب أنه الخ ) هذا الجواب غير مناسب لأسلوب الكلام إذ المناسب لقوله ثم أرشد الخ أن يقول : والجواب ما أرشد به بقوله قد علمنا ما تنقص الأرض منهم ثم يأتي بقوله : أي أنه تعالى عالم الخ ( قوله عالم بجميعها ) أي وحيث فلا استبعاد لرجوع جميعها ( قوله قد علمنا الخ ) قال ابن عطية : أي قد حفظنا ما تنقص الأرض منهم ليعود إليهم بعينه يوم القيامة ( قوله فقد تغير طبعها ) أي لأن طبع الحياة الحرارة والرطوبة وطبع التراب البرودة واليبوسة ، وحيث فلهما متباينان فكيف ينقلب أحدهما إلى الآخر ورد ذلك بأن الأشجار طبعها البرودة واليبوسة ويخرج منها الحار اليابس وهو النار ( قوله هو الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا ) هو شجر المرخ ونحوه من العيذان التي يحك بعضها ببعض فتخرج منها النار ( قوله واحتج المنكرون ) هم الفلاسفة ( قوله لبعث الأجساد ) أي إحيائها وإخراجها من قبورها ( قوله جعل المأكل كقول ) أي بعد أعادته ( قوله في الجلة ) إنما قال ذلك لأن ذلك المأكل كقول حين كان جزءا للآكل لم يكن جزءا للمأكل منه وبالعكس لأنه كان جزءا للآكل بعد الأكل وكان جزءا للمأكل كقول منه قبل الأكل ( قوله فيستحيل جعله ) أي بعد الإعادة ( قوله لاستحالة الخ ) وأما حلول الشيء الواحد بالنوع في محلين فهو جائز كحلول الإنسان في زيد وعمرو بناء على أن الكلي له تحقق في جزئياته ( قوله لمقصود ) أي لأجل تحصيل أمر مقصود ( قوله أولا لمقصود ) أي أو ليس

ذلك المقصود إما للإيلام أو لتحصيل لذة أو لدفع ألم ، والأول لا يصلح أن يكون مقصودا للحكيم ،  
والثاني باطل لأنه ليس في هذا العالم لذة بالحقيقة ، بل كل ذلك خلاص عن الألم . والثالث أيضا  
باطل لأنه يحصل بالبقاء على العدم . والجواب عن الأول أن لكل بدن أجزاء أصلية وأجزاء  
فضلية ، فالمعاد لكل واحد هي أجزاؤه الأصلية ، والمأ كول فضلية من المتغذى فلا تعاد فيه .  
والجواب عن الثاني أن أفعاله تعالى يستحيل أن تعطل بالانغراض وقد سبق بيانه ، ولو سلم الغرض  
على سبيل الجدل فنقول : لم لا يجوز أن يكون الغرض الاستلذاذ ؟ (قولهم : الاستقراء دل على  
أن اللذة دفع ألم) ممنوع بدليل أن الشيء الملتذ به قد يحصل فجأة فيلذ به من غير أن يسبق ألم  
الشوق إليه ولا الشعور به أصلا ، وعلى تقدير تسليم كون اللذة في هذا العالم دفعا للألم فلا نسلم  
أن لذات الآخرة كذلك . فإن قبل قد دل السمع على أن لذات الآخرة من جنس لذات الدنيا  
كالاكل والشرب والاستمتاع وغيرها

لتحصيل أمر مقصود ( قوله إما للإيلام الخ ) أى بالنسبة للمعاد ( قوله والأول ) أى الإيلام  
( قوله لا يصلح ) أى بناء على أصل التحسين العقلي لأن العقل يقتضى أن إعادة العبد لآيلامه  
قيح والحسن إنما هو إعادة لا كرامته لأنه الأصلح للعبد وزك الأصلح قبيح ( قوله والثاني )  
أى لتحصيل اللذة بالمعاد ( قوله العالم ) أى عالم الدنيا ( قوله بل كل ذلك الخ ) الإشارة للذة  
الآخرة قوله بالحقيقة : أى بل كل اللذات الحاصلة لعالم الدنيا سواء حصلت له في الدنيا أو في  
الآخرة خلاص عن الألم : أى وإخلاص عن الألم ليس لذة حقيقية عند الجمهور ( قوله خلاص  
عن الألم ) فلو أن كل خلاص عن ألم الجوع ولذة الشرب خلاص عن ألم الظأ وقد تكون  
اللذة خلاصا عن ألم الشوق إلى الشيء ، وحينئذ فلا يتأتى أن يكون الغرض في إعادة حصول  
اللذة للمعاد لأنه لا لذة أصلا ( قوله والثالث ) هو دفع الألم بالنسبة للمعاد ، وقوله : لأنه : أى  
دفع الألم عن المعاد ( قوله عن الأول ) هو قوله إن إنسانا الخ ( قوله أجزاء أصلية ) هى التى  
تكون باقية من أول العمر الخ ، والمراد بها العناصر الأربعة التى يتركب منها الجسم أو الأجزاء  
التي تعلق بها الروح فى الرحم ( قوله وأجزاء فضلية ) أى فاضلة وزائدة على الأجزاء الأصلية  
وهى التى تتغير بتغير الغذاء فتزاد بسببه وتزول وتنقص بسببه ( قوله والمأ كول فضلية ) أى  
أجزاء فاضلة بالنسبة للمتغذى زائدة على أجزائه الأصلية فهى وإن كانت أصلية فى المأكول إلا  
أنها فضلية فى الآكل : أى زائدة فيه على أجزائه الأصلية وليست أصلية له لأنها حادثة فيه وطارئة  
عليه لأنه كان إنسانا بدونها وحيث كانت فضلية فى الأكل وأصلية فى المأكول فلا تعاد فى الآكل  
وإنما تعاد فى المأكول ( قوله أن أفعاله تعالى يستحيل الخ ) أى وحينئذ فيختار أن يعود  
لا لغرض ولا لتحصيل مقصود وقولكم إنه يؤذى للعبث والسفه ممنوع ( قوله وقد سبق بيانه )  
أى بيان استحالة تعليل أفعاله بالانغراض ( قوله أن يكون الغرض ) أى فى إعادة العدم  
( قوله الاستلذاذ ) أى إلذاذ المعدم ( قوله من غير أن يسبق ألم الشوق إليه ولا الشعور به  
أصلا ) أى كمن عثر على مثلة علم من غير سبق ألم الشوق إليها ولا شعوره فى قلبه بها  
وكذا من عثر على كنز فجأة من غير طلبه إياه ولا شعوره به ( قوله أن لذات الآخرة كذلك )

فيكون أيضا دفعا للألم . فالجواب أن لذات الآخرة يشبه بعضها لذات الدنيا في الصورة وبخالفها في الحقيقة كما أنه لا شركة بينهما إلا في الأسماء ، وحينئذ لا يلزم اشتراكهما في دفع الألم .

(تنبيهان : الأول) ذهب الامام الفخر الى أنه لم يثبت بدليل قطعي عقلي أو نقلي أن الله سبحانه يعدم الأجزاء ثم يعيدها ، واحتج غيره ممن جزم بعدمها بقوله تعالى - كل شيء هالك إلا وجهه - والهالك الفناء ، والأجزاء من جملة الأشياء فتكون فانية . وجوابه : لا نسلم أن الهالك هو الفناء فقط ، بل التفريق أيضا هلاك . الثاني إذا قلنا بعدم الأجسام ، فالمعاد عين تلك الأجسام المعدومة لامثالها ، وإلا لزم أن المثاب أو المعذب غير هذه الأجسام التي أطاعت أو عصت ، وهو باطل بالاجماع ، واختلف أصحابنا في إعادة أعيان الأعراض والصحيح إعادة أعيانها . وقال ابن العربي في سراج المريدين : الذي عند أهل السنة أن تلك الأجسام الدنيوية تعاد بأعيانها وبأعراضها بلا خلاف بينهم . قال بعضهم بأوقاتها ، فيعاد الوقت أيضا كما يعاد الجسم واللون ، وذلك جائز في حكم الله وقدرته وهين عليه جميعه . ولكن لم يرد إعادة الوقت خبر ، وقد قال الله تعالى في القرآن ما يدل على أن الوقت لا يعاد ، وهو قوله تعالى - كلما فضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها - يعني به غيرها في الوقت ، وإلا فالجلود الأوائل بأعيانها التي نصبت هي التي يعاد أبدا ناليفها إذا تفرقت وأعيانها إذا عدمت ،

أى لأنها جارية على هذا الشيع الديوى ( قوله فيكون أيضا دفعا للألم ) أى كما أن لذات الدنيا تدفع الألم ( قوله بينهما ) أى لذات الدنيا ولذات الآخرة وكما أنه أطلق اللذات على الملذذات كالعسل والخمر والعنب والرمان ( قوله ثم يعيدها ) أى يوجدتها : يعنى ولم يثبت نفي ذلك ولا ثبت أنه يفرقها ثم يجمعها فوجب الوقف ، وهذا مختار امام الحرمين وهو أنا نقطع بأن الأجسام تعاد كما هو العقيدة ولا ننجز بعد ذلك بأنه عن عدم محض أو عن تفرق بل تنوقت لعدم دليل يبين أحدهما وتبعه المحققون ( قوله بل التفريق أيضا هلاك ) أى لانه ازالة للجملة والهيئة التركيبية فصدق عليه الهلاك ، وحينئذ فلا يتم ذلك الاحتجاج ( قوله فالمعاد الخ ) الذى انحط عليه كلام حواشى العقائد أن المعاد هو الأجزاء الأصلية من العناصر الأربعة سكن في قالب وهيكلا آخر مماثل للأول لأنه عينه ( قوله أصحابنا ) أى أهل السنة ( قوله والصحيح إعادة أعيانها ) مقابله القول بأنها لا تعاد ( قوله وهين عليه ) غطف على جائز ( قوله يعنى به غيرها الخ ) لما كان المتبادر من قوله جلودا غيرها أن المراد جلودا غير الجلود بحسب الذات وهذا غير مراد أتى بالعناية لافادة أن الجلود الثانية عين الأولى بحسب الذات والغيرية إنما هي باعتبار الزمان فالزمان الذى أعيد فيه الجلود ثانيا لإعادة أو ثالث إعادة مثلا غير الزمن الذى حصل فيه أول إعادة وإن كان المعاد ثانيا وثالثا هو شخص الأول فالوكان الوقت يعاد لسكان الجلود الأول يعاد بوقته فلا يكون ذلك المعاد غيبا لا بحسب الذات ولا بحسب الوقت والمولى قد قال جلودا غيرها والغيرية بحسب الذات باطلة فتعين أنها بحسب الوقت والغيرية بحسب الوقت لاتتأتى إلا عند عدم إعادة الوقت ، وحينئذ فالوقت لا يعاد وإذا كانت أوقات الآخرة لاتعاد فكذا أوقات

وقد بين ذلك في كتب الأصول ، هذا ما يتعلق بالخسر والفقر على اختصار . وأما الصراط فهو جسر محدود على متن جهنم يرد الأولون والآخرون ، وورد أنه أدق من الشعرة وتكون سرعة الناس عليه على قدر أعمالهم ، ومن أمسك السموات والأرض أن تزولا قادر أن يسير العباد معتمدين على شيء وعلى غير شيء ، فلا معنى لتلجج الشك في ثبوته أو التعرض لتأويله على خلاف الظاهر كما سلكته المعتزلة . وأما الميزان فهو حق ورد به القرآن والسنة وهو بعمود وكفتين عند أهل السنة والموزون فيه صحف الأعمال أو مثالات يخلقها الله تعالى ويزنها الله جل وعلا على قدر أجور الأعمال وما يتعلق بها من ثوابها وعقابها ، وأنكر معظم المعتزلة ذلك ، وأولوا الوزن على اعتبار الحسنات ، وقالوا وزن كل شيء بما يليق به . وقال ابن المعتز منهم يجوز ولا تقطع به سمعا ، ولا يخفى بطلان القولين ، وقال الجبائي : يخلق الله تعالى جواهر على أعداد

الدنيا ( قوله وقد بين ذلك في كتب الأصول ) هذا من كلام ابن العربي وهنا انتهى كلامه ، وأما قوله هذا ما يتعلق الخ فهو من كلام المصنف ( قوله فهو ) أى شرعا وأما لغة فهو الطريق ( قوله ومن أمسك الخ ) تهديد أقوله : فلا معنى الخ ودفع لما يسبقه من مشى الانسان على أرق من شعرة لأن ذلك ممكن ولا أثر لفكرة العبد فيه ، وإنما الفاعل له هو الله تعالى ولا يتعاضى على قدرته ممكن ( قوله لتلجج الشك ) الاضافة بيانية والتلجج التحرك ( قوله كما سلكته المعتزلة ) راجع لقوله والتعرض لتأويله فأولوا الصراط بطريق الجنة وبالأدلة الواضحة وبالعبادات كالصلاة والزكاة ( قوله ورد به القرآن والسنة ) قال تعالى - ونضع الموازين القسط ليوم القيامة - وقال تعالى - فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون - وكان عليه أن يقول في وصف الصراط مثل ذلك لأنه ورد به أيضا الكتاب والسنة ( قوله وكفتين ) بكسر الكاف وفتحها إحداها منيرة والأخرى مظلمة ( قوله والموزون فيه صحف الأعمال ) أى فتوضع جميع الأعمال الحسنة في كفة وجميع صحف السيئات في كفة ويخلق الله لكل انسان علما يدرك به رجحان حسناته أو سيئاته كذا قيل ، وعلى هذا فليس هناك صنح يوزن بها وقيل بصنح وهي مثاقيل النر مبالغة في تحقيق العدل ( قوله أو مثالات الخ ) أى للأعمال : أى ان الأعمال التي هي أعراض تجسم وتوزن ( قوله على قدر الخ ) على تعليلية ( قوله وما يتعلق بها ) فيه أنه عين الأول وكان الأولى أن يزيد في الأول على قدر أجور الأعمال وعقابها ، وقوله : وما يتعلق الخ تفسير لما قبله ( قوله وأنكر معظم المعتزلة ذلك ) أى الميزان والوزن الحسين ( قوله وأولوا الوزن الخ ) أى وأول بعضهم الوزن باعتبار الحسنات : أى واعتبار السيئات ، والمراد باعتبارهما تعداد أفرادهما وعدم تضييع شيء منها ( قوله وقالوا الخ ) أى وقال بعضهم تأويلا ثانيا المراد بالوزن الادراك ، فميزان الألوان البصر والأصوات السمع والطعام التوق وكذا سائر الخواص وميزان المعقولات التي من جلها الأفعال العلم والعقل ( قوله يجوز ) أى عقلا أن يكون المراد بالوزن والميزان الواردين معناها الحقيقي المتعارف ( قوله ولا تقطع به سمعا ) لاحتمال أن يكون المراد بالوزن اعتبار الحسنات والسيئات وعدم تضييع شيء منهما ( قوله ولا يخفى بطلان القولين )

الأعمال الصالحة وضدّها . قيل وما ذكره غير بعيد إلا أنه ورد أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن ذلك ، فقال توزن الصحف ، وهل الوزن خاص بالموثمين أو عام لهم وللكافرين ، ويكون معنى قوله تعالى - فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا - أى نافعا فيه تردد . وأما الجنة والنار فبوتهما معاملة من الدين ضرورة ، وهما مخلوقتان بدليل قوله تعالى - أعدت للمتقين - وهبوط آدم منها ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم لهما في الاسراء وفي غيره ، وقد أنكر جماعة من المعتزلة خلقهما ، وزعموا أنه لا فائدة في خلقهما قبل الثواب والعقاب ، وحلوا أعدت على أنه من باب التعبير عن المستقبل بالماضى لتحقق وقوعه ، وحلوا الجنة في قصة آدم عليه السلام على بستان من بساتين الأرض وهذا تلاعب بالدين ، وأفعال الله تعالى لا تتوقف على الأغراض ، بل يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد ، ولو نزلنا معهم في إيقافها على الأغراض فما المانع من اشتغالها على فائدة عجزت عقولنا عن الوقوف عليها ؟ أو تقول ما المانع أن يكون في أعدادها

الأول هو ما أشار له بقوله وأولوا الوزن ، والثاني هو قول ابن المعتز ، ووجه بطلانها أنه قد وردت ظواهر النصوص بالوزن والميزان فلا وجه للعدول عنها وصرفها عن ظاهرها لغیر موجب . ( قوله الأعمال الصالحة ) أى وتوزن تلك الجواهر ( قوله عن ذلك ) أى عن الذى يوزن . ( قوله فقال توزن الصحف ) هذا اللفظ لا يقتضى أنه لا يوزن غير الصحف إذ ليس فيه حصر فلا يرد به قول الجبائى لكن لما كان الحديث في معرض بيان ما يوزن بقرينة السؤال كان فيه معنى الحصر وأن الموزون هو الصحف لأجواهر أخرى ، وحينئذ انصح هذا الحديث كان تخطئة للجبائى ويكون القول الثانى وهو أن الموزون مثالات باطلا أيضا سواء قلنا انه عين قول الجبائى أو قلنا انه غيره إذ لا فرق بينهما ( قوله فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا الخ ) أى بدليل - فمن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خاللون - الآية ولا يصلح إلا للكفار . وأجيب بأنه كنى بخفة الميزان عن قلة الحسنات وهو بعيد ( قوله فيه تردد ) أى قولان ( قوله وهما مخلوقتان ) أى الآن قبل يوم الجزاء ( قوله وهبوط الخ ) أى وبدليل هبوط آدم من الجنة وهو أبو البشر خلقه الله يوم الجمعة بأرض عدن وعاش ألف سنة ومات ودفنه ابنه شيث . ودليل خلق النار قبل يوم الجزاء قوله تعالى - وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين - وقوله - إنا أعدنا للظالمين نارا - ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم لها ليلة الاسراء كالجنة وكان المناسب للشارح أن يذكر الدليل المذكور ( قوله خلقهما ) أى قبل يوم الجزاء ( قوله على أنه الخ ) رده هذا بأنه خلاف الظاهر فلا يصار إليه إلا بقرينة ( قوله من بساتين الأرض ) أى كان فيها رجل يقال له آدم غير أبى البشر ثم أخرج من ذلك البستان . قالوا وكان ذلك البستان بعدن . ( قوله وهذا ) أى جلهم الجنة الخ ( قوله بالدين ) أى فيه ( قوله وأفعال الله الخ ) هذا رده لزعمهم أنه لا فائدة في خلقهما قبل الثواب والعقاب ( قوله ولو نزلنا الخ ) هذا رده عليهم بحسب قاعدتهم ( قوله في إيقافها ) أى أفعال الله ( قوله فما المانع من اشتغالها ) أى الأفعال التى هي هنا خلق الجنة والنار الآن والاستفهام إنكارى ( قوله في أعدادها ) أى الأفعال بمعنى

لطف في الإيمان باكمال تحقيق الوعد والوعيد ، ونفع من كان بها من الحور والولدان ومن يرد عليهم من أرواح الشهداء والأولياء والأطفال ، وكذلك أرواح الكفار بالنسبة إلى النار ، واحتجوا بأنهما لو كانتا مخلوقتين لوجب أن لا ينقطع نعيم الجنة لقوله تعالى - أكلها دائم وظلها - وقد قال تعالى - كل شيء هالك إلا وجهه - والجواب أن ذلك بعد دخولهما في الآخرة ، أو نقول قوله تعالى - كل شيء هالك إلا وجهه - عام مخصوص - وأما عذاب القبر وأحياء الموتي فيه وسؤالهم فيه فهو حق عند جميع أهل السنة ودليله القرآن الكريم . أما في حق السعداء ، فقوله تعالى - ولا تحزن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون - وأما في حق الأشقياء فقوله تعالى - النار يعرضون عليها غدوا وعشيا - ولا يصح أن يكون المراد منه عذاب الآخرة لعدم تقييده بالغدو والعشى ، ولقوله تعالى - ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب فيز بين العذابين ، ولقوله تعالى - أغرقوا فأدخلوا ناراً - والغاء للترتيب باتصال ، ووردت أخبار بلغت حد الاستفاضة باستعاذته عليه السلام من عذاب القبر ، وقال القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار ، ثم لم يزل ذلك مستقيضا بين السلف قبل ظهور البدع ، وقد نقل عن ضرار وبشير المريسي وجاعة من المعتزلة انكار عذاب القبر

المفعول بخلاف ما تقدم فإن المراد بها فيه حقيقتها (قوله لطف في الإيمان) أي لطف للأشخاص ذوي الإيمان بسبب اكمال الوعد والوعيد : أي أو نقول ما المانع من أن يكون في إعدادهما الآن لطف وهو الغرض بدليل السياق ، وكان المناسب أن يقول أو نقول ما المانع من أن يكون الغرض من إعدادهما اللطف بذوي الإيمان بسبب اكمال الخ (قوله وقد قال تعالى) هذا سند للاستثنائية المطوية القائلة لكن التالي باطل وهو وجوب عدم انقطاع نعيم الجنة ، فالمقدم الذي هو كون الجنة والنار مخلوقتين الآن مثله ، وإذا بطل المقدم ثبت نقيضه الذي هو ليستا مخلوقتين وهو المطلوب (قوله والجواب) أي عما تمسكوا به ، وقوله : أن ذلك : أي دوام الأكل والظل وقوله : بعد دخولهما في الآخرة : أي بعد دخول الجنة والنار في الآخرة فالمصدر مضاف للمفعول (قوله عام مخصوص) معنى التخصيص الذي ذكره أن تجعل الجنة والنار من المستثنيات (قوله ودليله) أي المذكور من عذاب القبر وسؤاله وأحياء الموتي فيه (قوله ولا تحزن الخ) هو دليل على الأحياء فيه (قوله فقوله تعالى النار يعرضون الخ) دليل على عذاب القبر والأحياء فيه لأن عرضهم عليها يقتضي أحياءهم حتى يعذبوا (قوله ولا يصح الخ) جواب عما يقال المراد بالعذاب في الآية عذاب الآخرة (قوله لعدم تقييده الخ) فيه أنه معارض بقوله تعالى - ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا - فكما تصور ذلك في الجنة يتصور في النار فم قوله بعد - ويوم تقوم الساعة - الآية يقتضي أن قوله النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ليس في الآخرة ولذا جاء به المصنف ولو اقتصر عليه بأن قال ولا يصح أن يكون المراد منه عذاب الآخرة لقوله تعالى - ويوم تقوم الساعة الخ كان أولى (قوله ولقوله تعالى) عطف على قوله لعدم تقييده (قوله والغاء للترتيب) أي ومعلوم أنهم لما أغرقوا أقبروا فتكون النار حاصلة لهم وهم في قبورهم (قوله ثم لم يزل ذلك) أي ما ذكر من الاستعاذة من عذاب القبر (قوله وبشر الخ) هو بشر

والمسئلة فيه وردة الأرواح فيه إلى الأجساد ، وقالوا من مات فهو ميت في قبره إلى يوم القيامة ، وزعم أبو الهذيل من المعتزلة أن من خرج من الدنيا على غير سمة الإيمان فانه يعذب بين النفختين ويسئل إذا ذاك . وأثبت البلخي والجباي وابنه عذاب القبر للكافرين والفاسقين دون المؤمنين ، وأنكروا تسمية الملكين بمنكر ونكير ، والشرع ورد بتسميتهما بذلك . وقال صالح قبة من المعتزلة عذاب القبر جائز ، ويجرى على المؤمنين من غير ردة الأرواح إلى أجسادها . وقال إن الميت يجوز أن يحس ويألم وهو خلاف الضرورة . وقالت طائفة من الكرامية والمعتزلة : إن الله يعذب الموتى في قبورهم ويحدث فيهم الألم وهم لا يشعرون ، فإذا أحيوا وجدوا تلك الآلام ، قالوا كالسكران إذا ضرب فانه يحس ألمه بعد إذا رجع إليه عقله ، ومنع أصحابنا أن السكران لا يتألم ، وإلما منعه من الأئين والتأوه حاله . وأعلم أنه لا مانع في العقل من ردة الحياة إلى بعض أجزائه ، ويحصل له من العقل والفهم ما يفهم به ويجب ويدركه الملكان منه ، وإن لم نسمع نحن كلامهم ، وكذا يجوز أن يسمع كلام من سلم عليه وكل ذلك جائز ، وقد ورد السمع به فوجب اعتقاد ظاهره ولا حاجة إلى تكلف تأويله والله تعالى على كل شيء قدير . قالوا وليس في إحياء الأطفال خبر مقطوع به ، وظاهر الخبر يدل على التعميم إلا أنه لا بد في ذلك من تكميل فهمهم ليعرفوا بذلك

ابن غياث المريسي بفتح الميم وكسر الراء المشددة نسبة إلى مريسة قرية ( قوله والمسئلة ) أى السؤال فيه ( قوله وردة الأرواح ) أى وأنكروا ردة الأرواح فيه اللازم للسؤال ( قوله فهو ميت في قبره ) أى فهو مطروح في قبره لا يتعلق به سؤال إلى يوم الحشر ( قوله على غير سمة الإيمان ) إضافة سمة بيانية : أى على غير صفة هي الإيمان بأن مات كافرا أو فاسقا ، وقوله : فانه يعذب : أى في القبر بين النفختين ويسأل إذا ذاك ، وأما من مات على سمة الإيمان فلا يعذب في قبره ولا يسأل فيه ( قوله عذاب القبر للكافرين ) أى فيعذبون فيه بمجرد إقبارهم ( قوله دون المؤمنين ) أى لأن الفاسق عندهم يخلد في النار لكن لا يعذب عذاب الكفر ، وأما المؤمن فلا يعذب أصلا فالمراتب عندهم ثلاثة ( قوله وأنكروا ) أى البلخي والجباي وابنه ( قوله صالح ) بالتثوين ، وقبة بكسر القاف لقب له ( قوله جائز ) أى جوازا وقوعيا ( قوله ويجرى على المؤمنين ) أى كما يجري على غيرهم ( قوله ويألم ) أى وإن كانت الروح لم تزد إليه ( قوله خلاف الضرورة ) أى خلاف الأمر الضروري من أن الحياة بردة الروح سبب في الاحساس والتألم فإذا انتفت الحياة انتفى ما ذكر منهما ( قوله إذا رجع الخ ) أى وأما قبل ذلك فلا يحس بالألم ( قوله أن السكران لا يتألم ) أى لا يحس بالألم حال الضرب قبل أن يرجع إليه عقله ( قوله إلى بعض أجزائه ) أى الميت كقلبه وقيل نفسه الأعلى ، وقال الحليمي تحل الحياة في جميعه ( قوله ويدركه ) أى الجواب المفهوم من يجب : أى ويدرك الملكان منه الجواب الذي يجب به ( قوله كلامهم ) أى كلام كل من الميت والملكين ( قوله أن يسمع ) أى الميت ( قوله قالوا ) أى العلماء ( قوله وليس في إحياء الأطفال ) أى في قبورهم لأجل السؤال عن الميثاق الذي أقروا به في صلب آدم ( قوله على التعميم ) أى تعميم السؤال لكل من مات ولو



سعادتهم وشقاوتهم ، وكذا المعصومون من الذنوب ويكون تعريفاً بسعادتهم . وقيل في قوله تعالى - ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين - أن إحدى الحياتين حياة القبر ، وأورد عليه أنه يلزم أن تكون ثلاثاً . وأجيب بأن نبي الثالثة أعما هو بطريق المفهوم وهو ضعيف فيسقط لمعارضة القاطع ويحتمل أنه إنما خص الحياتين بالذكر لأنهما اللتان أنكروهما بعد الموت . أما الحياة الأولى المحسوسة فلا يحتاج إلى النص عليها ، فإن تمسكوا بقوله تعالى - لا يدقون فيها الموت إلا الموتة الأولى - قلنا المنفى أن يدقوا في الجنة غصص الموت التي لم تثبت إلا الأولى ، فمن خصت بالذكر وإن تمسكوا بقوله تعالى - إنك لاتسمع الموتى - قلنا المراد ماداموا موتى . فإن قالوا نحن نرى من تدفنه على حاله ونعلم بالضرورة كونه ميتاً . قلنا هذا يؤذن من قائله بعدم طمأنينته إلى الإيمان ، وهو بمثابة استبعاد الكفرة حشر العظام البالية ، ومن يسلم اختصاص الرسل برؤية الملك دون القوم وتماقب الملائكة فينا ، وقوله تعالى في ابليس وجنوده - إنه يراكم هو وقييله من حيث لاترونهم - لا يشك في التصديق بذلك ، كيف والنائم يدرك أحوالاً من السرور والغموم والآلام من نفسه ، ونحن لانشهد ذلك منه ، والبرزخ أول منزل من منازل الآخرة وفيه تغيير العادات وخرقها فيصح

صغيراً ( قوله سعادتهم ) أى سعادة أنفسهم وأنهم من أهل الجنة ( قوله وكذلك المعصومون ) أى الأنبياء ففي سؤالهم خلاف والمعتمد أنهم لا يسألون وكذلك الأطفال ( قوله ويكون ) أى سؤالهم واجابتهم ، وقوله : تعريفاً : أى للملائكة أو لأنفسهم ( قوله ان إحدى الحياتين حياة القبر ) أى فهذه الآية عند هذا القائل تدل على حياة الميت في قبره ( قوله وأورد عليه ) أى على القائل ان إحدى الحياتين حياة القبر ( قوله يلزم عليه أن تكون ثلاثاً ) لأن الحياة في القبر حينئذ تنضم إليها الحياة في الدنيا والحياة يوم الجزاء وهو باطل لأن الآية دلت على أنهما ثنتان ( قوله لمعارضة القاطع ) أى وهو منطوق الحديث الدال على أن الحياة ثلاث ( قوله إنما خص الحياتين ) أى الأخيرتين ( قوله ويحتمل الخ ) هذا جواب ثان عن الآية ( قوله فإن تمسكوا ) أى المعتزلة المنكرون للحياة في القبر والسؤال فيه ( قوله لا يدقون الخ ) أى لا يدقون في الجنة الموت لكن ذاقوا الموتة الأولى في دار الدنيا ، فلو كان في القبر حياة لزم موتنا مرتين لكن التالي باطل لأن الله تعالى قال - إلا الموتة الأولى - ( قوله التي لم تثبت إلا للأولى ) أى وهذا لا ينافي حصول الموت في القبر لكنه خال عن الفحص لأنه زال الاشتباك بين الروح والبدن بالموتة الأولى ، وذلك هو سبب الألم في خروج الروح ففي القبر تدخل الروح وتخرج من غير ألم في ذلك ( قوله انك لاتسمع الموتى ) أى فلوردت الحياة لهم وصاروا أحياء لسمعوا ( قوله ماداموا موتى ) أى فلا ينافي أن الحياة إذا ردت إليهم يسبحون كلامه ( قوله فإن قالوا ) أى النافون لأحياء الموتى وهم المعتزلة في المقام ( قوله هذا يؤذن الخ ) أى ان صدور هذا السؤال من هذا السائل بعد أن سمع كلام النبي صلى الله عليه وسلم يؤذن الخ ، وأنت خير بأن هذا لا يحسن جواباً والمناسبات لو أحوال جوابه على ما يأتي وهو قوله ولا يقدح الخ ( قوله ومن يسلم الخ ) مبتدأ خبره قوله لا يشك الخ ( قوله وتعاقب ) أى ويسلم تعاقب ( قوله وقوله ) أى ويسلم قوله ( قوله بذلك ) أى بأحياء الموتى في القبور ( قوله والبرزخ الخ ) هو لغة الحاجز ،

أن يكون الميت حال مشاهدتنا له ، والقبر حال نظرنا اليه على غير الحالة التي نشاهدها ولم نشعر بشئ مما هنالك ، والأمر بيد الله تعالى يظهر ما يشاء ويحجب ما يشاء .  
فسأله سبحانه أن يجعلنا ممن آمن به وبلائكته وكتبه ورسله ، ويختم لنا نجوات السعداء ، ويؤمن روعتنا في الدنيا والآخرة .

(ص) ولا يقدح فيه مشاهدتنا الميت على نحو ما وضع في قبره لأن في الموت وما بعده خوارق عادات أخبر بها الشرع وهي جائزة ، فوجب الإيمان بها على ظاهرها .

(ش) يعني ولا يقدح في الإيمان بعذاب القبر والاحياء فيه والسؤال ، ولا يقدح في حله على ظاهره مشاهدتنا الخ ، وقد سبق شرح هذا المعنى قريبا من هذا النص وبالله التوفيق .

(ص) وأما ما استحال ظاهره نحو .. على العرش استوى - فإنا نصرفه عن ظاهره اتفاقا ، ثم إن كان له تأويل واحد تعين الحل عليه ، وإلا وجب التفويض مع التنزيه ، وهو مذهب الأقدمين خلافا لآمام الحرمين .

(ش) لما ذكر أن ما يجوزه العقل إذا أخبر الشرع بوقوعه يجب أن يؤمن به على ظاهره ، ولا يجوز تأويله ، والتعرض لتأويله بدعة ذكر ما أخبر الشرع به ، وكان ظاهره مستحيلا عند العقل ، فإنا نصرفه عن ظاهره المستحيل ، لأننا نعلم قطعا أن الشرع لا يخبر بوقوع ما لا يمكن وقوعه ولو كذبنا العقل في هذا ، وعملنا بظاهر النقل المستحيل لأدّى ذلك إلى انهدام النقل أيضا ، لأن العقل أصل

والمراد به هنا المدة التي بين موت الانسان وبعثه وذلك عند النفخة الثانية وهذا هو البرزخ باعتبار الزمان ، وأما باعتبار المكان فهو من القبر لأعلى عليين وتعمره أرواح السعداء ومن القبر إلى سجين تحت الأرض السابعة وتعمره أرواح الأشقياء ( قوله ولا يقدح فيه ) أى في الإيمان بعذاب القبر وسؤاله هذا ما يقتضيه السياق أو أن الضمير عائذ على المذكور من عذاب القبر وسؤاله وهو التريب ووجه القدح عندهم هو أن من حلّ به العذاب لا يبقى على حاله قبل ذلك كما هو مشاهد ( قوله على نحو ما وضع الخ ) الأحسن إسقاط لفظة نحو ومصدق ما الحال والعائد على ما محذوف : أى على الحال الذي وضع عليه في قبره ( قوله أخبر بها ) أى بوقوعها ( قوله وهي جائزة ) أى عقلا فما جاء من تعذيب الميت وحياته وسؤاله محيص مع مشاهدتنا له على حاله ( قوله في حله ) أى المذكور من العذاب والاحياء والسؤال ( قوله هذا المعنى ) أى الذي جرى عليه في المتن وشرحه الذي سبق وهو المقاد بقوله والبرزخ الخ ( قوله وأما ما استحال ) أى عقلا والحال أن الشارع أخبر بوقوعه فهذا تعرض لمفهوم قوله وهي جائزة لكن لا باعتبار خصوص ما جرى عليه المقام الذي هو خوارق عادات في الموت وما بعده ( قوله فإنا ) أى معشر أهل السنة ( قوله اتفاقا ) أى من السلف والخلف ( قوله وإلا الخ ) أى وإلا بأن كان له تأويل متعددة ومعاني متعددة ( قوله وجب التفويض ) أى تفويض الأمر الى الله تعالى في تعيين واحد من تلك التأويل ولا تعين واحدا منها ( قوله خلافا لآمام الحرمين ) أى فإنه يعين الحل على واحد منها ليندفع الالتباس والاشتباه على العوام ( قوله والتعرض لتأويله بدعة )

الثبوت النبوت التي يتفرع عنها صحة النقل ، فيلزم إذن من تكذيب العقل تكذيب النقل ، ثم بعد صرف اللفظ عن ظاهره المستحيل ، فإن لم يكن له بعد ذلك إلتاويل واحد صحيح تعين الحل عليه لعدم وجود غيره ، وذلك مثل قوله تعالى - وهو معكم أينما كنتم - فإنه يستحيل حمله على ظاهره من المصاحبة بالذات ، ولم يبق بعد ذلك إلا حمله على المعية بالعلم والرعاية ، ونظيره - إلا هو رابعهم - الآية ، ونحو ذلك مما هو كثير ، وإن كان له بعد ذلك تأويلات كل واحد منها مستقيم ، فهل يتعين واحد منها ليندفع اللبس عن العوام ، وهو مذهب امام الحرمين أو يوقف عن التعيين ويفوض الأمر فيه الى الله تعالى دفعا للحكم ، وهذا مذهب الأقدمين ، وذلك مثل قوله تعالى - على العرش استوى - فإن الاستواء بمعنى الاستقرار المكاني محال في حقه تعالى ، ويبقى بعد ذلك تأويلات صحيحة . أحدها : أن يكون استوى بمعنى استولى عليه بتصرفه له كيف شاء . الثاني : أن يكون استوى بمعنى قصد إلى خلق شيء هنالك . الثالث : أن تكون على بمعنى الباء واستوى بمعنى كمل : أى كمل الخلق بالعرش . الرابع : أن المستقر فوق العرش مخلوق من مخلوقاته يسمى استوى إلى غير ذلك مما قيل ، والأظهر مذهب الأقدمين في ترك تعيين بعضها وتفويض المقصود منها إلى الله تعالى مع القطع بتزويجه جلّ وعلا عما لا يليق به ، لأن تعيين أحد احتمالات الجائزة بغير دليل بلغة في الدين وتجاسر عظيم ، وتعيين من عين شيئا منها كالامام إنما كان لدليل يرجحه من جهة اللغة أو غيرها ، والله تعالى أعلم .

(ص) (فصل) وما جاء به صلى الله عليه وسلم ويجب الإيمان به

تعليل لقوله ولا يجوز تأويله ( قوله لثبوت النبوت ) أى وذلك لأن النبوة ثابتة بالمجزة وهي فعل لله حاصل بعد عدم فلا بد لها من قدرة وإرادة وعلم وحياة فيستفاد من ذلك الفعل بطريق العقل أن الله متصف بتلك الصفات ، وإذا كان الأصل هو العقل والنقل فرعه لزم من كذب الأصل كذب قرعه ( قوله تأويلات ) في مقابلة ماله تأويل واحد فيحمل الجمع على ما فوق الواحد ( قوله اللبس ) أى الالتباس والاشتباه ( قوله ويفوض الأمر فيه ) أى في التعيين الى الله تعالى : يعنى أن ذلك الأمر المتشابه بصرف عن ظاهره المستحيل ثم بعد ذلك يفوض الأمر الى الله في المراد منه ولا يؤولون أصلا ولا يلتفتون لتأويل ( قوله بمعنى قصد ) أى الرحمن قصد إلى خلق شيء هنالك : أى في العرش ( قوله بمعنى كمل ) أى الرحمن بالعرش كمل الخلق ( قوله يسمى استوى ) فالوقف على الرحمن الذي هو بدل من ضمير خلق السموات والأرض فتقوله استوى مبتدأ وعلى العرش خبر : أى الشيء الذي يسمى استوى كائن على العرش ومستقر عليه ( قوله لأن تعيين الخ ) هذا بيان لوجه الأظهرية إلا أنه يناق مابعد من قوله إنما كان لدليل الخ ، والمناسب أن لو وجه الأظهرية بأنه أحوط .

## فصل

( قوله وما جاء به الخ ) هذا من جملة ما جاء به من أمور المعاد فالأولى إسقاط الترجمة والعطف

نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة أمته ، ثم يخرجون بشفاعته صلى الله عليه وسلم ، والخوض وهل هو قبل الصراط أو بعده ، أوهما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده ، وهو الصحيح أقوال ، وتطائر الصحف الى غير ذلك مما علم من الدين ضرورة وعلمه مفصل في الكتاب والسنة وكتب علماء الأمة .

(ش) اعلم أن نفوذ الوعيد اختلف الناس فيه على ثلاثة مذاهب : الأول أن الوعيد الوارد في الكتب الالهية إنما جاء للتخويف فقط . وأما فعل الآلام فلا وهو قول الباطنية ، واحتجوا بقوله تعالى - ذلك يخوف الله به عباده - ولا يخفى فساد ، فان التخويف المذكور في الآية إنما هو في الدنيا وفي الآخرة يقع المخوف به ، واحتجوا أيضا بأن الحكيم أرحم الراحمين كيف يعذب حيوانا ضعيفا وغايته أنه بمصيته إنما قصر في حق نفسه لاستحالة أن يكون لله تعالى نفع في عمل أحد أو ضرر به ، وأيضا فالأفعال كلها واقعة بإرادته تعالى وخلقه لا أثر للعبد في شيء منها ، وهذا الكلام منهم مبني على التحسين العقلي وهو باطل وعلى طلب الاطلاع

على ما سبق من قوله كالخشر والفشر بأن يقول وكنفوذ الوعيد الخ ( قوله نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة أمته ) أي من أهل الكبار منهم الذين لم يتوبوا ، والمراد بالأمة أمة الاجابة ثم ان ظاهره أن الوعيد ينفذ في طائفة اما من الزناة أو غيرهم وليس كذلك ، بل المراد أن فرقة الزناة لا بد في نفوذ الوعيد من طائفة منهم وهكذا فكان الأولى أن يقول في طائفة من كل نوع من أنواع عصاة أمته وغير تلك الطائفة يغفر له هذا ، والتحقيق أنه يكفي تحققه ولو في واحد ( قوله بشفاعته ) خصه بالذكر دون غيره ممن يشاركه في هذه الشفاعة كالأنبياء والعلماء اعظم شأنه ( قوله هل هو قبل الصراط ) أي في أرض الموقف ، ومن دخل النار بعده كان شربه منه أمانا من أن تحرق النار جوفه وأمانا من أن يتركه الجوع والعطش ( قوله وتطائر الصحف ) أي من خزانه تحت العرش جمع صحيفة وهي الكتب المكتوب فيها أعمال المكلفين من خير أو شر ( قوله إلى غير ذلك ) أي من قواعد الاسلام ( قوله وعلمه مفصل ) أي وعلمه مفصل : أي وعما دال علمه مفصل لأن المفصل في الكتب إنما هو دال ذلك العلم وذلك كقوله تعالى - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها - الآية ( قوله وأما فعل الآلام ) أي وأما حصول الآلام بالفعل ( قوله فلا ) أي فلا يقع ذلك أصلا ( قوله وهو قول الباطنية ) نسبة للباطن لأنهم عدلوا عن الظاهر وهذا رفض للشريعة وإبطال لها وقالوا نصوص الشرع كأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ظاهرها غير مراد ، بل المراد معنى باطنى غير الصلاة والزكاة للمعهودتين ( قوله ذلك يخوف الله به عباده ) قالوا فقد أطلق الظلل ولم يرد لاحقيقة ولا مجازا غير ذلك بل مجرد وهم الشخص كاف في التخويف المقصود من الآية ( قوله يقع المخوف به ) أي المصرح بلحقوه للعصاة في النصوص الشرعية ( قوله أنه ) أي ذلك الحيوان الضعيف ( قوله إنما قصر في حق نفسه ) أي ولم يفوت على المولى شيئا لاستحالة الخ فقولوه لاستحالة الخ علة لذلك المحذوف ( قوله وخلقه ) أراد به تعلق قدرته ( قوله لا أثر للعبد ) أي وحيث فلا يحسن ترتب العقاب على شيء منها ( قوله وهذا الكلام الخ ) جواب عن تلك الشبهة المذكورة ، وقوله : وعلى طلب الخ عطف

على سر القدر ، وهو عما نهينا عن الخوض فيه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا ذكر القدر فأمسكوا » والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولا علم لنا بشيء إلا أن يعلمنا جل وعلا بفضل . المذهب الثاني أن العذاب إنما يحسن في حق الكافر دون المسلم وهو مذهب المرجئة ، وجزموا بنفي عقاب من مات من أهل الكبار قبل أن يوفق للتوبة ، واحتجوا بقوله تعالى - إن الخزي اليوم والسوء على الكافرين - ودخول النار خزي بدليل - من تدخل النار فقد أخزيته - فهو خاص اذن بالكافرين ، وبقوله تعالى - إنا قد أوحى اليك أن العذاب على من كذب وتولى - والألف واللام في العذاب للعموم ، وبقوله تعالى - كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها - الآية ، وبقوله تعالى - لا يصلها إلا الأشتى الذي كذب وتولى - وبقوله جل وعز - وهل يجازى إلا الكفور - والكفور لفظ مبالغة ، فوجب أن يختص بالكافر . لا يقال يعارضه قوله تعالى - من يعمل سوءا يجز به - لأننا نقول يرجع عند التعارض آى الوعد على آى الوعيد لأن رحمة تعالى وفضله أغلب ، وبقوله تعالى - يوم تبيض وجوه وتسود وجوه - الآية ، وبقوله تعالى - وجوه يومئذ مسفرة - الآية ، وبقوله عز وجل - يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا - الآية ، والمراد المؤمنون لأن الاضافة تشعر بشرف ما ولا شرف للكافرين . والحواب عن الجميع أن الآيات المخصصة للعذاب بالكافر مراد بها عذاب وخزي خاص ، وهو الذى يقتضى الخلود ولا فلاح بعده والعياذ بالله ، ولا خفاء أن ذلك خاص بالكافرين . وأما قوله تعالى - يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم -

على التحسين ( قوله سر القدر ) أى حكمته مثل الحكمة في كون الصلوات خسا وفي كون هذا غنيا وهذا فقيرا وهكذا ككون هذا علما وهذا جاهلا والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج من الدنيا حتى أطلع الله على جميع ذلك ونحن في الآخرة نعلم سر القدر أيضا ( قوله والله سبحانه الخ ) هذا من كلام المؤلف ( قوله المرجئة ) سمو بذلك لارجائهم المعصية : أى صدم اعتبارهم لها من حيث إنها لا يترتب على فعلها عذاب ( قوله ان الخزي الخ ) أى وتعريف المسند إليه يقتضى الحصر وبهذا يتم لهم احتجاجهم فلا بد منه ( قوله فهو ) أى الخزي ( قوله أن العذاب الخ ) أى كل عذاب لا يكون إلا لمن كذب وتولى ، وحيث فرتكب الكبيرة لا يعذب ( قوله سألهم خزنتها الآية ) أى - ألم يأتكم نذير قلوا بلى قد جاءنا نذير - الخ فدل هذا على أن كل من دخل النار فهو مكذب ومقتضاه أن من لم يكن مكذبا فلا يدخل النار ( قوله فوجب أن يختص بالكافر ) أى وهو الذى تحقق فيه هذا المعنى الجارى على المبالغة فيخرج كفرائهم ( قوله لا يقال الخ ) وارد على المرجئة ( قوله يعارضه الخ ) أى ما ذكر من الآيات على وجه الاستدلال بها قوله تعالى الخ : أى وحيث كانت هذه الآية معارضة لما ذكر سقط احتجاجهم به ( قوله لأننا نقول ) أى على لسانهم ( قوله لأن رحمة الخ ) وجه لترجيح آى الوعد على آى الوعيد ( قوله وبقوله الخ ) عطف على بقوله السابق ، وأنت خير بأن السؤال المتقدم وارد على جميع ما احتجوا به فكان الأولى تأخيرهم عن الجميع ( قوله المخصصة الخ ) أى التى جعلت العذاب خاصا بالكافر ( قوله مراد بها ) أى الآيات والاسناد مجازى ( قوله وخزي خاص ) أى وليست باقية على عمومها لكل عذاب ( قوله أن ذلك ) أى الذى يقتضى الخلود

فهو عام يقبل التخصيص ، وأيضاً فيحتمل أن المراد حصص العصاة على التوبة والرجوع إلى الله تعالى ، وأن لا يقتضوا بمواقعة الذنب من رحمة الله تعالى حتى يصدّهم ذلك عن التوبة ويبدل عليه قوله تعالى إثر هذه الآية - وأنيبوا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب - الآية . المذهب الثالث أن العذاب ثابت حسن في حق الكفار وعصاة المؤمنين ، وهذا هو الذي أجمع عليه أهل السنة والمعتزلة إلا أن حسنه عند أهل السنة بالشرع وعند المعتزلة بالعقل ، وأيضاً فليس هودائماً في حق من نفذ فيه من عصاة المؤمنين عند أهل السنة ، ولا شاملاً عندهم لجميع العصاة لثبوت عقوه تعالى عن كثير وخالف المعتزلة في الأمرين . وبالجملة فذهب جميع أهل الحق وأهل السنة أن الناس على قسمين مؤمن وكافر ، فالكافر مخلّد في النار باجماع ، والمؤمن على ضربين محفوظ من المعاصي عمره وغير محفوظ ، فالأول في الجنة بالاجماع ، والثاني صاحب صفائر فقط وصاحب كباثر فقط ، وصاحب الكباثر نائب وغير نائب ، فالقسمان الأولان أيضاً في الجنة أبداً بالاجماع ، وربما تكون بعد أهوال ثم يغفر الله سبحانه ، وغير النائب في مشيئة الله مع اجاعهم على نفوذ الوعيد في بعضهم وهم جماعة من كلّ نوع من أنواع المعاصي . وأما شفاعة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم في إخراج عصاة المؤمنين من النار فلا خفاء في نبوتها عند أهل السنة وأنكرها المعتزلة على أصلهم في أن الفاسق مخلّد في النار كالكافر ، ولنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر مشهورة في كتب الحديث ، نسأله سبحانه أن لا يحرمنا منها . وأما ثبوت الخوض له صلى الله عليه وسلم فمشهور مستفيض ، نسأله سبحانه أن يجعلنا في الرغيل الأول من الواردين منه . واختلفوا هل هو قبل الصراط أو بعده والتحقيق أن له

( قوله فهو عام ) أى لصدقه بكل مؤمن مرتكب للكبيرة أراد الله نفوذ الوعيد فيه أولاً  
( قوله يقبل التخصيص ) أى بأن يخرج منه من أراد الله نفوذ الوعيد فيه من مرتكبي الكباثر  
وحيث فلا يصح استدلال المرجئة به ( قوله وأن لا يقتضوا ) أى العصاة ( قوله ذلك ) أى القنوط  
( قوله ثابت ) أى لأخبار الشارع بوقوعه ( قوله حسن ) أى لا يلحق المولى سبحانه لوم في إيصاله  
للكل من الكافر والمؤمن المعاصي ( قوله أيضاً إلخ ) ارتكب لفظ أيضاً مراعاة لمعنى الاستثناء  
قبل ( قوله في الأمرين ) أى اللذين هما عدم الدوام وعدم الشمول ( قوله وأهل السنة ) عطف  
تفسير ( قوله باجماع ) أى من أهل السنة والمعتزلة وكذا يقال فيما بعد ( قوله وصاحب كباثر  
فقط ) أى جنس الكباثر الصادق بالكبيرة الواحدة فأكثر ( قوله فالقسمان الأولان ) هما  
صاحب الصفائر وصاحب الكباثر الذي تاب منها ( قوله وربما نكون ) أى الجنة ( قوله بعد  
أهوال ) كالعرض والحساب وهذه الأهوال ليست من الوعيد ( قوله مع اجاعهم إلخ ) لأجل  
أن يتحقق بذلك صدق الوعيد ، وظاهر العبارة يناول الكباثر والصفائر ( قوله من أنواع  
المعاصي ) الأحسن من أنواع العصاة فالظلمة نوع من أنواع العصاة وأسكنة الربا نوع والزناة نوع  
وهكذا ( قوله شفاعات أخر ) كشفاعته العظمى التي لتعجيل الحساب وإراحة الناس من هول  
الموقف وهذه خاصة به وشفاعته لمن رآه أو زاره محمداً وشفاعته في أهل بيته أن لا يدخل أحد  
منهم النار ( قوله في الرغيل الأول ) هو الطائفة السابقة من الخليل أو البقر استعاره الشارح

حوضين قبل و بعد . وأما نظائر المصنف فمشهور أيضا ، واختلفوا فيمن ينفذ فيه الوعيد من عصاة المؤمنين هل يأخذ كتابه يمينه أو هو موقوف وهو أقرب والله أعلم .

(ص) واعلم أن أصول الأحكام التي منها تتلقى : الكتاب والسنة واجماع الأمة وقياس الأئمة واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم نجاة ان تمسك به ، وأفضل الناس بعد نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ، ومختار مالك الوقف فيما بين عثمان وعلي رضي الله عنهما وعمن قبلهما ، والصحابة رضي الله عنهم كلهم أئمة عدول بأيهم اقتديتم اهتديتم نفعا الله بحبهم وأماننا على سنتهم ، وحشرنا في زميرهم آمين يارب العالمين ، فهذه عقيدة أهل التوحيد المخرجة بفضل الله من ظلمات الجهل والتقليد ، المرغمة بعون الله أنف كل مبتدع عنيد ، نأله سبحانه أن ينفع بها بفضلته ويشرح بها صدر كل من يسعى في تحصيلها

للطائفة الأولى من الناس ، وقوله : الأول وصف كاشف (قوله حوضين الخ) وهل الحوض خاص به صلى الله عليه وسلم أو لكل نبي حوض ترده أمته أو لكل نبي حوض ماعدا صالحا مخوفه ضرع ناقته أقوال ثلاثة (قوله واختلفوا الخ) أما المؤمن الطائع فيأخذ كتابه يمينه وأما الكافر فبئس حاله بلا نزاع في ذلك (قوله هل الخ) وقيل بيساره أو هو موقوف أي لا يعين فيه شيء . (قوله وهو أقرب) أي لأن هذه المباحث لا تدرك بالقياس فإذا لم يرد نص تعين الوقف (قوله أن أصول الأحكام) المراد بالأصول الأدلة ، والمراد بالأحكام الوجوب والتدب والاباحة والكرهية والتحريم (قوله واتباع الخ) مبتدأ خبره قوله نجاة وعطف اقتفاء على ما قبله مرادف فلذا لم يقل نجاتان (قوله آثارهم) جمع أثر وهو ما نقل عنهم (قوله وأفضل الخ) مسألة اعتقادية فكان المناسب تقديمها على قوله . واعلم الخ ولكنه قصد ختم كتابه بمسألة الصحابة رضي الله عنهم ليكون من باب ختامه مسك (قوله بعد نبينا) أي وبعد الأنبياء أيضا (قوله وعمن قبلهما) أي من أبي بكر وعمر (قوله عدول) أي من لا بس الفتنة ومن لم يلبسها (قوله نفعا الله بحبهم) أي بسببه ، والمراد بالنفع ما يشمل التوفيق في دار الدنيا للطاعات وحصول الثواب في الآخرة (قوله في زميرهم) الزمرة الحزب والجماعة وضافتها بيانية (قوله آمين) اسم فعل أمر بمعنى استجب ولم يبن على السكون لسكون ما قبل آخره وخست الحركة بالفتح لخفتها (قوله فهذه عقيدة الخ) الإشارة للثوئف ، وأشار المصنف بذلك لبيان اسم ذلك المؤلف وما شاع من تلقيه بالكبرى فليس من وضع المصنف ولتضمنه معتقد أهل الإيمان لقبها المصنف بعقيدة أهل التوحيد والمراد بأهل التوحيد المؤمنون ثم أتبع المصنف لقبها بأوصاف تظهر عظم شأنها فقال المخرجة الخ (قوله المخرجة الخ) أي لأجل ما انطوت عليه من العقائد المسحوبة ببرايتها وإضافة ظلمات للجهل من إضافة المشبه به للمشبه (قوله والتقليد) عطف خاص على عام (قوله المرغمة) اسم فاعل من الإرغام وهو الإصاق بالتراب : أي المصقة لأنف كل مبتدع في التراب : أي المنلة له بسبب انقطاع حجته (قوله بعون الله) أي بإعانتة (قوله عنيد) أي مخالف لأهل السنة (قوله أن ينفع بها) أي جميع المسلمين أو أحياءه أو تلامذته (قوله ويشرح بها) أي بسببها

بطوله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ماذ كرك وذكركم الفاكرون وغفل عن ذكر كرك وذكركم الغافلون ، ورضى الله تعالى عن أهله ومحبه أجعين ، والحمد لله رب العالمين .

( ش ) مراده بالأصول الأدلة وبالأحكام الأحكام الشرعية جمع حكم ، وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكافين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع ، فيدخل في الافتضاء الإيجاب والتعريم والندب والكراهة ، والمراد بالتخيير الإباحة ، والوضع عبارة عن الحكم على الشيء بأنه سبب لأحد الأحكام الخمسة أو شرط فيه أو مانع منه ، فالمنع أن الأدلة التي يستند إليها في إثبات هذه الأحكام منحصرة في الأربعة التي ذكرت وهي الكتاب ، والمراد به القرآن المنزل على نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، والسنة والمراد بها هنا ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم عما ليس بمثلوه ، وينحصر ذلك في أقواله عليه الصلاة والسلام وأفعاله وتقاريره ، والاجماع والمراد به اتفاق المجتهدين من أمة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم

( قوله بطوله ) بفتح الطاء : أى فضله ويطلق على القدرة أيضا ( قوله وصلى الخ ) لما كان النبي صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى في كل خير وصل إلينا ناسب أن يصلى عليه مكافأة له ، والسيد هو الذى ينزع إليه عند الشدائد والمولى هو الناصر ، ولما كان الفرع عند الشدائد مقدما على النصرة ناسب تقديم السيد على المولى ( قوله عدد ) منصوب على أنه مفعول مطلق وهل يحصل المتلفظ بهذه الصيغة بواب هذا العدد : أى ثواب بعدد كل فرد من الذاكرين ومن الغافلين أو يعطى ثواب صلاة واحدة ، والتحقيق الثانى لكن مع زيادة الكثير من الثواب دون العدد المذكور . واعلم أن الذاكرين لله أكثر من الذاكرين للنبي والغافلين عن ذكره النبي أكثر من الغافلين عن ذكر الله ، وحينئذ فكان الأنسب أن يقول وغفل عن ذكره وذكرك الغافلون ( قوله ورضى الله الخ ) خبرية لفظا انشائية معنى ( قوله والحمد لله الخ ) ختم كتابه بذلك طلبا لمشكلة أهل الرضوان قال تعالى - وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - ( قوله الأحكام الشرعية ) نسبة للشرع بمعنى الشارع ، وحينئذ فلم يتحد المنسوب والمنسوب إليه ( قوله خطاب الله ) أى كلامه المخاطب به ( قوله المتعلق بأفعال المكافين ) مثله الخطاب المتعلق بفعل الواحد كخصائمه صلى الله عليه وسلم ، ثم إن الخطاب قد يتعلق بفعل غير المكاف كالسبي وقد يتعلق بما ليس بفعل أصلا كالزوال والحيض فلو أسقط قوله المتعلق بأفعال المكافين لكان أولى ( قوله بالافتضاء ) أى الطلب متعلق بخطاب والباء للملابسة من ملابسة الكلى لجزئياته ، فالإيجاب جزئى اعتبارى للخطاب وكذا التعريم والندب والكراهة ( قوله أو الوضع ) عطف على الافتضاء ( قوله الإباحة ) هى الإذن فى الفعل وتركه على حدة سواء ( قوله عبارة الخ ) الأولى عبارة عن جعل الشيء سببا لأحد الأحكام الخمسة أو شرطاً فيه أو مانعا منه ( قوله لأحد الأحكام الخمسة ) أعنى أنواع الافتضاء الأربعة مع الإباحة ( قوله والمراد به القرآن ) وهو اللفظ المنزل على محمد للاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته ، والقرآن والكتاب مترادفان وما ذكره الشارح تفسير لفظي لأشهرية القرآن ( قوله ما صدر الخ ) وأما المتألف فهو القرآن السابق فكل ما ليس بقرآن فهو غير مثله ، فالأحاديث القدسية من السنة ( قوله اتفاق المجتهدين ) الجمع لما فوق



في عصر على أمر ، ومن يرى أنه لا ينقد لإبقاء اجاعهم إلى انقراض عصرهم يزيد في التعريف إلى انقراض العصر ، ومن يرى أن الاجاع لا ينقد مع سبق خلاف مستقر من حي أوميت وجوز وقوعه يزيد لم يسبقه خلاف مجتهد مستقر ، والقياس والمراد به مساواة فرع لأصل في علة حكمه وإنما أضاف القياس إلى الأئمة للتنبيه على أنه ليس كل قياس يعتبر ، بل الذي يقع من الأئمة المجتهدين لاتساع مقدماته وكثرة الغلط فيه ، والعلم المتكفل بمعرفة هذه الأدلة ومساواتها ومعرفة وجه استنباط الأحكام الشرعية منها هو العلم المسمى بأصول الفقه ، وإنما مرادنا نحن بهذا الكلام هنا بيان مذهب أهل السنة في أن الأحكام الشرعية لا تثبت بالعقل المحض ، بل بالنقل أو العقل المستنبط منه خلاف مذهب المعتزلة المحكمين العقول في اثبات الأحكام الشرعية ، وقد سبق رد مذهبهم في فصل التحسين والتقيح ( قوله : واتباع السلف الصالح إلى آخره ) نبه به على ترك البدع التي لا يشهد لها أصل من أصول الشريعة والفرار منها غاية المقدور

الواحد ولا يتمور الاتفاق من واحد والاتفاق إنما يكون حجة إذا وقع بعد موته صلى الله عليه وسلم ، وإنما في حال حياته فالحجة أقواله وأفعاله ( قوله في عصر ) أي في أي عصر كان ولا يخص عصر الصحابة على الصحيح ، وعلى أي أمر كان سواء كان إنساناً أو نفاً وسواء كان شرعياً أو نقوياً أو عرفياً ( قوله لا ينقد ) أي الاجاع الذي شأنه الحجة ( قوله إلى انقراض العصر ) أي اتفاقاً مستمراً إلى انقراض العصر ( قوله يزيد الخ ) أي لأن التعريف جار على الاجاع الذي هو حجة ثبوت الأحكام وهو قبل انقراض العصر ليس بحجة عند ذلك القائل فوجبت تلك الزيادة ليكون التعريف مطرداً مانعاً ( قوله ومن يرى أن الاجاع الخ ) مفهومه أن من يرى انعقاد الاجاع أو لم يجوز وقوعه فلا يزيد ذلك ( قوله لا ينقد مع سبق الخ ) أي لا ينقد إذا وقع مع سبق الخ ، وقوله وجوز وقوعه : أي والحال أنه يجوز وقوعه عقلاً وفاعلاً يجوز من يرى أن الاجاع لا ينقد والضهير في وقوعه عائد على الاجاع مع سبق خلاف مستقر ( قوله مع سبق خلاف ) أي خلاف مجتهد ( قوله مستقر ) بالرفع نعت خلاف ، وإنما قيد الخلاف بالاستقرار لأنه قبل أن يستقر يجوز الاتفاق على أحد القولين فإن الصحابة أجعوا على قول الصديق بقتال أهل الردة بعد خلافهم من غير استقرار وعلى دفنه صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعد اختلافهم من غير استقرار ( قوله مساواة الخ ) هذا هو سبب القياس ، وتعيينه حمل مجهول على معانٍ مساواته في حكم علة ( قوله لاتساع مقدماته ) مقدمات القياس ما يتوقف عليها ، فمنها حكم الأصل وكونه معللاً وأن العلة كذا ووجودها في الأصل ووجودها في الفرع وعدم معارض في الأصل وعدم معارض في الفرع ( قوله وكثرة الغلط فيه ) من عطف السبب على السبب ( قوله وإنما مرادنا الخ ) جواب عما يقال قولك والعلم المتكفل الخ يقتضي أن محل هذه المسئلة علم الأصول فما وجه ذكرها هنا ( قوله أو العقل ) أراد به القوة ، وقوله : المستنبط بصيغة اسم الفاعل ، وقوله : منه : أي النقل ويصح أن يراد بالعقل الدليل العقلي وعلى هذا فالمستنبط بصيغة اسم المفعول ( قوله التي لا يشهد لها أصل الخ ) هذا وصف مخصص للبدع احتزبه من البدع المستحسنة التي تشهد لها أصول

الى ما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم سواء تعلقت تلك البدع بالعقائد ككثير من عقائد المعتزلة ومن في معناهم ، أو بأحد الأعمال الظاهرة ككثير مما هو مشاهد في أزمنتنا وفي ماقبلها ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وقوله : والصحابة كلهم أئمة عدول ، هذا هو الذي عليه جمهور العلماء والمحققون من أهل الأصول ، وأن كل من ثبتت محبته لا يستل عن عدالته ولا يتوقف في روايته عرف أولم يعرف ، ودليلهم ظاهر الكتاب والسنة كقوله - والذين معه أشداء على الكفار رجاء بينهم - الآية ، وقوله تعالى - وكذلك جعلناكم أمة وسطا - الآية ، وقوله - كنتم خير أمة أخرجت للناس - الآية ، وقوله صلى الله عليه وسلم « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم » وقوله صلى الله عليه وسلم « خير القرون قرني » وقوله صلى الله عليه وسلم « لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » وفي المسئلة أقوال أخر غير مرضية ومحلها علم الأصول ، والذي عليه الكتاب والسنة واجماع من يعتد باجماعه ماتقدم وهو أنهم كلهم عدول من غير تفصيل ، والصحابي عند الجمهور من اجتمع مؤننا مع النبي صلى الله عليه وسلم

الشريعة كجمع القرآن وتدوين المذاهب ، فان قواعد الشريعة تقتضى وجوبها وكتحمل العلماء باللباس الفاخرة لأجل عدم إهاتهم والأخذ عنهم فان قواعد الشريعة تقتضى ندب ذلك ( قوله إلى ما كان عليه السلف الصالح ) أى القرون الثلاثة الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالخيرية ( قوله كلهم أئمة عدول ) أى ما لم يطرأ قاذح ( قوله ان كل الخ ) بدل من قوله الذى وفى بعض النسخ وان كل بالواو وعليها فالعطف تفسيري ( قوله لا يستل عن عدالته ) أى لأنهم محمولون على العدالة حتى يظهر قاذح بخلاف غيرهم فانه لا يحمل على العدالة عند جهل حاله ( قوله عرف ) أى حاله ( قوله أولم يعرف ) أى حاله بأن كان مجهولاً ( قوله ودليلهم ) أى الجمهور والمحققين ( قوله وكذلك جعلناكم الخ ) فيه أن الكلام فى الصحابة والخطاب فى الآية للأمة بتمامها وكذا يقال فى الآية بعد ( قوله لو أنفق الخ ) قاله عليه الصلاة والسلام لخالد بن الوليد لما وقع بينه وبين أبي عبيدة نزاع ، وحينئذ فالمنع بالمدح هم الصحابة السابقون كأبي عبيدة فالزوية لبعضهم فلا يكون فى ذلك دليل للمدعى . وأجاب بعضهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات فرأى فى بعضها سائر أئمة الآئين بعده فقال مخاطباً لهم لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً لما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه ( قوله نصيفه ) لغة فى النصف ( قوله وفى المسئلة ) أى مسئلة عدالة الصحابة ( قوله أقوال أخر ) منها أنه يبحث عن عدالتهم كغيرهم إلا من يكون ظاهر العدالة أو مقطوعها كالشيخين ، ومنها أنهم عدول إلى قتل عثمان ويبحث عن عدالتهم بعد قتله لوقوع الفتن بينهم حينئذ ، ومنها أنهم عدول إلا من خرج على علي وقائله ( قوله والذي عليه الكتاب والسنة ) أى ظاهرهما ليطابق ماسبق ( قوله كلهم عدول ) أى من غير تفصيل بين من بقى الى قتل عثمان وغيره وبين من قاتل علياً وغيره ( قوله والصحابي ) نسبة للصحابة ، وإنما نسب للجمع لاخصاص هذا الجمع بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صار كالعالم بالقلبة عليهم ، وحينئذ فقد أشبه هذا الجمع المفرد ( قوله من اجتمع ) أى بقظة

في حياته ، ثم مات مؤمناً وان لم يرو عنه وان لم يطل ، وقوله : من اجتمع أحسن من قول ابن الحاجب من رآه لأنه يخرج عنه مثل عبد الله بن أم مكتوم رضى الله عنه ، وإنما لم يشترط طول الاجتماع في حق صاحب النسبة اليه صلى الله عليه وسلم مع اشتراط ذلك فيه لغة وعرفاً بالنسبة الى غيره ، لأن اجتماع المؤمن معه صلى الله عليه وسلم وان كان لحظة يحصل له من البركة ونور الباطن ما لا يدخل تحت حصر ، وإذا كان كثير من الأولياء شهود عظيم ارتقاء من اعتنوا به بنظرة واحدة أو توجهوا اليه بهمة مفردة ، فكيف بالاجتماع مع أشرف الخلق ومن نوره أصل الأنوار كلها ، وفي أدنى أنواره تفرق جميع أنوار الأولياء ومعارفهم ، صلى الله عليه وسلم ما ذكره الذاكرون وفضل عن ذكره الغافلون ( قوله : وأفضلهم أبو بكر ثم عمر الخ ) هذه المسئلة اختلف الناس فيها ، فقال فرقة لا تتعرض للتفصيل بينهم ، وقالوا هم كالأصابع في الكف ، وقال غير هؤلاء بالتفصيل . ثم اختلفوا ففضلت الخطابية عمر رضى الله عنه ، وفضلت الراوندية العباس رضى الله عنه ، وفضلت الشيعة علياً رضى الله عنه ، وفضلت أهل السنة أبا بكر رضى الله عنه . قال القرطبي في شرح مسلم : لم يختلف السلف والخلف في أن أفضلهم أبو بكر ثم عمر ، ولا عبرة بقول أهل الشيع والبدع . وقال القاضي عياض في الاكمال : قال أبو منصور البغدادى : أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة على ترتيبهم في الخلافة ، ثم تمام العشرة ، ثم أهل بدر ، ثم أهل أحد ، ثم أهل بيعة الرضوان ، ومن له منزلة من أهل العقبتين من الأنصار ،

وعبر باجمع دون رأى ليسدخل العميان كابن أم مكتوم ( قوله في حياته ) خرج من رآه من الصالحين بقطة بعد وفاته ( قوله ثم مات مؤمناً ) الأولى اسقاطه إذ المراد تعريف من يقال له صحابي في الحال ( قوله وان لم يطل ) يضم أوله من الاطالة : أى وأن لم يطل في اجتماعه به ( قوله لأنه يخرج عنه ) أى عن تعريف ابن الحاجب حيث عبر بالرؤية فيكون التعريف قاسد العكس : أى غير جامع لكن هذا التعليل يقتضى فساد المقابل الذى هو تعريف ابن الحاجب فكان الأولى التعبير بالصواب إلا أن يقال المراد بالرؤية في كلام ابن الحاجب الاجتماع وإطلاق الرؤية على الاجتماع شائع في العرف حتى صار حقيقة عرفية ( قوله بالنسبة اليه ) أى بالنسبة لاجتماعه ، وقوله : مع اشتراط ذلك : أى الطول في صاحب ( قوله مفردة ) أى واحدة ( قوله تفرق ) أى تخفى وتغيب ( قوله كالأصابع في الكف ) أى ولم يثبت أن بعض الأصابع أفضل من بعض ( قوله الخطابية ) قوم من الروافض نسبة اكبيرهم أبى الخطاب كان يأمرهم بشهادة الزور على من خالفهم ( قوله . وفضلت الشيعة ) الشيعة في اللغة الفرقة تكون على حدة ويقع على الواحد وغيره ، وشيعة الرجل أنصاره وأتباعه ثم غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً وأهل بيته فصار اسماً خاصاً به ( قوله . ولا عبرة بقول أهل الشيع ) الأولى التشييع لأجل إضافة أهل ولأجل عطف البدع والعطف من عطف العام على الخاص ( قوله أصحابنا ) أى البغداديون من أهل السنة ( قوله ثم أهل بيعة . الرضوان ) هم الذين يابعوهم صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة في الحديبية حين صدته المشركون عن دخول مكة وهو في الحديبية ( قوله ومن له منزلة ) عطف على قوله ثم أهل بيعة الرضوان ، وقوله : من الأنصار حال من أهل العقبتين ومفاده أن أهل بيعة الرضوان ومن له منزلة في مرتبة

وكذلك السابقون الأولون . واختلف فيهم ، فقليل هم من صلى للقبليتين ، وقيل هم أهل بيعة  
الرضوان ، وقيل هم أهل بدر . واختلف فيما بين عثمان وعلي رضي الله عنهما ، فقليل هما على  
ترتيبهما في الخلافة ، وإليه مال الأشعري ، وقيل فيهما بالوقف ، وإليه نحا مالك رحمه الله فقليل له  
في المدونة من أفضل الناس بعد نبيهم ، فقال أبو بكر ثم عمر أو في ذلك شك ؟ وسقط عمر في بعض  
الروايات ، قيل فعلى فعثمان فقال ما أدركت أحدا ممن أقتدى به بفضل أحدهما على الآخر ، ولأبي  
المعالي قريب منه . وقال ابن العربي : وقد كان شيخنا الفهرى يقدم عمر كثيرا ، ويقول لو قال  
أحد بتقدمه على أبي بكر لقلت ، ويرحم الله الفهرى لم يصب وجه النظر بل غاب عنه ، إذ لو نظر  
لعلم أن أبا بكر رضى الله عنه سيد الأمة من غير مدافع ، ثم اختلف في تأويل وقف مالك رحمه  
الله تعالى ، فقليل هو وقف على ظاهره ، وقيل هو راجع للقول الأول أنهم على ترتيبهم في الخلافة  
ويحتمل وقفه

واحدة . واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم عليه من المدينة وهو في مكة قبل الهجرة ستة  
أشخاص فتعاقبوا معه على الذعر عند عقبة منى ، ثم في العام الثاني قدم عليه اثنا عشر فقط  
فتعاقبوا معه عند العقبة المذكورة ، وفي العام الثالث وهو عام الهجرة قدم عليه نحو المائة من  
المدينة فتعاقبوا معه وتحالفوا على نصره عند العقبة المذكورة فالكل من الأنصار الذين هم  
من أهل المدينة فلم تظهر التثنية في قوله من أهل القبليتين إلا أن يقال المبايعة مع فرقتين كانت  
عند عقبة والمبايعة مع الفرقة الثالثة كانت عند عقبة أخرى ( قوله وكذلك السابقون ) ظاهره  
أنهم في مرتبة أهل بيعة الرضوان وأنهم مساوون لهم في الفضل ، وهذا ظاهر على القول الأول  
فيهم ( قوله بالوقف ) أى لا يجزم بتفضيل أحدهما على الآخر ( قوله فقليل له ) أى لمالك في  
المدونة وفي الكلام تقديم وتأخير : أى في المدونة قيل لمالك من أفضل الناس الخ : أى في  
المدونة أن ابن القاسم قال لمالك من أفضل الناس الخ ( قوله أو في ذلك شك ) الهمة للاستفهام  
الانكارى والواو مفتوحة وهى للعطف : أى ولا شك في ذلك ( قوله ولأبي المعالي ) هو امام  
الحرميين ، وقوله : قريب منه : أى من كلام مالك وهذا آخر كلام القاضى عياض في الاكمال  
( قوله كان شيخنا الفهرى ) المراد بالفهرى هنا أبو بكر الطرطوشى الأندلسى زيل سكندرية  
والمدقون بها ، وليس المراد به ابن التلمسانى لأنه متأخر عن ابن العربي ( قوله يقدم عمر كثيرا )  
أى يعظمه ويحله ويعترف له بالفضل العظيم والفخر الجسيم ( قوله ويرحم الله الخ ) هذا من  
كلام المصنف ( قوله بل غاب ) أى وجه النظر : أى النظر الوجهى الصواب ( قوله مدافع ) أى  
منازع ( قوله ثم اختلف الخ ) الأولى إسقاط تأويل لأن بعض الأطراف من الاختلاف لا تأويل  
فيه ( قوله هو وقف على ظاهره ) أى انه وقف حيرة بمعنى أنه تردد وتغير في أيهما أفضل  
لتعارض الأدلة عنده ( قوله وقيل هو ) أى مالك ، وقوله : راجع : أى عن الوقف للقول  
الأول وهذا الكلام بمنزلة الاعتراض بين القول الأول الذى يقول ان الوقف على ظاهره وبين  
القول الثانى وهو أن وقفه إنما كان لما وقع من الاختلاف والتعصب لأنه لا يقول بالقول  
الأول . وحاصل القولين أن الوقف الصادر من مالك قيل وقف حقيقة بمعنى التردد فى الأفضل

وم من يقتدى به لما وقع من الاختلاف والتعصب ، حتى صار الناس فرقتين علوية وعثمانية ، وقد قيل ان سبب قوله بالتمييز بينهما طلبته العلوية حتى امتحن رحمه الله ، ومعنى التفضيل كثرة الثواب ورفع الدرجة ، وذلك لا يدرك بقياس ، وإنما يثبت بالنقل ولا يستدل عليه بكثرة الطاعات الظاهرة ، إذ قد يكون عمل اليسير من عمل السر أ كثر من الكثير الظاهر ، وان كانت الأعمال الظاهرة فيها مجال لفلسفة الظن بالتفضيل ، واختلف القائلون بالتفضيل ، فقل هو قطعي ومال اليه الأشعري ، واليه يشير قول مالك في المدونة في تفضيل أبي بكر : أوفى ذلك شك . وقال القاضي : هو ظني قال : لأن المسئلة اجتهادية لو ترك أحد النظر فيها لم يأنم ، وكذلك اختلف هل التفضيل في الظاهر والباطن ، أوفى الظاهر خاصة ، والقاضي

لتعارض الأدلة وقيل معناه الامساك عن التصريح بما هو الحق مع معرفته لمقتض (قوله وقف من يقتدى به) أي الأشياخ الذين يقتدى بهم مالك رحمه الله تعالى فيقتدى بالبناء للفاعل ثم ان قوله وقف هكذا في بعض النسخ بواو واحدة وهو على إسقاط واو العطف ( قوله أنه الخ<sup>(١)</sup> ) أن ومعمولاها مفعول محتمل وضمير أنه للحال والشأن ، وقوله : لما : أي لأجل ما (قوله بالتفضيل بينهما ) أي بتفضيل عثمان على علي ورجوعه عن الوقف ، وقوله : طلبته : أي أن طلبته فهو على تقدير أن : أي طلب العلوية منه أن يقول بأفضلية علي على عثمان حين امتحن عند مخالفتهم ( قوله حتى امتحن ) أي بالسجود وضرب بالسياط ثلاثين سوطا فأزيد ، واختلف في الزائد على الثلاثين إلى المائة وصارت يداه لا يقدر على رفعهما ولا على تحريك ثوبه بهما ، واختلف في سبب ذلك فقل ان والى المدينة جعفر بن سليمان نهى الامام أن يحدث أنه ليس على المكروه طلاق مخالفته وحدث بذلك ، وقيل ان الذي نهى أبو جعفر المنصور ، وقيل ان سبب الامتحان أن جماعة من العلوية سألوه من الأفضل عثمان أو علي ففضل عثمان فأمره بالرجوع عن ذلك والقول بتفضيل علي فامتنع فصر به فقول الشارح حتى امتحن : أي ضرب بناء على القول الأخير ( قوله وذلك ) أي كثرة الثواب ورفع الدرجات ( قوله ولا يستدل عليه ) أي على ما ذكر من كثرة الثواب ورفع الدرجات ( قوله إذ قد يكون ) أي الثواب ( قوله من الكثير الظاهر ) الأنسب بما هو كثير ظاهر (قوله وان كانت الخ) جملة حالية (قوله وإليه) أي إلى كونه قطعيا (قوله اجتهادية) أي مما ينتجه الاجتهاد من غير تعيين النظر فيها ( قوله لو ترك الخ ) أي لأنه لو ترك الخ : أي كما هو شأن مسائل الاجتهاد (قوله في الظاهر والباطن) التفضيل في الظاهر يرجع لكثرة الطاعات والتفضيل بالباطن يرجع لكثرة الثواب وعلو الدرجات ، وكان المناسب للشارح أن يقدم قوله : واختلف هل التفضيل الخ على قوله سابقا ومعنى الخ ويرب ما تقدم من قوله ومعنى التفضيل الخ على القول بأن التفضيل في الباطن لأن التفضيل في الباطن هو المناسب لأن يجري عليه المعنى السابق من كون التفضيل

(١) قوله : أنه الخ ، ليست هذه الكلمة موجودة بنسخ المرح التي بأيدينا اه مصححه

نصر كلام القولين واحتج له وتحويله على أنه في الظاهر فقط قال : لأنه قد يكون في الباطن على خلاف ما عندنا ، وذهب طائفة الى أن من مات في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل من بقي بعده ، واختاره ابن عبد البر الحديث « أنا شهيد على هؤلاء ، وتركته بعضهم وصلاته عليه ، واختلف فيما بين عائشة وفاطمة رضى الله عنهما واحتج كل بأحاديث وتوقف الأشعري في المسئلة وتردد فيها . وبالجملة فكلمهم سادات أجلة مختارون عند الله عز وجل ، نفعنا الله بجميعهم وحشرنا في زميرتهم ، وأمانتنا على محبتهم والافتداء بهديهم . وهذا أوان الفراغ من هذا التعليق المبارك إن شاء الله تعالى ، ففسأله تعالى أن يختم لنا بالإيمان والاسلام ، واتباع السنة والمغفرة لجميع ذنوبنا بلا محنة في الدنيا والآخرة ، وأن ييؤتنا مع الآباء والأمهات والاخوة والذرية والأحبة من أعلى الفردوس المنازل الفاخرة ، وأن يسهل الفهم على كل من يتعاطى هذا الشرح أو أصله ، ويختم له بخواتم السعداء

كثرة الثواب ورفع الدرجات (قوله نصر الخ) وفي بعض النسخ نص كلا الخ : أى نص على كل منهما وذكره وعطف واحتج الخ مغاير ( قوله واحتج الخ) عطف تفسير على نصر الخ ( قوله وتحويله) أى القاضى (قوله على أنه) أى التفضيل : أى على القول بأن التفضيل الخ (قوله فقط) أى وأما الباطن فلا يعلمه إلا الله (قوله لأنه) أى التفضيل (قوله قد يكون في الباطن) ( أى في نفس الأمر ، وذلك بكثرة الثواب وعلو الدرجات ، وقوله : على خلاف ما عندنا : أى بأن كان عمله في الظاهر قليلا (قوله أفضل من بقي عنده) هذا فيما سوى الخلفاء الأربعة لأنه لم يمت أحد منهم في حال حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويبعد أن يقصد به العموم للأحاديث الواردة في تفضيل الخلفاء (قوله وتركته) أى النبي صلى الله عليه وسلم فالمصدر مضاف للفاعل ، وفي نسخة وتركته بعضهم من غير ضمير فالمصدر مضاف للمفعول مع حذف الفاعل ( قوله على هؤلاء ) على بمعنى اللام وعبر بعلی تضمين شاهد معنى مراقب ( قوله واختلف الخ) فقيل فاطمة أفضل من عائشة ومن غيرها من نساء عصرها ومن بعدهن لقوله عليه الصلاة والسلام في شأنها أنها سيدة نساء العالمين إلا مريم ، وقال بعضهم عائشة أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام وفصل بعضهم فقال عائشة أفضل من حيث إنها زوجته وفاطمة أفضل من حيث أنها بضعة ، وحكى بعضهم الاجماع على أفضليته فاطمة على عائشة ، وأن الخلاف إنما هو بين عائشة وخديجة واتفقوا على أن فاطمة أفضل من اخوتها لأنهم ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم فهم في ميزانه لأنهم رزقته ، وأما فاطمة فقد مات صلى الله عليه وسلم في حياتها فهو في ميزانها لأنه رزقها ( قوله من هذا التعليق) أى الذى هو شرح عقيدة أهل التوحيد (قوله بالإيمان) هو تصديق القلب بما علم بحجى الرسول صلى الله عليه وسلم به ضرورة مع عدم الامتناع من النطق ، وأما الاسلام فهو الانقياد لأعمال الطاعات ( قوله والمغفرة) عطف على أن يختم ( قوله بلا محنة) المحنة باعتبار الدنيا الدواهي المهلكة ، وباعتبار الآخرة ما يجوز أن يمتحننا الله به فيها كأن يقول ادخلوا النار فإن امتثلنا أدخلنا الجنة وإلا فلا ( قوله وإن ييؤتنا) أى يسكننا (قوله أو أصله) المراد به المتقن (قوله بخواتم السعداء) هو الموت على الإيمان وما يترتب عليه من دخول الجنان

ويشرح صدره وبزكي في الدنيا والآخرة فعله وقوله : آمين يارب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين ورضي الله عن آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين ، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

والنظر لوجه الكريم المنان ( قوله ويشرح صدره ) أى بوسع قلبه : أى يهينه لقبول العلوم والمعارف ( قوله وبزكي الخ ) أى يظهر فعله من الأدناس المعنوية بأن يجعله خالصا من الرياء والسمعة والعجب ( قوله وآخر دعوانا الخ ) ختم دعاءه بهذا لمشكلة أهل الرضوان فانهم يختمون دعاءهم بذلك قال تعالى حكاية عنهم - وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين - فهو اختتام حسن وبراعة مقطع لدلالته على الختم والفراغ كما يدرك بالذوق السليم ، والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم .

وكان الفراغ من هذه الحاشية المهمة النافعة على يد جامعها الفقير إليه تعالى [ اسماعيل الحامدي المالكي الأزهرى ] في يوم الخميس رابع عشر شهر ذى القعدة سنة ١٣٠٤ هـ وأسأل الله تعالى متوسلا اليه بنبيه وحيبيه صلى الله عليه وسلم أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بها كل من طالعها أو كتبها أو حصلها أنه جيد مجيد منكم كريم ، وصلى الله على النبي وآله وصحبه . آمين

تم نسخ هذه الحاشية المباركة على يد العبد الفقير إلى مولاه النبي القدير [ حسن الحامدي الحنفي الأزهرى ] بحمل مؤلف هذه الحاشية البهية في ليلة الخميس الموافق ١٩ من شهر محرم سنة ١٣٣٢ هـ



## فهرس

صحيفة

- ٢ ترجمة حياة المرحوم الشيخ الحامدي
- ٩ مقدمة في التعريف بالامام السنوسي لبعض تلامذته
- ١٠ خطبة الامام السنوسي اشرحه
- ١٣ خطبة المئن للامام السنوسي
- ١٥ الكلام على أول واجب شرعي وذكر الخلاف فيه
- ١٧ الكلام على حقيقة النظر وتقسيمه الى قول شارح وتصديق
- ١٨ التخييل لأقسام النظر
- الكلام على الربط بين الدليل والنتيجة هل هو عادي أو عقلي أو بالتولد
- المذاهب الأربعة في الربط وذكر الأول والثاني والثالث
- ١٩ المذهب الرابع مع الرد على الآخرين
- الرد على مذهب السمنية والمهندسين بظهور فساد مذهبهم
- الفرق بين الضروري الذي له سبب والضروري الذي ليس له سبب
- ٢٠ احتجاج المهندسين والرد على مذهبهم بالدليل
- ٢١ ذكر الخلاف في افادة العلم بالنتيجة هل هو عقب العلم بوجه الدليل أم معه
- زعم ابن سينا أنه لابد من علم ثالث في حصول النتيجة
- ٢٣ النظر الفاسد لا يستلزم شيئاً اتفاقاً الخ مع التفصيل فيه من حيث نظمه ومادته
- ٢٤ المناظر في النتيجة وذكر أحواله
- ٢٥ واعلم أن للنظر في الشيء أضداداً الخ وتفصيل حالاته
- ٢٧ تنبيه في بيان أصحاب الأقوال المذكورة في أول واجب
- ٢٩ تقسيم الحجة بحسب مادتها إلى عقلية ونقلية وأقسام الأولى
- ٣٢ بيان الأقسام التي يتركب البرهان منها
- ٣٦ بيان مذهب الامام البيضاوي في تقسيم الحجة
- ٣٧ ولا يرضى البالغ لقائده حرفة التقليد
- بيان ما ينشأ عن الحكم الحادث خسة أمور مع بيانها
- ٣٨ تقسيم الاعتقاد
- ٣٩ المقلد على ثلاثة أقسام
- ٤٠ الفرق بين الدليل الاجالي والدليل التفصيلي
- ٤١ وفي وجوب المعرفة على الأعيان بالدليل الاجالي وعلى الكفاية بالتفصيلي



٤٢	بيان أن إيمان المقلد لا يكفي
٤٣	الاستدلال على عدم كفاية التقليد
٤٤	الاستدلال بقول القاضي التقليد في علم التوحيد محال مع بحث المحشى فيه
٤٦	الاستدلال : بقول الغزالي لا تحرك عقائد القوم الخ مع بحث المحشى فيه
	احتجاج من يميل الى صحة القول بالتقليد مع ذكر الدلائل الأول
٤٧	الدلائل الثاني والثالث
	الموافق الرد على الدليل الثالث
٤٨	الذى جرت به العادة وأصر به الشرع تحصيل العلوم من طرقها المألوفة
٤٩	اختلاف العلماء في إيمان المقلد
٥٤	مباغة العلماء في الاحتياط للدين لما كثرت البدع والأوهام
٥٨	بيان الكلمات التي تفوق بها الفضلاء حين هيجان البدع
٨١	نهى المقلد عن الاغترار بقوة تصميمه الخ
٨٤	طريق المعرفة عند المنود الالهام
٨٩	مانقل عن القاضي أبي بكر من قوله لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف بالله
٩٦	فصل في مبادئ علم الكلام
	معنى الألوهية وأحكامها
٩٨	الفرق بين الممكن والحادث
٩٩	الفرق بين الكون والحركة والسكون والاجتماع والافتراق
١٠٠	إطلاق التصور على التصديق
١٠١	أنواع الاستدلال
١١٣	الاستدلال بثبوت الزائد على الذات على حدوث سائر العالم
١٣٣	الملل كلها أجمعت على حدوث كل ما سوى الله جل وعلا
١٣٨	الاستدلال على إبطال حوادث لا أول لها
١٤٥	فصل في الكلام على صفة التقدم
١٥٢	فصل في الكلام على صفة البقاء
١٦٨	فصل في الكلام على كونه قادرا
١٧٠	الكلام على كونه مریدا
١٧٥	استحالة كون الصانع لمبيعة أو علة موجبة
١٨٥	الكلام على كونه عالما
١٩٣	الكلام على كونه حيا وسميعا وبصيرا ومتكلما

- ٢٠٠ لا يستغنى بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا
- ٢٠٦ الخلاف في إطلاق الإدراك عليه تعالى
- ٢٠٩ فصل في الكلام على صفات المعاني
- ٢٢٠ الاستدلال على ملازمة الصفات المعنوية لصفات المعاني
- ٢٢٧ احتجاج القائلين بنفي الصفات والرد عليهم
- ٢٥٠ فصل في الأحكام الثابتة لصفات المعاني
- ٢٧٩ فصل يجب لصفات المعاني الوحدة
- ٢٨٩ يجب عموم التعاق للصفات
- ٢٩٣ الدليل على وحدة الصفات
- ٣٠٠ فصل في إثبات الوحدةانية
- ٣٢١ عقود التوحيد من حيث الاستدلال على ثلاثة أقسام
- ٣٣٣ الاستدلال على أنه جل وعلا الموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم الخادثة فيها
- ٣٦١ فصل في الرد على القائلين بأن الأفعال توجد بالتولد
- ٣٧٣ فصل في بيان الجائزات مثل رؤية الله تعالى
- ٣٨٨ إثبات الرؤية بالدليل العقلي المشهور
- ٤٠٤ استدلال من أحال رؤية الله تعالى والرد عليهم
- ٤١٦ فصل من الجائزات في حق الله تعالى خلق العباد وخلق أعمالهم وخلق الثواب والعقاب عليها
- ٤٢٢ ومن ذلك تعلم استحالة أن يكون فعله تعالى لغرض
- ٤٣٤ فصل ومن الجائزات بعث الرسل إلى العباد ليلفهم أمر الله ونهيه وإباحته
- ٤٣٨ الكلام على المعجزة
- ٤٥٠ هل يجوز تأخير المعجزة عن موت الرسول صلى الله عليه وسلم
- ٤٥٥ هل دلالة المعجزة على صدق الرسل عقلية أو وضعية أو عادية
- ٤٦٩ فصل في إثبات الرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
- ٤٩٢ يجب الإيمان بكل ما جاء به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم جملة وتفصيلا
- ٤٩٣ الكلام على الحشر والنشر
- ٤٩٦ تنبيهان فيما ذهب إليه الفخر وغيره في إعادة الأجسام يوم القيامة
- ٤٩٧ الكلام على الصراط
- » » الميزان ، وفي كيفيته ، وفي الموزون
- ٤٩٨ » » الجنة والنار
- ٤٩٩ » » نعيم القبر وعذابه
- ٥٠٠ » » سؤال الملكين للميت

٥٠٢ بيان أن ما أخبر الشرع به وكان ظاهره مستحيلا عند العقل فانا نصرّفه عن ظاهره المستحيل

٥٠٣ فصل : وما جاء به صلى الله عليه وسلم ويجب الإيمان به نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة أمته ، وبيان المذاهب في ذلك

٥٠٦ الكلام على شفاعته صلى الله عليه وسلم في إخراج عصاة المؤمنين من النار الكلام على حوضه صلى الله عليه وسلم

٥٠٧ بيان أن الأحكام الشرعية إنما تنال من الكتاب والسنة واجماع الأمة وقياس الأمة واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم

٥١٠ بيان أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول

٥١١ بيان مصائب الصحابة في الفضل والخلاف في ذلك

٥١٣ معنى التفصيل وهل هو قطعي أو ظني ؟

[ تم ]

تم بحمد الله تعالى طبع كتاب [ حواش على شرح الكبرى للسبكي للعلامة الحامدي ]

بعد مقابلتها على النسخة التي كتبها المؤلف بخط يده رحمه الله

مصححاً بمعرفة

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف ورئيس لجنة التصحيح

القاهرة في يوم السبت ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥ هـ الموافق ١١ يولييه سنة ١٩٣٦ م

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمران

يطلب من :

مكتبة مصطفى الباني الحلبي واولاده

مصر . ص . ب القورية رقم ٧١

التحفة الخيرية

على

الفوائد الشنشورية

تأليف

إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري الشافعي

( ١١٩٨ - ١٢٧٧ هـ )



وبالهامش :

الفوائد الشنشورية ، في شرح المنظومة الرحبية

للشيخ عبد الله بن بهاء الدين محمد بن عبد الله بن علي

العجمي الشنشوري الشافعي القرضي

يوجد بالمكتبة { مجموعة قيمة من كتب الفرائض والمواarith وجداولها  
موضحة بفهرسها العام الذي يرسل لمن يطلبه « هدية »